عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ

في إعْرَابِ الحَدِيثِ النَّبَوِي

لِجَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِي

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
دكتور سلمان القضاة

دار الجيل
بيروت

عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ
في إعْرَابِ الحَدِيثِ النَّبَوِي

لِجَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِي
(ت ٩١١ هـ)

الجُزْءُ الأَوَّل

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
دكتور سَلْمَان القُضَاة

دَار الجِيل
بيروت

عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ

في إعْرَابِ الحَدِيثِ النَّبَوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا الكتاب أثر بارز من آثار جلال الدين السيوطي، فهو ثالث وآخر كتاب خصص لإعراب الحديث النبوي تضمّه المكتبة العربية، فلم يسبقه في هذا المجال غير كتابين هما: (إعراب الحديث النبوي) لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ للهجرة، و(شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ للهجرة.

والكتاب ذو صلة وثيقة بعلمين عزيزين شريفين هما: علم الحديث النبوي، وعلم النحو العربي، ومن هذا الاتصال يكتسب قيمة كبيرة. ومادته تكشف عن جانب مهم من جوانب النشاط النحوي الذي اتخذ من الحديث النبوي ميداناً له.

ولقد تعرفت إلى هذا الكتاب إبّان تحضيري لدرجة الدكتوراه التي كان موضوعها: القضايا النحوية في كتب إعراب الحديث النبوي، ومنذ ذلك الحين توثقت صلتي به، واستهوتني تلك الكنوز من الآراء النحوية التي يحويها، وأغرمت بتلك الاجتهادات النحوية التي أخذها السيوطي عن علماء الحديث وشراحه أو أضافها هو، وبتلك المناقشات الطريفة التي تمزج النحو والبلاغة بأصول الفقه، فعلماء الأصول والفقهاء لا يتقيدون ـ في كثير من الأحيان ـ بالقواعد النحوية الصارمة إذا تعارضت مع المقصد الشرعي للحديث، بل يبحثون ببراعة فائقة عن تأويل يوائم بين المقصد الشرعي والقاعدة النحوية، ولذا كان لهذا الكتاب نكهته الخاصة.

وعزمت بعد ذلك على إخراجه ونشره، فجمعت مخطوطاته، ووجدت أن أوفاها

تضم ما يربـو على ألف وسبعمـائة حديث، وأكثرها اختصاراً تضم قرابة ألف ومائة حديث، وبدأت مشروع تحقيقه بدعم من جامعة اليرموك، واستغرق هذا العمل ثلاث سنوات.

وعنـدما أصبحت في المراحل الأخيرة من العمل ظهرت نسخة مطبوعة تحمل اسم الكتاب نشرتها دار الباز بتحقيق أحمد عبد الفتاح تمام وسمير حسين حلبي، فظننت للوهلة الأولى أن جهدي وجهد الفريق الذي يعاونني كان يجب أن يُبذل في مجال آخر، ولكنني بعد اطلاعي على النسخة المطبوعة، وجدتها ناقصة مفتقرة إلى عناية كبيرة، وذلك للأسباب الآتية:-

أولا: اعتمد محققاها على نسخة مخطوطة واحدة، وهي أكثر نسخ الكتاب اختصاراً، وأقلها صحة، وهي تنقص عن إحدى النسخ التي اعتمدت عليها بما يزيد على ستمائة حديث.

ثانياً: كثرة الأخطاء النحوية لا أقول، بسبب جهل المحققين بالنحو وقضاياه، وبأسماء النحاة وكتبهم، بل بسبب عدم التدقيق.

ثالثـاً: كثرة الأخطاء الغريبة في متون الأحاديث الشريفة، بسبب عدم الرجوع إلى نصوصها في مصادرها في مسند الامام أحمد، وكتب الحديث الأخرى، أو بسبب عدم تدقيقها بعد الطبع.

رابعـاً: المحققـان لا يفرقان في كثير من الأحيان بين متن الحديث وإعرابه، فهما يضمان جزءاً من إعرابه إلى المتن أو العكس، وقد وقع ذلك في مواضع كثيرة.

هذه الأخـطاء الـواضحـة الكثيرة، والنقص الهـائـل الـذي يزيد على الثلث، والحرص على خدمة الحديث الشريف خدمة تليق به، جعلتني أسير قدماً في إتمام هذا السفر الثمين، وها أنذا أقدمه للقراء بالصورة التي أرادها له مؤلفه أو بما يقرب منها، إن شاء الله.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة الّا أن أعبر عن شكري العميق لأخي فضيلة الدكتور أمين القضاة أستاذ الحديث في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية الذي قبل أن يشاركني هذا الجهد الكبير، وقد وفّى بوعده الى أن حالت ظروف قاهرة بينه وبين مواكبة السير في هذا العمل، وكان ذلك بعد أن أتممنا الجزء الأول معاً.

وقد أعانني الله على إتمام أجزائه الثلاثة الأخرى بمساعدة فريق من طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك والجامعة الأردنية. فلهم ولكل من أسدى إليّ يد العون جزيل شكري وتقديري.

وبعد، فلعلّي أقدم لعشاق النحو العربي كتاباً يفرحهم، ويثري مكتبتهم النحوية، ويوجّه أنظارهم الى هذا المنحى، الذي يتخذ من الحديث النبوي ميداناً له، وأسال الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

د. سلمان القضاة

جلال الدين السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١)

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضري الأسيوطي.

نشأ في أخريات عصر المماليك حيث بلغت الحركة العلمية والفكرية مرتبة عالية من التقدم والرقي، فقد أصبحت مصر بعد انتصار المماليك على التتار في «عين جالوت» مركز جذب يستقطب أنظار العلماء والمفكرين في شرق العالم الإسلامي وغربه، ورافق ذلك إحساس المماليك مسؤوليتهم عن التراث العربي الإسلامي الذي كاد يضيع في غمرة المصائب الجليلة التي مُنِي بها العالم الإسلامي في بغداد والأندلس، فعملوا على نشر الثقافة العربية الإسلامية مستعينين بالعلماء من أبناء مصر وبالعلماء الوافدين من شتى أقطار العالم الإسلامي.

ولقد عمل المماليك على إنعاش الحركة الثقافية بشتى الوسائل:ـ

فبنوا المدارس، وعمروا المساجد، وأسسوا الخوانق والرُّبط، وبالغوا في إجلال العلماء، وأحلّوهم مكانة عالية من الاحترام والتقدير والمهابة، وأجزلوا لهم العطاء، ووفروا لهم ما يحتاجون إليه، فأخذ الطامحون من طلبة العلم يتسابقون في الوصول إلى هذه المكانة المرموقة بالجدّ والدراسة والتنافس في مجال التأليف.

في هذا الجو العلمي الثقافي النّشط نشأ السيوطي وترعرع في رياض تلك الحركة العلمية الفكرية المزدهرة، وتمكّن من استيعاب ثقافة عصره، بفضل وعيه وذكائه واجتهاده، ووصل إلى أعلى مراتب العلم والمعرفة في ذلك الزمان، فبرّز في جلّ علوم

عصره، إلى حدّ جعل منه دائرة معارف متحركة ونجماً ساطعاً في سماء القرن التاسع وأوائل القرن العاشر، تشرئبّ إليه أعناق الطلبة والعلماء والمهتمين بشؤون العلم والفكر.

والسيوطي لم يكلفنا مشقة البحث عن حياته وسيرته العلمية، ولم يترك هذه الأمور مجالاً للاجتهاد والاستنتاج، لأنه كتب ترجمته الذاتيه بنفسه وسجلها في كتابين من كتبه: الأول: التحدّث بنعمة الله[1]: وفيه ترجمة مطولة استوعبت كل جوانب حياته وسيرته العلمية، والثاني: حسن المحاضرة[2]: وفيه ترجمة مختصرة، وفيما يلي إيجاز لما ورد في الترجمتين السابق ذكرهما:-

نشأ السيوطي في بيت علم، فوالده هو العلامة كمال الدين أبو بكر بن محمد[3] من فقهاء الشافعية، تولى القضاء بأسيوط قبل قدومه إلى القاهرة ودرس الفقه بالجامع الشيخوني، وخطب بجامع ابن طولون، وصنّف بعض الكتب في الفقه والنحو، وقد تأثر السيوطي بهذه البيئة العلمية منذ نعومة أظفاره، فقد أحضره أبوه مجلس الحافظ ابن حجر، وهو في سن الثالثة، وشرع في حفظ القرآن في سنّ مبكرة فأتمّ حفظه وهو دون الثامنة. ولما توفي أبوه وهو لم يتم السادسة من عمره، عوضه الله إماماً جليلاً كان من بين الأوصياء عليه هو كمال الدين بن الهمام صاحب فتح القدير.

أخذ السيوطي العلم عن ستمائة شيخ كما ذكر في كتابه حسن المحاضرة[4]، ونقل ذلك عنه تلميذه الشعراني في ذيل الطبقات[5]، وبلغ عدد شيوخه في الرواية سماعاً وإجازة نحو مائة وخمسين شيخاً، ومن أبرز شيوخه: تقي الدين الشُّمُنِّي

---

(١) تحقيق إليزابيث ماري سارتين ـ جامعة كمبرج، نشر المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة ١٩٧٢ .

(٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم القاهرة ـ ١٩٦٧ .

(٣) حسن المحاضرة: ١/٤٤١ .

(٤) المرجع السابق نفسه، والتحدث بنعمة الله : ٤٣ .

(٥) ذيل الطبقات الكبرى: ٢١ .

المتوفى سنة ٨٧٢ للهجرة، ومحي الدين الكافيجي المتوفى سنة ٨٧٩ للهجرة، وشرف الدين المناوي المتوفى سنة ٨٧١ للهجرة، وسراج الدين البلقيني وغيرهم. كما أنه أخذ العلم عن عدد من النساء اللواتي اشتهرن بالعلم والصلاح في عصره ومنهنّ: فاطمة بنت علي بن اليسير[١]، ورقية بنت عبد القوي الجاوي[٢].

عمل السيوطي على توسيع آفاقه العلمية، والخروج بها من النطاق المحلّي، فزار الديار المقدسة للحج، ثم قام بجولات في بلاد الشام والهند والمغرب وبلاد التكرور في السودان، وأثرت هذه الرحلات في تفكيره العلمي، وتركت بصماتها في كثير من مؤلفاته.

امتاز السيوطي بأنه صاحب «عقلية موسوعية»، فقد تعددت قراءاته ومعارفه حتى شملت أكثر فروع العلم والمعرفة في عصره، وكان كثير الاطلاع، سريع الاستيعاب، قادراً على التعبير عن أفكاره قولاً وكتابة، فضلاً عن كثرة أساتذته وشيوخه، فانعكست هذه الثقافة الواسعة المتنوعة على تفكيره العلمي، فأصبح تفكيره موسوعياً أيضاً.

كان تعليمه ذا طابع ديني، فاشتغل بتدريس الفقه في الجامع الشيخوني خلفاً لوالده، وتصدّى للإفتاء وإملاء الحديث بجامع ابن طولون، ودرّس الحديث بالخانقاه الشيخونية.

أشــار السيوطي إلى أنّ أدوات الاجتهـاد قد كملت لديه[٣]، وتمنّى أن يكـون المبعوث على رأس المائة التاسعة لتجديد دين الأمة، كما كان شيخه البلقيني مبعَوث المائة الثامنة[٤]، وأومأ السيوطي إلى ذلك معتمداً على نبوغه في شتّى معارف عصره،

---

(١) بغية الوعاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، طبع عيسى الحلبي، القاهرة ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م. صفحة: ٤٥٦.

(٢) المرجع السابق نفسه: ٤٦٠.

(٣) حسن المحاضرة: ١/١٥٧.

(٤) المرجع السابق: ١/١٥٠.

وعلى كونه مصرياً، لأن من شروط المبعوثين على رؤوس القرون أن يكونوا مصريين كما كانوا يعتقدون[1].

نبوغ السيوطي، وسمعته التي طبقت الآفاق، ووفرة مؤلفاته، ألَّبَتْ عليه عدداً من أقرانه ومنافسيه، فطعنوا في طباعه ومواهبه وعلمه ومؤلفاته، بل إن المتصوفة نسبوا إليه أكْل أموال الأوقاف التي يشرف عليها، وكان من أبرز خصومه السخاوي، حيث حمل عليه حملة شنيعة في كتابه «الضوء اللامع»، واتهمه بنسبة كثيرٍ من الكتب لنفسه دون وجه حقّ، وبأنه لم يأخذ العلم مشافهة عن العلماء، ورماه بالجهل في كثير من العلوم إلى غير ذلك من التهم التي لا يخفى على قارئها تحامل السخاوي.

ولكن هذه الحملة لم تكن لتؤثر أو تنقص من قيمة السيوطي العلمية، ومكانته الرفيعة، يقول الشوكاني بعد أن ذكر تُهَمَ السخاوي:

(جرت عادة الله سبحانه كما يدل عليه الاستقراء برفع شأن من عُوديَ لسبب علمه وتصريحه بالحق، وانتشار محاسنه بعد موته، وارتفاع ذكره، وانتفاع الناس بعلمه، وهكذا كان أمر صاحب الترجمة (السيوطي)، فإن مؤلفاته انتشرت في الأقطار، وسارت بها الركبان إلى الأنجاد والأغوار، ورفع الله له من الذكر الحسن والثناء الجميل ما لم يكن لأحد من معاصريه، والعاقبة للمتقين)[2].

ومن المسلم به عند علماء الجرح والتعديل أن الجرح لا يقبل ممن كان بينه وبين المجروح جفاء لوجود شبة التعنت.

اعتزل السيوطي العمل الحكومي، واعتكف في بيته بعد أن بلغ الأربعين من عمره إثر عزله من مشيخة الخانقاه البيبرسيّة، ورفض أن يجرب حظه في الحياة العامة من جديد، بل إنه أغلق نوافذ بيته المطلة على النيل بالروضة، وانقطع للتأليف حتى

---

(١) المرجع السابق نفسه: ١/١٥١.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ لشيخ الاسلام محمد بن علي الشوكاني.

لقي ربه في التاسع عشر من جمادى الأولى سنة ٩١١ للهجرة - ١٥٠٥ للميلاد، ودفن بجوار خانقاه قوصون خارج باب القرافة بالقاهرة[١]، وقام العلامة أحمد تيمور بتحقيق موضع قبره، وألف رسالة صغيرة في ذلك سماها: (قبر السيوطي وتحقيق موضعه)[٢].

تؤكد جميع المصادر أن السيوطي بعد أن اعتزل الحياة العامة، زهد في الكسب، ورغب عن متع الدنيا، وتعفف عما بأيدي الناس، وردّ هدايا الملوك والعظماء، وتفرغ للكتابة والذكر والعبادة، قال تلميذه الشعراني:

(أخبرني الشيخ عبد القادر الشاذلي: لما بلغ الشيخ جلال الدين أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة، والإعراض عن الدنيا وأهلها، حتى كأنه لم يعرف أحداً منهم)[٣].

وتفيد المصادر أيضاً أن بعض خصوم السيوطي تخلوا عن اتهاماتهم له بالسرقة بعد أن ألف كتابه المسمّى (الفارق بين المؤلف والسارق)، ومنهم القسطلاني، الذي مشى من القاهرة إلى الروضة حيث كان السيوطي معتزلاً، فوصل إلى بابه ودقّه، فقيل له: من أنت؟ فقال: أنا القسطلاني جئت إليك حافياً ليطيب خاطرك، فقال له السيوطي: قد طاب، ولم يفتح الباب[٤].

منهجه في دراسة النحو واللغة وتَأَثُّرُهُ بالعلوم الشرعية:

لم تكن الدراسات التخصصية معروفة في عصر السيوطي، بل كان على من يطمح إلى رتبة العلماء أن يلمّ بثقافة عصره، وأن يدرس شتى العلوم والمعارف المنتشرة في زمنه، كعلوم القرآن وعلوم الحديث والأصول والكلام واللغة والنحو والفقه

---

(١) بدائع الزهور في وقائع الدهور: لمحمد بن أحمد بن إياس، تحقيق محمد مصطفى القاهرة ١٩٦٠م.

(٢) طبعت بالمطبعة السلفية سنة ١٣٤٦ للهجرة، بالقاهرة.

(٣) لواقح الأنوار القدسية للشعراني نقلا عن السيوطي النحوي صفحة ١٤٣ - ١٤٤.

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة - الطبعة الأولى القاهرة ١٣٦٢ للهجرة - ١٩٤٣ للميلاد.

وغيرها. وكان لعلم النحو مكانة بارزة بين هذه العلوم، لأنه من علوم الآلة التي لا يستغني عنها العالم مهما كان اتجاهه، لذا كان من العسير فصل الدراسات النحوية واللغـوية عن الدراسات الأخرى، ولا أدل على ذلك من أن علماء النحو في ذلك العصر كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات والتاريخ وغيرها، فابن عقيل النحوي المعروف كان يدرس الفقه في المدرسة الخروبية(١)، والسمين الحلبي كان يدرس القراءات في جامع ابن طولون(٢)، وابن واصل الذي كان بارعاً في التاريخ كان يدرس النحو أيضاً وكان أبو حيان ممن أخذوا النحو عنه(٣).

والسيوطي شأنه شأن علماء عصره ـ أقبل على شتى العلوم المعروفة آنذاك يعبّ منها عبّاً حتى تبحر في معظمها، وألم بما تبقّى منها، باستثناء الحساب والمنطق فقد أعرض عن الأول لصعوبته، وأعرض عن الثاني لأن ابن الصلاح أفتى بتحريمه.

وقد ذكرنا أن السيوطي نشأ في بيت علم ودين، وكان تعليمه ذا طابع ديني وتمكن من استيعاب علوم وجهود القرون التي سبقته، فأثر ذلك كله في تحديد منهجه في دراسة النحو واللغة، فجاءت كل جهوده في هذا المجال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلوم التي نشأت في ظلال القرآن، ووجهت لخدمة النصّ القرآني.

والسيوطي لمن يكن مبتدعاً لهذا المنهج الذي يصل النحو واللغة بعلوم الدين الأخرى كعلوم القرآن والحديث والفقه والأصول والسيرة والتاريخ وغيرها، لأن المنهج العلمي العام في دراسة اللغة سار في هذا الاتجاه منذ نشأته واستوائه على أصوله في القرون الأربعة الأولى، وجهود السيوطي وأعماله تصور لنا خصائص ذلك المنهج في مراحله الأولى، مضافاً إليها ما أضافته القرون المتتالية حتى عصر السيوطي.

ولقد أخذ السيوطي يضرب في كل ميدان يصل اللغة بهذه العلوم، بل إنه لا يكاد

(١) خطط المقريزي: ٢/٢٦٩.
(٢) حسن المحاضرة: ١/٥٣٦.
(٣) بغية الوعاة: ١/١٠٨

يكتب شيئاً في اللغة إلّا في ضوء هذا التأثير العام، ومن اليسير أن تضع يديك على ذلك في كل ما كتب على وجه التقريب، فهو يصل اللغة بالقرآن وبالحديث وبالأصول وبكل ما يتصل بالدين على العموم[1].

ففي مجال القرآن كان السيوطي يعتقد أن وظيفة علوم اللغة هي خدمة النصّ القرآني، ففي مقدمة كتابه (الإتقان في علوم القرآن) ذكر العلوم التي يحتاج إليها المفسِّر وهي خمسة عشر علماً أولها اللغة وثانيها النحو وثالثها التصريف ورابعها الاشتقاق وخامسها علم المعاني وسادسها علم البيان وسابعها علم البديع . . . . . الخ[2] فهو يضع علوم اللغة بفروعها المتعددة في مقدمة العلوم التي يحتاج إليها المفسر، ومن هنا كانت جلّ مؤلفاته في مجال النحو واللغة متصلة بالقرآن الكريم أو بغيره من العلوم الشرعية. فها هو يخصص القسم السابع والثلاثين من كتاب الإتقان لدراسة اللهجات العربية التي كانت سائدة قبل نزول القرآن الكريم.

ومن ناحية أخرى ألف السيوطي كتابين لدراسة ما ورد في القرآن الكريم بغير لغة العرب وهما: المهذب[3] والمتوكلي[4]. وهذا موضوع مهم أيضاً سوف يظل له مكانة في الدرس اللغوي بما يقدم للبحث من مادة تفيد في معرفة حياة اللغة وتطورها وقوانين اتصالها بغيرها من اللغات[5]. وقضية التعريب التي اهتم بها علماء العربية منذ وقت مبكر تعد مرحلة مهمة من مراحل نشوء المنهج المقارن في الدراسات الحديثة.

والسيوطي يصل اللغة والنحو بالحديث خاصة، فإذا تصفحنا كتبه المختلفة وجدناه صبغها بالصبغة الحديثية إعراباً لمشكلاتها، أو توضيحاً لمعانيها، أو حلاً

(١) بحث عبده الراجحي ألقاه في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٧٦ لإحياء ذكرى السيوطي وطبعت أبحاثها في كتاب خاص.

(٢) الاتقان في علوم القرآن: ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٣) المهذب فيما ورد في القرآن من المعرب: مخطوط بدار الكتب المصرية ـ ٨٥ لغة.

(٤) طبعته مطبعة الترقي في دمشق سنة ١٣٤٨ للهجرة.

(٥) انظر بحث الدكتور عبده الراجحيّ في ندوة الدراسات التاريخية سنة ١٩٧٦ للميلاد.

لمسائلها أو غير ذلك، وليس هذا بغريب على عالم قضى عمره في خدمة السنة النبوية وعلومها جمعاً وشرحاً ونقداً وتمحيصاً وحفظاً وتعديلاً وتوثيقاً وتضعيفاً وإعراباً، وألف في ذلك المؤلفات الكثيرة حتى إننا قد أحصينا له مائتين واثنين من الكتب التي تتعلق بالحديث رواية ودراية وحسبه من ذلك كتاب (تدريب الراوي) الذي يعدّ من أهم كتب علوم الحديث.

ومن أبرز أعماله الدالة على وصله النحو بالحديث كتابه: (عقود الزبرجد على مسند أحمد) الذي نقوم بتحقيقه ونشره، وسوف نفصل القول فيه في موضعه من هذا التقديم إن شاء الله.

والسيوطي يصل النحو بالفقه، ومن أدلّ الأمثلة على ذلك كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)، فقد جعله على نسق كتاب آخر من كتبه في الفقه وهو: (الأشباه والنظائر في الفقه)، وهو يشير إلى ذلك في مقدمة الكتاب فيقول: (واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر)[1].

وهو يصل النحو بعلم الأصول، ومثال ذلك كتابه: (الاقتراح في علم أصول النحو) فهو يذكر في مقدمته أنه بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه[2]، ثم يقول: ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم[3]، ولذا نراه في أولى مسائل الكتاب يحدّ أصول النحو على طريقة الأصوليين فيقول: (أصول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل)[4].

---

(١) مقدمة الأشباه والنظائر في النحو: ٤.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو: ٢١.

(٣) المرجع السابق نفسه: ٢٢.

(٤) المرجع السابق نفسه: ٢٧.

فالسيوطي - إذن - في دراسته للغة والنحو يتحرك في حيز العلوم الشرعية، ويتصل بها بسبب أو بآخر، فأحياناً يظهر هذا الاتصال في محاكاة كتب العلوم الشرعية في مناهجها وطرائقها كما فعل في المزهر والاقتراح وغيرها، وأحياناً يظهر في تصنيف الكتب والرسائل التي تتناول موضوعات دينية تتصل بالقرآن أو الحديث أو الفقه أو غيرها، ومن ذلك كتاب: «المتوكلي»، وكتاب «المهذب»، وكتاب «عقود الزبرجد»، ورسالته المسماة: «أصول الكلمات»(١)، وكتاب «الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة»(٢)، الذي جمع فيه أسماء الرسول ﷺ وبين اشتقاقها وضبطها وتصريفها.

آثاره العلمية:

لقد أضاف السيوطي عدداً كبيراً من الكتب إلى المكتبة العربية وقد تناولت تلك الكتب شتى العلوم والمعارف التي كانت معروفة في عصره، كعلوم القرآن، والحديث، والفقه، والأصول، والأدب، والتاريخ، والمعارف العامة، وهي تتراوح بين النثر العلمي المطلق، والنثر الفني الذي يتناول موضوعات الفكر والقيم الأخلاقية، أو يستهدف ضروباً من الإمتاع والمؤانسة والطرافة، فضلاً عن بعض العلوم التي نظمها شعراً.

وقد بلغت مؤلفاته حين ألف «حسن المحاضرة» نحو من ثلاثمائة مصنف(٣)، وما بين كبير في مجلد أو مجلدات، وصغير في كراريس، أو أوراق، أو صفحات، بل في صفحة واحدة أحياناً.

أما عدد مؤلفات السيوطي كلها فيدور حوله خلاف، فابن إياس يذكر أنها بلغت ستمائة كتاب(٤)، وبروكلمان يقول إنها تزيد على أربعمائة(٥)، وأحصى له فلوجل

---

(١) رسالة صغيرة ضمن كتاب المتوكلي، مطبعة الترقي - دمشق ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م.
(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم: (٢٣٣١٦ب).
(٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٩.
(٤) بدائع الزهور: ٣/ ٦٣.
(٥) تاريخ الأدب العربي: ٢/ ١٤٥.

خمسمائة وواحداً وستين كتاباً[1]، وقد استطاع أحمد الشرقاوي إقبال أن يحصي له سبعمائة وخمسة وعشرين كتاباً، طبع منها ما يزيد على المائتين[2].

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، فإن الذي لا شك فيه أن مؤلفاته كانت وفيرة حتى لو اعتمدنا أقل الأرقام التي ذكرها الدارسون والمؤرخون، وهذه الوفرة في عدد مؤلفاته جعلت منه غرضاً لسهام خصومه، فرموه بتهمة الاختلاس والسطو على مؤلفات الآخرين كما أشرنا سابقاً.

والمتأمل في حياة السيوطي ونشأته وظروف عصره، وثقافته الواسعة المتنوعة وكثرة شيوخه، وفي قدراته العالية ومواهبه وطموحاته، واعتزازه بنفسه، لا يستغرب هذه الكثرة في مؤلفاته، وذلك للأسباب التالية:

أولاً ـ عاش السيوطي في عصر المجاميع والموسوعات، وكانت طبيعة التأليف آنذاك تتمثل في اختصار الكتب المطولة، أو شرح الكتب الموجزة والتعليق عليها، أو جمع ما يتعلق بموضوع معين ووضعه في كتاب، إلى غير ذلك من نشاطات التأليف التي تفي بحاجات الثقافة والعلم في ذلك العصر، ولم يكن السيوطي إلا واحداً من أبناء عصره، فأقبل على تراث السابقين يجمعه ويشرحه ويلخصه ويعلق عليه، ويستدرك ما فات سابقيه وهو في كل ذلك يعزو كل ما يأخذه من كتب الآخرين إليهم.

ففي عقود الزبرجد[3] الذي نحن بصدد تحقيقه ذكر في المقدمة أنه اعتمد على كتابين في تأليفه هما: إعراب الحديث النبوي للعكبري، وشواهد التوضيح لابن مالك، وأدخلهما كاملين في كتابه محافظاً على آرائهما إليهما في كل موضع، وزاد على مادتيهما أكثر من أربعة أضعافها، مستعيناً بقرابة مائة وستين كتاباً، عزا الآراء

---

(١) المرجع السابق نفسه: ١٥٧/١.

(٢) انظر كتاب: مكتبة الجلال السيوطي، لأحمد الشرقاوي إقبال. دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

(٣) انظر هذا الكتاب: ٥/١ ومنه نسخ أخرى في الرباط واستانبول.

لأصحابها في كل موضع من كتابه.

وفي كتابه: (دَرّ السحابة في من دخل مصر من الصحابة)[1] ذكر السيوطي أن الإمـام محمـد بن ربيع الجيزي ألف في ذلـك مجلداً ذكـر فيه مائة ونيفاً وأربعين صحابياً، وقد فاته مثل ما ذكر أو أكثر، فألف كتاباً استوعب فيه ما ذكره ابن ربيع وزاد عليه ما فاتـه من تاريخ ابن عبـد الحكم، وتـاريخ ابن يونس، وطبقات ابن سعد، وتجريد الذهبي وغيرها، حيث بلغ ما زاده ثلاثمائة. وهذه سمة غالبة على عدد كبير من مؤلفاته.

ثانياً ـ إن نظرة فاحصة إلى مؤلفات السيوطي تنفي عنه تهمة الاختلاس، وشعور الاستغراب لهذا العدد الوفير من الكتب التي خلفها، ففي حين كان بعضها يتكون من مجلد أو عدة مجلدات، كان بعضها الآخر يتكون من صفحة أو صفحات، فقد كان السيوطي فقيهاً تصدر للإفتاء، فهو حين يسأل يجيب مشافهة أو كتابة، فيدون إجابته في كراسة، ويضع لها اسماً، ويعدّه مصنفاً يضمه إلى قائمة مصنفاته، ومن أدلة ذلك كتـابـه: (الحاوي للفتاوي) الذي يقع في ٩٨٠ صفحة، حيث جمع فيه السيوطي ثمانية وسبعين مؤلفاً منفرداً من مؤلفاته، أغلبها فتاوى أو أبحاث منفردة.

ثالثاً ـ تؤكد جميع المصادر أن السيوطي اعتزل الحياة العامة بعد الأربعين وعاش في خلوة في جزيرة الروضة وانقطع للتأليف والعبادة حتى وافاه الأجل وهو في الحادية والستين، أي لمـدة واحـد وعشـرين عاماً، وكان بدأ التأليف قبل فترة العزلة بثلاثة وعشرين عاماً، فيكون المجموع أربعة وأربعين عاماً قضاها في التأليف، فليس عجيباً إذن أن يغزر إنتاجه إلى هذا الحد، ففي عصرنا الحاضر وهو عصر الانشغال بالحياة المعقدة، يؤلف العالـم أكثر من خمسين كتاباً في موضوع تخصصه، ولا نستغرب منه ذلـك، فكيف نستغــرب من أمـر السيوطي المتخصص في عدة فروع من العلوم والمعارف، مع ما كانت عليه حياته من البساطة، ومع تفرغه أعواماً طويلة للتأليف!؟

بقي أن نلقي الضوء على مؤلفات السيوطي ومناحي التأليف عنده، ويمكن أن

(١) در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة: ٧٢.

نجمل ذلك على النحو التالي :

في مجـال الـدراسـات القرآنية صنف السيوطي عدداً كبيراً من الكتب شملت مباحث واسعة ووافية من شتى علوم القرآن وقراءاته وتجويده وطبقات مفسريه، إلى غير ذلك مما يتعلق بالكتاب الكريم، ومن أهم كتبه في هذا المجال :

١ ـ الإتقان في علوم القرآن، وقد تناول فيه مباحث علوم القرآن.
٢ ـ لباب النقول في أسباب النزول.
٣ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور.
٤ ـ تفسير الجلالين، وهو تفسير يقوم على الرأي.

وفي مجال الحديث الشريف صنف السيوطي ما يزيد على المائتين من الكتب، تناولت رواية الحديث وجمعه وشرحه وتخريجه وإعرابه، وتناول بعضها علم الحديث دراية، ومن أشهر كتبه في هذا المجال :ـ

١ ـ جمع الجوامع (الجامع الكبير)، ويحتوي على ثمانين ألف حديث من الكتب الستة وغيرها. ثم اختصره في الجامع الصغير.
٢ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.
٣ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.
٤ ـ التوشيح على الجامع الصحيح، وهو شرح لصحيح البخاري.
٥ ـ طبقات الحفاظ، وهو تلخيص لطبقات الذهبي.
٦ ـ ألفية السيوطي في علوم الحديث، وهي منظومة شعراً.

وفي مجال النحو واللغة صنف السيوطي عدداً من الكتب المهمة، تناولت في بعضهـا أصـول النحو وتاريخ نشأته، وجمع في بعضها الآخر جهود القدماء شارحاً ومعلقاً، ومن أهم كتبه في هذا المجال :

١ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها.
٢ ـ (جمع الجوامع) في النحو، وشرحه : (همع الهوامع).

٣ ـ **الاقتراح في علوم أصول النحو.**

٤ ـ ألفيته المسماة (الفريدة) وشرحها: (المطالع السعيدة).

٥ ـ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، وهو ثالث وآخر كتاب في إعراب الحديث ضمته المكتبة العربية.

أما في مجال الدراسات التاريخية فقد نهج السيوطي نهج مدرسة ابن خلدون في التاريخ، فلم يكتف بسرد الحوادث والوقائع والأخبار، وإنما نظر إليها نظرة فلسفية تقوم على التعليل والتحقيق والبحث في الأسباب والنتائج، ومن أهم كتبه في التاريخ:

١ ـ الشماريخ في علم التاريخ.

٢ ـ تاريخ الخلفاء.

٣ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة.

وللسيوطي آثار كثيرة في مجال الكتابات الأدبية، وتتمثل هذه الآثار في مقدمات بعض كتبه التي يوضح فيها منهجه وفكرته، ومن ذلك مقدمة كتاب الأشباه والنظائر، وعقود الزبرجد على سبيل المثال، ومنها رسائله إلى الحكام والعلماء وأشهرها رسالته التي بعث بها إلى بلاد التكرور.

ولكن أهم آثار السيوطي في هذا المجال هي كتاباته التي يمكن أن تدخل تحت عنوان (المقالات) أو (المقامات) الأدبية؛ تذكر المصادر أنه كتب في هذا المجال أكثر من أربعين مقامة، وذكر الدكتور مصطفى الشكعة أنه قام باستقصائها فوقع على ثماني عشرة مقامة منها حتى الآن[1]، وذكر أن هذه المقامات تأتي أحياناً في إطار مقال وأحياناً في إطار مناظرة، وأحياناً في إطار مفاخرة، وأحياناً في إطار قصص كما في المقامات، ومن أشهر مقاماته: المقامة السندسية في النسبة المصطفوية، والمقامة اللؤلؤية والمقامة النيلية، ومقامة النساء المسماة (رشف الزلال من السحر الحلال).

---

(١) انظر بحث الدكتور مصطفى الشكعة الذي ألقاه في ندوة الجمعية التاريخية لإحياء ذكرى السيوطي عام ١٩٧٦م.

عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد

اسم الكتاب ونسبته:

ذكـر السيوطي كتاب «عقود الزبرجد» ضمن قائمة مؤلفاته التي عدّدها في ذيل ترجمتـه الـذاتية في كتابه «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»[(١)]، وذُكر في فهرس مؤلفات السيوطي المحفوظ في دار الكتب المصرية[(٢)]، كما جاء ذكره في كتب التاريخ والتراجم التي تحدثت عن السيوطي ومؤلفاته[(٣)]، فضلاً عن أنّ جميع نسخه المخطوطة التي اطّلعنا عليها يتصدرها اسم الكتاب منسوباً إلى السيوطي[(٤)] وفوق هذا كله فالكتاب نفسه يؤكد لنا نسبته إلى السيوطي، بدءاً بمقدمته[(٥)] وانتهاء بالمواضع التي يحيل فيها المؤلف على كتبه الأخرى[(٦)].

وقد أطلق السيوطي على كتابه هذا اسمين:

الأول: «عقود الزبرجد على مسند أحمد» لأنه أراد أن يخصّصه لإعراب أحاديث مسند أحمد التي يشكل إعرابها، ولكنه ـ انطلاقاً من عادته في الجمع والاستيعاب لكل ما سبقه ـ أدخل فيه عشرات الأحاديث من غير هذا المسند، فأباح للقارىء أن

---

(١) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: ٣٣٩ وما بعدها.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم «٣٢» مجاميع.

(٣) انظر مكتبة الجلال السيوطي لأحمد الشرقاوي اقبال ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٤) انظر مخطوط رقم ٩٣ حديث بدار الكتب المصرية، ومخطوط رقم ٨٥٧ حديث طلعت بدار الكتب أيضاً، ومخطوط رقم ٣٢٢ حديث بمعهد المخطوطات بالميكروفيلم.

(٥) انظر مقدمة هذا الكتاب ١/٦٧، ٦٨.

(٦) السابق: ١/٣٤٥، حديث ١١٣٤.

يطلق عليه اسماً آخر هو «عقود الزبرجد في إعراب الحديث» وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب فقال[1]: (فإن شئت فسّمه «عقود الزبرجد على مسند أحمد» وإن شئت فقل: «عقود الزبرجد في إعراب الحديث» ولا تتقيد).

الغاية من تأليفه:

لقد ذكرنا سابقاً عندما تحدثنا عن منهج السيوطي في دراسة النحو واللغة أن جهوده في هذا المجال ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعلوم التي نشأت في ظلال القرآن، ووجّهت لخدمة كل ما يتصل بالدين.

ولعل كتاب «عقود الزبرجد» واحد من أصدق الأمثلة التي تؤيّد ما ذهبنا إليه، فاسم الكتاب يوحي للوهلة الأولى أنه من كتب الحديث، وقد سلكه السيوطي نفسه في عداد مؤلفاته في الحديث عندما سردها في «حسن المحاضرة» وتبعه في ذلك كل من ذكر هذا الكتاب، حتى إن النّسخ المخطوطة منه تذكر تحت رمز «حديث»، مع أنّ الكتاب في النحو، بل في أخص خصوصيات النحو وهو «الإعراب».

والكتاب أيضاً مرتّب على طريقة مسانيد الصحابة، وهو في ذلك يحاكي كتب المسانيد التي جمعت الأحاديث ورتّبتها حسب مرويات الصحابة.

وفوق هذا وذاك، فالكتاب ـ وإن كان موضوعه «الإعراب» ـ فإنّ هذا الإعراب قد وُجِّه لخدمة الحديث الذي يفصِّلُ مجمل القرآن ويعدّ المصدر الثاني للتشريع بعده.

لقد تركت علوم الحديث بصماتها الواضحة على اسم هذا الكتاب ومنهجه وموضوعه، والغاية من تأليفه.

على أنّ هناك أهدافاً أخرى توخّاها السيوطي من تأليفه لهذا الكتاب، وأفصح عنها في مقدمته فقال: [2] «أكثر العلماء قديماً وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن

---

(١) السابق: ١/٦٨.

(٢) عقود الزبرجد بتحقيقنا ١/٦٧.

الكـريم ولم يتعـرّضوا في إعراب الحديث سوى إمامين: أحدهما الإمام أبو البقاء العكبري فإنه لمّا ألّف إعراب القرآن المشهور أردفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند أحمد وأعربها إلّا أن اختصاره ونزرة ما أورده فيه من النزر القليل لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل، والثاني الإمام جمال الدين بن مالك فإنه ألف في ذلك تأليفاً خاصّاً بصحيح البخاري يسمى التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، وقـد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث مستوعب جامع وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع، شامل للفوائد البدائع شاف، كافل بالنقول والنصوص كاف، أنظم فيه كل فريدة، وأسفر فيه النقاب عن كل خريدة، وأجعله على مسند أحمد مع ما أضمّه إليه من الأحاديث المزيدة. . . .».

نستفيد من النص السابق أن السيوطي أراد أن يجمع جهود السابقين في ميدان إعراب الحديث، ويتدارك ما فاتهم، ويزيد عليهم ما تقتضي الحاجة زيادته، لأنه لاحظ نقصاً في مكتبة إعراب الحديث، على حين كانت مكتبة إعراب القرآن تغصّ بالمصنفّات القديمة والحديثة، فأراد أن يستدرك هذا النقص، ومن هنا قلنا إنّ جهوده في مجال النحو واللغة كانت مرتبطة بالدّين.

ولكن، لماذا جعل السيوطي مسند الإمام أحمد محوراً لكتابه دون غيره من كتب الصحيح التي تفوقه شهرة وصحة؟؟؟

لقد أجاب السّيوطي عن هذا السؤال فذكر لنا سببين:

الأول: أنّه وضع على كتب الحديث المشهور تعليقات ولم يبق إلّا مسند أحمد، لأنّ كبـر حجمـه وعـدم تداوله بين الطلبة كتداول كتب الحديث الأخرى منعه من ذلك[1]، فأراد أن يكون هذا التصنيف عوضاً له عن التعليقة.

(١) ذكـر في المقدمة: ١/ ٦٧ (مقدمة هذا الكتاب) أنه وضع تعليقة على كل من الموطأ ومسند الشافعي ومسند أبي حنيفة والكتب الستة ولم يبق إلا مسند أحمد لكبر حجمه وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب السابقة.

والثـاني: أنه وجد أن مسند أحمد جامع لغالب الحديث المتكلّم على إعرابه قال[1]: «فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عَوَّضْتُهُ بمسند أحمد عوضاً ممّا كنت أرومه عليه من التعليقة لكونه جامعاً لغالب الحديث المتكلّم على إعرابه».

نسخة المخطوطة:

كتـاب «عقـود الـزبرجد» لم يطبع بعد، وقد عثرنا على عدة نسخ منه ما تزال مخطوطة في دار الكتب المصرية وغيرها من المكتبات وهي:

النسخة الأولى: ورمز لها بالرمز «أ».

وهي موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم **٩٣** حديث، وهي أقدم نسخ الكتاب فقد كتبت سنة ٨٨٠هـ في حياة المؤلف، وتقع في «١٦٥» لوحة كبيرة جدّاً، وكلّ لوحة تضم صفحتين.

وهي مكتوبة بخط صغير جداً، تصعب قراءته لصغر حروفه ورداءة نوعه، وبها آثار أرَضَـة في عدّة مواضع، وآثار رطوبة ولكنها لم تتلفها، وعلى الصفحة الأولى اسم الكتاب ومؤلفه، وقيد تملّك باسم «الحاج إبراهيم باشا» كما سجّل بعد قيد التملك عدد لوحـات الكتاب، وهي «١٦٤» حيث لم تدخل الورقة التي كتب عليها عنوان الكتاب واسم صاحبه ضمن العدد، ولم يذكر عليها اسم الكاتب، بل اكتفى بالقول: «كتبه أصغر الناس جرماً غفر الله له ولوالده، يوم العرض عليه».

النسخة الثانية: ورمز لها بالرمز «ب».

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضاً، تحت رقم «**٢٤١٢٥**» وهي مصورة عن النسخة «أ» مكبرة أيضاً، ولعلها أسهل استعمالاً من النسخة بسبب تكبير حروفها.

النسخة الثالثة: ورمز لها بالرمز «حـ»:

---

(١) السابق نفسه ١/٦٧.

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضاً تحت رقم (ب ١٩٦٩٦)، وهي مكتوبة بخط اليد من النسخة «أ» بإشراف دار الكتب، وهي مقسمة إلى ثلاثة أجزاء كبيرة، على ورق مصقول من القطع المتوسط، في الصفحة «٢١» سطراً تقريباً وفي السطر عشر كلمات في المتوسط، ويقع الجزء الأول في «٤٥٨» صفحة، وهو مكتوب بخط «عبد الوهاب محمد ندنبه» وخطه عادي، فيه أخطاء كثيرة ويشتمل هذا الجزء على «٦١» لوحة من المخطوطة «أ» أي أنه ينتهي في الثلث الأول من النسخة «أ» المذكورة.

والجزء الثاني يقع في ٤٠٠ صفحة، بخط «حسن زيدان طلبه» من موظفي دار الكتب سابقاً، وخطه نسخي جيد ويصل فيه إلى نهاية اللوحة رقم «١١٩» من النسخة «أ» وانتهى من كتابته يوم الجمعة ٢٢ من ذي الحجة سنة ١٣٥٥هـ الموافق ٥ مارس ١٩٣٧.

ويقع الجز الثالث في ٢٩٦ صفحة، وهو بخط «حسن زيدان طلبه» أيضاً وبالمواصفات نفسها، وينتهي بنهاية المخطوطة «أ» وفرغ كاتبه منه يوم الثلاثاء ٩ صفر سنة ١٣٥٦هـ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٧م.

ويؤخذ على هذه النسخة ما يلي:

١ ـ كثرة الأخطاء، وقد وقفت عليها أثناء قراءتي لها ومقارنتها مع النسخ الأخرى، وتعود هذه الأخطاء إلى رداءة خط النسخة الأصلية، أو إلى التلّف الناتج عن آثار الأرَضَة، أو إلى عدم معرفة الناسخين بالنحو والشعر وأسماء النحاة وكتبهم.

٢ ـ أن هذه النسخة مقمسة إلى ثلاثة أجزاء تقسيماً اعتباطياً لا تقوم على أي أساس مع أن النسخة الأصلية التي نقلت عنها غير مقسّمة إلى أجزاء.

٣ ـ أغفل الناسخان ذكر أرقام صفحات المخطوطة الأصلية على هوامش المخطوطة المصنوعة، ممّا صعّب أمر المقارنة بين النسختين.

النسخة الرابعة: ورمز لها بالرمز «د».

وهي موجودة في مكتبة أيا صوفيا تحت رقم «٨٧٦» ومنها نسخة بالميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية تحت رقم «٣٢٢» حديث، وتقع في ٣٦٥ ورقة كل ورقة تتضمن صفحتين، مقاس الصفحة ٢٠×١٣,٤سم.

وهي نسخة نفيسة كتبت من خط المؤلف، وعلى الصفحة الأولى اسم الكتاب واسم مؤلفه، وقيود تملك باسم محمد بن زين الدين الشامي، ومحمد بن عبده زيد الدين، وعليها ما يثبت أنها وقف من السلطان محمود خان. وعلى الصفحة الأخيرة ما يفيد أنها كتبت بخط الكاتب بالقسمة العربية المحمية، وكان الفراغ منها في غرّة المحرم سنة ١٠٣٧هـ.

وعلى هامش الصفحة الأخيرة أيضاً، ملاحظة بسطور مائلة، بخط الكاتب نفسه تقول: «هذا آخر ما وجد في النسخة التي نقلت من خط المؤلف رحمه الله، ولم يوجد غير ذلك. والله أعلم».

والنسخة مقسمة إلى جزأين، وبعد مقارنتها بالنسخة «أ» وجد أن النسخة «أ» أتمّ لأنها تحتوي على كثير من الأحاديث التي لم تذكر في النسخة «د»، كما أنّ ترتيب الأحاديث والأجزاء لا يتفق مع النسخة ـ أ ـ في كثير من المواضيع.

النسخة الخامسة: ورمز لها بالرمز «هـ».

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضاً تحت رقم «٨٥٧ حديث طلعت»، وتقع في «٧٥» ورقة، تتضمن كل ورقة صفحتين، كل صفحة «٣٧» سطراً، وهي مكتوبة بخط نسخي جميل جداً، ورؤوس الأحاديث ملونة بالحمرة» وهي مقسمة إلى جزأين في مجلد واحد، بخط «عبد الملك بن عبد الوهاب البزازي المكي» الذي انتهى من كتابتها في ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨هـ.

وهذه النسخة مطابقة إلى حد كبير للنسخة ـ د ـ مما يثبت أنها نقلت عنها لأن ـ د ـ أقدم من ـ هـ ـ تاريخاً، أو أنهما أخذتا من أصل واحد.

ولقد تبيّن لنا أن النسخة «أ» أتم النسخ وأقدمها، فهي مكتوبة في حياة المؤلف سنة ٨٨٠هـ، أي قبل وفاة السيوطي بحوالي واحد وثلاثين عاماً، وتبيّن لنا أن النسخة التي أعـدّتها دار الكتب عن هذه النسخة هي أسهل النسخ وأوضحها، ويبلغ عدد صفحاتها «١١٥٤» صفحة، فاعتمدناها أصلاً في التحقيق.

محتوياته :

ذكر السيوطي في مقدمة كتابه أنه لاحظ نقصاً واضحاً في مكتبة إعراب الحديث النبوي، على حين كانت مكتبة إعراب القرآن تغصّ بالمصنفات القديمة والحديثة فأراد أن يكمل هذا النقص، بتأليف كتاب في إعراب الحديث «مستوعب جامع وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع»(١).

ونظر السيوطي فوجد أنه لم يسبقه في هذا الفن غير اثنين هما : العكبري في كتابه «إعـراب الحـديث النبـوي»، وابن مالـك في كتـابـه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، والأول شديد الاختصار، يعالج الأحاديث المشكلة في «جامع المسانيد» لابن الجوزي، والثاني مخصّص لصحيح البخاري ، ووجد السيوطي أن معـظم الأحاديث المتكلّم على إعرابها موجودة في مسند الإمام أحمد فضلاً عن أحاديث أخرى في غير المسند.

كل هذه الأسباب جعلت السيوطي يصنف كتابه «عقود الزبرجد» بحيث يجمع فيه جهود السابقين واللاحقين، فأدخل كتاب العكبري في كتابه كاملاً، وأدخل فيه معظم كتاب ابن مالك، ونظر في كتب شرح الحديث وغريبه، فأخذ منها كلّ ما يتعلق بموضوع كتابه، والذي يقرأ الكتاب يعجب لكثرة المصادر التي أخذ عنها السيوطي، ولذا فقد آثرنا أن نفرد مصادره لهذا الكتاب تحت عنوان مستقل.

لقد ذكرنا سابقاً أنّ السيوطي أباح للقارىء أن يطلق على كتابه واحداً من اسمين

---

(١) عقود الزبرجد بتحقيقنا ١/٦٧.

«عقـود الزبرجد على مسند أحمد» أو «عقود الزبرجد في إعراب الحديث»، ولكن عنـدمـا فحصنـا مادة الكتاب وجدنا أنّ الاسم الثاني أكثر دلالة على الكتاب، لأن الكتاب في الحقيقة يحتوي على مئات الأحاديث من غير مسند أحمد، وإن كانت معظم أحاديثه التي بحثت من مسند أحمد، ولا يمكن اعتماد الاسم الأول إلّا على سبيل التّغليب، ولولا أنّ السيوطي شعر بالحرج لأنّه وضع تعليقة على كل واحد من كتب الحديث المشهورة إلّا مسند أحمد لما خصّه بالذّكر في عنوان كتابه، وهو يصرّح بذلك في مقدمة الكتاب فيقول[1]: «وقد عوّقته بمسند أحمد عوضاً ممّا كنت أرومه عليه من التعليقة».

ويعدّ الكتاب موسوعة في إعراب الحديث النبوي فهو يشتمل على جهود الذين سبقوا السيوطي في هذا المجال بشكل يكاد يكون كاملاً، سواء أكانت هذه الجهود في كتب مستقلة ككتابي العكبري وابن مالك، أم آراء متفرقة في بطون كتب النحو في المشرق والمغرب، أم آراء وتوجيهات في كتب شرح الحديث وغريبه، بل إنّه كثيراً ما يلجأ إلى كتب الفقه ليستعين بها على توجيه الآراء النحوية.

ومن أبـرز ما يضمّـه الكتـاب تلك الرسائل المتخصصّصة في مسألة أو قضية بعينها، وقد تطول هذه الرسائل فتبلغ عشرات الصفحات، وقد تقصر فلا تتعدى بضع صفحات، وقد ضم الكتاب بين دفّتيه أربع عشرة رسالة، منها خمس للسيوطي، وتسع لغيره من العلماء، ومن هذه الرسائل: رسالة ابن لب الغرناطي في مسألة الباء ودخولها على مفعول بدّل وأبدل[2]. ورسالة ابن جني في إعراب حديث «ذكاة الجنين ذكاة أمّه»[3]. ورسالة ابن هشام في إعراب حديث الغسل[4]، ورسالة ابن السيد البطليوسي

---

(١) انظر مقدمة هذا الكتاب ١/٦٨.

(٢) عقود الزبرجد ١/١٨٩ وما بعدها.

(٣) السابق نفسه ١/٢٥٦.

(٤) السابق نفسه ١/٢٦٠ وما بعدها.

في حديث «فيما سقت السّماء والعيون والبعل العُشْر»[1]، ورسالة للسيوطي اسمها «كراسة الأذن في توجيه لاها الله إذن»[2]، ورسالة للشيخ تقي الدين السّبكي في «لو» ودخول «أل» عليها[3].

مصادره:

ظاهرة الجمع والاستيعاب التي كانت سائدة في عصر المؤلف، التي أشرنا إلى أسبابها وأهدافها سابقاً، تظهر واضحة جلية في هذا الكتاب، فقد جمع فيه مؤلفه كل جهود السابقين في مجال إعراب الأحاديث المشكلة، فذكر آراءهم وتعليقاتهم وتوجيهاتهم بنصّها، وأورد رسائلهم التي تعالج القضايا المهمة بحذافيرها بل إنه أدخل في كتابه كتباً كاملة لم يغادر منها صغيرة ولا كبيرة إلّا ضمّنها كتابه.

ولم يقتصر اعتماده على كتب إعراب الحديث، بل تعداها إلى جمع آراء النحاة المبسوطة في كتبهم الكثيرة، بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، قدماء ومحدثين، ثم مال إلى كتب اللغة وغريب الحديث، فاستخرج منها الآراء النحوية المتناثرة في ثناياها، ثم عاج على كتب شرح الحديث الكثيرة الضخمة فاستخلص منها التوجيهات النحوية للأحاديث المشكلة، وانثنى بعد ذلك كلّه إلى كتب الفقه فأخذ منها ما يساعده على ترجيح رأي نحوي على آخر، أو ما يعينه على توجيه مشكل نحوي بما يتفق مع المقصد الشرعي والفقهي للحديث.

وقد أظهر السيوطي براعة فائقة في استقصاء الآراء التي تدور حول كل قضية من قضايا إعراب الأحاديث، وكشف عن قدرة فائقة في تنسيق تلك الآراء وأحسن عرضها والربط بينها، بحيث يحسّ القارىء بأنه لم يترك زيادة لمستزيد.

---

(١) السابق نفسه ٢/حديث ٥٨٧.

(٢) السابق نفسه ٢/حديث ١١٣٨.

(٣) السابق نفسه ٢/حديث ١٢١٧.

ولم ينس السيوطي أن يطلّ علينا بين الفينة والفينة بشخصيته النحوية الذكية من بين القضايا الكبيرة، فيرجّح رأياً على رأي، أو ينصب رأياً خاصاً به يطاول آراء كبار النحاة والمحدّثين.

ويكفي للتدليل على غزارة مادة الكتاب وكثرة مصادره أن نذكر أنّ كتابي العكبري وابن مالك في إعراب الحديث اللّذين أدخلهما السيوطي في ثنايا كتابه، قد ذابا في خضمّ كتابه الضخم.

والسيوطي يعزو كل الآراء التي أخذها عن العلماء إلى أصحابها، ولكنه لم ينهج طريقة ثابتة في ذكر مصادره، فهو أحياناً يذكر اسم العالم مختصراً، أو اسم الشهرة دون ذكر اسم كتابه الذي أخذ عنه، وأحياناً يذكر اسم الكتاب دون ذكر اسم صاحبه مكتفياً بشهرة ذلك الكتاب في زمنه، وأحياناً يقول: «قال صاحب كذا» ويذكر اسم الكتاب الذي اشتهر صاحبه به، وأحياناً يذكر المؤلف وكتابه، وأحياناً يذكر اسم المؤلف كاملاً، كما أنه لا يغفل ذكر الألقاب العلمية التي وصل أصحابها إلى مرتبتها فيذكر قبل أسمائهم قائلاً: قال الشيخ........ أو قال القاضي..... أو قال الأستاذ....... أو قال شيخ الإسلام........ وما إلى ذلك من ألقاب علمية كانت شائعة في ذلك الزمان.

منهج التحقيق:

لقد كان هدفنا الأول إخراج الكتاب بالصورة التي أرادها له مؤلفه، فقمنا بتفريغه من نسخة المخطوطة، وقارنّا بين تلك النسخ وأثبتنا مواضع الخلاف في الهوامش، وأشرنا إلى مواضع النقص والزيادة، إذ انفردت النسخة (أ) بزيادة ما يربو على ستمائة حديث لم ترد في النسخ الأخرى.

وتتبعنا الأحاديث التي أورد السيوطي أجزاء منها، فأشرنا في الهامش إلى ما يلزم ذكره من متن الحديث، وعزونا رواياتها إلى مصادرها مبتدئين بمسند أحمد، لا لأنه الأهم لدينا، بل لأن كتاب عقود الزبرجد مخصص لإعراب مشكلات في أحاديث

مسند أحمد في الدرجة الأولى، ثم أضيف إليها أحاديث أخرى من الصحيحين وسائر الكتب الصحاح وغيرها.

وتتبعنا الشواهد النحوية، وعزوناها إلى مصادرها، وأشرنا إلى مظانّها في كتب النحو خاصة، واعتمدنا كثيراً على «معجم شواهد العربية» للأستاذ عبد السلام هارون، ومعجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا حداد.

وتتبعنا الآيات القرآنية وقراءاتها وأشرنا إلى مواطنها في القرآن الكريم وكتب القراءات عند اقتضاء الحاجة، ونصصنا على ذلك في حواشي الكتاب وفهارسه.

وترجمنا لأصحاب المسانيد الذين رتب السيوطي كتابه عليهم ترتيباً هجائياً، واكتفينا بأن تكون الترجمة مختصرة وأشرنا إلى مصادرها.

ولم نبالغ كثيراً في إثبات التعليقات النحوية، وشرح الشواهد خوفاً من تضخم الكتاب وإثقاله بتعليقات لا تلزم القارىء المختصّ، واكتفينا بإحالة القارىء على مصادر المؤلف في كتب إعراب الحديث النبوي ومواطن ورود الشواهد النحوية.

عند اختلاف النسخ في عبارة أو كلمة كنا نختار أقربها إلى الصواب وننصّ في الهامش على ما ورد في النسخ الأخرى.

وحسبنا أننا حاولنا بذل قصارى جهدنا، ليخرج هذا الكتاب أقرب ما يكون إلى الدقة والضبط، فإن أخطأنا أو سهونا، فإننا نطمع بوصول ملاحظات الأساتذة القراء لتقويم اعوجاجنا وتصويب أخطائنا، وجَلَّ من لا يسهو ولا يخطىء.

منهج السيوطي في «عقود الزبرجد»:

بدأ السيوطي كتابه بمقدمة لطيفة ضمّنها عدة أمور تلقي الضوء على الأسباب الداعية إلى تأليف الكتاب، وتعرّف بالكتب التي سبقته في بابه وتبين قيمة الكتاب وتثني عليه ثناء عاطراً، وتتعرض لمواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، وتقدم منهج الكتاب بصورة تنير الطريق أمام القارىء، بل إنّه لم ينس أن يذكر لنا فلسفته في اختيار اسم الكتاب، أو اسمي الكتاب كما ذكرنا سابقاً.

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحمد لله الذى خص هذه الامة بالاسناد
والاعراب . والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآل والاصحاب . وبعد فقد اكثر العلماء قديما
وحديثا من التصنيف فى اعراب القرآن الكريم . ولم
يتعرضوا للتصنيف فى اعراب الحديث سوى امامين
احدهما الامام ابو البقاء العكبرى والثانى الامام
جلال الدين الخ . وقد استخرت الله تعالى فى
تأليف كتاب اعراب فى الحديث مستوعب جامع
ومبنى على رياض المسانيد والجوامع فهو جامع
شامل للفوائد البدائع شاف . كافل بالمنقول
والنصوص كاف . انظم فيه كل درة فريدة واسفر
فيه النظام عن وجه الخريدة . واجعله على مسند احمد
مع ما اضمه اليه من الاحاديث المزيدة . وارتبه على
حروف المعجم فى مسانيد جميع الصحابة والنشىء لمن
جاد العربية كل سحابة واعلم انى لى على كتاب من
الكتب الستة

كل

والله اسأل ان يجعله خالصا لوجهه الكريم موجبا
للفوز بجنات النعيم انه البر الرحيم

مقدمة

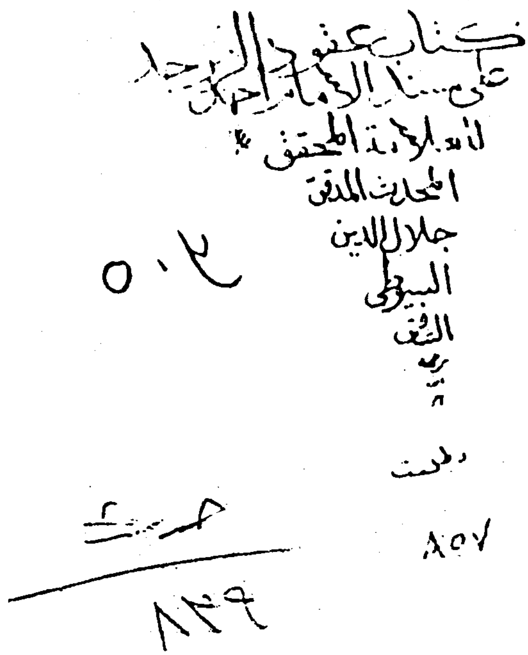
اعلم ان كثيرا من الاحاديث) الخ

وارشدة

ـــ يتكرر كثيراً في الحديث قول الراوي
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
وقد اختلف هل يتعدى سمعت الى مفعولين فجوّزه
الفارسي لكن لابدّ ان يكون الثاني مما يُسمع نحو
سمعت زيداً قال كذا فلو قلت سمعت زيداً اخاك
لم يجز: والصحيح تعديته لمفعول واحد وما وقع
بعده منصوباً فعلى الحال والاول على تقدير
مضاف اي سمعت قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم لأن السمع لا يقع على الذوات ثم بين هذا
المحذوف بحالة المذكور وهي يقول وهي حال مبيّنة
ولا يجوز حذفها:
وقال الزمخشري في قوله تعالى سمعنا منادياً
تقول سمعت رجلاً يتكلم فتوقع الفعل على الرجل
وتحذف المسموع لانك وصفته بما يسمع او جعلته
حالاً منه فأغناك عن ذكره ولولا الوصف او الحال
لم يكن منه بدّ. وان يقال سمعت كلامه:
وقال الأُبّي الاصل في سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم سمعت قول رسول الله فاضمر
القول وجعله حالاً ليفيد الابهام والتبيين وهو
اوقع في النفس من الاصل
وانشد سُئل الامام ابو محمد بن السيد البطليوسي

سنة ثمانين وثمانمائة. اللهم اغفر لكاتبه ومؤلفه وقارئه
ولكل المسلمين. والحمد لله رب العالمين. كتبه اصغر الناس
جرما واكبرهم جرما غفر الله له ولوالده يوم العرض عليه
:. وغفر الله جل وعلا لمن قال :.
:. آمين :.

بعون الله وحسن توفيقه انتهى الجزء الثالث من عقود الزبرجد
على مسند الامام احمد لجلال الدين السيوطي وبه تم الكتاب
وكان تمام نسخه يوم الثلاثاء التاسع من صفر الخير سنة ست
وخمسين بعد الثلثمائة والالف من الهجرة النبوية الموافق
٢٠ ابريل سنة ١٩٣٧ ميلادية بنفقة دار الكتب المصرية العامرة
نقلا عن نسختها الخطية المحفوظة بها المدلول عليها رقم
(٩٢ م حديث) على يد ناسخه حسن زيدان طلبة غفر الله له ورحمه
ووالديه وسائر المسلمين. وصلى الله على سيدنا محمد النبي
الامي وعلى آله وصحبه ومن تبعه باحسان وعلى جميع الانبياء
:. والمرسلين. وسلم تسليما كثيرا :.
:. كثيرا كثيرا :.
تم


كتاب عقود الزبرجد
على مسند الإمام أحمد
للعلامة المحقق
المحدث المدقق
جلال الدين
السيوطي
الشافعي
رحمه
الله

٨٥٧

الورقه الاولى من النسخــــــة
- ب -
ويظهر فيها اسم الكتاب واســـم
مؤلفـــــه
- ٢٤ -

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واتمم بخير يا كريم

الحمد لله الذي خص هذه الامة

على سيدنا محمد والآل والاصحاب

وحيث ان المصنف في اعراب ا

في اعراب الحديث سوى امامين احدهما الامام ابو البقا العكبري

فانه لما الف اعراب القرآن المشهور اردفه بتاليف لطيف في اعراب

الحديث اورد فيه احاديث كثيرة من مسند احمد واعربها الا انه

لاختصاره وتبرم ما اورده فيه من النزر القليل لا يروي الغليل

ولا يشفي العليل والثاني الامام جمال الدين بن مالك فانه الف في

ذلك تاليفا خاصا بصحيح البخاري يسمى التوضيح لمشكلات الجامع

الصحيح وقد استخرت الله تعالى في تاليف كتاب في اعراب الحديث مستوعب

جامع وعقبت عليها من كتب المسانيد والجوامع هامع شامل الفوائد

البدايع

للفوائد البدائع شافٍ كافل بالنقول والنصوص كافٍ، أنظم فيه
كل فريدة، وأسفر فيه النقاب عن وجه كل خريدة، ثم إني جعلته على مسند
أحمد مع ما انتهى إليه من الأحاديث المزيدة، ورتبته على حروف
المعجم في مسانيد الصحابة، وأنشأته من بحار كتب العربية كل كتابة،
واعلم أني جعلت لكل كتاب من الكتب المشهورة في الحديث تعليقة، وعملت على
الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة، والكتب الستة، ولم
يبق إلا مسند أحمد ولم يمنعني من الكتابة عليه إلا كبر حجمه جداً،
وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب المذكورة، وتقدير التعليقة
عليه تجيء في عدة مجلدات، والتعاليق التي كتبتها لا تزيد التعليقة
منها على مجلد، فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عرفته
لمسند أحمد عوضاً عما كنت أرومه عليه من التعليقة، ولكونه جامعاً
لغالب الحديث المتكلم على إعرابه، فإن شئت فسمه عقود الزبرجد
على مسند أحمد، وإن شئت فقل عقود الزبرجد في إعراب الحديث
ولا شتيته، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، موجباً
للفوز بجنات النعيم، إنه البر الرحيم. مقدمة
اعلم أن كثيراً من الأحاديث رواتها الرواة بالمعنى فزادوا فيها
ونقصوا ولحنوا وأبدلوا الفصيح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد
يروى بألفاظ متعددة، منها ما يوافق الإعراب والفصيح ومنها
ما يخالف ذلك، وقد قال الحافظ فتح الدين بن سيد الناس: إذا

قال الكرماني بهمزة الاستفهام وحذفها خبر مبتدأ محذوف اي هي اية وقوله انه اوحي الي انكم تفتنون في قبوركم مثل
او قريب لا ادري اي ذلك قالت اسماء من فتنة الدجال قال الكرماني مثل او قريب كلاهما بغير تنوين منهما فان
في فتنة الدجال فان قلت فكيف جاز الفصل بينهما وبين ما اضيفا اليه باجنبي وهو قوله لا ادري اي ذلك قالت
اسماء قلت هي جملة معترضة مؤكدة لمعنى الشك المستفاد من كلمة او والمؤكدة للشيء لا تكون اجنبية منه كما
في قوله يا تيم تيم عدي فان قلت فهل يصح ان يكون لشيء واحد مضافان قلت ليس هنا مضافان بل مضاف واحد
وشاهد انها لا على التعيين ولئن سلمنا فتقديره مثل فتنة المسيح او قريب فتنة المسيح فحذف احد اللفظين
لدلالة الآخر عليه نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد فان قلت فما توجيهه على وجود التنوين من قبل
لفظ فتنة ومن لا يتوسط بين المضاف والمضاف اليه فالتنوين قلت لا نسلم امتناع اظهار حرف الجر بينهما
اذ بعضهم قال به والله تعالى اعلم تم الجزء الثاني من عقود الزبرجد على مسند الامام احمد لمولانا الشيخ الامام
خاتمة المحققين جلال الدين السيوطي رحمه الله وكان الفراغ من كتابته
على يد الفقير الى ربه الغني عبد الملك بن عبد الوهاب
البزازي المكي في اليوم الخامس من جمادى
الثانية سنة ثمان وثمانين
ومائتين والف من هجرة
من له الكمال والشرف
صلى الله وسلم
عليه وعلى
آله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق

الحمد لله الذي خص هذه الأمة [illegible] على [illegible] بدقة الفهم والكمال والإعراب .

وبعد فلم أر من صنف في إعراب [illegible] في إعراب الحديث سوى الإمام [illegible]

الإمام أبو البقاء العكبري فإنه لما ألف إعراب القرآن المشهور أردفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث أورد فيه أحاديث

كثيرة من مسند أحمد وأعربها إلا أنه بالغ في الاختصار وترك ما وجد له من التراكيب [illegible]

البليغ ثم إن الإمام جمال الدين بن مالك ألف في ذلك كتابا سماه شواهد التوضيح لمشكلات

الجامع الصحيح وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث مستوعب جامع لما تفرق في [illegible]

والجوامع [illegible] شامل [illegible] فإنه [illegible] في الترجمة [illegible]

من [illegible] على مسند أحمد [illegible] ما أضيف إليه من الأحاديث المرفوعة [illegible] في مسانيد

الصحابة [illegible] كتب [illegible] كتاب من الكتب المشهورة في الحديث [illegible]

وتصنيف الشافعي وتصنيف أبي حنيفة [illegible] كتب الستة [illegible] مسند أحمد [illegible] الكتاب [illegible]

ومسند [illegible] الكتب المذكورة [illegible] في هذا [illegible]

[illegible] الكتاب [illegible] مسند أحمد [illegible]

وكتبه [illegible] إعراب [illegible] مسند أحمد [illegible]

إعراب الحديث [illegible]

أن كثيرا من الأحاديث [illegible] الرواة [illegible] النبي [illegible] الحديث

[illegible] إعراب [illegible] الدين [illegible]

الناس [illegible] الحديث [illegible]

[illegible] من [illegible]

من الحديث [illegible] النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب [illegible] وقد قال أبو الحسن [illegible]

[illegible] في شرح الجمل [illegible] الرواية [illegible] سيبويه وغيره الاستشهاد [illegible]

فتثبت بالحديث وما عدا ما في زمنه من القرآن وصيغ [illegible] من [illegible] ما [illegible]
[illegible] في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب [illegible]
[illegible] على [illegible] الاستشهاد والتمثيل بالحديث [illegible] من قرأ [illegible] عليه سنده [illegible]
[illegible] وقال أبو حيان في شرح التسهيل قد أكثر [illegible] من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات
القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين
الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة
البصريين والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا
المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس وقد جرى الكلام في ذلك مع
[illegible] الأذكياء فقال إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا
بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة
واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها [illegible] في هذه [illegible] فتعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ
بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف
ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى وأما
من ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال وقد قال سفيان الثوري إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني
إنما هو المعنى ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى الأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من
الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب و
نعلم قطعا من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها
وأجزلها وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم والمصنف قد أكثر
من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة
وكان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم
يجب بشيء قال أبو حيان وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم
المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب
الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث انتهى كلام أبي حيان وقال [illegible] في شرح مسلم [illegible] أوقع في العجب
[illegible] وقال أحمد بن حنبل [illegible] لم يكونوا يلحنون [illegible] كان شيئا تقوله العرب [illegible] لم
يكن من لغة قريش لأنه عليه الصلاة والسلام كان لا يتكلم إلا بأفصح [illegible] لا يوجد في كلام العرب [illegible] رسول الله صلى الله
عليه وسلم [illegible] فما [illegible] منها [illegible] ما ذكره أئمة النحو [illegible]
[illegible] الأحاديث [illegible] الاحتجاج [illegible]
[illegible] بالتصنيف [illegible] في زمن [illegible] على هذا [illegible] من [illegible]
[illegible] كتاب [illegible] من كتب [illegible]
[illegible] الكتب التي [illegible]
[illegible] الأدب [illegible] المتقدمين [illegible]
[illegible] أصحاب الكتب الستة المشهورة [illegible] في المسند [illegible] أصحاب [illegible]
فائدة [illegible] في الحديث قول الراوي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] سمعت [illegible] قال كنا [illegible] سمعت [illegible] النبي [illegible]
[illegible] سمعت كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] على [illegible]
في [illegible] سمعت [illegible] بالسمع [illegible]

وبهذه الاسد فان تلك فما ... من قبل ...

... ثم الجزء الثاني ...

... الشيخ الاستاذ ...

[illegible]

وقد تناولنا ـ فيما سبق من هذا الفصل ـ كل الأمور التي وردت في مقدمة الكتاب، ولم يبق إلاّ أن نبسط القول في منهجه.

لقد ذكر السيوطي أنّه جعل كتابه على مسند أحمد مع ما يضّمه إليه من الأحاديث المزيدة، وأنه رتّبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة، ورمز على كل حديث رمز من أخرجه من أصحاب الكتب المشتهرة.

ثم ذكر في نهاية مقدمة الكتاب تحت عنوان «فصل»، أنه أورد جميع كلام أبي البقاء معزواً إليه، ليعرف قدر ما زاده عليه، وأنه تتبع ما ذكره أئمة النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث وأوردها بنصّها معزوة إلى قائليها، لأن بركة العلم في عزو الأقوال إلى قائليها، ولأن ذلك من أداء الأمانة وتجنّب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصانيف، «لا كالسارق الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب من تصانيفي وهي: «المعجزات الكبرى»، و«الخصائص الصغرى»، و«مسالك الحنفاء»، و«كتاب الطيلسان»، وغير ذلك، وضمّ إليها أشياء من كتب العصريين، ونسب ذلك لنفسه، من غير تنبيه على هذه الكتب التي استمدّ منها»[1].

لقد وفّى المؤلف بكل ما جاء في مقدمة كتابه، فهو عند بحثه للمسائل النحوية والإعرابية يبرز الأقوال التي جاءت فيها، والردود التي وردت بأسماء أصحابها، مما يدل على سعة اطّلاعه وحرصه على تقليب المسألة من كلّ ناحية، واستيفاء كل ما دار حولها، وهو يعرض هذه الأقوال وتلك الردود بمهارة فائقة، فيقول: قال شيخنا كذا، وقال فلان في كتابه كذا، وقال ثالث كذا، وقال رابع كذا... وأحياناً يقول: قلت كذا... ويذكر تعليقه على الآراء السابقة أو ترجيحه لأحدها على غيره من الآراء.

أما الظواهر العامة التي تميّز هذا الكتاب فهي.

الظاهرة الأولى: الأمانة العلمية الدقيقة:

تتمثل الأمانة العلمية عند المؤلف في عزو الآراء إلى أصحابها، مهما كانت هذه

(١) انظر مقدمة هذا الكتاب ١/ ٧٠، ٧١.

الآراء، وكائناً من كان أصحابها، وللسيوطي فلسفة خاصة في هذا الأمر: فهو يرى أن بركة العلم في عزو الأقوال إلى قائليها، وأن هذا العمل من أداء الأمانة وتجنب الخيانة وهو مطلب ديني، ثم إنه من أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف.

ولهـذا نجد المؤلف في كتابه يحرص حرصاً شديداً على عزو الآراء إلى أصحابها، وهو يصرّح بهذا في مقدمة الكتاب كما ذكرنا، ويطبِّقه في كل صفحة من صفحاته، ففي حديث أبي بن كعب رضي الله عنه «ففضْتُ عَرَقاً وكأنّما أنظر إلى الله فَرَقاً»[1] «ذكر السيوطي أن «عرقاً» و«فرقاً» منصوبان على التمييز، ثم أورد رأي ابن مالك في شرح التسهيل معزوّاً إليه، ثم قول الزمخشري في «المفصل» ثم قول الهَرَوي معزواً، ثم قول أبي حيان في «البحر» معزواً، ثم قول أبي البقاء معزواً، ثم قول التوربشتي في «شرح المصابيح» معزواً، ثم قول الطّيبي في «شرح المشكاة» معزواً، ثم قول المظهري معزواً إليه أيضاً.

والسيوطي يحافظ على هذا المنهج الدقيق في عزو الآراء والأقوال إلى أصحابها حتى تلك الرسائل التي خصصها لبحث مسألة بعينها، ومثال ذلك رسالة «رفع السِّنَة في نصب الزِّنَة» التي خصّصها لإعراب حديث «سبحان الله عدد خلقه وسبحان الله رضى نفسه، وسبحان الله زنة عرشه، وسبحان الله مداد كلماته»: فقد ذكر السيوطي أنه سئل قديماً عن إعراب كلمة «زنة» فأجاب بأنه نصب على الظّرف، «فاستغربه جاهلون، وخلطوا فيما ليس لهم به علم، فألّفت في ذلك تأليفاً سمّيته رفع السنة في نصب الزّنة»[2]، وفي هذه الرسالة يذكر السيوطي أنّ التقدير في الحديث السابق «قَدْرَ زِنَةِ عرشة»، فلمّا حذف الظّرف «قدر» قام المضاف إليه مقامه في إعرابه[3].

ثم ذكر آراء العلماء في إعراب كلمة (زنة): فذكر أنّ المظهري في شرح المصابيح أعربها مصدراً[4]، وأن الأشرفي في شرحه قد سبق المظهري إلى ذلك وأورد

---

(١) عقود الزبرجد بتحقيقنا ١/٧٣.

(٢) المصدر السابق ١/٤٢٦.

(٣) السابق ١/٤٢٧.

(٤) المصدر السابق ١/٤٢٦.

قوله[1]، ثم ردّ رأييهما وبيّن فساده، ثم ذكر رأي الخطّابي في «معالم السنن» وابن الأثير في «النهاية»، ثم أورد قول الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»، وأنه أعرب «عدد» مصدراً، و«رضى» ظرفاً، و«زنة» حالاً، ثم استشهد بقول الخطيب التبريزي والمرزوقي في «شرح الحماسة» على مجيء «قدر» منصوباً على الظّرفية، وبقول ابن يسعون في شواهد الإيضاح، وبقول الطّيبي في «شرح المشكاة» وبقول ابن مالك في «التّسهيل» بأن ما يدّل على «مقدار» يصلح للظرفية القياسية، وبقول ابن هشام في «توضيحه»، بأن المصدر ينوب عن الظرف إذا كان معيّناً لمقدار، وبقول أبي حيّان في «شرح التسهيل» منقولاً عن الصّفّار في «شرح كتاب سيبويه».

ثم ذكر أنّ نصب «زنة» بخصوصها على الظرفية منصوص عليه من سيبويه وأئمة النّحو[2]، وذكر رأي ابن مالك في «شرح التسهيل»، ورأي أبي حيّان في «شرح التسهيل» منقولاً عن سيبويه، ثم رأيه في «الارتشاف» منقولاً عن سيبويه أيضاً، ثم استشهد بقول التّوربشتي في شرح المصابيح بأنّ معنى «زنة عرشه» ما يوازنه في التقدير[3]، وهذا الشرح يؤيد وجهة نظر السيوطي، وهو هنا يستعين بشرّاح الحديث على تأييد ما ذهب إليه.

ثم ذكر السيوطي أنهم خرّجوا على الظّرفية ما هو أبلغ من ذلك[4]، أي من كلمة «قدر»، وهو كلمة «عقالاً» في قول ابن العدّاء الكلبي:

سَعَىٰ عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَداً ... فكيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْروٌ عِقَالَيْنِ[5]

وذكر قول ابن الأثير في النّهاية[6]: «نصب عقالاً على الظّرف، أراد مدّة عقال،

---

(١) المصدر السابق ١/٤٢٦.

(٢) المصدر السابق ١/٤٣٠.

(٣) المصدر السابق ١/٤٣٠.

(٤) المصدر السابق ١/٤٣٠، ٤٣١.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٤، إذْ قال إنّ: «عقالاً وعقالين منصوبان على الظرف، والسّبد: الشّعر والوبر»، انظر النهاية لابن الأثير: مادة «عقل» ٣/١٨١.

(٦) عقود الزبرجد: ١/٤٣١، وانظر النهاية لابن الأثير: ٣/١٨١.

والعقال: صدقة عامر».

ثم أورد قول ابن يعيش في «شـرح المفصل»[1]: «من المنصوب على الظّرف قولهم: سير عليه ترويحتين، وانشـطر به نحر جزورين، والمراد مدّة ذلك أي مدّة ترويحتين، ومدّة نحر جزورين.

ثم ذكر قول أبي البقاء[2] في حديث «لِيُصَلِّ أَحدُكُمْ نَشَاطَهُ» أن نشاطه منصوب على الظّرف، أي مدة نشاطه. وأورد قول الأشرفي في شرح المصابيح الذي أجاز أن يكون «نشاطه» بمعنى الوقت، وأن يراد به الصّلاة التي نشط لها.

ثم ناقش السيوطي أقوال طائفة من العلماء[3] رأوا أنّ إعراب كلمة «زنة» وأخواتها في الحـديث، صفـة لمصـدر مذكـور أو مقدّر، وفنّد هذا الرأي، ولم يجز إعرابها «حالاً». ثم ذكر وجوهاً أخرى جائزة ولكنّها لا ترقى إلى مستوى الوجه الذي رآه، وهو نصب كلمة «زنة» وأخواتها على الظرفية.

لقد استعرضت المسألة السابقة بسرعة لأن هدفي كان إلقاء الضوء على التزام السيوطي بعزو الآراء إلى أصحابها بدقّة كاملة، دون كلل أو ملل، وهو لا يرى في ذلك غضاضة، ولعلّ في ذلك أبلغ ردّ على من اتهمه بالسرقة والسطو على كتب الآخرين.

الظاهرة الثانية: اعتزاز المؤلف بكتابه وآرائه:

السيوطي شديد الاعتـزاز بكتـابه هذا وبمؤلفاته الأخرى، وقد أبرز أهمية هذا الكتاب وأثنى عليه كثيراً، قال في مقدمته[4]: «وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعـراب الحديث مستوعب جامع، وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامـع، شامل للفوائد البدائع شاف، كافل بالنّقول والنّصوص كاف، أنظم فيه كل

---

(١) عقود الزبرجد ١/ ٤٣١.

(٢) السابق نفسه ١/ ٤٣١.

(٣) السابق نفسه ١/ ٤٣١ وما بعدها.

(٤) السابق نفسه ١/ ٦٧.

فريدة، وأسفر فيه النّقاب عن كلّ خريدة. . . . .

ويتجلى اعتزازه بكتابه وبشخصيته العلمية في أنّه أخذ على الكتب التي سبقته في هذا البـاب اختصـارها ونزرة ما فيها كما هو الحال في كتاب العكبري «إعراب الحديث النبوي» أو تخصّصها في إعراب أحاديث كتاب واحد من كتب الحديث، كما هو الحـال مع كتـاب ابن مالـك «شـواهـد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» للبخاري، وبيّن السيوطي أنّه سيتدارك هذا النقص بكتابه هذا.

وإذا دخلنا في الكتاب، وفحصنا المسائل التي أبدى رأيه فيها، رأينا مدى اعتزازه بآرائه وإصراره عليها، حتى لو خالفه كلّ العلماء فيما ذهب اليه، ومن أمثلة ذلك ما رأينا من إصراره على إعراب كلمة «زنة» ـ قبل قليل ـ ظرفاً برغم ورود آراء كثيرة تخالفه في رأيه[1].

ومن ذلك توجيهه لحديث «. . . لاها الله إذن. . . » حيث يرى أئمة اللغة قديماً وحديثاً ـ كما قال السيوطي ـ[2] أنّه تصحيف من الرواة وأن صوابه «لاها الله ذا» ومع ذلك فإنّ السيوطي يورد أحاديث كثيرة لرواة آخرين، وردت فيها هذه الصّيغة، ويقرر أنّ «إذن» هنا حرف جواب، لأن صيغة «لاها الله» للقسم. وسوف نفصّل القول في هذه المسألة في مكانها إن شاء الله، والأمثلة على ذلك كثيرة.

الظاهرة الثالثة ـ الاستيعاب والاستقصاء:

عُرِف عصر السيوطي بأنه عصر الموسوعات العلمية، أو عصر الجمع والاستيعاب ومؤلفـات السيوطي تمثل ذلك الاتجاه الذي ساد في عصره أصدق تمثيل، وكتابه: «عقـود الزبرجد» واحد من كتبه التي تتجلى فيها ظاهرة الجمع والاستيعاب بأوضح صورها، ويمكن تتبع هذه الظاهرة في كتابه هذا في اتّجاهين متضافرين:

---

(١) انظر تفصيل المسألة في هذا الكتاب ١/٤٢٥ وما بعدها.

(٢) انظر المصدر السابق: ٢/حديث ١١٣٨.

الاتجاه الأول:

حرص المؤلف على استيعاب جميع الكتب والرسائل التي سبقته في باب إعراب الحديث، وإدخالها في كتابه.

والاتّجاه الثاني:

حرصه على استقصاء جميع الآراء التي سبقته والأقوال التي تتعلق بالمسألة الواحدة من مسائل إعراب الحديث، سواء أكان أصحاب هذه الأقوال نحاة أم لغويين أم من شراح الحديث أم من الفقهاء أم من غيرهم.

ففي مجال الاتجاه الأول نظر السيوطي فوجد أنه لم يسبقه في هذا الباب غير اثنين هما: العكبري في كتابه «إعراب الحديث النبوي»، وابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، فأورد كتاب العكبري كاملاً في كتابه، وصرح بذلك في المقدمة فقال[1] «قد أوردت جميع كلام أبي البقاء معزواً إليه ليعرف قدر ما زدته عليه»، وأورد كتاب ابن مالك جلّه إن لم يكن كلّه، وأعني بذلك أنه أورد جميع آرائه، ولكنه كان يتصرف فيها أحياناً بالاختصار أو التجزئة، أما أقوال العكبري فيوردها بنصها.

ثم نظر السيوطي فوجد أن هناك مجموعة من الرسائل التي تخصصت لإعراب حديث بعينه، أو ظاهرة نحوية وقعت في عدد من الأحاديث، فأورد جميع هذه الرسائل في كتابه، سواء أكانت هذه الرسائل له أم لغيره من العلماء، وهذه الرسائل هي:

١ ـ رسالة أبي سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطي[2] في مسألة الباء ومحل دخولها من مفعول «بدَّل» أو «أبدل»، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة عند تناوله للحديث الشريف (. . . قَدْ بَدَّلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَداً فِي الجنَّةِ).

---

(١) انظر هذا الكتاب ١/ ٧٠.

(٢) السابق نفسه ١/١٨٩.

٢ ـ رسالة «ابن جنّي»[1] في إعراب حديث «ذَكاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ».

٣ ـ رسالة «ابن هشام»[2] في إعراب «حديث الغُسْل».

٤ ـ رسالة «السيوطي»[3] في إعراب حديث: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليومِ الآخرِ فَعَلَيْهِ الجُمُعة يوم الجُمُعة إلّا مريضٌ أو امرأةٌ. . .».

٥ ـ رسالة «السيوطي»[4] في مسألة «وَلاَ يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ» التي وردت في حديث القنوت، ولم يورد السيوطي رسالته كلّها هنا، ولكنه ذكر أنها مودعة في كتابه «الفتاوى».

٦ ـ رسالة «السيوطي»[5] المسماة: «رفع السِّنَةِ في نَصْبِ الزِّنَة» وهي خاصّة بإعراب حديث: «سُبْحانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، وسبحانَ اللهِ رِضَى نَفْسِهِ، وسبحانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، وسبحانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

٧ ـ رسالة «ابن هشام»[6] في إعراب حديث: «كَأَنَّكَ بالدُّنيا لَمْ تَكُنْ وبالآخرةِ لَمْ تزلْ».

٨ ـ رسالة «محمد بن السيد البَطَلْيُوسِي»[7] في حديث: «فِيمَا سَقَتِ السَّماءُ والعيون والبعل العشر».

٩ ـ رسالة الشّيخ «تقي الدين السّبكي»[8] المسماة: «الوحدة في معنى وحده» وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في معرض إعرابه للحديث الشريف: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ لَا إِلَهَ إلّا الله وحدَه لا شريكَ له، له الملكُ وله الحمدُ وهو على كلِّ شيءٍ قدير، كانَ لَهُ كعدْلِ رَقَبَةٍ».

---

(١) السابق نفسه ١/٢٥٧.
(٢) السابق نفسه ١/٢٦٠.
(٣) السابق نفسه ١/٢٨٥.
(٤) المصدر نفسه: ١/٣٤٥.
(٥) المصدر نفسه: ١/٤٢٦.
(٦) المصدر نفسه: ١/٤٧٦.
(٧) المصدر نفسه ٢/حديث ٥٨٧.
(٨) المصدر نفسه: ٢/حديث ١١٣٧.

١٠ ـ رسالة «السيوطي»(١) المسماة: «كراسة الأذن في توجيه لاها الله إذن». وهي مخصّصة لإعراب حديث «. . . لَاهَا الله إذنْ لا يعمدُ الى أَسَدٍ من أُسْدِ الله يُقَاتِلُ عن اللهِ وعن رسولِهِ فيعطيك سَلَبَهُ. . . .».

١١ ـ رسالة للسيوطي(٢) يجيب فيها على سؤال من الاسكندرية حول إعراب حديث «. . . لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هٰذِهِ الأُمَّةِ يهوديّ ولا نصرانيّ ثم يموتُ ولَمْ يؤمن بالذي أُرسلتُ إلَّا كان من أصحاب كالنّار».

١٢ ـ رسالة «القسطلاني»(٣) في إعراب حديث: «كَلِمَتَان خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إلى الرَّحْمٰنِ، سُبحانَ اللهِ وبحمدِهِ سبحانَ اللهِ العظيمِ . . .»، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في هامش كتابه، وذكر أن القسطلاني أوردها في شرحه على البخاري ـ باب فضل التسبيح.

١٣ ـ رسالة الشيخ «كمال الدين بن الهمام»(٤) في إعراب قوله ﷺ: «كَلِمَتَان خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إلى الرَّحْمٰنِ، سُبحانَ اللهِ وبحمدِهِ سبحانَ اللهِ العظيمِ . . .»(٥).

١٤ ـ رسالة الشيخ «تقي الدين السبكي»(٦) المسماة: «بَيْنَ مَنْ أَقْسَطُوا وَمَنْ غَلَوْا في حُكْمِ مَنْ يقولُ: لَوْ»، وهي في إعراب حديث: «إِيَّاكَ واللوَّ فَإِنَّ الَّلوَّ تفتحُ عملَ الشَّيطانِ».

---

(١) المصدر نفسه: ٢/حديث ١١٣٨.

(٢) السابق نفسه: ٣/حديث ١١٨٨.

(٣) المصدر السابق: ٣/.

(٤) المصدر السابق: ٣/حديث ١٢١٠ (هامش).

(٥) نلاحظ أن السيوطي في معرض إعرابه للحديث «كلمتان خفيفتان . . . .» أورد رسالتين هما: رقم ١٢ ورقم ١٣، فضلا عن الآراء والأقوال الأخرى، وهذا أكبر دليل على حرصه على الجمع والاستقصاء.

(٦) انظر هذا الكتاب ٣/حديث ١٢١٧.

كان هذا هو الاتّجاه الأول الذي تجلّت فيه ظاهرة الجمع والاستيعاب عند السيوطي، وهو يرمي إلى جمع الكتب والرسائل الخاصة بإعراب الحديث وتضمينها كتابه.

أما الاتّجاه الثاني فهو يرمي إلى استقصاء جميع الآراء والأقوال التي تتعلق بكل مسألة من مسائل إعراب الحديث، ومن أوضح الأمثلة على ذلك إعرابه لحديث: «... لَاهَا الله إِذَنْ...»[1]، فقد ألف السيوطي في هذه المسألة رسالة سمّاها: «الأذن في توجيه لاها الله إذن»: وذكر في بدايتها أنّ أئمة اللغة اتفقوا على أن قوله «إذن» من تصحيف الرواة، وأن صوابه «لاها الله ذا»، ونازعهم الحافظ ابن حجر، ثم أورد قول الخطّابي في معالم السّنن بأن «الهاء» بدل من الواو كأنه قال: «لا والله يكون ذا»، ثم قول المازني بأنّ معناه: «لاها الله ذا يميني» ثم قول أبي زيد بأن «ذا» زائدة وفيها لغتان المدّ والقصر، ثم قالوا: ويلزم الجرّ بعدها كما يلزم بعد الواو ثم أورد قول الجوهري بأن «ها» للتّنبيه وقد يقسم بها، ثم أورد قول القاضي عياض في شرح مسلم في قول عائشة في حديث بريرة: «لاها الله إذن»، وأن صوابه «لاها الله ذا»، ثم أورد قول أبي حاتم في «البارع» «يقال: «لاها الله ذا» في القسم، والعرب تقوله بالهمزة والقياس تركه، ثم أورد قول ابن القوّاس في «شرح ألفية ابن معط»، الذي أورد قول الخليل وقول الأخفش، ثم استشهد بما رواه الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في «جامع المسانيد» من أحاديث مناظرة، ثم أورد قول أبي البقاء في «إعراب الحديث»، ثم قول ابن مالك في «شرح التسهيل»، ثم قول الكرماني الذي صحّح المعنى على قول «إذن»، ثم قول «صاحب المفهم» بأن الرواية المشهورة بالمدّ والهمز، ثم استشهد بقول النووي في شرح مسلم في حديث «بريرة» ثم بقول المازني الذي عدّه (لحناً) ثم كرر قول الخطابي الأول، وقول أبي زيد، وقول أبي حاتم السجستاني، ثم أورد

(1) السابق ٢/حديث رقم ١١٣٨ وما بعدها، مع ملاحظة أن ايرادي لهذه المسألة كان هدفه توضيح ظاهرة الاستقصاء عند السيوطي، أما بحث المسألة من الناحية النحوية فسوف يكون في موضعه.

قول الزركشي في التنقيح بروايته ممدوداً ومقصوراً، ثم قول جماعة من النحاة بأنّ فيه لحنين، هما مدّ «ها» وإثبات الألف في «ذا»، ثم قول ابن جنّي في «اللّمع»، ثم قول الـرضي في باب الإشـارة، ثم أورد قول الأخفش ثم قول ابن يعيش في «شـرح المفصّـل»، ثم قول الخليل، ثم قول المبرّد، ثم قولاً آخر للأخفش ثم أورد رواية القرطبي الذي صحّح رواية الحديث ونفى عنه الخطأ، ثم قول الطّيبي الذي صحح رواية الحديث ومعناه، ثم أورد السيوطي قول أبي جعفر الغرناطي نزيل حلب الذي تعجّب ممّن يشكّـك في الـروايات الثـابتـة، ثم قول الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»، الذي صحح الرواية وأيّدها بورود هذه الصيغة في كثير من الأحاديث، وأورد السيوطي جميع الأحاديث المناظرة واستشهد ببعض الآيات القرآنية من تفسير «ابن جرير» وأبي موسى المدينيّ في «المغيث»، ثم قال في خاتمة الرسالة «وإذا تقرر ذلك أمكن حمل ما ورد من هذه الأحاديث عليه، فيكون التقدير: «لا والله . . .»[1].

الظاهرة الرابعة ـ وضوح الشخصية «الحديثية»:

قضى السيوطي حياته في خدمة السّنّة النبوية وعلومها، وقد أحصينا له ما يربو على مائتي كتاب تتعلق بالحديث الشريف رواية ودراية، ومن هنا فقد صبغ مؤلفاته بالصّبغة الحديثية كما ذكرنا في مستهّل هذا الفصل.

ولو طبقنا هذه الظاهرة على كتاب «عقود الزبرجد» الذي ندرسه، لوجدناها تتجلى في ثلاثة أشكال:

الأول: الهدف من تأليف الكتاب.

والثاني: ترتيبه واسمه.

والثالث: مادّته ومسائله.

وقد تحدثنا عن الهدف الذي حدا بالسيوطي إلي تأليف هذا الكتاب، وتحدثنا

---

(١) انظر هذا الكتاب ٢/حديث رقم ١١٣٨.

أيضاً عن الترتيب الذي سار عليه المؤلف في عرض مسائله، وألقينا الضوء على اسمي الكتاب كما وضعهما مؤلفه، ولا داعي لإعادة ذلك هنا.

أما مادة الكتاب فلا بد من أن نمخر عبابها لإبراز شخصية المؤلف «الحديثية» التي تركت بصماتها الواضحة المتعددة على معظم صفحات الكتاب ومسائله، ويمكن تتبع هذه البصمات في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي:

الأول: إيراد الروايات المتعددة للحديث الواحد.

الثاني: الاستعانة برواية معينة في تأييد توجيه نحوي أو غيره.

الثالث: الاستعانة بالآراء النحوية في تأييد مذهب فقهي أو اعتقادي.

ويدلّ الاتجاه الأول على معرفته الواسعة بروايات الأحاديث وطرقها المتعددة، وهو في هذا الاتجاه يكتفي بإيراد جميع روايات الحديث معزوّة إلى مصادرها ومن أمثلته: حديث: «لا يشكر الله من لا يشكر النّاس»[1]، فقد ذكر السيوطي رأي أبي البقاء المؤيد لرواية رفع المضارع «يشكر» في الموضعين، وأن «مَنْ» بمعنى الذي، ثم ذكر رأياً آخر على جعل «من» شرطية، ثم ذكر رواية الحافظ العراقي في أماليه بأن المعروف المشهور في الرواية النصب في اسم «الله» تعالى وفي «الناس» ثم أورد رواية القاضي أبي بكر بن العربي بأنّه روى برفعهما ونصبهما ورفع أحدهما ونصب الآخر، وختم السيوطي بقوله[2]: «فهذه أربعة أوجه. انتهى».

ولكننا نجد السيوطي في مواضع أخرى يسترشد بالروايات في تأييد توجيهاته وآرائه، ففي حديث[3]: «لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الّذي أسمع»، ذكر السيوطي أقوالاً في إعرابه ومعناه ثم قال[4]: «قلت: والذي يخطر

---

(١) انظر هذا الكتاب: ١/١١٥.

(٢) السابق نفسه: ١/١١٦.

(٣) المصدر السابق: ١/٣٦٤.

(٤) المصدر السابق نفسه: ١/٣٦٤.

لي أنّ» «لا» زائـدة[1]، وأنّ معناه: لولا أن تموتوا من سماعه، فإنّ القلوب لا تطيق سمـاعـه فيصعق الإنسـان لوقتـه، فكنّى عن الموت بالتّدافن، ويرشد إليه قوله في الحديث الآخر: «لَوْ سَمِعَهُ الإنسانُ لصُعِق» أي: مات، وفي مسند أحمد: «لولا أن تدافنوا» بإسقاط «لا»، وهو يدلّ على زيادتها في تلك الرواية».

فالسيوطي استعان بالحديث الآخر ثم برواية مسند أحمد على أن «لا» من زيادات الرّواة، ليؤيّد رأيه في تفسير معنى «لولا أن تدافنوا» أي «لولا أن تموتوا»، وهو مخالف لرأي «الطّيبي» الذي أورده السيوطي في بداية التّدافن حذراً من عذاب القبر، وَلانْشَغَلَ كلٌّ بخويصته حتى يفضي بهم إلى ترك التّدافن»[2].

وفوق هذا نجد السيوطي يسخّر النّحو واللغة لإلقاء الضوء على الخلافات الفقهية والاعتقادية، ومن ذلك حديث الوضوء: «. . . فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ»[3]، فالشافعية يرون أنّ مَسْحَ بعضِ الرأس يجزىء في الوضوء، لأنّ «الباء» في الحديث السابق «للتّبعيض» أي: فمسـح ببعض رأسـه، وغير الشـافعية يرون أنّ «الباء» للتّعدية، يجوز حذفها وإثباتها، فيكون المعنى: فمسح رأسه وقال آخرون: هي للإلصاق وقال غيرهم: هي زائدة.

ولكن السيوطي لا يكتفي بإيراد هذه الآراء، بل يورد قول النّووي بأنّ بعض أهل العـربية يرون أنّ البـاء إذا دخلت على فعـل يتعدّى بنفسه كانت للتّبعيض، كقوله تعالى: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾[4] **فإن لم يتعدّ فللإلصاق كقوله تعالى:** ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ العَتِيقِ﴾[5].

وكأنّ السيوطي هنا ينتصر للمذهب الشافعي دون أن يصرح بذلك لفظاً لأنه: ما

---

(1) يقصد «لا» في قوله: «. . . . . أن لا تدافنوا».

(2) السابق نفسه ١/٣٦٤.

(3) السابق نفسه: ١/٤١٥.

(4) سورة المائدة الآية ٦.

(5) سورة الحج الآية ٢٩.

دام الفعل «مسح» يتعدّى بنفسه دون حاجة إلى الباء، فما معنى وجود هذه الباء؟ لا بد أن دخولها كان لإفادة معنى آخر، وهو التبعيض.

ومثال آخر يتعلق بالخلافات الاعتقادية وهو حديث: «من قال أشهد أن لا اله إلاّ الله وأنّ محمّداً عبده ورسوله وأنّ عيسى عبدالله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه..»[1]، فقد روي أن عظيماً من النصارى سمع قارئاً يقرأ: وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه «فقال: هذا دين النّصارى، يعني هذا يدل على أن عيسى عليه السلام بعض منه، فأجاب عليّ بن الحسين: إن الله تعالى يقول أيضاً: ﴿وسخَّرَ لكمْ ما في السمّاواتِ وما في الأرضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾[2]، فلو أريد بقوله: «وروح منه» بعض منه، أو جزء منه لكان قوله ههنا: «جميعاً منه» معناه: بعض منه أو جزء منه، فأسلم النّصراني[3]، ولذا فقد أورد السيوطي قول «الطّيبي بأنّ الإضافة في «منه» للتّشريف».

والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب.

الظاهرة الخامسة ـ وضوح الشخصية «النحوية»:

تتجلّى شخصية السيوطي النّحوية في كتابه «عقود الزبرجد» في أشكال متعددة هي:-

أولاً: استقصاء الآراء النحوية التي تتعلق بكل مسألة من مسائل كتابه، مما يدل على سعة اطّلاعه، ووفرة محصوله واستيعابه لما سبقه من تراث نحوي.

ثانيا: ترجيح رأي على غيره.

ثالثاً: تضعيف الآراء الواردة حول مسألة معينّة، والإتيان برأي جديد يفضلها.

رابعاً: التعقيب على آراء كبار النحاة وبيان ما فاتهم معرفته.

خامساً: تغليط بعض الآراء، وذكر الصواب في ذلك.

سادساً: البدء بذكر رأيه والاستشهاد له بآراء النّحاة الآخرين.

---

(١) السابق نفسه: ١/٤١٠. (٢) سورة الجاثية الآية ١٣.

(٣) المصدر السابق: ١/٤١١.

أما الأول فقد استشهدنا له فيما سبق، ولعل في ذلك ما يغني عن التمثيل له هنا.

وأما الثاني: وهو ترجيح رأي على غيره، فالشواهد عليه كثيرة نذكر منها على سبيل المثال حديث: «لا يزالُ النّاسُ يتساءلونَ حتّى يقولونَ هذا اللهُ خلقَ كلَّ شيءٍ ـ بالنون»[1].

فبعد أن يعالج السيوطي مسألة إثبات النون في «يقولون» بعد «حتى» يذكر قول «زين العرب» بأن لفظ الجلالة «الله» في الحديث السابق عطف بيان لهذا وجملة «خلق. . .» خبر «هذا»، ثم يذكر قول الطيبي، الذي يرى أنّ إعراب «هذا» مفعول، «والمعنى: حتى يقال هذا القول»، أو مبتدأ حذف خبره، أو يكون «هذا الله» مبتدأ وخبر، أو «هذا»: مبتدأ ولفظ الجلالة الله «عطف بيان عليه»، و«خلق. . .» خبره.

بعد أن يورد السيوطي كل هذه الوجوه يعلق بقوله[2]: وأولى الوجوه أن «هذا» مبتدأ حذف خبره، لكن تقديره أن يقال: «هذا مقررٌ أو مسلّم» وهو أنّ الله خلق الخلق، فما تقول في الله؟. . . . . .».

ومن ترجيحاته التي يؤيدها بالاعتماد على الرواية الصحيحة، وعلى المعنى المقصود من الحديث، ما جاء في حديث: «بَدَأَ الإسلامُ غَرِيباً وسيعودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ»[3].

فقد أورد السيوطي قول القرطبي بأنّ الرواية في «بدأ» بالهمزة وفيه نظر، لأن «بدأ» يتعدّى إلى مفعول كقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾[4].

ثم أورد قول صاحب الأفعال بأنّ «بدأ» محمول على «طرأ» فيكون لازماً لأنّ

(1) السابق نفسه: ٣/حديث١٣٣٣.

(2) المصدر السابق: ٣/حديث ١١٣٣.

(3) السابق نفسه: ٣/حديث ١٤٨٦.

(4) سورة الأنبياء الآية ١٠٤.

العرب تحمل اللازم على المتعدي والمتعدي على اللازم. ثم ذكر أنّ بعض أشياخه أنكر الهمز وزعم أنه «بدا» بمعنى ظهر غير مهموز.

فقال السيوطي[1]: «وهذا فيه بعد من جهة الرواية والمعنى، فأما الرّواية بالهمز فصحيحة النقل عمّن يعتمد على علمه وضبطه. وأما المعنى فبعيد عن مقصود الحديث، فإنّ مقصوده أنّ الإسلام نشأ في أول أمره في آحاد النّاس وقلّة ثم انتشر وظهر، وأنّه سيلحقه من الضعف والاختلاف حتّى لا يبقى إلّا فى آحاد الناس وقلة».

ومن المواضع التي ضعّف فيها رأي غيره، وأتى برأي اقوى، ما جاء في حديث[2]: «من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرّة، لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل ممّا جاء به إلّا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه».

فقد أورد السيوطي قول الشيخ أكمل الدين بأنّ[3]: «في الكلام حذف يدل عليه سياقه وتقديره ـ والله أعلم ـ لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل ممّا جاء به أو بمثله إلّا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه، ليكون قائل الزّائد أفضل والقائل مثل ما قال آتياً بالمثل، ولولا التقدير لزم أن يكون الآتي بالمثل آتياً بأفضل، وليس كذلك...».

فعلّق السيوطي على قول الشيخ أكمل الدين قائلاً[4]: «الأولى أن يجعل «أو» بمعنى «الواو» أي: قال مثل ما قال وزاد عليه، وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير».

ومن استدراكه وتعقيبه على آراء النّحاة المشهورين ما جاء في حديث سؤال القبر: «... فَيَرَاهُمَا كِلاَهُمَا...»[5] فقد ذكر أبو البقاء أنّ «كلاهما» في بعض الروايات بالألف وهو خطأ، والصّواب: «كليهما» بالياء لأنه توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى الضمير فيكون بالياء في النصب والجر لا غير[6].

---

(١) المصدر السابق: ٣/حديث ١٤٨٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣/حديث ١٢٩٦.

(٣) المصدر نفسه: ٣/حديث رقم ١٢٩٦.

(٤) المصدر نفسه: ٣/حديث رقم ١٢٩٦.

(٥) السابق نفسه: ١/٣٠٦.

(٦) المصدر السابق: ١/٣٠٦، وانظر أيضاً «اعراب الحديث النبوي» للعكبري: ٤٨.

وهنا يستدرك السيوطي ما فات أبا البقاء العكبري، فيذكر قول ابن النّحاس في التعليقة[1]: «للعرب في «كلا» ثلاث لغات، فمنهم من يجعلها بالألف على كل حال مع المظهر والمضمر أيضاً، ومنهم من يجعلها بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر مع المظهر والمضمر أيضاً، ومنهم من يفرّق بين حاليها في المظهر والمضمر، فيجعلهـا مع المظهر بالألف على كلّ حال، كاللغة الأولى، ويجعلها مع المضمر بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، كاللغة الثانية، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى». فالسيوطي هنا يأخذ على العكبري تخطئته لرواية «كلاهما» بالألف، حين يذكر أنّها تصحّ على بعض لغات العرب.

ومن المـواضـع التي غلّط فيها غيره، ما جاء في إعراب حديث[2]: «مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى يَبْلُغَـا جَاءَ يَوْمَ القِيامةِ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ. . .»، فقد ذكر الشيخ أكمل الدّين في شرح المشارق أنّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، ففي «جاء» ضمير يعود إلى «مَنْ» وقوله «هو تأكيد له، وقوله: «أنا» معطوف عليه، وتقديره: «هو وأنا»، ثم قدّم «أنا» لكونه صلّى الله عليه وسلم أصلاً في تلك الخصلة، أو قدّم في الذّكر لشرفه.

وهنـا يتصـدى السيوطي لهذا التوجيه الإعرابي فيقول: «ليس هذا الإعراب سديداً، لأنّ تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز، والأولى أن يجعل «أنا» مبتـدأ، و«هو» معطوف عليه، و«كهاتين» الخبر، والجملة حالية بدون «الواو» نحو: «اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ»[3].

ومن المواضع التي تتجلّى فيها شخصيّة السيوطي النّحوية، تلك الأحاديث التي يبدأ إعرابها برأيه هو، ثم يسشتهد لرأيه بأقوال كبار النّحاة، ممّا يعزّز اطمئنان القارىء

(١) المصدر السابق: ١/٣٠٦.

(٢) الحديث في مسلم ـ باب فضل الاحسان إلى البنات ـ رقم (٢٦٣١)، وهو بلفظ: «تبلغا» بالتاء.

(٣) سورة البقرة الآية ٣٦.

إلى ما ذهب إليه، ومن أمثلة ذلك الحديث[1]: «ألا سائل يعطى ألا داع يجاب، ألا سقيم فيشفى، ألا مذنب يستغفر فيغفر له».

بدأ السيوطي إعــراب هذا الحــديث بقـولـه: «قلت: «ألا» هذه ليست التي للاستفتاح، ولا التي للعرض والتحضيض، لأنّها، تختّص بالفعل، بل هي المركبة من «همزة الاستفهام» و«لا» النافية للجنس.

ثم قال: قال الأندلسي: وقد تكون «ألا» مركّبة من همزة الاستفهام و«لا»، ويكون لها حينئذ معنيان، الإنكار والتوبيخ، والثاني التمنّي، ولا يتغير حكمها ولا عملها عما كانت عليه قبل التركيب.

ثم قال: وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»: اذا اقترنت همزة الاستفهام بـ «لا» في غير تَمَنٍّ وعرض فلها مع مصحوبها من تركيب وعمل ما كان لها قبل الاقتران، نحو: «لا رجل في الدار» بالفتح، قال الشاعر:

ألا طعانَ ألا فرسانَ عادية..

وقال: ألا ارعواءَ لمن ولّت شبيبته.

ثم قال السيوطي: «وزعم الشلوبين: أنّه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفس دون إنكار وتوبيخ، ورد عليه الجزولي بإجازة ذلك.

ثم ختم السيوطي هذه الآراء بقوله: «والصحيح أن ذلك جائز لكنه قليل، ومثال ورودها في تمنّ قوله:

أَلَا عَمْــرَ وَلّــى مُسْتَــطَاعٌ رُجُــوعُــهُ فيرأبَ ما أَثْــأَتْ يَدُ الــغَــفَــلَاتِ[2]

فنصب «يرأب» لأنّه جواب تمنّ مقرون بالفاء.

---

(١) السابق ٣/حديث رقم ١٤٤٦ برواية (ألاداع) بلاياء وانظر المسند ١/١٢٠، وسنن الدارمي ١/٣٤٨.

(٢) مجهول القائل: انظر مغني اللبيب: ٩٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣.

إعراب الحديث
بين
العكبري وابن مالك والسيوطي

تضمّ المكتبـة العربية ثلاثة كتب في إعراب الحديث هي: «إعراب الحديث النبـوي» للعكبـري، و«شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك، و«عقود الزبرجد في إعراب الحديث» للسيوطي ويجدر بنا أن نعقد مقارنة بين هذه الكتب الثلاثة، لأن ذلك يلقي مزيداً من الضوء على هذا النوع من المصنفات.

وسوف تسير هذه الموازنة في ثلاثة اتجاهات:

الأول: السّبق والرّيادة في التأليف في هذا الفن.

الثاني: المادة الحديثية التي تناولتها هذه الكتب.

الثالث: المنهج الذي سار عليه أصحابها، أو الطريقة التي عالجوا بها المشكلات النحوية التي وقعت في الأحاديث.

أما من حيث الرّيادة والسبق، فقد حاز أبو البقاء العكبري قصب السبق في هذا الميدان، وهو ميدان خطير، لا يقتحمه إلاّ عالم كبير، وقد كان العكبري أهلاً له، وتلاه في ذلك ـ ابن مالك، ثم تلاهما السيوطي.

وأما من حيث المادة الحديثية فقد اعتمد العكبري على «جامع المسانيد لابن الجوزي» وهو كتاب ضخم يقع في سبعة مجلدات لم تصل إلينا كلّها[1]، ولكننا نعلم

---

(١) الجزء الأول في دار الكتب المصرية برقم (حديث ١٩١)، والأول والثاني والسابع من مصورات اليمن في دار الكتب أيضـا برقم (ب ٢٩٠٢٨) والخامس والسادس في مجلد واحد بالمكتبة =

أن ابن الجوزي جمع في كتابه الصحيحين «صحيح البخاري وصحيح مسلم»، وجامع الترمذي، ومسند أحمد بن حنبل[1]، بينما اعتمد ابن مالك على صحيح البخاري فقط، لأن فكرة كتابه كانت جانباً من عملية تحقيق البخاري على يد اليونيني، وأما السيوطي فقد اعتمد على مسند أحمد في الدرجة الأولى، وضم إليه مئات من الأحاديث المتكلم على إعرابها في كتب الحديث الأخرى.

وأما من حيث المنهج، فهنالك تغير كبير بين المناهج التي سلكها كل واحد من المؤلفين الثلاثة في التعامل مع المشكلات الإعرابية التي وقعت في الأحاديث النبوية.

فالعكبري يبدو من خلال كتابه شديد المحافظة على قواعد النحويين السابقين متعبداً آراءهم، دائراً في فلكهم، ما إن يعارض رأي البصريين حتى يعتمد رأي الكوفيين، وما إن يضعّف رأي الكوفيين حتى يلتزم رأي البصريين ولذا نراه يُخضِع الأحاديث للقواعد النّحوية المقرّرة، ويقلّبها على الوجوه الممكنة، والتأويلات المحتملة، فإن استقامت على أحدها، رضي به، وإن لم تستقم رمى الرواية بالخطأ أو اتّهم الراوي بالسّهو، أو ألصق به تهمة اللّحن.

وقد أدى هذا الغلوّ في التزام قواعد النحويين وإخضاع الأحاديث لها، إلى وقوعه في عدة أخطاء استدركها عليه النّحاة الآخرون، منها على سبيل المثال: حديث[2] «... فَيَأْتِي القَبْـرَ فَيَرَاهُمـا كِلاَهُمـا»، فقـد عدّ قولـه «كلاهما» بالألف خطأ، وأنّ الصحيح أن يقول «كليهما»، مع أن إعراب «كلا» بالألف في كل أحوالها لغة ذكرها النحويون. والأمثلة على ذلك كثيرة[3]، وسأذكرها في موقعها إن شاء الله.

= الأزهرية نسب خطأ لابن كثير كما أخبرني أحد الباحثين في مجال الحديث.

(١) انظر الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني: ص ١٧٦.

(٢) اعراب الحديث للعكبري: ٤٨.

(٣) انظر على سبيل المثال المرجع السابق: ٢٣، ٦٨، ١١١، ١٦٥.

كما أن نظرة الشك التي كان يوجهها العكبري إلى روايات الأحاديث، مضافاً إليها كفّ بصره، واعتماده على قراءة تلاميذه، أوقعه في نوع آخر من الأخطاء سببه عدم الدّقة في الضّبط أو النقل أو القراءة، فاعتمد على قراءة تلاميذه ولم يدقق في المصادر التي يستقي منها الأحاديث، وهي «جامع المسانيد لابن الجوزي» والكتب التي أخذ عنها ابن الجوزي وهي الصحيحان والترمذي ومسند أحمد، فرمى بعض الأحـاديث باللحن وهي منه براء، لأنها في المصادر التي اعتمد عليها هو وتلاميذه تختلف عمّا ورد في كتابه، ومثال ذلك رواية العكبري لحديث الحارث بن حسان: «فَمَرَّتْ سَحَابَانِ سُودٌ فَنُودِيَ مِنْهَا» والرواية في «جامع المسانيد» لابن الجوزي[1]، ومسند أحمد بن حنبل[2] «سحابات» وبذلك لا يكون في الحديث مشكل، والأمثلة على ذلك كثيرة أيضاً[3].

أما ابن مالك فقد كان متحرراً من التبعيّة لآراء السابقين، جانحاً إلى التجديد والاجتهاد، ميّالاً إلى توسيع آفاق اللّغة ومصادر الاستشهاد لها، شديد الاحترام للسماع.

نظر ابن مالك في الأحاديث فاطمأن الى رواياتها، وخاض غمار علومها رواية ودراية فخبـر كنههـا، واستراحت نفسه إلى هذه النصوص الحديثيه التي بُذِلت في صونهـا ونقلها أعظمُ الجهود، فجعل القواعد النّحوية خاضعة لنصوص الأحاديث، وجمع الأشباه والنظائر التي تؤيدها في القراءات القرآنية والأحاديث الأخرى والأشعار والأقوال الفصيحة المأثورة، واستنبط منها قواعده، وتجنب أمر الخوض في التأويلات

(١) جامع المسانيد، مخطوطه بدار الكتب رقم ١٩١ : ج١/ورقة ١٧٥ .
(٢) مسند أحمد بن حنبل: ٣/٤٨٢ .
(٣) انظر على سبيل المثال: حديث (٣٢٠) في كتاب العكبري وقارنه بما جاء في جامع مسانيد ابن الجوزي: ٥/٥٢، وصحيح مسلم ١١/١٣٩، وحديث (٣٧٦) في كتاب العكبري وقارنه برواية جامع ابن الجوزي: ٧/١٣، ومسند أحمد ٣/٤٥٠ .

البعيدة للأحاديث كما فعل العكبري، أو اتّهامها باللّحن كما فعل غيره ممّن قاسوها على قواعد النحويين.

أما السيوطي فقد قام منهجه على جمع آراء العكبري وابن مالك وغيرهما من النحاة، واستخرج آراء شُرّاح الحديث وأصحاب كتب الغريب وتوجيهاتهم النحوية، والغوص في كتب الرواية والفقه وغيرها، واستقصاء كل ما يدور حول الحديث المشكل، وتضمينه كتابه، وليس له فضل جمع هذه الآراء وحفظها وتنسيقها فحسب، وإنّما له جهود طيبة في نقدها وتوضيحها، أو تضعيفها وتغليطها في كثير من الأحيان، وإيراد وجوه أقوى وأقرب إلى طبيعة اللغة.

لقد قام منهج العكبري على إخضاع نصوص الأحاديث للقواعد النحوية، وقام منهج ابن مالك على إخضاع القواعد النحوية لنصوص الأحاديث، وقام منهج السيوطي على جمع آراء السابقين وارتضائه لها في غالب الأحيان وتغليطه لها في أحيان أخرى.

عقود الزّبرجد
على مسند الامام أحمد

لجلال الدين السيوطي

(ت ٩١١هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

الحمد لله الذي خصّ هذه الأمة بالإسناد والإعراب، والصلاة والسلام[٢] على سيدنا محمد والآل والأصحاب.

وبعد،

فقد أكثر العلماء قديماً وحديثاً[٣] من التصنيف في إعراب القرآن الكريم ولم يتعرضوا للتصنيف[٤] في إعراب الحديث سوى إمامين: أحدهما الإمام أبو البقاء العُكْبَرِي[٥] والثاني الإمام جمال الدين الخ[٦].

وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب إعراب في الحديث مستوعب جامع، وغيث على رياض المسانيد والجوامع[٧]، فهو جامع شامل للفوائد البدائع شاف، كافل بالنقول والنصوص كاف، أنظم فيه كل درة فريدة[٨]، وأسفر فيه النظام عن وجه

(١) زاد في ب: رب يسّر وأتمم بخير فأنت كريم. وزاد في حـ: وبه العون.

(٢) قوله: بالإسناد والاعراب، والصلاة والسلام: سقط من ب، حـ وبقي مكانه فارغاً.

(٣) قوله: وبعد فقد أكثر العلماء قديما: ساقط من ب، حـ، ومكانه فارغ.

(٤) قوله: القرآن الكريم، ولم يتعرضوا للتصنيف: ساقط من ب، ح، مكانه فارغ.

(٥) زاد في ب، حـ،: فإنه لمّا ألف إعراب القرآن المشهور أردفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند أحمد وأعربها، إلا انه لاختصاره ونزرة ما فيه من النزر القليل لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل.

(٦) في ب، حـ: فإنه ألف في ذلك تأليفاً خاصّاً بصحيح البخاري يسمى التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح.

(٧) في ب، حـ: كتب المسانيد والجوامع.

(٨) في ب، حـ: كل فريدة حيث سقطت كلمة: درة.

الخريدة[1]، وأجعله على مسند أحمد مع ما أضمه إليه من الأحاديث المزيدة وأرتبه على حروف المعجم في مسانيد جميع الصحابة [2]، وأنشىء له من بحار العربية كل سحابة، واعلم أنّ لي على كل كتاب من الكتب الستة المشهورة في الحديث تعليقة وهي: الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة والكتب الستة، ولم يبق إلا مسند أحمد ولم يمنعني من الكتابة عليه، إلّا كبر حجمه جداً، وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب المذكورة، وقدرت التعليقة عليه تجيء في عدة مجلدات، والتعاليق التي كتبتها لا تزيد التعليقة منها على مجلد، فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عوقته بمسند أحمد، عوضاً مما كنت أرومه عليه من التعليقة، ولكونه جامعاً لغالب الحديث المتكلم على إعرابه، فان شئت فَسَمِّه عقود الزبرجد على مسند أحمد، وان شئت فقل عقود الزبرجد في إعراب الحديث ولا تتقيد.

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، موجباً للفوز بجنات النعيم، إنه البر الرحيم.

مقدمة:

اعلم أن كثيراً من الأحاديث رواها الرُّواة بالمعنى فزادوا فيها ونقصوا ولحنوا، وأبدلوا الفصيح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد يروي بألفاظ متعددة، منها ما يوافق الإعراب والفصيح، ومنها ما يخالف ذلك، وقد قال الحافظ فتح بن سيد الناس: إذا ورد الحديث على وجهين: ما يوافق الفصيح وما يخالفه، فالموافق للفصيح هو لفظ النبي ﷺ لأنه لم يكن ينطق إلا بالفصيح، وقد نقل هذا الكلام عن المُزَني، قال أبو عاصم العبادي ـ من متقدمي أصحابنا ـ في طبقاته: قال المزني: لا يروى من الحديث خطأ، فإن النبي ﷺ أفصح العرب فلا يجوز أن يروى خطأ.

---

(١) في ب، حـ: وأسفر فيه النقاب عن وجه كل خريدة.

(٢) في ب، حـ: في مسانيد الصحابة.

وقال أبو الحسن بن الضائع ـ بالضاد المعجمة ـ في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب، قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: قد أكثر ابن مالك من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك والأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تقل بتلك الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل نجزم بأنه قال بعضها، إذْ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان

الثوري: إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى، ومن نظر في الحديث أدنى نظر عَلِمَ العِلْمَ اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصحَ الناس فلم يكن ليتكلم إلّا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم.

وابن مالك قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان أخذ عن ابن مالك، قلت له: يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يجب بشيء. قال أبو حَيَّان: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدىء: ما بال النَّحْويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث. انتهى كلام أبي حيان.

وقال القاضي عياض في «شرح مسلم»: قال الشعبي: إذا وقع في الحديث اللحن البيِّن يعرب، وقاله أحمد بن حنبل. قال: لأنهم لم يكونوا يلحنون، وقال النسائي: إن كان شيئاً تقوله العرب فلا تغير وإن لم يكن من لغة قريش، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يكلم الناس بألسنتهم، وإن كان لا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن.

فصل:

قد أوردت كلام أبي البقاء معزواً إليه ليعرف قدر ما زدته عليه وتتبعت ما ذكره أئمة

النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث وأوردتها بنصها معزوة إلى قائليها لأن بركةَ العلم عزوُ الأقوال إلى قائلها، ولأن ذلك من أداء الأمانة وتجنب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف لا كالسارق الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب من تصانيفي وهي المعجزات الكبرى والخصائص الصغرى ومسالك الحنفاء وكتاب الطيلسان وغير ذلك، وضم إليه أشياء من كتب العصريين ونسب ذلك لنفسه من غير تنبيه على هذه الكتب التي استمدّ منها، فدخل في زمرة السارقين وانطوى تحت ربقة المارقين، فنسأل الله تعالى حسن الخلاص والإخلاص والنجاة يوم يقال للمعتدين: (لات حينَ مناص)[1].

وقد رمزت على كل حديث رمز مَنْ أخرجه من أصحاب الكتب الستة المشتهرة وإن لم يكن فيها ولا في المسند صرحت بذكر من أخرجه من أصحاب الكتب المعتبرة.

فائدته:

يتكرر كثيراً في الحديث قول الراوي: سمعت رسول الله ﷺ يقول. وقد اختلف هل يتعدى سمعت إلى مفعولين، فجوّزه الفارسي، لكن لا بد أن يكون الثاني مما يسمع نحو: سمعت زيداً قال كذا، فلو قلت سمعت زيداً أخاك، لم يجز. والصحيح تعديته لمفعول واحد[2]، وما وقع بعده منصوباً فعلى الحال والأول على تقدير مضاف أي سمعت قول[3] رسول الله ﷺ، لأن السمع لا يقع على الذوات، ثم بيّن هذا المحذوف بحاله المذكور[4]، وهي: يقول، وهي حال مبيّنة ولا يجوز حذفها.

وقال الزمخشري: في قوله تعالى «سَمِعْنَا مُنَادِياً»[5]: تقول: سمعت رجلاً

---

(١) سورة ص الآية ٣ بلفظ (ولات) بدل (لات).

(٢) في ب، حـ: تعديتها إلى واحد.

(٣) في ب، حـ: سمعت كلام.

(٤) في ب، حـ: بالحال المذكور.

(٥) سورة آل عمران آية ١٩٣.

يتكلم، فتوقع[1] الفعل على الرجل وتحذف المسموع لأنك وصفته بما يسمع أو جعلته حالاً منه[2] فأغناك عن ذكره، ولولا الوصف أو الحال لم يكن بدّ وأن يقال: سمعت كلامه.

وقال الطِّيْبي: الأصل في سمعت رسول الله ﷺ[3] سمعت قول رسول الله، فأُضمر[4] القول وجُعل حالاً ليفيد الإبهام والتبيين وهو أوقع في النفس من الأصول.

فائدة:

سئل الإمام أبو محمد بن السِّيدِ البَطَلْيُوسِي عن قولنا: رضي الله عنه، ورضوان الله عليه، هل عليه هنا مبدلة من عن[5] كما يبدل بعض الحروف من بعض فيسوغ[6] فيها على وعن، أم ليست مبدلة؟ فأجاب: ليست «على» هنا مبدلة من «عن» التي حكم رضي أن يتعدى بها بدليل أن عليه قد صارت خبراً عن المبتدأ ولو كانت بدلاً من عن لكانت صلة[7] الرضوان ولم يصح أن يكون خبراً عنه، وعن مضمنة في الكلام كأنه قال: رضوان الله عنه سائغ عليه أو واقع عليه ونحو ذلك[8].

---

(١) في ب، حـ: فوقع.

(٢) في ب، حـ: حالاً عنه.

(٣) قوله: ﷺ: سقط من ب، حـ.

(٤) في ب، حـ: فأخر.

(٥) في ب، حـ: عنه.

(٦) في ب، حـ: فتسوغ.

(٧) في ب، حـ: من صلة.

(٨) به هذه الفائدة ورد في ب، حـ فائدة أخرى هذا نصّها:

فائدة: سئل ابن الحاجب عن إعراب غير في قولهم: هذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن فلان غير فلان، أننصب غير أم نرفع؟ فأجاب: بما نصه: إن جعلت نعلم متعدياً إلى مفعولين أحدهما: أحداً، والثاني: رواه، كما تقول: ما أظن أحداً رواه عن فلان ـ وهو الظاهر ـ فالفصيح الرفع على البدل من الضمير المرفوع المستتر في «رواه» العائد على أحد لأنه المنفي في لا يعلم، ويجوز نصبه على الاستثناء، وهي قراءة ابن عامر، ولا يجوز أن يرفع على أن يكون فاعلاً «رواه»، لأن في «رواه» ضمير فاعل عائد على أحد فلا يستقيم أن يرفع به فاعل آخر، فإن جعلت نعلم بمعنى نعرف المتعدي إلى واحد كان رواه صفة له كأنك قلت: لا نعرف راوياً غير فلان =

مسند أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه(١)

[١] حديث: «فَفِضْتُ عَرَقاً وَكَأَنَّما أَنْظُرُ إِلَىٰ اللهِ فَرَقاً»(٢).

هما(٣) منصوبان على التميز، فالأول محوّل عن الفاعل، والأصل: ففاض عرقي، فحول الإسناد إلى ضمير المتكلم، وانتصب (عرقاً) على التمييز.

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: مميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية(٤) مبهمة النسبة، وإنما أطلق على هذا النوع بخصوصه مع أنّ كل تمييز فضلة يلي جملة(٥) لأن لكل واحد من جزأي الجملة في هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع بالتمييز بخلاف

= تعين النصب فعليه بدلاً أو استثناء كقولك: ما أكرمت أحداً راوياً غير زيد، لا يجوز غير إلاّ النصب، نقلته من خط ابن الضائع في تذكرته وهو نقله من خط ابن الحاجب.

(١) هو أُبيٌّ بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري، سيد القراء، وكان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدراً والمشاهد، أخرج الأئمة أحاديثه في صحاحهم، وكان من كُتّاب النبيّ ﷺ، وقد روى عنه عدد من الصحابة، قيل توفي سنة ٢٢هـ، ورجح الواقدي أن وفاته سنة ٣٠هـ، انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ١/٢٦.

(٢) ونصّ الحديث: (... عن أُبي بن كعب، قال: كنت في المسجد فدخل رجل فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فقمنا جميعاً فدخلنا على رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل هذا فقرأ قراءة غير قراءة صاحبه، فقال لهما النبي عليه الصلاة والسلام اقرأا، فقرأا، فقال: أصبتما، فلما قال النبي ﷺ الذي قال كبر عليّ ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى الذي غشيني ضرب في صدري ففضت عرقاً وكأنما أنظر إلى الله تبارك وتعالى فرقاً، فقال: يا أُبيُّ إنّ ربي تبارك وتعالى أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هَوِّنْ على أمتي، فأرسل إليّ أن اقرأ على حرفين، فرددت إليه أن هَوِّنْ على أمتي، فأرسل إليّ أن اقرأ على سبعة أحرف ولك بكل ردة مسألة....) مسند أحمد ٥/١٢٧ ـ ١٢٩ بلفظه، ومسلم بشرح النووي ٦/١٠١.

(٣) سقطت كلمة (هما) من ب، حـ.

(٤) في ب، حـ: بجملة ما ذكر بعد جمعة فعلية، وهو خطأ والصحيح ما ورد في أ.

(٥) في ب، حـ: على جملة.

غيره فإن الإبهام[1] في أحد جزأي الجملة[2]، فأطلق على مميزه[3] مميز مفرد، وعلى هذا النوع مميز جملة، والأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً كقولك في: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، ﴿واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[4]: طابت نفسُ زيدٍ، واشتعل شيبُ الرأسِ.

وقال الزمخشريّ في «المفصّل»: هذه التمييزان مزالة عن أصلها، إذ[5] الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشتعال وأن يقال: طابت نفسه، وتصبب عرقه، واشتعل شيب رأسي، لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل، والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد، قال ابن يعيش في شرحه: ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً الى جزء منه فصار مسنداً إلى الجمع، وهو أبلغ في المعنى. والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب، ثم أسند فيه[6] اللفظ إلى زيد تمكن المعنى، ثم لما احتمل أشياء كثيرة، وهو أن تطيب نفسه بأن ينبسط ولا ينقبض[7]، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن تصفو أخلاقُهُ[8]، بيّن المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل: طاب زيد نفساً، وكذلك الباقي، فهذا معنى التوكيد[9]، والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد. انتهى.

وأما الثاني فليس محمولاً عنه شيء[10] وإنما هو مبين بجهة[11] التشبيه نحو: أنت

---

(١) سقطت من ب، حـ قوله: يرتفع بالتمييز بخلاف غيره فإن الإبهام...

(٢) في ب، حـ: في أحد جُزْأَي جملته.

(٣) في ب، حـ: على غيره.

(٤) سورة مريم آية ٤.

(٥) في ب: اذن.

(٦) في ب، حـ: في.

(٧) في ب، حـ: بأن تنبسط نفسه ولا تنقبض.

(٨) في ب، حـ: بخلافه.

(٩) في ب، حـ: فهذا معنى قوله.

(١٠) في ب، حـ: فليس محولاً عن شيء. وهو الصحيح.

(١١) في ب، حـ: لجهة.

الأسد شجاعةً، والبحرُ كرماً، والخليفةُ هَيْبَةً.

وفي رواية[1] هذا الحديث عند مسلم: (فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلاَ إِذْ كُنْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ)[2]، قال القاضي عياض: معنى سقط في نفسي: أي اعترته حيرة ودهشة.

قال الهَرَوي: في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[3]: أي تحيروا وندموا، يقال للنادم المتحير على فعل فعله: سُقِطَ في يده، وهو كقوله: قد حصل في يده من هذا مكروه، انتهى.

وقال أبو حيان في «البحر»: ذكر بعض النحويين أن قول العرب: سقط في يده: فعل لا يتصرف، فلا يستعمل منه مضارع ولا اسم فاعل ولا مفعول وكان أصله متصرفاً تقول: سقط الشيء إذا وقع من علو، فهو في الأصل متصرف لازم، وسقط مبني للمفعول، والذي أوقع موقع الفاعل هو الجار والمجرور كما تقول: جُلِس في الدار، وضُحِك من زيد، وقيل: سقط يتضمّن مفعولاً، وهو هٰهنا المصدر الذي هو الإسقاط، كما يقال: ذُهِبَ بزيد، قال أبو حيان: وصوابه: وهو هنا ضمير المصدر الذي هو السقوط، لأن سقط ليس مصدره الإسقاط، وليس نفس المصدر هو المفعول الذي لم يسمّ فاعله، بل هو ضميره انتهى.

وقوله: وَلاَ إِذْ كُنْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ[4]. قال أبو البقاء[5]: تقديره ولا أشكل عليّ حال القرآن إذ أنا في الجاهلية كإشكال هذه القصة عليّ.

---

(١) في ب، حـ: وفي أول.

(٢) انظر مسلم ـ كتاب المسافرين ـ بيان أن القرآن أُنْزِلَ على سبعة أحرف ١/٥٦١ حديث رقم ٢٧٣.

(٣) سورة الأعراف آية ١٤٩.

(٤) صحيح مسلم ١/٥٦٢، وهو جزء من الحديث نفسه.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٦.

وقال التوربشتي في «شرح المصابيح»: فهل فاعل سُقِط محذوف أي فوقع في نفسي من التكذيب ما لم أقدر على وصفه ولم يوصف[1] بمثله ولا إذ كنت في الجاهلية.

وقال الطيبي في «شرح المشكاة»: قد أحسن[2] هذا القائل وأصاب في هذا التقدير، ويشهد له قوله: فلما رأى رسول الله ﷺ غَشِيَني[3] أي من التكذيب، فـ(من) على هذا بيانية والواو في (ولا إذْ كنت) تستدعي معطوفاً عليه منفياً[4] وهو هذا المحذوف، وهذا أصله[5] في العربية من جعل[6] (ولا إذ كنت) صفة لمصدر محذوف كما قدره المظهري حيث قال: يعني وقع في خاطري من تكذيب النبي ﷺ في تحسينه[7] لشأنهما تكذيباً أكثر من تكذيبي إياه قبل الإسلام، لأن واو العطف مانعة منه، ولو ذهب إلى إطلاقه لجاز التعسف[8]، قال: وذكر المظهري أن (عرقاً وفَرَقاً) منصوبان على التمييز، والظاهر أن يكون (فَرَقاً) مفعولاً له أو حالاً، لأنه لا يجوز أن يقال: انظر فَرَقي، قال: وقوله: فوددت إليه أن هوّن على أمتي[9]: يجوز أن تكون أن مفسرة لما في وددت[10] من معنى القول، ويجوز أن تكون مصدرية[11] وإن كان مدخوله أمراً، وجوز ذلك صاحب الكشاف نقلاً عن سيبويه.

---

(١) في ب، حـ: ولم أعهد.

(٢) في ب، حـ: قد أفتى.

(٣) في ب، حـ: ما غشيني. وهو الصحيح.

(٤) في ب، حـ: ولا المؤكدة توجب أن يكون المعطوف عليه منفياً.

(٥) في ب، حـ: وهذا أشد.

(٦) في ب، حـ: من نقل.

(٧) في ب، حـ: تحسيبه.

(٨) في ب، حـ: لأن واو العطف مانعة ولو ذهب إلى الحال لجاز على التعسف.

(٩) في ب، حـ: وقوله أن هوّن على أمي. والصحيح على أمتي.

(١٠) في ب، حـ: رددت «وهو تحريف».

(١١) في ب، حـ: ويجوز أن يكون مصدرياً.

وقوله: (وَلَكَ بِكُلِّ ردّةٍ مَسْأَلَةٌ تسألنيها)[1]: صفة مؤكدة لمسألة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[2] أي مسألة ينبغي لك أن تسألها، وأن لا تخيب فيها. انتهى.

[٢] حديث اللُّقَطَة: «. . . فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعْ بِهَا»[3].

قال ابن مالك في توضيحه[4]: تضمّن هذا الحديث حذف جواب إنْ الثانية، وحذف الفاء من جوابها، فإن الأصل: فإنْ جاء صاحبها أخذها وإلّا يجيءْ فاستمتع بها.

[٣] حديث: «يغسلُ ما مسَّ المرأةَ منه»[5].

قال أبو البقاء[6] ـ وهو أول حديث ذكره في إعرابه:ـ

ما: بمعنى الذي، وفاعل مسّ مضمر فيه يعود على الذي، وصلتها مفعول يغسل، والمرأة مفعول مسّ، لا يجوز أن ترفع المرأة بمسّ على معنى ما مسّت المرأة لوجهين:

أحدهما: أن تأنيث المرأة حقيقي ولم يفصل بينها وبين الفعل، فلا وجه لحذف التاء.

---

(١) جزء من الحديث السابق نفسه.

(٢) الأنعام آية ٣٨.

(٣) أخرجه البخاري، انظر فتح الباري: ٥/٩١، ومسلم ٣/١٣٥٠، وابن ماجة ٢/٨٣٧، ٨٣٨، والموطأ ٢/٧٥٧، والمسند ٥/١٢٦، ١٢٧ بلفظ فيه اختلاف.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٣٣.

(٥) المسند ٥/١١٣، والبخاري ـ كتاب الغسل، انظر في فتح الباري ١/٨١.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٣.

والثاني: أن إضافة اللمس إلى الرجل والى أبعاضه حقيقة، قال تعالى: ﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[1]، وإضافة اللمس إليها في الجماع تجوز. انتهى.

[٤] حديث موسى والخضر[2].

قال أبو البقاء[3]: قوله: «أنّى بأرضك السلام»: في «أَنَّىٰ» هنا وجهان: أحدهما معنى أين[4]، كقـولـه تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ﴾[5] أي أين لك هذا، فهي ظرف مكان،

---

(١) سورة النساء آية ٤٣.

(٢) المسند ٥/١١٨، وأخرجه البخاري، انظر فتح الباري ٦/٤٣١ - ٤٣٣ - كتاب الأنبياء - باب حديث الخضر، والشاهد ص ٤٣٢، وأخرجه مسلم ٤/١٨٤٨ - كتابّ الفضائل باب فضائل الخضر، وتتمة الحديث:

(... حتى انتهيا إلى الصخرة فاذا رجل مسجىً عليه ثوب، فسلم موسى عليه فقال: وأنّى بأرضك السلام، قال: أنا موسى، قال: موسى بني اسرائيل؟ قال: نعم، أتبعك على أن تعلمني مما علمت منه رشداً، قال يا موسى إني على علم من الله تبارك وتعالى لا تعلمه، وأنت على علم من الله عَلَّمَكَهُ الله، فانطلقا يمشيان على الساحل، فمرت سفينة فعرفوا الخضر، فحمل بغير نَوْل فلم يعجبه، ونظر في السفينة فأخذ القَدُومَ يريد أن يكسر منها لوحاً فقال: حملنا بغير نول وتريد أن تخرقها لتغرق أهلها. قال: ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً. قال: إني نسيت، وجاء عصفور فنقر في البحر. قال الخضر: ما ينقص علمي ولا علمك من علم الله تعالى إلا كما ينقص هذا العصفور من هذا البحر. فانطلقا حتى أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يُضَيِّفوهما، فرأى غلاماً فأخذ رأسه فانتزعه، فقال: أقتلت نفساً زاكية بغير نفس، لقد جئت شيئاً نكراً، قال ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً - قال سفيان: قال عمرو: وهذا أشد من الأولى - قال فانطلقا فاذا جدار يريد أن ينقض فأقامه - وأرانا سفيان بيديه فرفع يديه هكذا رفعاً فوضع راحتيه فرفعهما ببطن كفيه رفعاً - فقال: لو شئت لاتخذت عليه أجراً، قال هذا فراق بيني وبينك. قال ابن عباس: كانت الأولى نسياناً، فقال رسول الله ﷺ: يرحم الله موسى لو كان صبر حتى يقصّ علينا من أمره.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٥.

(٤) في ب، حـ: من أين.

(٥) في ب، حـ: النص الصحيح للآية وهو: (أَنَّىٰ لَكِ هذا)، آل عمران آية ٣٧، وفي أ: لكما، وهو خطأ.

والسلام مبتدأ والظرف خبر عنه، والثاني: بمعنى كيف[١] أي: كيف بأرضك السلام؟ ووجه هذا الاستفهام أنه لما رأى ذلك الرجل في قفر من الأرض استبعد علمه[٢] بكيفية السلام.

فأما قوله (بأرضك): فموضع[٣] نصب على الحال من السلام، والتقدير: من أين استقر السلام كائناً بأرضك؟ وقوله (موسى بني اسرائيل)[٤] أي أنت موسى بني اسرائيل، فأنت مبتدأ وموسى خبره. وقوله (فكلّموهم أن يحملوهما فعُرف الخضر فحملوهما)[٥]، والمعنى أن موسى والخضر ويوشع قالوا لأصحاب السفينة: هل تحملوننا؟ فعرفوا الخضر فحملوهم، فجمع الضمير في كلموهم على الأصل، وثنّى يحملوهما لأنهما المتبوعان ويوشع تبع لهما، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هٰذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾[٦] فثنى ثم وَحَّدَ لِمَا ذكرنا.

وقوله: (قوم حملونا)[٧]: أي هؤلاء قوم، أو هم قوم، فالمبتدأ محذوف، وقوم خبره. وقوله: (فأخذ برأسه)[٨]: في الباء وجهان أحدهما: هي زائدة أي أخذ رأسه، والثاني: ليست زائدة، لأنه ليس المعنى أنه تناول رأسه ابتداء، وإنما المعنى جرّه إليه برأسه ثم اقتلعه، ولو كانت زائدة لم يكن لقوله اقتلعه معنى زائد على أخذه.

وقوله: (لَوَ دِدْنا لَوْ صَبَرَ)[٩]: «لو» هنا بمعنى أَنْ الناصبة للفعل كقوله تعالى:

---

(١) في ب، حـ: هي بمعنى كيف.

(٢) في ب، حـ: علمه، وهو الصحيح.

(٣) في ب، حـ: فموضعه.

(٤) جزء من حديث الخضر نفسه.

(٥) جزء من حديث الخضر نفسه.

(٦) سورة طه آية ١١٧.

(٧) جزء من حديث الخضر نفسه.

(٨) جزء من حديث الخضر نفسه.

(٩) جزء من حديث الخضر نفسه.

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[1] ، ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[2]، وقد جاء بأن في قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾[3]، وصبر: بمعنى يصبر، أي: وددنا أن يصبر. انتهى كلام أبي البقاء.

قلت: بقي فيه أشياء منها قوله (موسى بني إسرائيل): فيه إضافة العلم وهو موسى إلى بني إسـرائيل، والقاعدة النحوية أن العَلَمَ لا يضاف لاستغنائه بتعريف العلمية عن[4] تعريف الإضافة، إلّا أنه جاء إضافة العلم قليلاً في قول الشاعر:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النّقَا رَأْسَ زَيْدِكُم[5]

فأوّل على أنه تخيل فيه التنكر لوقوع الاشتراك في مسمى هذا اللفظ، وكذا يؤول في هذا الحديث.

قال ابن الحاجب: شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف، قال الرضي: فإن كان ذا لامٍ حذف لامه، وإن كان عَلَماً نكّر بأن يجعل واحداً من جملة من سمّى بذلك اللفظ، قال: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه[6]، إذ لا مَنْع من اجتماع التعريفين كما في النداء نحو: يا هذا، ويا عبدالله، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متّصف به معنى نحو: زيد الصدق يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلّا زيدٌ واحد، ومثله قولهم: مضر الحمراء، وأنمار الشاء[7] وزيد الخيل، فإن الإضافة

(١) سورة القلم آية ٩، وقد وردت في أ: تدهنوا وهو خطأ.

(٢) سورة النساء آية ٨٩.

(٣) سورة البقرة آية ٢٦٦، وقد سقطت كلمة (له) من ب، حـ.

(٤) في ب، حـ: بتعريف العلمية نحو.

(٥) في ب، حـ: يوم النقـا، وهـو الصحيح. والبيت لرجـل من طيء في الكـامـل ١٠٣/٢، والمفصل٩، واللسان (زيد) ١٨٣/٤، والخزانة ٣٢٧/١.

(٦) في أ: تعرفيه. وهو تحريف والصحيح: تعريفه كما في ب، ح.

(٧) في ب، حـ: أنهار الشتاء، وهو تحريف، انظر شرح الكافية ٢٧٤/١.

فيها ليست للاشتراك المتفق[١]. انتهى.

وقوله: (ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلّا كنقرة هذا العصفور من هذا البحر)[٢]: ليس هذا الاستثناء على ظاهره لأن علم الله لا يدخله النقص، فقيل نقص بمعنى أخذ، وهو توجيه حسن، فيكون من باب التضمين، ويكون التشبيه واقعاً على الأخذ لا على المأخوذ منه، وقيل المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول التبعيض، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تتبعّض[٣]، والمعلوم هو الذي يتبعض وقيل هو من باب قول الشاعر:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُم ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ[٤]

لأن نقر العصفور لا ينقص البحر. وقيل «إلّا» بمعنى ولا، أي ولا نقرة العصفور كما قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُم حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٥]، أي ولا الذين ظلموا، لكن قال ذلك[٦]أبو حيان في البحر: إن إثبات إلّا بمعنى «ولا» لا يقوم عليه دليل.

وقوله: (إنّي عَلى علم من علم الله)[٧]، على[٨]: هنا للاستعلاء المجازي: وقوله: (فبينما هم في ظل صخرة في مكان ثريان)[٩]: قال ابن مالك في توضيحه[١٠]:

---

(١) في ب، حـ: ليست للاشتراك المنفق (بالنون).

(٢) جزء من الحديث نفسه.

(٣) في ب، حـ: صفة قدرته لا يتبعض.

(٤) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه ٦، والكامل للمبرد: ٣٢، ١٩٦، وهمع الهوامع: ١/٢٣٢، والدرر اللوامع: ١/١٩٥.

(٥) سورة البقرة آية ١٥٠.

(٦) كلمة (ذلك) سقطت من ب، حـ: وهو أصح.

(٧) جزء من حديث موسى والخضر نفسه.

(٨) (على) كتب في ب، حـ هكذا: علا.

(٩) جزء من حديث موسى والخضر نفسه.

(١٠) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: ١٥٦.

هو بلا صرف، وفيه شاهد على أن منع فعلان ليس مشروطاً بأن يكون له مؤنث على (فعلى)، بل شرطه أن لا تلحقه تاء تأنيث، ويستوي في ذلك بما لا مؤنث له من قبل المعنى كلحيان، وما لا مؤنث له[1] من قبل الوضع كثريان، وما لا مؤنث له على فعلى في اللغة المشهورة كسكران. انتهى.

وقال الكرماني: اللام في قوله «لَوَ دِدْنا» جواب قسم محذوف، وهذا حكم كل فعل وقع مصدراً بلو بعد فعل المودة.

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[2] ودوا إدْهانكم[3]، «ونقص» بصيغة المجهول، ومن أمرهما مفعول مالم يسمّ فاعله.

[٥] حديث «فَشَـرَخَ سقف بيتي»[4] الحديث[5]، «ثم جاء بِطَسْتٍ من ذهب مملوءاً حكمةً وإيماناً فأفرغها في صدري».

قال أبو البقاء[6]: مملوءاً: على الحال[7]، وصاحب الحال «طست» لأنه وإن كان نكرة فقد وصف بقوله: من ذهب، فقرب من المعرفة، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الجار لأن تقديره: بطست كائن من ذهب، أو مصنوع من ذهب، فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار، ولو روي بالجر جاز على الصفة. وأما (حكمةً

---

(١) في أ سقطت كلمة (لا) من هذه الجملة وهو خطأ: انظر توضيح ابن مالك: ١٥٦.
(٢) سورة القلم آية ٩.
(٣) في ب، حـ: ادهانك. وهو أصح لأن المخاطب واحد.
(٤) المسند ١٢٢/٥، ١٤٣، وأخرجه البخاري ـ كتاب الصلاة، انظر فتح الباري ٩٧/١، وأخرجه مسلم ـ كتاب الإيمان ١٥٠/١ حديث رقم ٢٦٤، ٢٦٥، والنسائي ـ كتاب الصلاة ٢١٧/١، وروايته في ب، حـ: فرج سقف ....
(٥) زاد في ب، حـ: وفيه.
(٦) إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء: ٧.
(٧) في ب، حـ: بالنصب على الحال.

وإيماناً) فمنصوبان على التمييز. قال: والطست مؤنث ولكنه غير حقيقي فيجوز تذكير صفته حملاً على معنى الإناء. انتهى.

[٦] حديث «**أتدري أيُّ آيةٍ في كتابِ اللهِ معك أعظمُ**»[١] قال أبو البقاء[٢]: لا يجوز في أيّ ههنا إلّا الرفع على الابتداء، وأعظم خبره، وتدري: معلق عن العمل لأن الاستفهام لا يعمل فيه الفعل الذي قبله، وهو كقوله تعالى: ﴿**لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى**﴾[٣]، ومثله في حديث ليلة القدر: (أنا والذي لا إله غيره أعلم أيُّ ليلة هي)[٤]، فهي الخبر. وفي حديث عمران بن حصين: (أتدرون أيُّ يومٍ ذاك)[٥]: أي: مبتدأ، وذاك: خبره، وقيل: ذاك: المبتدأ، أي: الخبر، ولا يجوز نصبه بتدرون ألبتة[٦]. قلت: وفيه: (فضرب في صدري)[٧].

[٧] حديث: «**أنّه سأل رسول الله ﷺ عن سورة وعده أن يعلمه إياها فقال أبيٌّ: فقلت: السورة التي قلت لي**»[٨].

قال أبو البقاء[٩]: الوجه النصب على تقدير: اذكر لي السورة أو علمني، والرفع

---

(١) المسند ١٤٢/٥، والحديث عن عبدالله بن رباح عن أبيه أن النبي ﷺ سأله: أي آية في كتاب الله أعظم؟ قال: الله ورسوله أعلم. فرددها مراراً ثم قال أُبي: آية الكرسي، قال: ليهنك العلم أبا المنذر...) وانظر أيضا المسند ٥٨/٥ بلفظ قريب. والحديث أخرجه أبو داود ٣٧/٤ والدارمي ٤٤٧/٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٦.

(٣) سورة الكهف آية ١٢.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة ـ باب الترغيب في قيام رمضان حديث رقم ٧٦٢ ـ ٥٢٥/١. وصاحب القسم هو أبي بن كعب.

(٥) المسند ٤٥٣/٤ وانظر إعراب الحديث النبوي: ١٦٠.

(٦) زاد في ب، حـ: بعد كلمة البتة انتهى.

(٧) هكذا في الأصل ولم يذكر السيوطي شيئاً حول هذه الجملة، وليس في روايتي المسند هذا اللفظ، وفي الرواية الثانية ٥٨/٥: فوضع يده بين كتفي أو بين ثديي.

(٨) المسند ١١٤/٥، وأخرجه مالك في الموطأ ـ باب ما جاء في القرآن ١٠٤/١ ـ ١٠٥.

(٩) إعراب الحديث النبوي: ٧.

غير جائز إذ لا معنى للابتداء هنا.

[٨] حديث: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يعلِّمُنَا إذا أصبحنا أصبحنا على فطرة الإسلام وكلمةِ الاخلاص وسُنَّة نبينا ﷺ وملةِ أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين» (١)

قال أبو البقاء (٢) : تقديره: يعلمنا إذا أصبحنا أن نقول: أصبحنا على كذا فحذف القول للعلم به كما قال تعالى: ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ﴾ (٣) أي يقولون: سلام عليكم (٤).

قلت: «وعلى» هنا (٥)، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه: (على) إذا استعلمت نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدىً مِن رَّبِّهِمْ﴾ (٦) تدل على الاستقرار والتمكن من ذلك المعنى، لأن الجسم إذا علا شيئاً تمكن منه واستقر عليه.

[٩] حديث «كَأَيِّنْ تَقْرأُ سُورةَ الأحزابِ، أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدّها قال: ثلاثاً وسبعين آيةً قال: قَطُّ» (٧).

قال أبو البقاء (٨): أما «كأين» فاسم بمعنى كَمْ وموضعها نصب بتقرأ أو تعدّ. وقوله: (ثلاثاً وسبعين) منصوب بتقدير أعدّها ثلاثاً وسبعين، فهو مفعول ثانٍ، وأما قطُّ فاسم مبني على الضم، وهو للزمان الماضي خاصة، ومنهم من يضم القاف، ومنهم

---

(١) المسند ١٢٣/٥، وأخرجه الدرامي ـ كتاب الاستئذان ـ باب ما يقول إذا أصبحنا ٢٩٢/٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٧.

(٣) سورة الرعد آية ٢٣، ٢٤.

(٤) في ب، حـ: أي يقولون سلام.

(٥) الجملة السابقة سقطت من ب، حـ.

(٦) سورة البقرة آية ٥.

(٧) المسند ١٣٢/٥ بلفظ «كائن» في الموضعين ولفظ الرواية الثانية التي ذكرها: كم تقرأون سورة الأحزاب..

(٨) إعراب الحديث النبوي: ٨.

من يفتح القاف ويخفف الطاء ويضمها، ولا وجه لتسكينها هنا، والتقدير: ما كانت كذا قطّ. انتهى.

قلت: في كأيِّن خمس لغات، قال ابن مالك في الكافية الشافية:

وفي كَأَيِّنْ مثل كائِنْ وكَإِنْ   وهكذا كَيْءٍ وكَأْيِنْ فاستَبِنْ

وقال في شرحها: أصلها كأَيِّن وهي أشهرها وبها قرأ السبعة إلّا ابن كثير، ويليها كَائِنْ وبها قرأ ابن كثير[1]، وقرأ الأعمش وابن محيصن وكَأْيِن بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة في وزن كَعْيِن، ولا أعرف أحداً قرأ باللغتين الباقيتين.

وقال ابن الأثير في النهاية[2]: في هذا الحديث أقطّ؟ بألف استفهام أي أحسب؟ قال ومنه حديث حبيرة بن شريح: لقيت عقبة بن مسلم فقلت له: بلغني أنك حدثت عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا دخل المسجد: أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم، قال: أقطّ؟ قلت: نعم.

وقال الأندلسي في شرح المفصل: قطّ مخففة ومشددة؟ فالمخففة معناها حسب، وهي مسكنة ومبنية لوقوعها موقع فعل الأمر، والمشددة معناها ما مضى من الزمان، وبنيت لأنها أشبهت الفعل الماضي، إذْ لا تكون إلّا له، ولأنها تضمنت معنى

(١) انظر «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ ـ ٤٣٧هـ) تحقيق د. محيي الدين رمضان ـ مؤسسة الرسالة ط٢ بيروت ١٩٨١: ١/٣٥٧، وكتاب سيبويه ٢/١٧٠، وسر صناعة الإعراب ١/٣٠٥ ـ ٣٠٧، وفقه اللغة ٥٣٦، ومغني اللبيب ١٨٧، ومعاني القرآن ١/٤٨٩، وشرح المفصل ٤/١٣٥، والصاحبي ١٦١، والتسهيل ١٢٥، وهمع الهوامع ٢/٧٦.

(٢) وقال الزمخشري في الفائق ٣/٢٩١: يقال كأيّن رجلاً عندي؟ وبكأين هذا الثوب، وأصلها كأي، فقدمت الياء على الهمزة ثم خففت فبقي كيّء بوزن طيء، ثم قلبت الياء ألفا كما فعل في طائي.

«في»، لأن حكم الظرف أن يحسن فيه «في»، ولما لم يحسن ظهوره هنا مع أنه اسم زمان دلّ على أنها مضمنة لها، وحركت لالتقاء الساكنين، وضمت لأنها أشبهت منذ، لأنها في معناها، فإذا قلت: ما رأيته قطّ، فمعناه: ما رأيته منذ كنت. انتهى.

[١٠] حديث «**أنّهم جمعوا القرآن في مصاحفَ في خلافةِ أبي بكرٍ وكان رجالٌ يكتبون ويُمْلَى عليهم...**»(١).

قال أبو البقاء(٢): يُمْلَىٰ: بضم الياء لا غير، وماضيه: أملّ، وفي القرآن: ﴿**أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ**﴾(٣)، وفيه لغة أخرى: أَمْلَى عليه فهي تملى عليه(٤): قلت: ذكر أن أَمَلَّ على لغة الحجازيين(٥)، وأملى يملي لغة.

[١١] حديث: «**لمَّا كانَ يومُ الفتحِ قالَ رجلٌ: لا قريشَ بعدَ اليومِ**»(٦).

قلت: هو من مشاهير الأحاديث التي تكلمت النحاة على تخريجها لدخول «لا» فيه على المعرفة وبنائها معها على الفتح وذلك على خلاف القاعدة، ومثله قول عمر بن الخطاب: قضيةٌ ولا أَباَ حسنٍ لها، في أشياء أخر، ونسوق كلام النحاة في ذلك:

قال ابن مالك في شرح الكافية: وقد يتأول العلم بنكرة فيجعل اسمَ «لا» مركبا

---

(١) المسند ٥/١٣٤.

(٢) اعراب الحديث النبوي: ٨.

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٤) في ب، حـ: أملى يملي ومنه قوله تعالى: ﴿فهي تملى عليه﴾ والنص في كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري الذي أخذ منه وهذا النص مطابق لما جاء في النسخة أ.

(٥) سقطت كلمة (على) من ب، حـ في الجملة السابقة.

(٦) المسند ٥/١٣٥.

معها إنْ كان مفرداً كقول الشاعر:

أَرَى الحـاجـاتِ عنـدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِـدْنَ وَلاَ أمـيةَ فِي الـبَـلادِ[1]

وكقول الآخر:

لا هيثم الليلة للمطيّ[2]

ومنصوباً بها إنْ كان مضافا كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها[3]، ولم يقولوا: ولا أبا الحسن، فلو كان المضاف مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، أى ملازم له[4]، لم يجز فيه هذا الاستعمال. وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان:

أحدهما: أنه على تقدير إضافة (مثل)إالى العلم ثم حذف (مثل) فخلفه المضاف إليه في الإعراب والتنكير.

والثاني: أنه على تقدير: لا واحد من مسميات هذا الاسم، وكلا القولين غير مرضٍ: أما الأول فيدل على فساده أمران أحدهما: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة منوية لم يحتج إلى ذلك. والثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمِثْل، كقول الشاعر:-

تبكّـى على زيدٍ ولا زيدَ مثـله بريءٌ من الحمَّى سليم الجوانحِ[5]

---

(١) لعبد الله بن الزبير الأسدي، وهو برواية (بالبلاد) عند سيبويه: ٢/٢٩٧، والأشموني ٢/١٠، والأغاني: ١٠/١٧١ (بولاق) منسوباً الى عبد الله بن فضالة، وشرح المفصل ٢/١٠٢، والمقرب ١/١٨٩.

(٢) نسبه في الدرر ١/١٢٤ إلى بعض بني دبير، وعجزه: ولا فتى مثل ابن خيبري.

(٣) وقع ارتباك وتكرار في ب، حـ بعد هذا الموضع.

(٤) سقطت هذه الجملة ب، حـ.

(٥) قائله مجهول، انظر المقرب ١/١٨٩، خزانة الأدب ٢/٩٨، همع الهوامع ٢/١٩٦، الدرر ١/١٢٤.

فلو كانت إضافة «مثل» منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله، وذلك فاسد.

وأما قول الثاني فضعفه بيِّن لأنه يستلزم أن لا يستعمل هذا الاستعمال إلاَّ عَلَم مشترك فيه كزيد، وليس ذلك لازماً كقولهم: لا بصرةَ لكم، ولا قريشَ بعد اليوم، وكقول النبي ﷺ: (إذَا هَلَكَ كِسْرى فلا كِسْرى بَعْدَهُ)[1]، وإنما الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيءَ يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضَمّن العلم هذا المعنى، وجرِّد لفظه مما ينافي ذلك. انتهى كلام ابن مالك في شرح الكافية.

وقال في شرح التسهيل: وقد يؤول العلم بنكرة فيركب مع لا إن فرداً[2]، أو ينصب بها إن لم يكن مفرداً، فالأول كقول النبي ﷺ: (إذا هَلَكَ قَيْصَر فلا قيصرَ[3]، وَإذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ)، وكقول الراجز:-

إنَّ لَنَا العُزَّى وَلاَ عُزَّى لَكُم

والثاني نحو: قضية ولا أباحسن لها، لما أوقعوا العلم موقع نكره جردوه من الألف واللام إن كانتا فيه كقوله: ولا عزّى لكم، أو فيما أضيف إليه كقولهم: ولا أباحسن، فلو كان العلم (عبدالله) لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام، وكذا عبد الرحمن على الأصح، لأن الألف واللام لا يفترقان[4] منه إلا في النداء، وقدّر قوم العَلَم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه حذف مضافه وأقيم العلم مقامه في الإعراب والتنكير كما فعل بأيدي سبأ في قولهم: تفرقوا أَيْدِيَ سَبَإٍ، يريدون مثل أيدي سبأ، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه في النصب على الحال، وقدره آخرون

(١) المسند ٢/٢٣٣، وأخرجه البخاري - كتاب الأيمان والنذور - باب كيف كانت يمين النبي ﷺ: فتح الباري ١١/٥٢٣، ومسلم - الفتن - حديث ٢٩١٩.

(٢) على تقدير: إن كان مفرداً.

(٣) الحديث السابق، والنص في ب، حـ: إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده.

(٤) في ب، حـ: لا ينزعان.

بلا مسمى بهـذا الاسم، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم، ولا يصح واحد من التقديرات الثلاثة على الاطلاق:ـ

أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدهـا: ذكر (مثل) بعده كقول الشاعر:ـ

تبكّي على زيد ولا زيد مثله

فتقدير مثل قبل زيد مع ذكر مثل بعده وجعله خبراً[1] يستلزم وصف الشيء بنفسه، إذ الإخبار عنه بنفسه وكلاهما ممتنع.

الثاني: أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفي مسمّى العلم المقرون بلا، فإذا قدر «مثل» لزمه[2] خلاف المقصود، لأن نفي مثل الشيء لا تعرض فيه لنفي ذي المثل.

الثالث: أن العَلَم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد، فلا يكون في نفيه فائدة نحو: لَا بَصْرةَ لَكُمْ، ومن الأعلام المعاملة بذلك ماله مسميات كثيرة كأبي حسن، وقيصـر، فيقدر ما كان هكذا بلا مسمى بهذا الاسم، أو بلا واحد من مسمياته لا يصحّ لأنه كذب، فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد بل يقدر ما ورد منه بما يليق به وبما يصلح له، فيقدر ولا زيدَ مثله: بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر لا قريشَ بعد اليوم: بلا بطن من بطون قريش بعد اليوم، ويقدر ولا أَبَا حسن لها، ولا كسرِى بعده ولا قيصرَ، وكذا لا أُميَّةَ ولا عُزّى، ولا يضر في ذلك عدم التعرض لنفي المثل، فإن سياق الكلام يدل على القصد. انتهى.

وقال الرضي: اعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة، فينصب بلا التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه نحو: لا حَسَنَ في الحسن البصري

---

(١) في ب، حـ: وصفاً أو خبراً.

(٢) في ب: لزوم، وفي ح: لزم.

ولا صَعِقَ في الصَّعِق، أو مما أضيف إليه نحو: لا امْرَأً قيس، ولا ابنَ زبير، ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبدالله وعبد الرحمن، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال: لا هيثَمَ الليلة للمطي.

وقال:ـ

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أميةَ في البلادِ[1]

ولتأويله بالنكرة وجهان: إما أن يقدر مضاف هو «مثل» فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام، وإنما يجعل في صورة المنكر بنزع اللام وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرّف كان لرعاية اللفظ وإحكامه[2]، ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل: يمتنع وصفه لأنه في صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة.

وأما أن يجعل العَلَم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها: ولا فيصلَ لها، إذ علي رضي الله عنه كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي ﷺ: أقضاكم عليّ، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه كالمنكر، وهذا كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار قهار، فينصرف موسى وفرعون لتنكيرهما بالمعنى المذكور. انتهى.

[١٢] حديث «إنَّ مَطْعَمَ ابنِ آدمَ جُعِلَ مثلاً للدنيا وإنْ قَزَّحَهُ ومَلَّحَهُ فانْظُرْ إلَى مَا يَصِير»[3].

(١) سبق ذكره في أول هذا الحديث.

(٢) في ب، حـ: لرعاية اللفظ وإصلاحه.

(٣) المسند ٥/١٣٦، والبخاري ـ المناقب ـ باب خاتم النبيين ـ انظر فتح الباري ٦/٥٥٨، ومسلم ـ كتاب الفضائل ـ حديث: ٢٢٨٦.

قلت: ما: موصولة، وعائد (ما) محذوف لأنه جر بمثل الحرف الذي جر الموصول به، والتقدير: إلى ما يصير إليه، ونظر يتعدى.

[١٣] حديث «جَاءَتِ الرَّاجِفَةُ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ»(١).

قلت: هذه الجملة الفعلية حال من الراجفة، وقوله: جاء الموت بما فيه: جملة الجار والمجرور حال من الموت، الباء للمصاحبة. وقوله: (أرأيت إنْ جعلت صلاتي كلها عليك)(٢): أرأيت هنا بمعنى أخبرني، وقوله: (إذن يَكْفِيَكَ الله ما همَّك من دنياك وآخرتك)(٣): إذن هنا للجواب والجزاء معاً(٤)، وهي ناصبة للفعل لاستيفائها الشروط من التصدر وغيره.

[١٤] حديث: «مَثَلي في النَّبِيِّينَ كَمَثَلِ رجلٍ بَنَىٰ داراً فأحسنها وأكملها وترك فيها مَوْضِعَ لَبِنَةٍ لم يضعْها، فجعلَ الناسُ يَطُوفونَ بالبُنْيانِ ويعجبون منه ويقولون: لَوْ تَمَّ مَوْضِعَ اللَّبِنَة»(٥).

فقلت(٦): جعل: لها معان أحدها: الشروع في الفعل كأنشأ وطفق، ولها اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يكون غالباً إلا فعلاً مضارعاً مجرداً من أن، وهي في هذا الحديث بهذا المعنى، قال ابن مالك: وقد يجيء جملة فعلية مصدرة بإذا كقول ابن

(١) المسند ٥/١٣٦، وأخرجه الترمذي ـ كتاب القيامة ـ ٤/٦٣٦ حديث رقم ٢٤٥٧، وتكملة الحديث: جاء الموت بما فيه.

(٢) هذا الحديث منفصل عن الذي قبله، انظر المسند ٥/١٣٦.

(٣) الحديث السابق نفسه.

(٤) انظر حول هذه المسألة: سيبويه ٤/٢٣٤، معاني الحروف للرماني ١١٦، حروف المعاني للزجاجي: ٦، الإتقان ١/١٩٦.

(٥) المسند ٥/١٣٧، والترمذي ٥/٥٨٦ رقم ٣٦١٣.

(٦) في ب، حـ: قلت.

عباس: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً.

الثاني: بمعنى: اعتقد، فتنصب مفعولين نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾(١).

الثالث: بمعنى صيّر، فتنصب مفعولين أيضاً نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾(٢).

الرابع: بمعنى أوجد وخلق، فيتعدى إلى مفعول واحد نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾(٣).

الخامس: بمعنى أوجب نحو: جعلت للعامل كذا.

السادس: بمعنى ألقى نحو: جعلت بعض متاعي على بعض.

[١٥] حديث «**قال مَعْبدُ: أيْ رسول الله يخشى عليّ من شبهة**»(٤).

قال أبو البقاء(٥): أي: بفتح الهمزه وتخفيف الياء مقلوب يا، وهو حرف نداء.

[١٦] حديث شرح الصدر(٦): قال أبو البقاء(٧): قوله: «**فرجعتُ بِهَا أغْدُو بِهَا رِقَّةً على الصغيرِ ورحمةً للكبيرِ**»:

تقـديره: ذا رقة وذا رحمة، وهو منصوب على أنه خبر أغدو، وهي من أخوات

(١) سورة الزخرف الآية ١٩.

(٢) سورة الفرقان الآية ٢٣.

(٣) سورة الأنعام الآية ١.

(٤) المسند ٥/١٣٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٩.

(٦) المسند ٥/١٣٩، وأخرجه البخاري ـ كتاب الأنبياء ـ باب ذكر إدريس ـ فتح الباري ٦/٣٧٤، ومسلم ـ كتاب الإيمان ـ حديث ٢٦٠، ٢٦١.

(٧) إعراب الحديث النبوي: ٩.

كان، فحذف المضاف ونصب المضاف إليه، قلت: ويجوز أن يكونَ النصب على الحال .

[١٧] حديث: «إذا كانَ يومُ القيامةِ كنتُ إمامَ النبيينَ وخطيبَهم وصاحبَ شفاعتِهم غَيْرَ فَخْرٍ»[١]

قلت: «كان» في أول الحديث تامة بمعنى وجد، ويوم القيامة بالرفع فاعلها، وكان الثانية ناقصة، والتاء اسمها، وإمام خبرها، وقوله: غير فخر: منصوب على الحال.

قال التُّوربشْتِي: إمام النبيين: بكسر الهمزة، والذي يفتحها وينصب على الظرف لم يصب. وقال الرافعي في تاريخ قزوين: قوله: وصاحب شفاعتهم: يجوز أن يريد: وصاحب الشفاعة لهم .

[١٨] حديث: «يُوشِكُ الفراتُ أن يُحْسَرَ عن جبلٍ من ذهبٍ»[٢]

قال ابن مالك[٣]: اقتران خبر «أوشك» بأَنْ أكثر من تجريده منها بعكس كاد، كقوله:

وَلَــوْ سُئِــلَ النَّــاسُ التــرابَ لأَوْشَكُـوا إِذَا قِيلَ هَاتُــوا أَنْ يَمَـلُّوا ويَمْـنَـعُــوا[٤]

---

(١) المسند ١٣٧/٥، والترمذي ٥٨٦/٥ رقم ٣٦١٣، وابن ماجة ١٤٤٣/٢ رقم ٤٣١٤.

(٢) المسند ١٣٩/٥، والبخاري ـ الفتن ـ باب خروج النار ـ فتح الباري ٧٨/١٣، ومسلم ـ الفتن ـ ٢٢١٩/٤، وأبو داود ـ كتاب الملاحم ـ باب حسر الفرات عن كنز ١١٥/٤ رقم ٤٣١٣، والترمذي ـ صفة الجنة ـ ٦٩٨/٤ رقم ٢٥٦٩، وابن ماجه ـ الفتن ـ ١٣٤٣/٢ رقم ٤٠٤٦.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٤٣.

(٤) قائله معبد الضبي: مجالس ثعلب ٤٣٣، أمالي الزجاجي ١٩٧، شذور الذهب ٢٧٠، شرح الشواهد للعيني ١٨٢/٢، التصريح للشيخ خالد ٢٠٦/١ همع الهوامع ١٣٠/١، الدرر اللوامع ١٠٦/١، شرح الأشموني ٢٠٦/١، لسان العرب (أوشك).

ومثال التجريد قوله: (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ[1]) الخ، واختص كاد وأوشك باستعمال مضارعهما، وسائر أفعال المقاربة لزمت لفظ الماضي، قلت: ففي الحديث شاهد للأمرين[2].

[١٩] حديث: «صلّى بِنَا رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الصبحَ فقالَ: شاهدٌ فلان؟ فَقَالُوا: لَا»[3].

قال أبو البقاء[4]: يريد الهمزة فحذفها للعلم بها، وهو مرفوع بأنه خبر مقدم، وفلان مبتدأ، ويجوز أن يكون «شاهد» مبتدأ لأن همزة الاستفهام فيه مرادة، ولو ظهرت لكان مبتدأ ألبتة، وفلان فاعل سدّ مسدّ الخبر[5]. انتهى.

قلت: الحديث رواه[6] أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: أشاهد، بإثبات الهمزة، فعرف أنّ إسقاطها من تصرف الرواة، وقوله: صلى بنا: قال الطيبي: أي أمَّنَا، والباء إما للتعدية، أي جعلنا مصلين خلفه، أو للحال أيّ صلى ملتبسين بنا[7].

---

(١) لأمية بن أبي الصلت، وتمامه: .. من مَنِيَّتِه في بعض غرَّاتِه يوافقها، وهو من شواهد سيبويه ٤٧٩/١، وابن عقيل ١٢٦/١، والأشموني ٢٦٢/١، وقد ذكر الشاهد بتمامه في ب، حـ وجاءت بعده كلمة قال وهي ساقطة من أ.

(٢) في ب، حـ: للأمرين معاً.

(٣) المسند ١٤٠/٥، والبخاري ـ الأذان ـ ٣٢/٩، ٣٤، ومسلم ـ الصلاة ـ ٣٢٥/١ بالمعنى، وأبو داود ١٥١/١ رقم ٥٥٤، والنسائي ـ باب الرخصة في أن يقال للعشاء العتمة ـ ٢٦٩/١، وابن ماجه بالمعنى ـ كتاب المساجد ـ ٢٦١/١، والدارمي ـ باب أيّ صلاة المنافقين أثقل ـ ٢٩١/١.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ١٠.

(٥) في ب، حـ: يسد مسد الخبر.

(٦) في ب، حـ: الحديث أخرجه.

(٧) في ب، حـ: ملتبسة بنا.

وقوله: ولو يعلمون ما فيهما لأَتَوْهما حَبْواً[١]: يحتمل أن يكون من باب حذف كان واسمها بعد لو، وهو كثير والتقدير: ولو كان الإتيان حبواً، ذكره الطيبي، قال: ويجوز أن يكون التقدير: ولو أتوهما حابين، تسمية[٢] بالمصدر مبالغة.

قولـه: وإن الصفّ الأول على مثل صف الملائكة: قال الطيبي: قوله: على مثل: خبر إنّ والتعلق كائن.

[٢٠] حديث الصـدقة، قوله: «**فَلَمَّا جَمَعَ إليَّ ماله لم أحبّ فيه إلّا ابنةَ مخاضٍ، فأخبرتُهُ أنها صدقتُهُ فقال: ذَاك ما لا لبنَ فيه ولا ظهر**»[٣].

قلت: الإشارة بذاك وهو صيغة المذكور[٤] إلى ابنة مخاض وهي مؤنث، وكذا ضمير فيه عائد إليه لأنه ينزل المؤنث منزلة المذكر على إرادة الشخص[٥].

وقـوله: وقد عرضت عليّ[٦] ناقة فتية سمينة ليأخذها فأبى عليّ وها هي ذه قد جئتـك بها[٧]: قال ابن مالك في شرح التسهيل: تفصل ها التنبيه من اسم الإشارة المجرد بأَنَا وأخواته كثيراً كقولك: هاأناذا، وها نحن أولاء، إلى ها هنّ أولاء، ومنه قول السائل عن وقت الصلاة: ها أنا ذا يا رسول الله، وقوله تعالى: ﴿**هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ**﴾[٨]. انتهى.

---

(١) جزء من الحديث نفسه في ب، حـ، وأثبت على أنه حديث آخر في أ وهو غير صحيح.
(٢) في ب، حـ: تسميته.
(٣) المسند ١٤٢/٥ برواية: لم أجد عليه فيها الّا ابنة مخاض ذاك ما لا لبن فيه ولا ظهر، وفي ب، حـ: لم أجد عليه فيه.
(٤) في ب، حـ: المذكر وهو الصحيح.
(٥) في ب، حـ: على إرادة معنى الشخص.
(٦) في ب، حـ: عليه.
(٧) جزء من الحديث السابق نفسه، وقد ورد في الحديث أنه أعاد العبارة مرتين: الأولى بلفظ ها هي هذه قد جئتك بها، والثانية: ها هي ذِه قد جئتك بها.
(٨) سورة آل عمرآن الآية ١١٩.

وفي حديث جابر[1] في الذي اخترط سيفه: قال رسول الله ﷺ: فقال لي: من يمنعك منّي؟ قلت: الله، فها هو ذا جالساً[2].

وفي حديث جُلَيْبيب[3] فقالوا يا رسول الله ها هو ذا الى جنب سيفه قد قتلهم ثم قتلوه. وقال الأندلسي في شرح المفصل: وأما قولهم: هاأنا ونحوه: فها عند سيبويه داخلة على الأسماء المضمرة، وعند الخليل مع الأسماء المبهمة[4] في التقدير على أنهم أرادوا أن يقولوا: هذا أنا، فجعلوا أنا بين ها وذا.

وقال السيرافي: «ها» في هذه الحروف للتنبيه، والأسماء بعدها مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة «ذا» أو نحوه، وإن شئت جعلت أنت ونحوه الخبر، والإشارة ذا أو نحوه هي الاسم[5]، وقال: وإنما يقول القائل: ها أنا ذا، إذا طَلَبَ رجُلاً لم يدر أحاضر هو أم غائب، فيقول المطلوب: ها أنا ذا، أي الحاضر عندك.

قال ابن الأنباري: إنما يجعلون المكني بين ها وذا إذا أرادوا القريب في الإخبار بمعنى ها أنا ذا ألقى فلاناً قد قرب لقائي إياه، قال: وقول العامة: هو ذا ألقى فلاناً، خطأ عند جميع العلماء لأن العرب إذا أرادوا[6] هذا المعنى قالوا: ها هو ذا يلقى فلاناً، وها أنا ذا ألقى فلاناً، وأنشد قول أمية:

---

(١) المسند ٣/٣١١، وأخرجه البخاري ـ الجهاد ـ باب من اخترط سيفه ـ فتح الباري ٦/٩٦ رقم ٢٩١٠، وكرر البخاري بالأرقام التالية: ٢٩١٣، ٤١٣٤، ٤١٣٥، ٤١٣٦.

(٢) في صحيح البخاري حديث رقم ٢٩١٣: جالس بالرفع، انظر فتح الباري ٦/٩٧، وفي المسند: فشام السيف فجلس، كذلك في بعض روايات البخاري.

(٣) المسند: ٣/١٣٦، واسم الرجل جليبيب تصغير جلباب، انظر ترجمته في الإصابة لابن حجر ٢/٩٣، وهذا الحديث ذكره أحمد ضمن قصة طويلة في تزويجه بالأنصارية، المسند ٣/١٣٦.

(٤) في ب، حـ: المبنية.

(٥) في ب، حـ: والاشارة هي الاسم، وسقط منهما قوله: ذا أو نحوه.

(٦) في ب، حـ: لأن العرب إذا أرادت.

لَبَّيْكُمَا لَبَّيْكُمَا هَا أَنَا ذَا لَدَيْكُمَا[1]

انتهى.

وقال في موضع آخر: قولك ها أنا ذا[2] إنما يقع جواباً لمن طلب إنساناً شك في أنه[3] حاضر أم غائب فيقول مجيباً له: ها أنا ذا، ولا يقول مبتدئاً ها أنا، فتعرف بنفسك لأنك إذا أشرت إلى نفسك بذا فالإخبار بـ (ها أنا) لا فائدة فيه. انتهى.

قوله: فإن تطوعت فخير[4]: هو على الأصل، وجاء قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً﴾[5] بالنصب على إسقاط الخافض.

مسند أُبَيّ بن مالك رضي الله عنه[6]

[٢١] حديث: «مَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا ثُمَّ دَخَلَ النَّارَ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ فَأَبْعَدَهُ اللهُ وَأَسْحَقَهُ»[7].

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: إذا كان جواب الشرط ماضياً لفظاً لا معنى لم يجز اقترانه بالفاء إلّا في وَعْدٍ أو وعيد، لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضي المعنى، فعومل معاملة الماضي حقيقة، مثال قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ

---

(١) لأمية بن الصلت، انظر الأغاني ٣/١٨٢، حاشية الدمنهوري ٩٨، والبيت ليس في ديوانه.

(٢) في ب، حـ: هأنا ذا لديكما.

(٣) في ب، حـ: شكّ أنه.

(٤) الحديث نفسه.

(٥) سورة البقرة ١٥٨.

(٦) هو أبي بن مالك القشيري من بني عامر بن صعصعة، وليس له عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث، انظر ترجمته في: الإصابة ١/٢٧، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/١٣٧، طبقات ابن سعد ٧/٧١، أسد الغابة في معرفة الصحابة ١/٧٣.

(٧) المسند ٤/٣٤٤، ٥/٢٩، وأخرجه عن طريق أبي هريرة بلفظ قريب ٤/١٩٧٨ كتاب البر والأدب.

وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾(١) ويجوز أن تكون الفاء عاطفة ويكون التقدير: ومن جاء بالسيئة فكبّت وجوههم في النار فيقال لهم هل تجزون. انتهى.

والحديث من قبيل الوعد فلذلك اقترن بالفاء.

مسند أحمر بن جَزْء(٢)

[٢٢] حديث: «إِنْ كُنَّا لَنَأْوِي لرسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُجَافِي مِرْفِقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ»(٣).

«إِنْ» هنا المخففة من الثقيلة، واللام في «لنأوي» لام الابتداء الفارقة بينها وبين إِنْ النافية.

ومثله في حديث زياد بن لَبِيد: (ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ ابْنَ أُمِّ لَبِيدٍ إِنْ كنتُ لأراكَ مِنْ أفقهِ رجل بالمدينة)(٤).

وفي حديث أبي سعيد: (إِنْ كانَ النبيُّ من الأنبياءِ لَيُبتلى بالقملِ حتى تقتله، وإِنْ كان النبيُّ من الأنبياءِ ليبتلى بالفقر، وإِنْ كانُوا لَيَفْرحون بالبلاءِ كما تفرحون بالرَّخاء)(٥).

وفي حديث سؤال القبر: (قد علمنا إِنْ كُنْتَ لمؤمِناً)(٦).

---

(١) سورة النمل ٩٠.

(٢) هو أحمر ـ بالراء ـ بن جَزْء بفتح الجيم بن شهاب الدوسي، انظر ترجمته في: الإصابة ١/٣٠، تهذيب التهذيب ١/١٩٠، الاستيعاب بذيل الإصابة ١/١٣٧.

(٣) المسند ٤/٣٤٢، ٥/٣٠، والرواية الأولى هي التي اعتمدها السيوطي هنا.
وأخرجه ابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة ١/٢٨٧ رقم ٨٨٦.

(٤) المسند ١/٣١، ٢/٧٠، ٤/١٦٠، ٥/٢٣١.

(٥) المسند ٣/٩٤.

(٦) أخرجه البخاري ـ كتاب الوضوء ـ ١/٢٨٨.

وفي حديث أنس: (إنَّكم لتعملون أعمالاً هي أدنى في أعينكم من الشعر إنْ كُنَّا لنعدُّها على عهد رسول الله ﷺ من المُوبِقَات)[1].

وفي حديث بريدة: (بُعِثْتُ أَنَا والساعة جميعاً إنْ كادتْ لَتَسْبِقُنِي)[2].

مسند أسامة بن زيد[3]

[٢٣] حديث: «قلتُ يا رسولَ الله: إنَّكَ تصومُ حتى لا تكادُ تفطر، وتفطرُ حتى لا تكاد تصوم إلا يومين، قال: أيّ يومين؟»[4].

قال أبو البقاء[5]: تقديره: أي يومين هما؟ فحذف الخبر للعلم به، ويجوز النصب على تقدير: أيّ يومين أصوم، أو أي يومين أديم صومهما، والرفع أقوى. انتهى.

قلت[6] وفي رواية النسائي في هذا الحديث: (حتى لا تكاد أن تفطر)[7] بإثبات أنْ. وإسقاطها كما في رواية أحمد أفصح.

---

(١) المسند ٣/٣، والبخاري ـ الرقاق ـ باب ما تبقى من محقرات الذنوب ١١/٣٢٩ رقم ٦٤٩٢.

(٢) المسند ٤/٣٠٩، ٥/٩٢، ١٠٣، ١٠٨.

(٣) هو أسامة بن زيد بن حارثة، يكنى أبا محمد، وأمه أم أيمن حاضنة النبي ﷺ، وكان قد عقد له النبي ﷺ قبل وفاته لغزو الأردن وفلسطين، وأنفذ أبو بكر هذا الجيش إبَّان خلافته، توفي أسامة سنة ٥٤ للهجرة، وله أحاديث كثيرة. زاد في ب: مسند أسامة بن زيد رضي الله عنهما، وفي ح: رضي الله تعالى عنه.

(٤) المسند ٥/٢٠١، والنسائي ـ كتاب الصيام باب صوم النبي ﷺ ـ ٤/٢٠١ ـ ١٠٢.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ١٠.

(٦) كلمة (قلت) ساقطة من ب،ح.

(٧) سنن النسائي ـ كتاب الصيام ـ باب صوم النبي ﷺ ٤/٢٠١ ـ ٢٠٢.

[٢٤] حديث «**فقال عبد الله بن أبيّ: لا أحسن من هذا**»[(١)].

قال أبـو البقـاء[(٢)]: فيه وجهـان أحـدهمـا: الـرفـع[(٣)] على أنـه صفة لاسم لا المحـذوف، ومِنْ: خبـر لا، ويجـوز أن يكـون الخبر محذوفاً، وتكون مِنْ متعلقة بأحسن، أي: لا شيء أحسن من كلامه هذا في الكلام أو في الدنيا. الثاني: أن يكـون منصـوبـاً بفعل محذوف تقديره: ألا فعلت أحسن من هذا؟، وحذف همزة الاستفهام لظهور معناها. انتهى.

قال القاضي عياض: روي: لا حسن من هذا، بالقصر من غير ألف[(٤)]، قال وهو عنـدي أظهـر، وتقـديره: أحسن من هذا أن تقعـد في بيتك ولا تأتينا، ثم قال أبو البقاء[(٥)]: وفيه: (ولقد اصطلح أهل هذه البحيرة أن يتوجوه فيعصبونه بالعصابة) الوجه في رفع يعصبون أن يكون في الكلام مبتدأ محذوف تقديره: فهم يعصبونه، أو فإذا هو يعصبونه، ولو روى يعصبوه بحذف النون لكان معطوفاً على يتوجوه، وهو صحيح المعنى. انتهى.

وقـولـه في أول الحـديث: (ركب على حمـار على إكـاف على قطيفة): قال الكرماني: فإن قلت: قال النحاة: لا تتعدد صلات الفعل بحرف واحد، قلت: الثالث بدل عن الثاني، وهو عن الأول[(٦)]، فهما في حكم الطرح، قال وقوله: (إن كان حقاً) يصح تعليقه بما قبله وهو أحسن[(٧)] مما تقول، وبما بعده وهو: لا تُؤذِنا به في مجالسنا.

(١) المسند ٥/٢٠٣، والبخاري - التفسير - باب ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب ٨/٢٣٠ رقم ٤٥٦٦، ومسلم - الجهاد والسير - باب دعاء النبي ﷺ وصبره ٣/١٤٢٢ رقم ١٧٩٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ١١.

(٣) زاد في ب، حـ بعد هذا الموضع: على أنه خبر لا والاسم محذوف تقديره: لا شيء أحسن من هذا، والثاني النصب وفيه وجهان: أحدهما: أنه صفة.

(٤) التقدير: الأحسن من هذا، ثم حذف الألف وقصر الهمزة.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ١١ - ١٢.

(٦) أي والثاني بدل عن الأول.

(٧) في ب، حـ: يصح تعلقه بما قبله وهو الأحسن.

[٢٥] حديث «قد كنت أنهاك عن حبِّ يهود»[١].

قال الكرماني: هذا اللفظ[٢] مع اللام ودون اللام معرفة، والمراد به اليهوديون، ولكنهم حذفوا ياء النسبة كما قال: زنجي للفرق بين المفرد والجماعة.

وقال السخاوي في شرح المفصل: يهود ومجوس علمان، ودخول الألف واللام فيهما في قولهم: اليهود والمجوس كان[٣] لما حذفت ياء النسبة عوضاً عنها على ذلك قول الشاعر[٤]:

فَرَّتْ يَهُـودُ وَأَسْـلَمَـتْ جِيرانَـهـا ... صَمِّـي لِمَـا فَعَلَتْ يَهُـودُ صَمَـامِ[٥]

وقـال في موضع آخر: اختلف في يهود: فمن قال إنه أعجمي صرفه لأنه من الأعجمي الذي تكلمت به العرب، وأدخلت فيه الألف واللام، فكان مثل الديباج والإبريسم، وأما قول الشاعر: فرت يهود ـ البيت ـ فيهود فيه اسم قبيلة، والمانع من الصرف التأنيث والعلمية، ومن قال إنه عربي، وإنه من هاد يهود إذا رجع لم يصرف إذا سمي به، لأنه على مثال يقوم.

[٢٦] حديث: «قال رويداً أيّها الناسُ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةَ»[٦].

قال أبو البقاء[٧]: الوجه أن ينصب السكينة على الإغراء، أي: الزموا السكينة،

---

(١) المسند ٥/٢٠١، وأبو داود ـ كتاب الجنائز ـ باب في العيادة ٣/١٨٤ رقم ٣٠٩٤، وهو في ب، حـ بلفظ: مذ كنت أنهاك عن حب يهود.

(٢) يقصد لفظ (يهود). (٣) سقطت كلمة كان من ب، حـ.

(٤) في ب، حـ: يدل على ذلك قول الشاعر.

(٥) للأسـود بن يعفـر: ديوانـه: ٦١، ومجالس ثعلب ٥٨٩، واللسان ـ هود ـ ٤/٤٥١، صمم ١٥/٢٣٨، وهو بلا نسبة في المخصص ١٦/١٠٢ والأشموني ٣/٨١.

(٦) المسند ٥/٢٠٢، والبخاري بمعناه ـ الحج ـ باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسكينة من الإفاضة/ فتح الباري ٣/٥٢٢ رقم ١٦٧١، ومسلم بمعناه أيضاً ـ الحج ـ ٢/٨٩١ رقم ١٢١٨.

(٧) إعراب الحديث النبوي: ١٢.

كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[1]، ولا يجوز الرفع لأنه يصير خبراً، وعند ذلك لا يحسن أن يقول: رويداً أيها الناس، لأنه لا فائدة فيه. انتهى.

وقال الرضي: رويداً في الأصل تصغير (رواداً) مصدر أرود، أي أرفق تصغير الترخيم أي: أرفق رفقاً، وإن كان تصغيراً قليلاً، ويجوز أن يكون تصغير (رود) بمعنى الرفق، عدّى إلى المفعول به مصدراً أو اسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه، وتجيء على ثلاثة أقسام:

أولها: المصدر وهو أصل الباقيين نحو: رويد زيد، بالإضافة إلى المفعول كضرب الرقاب، ورويداً زيداً، كضرباً زيداً.

الثاني: أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، إمّا صفة للمصدر نحو: سير سيراً رويداً، أي مرودين[2]، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف. وقوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾[3] يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال.

الثالث: أن ينقل المصدر إلى اسم الفعل لكثرة الاستعمال، بأن يقام المصدر مقام الفعل، ولا يقدر الفعل قبله نحو: رويداً زيداً، بنصب زيد[4]، وإنما فتح رعاية لأصل الحركة الإعرابية، وقولهم: رويدك زيداً، يحتمل أن يكون اسم فعل والكاف حرف، وأن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل كما مرّ. انتهى.

وقال الزمخشري في المفصل: في رويد أربعة أوجه: هو في أحدها مبني وهو إذا كان اسماً للفعل، وهو فيما عداه معرب، وذلك أن تقع صفة كقولك: ساروا

---

(١) سورة المائدة ١٠٥.

(٢) النص في ب، حـ: سر سيراً رويداً أي مروداً، أو حالاً نحو: سيروا رويداً أي مرودين. وهو الصحيح.

(٣) سورة الطارق ١٧.

(٤) في ب، حـ: زيداً.

رويداً[1]، حالا كقولك: ساروا رويداً، ومصدراً في معنى إرواداً، ومضافاً كقولك: رويد زيد.

[٢٧] حديث: «**قلتُ يا رسولَ اللهِ: الصلاة قال: الصلاة أمامك**»[2].

قال أبو البقاء[3]: الوجه النصب على تقدير: أتريد الصلاة، أو تصلي الصلاة. انتهى.

وقال القاضي عياض: هو بالنصب على الإغراء، ويجوز الرفع على إضمار فعل، أي كانت الصلاة أو حضرت، وقوله: الصلاة: بالرفع، وأمامك: خبره.

وقال ابن مالك: يجوز في قوله: يا رسول الله الصلاة: النصب بإضمار فعل ناصب (اذكر أو أقم) أو نحو ذلك، والرفع بإضمار حضرت أو كانت أو نحو ذلك.

[٢٨] حديث: «**أَلا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِه**»[4].

قلت: أَلا: بفتح الهمزة والتشديد، حرف للتحضيض مثل هلّا، وذكر المالقي في رصف المباني أنها الأصل، وهلا مبدلة منها، أبدلت الهاء من الهمزة، قال ولا تنعكس القضية، لأن إبدال الهمزة هاء أكثر من إبدال الهاء همزة، والحمل على الأكثر أولى.

---

(١) في ب، حـ: ساروا سيراً رويداً، هو الصحيح.

(٢) المسند ٥/٢٠٠، ومسلم ـ الحج ـ ٢/٩٣١ رقم ١٢٨٠، والنسائي ـ كتاب المواقيت ـ باب الجمع ١/٢٩٢، والدارمي ـ المناسك ـ الجمع بين الصلاتين ٢/٥٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٢.

(٤) المسند ٥/٢٠٧، ومسلم ـ الايمان ـ ١/٩٦ رقم ١٥٨، وأبو داود ـ الجهاد ٣/٤٤ رقم ٢٦٤٣، وابن ماجه ـ الفتن ٢/١٢٩٦ رقم ٣٩٣٠.

[٢٩] حديث: «**إنّ رجلاً قال: يا رسول الله إنّي أعتزل عن امرأتي، قال: وَلِمَ؟ قال: شَفَقاً على ولدِها، فقال: إنْ كان كذلك فَلاَ، ما ضار ذلك فارس والروم**»(١)

قال أبو البقاء(٢): التقدير: فلا تعزل لهذا الغرض، فـ «لا» هي تمام الجواب ثم قال: ما ضار ذلك فارس. . . . .

[٣٠] حديث: «**لَمْ يأْتِني جبريلُ منذُ ثلاثٌ**»(٣).

قال أبو البقاء(٤): هو بضم الذال، وثلاث بالرفع لا غير، لأنه ذكر ذلك لقدر مدة الانقطاع، أي: أمدُ ذلك ثلاثُ ليالٍ، ومنذ لها موضعان:-

أحدهما: أن تكون للحاضر بمعنى في، فتكون حرف جر تجر ما بعدها كقولك: أنت عندنا منذ اليوم، أي في اليوم.

والثاني: أن يذكر لبيان المدة لا غير، كقولك: ما رأيته منذ يومان، وإن ذكرتها لابتداء مدة الانقطاع كقولك: ما رأيته مذْ يومُ الجمعة رفعت أيضاً على تقدير: أول ذلك يوم الجمعة، ويجوز الجر على ضعف بمعنى مِنْ. انتهى.

[٣١] حديث: «**قمتُ على بابِ الجنّةِ فإذا عامّةُ من دَخلَها المساكينُ وإذا أصحاب**

---

(١) المسند ٥/٢٠٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ١٢.

(٣) المسند ٥/٢٠٣، والبخاري بمعناه - اللباس - باب التصاوير - فتح الباري ١٠/٣٨٠ رقم ٥٩٤٩، وأيضاً ١٠/٣٩١ رقم ٥٩٦٠، ومسلم - اللباس - ٣/١٦٦٤ رقم ٢١٠٤ والنسائي - كتاب الزينة - باب التصاوير - ٨/٢١٢ - ٢١٤، وابن ماجه - اللباس - ٢/١٢٠٤ رقم ٣٦٥١، والموطأ ٢/٩٦٦، والدارمي - باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تصاوير - ٢/٢٨٤.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ١٣.

الجد محبوسون»[1]

قال أبـو البقـاء[2]: إذا هنـا للمفاجأة، وهي ظرف مكان، والجيد هنا أن ترفع «المساكين» على أنه خبر «عامة» من دخلها، وكذلك رفع (محبوسون) على أنه الخبر، وإذا ظرف للخبـر، ويجـوز أن تنصب (محبـوسين) على الحـال ويجعـل إذا خبراً والتقدير: فالبحضرة أصحاب الجد، فيكون (محبوسين) حالاً، والرفع أجود، والعامل في الحال إذا وما يتعلق به من الاستقرار، «وأصحاب» صاحب الحال. انتهى.

[٣٢] حديث الطاعون: «وإذَا وَقَعَ بأرضٍ وأنتم بها فلا تَخْرُجُوا، لا يخرجكم إلاّ فِراراً منه»[3]

قال النـووي: روي (إلاّ فِراراً) بالـرفع والنصب، وكلاهما مشكل، لأن ظاهره المنع من الخروج لكل سبب إلاّ للفرار، وهذا ضد المراد، وقال بعضهم: لفظة إلاّ هنـا غلط من الراوي، وصوابه حذفها كما هو المعروف في الروايات. ووجه طائفة النصب فقالوا هو حال، وكلمة إلاّ للإيجاب لا للاستثناء وتقديره: لا تخرجوا إذا لم يكن خروجكم إلاّ فراراً منه.

وقـوله في الرواية الأخرى: (إذا سمعتم به بأرض): قال الطيبي: الباء الأولى زائدة على تضمين سمعتم معنى أخبرتم، وبأرض حال.

---

(١) المسند ٥/٢٠٥، والبخاري ـ النكاح ـ ٩/٢٩٨ رقم ٥١٩٦، و ـ كتاب الرقاق ـ باب صفة الجنة ١١/٤١٥ رقم ٦٥٤٧، ومسلم ـ الذكر والدعاء ـ باب أشهر أهل الجنة ٤/٢٠٩٦ رقم ٢٧٣٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ١٣.

(٣) المـسـنـد ١/١٧٨، ١٨٠، ١٨٦، ٣/٤١٦، ٤/١٧٧، ١٨٦، ٥/٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠ البخاري ـ الطب ـ باب ما يذكر في الطاعون ٦/١٧٨ برقم ٥٧٢٨، ومسلم ـ السلام ـ باب الطاعون والطيرة ـ ٤/١٧٣٧ برقم ٢٢١٨.

[٣٣] حديث: «إِنَّمَا يرحمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَماء»(١).

قال أبو البقاء(٢) يجوز في «الرحماء» النصب على أن يكون ما كافة كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُم الْمَيْتَةَ﴾(٣)، والرفع على تقدير الذي يرحمه الله، وأفرد على معنى الجنس كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾، ثم قال: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾(٤) قال: وقد أفردت هذه المسألة بالكلام وذكرت فيها وجوهاً كثيرة في جزء مفرد(٥).

وقال غيره: مِنْ ـ في قوله من عباده ـ بيانية، وهي حال من المفعول قدمت.

مسند أسامة بن شريك رضي الله عنه(٦)

[٣٤] حديث: «أتيت النبيّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه عنده كأنما على رؤوسهم الطير»(٧).

قال ابو البقاء(٨): يجوز أن تجعل (ما) كافة فترفع الطير بالابتداء، وعلى رؤوسهم

---

(١) المسند ٥/٢٠٤، والبخاري ـ المرض ـ باب عيادة الصبيان ـ ١٠/١١٨ برقم ٥٦٥٥. و ـ كتاب الجنائز ـ ٣/١٥١ برقم ١٢٨٤، ومسلم ـ الجنائز ـ باب البكاء على الميت ٣/١٩٣ رقم ٣١٢٥، والنسائي ـ الجنائز ـ باب الأمر بالاحتساب والصبر عند نزول المصيبة ٤/١٩، وابن ماجه ـ الجنائز ـ باب البكاء على الميت ١/٥٠٦ رقم ١٥٨٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ١٤.

(٣) سورة البقرة ١٧٣ (٤) سورة البقرة ١٧.

(٥) أورد هذه المسألة كتاب الذيل على طبقات الحنابلة ٢/١١٧ ـ ١٢٠، وأشار إليه العكبري في كتابه: إعراب الحديث النبوي: ١٤.

(٦) هو أسامة بن شريك الثعلبي، صحابي جليل، روى حديثه أصحاب السنن وأحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم. انظر ترجمته في الإصابة ١/٤٦، والاستيعاب ١/١٥٠، وتهذيب التهذيب ١/٢١٠.

(٧) المسند ٤/٢٧٨، ٢٨٧، والبخاري ـ الجهاد ـ باب فضل النفقة في سبيل الله ٦/٤٩ رقم ٢٨٤٢، وأبو داود ـ الطب ـ باب في الرجل يتداوى ٤/٣ رقم ٣٨٥٥، والنسائي ـ كتاب الجنائز ـ باب الوقوف للجنائز ٤/٦٤، وابن ماجه ـ الجنائز ١/٤٩٤ رقم ١٥٤٩.

(٨) إعراب الحديث النبوي: ١٥.

الخبر، وبطل عمل كأنّ بالكفّ، ويجوز أن تجعل ما زائدة وتنصب الطير بكأنّ، وعلى رؤوسهم خبرها.

قال وفيه: (فإنّ الله لم يضع داءً إلّا وضع له دواء غيرَ داءٍ واحدٍ الهرم)(١).

قال: لا يجوز في «غير» هنا إلّا النصب على الاستثناء من داء، وأما الهرم: فيجوز فيه الرفع على تقدير: وهو الهرم(٢)، والجرّ على البدل من داء المجرور بغير، والنصب إضمار أعني.

وقوله: فكان أسامة يقول حين كبر(٣): ترون لي من دواء. يجوز في «ترون» فتح الراء وضمها والتقدير: أترون، ولكنه حذف همزة الاستفهام لظهور معناها، ولا بدّ من تقدير ما(٤) لأمرين: أحدهما: أنه تحقق أنه قد يعرف له دواء(٥)، والثاني: أنه زاد فيه مِنْ، ومِنْ لا تزاد في الواجب وإنّما تزاد في النفي والاستفهام والنهي(٦)، قلت: وقوله: فقالوا يا رسول الله نتداوى(٧)؟ قال نعم، على حذف همزة الاستفهام أي: أنتداوى؟ وقول: وسألوه عن أشياء علينا حرج في كذا وكذا؟ على حذف الهمزة أيضاً، أي: أعلينا؟ وقوله: عباد الله: على حذف حرف النداء، أي: يا عباد الله.

---

(١) المسند ٤/٢٧٨ أخرجه ابن ماجه ـ الطب ـ باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ٢/١١٣٧ رقم ٣٤٣٦، وأبو داود ـ الطب ـ باب في الرجل يتداوى ٢/٣٣١، والترمذي ـ الطب باب ما جاء في الدواء ٦/١٩٠ رقم ٢١٠٩.

(٢) في ب، حـ: سقطت كلمة: الهرم من هذا الموضع.

(٣) في ب، حـ: فيه كبر. وهو تحريف.

(٤) في ب، حـ: ولا بد من تقديرها، والمعنى واحد.

(٥) في ب، حـ: أنه تحقق أنهم لم يعرفوا له دواء.

(٦) زاد في ب، حـ: في هذا الموضع كلمة: انتهى.

(٧) رواية الحديث عند الترمذي بلفظ: ألا نتداوى، وعند أبي داود: أنتداوى، وعند ابن ماجه: هل علينا جناح أن لا نتداوى. انظر المراجع السابقة. وفي ب، جـ. وقوله تعالى: برسول الله نتداوى.

وقوله: (وضع اللهُ الحَرج إلاّ امرءاً اقترض مسلماً ظلماً فذلك الذي حرج فيه)[1]، حذف المستثنى منه أي عن عباده إلاّ امرأً، أو عنكم.

وقوله: قالوا ما خير ما أعطى الناس[2]؟ ما الأولى استفهامية لا غير، والثانية إما موصولة أو نكرة موصوفة، وجملة أعطى الناس[3] صلة أو صفة، وعائد الموصول أو الموصوف محذوف، والتقدير: أي شيء خير الذي أعطيه الناس أو خير شيء أعطيه الناس.

مسند أسامة بن عمير الهذلي بن المليح رضي الله عنه[4]

[٣٥] حديث: «فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديه أن الصلاة في الرحال»[5].

قال أبو البقاء[6]: يجوز في أن الفتح على تقدير: ينادي[7] بأن الصلاة في الرحال أي ينادي بذلك، والكسر على تقدير: فقال: إنّ الصلاة، لأن النداء قول، ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾[8]، ثم قال: ﴿أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ﴾[9]، قرىء بالفتح والكسر[10]

---

(١) جزء من الحديث السابق، ولم يورد هذا الجزء الترمذي ولا أبو داود، وهو عند ابن ماجه بلفظ: «وضع الله الحرج إلا من اقترض من عرض أخيه شيئا فذاك الذي حَرِجَ».

(٢) عند ابن ماجه بلفظ: العبد بدلاً من الناس.

(٣) في ب، حـ: وأعطى الناس.

(٤) صحابي جليل، وهو والد أبي المليح، قيل لم يرو عنه إلاّ ولده، أخرج حديثه أصحاب السنن الأربعة وأحمد وأبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وهو في عداد من نزل البصرة من الصحابة. انظر ترجمته في: الإصابة ٤/٤٦، الاستيعاب ١/١٤١، طبقات ابن سعد ٧/٤٤، طبقات خليفة بن خياط ١٧٥، الكاشف ١/١٠٤، التقريب ١/٥٣، أسد الغابة ١/٩٠.
وفي ب، حـ: أي المليح بدلا من: ابن المليح.

(٥) المسند ٥/٢٢، ٧٤، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب الجمعة في اليوم المطير: ١/٢٨٧ رقم ١٠٥٧.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ١٦.

(٧) في ب، حـ: على تقدير منادى.

(٨) سورة آل عمران: ٣٩.

(٩) سورة آل عمران: ٣٩ أيضاً.

(١٠) انظر تفسير القرطبي ٤/٥٧، وانظر الفتوحات الالهية ١/٢٦٦ ـ ٢٦٧.

مسند أبي رافع مولى رسول الله ﷺ واسمه أسلم رضي الله عنه(١)

[٣٦] حديث: «**فقال أفّ لك**»(٢)، وفي حديث ابن عباس: (فجاء ينفض ثوبه ويقول أُف وتُف)(٣) قال الشيخ بهاء الدين(٤) ابن النحاس في «التعليقة»: أف اسم أتضجر أو تضجرت، وفيه سبع لغات: ضم الفاء وفتحها وكسرها من غير تنوين وتنوين هذه ست، والسابعة: أفّى، بألف ممالة بعد الفاء(٥)، وهي التي تخلصها العامة ياء، وعن ابن القطاع: إف بكسر الهمزة، وحكاها أيضاً ابن سيدة في «المحكم»، وهي مبنية على كلّ لغة لكونها اسم فعل، وحكى الأزهريّ وابن الأنباري(٦): أفّي لك بإضافته إلى ياء المتكلم فمن ضمّ فللإتباع، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن فتح فطلباً للخفة(٧)، والتنوين في جميع الأحوال للتنكير.

قال الزمخشري: ويلحق به التاء منوناً، قال ابن يعيش: وأمّا أفّة بتاء التأنيث فلا أعرفها، وإن كانت وردت فما أقلّها وإن كان القياس لا يأباها.

وقال السخاوي: هي اسم للفعل، قال أبو علي: وهي في الأصل مصدر من

---

(١) اشتهر بكنيته أكثر من اسمه ولذلك اختلف في اسمه، والأرجح أنه: أسلم وبه جزم البخاري كما في الإصابة ١/٥٧، روى عن الرسول ﷺ أحاديث عدة توفي حوالي سنة ٣٥ للهجرة، انظر ترجمته في الإصابة ١١/١٢٧.

(٢) المسند ٦/٣٩٢ عن أبي رافع، والموطأ ـ الطهارة ـ رقم ٨٤، والدارمي ـ الطهارة ـ باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ١/١٩٥.

(٣) المسند ١/٣٣١ عن ابن عباس.

(٤) في ب: شهاب الدين، وفي حـ: الشهاب الدين، المعروف أنه بهاء الدين صاحب التعليقة.

(٥) وردت في القرآن الكريم بالكسر المنون: ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾: سورة الإسراء آية ١٣، وقد ذكر القرطبي أن فيها عشر لغات: الست الأول التي نقلها السيوطي عن الشيخ بهاء الدين بن النحاس، وأربع أخر هي: أفّه، إفْ (بكسر الهمزة وتسكين الفاء)، أُفْ (بضم وتسكين)، وأفا (مخففة الفاء) انتهى: تفسير القرطبي ١٠/٢٤٣.

(٦) في ب، حـ: وحكى الأزهري عن ابن عباس الأنباري.

(٧) في ب، حـ: للتخفيف.

قولهم: أفة وتفة أي نتناً، فلما صار اسماً للفعل الذي هو أتكره وأتضجّر بُنِيَ، ويخفف فيقال: أفْ بسكون الفاء، ومنهم من يفتحها مع التخفيف، قال الجوهري: ويقال أفّاً وتفّاً وهي إتباع له.

وقال ابن سيدة: الأف الوسخ الذي حول الظفر، والتّفّ لغة فيه، وقيل: الأف وسخ الأذن والتف وسخ الأظفار، ثم استعمل ذلك عند كل شيء يتضجر منه، وقيل: الأف العلة، والتف منسوق على أف ومعناه كمعناه. انتهى.

[٣٧] حديث «إنَّا آلَ محمدٍ لا تحلُّ لنا الصدقةُ»(١).

قال أبو البقاء(٢): آل: منصوب بأعني(٣) أو أخصّ، وليس بمرفوع على أنه خبر إنّ، لأنّ ذلك معلوم لا يحتاج إلى ذكره، وخبر إنّ قوله: لا تحلّ لنا الصدقة ومنه قول الشاعر:

نحنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحاب الجَمَل(٤)

وهو كثير في الشعر، وقال ابن النحاس في «التعليقة»(٥): وهذا المنصوب يشبه المنادى وليس بمنادى، وهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، كما لم يجز ظهوره مع المنادى، وموضع هذا الاسم مع الفعل الناصب نصب على الحال، لأنه لما كان في التقدير: أنا أخصّ أو أعني فكأنه قال: إنّا نفعل كذا مخصوصين من بين الناس

---

(١) المسند: ٦/٣٩٠، ومسلم ـ الزكاة ـ رقم ١٠٦٩، والترمذي ٣/٤٦ رقم ٦٥٧، والموطأ ـ الصَّدَقَة ٢/١٠٠٠.

(٢) إعراب الحديث.

(٣) في ب، حـ: باضمار أعني.

(٤) قائله رجل من بني ضبة يقال له الحارث، وعجز البيت: الموتُ أحلى عندنا من العَسَلْ. وهو من شواهد الأشموني: ٣/١٨٧.

(٥) في ب، حـ: انتهى. وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس.

أو معنيين، فالحال من فاعل نفعل لا من اسم إنّ لئلا يبقى الحال بلا عامل، وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان نحو: نحن بني ضبة أصحاب الجمل، ومعشر مضافة نحو: (إنّا معاشرَ الأنبياءِ لا نورّث)[1]، وإنا معاشر الصعاليك لا طاقة لنا بالمروءة، وأهل البيت نحو: رحمة الله وبركاته عليكم أهلَ البيت، وآل فلان نحو قولهم: نحن آلَ فلان كرماء. انتهى.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته في الألغاز[2]، باب الابتداء:ـ

نحنُ بناتِ طارقْ نمشي على النمارقْ[3]

بنات: بالنصب على الاختصاص، والخبر نمشي.

[٣٨] حديث: «أما أنك لو سكتّ لناولتني ذراعاً ذراعاً ما سكتّ»[4].

قال الطيبي في «شرح المشكاة»: الفاء فيه للتعاطف[5] كما في قوله: الأمثل فالأمثل، و«ما» في «ما سكت» للمُدّة[6].

[٣٩] حديث: «لا ألفينَّ أحدَكم متكئاً على أريكةٍ»[7].

قال القرطبي: أي لا يفعلنّ أحدكم ذلك فأجده على تلك الحالة، وهذا مثل قول

---

(١) حديث شريف، انظر المسند: ٢/٤٦٣ برواية (إنا معشرَ الأنبياءِ لا نورث).

(٢) في ب، حـ: من ألغاز باب الابتداء.

(٣) نسبة في الدرر ١/١٤٧ إلى هند بنت عتبة، وفي شرح شواهد المغني ٨٠٩ إلى هند بنت طارق.

(٤) المسند: ٦/٨، ٣٩٢، وهو في ب، حـ برواية: فناولتني، ورواية المسند باللام (لناولتني)، واعراب الحديث يقتضي رواية الفاء (فناولتني).

(٥) في ب، حـ: للتعاقب. (٦) في ب: وما سكت للمدة.

(٧) أبو داود ـ كتاب السنة ـ باب لزوم السنة ٢/٥٠٦، والترمذي ـ العلم ـ باب ما نهى عن أن يقال =

العـرب: لا أرينّك ههنا، أي لا تكن هنا فأراك، وقد تكرر مثل هذا الحديث ومنه حديث أبي هريرة: (لا ألفينّ أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء)[1].

وقـال زين العـرب في «شرح المصابيح»: متكئاً مفعول ثان. وقال الطيبي في «شرح المشكاة»: نهى رسول الله ﷺ نفسه عن أن يجدهم على هذه الحالة، والمراد نهيهم عن أن يكونوا عليها، فإنهم إذا كانوا عليها وجدهم كذلك، فهو من باب إطلاق المسبب على السبب.

قوله: يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري.

وقال المظهري: مما أمرت به: بدل من أمري. وقال الطيبي: يجوز أن يراد بقوله (الأمر من أمري): الأمر الذي هو بمعنى الشأن، ويكون مما أمرت به أو نهيت عنه بياناً للأمر الذي هو الشأن، لأنه أعم من الأمر والنهي.

وقـولـه: فيقول لا أدري: مرتب على يأتيه، والجملة كما هي حال أخرى من المفعـول، ويكـون النهي منصباً على المجموع، أي: لا ألفينّ أحدكم وحاله أنه متكىء ويأتيه الأمر فيقول: لا أدري. انتهى.

مسند أُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ رضي الله عنه[2]

[٤٠] حديث: «بينما هو يقرأُ في الليلِ سورةَ البقرةِ وفرسُهُ مربوطةٌ إذْ جَالتْ الفرسُ

= عند الحديث ٧/٤٢٤ رقم ٢٨٠٠، وابن ماجه ـ المقدمة ـ باب تعظيم حديث الرسول ﷺ ١/٧ رقم ١٣، وجميع هذه الروايات من طريق أبي رافع. وروايته في ب، حـ بلفظ: أريكته في المفهم!

(١) المسند: ٢/٤٢٦، ومسلم ـ الاماره ـ باب غلظ تحريم الغلول ٣/١٤٦١ رقم ١٨٣١، وأبو داود ـ الإمارة ـ باب غلول الصدقة ـ ٢/١٢٢.

(٢) هو أسيد بن حُضَير بن سماك بن عتيك بن امرىء القيس، يكنى أبا يحيى وأبا عَتِيك، صحابي جليل من السابقين إلى الإسلام، وهو أحد النقباء ليلة العقبة، آخى الرسول ﷺ بينه وبين زيد بن حارثة، وله أحاديث في الصحيحين وغيرهما، توفي سنة ٢٠ للهجرة وقيل ٢١، انظر ترجمته في: =

فسكتَ فَسَكَنَتْ، . . . إلى: قال: فلما أصبحَ حدّث النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال: اقرأْ يا ابنَ حضير، اقرأْ يا ابنَ حضير، فقال: أشفقتُ يا رسول[1] **الله أن تطأ يحيى»**[2]

قوله: اقرأ، ليس أمراً له بالقراءة في الحال، وإنما هو تصوير لتلك الحالة، فهو لحكاية الأمر في الحال الماضية.

قال النووي: «اقرأ» معناه كان ينبغي أن تستمر على القراءة وتغتنم ما حصل لك من نزول السكينة والملائكة فتستكثر من القراءة التي هي سببه.

وقال الطيبي: يريد أن اقرأ[3] لفظة أمر طلب للقراءة في الحال ومعناه تحضيض وطلب الاستزادة في الزمان الماضي، أي هلاّ زدت، كأنه ﷺ استحضر تلك الحالة العجيبة الشأن فأمره تحريضاً عليه، والدليل على أن المراد من الأمر استزادة وطلب دوام القراءة، والنهي عن قطعها، قوله في الجواب: أشفقت يا رسول الله، أي خفت إن دمت عليها أن تطأ الفرس ولدى يحيى. انتهى.

مسند أُسَيْدِ بن ظَهِير رضي الله عنه[4]

[٤١] حديث: «الصلاةُ في مسجدِ قُباء كعمْرة»[5].

= الإصابة ١/٧٦، والاستيعاب ١/١٧٥، وتهذيب التهذيب ١/٣٤٧.

(١) في ب، حـ: يرسول الله.

(٢) المسند ٣/٨١، والبخاري ـ فضائل القرآن ـ ٩/٦٣ رقم ٥٠١٨، ومسلم ـ المسافرين ـ ١/٥٤٨ رقم ٧٩٦.

(٣) في ب، حـ: قراءة.

(٤) هو أُسَيْدُ بنُ ظَهِير بن رافعٍ الأنصاري، يكنى أبا ثابت، أخرج له أصحاب السنن، قال الترمذي بعد أن أخرج حديثه في قباء: لا يصح لأسيد بن ظهير غيره، مات في خلافة عبد الملك بن مروان، انظر ترجمته في الإصابة ١/٧٦، الاستيعاب ١/١٨٠ وتهذيب التهذيب ١/٣٤٩.

(٥) انظر الترمذي ـ الصلاة ـ باب ما جاء في الصلاة في مسجد قباء ٢/١٤٥ رقم ٣٢٣، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ ١/٤٥٢ رقم ١٤١١، ١٤١٢.

قال أبو البقاء[1]: في قباء يصرف[2] ووزنه فعال، ومنهم من لا يصرفه، ويجعله اسماً للبقعة مؤنثاً.

مسند الأسود بن سريع رضي الله عنه[3]

[٤٢] حديث: «هاتِ ما امتدحْتَ به ربَّك»[4].

قال الـرضي: هاتِ من أسماء الأفعال، هاتِ بمعنى أعطِ، ويتصرف بحسب المأمور إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، تقول: هاتِ هاتِيَا هاتُوا هاتِي هاتيا هاتُنَ، وتصرفه دليل فعليته، تقول: هات لا هاتيت، وهات إن كان بك مهاتاة، وما أهاتيك أي ما أعاطيك.

قال الجوهري: لا يقال منه: هاتيت، ولا يبنى منه، فهو على ما قال ليس بتام التصرف.

وقال الخليل: أصل هاتِ آتِ من أتى يؤتي أتياً، فقلبت الهمزة هاء، ومن قال هو اسم فعل قال: لحوق الضمائر به لقوة مشابهته ـ لفظاً ـ للأفعال، وتقول في نحو: مهاتاة وهاتيت أنه مشتق من هاتِ كأحاشي من حاشا وبسمل من بسم الله. انتهى.

---

(١) إعراب الحديث النبوي: ١٨.

(٢) في ب، حـ: الجيد في قباء الصرف.

(٣) صحابي جليل من بني تميم، وشاعر مشهور، غزا مع النبي ﷺ وروى عنه ثمانية أحاديث، أخرج له البخاري وأحمد وابن حبان وغيرهم، وكان من الصحابة الذين نزلوا البصرة، فكان أول من قضى في مسجدها، توفي سنة ٤٢ للهجرة، انظر ترجمته في: الإصابة ١/٦٨، الاستيعاب ١/١٦٩، أسد الغابة ١/١١١، طبقات ابن سعد ٧/٤١، طبقات خليفة بن خياط ١٨٠، تقريب التهذيب ١/٧٦، الكاشف ١/١٣٠.

(٤) المسند ٤/٢٤، ٣/٤٣٥.

مسند الأشعث بن قيس الكِنْدِي رضي الله عنه(١)

[٤٣] حديث: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»(٢).

قال أبو البقاء(٣): الرفع في يشكر في الموضعين لا يجوز غيره، لأنه خبر وليس بنهي(٤) ولا شرط، ومَنْ بمعنى الذي. انتهى

وقال ابن الأثير في «النهاية»: معناه أن الله لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه إذا كان العبد لا يشكر الناس، أي إحسان الناس(٥)، ويكفر معروفهم لاتصال أحد الأمرين بالآخر.

وقيل معناه: إن من كان من طبعه وعادته كفران نعمة الناس وترك الشكر لهم، كان من عادته وطبعه كفر نعمة الله وترك الشكر له.

وقيل معناه(٦): إن من لا يشكر الناس كمن لا يشكر الله وإنْ شكره، كما تقول: لا يحببني من لا يحبك، أي أن محبتك مقرونة بمحبتي، فمن أحبني يحبك ومن لا يحبك فكأنه لا يحبني، وهذه الأقوال مبنية على الرفع في اسم الله تعالى ونصبه. انتهى.

---

(١) هو الأشعث بن قيس بن معدي كَرِب الكِنْدي، يكنى أبا محمد، وكان من ملوك كِنْدة، وقدم إلى النبي ﷺ سنة ١٠ للهجرة مع سبعين من كِنْدَة فأسلموا، شهد اليرموك والقادسية، وروى عن النبي ﷺ أحاديث، وأخرج له البخاري ومسلم وغيرهما، توفي سنة ٤٢ للهجرة وقيل غير ذلك، انظر ترجمته في: الإصابة ١/٨٠، الاستيعاب ١/٢٤٧، تهذيب التهذيب ١/٣٥٩.

(٢) انظر المسند ٥/٢١١، والترمذي من طريق أبي هريرة وأبي سعيد - كتاب البر والصلة رقم ١٩٥٤، ١٩٥٥، وأبو داود من طريق أبي هريرة - كتاب الأدب - باب في شكر المعروف ٤/٢٥٥ رقم ٤٨١١.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٨.

(٤) في ب، حـ: وليس نهى. وهو خطأ.

(٥) في ب، حـ: لا يشكر إحسان الناس.

(٦) قبل هذا الموضع زاد في ب، حـ: وقيل معناه: إن كان من طبعه وعادته كفران نعمة الناس

وقـال الحافظ أبو الفضل العراقي في «أماليه»: المعروف المشهور في الرواية النصب في اسم الله تعالى وفي الناس، ويشهد لذلك حديث النعمان بن بشير (ومن لم يشكر للناس لم يشكر لله)[1]، رواه عبدالله بن أحمد في رواية المسند.

وقال[2] القاضي أبو بكر بن العربي: انه روي برفعهما ونصبهما، ورفع أحدهما ونصب الآخر، فهذه أربعة أوجه. انتهى.

[٤٤] حديث: «كانَ بيني وبينَ رجلٍ خصومةٌ في شيءٍ، فاختصمْنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»[3].

قال القـاضي عياض: كذا في الـرواية[4]، وارتفع شاهداك بفعل مضمر، قال سيبويه معناه ما قال شاهداك، قلت: أو على أن التقدير: لك إقامة شاهديك أو طلب يمينـه، فحذف الإقامة والطلب وأقيم المضاف إليهما مقامه فارتفع، وحذف الخبر للعلم به.

وقال الكرماني: أي المثبت أو الحجة شاهداك، أو شاهداك هو المطلوب.

قولـه: (لَفِيَّ واللهِ نَزَلَتْ)[5]، قال ابن مالك: فيه شاهد على توسط القسم بين

= وترك الشكر لهم، كان من عادته كفر نعمة الله وترك الشكر له.

(١) جزء من الحديث السابق نفسه.

(٢) في ب، حـ: وذكر بدلاً من: قال.

(٣) المسنـد ٥/٢١١، والبخـاري ـ الشهادات ـ باب اليمين على المدعى عليه ٥/٢٨٠، رقم ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ومسلم ـ الإيمان ـ باب وعيد من اقتطع حق مسلم ١/١٢٣ رقم ٢٢١.

(٤) في ب، حـ: كذا الرواية.

(٥) جملة من الحديث السابق، ولا القسم في رواية البخاري فقط، غير أن عنده أنزلت (بالهمزة) بدل نزلت، ويقصد بالآية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ . . ﴾ آل عمران ٧٧.

جزأي الجواب، وعلته أن اللام يجب وصلها بمعمول الفعل الجزائي المقدم، وخلو الفعل منها ومن قبول قد إن كان ماضياً، كما يجب خلو المضارع منها ومن قبول نون التوكيد إذا قدم معموله كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾(١).

[٤٥] حديث: «فقال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: بيِّنَتَكَ أنَّهَا بِئْرُكَ وإلَّا فَيَمِينه»(٢).

قال أبو البقاء(٣): بيِّنَتَك بالنصب على تقدير هاتِ أو أحضرْ، وأنها بالفتح لا غير والكسر خطأ فاحش، وقوله: وإلّا فيمينه: يجوز فيه النصّب على تقدير: وإلّا فاستوفِ يمينه، والرفع على تقدير: وإلّا فلك يمينه، على الابتداء والخبر، وقال الكرماني: يجوز في بينتك الرفع أي المطلوب بينتك.

مسند الأغر المزني رضي الله عنه(٤)

[٤٦] حديث: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلى قَلْبِي»(٥).

قال الطيبي: اسم إنّ ضمير الشأن، والجملة بعده خبر له ومفسّرة، والفعل مسند إلى الظرف، وموضعه رفع بالفاعلية.

---

(١) آل عمران ١٥٨.

(٢) المسند ٥/٢١٢، والبخاري - كتاب الأحكام - باب الحكم في البئر ١٣/١٧٧ رقم ٧١٨٤ وكتاب الأيمان ١١/٥٤٤ رقم ٦٦٥٩، ١١/٥٥٨ رقم ٦٦٧٧ واللفظ مختلف.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٩.

(٤) هو الأغرُّ بن يسار المُزَني ويقال الجُهَني، روى عن النبي ﷺ حديثه هذا فقط، وروى عن أبي بكر غيره، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١/٣٦٥.

(٥) المسند ٤/٢١١، ومسلم - الذكر والدعاء - باب استحباب الاستغفار ٤/٢٠٧٥ رقم ٢٧٠٢، وأبو داود - كتاب الصلاة - باب في الاستغفار ١/٣٤٨.

مسند أمية بن مَخْشِيٍّ الخُزَاعي رضي الله عنه[1]

[٤٧] حديث: «بِسْمِ اللهِ أولَهُ وآخرَهُ»[2].

قال أبو البقاء[3]: الجيد النصب فيهما والتقدير: عند أوله وعند آخره، فحذف عند وأقام المضاف إليه مقامه، ويجوز أن يكون التقدير: ألاقي بالتسمية أوله وآخره، ويجوز الجر على تقدير: أي في أوله وآخره.

مسند أنس بن مالك رضي الله عنه[4]

[٤٨] حديث الشفاعة قوله: «يجمع المؤمنون يوم القيامة فيلهمون لذلك»[5].

قال أبو البقاء[6] ذلك: إشارة إلى المذكور بعده وهو حديث الشفاعة، ويجوز أن

---

(١) ويقال الأزدي، يكنى أبا عبدالله، صحب النبي ﷺ ثم سكن البصرة له حديث واحد في التسمية على الطعام، انظر ترجمته في: الإصابة ١/١٠٦، الاستيعاب ١/٢٠٢، أسد الغابة ١/١٣٥، طبقات ابن سعد ٧/٢١٢، الكاشف ١/١٣٩، التقريب ١/٨٤.

(٢) المسند ٤/٣٣٦، وأبو داود ـ الأطعمة ـ باب التسمية على الطعام ٢/٣١٢.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٩.

(٤) هو أبو حمزة خادم رسول الله ﷺ، أمه أم سليم بن ملحان الأنصارية، كانت إقامته بعد النبي ﷺ بالمدينة، ثم شهد الفتوح، ثم سكن البصرة ومات بها وكان آخر الصحابة موتاً بها سنة ٩٣ للهجرة على الأصح، وهو أحد المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، فقد روى عنه ٢٢٨٦ حديثا، انظر ترجمته في: الإصابة ١/١١٢ ـ ١١٤، الاستيعاب ١/٢٠٥ ـ٢٠٩، أسد الغابة ١/١٥٧، طبقات ابن سعد ٧/١٧ ـ ٢٧، طبقات خليفة بن خياط ١٨٦، الكاشف ١/١٤٠، تهذيب التهذيب ١/٣٧٦، تقريب التهذيب ١/٨٤.

(٥) المسند ٣/١١٦، ٢٤٤، والبخاري ـ التوحيد ـ باب قوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ ٣/٣٩٢ رقم ٧٤١٠ مع اختلاف في اللفظ، ومسلم ـ كتاب الايمان ـ ١/١٨٠ رقم ٣٢٢، وهو بلفظ فيهتمون بدل يلهمون، ومسلم أيضا برقم ١٨٢/١٣٢٦، وابن ماجه ـ الزهد ـ ٢/١٤٤٢ رقم ٤٣١٢.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٢٠.

يكون قد جرى ذكره قبل فأشار بذلك إليه ثم ذكر بعد منه طائفة.

قوله[1]: (لو استشفعنا على ربنا)[2]: عدّى استشفعنا بعلى، وهي في الأكثر تتعدى بإلى، ومعناها أيضاً استعنت، يقال: استشفعت إليه واستعنت عليه وتحملت عليه بمعنى واحد، ومن هذا قول الشاعر:ـ

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ[3]

فعدّاه بعلى، قال أبو عبيدة: إنّما ساغ ذلك لأن معناه أقبلت عليّ. انتهى.

قلت: في رواية للبخاري: (لو استشفعنا إلى ربنا) بإلى على الأصل.

قال الكرماني: وجواب لو محذوف أو هي للتمني.

وقال الطيبي[4]: لَوْ هي المتضمنة للتمني والطلب، وقوله: فيرحمنا منصوب بأن المقدرة جواباً للو[5]، وقوله: أنت آدم: من باب (أنا أبو النجم وشعري شعري)[6]، ثم قال أبو البقاء[7]: وقوله: لست هناكم[8]: هنا في الأصل ظرف مكان، وقد استعملت للزمان، ومعناها ههنا عند، أي لست عند حاجتكم أنفعكم، والكاف والميم لخطاب الجماعة.

---

(١) في ب، حـ: وقوله: فيقولون.

(٢) جزء من الحديث السابق نفسه.

(٣) وعجزه: لعمر الله أعجبني رضاها، وهو للقحيف العجلي، انظر شواهد المغني ٩٥٤، وهمع الهوامع ١٨٦/٤، والخصائص ٣١١/٢، والخزانة ٢٤٧/٤.

(٤) في ب، حـ: قال أبو البقاء وقال الطيبي.

(٥) في ب، حـ: منصوب بأن المضمرة بعد الفاء الواقعة جوابا للو.

(٦) وتتمته: لله دري ما أجنّ صدري.

(٧) في ب، حـ: سقط قوله: ثم قال أبو البقاء.

(٨) جزء من الحديث السابق.

وقوله: (فيستحي ربّه من ذلك)[1]، الأصل فيستحي ربه أي من ربّه[2]، فحذف مِنْ للعلم بهـا كقـوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[3] أي من قومه، ويجوز أن لا يكون فيه حذف ويكون المعنى: يخشى ربه ويخاف[4] لأن الاستحياء والخشية بمعنى واحد.

وقوله: ولكن ائْتُوا موسى عبد [5] تقديره: هو عبد، ولو نصب جاز على البدل وعلى الحال [6]، والرفع أفخم.

قوله: ائتوا عيسى عبدالله [7]، والرفع فيه أجود كما رفع ما قبله على التعظيم، ويجوز النصب على الصفة.

وقوله: ائتوا محمداً ﷺ عبداً غفر الله له؟ [8]، فنصب ههنا على البدل والحال أو على إضمار أعني، ولو رفع (عبد كلمه الله) لجاز.

وقوله: أنتظر أمتي تعبر الصراط[9]، تقديره: أنتظر أمتي أَنْ تعبر الصراط، فأَنْ والفعل في تقدير مصدر موضعه نصب بدلاً من أمتي بدل اشتمال، ولما حذف أَنْ رفع الفعل، ونَصْبُهُ جائزٌ.

وقوله: فالخلق مُلْجَمُون في العَرَق[10]: يجوز أن يكون المعنى أنهم في الموت ملجمـون بغيره، ويكـون (في الموت) خبراً عن الخلق[11]، وملجمون: خبراً آخر،

---

(١) جزء من الحديث السابق أيضا.

(٢) في ب، حـ: الأصل فيستحي من ربّه.

(٣) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٤) في ب، حـ: أو يخاف.

(٥) الحديث السابق.

(٦) في ب، حـ: أو على الحال.

(٧) الحديث السابق نفسه.

(٨) الحديث السابق نفسه أيضا.

(٩) الحديث السابق نفسه.

(١٠) جزء من الحديث السابق.

(١١) في ب، حـ: أنهم في العرق ملجمون بغيره، ويكون في العرق خبراً عن الخلق وهو الصحيح.

ويجوز أن يكون «في» بمعنى الباء، ويكون العرق ألجمهم، وهذا كلام أبي البقاء[1].

وقوله: فأحمده بمحامد لا أقدر عليه الآن[2]: قال النووي: هكذا هو في الأصول (لا أقدر عليه) وهو صحيح، ويعود الضمير في «عليه» إلى الجملة[3].

وقوله في الرواية الأخرى: لست لها[4]: قال الطيبي: اللام متعلقة بمحذوف، واللام هي التي في قولك: أنت لهذا الأمر، أي كائن له، ومختصّ به، وعلى هذا قوله: أنا لها، وقوله: ليس ذلك لك.

[٤٩] حديث الغار، قوله: **«إنه كانَ لِي والدانِ فكنتُ أحلبُ لهما فِي إنائِهما فآتيهما فإذا وجدتُهما راقدَيْنِ قمتُ على رؤوُسِهما كراهيةَ أَنْ أُرُدَّ سِنَتَهُمَا في رؤوسهما حتَّى يستيقظان متى استيقظا»**[5].

قال أبو البقاء[6]: هكذا وقع في هذه الرواية (حتى يستيقظان) بالنون، وفيه عدة أوجه: أحدهما: أن يكون ذلك من سهو الرواة، وقد وقع ذلك منهم كثيراً، والوجه حذفها بحتى لأن معناها: إلى أنْ يستيقظا، ويتعلق بقمت. والثاني: أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر كقوله:

---

(١) إعراب الحديث النبوي: ٢٢، والنص في ب، حـ: هذا كله كلام أبي البقاء.

(٢) جزء من الحديث السابق نفسه.

(٣) في ب، حـ: الى الحمد. وهو الصحيح.

(٤) هي إحدى روايتي مسلم ١٨٢/١ رقم ٣٢٦، وأما باقي روايات المسند فهي بلفظ لست هناكم، ووردت عند البخاري بلفظ: لست هناك.

(٥) المسند ١٤٣/٣، والبخاري ـ البيوع ـ باب إذا اشترى شيئاً لغيره ٤٠٨/٤ رقم ٢٢١٥، وأيضا كتاب الإجارة ـ باب من استأجر أجيرا ٤٤٩٠/٤ رقم ٢٢٧٢، ومسلم الذكر والدعاء ٢٠٩٩/٤ رقم ٢٧٤٣.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٢٣.

أَنْ تَقْــرَآنِ على أســمــاءَ ويْحَـكُـمَــا مِنِّي الســلامَ وأَنْ لا تُخْبِــرَا أَحَــدَا[1]

والثالث: أن يكون على حذف مبتدأ أي هما يستيقظان[2]. قوله: متى استيقظا تقديره: سقيتهما، ويجوز أن يكون المعنى: أؤخر أو أنتظر أي وقت استيقظا. انتهى.

[٥٠] قلت[3] حديث الأوعية: «فالرصاص والقارورة، قال: ما بأس بهما»[4].

قال أبو البقاء[5]: جعل اسم ما نكرة، والخبر جار ومجرور، والأكثر في كلامهم أن يقدم ههنا الخبر فيقال: ما بهما بأس، وتقديم المبتدأ غير جائز لأن البأس مصدر، وتعريف المصدر وتنكيره متقاربان، وقد قالوا: لا رجل في الدار، فرفعوا بلا النكرة، «وما» قريب منها، ويجوز أن يحمل «ما» على «لا».

[٥١] حديث: «لا تزال جهنَّمُ تقـولُ هلْ مِنْ مزيدٍ حتى يضعَ فيها ربُّ العزّةِ قدمه فتقولُ: قطْ قطْ وعزّتك»[6].

قال الأندلسي في «شرح المفصل»: قطْ المخففة معناها حسب، وهي مبنية على السكون لوقوعها موقع فعل الأمر، ويدخلها نون الوقاية حرصاً على إبقاء سكونها، قال:

---

(١) قائله مجهـول، انـظر مجـالس ثعلب ٣٩٠، والإنصـاف ٥٦٣، وشـرح المفصـل ١٥/٧، ١٤٣/٨، ومغني اللبيب ٤٦، ٩١٥، وشرح الأشموني ٢٨٧/٣، وخزانه الأدب ٥٥٩/٣.

(٢) في ب، حـ: أي: حتى هما يستيقظان.

(٣) كلمة (قلت) ساقطة من ب، حـ.

(٤) المسند ١١٢/٣.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٢٥.

(٦) المسند ١٣/٣، والبخاري ـ التوحيد ـ ٣٦٨/١٣ رقم ٧٣٨٣ ورقم ٧٤٤٩، ومسلم ـ الجنة وصفة نعيمها ـ ٢١٨٧/٤٠ رقم ٢٨٤٨، والترمذي ـ صفة الجنة ـ ٦٩١/٤، ٦٩٢.

امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي[1]

وربما حذفت نون الوقاية منها مثله في عنّى وعَنِى، وإنّما لم تبن حسب وان كانت في معناها لأنها لم توضع في أول أحوالها وضع الفعل كما فعل بقط، لأنك تصرفها فتقول: احسبني الشيء إحساباً، وهذا حسبك أي كافيك، فلمّا تصرّف بهذه الوجوه دون قط أعرب ولم يُبْنَ، وتنوين قط هذه في التنكير لأنها بمنزلة صه ومه.

[٥٢] حديث: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ»[2].

قال أبو البقاء[3]: لم يقل بِكُم لأنه أراد من أجلكم لتقتدوا بي. انتهى.

وقال ابن مالك في «التوضيح»[4]: يروى قوله (فلأصل) بحذف الياء وبثبوتها مفتوحة وساكنة، واللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور، واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير: قوموا فقيامكم لأصليَ لكم.

ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا، واللام عند حذف الياء لام الأمر، ويجوز فتحها على لغة سُلَيْمٍ وتسكينها بعد الفاء والواو وثم على لغة قريش، وحذف الياء علامة الجزم، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[5].

---

(١) هذا رجز لا يعلم قائله، والشاهد في قوله: قطني، حيث استعمله بنون الوقاية انظر شرح الشواهد للعيني على شرح الأشموني ١/٨٨.

(٢) المسند ٣/٢١٧، والبخاري ـ الصلاة ـ ١/٤٨٨ رقم ٣٨٠ و ـ كتاب الأذان ـ ٢/٣٤٥ رقم ٨٦١ ومسلم ـ المساجد ـ ١/٤٥٧ رقم ٦٥٨، وأبو داود ـ الصلاة ـ ١/١٦٦ رقم ٦١٢، والنسائي ـ الإمامة ـ ٢/٨٦، والدرامي ـ الصلاة ـ ١/٢٩٥، والموطأ ـ قصر الصلاة ـ ١/١٥٣ رقم ٣١.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٢٦.

(٤) شواهد التوضيح: ١٨٦.

(٥) سورة العنكبوت: ١٢.

وأما في رواية من أثبت الياء ساكنة فيحتمل أن تكون اللام لام كي، وسكنت الياء تخفيفاً، وهي لغة مشهورة، أعني تسكين الياء المفتوحة، ومنه قراءة الحسن: (وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا)[1]، وقرىء: (فَنَسِيَ)[2] و(ثَانِيَ اثْنَيْن)[3] بالسكون.

ويحتمل أنْ تكون اللام لام الأمر، وتثبت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)[4].

وقال الزركشي: قال ابن السِّيد: يرويه كثير من الناس بالياء، ومنهم من يفتح اللام ويسكن الياء ويتوهمونه قَسَماً، وذلك غلط لأنه لا وجه للقسم، ولو كان لقال: لأصلينَّ، بالنون، وإنما الرواية الصحيحة «فلأصل» على معنى الأمر إذا كان للمتكلم والغائب كان اللام أبداً، وإذا كان للمخاطب كان بلام وغير لام.

قوله: (وصففتُ أنا واليتيمُ وراء)[5]: قال الزركشي: بنصب اليتيم ورفعه، ويروى: وصففت واليتيم من غير توكيد والأول أفصح، إذْ لا يعطف غالباً على الضمير المرفوع إلا مع التأكيد[6]، كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[7].

[٥٣] حديث: «مرّ النبي صلى الله عليه وسلم بتمرة مسقوطة»[8].

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٨.

(٢) سورة طه: ١١٥.

(٣) سورة التوبة: ٤٠.

(٤) سورة يوسف ٩٠، وانظر حول هذه الآية: الكشف ٢/١٨. والنشر ٢/٢٨٥.

(٥) جزء من الحديث السابق نفسه.

(٦) انظر هذه المسألة في: كتاب سيبويه ٢/٣٧٧ وما بعدها، وشرح الكافية ١/٣١٩، وشرح المفصل ٣/٧٦، والإنصاف ٢/٤٧٤ مسألة ٦٦، وشواهد التوضيح ١١٤، ١١٥، وشرح الأشموني ٢/١١٥، ١١٦.

(٧) سورة البقرة ٣٥.

(٨) البخاري ـ البيوع ـ ٤/٢٩٣ رقم ٢٠٥٥ ومسلم ـ الزكاة ـ ٢/٧٥٢ رقم ١٠٧١، وليس عنده =

قال الكرماني: القياس أن يقال ساقطة، لكنه قد يجعل اللازم كالمتعدي بتأويل كقراءةِ مَنْ قرأ: (عُمُوا وصُمُّوا)[1] بلفظ المجهول.

التيمي: هي كلمة غريبة، لأن المشهور أن سقط لازم، على أن العرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول وبالعكس إذا كان المعنى مفهوماً، ويجوز أن يقال: جاء «سقط» متعديّاً أيضاً بدليل قوله تعالى: ﴿سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[2] الخطاب يأتي للمفعول بمعنى الفاعل كقوله تعالى: ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً﴾[3] أي آتياً.

وقال ابن مالك[4]: مسقوطة بمعنى مسقطة ونظيره مرقوق بمعنى مرق أي مسترق عن ابن جِنِّي، ومثله أيضاً رجل مفؤود أي جبان، ولا فعل له، كقراءة النَّخَعِي: (عُمُوا وصُمُّوا)، ولم يجيء معمى ولا مصموم استغناء بأعمى وأصم.

[٥٤] حديث: «مَا صلّيتُ وراءَ إمامٍ قطّ أخف صلاةً..»[5].

قال الكرماني: أخف صفة للإمام، وصلاة تمييز له.

قوله: (وإنْ كان يسمعُ بكاءَ الصبي)[6]: أصله: وإنه كان، فخفف وفيه ضمير الشأن.

= هذه اللفظة، وأبو داود ـ الزكاة ـ ٢/١٢٣ رقم ١٦٥١، ١٦٥٢.

(١) سورة المائدة ٧١ بلفظ (فعمُوا).

(٢) سورة الأعراف ١٤٩.

(٣) سورة مريم ٦١.

(٤) شواهد التوضيح ١٩٧، ١٩٨.

(٥) المسند ٣/١٦٢، والبخاري ـ الأذان ـ ٢/٢٠١ رقم ٧٠٨، ومسلم ـ الصلاة ـ ١/٣٤٤ رقم ٤٧٣.

(٦) هذا الجزء مأخوذ من رواية البخاري للحديث السابق، غير أنها وردت بلفظ: ليسمع بدل يسمع، وهي ليست عند مسلم ولا أحمد.

[٥٥] حديث: «إنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم وأبا بكرٍ وعمرَ كانوا يفتتحونَ الصلاةَ بالحمد للهِ ربِّ العالمينَ»[١].

قال الزركشي والكرماني: بضم الدال على سبيل الحكاية.

[٥٦] حديث: «لقد رأيتُ لكم الآنَ منذُ صَلَّيْتُ الجنةَ والنّارَ»[٢].

قال الكرماني: فإن قلت الآن للحال ورأيت للماضي فكيف يجتمعان؟ قلت: دخول «قد» عليه قد قربه إلى الحال، فإن قلت: فما قولك في صليت؟ فإنه للماضي ألبتة، قلت: قال ابن الحاجب: كل مخبر أو منشىء قصده[٣] الحاضر، فمثل قولك: صليت[٤]، يكون للماضي اللاصق للحاضر أو أريد بالآن ما يقال عرفاً إنه الزمان الحاضر لا اللحظة الحاضرة الغير المنقسمة المسماة بالحال، فإن قلت: منذ: حرف أو اسم؟ قلت: جاز الأمران، فإن كان اسماً فهو مبتدأ وما بعده خبره، والزمان مقدر قبل، وقال الزجاج بعكس ذلك.

قوله: (فلمْ أرَ كاليومِ في الخيرِ والشرِّ)[٥]: قال الطيبي: الكاف في موضع الحال، وذو الحال المفعول به وهو الجنة والنار، والمعنى: لم أر الجنة والنار في الخير والشر يوماً من الأيام مثل[٦] ما رأيت اليوم، أي رأيتهما رؤية جلية ظاهرة مثبتاً في مثل هذا الجدار ظاهراً خيرها وشرها، ونحوه قول الشاعر:-

حَتَّى إِذَا الكَلَّابُ قَالَ لَهَا كاليومِ مطلوباً ولا طالباً[٧]

---

(١) المسند ٣/١٦٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٢٣، ٢٧٣، ومسلم - الصلاة - ١/٢٩٩ رقم ٣٩٩، والنسائي - كتاب الافتتاح - باب البداءة بفاتحة الكتاب ٢/١٣٣.

(٢) المسند ٣/٢٥٩، والبخاري - الأذان - ٢/٢٣٢ رقم ٧٤٩، وأيضا كتاب الرقاق ١١/٢٩٥ رقم ٦٤٦٨.

(٣) في ب، حـ: فقصده.

(٤) في ب، حـ: فمثل صليت.

(٥) جزء من الحديث السابق.

(٦) في ب، حـ: منك ما رأيت.

(٧) قائله أوس بن حجر، ديوانه: ٣، وهو برواية (طلبا)

[٥٧] حديث: «يُؤْتَى بالرجلِ يومَ القيامةِ من أهلِ الجنةِ فيقول له: يا ابنَ آدمَ كيفَ وجدتَ منزلَكَ؟ فيقولُ: أي ربِّ خَيْرَ منزل»(١).

قال أبو البقاء(٢): النصب هو الوجه، أي وجدته خير منزل.

[٥٨] حديث: «انّ رسول الله صلى الله عليه وسلم صعد أُحُداً فتبعه أبو بكر وعمر وعثمان فَرَجَفَ بهم فقال: اسكن، نبي وصدّيق وشهيدان»(٣).

قال أبو البقاء(٤): تقديره: عليك نبي(٥)، وقد جاء مفسّراً في حديث آخر.

[٥٩] حديث: «لا عَدْوَى ولا طِيَرَة»(٦).

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: أكثر ما يحذف الحجازيون خبر «لا» مع إلّا نحو: لا إله إلّا الله، ومن حذفه دون إلّا قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾(٧) وقوله ﷺ: (لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ)(٨) و: (لا عَدْوَى ولا طِيَرَة).

---

(١) المسند ٣/١٣١، ١٣٢، ٢٠٨، والنسائي - الجهاد - باب ما يتمنى أهل الجنة ٦/٣٦، الدارمي بمعناه - باب ما يتمنى الشهيد ٢/٢٠٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٣٢.

(٣) المسند ٣/١١٢، والبخاري - فضائل الصحابة - ٧/٥٣ رقم ٣٦٩٩، وأبو داود - السنة - ٤/٢١١ رقم ٤٦٤٨، والترمذي - المناقب - ٥/٦٢٤ رقم ٣٦٩٧.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ٣٢.

(٥) في ب، حـ: علا نبي.

(٦) المسند ٣/١٣٠، ١٧٣، والبخاري - الطب ١٠/١٥٨ رقم ٥٧٠٧، ومسلم - السلام ٤/١٧٤٦ رقم ٢٢٢٤، وأبو داود - الطب - ٤/١٧ رقم ٣٩١١، ٣٩١٢، والترمذي - السير - ٤/١٦١.

(٧) سورة الشعراء ٥٠.

(٨) المسند ١/٣١٣.

[٦٠] حديث: «إنه الإيمانُ حبُّ الأنصارِ وإنَّهُ النفاقُ بُغْضُهم»[١].

قال أبو البقاء[٢]: إنّ المؤكدة والهاء فيها ضمير الشأن مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[٣]، وليست ضميراً عائداً على مذكور قبله، إذْ ليس في الكلام ذلك.

الإيمانُ حبُّ الأنصارِ: مبتدأ وخبر، وهو خبر إنّ[٤] كأنه قال: إنّ الأمر والشأن الإيمانُ حبُّ الأنصار، ويروي: آية الايمان، وهو ظاهر. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر[٥]: آية: بهمزة ممدودة وياء تحتية مفتوحة وهاء تأنيث، والإيمان مجرور بالإضافة، هذا من المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد[٦]، والآية: العلامة، قال: وما ذكره أبو البقاء من أنه بهمزة مكسورة ونون مشدّدة وهاء، والإيمان بالرفع تصحيف فيه.

قلت: ويؤيد ذلك أن في رواية النسائي: (حُبُّ الأنصارِ آيةُ الإيمان)[٧]، والأنصار أصله جمع ناصر كأصحاب وصاحب، أو جمع نصير كأشراف وشريف صار عَلَماً عليهم بتسمية النبي ﷺ.

---

(١) المسند ٣/١٣٠، ١٣٤، والبخاري ـ مناقب الأنصار ـ ٧/١١٣ رقم ٣٧٨٣، ٣٧٨٤، و ـ كتاب الإيمان ـ ١/٦٢ رقم ١٧، ومسلم ـ الإيمان ـ ١/٥٨ رقم ١٢٨، ١٢٩، والترمذي ـ المناقب ـ ٥/٧١٢ رقم ٣٩٠٠، والنسائي ـ الإيمان ـ ٨/١١٦، وابن ماجه ـ المقدمة ـ ١/٥٧ رقم ١٦٣ وهو بالمعنى. وهو في ب، حـ برواية: آية الايمان، ولا اشكال في هذه الرواية، انظر كلام ابن حجر حول رواية الحديث في فتح الباري ١/٦٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٣٣. (٣) سورة الحج ٤٦.

(٤) أي والجملة من المبتدأ وخبره خبر أنّ.

(٥) فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر ١/٦٣، وهو في ب، حـ: وقال الحافظ ابن حجر.

(٦) في ب، حـ: والثانية، وهو تصحيف.

(٧) النسائي ـ كتاب الايمان ـ باب علامة الايمان ٨/١١٦.

[٦١] حديث: «**إنِّي لأولُ الناسِ تنشقُّ الأرضُ عنه جمجمتي يومَ القيامةِ ولا فخر**»(١).

كان مقتضى اللفظ عن جمجمته، لكنه جاء على نسق الضمير في إنّي على حد قول الشاعر:

أَنَا الرّجلُ الضَّرْبُ الذِي تَعْرِفُونَنِي(٢)

وقوله: ولا فخر: قال الطيبي: حال مؤكدة، أي أقول هذا ولا فخر.

[٦٢] حديث: «**إنّ الشيطانَ يَجْرِي مِن ابْنِ آدمَ مجرى الدم**»(٣).

قال الطيبي: عدّى يجري بمِنْ على تضمنه معنى التمكن، أي يتمكن من الإنسان في جريانه في عروقه مجرى الدم. وقوله: مجرى الدم: يجوز أن يكون مصدراً ميمّياً وأن يكون اسم مكان.

[٦٣] حديث: «**إنِ استطعتَ أنْ تصبحَ وليس في قلبِكَ غِشّ لأحدٍ من المسلمين فافعل**»(٤).

قال الطيبي: تصبح: أي تدخل في وقت الصبح، وليس: حال تنازع فيه الفعلان، والمراد بهما الديمومة، وقوله: فافعل: جزاء كناية عما سبق في الشرط من المعنى، أي إنْ فعلت ما نصحتك به فقد أتيت بأمر عظيم.

---

(١) المسند ٣/١٤٤، والدارمي ـ المقدمة ١/٢٧، ٢٨.

(٢) قائله: طرفة بن العبد في ديوانه ٣٨، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٩٥، والدرر ١/٦٣، وهو بلا نسبة في الهمع ١/٨٦، وهو في الديوان برواية: (تعرفونه)، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٣) المسند ٣/١٥٦، ٢٨٥، ٣٠٩ والبخاري ـ الأحكام ـ ١٣/١٥٩ رقم ٧١٧١، و ـ كتاب بدء الخلق ٦/٣٣٩ رقم ٣٢٨١، وأبو داود ـ الصوم ـ ٢/٣٣٣ رقم ٢٤٧٠، وابن ماجه ـ الصيام ـ ١/٥٦٦ رقم ١٧٧٩، والدارمي ـ الرقاق ـ ٢/٣٢٠.

(٤) الترمذي ـ كتاب العلم ـ ٥/٤٦ رقم ٢٦٧٨.

[٦٤] حديث: «قَدِمَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَيٌّ مِنَ الْيَمَنِ، فقال صلى الله عليه وسلم: بما أهللت»(١).

قال ابن مالـك في «تـوضيحـه»(٢): سنة ثبوت الألف في (بما أهللت) لأن ما استفهامية مجرورة فحقها أن تحذف ألفها فرقاً بينها وبين الموصولة، هذا هو الكثير نحو: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ﴾(٣)، و﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾(٤)، و: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾(٥)، ونظير هذا الحديث قوله ﷺ: (ليأتينَّ على الناسِ زمانٌ لا يبالي المرءُ بما أخذ المال أَمِنْ حلالٍ أم مِنْ حرام)(٦)، وقول سهل بن سعد: وقد امْتَرَوْا في المِنْبَرِ مِمَّ عُودُهُ، (أي لا أعـرف مِمَّ عوده)(٧)، ونظير ثبوت الألف في الأحاديث المذكور ثبوتها في: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)(٨) في قراءة عكرمة وعيسى، ومن ثبوتها في الشعر قول حسان:-

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِـمُـنِـي لَئِـيمٌ ... كَخِـنْـزِيرٍ تَمَـرَّغَ فِي رَمَـادِ(٩)

وقول عمر بن أبي ربيعة(١٠):-

عجبـاً ما عجِبْتُ مِمّـا لو أبصـرْ ... تَ خليليّ ما دونـه لَعَـجِـبْـتَـا

---

(١) أخرجه البخاري في: ٣٤ ـ كتاب البيوع، ٢٣ ـ باب قول الله: ﴿يا أيها الذين أمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون﴾.

(٢) شواهدالتوضيح لابن مالك: ١٥٩.

(٣) سورة آل عمران: ٧١.

(٤) سورة النمل: ٣٥.

(٥) سورة النازعات: ٤٣.

(٦) أخرجه النسائي ـ كتاب البيوع ـ باب اجتناب الشبهات ٧/٢١٤.

(٧) النص في البخاري: (اني لأعرف مما هو)، انظر البخاري ـ ١١ ـ كتاب الجمعة، ٢٦ ـ باب الخطبة على المنبر.

(٨) سورة النبأ آية ١، وهي في ب، حـ: عمّا يتساءلون.

(٩) قائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه: ٨٨.

(١٠) مطلع قصيدة في ديوانه: ٤٤٩.

لِمَقَالِ الصَّفِيِّ فِيمَ التَّجَنِّي　　وَلِمَا قَدْ جَفَوْتَنِي وَهَجَرْتَا

وفي عدول حسان عن (عَلَامَ يقوم يشتمني) وعدول عمر عن (وِلِمَ) مع إمكانهما، دليل على أنهما مختاران لا مضطران.

[٦٥] حديث: «ولا تنقشوا في خواتيمكم عربيٌّ»(١).

قال أبو البقاء(٢): إنما رفع (عربي) لأنه حكاية كقوله: محمد رسول الله، فهو على الحكاية، أي لا تنقشوا ما صورته عربي.

قلت: رواه النسائي بلفظ (عربياً) بالنصب، ويمكن أن يكون في رواية أحمد منصوباً كتب بغير ألف(٣) كما قررناه في موضع آخر من هذا الكتاب.

[٦٦] حديث: «وَأَيْمُنُ الذي نفسي بيده لو رأيتم ما رأيتُ لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»(٤).

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: أيمن الله: اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذ من اليُمْن والبركة، كأنهم يقسمون(٥) بيمن الله وبركته، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف للعلم به كما كان ذلك في: لعمر الله(٦)، وتقديره: أيمن الله قسمي أو يميني

---

(١) المسند ٣/٩٩، والنسائي ـ الزينة ـ ١/١٧٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٢٤.

(٣) في ب، حـ: ولكنه كتب بغير ألف. والمؤدى واحد.

(٤) المسند ٣/١٠٢، و١٥٤، والبخاري ـ التفسير ـ ٨/٢٨٠ رقم ٤٦٢١، وأيضاً ١١/٣١٩ رقم ٦٤٨٦، ومسلم ـ الصلاة ـ ١/٣٢٠ رقم ١١٢، والترمذي ـ الزهد ـ ٤/٥٥٦ رقم ٢٣١٢، وابن ماجه ـ الزهد ٢/١٤٠٢، والموطأ ١/١٨٦ رقم ١، والدارمي ـ باب لو تعلمون ما أعلم ٢/٣٠٦، وهو في ب، حـ: برواية: وأيم بغير نون.

(٥) في ب، حـ: أقسموا.

(٦) في ب، حـ: نعم الله، وهو تحريف.

ونحـوهما، وفتحت الهمزة منه لأنه غير متمكن، لا يستعمل إلّا في القسم وحده، فضارع الحرف بقلة تمكنه ففتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لام التعريف، وذلك فيه دون بناء الاسم لشبهه الحرف، ويؤيد حال هذا الاسم في مضارعته الحرف أنهم تلاعبوا به فقالوا مرة (أيمن الله) بالفتح، ومرة: إيمن الله، بالكسر أي الهمزة[1]، ومرة: أيم الله، بحـذف النون، ومرة: إيم الله بالكسر، ومرة: مِ الله، ومرة: مُ الله، ومرة من ربي، . ومرة: من ربي.

وقال في «النهاية»: أيم الله من ألفاظ القسم كقولك: لعمر الله وعهد الله، وفيها لغات كثيرة، وتفتح همزة أيم[2] وتكسر، وهمزتها همزة وصل وقد تقطع[3].

[٦٧] حديث: «إنّه أُنْزِلتْ عليَّ آنفاً سُورةٌ»[4]، وفي حديث جرير «ذكرك آنفاً»[5].

قال أبو البقاء[6]: آنفاً: منصوب على الظرف تقديره: ذكرك زماناً آنفاً أي قريباً من وقتنا، وحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل، أي ذكرك مستأنفاً لذكرك، ومنه قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ آنِفاً﴾[7]، ومثله حديث: (إلّا الذي سَارّني به جبريلُ آنِفاً)[8]. انتهى. وحديث: (هل قرأ أحدٌ منكم معي آنفاً)[9]،

---

(١) هذه الجملة ساقطة من ب، جـ. انظر النص في شرح المفصل ٩/٩٢.

(٢) في ب، حـ: وتفتح همزتها.

(٣) زاد في ب، حـ: بعد ذلك كلمة. انتهى.

(٤) المسنـد ٣/١٠٢، ومسلم ـ الصلاة ـ ١/٣٠٠ رقم ٤٠٠، وأبو داود ـ السنة ـ ٤/٢٣٧ رقم ٤٧٤٧، والنسائي ـ الافتتاح ٢/١٣٣، ٢١٣٤.

(٥) النسائي ـ الافتتاح ـ ٢/١٠٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٥٥.

(٧) سورة محمد ١٦، وزاد في ب، حـ بعد هذه الآية كلمة: انتهى.

(٨) لم يذكر في ب، حـ: كلمة انتهى بعد هذا الحديث.

(٩) النسائي ـ الافتتاح ٢/١٠٨.

وحديث: (عُرِضتْ عليَّ الجنةُ والنارُ آنفاً في عرض هذا الحائط)[1] .

وقال أبو حيان: آنفاً: منصوب على الحال تقديره: مُؤْنِفاً مُبْتَدِئاً، قال: وأعربه الزمخشري ظرفاً، أي الساعةَ، ولا أعلم أحداً من النحويين عدّه من الظرف[2] . انتهى.

[٦٨] حديث: «تلك صلاةُ المنافقِ يجلسُ يرقبُ الشمسَ حتى اذا كَلِفَتْ قام فَنَقَرَ أربعاً لا يذكرُ اللهَ فِيها إلاّ قليلاً»[3].

قال الطيبي: تلك: إشارة إلى ما في الذهن[4]، ويجلس إلى آخره... جملة مستأنفة بيان للجملة السابقة، ويجوز أن تكون حالاً، والشمس: مفعول يرقب، وإذا: ظرف معمول بدل اشتمال من الشمس كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾[5]، يعني يرقب وقت اصفرار الشمس، وعلى هذا، قام: استئناف، ويجوز أن يكون إذا للشرط، وقام جزاؤه، والشرطية استئنافية.

وقال الشيخ ولي الدين العراقي: الإشارة بتلك إلى صلاة العصر التي تؤخر إلى اصفرار الشمس، وكأنه كان تقدم ذكرها من لفظ النبي ﷺ أو بحضرته قائماً[6] والإشارة إليه.

---

(١) المسند ١٥٩/٢، ١٨٨، ١٣٧/٥، والبخاري ـ الاعتصام بالكتاب والسنة ـ ٢٦٥/١٣، ومسلم ـ الفضائل ـ ١٨٣٢/٤.

(٢) في ب، حـ: من الظروف.

(٣) المسند ١٤٩/٣، ومسلم ـ المساجد ـ ٤٣٤/١ رقم ١٩٥، وأبو داود ـ الصلاة ـ ١١٢/١، ١١٣ رقم ٤١٣، والترمذي ١٠٣/١ رقم ١٦٠، والنسائي ـ المواقيت ـ باب التشديد في تأخير العصر ٢٥٤/١، وهو في ب، حـ برواية: حتى إذا اصفرت.

(٤) زاد في ب، حـ: من الصلاة المخصوصة والخبر بيان ما في الذهن، ويبدو أن هذا الكلام سقط من أ.

(٥) سورة مريم ١٦.

(٦) في ب، حـ: أو بحضرته، وسقطت كلمة (قائماً).

[٦٩] حديث: «يتبعُ الميتَ ثلاثٌ: أهلُه ومالُه وعملُه، فيرجعُ اثنانِ ويبقى واحدٌ»[1].

قال أبـو البقاء: الوجه أن يقال ثلاثة، لأن الأشياء المذكورة مذكرات[2] كلها، ولذلك قال: فيرجع اثنان ويبقى واحد، فذكّر، والأشبه أنه تغيير من الرواة[3] من هذا الطريق، ويحتمل أن يكون الوجه فيه: ثلاث علق، والواحدة علقة، لأن كُلًّا من هذه المذكرات علقة، ثم إنه ذكّر بعد ذلك حملاً على اللفظ بعد أن حمل الأول على المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وتَعْمَلْ صَالِحاً﴾[4]، بتأنيث الأول وتذكير الثاني[5].

قلت: رواه البخـاري ومسلم والترمذي[6] بلفظ: ثلاثة، وكذا في النسخة التي عندي من المسند.

[٧٠] حديث: «لا يُؤْمِنُ أحدُكم حتى يُحِبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسِهِ»[7].

قال الحافظ ابن حجر: يحبّ بالنصب، لأن حتى جارّة، فأن بعدها مضمرة، ولا يجوز الرفع على أن يكون حتى عاطفة[8] لأن المعنى غير صحيح، إذْ عدم الإيمان

---

(١) المسند ٣/ ١١٠، والبخاري ـ الرقاق ـ ١١/ ٣٦٢ رقم ٦٥١٤، ومسلم ـ الزهد ـ ٤/ ٢٣٧٣ رقم ٢٩٦، والترمذي ـ الزهد ـ ٤ ٥٨٩ رقم ٢٣٧٩، والنسائي ـ الجنائز ـ ٤/ ٥٣.

(٢) في ب، حـ: مذكورات. وهو تحريف.

(٣) في ب، حـ: أنه من تغيير الرواة.

(٤) سورة الأحزاب: ٣١.

(٥) الصحيح أن يقول بتذكير الأول وتأنيث الثاني ليطابق ما في الآية.

(٦) زاد في ب، حـ: والنسائي.

(٧) المسند ٣/ ١٧٦، ٢٠٦، ٢٥١، والبخاري ـ الإيمان ـ ١/ ٥٦ رقم ١٣، ومسلم ـ الإيمان ـ ١/ ٦٧ رقم ٧١، ٧٢، والترمذي ـ صفة القيامة ـ ٤/ ٦٦٧ رقم ٢٥١٥، والنسائي ـ الإيمان ـ ٨/ ١١٥، وابن ماجه ـ المقدمة ـ ١/ ٢٦ رقم ٦٦، والدارمي ـ الرقاق ـ ٢/ ٣٠٧.

(٨) في ب، حـ: على أن حتى عاطفة.

ليس سبباً للمحبة.

[٧١] حديث: «**سألتُ اللهَ عزَّ وجلَّ أيما إنسان هذا دعوت عليه أن يجعلها الله له مغفرة**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يجوز النصب على معنى سببته، وما بعده تفسير له، والرفع على الابتداء وما بعده الخبر.

[٧٢] حديث: «**كَانَ يَدْخُلُ الخَلَاء**»[٣].

قال ابن الحاجب وغيره: هو منصوب على الظرفية، لأن دخل من الأفعال اللازمة بدليل أن مصدره على فعول، وما كان مصدره على فعول فهو لازم، ولأنه نقيض خرج وهو لازم، فيكون هو أيضاً كذلك.

واختار قوم أنه مفعول به، وعن سيبويه أنه منصوب بإسقاط الخافض وجعله الجرميّ من الأفعال[٤] التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر.

وقال أبو حيان: دخل: يتعدى عند سيبويه كظرف الزمان المختص الحقيقي بغير واسطةِ في، فإنْ كان مجازياً تعدى إليه بواسطةِ في، نحو: دخلت في.

---

(١) المسند ٣/١٤١، ومسلم - البر - ٤/٢٠٠٩ رقم ٩٥، وهو في ب، حـ كما يلي: (سألت الله عز وجل أيما إنسان من أمتي دعوت الله عليه أن يجعلها له مغفرة).

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٢٧.

(٣) المسند ٣/١٧١، والبخاري - الوضوء - ١/٢٥٢ رقم ١٥٢، ومسلم - الطهارة - ١/٢٢٧ رقم ٧٠، والنسائي - الطهارة - ١/٤٢.

(٤) مابعد كلمة الأفعال حتى آخر هذا الحديث ساقط من ب، حـ.

[٧٣] حديث: «**لَغَدْوَةٌ في سبيلِ اللهِ أو رَوْحَةٌ خَيْرٌ من الدنيا وما فِيها**»(١).

قال الزركشي: الغَدوة بالفتح المرّة من غَدَا يغدو، والرَّوحة بالفتح المرّة من راح يروح أي الخَرْجة(٢) الواحدة في هذا الوقت من أول النهار وآخره في الجهاد، أي ثواب ذلك في الجنة خير من الدنيا.

[٧٤] حديث: «**مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْها**»(٣).

قال الطيبي: ضمّن نام معنى غفل، أي غفل عنها في حال نومه. قوله: (فكفّارتها): قال الطيبي: الكفارة عبارة عن الفعلة أو الخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة، وهي فعّالة للمبالغة كقتّالة وضرّابة، وهي من الصفات الغالبة في الاسمية.

[٧٥] حديث: «**العِيَادَةُ فُوَاقُ نَاقَةٍ**».

قال الطيبي: فواق: خبر المبتدأ، أي زمان العِيادة مقدار فُواق ناقة.

[٧٦] حديث: «**لَبَّيْكَ عمْرةً وحجّاً**»(٤). قال أبو البقاء(٥): النصب بفعل محذوف

---

(١) المسند ٣/١٣٢، والبخاري ـ الجهاد ـ ٦/١٣ رقم ٢٧٩٢، ومسلم ـ الامارة ـ ٣/١٤٩٩ رقم ١١٢/١٨٨٠، والترمذي ـ فضائل الجهاد ـ ٤/١٨٠ رقم ١٦٤٨، ١٦٤٩، والنسائي ـ الجهاد ـ ٦/١٥، وابن ماجه ـ الجهاد ـ ٢/٩٢١ رقم ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧.

(٢) في ب، حـ: اذ الخرجة.

(٣) المسند ٣/١٠٠، ٢٤٣، البخاري ـ المواقيت ـ ٢/٧٠ رقم ٥٩٧، ومسلم ـ المساجد ـ ١/٤٧١ رقم ٣١٤، ٣١٥، وأبو داود ـ الصلاة ـ ١/١١٨ رقم ٤٣٥، والترمذي ـ أبواب الصلاة ـ ١/٣٣٤ رقم ١٧٧، والنسائي ـ المواقيت ـ ١/٢٩٣، وابن ماجه ـ الصلاة ـ ١/٢٢٧، ٢٢٨ رقم ٦٩٦، ٦٩٧، والدارمي ـ الصلاة ـ ١/٢٨٠.

(٤) المسند ٣/٩٩، والبخاري ـ الحج ـ ٤/٤٢١ رقم ١٥٦١، ومسلم ـ الحج ـ ٢/٩٠٥ رقم ١٨٥، ٢١٥، والترمذي ـ الحج ـ ٣/١٨٤ رقم ٨٢١، والنسائي ـ المناسك ـ ٥/١٥٠، وابن ماجه ـ المناسك ـ ٢/٩٨٩ رقم ٢٩٦٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٢٧.

تقديره: أريد عمرة وحجّاً، أو نويت عمرة وحجّاً.

[٧٧] حديث: «كَانَ النبيَّ ﷺ يُصلي في نَعْلَيْهِ»(١).

قال ابن مالك(٢): (في) هنا بمعنى باء المصاحبة(٣)، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾(٤).

[٧٨] حديث: الإسراء قوله: «قَالُوا مَرْحَباً بِهِ وَأَهْلاً»(٥).

هما منصوبان بفعل مضمر وجوباً، أي صادفت رُحْباً ـ بضم الراء ـ أي سعة، ووجدت أهلا فاستأنس.

وقال القاضي عياض والنووي: مرحباً: نصب على المصدر، وهو لفظ استعملته العرب وأكثرت منه، تريد البر وحسن اللقاء، ومعناه: صادفت رُحباً وسعة وبرّاً، قال الزركشي: هو منصوب بفعل لا يظهر، وقيل على المصدر. وقال الفراء: معناه رحب الله بك كأنه وضع موضع المرحب.

قوله: (فَلَمّا مرَّ جبريلُ بالنبي ﷺ بإدريس)(٦): قال الكرماني: الباء الأولى

---

(١) المسند ٣/١٠٠، ١٦٦، ١٨٩، والبخاري ـ الصلاة ـ ١/٤٩٤ رقم ٣٨٦، وأيضاً: ـ اللباس ـ ١٠/٣٠٨ رقم ٥٨٥٠، ومسلم ـ المساجد ـ ١/٣٩١ رقم ٦٠، والترمذي ٢/٢٤٩ رقم ٤٠٠، والنسائي ـ باب الصلاة في النعلين ـ ٢/٧٤، والدارمي ـ الصلاة في النعلين ـ ١/٣٢٠.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩٥.

(٣) في ب، حـ: بمعنى المصاحبة حيث سقطت كلمة باء.

(٤) سورة القصص ٧٩.

(٥) المسند ٣/١٤٨، والبخاري ـ الأنبياء ـ ٦/٣٧٤ رقم ٣٣٤٢، وأيضا ـ بدء الخلق ـ ٦/٣٠٢ رقم ٣٢١٧، ومسلم ـ الايمان ـ ١/١٤٨ رقم ٢٦٣، ٢٦٤.

(٦) جزء من الحديث السابق نفسه، واللفظ عند مسلم فقط، وسقط من أ: مر جبريل، وفي ح: جبرئيل.

للمصاحبة، والثانية للإلصاق.

قولـه: (ونعم المجيء جاء)[1]: قال المظهري: المخصوص بالمدح محذوف وفيه تقديم وتأخير تقديره: جاء فنعم المجيء مجيئه.

قال ابن مالك في «توضيحه»[2]: فيه شاهد على الاستغناء بالصلة عن الموصول أو بالصفـة عن المـوصوف في باب نِعْم لأنها تحتاج إلى فاعل هو المجيء، وإلى مخصـوص معنـاهـا وهو مبتدأ مخبر عنه بنِعْم وفاعلها، وهو في هذا الكلام وشبهه موصول أو موصوف بجاء والتقدير، ونِعْم المجيء الذي جاء، أو نِعْم مجيء جاء، وكونه موصولاً أجود لأنه مخبر عنه، وكون المخبر عنه معرفة أولى من كونه نكرة.

قوله: (أَصَبْتَ الفِطْرَةَ أَنْتَ وأُمَّتُكَ)[3]: قال الكرماني: فإن قلت: كيف يقدر[4] العامل هنا، إذْ لا يصلح أن يقال: أصبت أمتك، قلت: يقدّر على وجه ينصبُّ إلى صحة المعنى كما يقال في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[5].

قوله: (قَدْ واللهِ راودتُ بَنِي اسْرَائِيلَ)[6]: قال الكرماني: فإن قلت: «قد» حرف لازم دخوله على الفعل، قلت: هو داخل عليه، والقَسَم مقحم[7] بينهما لتأكيده.

قوله: (بيت المقدس)[8]: قال أبو علي الفارسي: لا يخلو إما أن يكون مصدراً أو مكاناً، فإن كان مصدراً كان كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[9] ونحوه من المصادر،

---

(١) جزء من الحديث السابق.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١١٠.

(٣) جزء من الحديث نفسه.

(٤) في ب، حـ: كيف تقدر بالتاء المثناة.

(٥) سورة البقرة ٣٥، وزاد بعد هذه الآية في ب، حـ: ان تقديره ولتسكن زوجك.

(٦) جزء من الحديث نفسه.

(٧) في ب، حـ: متمم، والصحيح ما في أ.

(٨) جزء من الحديث نفسه.

(٩) سورة يونس: ٤.

وإن كان مكاناً فمعناه بيت المكان الذي جعل فيه الطهارة أو بيت مكان الطهارة. وقال الزجاج: أي بيت المكان الذي يطهر فيه من الذنوب.

قوله: (فَإِذَا أَنَا بِابْنَي الخالةِ)[1]: قال الأزهري: قال ابن السكيت، يقال: هما ابنا عم، ولا يقال ابنا خال، ويقال هما ابنا خالة، ولا يقال ابنا عمة.

قوله: (إذا هو قد أُعطي شطر الحُسْنِ)[2]: قال الطيبي: بدل من الأول في معنى بدل الاشتمال.

قوله: (مُسْنِداً ظَهْرَهُ)[3] قال الطيبي: منصوب على الحال، وروي بالرفع على حذف المبتدأ.

قوله: (يدخله كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا منه لم يعودوا فيه آخر ما عليهم)[4]: قال النووي: قال صاحب المطالع: آخر: برفع الراء ونصبها، فالنصب على الظرف[5]، والرفع على تقدير: ذلك آخر ما عليهم من دخوله[6]، قال: والرفع أوجه.

قوله: (كُتِبَتْ له حسنة)[7]: قال الطيبي: كُتبت: مبني للمفعول، والضمير فيه راجع إلى قوله: حسنة، وحسنة وضعت موضع المصدر، أي كتبت الحسنة كتابة واحدة، وكذا(عشراً)، وكذا (شيئاً)[8] منصوبان على المصدر.

قوله: (فشقّ من النحر إلى هراق البطن)[9]: قال الجوهري: لا واحد لها، وقال

---

(١) جزء من الحديث نفسه، والمقصود بهما يحيى وعيسى عليهما السلام.

(٢) جزء من الحديث نفسه، والمقصود بالكلام يوسف عليه السلام.

(٣) جزء من الحديث نفسه.

(٤) جزء من الحديث نفسه.

(٥) انظر حول هذه المسألة: إعراب الحديث النبوي ٦١، وعقود الزبرجد ٢/٢٥١.

(٦) في ب، حـ: ذلك آخر ما علم من دخوله.

(٧) جزء من الحديث نفسه.

(٨) سقطت كلمة (شيئاً) من النسخة ح.

(٩) جزء من الحديث نفسه.

الواحدي: واحدها هرق.

[٧٩] حديث: «**قَوّمُوا صُفوفَكم وقارِبُوا بينها وحَاذوا بالأعناق فوالّذي نفسي بِيَدِهِ إني لأرى الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ من خَلَلِ الصَّفِ كَأَنَّها الحَذَفُ**»[١].

قال المظهري في «شرح المصابيح»: الضمير في (كأنها) راجع إلى مقدر: أي جعل نفسه شاة أو ماعزة كأنها الحذف[٢].

قال الطيبي في «شرح المشكاة»: الضمير إذا وقع بين شيئين أحدهما مذكر والآخر مؤنث يجوز تذكيره وتأنيثه كما في قولهم: مَنْ كانت أمك ومَنْ كان أمك، وهنا (الحذف)[٣] مؤنث، والشيطان شبه بها، فيجوز تأنيث الضمير باعتبار الحذف وتذكيره باعتبار الشيطان.

[٨٠] حديث: «**ما مِنْ أحدٍ يومَ القيامةِ غنيٌّ أو فقيرٌ إلَّا وَدَّ أَنَّما أُوتِيَ مِنَ الدنيا قُوتاً**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: مِنْ: زائدة، وغنيّ: بالرفع صفة لأحد على الموضع، لأن الجار والمجرور في موضع رفع، ونظيرها[٦] قوله تعالى: ﴿**مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ**﴾[٧] بالرفع

---

(١) أبو داود ـ الصلاة ـ باب تسوية الصفوف ١/١٥٤، والنسائي ـ الإمامة ـ باب حث الإمام على رصّ الصفوف ٢/٧٢.

(٢) الحذف: «بالتحريك»: ضأن سود جرد صغار تكون باليمن، وهي غنم سود صغار تكون بالحجاز، واحدتها حذفة. انظر لسان العرب (حذف).

(٣) في ب، حـ: ومن الحذف.

(٤) المسند ٣/١١٧، ١٦٧، وابن ماجه ـ الزهد ٢/١٣٨٧ رقم ٤١٤٠، وهو في ب، حـ بلفظ: ولا فقير.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٢٨.

(٦) في ب، حـ: ونظيره.

(٧) سورة الأعراف ٨٥.

على الموضع وبالجر على اللفظ، ويجوز في الحديث: (غنيٍّ ولا فقيرٍ) بالجر على اللفظ أيضاً.

[٨١] حديث: «كَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّياً إِلَّا رَأَيْتَهُ»(١).

قال المظهري: «لا» بمعنى ليس أو بمعنى لم، أي لَسْتَ تشاء، أو لم تكن تشاء، أو تقديره: لا أن زمان تشاء(٢).

وقال الطيبي: لعل هذا التركيب من باب الاستثناء على البدل، وتقديره على الإثبات أن يقال: أنْ تشاء رأيته(٣) متهجداً رأيته متهجداً، وإنْ تَشَأْ رؤيته نائماً رأيته نائماً، ويعني كان أمره قَصْداً، لا إسراف(٤)ولا تقصير.

[٨٢] حديث: «الصلاةَ وما ملكتْ أيمانُكم»(٥): هو منصوب على الإغراء، قال ابن مالك في شرح الكافية: معنى الإغراء إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى، والمحافظة على عهود المعاهدين ونحو ذلك كقولك لمن تغريه برعاية الخلّة وهي المودة: الخلّةَ الخلّةَ، أي الزم الخلّةَ، والثاني من الاسمين بدل من اللفظ بالفعل وكذا المعطوف كقولك لمن تغريه بالذبّ والحمية: الأهلَ والولدَ، أي الزم الذبَّ عنهم، وقد يجاء باسم المغرى به مع التكرار مرفوعاً، قال الشاعر(٦).

---

(١) المسند ٣/١٠٤، ١١٤.

(٢) في ب، حـ: لا زمان تشاء. (٣) في ب، حـ: ان تشأ رؤيته.

(٤) في ب، حـ: للاشراف وهو تصحيف.

(٥) المسند ٣/١١٧، وابن ماجه ـ الوصايا ـ ٢/٩٠١ رقم ٢٦٩٨، وأيضا ـ الجنائز ـ ١/٥١٩ رقم ١٦٢٥.

(٦) القائل مجهول، والبيتان من شواهد الأشموني ٣/١٩٣، وهمع الهوامع ٣/٢٨، والدرر ١/١٤٦.

إنَّ قَوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأشْـ ـبَاهُ عميرٍ ومنهمُ السفّاحُ
لَجَديرونَ بالوفاءِ إذا قا لَ أخو النجدةِ السلاحُ السلاحُ

[٨٣] حديث: «اللهمَّ إنّي أشهدُ أنك لا إله إلاّ أنتَ أحداً صمداً»(١).

قال الطيبي: (أحداً صمداً) منصوبان على الاختصاص، كقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . . . قَائِماً بِالقِسْطِ﴾(٢).

وروي مرفوعان معروفان صفتان لله.

[٨٤] حديث: «إنّ الحمدَ وسبحانَ اللهِ، ولا إلهَ إلاّ اللهُ، واللهُ أكبرُ، تُساقط ذنوبَ العبدِ كما يتساقطُ ورقُ الشجرِ»(٣).

قال الطيبي: (تُساقِط ذنوب)(٤) بضم التاء، وقوله: (كما يتساقط) : إن جعل صفة مصدر محذوف لم تبق المطابقة بين المصدرين، وإن جعل حالاً من الذنوب استقام، ويكون تقديره: تساقط مُشْبِهاً تساقطها تساقط الذنوب(٥).

[٨٥] حديث: «قلتُ يا رسولَ اللهِ: ولدت أم سليم، قال: الله أكبر ماولدت؟ قلت

---

(١) المسند ٤/١٠٣، واللفظ في ب، حـ: أنك أنت الله.
(٢) سورة آل عمران ١٨، والنصّ الكامل للآية الكريمة: ﴿شهد الله أنه لا إله الاّ هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾.
(٣) المسند ٣/١٥٢، والترمذي ـ الدعوات ـ ٤/٥٤٤ رقم ٣٥٣٣، واللفظ في ب، حـ: إن الحمد لله.
(٤) في ب، حـ: سقطت كلمة ذنوب.
(٥) في ب، حـ: بتساقط الورق.

غلاماً، قال الحمد لله هاته»[1].

سئل أبو محمد[2] بن السِّيد البَطَلْيُوسي عن قولهم: ما ولد لفلان؟ ولم يقولوا: مَنْ ولـد لفـلان؟ فأجاب بأن هذا توهم من السائل وأن مَنْ أكثرُ استعمالاً، وأذْهَبُ في القياس. انتهى.

وقوله: غلاماً، بالنصب لأنه جواب ما المشار له بولدت، على حد قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾[3].

وقوله: هاته: يحتمل أن يكون هاء السكت، وأن يكون هاء المفعول فيستدل به على أن هات فعل.

وقوله في الطريق الآخر: (لعلّ أم سليم ولدت): الظاهر أن (لعل) للاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾[4]، وقال النبي ﷺ لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً: (لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ)[5].

[٨٦] حديث: «**إنَّ رجلينِ من أصحابِ النبيّ صلى الله عليه وسلم خرجَا من عند**

---

(١) المسند ٣/١٨١.

(٢) في ب، حـ: سئل سيدي أبو محمد.

(٣) سورة النحل ٣٠.

(٤) سورة عبس ٣.

(٥) المسند ٣/٢١، ٢٦، فتح الباري ـ كتاب الوضوء ـ باب من لم ير الوضوء إلاّ من المخرجين القبل والدبر ١/٢٨٤ رقم ١٨٠، ومسلم ـ كتاب الحيض باب أن الجماع كان في أول الاسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المني ٣/٣٧ رقم ٨٣، وابن ماجه ـ كتاب الطهارة ـ ج١ باب ١١٠.

رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلةٍ مظلمةٍ ومعهما مِثْلُ المصباحين يُضيئانِ بَيْنَ أيديهِمَا»[1].

قال الكرماني: قال الزمخشري: أضاء إما متعدّ بمعنى نَوَّر، وإما غير متعدّ بمعنى لَمَعَ، قال: فقوله (بين أيديهما) مفعول فيه إن كان فعل الإضاءة لازماً، ومفعول به إن كان متعدياً.

[٨٧] حديث: «أَمَا ترضى أَنْ تكونَ لَهُم الدنيا ولكم الآخرةُ»[2].

ليست أَمَا هذه الاستفتاحية، وإنما[3] هي النافية عليها همزة الاستفهام، ولهذا قال عمر في الجواب: بلى، ومثله حديث: (أَمَا يَخْشَى أَحَدُكم إذا رَفَعَ رأسَه في الصلاةِ أنْ لا يرجعَ إليه بعده)[4]، وحديث: (أَمَا يخشى الذي يرفعُ رأسَهُ قبلَ الإمامِ أن يحوِّلَ اللهُ رأسَهُ رأسَ حِمارٍ)[5]، وحديث: (إنه رأى رجلاً شعثاً فقال: أَمَا كَانَ يَجِدُ هذا ما يُسكنُ بِهِ رأسَهُ)[6].

قال ابن هشام في «المغني»: زاد المالقي[7] نحو: أما تقوم أما تقعد، وقد يدعى

(١) فتح الباري ٦/٦٣٢ ـ كتاب المناقب ـ باب فقط حديث ٣٦٣٩.

(٢) المسند ٣/٤٣٩، ١٤٠، والبخاري ـ كتاب التفسير ـ ٨/٦٥٨ رقم ٤٩١٣، وابن ماجه ـ باب ضجاع آل محمد ﷺ ـ ١/١٣٩١ رقم ٤١٥٣.

(٣) في ب، حـ: وأما، وهو تصحيف.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ـ باب تحريم سبق الامام ٤/١٥٢.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ـ باب اثم من رفع رأسه قبل الامام ٢/١٨٢ رقم ٦٩١، ومسلم ـ كتاب الصلاة ـ باب تحريم سبق الامام ٤/١٥١، وأبو داود ـ كتاب الصلاة ـ باب التشديد فيمن يرفع قبل الامام ١/١٦٩، والدارمي ـ كتاب الصلاة ـ باب النهي عن مبادرة الأئمة بالركوع والسجود ١/٣٠٢.

(٦) المسند ٣/٣٥٧، وأبو داود ـ كتاب اللباس ـ باب في غسل الثوب وفي الخلقات ٤/٥١ رقم ٤٠٦٢.

(٧) في ب، حـ بعد ذلك جملة ساقطة من أ هي: لِأَمَا معنى ثالث وهو أن يكون حرف عرض بمنزلة لولا فتختص بالفعل.

في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في أَلَم وأَلَا وأَنْ مَا نافيةً.

[٨٨] حديث: «لما ثقل برسول الله صلى الله عليه وسلم جعل يتغشّاه الكرب، فقالت فاطمة: واكربَ أبتاه، فلما مات قالت: يَا بَاتَاه أجابَ ربًا دعاه، وَا أَبَتَاه مِنْ رَبِّهِ مَا أَدْنَاه»(١).

قال الزركشي: رواه مبارك بن فضالة عن ثابت بلفظ: واكرباه(٢)، وقال الطيبي: يا باتاه أصله يابي، فالتاء بدل من الياء لأنهما من حروف الزوائد، والألف(٣) للندبة لمد الصوت والهاء للسكت، قال: وقوله من جنة الفردوس وقع من موصولة، وفي بعض النسخ وقعت جارة، والأول أنسب لأنه من وادي قولهم: وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه.

[٨٩] حديث: «لمّا قَدِمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم المدينةَ أتاه المهاجرون فقالوا: يا رسول اللهِ ما رأينا قوماً أبذلَ من كثيرٍ ولا أحسنَ مواساةً من قليلٍ من قومٍ نَزَلْنَا بَيْنَ أَظْهُرِهِم»(٤).

قال الطيبي: الجار والمجروران(٥) أعني: من كثير ومن قليل، متعلقان بالبذل والمواساة، وقوله: من قوم: صلة لأبذل وأحسن، على سبيل التنازع «وقوم» هو المفضل.

---

(١) المسند ٣/١٩٧ وفيه: (أن فاطمة بكت رسول الله ﷺ فقالت: يا أبتاه من ربه ما أدناه . .)، وفتح الباري ٨/١٤٩ رقم ٤٤٦٢ ـ المغازي ـ، وابن ماجه برواية المسند خلاف المخطوطة ١/٥٢١ رقم ١٦٢٩

وهو في ب، حـ برواية: يا أبتاه أجاب ربًا دعاه.

(٢) في ب، حـ: فقال عن ثابت واكرباه.

(٣) في ب، حـ: سقطت كلمة (والألف).

(٤) المسند ٣/٢٠٠، ٢٠٤، والترمذي ـ كتاب صفة القيامة ـ ٧/١٨٨ رقم ٢٦٠٤.

(٥) في ب، حـ: الجاران.

[٩٠] حديث: «إذَا تزوج العبد فقد استكمل نصف دينه فليتّقِ الله في النصف الآخر»(١).

قال الطيبي: قوله (فقد استكمل) يحتمل أن يكون جواباً للشرط، و(فليتق الله) عطفاً عليه، ويجوز أن يكون الجواب الثاني والأول عطف على الشرط فعلى هذا، السبب مركب والمسبب مفرد، فالمعنى أنه معلوم أن التزوج نصف الدين، فمن فعل(٢) هذا فعليه بالنصف التالي، وهذا أبلغ لما يؤذن أنه مقرر ومعلوم أن التزوج بمعنى نصف الدين(٣)، وعلى الآخر إعلام بذلك، فلا يكون مقرراً، وعلى الأول(٤) مفرد والمسبب مركب، وفيه إعلام أن التزوج سبب لاستكمال نصف الدين المترتب عليه تقوى الله(٥).

[٩١] حديث: «اللَّهُمَ إنَّك إنْ تَشَأْ لا تعبدْ بَعْدَ اليوم»(٦).

قلت: الفصيح في مثل هذا جزم تعبد جواباً للشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر إنّ، ومثله قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا**..﴾(٧) وقد يرفع كقول الشاعر(٨):

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك ـ كتاب النكاح ـ باب أي النساء خير ٢/١٦١، والرواية بالمعنى.

(٢) في ب، حـ: فمن حصّل.

(٣) في ب، حـ: أن التزوج يحصن.

(٤) سقطت كلمة (الأول) من أ، وهي مثبتة في ب، حـ.

(٥) في ب، حـ: تقوى الله تعالى.

(٦) المسند ٣/١٥٢، ٢٥٢، والبخاري ـ كتاب التفسير ـ باب قوله تعالى: ﴿**بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر**﴾ ٨/٦١٩، رقم ٤٨٧٧، مسلم ـ الجهاد ـ باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ١٢/٤٨ رقم ٢٣.

(٧) سورة نوح ٢٧.

(٨) البيتان لجرير بن عبدالله البجلي في سيبويه ٣/٦٧، وهما لعمرو بن خثارم البجلي في الخزانة =

يا أقــرعُ بنَ حابسٍ يا أقــرعُ   إنــك إنْ يُصْــرَعْ أَخُــوكَ تُصْــرَعُ

وقال الكرماني: مفعول «إنْ تشأ» محذوف، وهو نحو: إنْ تشأ هلاك المؤمنين أو «لا تعبد» في حكم المفعول، والجزاء محذوف.

[٩٢] حديث: «مَنْ يشتري العبدَ، فقال: يا رسول الله إذن واللهِ تجدني كاسداً»[١].

فيه الفصل بين إذن والفعل بالقسم، وهو شائع مغتفر.

[٩٣] حديث: «لَوْ خرجتم إلى ذَوْدٍ لنا فَشَرِبْتُمْ مِنْ ألبانِها»[٢].

قلت: فيه حذف جواب لو، أي لنفعكم أو لشفيتم. قال ابن يعيش: قد يحذف جواب لو كثيراً، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[٣]، الجواب محذوف تقديره أي لرأيت سوء منقلبهم، ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾[٤]، أي لكان هذا القرآن، ومن ذلك: لو ذات سوار لَطَمَتْنِي، لم يأت بجواب، والمراد لاَنْتَصَفْتُ، وذلك كله للعلم بموضعه.

وقال أصحابنا: إنّ حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره،

= ٣٩٦/٣، والدرر ٤٧/٢، ولأحدهما في سائر كتب النحو، والشاهد فيه تقديم (تصرع) في النية مع تضمنها للجواب في المعنى، أي: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وذلك للضرورة، أما المبرد فقدره على حذف الفاء.

(١) المسند ١٦١/٣.

(٢) المسند ١٠٧/٣، ١٦١، ١٦٣، والبخاري ـ كتاب الزكاة ـ باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ٣٦٦/٣ رقم ١٥٠١، والنسائي ـ كتاب الطهارة ـ باب بول ما يؤكل لحمه ١٥٨/١، ومسلم ـ كتاب القسامة ـ باب حكم المحاربين والمرتدين ١٥٣/١١ ـ ١٥٤.

(٣) سورة الانعام ٢٧.

(٤) سورة الرعد ٣١.

لأن الإبهام أوقع في النفس.

[٩٤] حديث: **«إنّـه صلى الله عليـه وسلم أُتِيَ بالبـراق، فاستصعب عليه، فقال له جبريل: أَلِمحمّد تفعلُ هذا؟ فوالله ما ركبك أحدٌ قطّ أكرمُ على الله منه، قال فَارْفَضَّ عَرَقاً»**(١).

هو منصوب على التمييز المحول عن الفاعل.

[٩٥] حديث: **«آتِي بابَ الجنـةِ فَأَسْتَفْتِـحُ فيقـول الخـازنُ: مَنْ؟ فأقولُ: محمد، فيقول: بِكَ أُمِرْتُ أَنْ لَا أفتحَ لأحدٍ قَبْلَكَ»**(٢).

قال الـطيبي: بِكَ متعلق بأُمرت، والباء للسببية قدمت للتخصيص، المعنى: بسببك أُمرت بأن لا أفتح لغيرك لا بشيء آخر(٣).

ويجوز أن يكون صلة للفعل، و (أن لا أفتح) بدلًا من الضمير المجرور أي: أمرت بأن لا أفتح لأحد غيرك.

[٩٦] حديث: **«وإذَا صَلَّىٰ جَالِساً فصلُّوا جُلُوساً أَجْمَعِينَ»**(٤).

قال الـزركشي: أجمعين: هو تأكيد لضمير الفاعل في قوله (فصلوا)، ويروى

---

(١) المسند ٣/١٦٤، والترمذي ـ كتاب التفسير ـ باب من سورة بني اسرائيل ٨/٥٦٣ رقم ٥١٣٨.

(٢) المسند ٣/١٣٦، ومسلم ـ كتاب الإيمان ـ باب قول النبي ﷺ أنا أول الناس يشفع ٣/٧٣ رقم ٣٣٣.

(٣) كلمة آخر ساقطة من النسخة ح.

(٤) المسنـد ٣/١٦٢، والبخاري: كتاب الصلاة ـ باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ٢/١٧٣ رقم ٦٨٩، ومسلم ـ كتاب الصلاة ـ باب ائتمام المأموم بالإمام ٤/١٣٢ رقم ٨٦، وأبو داود ـ كتاب =

أجمعين، وفيه وجهان أحدهما: أن يكون حالاً أي مجتمعين أو تأكيداً لقوله: جلوساً، ويجيء عند البصريين لأن ألفاظ التأكيد معارف.

[٩٧] حديث: «مَنْ صَلَّىٰ الضُّحَىٰ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً بَنَىٰ اللهُ لَهُ قَصْراً فِي الجَنَّةِ»(١).

قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: يحتمل أن يكون «الضحى» مفعول «صلّى»، أي صلاة الضحى، و«ثنتي عشرة» تمييز، ويحتمل أن يكون مفعول صلى قوله (ثنتي عشرة)(٢)، وأن يكون الضحى ظرفاً أي من صلى وقت الضحى.

[٩٨] حديث: «إِنِّي لأَخْشَاكُمْ للهِ»(٣).

قال الطيبي: لله: مفعول لأخشاكم وأفعل لا يعمل في الظاهر إلّا في الظرف، قال: وقوله (ولٰكِنّي أصومُ وأُفْطِرُ) المستدرك منه مقدر، أي أخشاكم لله فينبغي أن أقوم في العبادة إلى أقصى غايتها، لكني أقصد(٤) فأصوم وأفطر وأصلي وأنام.

= الصلاة ـ باب الإمام يصلي من قعود ١/١٦٤ رقم ٦٠١، والنسائي ـ كتاب الإمامة ـ باب الائتمام بالإمام يصلي قاعداً ٢/٩٨، والترمذي ـ باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعداً فصلُّوا قعوداً ٢/٣٤٨ رقم ٣٥٨، وابن ماجه ـ كتاب الصلاة ـ باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا ١/٢٧٦ رقم ٨٤٦، والموطأ ـ باب صلاة الإمام وهو جالس ١/١٣٥ رقم ١٦، والدارمي ـ كتاب الصلاة ـ باب فيمن يصلي خلف الإمام والإمام جالس ١/٢٨٦.

(١) أخرجه الترمذي ـ باب ما جاء في صلاة الضحى ٢/٥٨١ رقم ٤٧١ تحفة الأحوذي، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في صلاة الضحى ١/٤٣٩ رقم ١٣٨٠.

(٢) في ب، حـ: ثنتي عشرة ركعة.

(٣) المسند ٣/٢٤١، ٢٥٩، ٢٨٥، والبخاري ـ كتاب النكاح ـ باب الترغيب في النكاح ٩/١٠٤ رقم ٥٠٦٣، ومسلم ـ كتاب الصيام ٢/٧٧٩ رقم ٧٤، والنسائي ـ كتاب النكاح ـ باب النهي عن التبتل ٦/٥٩، ٦٠.

(٤) في ب، حـ: أقصد فيها.

وقـوله: فمن رغب عن سُنَّتي: الفاء متعلقة بمحذوف، أي لكن[1] أفعل ذلك لأبين للناس الطريقة المثلى، والسنة العظمى، فمن رغب عنها فليس مني، ومِنْ في (منّي) اتصالية كما في قوله تعالى: ﴿والْمُنَافِقُونَ والمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾[2]، وقوله: (مَنْ لَمْ يُوْثِرْ فَلَيْسَ مِنَّا)[3]: أي: فليس بمتصل بنا وبهديناوطريقتنا، وقول الشاعر:

فَإنّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنّي[4]

[٩٩] حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم قال: يا معاذ بنَ جبل»[5].

هو بنصب «ابن» لا غير، ويجوز في معاذ الضمّ والفتح[6]، قال ابن مالك في شرح الكافية: يجوز في العلم المضموم في النداء الضم وهو عند المبرد أولى من الفتح[7].

وقال الأبذي في «شرح الجزولية»: الضم على أصله في النداء، ونصب الابن

---

(١) في ب، حـ: لكنّي.

(٢) سورة التوبة ٦٧.

(٣) المسند ١/٣٤٨.

(٤) عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩٩، وسيبويه والشَّنْتَمَري ٢/٢٨٩ ـ ٢٩٠، وصدره اذا حاولت في أسد فجورا.

(٥) المسند ٣/٢٦٠، ٢٦١، والبخاري ـ كتاب اللباس ـ باب إرداف الرجل خلف الرجل ١٠/٣٩٧ رقم ٥٩٦٧، ومسلم ـ كتاب الايمان ـ باب حق الله على العباد ١/١٣١ رقم ٤٨، والترمذي ٥/٢٦ رقم ٢٦٤٣، وابن ماجه ـ كتاب الزهد ٢/١٤٣٥ رقم ٤٢٩٦.

(٦) سقطت العبارة السابقة من ب، حـ.

(٧) النص السابق في ب، حـ كما يلي: قال ابن مالك في شرح الكافية: يجوز في العلم المضموم في النداء أن يفتح اذا وصف بابن متصل مضافا الى علم نحو: يا زيد بن عمر، ولا يمتنع الضم وهو عند المبرد أولى من الفتح، انظر شرح الكافية: ١/١٤١.

على النعت، لأنه لا يستعمل في الخبر إلّا نعتاً، فكذا يكون في النداء، والفتح على التركيب وجعلها اسماً واحداً، وكأن حرف الإعراب على هذا في آخر النعت.

وقوله: (مَا مِنْ أحدٍ يشهدُ أن لا إله إلّا الله وأن محمداً رسولُ الله صِدْقاً من قلبه إلّا حرّمه الله على النار):

قال الكرماني: هواستثناء من أعم الصفات، أي ما أحد يشهد كائناً بصفة إلّا بصفة التحريم[1].

وقوله: (أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا): هو منصوب في جواب العرض، وروي[2]: فيستبشرون بالرفع، أي فهم يستبشرون كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[3].

[١٠٠] حديث: «من كذبَ عليَّ متعمداً فليتبوأْ مقعدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

قال في «النهاية»: تكررت هذه اللفظة في الحديث، ومعناها لينزل منزلته من النار[5]، يقال: بَوَّأَهُ الله منزلاً: أسكنه إيَّاه[6]، وتبوأت منزلاً اتّخذته.

---

(١) في ب، حـ: أي ما أحد يشهد كائنا بصفة الختام.

(٢) في ب، حـ: ويروى.

(٣) سورة المرسلات ٣٦.

(٤) المسند ٢/١٥٩، ١٧١، ٣/٤٧، ٩٨ والبخاري ـ كتاب الجنائز ـ باب ما يكره من النياحة على الميت ٣/١٦٠ رقم ١٢٩١، ومسلم ـ الزهد ـ باب التثبت في الحديث ١٨/١٢٩ رقم ٧٢ وفي المقدمة ٦٧، وأبو داود ـ العلم ـ باب التشديد في الكذب على الرسول ﷺ ٣/٣١٩، ٣٢٠ رقم ٣٦٥٩، والدارمي في المقدمة ـ باب إلقاء الحديث عن النبي ﷺ والتثبت فيه ١/٧٦، وابن ماجه في المقدمة ـ باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ ١/١٣، والترمذي ـ العلم ـ باب في تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ ٧/٤١٨ رقم ٢٧٩٦ والطيالسي في مسنده حديث رقم ٢٤٢١ صفحة ٣١٨.

(٥) في ب: منزله، وفي ح: منزله من في النار.

(٦) في ب، حـ: أي أسكنه إياه.

وقال الخطابي: لفظه أمر ومعناه الخبر، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[1]، يريد أن الله يُبَوِّئُهُ مقعده من النار.

وقال ابن بطَّال: هو بمعنى الدعاء أي بوأه الله، وقال الطيبي: الأمر بالتبوء تهكم وتغليظ، وقال الكرماني: يحتمل أنْ يكون الأمر على حقيقته بأن يكون معناه: ومن كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه، قال: فلقوله (فليتبوأ) توجيهات أربعة: قال الحافظ وأولها أولاها، قال الطيبي: فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجزائه، أي كما أنه قصد في الكذب التعمد، فليقصد في جزائه التبوء.

[١٠١] حديث: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحبَّ إليهِ من ولَدهِ ووالدهِ والناسِ أجمعينَ»[2].

قال الكرماني: أحب أفعل تفضيل[3] بمعنى المفعول، وهو مع كثرته على خلاف القياس، إذ القياس أن يكون بمعنى الفاعل، وفصل بينه وبين معموله بقوله (إليه)، لأن الممتنع، الفصل بأجنبي، مع أن الظرف يتوسع فيه.

[١٠٢] حديث: «سُئِل عن وقتِ صلاةِ الصبحِ، قامَ بلال حينَ طلعَ الفجرُ فأقامَ الصلاةَ ثم أَسْفَرَ الغد»[4].

---

(١) سورة مريم ٧٥، وأولها: (قل من كان في الضّلالة . . .).

(٢) المسند ٣/١٧٧، ٢٧٥، والبخاري - كتاب الإيمان - باب حب الرسول ﷺ ١/١٠، ومسلم - الإيمان - باب وجوب محبة الرسول ﷺ ١/٦٧ رقم ٧٠، وابن ماجه في المقدمة - الإيمان - ١/٢٦ رقم ٦٧، والنسائي - الإيمان وشرائعه - باب علامة الإيمان ٨/١١٤.

(٣) في ب، حـ: أفعل التفضيل.

(٤) المسند ٣/١١٣، ١٢١، ومسلم بمعناه في - كتاب المساجد - ١/٤٢٩، والنسائي في - المواقيت - ١/٢٥٨، وابن ماجه ١/٢١٩ رقم ٦٦٧، ومالك ١/٥٠٤ رقم ٣ بلفظه.

قال أبو البقاء: (1): هو منصوب على الظرف أي أسفرنا الصلاة في الغد(2).

[١٠٣] حديث: «بُعِثْتُ أَنَا والسَّاعةَ كَهَاتَيْنِ»(3).

قال أبو البقاء: (4): لا يجوز فيه إلا النصب، والواو فيه بمعنى مع، والمراد به المقاربة، ولو رفع لفسد المعنى، إذ لا يقال بعثت الساعة ولا في الوقوع لأنها لم توجد بعد. انتهى.

وفي حديث آخر: (بُعِثْتُ والساعةَ كهاتين): قال ابن السيد في مسائله(5)، النصب والرفع جائزان في الساعة، النصب على تأويل مع، والرفع بالعطف على الضمير في بعثت، والنصب فيه أحسن لأن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد، ألا ترى أنه يقبح أن تقول: قمت أنا وزيد(6)، وهذا مشهور عند النحويين، تغني شهرته عن الإطالة فيه.

وقال القاضي عياض: في الحديث الأول الأحسن رفع الساعة على ما لم يسمّ فاعله(7) في بعثت، ويجوز على المفعول معه أي بعثت مع الساعة كقولهم: جاء البرد والطيالسة، أو على فعل مضمر يدل عليه الحال أي: فأعدوا الطيالسة، ويقدر هنا فانتظروا الساعة.

---

(١) إعراب الحديث النبوي: ٣٠.

(٢) في ب، حـ: أسفرنا بالصلاة في الغد.

(٣) المسند ٣/١٢٤، ١٣٠، ١٣١، وفتح الباري ١١/٣٤٧، ومسلم ٤/٢٢٦٨، وابن ماجه ٢/١٣٤١، والدارمي ٢/٣١٣، والترمذي ٦/٣٦٦ رقم ٢٢١٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ٣٠.

(٥) في ب، حـ: مسائل.

(٦) الصحيح أن يقول: قمت وزيد، انظر الإنصاف مسألة ٦٥.

(٧) في ب، حـ: عطفاً على ما لم يسمّ فاعله.

وقوله[1]: وقال القرطبي قد اختار بعضهم النصب بناء على التشبيه، **أي أن التشبيه** وقع بملاصقة الاصبعين واتصالهما، واختار آخرون الرفع بناء أن التشبيه وقع بالتفاوت الذي بين رؤوسهما، وكهاتين حال، أي مقترنين[2]، قال القرطبي: فعلى النصب يقع التشبيه بالضمير، وعلى الرفع يحتمل هذا، ويحتمل أن يقع بالتقارب الذي بينهما في الطول.

[١٠٤] حديث: «**فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ قَالُوا: محمدٌ والخميسُ**»[3].

قال في[4] محمد خبر مبتدأ محذوف، أي هذا محمد، وقال الكرماني: أي جاء محمد، وقال الزركشي: والخميس بالرفع عطفاً على محمد، وبالنصب على المفعول معه.

[١٠٥] حديث: «**جَاءَ أعرابي فَبَالَ في المسجدِ فقال الصحابةُ: مَهْ مَهْ**»[5].

قال الجوهري: هي كلمة مبنية على السكون، وهي اسم سمّي به الفعل والمعنى اكفف، يقال مهمهته إذا زجرته، فإن وصلت نونت فقلت مَهٍ، وقال الداودي: أصل هذه الكلمة ما هذا، كالإنكار، فطرحوا بعض اللفظ فقالوا: مه، فصيروا الكلمتين كلمة.

---

(١) سقط من أ قوله: كهاتين حال أي مقترنين.

(٢) سقط من ب، حـ: من قوله: وقال القرطبي، الى قوله: أي مقترنين.

(٣) المسند ٣/١١١، والبخاري ـ كتاب الأذان ـ ١/١٥٨، ١٥٩، ومسلم ـ كتاب الجهاد ـ باب غزوة خيبر ٣/١٤٢٦ رقم ١٢٠، ١٢١، والموطأ ـ كتاب الجهاد ـ ٢/٤٦٨ رقم ٤٨.

(٤) في ب، حـ: قال في النهاية، وهو الصحيح.

(٥) المسند ٣/١٩١، والبخاري ـ الوضوء ـ باب ترك النبي (ص) والناس الأعرابي ١/٦٥، ومسلم ١/٢٣٦، ٢٣٧ رقم ١٠٠ بلفظه، والموطأ ١/٦٤ رقم ١١١، والدارمي ـ باب البول في المسجد ـ ١/١٨٩، وابن ماجه ١/١٧٥، ١٧٦ رقم ٢٥٨، ٥٢٩، والترمذي ١/٢٧٥، ٢٧٦، وأبو داود =

[١٠٦] حديث: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ»[١].

قال الكرماني: ثلاث مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن التنوين عوض عن[٢] المضاف إليه، فالتقدير: ثلاث خصال، أو لأنه صفة لموصوف محذوف وهو مبتدأ بالحقيقة، أي خصال ثلاث، أو لأن الجملة الشرطية صلة[٣]، والخبر على هذا التقدير هو (أن يكون)، إذ على التقديرين الأولين الشرطية خبر أو يكون هو بدلاً من ثلاث أو بياناً، فأما (مَنْ) فهو مبتدأ، والشرط والجزاء معاً خبره، أو الشرط فقط على اختلاف فيه، و(مِنْ) إمّا شرطية وإما موصولة متضمنة لمعنى الشرط، و(وجد) بمعنى أصاب، ولهذا عُدّي لمفعول واحد.

وقوله: كنّ: أي حصلن فهي تامة، وقوله: (أَنْ يكونَ اللهُ ورسولُهُ أحبَّ إليه): أحبَّ: منصوب خبر يكون[٤]، فإن قلت: لم يثنّ أحبّ حتى يطابق خبر يكون اسمها، قلت: «أَفْعَل» من أي فعل إذا استعمل بمن فهو مفرد مذكر، ولا تجوز المطابقة، وقوله: (وأن يحبَّ المرءَ) بنصب المرء لأنه مفعول به[٥]، وفاعله الضمير الراجع إلى من، و(لا يحبه)[٦] جملة حالية، تحتمل بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما.

وقوله: (أن يعود في الكفر)، فإن قلت: المشهور عاد إليه معدى بكلمة الانتهاء لا بآلة الظرف، قلت: قد ضمّن فيه معنى الاستقرار، كأنه قال: يعود مستقراً فيه. انتهى.

= ١٠٣/١، والنسائي ٤٧/١، ٤٨.

(١) المسند ١٧٤/٣، والبخاري ـ الإيمان ـ باب حلاوة الإيمان ـ ١٠/١، ومسلم ـ الإيمان ـ ٦٦/١، والنسائي ـ الإيمان ـ ٩٤/٨، وابن ماجه ـ الفتن ـ ١٣٣٨/٢.

(٢) في ب، حـ: عوض من.

(٣) في ب ز ح: صفة.

(٤) في ح: خبر ليكون.

(٥) في ب، حـ: مفعول، بغير به.

(٦) في ب، حـ: لا يحبه إلا لله.

[١٠٧] حديث: «إذا جاء أحدُكم الصلاةَ فليمضِ على هيئته فليصلِّ ما أدركَ وليقضِ ما سبقه»(١).

قال أبو البقاء(٢): هكذا ضبطوه على ما لم يسمّ فاعله، والوجه أنه أراد: سبق به، فحذف حرف الجر(٣)، وعدّى الفعل بنفسه، وهو كثير في اللغة(٤).

[١٠٨] حديث: «مَا مِنْ مسلمٍ يغرسُ غرساً أو يزرعُ زرعاً فيأكل منه إنسانٌ أو طيرٌ أو بهيمةٌ إلاّ كانت له صدقةٌ»(٥).

قال الطيبي: الرواية برفع (صدقة) على أنّ كان تامة.

[١٠٩] حديث: «ما أعددت لها من كبير عملٍ صلاةٍ ولا صومٍ»(٦).

قال أبو البقاء(٧): يروونه بالجر عطفاً أي البدل من **عمل** أو كبير.

---

(١) المسند ٣/١٨٩، ٢٢٩، ٢٤٣، وأبو داود ١/٢٠٣ رقم ٧٦٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٣٠.

(٣) في ب، حـ: حرف الخبر، وهو تصحيف.

(٤) في ب، حـ: كرر هنا الفقرة الأخيرة من الحديث السابق.

(٥) المسند ٣/١٤٧، ١٩٢، ٢٢٩، وفتح الباري ١١/٤٣٨ ـ كتاب الأدب ـ رقم ٧٦٣، ومسلم كتاب المساقاة ٣/١١٨٨ رقم ٧، ٨، ٩، والدرامي ـ كتاب البيوع ـ باب فضل الفرس ٢/٢٦٨، ٢٦٩.

(٦) المسند ٣/١٠٤، ١٦٥، ٧٢، ٢٠٠، وفتح الباري ـ كتاب الأدب ـ باب علامة الحب في الله ١٠/٥٥٧ رقم ٦١٧١، ومسلم ـ كتاب البر والصلة ـ باب المرء مع من أحب ٤/٢٠٣٢ رقم ١٦٢، والترمذي ـ كتاب الزهد ـ باب ما جاء أن المرء مع من أحب ٤/٥٩٥ رقم ٢٣٨٥.

(٧) إعراب الحديث النبوي: ٣١.

[١١٠] حديث: «إِنَّ اللهَ لغنيٌّ أَنْ يُعَذِّبَ هٰذَا نِفْمَةً»[١].

قلت: هو على تقدير «عن».

[١١١] حديث: «يا أَنْجَشَةُ رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بالقَوارير»[٢].

قال أبـو البقـاء[٣]: الوجه النصب برويدك[٤]، والتقدير أمهل سوقك، والكاف حرف للخطاب، وليست اسماً، ورويد يتعدى إلى مفعول واحد، وقال ابن مالك في توضيحه[٥]: رويد هنا اسم فعل بمعنى أرود أي أمهل، والكاف المتصلة به حرف خطاب[٦]، وفتحةُ دَالِهِ على هذا إعرابية.

وقـال النـووي: رويدك منصـوب على الصفة لمقدر محذوف أي سوقاً رويداً ومعناه: الأمر بالرفق، وسوقك منصوب بإسقاط الجار، أي أرفق في سوقك بالقوارير.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: تلحق الكاف رويد إذا كان اسم فعل وإذا كان مصدراً، لما فيها من معنى الأمر في هذين الوجهين، والكاف في الأمرين[٧] حرف خطاب بمنزلتهما في ذاك، وإنما دخلت لتبين مَنْ تعني إذا خفت اللبس بمعنى لا تعنيه، وتحذفها إذا لم تخف لبساً. وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الكاف في

---

(١) المسند ٣/٢٧١، مسلم ـ النذر ـ باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ٣/١٢٦٤ رقم ٩، ١٠، والترمذي ـ كتاب النذور والأيمان ـ باب ما جاء فيمن يحلف بالمشي ٤/١١١ رقم ١٥٣٧، والنسائي ـ الأيمان والنذور ـ ٧/٣٠، وأبو داود ـ الأيمان والنذور ـ ٣/٢٣٥ رقم ٣٣٠١.

(٢) المسند ٣/١٧٦، ١٨٦، والدارمي ـ الاستئذان ٢/٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٣١.

(٤) في ب، حـ: برويد.

(٥) شواهد التوضيح: ٢٠٥.

(٦) سقط من أ في هذا المـوضـع: وفتحة داله بنائية، ولك ان تجعل «رُوَيْد» مصدراً مضافاً الى الكاف، ناصبا «سَوْقَكَ». انظر شواهد التوضيح ٢٠٥.

(٧) في ب، حـ: في الامر.

موضع رفع، ومنهم من قال في موضع نصب، والقولان باطلان، أما الأول(١) فلأن الكاف لو كانت فاعلة لما جاز حذفها، وأيضاً فإن جميع هذه الأسماء التي في معنى الأمر لا يبرز فيها الفاعل نحو: حذارِ زيداً، وأماالثاني: فلأن «إرواد» الذي هو الأصل لا يتعدى إلّا إلى واحد، ولو كانت الكاف منصوبة لكنت عديته إلى مفعولين، ثم الذي يدل على أن الكاف لا موضع لها من الإعراب أصلاً أنها لو كانت لها محل لكنت تؤكدها فتقول: رويدك نفسك، بالرفع إن كانت مرفوعة، وبالنصب إن كانت منصوبة، وبالجر إن كانت مجرورة، وحيث لم يجز ذلك، دلّ على أنها حرف. وإن كان «رويد» مصدراً وأضفته(٢) إلى الكاف، فالكاف هنا اسم، لأنك تقيم الظاهر مقامه، فتقول: رويدك مثل رويد زيد، لأن المصدر يضاف، فعلى هذا تقول: رويدك نفسك، فتؤكد الكاف لأنه اسم، ويجوز أن ترفع التأكيد على أن تجعله للضمير المرفوع، وأما قول العرب: رويدك نفسك في الأمر، فإن الكاف كاف خطاب ونفسك مفعول. انتهى.

[١١٢] حديث: «مَا مِنْ مُسلمٍ يموتُ له ثلاثةٌ من وَلَدِهِ لم يبلغوا الحنثَ إلاَّ أدخله الله الجنةَ بفضلِ رحمتهِ إيَّاهْم»(٣).

قال أبو البقاء(٤) مِنْ زائدة، ورجل مبتدأ، إلى قوله (لم يبلغوا الحنث) صفة للمبتدأ، والخبر (إلا أدخله الله الجنة)(٥)، فإن قيل: الخبر هنا جملة وليس فيها ضمير يعود منها إلى المبتدأ، فالجواب أن الرجل المسلم الذي هو المبتدأ هو أحد أبوي المولود، وهو المذكور في خبر المبتدأ، فقد وضع الظاهر موضع المضمر لغرض، وهو

---

(١) من هذا الموضع إلى آخر الحديث مثبت في النسخة ب في الهامش.

(٢) في ب، حـ: اذ أضفته.

(٣) المسند ٣/١٥٢ برواية (ما من رجل مسلم)، وفتح الباري ـ الجنائز ٣/١١٨ رقم ١٢٤٨ بلفظه، ومسلم في البر والصلة ٤/٢٠٢٨، وابن ماجه ١/٥١٢، والنسائي ٤/٢٤، والترمذي ٣/٣٧٤.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ٣١.

(٥) في ب، حـ: إلا أدخل الله أبويهم.

إضافة اللام إليه، فهو كقوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1].

وقال الحافظ ابن حجر: الضمير في (رحمته) راجع إلى الله، وفي (إياهم)إلى الأولاد، أي يدخل رحمة الله للأولاد[2].

وقال ابن القين: قيل إن الضمير في رحمته للأب في قوله (ما من رجل مسلم) لكونه كان يرحمهم في الدنيا، فيجازى بالرحمة في الآخرة، قال[3]: والأول أولى، ويؤيده أن في رواية ابن ماجه: (بفضل[4] رحمة الله إياهم).

وقال الكرماني: الظاهر أن المراد بقوله (إياهم) جنس[5] المسلم الذي مات أولاده، لا الأولاد، أي بفضل رحمة الله لمن مات لهم[6].

قال ابن حجر: وهذا الذي زعم أنه ظاهر ليس بظاهر، بل في غير هذه الطريق ما يدل على أن الضمير للأولاد؛ ففي حديث عمرو بن عنبة عن الطبراني (إلاّ أدخله الله الجنة برحمته هو إياهم الجنة)[7]، وفي حديث أبي ثعلبة الأشجعي عنده (أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهما)، قاله بعد قوله: (مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدَانِ) فوضح بذلك أن الضمير في قوله (إياهم) للأولاد لا للآباء.

---

(١) سورة يوسف ٩٠.

(٢) في ب، حـ: أي بفضل رحمة الله للأولاد.

(٣) في ب، حـ: قال ابن حجر.

(٤) سقطت كلمة (بفضل) من ب، حـ.

(٥) في ب، حـ: جنتي بدل جنس، وهو تحريف.

(٦) بعد هذا الموضع زاد في ب، حـ: قال: وانما جمع باعتبار أنه نكرة في سياق النفي يفيد العموم.

(٧) في ب، حـ: إلاّ أدخله الله برحمته هو وإياهم الجنة.

[١١٣] حديث: «أتانا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في دارِنا فاستسقى، فحلبْنا شاةً لنا، ثم شِبْتُهُ مِنْ مَاءِ بِئْرِنَا»[١].

قال الكرماني: فإن قلت استعمل هنا بمِنْ، وروى في موضع آخر بالباء، قلت المعنيان صحيحان، وقد يقوم حرف الجر مقام أخيه.

قولـه: (ثُمَّ قَالَ الأَيْمَنُونَ الأَيْمَنُونَ)[٢]: قال الزركشي: كذا بالرفع بتقدير مبتدأ مضمر أي المقدم.

[١١٤] حديث: «وَإِنْ وَجَدْتَ لَبَحْراً»[٣].

قال الخطابي: إنْ هنا نافية، واللام في (لبحراً) بمعنى إلاّ، أي ما وجدناه إلاّ بحراً، والعرب تقول: إنْ زيد لعاقل، أي: ما زيد إلاّ عاقل، والبحر من نعوت الخيل، قال الأصمعي: فرسٌ بحرٌ إذا كان واسع الجري.

قلت: هذا الذي أعربه الخطابي مذهب كوفي، وذلك لأنه أخذ عن ثعلب وهو من أئمة الكوفيين، والبصريون يقولون في هذا إنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء، دخلت لام الابتداء للفرق[٤] بين إنْ المخففة وإنْ النافية.

قال أبو حيان: الكوفيون يرون أنّ إنْ هي النافية، واللام بمعنى إلاّ، وهذا باطل،

---

(١) المسند ٣/١٩٧، ٢٣٩، ومسلم ٣/١٦٠٤ في كتاب الأشربة رقم ١٢٦، والدارمي - باب في سنة الشراب كيف هي ٢/١١٨.

(٢) المسند ٣/٢٣٩ برواية: الأيمنون مرة واحدة، ٣/١٩٧ برواية: الأيمن فالأيمن.

(٣) المسند ٣/١٤٧، ١٨٥، ٢٧١، والبخاري - الجهاد - باب الحمائل وتعليق السيف بالعنق، ج ٦ رقم ٨٢، وكتاب الأدب - باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل ج ١٠ في الفتح رقم ٣٩، ومسلم - الفضائل - باب شجاعته (ص) ١٥/٦٧ رقم ٤٨، والترمذي - الجهاد - باب ما جاء في الخروج عند الفزع ٤/١٩٨، وابن ماجه - الجهاد - رقم ٩.

(٤) في ب، حـ: دخلت للفرق.

لأن اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى إلّا .

وقال ابن مالك: قولهم إنّ اللام بمعنى إلّا دعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى إلّا لكان إستعمالها بعد غير إنْ من حروف النفي أولى، لأنها أنصّ على النفي من إنْ، فكـان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو بمعنى لم يقم إلّا زيد، ولن يقعد إلّا عمرو، وفي عدم استعمالها كذلك[1] دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكد، كما قصد مع التشديد.

[١١٥] حديث: «إِذَا أقرضَ أحدُكم قرضاً فأهدى إليه أو حمله فلا يقبلها»[2].

قال الطيبي: القرض اسم للمصدر، والمصدر في الحقيقة الإقراض، ويجوز أن يكون ههنا بمعنى المقروض، فيكون مفعولاً ثانياً لأقرض، والأول مقدر كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾[3]، والضمير الفاعل في (فأهدى) عائد إلى المفعول المقدر، والضمير في (لا يقبلها) راجع الى مصدر (أهدى)، وقوله: فأهدى عطفاً على الشرط، . وجوابه (فلا).

[١١٦] حديث: «هٰذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»[4].

قال الأندلسي: قال سيبويه: حدثنا يونس أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا، لم يرد بقوله (هذا أنت) أن يعرف نفسه، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا.

---

(١) في ب، حـ: استعمالها ذلك.

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصدقات ٢/٨١٣ رقم ٢٤٣٢.

(٣) سورة الحديد ١٢.

(٤) المسند ٣/١٤، والبخاري ـ الجهاد ـ باب فضل الصدقة في الغزو ٦/٨٨٣، ومسلم ـ الحج ـ ٢/٩٩٣ رقم ٤٦٢، وابن ماجه ـ كتاب المناسك ـ باب فضل المدينة ٢/١٠٤٠ رقم ٣١١٥، والموطأ ـ كتاب الجامع ـ باب ما جاء في تحريم المدينة ٢/٨٨٩.

وقال السيرافي: وقولهم: هو زيد يفعل كذا، يفعل: في موضع الحال عند البصريين، هذا زيد فاعلاً، وعند الكوفيين هو منصوب على أنه خبر هذا. انتهى.

وفي حديث الشفاعة: (هٰذِهِ الأنبياءُ قَدْ جَاءَتْكَ يَسْأَلُونَ)، وحديث آخر: (هٰذَا يومٌ يشتهى فيه اللحمُ)[1].

وقوله: (اللّهُمَّ إنّي أحرم ما بين جبليها مثل ما حرّم به إبراهيم مكة)[2].

قال الكرماني: فان قلت لفظ (به) زائد، قلت: لا، بل (مثل) منصوب بنزع الخافض أي أحرم بمثل ما حرم به، أو معناه: أحرم بهذا اللفظ وهو أحرم مثل ما حرم به ابراهيم.

[١١٧] حديث: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ البكرَ أقامَ عندَها سَبْعاً»[3].

قال الطيبي: يجوز أن يكون قوله (من السنة) خبراً، وما بعده في تأويل المبتدأ، أي من السنة إقامة الرجل عند البكر إذا تزوجها سبعاً.

---

(١) المسند ٣/١١٣، ١١٧، والبخاري - كتاب الأضاحي - باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر ١٠/٦، والنسائي - كتاب الضحايا ٧/٢٢٢.

(٢) المسند ١/١١٩، ١٦٩، ١٨١، ١٨٥، ٣/٢٢، ١٤٩، ١٥٩، ٢٤٠، ٢٤٣، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٩٣، ٤/٢١، ٢٢، ٤٠، ٧٧، ١٤١، ٥/١٨١، ١٩٢، ٣٠٩، ٣١٨، ٣٢٩، وفتح الباري - كتاب الجهاد - باب من غزا بصبي للخدمة ٦/٨٧، و- كتاب البيوع - باب بركة النبي (ص) ٤/٣٤٦، و- كتاب فضائل المدينة - باب حرم المدينة ٤/٨١، و- كتاب الدعوات - باب التعوذ من غلبة الرجال ١١/١٧٣، وأخرجه مسلم - كتاب الحج - باب فضل المدينة ٩/١٤٩ رقم ٤٤٥، وأبو داود - كتاب المناسك - باب حرم المدينة ٢/٢١٦، والترمذي في التحفة - كتاب المناقب - باب ما جاء في فضل المدينة ١١/٤٤٢، والنسائي - كتاب المناسك ٥/٢٠٦، وابن ماجه - كتاب المناسك - ١٠٤، والموطأ - كتاب الدعاء للمدينة وأهلها حديث رقم ١٠.

(٣) فتح الباري - كتاب النكاح ٩/٣١٤ رقم ٥٢١٤، ومسلم - كتاب الرضاع - ٢/١٠٨٣، ١٠٨٤ رقم ٤٤، ٤٥، وأبو داود - كتاب النكاح - ٢/٢٤٠ رقم ٢١٢٤، والترمذي - ٣/٤٤٥ وابن ماجه ١/٦١٧، والموطأ ٢/٥٣٠ رقم ١٥، والدرامي ٢/١٤٤.

[١١٨] حديث: «قُومُوا إلى جنةٍ عرضُها السماوات والأرض»[١].

قال الطيبي: عدّاه بإلى لإرادة معنى المسارعة كما في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِن رَّبِّكُمْ﴾[٢].

[١١٩] حديث: «لم يصدق من الأنبياء ما صدقت»[٣].

قال الطيبي: (ما) فيه مصدرية.

[١٢٠] حديث: «قول أم حارثة لرسول الله صلّى الله عليه وسلم قد عرفت منزلة حارثة[٤]، فإنْ يكُ في الجنةِ أصبرْ وأحتسبْ، وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع»[٥].

قال ابن مالك: حقّ الفعل إذا دخلت عليه إنْ وكان ماضياً بالوضع أو بمقارنة لم أن ينصرف إلى الاستقبال نحو ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾[٦]، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا﴾[٧]، وإن كان قبل دخول إنْ صالحاً للحال والاستقبال تخلّص له بدخولها نحو ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سيّئاتكم﴾[٨]، وقد يراد المعنى بما إذا دخلت عليه إنْ فلا يتأثر بها، ويستوي في ذلك الماضي بالوضع نحو ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾[٩]، والمضارع نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[١٠]، ومنه:

(١) المسند ٣/١٣٦، ومسلم - كتاب الإمارة - ٣/١٥٠٩، ١٥١٠ رقم ١٤٥.
(٢) سورة آل عمران ١٣٣.
(٣) أخرجه مسلم في كتاب الايمان - باب الشفاعة ٣/٧٣ رقم ٣٢٢.
(٤) في ب، حـ: منزلة حارثة مني.
(٥) المسند ٣/١٢٤، ٢١٥، ٢٦٠، ٢٨٣.
(٦) سورة الإسراء ٧.
(٧) سورة البقرة ٢٧٩.
(٨) سورة النساء ٣١.
(٩) سورة يوسف ٢٦.
(١٠) سورة يوسف ٧٧.

«فَإِنْ يَكُ فِي الجنةِ أصبرْ واحتسبْ»[1]، والأصل يكون، ثم جزم فصار يكن، ثم حذف نونه لكثرة الاستعمال فصار يَكُ، وهذا الحذف جائز لا واجب، وكذلك جاء الوجهان في كتاب الله نحو: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[2]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ جَبَّاراً عَصِيّاً﴾[3]، ولو وَلِيَ الكاف ساكن عادت النون نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[4]، ولوجوب عود النون قبل الساكن لم يجيء الفعلان في الحديث المذكور بالحذف، بل حذفت نون الأول لعدم ساكن بعده، وثبتت نون الثاني لإيلائه ساكناً، ولا يستحب الحذف قبل ساكن إلا في ضرورة كقول الشاعر:

فإنْ لم تَكُ المـرآةُ أَبْـدَتْ وسـامـةً فقـد أبـدتِ الـمـرآةُ جبهـةَ ضَيْغَمِ[5]

و «ترى» من قول أم حارثة (وإنْ تكن الأخرى ترى ما أصنع: مضارع راء بمعنى رأى، والكلام عليه كالكلام على أبي جهل (حتّى يَرَاكَ النّاسُ)، وكما جوز رفع (يراك) لإهمال حتى وتشبيهها بإذا، وكذلك يجوز رفع (يرى) لأنه جواب، والجواب قد يرفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ كقراءة طلحة بن سليمان: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُم الْمَوْتُ)[6]، وكقول الراجز:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أُخُوكَ تُصْرَعُ[7]

انتهى.

وقوله: (أصابه سهم عريب) يروى بالإضافة وعدمها على الصفة للسهم ونظيره

---

(١) شواهد التوضيح ١٧٥.
(٢) سورة النحل ١٢٠.
(٣) سورة مريم ١٤.
(٤) سورة النساء ١٣٧.
(٥) قائله: خنجر بن صخر الأسدي، انظر: العيني ٢/٦٣، وشرح التصريح ١/١٩٦، والدرر ١/٩٣، الخزانة ٤/٧٢، واللسان (كون) ١٧/٢٤٦، وهو بلا نسبة في الهمع ١/١٢٢، الأشموني ١/٢٤٥، وشواهد التوضيح ١٧٦.
(٦) سورة النساء ٧٨.
(٧) سبق ذكره في الحديث رقم ٩١.

في ذلك: غرة عبد أو أمة وبردة حبرة وصلة سبي، وقوله: أو هبلت أو جنة واحدة هي، قال الرافعي في تاريخ قزوين[1]: الواو فيها مفتوحة، وهي واو الابتداء، دخلت عليها ألف الاستفهام الأولى على التوبيخ والثانية على الإنكار.

قوله: إنها جنان، قال الطيبي: هو ضمير مبهم يفسّره ما بعده، ويجوز أن يكون الضمير للشأن.

[١٢١] حديث: «كتابُ الله القِصاصُ»[2].

قال الزركشي: مرفوعان على الابتداء والخبر، ويجوز فيهما على وجهين: أحدهما وضع[3] فيه المصدر موضع الفعل، أي كَتَبَ الله القصاصَ، كقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[4]، والثاني أنه إغراء ويكون القصاص بدلاً أو منصوباً بفعل، أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، ولا يجوز هذا الوجه في الآية، أعني يمتنع أن يكون كتاب[5] منصوباً بعليكم المتأخر عنه.

[١٢٢] حديث: «فكنّا نراهُ يمشي بين أظْهُرِنا رجلاً مِنْ أهلِ الجنّةِ»[6].

قال النووي: روي: رجلاً ورجل، وكلاهما صحيح، الأول على البدل من الهاء

---

(١) في ب، حـ: تاريخ مروان.

(٢) المسند ١٢٨/٣، ١٦٧، والبخاري - كتاب الصلح - باب الصلح في الدية ٣٠٦/٥ رقم ٢٧٠٣، ومسلم - كتاب القسامة - باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها ١٦٢/١١ - ١٦٣، وأبو داود - كتاب الديات - باب القصاص في السن ١٩٧/٤ رقم ٤٥٩٥، والنسائي - كتاب القسامة - باب القصاص في السن ٢٦/٨ - ٢٧، وباب القصاص من الثنية ٢٧/٨ - ٢٨.

(٣) في ب، حـ: أنه مما وضع.

(٤) سورة النساء ٢٤.

(٥) في ب: كتاب الله.

(٦) المسند ١٣٧/٣، ومسلم - كتاب الإيمان ج ٢ بشرح النووي رقم ١٨٨.

في (نراه)، والثاني على الاستئناف.

[١٢٣] حديث: **«إنَّ حقّاً على الله أَنْ لا يرتفعَ شيءٌ من الدنيا إلَّا وَضَعَهُ»**(١).

قال الطيبي: (على الله) متعلق بحقّاً، و (أَنْ لا يرتفع) خبر إنّ، وأَنْ مصدرية، فيكون معرفة، والاسم نكرة من باب التقليب(٢)، أي أن عدم الارتفاع حق على الله، ويمكن أن يقال: على الله صفة (حقّاً)، أي حقاً ثابتاً عليه تعالى(٣).

[١٢٤] حديث: **«انطلقُوا باسمِ اللهِ وباللهِ على مِلّةِ رسولِ اللهِ»**(٤).

قال الطيبي: ليس الجاران متعلقين بالفعل، بل هما حالان كأنه قال: انطلقوا متبركين باسم الله، مستعينين بالله، ثابتين على ملة رسول الله.

[١٢٥] حديث: **«هؤلاءِ خطباءُ أمتكَ الذين يقولون»**(٥).

قال الطيبي: (الذين)(٦) بدل من قوله (خطباء)، ويجوز أن يكون صفة له، لأنه لا توقيت فيه على عكس(٧) قوله: ولقد أمرُّ على اللئِيم يسبُّني. ويجوز أن يكون منصوباً على الذم، وهو الأوجه.

---

(١) المسند ٣/٢٥٣، وأبو داود ـ كتاب الأدب ـ باب في كراهة الرفعة في الأمور ٤/٢٥٣، والنسائي ـ كتاب الخيل ـ باب السبق ٦/٢٢٦ ـ ٢٢٧.
(٢) في ب، حـ: من باب القلب.
(٣) في ب، حـ: على الله تعالى.
(٤) المسند ٤/٢٤٠ بلفظ سيروا، وأبو داود ـ كتاب الجهاد ـ باب في دعاء المشركين ٣/٣٨.
(٥) المسند ٣/١٢٠، ٢٣٩، ٣٢١.
(٦) في ب، حـ: الذي، وهو تصحيف.
(٧) في ب، حـ: على تمكن، وهو خطأ.

[١٢٦] حديث: «إنَّ اللهَ لا يظلمُ مؤمناً حسنةً، يعطى بها في الدنيا، ويجزى بها في الآخرة»[١].

قال الطيبي: لا يظلم: أي لا ينقص، وهو يتعدى إلى مفعولين، أحدهما (مؤمناً)، والآخر (حسنة)، والباء في قوله: يعطى بها: إنْ حملت على السببية فتحتاج إلى مقدر، أي يعطى[٢] بسببها حسنة، وإن حملت على البدل فلا، وأما الباء في (يجزى بها) فهي للسببية.

قوله: (وأمَّا الكافر فيطعمُ بِحَسَنَاتِهِ): قال: اعلم أن إمّا التفصيلية تقتضي التعدد لفظاً وتقديراً[٣]، وقرينتها هنا الكلام السابق، والقرينتان واردتان على التقابل، فيقدر في كل من القرينتين ما يقابل الأخرى.

[١٢٧] حديث: «دخلَ رجلٌ والنبيُّ صلى الله عليه وسلم متكيءُ بينَ ظَهْرَانَيْهِم»[٤].

قال في الفائق: يقال قام فلان بين أَظْهُرِ قومه وبين ظهرانيهم، أي بينهم، وإقحام لفظ الظهر يدل[٥] على أن إقامته بينهم على سبيل الاستظهار بهم[٦] والاستناد إليهم، وكأن معنى التثنية فيه أنّ ظهراً منهم قدامه وآخر وراءه، فهو مكنون في جانبيه، هذا أصله، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً، وإن لم يكن مكنوناً، وأما

---

(١) المسند ١٢٣/٣، ١٢٥، ومسلم ـ كتاب صفة القيامة والجنة والنار ـ باب جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة، وتعجيل حسنات الكافر في الدنيا ١٤٩/١٧، والترمذي بمعناه ـ كتاب الإيمان ـ باب فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلاّ الله ٣٩٥/٧ ـ ٣٩٦.

(٢) في ب: عطى.

(٣) في ب، حـ: أو تقديراً وهو الصحيح.

(٤) المسند ١٦٨/٣، والبخاري ـ كتاب العلم ـ باب ما جاء في العلم ١٤٨/١ رقم ٦٣، والنسائي ـ كتاب الصوم ـ باب وجوب الصوم ١٢٠/٤ ـ ١٢٤.

(٥) في ب، حـ: ليدل.

(٦) في ب، حـ: بينهم.

زيادة الألف والنون بعد التثنية فإنما هي للتأكيد، كما يزاد في نفساني في النسبة إلى النفس ونحوه.

وقال القاضي عياض: قال الأصمعي: العرب تقول: نحن بين ظَهْرَيْكم، على لفظ الاثنين، وظَهْرَانَيْكُم، قال الخليل: أي بينكم، قال غيره: العرب تضع الاثنين موضع الجمع، وقال الكرماني: النون مفتوحة لا غير.

قوله: (قال اللّهم نَعَمْ)، قال الكرماني: الجواب هو نعم، وذكر لفظ (اللهم) للتبرك، وكأنه استشهد بالله في ذلك، تأكيداً لصدقه، وقال المطرزي في المعرب: قد يُؤتى بـ (اللهم) توكيداً للجواب، ودليلًا على الندرة.

وقال الطيبي: قد يُؤْتى بـ (اللهم) قبل (إلا) إذا كان المستثنى عزيزاً نادراً وكأن قولهم الاستظهار بمشيئة الله في إثبات كونه ووجوده، أي أنه أبلغ من الندرة حد الشذوذ، وقوله: أنشدك بالله، أي أسألك بالله.

[١٢٨] حديث: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أجورُ أمتي حتى القذاةُ يُخرجها الرجل مِنَ المسجدِ»(١).

قال الشيخ ولي الدين العراقي: القذاة بالرفع عطفاً على قوله: أجور أمتي، ويجوز فيه الجر(٢) بتقدير: حتى أجر القذاة(٣).

وقال الطيبي: لا بد هنا من تقدير مضاف، أي أجور أعمال أمتي وأجر القذاة،

---

(١) المسند ١٧٨/٥، ١٨٠، ومسلم ـ المساجد ـ باب النهي عن البصاق في المسجد ٤٢/٥ رقم ٥٧، والترمذي ـ فضائل القرآن ـ ٢٣٣/٨ رقم ٣٠٨٣، وأبو داود ـ كتاب الصلاة ـ باب في كنس المسجد ١٢٦/١ رقم ٤٦١.

(٢) في ب، حـ: ويجوز فيه الخبر، وهو تصحيف لأن المقصود غير ذلك.

(٣) زاد في ب، حـ: بعد ذلك: ثم حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه ويجوز فيه النصب بتقدير: حتى رأيت القذاة، ولا يصح المعنى بغيرها.

أو أجر إخراج القذاة، ويحتمل الجر، وحتى بمعنى إلى، والتقدير الى أجر القذاة[1]، ويخرجها من المسجد؛ جملة مستأنفة للبيان، والرفع عطفاً على أجور، والتقدير ما مر. ويحتمل أن تكون هي الداخلة على الجملة، فحينئذ التقدير: حتى آخر القذاة يخرجها، على الابتداء والخبر.

[١٢٩] حديث: «**شهدتُ وليمتين من نساءِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فما أطعمنا خبزاً ولا لحماً، قلت: فَمَهْ؟ قال الحيس**»[2].

قال أبو البقاء:[3]: أراد (فَمَا)، ولكنه حذف الألف وجعل الهاء بدلاً منها، كما قالوا: هُنَهْ في هُنَا، ولا يقال انه حذف الألف لكونه استفهاماً كما حذفها[4] في قوله تعالى: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾[5]، لأن ذلك إنما يجيء في المجرور، فأما المنصوب فلا، وكذا المرفوع[6].

[١٣٠] حديث: «**لقد أُخِفْت الله وما يخافُ أحداً**»[7].

قال الطيبي: أُخفت: ماض مجهول من أخاف بمعنى خوف، قوله: (أحداً) حال، أي خوفت في دين الله وحدي، وقوله (وليلة) أي عليه ثلاثون من بين ليلة ويوم، تأكيد للشمول، أي ثلاثون يوماً وليلة متواترات، لا ينقص منها الزمان.

---

(١) في ب، حـ: وجينئذ التقدير الى أجر إخراج القذاة.

(٢) المسند ٣/٩٩، ٢٦٦، والبخاري - النكاح - باب الوليمة ولو بشاة ٩/٢٣٢ رقم ٥١٦٩، وباب من أولم بأقل من شاة رقم ٥١٧٢.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٢٦.

(٤) في ب، حـ: كما حذفت.

(٥) سورة الطارق ٥.

(٦) في ب، حـ: فأما المنصوب والمرفوع فلا.

(٧) المسند ٣/١٢٠، ٢٨٦، والترمذي - صفة القيامة - ٧/١٧٠ رقم ٢٥٩٠.

[١٣١] حديث: «أَمَا إنّ كلَّ بناءٍ وبالٌ على صاحبِه لا بدَّ إلّاَ مَالاَ»[١].

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: يعني إلّا ما لا بدّ منه.

[١٣٢] حديث الدجال: «وإنَّ بين عينيه مكتوب كافر، وفي نسخة: مكتوباً كافر»[٢].

قال ابن مالك في توضيحه[٣]: إذا رفع (مكتوب) جعل اسم إنّ محذوفاً، وما بعد ذلك جملة من مبتدأ وخبر، في موضع رفعٍ خبراً لإنّ، والاسم المحذوف إما ضمير الشأن، وإما ضمير عائد على الدجال.

ونظيره إنْ كان المحذوف ضمير الشأن قوله ﷺ في بعض الروايات: (وإنَّ لنفسِك حقٌّ)[٤]، وقوله ﷺ بنقل من يوثق بنقله: (إنّ مِنْ أشدّ الناسِ عذاباً يومَ القيامة المصوِّرُونَ)[٥].

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ـ باب ما جاء في البناء ٤/ ٣٦٠ رقم ٥٢٣٧، وابن ماجه ـ كتاب الزهد ج ٢ رقم ١٣.

(٢) المسند ٣/١١٥، والبخاري ـ الفتن ـ باب ذكر الدجال ١٣/ ٩١ رقم ٧١٣١، ومسلم ـ الفتن ـ باب ذكر الدجال ١٨/ ٥٩ ـ ٦١، وأبو داود ـ كتاب الملاحم ـ باب خروج الدجال ٤/١١٦ رقم ٤٣١٦ ـ ٤٣١٨، والترمذي كتاب الفتن ـ باب ما جاء في الدجال ٦/٤٩٢ ـ ٤٩٣ رقم ٢٣٣٦.

(٣) شواهد التوضيح ١٤٨.

(٤) المسند ٦/٢٦٨، والبخاري ـ كتاب الصوم ـ باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ٤/٢٠٩ رقم ١٩٦٨، ومسلم ـ كتاب الصوم ـ باب النهي عن صوم الدهر ٨/٤٢ حديث ١٨٢ بلفظ: لجسدك، والدارمي ـ كتاب النكاح ـ باب النهي عن التبتل ٢/١٣٣.

(٥) سقط هذا الحديث من أ في هذا الموضع وأثبت في غير موضعه بعد ذلك. وهو في المسند ١/٣٧٥، ٤٢٦، ٢/٢٦، ٥٥، والبخاري ـ كتاب اللباس ـ باب عذاب المصورين ١٠/٣٨٢ حديث ٥٩٥٠، ومسلم ـ كتاب اللباس ـ باب تحريم تصوير صورة الحيوان ١٤/٨٨ ـ ٨٩، والنسائي ـ كتاب الزينة ـ باب أشد الناس عذاباً ٨/٢١٤.

وقول بعض العرب: إنّ بك زيد مأخوذ، رواه سيبويه عن الخليل. ومنه قوله ﷺ: (لَعَلَّ نَزَعَهَا عِرْقٌ)(1) أي لعلّها. ونظائره في الشعر كثيرة.

وان كان الضمير ضمير الدجال فنظيره رواية الأخفش: إنّ بك مأخوذ أخواك، والتقدير: إنّه بك مأخوذ أخوال. ونظيره من الشعر:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّيَ ساعةً ... فَبِتْنا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ(2)

أراد فليتك، ومثله قول الآخر:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِّيًّا عرفتَ قَرَابَتِي ... ولكنَّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المشافرِ(3)

أراد ولكنك زنجيّ، ويروى زنجيّاً على حذف الخبر، ومن روى «مكتوباً»، فيحتمل أن يكون اسم إنّ محذوفاً على ما تقرر في رواية الرفع، وكافر مبتدأ، وخبره بين عينيه ومكتوباً حال، أو يجعل مكتوباً اسم إنّ، وبين عينيه خبراً، وكافر خبر مبتدأ والتقدير: هو كافر، ويجوز رفع كافر، وجعله سادًّا مسدّ خبر إنّ كما يقال: إن قائماً الزيدان، وهذا مما انفرد به الأخفش. انتهى.

[133] حديث: «هَلْ مِنْ أحدٍ يَمْشِي عَلَى الماءِ إلّا ابتلتْ قَدَمَاهُ»(4).

قال الطيبي: استثناء هذا من عام الأحوال(5)، تقديره يمشي في حال من الأحوال إلّا في حال ابتلال قدميه.

---

(1) المسند 2/279، والترمذي 6/325-326 حديث 2211، وابن ماجه كتاب النكاح رقم 58.

(2) لعدي بن زيد في ديوانه 162، ونوادر أبي زيد 25، والدرر 1/114، والإنصاف 107، والهمع 1/136.

(3) قائله الفرزدق في سيبويه والشنتمري 1/282، والجمهرة 3/490، والمحتسب 2/182، والخزانه 4/378، والدرر 1/114، 191، واللسان (شفر) 6/88.

(4) لم نعثر عليه.

(5) في ب، حـ: استثناء من أعم عام الأحوال.

[١٣٤] حديث: «مَنْ عَالَ جاريتينِ حتّى يَبْلُغَا جاءَ يومَ القيامةِ أَنَا وهُوَ كهاتين»[(١)].

قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: في الكلام تقديم وتأخير، فإمّا في جاء ضمير[(٢)] يعود إلى مَنْ، وقوله (هو) تأكيد له، وقوله (أنا) معطوف عليه، وتقديره هو وأنا، ثم قدم (أنا) لكونه[(٣)] ﷺ أصلاً في تلك الخصلة أو قدم في الذكر لشرفه.

قلت: ليس هذا الإعراب سديداً، لأن تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز، والأولى أن يجعل (أنا) مبتدأ، و (هو) معطوف عليه، و (كهاتين) الخبر، والجملة حالية بدون الواو، نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[(٤)].

[١٣٥] حديث: «إنّ رجلاً قَالَ: يا رسولَ الله، أيْنَ يحشرُ الكافرُ على وجهه يومَ القيامةِ؟ قال: أليس الذي أَمشاهُ على رجليه في الدنيا قادرٌ على أن يُمْشِيَهُ على وجهِهِ يومَ القيامةِ»[(٥)].

قال الطيبي: قادر: مرفوع على أنه خبر الذي، واسم ليس ضمير الشأن.

[١٣٦] حديث: «لكلّ نبيّ أمينٌ، وإنّ أميننا أيتها الأمة أبو عبيدة»[(٦)].

---

(١) المسند ٣/١٤٧، ١٤٨، ومسلم ـ كتاب البر والصلة ـ باب فضل من يموت له ولد ١٦/١٨٠، والترمذي ـ كتاب البر والصلة ـ باب ما جاء في النفقات على البنات والأخوات ٦/٤٣ رقم ١٩٨١.

(٢) في ب، حـ: فإن في (جاء) ضميراً.

(٣) في ب، حـ: إما لكونه.

(٤) سورة البقرة ٣٦.

(٥) المسند ٣/٧١٦٧ ٢٢٩، والبخاري ـ كتاب التفسير ـ باب الذين يحشرون على وجوههم الى جهنم ٨/٤٩٢ رقم ٤٧٦٠.

(٦) البخاري ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب مناقب أبي عبيدة ٧/٩٢ ـ ٩٣ رقم ٣٧٤٤، ومسلم ـ فضائل الصحابة ـ باب فضائل أبي عبيدة ١٥/١٩١ ـ ١٩٢، والترمذي ـ كتاب المناقب ـ باب =

قال القاضي عياض: هو بالرفع على النداء، والأفصح أن يكون منصوباً على الاختصاص.

[١٣٧] حديث: «قول سراقة: يا نبيَّ اللهِ مُرْنِي بِمَ شِئْتَ»(١).

قال ابن مالك(٢): فيه شاهد على أن(٣) إجراء ما الموصولة مجرى الاستفهامية في حذف ألفها إذا جرّت، لكن بشرط كون الصلة شاء وفاعلها.

[١٣٨] حديث: «لا تشدُّوا على أنفسِكم فيشدِّدَ اللهُ عليكم»(٤).

قال الطيبي: فيشدّد: نصب على جواب النهي، والفاء في قوله: فإن قوماً سبب الفعل المنهي المسبب عنه الشدة، والفاء في قوله: فتلك بقاياهم للتعقيب، وتلك: إشارة إلى ما في الذهن من تصور جماعة باقية من أولئك المشددين، والخبر بيان له كما في قوله تعالى: ﴿هٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وبَيْنِكَ﴾(٥).

[١٣٩] حديث: «أصبحَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَرُوساً»(٦).

مناقب أبي عبيدة ١٠/٢٦٠ ـ٢٦١، وابن ماجه في المقدمة ـ فضل أبي عبيدة ١/٤٨ رقم ١٣٥.

(١) المسند ٣/٢١١، والبخاري ـ كتاب مناقب الأنصار ـ باب هجرة النبي (ص) وأصحابه إلى المدينة ٧/٢٤٩ ـ ٢٥٠ رقم ٣٩١١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩٥.

(٣) كلمة (أنّ) ليست في كتاب الشواهد لابن مالك، انظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٥.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ـ باب في الحسد ٤/٢٧٦، ٢٧٧ رقم ٤٩٠٤.

(٥) سورة الكهف ٧٨.

(٦) المسند ٣/١٠٢، ٢٢٦، والبخاري ـ كتاب النكاح ـ باب الهدية للعروس ٩/٢٢٦ ـ ٢٢٧ رقم ٥١٦٣، ومسلم ـ كتاب النكاح ـ باب فضيلة اعتاقه أمته ثم يتزوجها ٩/٢٢٢ رقم ٨٤.

قال الزركشي: العروس: نعت يستوي فيه المذكر والمؤنث[(١)]، تقع عليهما مدة بناء الرجل بها.

[١٤٠] حديث: «قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر: مَنْ ينظرُ ما فعلَ أبُو جهلٍ؟ فانطلق ابنُ مسعود، فوجده قد ضربه ابنَا عفراءَ حتّى بَردَ، فأخذَ بلحيتِه قال: أَنْتَ أبا جَهْلٍ»[(٢)].

قال الزركشي: كذا الرواية في البخاري من رواية زهير، وهو يصحّ على النداء أي أنت المقتول الذليل يا أبا جهل[(٣)]، على جهة التقريع والتوبيخ. قال القاضي: أو لغة القصر في الأب، ويكون خبر المبتدأ.

وقال الداوودي: يحتمل معنيين: أحدهما: أن يكون استعمل اللحن ليغيظ أبا جهل كالمصغر له، أو يريد أعني أبا جهل، وردها السفاقسي لأن تغييظه في مثل هذه الحالة لا معنى له، ثم النصب بإضمار أعني إنما يكون إذا تكررت النعوت. قال الزركشي: ولا يُرَدَّانِ، أما الأول فإنه أبلغ في التهكم، وأما الثاني فليس التكرار شرطاً في القطع عند جمهور النحويين وإن أوهمته عبارة ابن مالك في كتبه. قال القاضي عياض: ورواه الحميدي: أنت أبو جهل، وكذا ذكره البخاري من رواية يونس.

[١٤١] حديث: «مَنْ أجودُ جوداً؟»[(٤)].

قال الطيبي: مَنْ الاستفهامية مبتدأ، وأجود خبره، وجوداً: تمييز مزال عن

---

(١) في ب، حـ: يستوي فيه الرجل والمرأة.

(٢) المسند ٣/١١٥، والبخاري ـ كتاب المغازي ـ باب فقط ٧/٣٢١ رقم ٤٠٢٠، ومسلم كتاب الجهاد ـ باب استحقاق القاتل سلب القتيل ١٢/٦٢ ـ ٦٣ من رواية أخرى بمعناه.

(٣) في ب، حـ: أنت المقتول الذليل أبا جهل.

(٤) المسند ٤/١٤٦، ١٥٣.

الأصـل، وفيه وجهان: أحدهما أن أجود أفعل من الجودة، أي أحسن جوداً وأبلغه والثاني أنه من الجود والكرم أي: مَن الذي جوده أجود، فيكون إسناداً مجازياً كما في قولك: جدّ جدّه.

وقوله: (اللهُ أجودُ جوداً، ثم أنا أجودُ بني آدمَ، وأجودُهُ مِنْ بعدي رجلٌ عَلِمَ عِلْماً فَنَشَرَهُ): الضمير في أجوده راجع إلى بني آدم على تأويل الإنسان أو الجود.

[١٤٢] حديث أُحد، قوله: «لَا تُشْرِفْ يصيبك سَهْمٌ»(١).

قال الـزركشي: كذا السهم بالـرفـع، وهـو الصواب، وعند الأصيلي يصبْك، بالجزم، وخطّؤوه، وهو قلب للمعنى، إذ لا يستقيم أن تقول: إن لا تشرف يصبك، ولكن جوزه الكوفيون.

قوله: تنقزان القرب: بضم القاف، قال القاضي عياض: ضبطه الشيوخ بنصب الباء، وفيه بعد إلا على تقدير نزع الخافض، أي بالقرب، وقيل صوابه بالرفع على الابتـداء، كأنـه قال: والقرب على متونها، وروى (تنقزان) بضم التاء وكسر القاف ويستقيم على هذا نصب القرب، أي أنهما لسرعتهما في السير تتحرك القرب على ظهورهما(٢).

[١٤٣] حديث: «أَقْرِىءْ قومَك السلامَ فإنّهم ما علمتُ أعفةٌ صُبُرٌ»(٣).

قال أبـو البقـاء(٤): أعفـة: مرفـوع خبر إنّ، وفي (ما) وجهان: أحدهما: هي

---

(١) المسند ٣/٢٦٥، ٢٨٦ - ٢٨٧، والبخاري - كتاب مناقب الأنصار - باب مناقب أبي طلحة ٧/١٢٨ رقم ٣٨١١، ومسلم - كتاب الجهاد - باب غزو النساء مع الرجال ١٢/١٨٩.

(٢) في ب، حـ: على ظهورهما وتضطرب.

(٣) المسند ٣/١٥٠، والترمذي - كتاب المناقب - باب في فضل الأنصار وقريش ١٠/٤٠٤ - ٤٠٥ رقم ٣٩٩٤.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٣٤.

مصدرية، والتقدير: إنهم في علمي أعفة، والثاني زمانية تقديره: إنهم مدة علمي فيهم أعفة، ولا يجوز النصب بعلمت لأنه لا يبقى لإنّ خبر.

[١٤٤] حديث: «هذا أولُ طعامٍ أكله أبوكِ مِنْ ثلاثةِ أيامٍ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هكذا في هذه الرواية، ودخول (من) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين، ومنعه أكثر البصريين، قال: والأقوى عندي مذهب الكوفيين[٣]. قال: وفي بعض الروايات (منذ ثلاث)، وهذا لا خلاف في جوازه. انتهى.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: هذا الحديث من الأدلة على استعمال مِنْ لابتداء غاية الزمان[٤]، وكذا قوله في حديث الاستسقاء: (فَمُطِرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إلى جمعةٍ)، وقول أنس: فَلَمْ أَزَلْ أحبّ الدُّبَاءَ مِنْ يومئذٍ، وقول عائشة: ولم يجلس عندي من يوم قيل فِيَّ ما قيل، وكلها في صحيح البخاري. انتهى.

[١٤٥] حديث نكاح زينب قوله: «فلمّا رأيتُها عَظُمت في صدري حتّى مَا أستطيع أنْ أنظرَ إليها، أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَظَرَهَا»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: أنّ: بالفتح وتقديره لأن النبي ﷺ نظرها[٧].

---

(١) المسند ٣/٢١٣.
(٢) إعراب الحديث النبوي ٣٥.
(٣) سقط من ب، حـ: ومنعه أكثر البصريين، قال: والأقوى عندي مذهب الكوفيين.
(٤) في ب، حـ: وقع اضطراب وتكرار بعد هذا الموضع، اذ أورد الكلام الذي سقط سابقاً، ثم عاد ثانية الى كلام ابن مالك.
(٥) المسند ٣/١٩٥، ومسلم ـ كتاب النكاح ـ باب زواج بنت جحش ونزول الحجاب ٩/٢٢٧ - ٢٢٨ رقم ٨٩.
(٦) إعراب الحديث النبوي: ٣٥.
(٧) في ب، حـ: سقط كلام أبي البقاء كاملاً.

[١٤٦] حديث(١): **«أنّـه صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة ثم نحر البدن والحجام جالس، ثم حلق أحد شقيه الأيمن»**(٢).

قال أبو البقاء(٣): (الأيمن) بالنصب بدل من أحد، أو على إضمار أعني، والرفع جائز على تقدير هو الأيمن.

[١٤٧] حديث الجمل، قوله: **«فلمّا نَظَرَ الجملُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبلَ نحوه حتى خَرَّ ساجداً بينَ يديهِ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بناصيته أذلّ ما كانت قطّ، حتى أدخلَ في العمل»**(٤).

فيه استعمال قط غير مسبوقة بنفي، وقد كثر ذلك في الحديث، وقال ابن مالك في التـوضيح في حديث حارثة بن وهب(٥): (صلى بِنَا النبيُّ ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط): فيه استعمال قط غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين، لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قط، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي، وله ونظائر في كلامهم(٦)، وفي حديث جابر: (ما من صاحب إبل لا يفعل حقّها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط). وفي حديث سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ في صلاة الكسوف: (فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط، ثم ركع كأطول ما ركع بنا في صلاة قط، ثم سجد بنا كأطول ما سجد بِنَا في صلاة قط).

---

(١) في (أ) ورد هذا الحديث وقول أبي البقاء بعده في ثنايا الحديث التالي، لذا قدمته عليه كما ورد في ب، حـ.

(٢) المسند ٣/٢٠٨.

(٣) اعراب الحديث النبوي ٣٦، ولم ينسب هذا الكلام لأبي البقاء في ب، حـ.

(٤) المسند ٣/١٥٨، ٦/٧٦، والدارمي في المقدمة ـ باب ما أكرم الله به نبيه من إيمان الشجر والبهائم والجن ١/٩، ١٠، طبقات ابن سعد ١/١٢٤.

(٥) انظر شواهد التوضيح ١٩٠، والحديث أخرجه في ٢٥ ـ كتاب الحج، ٨٤ ـ باب الصلاة بمنى.

(٦) في ب، حـ: وله نظائر. انتهى قوله.

[١٤٨] حديث: «أصابتِ الناسَ على عهدِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم . .»[١].

قال الأُبِّيُّ في شرح الجزولية: إطلاق السنة على عام القحط من باب العلم بالغلبة، ومثله في حديث سعد: (وسألته أن لا يُهلكَ أمتي بالسنة فأعطانيها).

قولـه: (فـادعُ اللهَ يغيثنا)، قال الزركشي: بفتح الياء، والجزم على الجواب، ومنهم من ضم الياء ورفـع الفعل، والاغاثة والغوث هو الإجابة. وروى في الموطأ (يغيثنا) بفتح الياء وبالرفع، وعلى هذا فجواب الأمر محذوف أي يجبك ويجب الناس.

وقوله: (اللّٰهُمَّ اسْقِنا) يجوز فيه قطع الهمزة ووصلها، لأنه ورد في القرآن ثلاثياً ورباعياً[٢].

وقوله: (فَمُطِرْنَا يومنا ذلك ومن الغد)[٣]، قال الكرماني: هو مثل: أكلت السمكة حتى رأسها، في جواز الحركات الثلاث في مدخولها، وجاء عليها الروايات.

قوله: (وسال الوادي قناة): قال الكرماني: علم لبقعة غير منصرف، مرفوع بأنه بدل عن الـوادي، وفي بعض الـروايات (قناة) بالنصب والتنوين، فهو بمعنى البئر المحفورة، أي سال الوادي مثل القناة، وفي بعضها (وادي قناة) بإضافة الوادي إليها.

قولـه: (مـا ترى في السمـاءِ من سحاب ولا قَزَعَة): قال الزركشي: بالنصب

---

(١) المسند ٣/١٢٦، ١٨٧، والنسائي ـ الاستسقاء ـ باب حتى يستسقي الإمام ٣/١٥٤ ـ ١٥٥ وبـاب رفـع الإمام يديه ١٦٦، ١٦٧، وأبو داود ـ الاستسقاء ـ باب رفع اليدين ١/٣٠٤ رقم ١١٧٣، ١١٧٤.

(٢) في ب، حـ بعد ذلك: قوله: ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة، قال الزركشي بالنصب والجر.

(٣) يشير الى قوله في الحديث نفسه: (. . . فمطرنا يومنا ذلك ومن الغد وبعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى).

والجر[1] بإضافة الوادي إليها، وقال الرضى الشاطبي: الفقهاء يقولونه بالنصب والتنوين، يتوهمونه قناة من القنوات، وليس كذلك. وقال الطيبي: قناة نصب على الحال أو على المصدر، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي مثل القناة، أو سيلان القناة في الدوام والاستمرار والقوة والمقدار.

وقوله: (اللهم أغثنا): قال القرطبي: كذا رويناه بالهمزة، وهي للتعدية، ومعناه: هب لنا غيثاً، قال بعضهم: صوابه غثنا، لأنه من غاث، وأما أغثنا فإنه من باب الإغاثة، وليس من طلب الغيث، قال القرطبي: والصواب الأول[2].

قوله: (ولا علينا): قال الطيبي: عطف جملة على جملة، أي أمطر حوالينا، وفي إدخال الواو هنا لطيف معنى، وذلك أنه لو أسقطها كان مستسقياً للآكام وما معها فقط، ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الواو متخلصة للعطف ولكنها للتعليل، وهو كقولهم: (تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها)، فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه ولكن لكونه مانعاً من الرضاع بأجرة، إذ كانوا يكرهون ذلك.

قوله: (فأقلعت)[3]، قال الكرماني: فإن قلت: ما وجه تأنيث الفعل؟ قلت: تأنيثه باعتبار السحابة، أو باعتبار السحاب.

قوله: (ورسول الله ﷺ قائماً يخطب): قال الزركشي: كذا بنصب «قائماً» على الحال من يخطب، ويروى بالرفع على الخبر.

قوله: (اللهم حوالينا): قال الزركشي: هو ظرف متعلق بمحذوف، أي أمطر

---

(١) في أ ورد هذا الكلام في غير مكانه، وقد أشرنا إلى مكانه الصحيح في الهامش السابق.

(٢) في ب، حـ: من قوله: (وقال الرضي الشاطبي . . الى قوله: قال القرطبي والصواب الأول) وضع في مكان آخر على غير الترتيب الذي جاء في النسخة أ.

(٣) في ب، حـ: قوله قال فأقلعت.

حوالينا. وقال الكرماني: هو ظرف، أي أمطر في الأماكن التي في حوالينا ولا تمطر علينا. وقال الحافظ ابن حجر: فيه حذف تقديره اجعل أو أمطر. وقال الطيبي: حوله وحواليه بمعنى، وإنما آثر حوالينا لمراعاة الازدواج مع قوله علينا نحو: ﴿وجئتك من سبأ﴾[1].

قوله: (فادعُ اللهَ يحبسْها عَنَّا): قال ابن مالك: ويجوز في (يحبسها) الجزم على جعله جواباً[2]، لأن المعنى يحبسها عنه، وهو أجود، والرفع على الاستئناف، أي فهو يحبسها، والنصب على إضمار أنْ، كأنه قال: أنْ يحبسَها، ومنه قراءة الأعمش: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرَ﴾[3]، وقول بعض العرب: خُذِ اللصَّ قبل يأخذَك.

وقال الطيبي: الضمير فيه للسحابة فإنها جمع سحاب[4].

[١٤٩] حديث: «**إنَّ رجلًا قالَ يا رسول الله: متى الساعة قائمة؟**»[5].

قال الزركشي: يجوز في قائمة الرفع والنصب.

[١٥٠] حديث: «**لا يتمنينَّ أحدُكم الموتَ لِضُرٍّ نزلَ به، فإنْ كان لا بدّ مُتَمَنِّياً. .**»[6].

---

(١) سورة النمل ٢٢.

(٢) في ب، حـ: جوابا للدعاء.

(٣) سورة المدثر ٦.

(٤) اتفقت النسختان ب، حـ: في ترتيب أجزاء هذا الحديث واختلفتا مع أ.

(٥) المسند ٣/١٠٤، ١١٠، والبخاري - كتاب الأحكام - باب القضاء والفتيا ١٣/١٣١ رقم ٧١٥٣، ومسلم - كتاب الفتن - باب قرب الساعة ١٨/٩٠.

(٦) المسند ٣/١٠٤، ١٩٥، والبخاري - كتاب المرضى - باب تمني المريض الموت - ١٠/١٢٧ رقم ٥٦٧١، ومسلم كتاب الذكر والدعاء - باب كراهية تمني الموت ١٧/٧، وأبو داود - الجنائز - باب في كراهية تمنّي الموت ٣/١٨٨ رقم ٣١٠٩، والدارمي - كتاب الرقاق - باب لا يتمنى أحدكم الموت ٢/٣١٣، والنسائي - كتاب الجنائز - باب تمنى الموت - ٤/٣، وابن ماجه - =

قال الكرماني: قوله (لا بدّ) حال. وتقديره: إنْ كان أحدكم فاعلاً حالة كونه لا بدّ له من ذلك.

[١٥١] حديث: «إذَا تقرَّبَ إليَّ العبدُ شبراً تقربتُ إليه ذراعاً، وإذَا تقرَّبَ منيَّ ذراعاً تقربت إليه باعاً»[١].

قال الكرماني: فإن قلت استعمل التقرب أولاً بإلى وثانياً بمِنْ، فما الفرق؟ قلت الأصل مِنْ، واستعماله بإلى لقصد معنى الانتهاء، والصلات تختلف بحسب المقصود.

[١٥٢] حديث: «لا تقومُ الساعةُ على أحدٍ يقولُ الله الله»[٢].

قال النووي: هو برفع اسم الله تعالى، وقد يغلط فيه بعض الناس ولا يرفع.

وقال القرطبي: صوابه بالنصب، وكذلك قيدناه عن محققي من لقيناه، ووجهه أن مثل هذا قول العرب: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، إذا حذّروا من الأسد المفترس والجدار المائل، وهو منصوب بفعل مضمر تقديره احذر، وقد قيده بعضهم (الله الله) بالرفع على الابتداء، وحذف الخبر، وفيه بعد. انتهى.

[١٥٣] حديث: «نَهَى عن بيعِ الثمارِ حتّى تزهى قيل وما تزهى؟»[٣].

= الزهد ـ باب ذكر الموت ٢/١٤٢٥ رقم ٤٢٦٥.

(١) المسند ٣/١٢٢، ١٢٧، ١٣٠ (برواية منّي)، والبخاري ـ كتاب التوحيد ـ باب قوله تعالى: ﴿ويحذركم نفسه﴾ ١٣/٣٨٤ رقم ٧٤٠٥، ومسلم ـ كتاب الذكر ـ باب فضل الذكر ١٧/١١، وابن ماجه ـ كتاب الأدب ـ باب فضل العمل ٢/١٢٥٥ رقم ٣٨٢١.

(٢) المسند ٣/١٦٢، ومسلم ـ كتاب الإيمان ـ باب ذهاب الإيمان آخر الزمان ٢/١٧٨.

(٣) البخاري ـ البيوع ـ باب بيع الثمار ٤/٣٩٤ رقم ٢١٩٥، ومسلم ـ المساقاة ـ باب وضع الحوائج =

قال الطيبي: يجوز أن يكون (تزهى) حكاية قول الرسول ﷺ، أي ما معنى قولك حتى تزهى؟ أو وضع الفعل موضع المصدر، أي ما الزهو؟ ونحوه قول الشاعر:

وقالوا ما تشاءُ فقلتُ ألهو

[١٥٤] حديث: «**نَهَى عن بيعِ الحبِّ حتّى يفرك**»(١).

قال البيهقي في «سننه»: إن كان بخفض الراء على إضافة الإفراك إلى الحبِّ وافق رواية من قال (حتى يشتد)، وإن كان بفتح الراء ورفع الياء على إضافة الفرك إلى ما لم يسمّ فاعله خالف رواية من قال (حتى يشتد)، واقتضى تبقيته على السنبل حتى يجوز بيعه، قال: ولم أر أحداً من محدّثي زماننا ضبط ذلك، ولأشبه أن تكون يفرك، بخفض الراء، معنى من قال فيه (حتى يشتد).

[١٥٥] حديث(٢): «**أرأيتَ أن منعَ اللهُ الثمرةَ بأخذِ أحدِكم مالَ أخيه**»(٣).

قال الكرماني: (أرأيت) في معنى أخبرني، وفيه نوعان من التصرف: إطلاق الرؤية، وإرادة الإخبار، واطلاق الاستفهام وإرادة الأمر.

وقال أبو حيان: كون (أرأيت) بمعنى أخبرني نصّ عليه سيبويه وغيره، وهو(٤)

= ٢١٧/١٠، والنسائي ـ البيوع ـ باب شراء الثمار ٢٦٤/٧، والموطأ البيوع ـ باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ٦١٨/٢ رقم ١١.

(١) المسند ١٦١/٣.

(٢) سقط من ب، حـ: كلمة (حديث) التي يصدر بها كل حديث جديد، وأثبت فيهما بدل ذلك كلمة (قوله).

(٣) فتح الباري ـ البيوع ـ باب إذا باع الثمار ٣٩٨/٤ رقم ٢١٩٨، ومسلم ـ المساقاة باب وضع الحوائج ٢١٧/١٠، والنسائي ـ البيوع ـ باب شراء الثمار ٢٦٤/٧، والموطأ البيوع ـ باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٦١٨/٢.

(٤) كلمة (وهو) ساقطة من أ، مثبته في ب، حـ. وهي لازمة لترابط الكلام.

تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأن أخبرني يتعدَّى بعن، و (أرأيت) بنفسه لمفعول صريح، وإلى جملة استفهامية[1] في موضع المفعول الثاني، ويقع بعده جملة الشرط، ويتنازع هو وفعل الشرط في ما بعده، فأعمل الثاني على رأي البصريين، وحذف مفعول (أرأيت) الأول، ومفعوله الثاني هو جملة الاستفهام، ورابط هذه الجملة الاستفهامية بالمفعول المحذوف في (أرأيت) مقدر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، تقديره: فأخبروني. انتهى.

وقال الطبري: أرأيت: معناه أخبرني، من إطلاق السبب على المسبب، لأن مشاهدة الأشياء طريق إلى الإخبار عنها، والهمزة فيه مقدرة[2]، أي قد رأيت ذلك فأخبرني به.

قوله: (بِمَ يأخذ أحدكم)، قال الطيبي: مثله فِيمَ وحتَّامَ[3] في حذف الألف عند دخول حرف الجر على ما الاستفهامية، ولما كانت ما الاستفهامية متضمنة للهمزة، ولها صدر الكلام، ينبغي أن يقدر أَبِمَ يأخذ، والهمزة للإنكار، فالمعنى ينبغي أن لا يأخذ[4] أحدكم مال أخيه عفواً.

[١٥٦] حديث: **«إنّ رجلاً جاء إلى الصلاةِ وقد حفزه السنُّ فقال: الله أكبر الحمْد لله حمداً كثيراً طيّبا . . .»**[5].

قال البيضاوي: (حمداً) نصب بفعل مضمر دل عليه الحمد، ويحتمل أن يكون

---

(١) في ب، حـ: الى جملة.
(٢) في ب: مقررة، وهو الصحيح.
(٣) في بّ، حـ: مثل قولهم فيم وحتام.
(٤) في ب، حـ: لا ينبغي أن يأخذ.
(٥) المسند ٣/١٦٧، ومسلم ـ كتاب المساجد ـ باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة والنسائي ـ كتاب الافتتاح ـ باب نوع آخر من الذكر ٢/١٣٢.
وجميع الروايات السابقة جاءت بلفظة (حفزه النَّفس)، ولم نعثر على رواية المخطوطة (حفزه السن).

بدلاً منه جارياً على محله، و (طيباً) وصف له.

وقوله: (لم يقل بأساً)، قال الطيبي: يجوز أن يكون مفعولاً به، أي لم يتفوه بما يؤخذ عليه، أو مفعولاً مطلقاً، أي يقله قولاً يشدد عليه، و (أيهم يرفعها) مبتدأ أو خبر في موضع نصب، أي يبتدرونها ويستعجلونها أيهم يرفعها.

[١٥٧] حديث: «**مرّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بجنازةٍ فأَثْنَوْا عليها خيراً، فقال وَجَبَتْ، ثم مرّ بأخرى فأثْنَوْا عليها شَراً، فقال وَجَبَتْ، فقيل يا رسولَ الله: قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت، قال: شهادة القوم، المؤمنون شهداء اللهِ في الأرضِ**»(١).

قال الكرماني: (شهادة القوم) مبتدأ، وخبره محذوف أي موجبة شرعاً، أو معرفة لثبوتها، وروي بالنصب أي وجبت لشهادتهم.

وقال عياض ضبطه بعضهم (شهادةُ) بالرفع على خبر مبتدأ مضمر، أي هي، ثم استأنف الكلام فقال: (القومُ المؤمنون شهداءُ اللهِ في الأرض). وضبطه بعضهم (شهادة القوم) على الإضافة، فالمؤمنون رفع بالابتداء، وشهداء خبره والقوم خفض بالإضافة، وشهادة على هذا خبر مبتدأ محذوف، أي سبب قولي هذا شهادة القوم، ورواه بعضهم (المؤمنين) نعت للقوم، ويكون (شهداء) على هذا خبر مبتدأ محذوف، أي هم شهداء الله، ويصح نصب (شهادة) بمعنى من أجل شهادة القوم، ومن روى (القوم) مرفوعاً كان مبتدأ، والمؤمنون وصفهم. انتهى.

---

(١) المسند ١٧٩/٣، ١٨٦، ١٩٧، ٢١١، ٢٢/١، ٢٦، ٤٥، ومسلم ـ كتاب الجنائز ـ باب من صلى عليه أربعون ١٨/٧، وابن ماجه ـ كتاب جنائز ـ باب ما جاء في الثناء على الميت ٤٧٨/١ رقم ١٤٩١، ١٤٩٢، والنسائي ـ كتاب الجنائز ـ باب الثناء ٤/٥١٥٠، وأبو داود ـ كتاب الجنائز ـ باب الثناء على الميت ٢١٨/٣ رقم ٣٢٣٣.

وقال السهيلي: إن كانت الرواية بتنوين الشهادة، فهو على إضمار المبتدأ. أي هي شهادة، والقوم: رفع بالابتداء، والمؤمنون: نعت له أو بدل، وما بعده خبر، وفي هذا ضعف، لأن المعهود من كلام النبوة حذف المنعوت نحو: (المؤمنونَ تتكافأُ دماؤُهم)[1]، (والمؤمنون هَيِّنُونَ)[2]، (والمؤمنُ غِرٌّ كَرِيم)[3]، لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى للموصوف.

قال: ويحتمل وجهاً آخر، وهو أنه يرتفع القوم بالشهادة لأنها مصدر، ويرتفع المؤمنون بالابتداء، إذ قد أجازوا إعمال المصدر عمل الفعل، فلا بعد في عمله هنا في (القوم) منوناً كما تقول: يعجبني ضرب زيد عمْراً، ويحتمل وجهاً ثالثاً وهو أن يكون (القوم) فاعلاً بإضمار فعل كأنه قال: هذه شهادة، ثم قال: القوم أي شهد القوم. انتهى.

[١٥٨] حديث سؤال القبر، قوله: «إنّ العبدَ إذا وُضِعَ في قبره»[4].

قال الطيبي: شرط، «أتاه» جزاؤه، والجملة خبر (إنّ). و: (إنه يسمع قَرْعَ نِعَالِهِم) إمَّا حال بحذف الواو كأحد الوجهين في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ

---

(١) أبو داود ـ كتاب الديات ـ باب أَيُقَادُ المسلم بالكافر ٤/١٨١، والنسائي ـ كتاب القسامة ـ باب القَوَدِ بين الأحرار والمماليك في النفس ٨/١٨ ـ ١٩، وابن ماجه كتاب الديات ـ باب المسلمون تتكافأ دماؤهم ٢/٨٩٥ رقم ٢٦٨٣ ـ ٢٦٨٥.

(٢) المسند ١/٤١٥.

(٣) المسند ٢/٣٩٤.

(٤) المسند ٣/١٢٦، ٢٣٣، وفتح الباري ـ الجنائز ـ باب ما جاء في عذاب القبر ٣/٢٣٢ رقم ١٣٧٤، ومسلم ـ كتاب الجنة ـ باب عرض مقعد الميت ١٧/٢٠٣ رقم ٧٠، وأبو داود ـ الجنائز ـ باب المشي في النعل بين القبور ٣/٢١٧ رقم ٣٢٣١، والنسائي ـ الجنائز ـ باب المسألة في القبر ٤/٩٧ ـ ٩٨، وباب التسهيل ٩٦.

كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[1]، ونحو: كلّمته فُوهُ إلى فِيَّ[2]، فيكون جواباً للشرط، أو يكون على إضمار الفاء، فيكون (أتاه) حالاً من فاعل يسمع، وقد مقدرة. ويحتمل أن يكون (إذا) ظرفاً مَحْضاً، وقوله: (إنّه) تأكيد لقوله (إنّ العبد)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ . . ﴾[3] في أحد الوجهين.

قوله: (فَيُقْعِدَانِهِ): قال التوربشتي: في حديث [البراء، فيجلسانه، وهو أولى اللفظين بالاختيار لأن الفصحاء][4] إنما يستعملون القعود في مقابلة القيام فتقول[5] القيام والقعود، ولا تسمعهم يقولون القيام والجلوس، يقال قعد عن قيامه، وجلس عن ضجعه واستلقائه، وحكي (أن)[6] النضر بن سهيل دخل على المأمون عند مقدمه مرو فمثل وسلم، فقال المأمون: اجلس، فقال: يا أمير المؤمنين أمضطجع فأجلس؟ قال: فكيف أقول؟ قال: قل اقعد، فعلى هذا المختار من الروايتين الإجلاس لما أشرنا إليه من دقيق المعنى، وفصيح الكلام، وهو الأحق والأجدر ببلاغة الرسول ﷺ، ولعل من روى (فيقعدانه) ظنّ أن اللفظين ينزلان من المعنى بمنزلة واحدة، ومن هذا الوجه أنكر كثير من السلف رواية الحديث بالمعنى، خشية أن يزلّ الألفاظ المشتركة، فيذهب عن المعنى المراد جانباً. انتهى.

قوله: (قد بدّلك الله به مقعداً في الجنّة): فيه دخول الباء على المتروك، وقد اشتهر[7] أنه المعروف لغة، قال أبو حيان في شرح التسهيل: هذه المسألة غلط فيها كثير من المصنفين في العلوم، ومن الشعراء، فيدخلون الباء على ما لا يصحّ دخولها عليه في لسان العرب، وينصبون ما تدخل عليه في لسان العرب، ففي المنهاج لأبي

---

(١) سورة الزمر ٦٠. وزاد في ب، حـ: أي وجوههم، والصحيح: ووجوههم.

(٢) زاد في ب، حـ بعد هذا الموضع: ذكره شارح اللباب.

(٣) سورة الكهف ٣٠.

(٤) ما بين الحاصرتين الكبيرتين ساقط من أ.

(٥) في ب، حـ: فيقولون.

(٦) كلمة (أن) ساقطة لا يستقيم الكلام بغيرها.

(٧) في ب، حـ: واشتهر، بدون (قد).

زكـرياء النووي: ولو أدخل ضاداً بظاء لم يصح في الأصح، يعني في قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾(١)، ولو قال وجرى على لسان العربي لقال: ولو أبدل ظاء بضاد، أي جعل بدل الضاد ظاء، فالمنصوب هو الذي يصير عِوَضاً، وما دخلت عليه الباء هو الذي يكون مُعَوَّضاً عنه، وهذا جار في هذه المادة من أبدل وبدّل وتبدل، المنصوب هو المعوض الحاصل، وما دخلت عليه الباء هو المعوض منه الذاهب، فإذا قلت: أبدلت ديناراً بدرهم، فمعناه: اعتضت ديناراً عوض درهم، فالدينار هو الحاصل لك المعوض، والدرهم هو الخارج عنك المعوض منه، وهذا عكس ما يفهم العامة، وكثير ممن يعاني العلوم، وعلى ما ذكرناه جاء لسان العرب، قال الشاعر(٢):

مِنْ أَيْنَا تَضْحَكُ ذَاتُ الحِجْلَيْنْ

أَبْدَلَهَا اللهُ بِلَوْنٍ لَوْنَيْنْ

سوادَ وجهٍ وبياضَ عَيْنَيْنْ

ألا تراه كيف أدخل على المعوض منه الباء، وهو قوله (بِلَوْنٍ) ونصب لونين وهو المعوض، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الكُفْرَ بِالْإِيمان﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ ..﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا﴾(٦). تقديره: أن يبدلنا بها خيراً منها، فحذف بها أي بالجنة التي طيف بها، وقال تعالى: ﴿فَأَرَدْنَا

(١) سورة الفاتحة ٧.

(٢) حماسة أبي تمام، المرزوقي، حماسية رقم ٨٣١، صفحة ١٨٤١، والحماسة بشرح التبريزي ٤/١٦٣ برواية: من أيّنا تضحك ذات الحجلين، وفي البيت الثاني: أبدلها الله.

(٣) سورة البقرة ١٠٨.

(٤) سورة سبأ ١٦.

(٥) سورة البقرة ٦١، وزاد في ب، حـ بعد هذه الآية آية أخرى هي: قال تعالى: ﴿وإن تتولوا يستبدلْ قوماً غيركم﴾ أي يستبدل قوماً غيركم: سورة محمد ٣٨.

(٦) سورة القلم ٣٢.

أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِنْهُ زَكَاةً﴾[1] أي يبدلهما به، وعلى هذا نظم علماء الشعراء، قال أبو تمام[2]:

تَبَـدَّلَ غَاشِيهِ بريمٍ مُسَلِّمٍ ... تَرَدَّىٰ رِداءَ الـحُسْنِ طَيْفاً مُسَلَّمَا
وبالـحَلْيِ أنْ قَامتْ تَرنَّمُ فَوْقَها ... حَمامٌ إذا لاقى حَماماً تَرَنَّما
وبالخَدْلَةِ السَّاقِ المُخَدَّمَةِ الشَّوىٰ ... قلائصُ يتبعْنَ العبنّى المُخدَّما

وقد يجوز حذف حرف الجر لدلالة المعنى على العوض والمعوض منه، قال تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ﴾[5]، أي بغير الأرض.

وقد يقع موقع الباء التي تدخل على المعوض منه (بعد)، وهي دالة على سبق المعوض منه وذهابه بالعوض، قال الشاعر[6]:

وَبُدِّلْتُ قرحاً دامياً بعد صحةٍ ... لعلّ منايانا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

معناه: وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة، أي عوضت بدل الصحة قرحاً، وأصل أبدل وبدّل أن يتعدى لاثنين منصوبين والثالث بالباء، ألا ترى كيف صرح بذلك في قوله: (أبدلكِ اللهُ بِلَوْنٍ لونين)، وفي قوله: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾، وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا: بدّلنا[7] كذا بكذا، ولا يذكرون المفعول الأول[8]، وكثر حذفه في

---

(1) سورة الكهف ٨١.
(2) ديوانه بشرح الخطيب التبريزي ـ تحقيق محمد عبده عزام ٣/١٥٤.
(3) سورة الفرقان ٧٠، وزاد في ب، حـ: أي بسيئاتهم حسنات. والآية من دون لفظة (الذين).
(4) سورة البقرة ٥٩، وهذه الآية لم ترد في ب، حـ.
(5) سورة إبراهيم ٤٨.
(6) قائله امرؤ القيس، ديوانه ١١٧، ومغني اللبيب ٣٨٠ برواية: فيالك من نعمى تحولن.
(7) في ب، حـ: أبدلت.
(8) زاد في ب، حـ هنا: وأيضا فليس المعنى عليه، لأنك اذا قلت أبدلت هذا الحرف بهذا الحرف =

اصطلاحهم حتى صار نسياً لا يراد معناه بوجه. انتهى.

وقد ألف في هذه المسألة الإمام أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطي رسالة حسنة، ولا بأس بإيرادها لتستفاد، قال:

الحمد لله الذي جعل العلوم الشرعية مناهل صافية تورد، ومصابيح نيرة توقد، وقيض لها حملةً مجالسها عليهم تعقد، وأحاديثها لديهم تنشد، وزيفها لديهم ينقد، وضالتها عليهم تنشد، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله أفضل صلاة تامة، وأزكى سلام سرمدي مؤبد، وبعد: فإني سئلت عن مسألةٍ تعيين محلّ دخول الباء من مفعول بدّل وأبدل، وما يرجع إليهما في المادة، وكان الذي حمل السائل على السؤال عن ذلك أنه سمع بعض علماء اللسان ينكر مثل قول القائل: فعمّا قريب يبدل الله العسرباليسر، (يزعم)[1] أنه لحن خارج عن كلام العرب، وأن صواب الكلام: يبدل الله اليسر بالعسر، أي يجعل اليسر بديل العسر وعوضه، قال: فإنما تدخل الباء بعد هذا الفعل أبداً على المتروك، ويجرد الحاصل منها، فهو الذي يقام مقام الفاعل على اللزوم، فصوبت للسائل ذلك المقال، وأنكرت عليه ذلك الإنكار[2]، فسألني المسألة ببسط وبيان، فقلت في الجواب ـ والله سبحانه المستعاذ ـ إن لأفعال هذه المادة في الاستعمال أربعة أوجه:

أحدها: أن يقصد بالتبديل أو الإبدال تغيير الشيء، بنقله وتحويله فيتعدى إلى اسمين، منقول ومنقول إليه، ومحلّ دخول الباء في هذا الوجه إنما هو العوض الحاصل، ويجرد المتروك لأنه المغيّر، فإنما تريد أخلفت هذا بذاك، وفسخته به وعلى هذا يصح ما أنكر المنكر. قال ثعلب: التبديل تغيير الصورة إلى غيرها، وقال

= لا يريدون أبدلتك هذا الحرف بهذا الحرف، على أنه لا يبعد أن يكون أصله هكذا ثم حذف المفعول الأول.

(١) سقطت هذه الكلمة من أ، وهي مثبتة في ب، حـ.

(٢) في ب، حـ: وأنكرت ذلك الإنكار.

الفراء: كل ما غيّر عن حاله فهو مبدل، ويجوز التخفيف. وقال ابن النحاس: بدّلت خاتمي أي غيرته. وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ﴾ التبديل هو التغيير كقولك: بدلتُ الحلقة خاتماً، إذا أذبتها وسويتها خاتماً، فنقلها من شكل إلى شكل، قال فهو تغيير في الصفات، قال وقد يكون في الذات، كقولك: بدلتُ الدارهم دنانير، وقال في قوله تعالى: ﴿بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللهِ كُفْراً﴾ كأنهم غيروا شكرها الواجب عليهم إلى الكفر لما وضعوا الكفر مكانه، ومما يدخل تحت ترجمة التغيير قوله تعالى: ﴿لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ﴾(١)، ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً﴾(٢)، ﴿لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ﴾(٣)، ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللهِ﴾(٤)، ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هذا أَوْ بَدِّلْهُ﴾(٥)، ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي﴾(٦)، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾(٧)، ﴿أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾(٨)، ومما جاء في هذا مع دخول الباء على الحاصل قول حبيب:

بِسَيْبِ أَبِي العباسِ أبدل أزلنا ... بخفضٍ وصرنا بعدَ جزْرٍ إلَى مَدِّ(٩)

فأدخل الباء على الحاصل حين رفع المتروك، ومنه قول أبي الطيب:

أَبْلَى الأجِلَّةَ مُهْرِي عندَ غَيْرِكُمُ ... وبدّل العُذْر بالفسطاطِ والرَّسَنِ(١٠)

يقول: طال مقامي عند غيركم، لأنه أكرمني ولم يسأم مثواي عنده، حتى بلى

---

(١) سورة الأنعام ٣٤، وهي في ب، حـ: (لا مبدل لكلماته).
(٢) سورة الأحزاب ٦٢، وسورة الفتح ٢٣.
(٣) سورة يونس ٦٤.
(٤) سورة الفتح ١٥.
(٥) سورة يونس ١٥.
(٦) سورة يونس ١٥.
(٧) سورة البقرة ١٨١.
(٨) سورة غافر ٢٦.
(٩) ديوانه ٢/٦٤ برواية (بدّل).
(١٠) ديوانه ٤/٤٦٨ ـ تحقيق عبد الرحمن البرقوقي.

جلّ مهري بطول مكثه على ظهره، وتعوض منزل الفسطاط من عذاره ورسنه، وقوله أيضا من قصيدة يمدح بها كافوراً وكان أسود:

مَنْ لبيضِ الـملوكِ أن يبـدلـوا الـ لونَ بلونِ الأسـتـاذِ والسَّحْنَـاءِ

يقول: من للبيض من الملوك أن يبدلوا ألوانهم بلون هذا الممدوح وسحناته. ومنه قول المعري:

يقـال إنّ زمـانـاً يسـتـقـيدُ لهـم حتـى يبـدّل من بؤس بنـعـمـاءِ[1]

أي حتى يعوض من هذه هذه، وقد يدخل هذا البيت في الوجه الثالث بعد هذا بتقدير: حتى يبدلهم، ومن هذا الوجه البيت الواقع في السير وقصيدة عدي بن زيد العبادي، وهو قوله[2]:

وبـدّل الـفـيجُ بالـزرافـة والـ أيامُ خون جمّ عجـائـبُـهَـا

وذلـك أن الفيج في البيت هو المنفرد في مشيه، والزرافة الجماعة، يعني بها الكتائب التي ذكر في القصيدة قبل هذا في قوله:

ساقتْ إليهـا الأسبـابُ جنـدَ بني الـ أحـرار فرسـانـهـا مواكـبُـهَـا
حتـى رآهـا الأقـوال من طرف الـ منـقـد مخـضـرة كتـائـبُـهَـا

ويريد بالفيج سيف بن ذي يزن الحِمْيَرِيَّ، لأنه فرّ بنفسه حتى قدم على قيصر، فشكا إليه حال أهل اليمن، فلم يشكه، فأتى النعمان، فذهب معه، فأدخله على كسرى، فشكا إليه، فأصحبه جيشاً ـ كما ذكر صاحب السير ـ فبدل الواحد بالجماعة. وإن أراد بالفيج معنى الرسول كما قال بعض اللغويين، فإن سيفاً كان رسول أهل اليمن.

---

(١) اللزوميات بتحقيق الخانجي ١/٥٧.

(٢) ديوانه ـ تحقيق وجمع محمد جبار المعيبد ـ بغداد ١٩٦٥. صفحة ٤٦، ٤٧.

ثم قد يأتي محل الباء مجرداً منصوباً، وهو كثير كقوله تعالى: ﴿**يومَ تبدلُ الأرضُ غيرَ الأرضِ**﴾، وكقوله: ﴿**بدّلوا نعمةَ اللهِ كُفْراً**﴾، وقوله: ﴿**فأولئك يبدلُ اللهُ سيئاتِهم حسناتٍ**﴾، قال الغزنوي: في الآية الأولى (غير) مفعول ثان أو يقدر بغير الأرض، وقد كثر هذا في استعمال النحاة وكلام سيبويه وغيره، قال سيبويه[1]: صَويق ومَصَالِيقُ أبدلوا السين صاداً، وقال في لغة من يقول القصد القزد، إن تحركت الصاد لم يبدل، فهذا مثل الآية: ﴿**يومَ تبدّل الأرض**﴾ حذف المفعول الثاني اختصاراً، وقد يحذف كما قيل في قوله تعالى: ﴿**إنّي أخافُ أن يبدّل دينكم**﴾[2]، قال مكي: أن يبدل دينكم بما أتاكم به. وفي قوله تعالى: ﴿**وإذا بدّلنا آيةً مكانَ آيةٍ**﴾[3]، ﴿**وإذا شئنا بدّلنا أمثالهم تبديلا**﴾[4].

قال الغزنوي: أي أمثالهم ممن يكفر النعم بمن يشكرها، وهو أحد وجهي الآية، والوجه الثاني: أن يقصد بالتبديل أو الإبدال جعل شيء مكان شيء وبدلاً منه، فأصل الاستعمال في هذا الوجه تجريد الحاصل، ودخول الباء على المتروك، لأنك تريد: جعلت هذا بديل هذا أو عوضاً منه، فمن الأول قول امرىء القيس:

سَنُبْدِلُ إن أَبْدَلْتِ بالوُدِّ آخَرا[5]

وقول معن بن أوس:

وكــنــت إذا ما صاحــبٌ رَامَ ظِنَّـتِي ... وبــدّل سوءًا بالــذي كنــت يفــعــلُ
قلبــتُ له ظهــرَ الــمِــجَنِّ ولــمْ أَدُمْ ... على ذاكَ إلّا ريثــمــا أتَــحَــوَّلُ[6]

---

(١) كتابة سيبويه ٤/٤٧٨.

(٢) سورة غافر ٢٦.

(٣) سورة النحل ١٠١، وهذه الآية لم تذكر في ب، حـ.

(٤) سورة الإنسان ٢٨.

(٥) ديوانه (دار المعارف) ٦١، وصدره: أأسماء أمسى قد تغيرا.

(٦) ديوانه ٩٤، صنعة د. نوري حمودي القيسي ورفيقه ـ بغداد ١٩٧٧.

والغالب على هذا الوجه في الاستعمال جرّ المتروك بمن، فتقول: أبدلت كذا من كذا، وعليه جرت عادة النحويين في باب البدل، أو يأتي بـ (مكان) أو(بعد) كقوله تعالى: ﴿وإذَا بدّلْنا آيةً مكانَ آيةٍ﴾[1]، وقوله: ﴿ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ﴾[2].

وقد تحذف اختصاراً كقوله تعالى: ﴿وإذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلاً﴾[3]، على أحد الوجهين فيها، أي أهلكناهم وجئنا بأمثالهم من الخلق[4] غير عاصين، فالتقدير: بدلنا منهم أمثالهم.

الوجه الثالث: أن ترد البنية مؤدية معنى أعطى شيئاً عوض شيء، وذلك المعطى هو محل تعاقب العوضين، فيطلب الفعل ثلاثة يتعدى إليها: إلى الأول المأخوذ منه بنفسه، وإلى المعطى المأخوذ كذلك، وإلى المتروك بالباء، كقوله تعالى: ﴿وبدلناهم بجنتيهم جنتين﴾ وكقول القائل:

أبدلك الله بلونٍ لونينْ سوادَ وجهٍ وبياضَ عينينْ[5]

ويقوم مقام الباء في هذا ما يؤدي معناها كقوله تعالى: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً﴾[6]. ومنه قول القائل:

وبدّلت قرحاً دامياً بعد صحة[7]

وقد تحذف الباء مع محلها اختصاراً لفهم المعنى، كقوله تعالى: ﴿عسى ربّنا أَنْ يُبْدِلَنَا خيراً مِنْها﴾، أي أن يبدلنا بها خيراً منها[8].

---

(١) سورة النحل ١٠١، وقد سبق ذكرها.

(٢) سورة النمل ١١.

(٣) سورة الإنسان ٢٨، وقد سبق ذكرها. (٤) في ب، حـ: في الخلق.

(٥) حماسة أبي تمام، الحماسية رقم ٨٣٠ صفحة ١٨٤١.

(٦) سورة النور ٥٥.

(٧) سبق ذكره، وقائله امرؤ القيس، ديوانه ١١٧.

(٨) في ب، حـ: وقع تصحيف إذ خلط بين الآية والتعليق الذي عليها.

وقد يضمن الفعل في هذا الوجه معنى النقل والتحويل فيتعدى تعدية، ومنه قول حبيب بعد قوله (بِسَيْبِ أبي العباس) البيت المتقدم:

غنيت به عمّن سواه وبدلت عجافاً رِكابي عن سعيد إلى سعدِ[1]

أي نقلت عن هذا إلى هذا، ولا يمتنع في هذا الوجه أن يقول: بدلت من كذا بكذا[2]، فيدخل الباء على العوض الحاصل، أي جعلتك تتعوض كما سيأتي مثل تعوض بالحجارة من حجور. وقد تقدم الكلام في بيت المعري حتى تبدل من بؤس بنعماء.

الوجه الرابع: أن يقصد معنى التعوض أو الاستعاضة، فيكون المعنى: أخذت كذا عن كذا، أو اتخذته، فيتعدى الفعل في هذا الوجه إلى شيئين، ينصب أحدهما وهو الحاصل المأخوذ، ويجر المتروك بالباء، وهو المأخوذ عنه كقوله تعالى: **﴿ومن يتبدّل الكفر بالإيمان﴾** أي يتعوض، وكقوله تعالى: **﴿ولاَ أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾**[3]، و (مِنْ) زائدة دخلت على المفعول[4]، وكقوله تعالى: **﴿أتستبدلونَ الّذي هو أدنى بالّذي هو خيرٌ﴾**[5]، أي تستعيضون، وقد يغني عن الباء ما يؤدي معناها كقوله تعالى: **﴿وإنْ أردتم استبدالَ زوجٍ مَكانَ زوجٍ﴾**[6]، وقد تحذف مع مجرورها كقوله تعالى: **﴿يستبدلْ قوماً غَيْرَكُمْ﴾**[7]، أي بكم، وربما جرّ الحاصل بالباء والمتروك بمن عند قصد التعويض، ومنه قول المعري:

إذا الفتى ذمَّ عيشاً في شَبيَبتِهِ فما يقولُ إذا عصرُ الشبابِ مَضَى
وقد تعوضتُ مِنْ كلّ بِمُشْبِهِهِ فما وجدتُ لأيامِ الصِّبا عِوَضَا[8]

(١) ديوانه ٢/٦٤.
(٢) ب، حـ: بدلتك من كذا بكذا.
(٣) سورة الأحزاب ٥٢.
(٤) في ب، حـ: دخلت على المنصوب.
(٥) سورة البقرة ٦١.
(٦) سورة النساء ٢٠.
(٧) سورة محمد ٣٨.
(٨) سقط الزند.

ومنه قول القائل يرثي ابناً صغيراً:

تعــوّض بالــحــجــارةِ عن حجــورٍ　　وبــاتَ عن الـتــريبِ إلى التُّــراب[1]

ومن أبيات الحماسة:

وهــل هي إلاّ مثــلُ عِرْسٍ تَبَــدَّلَـتْ　　على زعمهـا مِنْ هاشمٍ في محاربِ[2]

يعني أنها نكحت في بني هاشم، وفارقتهم فنكحت في محارب، وجاء بفي في موضع الباء لمقاربة ما بينهما، والفعل في هذا الوجه مطاوع[3] الفعل في الوجه الذي قبله، تقول: أبدلت الشيء فتبدله.

فهذه[4] أربعة أوجه على أربعة مقاصد: يتعين الباء في المقصد الأول العوض الحاصل، ويجوز دخولها عليه في بعض المواضع في الثالث والرابع على ما ظهر من التفصيل، ثم قد يمكن ردّ ما ذكر من أمثلة الباء في الوجه الثاني إلى الوجه الثالث بحذف المفعول الأول كأنه قال في بيت امرىء القيس: سنبدل محلك من نفوسنا إن أبدلت موضعنا من نفسك، وكأنه قال في بيت معن بن أوس: وبدل سوءاً بالذي كان يفعل. ومما يحتمل التنزيل على الوجهين الأول والثاني قوله تعالى: ﴿**فبدّل الذين ظلموا قولاً غيرَ الذي قيل لهم**﴾[5].

قال الزمخشري: أي وضعوا مكان (حِطّة) قولاً غيرها، فأشار إلى معنى الوجه الثاني كما قال تعالى: ﴿**وإذا بدلنا آية مكان آية**﴾.[6]

وقال الغزنوي: (قولاً) مفعول ثان، أو قالوا قولاً، فأرشد بجعله مفعولاً ثانياً إلى كونه داخلاً في الوجه الأول بحذف أول المفعولين اختصاراً، ويكون هذا الثاني على

---

(١) لم نعثر على قائله.

(٢) قائله إسماعيل بن عمار، حماسة أبي تمام، حماسية رقم ٦٤١.

(٣) سقطت من ب، حـ كلمة (مطاوع).

(٤) في ب، حـ: فهنّ.

(٥) سورة البقرة: ٥٩.

(٦) سورة النحل: ١٠١.

إضمار الباء أو دونها، أي بدلوا القول الذي أمروا به بقول غيره، أو بدلوا القول قولاً غيره، كما قال تعالى: ﴿بدّلوا نعمةَ اللهِ كفراً﴾. وأرشد بجعله على إضمار فعل، والقول إلى أنهما كلامان بتفصيل بعد إجمال، أي بدلوا وغيروا وقالوا قولاً غير الذي قيل لهم، فإن اطّرد التأويل فيما يجدّ من أمثلة الباء في الوجه الثاني خرج ذلك من مداخل الباء.

ثم يتعلق بهذه الأوجه مسألة في الإبدال والتبديل، بالنظر إلى افتراقهما في المعنى، وقد فرق ثعلب بينهما فقال: الإبدال تنحية جوهرة واستئناف أخرى، وأنشد لأبي النجم:

عزْلِ الأميرِ للأميرِ المبدلِ[1]

قال: ألا تراه نحّى جسماً وجعل مكانه آخر.

والتبديل تغيير الصورة إلى غيرها، والجوهرة بغيرها، وهو نحو قول الفراء قال في التفسير: بدلت معناه غيرت، وكلما غير عن حاله فهو مبدّل بالتشديد وقد يجوز التخفيف وليس بالوجه، واذا جعلت الشيء مكان الشيء قلت أبدلته، كقولك: أَبْدِلْ هذا الدرهم، أي أعطني مكانه، وبدّل جائز فهما متقاربان.

قال الفارسي: بدّل وأبدل متقاربان كنزّل وأنزل، وقال في تفرقة من فرق: ليست بشيء، قال تعالى: ﴿وليبدّلنّهم من بعدِ خوفِهم أمْناً﴾[2] فالخوف ليس بقائم في حال الأمان، يريد على قراءة التثقيل، وقد تأولها الفراء على معنى: يجعل سبيل الخوف أمْناً.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿بدّلوا نعمةَ اللهِ كفراً﴾[3] أي شكر نعمة الله

(١) لسان العرب (بدل) ١٣/ ٥٠.
(٢) سورة النور ٥٥.
(٣) سورة إبراهيم ٢٨.

لما وضعوا الكفر مكان الشكر الذي وجب عليهم فكأنهم غيروا الشكر إلى الكفر، وبدلوه تبديلا، يعني: إنما يقوم مقام الشيء بأن يجعل محله كأنه هو بضرب من التغيير.

وذكر المطرزي عن ثعلب عن سلمة بن عاصم النحوي عن الفراء: أبدلت الخاتم بالحلقة، إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه، وبدلت الخاتم: إذا أذبته وسويته، وبدلت الحلقة بالخاتم: إذا أذبتها وجعلتها خاتماً. قال ثعلب: وحقيقته أن بدّلت إذا غيرت الصورة إلى صورة غيرها، والجوهرة بعينها، وأبدلت إذا نحيت الجوهرة، وجعلت مكانها جوهرة أخرى، ومنه قوله:

نحّى السديس وانتحى للمعدلِ ... عزل الأمير للأمير المبدلِ[1]

قال: ألا ترى أنه قد نحّى جسما وجعل مكانه جسما غيره.

قال المطرزي: عرضت الكلام على المبرد فاستحسنه وقال: قد بقيت علة فاصلة أخرى على أحمد بن يحيى، قلت: وما هي أعزك الله؟ قال: هي أن العرب قد جعلت بدّلت بمعنى أبدلت، وهو قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾[2]، وقال: وأما شرط أحمد بن يحيى فهو معنى قوله تعالى: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَها﴾[3]، فهذه جوهرة بعينها، وتبدّلها تغيير صورتها إلى غيرها، لأنها كانت ناعمة فاسودّت بالعذاب فردت صورة جلودهم الأولى كلما نضجت تلك الصورة، فالجوهرة واحدة، والصورة مختلفة، وفي كلام الفراء في ما مثّل به دخول الباء على الحاصل، وتوجه الفعل على المتروك كما جعله أبو النجم مبدلاً. انتهى الكلام على أقسام المسألة الأولى[4]، والحمد لله وحده.

---

(١) سبق ذكره، انظر لسان العرب (بدل).

(٢) سورة الفرقان ٧٠.

(٣) سورة النساء ٥٦.

(٤) في ب، حـ: على المسألة الأولى.

وقد وقعت على فصل في هذا الغرض لأثير الدين أبي حيان، مجتلب من شرحه لتسهيل ابن مالك، رأيت تقييده هنا وبيان ما فيه، بحول الله وقوته، وبيان[1] كلام أبي حيان الذي قدمته أول الحديث برمته، ثم قال: وقد اجتمعت فيه أشياء جملة: التهجم بالتخطئة، وعدم اطراد العلة، والقصور في الاطلاع، وخلط الأقسام والاستدلال، والتناقض في المقال.

أما التخطئة بالتهجم فلأنه غلّط كثيراً من المصنفين في العلوم والشعراء، وهم في ذلك على صواب، وأما انكسار العلة فلأنه جعل علة دخول الباء كون المحل معوضاً منه ذاهباً، وعلة التجرد منها كونه عوضاً حاصلاً، وقد ظهر مما تقدم نقلاً من كلام الأئمة، وسماعاً من كلام العرب، أن التبديل يكون بمعنى التغيير وبمعنى القلب والتحويل، ومن المعلوم أن المغير والمحول إنما هو المعوض منه الذاهب، وقد سلفت شواهد ذلك، وكيف يطرد له ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**يوم تبدل الأرض**﴾ الآية[2]، وإنما معناه تحول هذه الأرض إلى غيرها، أو تغيير حالها، ومثل ذلك قول جرير:

أَبُــدِّلَ الــليلُ لا تســري كواكـبُـه ... أَمْ طالَ حتى حسبتَ الليلَ حَيْرَانَـا[3]

أي أبدّل الليل غير الليل، لأنه قد عاد له بقوله (أم طال)، أم بقي[4] لكنه طال.

وأمـا القصـور في الاطلاع، فلأنه لم يقف على كلام الأئمة في معنى التغيير والقلب على شهرته وكثرة شواهده، وقد استشهد بطريقته بنظم بعض علماء الشعر، كأبيات حبيب، وغابت عنه شواهد القرآن، ومن شعر حبيب وأبي الطيب والمعري

---

(١) في ب، حـ: بحول الله تعالى، وساق . . .

(٢) في ب، حـ: (يوم تبدل الأرض غير الأرض).

(٣) شرح ديوان جرير ـ تأليف محمد إسماعيل عبدالله الصاوي ـ دار الأندلس ـ بيروت صفحة ٥٩٥ .

(٤) في ب، حـ: أم طال أي أم/بقي، والكلام من بعد بيت جرير الى قوله: (وهذا الوجه الذي) كان قد سقط من ح، واستدركه على هامش الصفحة العاشرة نفسها من المخطوطة.

وغيرهم ما هو كثير صريح في خلاف قوله.

وأما خلط الأقسام فلأنه جعل أبدل وبدّل وتبدّل واستبدل المتوجه على العوض خاصة، وعليها مع محلها الذي تعاقبا عليه، كل ذلك على سواء في التعدي الذي وصفه، وقد ظهر في التقييد بَوْن ما بين بدّل وأبدل وسائر الابنية سماعاً من العرب، ونقلاً من كلام علماء اللسان، وكذلك البون الذي بين بدّل وأبدل متوجهين على العوض خاصة، أو عليهما مع محلهما وتأمل هنا كلام الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾[1]، قال: قيل هو أن يعطي رديئاً ويأخذ جيداً، وعن السدي: أن يجعل شاة مهزولة مكان سمينة، يعني الوصيّ في مال اليتيم، قال وهذا ليس بتبدّل وإنما تبديل، يقول إن المعنى على هذا القول: لا تبدلوا خبيثكم بطيب اليتامى، والآية إنما فيها التبديل وهو يتضمن معنى الأخذ[2] لما يأخذ بما يترك، والوصي لم يأخذ الخبيث إنما أخذ الطيب، وفي هذا الكلام من الزمخشري تسليم دخول الباء مع التبديل على المأخوذ الحاصل، وإرادة الفرق بين التبديل والتبدل[3] في ذلك، ولم يتفق للمقيد مثال من السماع في محل النزاع إلا آية آخر كلامه، وهي حجة لخصومه.

وأما التناقض فلأنه ساق كلامه على التزام دخول الباء على العوض الذاهب، وتجريد الحاصل، ثم ختمه بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾، وقال أي بغير الأرض، جاعلاً الآية من القبيل الذي ذكر، وألزم فيها ما التزم[4]، وهي على العكس من قوله، وصريحة في مخالفة رأيه، وشاهدة على تقدير الباء لصحة مذهب من صرح بتخطئته، وليتأمل مأخذه في الآية: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾: حيث جعل المفعولين مذكورين على سقوط الباء من قول (قول) وهو المفعول

(١) سورة النساء ٢.

(٢) في ب، حـ: وقد يتضمن معنى الأخذ.

(٣) في ب، حـ: بين التبدل والتبديل.

(٤) في ب، حـ: وألزم فيها ما ألزم.

الثاني عنده، و(غير) هو الأول، فإنه مأخذ بعيد، وقد مرّ في كلام غيرها فيها ما هو جليّ ظاهـر، وهكـذا طريقتـه في تقـدير الآية: ﴿يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ أي بسيئاتهم، فإنه مع كونه على مخالفة مقتضى الآية الأخرى، (يوم تبدل. .) مخالف لكـلام الآية واستعمـالهم، ودعـوى وضـع الشيء غير موضعه، فليتأمل أيضاً عدم استبعاده في إبدال الحروف بعضها من بعض، أن يكون الأصل: أبدلتك هذا الحرف بهذا الحرف، وإنه لبعيد، والذي لا يبعد في ذلك الغرض أن تقدير: أبدلت الكلمة هذا الحرف، في هذا الآخر، لأن الكلمة هي محل التعاقب، وهذا الوجه الذي أشار إليه هو الـذي طرقت احتمـاله إلى ما جاء بدّل وأبدل مع الباء داخله على العوض الذاهب في الوجه الثاني كما سبق. وهنا انتهى القول في المسألة الأولى، والحمد لله وحده(١).

قوله: (فذكر لنا أنه يُفْسَح له في قبرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعاً):

قلت: كذا في الرواية (سبعون) بالواو، على أنه النائب عن الفاعل، قال الشيخ بهاء الدين في التعليقة: إذا اجتمع فضلات وليس فيها مفعول مرجح، اختلف النحاة فيها: فمنهم من قال يجوز إقامة أيها شئت على السواء، ومنهم من قال برجحان بعضها ثم اختلفوا فقالوا: أكثر المغاربة وبعض المشارقة: المصدر المختص أرجح، وعللوه بأن الفعل وصل إليه بنفسه، ولا كذلك المفعول المقيد.

وقال ابن معطي: المفعول المقيد أولى، ثم بعده المصدر، ثم لم يتعرضوا لها بعد ذلك. والذي ظهر لي أن الأَوْلى إقامة المفعول المقيد، ثم ظرف المكان ثم ظرف الـزمان ثم المصدر المختص، وذلك المفعول المقيد لا يحتاج إلى مجاز في كونه

(١) في ب، حـ: في المسـألـة والحمـدلله وحده، اذ سقطت كلمة (الأولى) وجاء بعد ذلك في النسختين ب، حـ حديث الغار، بينما زادت النسخة أ من قوله: قوله فذكر لنا أنه يفسح له في قبره سبعون ذراعاً . . الى أول الحديث التالي. وبعد هذا الحديث افترقت أ عن ب، حـ في ترتيب الأحاديث التالية.

مفعولاً به، وغيره يحتاج إلى التوسع فيه بجعله مفعولاً فكان المفعول المقيد أولى من غيره لذلك. انتهى.

وقال الطيبي: الأصل: (يفسح له في قبره مقدار سبعين ذراعاً) فجعل القبر ظرفاً للسبعين وأسند الفعل إلى سبعين مبالغة.

قوله: (فَيُقَالُ لَهُ لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ)، قال أبو البقاء[1]: (لَا دَرَيْتَ) بفتح الراء لا غير، من درى يدري مثل رمى يرمي. انتهى.

وقال الخطَّابي: قوله (لا تَلَيْتَ) هكذا يرويه المحدثون، وهو غلط، الصواب ولا ائْتَلَيْتَ على وزن افتعلت، من قولك: ما ألوته هذا الأمر، أي ما استطعته.

وقال صاحب «الفائق»: معناه ولا اتبعت الناس بأن تقول شيئاً يقولون، وقيل (تلوت) فقلبت الواو ياء للمزاوجة.

وقال ابن بطال: الكلمة من بنات الواو، لأنها من تلاوة القرآن، لكنها لمّا كانت مع دريت تكلم بها بالياء ليزاوج الكلام، ومعناه الدعاء عليه، أي لا كنت دارياً ولا تالياً.

وقال ابن بري: من روى تليت فأصله ائتليت بالهمزة، فحذفت تخفيفاً فذهبت همزة الوصل، وسهلت لمزاوجة (دريت).

قال الطيبي: يجوز أن يكون من قولهم: تلا فلان تلو غير عاقل إذا عمل عمل الجهال، أي لا علمت ولا جهلت، يعني هلكت فخرجت من القبيلين.

وقال الجوهري: أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، ومنه قولهم لا دريت ولا تليت، يدعو عليه بأن لا تتلى إبله، أي لا يكون لها أولاد.

وقال الأزهري: يروى (ولا ائتليت) يدعو عليه، وفي فتح الباري قال ثعلب: ولا

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٤٨.

تليت لعله تلوت، أي لا فهمت ولا قرأت القرآن، والمعنى لا دريت ولا اتبعت من يدري، وإنما قال بالياء لمؤاخاة دريت.

قال ابن السكيت: قوله (ولا تليت) إتباع، ولا معنى له، وقيل صوابه: ولا ائتليت، بزيادة همزة قبل المثناة بوزن افتعلت، وبه جزم الخطابي.

وقال الفراء: أي قصرت، كأنه قيل: لا دريت ولا قصرت في طلب الدراسة ثم أنت لا تدري.

قال الأزهري: الأكثر أن يكون بمعنى الجهد وبمعنى التقصير وبمعنى الاستطاعة.

وحكى ابن قتيبة أن صواب الرواية (ولا أتليت) بزيادة ألف وتسكين المثناة، كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له من يتبعه، وهو من الإتلاء، يقال: ما أَتَلَتْ أبداً، أي لم تلد أولاداً يتبعونها، وقال: قول الأصمعي أشبه بالمعنى، أي لا دريت ولا استطعت أن تدري.

قوله: (سَمِعَهُ مَنْ يُسَبِّحُ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ): قال الطيبي: غير منصوب على الاستثناء.

[١٥٩] حديث: «**اعتدلُوا في القعودِ ولا يبسطْ أحدكُم ذراعيهِ انبساطَ الكلبِ**»(١).

قال القرطبي: هو مصدر على غير صدره، وفعله ينبسط، لكن لما كان انبسط

---

(١) المسند ١/٣٥٢، والبخاري ـ كتاب مواقيت الصلاة وكتاب الأذان ـ باب المصلي يناجي ربه ٢/١٥، ٣٠١ رقم ٥٣٢، ٨٢٢، والروايتان بلفظ اعتدلوافي السجود، والترمذي في كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الاعتدال في السجود ٢/١٥٠ ـ ١٥١ رقم ٢٧٤ ـ ٢٧٥، والنسائي ـ كتاب التطبيق ـ باب النهي عن بسط الذراعين في السجود ٢/٢١١، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة ـ باب الاعتدال في السجود ١/٢٨٨ حديث ٨٩١ ـ ٨٩٢. وكل ما سبق بلفظ السجود لا القعود، والدارمي كتاب الصلاة ـ باب النهي عن الافتراش ١/٣٠٣.

من بسط جاء المصدر عليه كقوله تعالى: ﴿والله أَنْبَتَكُمْ من الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[1].

[١٦٠] حديث: «جَاءَ رجلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ إنِّي أصبتُ حَدّاً فَأَقِمْهُ عَلَيَّ»[2].

قال الطيبي: فإن قلت: ما الفرق بين معنى (عليّ) في قوله (فأقمه عليّ) وفيَّ في قوله: (فأقم فيَّ كتاب الله)؟ قلت: الضمير في قوله (فأقمه) يرجع الى الحد، فحسن لذلك معنى الاستعلاء، وكتاب الله في قوله: «فأقم فيّ كتاب الله»[3] يراد به الحكم، فهو يوجب (في) بمعنى الاستقرار فيه، وكونه ظرفاً تتسق فيه أحكام الله.

[١٦١] حديث: «ليسَ فِي الخَضْرَوَاتِ صَدَقَة»[4].

قال ابن فلاح في «المغني»: فعلاء أفعل نحو حمراء وخضراء، لا يجمع بالألف والتاء، كما لم يجمع مذكرها بالواو والنون، لأن المؤنث تابع للمذكر في الجواز والمنع، ولأن الصفة ثقيلة لكونها مشتقة من الفعل، وهذا الجمع ثقيل، فجمعها يوجب زيادة في الثقل، فلذلك رفض جمعها.

قال: وأما الخضروات في هذا الحديث، فإنه كالاسم، إذْ كان صفة غالبة لا يذكر معها الموصوف. انتهى.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا

---

(١) سورة نوح ١٧.

(٢) المسند ٢٥١/٥، ٢٥٢، وفتح الباري ـ كتاب الحدود ـ باب إذا أقر بالحد ١٣٣/١٢ حديث ٦٨٢٣، ومسلم بشرح النووي في كتاب التوبة ـ باب قوله تعالى: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ ٨١/١٧ ـ ٨٢ حديث ٤٤، وأبو داود ـ كتاب الحدود ـ باب في الرجل يعترف بحد ١٣٥/٤ حديث ٤٣٨١.

(٣) في أ: فأقم كتاب الله، والصحيح ما ذكر.

(٤) أشار في مجمع الزوائد ٦٧/٣ ـ ٦٨ أنه قد رواه الطبراني في الأوسط.

يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة تقول العرب لهذه البقول الخضراء لا تريد لونها، قال: ومنه الحديث التالي.

[١٦٢] حديث: «أتي بِقِدْرٍ فِيهِ خَضِرَات»[١] بكسر الضاد أي بقول واحدها خَضِرَة.

قال الرضي: أجاز ابن كيسان جمع فعلاء أفعل، وفعلى فعلات بالألف والتاء، ومنعه الجمهور، فإن غلبت الاسمية على أحدهما جاز اتفاقاً، كقوله عليه السلام: (ليس في الخضروات صدقة).

[١٦٣] حديث: «اطلبوا العلم ولو بالصين»[٢].

قال الرضي: قد تدخل الواو على إنْ المدلول على جوابها بما تقدم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضد الشرط المذكور أولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله: أكرمه وإن شتمني، فالشتم بعيد عن إكرامك الشاتم وضده وهو المدح أولى بالإكرام، وكذلك قوله: اطلبوا العلم، والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشـرط في مثله اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنىً مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات كقوله: فأنت طلاق والطلاق ألية، وقوله: ترى من فيها وحاشاك فانيا.

وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام: (أنا سيدُ ولدِ آدمَ ولا فخر)[٣]،

(١) فتح الباري ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب الأحكام التي تعرف بالدلائل ١٣/ ٣٣٠ حديث ٧٣٥٩، ومسلم ـ كتاب المساجد ـ باب نهي آكل الثوم والبصل ٥/ ٥٠ حديث ٧٣، وأبو داود ـ كتاب الأطعمة ـ باب في أكل الثوم ٣/ ٣٦٠ حديث ٣٨٢٢.

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، وابن عدي في الكامل من حديث أبي عاتكة طريف بن سلمان والعقيلي في الضعفاء من حديث جعفر بن محمد الزعفراني، والسخاوي في المقاصد الحسنة، وابن الجوزي في الموضوعات. والحديث موضوع كما نص على ذلك ابن حبان وابن الجوزي.

(٣) المسند ١/ ٤، ٥، وأبو داود ـ كتاب السنة ـ باب في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام =

فتقول في الأول: زيد وإن كان غنياً بخيل، وفي الثاني: زيد بخيل وإن كان غنياً، فجواب الشرط في مثله مدلول الكلام، أي إن كان غنيّاً فهو بخيل فكيف إذا افتقر؟ والجملة كالعوض من الجواب المقدم كما تقدر، ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليس جملة اعتراضية.

وقال المنيري: هو واو العطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا إنه أولى بالجزاء المذكور، فالتقدير عنده: زيد إن لم يكن غنيّاً وإن كان غنيّاً فبخيل، وقد تقدر أنه يجوز حذف المعطوف عليه مع القرينة، لكن يلزم أن يأتي بالفاء في الاختيار، فتقول: زيد إن كان غنيّاً فبخيل، لأن الشرط لا يكفي بين المبتدأ والخبر فيتأثر، وأما على ما اخترنا من أن الواو اعتراضية فيجوز، لأن الاعتراضية تفصل بين جزأين من الكلام كَانَا بلا تفصيل، إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وعن الزمخشري أن الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملاً في الشرط نصباً على أنه حال كما عمل جواب حتى عند بعضهم في حتى النصب على أنه ظرفه، وعلى الحال والظرف متقاربان، ولا يصح اعتراض الجزأين عليه، فإن معنى الاستقبال الذي في إنْ يناقض معنى الحال الذي في الواو لأن حالية الحال باعتبار عامله، مستقبلاً كان العامل أو ماضياً، نحو: اضربه غداً مجرّداً، وضربته أمس مجرّداً، واستقبالية شرط إنْ باعتبار زمان المتكلم فلا تناقض بينهما. انتهى.

وقال أبو حيان: الذي يظهر لي أن الواو الداخلة على الشرط في مثل: أقوم وإنْ قمت، واضرب زيداً وإنْ أحسن إليك، للعطف، لكنها لعطف حال على حال محذوفة يتضمنها السابق تقديره: أقوم على كل حال، وإن قمت اضرب زيداً على كل حال وإن أحسن إليك، أي وفي هذه الحال، وكذلك حُكْمنا إذا دخلت «على» نحو:

= ٤/٢١٨ حديث ٤٦٧٣، وابن ماجه ـ كتاب الزهد ـ باب ذكر الشفاعة ٢/١٤٤٠ حديث ٤٣٠٨.

أعطوا السائل ولو جاء على فرس، ردوا السائل ولو بتكلف، أَوْلِمْ ولو بشاة. المعنى أعطوه كائناً من كان ولو جاء، أَوْلِمْ على كل حال ولو بشاة، ردوه بشيء ولو بتكلف.

ولا تجيء هذه الحال إلّا مبهمة على ما كان يتوهم أنه ليس مندرجاً تحت مفهوم الحال المحذوفة، فأدرج ثمت، ألا ترى أنه لا يحسن: أعط السائل ولو كان فقيراً، ولا: اضرب زيداً وإنْ مذنباً. انتهى.

ومن أمثال ذلك حديث: (لا تمنع المرأة زوجها وإن كانت على ظهر قَتَبٍ)[1]، وحديث: (إذا أراد أحدكم من امرأته حاجةً فَلْيَأْتِها وإن كانت على تَنُّور)[2] وحديث (إن الله كَتَبَ السَّماحةَ ولو على تَمَرات، ويحب الشجاعة ولو على قتل حية)[3] وحديث (بعها ولو بِضَفِيرٍ)[4] وحديث (... ولو أن تعرض عليه عوداً)[5] وحديث (تصدقن ولو من حليكن)[6]، قال الطيبي: لو في هذا الحديث للمبالغة. وحديث (إذا صلى أحدكم فليستتر لصلاته ولو بسهم)[7] وحديث (اذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولو

---

(١) المسند ٤/٣٨١، وابن ماجه ـ كتاب النكاح ـ باب حق الزواج ١/٥٩٥ رقم ١٨٥٣.

(٢) المسند ٤/٢٣، والترمذي ـ كتاب الرضاع ـ باب ما جاء في حق الزوج ٤/٣٢٤ رقم ١١٧٠.

(٣) موضوع.

(٤) المسند ٤/١١٦، ١١٧، والبخاري ـ كتاب الحدود ـ باب إذا زنت الأمة ١٢/١٦٢ رقم ٦٨٣٧، ٦٨٣٨، وأبو داود ـ الحدود ـ باب في الأمة تزني ٤/١٦٠ رقم ٤٤٦٩، وابن ماجه ـ الحدود ـ باب إقامة الحدود على الإماء ٢/٨٥٧ رقم ٢٥٦٥، ٢٥٦٦.

(٥) ابن ماجه ـ الأشربة ـ باب تخمير الإناء ٢/١١٢٩ حديث ٣٤١٠، ١١، ١٢، والترمذي الأشربة ـ باب ما جاء في السقاء ٥/٦١٥ حديث ١٩٣٣.

(٦) المسند ١/٢٢٠، ٣/٣٦، ٤٢، والبخاري ـ العيدين ـ باب الخطبة يوم العيد ٢/٤٥٣ حديث ٩٦٤، ومسلم ـ العيدين ـ باب ما يقرأ به ٦/١٨٠ ـ ١٨١، والنسائي ـ العيدين ـ باب موعظة الإمام ٣/١٩٢، ١٩٣، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب خروج النساء ١/٢٩٧، ٢٩٨ حديث ١١٤١ ـ ١١٤٤، والدارمي ـ كتاب الصلاة ١/٣٧٧، ٣٧٨، وابن ماجه ١/٤٠٩.

(٧) المسند ٣/٤٠٤، والبخاري ـ الصلاة ـ باب الصلاة في الثوب الأحمر ١/٤٨٥ حديث ٣٧٦، وباب سترة الإمام ص ٥٧٣ حديث ٤٩٤، والدارمي ـ كتاب الصلاة ـ باب الصلاة إلى سترة ١/٣٢٧، ٣٢٨ الحديث الأول.

بحجارة)[1] وحديث (لا تَبْتَعْهُ وان أعطاكه بدرهم)[2] وحديث (اغتسل يوم الجمعة ولو كأساً بدينار)[3] وحديث (التمس ولو خاتماً من حديد)[4]، قال التوربشتي هذا للمبالغة. وحديث (اعتزلوهم ولو تعضّ بأصل شجرة)[5]، وقال الطيبي: هذا شرط تعقب به الكلام تتميماً ومبالغة، أي اعتزل الناس اعتزالاً لا غاية بعده، ولو قنعت فيه بِعَضّ أصل الشجر، فإنه خير لك. وحديث (تسحروا ولو بجرعة من ماء)[6] وحديث (تعشوا ولو بكف من حَشَفٍ)[7]. وحديث (لا تحقرنَّ من المعروف شيئاً ولو أن تُعطيَ صلة الحبل ولو أن تُعطيَ شِسْعَ النَّعلِ، ولو أن تُفرغَ من دَلوِك في إناء المستقي، ولو أن تُنَحِّيَ الشيءَ من طريق الناس يؤذيهم، ولو أن تلقى أخاك وجهك إليه منطلق، ولو أن تأتي أخاك فتُسلِّمَ عليه، ولو أن تؤنس الوحشان في الأرض)[8] وحديث (مَنْ بَنى

---

(١) ابن ماجه ـ كتاب النكاح ـ باب التستر عند الجماع ١/٦١٩ رقم ١٩٢١ بلفظ: (فليستتر) بدون لفظ (حجارة).

(٢) المسند ١/٤٠، والبخاري ـ كتاب الهبة ـ باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته ٥/٢٣٤ ٢٣٥ حديث ٢٦٢٣، والنسائي ـ كتاب الزكاة ـ باب شراء الصدقة ٥/١٠٨.

(٣) المسند ١/٢٦٥، ٣٣٠ من غير زيادة ولو كأس بدينار، والبخاري ـ كتاب الجمعة ـ باب الدهن للجمعة ٢/٣٧٠ حديث ٨٨٣، وكل الروايات بلفظ الجمع ومن غير الزيادة هذه، فلعلها غير محفوظة.

(٤) المسند ٥/٣٣٠، ٣٣٦، والبخاري ـ كتاب النكاح ـ باب تزويج المعسر ٩/١٣١ رقم ٥٠٨٧، وأبو داود ـ كتاب النكاح ـ باب في التزويج على العمل ٢/٢٣٦ رقم ١١١، وابن ماجه ـ كتاب النكاح ـ باب صداق النساء ١/٦٠٨ حديث ١٨٨٩.

(٥) المسند ٥/٣٨٧ بلفظ بجذل شجرة، البخاري ـ الفتن ـ باب كيف الأمر ١٣/٤٣٥ رقم ٧٠٨٤، ومسلم ـ الامارة ـ باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ١٢/٢٢٦، ٢٢٧، وابن ماجه ـ الفتن ـ باب العزلة ٢/١٣١٧ حديث ٣٩٧٩.

(٦) المسند ٣/١٢، ٤٤ بلفظ مختلف.

(٧) رواه الترمذي في كتاب الأطعمة ـ باب ما جاء في فضل العشاء ٥/٨٩ حديث ١٩١٧.

(٨) المسند ٣/٤٨٢، ٤٨٣ بنصه، ومسلم ـ البر والصلة ـ باب استحباب طلاقة الوجه ١٦/١٧٧ جزء من الحديث، وأبو داود ـ اللباس ـ باب ما جاء في إسبال الإزار ٤/٥٦ رقم ٤٠٨٤ مختصراً، والترمذي ـ الأطعمة ـ باب ما جاء في اكثار المرقة ٥/٥٦٢ رقم ١٨٩٣.

لله مسجداً ولو كمِفْحَص قَطَاةٍ بَنَىٰ الله له بيتاً في الجنة)[1] وحديث (بَلِّغُوا عنّي ولو آية)[2] وحديث (أفي الوضوء إسراف؟ قال: نعم وان كنت على نهر جارٍ)[3].

[١٦٤] حديث: «اتَّخَذَ خاتماً من فضةٍ نقشُه محمدٌ رسولُ اللهِ»[4].

قال الكرماني: نقشه: مبتدأ، محمد رسول الله: جملة خبره، فإن قلت: أين العـائد في الجملة إلى المبتدأ؟ قلت: إذا كان الخبر عَيْنَ المبتدأ، فلا حاجة إلى العائد، هو في تقدير المفرد، أي الكلمة مثلاً، كأنه قال: نقشه هذه الكلمة. وإعراب أمثاله يكون بحسب المنقول، لا بحسب المنقول إليه.

وقال الحافظ زين الدين العراقي: قوله (رسول الله) صفة لقوله: (محمد)، لا خبر له، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، أي صاحبه أو مالكه رسول الله.

[١٦٥] حديث: «كان أبو طلحةَ أكثرَ أنصارِي بالمدينة مالاً»[5].

قال الزركشي: نصب (أكثر) خبر كان، و (مالًا) على التمييز.

---

(١) المسند ١/٥٣، ٦١، ٧٠ من غير (ولو كمفحص قطاة)، ومسلم ـ كتاب المساجد ـ باب فضل بنـاء المساجد ٥/١٤ من غير الزيادة، والنسائي ـ المساجد ـ باب الفضل في بناء المساجد ٢/٣١ من غير الزيادة أيضاً.

(٢) المسند ٢/٢٠٢، والبخاري ـ الأنبياء ـ باب ما ذكر عن بني اسرائيل ٦/٤٩٦ رقم ٣٤٦١، والترمذي ـ العلم ـ باب ما جاء في الحديث عن بني اسرائيل ٧/٤٣١ رقم ٢٨٠٦ والدارمي في المقدمة ـ باب البلاغ عن رسول الله (ص) ١/١٣٦.

(٣) ابن ماجه ـ كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في القصد في الوضوء ١/١٤٦ رقم ٤٢٥.

(٤) المسنـد ٣/١٦٩، والبخـاري ـ اللباس ـ باب نقش الخاتم ١٠/٣٢٣ رقم ٥٨٧٢، ومسلم اللباس ـ باب تحريم خاتم الذهب ١٤/٦٧ ـ ٦٩، والنسائي ـ الزينة ـ باب صفة خاتم النبي (ص) ٨/١٧٣، وابن ماجه ـ اللباس ـ باب نقش الخاتم ٢/١٢٠١.

(٥) المسند ٣/١٤١، والبخاري ـ الزكاة ـ باب الزكاة على الأقارب ٣/٣٢٥، وأبو داود ـ الزكاة ـ باب في صلة الرحم ٢/١٣١، والدارمي ـ الزكاة ١/٣٩٠.

وقال الكرماني: فإن قلت القياس يقتضي أن يقال: أكثر الأنصار، قلت: أراد التفضيل على التفضيل أي أكثر من كل واحد من الأنصار.

قوله: (وكان أحب أمواله إليه بئر حاء): قال التميمي: (بئر حاء) بالرفع اسم كان، و(أحبّ) بالنصب خبرها، ويجوز العكس. قال الزركشي: والأول أحسن، لأن المحدث عنه بئر حاء، فينبغي أن تكون هي الاسم، ثم قال التميمي: وجاء مقصوراً، كذا المحفوظ، ولا يظهر فيه إعراب.

قال الكرماني: أي فهو كلمة واحدة، لا مضاف ومضاف إليه، قال ويجوز أن يمدّ في اللغة. وقال عياض: رواية المغاربة بضم الراء في الرفع، وبفتحها في النصب، وبكسرها في الجر، مع الإضافة إلى «حاء» على حروف المعجم.

قوله: (بخ): قال الداودي: هي كلمة تقال عند المدح، وللرفق بالشيء، وتكرر للمبالغة. وقال النووي: قال أهل اللغة: يقال بخ بإسكان الخاء وتنوينها مكسورة. وحكى القاضي عياض الكسر بلا تنوين، وحكى الأحمر التشديد فيه. قال القاضي: وروى بالرفع، وإذا كررت فالاختيار تحريك الأول منوناً وتسكين الثاني.

وقال ابن دريد: معناه تعظيم الأمر وتفخيمه، وسكنت الخاء فيه كسكون اللام في هل وبل، ومن نَوَّنَهُ شَبَّهَهُ بالأصوات كصهٍ ومهٍ.

وقال ابن السكيت: بخٍ بخٍ وبهٍ بهٍ بمعنى واحد.

قوله: (ذلك قال رابح) معناه ذو ربح كلابنٍ وتامرٍ، وقيل هو فاعل بمعنى مفعول، أي مربوح فيه.

[١٦٦] حديث: «أنه رأى عبدَ الرحمنِ بنَ عوفٍ وعليه وَضَرٌ من صُفْرَةٍ فقال مَهْيَمْ. . . . . »[١].

---

(١) المسند ٣/١٩٠، والبخاري ـ كتاب النكاح ـ باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتيّ شئت =

قال أبـو البقـاء: هو اسم للفعـل، والمعنى ما يممت، أي ما قصدت، وقيل تقديره: ما وراءك. انتهى.

وقال ابن الجوزي: معناه مَا لَكَ؟ وقال ابن مالك في التوضيح: مهيم اسم فعل بمعنى أخبرني. وقيل هي كلمة يمانية. وفي حديث البخاري في قصة ابراهيم وسارة: فأتته وهو قائم يصلي، فأومأ بيده (مهيا)، وفي رواية ابني السِّكِّيت والفارسي (مهين) بالنون بدلا من الميم.

قال الزركشي: وكأنه لمّا سمعه منوناً ظن التنوين نوناً.

[١٦٧] حديث: «فرأيتُ الماءَ ينبعُ من تحتِ أصابعَهِ حتى توضأَ مِنْ عند آخرهم»(١).

قال العـلامة شمس الأئمة الكرماني في «شرح البخاري»: (حتى) للتدريج و (من) للبيان، أي توضـأ النـاس حتى توضـأ الذين هم عند آخرهم، وهو كناية عن جميعهم، وعند بمعنى في، لأن عند وان كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي ان يكون لمطلق الظرفية، فكأنه قال: الذين هم في آخرهم.

وقال النووي: (مِنْ) في (من عند آخرهم) بمعنى إلى، وهي لغة، قال الكرماني: وروده بمعنى إلى شاذ، لم يقع في فصيح الكلام، ثم (إلى) إنما لا يجوز ان تدخل على عند، ثم إن ما بعد إلى مخالف لما قبلها، فيلزم خروج (من عند آخرهم) عنه.

وقال الشعبي: المعنى توضأ كلهم حتى وصلت النوبة إلى الآخر.

= حتى.. ١١٦/٩ حديث رقم ٥٠٧٢.

(١) المسنـد ١٣٢/٣، ١٤٧، ١٧٠، ٢١٥، والبخـاري - كتاب المناقب - باب علامات النبوة ٥٨٠/٦ رقم ٣٥٧٣، ومسلم - الفضائل - باب معجزات النبي (ص) ٣٨/١٥ - ٣٩، والدارمي في المقدمة ١٤/١، ١٥، والترمذي - المناقب - باب ٣١ ج ٥٩٦/١ رقم ٣٧١٠، والنسائي - الطهارة - باب التسمية عند الوضوء ٦١/١.

وقال الحافظ ابن حجر: ما قاله الكرماني في تعقبه على النووي من أن (إلى) لا تدخل على (عند) لا يلزم مثله في (من) إذا وقعت بمعنى إلى، وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة.

وقال الكرماني في موضع آخر في الحديث: كلمة (مِنْ) هنا بمعنى إلى، وهي لغة، والكوفيون يجيزون مطلقاً وضع حروف الجر بعضها مقام بعض.

[١٦٨] حديث: «نَزَلَتْ على رسول الله صلى الله عليه وسلم: لِيَغْفِرَ لَكَ اللّهُ ما تقدمَ من ذَنْبِكَ وما تأخرَ مَرْجِعَهُ مِنَ الحُدَيْبِيَة»(١).

قال أبو البقاء(٢): بالنصب للمرجع، مصدر مثل الرجوع، والتقدير: نزلت عليه وقت رجوعه، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

[١٦٩] حديث: «إنّ الله تعالى وكَّلَ بالرَّحِمِ ملكاً يقولُ: أيْ ربّ نطفه، أيْ ربّ علقة، أيْ ربّ مضغة»(٣).

قال الكرماني: بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي هذه نطفة، وبالنصب، أي جعلت أنا المني نطفة في الرحم، أو صار نطفة، أو خلقت أنت نطفة.

قوله: (فاذا أراد أن يقضيَ خَلْقه أَذَكَر أم أنثى، شقيّ أم سعيد): فإن قلت: (ذكر) المبتدأ أو خبر، قلت: مبتدأ وقد تخصص بثبوت أحدهما، إذ السؤال فيه عن التعيين،

---

(١) المسند ٣/١٣٤، ١٩٧، ٢٥٢، والبخاري ـ التفسير ـ باب إنّا فتحنا لك ٨/٥٨٢ رقم ٤٨٣٣، والترمذي ـ التفسير ـ باب سورة الفتح ٩/١٤٨، ١٤٩ رقم ٣٣١٥ ـ ٣٣١٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٧، ٢٨.

(٣) المسند ٣/١١٦ ـ ١١٧، والبخاري ـ أحاديث الأنبياء ـ باب خلق أدم ٦/٣٦٣ رقم ٣٣٣٣، وكتاب القدر باب ١ ح ١١/٤٧٧ رقم ٦٥٩٥، ومسلم ـ كتاب القدر ـ باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه ١٦/١٩٥.

فصلح الابتداء به. وروي (أذكراً) بالنصب، أي أتريد أو تخلق، فإن قلت أم المتصلة ملزمة بهمزة الاستفهام فأين هي؟ قلت: مقدرة وجوباً، ووجودها في قرينتها يدل عليها.

[١٧٠] حديث: «عجبتُ للمؤمنِ، إنّ اللهَ تعالى لم يقضِ قضاءً إلّا كانَ خيراً لَهُ»(١).

قال أبو البقاء(٢): الجيد (إنَّ) بالكسر على الاستئناف ويكون الفتح على معنى في أن الله، أو من أن الله.

[١٧١] حديث: «مُرَّ على النبي صلى الله عليه وسلم بِبَدَنَةٍ فقال: أركبها؟ قالوا: إنّها بَدَنَة، قال: وإنْ»(٣).

قال النووي: هكذا هو في جميع النسخ (وإنْ) فقط، أي وان كانت بدنة؟

[١٧٢] حديث: «قَدِمَ النبي صلى الله عليه وسلم المدينةَ وأنا ابنُ عَشْرٍ، وكُنَّ أُمهاتِي يَحْثُثْنني على خدمته»(٤).

قال أبو البقاء(٥): النون في (كُنَّ) حرف يدل على جمع المؤنث، وليست اسماً

---

(١) المسند ٣/١١٧، ١/١٧٣، ١٧٧، ٥/٢٤، ومسلم ـ الزهد ـ باب أحاديث متفرقة ١٨/١٢٥، والدارمي ـ الرقاق ـ باب المؤمن يؤجر في كل شيء ٢/٣١٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٨.

(٣) المسند ٣/١٠٦، ١٠٧، ١٨٣، والبخاري ـ الحج ـ باب ركوب البدن ٣/٥٣٦ رقم ١٦٨٩، ١٦٩٠، وأبو داود ـ المناسك ـ باب في ركوب البدن ٢/١٤٧ رقم ١٧٦٠، والدارمي المناسك ـ باب في ركوب البدن ٢/٦٦، والنسائي ـ الحج ـ باب في ركوب البدن ٥/١٧٦.

(٤) المسند ٣/١١٠، وأبو داود ـ الأدب ـ باب في الحلم.. ٤/٢٤٦، ٢٤٧ رقم ٤٧٧٣، ٤٧٧٤.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٢٨.

مضمراً، لأن أمهات هو اسم كان، فلا يكون لها اسمان، ونظير النون هنا الواو في قوله: أكلوني البراغيث، والنون في قول الشاعر:

ولــكــنْ ديَافــيٌّ أَبُــوهُ وأُمُّــهُ ... بِحَــوْرَانَ يَعْصِــرْنَ السَّلِيطَ أَقَــارِبُــهْ[1]

وقـوله في الحديث: (الأَيْمنَ فالأَيْمنَ) منصوب بفعل محذوف تقديره: قدّموا الأيمن فالأيمن. انتهى.

وقـال ابن مالك في توضيحه[2]: اللغة المشهورة تجريد الفعل من علامة تثنية وجمع عند تقديمه على ما هو مستند إليه، استغناء بما في المسند إليه من العلامات نحو: حضر أخواك، وانطلق عبيدك وتبعهم إماؤك.

ومن العرب من يقول حَضَرَا أخواك، وانطلقُوا عبيدُك وتبعْنهم إماؤك، والسبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كمَنْ، فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد عن غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما، وجردوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد.

وعلى هذه اللغة قول من روى (وكنّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر) وقـول أنس: (فكنّ أمهـاتي يحثثني) وقـولـه ﷺ: (يَتَعـاقَبُـونَ فِيكُم ملائكةٌ)[3]، وقول الشاعر:

رَأَيْنَ الغَـوَانِي الشيبَ لَاحَ بِعَـارِضِي ... فَأَعْـرَضْنَ عَنّي بالخـدودِ النَّـوَاضِـرِ[4]

(١) قائله الفرزدق، ديوانه ٥٠، وسيبويه ٢/٤٠، وإعراب الحديث النبوي ٢٩، ٤٠ وخزانة الأدب ٢/٣٨٦، وشرح المفصل ٧/٧، وهمع الهوامع ٢/٥٧، ودياف: من قرى حوران بالشام.

(٢) شواهد التوضيح ١٩١، ١٩٢.

(٣) ورد هذا الحديث قبل سابقيه في شواهد التوضيح ١٩٢.

(٤) قائله أبو عبد الرحمن محمد عبدالله العُتْبي، انظر شواهد التوضيح ١٩٣، وشرح الأشموني ١/٣٠٤.

وقال النووي: ضبط (الأيمنَ فالأيمنَ)(1) بالنصب على تقدير: أعطِ الأيمنَ وبالرفع على تقدير: الأيمنُ أحقُّ.

وقال الزركشي: يجوز رفعه على الابتداء، وخبره محذوف، أي أَوْلَىٰ، والنصب بتقدير اسْقُوا.

[١٧٣] حديث: «دَخَلَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم المسجدَ وصلّى وحَبْلٌ مَمْدُودٌ بيْنَ سَارِيَتَيْنِ»(2) الحديث.

قال ابن مالك في «توضيحه»(3): لا يمتنع الابتداء بنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة نحو: رجل تكلم، وغلام احتلم وامرأة حاضت.

فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يمنع لخلوه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من متكلم، ومن غلام يحتلم، ومن امرأة تحيض، فلو اقترن بالنكرة قرينه تتحصل بها الفائدة، جاز الابتداء بها.

ومن القرائن التي تتحصل بها الفائدة الاعتماد على واو الحال كقولك: انْطَلَقْتُ وسَبُعٌ في الطريق، وأتيت فلاناً ورجل يخاصمه، ومنه: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾(4)، ومنه: (دخل رسول الله ﷺ وحَبْلٌ ممدود) وقول عائشة: (دخل رسول الله ﷺ وبُرْمَةٌ على النّارِ)(5) ومنه قول الشاعر:

---

(1) جزء من الحديث رقم ١٧٢ نفسه.

(2) المسند ٣/١٠١، ١٨٤، ٢٠٤، والبخاري ـ التهجد ـ ما يكره من التشديد في العبادة ٣/٣٦ رقم ١١٥٠، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب النعاس في الصلاة ٢/٣٣، ٣٤ حديث ١٣١٢، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ باب ما جاء في المصلي إذا نعس ١/٤٣٦ حديث ١٣٧١، والنسائي ـ كتاب قيام الليل ـ باب الاختلاف على عائشة ٣/٢١٨، ٢١٩.

(3) شواهد التوضيح والتصحيح ٤٥، ٤٦.

(4) سورة آل عمران ١٥٤.

(5) أخرجه البخاري في ٦٧ ـ كتاب النكاح، ١٨ باب الحرة تحت العبد.

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا   مُحَيَّاك أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ[1]

وكذا الاعتماد على إذا المفاجأة نحو: انطلقت فإذا سبع في الطريق ومنه قول بعض الصحابة: إذا رجل يصلي[2]. انتهى.

وقوله: (لِيُصَلِّ أحدُكم نشاطَه) أي مدةَ نشاطه، فحذف الظرف، وأقام المصدر مقامه.

وقال الأشرفي في «شرح المصابيح»: يجوز أن يكون «نشاطه» بمعنى الوقت، وأن يراد به الصلاة التي نشط لها.

وقال الطيبي: يجوز أن يكون نصبه على المصدر من حيث المعنى، يعني انشطوا في صلاتكم النشاط الذي يليق بحالكم.

[١٧٤] حديث: «**ذهبتُ بعبدِ اللهِ بنِ أبي طلحةَ إلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم... فيه فَلَاكَهُنَّ.. ثم فَغَرَ الصَّبيُّ فَاهُ فمجّه في فيهِ، فجعل الصبيُّ يَتَلَمَّظُ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حُبَّ الأنصار التمر**»[3].

قال النووي: روي بضم الحاء وكسرها بمعنى المحبوب، كالذِّبح بمعنى المذبوح وعلى هذا فالباء مرفوعة، أي محبوب الأنصار التمر، وأما من ضم الحاء فهو

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٧٦/١، الهمع ١٠١/١، وشرح ابن عقيل ١٩١/١، والعين ٥٤٦/١، وشواهد التوضيح ٤٦، والأشموني ٢٠٦/١.

(٢) نقل السيوطي كلام ابن مالك بتصرف، كما أنه قدّم وأخّر. انظر شواهد التوضيح ٤٥، ٤٦.

(٣) المسند ١٧٥/٣، ٢١٢، ٢٨٨، ومسلم ـ كتاب فضائل الأنصار ١٩٠٩/٤ ـ ١٩١٠ حديث رقم ١٠٧. ونصه في المسند كما يلي: (انطلقت بعبدالله بن أبي طلحة الى رسول الله (ص) حين ولد فأتيت النبي (ص) وهو في عباءة يهنؤ بعيراً له فقال لي: أمعك تمر؟ قلت نعم فتناول تمرات فألقاهنّ في فيه فَلَاكَهُنَّ ثم حَنَّكَهُ ففغر الصبي فاه، فأوجره، فجعل الصبي يتلَمَّظُ فقال رسول الله (ص): أبت الأنصار إلّا حب التمر. وسماه عبدالله).

مصدر، وفي الباء على هذا وجهان: النصب، وهو الأشهر، والرفع، فمن نصب فتقديره: انظر حبّ الأنصار التمر، فتنصب التمر أيضاً، ومن رفع قال فهو مبتدأ حذف خبره، أي حب الأنصار التمر لازم أو هكذا أو عادة من صغرهم.

[١٧٥] حديث: «لَبَّيْكَ حَقّاً تَعَبُّداً وَرِقّاً»[١].

قال في «النهاية»: حقّاً مصدر مؤكد لغيره، أي أنه أكد به معنى ألزم طاعتك الذي دل عليه لبيك، كما تقول: هذا عبدالله حقّاً، فتؤكده به، وتكريره لزيادة التأكيد، وتعبداً مفعول له.

[١٧٦] حديث: «أَمَا إنّكمْ في صَلاةٍ ما انْتَظَرْتُمُوهَا»[٢].

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: يجوز كسر إنّ بعد أَمَا مقصوداً بها معنى أَلاَ الاستفتاحية، وإن قصد بها معنى حقّاً فُتِحَتْ.

وقال في «شرح التسهيل»: روى سيبويه نحو: أَمَا إنك ذاهب، بالكسر على جعل أَمَا استفتاحية بمنزلة أَلاَ، والفتح على جعل أما بمعنى حقّاً، وتكون أَمَا مع الفتح على مرادفة الاستفتاح أيضاً، وما بعدها مبتدأ خبره محذوف، كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب، وقد يقع بين أما وانّ يمين، فيجوز الفتح على مرادفة أما حقّا، والكسر على مرادفتها ألا. ذكر ذلك سيبويه. انتهى.

[١٧٧] حديث: «حَسْبُك من نساءِ العالمين مريمُ بنت عمران..»[٣] الحديث.

قال الطيبي: (حسبك) مبتدأ، و (من نساء العالمين) متعلق به، و (مريم) خبره،

(١) مجمع الزوائد ـ كتاب الحج ـ باب التلبية ٣/٢٢٣.

(٢) المسند ٣/١٨٩ برواية: ولم تزالوا في صلاة ما انتظرتموها، والبخاري ـ مواقيت الصلاة ـ باب وقت الصلاة .. ٢/٥١ رقم ٥٧٢، والنسائي ـ المواقيت ـ باب آخر وقت العشاء ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٣) المسند ٣/١٥٣، والبخاري ـ فضائل الصحابة ـ باب فضل عائشة ٧/١٠٦ رقم ٣٧٦٩، وكتاب =

والخطاب إما علم أو لا نساء، أي كافيك معرفتك فضلهن بين معرفة سائر النساء.

[١٧٨] حديث: «ما رياضُ الجنّةِ؟ قَالَ: حِلَقُ الذِّكْرِ»[١].

قال في «النهـاية»: (حِلَق) بكسـر الحـاء وفتح اللام جمع حلقه، مثل قصعة وقِصَع. وقال الجوهري: جمع الحَلقة حلق بفتح الحاء على غير قياس، وحكي عن (ابن) عمرو[٢] أن الواحد حلقة بالتحريك، والجمع حلق بالفتح.

وقال ثعلب: كلهم يجيزه على ضعفه. وقال أبو عمرو الشيباني: ليس في الكلام حلقه بالتحريك إلا جمع حالق.

[١٧٩] حديث: «يقولُ اللهُ: لأهونُ أهلِ النارِ عذاباً يومَ القيامةِ لَوْ أنَّ مَا في الأرضِ من شيءٍ...»[٣].

قال الطيبي: أي أثبت، لأن لو تقتضي الفعل الماضي، واذا وقعت أَنَّ المفتوحة بعد لَوْ كان حذف الفعل واجباً، لأن ما في أنّ من معنى التحقيق والثبات منزّل منزلة الفعل المحذوف.

= أحاديث الأنبياء ٤٤٦/٦ رقم ٣٤١١، ومسلم ـ فضائل الصحابة ـ باب فضل أم المؤمنين خديجة ١٩٨/١٥، ١٩٩، والترمذي ـ المناقب ـ باب فضل خديجة ٣٨٩/١٠ حديث ٣٩٨١.

(١) المسند ١٥٠/٣، والبخاري ـ الدعوات ـ باب فضل ذكر الله عز وجل ٢٠٨/١١ حديث ٦٤٠٨، ومسلم ـ كتاب الذكر والدعاء ـ باب فضل مجالس الذكر ١٤/١٧، ١٥، ٢١ بالمعنى، والترمذي ـ كتاب الدعوات ـ باب ١٢ حديث ٣٦٦٦ ج ٥٤/١٠، ٥٧ ـ ٥٨. وهو في البخاري ومسلم بالمعنى.

(٢) لعلّ الصحيح: عن أبي عمرو.

(٣) المسند ١٢٧/٣، ١٢٩، والبخاري ـ أحاديث الأنبياء ـ باب خلق آدم ٣٦٣/٦ رقم ٣٣٣٤، ومسلم ـ صفة القيامة ـ باب طلب الكافر الفداء بكل الأرض ذهباً ١٤٧/١٧.

وقوله: (فأبيتَ إلاّ أنْ تُشرِكَ بي) استثناء مفرغ، وإنما حذف المستثنى منه مع أنه كلام موجب، لأن في الإباء معنى الامتناع، فيكون نفياً معنىً، أي ما اخترت إلى الشرك.

[١٨٠] حديث: «مَرَّ على امْرَأةٍ وهي تبكي على قبرٍ فقال لها: اتَّقِي واصْبِرِي فقالتْ لَهُ: إليكَ عنّي فإنك لا تُبالي مُصِيبَتِي»(١).

(إليك) اسم فعل بمعنى تنحّ، وفي حديث المغيرة بن شعبة (أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أكلَ طعاماً، ثم أُقِيمت الصلاةُ وقد كان توضّأ قبلَ ذلك فأتيتُهُ بِهِ ليتوضأَ مِنْه، فانتهرني وقالَ: دَرَاكِ).

وفي حديث أبي هريرة (أُقيمتِ الصلاةُ وعُدِّلت الصفوفُ قياماً، فخرَجَ إلينا رسولُ الله ﷺ، فلما قامَ في مُصَلّاه ذكر أنه جُنُب، فقال لنا: مَكانَكُم، ثم رَجَعَ فاستقرَّ).

قال الزمخشري في «المفصل»: من أسماء الفعل دونك زيداً، أي خذه، وعندك عمراً، أي الزمه، ومكانك إذا قلت تأخر أو حذرته، وأمامك إذا حذرته من بين يديه شيئاً، أو أمرته أن يتقدم، دراكِ أي انظر إلى خلفك إذا أبصرته شيئاً.

وقال الأندلسي: موضع هذا الباب للمبالغة، لأن من شأن العرب إذا إرادت معنى زائداً على ما يعطيه اللفظ غيرته وأزالته من موضعه المعهود، كما تراهم يفعلون في ضارب وضراب وراحم ورحمان، وفيه أيضاً اختصار وإيجاز، إلا أنه لا يخلو من توسع وتجوز.

أما الاختصار فلأن الأصل في قولك: دونك زيداً، خذ من دونك زيداً، فحذف

---

(١) المسند ٣/١٣٤، والبخاري ـ الجنائز ـ باب زيارة القبور ٣/١٤٨ حديث ١٢٨٣ ومسلم ـ الجنائز ـ باب الصبر على المصيبة ٦/٢٢٧، وأبو داود ـ الجنائز باب الصبر عند الصدمة ٣/١٩٢ رقم ٣١٢٣، والنسائي ـ الجنائز ـ باب الأمر بالاحتساب ٤/٢٢.

حرف الجر والفعل، وضمن الظرف معناهما.

وأما التجوز فلأنهم حذفوا أحد اللفظين، وجعلوا الآخر نائباً منابه، وسادّا مسدّه، وإقامة شيء مقام غيره، وحلوله في غير محلّه تجوز وتوسع.

ثم الألفاظ المستعملة فيه ثلاثة: حروف: عليك وإليك، وظروف المكان نحو عندك ووراءك وأمامك، وباقي أسماء الجهات الست، ومصادر نحو حِذْرك وحذارك.

ثم قولك: أمامك يحتمل وجهين: أن يريد ادْنُ أو احْذَرْ، فإذا أردت ادْنُ فلا يتعدى، وإن أردت احذر تعدّى، فيكون اللفظ واحداً، والمراد به مختلف، والقرائن هي الفارقة المفهمة، ويقال في إعرابه إغراء، وفي المنصوب به منصوب بالإغراء.

واذا ارتفع ما بعد هذه الحروف والظروف خرجت عن الإغراء، كقولك: عليك الدين، وأمامك الجزاء.

ومن أحكام هذا الأصل أن لا يغرى به غائب، فمن ذلك عليك أو وراءك انظر، وهو ظرف، ومكانك أي الزمه، وهو ظرف، وإليك بمعنى تنحّ، ووراءك انظر، وهذه المجرورات بمنزلة صه ومه، ولا تقع إلا في الأمر. أما ما روى أنه إذا قيل إليك فقال إليّ، فهذا شاذ مخالف لقياس العرب، ولا يجوز عليَّ زيداً، ولا دوني عمْراً، إلاّ أن يريد بِعَلَيَّ أَوْلِنِي، فتقول عليِّ زيداً، فتوقفت العرب في هذا، فعدَّتْه مرة إلى المتكلم بحرف الجر، ومرة إلى المخاطب ولم يقع توسع في دونك وعندك، فلا يقولون دوني ولا عندي.

وقال الرضي: من أسماء الأفعال الظروف وشبهها، فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ، والأصل عندك زيد فخذه، وكذلك لديك زيد ودونك زيد، برفع ما بعدها على الابتداء، فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف، فكثر استعمال، حتى صار بمعنى خذ، فعمل عمله.

وهـذه الظروف مبنية على الفتح، لأن الحركة التي استحقتها في الأصل حين

كانت ظروفاً، فوراءك أي تأخر، وأمامك أي تقدم أو احذر من جهة أمامك، ويجوز أن يقال هما باقيان على الظرفية، إذ هما لا ينصبان مفعولاً، كعندك ولديك، فيكون التقدير: استقر وراءك وأمامك، وكذا مكانك أي الزم مكانك.

ويقال عليك زيد أي خذه، فإن الأصل عليك أخذه، ويقال إليك عني، والأصل ضم عليك إليك وتنحّ عني، فاختصر كما ذكرنا.

مسند أوس الثقفي رضي الله عنه(١)

[١٨١] حديث: «**كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت**»(٢).

قال المُزَنِيُّ: هكذا يروي المحدثون بسكون التاء لتأنيث العظام، أو رَمَّتْ أي صارت رميماً، قال والصواب تشديد التاء.

وقال غيره إنما هو أَرْمَتْ بوزن ضَرَبَتْ، وأصله أَرْمَمْتَ أي بَلِيتَ، فحذف إحدى الميمين، كما قالوا في حسست أحسست.

وقيل انما هو ارْمَتَّ بتشديد التاء على أنه أدغم إحدى الميمين في التاء.

قال ابن الأثير في النهاية: وهذا قول ساقط لأن الميم لا تدغم في التاء أبداً.

وقيل يجوز أن يكون أُرِمَت بضم الهمزة بوزن أُمِرَت من قولهم: أرمت الإِبل في رم، إذا تناولت العلف وقلعته من الأرض.

وقال ابن الأثير: أصل هذه الكلمة من رمّ الميت وأرمّ إذا بلي، والرمة العظم

(١) أوس بن أبي أوس الثقفي، وهو أوس بن حذيفة رضي الله عنه، روى له أصحاب السنن الأربعة أحاديث صحيحة من رواية الشاميين، انظر مسند الإمام أحمد ٤/٨.

(٢) المسند ٤/٨، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ باب في فضل الجمعة ١/٣٤٥ رقم ١٠٨٥، والنسائي ـ كتاب الجمعة ـ باب إكثار الصلاة على النبي ﷺ ٣/٩١،٩٢، والدارمي كتاب في الصلاة ـ باب في فضل الجمعة ١/٣٦٩، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب فضل يوم الجمعة ١/٢٧٥ حديث ١٠٤٧.

البالي، والفعل الماضي للمتكلم والمخاطب: أرممت وأرمت، بإظهار التضعيف، وكذا كل فعل مضعف فإنه يظهر فيه التضعيف معها، تقول في شدّ: شددت، وفي أعدّ أعددت، وإنّما ظهر التضعيف لأن تاء المتكلم والمخاطب متحركة ولا يكون ما قبلها إلّا ساكناً، فإذا كان ما قبلها ساكناً، وهي الميم الثانية، التقى ساكنان، فإن الميم الأولى سكنت لأجل الإدغام، ولا يمكن الجمع بين ساكنين، ولا يجوز تحريك الثاني لأنه وجب سكونه لأجل تاء المتكلم والمخاطب، فلم يبق إلا تحريك الأول، وحيث حرك ظهر التضعيف، والذي جاء في هذا الحديث بالإدغام، وحيث لم يظهر التضعيف فيه على ما في الرواية، احتاجوا أن يشددوا التاء، ليكون ما قبلها ساكناً، حيث تعذر تحريك الميم الثانية، أو يتركوا القياس في التزام سكون ما قبل تاء المتكلم والمخاطب.

فإن صحت الرواية ولم تكن محرفة فلا يمكن تحريكه إلا على لغة بعض العرب فإن الخليل زعم أن ناساً من بكْر بن وائِل يقولون: ردّتُ، وكذلك مع جماعة المؤنث يقولون: ردّن ومرّن، يريدون: رددتُ ورددتَ ورددن ومررن، قال كأنهم قدروا الادغام قبل دخول التاء والنون، فيكون لفظ الحديث: (أَرَمَّت) بتشديد الميم وفتح التاء.

قال وكذلك ما وقع في صحيح البخاري في حديث أُحد من رواية البراء: (رأيت النساء يشدّن في الخبر. .) هكذا جاء فيه بدال واحدة، والذي في كتاب الحميدي يشددن بدالين، والذيْ جاء في غيرهما يسندن بالسين المهملة والنون، قال فإن في الكلمة على ما في البخاري. وكثيراً ما تجيء أمثالها في كتب الحديث، وهو قبيح في العربية، فيمكن تخريجه على اللغة المذكورة، فيكون لفظ الحديث يشتدّن. انتهى.

[١٨٢] حديث: «قراءةُ القرآنِ ألفُ درجةٍ»(١).

---

(١) المسند ٣/٤٤٠، ٢/١٩٢، ٣٤١، ٤٧١ بمعناه، ومسلم ـ كتاب الذكر ـ باب فضل التهليل =

قال الطيبي: (ألف درجة) خبر لقوله (قراءة القرآ ن) على تقدير المضاف، أي: ذات ألفِ درجةٍ، ليصحّ الحَمْلُ، كما في قوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَـاتٌ﴾[1] أي ذوو درجات.

مسند أيمن بن خُرَيْم رضي الله عنه[2]

[١٨٣] حديث: «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فقال: يا أيها الناسُ عدلتْ شهادةُ الزورِ إشراكاً باللهِ»[3].

قال ابن مالك في شرح الكافية: إذا قلت أيها الرجل، فأيها والرجل كاسم واحد، وأيّ مدعو، والرجل نعت له ملازم، لأن أيّا مبهم، لا يستعمل بغير صلة، إلا الجزاء والاستفهام، فلما لم يوصل ألزم لتبينه كما كان تبيين الصلة. وها حرف تنبيه، فإذا قلت: يا أيها الرجل: لم يصلح في الرجل إلا الرفع لأنه المنادى حقيقة، وأيّ يتوصل بها إليه. وإن قصدت مؤنثاً زيدت التاء، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾[4]. وأجاز المازنيُّ نصب صفة «أي» قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة.

---

١٧ / ٢٠ بمعناه أيضا، والدارمي ـ كتاب فضائل القرآن ـ باب فضل من قرأ القرآن ٢ / ٤٢٩ بلفظ مختلف أيضاً.

(١) سورة آل عمران ١٦٣.

(٢) هو أيمن بن خريم بن الأخرم بن شداد بن عمرو بن فاتك بن العليب بن عمرو بن أسد بن خزيمة ابن مدركة الأسدي، له صحبة، أنشد شعراً في مقتل عثمان رضي الله عنه، أخرج له الترمذي حديثاً عن النبي ﷺ. انظر الإصابة في تمييز الصحابة ١/٩٢.

(٣) المسند ٤/١٧٨، وابن ماجه ـ الأحكام ـ باب شهادة الزور ٢/٧٩٤ رقم ٢٣٧٢، وأبو داود ـ الأقضية ـ باب شهادة الزور ٣/٣٠٥، ٣٠٦ حديث ٣٥٩٩.

(٤) سورة الفجر ٢٧.

مسند البراء بن عازب رضي الله عنه(١)

[١٨٤] حديث: «إِنَّ الأُلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا»(٢).

قال الكرماني: هو من الألفاظ الموصولات، لا من أسماء الإشارة.

وقال الزَّرْكَشِي: ليس يتزن هكذا، وإنما هو أن الأولى هم قد بغوا، هذا على روايته بالقصر، إما على إرادة مؤنث الأولى أي الجماعة السابقة، وإما على أنها موصولة بمعنى الذين، ويكون خبر إنّ محذوفاً تقديره: إنّ الذين بغوا علينا ظالمون.

وقد قيل إن صوابه أولاء ممدودة التي لإشارة الجماعة، وبه يصح المعنى والوزن. انتهى.

[١٨٥] حديث: «زَيِّنُوا القُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»(٣).

قال البَيْضاوي: قيل إنه من المقلوب، ويدل عليه أنه رويَ أيضاً بلفظ: (زَيِّنوا

---

(١) البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي أبو عمارة قائد صحابي، غزا مع النبي (ص) خمس عشرة غزوة أولها الخندق، ولاه عثمان إمارة الري سنة ٢٤ هـ ففتح أَبْهَرَ وقزوين، روى له البخاري ومسلم ٣٠٥ أحاديث، توفي سنة ٧١ هـ أو ٧٢ ـ ٦٩٠ م. الأعلام ٢/١٤ ابن خياط ١/١٨٦، أسد الغابة رقم ٣٨٩، تهذيب ١/٤٢٦، ابن سعد ٤/ق٢: ٨٠.

(٢) المسند ٤/٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩١، ٣٠٢، والبخاري ـ الجهاد ـ باب حفر الخندق ٦/٤٦ رقم ٢٨٣٧، ومسلم ـ الجهاد والسير ـ باب غزوة الأحزاب ١٢/١٧١، والدارمي ـ السير باب في حفر الخندق ٢/٢٢١.

(٣) المسند ٤/٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٤، والبخاري ـ التوحيد ـ باب قول النبي ﷺ الماهر في القرآن مع السفرة ١٣/٥، ٥١٩ في الترجمة، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب استحباب الترتيل ٢/٧٤ حديث ١٤٦٨، والنسائي ـ الافتتاح ـ باب تزيين القرآن ٢/١٧٩، ١٨٠، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ باب حسن الصوت ١/٤٢٦ رقم ١٣٤٢، والدارمي ـ فضائل القرآن ـ باب التغني بالقرآن ٢/٤٧٤.

أصواتكم بالقرآن)، ونظيره في كلام العرب قولهم: عرضتُ الناقةَ على الحوضِ، والمفروض هو: الحوض على الناقة، ويجوز أن يجري على ظاهره.

[١٨٦] حديث: «رأيتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم على بغلةٍ، وإنَّ أبا سفيان آخذٌ بزِمَامِهَا»(١).

قال ابن مالك في توضيحه: وقوع إنَّ بعد واو الحال، وهو أحد المواضع التي يستحق فيها كسر إنّ، ونظيره قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وإنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾(٢). ومن نظائره الشعرية قول الشاعر:

سُئِلْتُ وإنّي موسرٌ غيرُ باخلٍ فجدْتُ بما أغنى الذي جَاءَ سَائِلَا(٣)

[١٨٧] حديث: «حقّاً على المسلمينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ»(٤).

قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: إن قلت: لِمَ نصب (حقّاً) في أول الحديث؟ قلت: هو مصدر لفعل محذوف تقديره حُقَّ حَقًّا، كقوله ﷺ: عَمْداً فعلته.

وقال الطيبي: حقّاً مصدر مؤكد أي حق ذلك حقّاً، فحذف الفعل وأقيم المصدر

---

(١) المسند ٤/٢٨١، ٢٨٩، ٣٠٤، والبخاري - الجهاد - باب من قاد دابة غيره ٦/٦٩ رقم ٢٨٦٤، ومسلم - الجهاد - باب غزوة حنين ١٢/١١٣ - ١١٧.

(٢) سورة الأنفال ٥.

(٣) شواهد التوضيح ١٥١، ولم ينسبه إلى أحد.

(٤) المسند ٤/٢٨٢، ٢٨٣، والبخاري - الجمعة - باب فضل الغسل ٢/٣٥٦ رقم ٨٧٧، ٨٧٩ بالمعنى، ومسلم - الجمعة ٦/١٣٠ - ١٣٣، والنسائي - كتاب الجمعة - باب الأمر بالغسل، وباب إيجاب الغسل ٣/٩٣ الحديثان الأول والثاني، بالمعنى وابن ماجه - إقامة الصلاة - باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة ١/٢٤٦ حديث ١٠٨٨، ١٠٨٩.

مقامه، (وأن يغتسلوا) فاعل، وكان من حقه أن يؤخر بعد الكلام توكيداً له، فقدمه اهتماماً بشأنه.

قولـه: (وليمسّ) عطف على معنى الجملة السـابقـة إذْ فيه تتمة من الأمر أي ليغتلسوا وليمسّوا.

[١٨٨] حديث: «كانَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إذا أقبلَ مِـنَ سفر قال: آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدونَ»(١).

قولـه: (آيبون) خبر مبتدأ محذوف أي مقدر أي نحن. وقوله (لربنا) يجوز أن يتعلق بقـولـه عابـدون، لأن عمل اسم الفاعل ضعيف فيقوى، أو بحامدون ليفيد التخصيص، أي نحمده لا غيره، وهذا أولى لأنه كالخاتمة للدعاء.

[١٨٩] حديث الصوم: «قالتْ: خيبةً لَكَ»(٢).

قال الكرماني: هو مفعول مطلق يجب حذف عامله. وقال بعض النحاة إذا كان بدون اللام يجب نصبه، واذا كان مع اللام جاز نصبه.

[١٩٠] حديث: «المؤذنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَّ صَوْتِهِ»(٣).

---

(١) المسنـد ٤/٢٩٨، ٣٠٠، والبخاري ـ الجهاد ـ باب ما يقول إذا رجع ٦/١٩٢، ١٩٣ رقم ٣٠٨٤، ٣٠٨٦، ومسلم ـ الحج ـ باب ما يقال إذا رجع ٩/١١٢، ١١٣، ١١٤، وأبو داود ـ الجهاد باب ما يقول الرجل إذا سافر ٣/٣٣ رقم ٢٥٩٩، والدارمي ـ الاستئذان ٢/٢٩٠.

(٢) المسند ٤/٢٩٥، والبخاري ـ الصوم ـ باب ١٥ ح ٤/١٢٩ حديث ١٩١٥، وأبو داود الصوم ـ باب مبدأ فرض الصيام ٢/٢٩٥ حديث ٢٣١٤، والدارمي ـ الصوم ـ باب متى يمسك المتسحر ٢/٥.

(٣) المسند ٤/٢٨٤، ٢٩١، والبخاري ـ الأذان ـ باب رفع الصوت بالنداء ٢/٨٧، ٨٨ رقم ٢٠٩ =

قال أبو البقاء[1]: الجيد عند أهل اللغة مَدَىٰ صوته، وهو ظرف مكان، وأما (مدَّ صوته) فله وجه، وهو محتمل شيئين: أحدهما: أن يكون تقديره: مسافة مدّ صوته، والثاني: أن يكون المصدر بمعنى المكان، أي ممتد صوته، وهو منصوب لا غير.

وفي المعنى على هذا وجهان: أحدهما: معناه: لو كانت ذنوبه تملأ هذا المكان لغفرت له، وهو نظير قوله ﷺ، إخباراً عن الله تعالى: «لو جِئْتَنِي بِقُرَابِ الأرضِ خَطَايَا..» أي ما يملؤها من الذنوب. والثاني يغفر له من الذنوب ما فعله في زمان مقدر بهذه المسافة.

[١٩١] حديث: «فَمَا رَأَيْتُ أهلَ المدينةِ فَرِحوا بِشَيْءٍ قَطُّ فَرَحَهُمْ بِهِ»[2].

قال أبو البقاء[3]: هو منصوب لا غير، والتقدير: فرحوا فرحاً مثلَ فرحهم فحذف المصدر وصفته، وأقيم المضاف إليه مقامه.

[١٩٢] حديث سؤال القبر: «ولمّا يلحد»[4].

قال الطيبي: (لمّا) بمعنى لم، إلا أن فيها ضرباً من التوقع، فدل على نفي اللحد فيما مضى، وعلى توقعه فيما يستقبل.

وكتاب التوحيد باب ٥٢ حديث ٧٥٤٨، والنسائي - الأذان - باب رفع الصوت بالأذان ٢/١٢، ١٣، وأبو داود - الصلاة - باب رفع الصوت بالأذان ١/١٤٢ حديث ٥١٥، وابن ماجه - الأذان - باب فضل الأذان ١/٢٤٠ رقم ٧٢٤.

(١) إعراب الحديث النبوي ٣٧.

(٢) المسند ٢٨٤٩٤ - ٢٩١، والبخاري ٢/٢١٦ برواية: (فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم برسول الله ﷺ).

(٣) إعراب الحديث النبوي ٣٨.

(٤) لم نعثر عليه.

وقوله: (فيخرج كأطيب) صفة موصوف محذوف هو فاعل يخرج، أي يخرج منها رائحة كأطيب نفحة من نفحة مسك.

وقوله: (من أنت فوجهك الوجه يجيء بالخير) مثل قوله: أنا أبو النجم وشعري شعري، والجملة الفعلية بعده استئنافية، لما سرّه بتلك البشارة قال له: إني لا أعرفك من أنت حتى أجازيك بالثناء والمدح، فوجهك هو الكامل في الحسن والجمال، وحق لمثل هذا الوجه أن يجيء بالخير، ويبشر بمثل هذه البشارة، فعلى هذا (من أنت) مضمّن المدح مجملاً، والفاء لتعقيب البيان بالمجمل، وعلى عكس هذا قول الشقي: مَنْ أنت، فوجهك الوجه.

وقوله: (فينادي منادٍ من السماءِ أَنْ صَدَقَ عبدِي فأفرشوه من الجنةِ) قوله: (فينادي) لا يجوز أن تكون مفسرة لما في ينادي من معنى القول، وأن تكون مصدرية مجرورة لأن صدق والمنادى فأفرشوه والفاء مثلها في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[1] الى قوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾، وهي جواب شرط محذوف، فأفرشوا بألف القطع، أي فاجعلوا له فراشاً من فُرُشِ الجنة، ولم نجد الأفرش على هذا المعنى في المصادر، وإنما هو أفرش أي أقلع عنه وأقفل، فأفرش بهذا اللفظ إذن على ثلاثة من باب القياس الذي ألحق الألف بثلاثي، ولو كان من باب الثلاثي لكان من حقه أن يروى بألف الوصل، والمعنى ابسطوا له، ولم نجد الرواية إلّا بالقطع.

وقوله: (فيأتيه من رَوْحِها) أي فيأتيه روحها، على مذهب الأخفش، أو بعض روحها، أو شيء من روحها، فلم يُؤْتَ به إلا لقصد أنه مما لا يقادر قدره، ولا يوصف كنهه. هذا كلام الطيبي.

قوله: (فيقول هاتاه) قال في النهاية: هذه كلمة تقال في الابعاد، وقد تقال للتوجع، فتكون الهاء الأولى مبدلة من همزة آه، وهو الأليق بمعنى هذا الحديث.

---

(١) سورة قريش ١.

وقال القرطبي في «التذكرة»: هي حكاية صوت المبهور من تعب أو جَرْي أو حمل ثقيل. وقال الطيبي: هذه الكلمة يقولها الحائر في الكلام من الخوف والدهشة.

قوله: (المـزربـه) قال التوربشتي: المحدثون يشددون الباء منها، والصواب تخفيفه، وانما يشدد الباء اذا أبدلت الهمزة من الميم في الأزربه.

[١٩٣] حديث: «**لما تُوفي إبراهيمُ قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إنَّ لَهُ مرْضِعاً فِي الجنّةِ**»(١).

قال الخطابي: يُروى لفظ المرضع على وجهين: أحدهما بفتح الميم، مصدر، أي رضاعاً، والثاني: بضم الميم، أي من يتم رضاعه في الجنة، يقال امرأة مرضع بلا (هاء)، أو مرضعة إذا بنيت الاسم من الفعل، قال الكرماني: أي إذا كان بمعنى الحدوث فبالهاء، وإذا كان بمعنى الثبوت، أي من شأنه ذلك، فبدونه، كما يقال: حائض وحائضة، وقال تعالى: ﴿**تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ**﴾(٢).

[١٩٤] حديث: «**إذَا رفعَ رأسَهُ مِنَ الرُكُوعِ قامُوا قياماً حتى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ**»(٣).

قال ابن مالك فيه إشْكال، لأن حتى فيه بمعنى إلى أَنْ، والفعل مستقبل بالنسبة إلى القيام، فحقه أن يكون بلا نون، لاستحقاقه النصب، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد أَنْ، حملاً على (ما) أختها، كقراءة مجاهد: «أرادَ أَنْ يُتِمُّ الرّضَاعَةَ»(٤)

---

(١) المسند ٤/ ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، وفتح الباري ـ كتاب الجنائز ـ باب ما قيل في أولاد المسلمين ٣/ ٢٢٤ حديث ١٣٨٢، وابن ماجه ـ كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله (ص) ١/ ٤٨٤ حديث رقم ١٥١١.

(٢) سورة الحج ٢.

(٣) المسند ٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، وفتح الباري ـ الأذان ـ باب مَنْ يسجد من خلف الامام ٢/ ١٨١ حديث ٢٩٠.

(٤) سورة البقرة ٢٣٣، بنصب (يُتِمَّ) بعد أن.

بضم الميم، واذا جاز ترك إعمالها ظاهرة، فترك إعمالها مضمرة أَوْلَى بالجواز.

[١٩٥] حديث: «**من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك، ومن نسك قبل الصلاة فإنه قبل الصلاة ولا نسك له**»(١).

قال الكرماني: فإنْ قلت: الجزاء نفس الشرط فما وجهه؟ قلت هو كقوله: (ومَنْ كانت هجرتُه إلى دنيا يصيبُها أو امرأةٍ يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر) إن مثل هذا التركيب يراد لازمه، فالمراد هنا عدم الاعتداء به، أي: مَنْ نسك قبل الصلاة فلا اعتداد بنسكه، ولفظ: (ولا نسك له)، كالتوضيح والبيان.

قوله: (وأحببت أن يكون شأني أول): قال الزركشي: (أول) بالرفع والنصب. وقال الكرماني: في بعض الروايات (أول) بدون اضافة مفتوحاً ومضموماً، أما الضم فلأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة نحو: قبلُ وبعدُ، وأما الفتح فلأنه من المضاف إلى الجملة، فيجوز أن يقال إنه مبنيّ على الفتح، أو إنه منصوب، وعلى التقديرين فهو خبر الكَوْن.

قوله: (شاة لحم) قال الطيبي: الإضافة للبيان، كخاتم فضة، لأن الشاة شاتان: شاة يأكل لحمَها الأهلُ، وشاة نسك يُتَصَدق بها لله تعالى.

[١٩٦] حديث: «**كانَ أولَ ما قَدِمَ المدينةَ**»(٢).

قال الزركشي وغيره: بنصب (أول) خبر كان، أي أول زمن قدومه، وما مصدرية.

---

(١) المسند ٤/٢٨١ ـ ٢٨٢، والبخاري ـ الأضاحي ـ باب الذبح بعد الصلاة ١٠/١٩ رقم ٥٥٦٠، والنسائي ـ الأضاحي ـ باب ذبح الضحية قبل الإمام ٧/٢٢٢ ـ ٢٢٣، وأبو داود ـ الأضاحي ـ باب ما يجوز من السنن في الضحايا ٣/٩٥ ـ ٩٦ حديث ٢٨٠.

(٢) المسند ٤/٢٩١، وفتح الباري ـ كتاب مناقب الأنصار ـ باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة ٧/٢٥٩ ـ ٢٦٠ حديث رقم ٣٩٢٤، ٣٩٢٥.

قوله: (وإنما أول صلاةٍ صلّاها صلاة العصر): قال الزركشي: بنصب أو بتقدير فعل، أي صلى، وقد ثبت ذلك في بعض الروايات. وصلاة العصر: بالنصب على البدلية.

وأعربه ابن مالك بالرفع، قال الزركشي: والضمير في قوله (صلاها) للقبلة، أي صلى إليها.

وقال ابن حجر: في الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه، أي أول صلاة صلاها متوجهاً إلى الكعبة صلاة العصر.

وقوله: (فداروا كما هم)، قال الكرماني: ما: موصولة، وهم: مبتدأ وخبره محذوف، نحو عليه، أي داروا مشبهين لحال الذي كان متقدماً على حال دورانهم، وداروا على الحال الذي هم عليه. ومثل هذه الكاف تسمّى بكاف المقارنة، أي دورانهم مقارناً لحالهم.

قوله: (وكانت اليهود قد أعجبهم إذ كان يصلي قِبَلَ بيتِ المقدس وأهل الكتاب): قال الكرماني: فاعل أعجب هو رسول الله ﷺ، وإذ: هو هنا للزمان المطلق، أي أعجبهم زمان كان رسول الله ﷺ يصلي نحو بيت المقدس، (وأهل الكتاب) بالرفع عطف على اليهود.

[١٩٧] حديث: «**دعاء القوم رغبة ورهبة إليك**»(١).

فإلى يمنع أي هو يتعلق بالأول، وأما الرهبة فإنما يتعدى بمن، والأصل رغبة

(١) المسند ٤/٣٠١ ـ ٣٠٢، وفتح الباري ـ الدعوات ـ باب إذا بات طاهراً ١١/١٠٩، رقم ٦٣١١، ومسلم ـ الذكر ـ باب الدعاء عند النوم ١٧/٣٢ ـ ٣٣ رقم ٥٦، ٥٧، وأبو داود ـ الأدب ـ باب ما يقال عند النوم ٤/٣١٠ ـ ٣١١ رقم ٥٠٤٦، وابن ماجه ـ الدعاء ـ باب ما يدعو به ٢/١٢٧٥ رقم ٣٨٧٦، والدارمي ـ الاستئذان ـ باب الدعاء عند النوم ٢/٢٩٠، والترمذي ـ الدعوات ـ باب ما جاء في الدعاء.. ٩/٣٣٨ ـ ٣٣٩ رقم ٣٤٥٤.

إليك، ورهبة منك.

وقال الكرماني: فإن قلت: الرهبة تستعجل بمن، يقال: رهبة منك، قلت: إليك متعلق، أي هو متعلق برغبة، وأعطى الرهبة حكمها، والعرب كثيراً تفعل ذلك كقوله:

ورأيت بَعْلَكِ في الوَغَىٰ متقلداً سيفاً وَرُمْحاً[1]

وقوله: عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً[2].

وقوله: (لا ملجأ ولا منجى منكَ إلا اليكَ): فيه خمسة أوجه، مثل لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم إنْ كانا مصدرين، يتنازعان في (منك) وإن كانا مكانين فلا، إذ اسم المكان لا يعمل، وتقديره لا ملجأ منك إلى أحد، ولا ملجأ إلا إليك.

[١٩٨] حديث قَتْلِ أبي رافع، قوله: «مالك»[3].

قال الكرماني: ما للاستفهام مبتدأ، ولك خبره، قال: وقوله (لِأُمِّكَ الويلُ) القياس أن يقال على أمك الويل.

قوله: (فما برحت حتى سمعت نعايا أبي رافع) قال الخطابي: هكذا روي، وانما حق الكلام أن يقال: نعاي أبا رافع، أي انعوا أبا رافع، يقال: نعاه فلان، أي انعه، كقولهم: دراكِ فلان، أدركوا، وكذا قال ابن بطال، جعل دلالة الأمر فيه علامة لجر آخره بغير تنوين كما قالت العرب من أدركها دراكها، ومن قطمت قطام.

---

(١) قائله عبدالله بن الزِّبَعْرىٰ في الكامل ١/١٩٦، وهو برواية: يا ليت بعلك.

(٢) قائله ذو الرّمه في ملحق ديوانه ٦٦٤، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٣١، ومعاني القرآن ١/١٤، والإنصاف ٣٢٢، والخزانة ١/٤٩٩، والأشموني ٢/١٤٠، والهمع ٢/١٣٠.

(٣) البخاري على فتح الباري ـ كتاب المغازي ـ باب قتل أبي رافع عبدالله بن أبي الحقيق ٧/٣٤٠ ـ ٣٤١ حديث ٤٠٣٨، ٤٠٣٩، ٤٠٤٠.

وذكر سيبويه أنه يطرد هذا في الأفعال الثلاثية كلها، وأنه يقال فيها فَعَالِ بمعنى افعل، نحو صَنَاعِ ونَزَالِ، أي اصنعْ وانزلْ.

قال الزركشي: وهذا إنما يصح لو قال: نعايا أبا رافع، بالنصب.

وقال الكرماني: إنّ (نعا) من أسماء الأفعال، وقد جمع على نحو خطايا شاذًا، ويحتمل أن يكون جمع نعيّ أو ناعية.

مسند بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْب الأَسْلَمي[1]

[١٩٩] حديث: «**حرمةُ نساءِ المجاهدين على القاعدين كحرمةِ أُمهاتِهم**»[2].

سُئِل الإمام أبو محمد بن البَطَلْيُوسِي عن لفظة أمهات، جمع ما هي؟ فإن كانت جمع أم، فلأي شيء دخلت الهاء فيها؟ وإن كانت فيها لغة أخرى فجمعت هذا الجمع عليها، فبيّنها متطولاً، لأنَّ متوهماً توهم أن واحدتها أمهة مثل حُمّرة، ودخلها التقليل، فهل ذلك صحيح أم لا؟ وهل هذا الجمع في بني آدم والبهائم أو في أحدها؟ وكذلك أمّ، وإن قيل إن الهاء زائدة، فَلِمَ زيدت وقيل لها أُمَّت؟ بينّه موفقاً مأجوراً.

فأجاب: الذي ذهب إليه جمهور النحويين والعلماء بالتصريف منهم أنّ الهاء في أمهات زائدة، ووزنها عندهم فعلّهات، وأما الواحدة منها فالمشهور أن يقال أمّ وأمّة، ولا يكادون يقولون أمهة، والغالب على أمة بالتأنيث، أن يستعمل في النداء كقولهم: يا أمة لا تفعلي، وتاء التأنيث فيها معاقبة يا الإضافة، لا تجتمع معها، وقد جاءت في الشعر مستقلة في غير النداء، أنشد الطوسي:

---

(١) ذكر ابن المبارك أن اسمه (عامر) وبريدة لقب. وذكر في الصحيحين أنه غزا مع رسول الله ست عشرة غزوة. توفي سنة ٦٣ للهجرة. الإصابة ١/١٤٦.

(٢) المسند ٥/٣٥٢، ومسلم ـ الإمارة ـ حرمة نساء المجاهدين ١٣/٤١، وأبو داود ـ الجهاد ـ باب في حرمة نساء المجاهدين ٣/٨ رقم ٢٤٩٦، والنسائي ـ الجهاد ـ باب حرمة نساء المجاهدين ٦/٥٠.

تَقَـبَّـلتـهـا عن أمّـةٍ لك طالـمـا تُنُـوزِعَ في الأسـواقِ عنهـا خِمَـارُهَـا[1]

وقد حكى اللغويون أمهة بالهاء وأنشدوا:

أمَّهتي خِنْدِفُ وإلياسُ أبي[2]

أي ووزنهـا عنـدهم فعلهـة، وذهب بعضهم إلى أن الهـاء في أمهـات وأمهـة أصلية، وذكر ابن جني أنه مذهب أبي بكر بن السراج، ووزنها عنده فعّله، بمنزلة ترّهة وأبّهـة، ويقـوى ذلك أن صاحب العين حكى: تأمهت أمّا ووزنه تفعّلت. وجمهور النحويين مخالفون لهذا الرأي، ومعتقدون أن أمّاً وأمّاتٍ الأصل وأنّ الهاء زيدت فرقاً بين مَنْ يعقل وما لا يعقل، فيقولون فيمن يعقل أمهات، وفي مالا يعقل أمّات، قال الله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[3]، وقال الراعي:

كانـت نجـائـب مُنْـذِرٍ ومـحـرِّق أمـاتـهـنّ وطَـرْقُـهُـنَّ فَحِـيلا[4]

هذا هو الأثر في الاستعمال، وقد جاء عكس ذلك، قال ذو الرمة:

سِوىَ ما أصـابَ الـذئبَ منه وسُـرْبَـةٌ أطـافتْ بِهِ من أمهـاتِ الجَـوَازِلِ[5]

يعني القطا، وقال جرير:

لَقَـدْ وَلَـدَ الأُخَـيْطلَ أمُّ سوءٍ مُقَـلَّدَةٌ من الأُمَّـاتِ عَاراَ[6]

وليس في حكاية صاحب العين (تأمهت أمّا) دليل على أن الهاء أصل من وجهين:

---

(1) ذكر صاحب اللسان أن البيت مما أنشده ابن كيسان. لسان العرب (أمم) ١٤/٢٩٥.

(2) قائله قصيّ، انظر لسان العرب (أمم) ١٤/٢٩٥، وتمامه:

عنـد تـناديهـم بهـالٍ وهـبـي أمّـهَـتـي خِنْـدِفُ والـياسُ أبـي.

(3) سورة المجادلة ٢.

(4) لسان العرب (أمه) ١٧/٣٦٤.

(5) لسان العرب (أمم) ١٤/٢٩٤.

(6) المرجع السابق نفسه.

أحدهما: أن كتاب العين مطعون عليه، معيب عند كبراء البصريين لا يرونه حجة فيما ينفرد به ولا يوجد في غيره، لأن فيه خطأً كثيراً الخ . . .

والوجه الثاني: أنه لو صح قولهم (تأمهت أمّا) لم يدلّ على أن الهاء أصلية، لأنّا قد وجدنا العرب ربّما صرّفوا من الكلمة المزيد فيها فعلا فحذفوا الزيادة كقولهم في تصريف الفعل من الشمال: شملت الريح، وربما تركوا الزيادة في الفعل على حالها، كقولهم في تصريف الفعل من القلنسوة: تقلنس الرجل، ومن المسكين تمسكن، فتركوا الميم والنون وهما زائدتان، فوزن تقلنس تفعنل، ووزن تمسكن تمفعل، فإذا كان هذا معلوماً من هذا منهم، لم ينل أن يكون تأمهت من هذا الباب، فتكون الهاء زائدة كزيادتها في أمهة، ويكون وزن تأمهت تفعلهت.

فإن قائل قال: أمهة: إن الهاء هي الأصل، ووزنها فعّلة، وتكون أمّ محذوفة منها، فتكون بمنزلة شفة وسعة وعضة.

فالجواب ان هذا يبطل من وجوه: منها أن هذا التوهم لو كان صحيحاً لكانت الميم في أمّ مخففة، ولم تكن مشددة، لأن تشديد الميم يوجب أن يكون وزن أمّ فُعْل، لام الفعل منها ميم، ولام الفعل من أمهة على هذا الرأي هاء، يدل هذا على أن أمّاً ليست محذوفة من أمهة، ويشهد بصحة ذلك قول أم بثينة الأشعرية: وما كنت أمّـاً، فهذا يدل على أن الميم من أم مضاعفة[1]، ومنها أن حروف الزوائد، والهاء أحدها، إنما سماها النحويون حروف الزوائد، ولم يُسمع أنها حروف الحذف، وإن كان منها ما يحذف في بعض المواضع، لأن الأغلب عليها أن تزاد، لا أن تحذف، فنسبت إلى حروف الزيادة التي هي أغلب عليها، وإذا جاء منها حرف يحتمل الزيادة والحذف، لزم أن يحكم عليه بالزيادة التي هي أمّ الباب فيه، حتى يقوم دليل على الحذف الذي هو أقلّ حَالَيْهِ. هذا هو محض القياس وطريقه.

---

(١) وقع شيء من الاضطراب في هذا الموضع، ولما كان هذا الحديث غير وارد في النسخ الأخرى فقد اجتهدت فيه ليستقيم النصّ.

ومنها أن الذين تكلموا في الاشتقاق، لا نعلم أحداً منهم جعل الأم مشتقة من أم، وإن قال بعضهم إنها مشتقة من أَمَّ يَؤُمّ، إذا قصد، سميت بذلك لأن ولدها يؤمها ويتبعها.

وقال بعضهم: سميت أمّا لأنها أصل الولد، وأم كل شيء أصله، كما قالوا لمكة أم القرى، وقالوا لفاتحة الكتاب أم القرآن، ويقال فلان أم القوم وأمير القوم، إذا كان مَفْزَعاً لهم، وأصلاً يرجعون إليه ويقسمون به، قال ابن مقبل يمدح عثمان بن عفان رضي الله عنه:

وملجأٍ مهروئين يُلفي به الحيا إذا جلّفت كحلٌ هو الأم والأبُ[1]

وقد سمّى الله تعالى النارَ أمّ الكافر، لأنها مجمع الكفار ومقرهم فقال: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾[2] وقال العجاج:

مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْكِتَابِ أُمُّ[3]

أي أصل يرجعون إليه، فهذا كله يدل أن أصل هذه الكلمة عندهم الأم دون الأمهة.

وأما قولك هل لزيادتها نظير في كلام العرب، فإن الهاء المزيدة نوعان: نوع متفق على زيادته، ونوع مختلف فيه:

فمن المتفق عليه زيادة الهاء في الندبة كقولهم: وازيداه، وفي الإنكار كقولهم لزيدنيه، وفي الوقف كقوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾[4].

ومن المواضع المختلف فيها قولهم: هجرع للطويل، وهبلع للكثير الأكل وامرأة

(١) ديوان ابن مقبل ١٥.

(٢) سورة القارعة ٩.

(٣) ديوان العجاج ٤٢٧ برواية: ما فيهم من الكتاب أمّ.

(٤) سورة الحاقة ٢٨.

هوكـولة للعظيمة الوركين، فإن الأخفش ذهب إلى أن هذه الهاءات زوائد، وجعل الهجرع مشتقّاً من الجرع، وهو مثل من قليل، وهبلع مشتقاً من البلع. والذي عليه أكثر الناس أن الهاء في هذه الألفاظ أصل، ويؤيد ذلك أن أبا العباس ثعلب حكى الهجرع أي هذا أهجرع من هذا، أي أطول.

وأما قولهم أهرقت الماء، فالهاء فيه زائدة عند جمهور أهل التصريف، وزعموا أنها زيدت عِوَضاً عن ذهاب حركة عين الفعل، لأن الأصل أُرِيقت أو أُرْوِقَتْ على الخلاف في ذلك.

وزعم بعض ضعفاء النحويين أنها أصل، وحملهم على ذلك قولهم في معناه هرقت، وكذلك قال ابن قتيبة في بعض كلامه، لأنه أدخل هذه الكلمة في باب فعلت وأفعلت، وهذا غلط، إنما الهاء في هرقت بدل من الهمزة في أرقت، ويدل على أنّ أهرقت ليس وزنه فعلت كما قال هؤلاء الجاهلون بالتصريف قولهم في اسم الفاعل منه مُهَرِيق بالياء، واسم المفعول مُهَرَاق بالألف، ولو كان وزنه افعلت لقالوا مُهْرِق ومُهْرَق كما تقول من أكرمت مُكْرِم ومُكْرَم، ولم يكن للياء والألف فيهما مدخل، فدل هذا على أن أصلها مريق، وهذا بَيِّنٌ جدّاً[1].

[٢٠٠] حديث: «جعلَ للجَدَّةِ السّدسَ إذا لم يكنْ دُونَها أمّ»[2].

قال الطيبي: دون هنا بمعنى قُدّام، لأن الحاجب كالحاجز بين الوارث والموروث، أنشد في الكشاف:

---

(١) ورد بعد ذلك في أ: قال العديل وقال آخر انتهى، ولعله سهو من الناسخ.

(٢) أبو داود ـ الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث الجدة ٣/١٢٢ حديث ٢٨٩٦، والترمذي ـ الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث الجدة ٦/٢٧٧ ـ ٢٧٨، وابن ماجه ـ الفرائض ـ باب ميراث الجدة ٢/٩٠٩ ـ ٩١٠ رقم ٢٧٢٤، ٢٧٢٥.

تُرِيكَ القَذَى مِنْ دُونِهَا وهو دُونَها[1]

أي قُدَّامَهَا.

[٢٠١] حديث: «من استعملْناهُ على عملٍ فرزقْناهُ فما أخَذَ بعدَ ذلك فهو غلُولٌ»[2].

قال الطيبي: قوله (فما أخذ) جزاء الشرط، وما موصولة، والعائد محذوف، وهو خبره، وجيء بالفاء لتضمنه معنى الشرط، ويجوز أن يكون نكرة موصوفة.

[٢٠٢] حديث: «إني فعلتُه عمداً يا عمر»[3].

قال الطيبي: الضمير المنصوب بمعنى اسم الإشارة، والمشار إليه المذكور من الصلوات الخمس بوضوء واحد، والمسح على الخفين.

و (عمداً) تمييز أو حال من الفاعل، قدم اهتماماً لمشروعية المسألتين في الدين.

[٢٠٣] حديث: «انه دخلَ المسجدَ فإذا صوت رجلٍ يقرأُ فقال: أتقوله مرائياً»[4].

قال الأندلسي في شرح المفصل: أي أتظنه، فأعمل القول عمل ظنّ لوجود شروطه.

(١) لسان العرب (دون) غير منسوب بلفظ (وهي دونه)، وعجزه: إذا ذاقها من ذاقها يتمطّق.

(٢) أبو داود ـ الإمارة ـ باب في أرزاق العمال ٣/١٣٤ حديث ٢٩٤٣.

(٣) المسند ٥/٣٥٨، ومسلم ـ الطهارة ـ باب جواز الصلوات كلها بوضوء ٣/١٧٦ ـ ١٧٧ وأبو داود ـ الطهارة ـ باب الرجل يصلي الصوات بوضوء ١/٤٤ حديث ١٧٢، والترمذي ـ الطهارة ـ باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء ١/١٩٤ رقم ٦١، والنسائي ـ الطهارة ـ باب الوضوء لكل صلاة ١/٨٥ ـ ٨٦.

(٤) المسند ٥/٣٤٩.

[٢٠٤] حديث: «السلامُ عليكمْ دارَ قومٍ مؤمنين وإنّا إنْ شاءَ اللّهُ بِكُمْ لاَحِقُون»(١).

قال الكمال ابن الأنباري في كتاب الإنصاف: ذهب الكوفيون إلى أَنّ إِنْ الشرطية تقع بمعنى إذْ، واستدلوا بهذا الحديث، أي إذْ شاء الله، لأنه لا يجوز الشك في اللحاق بهم.

ومنع البصريون ذلك وقالوا: الحديث جاء على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذٰلِكَ غَداً إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللهُ﴾(٢).

وقال البَطَلْيُوسِي في مسائله: تقع إذا مكان إنْ، وإنْ مكان إذا، لِمَا بينهما من التداخل والمضارعة، والشيئان إذا تضارعا فقد يستعمل كل واحد منهما مكان الآخر، فمما استعملت فيه إذا مكان إنْ قول أوس بن حجر:

إِذَا أنتَ لَمْ تعرضْ عن الجَهلِ والخَنَا ... أَصَبْتَ حليمـاً أو أصابَكَ جَاهِـلُ(٣)

وهذا من مواضع إنْ، لأنه يمكن أن يعرض ويمكن أنه لا يعرض. ومما استعملت فيه إنْ مكان إذا قوله ﷺ حين وقف على القبور: (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنّا إنْ شاء الله بكم لاحقون)، وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ﴾(٤) ونحوه قول الشاعر:-

فإنْ لا يكـنْ جسمي طويلاً فإنني ... له بالفِعَالِ الصالحاتِ وَصُولُ

(١) المسند ٢/٣٠٠، ٣٧٥، ٤٠٨، ٥/٣٥٣، ٣٦٠، ومسلم - الجنائز - باب ما يقال عند دخول القبور ٧/٤١، وأبو داود - الجنائز - باب ما يقول إذا زار القبور ٣/٢١٩ رقم ٣٢٣٧، والنسائي - الجنائز - باب الأمر بالاستغفار ٤/٩٣ - ٩٤، وابن ماجه - الجنائز - باب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ١/٤٩٣ - ٤٩٤ رقم ١٥٤٦ - ١٥٤٧.

(٢) سورة الكهف ٢٣.

(٣) ديوانه، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم - دار صادر - بيروت. صفحة ٩٩.

(٤) سورة الفتح ٢٧.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول الحارث لبنيه: (فوالله لَئِنْ قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً شديداً) إذا جعلت (قدر) من القُدرة لا من القَدْر الذي يراد به التضييق، ولا من القَدَر الذي يراد به القضاء، فيصبح حمله على القدرة بخلاف قول مَنْ أنكر ذلك. انتهى.

وقال النووي: (دار) منصوب على النداء، أي يا أهل دار، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وقيل منصوب على الاختصاص. قال صاحب المطالع: ويجوز جره على البدل من الضمير في (عليكم).

مسند بُسْر بن جَحَّاش القرشي رضي الله عنه(١)

[٢٠٥] حديث: «قال الله تعالى: يا ابن آدم أَنَّىٰ تُعْجِزُني وقد خلقْتكَ من مثلِ هذه حتى إذا سَوّيتـك وعَدَلْتُك مشيتَ بين بُرْدَين وللأرضِ منك وَئِيد فجمعْتَ ومنعْتَ حتى إذا بَلَغَت التَّراقِيَ قُلْتَ أتصدقُ وأَنَّىٰ أوانُ الصدقةِ»(٢).

(أَنَّى) قال في البسيط مشترك بين الاستفهام والشرط، وبنيت لتضمنها حرفيهما، تقول في الاستفهام أنَّى زيد؟ أي أين زيد، وفي التنزيل ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾(٣) أي من أين لك هذا؟ ودليل كونها بمعنى أين قول الشاعر:-

مِنْ أينَ عشرونَ لَنَا مِنْ أَنَّىٰ(٤)

فمقابلتها لأين، تدل على أنّها بمعنى أين، وأما قول الكُمَيْت:

---

(١) نزل حمص، وذكر أنه من بني لُؤَي، قيل لم يرو عنه غير جُبير بن نُفير، قال ابن منده: عداده في الشاميين. مات بحمص. الإصابة ١/١٤٨.

(٢) المسند ٤/٢١٠.

(٣) سورة آل عمران ٣٧.

(٤) لم ينسبه في الخزانة ٣/١٨٧، وقال نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات إصلاح المنطق لمدرك ابن حصين، وهو بلا نسبة في نوادر أبي زيد ٥٠.

أَنَّى ومِنْ أينَ آبَكَ الطربُ مِنْ حيثُ لا صبوةٌ ولا رِيَبُ[1]

فيجوز أن تكون بمعنى كيف، ويجوز أن تكون بمعنى من أين، وكررت للتأكيد، ومنه اختلاف اللفظين. وأما قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[2] فقيل إنها بمعنى كيف شئتم. وقال بعضهم يحتمل أن أصلها «أينا» بألف كقوله: بمعشر ولوا اين أخينا ثم انها قلبت الياء نوناً وأدغمت في النون بعدها فصارت أنّى.

وقال الرضي: لها ثلاثة معان، استفهامية كانت أو شرطية، أحدها: أين إلاّ إذا أتى مع الاستفهام، أي مع مِنْ في الاستعمال إما ظاهرة كقوله: مِنْ أينَ عشرونَ لنا من أنّى، أو مقدرة نحو: (أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا) أريد: من أنّى أي من أين. ولا يقال أنى زيد، بمعنى أين زيد، وإنما جاز إضمار مِنْ لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف، أو يقل تصرفها نحو: مِنْ عند ومِنْ بعد ومِنْ أين ومِنْ قبله ومَنْ أمامه ومِنْ لَدُنْه، فصار مثل في، فجاز أن تضمر في الظروف إضمارها.

ويجيء «أَنَّىٰ» بمعنى «كيف» نحو ﴿أَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾[3]، ويجيء بمعنى متى، وقد أول قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ على الأوجه الثلاثة. ويجيء بمعنى متى وكيف إلا وبعده فعل.

وقوله: (حتى إذا سويتك) قال ابن مالك: انفردت إذا بدخول حتى الجارة عليها، قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾[4] إنّ إذا جرّ بحتى. وقال أبو حيان في «الارتشاف»: إذا دخلت حتى على إذا التي تقتضي جواباً فأجاز الزمخشري أن تكون حرف ابتداء وأن تكون جارة لإذا. وقال محب الدين الغزولي في كتاب البديع: من زعم أن محل إذا جر فزعمه باطل، لأن إذا ظرف محض لا ينجر ألبتة. وقال ابن

---

(١) الهاشميات ٣١، وشرح شواهد الشافيه ٣١٠، والمفصل ٨١ وشرح المفصل ٤/١٠٩.

(٢) البقرة ٢٢٣.

(٣) سورة الأنعام ٩٥، وسورة يونس ٣٤، وسورة فاطر ٣، وسورة غافر ٦٢، بلفظ (فأنّى).

(٤) سورة الزمر ٧١، ٧٣.

هشام في المغنى: الجهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية، وأن حتى في نحو ذلك حرف ابتداء، داخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له.

وقال أبو البقاء: ليس لحتّى هنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل.

وقال أبو حيان: كان بعض الأذكياء يستعمل مجيء هذه الجملة الشرطية بين إذا وجوابها بعد حتى، ويقول: كيف يكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط فقلت: الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط بالتقدير المعنوي الإعرابي، في آية الزمر مثل ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَراً﴾[1] إلى أنْ تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق.

قال ابن قاسم في «شرح التسهيل»: ويجوز أن يخرج على أن حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم: سرتُ حتّى أدخلُ المدينةَ، برفع «أدخل» وتقدير كونه قد وقع، والتقدير: سرت فدخلت.

قال في «البسيط»: كأنك قلت في: أجلس حتى اذا جاء زيد أعطيتك، أجلس فإذا جاء زيد. انتهى.

قوله: (وللأرض منك وئيد) جملة حالية بالواو، ووئيد: مبتدأ، وللأرض: خبر، ومنك في موضع نصب على الحالِ، وأصله لو تأخر صفة وئيد، فلما قدم نعت النكرة عليها صار حالاً.

مسند بلال رضي الله عنه[2]

[٢٠٦] حديث: «ومَن ابتدع بدعةَ ضلالةٍ»[3].

---

(١) سورة الزمر ٧١.

(٢) بلال بن رباح الحبشي أبو عبدالله، مؤذن رسول الله (ص) وخازنه على بيت ماله، من مولدي السّراة، توفي في دمشق سنة ٢٠ هـ ـ ٦٤١م، روى له البخاري ومسلم ٤٤ حدّيثا. انظر الأعلام ٤٩/٢، وطبقات ابن خياط ٤١/١.

(٣) المسند ١٠٥/٤، وابن ماجه في المقدمة ـ باب من أحيا سنة قد أميتت ٧٦/١ حديث ٢٠٩ ـ =

قال الأشرفي في «شرح المصابيح»: يروى بالإضافة، ويجوز أن ينتصب نعتاً ومنعوتاً.

مسند تميم بن أوس رضي الله عنه[1]

[٢٠٧] حديث: **«من قال لا إله إلّا الله واحداً أحداً صمداً لم يتخذْ صاحبةً ولا ولداً، ولم يكنْ له كُفُواً أحد، عشر مرات، كتبت له أربعون حسنة»**[2].

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا مع إلّا نحو: لَا إِلَهَ إلَّا الله.

وفي أمالي الشيخ عز الدين بن عبد السلام: قال سيبويه في كلمة الشهادة: الله خبر المبتدأ، والمبتدأ هو لا واسمها.

وقال أبو علي: (لا) يصح أن يكون فيه الثلاثة الأوجه: الأول: أنّ (لا) لا تعمل إلا في منفي، وهذا مثبت، فلو كان خبراً لعملت فيه، وهي لا تعمل فيه. الثاني: أنّ (لا) لا يعمل إلا في نكرة، وهذا معرفة، فلو كان خبراً لعملت فيه، وينبغي أن يحمل كلام سيبويه على أنه أشبه الخبر لحصول الفائدة عنده فسمّى خبراً، لا انه خبر في نفسه، وإلا لزم أن يخبر عن أفراد الجنس كلها بأنها واحد، وذلك محال، ويصح أن يكون بدلا من الضمير في كائن، الذي هو الخبر المحذوف، ويصح أن يكونْ بدلاً من اسم لا، فإذا أردت أن تحلّه محل المبدل تأخذ معنى الكلام وتقول: بطل إلا الله، فتقدر (لا) بمعنى بطل، لأن البطلان بمعنى النفي، إلا أن هذا استثناء مفرغ في

= ٢١٠، والدارمي في المقدمة - باب اتباع السنة ١/ ٤٤ - ٤٥ والترمذي - كتاب العلم - باب الأخذ بالسنة، اجتناب البدعة - ٧/٤٤٣، ٤٤٤ حديث رقم ٢٨١٧.

(١) تميم بن أوس بن حارثة، مشهور في الصحابة، كان نصرانياً وقدم المدينة فأسلم قال ابن إسحق: قدم المدينة وغزا مع الرسول. انظر الإصابة ١/١٨٣ - ١٨٤.

(٢) المسند ٤/١٠٣.

الموجب، وهو لا يجوز، فإذا أردت أن تنطق به على وجه جائز فتقول: ما وجد إله إلّا الله، لأن هذا هو معنى النفي، ثم تحـذف المبدل، وتقيم البدل مقامه فتقول: ما استحق العبادة إلّا الله.

ولك أن تجعله صفة لاسم (لا)، ويكون (إلّا) بمعنى غير، ويكون تقدير الكلام: لا إله باستحقاق في الوجود غير الله، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ..﴾[1]، والمراد بالإله هذا المعبود، فلا بدّ من أن تضمن الصفة وهي باستحقاق، وإلّا لا يصح النفي لتحقق من عبد في الوجود من الأصنام وغيرها. انتهى.

وقال أبو حَيَّان: إله مبني مع «لا» في موضع رفع على الابتداء، والخبر مقدر، قال: واعترض صاحب المنتخب على النحويين في تقديرهم الخبر في (لا اله الا الله) بقولهم: (لنا) أو (في الوجود) وقال نفي الحقيقة مطلقة أعم من نفيها مقيدة، فانها اذا نفيت مقيدة كان نفياً للحقيقة، واذا انتفت الحقيقة، انتفت مع كل قيد، أما اذ نفيت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر.

قال وأجاب أبو عبدالله محمد بن أبي الفضل المُرْسي في «ري الظمآن» فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإنّ إله في موضع المبتدأ على قول سيبويه وعند غيره اسم لا، وعلى التقديرين فلا بدّ من خبر للمبتدأ أو للا، فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد.

وأما قوله إذا لم يضمن كان نفياً للإلٰهية، فليس بيناً، لأن نفي الماهية هي نفي الوجود، لأنّ الماهية لا تتصور عندنا إلّا مع الوجود، فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود، وهذا مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة، فإنهم يثبتون الماهية عرية من الوجود وهو فاسد.

وقولهم في كلمة الشهادة «إلا هو» في موضع رفع بدلا من (لا إله) ولا يكون خبراً

---

(١) سورة الأنبياء ٢٢.

لِلَا، لأن (لا) لا تعمل في المعارف، ولو قلنا إن الخبر للمبتدأ وليس لِلَا فلا يصح أيضاً لِمَا يلزم عليه من تنكير المبتدأ وتعريف الخبر. انتهى.

واستشكل أبو حيان كون اسم الله بدلاً من إله، قال لا يمكن، أي لأنه لا يمكن فيه تكرار العامل لو قلت لا قوة لم يجز، واختار أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا، فإذا قلت لا رجل إلاّ زيد، فالتقدير لا كائن أو موجود إلاّ زيد، فزيد بدل من الضمير في الخبر، لا من الرجل، قال: ولولا تصريح النحويين أنه بدل الموضع من اسم لا لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم: بدل من اسم لا، أي بدل من الضمير العائد على اسم لا.

وقال بعضهم: لا يجوز فيه النصب هنا، لأن الرفع يدل على الاعتماد على الثاني والمعنى على ذلك، والنصب يدل على الاعتماد على الأول، وردّ بأنه لا فرق بين: ما قام القوم إلاّ زيد، وإلاّ زيداً، من حيث أنّ زيداً استثني من جهة المعنى وإنما الفرق من حيث الإعراب، فأعربوا الأول بدلاً، والثاني استثناء، والبدل أولى. انتهى.

وقال الرضي: وأما نحو قولك: لا إله إلاّ الله، ولا فتى إلاّ عليّ، ولا سيف إلاّ ذو الفقار، فالنصب على الاستثناء في أضعف منه في نحو: لا أحد فيها إلاّ زيداً، لأن العامل فيه ـ وهو خبر لا ـ محذوف، إمّا قبل الاستثناء وإمّا بعده، وفي نحو: لا أحد فيها إلاّ زيداً ظاهر وهو خبر لا.

قال ابن فلاح في المغني: أهل الحجاز يحذفون خبر لا كثيراً، فيقولون: لا بأسَ، ولا أهلَ، ولا مالَ، ولا حولَ ولا قوةَ، ومنه كلمة التوحيد: لا إلٰهَ إلاّ الله ولا سيفَ إلاّ ذو الفقار، ولا فتى إلاّ علي، وإنما حذف للعلم به وهو مراد، فهو في حكم المنطوق، أو أن عموم النفي أغنى عن ظهوره، ولا يصح أن يكون الاسم المستثنى في (لا إلٰهَ إلا الله) ونحوه خبراً، لثلاثة أوجه أحدها: أنه خاص والإخبار بالعام عن الخاص يجعل القضية كاذبة كقولك: الحيوان انسان. الثاني: أنه معرفة و (لا) لا تعمل في المعارف. والثالث: أنه مستثنى من مذكور، فلا يصح جعله خبراً عنه.

فإن قيل: فهل يصح أن يكون مبتدأ والخبر ما تقدم؟ قلنا: زعم بعضهم ذلك، وذكر أن الكلام مستقل بالإفادة من غير تقدير، فالله مبتدأ، ولا إلٰه الخبر، وتقديره: الله إلٰه، وفائدة الاستثناء إثبات الإلٰهية لله تعالى، ونفيها عمّا عداه، ونظيره عنده: لا منطلق إلاّ زيد، في إثبات الانطلاق لزيد ونفيه عما عداه، وهذا باطل لوجهين:

أحدهما: أنه مستثنى من مذكور، مخرج عنه، وإخراجه يدل على مغايرته له، والخبر صفة قائمة بالمخبر عنه، غير مغايرة له، لأنه أمر يخصّه وإنما الإخبار يصحّ في الاستثناء المفرغ، الذي ليس بمخرج من مذكور، وأما قياسه على: لا منطلق إلاّ زيد، قلنا زيد ليس بمستثنى من منطلق حتى يمتنع جعله خبراً عنه، بخلاف النزاع.

الوجه الثاني: أن (لا) تنصب الاسم، وترفع الخبر في أصل وضعها، فلا يخلو في صورة النـزاع إمـا أن يقدر لها خبر أو لا، لا جائز أن لا يقدر، لأن ذلك إبطال لوضعها، لأن من قال بحذف خبرها يقول بتقديره حملاً على الأعم الأغلب وإذا لزم تقديره بطل قول القائل بعدم التقدير، وذلك ما أردنا، ولأنه إذا لم يقدر يكون الخبر مفرداً، والخبر المفرد تجب مطابقته للمخبر عنه في الإعراب، وهو إما منصوب على قول بعضهم، وإمّا مبني على الفتح على قول بعضهم، وذلك يمنع كونه خبراً لعدم مطابقته للمبتدأ في الإعراب، فثبت امتناع كونه مبتدأ وإثبات تقدير الخبر. انتهى كلام ابن فلاح.

ومثل ذلك حديث: (لا حِمَى إلا لله ولرسوله)(1) وحديث: (لا حليمَ إلاّ ذو عَثْرَةٍ ولا حَكَم إلاّ ذو تَجْـرِبَةٍ)(2) وحديث: (لا صلاةَ إلاّ بفاتحة الكتاب، لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد)(3) وحديث: (لا نِكاحَ إلاّ بوليّ)(4) وحديث: (اللهم لا خيرَ

---

(1) المسند ٤/٢٨، ٧١، ٧٣، والبخاري ـ جهاد ١٤٦.

(2) المسند ٣/٨، ٦٩، والترمذي ـ بر ٨٦.

(3) الترمذي ـ مواقيت ٦٩، والدارمي ـ صلاة ٣٦.

(4) المسند ١/٢٥٠.

إلا خيرك، ولا إلهَ غيرك)[1].

وقوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: فرّق سيبويه بين تقديم الظرف والمجرور وتأخيره، فاختار تقديمه إذا كان مستقراً نحو: ما كان فيها أحد خير منك، وتأخيره إذا كان لغواً نحو: ما كان أحد خيراً منك فيها. وعلى هذه القاعدة يستعمل إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[2] حيث كان (له) ليس مستقراً، لأن الخبر (كفواً)، فاضطرب إعراب الجماعة لهذه الجملة:

فقال الكوفيون: إنّ (له) خبر (يكن)، و (كفواً) حال من الضمير المستكن في (له) بناء على مذهبهم في أن الظرف الناقص إذا تمّ بالحال جاز أن يقع خبراً، وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتم إلّا بالصفة كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[4]، وغير ذلك من الآي ونحوها.

وفرّق البصريون فأجازوا الإخبار بما لا يتم إلّا بالصفة، ومنعوا الإخبار بما لا يتم إلا بالحال، لأن الصفة من تمام الموصوف، والحال فضلة، فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة.

وقال البصريون: إن خبر يكن إنما هو (كُفُواً) وليس (له) بخبر، فأورد عليهم تقديمه في أَفْصَحِ كلامٍ وَأَعْرَبِهِ مع كونه ليس بمستقر، وأجيب عن ذلك بأنه وإن كان ليس بمسقر فإنه جار مجرى المستقر لافتقار الكلام إليه ليكون عائداً من الخبر المعطوف على خبر (الله الصمد)، ولو خلا الكلام من لم يبق له تعليق بما قبله، فهو كالمستقر في الحاجة إليه.

قال الزمخشري: هذا الظرف وإن كان لغواً في الآية إلا انه لكونه أهم وأجدر

---

(١) الموطأ ـ صفة النبي ٣٤.

(٢) سورة الإخلاص ٤.

(٣) سورة النمل ٥٥.

(٤) سورة الشعراء ١٦٦.

بالعنـاية واجب التقـديم، من قبـل أن السورة في تنزيه الباريء سبحانه عن الثاني والكفؤ، فكان للظرف المتعلق بالضمير الراجع إلى الاسم من المكانة واعتماد الكلام عليه، ووجوب صرف العناية إليه شأن من الشأن.

وقال في «كشّافه»: فإن قلت، الكلام العربي الفصيح، أن يؤخر الظرف الذي هو غير مستقر، ولا يقدم، وقد نصّ سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقدّماً في أفصح الكلام وأعربه؟

قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن الباريء عزّ وجلّ، وهذا المعنى مصبّه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه، وأحقّه بالتقديم وأحراه. انتهى.

ولم يوافق المبرد سيبويه على استحسان تقديم المستقر، وتأخير اللغو، بل جوز تقديم اللغو كالمستقر، مستشهداً بهذه الآية الكريمة، وقد ذكرنا الجواب عن التقديم بما فيه كفاية، فلا دليل له في ذلك.

وأعربها بعضهم على أن (له) هو الخبر، و (كفواً) حال من «أحد» لتقدمه عليه، لأنه كان نعتاً له لو تأخر. وقيل بل كفواً حال من «أحد»، لا على كونه صفة فتقدم. وعلى كلا الوجهين يكون قولنا إنّ كفواً هو الخبر، فما العامل في (له)؟ قيل العامل فيه «يكن»، وقيل العامل كفواً، وقيل بل العامل فيه الاستقرار، لأنه كان صفة لـ «كفواً» لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال، فيحل فيه الاستقرار.

وقد أعربه بعض البغداديين على أن في (يَكُنْ) ضمير الشأن، وما بعده الخبر، و«كفواً» حال. وهذا من التعسف أظهر من أن يحتاج إلى الكلام عليه. انتهى ما في التعليقة.

وقال أبو حيان: اختار سيبويه أن يكون «كفواً» خبراً مقدماً، ولم يجعل المجرور في محل الخبر، واعترض عليه المبرد فقال سيبويه يختار أن يكون المجرور والظرف خبراً إذا تقدم، وقد تقدم هنا ولم يجعله خبراً، وأجاب مكي عن هذا الاعتراض بأن

قال: سيبـويه لم يمنع إلغاء الظرف، بل يصح أن يكون خبراً على اختيار سيبويه، ويكون (كفواً) حالاً من النكرة وهو (أحد) لتقدمه عليها، فلا يبقى للمبرد على سيبويه أدنى حجة، ووافقه على ذلك ابن عطية وأبو البقاء.

وقال الزمخشري أيضاً في الجواب عن سيبويه: الكلام العربي الفصيح يقتضي أن الظرف الذي هو لغو لا يكون إلاّ مؤخراً، ولم يأت الظرف هنا لغواً، إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباريء سبحانه، وهذا المعنى محطّه ومركّزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه بالتقديم، وأحقه وأحراه[1].

قال أبو حيان: ويرتفع هذا السؤال من أصله، بأن الظرف المتقدم على النكرة إنما يختار أن يكون خبراً إذا صلح لذلك نحو: ليس فيها أحد خير منك، لأن (فيها) يصلح أن يكون خبراً على حدة، لأنه تام، و(له) لا يصلح أن يكون خبراً لكان، بل هو متعلق «بكفواً» أو تقدم على «كفواً» للاهتمام به، لأنه فيه ضمير الباريء تعالى، فالمجرور هنا ناقص لا يصلح أن يكون خبراً لكان، قال وعلى هذا يبطل سؤال المبرد، وإعراب مكي وابن عطية، وسؤال الزمخشري وجوابه، ويصح كلام سيبويه لأنه انما اختار الخبرية مع التقدم في الظرف التام لأنه مثل بقوله: ما كان فيها أحد خيراً منك، إذا جعلت (فيها) مستقراً، ولم يجعل على حدّ قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصفة ونصبت. فتقول، ما كان فيها أحد خيراً منك، لأنّك إذا أردت الإلغاء كان التأخير أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً كان تقديمه أحسن، والتقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عزيز جيد كثير، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ انتهى.

قوله: (واحداً واحداً) قال القرطبي: الأحد والواحد وإن رجعا إلى أصل واحد لغةً، فقد افترقا استعمالاً وعرفاً، وذلك أنّ الهمزة من (أحد) منقلبة عن الواو من (وحد) كما قال النابغة:

---

(١) كلام الزمخشري هنا سبق ذكره في هذا الحديث.

كَأَنَّ رَحْـلِي وَقَـدْ زَالَ الـنَّـهَـارُ بِنَـا   يَوْمَ الجليلِ على مستـأنسٍ وَحِـدِ(١)

(وحد) فيها من الوحدة، وهي راجعة إلى نفي التعدد والكثرة، غير أن استعمال العرب فيهما مختلف، فإن الواحد عندهم أصل العدد من غير تعرض لنفي ما عداه، والأحد يثبت مدلوله ويتعرض لنفي ما سواه، ولهذا أكثر ما استعملته العرب في النفي فقالوا: ما فيها أحد، (ولمْ يكنْ له كُفُواً أَحَد) ولم يقولوا هنا (واحد)، فإن أرادوا الإثبات قالوا: رأيت واحداً من الناس، ولم يقولوا هنا (أحدا)(٢). انتهى.

وفرق ثعلب بين واحد وأحد بأن (واحد) يدخله الإفراد والتثنية والجمع و (أحد) لا يدخله ذلك.

وفي «النهاية»: قال الأزهري: الفرق بين الواحد والأحد أن الأحد بني لنفي ما يذكر معه من العدد، تقول: ما جاءني من أحد، والواحد اسم بني لمفتتح العدد، تقول: جاءني واحد من الناس، ولا تقول: جاءني أحد، فالواحد منفرد بالذات في عدم المثل والنظير، والأحد منفرد بالمعنى.

مسند ثابت بن الضحاك رضي الله عنه(٣)

[٢٠٨] حديث: «مَنْ حَلَفَ على يمينٍ بملةٍ غيرِ الإسلامِ كاذباً فَهُوَ كَمَا قَالَ»(٤).

قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: غير الإسلام: بالجر صفة لملة،

---

(١) ديوانه ١٧.

(٢) هذه الكلمة سقطت من أ، ولا يستقيم الكلام إلا بها.

(٣) ثابت بن الضحاك بن خليفة الأنصاري الأشهلي، شهد بيعة الرضوان، وكان رديف رسول الله (ص) يوم الخندق، بايع تحت الشجرة، وتوفي سنة ٤٥ للهجرة. الإصابة ١/١٩٣.

(٤) المسند ٤/٣٣ ـ ٣٤، والبخاري ـ الأدب ـ باب ما ينهى عن السباب واللعن ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥ حديث ٦٠٤٧، ومسلم ـ الايمان ـ باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ٢/١١٩، وابن ماجه ـ الكفارات ـ باب من حلف بملة سوى الاسلام ١/٦٧٨، حديث ٢٠٩٨، والنسائي ـ الأيمان والنذور ـ باب الحلف بملة غير الإسلام ٧/٥، ٧٦ والترمذي ـ الأيمان والنذور ـ باب ١٥ ح ٥/١٤٧ حديث ١٥٨٣.

وكاذباً: نصب على الحال من الضمير في حلف.

وقال القرطبي: هو حال لازمة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾(1)، لأن من عظّم ملةً غير الإسلام كان كاذباً في تعظيمه ذلك، دائماً في كل حال وكل وقت، لا ينتقل عن ذلك.

ولا يصلح أن يقال إنه يعني بكونه كاذباً في المحلوف عليه، لأنه يستوي في ذمّة كونه صادقاً أو كاذباً إذا حلف بملة غير الإسلام، لأنه إنما ذمّ الشرع من حيث انه حلف بتلك الملة الباطلة معظماً لها على نحو ما يعظم به ملة الإسلام الحق، فلا فرق بين أن يكون صادقاً أو كاذباً في المحلوف عليه. انتهى.

قوله: (ومَنِ ادّعى دعوى كاذبة ليستكثر بها لم يزده الله إلاّ قلة، ومن حلف على يمين صبر فاجرة)(2).

قال القرطبي: كذا صحت الرواية في أصل مسلم، بهذا الكلام، مقتصراً على جملة الشرط، من غير ذكر جملة الجزاء، فيحتمل أنه عطف على من التي قبلها، فكأنه قال: ومن حلف يميناً فاجرة كان كذلك، أي لم يزده الله بها إلا قلة.

قال عياض: ويحتمل أن يكون الجزاء محذوفاً، ويكون تقديره: غضب الله عليه، أو عاقبه، أو نحو ذلك، كما في الحديث الآخر: (لقي الله وهو عليه غضبان) وذكر الصبر وقد أجراه صفة على اليمين، وهي مؤنثة لأنه قصد المصدر. انتهى.

مسند ثَوْبَان مولى رسول الله صلى عليه وسلم رضي الله عنه(3)

[٢٠٩] حديث: «استقيموا ولن تحصوا»(4).

---

(1) سورة البقرة ٩١.

(2) مسلم ـ الأيْمان ١٧٦.

(3) صحابي مشهور، ويقال إنه من العرب، وقيل من السراة، اشتراه حكمي بن سعد وأعتقه رسول الله (ص) فخدمه إلى أن مات، ثم تحول إلى الرملة وحمص إلى أن مات بها سنة ٥٤هـ. الاصابة ١/٢٠٤.

(4) المسند ٥/٢٨٢، وابن ماجه ـ الطهارة ـ باب المحافظة على الوضوء ١/١٠١ حديث ٢٧٧، =

قال القرطبي: ولن تحصوا: إخبار واعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، كما اعترض (ولن تفعلوا) بين الشرط والجزاء.

[٢١٠] حديث: «إنَّ اللهَ زوى لي الأرضَ فرأيتُ مشارقَها ومغاربَها، وسيبلغُ ملكُ أمتي ما زُوِيَ لي منها»[١].

قال الطيبي: توهم بعض الناس أنّ (مِنْ) في (مِنْها) للتبعيض، وليس كذلك، بل هي للتفصيل لا تناقض الجملة، ومعناه أن الأرض زويت لي جملتها مرة واحدة، ثم هي تفتح لأمتي جزءاً فجزءاً، حتى يصل ملك أمتي إلى كل أجزائها.

قوله: (وإني سألتُ ربي لأمتي أن لا يهلكوا بسنةٍ عامةٍ، ولا يسلطَ عليهم عدوّا من سوى أنفسِهم)[٢].

قال الطيبي: عدوّا من سوى: أي كائناً من سوى أنفسهم.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»: سوى: اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به بإضافته إليه، ويعرب هو تقديراً بما يعرب به لفظاً، خلافاً لأكثر البصريين في ادّعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف، وإنما اخترتُ خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:ـ

أحدهما: اجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا

= والدارمي ـ الصلاة والطهارة ـ باب ما جاء في الطهور ١/١٦٨.

(٤) المسند ٥/٢٧٨، ٢٨٤، ومسلم ـ الفتن وأشراط الساعة ١٨/١٣، ١٤ وأبو داود ـ الفتن والملاحم ـ باب في ذكر الفتن ودلائلها ٤/٩٧، ٤٢٥٢ وابن ماجه ـ الفتن ـ باب ما يكون من الفتن ٢/١٣٠٤ حديث ٣٩٥٢.

(١) المسند ٥/٢٧٨، ٢٨٤، ومسلم ـ الفتن وأشراط الساعة ١٨/١٣ ـ ١٥، وأبو داود ـ الفتن والملاحم ـ باب ذكر الفتن ودلائلها ٤/٩٨ حديث ٤٢٥٢، والنسائي ـ إحياء الليل ـ باب إحياء الليل ٣/٢١٦، ٢١٧.

غيرك، واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إنّ (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لم يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية.

والثاني: أنّ مَنْ حَكَمَ بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب شعراً ونثراً خلاف ذلك: فإنها قد أضيف إليها، وابتدىء بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية، فمن ذلك قول النبي ﷺ: (سألت ربّي أن لا يسلط على أمتي عدواً مِنْ سِوىَ أنفسهم)، وقول عليه السلام: (ما أنتم فِي سِوَاكم من الأممِ إلّا كالشعرةِ البيضاء في جلد الثور الأسود)[1]. وقول الشاعر:

وكــلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المــوتَ مخــطِئُــهُ ... معــلّلٌ بِســواءِ الــحــقّ مَكْــذُوبُ[2]

ومن الإسناد إليها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر:

وَإذَا تُبــاعُ كريمــة أَوْ تُشْــتَــرَىٰ ... فسِــوَاكَ بائـعُهــا وأنتَ المُشْتَــري[3]

وقال آخر في رفعها بليس:

لَئِــنْ تَكُ لَيْلَى ليسَ بَيْنِــي وبــينَهــا ... سِوَى ليلةٍ إنــي إذاً لَصَــبــورُ[4]

وقال آخر في نصبها بإنّ:

---

(١) المسند ٣/٣٣، والبخاري ـ في الأنبياء ـ باب قصة يأجوج ومأجوج ٦/٣٨٢ حديث ٣٣٤٨، وكتاب الرقاق ـ باب الحشر ١١/٣٧٨ حديث ٦٥٢٨، ٦٥٢٩، والترمذي صفة الجنة ـ باب ما جاء في صفة أهل الجنة ٧/٢٥٦، ٢٥٧ حديث ٢٦٧١ وابن ماجه ـ الزهد ـ باب صفة أمة محمد ﷺ ٢/١٤٣٢ حديث ٤٢٨٣.

(٢) قائله أبو دُوَاد الإيادي، انظر ديوانه ٢٩٤، والإنصاف ١٦٧، وشرح المفصل ٢/٨٤، وهو غير منسوب في الأشموني ٢/١٥٩، والدرر ١/١٧١، والهمع ١/٢٠٢.

(٣) قائله محمد بن عبد الله بن سلمة، انظر العيني ٣/١٢٥، والدرر ١/١٧٠، والهمع ١/٢٠٢ وابن عقيل ٢/٥٨، والأغاني ١٠/٣٦٠٢، والأشموني ٢/١٥٩، والحيوان ٦/٥٠٩.

(٤) قائله مجنون ليلى، ديوانه ١٣٩، وهو لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٢٩، وهو لأحدهما في أمالي المرتضى ١/١١٨.

وجانِبْ بحال السّلمِ من شئتَ واعلمنْ بِأنَّ سِوَى سُؤْلَاكَ في الحربِ أَجْنَبُ(1)

وقال آخر في وقوعها فاعلة:

ولَمْ يبقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا(2)

وقال آخر في الإضافة إليها:

إنني والذي يَحُجُّ له النَّا سُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ(3)

وقال آخر:

يا سحر لا يحلى بعيني أبداً فؤادُ سِواك مُذْ سِواكَ بَدَا(4)

وقوله: (أعطيتك لأمتك) قال الطيبي: اللام فيه هي التي في قوله سابقاً: (سألت ربي لأمتي) أي أعطيت سُؤْلك لدعائك أمتك، والكاف هو المفعول الأول.

وقوله: (أَنْ لا يهلكَهم) هو المفعول الثاني كما في قوله: (سألتُ رَبّي أن لا يُهْلِكَها) هو المفعول الثاني، وجواب لو ما يدل عليه قوله: (وأن لا أسلط)، وحتى: معنى كي، أي لكي يكون بعض أمتك يُهلك بعضاً.

وقال في «النهاية»: في الحديث: (سألتُ اللهَ أن لا يهلكَ أمتي بسنة عامة) أي بقحط عام، يعم جميعهم، والباء في (بعامة) زائدة زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾(5)، ويجوز أن لا تكون زائدة وقد أبدل عامة من سنة بإعادة العامل، تقول: مررت بأخيك بعمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ

---

(1) لم أعثر على قائله.

(2) قائله الفِنْدُ الزِّمَّانِيُّ، واسمه شهل بن سنان، انظر الدرر ١/ ١٧٠، وحماسة البحتري ٥٦، وشرح التصريح ١/٣٦٢، والهمع ١/٢٠٨، وابن عقيل ٢/ ٥٩.

(3) مجهول القائل، انظر الأشموني ٢/ ١٥٩.

(4) لم أعثر على قائله.

(5) سورة الحج ٢٥.

لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[1]. انتهى.

وقوله: (ولن تحصوا)، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا...﴾[2]، وكأنه ﷺ أمرهم بالاستقامة لله، وهي شاقة جدًّا، تداركه بقوله: ولن تحصوا، رحمة ورأفة من الله تعالى على هذه الأمة.

[٢١١] حديث: «إِذَا أَصَابَ أَحَدَكُم الحمَّى فإنَّ الحُمَّى قطعةٌ من النَّارِ فَلْيُطْفِئها بالماءِ»[3].

قال الطيبي: قوله: (فالحمّى قطعة) جواب لقوله: (إذا أصاب) والفاء في (فليطفئها) مترتبة على الجواب، والتقدير: إذا أصاب أحدكم الحمى، فليعلم أن الحمّى قطعة من النار فليطفئها، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ..﴾[4] الآية، أي فليعلم أنّ الله عدو له، ويجوز أن يكون الجزاء فليطفئها.

وقوله: (فإن الحمى) معترضة كما في قول الشاعر:-

لَيْسَ الجمالُ بمِئْزَرٍ فاعلَمْ وإنْ رُدِّيتَ بُرْدَا[5]

وقوله: (فَلْيَسْتَنْقِعْ) في نهرٍ جارٍ) الفاء فيه للتعقيب، لأن النقع هو الإطفاء، كما في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾[6].

---

(١) سورة الأعراف ٧٥.

(٢) سورة البقرة ٢٤.

(٣) المسند ٥/٢١٦، ٢٨١، ومسلم ـ الطب والمرضى ـ باب لكل داء دواء ١٤/١٩٥، والدارمي

(٤) سورة البقرة ٩٨.

(٥) قائله عمرو بن معد يكرب، حماسة أبي تمام، حماسية رقم ٣٤.

(٦) سورة البقرة ٥٤.

[٢١٢] حديث: «مَنْ يتكفل لي أن لا يسألَ الناسَ شيئاً»[١].

قال الطيبي: أَنْ: مصدرية، والفعل معها مفعول (يتكفّل) أي من يلتزم على نفسه عدم السؤال.

مسند جابر بن سَمُرَةَ رضي الله عنه[٢]

[٢١٣] حديث: «أَتَى النبيَّ ﷺ بفرسٍ مُعْرَوْرَى فركبه..»[٣]

قال أهل اللغة: اعروريتُ الفرسَ إذا ركبته عرياناً فهو معروري، قالوا: ولم يأت افعوعل يتعدى إلا قولهم: اعروريت الفرس، واحلوليت الشيء.

[٢١٤] حديث: «لا يزال الدينُ قائما حتى تقومَ الساعةُ أو يكونَ عليكم اثنا عشرَ خليفةً»[٤]

قال الرضي: قوله (أو يكون عليكم) قيدناه على من يوثق بتقييده بالنصب، ويكون (أو) بمعنى إلى أَنْ، كقوله:

فقلتُ له لا تبكِ عينُكَ إنّما نحاولُ ملكاً أو نموتَ فَنُعْذَرَا[٥]

(١) المسند ٥/٢٧٥، وأبو داود في الزكاة - باب كراهة المسألة ٢/١٢١ حديث ١٦٤٣.

(٢) أمه خالدة أخت سعد بن أبي وقاص، قيل إنه صلى وراء الرسول ﷺ حوالي ألفي مرة، نزل الكوفة وابتنى بها داراً، وتوفي في ولاية بِشْرٍ على العراق سنة ٧٤هـ. الإصابة ١/٢١٢.

(٣) المسند ٥/٩٠، ٩٥، ٩٩، ومسلم - الجنائز - باب اللحد ٧/٣٣، وأبو داود - الجنائز باب الركوب في الجنازة ٣/٢٠٥ حديث ٣١٧٨، والترمذي - الجنائز ٤/٩٣ حديث ١٠١٨.

(٤) المسند ٥/٨٧ - ٨٩، ومسلم - الإمارة - باب الخلافة في قريش ١٢/٢٠٢ - ٢٠٤ والترمذي - الفتن - باب ما جاء: لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون ٦/٤٦٥، حديث ٢٣١٥.

(٥) قائله امرؤ القيس، انظر ديوانه ٦٦، وسيبويه والشنتمري ١/٤٢٧، والمقتضب ٢/٢٨ وأمالي ابن الشجري ٢/٣١٩، والخزانة ٣/٦٠٩، والخصائص ١/٦٣، ومعاني القرآن ٢/١٧، وشرح المفصل ٧/٢٢.

قال: وقد دل على هذا قوله في الرواية الأخرى: (لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفةً)(١).

[٢١٥] حديث: «كَانَ للنبيّ ﷺ خطبتانِ يجلسُ بينهما يقرأُ القرآنَ ويذكّرُ الناسَ»(٢)

قال البيضاوي: يقرأُ القرآن: صفة ثانية للخطبتين، والراجع محذوف والتقدير: يقرأ فيهما. (ويذكر الناس): عطف عليه داخل في حكمه.

مسند جابر بن عبدالله رضي الله عنه(٣)

[٢١٦] حديث: «ذكاةُ الجنينِ ذكاةُ أُمِّهِ» (٤)

قال في «النهاية»: يُروى هذا الحديث بالرفع والنصب، فمن رفع جعله خبر المبتدأ الذي هو(ذكاة الجنين)، فيكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف، ومن نصب كان تقدير الكلام: ذكاة الجنين كذكاة أمه، فلما حذف الجار نصب، أو على تقدير: يذكي تذكية مثل ذكاة أمه، فلما حذف المصدر، أقام

---

(١) المسند ٨٧ ـ ٨٩، ومسلم ـ الإمارة ـ باب الخلافة في قريش ١٢/٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(٢) المسند ٥/٨٨، ٩٢ ـ ٩٤، ٢/٩٨، ومسلم ـ الجمعة ـ باب ذكر الخطبتين ٦/١٤٩، والترمذي ـ الجمعة ـ باب ما جاء في الجلوس بين الخطبتين ٣/٢٣ حديث ٥٠٤ والنسائي ـ الجمعة ـ باب الفصل بين الخطبتين ٣/١٠٩، وباب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها ١١٠، وابن ماجه ـ الإقامة وسنتها، باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ١/٣٥١ حديث ١١٠٣.

(٣) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السَّلَمي، من المكثرين في الحديث، روى له البخاري ومسلم ١٥٤٠ حديثاً، توفي سنة ٧٨هـ ـ ٦٩٧م وقيل غير ذلك، انظر الأعلام ٢/٩٢، وابن خياط ١/٢٢٤، أسد الغابة برقم ٦٤٧، تهذيب التهذيب ٢/٤٢.

(٤) المسند ٣/٣٩، والدارمي ـ الأضاحي ـ باب في ذكاة الجنين ٢/٨٤، وابن ماجه ـ الذبائح ـ باب ذكاة الجنين ٢/١٠٦٧ حديث ٣١٩٩، وأبو داود ـ الأضاحي ـ باب ما جاء في ذكاة الجنين ٣/١٠٣ حديث ٢٨٢٧.

المضاف إليه مقامه، فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً. ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين، أي ذكوا الجنين ذكاة أمه. انتهى.

وقد ألف ابن جنّي في إعراب هذا الحديث رسالة قال فيها:

قد تنوع القول في هذا الحديث، وأولاها بالصواب وأجراها على مقاييس العربية وصناعة الإعراب، ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن تقديره: ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب حينئذ إعرابه، ومثل ذلك في حذف المضاف كثير، وذلك أن قوله (ذكاة الجنين) مبتدأ محتاج إلى خبر، وخبره إذا كان مفرداً ـ أعني غير جملة ـ فلا بدّ أن يكون هو المبتدأ في المعنى بما ذكرنا، وذلك قولك للنائب عنك: قَبْضُكَ قَبْضِي، وعَقْدُكَ عَقْدِي، أي قَبْضِي قَبْضُك، وعقْدي عقْدك، أي قبْضك يقوم مقام قبضى، وعقْدك يقوم مقام عقْدي لو عقدت، فثبت قبض مخاطبك وعقده حقيقة، وقبضك وعقدك أي[1] مجازاً لا حقيقة، بل تكون منفية عنك.

فعلى هذا كان يجب أن يكون معنى قوله عليه السلام: (ذكاة الجنين ذكاة أمه) إثبات الذكاة للجنين ونفيها عن الأم، وليس الأمر عند أحد كذلك، إنما الأمر عند أبي حنيفة أنهما جميعاً واجبتان، وعند غيره أن ذكاة الأم قد أغنت عن ذكاة الجنين، وليس أحد يوجب بهذا الخبر الذكاة للجنين دون الأم، فعلمت أنه لو أُريد المعنى الذي ذهب إليه من خالف أبا حنيفة، لكان لفظ الخبر: ذكاة أم الجنين ذكاته، فقوله ﷺ: (ذكاة الجنين ذكاة أمه) لا يصرف له لما قدمناه وأخرناه، إلا انه الى أنّ معناه: ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه في الوجوب والاهلال، وهذا متناه في وضوحه.

وأما رواية من روى هذا الخبر (ذكاةُ الجنين ذكاةَ أمه)، فيضعف في القياس، وذلك أنه لا يخلو أن ينصب (ذكاةَ أمه) بشيء ملفوظ أو بشيء مقدر غير ملفوظ به،

---

(١) لعل كلمة (أي) زيادة من الناسخ.

وليس في اللفظ ما يصلح أن ينصب (ذكاةَ أمه) إلاّ المقدر الذي هو (ذكاةُ الجنين)، فإن علقت ذكاة أمه بنفس ذكاة الجنين، كان (ذكاة أمه) في صلتها أو من تمامها، وإذا كانت من تمـامها بقي المبتدأ الذي هو (ذكاة الجنين) مبتدأ لا خبر له، لأنه يصير تقديره: ذكاة الجنين ذكاة مثل ذكاة أمه، فيحتاج إلى خبر، ولو زدت خبراً لوجب أن يقال: ذكاة الجنين ذكاة أمه واجبة، فتحذف الخبر لطول الكلام، ودلالته عليه، فيصير كقولك: ضربك زيداً ضرب عمرو جعفراً، أي ضربك زيداً مثل ضرب عمرو جعفراً كائن أو واقـع، فتحـذف المصدر، وتقيم صفته ـ وهي مثل مقامه، فيصير تقديره: ضربك زيداً ضرب عمرو جعفراً كائن، ثم تحذف الخبر لطول الكلام ودلالته عليه فيصير: ضربك زيدا ضرب عمرو جعفراً، فكذلك تقدير الخبر: ذكاة الجنين ذكاة مثل ذكاة أمه واجبه، ثم يصير: ذكاة الجنين ذكاة أمه، فهذا ـ أي إنْ ذهب إليه ذاهب ـ كان فيه بعض الضعف والصنعـة لكثـرة الحـذف، ألا ترى أنه يُحذف مضاف بعد موصوف، ويُحذف معهما أيضاً الخبر، وليس كذلك قوله سبحانه: ﴿فشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾[1]، لأنه ـ وإن كان معناه: فشاربون شرباً مثل شرب الهيم ـ فإنه إنما حذف الاسمين ـ لعمري ـ إلا انه لم يحذف معهما خبر المبتدأ، وكلما كثر الحذف كان أقبح.

فإن قلت: فإنّ حذف الخبر قد كثر في القرآن والشعر، فهلاّ حملت هذا الموضع على ذلك ايضاً؟ قيل: : إذا انضم إلى حذف الخبر حذف شيئين مقدراً أحدهما بعد صاحبه، لم يكن كأن يحذف الخبر وحده، وعلى أنه إن ارتكب أحد هذا ـ آل هذا بمعناه إلى ما قدمناه من وجوب ذكاة الجنين كذكاة أمه، ألا ترى أن التقدير قد أصاره إلى أنه بمعنى: ذكاة الجنين كذكاة أمه واجبة أو لازمة، ولا بد إذا نصبت ذكاة أمه بنفس ذكاة الجنين من هذا التقدير، وإذا لم يكن منه بدّ علمت به صحة قول أبي حنيفة في وجوب ذكاة الجنين للتحليل لوجوب ذكاة أمه، فهذا إن كان الناصب لذكاة أمه ما

---

(١) سورة الواقعة ٥٥.

في ظاهر اللفظ من الوضوح بحيث تراه.

وأما إنْ كان الناصب لذكاة أمه ليس موجوداً في اللفظ، ولم يحمله على أنه في صلة المصدر الذي هو (ذكاة الجنين)، فإنه يصير تقديره: ذكاة الجنين وقت ذكاة أمه، ثم يحذف الوقت المضاف إلى الذكاة على ما تقدم، ويقيم مقامه فيقال: ذكاة الجنين ذكاة أمه، فيجرى مجرى قولك: لقاؤك زيداً مقدمَ الحاج، وزيارتك عبدالله خفوقَ النجم، أي لقاؤك إيّاه وقت الحاج، وزيارتك وقت خفوق النجم، فتحذف المضاف الذي هو الظرف، ويقام المضاف إليه ـ وهو المصدر ـ مقامه، ومثله في حذف الوقت مع المصدر وإرادته قول الشاعر:

وما هي إلّا في إزارٍ وعلقةٍ مُغارَ ابنِ همَّامٍ على حيّ ِ خَثْعَمَا(١)

أي: وقت اغارة ابن همام على حَيِّ خثعم، ولا بد من تقدير حذف المضاف هنا، لأنك إن لم تفعل ذلك ـ وجعلت مغار ابن همام وقتاً لا مصدراً ـ لم يستقم، لأنك قد عديت (مغار ابن همام) إلى الظرف الذي هو (على حيّ خثعم)، واسم الزمان والمكان لا يتعدى واحد منهما إلى شيء من الظروف ولا حروف الجر، انما ذلك للمصدر دونهما، وهذا جليّ. وكان هذا الوجه في نصب (ذكاة أمه) أقرب مأخذاً من الأول، وعلى أيهما حملت، فالأمر واحد في وجوب ذكاة الجنين، ألا ترى أنه لا بدّ للظرف الذي هو (وقت ذكاة أمه)، لجريه خبراً عن المبتدأ الذي هو: (ذكاة الجنين) ـ من شيء يتعلق به، والظرف متى جرى صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلق بالمحذوف، وتضمنه إن لم يكن بعده ظاهر يرتفع به ضميره، فيصير تقديره: ذكاة الجنين كائنة أو واجبة أو واقعة وقت ذكاة أمه، ثم يحذف اسم الفاعل ويقام الظرف

---

(١) قائله حُمَيْدُ بنُ ثَوْر، انظر: سيبويه والشنتمري ١/ ١٢٠، والاقتضاب ١٠٢ والكامل ١/ ١١٨، ونسب للطماح بن عامر العقيلي في فرحة الأديب ٢٦ أ، وكذلك فعل صاحب التاج، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٢١، والمخصص ٤/ ٣٥، والخصائص ٢/ ٢٠٨، والأغاني ٨/ ٢٩٢١ واللسان (لحس) ٨/ ٨٩.

مقامه، فيقال ذكاة الجنين وقت ذكاة أمه، كقولك: قيامك وقت قيام عمرو، أي كائن أو واقع وقت قيام عمرو، ثم يحذف اسم الفاعل ويقام الظرف مقامه، وإذا صار به التقدير إلى هذا، علمت وجوب ذكاته على حد وجوب ذكاة أمه، أي إذا ذَكّيت أمه أغنى ذلك عن ذكاته لأنها تقع وقت ذكاة الأم.

قيل: تقدم إفساد هذا المعنى في حالة الرفع بما يعرض فيه من التجوز وغيره فاكتفينا به عن إعادته.

وأما من تأوّله على أن تقديره: ذكاة الجنين كذكاة نأمه، فلما حذف حرف الجر انتصب، فلا وجه للاعتداد به لسقوطه لأول وهلة، ألا ترى أنه يجب من هذا أن يجوز: زيد عمراً، أي زيد كعمرو، فلما حذف حرف الجرّ انتصب (عمراً) وما هذه حاله، فلا وجه للتشاغل به، ولو لامس هذه المسألة من صناعته الإعراب لما أمكن ظهورها، وبدو معناها. هذا آخر كلام ابن جنى.

[٢١٧] حديث الغسل[1]

ألف الشيخ جمال الدين بن هشام في إعرابه رسالة قال فيها:

قول جابر: (كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْراً وَخَيْرٌ مِنْكَ)[1] الظاهر أن خيراً مرفوع عطفاً على أَوْفَى للخبرية عن هو، أي كان يكفي من هو أوفى وخير، كما تقول: أحبّ من هو عالم وعامل، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول، والموصول والصلة مفعول يكفي.

ويقع في النسخ ويجري على ألسنة الطلبة بنصب خير، وقد ذكر أنه خرج على سبعة أوجه:

---

(١) المسند ٣/٣١٩، والبخاري ـ الغسل ـ باب الغسل بالصاع ١/٣٦٥ حديث ٢٥٢، وابن ماجه ـ الطهارة ـ باب في الغسل من الجنابة ١/١٩١ حديث ٥٧٦، ٥٧٨، والنسائي ـ الطهارة ـ باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الغسل ١/١٢٧ ـ ١٢٨.

أحدها: أن يكون عطفاً على المفعول وهو (مَنْ).
الثاني: أن يكون بتقدير كان، مدلولاً عليها بكان المذكورة أولاً، د أي وكان خيراً.
الثالث: على تقدير يكفي، مدلولاً عليها بيكفي المذكورة.
الرابع: على إلغاء (من هو) فيكون (أوفى) مفعولاً، و (خيراً): معطوفاً عليه.
الخامس: على إلغاء (من هو أوفى).
السادس: على تقدير: وأكثر خير.
السابع: على العطف على (مَنْ)، فإنه يؤدي لمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه (من)، ويصير بمنزلة كان يكفي زيداً وعمراً، فيكون الذي هو أوفى غير الذي هو خير، وليس المراد ذلك.

وأما تقدير «كَانَ» فباطل من وجهين:

أحدهما: أن حذف كان مع اسمها، وبقاء خبرها لا يجوز بقياس إلاّ بعد إنْ ولَوْ وامّا، ثم قال سيبويه لا تقل: عبدالله المقتول، بتقدير: كن عبدالله المقتول، وخالف المحققون في تخريج الكسائي قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ [1] على تقدير: يكن الانتهاء خيراً لكم.

الثاني: أنّا إذا قدرنا كان مدلولاً عليها بالأُولى قدرنا مرفوعها الأول كما أنك إذا قلت: (عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً)[2] لا تقدر وسقاها غيري، بل وسقيتها وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه، فعلى هذا، إذا قدرت «كان» الأُولى قدرت فاعلها فيصير: وكان هو أي الصاع، وأما تقدير (يكفي) فإنه يؤذن أيضاً بالتغاير، كما أنك إذا قلت: كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد، أذن

(١) سورة النساء ١٧١.
(٢) قائله ذو الرّمة، انظر ملحق ديوانه ٦٦٤، ويليه: حتّى شتت همالة عيناها، وانظر: الخصائص ٢/٤٣١، والإنصاف ٣٢٢، واللسان (زجج).

بذلك، وسببه أن يكفي الثاني انما هو لمجرد التوكيد، فَذِكْره بمنزله لو لم يذكر، وهو لو لم يذكر أذن العطف بالتغاير، فكذلك إذا ذكر.

وأما إلغاء (من هو) أو إلغاء (من هو أوفَى) فباطلان من وجهين:

أحدهما: أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريين، وكذلك زيادة الجمل، ثم إنّ الكوفيين يجيزون ذلك، انما يجيزونه حيث يظهر أن المعنى مفتقر إلى دعوى الزيادة كما في قول لبيد:

إلَى الحولِ اسم ثمّ السلامِ عَلَيْكُمَا(١)

فإنهم قالوا: اسم: زائد، لأنه يقال: السلام على فلان، ولا يقال: اسم السلام عليك، فادّعوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهو مقصود فيما نحن بصدده.

وقد يقال إنّ أفسد هذين الوجهين الوجه المدّعى فيه زيادة (مَنْ هُوَ) خاصة، فإنّ ذلك لا يجيزه أحد، لأن المبتدأ يبقى بلا خبر، والموصول بلا صلة، ويجاب بأن دعوى زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة.

الثاني: أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر، والعطف عليه يقتضي الاعتداد به وتقدم جوابه فتناقضا.

وأما تقدير (أكثر) فباطل، لأن أفعل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقياً معموله، لضعفه في العمل، وجموده، لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

وأما عطفه على (شَعْراً) فإنه أقرب من جميع ما ذكر، لأن (أوفى) بمعنى أكثر، فكأنه قيل: أكثر منك شَعْراً وخَيْراً، إلا ان ذلك يأباه ذكره (منك) بعد (خيراً)، ألا ترى

---

(١) قائله لبيد، انظر ديوانه ٢١٤، وتمامه: ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر، وانظر الدرر ٢/٥٨، ٢٢٢، والخصائص ٣/٢٩، والمفصل ٤٨، ومعاني القرآن ١/٤٤٨، والمنصف ٣/١٣٥، ونهاية الأرب ٣/٦٨، ومشكل القرآن ١٩٨، وهو بلا نسبة في الأشموني ٢/٢٤٣، والهمع ٢/٤٩، ١٨٥.

أنك اذا قلت: كان يكفي من هو أكثر منك علما وعبادة لم يحتج إلى قولك (منك) ثانياً؟ وقد يتكلف جواز هذا الوجهه على أنه يجعل (منك) الثانية مؤكدة للأولى. هذا آخر كلام ابن هشام.

[٢١٨] حديث الاستخارة، قوله: (**اللهمّ إنّي أستخِيرُكَ بعلمِكَ وأستقدِرُك بِقُدْرَتِكَ**)(١).

قال الطيبي: الباء فيهما يحتمل أن تكون للاستعانة كما في قوله: ﴿**بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا**﴾(٢). أي أطلب خيرك مستعيناً بعلمك فإني لا أعلم فِيمَ خيّرتني، وأطلب منك القدرة، فإني لا حول ولا قوة لي إلا بك.

وان تكون للاستعطاف كما في قوله تعالى: ﴿**رَبِّ بِماَ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ**..﴾(٣)، أي أطلب منك الخير بحقّ علمك وقدرتك الشاملين.

وقوله: (ويسمّي حاجته): يجوز أن يكون حالاً من فاعل (يَقُلْ)، أي فليقل هذا الكلام مسمياً حاجته، أو عطفاً على (ليقل) على التأويل لأنه بمعنى الآمر.

[٢١٩] حديث: «**ليس البرّ الصيام في السفر**»(٤).

---

(١) المسند ٣/٣٤٤، والبخاري - الدعوات - باب الدعاء عند الاستخارة ١١/١٨٣ حديث ٦٣٨٢، وابن ماجه - إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة الاستخارة ١/٤٤٠ حديث ١٣٨٣، وأبو داود - الصلاة - باب في الاستخارة ٢/٨٩ حديث ١٥٣٨.

(٢) سورة هود ٤١.

(٣) سورة القصص ١٧ وتمامها: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾.

(٤) المسند ٣/٣١٩، والبخاري - الصوم - حديث ١٩٤٦، ومسلم - الصوم - باب جواز الصوم والفطر ٧/٢٣٣، والنسائي - الصوم ٤/١٧٤ حديث ١، وأبو داود - الصوم ٢/٣١٧، والدارمي - الصوم ٢/٩ حديث ٣، والترمذي - الصيام ٣/٣٩٦، ٣٩٧ حديث ٧٠٥، وابن ماجه - الصيام - باب ما جاء في الإفطار في السفر ١/٥٣٢، حديث ١٦٦٤.

قال القرطبي: (من)[1] هنا زائدة لتأكيد النفي، وقيل للتبعيض وليس بشيء.

وقال القاضي عياض: روى (ليس مِنَ البِرّ) (ليس البر أن تصوموا في السفر)، وكلاهما بمعنى واحد، و (مِنْ) هنا عند بعض أهل العربية زائدة، وأبى ذلك سيبويه، ورأى أن (مِنْ) في قوله: ما جاءني من أحد: تأكيد لاستغراق النفي إذْ يحتمل قوله: ما جاءني أحد، وانه جاء أكثر، وإذا قال (من أحد) لم يقع احتمال. انتهى.

[٢٢٠] حديث: «إنَّ الموتَ فزعٌ»[2]

قال البيضاوي: هو مصدر جرى مجرى الوصف للمبالغة، أو فيه تقدير، أي: الموت ذو فزع، ويؤيد الثاني رواية: (إنَّ للموتِ فزعاً)[3].

[٢٢١] حديث: «قاتلَ اللهُ اليهودَ، إنّ اللهَ حَرَّمَ شحومهما، جَمَلُوهُ ثمّ باعْوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ»[4]

قال الطيبي والكرماني: الضمير راجع إلى الشحوم على تأويل المذكور أو إلى الشحم الذي في ضمن الشحوم.

[٢٢٢] حديث: «رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يرمي على راحلتِه يومَ النّحرِ ويقول: لتأخذوا

---

(١) يقصد الرواية الأخرى: (ليس من البر).

(٢) المسند ٣/٣١٩، ٣٣٥، ٣٥٤، ومسلم ـ الجنائز ـ القيام للجنازة ٧/٢٨، والنسائي ـ الجنائز ـ ٤/٤٥، ٤٦، وأبو داود ـ الجنائز ـ باب القيام للجنازة ٣/٢٠٤ حديث ٣١٧٤.

(٣) المسند ٣/٣٥٤، والنسائي ـ الجنائز ـ باب القيام لجنازة أهل الشرك ٤/٤٥، ٤٦.

(٤) المسند ٣/٣٢٤، ٣٢٦، ٣٧٠، والبخاري ـ البيوع ـ باب لايذاب شحم الميتة ٤/٤١٤، حديث ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ومسلم ـ البيوع ـ ١١/٦، ٧، وابن ماجه ـ كتاب التجارات باب ما لايحل بيعه، ٢/٧٣٢ حديث ٢١٦٧.

مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أَحُجُّ بعد حجتي هذه»[1]

قال القرطبي: صح روايتنا فيه (لنا) بلام الجر المفتوحة، و (نا) ضمير الجمع[2] وهـو الأفصح، وروى (ليأخذوا) بكسر اللام للأمر بالياء المثناة من فوق، وهو لغة شاذة[3]، وقد قرأ بها رسول الله ﷺ (فبذلك فليفرحوا)[4]

[٢٢٣] حديث: «قلنا لا نَكْنِيكَ أبا القاسم ولا كرامة»[5]

قال الكرماني بالنصب، أي: ولا نكرمك كرامة.

[٢٢٤] حديث: «إنّ أخوفَ ما أخافُ على أمتي عملُ قومِ لوط»[6]

قال الطيبي: أضاف أفعل إلى ما، وهي نكرة موصوفة ليدل على انه اذا استقصى الأشياء للخوف شيئاً بعد شيء، لم يجد أخوف من فعل قوم لوط.

---

(١) المسند ٣/٣١٨، ٣٣٧، ومسلم - الحج - باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ٩/٤٤، والنسائي - مناسك الحج - باب الركوب الى الجمار واستظلال المحرم ٥/٢٦٩ - ٢٧٠ آخر حديث في الباب، وأبو داود - مناسك الحج - باب في رمي الجمار ٢/٢٠١، حديث ١٩٧٠.

(٢) يشير هنا إلى رواية أخرى هي: «يقول لنا خذوا» بدلا من: لتأخذوا.

(٣) اللغة الشاذة أن يقول: (ليأخذوا) بالياء، أي أمر الغائبين، لأن النحاة لا يجيزون أمر الغائب أو أمر المتكلم نفسه.

(٤) سورة يونس ٥٨.

(٥) المسند ٣/٣٠٧، ٣٧٠، والبخاري - الأدب - باب أحبّ الأسماء، الى الله عز وجل ١٠/٥٧٠ حديث ٦١٨٦.

(٦) المسند ٣/٣٨٢، ٧، ٢٠، ١/٤٤، وابن ماجه - الحدود - باب من عمل عَمَلَ قوم لوط ٢/٨٥٦ حديث ٢٥٦٣، والترمذي - الحدود - باب ما جاء في حد اللوطي ٥/٢٣ حديث ١٤٨٢.

[٢٢٥] حديث: «يسألوني عن الساعة وانّما علمُها عندَ الله»[1]

قال الطيبي: (وإنما علمها عند الله): حال مقررة لجهة الإشكال، أنكر عليهم سؤالهم، وأكده بقوله: وإنما علمها عند الله.

وقوله: (أقسم بالله)[2]: مقرر له، يعني: يسألوني عن القيامة الكبرى، وعلمها عند الله، وما أعلمه هو القيامة الصغرى.

[٢٢٦] حديث: «لقد جئتكم بها بيضاءَ نقيةً»[3]

قال الطيبي: حالان مترادفان من الضمير المفسر بالملة. وقوله لو كان موسى حياً ما وسعه إلّا اتباعي)[4]: حال متداخلة من الضمير في (بيضاء).

[٢٢٧] حديث: «لا يموتنّ أحدُكم إلّا وهو يحسنُ الظنَّ باللهِ»[5]

قال الطيبي: نهى أن يموتوا على غير حالة حسن الظنّ، وذلك ليس بمقدورهم، بل المراد الأمر بتحسين الظنّ، ليوافى الموت وهو عليه. انتهى.

ونظيره: ﴿وَلا تَمُوتُنَّ إلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[6]

---

(١) المسند ٣/٣٢٢، ٣٢٦.

(٢) جزء من الحديث نفسه، انظر المسند ٣/٣٢٢.

(٣) المسند ٣/٣٣٨، ٣٨٧.

(٤) المسند ٣/٣٨٧.

(٥) المسند ٣/٣٣٠، ٣٣٤، ٣٩٠، ومسلم ـ صفة الجنة ـ باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت ٧/٢٠٩ اخر باب في الجزء السابع عشر، الحديث الأول، وأبو داود ـ كتاب الجنائز ـ باب ما يستحب من حسن الظنّ بالله عند الموت ٣/١٨٩ حديث ٣١١٣، وابن ماجه ـ كتاب الزهد ـ باب التوكل واليقين ٢/١٣٩٥ حديث ١٤٦٧.

(٦) سورة آل عمران ١٠٢.

[٢٢٨] حديث: «لا تَدْعُوا على أنفسِكم ولا على أولادِكم لا تُوافقوا ساعةَ إجابة»[١]

قال الطيبي: قوله: (لا توافقوا) نهى الداعي، وعلة النهي أي لا تدعوا أي لا توافقوا ساعة أجابة فتندموا.

قوله: فيستجيبَ: نصب على أنه جواب النهي، من قبيل: لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك، على مذهب الكسائي. ويحتمل أن يكون مرفوعاً أي: فهو يستجيب.

[٢٢٩] حديث: «انّ عمرَ بن الخطاب جاءَ يومَ الخندقِ فقال يا رسولَ الله ما كدتُ أنْ أُصليَ العصرَ حتى كادتِ الشمسُ تغربُ»[٢]

قال ابن مالك[٣]: تضمّن هذا الحديث وقوع خبر كاد مقرونا بأن، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه، إلا إنّ عدم[٤] وقوعه مقروناً بأَنْ أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً، ولذلك لم يقع في القرآن إلّا غير مقرون بأن نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٥]، ﴿لَا يَكَادُون يَفْقَهُونَ﴾[٦]، ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾[٧].

ولا يمنـع عدم وقـوعه في القرآن مقروناً بأَنْ، من استعماله قياساً لو لم يرد به

(١) أبـو داود ـ كتـاب الصلاة ـ باب النهي عن أن يدعو الإنسان على أهله وماله ٢/٨٨ حديث ١٥٣٢، وأخرجه مسلم في الزهد.

(٢) المسند ١/١٥٢، والبخاري ـ مواقيت الصلاة ـ باب من صلى جماعة ٢/٨٨ حديث ٩٥٦، وكتاب الأذان ـ باب قول الرجل ما صلينا ١٢٣ حديث ٦٤١، والنسائي ـ كتاب السهو ـ باب إذا قيل للرجل هل صليت؟ هل يقول لا؟ ٣/٨٤، ٨٥.

(٣) شواهد التوضيح ٩٨ ـ ١٠٢.

(٤) سقطت كلمة (عدم) من النسخة أ، ولا يتم المعنى بغيرها والنص في شواهد التوضيح ٩٩ كما يلي: إلا أن وقوعه غير مقرون بأن . . . الخ، والمعنى واحد.

(٥) سورة البقرة ٧١.

(٦) سورة النساء ٧٨.

(٧) سورة النور ٤٣.

سماع. لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأنْ في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع نحو طفق وجعل، فإنّ (أنْ) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال، فتنافيا، وما لا يدل على الشروع كعسى وأوشك وكرب وكاد، فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بأنْ يؤكده، فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، ومانعه مغلوب.

فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح، ونقل صحيح كما في الحديث المذكور، وفي قول أنس: (فما كِدْنا أنْ نَصِلَ إلى رِحَالِنا)، وقول بعض الصحابة: (والبرمة بين الأثافي قد كادت أنْ تَنْضَج)، وقول جبير بن مطعم: (كَادِ قَلْبي أنْ يَطِيرَ)، تأكد الدليل ولم يوجد إلى مخالفته سبيل.

وقد اجتمع الوجهان في قول عمر: (ما كِدْتُ أنْ أُصليَ العصر..) أي (حتى كادت الشمسُ تغربُ) وفي قول النبي ﷺ: (كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أنْ يكونَ كُفْراً)(١)، ومن الشواهد الشعرية في هذه المسألة قول الشاعر:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلمِ مِنّا فَكِدْتُمُ ... لدى الحربِ أنْ تُغْنوا السيوفَ عن السَّلِّ(٢)

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة، ليتمكن مستعمله من أن يقول: لدى الحرب تغنون السيوف عن السل.

وأنشد سيبويه:

فلمْ أرَ مثليها خُباسَةَ واحدٍ ... ونهنهتُ نَفْسِي بعدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ(٣)

---

(١) قال عنه في الجامع الصغير: في الحلية عن أنس، وهو ضعيف، والبيهقي في شعب الايمان، والطبراني في الكبير.

(٢) مجهول القائل، انظر شواهد التوضيح ١٠١، وشرح الأشموني ٢١٨/١، وشرح الشواهد للعيني على هامش الأشموني السابق ذكره.

(٣) قائله عامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٠٧/١، وشواهد التوضيح ١٠١، والإنصاف ٥٦١ برواية (واجد) بالجيم، وصدره في الاغاني ٩٥/٩. برواية: أردت بها =

وقال: أراد(بعد ما كدت أَنْ أفعلَهْ)، فحذف أَنْ، وأبقى عملها، وفي هذا إشعار بالمراد، أي اقتران كاد بأَن، لان العامل لا يحذف ويبقى عمله إلّا إذا اطرد ثبوته[1]. انتهى.

وقال الكمال بن الأنباري في كتاب «الإنصاف»: لا يستعمل (أَنْ) مع (كاد) في اختيار، ولذلك لم يأت في القرآن، ولا في كلام فصيح، فأما الحديث (كادَ الفقرُ أَنْ يكونَ كفراً)، فإنْ صحّ، فزيادة (أَنْ) من كلام الرواي، لا من كلامه ﷺ، لأنه أفصح من نطق بالضاد. انتهى.

وفي حديث مسلم في الذي قاتل قتالاً شديداً، وقال النبي ﷺ: (هو من أهلِ النارِ، فكاد بعضُ المسلمين أَنْ يرتابَ)[2]:

قال النووي: هكذا في الأصول، فأثبتت أَنْ مع كاد، وهو جائز لكنه قليل.

وفي حديث مسلم في بنيان الكعبة، قال النبي ﷺ: (فكان الرجلُ إذا هو أرادَ أن يدخلها يَدَعُونَه يرتقي حتى إذا كادَ أَنْ يدخلَها دفعوه فَسَقَط): قال النووي: هكذا في النسخ كلها: كاد الرجل أَنْ يدخلَ، ففيه حجة بجواز دخول أَنْ بعد كاد، وقد كثر ذلك، وهي لغة فصيحة، ومن الأشهر عدمه.

= فَتْكاً فلم أَرْتَمِضْ لَهُ، ومعه بيتٌ آخر قالهما عامر بن جوين عندما كانت نفسه تحدثه أن يطرد امرأ القيس الشاعر من جواره ويأخذ إبله. ونسبه صاحب اللسان (خبس) إلى عمرو بن جُوَيْنٍ أو امرىء القيس، والبيت الذي قبله كما في الأغاني هو:

فكـم بالصعيد من هجـان مُؤَبَّلَهْ   تسير صحـاحـاً ذات قيد ومـرسَلَهْ

خباسة: غنيمة، نهنهت: كففت، أرتمض: أحزن، واجد: غاضب.

(١) ذهب الفَرَّاء والمُبَرِّدُ إلى أن مراد الشاعر أن يقول: بعدما كدت أفعلها، فحذف الألف، وألقى فتحة الهاء على ما قبلها. انظر الإنصاف ٥٦٧، ومغني اللبيب ٨٣٩.

(٢) المسنـد ٢/٣٠٩، ٤/١٣٥، والبخـاري ـ الجهاد ـ باب أن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر ٦/١٧٩ حديث ٣٠٦٢.

[٢٣٠] حديث: «**لَوْ بِعْتَ من أخيك تمراً، فأصابتْهُ جائحةٌ فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً**»[١].

قال الطيبي: فلا يحل: وقع جواب لو، فإما أن يحمل فيقال: إنّ لَوْ بمعنى إنْ، وإما أن يقدر الجواب: تمراً فملكه لا تأخذ منه شيئاً فلا يحلّ لك.

[٢٣١] حديث: «**بَيْنَا أَنَا أمشِي إذْ سمعتُ صوتاً**»[٢].

قول زين العرب في «شرح المصابيح»: بَيْن: ظرف لمتوسط في زمان أو مكان حسب المضاف إليه، إذْ تضاف إلى ما يتوسط فيه منهما، وتقتضي تعدد المضاف إليه نحو: جئناه بين العشاءين، وجلست بين القوم، وإذا عطف المتعدد بعضه على بعض. عطف بالواو دون الفاء، فيمتنع جلست بين زيد فعمرو، لأن الفاء تؤذن بالانتقال، فيصير: كجلست بين عمرو.

وإذا قصد أضافتها الى أوقات مضافة الى جملة، حذفوا الأوقات وعوضوا عنها الألف أو «ما»، وحكي ما كان يضاف إليه الأوقات بعدها، نحو بينا أو بينما نحن نفعل كذا إذْ طلع علينا فلان، وهي منصوبة بعامل من الجملة الواقع نسبتها فيه، كطلع في المثال. وقيل الجملة قائمة مقام الأوقات المحذوفة كما في: ﴿**وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ**﴾[٣] وزيادة الألف أو ما لتعيين أنّ (بَيْنَ) مضافة إلى الجملة.

وقال الجوهري: زيادة الألف من إشباع الفتحة، وفيه نظر. ولم ير الأصمعي

---

(١) المسند ١/٢٤٩، ٢/٥٩، ٧٧ بلفظ مختلف، ومسلم - المساقاة - باب وضع الحوائج ١٠/٢١٦ حديث ١٤، والنسائي - البيوع - باب شراء الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٧/٢٦٤.

(٢) المسند ٣/٣٠٦ - ٣٠٧، ٣٢٥، ٣٧٧، ٣٩٢، والبخاري - بدء الخلق - باب - ٧ - إذا قال أحدكم آمين ٦/٣١٤، ٢/٢٠٦، والترمذي - تفسير القرآن - باب ومن سورة المدثر ٩/٢٤٤ - ٢٤٥ حديث ٣٣٨١.

(٣) سورة يوسف ٨٢.

دخول إذْ وإذا في الفعل المتوسط فصيحاً نحو: بينا نحن نفعل كذا إذ طلع زيد، إذا يبقى الظرفان بلا عامل ظاهر، لأن إذْ وإذا مضافان إلى ما بعدهما، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله، فيجب تقدير إذْ وإذا بفَاجَأْتُ أو وجدتُ اتفاقاً طلوع فلان في الوقت الذي نفعل كذا، حتى ينتصب كِلاَ الظرفين به، كما يقدر فاجأت في نحو: خرجت فإذا السبع بالباب، وارتكاب شيء يلزم منه تقدير فعل من غير ضرورة ممتنع.

وردّ ابن الحاجب قول الأصمعي بأن المفاجأة معنى مقصود، يجب عند قصدها الإتيان بفعلها أو بما يدل عليها من إذْ وإذا، ولا يظهر فعلها معها، لأنهما إذا كانتا للمفاجأة يجب حذف فعلهما.

قال بعض الفضلاء من المعاصرين: وفيه نظر، لأن الإشكال إنما يرتفع إذا كان المقتضى بينما فاجأت دون طلع.

أقول: ويمكن أن يمنع أن المقتضى طلع، والمانع منه موجود، والصواب عندي أنه إذا لم يكن الفعل مقترناً بكلمة المفاجأة أن يحكم باقتضاء بينما، وإن اقترن بها حكم بأن المقتضى لها معنى المفاجأة.

وقال الزمخشري: إذا زيدت إذْ وإذا فهي في موضع رفع بالابتداء، وبيّنَ خبره بتقدير: استقر إلى طلوع فلان بين أوقات فعلنا. قيل: عليه يلزم أن لا يكون إذا المفاجأة مع كونها مقصودة منها هنا، وأن تقع إذ مبتدأة أو مصدرية ممتنع، وليس هذا مثل قولنا: نهار زيد صائم، في إثبات حكم زيد لظرفه المضاف إليه، لأنه يقع مبتدأ في الجملة.

ومال ابن مالك الى قول الأصمعي إذ قال: ويجيء إذا المفاجأة، وتركها بعد بين وبينما أقيس من ذكرها، لأن المعنى المستفاد معها بتركها، وكلاهما مروي عن العرب نثراً ونظماً، ومن أمثلة تركها قول الشاعر:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا[1]

---

(١) الشاهد لنصيب في ديوانه ١٠٤، وهو كما يلي: =

ومن أمثلة ذكرها قول عمر رضي الله عنه: (بَيْنَا نحنُ عندَ رسولِ اللهِ ﷺ إذْ طلعَ علينا رجل)[1].

وحكى السِّيرافِيُّ أن بعضهم يجعلها ظرف مكان، وأن بعضهم يجعلها زائدة، قال: والمختار عندي الحكم بحرفيتها، أقول: يريد أنهما حرفان للمفاجأة، وجاز كونهما مشتركين بين الاسم والحرف كمنذ، وهذا الذي اختاره هو مذهب الأخفش أيضاً، وعلى هذا يكون العامل في (بينما) في حديث عمر: طلع، ثم العامل في (عند) خبر المبتدأ المقتضى وقد حدث ليبين إذا قيل فيها بينا أو بينما الاختصاص بالزمان والظرفية والإضافة إلى الجمل. ومعنى الحديث وتقديره: بين أوقات نحن جالسون فيها عنده عليه السلام، فاجأنا أو وجدنا اتفاقاً طلوع هذا الرجل. انتهى كلام زين العرب.

وقال القرطبي: (بَيْنَا) هذه هي بين الظرفية زيدت عليها الألف لتكفها عن عملها الذي هو الخفض، كما زيدت عليها أيضاً ما لذلك، وما بعدهما مرفوع بالابتداء في اللغة المشهورة، ومنهم من خفض ما بعد الألف على الأصل.

قال الشاعر:

بَيْنَا تُعانقُهُ الكماة وروغه يوماً أتيح له جريءٌ سَلْفَعُ[2]

روى بخفض (تعانقه) ورفعه، وعلى هذا فالألف والميم ليستا للكف، لكن

= بينا نحن نطلبه أتانا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزنادَ راعي
وهو بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/٨٦ ـ ٨٧، والمحتسب ٢/٧٨، وشرح المفصل ٤/٩٧.

(١) حديث جبريل، المسند ٢/١٠٧، ١٠٨، ومسلم ـ الإيمان ـ باب تعريف الاسلام ١/١٥٧، وأبو داود ـ السنة ـ باب في القدر ٤/٢٢٤، وابن ماجه باب ٩ ـ ١/٢٤ حديث ٦٣.

(٢) قائله أبو ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٣٧، والخصائص ٣/١٢٢، والخزانة ٣/١٨٣، والدرر ١/١٧٩، والأشباه والنظائر ١/١٦٢، وبلا نسبة في الهمع ١/٢١١.

لتمكّن النطق، وقد ذهب بعض النحويين إلى أنها للتأنيث في الوجهين، وهي عنده مثل (كثيرون).

وقال الكرماني: (بينا) أصله (بَيْنَ) فأشبعت الفتحة، فصارت ألفاً وهو من الجواب اذا كان مجرداً من كلمة المفاجأة، وإلا فمعنى المفاجأة المتضمنة هي إياها، ويحتاج إلى جواب يتم به المعنى، وقيل اقتضى جواباً لأنه ظرف يتضمن المجازاة، والأفصح في جوابه أن يكون فيه إذ وإذا خلافاً للأصمعي، والمعنى: انه في أوقات المشي فاجأني السماع، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي.

قال الزركشي في «التنقيح»: (جالس) بالرفع على الخبرية، ويجوز النصب على الحال والخبر محذوف، أي حاضر، أو نفس (إذا)، إذا قلنا إنها ظرف مكان. وقد أجازوا في: خرجت فإذا زيد جالس، الرفع والنصب، وقال النووي: في الأصول (جالساً) منصوب على الحال.

قوله: (حتى هويت إلى الأرض) قال النووي: هكذا هو في الرواية: هويت، وهو صحيح، يقال: هوى إلى الأرض وأهوى إليها، لغتان، أي سقط، وقد غلط وجهل من أنكر (هوى)، وزعم أنه لا يقال إلاّ (أهوى).

قوله: (فجئثت منه رُعباً)[1]، قال البيضاوي: (رعبا) نصب على المفعول لأجله.

[٢٣٢] حديث: **«قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتزوجت؟ قلت: نعم قال: أبكراً أم ثيباً؟ قلت: لا، بل ثيب»**[2].

---

(١) المسند ٣/٣٢٥ برواية: فجئثت منه فرقاً، وفي ٣/٣٧٧ برواية: فجئثت على الأرض، وفي ٣/٩٢أ، برواية: فجئثت منه، وفي ٣/٣٧٧ برواية المخطوط أ.

(٢) المسند ٣/٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٧٦، والبخاري ـ الجهاد ـ باب استئذان الرجل الإمام ٦/١٢١ حديث ٢٩٦٧، ومسلم ـ الرضاع ـ باب استحباب نكاح البكر ١٠/٥٢، وأبو داود ـ النكاح ـ باب في تزويج الأبكار ٢/٢٢٠ حديث ٢٠٤٨، والدارمي ـ النكاح ـ باب في تزويج الأبكار ٢/١٤٦، وابن ماجه ـ النكاح ـ باب تزويج الأبكار ١/٥٩٨ حديث ١٨٦٠.

قال أبو البقاء[1]: قوله: أبكراً؟ تقديره: أتزوجت بكراً؟، وقوله: (بل ثيب) يروونه بالرفع، ووجهه بل هي ثيب، أو بل زوجتي ثيب، ولو نصب لجازم وكان أحسن.

قلت: وكذا هو بالنصب في أكثر الطرق. ثم قال: وقوله: (وترك عليه جوارٍ): يقع في الـرواية بالكسر والتنوين، والصحيح جواريَ بفتح الياء، كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾[2]، والمنقوص في النصب تفتح ياوءه[3].

قلت: وروى (قال: بكر أم ثيب) بالرفع، قال الزركشي: خبر مبتدأ محذوف، أي زوجتك.

وقوله: (لَا بَلْ ثيب) سقت (لا) في أكثر طرق الحديث، واقتضى على قوله: فقلت ثيباً، وهو الصواب، فإن الاستفهام بالهمزة وأَمْ لا يجاب بلا، قال ابن هشام في المغنى: أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما يجاب بالتعيين، لأنها سؤال عنه، فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو؛ ولا يقال لا، ولا نعم.

وفي رواية البخاري: (هل تزوجت بكراً أم ثيباً؟) قال ابن مالك: فيه شاهد على أن هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين، فتكون أو بعدها متصلة غير منقطعة، لأن استفهام النبي ﷺ جابراً لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه إما بكراً وإما ثيباً، وطلب منه الإعلام بالتعيين كما كان يطلبه بأي، فالموضع موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل، وثبت بذلك أن أم المتصلة قد تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة.

وقوله: (فهلّا جاريةً): قال الزركشي: منصوب بفعل مضمر، أي هلّا تزوجت جاريةً، لأن هلّا من الأدوات المختصة بالأفعال.

وقوله: (فإذا قدمت فالكيسَ الكيسَ): قال الزركشي: بنصبها على الإغراء.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٣٨.

(٢) سورة النساء ٣٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٣٨، وزاد: وتسكينها من ضرورة الشعر.

[٢٣٣] حديث: «**إذا وُضِعَ الميتُ في قبرِه مثلتْ له الشمسُ عند غروبِها فيجلسُ عندَ يَمِينِهِ**»(١).

قال الطيبي: عند غروبها: حال من الشمس، لا ظرف لمثِّلت، ويمسح: حال من الضمير في يجلس، أي يجلس ماسحاً.

[٢٣٤] حديث: «**بينما نحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم، إذْ أقبلت عِيرٌ تحملُ طعاماً، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي صلى الله عليه وسلم إلّا اثني عشر رجلاً**»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت: الاستثناء مفرغ فيجب رفعه، لأن إعرابه على حسب العامل؟ قلت: ليس مفرغاً، إذْ هو مستثنى من ضمير (بقي) العائد إلى المصلي، فيجوز فيه الرفع والنصب. قال: وقد جاء الرفع في بعض الروايات، أو يقال إنّ (اثني عشر) أعطي له حكم أخواته التي هي ثلاثة عشر، إذِ الأصل فيه البناء لتضمنه الحرف، قال في «المفصل»: الأصل في العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الأول فيقال: ثلاثة وعشرة، فمُزِج الاسمان وصُيّرا واحداً وبُنِيَا، ولم يتعرض لاستثناء الاثني عشر منه، والمستثنى منه محذوف، وتقديره ما بقي أحد إلا عدد كانوا اثني عشر رجلاً، أو إلا طائفة أعني اثني عشر.

[٢٣٥] حديث: «**اشتركنا مع النبيّ صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة كل سبعة في بَدَنَة**»(٣).

---

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد ـ باب ذكر القبر والبلى ٢/١٤٢٨ حديث ٤٢٧٢.

(٢) المسند ٣/٣٧٠، والبخاري ـ البيوع ـ باب قوله عز وجل: ﴿**وإذا رأوا تجارة ..**﴾ ٤/٢٩٦ حديث رقم ٢٠٥٨، وفي باب ١١ حديث ٢٠٦٤ في الجزء نفسه، ومسلم ـ الجمعة ـ باب قوله تعالى: ﴿**وإذا رأوا تجارة أو لهواً ..**﴾ ٦/١٥٠ ـ ١٥٢.

(٣) المسند ١/١٥٢، ٣/٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٤، والترمذي ـ الأضاحي ـ باب في الاشتراك في =

قال القرطبي: (مع) هذه متعلقة بمحذوف تقديره: كائنين مع رسول الله ﷺ، ولا يصح أن يكون متعلقاً بـ (اشتراكنا)، لأنه يلزم أن يكون النبي ﷺ واحداً من سبعة يشتركون في بدنة، وأنهم شاركوه في هَدْيِهِ، والنقل الصحيح بخلاف قلك.

[٢٣٦] حديث: «لا يؤمنُ عبدٌ حتى يؤمنَ بالقدرِ خيرِه وشرّه، حتى يعلمَ أنّ ما أصابه لم يكنْ لِيُخْطِئَهُ، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه»[١].

(حتى) الأولى غاية (يؤمن) الأولى، و (حتى) الثانية اما بدل من حتى الأولى، وهو الظاهر، وإما غاية يؤمن الثانية.

وقوله: (لم يكن) قال الطيبي: قال بعض المغاربة: فائدة دخول كان المبالغة في نفي الفعل الداخلة هي عليه لتصله بوجهة نفيه عموماً باعتبار الكون، وخصوصاً باعتبار الخبر، فهو نفي مرتين.

[٢٣٧] حديث: «إذَا سَمِعْتَ الأذانَ فَأَجِبْ وَلَوْ حَبْواً أَوْ زَحْفاً»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: تقديره: ولو أتيت زحفاً حبواً، وهو مصدر في موضع الحال، أي حابياً أو زاحفاً.

= الأضحية ٨٧/٥ ـ ٨٨ حديث رقم ١٥٣٧، والنسائي ـ الأضاحي ـ باب ما تجزىء عنه البقرة في الضحايا ٢٢/٧، والدارمي ـ الأضاحي ـ باب البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ٧٨/٢.

(١) المسند ١٨١/٢، ١٨٢/٥ ـ ١٨٣، ١٨٥، ١٨٩، ومسلم ـ الإيمان ـ باب تعريف الاسلام ١٥٧/١، وأبو داود ـ السنة ـ باب القدر ٢٢٥/٤ حديث ٤٦٩٩، ٤٧٠٠، وابن ماجه ـ المقدمة ـ ٣٠/١.

(٢) المسند ٣٦٧/٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي: .

[٢٣٨] حديث: «**كُلُوا لحمَ الصيدِ وأنتم حُرُمٌ ما لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَادَ لَكُمْ**»(١).

قال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح سنن أبي داود»: هكذا الرواية أو يصاد، بالألف، وهي جائزة على لغةٍ، ومنه:

إِذَا الـعَـجُـوزُ غَضِـبَـتْ فَطَلِّقِ وَلَا تَرَضَّـاهَـا وَلَا تَمَـلَّقِ(٢)

وقال الطيبي: قوله (أو يصطاد لكم) بعد قوله: (ما لم تصيدوه) فيه إشكال، لأن الظاهر يقتضي الجزم، وغاية ما يتكلف فيه أن يقال: إنه عطف على المعنى، فإنه لو قيل: ما لا تصيدونه أو يصاد لكم لكان ظاهراً، فيقدر هذا المعنى.

[٢٣٩] حديث قتل كعب بن الأشرف، قوله: «**ما رأيت كاليوم ريحاً أطيب..**»(٣).

قال أبـو البقـاء(٤): هذا الكلام فيه حذف تقديره: ما رأيت ريحاً كريح اليوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقيل الكاف هنا اسم تقديره: ما رأيت

---

(١) المسند ٣/٣٦٢، ٣٨٧، ٣٨٩، والترمذي ـ الصيد ـ صيد البزاة ٥/٣٩ حديث ١٤٩٣.

(٢) نسبـه العيني الى رُؤْبَـة، وهو في ديوانه فيما نسب إليه ١٧٩، وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٨٩، معلقاً على هذا الشاهد: فأثبت الألف أيضا في موضع الجزم تشبيها بالياء في (يأتيك) في الشاهد الذي يليه، على أن بعضهم رواه على الوجه الأعرف: ولا ترضها ولا تملق. وقال البغدادي في الخزانة ٣/٥٣٥ بولاق: لا دليل فيه على ما زعم، لأن قوله: (ولا ترضاها) مقطوع عن العطف، أي وأنت لا تَترضَّاها فيكون قوله (ولا تملق) هو المعطوف على قوله (فطلق)، وجملة (ولا ترضاها) حالية. وأخرجه ابن مالك في التوضيح ٢٠ على أن يكون أجري المعتل مجرى الصحيح، فأثبت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع وجعل نظيره قول: «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا»، وجعل الكلام خبراً بمعنى النهي.

(٣) البخاري ـ المغازي ـ باب قتل كعب بن الأشرف ٧/٣٣٦ ـ ٣٣٧ حديث ٤٠٣٧، ومسلم ـ الجهاد ـ باب قتل كعب بن الأشرف ١٢/١٦٠ ـ ١٦٦.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٤٤.

مثل ريح هذا اليوم ريحاً. و (ريحاً) هنا تمييز وأراد باليوم الوقت الذي هو فيه، وهو كثير في كلام العرب.

[٢٤٠] حديث: «**أَوِّلوها له يفقهْها**»(١).

قال أبو البقاء(٢): يفقه: مجزومة على جواب الأمر، فتدغم الهاء في الهاء.

[٢٤١] حديث الرؤيا، قوله: «**فقال أبو بكر فَلْأُعَبِّرْها**»(٣).

قال أبو البقاء(٤): يجوز أن يروى بسكون اللام على أنها لام الأمر، ويكون قد أمر نفسه كقوله تعالى: ﴿**اتَبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ**﴾(٥)، ويجوز ـ على هذا الأمر ـ أنْ تكسر اللام كأنك بدأت بها، لأن الفاء زائدة للعطف والجيد إسكانها، ويجوز أن تجعلها لام كي، فتكسرها ألبتة وتفتح الراء.

[٢٤٢] حديث: «**إلَّي أيَّها الناسُ هلمَّ إلَّي أنا رسولُ الله**»(٦).

قال الرضي: مما جاء متعدياً ولازماً (هلمّ) بمعنى أقبل، فيتعدى بإلى، قال تعالى: ﴿**هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾(٧)، وبمعنى أحضر، نحو قوله تعالى: ﴿**هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ**﴾(٨)،

---

(١) البخاري ـ الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب الاقتداء بسنن الرسول ﷺ ١٣/٢٤٩ حديث ٧٢٨١، والدارمي ـ باب صفة النبي ﷺ في الكتب قبله ـ باب ٢ ج ١/٧،٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٤٤.

(٣) المسند ٣/٣٩٩، والدارمي ـ كتاب الرؤيا ـ باب في القص ١/١٣٠.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٤٥.

(٥) سورة العنكبوت ١٢.

(٦) المسند ٣/٣٧٥، ٣٧٧.

(٧) سورة الأحزاب ١٨.

(٨) الأنعام ١٥٠.

وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معها لُمَّ، أمر من قولك: لَمَّ الله شعثه، أي جمع نفسك إلينا في اللازم، واجمع غيرك في المتعدي، فلما غيّر معناه عند التركيب لأنه جاء بمعنى أقبل أو احضر بعدما كان بمعنى اجمع، صار كسائر اسماء الأفعال المنقولة عن أصلها، فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصلها التصرف، لنقله عند التركيب قال تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ ولم يقل هلموا.

وقال الكوفيون: أصله أمّ وهلا، كلمة استعجال، فغيّر إلى هل لتخفيف التركيب، ونقل ضمة الهمزة إلى اللام، وحذفت كما هو القياس في نحو قد أفلح، إلا انه ألزم هذا التخفيف لثقل التركيب.

وبنو تميم يصرفونه نظراً إلى أصله - وليست بالفصيحة - فيقولون هلمّ هلمّا هلمّوا هلمّي هلممنَ، وقد يقال: هلمّ لك مبيناً باللام إجرء له - وان لم يكن في الأصل مصدراً - مجرى أخواته من أسماء الأفعال التي تبيّن بحرف الجر، نظراً إلى أصلها الذي هو المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1]، أي بعداً.

وفي «البسيط»: في تركيب هلمّ مذهبان: مذهب أهل البصرة أنها مركبة من ها التي للتنبيه ولمّ من لمّ الله شعثه أي أصلح وجمع ما تفرق من أموره، ومعناها: لمّ نفسك إلينا، أي قربها إلينا، وحذفت الألف إما لأن الأصل اللام السكون قبل الادغام، لأن أصل الفعل المم، فنقلت حركة الميم إلى اللام، وحذفت الهمزة، وأدغمت الميم في الميم، وإما انّه لما غير بالنقل من الفعل إلى جعله اسماً للفعل غير بالحرف إشعاراً بأنه حذف لأجل التركيب طلباً للتخفيف.

ومذهب أهل الكوفة أنها مركبة من (هلّ) التي هي: زجر وأمّ أي اقصد، ومعناها عجل ما قصدت، فنقلت ضمة الهمزة إلى اللام، وقد قلت ومن قدح في قولهم أن الاستفهام لا معنى له هنا فوهم، لأن (هل) ليست للاستفهام وإنما حركة آخرها لالقتاء

(١) المؤمنون ٣٦.

الساكنين، وخص بالفتح لثقل التضعيف مع التركيب، والاعتراض على المذهبين في دعوى التركيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن دعوى التركيب تحتاج إلى دليل، ولا دليل يدل عليه، بخلاف (حَيَّهَل) فإنهما لما استعملا اسمي فِعْلٍ في معناهما أمكن الحكم عليهما بالتركيب عند اجتماعهما.

الثاني: أن الكلمة الثانية على المذهبين فعل أمر، فدعوى نقل الفعل الذي يظهر فيه ضمير المأمور إلى كونه اسماً للفعل لا يظهر فيه ضمير المأمور على خلاف الأصل.

الثالث: أن ضمّ حرف التنبيه أي نقل أمر لا يوجب إخراجه عن حقيقته قياساً على دخوله على غيره لأنه يقتضي التنبيه على تحقق ما أخرجه عن بعده من غير نقل وضم (هل) الدالة على الزجر والحث إلى فعل أمر لا معنى له، فالأولى أن يكون كلمة مفردة، وفيها لغتان.

الأولى: لأهل الحجاز أنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والجمع لأنها اسم للفعل فلا يبرز فيها ضمير الفاعل، وبهذه اللغة نزل القرآن.

والثانية: لغة بني تميم أنه فعل يتصرف تصرفّ الفعل، فيقال: هلمّ يا رجل، وهلمّا يا رجلان، وهلموا يا رجال، وهلمي يا امرأة، وهلممن يا نسوة.

وقال ابن يعيش[1]: إن بني تميم وإن أجروها مجرى الفعل في اتصال الضمائر بها فهي عندهم اسم للفعل بدليل إجماعهم على فتح الميم من هلمّ، واختلافهم في المضاعف نحو (ردّ) وفروعهنّ، فمنهم من يتبع الضّم الضّم والكسر الكسر والفتح الفتح ومنهم من يكسر على كل حال ومنهم من يفتح على كل حال، فلو كانت (هلمّ) فعلاً لسلكت بها مسلك المضاعف من الإتباع والكسر، والجواب عن هذا أن أهل

(١) شرح المفصل ٤/٤٢، ٤٣، وقد نقل السيوطي كلام ابن يعيش مختصراً.

البلدين حكموا عليها بالتركيب كما تقدم فلزمت الفتح لثقل التركيب. وبذلك فارقت المضاعف الذي لا تركيب فيه، ولغة بني تميم تقوي التركيب إذْ لا يكون فعلاً إلا بالتركيب. ويضعف كونه اسم فعل لمنافاة الفعل لاسم الفعل: إذْ لا يمكن الحكم عليه بكونه فعلاً واسم فعل، فيكون على لغة أهل الحجاز اسم فعل غير مركب، وعلى لغة بني تمَيم فعلاً مركباً.

ويقال بأن ركب أي لما ركب حذفت له بالتركيب معنى غير هلم المفردين، فلذلك صار اسم فعل وبقي على اتصال ضمائر المرفوع البارز من خصائص الأفعال، فلذلك حكم عليه بالفعلية لوجود خصائصه فيه، وتأتي متعدية وغير متعدية، وفي التنزيل: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ أي أَحْضِرُوا، وهلمّوا إلينا أي أقبلوا إلينا وتعالوا.

وحكى الأصمعي: هلمّ إلى كذا، فيقال: لا أهلم اليه، وهلمّ كذا، فيقال: لا أهلمه، يتعدى بنفسه وبإلى. وفتحت همزة المتكلم في المضارع وإن كان لفظه رباعياً نظراً إلى أصله قبل التركيب وهو ثلاثي، وهو شاذ لأن الأصل بعد التركيب غير مراد فالقياس ضمة الهمزة، انتهى.

[٢٤٣] حديث: «إنّ جابراً قد صنعَ لكم سؤراً فحيّ هَلاَكُمْ»(١).

قال النووي: هو بتنوين (هلا)، وقيل بلا تنوين على وزن (على)، ويقال حيّ هل، ومعناها: عليكم بكذا، أو ادع بكذا.

قال أبو عبيدة وغيره: وقيل معناها أعجل به، وقال الهروي: معناه: هات، انتهى.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: مركب من حيّ وهل، وهما صوتان معناهما

(١) المسند ٣/٣٧٧ بالمعنى، والبخاري في كتاب الجهاد - باب من تكلم بالفارسية والرطانة ٦/١٨٣ حديث ٣٠٧٠ وكذا حديث رقم ٤١٠١، ٤١٠٢.

الحث والاستعجال، وجمع بينهما وسمى بهما للمبالغة، وكان الوجه أن لا ينصرف كحضرموت وبعلبك إلا أنه وقع موقع فعل الأمر فبنى كصه ومه، فيه[1] لغات، وتارة يستعمل (حيّ) وحده نحو: حي على الصلاة، وتارة (هلا) وحدها، واستعمال (حي) وحده أكثر من استعمال (هلا) قال في البسيط: فيه سبع لغات: حيَّهَل، بفتح الياء المشـددة والهـاء والـلام كخمسـة عشـر، وحيهـلاً، بالتنـوين لإرادة التنكير، وحيهلا، بالألف من غير تنوين، وحيهلْ بسكون اللام، وحيهْلَ، بسكون الهاء وفتح اللام، وحيهلاْ، بسكون الهاء وألف من غير تنوين، وحيهْلاً بسكون الهاء والتنوين وإسكان الهاء كراهة اجتماع الحركات.

قال: وذهب أبو علي إلى أن كل واحد منهما ضمير، استصحاباً لحالة الافراد، واجتماعهما لا يقتضي خلع الضمير عنهما، وذهب غيره الى أن فيهما جميعاً ضميراً واحداً لأنهما صارا بمنزلة الكلمة الواحدة، وجاء متعدياً بنفسه كحيهل الثريد أي ائته واحضره، وبإلى والباء كحيهلا إلى كذا، أي سارع وبادر إليه، وبعلى كحيهلا على كذا أي أقبل إليه، انتهى.

[٢٤٤] حديث: **«قتل أبوهما معك يوم أحد»**[2].

قال الطيبي: لا يجوز أن يتعلق **(معك)** بقتل، قال في الكشاف في قوله **تعالى**: **﴿وَدَخَـلَ مَعَـهُ السِّجْنَ فَتَيَـانِ﴾**[3] مع تدل على معنى الصحبـة واستحداثها، **تقول** خرجت مع الأمير، تريد مصاحباً له، فيجب أن يكون دخولهما السجن مصاحباً له **وفي**

---

(١) الصحيح أن يقال: وفيه إذ يبدو أن الواو سقطت من أ.

(٢) المسند ٣/٣٥٢، وأبو داود ـ الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث الصلب ٣/١٢٠ ـ ١٢١ حديث رقم ٢٨٩١، وابن ماجه ـ الفرائض ـ باب الصلب ٢/٩٠٨ حديث ٢٧٢٠ والترمذي ـ الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث البنات ٦/٢٦٧ حديث ٢١٧٢.

(٣) سورة يوسف ٣٦.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[1] إلى الحد الذي يقدر فيه على السعي، قيل: (مع) من قبيل «مع» السبب، وكذلك التقدير هنا، فلما قتل يوم أحد قيل: مع من؟ قيل: معك. و (شهيداً) تمييز، ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة، لأن السابق في معنى الشهادة.

[٢٤٥] حديث: **«نهى عن بيع الحيوان نسيئةً اثنين بواحد، ولا بأس به يداً بيد»**[2].

قال أبو البقاء[3]: قوله: اثنين، فيه وجهان: أحدهما: هو بدل من الحيوان بدل اشتمال تقديره: نهى عن بيع اثنين من الحيوان بواحد، فيكون موضعه جرّاً، والثاني: موضعه نصب على الحال، أي نهى عن بيع الحيوان متفاضلاً. ويروى بالرفع على أنه مبتدأ و (بواحد): خبره كأنه قال: كل اثنين بواحد، وتكون الجملة حالاً، ونظيره: خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، ويداها أطولُ من رجليها، بالرفع والنصب انتهى.

وفي شرح المفصل لابن يعيش، الحيوان أصله: حَيَيَان، فأبدلوا من الياء الثانية واواً كراهية التضعيف، هذا مذهب سيبويه. وذهب أبو عثمان إلى أنه غير مبدل وأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعل.

وقال ابن مالك في شرح الكافية: يقتضي جمود الحال فيما دل على الفاعل كبعه يداً بيد، وكلمته فماً بفم أي متكافئين ومتشافهين.

---

(١) سورة الصافات ١٠٢.

(٢) المسند ٣/٣١٠، وأبو داود ـ البيوع ـ باب في الحيوان بالحيوان نسيئة ٣/٢٥٠ حديث ٣٣٥٦ وابن ماجه ـ التجارات ـ باب ٥٦ في الحيوان نسيئة ٢/٧٦٣ حديث ٢٢٧٠، ٢٢٧١، والدارمي ـ البيوع ـ باب في النهي عن بيع الحيوان بالحيوان ٢/٢٥٤، والترمذي ـ البيوع باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٤/٤٣٦ حديث ١٢٥٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤٥.

[٢٤٦] حديث: «فجعلنَ ينزعنَ حُلِيَّهُنَّ وقلائدهن وقرطهـنَّ وخواتيمهنّ يقذفون في ثوب بلال يتصدقْنَ به»(١).

قال أبـو البقـاء(٢): هذه الـرواية (يقذفون) والصواب: يقذفن، قال وإنما ذكر الضمير في (به) لأنه أراد الحال، لان المذكور كله مال وحلى فحمل على المعنى، ويجوز أن يعود الهاء إلى معنى الشيء المذكور، ومثله: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ (٣) أي بطون المذكور، وقال الحطيئة:

لزغـبٍ كأولادِ الـقــطا راثَ خلفَهـــا على عاجزاتِ النَّهْضِ حُمْرٍ حَوَاصِلُه (٤)

أي حواصل المذكور، ولم يؤنثه حملاً على عاجزات وقال آخر:

مِثْل الفراخِ نُتِّفَتْ حَوَاصِلُه(٥)

[٢٤٧] حديث: « من كان يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريض. . . »(٦).

---

(١) المسند ٣/٣١٨، والبخاري ـ العيدين ـ باب الخطبة بعد العيد ٢/٤٥٣ حديث ٩٦٤ وباب ١٨ حديث رقم ٩٧٧، ومسلم ـ كتاب العيدين ـ باب صلاة العيدين ٦/١٧٢ ـ ١٧٣، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب خروج النساء في العيد ١/٢٩٧ حديث ١١٤١، والدارمي ـ صلاة العيدين ـ باب الحث على الصدقة يوم العيد ١/٣٧٧، وهو في المسند برواية: يقذفن به.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٤٥، ٤٦.

(٣) سورة النحل ٦٦.

(٤) البيت من قصيدة يمدح بها الوليد بن عقبة، وقيل: الصحيح أن يقال: (خلقها) بالقاف، انظر شروح الديوان ٢٤٣، وإملاء مامن به الرحمن ٢/٤٦.

(٥) الشاهد في قوله (حواصله) إذ عاد الضمير على الواحد، قال الفراء: ولم يقل حواصلها، وإنما ذكر لأن الفراخ جمع لم يبن على واحده، فجاز أن يذهب بالجمع إلى الواحد. انظر شروح ديوان الحطيئة ٢٤٥، ومعاني القرآن ١/١٣٠، ٢/١٠٩، ورسالة الغفران ٤٦٦، والمحتسب ٢/١٥٣.

(٦) لم نجده بهذا اللفظ، وذكر السيوطي أن الدارقطني رواه من حديث جابر بن عبدالله.

قال الطيبي: يوم الجمعة ظرف للجمعة على أن يقدر مضاف أي صلاة الجمعة وقوله: إلا مريض: رفع على الاستثناء من الكلام الموجب على التأويل، أي: من يؤمن بالله فلا يترك الجمعة إلا مريض، فهو بدل من الضمير المستكن في (يشرك) الراجع الى (من)، ونظيره حديث: «تُعرض أعمالُ الناس في كلّ جمعة فيغفر لكل عبد مؤمن إلّا عبد.»[1] تقديره: لا يحرك أحد من الغفران الا عبد ومنه: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلا﴾[2]، قال في الكشاف: أي فلم يطيقوه إلا قليل، انتهى.

قلت: قد وقع السؤال عن هذا من سنين، وكتبت فيه رسالة وهي هذه: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، وقع السؤال عن حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريض أو امرأة أو مسافر أو حميل أو مملوك» رواه الدارقطني من حديث جابر بن عبد الله، فإن هذا الاستثناء من كلام تام موجب، فيكون ما بعد إلا واجب النصب، فما وجه رفعه؟، وخاض الناس في توجيه ذلك، والذي عندي في الجواب أن هذه الكلمات الواقعة بعد إلا منصوبة ولكن كتبت بلا ألف، وهذا ذكره الأئمة في الأحاديث الكثيرة، قال النووي في «شرح مسلم» في حديث ابن عباس في الإسراء: (روى مالكاً خازن النار) وقع في أكثر الأصول (مالك بالرفع، وهذا قد ينكر فيقال: هذا لحن لا يجوز في العربية، ولكن عنه جواب حسن وهو أن لفظة «مالك» منصوبة ولكن أسقطت الألف في الكتابة، وهذا يفعله المحدّثون كثيراً فيثبتون (سمعت أنس) بغير ألف، ويقرءونه بالنصب، فكذلك ما قد كتبوه بغير ألف ويقرءونه بالنصب، فهذا إن شاء الله تعالى أحسن ما يقال فيه. هذا كلام النووي.

وقال أيضاً في الحج: قوله: وقّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحُلَيْفة، ولأهل

---

(١) مسلم في ـ البر والصلة ـ باب النهي عن الشحناء ١٦/١٢٢، ١٢٣، والموطأ ـ كتاب حسن الخلق ٢/٩٠٩ حديث ١٨.

(٢) سورة البقرة ٢٤٩.

الشام الجحفة، ولأهل نخلة قرن[1]، هكذا وقع في أكثر النسخ (قرن) بغير ألف بعد النون، وهو مصروف لأنه اسم جبل ويقرأ منوناً وإنما حذفوا الألف منه كما جرت عادة بعض المحدّثين يكتبون: سمعتُ أنس بغير ألف ويقرأ بالتنوين.

وقال القرطبي في شرح مسلم في كتاب النكاح في قول عائشة رضي الله عنها: (كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشّاً. . . .)[2] قوله: (ونش): هو معرب منون غير أنه وقع هنا نشّ على لغة من يقف على المنون بالسكون بغير ألف.

وقال الشيخ ولي الدين العراقي في سنن أبي داود قوله: (سمعت سعيد الخدري) كذا في أصلنا بغير ألف قد يتوهم أنه غير مصروف، وليس كذلك إذْ لا مانع له من الصرف وهو اصطلاح، ولبعضهم أن يستغني عن كتابة الألف بخط التخفيف فتحتين فوق آخر الكلمة، لكن قد يغفل الكاتبُ تلك الفتحتين فيقع في الإبهام.

وقال أيضاً في حديث عمر بن ميمون: (قدم علينا معاذ بن جبل اليمن فسمعت تكبيره مع الفجر، رجل أجش الصوت. . .)[3] يجوز في قوله: رجل أجش الصوت، النصب على الحال والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وقد ضبطنا في أصلنا بالوجهين قوله: أجش الصوت، وأما قوله: رجل، فهو مكتوب في أصلنا بغير ألف، فإما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، وكتبه بغير ألف، وكثير من النساخ يفعل ذلك.

[٢٤٨] حديث: **«من حلف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم في آخره فليوتر الليل»**[4].

قال الشيخ أكمل الدين: (مِنْ) في قوله: من آخر الليل، يجوز أن تكون للتبعيض

---

(١) في مختصر صحيح مسلم ١/١٧٣ ـ ١٧٤ برواية: قرن المنازل، ولا إشكال فيه.

(٢) المسند ١/٤٠ ـ ٤١، والترمذي ـ النكاح ـ باب ما جاء في مهور النساء ٤/٢٥٤ ـ ٢٥٥، ومختصر صحيح مسلم ١/٢١٢ حديث رقم ٨١٨.

(٣) المسند ٥/٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٢.

(٤) الترمذي ـ كتاب الوتر ـ باب ما جاء في كراهية النوم قبل الوتر ٢/٥٤٢ حديث ٤٥٤، قبل =

ويجوز أن تكون زائدة لأنه في غير الموجب وهو الظاهر بدليل سقوطها في قوله: ومن طمع أن يقوم آخره.

[٢٤٩] حديث: «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الفُرُشَ فقال: فراشٌ للرجل، وفراشٌ لامرأته، والثالث للضيف والرابع للشيطان»[١].

وقع هنا الابتداء بالنكرة في قوله: فراش، وذلك لأنها وقعت في معرض التقسيم كقوله:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرُّ[٢]

وقال الطيبي: فراش: مبتدأ مخصصة محذوف يدل عليه قوله: والثالث للضيف، أي فراش واحد كاف للرجل.

[٢٥٠] حديث: «أَيَّ حِينٍ تُوتِرُ؟ قَالَ: أَوَّلَ»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: أيّ: بالنصب بتوتر وتقديره: أتوتر آخر الليل أم أوله؟ فقال: أول الليل، وانتصابه على الظرفية.

= الحديث الأخير، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ١/ ٣٧٥ حديث ١١٨٧.

(١) المسند ٣/ ٢٩٣، ومسلم ـ اللباس والزينة ـ باب كراهية ما زاد على الحاجة من الفراش واللباس ٤/ ٥٩، وأبو داود ـ اللباس ـ باب في الفرش ٤/ ٧٠ ـ ٧١ حديث ٤١٤٢، والنسائي ـ النكاح ـ باب الفرش ٦/ ١٣٥.

(٢) للنَّمِر بن تَوْلب، انظر كتاب سيبويه ١/ ٨٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠، وروايته في عقود الزبرجد: (فيوم لنا ويوم علينا) والصواب ما ذكرت. انظر الدرر ١/ ٧٦، وحماسة البحتري ١٢٣، ونهاية الأرب ٣/ ٦٧.

(٣) المسند ٣/ ٣٣٠، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في الوتر أول الليل ١/ ٣٧٩ حديث ١٢٠٢. وهو برواية (... أول الليل).

(٤) إعراب الحديث النبوي ٣٩.

[٢٥١] حديث: «قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعُمْرى أنها لمن وهبت له»[١].

قال أبو البقاء[٢]: أنَّ هنا مفتوحة، تقديره بأنها.

[٢٥٢] حديث: «من صام رمضانَ وستّاً من شوال فكأنما صام السنة كلها»[٣].

قال النووي: قوله: (ستاً) صحيح ولو قال: (ستة) بالهاء جاز أيضاً. قال أهل اللغة: يقال خمساً وستاً، وخمسة وستة، وإنما يكتبون إثبات الهاء في المذكر إذا ذكروه بلفظه صريحاً فيقولون: خمسة وستة أيام ولا يجوز ست أيام فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان: حذف الهاء فيه من المذكر إذا لم يذكر بلفظه، قوله تعالى: **﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾**[٤] أي عشرة أيام.

وقال أبو حيان: إذا كان المعدود مذكّراً وحذفته فلك فيه وجهان: أحدهما ـ وهو الأصل ـ: أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود، فتقول صمت خمسة، تريد خمسة أيام وهو الفصيح، ويجوز أن تحذف منه تاء التأنيث.

حكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهور خمساً، ومعلوم أن الذي يصام من الشهر إنما هي الأيام وكذلك قوله:

وإلّا فَسِيري مثلَ ما سارَ راكبٌ تَيَمَّمَ خمساً ليس في سيره أَمَمْ[٥]

---

(١) المسند ٣/٣٩٣، والبخاري في كتاب الهبة ـ باب ما قيل في العمرى والرقبى ٥/٢٣٨ حديث ٢٦٢٥، والنسائي ـ كتاب العمرى ـ باب الاختلاف على الزهري فيه ٦/٢٧٤ ـ ٢٧٧.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٣٩.

(٣) المسند ٣/٣٠٨، ٣٢٤، وأبو داود ـ الصوم ـ باب في صوم ستة أيام من شوال ٢/٣٢٤ حديث ٢٤٣٣، والترمذي ـ الصوم ـ باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال ٣/٤٦٥ حديث ٧٥٦.

(٤) سورة البقرة ٢٣٤.

(٥) القائل عمرو بن شاس، وفي اللسان ج/١٢، برواية: يَتِمْ بدلاً من: أمَمْ.

يريد خمسة أيام، وعلى ذلك ما جاء في الحديث: ثم أتبعه ستّاً من شوال، وجاء عليه قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْراً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ عَشراً﴾[2] انتهى.

وقال في «الارتشاف»: قال بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه، وتظافر النقل: ثم أتبعه ستّاً من شوال، بحذف التاء يريد ستة أيام.

وقال الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب «إبراز الحكم»: الأقسام أربعة: أحدها: أن يكون المعدود مذكراً عاقلاً فلم يسمع فيه عند عدم الإضافة إليه إلّا ثبوت التاء كحاله عند الإضافة، وما اقتضاه كلام ابن عصفور من ثبوت لغة فيه بحذف التاء عند عدم الإضافة بعيد، وهو لم يصرح به، ولا يجوز إثباته إلا بنقل صريح، واستعمال القرآن بخلافه. الثاني: أن يكون المعدود أياماً ولياليها جميعاً، فههنا المسموع حذف التاء عند حذف المعدود كحاله عند الإضافة إلى الليالي والأيام تابعة؛ ويجوز على ما قاله سيبويه في خمسة عشر إثبات التاء. الثالث: أن يكون المعدود الأيام مجردة عن الليالي، فيجوز حذف التاء فصيحاً كما حكاه الكسائي وصح به الحديث في ست من شوال، والظاهر أنه يجوز إثبات التاء أيضاً، وصرح به أبو حيان وقال: إنه فصيح، وقد يستشهد له بقوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[3] فأثبت التاء في هذين الموضعين والمعدود الأيام وهي محذوفة، ولا يقال إن تقدمها في الآية كذكرها مع المعدود. الرابع: أن يكون المعدود مذكراً غير عاقل من غير الأيام، فإن لم يعطف عليه مؤنث ولا عطف على مؤنث فحكمه حكم العاقل، فتدخل التاء، قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾[4] وإن عطف على غيره أو عطف عليه غيره كقولك: عندي ست عشرة من ناقة وجمل، أو بين جمل وناقة ـ قال ابن مالك: فيجعل الحكم لمؤنثها

(١) سورة البقرة ٢٣٤.
(٢) سورة طه ١٠٣.
(٣) سورة البقرة ١٩٦.
(٤) سورة البقرة ٢٦٠.

قدمته أو أخرته اذا انفصل المميز وكان مما لا يعقل، وهذا الحكم فيه نظر؛ لم غلب المؤنث هنا؟ ولعله بالقياس على الأيام لاشتراكها في عدم العقل وغلبت الليالي وهي مؤنثة على الأيام فكذلك هذا. ولنا أن نقول: الليالي إنما غلبت على الأيام لسبقها في التاريخ، فأطلق على اليوم بليلته ليلة، ولا كذلك ههنا.

وقال ابن السكيت: يقال: صمنا خمساً من الشهر، فيغلبون الليالي على الأيام إذا لم يذكروا الأيام، وكذلك أقمنا عنده عشراً وعشرة أيام، فإذا قالوا: أقمنا عنده عشراً بين يوم وليلة غلبوا التأنيث. وتقول: له خمس من الإبل وإنْ عنيت أجمالاً لأن الإبل مؤنثة، وكذلك له خمس من الغنم وإن عنيت أكبشاً لأن الغنم مؤنث.

وقد قال أبو حيان: لا فرق بين الأيام وغيرها، وهذا عجيب، انتهى ما أورده ابن السبكي.

[٢٥٣] حديث: «**معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي**»[١].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: كثرت نيابة المصدر عن الفعل في الدعاء لقوة دلالته عليه نحو: معاذ الله وغفرانك.

[٢٥٤] حديث: «**اللهم وليديه فاغفر**»[٢].

قال الرضي: تدخل الفاء على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو: إنْ لقيته فأكرمه، وبدونها نحو: زيد فاضل فأكرمه، وتعريفه بأن يصلح تقدير أداة الشرطية قبل

---

(١) المسند ٣/٣٥٣، ٣٥٤، والبخاري - الأدب - باب ما جاء في قول الرجل ويلك ١/٢٥٢ حديث ٦١٦٣.

(٢) المسند ٣/٣٧٠ - ٣٧١، ومسلم - الإيمان - باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر ٢/١٣٠ - ١٣١.

الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا فأكرمه، قال تعالى: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ قَالَ فَاخْرُجْ﴾[1] أي: إذا كان عندك هذا الكبر فاخرج، و﴿قَالَ رَبِّ فانظُرني نظرني﴾[2] أي: اذا كنت لعنتني فأنظرني، ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾[3]، أي إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين، قال فبعزتك، أي اذا أعطيتني هذا فبعزتك لأغوينهم، انتهى. كذا هذا الحديث تقديره: اللهم إنْ كنت غفرت لسائر أعضائه فاغفر ليديه.

وفي «الارتشاف» قال في «التوشيح»: زيداً فاضرب: دخلت الفاء هنا لِمَا في الكلام من معنى الشرط ومعناه يَدِقّ، فإذا قلت: زيداً فاضرب، فكأن قائلاً قال لك: أنا لا أضرب زيداً ولكن أضرب عَمْراً، فقلت انت مجيباً له: فاضرب عمراً ثم قلت: زيداً فاضرب، جعلت تقديم الاسم بدلاً من اللفظ بالشرط كأنك قلت: فإن كان الأمر على ما صنعت فاضرب زيداً وكذلك على عمرو فانزل، انتهى.

[٢٥٥] حديث: «**مَنْ كُنَّ لَهُ ثلاثُ بناتٍ يمونهنّ ويرحمهنّ ويكلفهنّ وجبتْ له الجنةُ ألبتة**»[4].

قال أبو البقاء[5]: وقع في هذه الرواية (مَنْ كنّ) بالتشديد للنون، والوجه: مَنْ كَانَ لَهُ أو من كانت له، والوجه في الأولى أنت جعل النون علامة مجردة للجمع وليست اسماً مضمراً، وقيل هي اسم مضمر وهو فاعل وثلاث بدل منه، ومن هذا قولهم: أكلوني البراغيث.

---

(١) سورة ص ٧٧. ٧٨.

(٢) سورة ص ٧٩. (٣) سورة ص ٨٠.

(٤) المسند ٣/٣٠٣، ومسلم ـ البر والصلة ـ باب فصل الإحسان إلى البنات ١٦/١٧٩ بالمعنى، والترمذي ـ البر والصلة ـ باب ما جاء في النفقات على البنات والأخوات ٦/٣٩ ـ ٤٠ حديث ١٩٧٧، ١٩٧٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٣٩.

[٢٥٦] حديث: «فأيُّما رجلٍ من أمتي أدركتْه الصلاةُ فَلْيُصَلِّ»(١).

قال في «التنقيح»: أي: مبتدأ في معنى الشرط، و (ما) زائدة لتوكيد الشرط، وجملة أدركته: في موضع خفض صفة لرجل، والفاء في فليصل جواب الشرط.

وقال الكرماني: زِيدَ لفظة (ما) على (أيّ) لزيادة التعميم وقوله: (وبعثتُ إلى الناسِ كافّةً)(٢) قال الكرماني: أي جميعاً، وهو مما يلزم النصب على الحالية واستهجن إضافتها نحو: كافّتهم.

وقال الطيبي: كافة: يجوز أن تكون مصدراً، أيْ أرسلت رسالة عامة لهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج عنها أحد منهم، وأن يكون حالاً إما من الفاعل والتاء على هذا للمبالغة كتاء الرواية والعلّامة، وإما من المجرور أي مجموعتين، وفي رواية: وبعثت إلى الناس عامة، قال ابن فرحون في إعراب العمدة: يصح أن يكون حالاً من الناس أي معممين بها، ومن ضمير الفاعل أي: بعثت معمماً للناس، أو نعتاً لمصدر محذوف أي: بعثةً عامةً، أو مصدراً: إعماماً فيه، وعدّها بعضهم من ألفاظ التوكيد، قال ابن هشام: وهو غريب، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة يصلح مع الذكر والمؤنث، أو هي للمبالغة كعلّامة ونسّابة.

[٢٥٧] حديث: «يا معاذُ أفتّانٌ أنْتَ»(٣).

قال الكرماني: هو صفة واقعة بعد الاستفهام رافعة لظاهر فيجوز أن يكون مبتدأ

---

(١) المسند ٣/٣٠٤، والبخاري ـ التيمم ـ باب قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ ١/٤٣٥ ـ ٤٣٦ حديث ٣٣٥، والنسائي ـ الغسل والتيمم ـ باب التيمم بالصعيد ١/٢٠٩ ـ ٢١١، والدارمي ـ السير ـ باب الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا ٢/٢٢٤.

(٢) المسند ٣/٤١٣، والنسائي الحديث السابق نفسه، ومسلم ـ المساجد ومواضع الصلاة ٥/٤١٣، والنسائي الحديث السابق نفسه.

(٣) المسند ٣/٣٠٨، والبخاري ـ الأدب ـ باب ٧ من لم ير إكفار من قال متأولاً أو جاهلاً ١٠/٥١٥ حديث ٦١٠٦، ومسلم ـ الصلاة ١/٣٣٩ حديث ١٧٨، والنسائي ـ الإقامة ـ باب خروج الرجل =

و (أنت) ساد مسد الخبر، وأن يكون أنت مبتدأ وهو خبره. وقوله: «فلولا صليت بسبّح اسم ربك الأعلى»[1] أي فهلّا.

[٢٥٨] حديث: «هو أيّ داءٍ أدوى من البخل»[2].

قال القاضي عياض: كذا يرويه المحدّثون غير مهموز، والصواب: أدوأ بالهمزة لأنه من الداء، والفعل منه داء يداء، ومثله نام ينام، فهو داء مثل جاء، وغير المهموز من دَوِيَ الرجل اذا كان به مرض باطن في جوفه مثل سَمِعَ فهو دوٍ.

[٢٥٩] حديث: «قول عمر: يا رسول الله أعليكُ أَغَار»[3].

قال الكرماني: فإن قلت: القياس أن يقال: أَمِنْكَ أو بِكَ أغار عليها، قلت: لفظ عليك ليس متعلقاً بقوله أغار، بل معناه أمستعلياً عليك أغار عليها مع أن كون انقياس ذلك ممنوع ولا محذوف فيه.

[٢٦٠] حديث: «أما بعدُ فإنّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ وخيرَ الهدي هَدْي محمد صلى الله عليه وسلم، وشرّ الأمور مُحْدَثَاتُها»[4].

= من صلاة الإمام ٢/٩٧ ـ ٩٨، وأبو داود ـ الصلاة ١/٢١٠ حديث ٧٩٠.

(١) المسند ٣/٣٠٨، والبخاري ١٠/٥١٥ حديث ٦١٠٦، وهو جزء من الحديث السابق نفسه.

(٢) المسند ٣/٣٠٧ ـ ٣٠٨، والبخاري ـ المغازي ـ باب ٧٣ قصة عمان والبحرين ٨/٩٥ حديث ٤٣٨٣.

(٣) المسند ٣/٣٧٢، والبخاري ـ التعبير ـ باب القصر في المنام ١٢/٤١٥ حديث ٧٠٢٣، ومسلم ـ فضائل الصحابة ـ فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١٥/١٦٣، وابن ماجه في المقدمة ١/٤٠ حديث ١٠٧.

(٤) المسند ٣/٣١٠ ـ ٣١١، ٣١٩، ٣٧١، والبخاري ـ الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ١٣/٢٤٩ حديث ٧٢٧٧، ومسلم ـ الجمعة ـ باب خطبته ﷺ ٢/٥٩٢ حديث ٤٣، وابن ماجه في المقدمة ١/١٧ حديث ٤٥.

قال الطيبي: روي «شرَّ الأمور» بالنصب عطفاً على اسم إنّ وبالرفع عطفاً على محل إنّ مع اسمها.

[٢٦١] حديث: **«أنَا وأَبِي وخَالِي من أصحابِ العَقَبَةِ»**[١].

قال . . . .[٢]: كذا وقع وكأنه نصب على الحال بواوِ «مع» مثل: استوى الماءُ والخشبةَ.

[٢٦٢] حديث: **«إنَّ رجلاً قالَ يا رسولَ اللهِ: إنِّي نذرتُ. . . إلى: . . . فتح الله عليك مكةَ أنْ أصليَ في بيتِ المقدسِ ركعتين قال: صلِّ ههنا. . . إلى قوله: شأنَك إذن»**[٣].

قال الطيبي: **شأنَك** منصوب على المفعول به، أي النذر شأنك، إذن: جواب وجزاء أي: إذا أبيت أن تصلي ههنا فافعل ما نذرت به.

[٢٦٣] حديث: **«فقلت النجاءَ فقد قَتَلَ اللهُ أَبَا رافعٍ»**[٤].

قال الكرماني: النجاءَ: منصوب على أنه مفعول مطلق، ومعناه الإسراع.

وقال الطيبي: النجاء بالمد مصدر نجا إذ أسرع، ونصبه على المصدر أي أنجو

---

(١) النسائي ـ البيعة ـ باب البيعة على السمع والطاعة ٧/١٣٨ بلفظ آخر، والمسند ٥/٣١٤، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٦ ـ أحاديث البيعة كلها بلفظ آخر، والشاهد ليس منها. وكذلك في سيرة ابن هشام وطبقات ابن سعد.

(٢) اسم القائل غير واضح هنا بسبب آثار الرطوبة، وأظنه الكرماني، والله أعلم.

(٣) ذكر في المعجم المفهرس أن الحديث أخرجه أبو داود في الأيمان والنذور ٣/٢٣٦، ولكن الحديث سقط من النُّسَخَة.

(٤) البخاري ـ المغازي ـ باب قتل أبي رافع ٧/٣٤٠ ـ ٣٤٢ حديث ٤٠٣٩، ٤٠٤٠.

النجاء أو على الإغراء.

[٢٦٤] حديث: **«حيّ على أهل الوضوء»**(١).

قيل الصواب: حيّ على الوضوء، وهي كلمة استعجال نحو حيّ على الصلاة، وقيل المحفوظ في هذا على الوضوء فتحرف (اللفظ) ووجه القاضي عياض الرواية الأولى بأن يكون (أهل) منصوباً على حذف حرف النداء أي: حيّ على الوضوء يا أهلَ الوضوء.

[٢٦٥] حديث: **«بَيْنَ العبدِ وبَيْنَ الكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاةِ»**(٢).

قال الطيبي: ترك الصلاة مبتدأ والظرف خبره، ومتعلقه محذوف، وقدم ليفيد الاختصاص.

[٢٦٦] حديث: **«إنّ أحسنَ ما دخل الرجلُ على أهلِهِ إذا قَدِمَ مِنْ سفرٍ من أولِ الليل»**(٣).

قال البيضاوي: (ما) موصولة والراجع إليه محذوف والمراد به الوقت الذي يدخل فيه الرجل على أهله، وأهله منصوب بنزع الخافض، وإيصال الفعل اليه على سبيل

(١) المسند ١/٤٠٢، والدارمي في المقدمة ١/١٥، والترمذي - المناقب - باب ٦ ج ٥/٥٩٧ حديث ٣٦٣٣.

(٢) المسند ٣/٣٧٠، ومسلم - الإيمان - باب في حكم تارك الصلاة ٢/٧٠ - ٧١، والترمذي - الإيمان - باب ما جاء في ترك الصلاة ٥/١٣ حديث ٢٦١٨، والنسائي - الصلاة - باب الحكم في ترك الصلاة ١/٢٣١ - ٢٣٢، وابن ماجه - إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن ترك الصلاة ١/٣٤٢ حديث ١٠٧٨.

(٣) أبو داود - الجهاد - باب في الطروق ٣/٩٠ حديث ٢٧٧٧.

الاتساع. ويحتمل أن تكون (ما) مصدرية على تقدير مضاف أيْ: إنّ أحسن دخول الرجل على أهله دخوله أول الليل.

قال الطيبي: والأحسن أن تكون موصوفة أيْ: إنّ أحسن أوقات دخول الرجل فيها أهله أول الليل، وإذا هنا مرفوعة محلاً خبراً لإنّ.

[٢٦٧] حديث: «ما كانَ عندَ هذا ما يُسَكِّنُ بِهِ رَأْسَهُ»(١).

قال الطيبي: ما: نافية، وهمزة الإنكار مقدرة.

[٢٦٨] حديث: «إبليس يجيءُ أحدَهم فيقولُ فعلت كذا وكذا فيقول ما صنعتَ شيئاً ويجيء أحدهم فيقول ما تركته فرقت بينه وبين أهله فيدنيه ويقول: نعم أنت»(٢).

قال أبو البقاء(٣): معناه: نعم أنت صنعت شيئاً وأنت مُقَدَّم عندي.

وقال الطيبي: أي: نِعْمَ العونُ أنت.

[٢٦٩] حديث: «إنَّ الشيطانَ قد يئس أن يَعْبُدَهُ المُصَلّون ولكن في التحريش بينهم»(٤).

---

(١) المسند ٥/٣٥٧، وأبو داود ـ اللباس ـ باب غسل الثوب ٤/٥١ حديث ٤٠٦٢.

(٢) المسند ٣/٣١٤، ومسلم ـ صفة الجنة ـ باب تحريش الشيطان ١٧/١٥٦، ١٥٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤١.

(٤) المسند ٣/٣١٣، ٣٦٦، ٣٥٤، ٣٨٤، ومسلم ـ صفة الجنة ـ باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس ١٧/١٥٦ ـ ١٥٧، والترمذي ـ كتاب البر والصلة ـ باب ما جاء في التباغض ٤/٣٣٠ حديث ١٩٣٧.

قال أبو البقاء[1]: تقديره: شغله في التحريش بينهم، أو همّه، والمعنى: أنه لا يزيّن لهم عبادته ولكن يرغبهم في التحريش بينهم.

[٢٧٠] حديث: «كَانَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم في سفرٍ فهبّت ريحٌ شديدةٌ فقال: هذه لموتِ منافقٍ، فما قدمنا المدنية إذا هو قد ماتَ عظيمٌ من عظماء المنافقين»[2].

قال أبو البقاء[3]: إذا: للمفاجأة، وهي ظرف مكان عند المحققين، و (هو): ضمير الشأن، إذْ لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه، وهو مبتدأ وما بعده الخبر[4].

[٢٧١] حديث: «وَيْلٌ للأعقابِ من النّارِ»[5].

قال الزَّرْكشي: جاز الابتداء بـ (ويل) وان كان نكرة لأنه دعاء، وللأعقاب: خبره، ومن النار: في موضع رفع صفة لويل بعد الخبر. ومنع أبو البقاء وغيره تعلقه بويل من أجل الفصل بينهما بالخبر.

وقال ابن فرحون: هو متعلق بمتعلق الخبر، قال وهو لا يتعلق بصفة الويل إذا جعلت الخبر للأعقاب لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ولا بالمصدر

(١) إعراب الحديث النبوي ٤١.

(٢) المسند ٣/٣١٥، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧، ومسلم ـ صفات المنافقين وأحكامهم ١٧/١٢٧ حديث ١٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤١.

(٤) للكوفيين رأي آخر في هذه المسألة وأمثالها، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الزنبورية ٢/٧٠٢، ومغني الليبي ٨٨ ـ ٩٢.

(٥) المسند ٣/٣١٦، ٣٩٠، ٤٢٦، والبخاري ـ الوضوء ـ باب غسل الأعقاب ١/٢٦٧ حديث ١٦٥، والدارمي ـ الطهارة ـ باب ويل للأعقاب من النار ٣/١٧٩، وابن ماجه ـ الطهارة وسننها ـ باب غسل العراقيب ١/١٥٤ حديث ٤٥٠ ـ ٤٥٥.

نفسه، لأن المصدر لا يفصل بينه وبين متعلقه بالخبر، قال، ومن لابتداء الغاية أو بمعنى في، وعلى قول من فسر الويل بأنّه وادٍ في جهنـم تكون للتبعيض.

وقال الكرماني: المشهور أن اللام تستعمل في الخبر و«على» في الشرّ نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[1] قلت هي هنا للاختصاص نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[2] ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3].

قال الرضي[4]: من أسماء الأصوات ما قام مقام المصادر فنصب نصب المفعول المـطلق عند قطع الفعل الناصب عنه نحو: آهاً منك أي توجعاً، وواهاً أي طيباً، وأفاًّلك أي كراهة. قال والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصباً إلّا أن يكون على حرفين ثانيهما حرف مدّ نحو: ويحَ زيد وويلَه، وذلك أن آهاً وويهاً يجوز ابقاؤها على البناء الأصلي نحو: أفٍ لكما، والظاهر أن ويلك وويحك من هذا الباب وأصل كلها (وَيْ) على ما قل الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع الضمير نحو ويلك وويله ثم خلط اللام بوَيْ حتى صارت لام الكلمة كما خلطوا اللام بيا في قوله:

إِذَا الدَّاعِي المثوّبُ قَالَ يَا لاَ[5]

فصـار معـزبـاً بإتمـامه ثلاثياً فجاز أن تدخل بعدها لام أخرى نحو: ويلاً لك لصيرورة اللام لام الكلمة ثم نقل إلى باب المبتدأ فقيل: ويل له، انتهى.

وقال أبو حيان: ويل: مصدر لأفعل له، وقيل فعل وألولا.

---

(١) سورة البقرة ٢٨٦.

(٢) سورة الإسراء ٧.

(٣) سورة البقرة ١٠، وسور كثيرة غيرها.

(٤) انظر شرح الكافية في النحو ١١٨/١، وقد نقل السيوطي كلام الرضي مختصراً إياه.

(٥) قائله زهير بن مسعود الضبي، وصدره: فَخَيْرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ مِنْكُمْ، انظر نوادر أبي زيد ٢١، والخزانة ٢٢٨/١، والدرر ١٥٦/١، والعيني ٥٢٠/١، وهو للفرزدق في اللسان (لوم) وبلا نسبة من الخصائص ٢٧٦/١، وابن عقيل ١٦٨/١، والهمع ١٨١/١.

[٢٧٢] حديث: «**مَنْ قَالَ حينَ يسمعُ النداءَ: اللّهُمَّ ربَّ هذهِ الدعوةِ.. الحديث..**»[١].

قال ابن النحاس في «التعليقة»: اختلفت الناس أي النحاة في الميم من (اللهم) فذهب البصريون إلى أنها عوض من ياء في أوله كأن أصله (يا الله) فحذفنا ياءً وعوضنا عنها الميم ولذلك أثبتناها مشددة لما كانت عوضاً من حرفين، والدليل على أنها عوض عدم الجمع بينهما في اختيار الكلام. وقال الكوفيون: ليست عوضاً، وقال الفراء: الميم من (أمّنا بخير) كان أصله: يا الله أمنا بخير، فأبقينا اسم الله والميم وحذفنا الباقي، وهذا الذي ذكره دعوى لا دليل عليها[٢].

قوله: (ربّ هذه الدعوة التامة)[٣]: قال الشيخ أكمل الدين يجوز أن تكون التامة صفة موضحة، ويجوز أن تكون صفة مادحة، قال: وقوله: والصلاة القائمة: يجوز أن تكون بياناً للدعوة التامة بطريق العطف، وقوله: والفضيلة: يجوز أن تكون تفسيراً للوسيلة ويجوز أن تكون منزلة أخرى.

قوله: (وابعثْه مقاماً محموداً الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة)[٤] قال الشيخ أكمل الدين ثم قال الحافظ ابن حجر: مقاماً: نصب على الظرفية، أي ابعثه يوم القيامة فأقمه مقاماً، أو ضمّن ابعثه معنى أقمه، أو على أنه مفعول به ومعنى ابعثه

---

(١) المسند ٣٣٧/٣، والبخاري ـ الأذان ـ باب الدعاء عند النداء ٩٤/٢ حديث ٦١٤، والنسائي ـ الأذان ـ باب الدعاء عند الأذان ٢٧/٢، والترمذي ـ الأذان ـ باب ١٥٧ باب منه آخر ٦٢٢/١ حديث ٢١١، وابن ماجه ـ الأذان ـ باب ما يقال إذا أذن المؤذن ٢٣٩/١ حديث ٧٢٢.

(٢) انظر هذه المسألة في مسائل الخلاف: المسألة ٤٧/ج٣٤١/١، وشرح الكافية ١٣٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨١، وهمع الهوامع ٦٣/٣ وفيه: من الأسماء الخاصة بالنداء سماعا اللهمّ، وشذّ استعماله في غيره. ثم أورد قول المطرزي في شرح المقامات: وقد تستعمل اللهمّ لغير النداء، تمكيناً للجواب، ومنه الحديث: (آلله أرسلك؟ قال: اللهمّ نعم)، ودليلاً على الندرة كقول العلماء: يجوز أكل الميتة اللهمّ إلاّ أن يضطرّ فيجوز.

(٣) جزء من الحديث نفسه.

(٤) جزء من الحديث نفسه.

أعطه، أو على الحالية أي ابعثه ذا مقام. والذي وعدته: بدل من (مقاماً) أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف، ولا يجوز كونه صفة للنكرة.

وفي رواية النسائي: (وابعثه المقامَ المحمودَ)[1] بالألف واللام فيصح وصفه بالموصول.

قلت: وفي روايتــه ورواية الترمذي: (إلاّ حلّت له. . .)[2] بزيادة (إلا)، وهي مشكلة، لأن مَنْ شرطية، و«قال»: فعل الشرط، و«حلّت»: جزاؤه، ولا يقترن بإلا، وتأويلها: أنه جملة على معنى: لا يقول ذلك أحد إلاّ حلّت.

قال الكرماني: ما وجه نصب (مقاماً) لامتناع أن يكون مفعولاً لأنه غير مبهم فلا يجـوز أن يقدّر فيه: في، قلت، يجوز أن يلاحظ في البعث معنى الإعطاء فيكون مفعولاً ثانياً له أو نيابة المبهم فله حكمه.

ثم ان النحـاة جوّزوا مثل: رميت مرمى زيد وقتلت مقتل زيد وهذا مثله. قال الزمخشري في الكشاف: هو منصوب على الظرف أي بمعنى أن يبعثك يوم القيامة فيقيمك مقاماً محموداً، أو ضمّن «يبعثك» معنى «يقيمك»، ويجوز أن يكون حالاً بمعنى: يبعثك ذا مقام محمود.

قوله: (الذي وعدته): إما صفة للمقام إنْ قلنا المقام المحمود صار عَلَماً لذلك المقام، أو نُصِب على المدح أو رُفع بتقدير: أعني، أو: هو.

[٢٧٣] حديث: «أنّه أخذَ بيدِ مجذومٍ فَوَضَعَها في القَصْعَةِ وقال، كُلْ باسمِ اللهِ ثقةً باللهِ»[3].

---

(١) جزء من الحديث نفسه.

(٢) جزء من الحديث نفسه، انظر الترمذي ـ الأذان ـ باب ١٥٧ حديث ٢١١.

(٣) ابن ماجه ـ كتاب الطب ـ باب الجذام ٢/١١٧٢ حديث ٣٥٤٢.

قال الطيبي: عن بعضهم أن (ثقة منصوب) على الحال وصاحبها محذوف أي: كل معي واثقاً بالله، ويحتمل أن يكون من كلام الرواي حالاً من فاعل قال، وأنْ يكون مفعولاً مطلقاً أي: كُلْ، ثم استأنف بقوله: أَثِقُ ثِقَةً باللهِ.

[٢٧٤] حديث: الشجرتين: قوله: «فإذَا شجرتين»(١).

قال الطيبي: كذا في صحيح مسلم بالنصب، وروي بالرفع وهو معتبر، وتقدير النصب: فوجدت شجرتين نابتتين بشاطىء الوادي، وهو كمسألة: كنت أظنّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إيّاها(٢).

قال شارح «اللباب»: إنّما جوزوا الإتيان بالضمير المنصوب لأن إذا المفاجأة تدلّ على الوجدان.

قوله: على الظرف، قال الطيبي: على حال أي اجتمعتما مطلقين على.

[٢٧٥] حديث: «إنَّ لِكُلّ نبيٍّ حَوَارِيّاً»(٣).

قال الزركشي: قال الزجاج: هو منصرف لأنه منسوب الى حوارٍ وليس كبخاتي وكواسي لأن واحده بختي وكوسي.

---

(١) المسند ٣/١١٣، ٤/١٧٠ ـ ١٧١، والدارمي في المقدمة ١/١٠.

(٢) تسمى هذه المسألة في كتب النحو: المسألة الزنبورية، وهي تروي قصة المناظرة التي وقعت بين سيبويه شيخ نحاة البصرة والكسائي شيخ نحاة الكوفة، انظر المسألة التاسعة والتسعين في مسائل الخلاف ٢/٧٠٢، ومغني اللبيب ٨٨ ـ ٩٢.

(٣) المسند ٣/٣٠٧، ٣١٤، ٣٣٨، ٣٦٥، والبخاري ـ الجهاد ـ باب فضل الطليعة ٦/٥٢ حديث ٢٨٤٦، ومسلم ـ فضائل الصحابة ـ فضل طلحة والزبير رضي الله عنهما ١٥/١٨٨، وابن ماجه في المقدمة ١/٤٥ حديث ١٢٢.

[٢٧٦] حديث: «**فينزلُ عيسى فيقولُ أميرُهم: تعالَ صلِّ لَنا، فيقولُ لَا إنّ بعضَكم على بعضٍ أمراءُ تكرمةَ اللهِ هذه الأمة**»[١].

قال النووي: هو نصب تكرمة على المصدر أو على أنه مفعول.

وقال البيضاوي: هو نصب على المفعول لأجله، والعامل محذوف، والمعنى: شرع الله أن يكون إمام المسلمين منهم تكرمةً لهم وتفخيماً لشأنهم، أو على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله.

[٢٧٧] حديث الإعرابي الذي اخترط سيفه: قوله: «**فها هو ذا جالس**»[٢].

قال الزركشي: بالرفع عند الجهور على جعل ذا متّصلة فيكون جالس خبر المبتدأ.

وقال السهيلي: خبر بعد خبر، أو بدل، أو خبر مبتدأ مضمر، وذا: بدل من هو، وجالس: الخبر، وروي بالنصب على الحال على جعل ذا خبراً لمبتدأ كما تقول: هذا زيد قائماً.

[٢٧٨] حديث الكسوف: قوله: «**فانصرف وقد آضتِ الشّمسُ**»[٣].

قال القــرطبي: أي عادت إلى حالتهــا الأولى، قال: واختلف النحــويون في

---

(١) المسند ٣/٣٤٥، ٣٨٤، ومسلم ـ الإيمان ـ باب بيان نزول عيسى ابن مريم ﷺ ٢/١٩٣ - ١٩٤.

(٢) المسند ٣/٣١١، ٣٦٤، والبخاري ـ الجهاد ـ باب من علق سيفه بالشجرة في السفر عند القائلة ٦/٩٦ حديث ٢٩١٠، وباب تفرق الناس عن الإمام عند القائلة والاستظلال بالشجر ٩٦ حديث ٢٩١٣.

(٣) المسند ٣/٣١٨ برواية: (وقد طلعت الشمس). ومن لسان العرب (أيض) ٨/٣٨٤ قال: وفي حديث سمرة في الكسوف: أن الشمس اسودّت آضت كأنها تنومة.

(اضا)[1] هل هو من أخوات كان فيحتاج إلى اسم وخبر أو انما يتعدى إلى مفعولين واحد بحرف الجر على قولين، وهذا الحديث يدل على انها مما يتعدى إلى مفعول واحد بحرف جر غير أنه حذف هنا.

[٢٧٩] حديث: «**كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ حتى يعربَ عنه لسانُهُ فاذا عبر عنه لسانه إمّا شاكراً وإمّا كفوراً**»[2].

قال أبو البقاء[3]: شاكراً وكفوراً حالان والعامل فيهما محذوف، والتقدير: يبين إما شاكراً وإما كفوراً، أو يوجد، وتكون الحال دالة على المحذوف، والغرض منه أنه إذا بلغ وُوخِذَ بكفره وأثيب بشكره، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ويكون (شاكراً وكفوراً) معمولَ (عبّر عنه)، أي: إذا بلغ شاكراً أو كفوراً اعتُدَّ عليه بذلك، ويفيد أنه قبل البلوغ غير مكلف.

[٢٨٠] حديث: «**الناسُ غاديانِ فمبتاعٌ نفسَهُ فمُعتِقْها وبائعُ نفسَهُ فَمُوبِقُها**»[4].

قال أبو البقاء[5]: تقديره: أحدهما مبتاع والآخر بائع.

[٢٨١] حديث: «**كلُّ دَمٍ يفوحَ مِسْكاً**»[6].

---

(١) هكذا في أ، والصحيح: آض، من أخوات صار.

(٢) المسند ٣/٣٥٣، وأبو داود ـ السنة ـ باب في ذراري المشركين ٤/ ٢٣٠ حديث ٤٧١٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤٢.

(٤) المسند ٣/٣٢١، وابن ماجه ـ الطهارة ـ باب الوضوء شطر الإيمان ١٠٢/٢ ـ ١٠٣ حديث ٢٨٠، والدارمي ـ الصلاة والطهارة ـ باب ما جاء في الطهور ١٦٧/١، وأخرجه مسلم في الطهارة باب فضل الوضوء ٩٩/٣ ـ ١٠٠ بلفظ مختلف.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٤٢.

(٦) المسند ٢٩٩/٣ بلفظه.

قال أبو البقاء[1]: في نصبه وجهان: أحدهما: هو تمييز تقديره: يفوح مِسْكه كقوله الشاعر:

تَضَــوَّعَ مِسْكــاً بطنُ نَعْمــانَ أَنْ مَشَتْ   بِهِ زَيْنَــبُ فِي نِسْــوَةٍ عَطِرَاتِ[2]

ومنه: ﴿طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾[3]، و ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً﴾[4]، والثاني: أن يكون حالاً ويكون التقدير: يفوح مثلَ مسكٍ، أو طيباً.

[٢٨٢] حديث: «قضى رسولُ اللهِ بالشُّفْعَةِ في كلّ شَرِكَةٍ لم تُقْسَم رَبْعَةٍ أو حائطٍ»[5].

قال أبـو البقاء[6]: ربعة بالجر بدل من شركة، يراد بالشركة هنا المشترك فيه، ويجوز أن يكون التقدير: هي كل ذات شركة: قوله: فإذا وضعت الحدود وصرفت الطرق: قال ابن مالك: أي خلصت وبينت، واشتقاقه من الصِّرف، وهو الخالص من كل شيء.

[٢٨٣] حديث: «اقتتلَ غُلامانِ. . . الحديث»[7].

قولـه: فقـال المهـاجرون يا لَلمهاجرين وقال الأنصار يا لَلأنصاري: هذه لام

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٤٢.

(٢) القائل: عبدالله بن نُمير الثقفي، الأغاني ١٩٢/٦ طبعة دار الكتب، والحماسة البصرية ٢٠٥/٢.

(٣) سورة النساء ٤.

(٤) سورة هود ٧٧.

(٥) المسنـد ٣٧٢/٣ بلفظ مختلف، والبخاري ـ الشفعة ـ باب الشفعة فيما لم يقسم ٤٣٦/٤ حديث ٢٢٥٧، والنسائي ـ الشفعة وأحكامها ـ الشركة في الرباع ٣٢٠/٧، والدارمي ـ البيوع ـ باب في الشفعة ٢٧٣/٢ ـ ٢٧٤، وابن ماجه ٨٣٤/٢ والموطأ ـ الشفعة ٧١٣/٢ حديث ١.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٤٣.

(٧) المسند ٣٢٣/٣، ومسلم ـ البر والصلة ـ باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً ١٣٧/١٦ ـ ١٣٨.

الاستغاثة الداخلة على المستغاث، وهي مفتوحة.

قوله: فخرج رسول الله ﷺ فقال: دعوى الجاهلية: قال أبو البقاء[1]: هو مصدر لفعل محذوف تقديره: أتدعون دعوى الجاهلية؟ على وجه الاستفهام والتوبيخ، ولذلك قالوا في الجواب: لا، ولا يحسن أن يكون التقدير: هذه دعوى الجاهلية، لأنه لو كان كذلك لم يقولوا: لا.

وقوله: فقال: لا بأس: أي لا بأس في هذه الدعوى، ولينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً: تقديره ظالماً كان، وهو خبر كان.

[٢٨٤] حديث دين والدِ جابر، قوله: «فَكِلْتُ لَيْسَ العَجْوَةَ»[2].

قال أبو البقاء[3]: ليس: استثناء، واسمها مضمر فيها، والعجوة: خبرها والتقدير: ليس بعضُه العجوةَ.

قوله: وبقي التمر كما هو: قال الكرماني: ما: موصولة، و«هو» مبتدأ خبره محذوف، أو زائدة أي كمثله.

[٢٨٥] حديث: «دِيَارَكُمْ تُكْتَبْ آثَارُكُمْ»[4].

قال أبو البقاء[5]: نصب دياركم على تقدير: عليكم ديارَكم أو اسكنوا دياركم، وتكتبْ: مجزوم على الجواب.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٤٣.

(٢) المسند ٣/٣٩٨، وفيه: فكلت له من العجوة.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤٧.

(٤) المسند ٣/٣٣٢ ـ ٣٣٣، ٣٧١، ومسلم ـ المساجد ـ ثواب المشي إلى الصلاة ٥/١٦٩.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٤٧.

[٢٨٦] حديث: «**ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ فيقولُ أميركم: تعالَ صلِّ لنا، فيقول: لا، إنَّ بعضَكم على بعض أميراً لتكرِمةِ الله هذه الأمة**»(١).

قال أبو البقاء(٢): أميراً: هنا حال، وعلى بعض: خبر إنّ وصاحب الحال الضمير في الجار، والعامل فيها الجار لنيابته عن الاستقرار وإن كان قد روى: أميرٌ: فهو خبر إنّ، ومثل الوجه الأول قوله تعالى: ﴿**طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾(٣) والجملة مبتدأ وخبر.

[٢٨٧] حديث سؤال القبر، قوله: «**فيراهُما كِلاَهُمَا**»(٤).

قال أبو البقاء(٥): في بعض الروايات: كلاهما، بالألف، وهو خطأ، والصواب: كليهما بالياء لأنه توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى الضمير فيكون بالياء في النصب والجر لا غير.

قال: قال ابن النحاس في «التعليقة»: للعرب في (كِلَا) ثلاث لغات: فمنهم من يجعلها بالألف في الرفع وبالياء في النصب والجر مع المظهر والمضمر أيضاً، ومنهم من يفرق بين حاليها في المظهر والمضمر فيجعلها مع المظهر بالألف على كل حال كاللغة الأولى، ويجعلها مع المضمر بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كاللغة الثانية، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى.

---

(١) المسند ٣/٣٤٥، ومسلم ـ الإيمان ـ باب بيان نزول عيسى ابن مريم ﷺ ٢/١٩٣ ـ ١٩٤، وقد سبق ذكره برواية أخرى، انظر ٢٧٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٤٧.

(٣) سورة النور ٥٨. والصحيح أن يقول «طوافين» على قراءة ابن أبي عَبْلَةَ: روح المعاني ١٨/٢١٥.

(٤) المسند ٣/٣٤٦، ومسلم ـ الجنة وصفة نعيمها وأهلها ١٧/٢٠٠ ـ ٢٠٥، ومسلم ٤/٢٢٠١ حديث ٧٠ برواية (فيراهما جميعا).

(٥) إعراب الحديث النبوي ٤٨.

[٢٨٨] حديث: قوله: «قُمْ فَصَلِّهْ»(١).

قال أبو البقاء: هذه الهاء تزاد في الوقت ساكنة وتسمّى هاء السكت وتزداد في كل فعل معتل اذا أردت الوقف.

[٢٨٩] حديث: «مَنْ أكلَ مِنْ هذِهِ الشجرةِ فلا يَغْشَانَا فِي مَسْجِدِنَا»(٢).

قال الكرماني: فَإِنْ قلت: لِمَ أثبت الألف في (يغشانا)؟ قلت: إما لأنه أجرى المعتل مجرى الصحيح كما في قوله: ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ، وإما ان يكون الألف مولده من عن إشباع الفتحة بعد سقوط الألف الأصلية بالجزم، واما انه خبر بمعنى النهي وروى: «فلا يغشنا»(٣).

[٢٩٠] حديث: «أيُّما امرىء مِنَ المسلمين حَلَفَ عند مِنبري هذا على يمينٍ كاذبةٍ يستحقُّ بها حقَّ مسلمٍ أدخَله اللهُ النارَ على سواكٍ أخضرَ»(٤).

قال أبو البقاء(٥): تقديره: وإنْ حلف على سواك فحذف لدلالة الأولى عليه، انتهى.

---

(١) المسند ٣/٣٣٠، والنسائي ـ المواقيت ـ باب آخر وقت العصر ١/٢٥٥ ـ ٢٥٦ بالمعنى، والترمذي ـ الصلاة ـ باب ما جاء في مواقيت الصلاة ١/٤٦٤ ـ ٤٧٤ حديث رقم ١٤٩ بالمعنى أيضا، واللفظ في المحفوظ للمسند.

(٢) المسند ٣/٣٧٤، ومسلم ـ المساجد ـ باب نهي آكل الثوم والبصل ونحوهما من حضور المسجد ٥/٤٩ ـ ٥١، وأبو داود ـ الأطعمة ـ باب آكل الثوم ٣/٣٦٠ ـ ٣٦١ حديث ٣٨٢٢، ٣٨٢٧، والدارمي ـ الصلاة ـ باب في آكل الثوم ١/٣٠٢ حديث ١، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة والسنة فيها ١/٣٢٤ حديث ١٠١٥.

(٣) مسلم ـ المساجد ـ باب نهي آكل الثوم والبصل ونحوهما من حضور المسجد ٥/٥٠.

(٤) المسند ٣/٣٤٤، وابن ماجه ـ الأحكام ـ باب اليمين عند مقاطع الحقوق ٢/٧٧٩ حديث ٢٣٢٥، ٢٣٢٦.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٤٩.

قلت: وقوله: (على يمين) على: زائدة، أي حلف يميناً.

[٢٩١] حديث: «انّ رجلاً من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزّنا فأعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات»[١].

قال أبو البقاء[٢]: أربع: منصوب نصب المصادر، وأصله مرات أربعاً، ثم أضيف العدد إلى المعدود نحو: ضربته ثلاث ضربات، أي ضربات ثلاثاً، فقدم وأضيف، وإذا أضيف صفة المصدر انتصب المصدر ومثله: صلى أربعاً أو أربع ركعات.

[٢٩٢] حديث: «مَنْ تركَ دَيْناً أو ضِيَاعاً فَإليَّ وعَلَيَّ»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: هو بفتح الضاد، وهو في الأصل ضاع يضيع، وليس للكسر هنا معنى، انتهى.

وقال في «النهاية»: الضياع: العيال، وأصله مصدر ضاع يضيع ضياعاً فسمى العيال بالمصدر كما تقول: من مات وترك فقراً، أي فقراء، وإن كسرت الضاد كان جمع ضائع كجائع وجياع.

مسند جابر بن عتيك رضي الله عنه[٥]

[٢٩٣] حديث: «ما تعدّون الشهادةَ؟ قالوا: قَتْلٌ في سبيلِ اللهِ»[٦].

(١) المسند ٣/٣٢٣، والدارمي ـ الحدود ـ باب الاعتراف بالزنا ٢/١٧٦، وأبو داود ـ الحدود ـ باب رجم ماعز بن مالك ٤/١٤٥ حديث ٤٤١٩، والترمذي ـ الحدود ـ باب ما جاء في درء الحدّ عن المعترف إذا رجع ٤/٦٩٣ ـ ٦٩٥ حديث ١٤٥٠، ١٤٥١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٤٩.

(٣) المسند ٣/٣١١، ٣٣٨، وابن ماجه في المقدمة ١/١٧ حديث ٤٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٤٩.

(٥) وقيل: جبر بن عتيك الأوسي الأنصاري أبو عبدالله، شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله (ص) وتوفي سنة ٦١هـ ـ ٦٨٠م. طبقات ابن خياط ١/٢٢٥، أسد الغابة رقم ٦٤٩، سير أعلام النبلاء ٢/٤٣، ابن سعد ٣/٤٦٩.

(٦) المسند ٥/٤٤٦، وأبو داود ـ الجنائز ـ باب في فضل من مات في الطاعون ـ ٣/١٨٨ حديث =

قلت: هو خبـر مبتدأ محذوف مقدّر أي: هي قَتْل، لو جاء على طبق السؤال لقيل: قتلاً في سبيل الله، أي: نعدّها قتلاً، ونظير الأول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾(١)، ونظير الثاني: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا: خَيْراً﴾(٢)، أي أنزل خيراً.

وقوله: الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله، ليست سوى هنا استثناء، إذْ لا يحتاج إلى إخراج وإنما هي صفة فهي مرفوعة.

«والمرأة تموت بِجُمْع شهيدة»: قال في «النهاية»: هي التي تموت وفي بطنها ولـد، وقيل التي تمـوت بِكـراً، والجُمـع: بالضمّ بمعنى المجموع كالذُّخْر بمعنى المـذخـور، وكسـر الكسائي الجيم والمعنى أنها ماتت من شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة ومنه الحديث الآخر: «امرأة ماتت بجمع لم تطمث دخلت الجنة»(٣) وهذا يريد به البكر، ومنه حديث امرأة العجاج(٤): إني منه بجمع أي عذارء لم تفتضّ، انتهى، فالباء للمصاحبة وهي ومجرورها في موضع الحال.

[٢٩٤] حديث: «كنتُ في الوفدِ من عبدِ القيس فنهاهم رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عن الشربِ في الأوعيةِ التي سمعتم: الدُّبَّاءِ والحَنْتَمِ والنَّقِيرِ والمُزَفَّتِ»(٥).

قال أبو البقاء(٦): يجوز الجر على البدل من الأوعية، والرفع على تقدير: هي.

= ٣١١١، والنسائي ـ الجنائز ـ باب النهي عن البكاء على الميت ٤/١٣ ـ ١٤، والموطأ ـ الجنائز ١/٢٣٣ حديث ٣٦.

(١) سورة النحل ٢٤.

(٢) سورة النحل ٣٠.

(٣) المسند ٥/٣١٥.

(٤) انظر لسان العرب (جمع) ٩/٤٠٧ وفيه: إني منه بجمع أي عذراء لم يفتضَّنِي.

(٥) المسنـد ٥/٤٤٦، والبخـاري ـ الأدب ـ باب قول الرجل مرحباً ١٠/٥٦٢ حديث ٦١٧٦، ومسلم ـ الإيمان ـ باب ذكر وفد عبد القيس ١/١٨١ ـ ١٨٣، وأبو داود ـ الأشربة ـ باب تحريم كل شراب أسكر ٨/٢٩٧ حديث أ.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٥٠.

[٢٩٥] حديث: «**دَعَا بأَنْ يُظهرَ عليهم من غيرهِم ولا يهلكهم بالسنين فأعطيها، ودعا بأن لا يجعلَ بأسهم بينهم فمنعنيها**»(١).

قال أبو البقاء(٢): الظاهر أن يقول: فمنعها، كما قال فأعطيها، ويكون ذلك كلّه من الـرّاوي، والتقدير في قوله: قال: فمنعنيها، فأسند الكلام إلى الرسول وأضمر القول كما قال تعالى: ﴿**والْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلاَمٌ**﴾(٣) أي يقولون: سلام.

مسند جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه(٤)

[٢٩٦] حديث: «**أنا محمد وأنا أحمد وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا الماحي الذي يمحى بي الكفر**»(٥).

أي بالضمير في قدمي وبي على نسق أنا، ولو جيء على نسق الذي لقيل: على قدمه وبه.

[٢٩٧] حديث: «**الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحانَ اللهِ بكرةً وأصيلاً**»(٦).

---

(١) المسند ٥/٤٤٥، ومسلم ـ الفتن ـ باب في الفتن وأشراط الساعة ١٨/١٣ ـ ١٤، وابن ماجه ـ الفتن ـ باب ما يكون من الفتن ٢/١٣٠٣ رقم ٣٩٥١، ٣٩٥٢، والموطأ ـ ١/٢١٦ حديث ٣٥.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٥٠.

(٣) سورة الرعد ٢٣، ٢٤.

(٤) كنيته أبو عدي، كان من علماء قريش وسادتهم توفي بالمدينة سنة ٥٩هـ ـ ٦٧٩م، أو ٥٧هـ ـ ٦٧٧م. الأعلام ٢/١٠٣ طبقات ابن خياط ١/٢٢، أسد الغابة رقم ٦٩٨ المعارف ٢٨٥، تهذيب التهذيب ٢/٦٣.

(٥) المسند ٤/٨٠ ـ ٨١، ٨٤، والبخاري ـ المناقب ـ باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ ٦/٥٥٤ حديث ٣٥٣٢، ومسلم ـ الفضائل ـ أسماؤه ﷺ ١٥/١٠٤ ـ ١٠٥، والموطأ ـ أسماء النبي (ص) حديث ١ ج ٢/١٠٠٤.

(٦) المسند ٤/٨٠، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ١/٢٠٣ وابن ماجه =

قال القـاضي عياض: قيل: كبيراً على إضمار الفعل، أي كبرت كبيراً، حال مؤكدة نحو قولك: هو عبد الله شجاعاً، وزيد أبو محمد عطوفاً.

[٢٩٨] حديث: «وإنّما بَنُو هاشم وبَنُو المطلب شيئاً واحداً»[١]

قال أبو البقاء[٢]: هكذا في الرواية بالنصب وهو خطأ من الراوي، والوجه الرفع على أنه خبر (بنو) وليس هنا خبر عنه، انتهى.

وقـال ابن الأثير: الرواية المشهورة فيه (شيء واحد) بالشين المعجمـة، ورواه يحيى بن معين: سِيّ واحد، بالسين المهملة أي مثل، يقال هما سِيَّان أي مِثْلان.

[٢٩٩] حديث: «فَعَلِقتِ الأعرابُ يسألونَه حينَ اضْطَرُّوه إلى سَمُرَة»[٣]

قال ابن مالك: فيه شاهد على موافقة عَلِقَ لطَفِقَ معنىً وحكماً كقوله:

أراكَ[٤] علقـتَ تظلمُ مَنْ أَجَـرْنَـا   وظـلـمُ الـجـارِ إذلالُ الـمُـجِـيرِ[٥]

قوله: (لو كان لي عدد هذه العضاه نعما): قال الزركشي: منصوب خبر كان أو على التمييز، ورواه أبو داود بالرفع اسم كان وعدد: خبرها.

= ـ إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب الاستعاذة في الصلاة ١/٢٦٥ حديث ١٨٠٧.

(١) المسند ٤/٨١، والنسائي ـ قسم الفيء ٧/ ١٣١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٥١.

(٣) المسند ٤/٨٢، ٨٤، وفتح الباري ـ الجهاد ـ باب الشجاعة في الحرب والجبن ٦/٣٥ حديث ٢٨٢١، والنسائي ـ الهبة ـ باب هبة المشاع ٢٦٣، والموطأ ـ الجهاد ـ باب ما جاء في الغلول ٢/٤٥٧ حديث ٢٢.

(٤) سقطت كلمة (أراك) من أ.

(٥) الشـاهـد بلا نسبـة في شواهد التوضيح ٨٠ والدرر ١/١٠٣، والهمع ١/١٢٨، والأشموني ١/٢٦٣، وشرح شذور الذهب ٢٧٦.

[٣٠٠] حديث: «إنْ كان لكم من الأمر شيء فلأعـرفنّ ما منعتم أحداً أن يطوفَ بهذا البيتِ أيّ ساعة شاء من ليل أو نهار»(١)

قال أبو البقاء(٢): قوله: ما منعتم: ما: فيه مصدرية، أي فلأ عرفنّ منعكم أي ينتهي ذلك إلى يوم القيامة، فإن ذلك غير جائز لكم في الدنيا فيعاقبكم الله، والغرض من هذا الحديث إعلامكم أن ذلك لا ينطوي عنه ﷺ فخوفهم منه.

قلت: وفي نسخة: فلا أعرفني ما أجدكم ببعير على رقبته، وهو من باب نَهْي الإنسان نفسَه بتأويل.

وقوله: (أن يطوف) بدل من أحد بدل اشتمال، وأي ساعة نصب على الظِرف، وفي رواية الترمذي: أيّة ساعة بتأنيث أيّ، و منْ: للبيان.

[٣٠١] حديث: «مَنْ يكلؤُنا الليلةَ لا نرقدُ عن صلاةِ الفجرِ»(٣)

قال أبو البقاء(٤): التقدير: لئلا نرقد، فلما حذف اللام وأنْ رفع الفعل، ويجوز أن يروى بالنصب على أن يكـون جواب الاستفهام كما قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَـهُ لَهُ﴾(٥) الا انه حذف الفاء كما قال الشاعر:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها(٦)

---

(١) المسند ٤/٨١، ٨٢، ٨٤، والنسائي ـ المناسك ـ باب إباحة الطواف في كل وقت ٥/٢٢٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٥١.

(٣) المسنـد ١/٤٦٤، ٣/٣٤٤، ٤/٨١، ٩٠، وأبـو داود ـ الصلاة ـ باب من نام عن الصلاة ١/١١٨، ١١٩ حديث ٤٣٥، والنسـائي ـ المـواقيت ـ باب كيف يقضى الفائت ١/٢٩٨، والترمذي ـ تفسير سورة طه ٨/٦١١ حديث ٥١٧٤، وابن ماجه ـ الصلاة ـ باب من نام عن الصلاة ١/٢٢٧ حديث ٢٩٧.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٥٢.

(٥) سورة البقرة ٢٤٥.

(٦) نسب إلى حسان بن ثابت في سيبويه ١/٤٣٥، والدرر ٢/٧٦، وإلى عبد الرحمن بن حسان =

ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال، يكلؤنا غير راقدين، فيكون حالاً مقدرة، أي: يكلؤنا فيفضى الى تيقظنا وقت الفجر.

مسند جرير بن عبدالله البَجلِي رضي الله عنه[1]

[٣٠٢] حديث: «لا تَرْجِعُوا بعدي كُفَّاراً يضرِبُ بعضُكم رِقابَ بعضٍ»[2]

قال أبو البقاء[3]: هذا الحديث يرويه المحّدثون غير محقق وفيه كلام يحتاج إلى بسط، وذلك أن قوله: يضرب: اذا رفعته كان موضع الجملة نصبا ل (كفارا) فيكون النهي عن كفرهم وضرب بعضهم رقاب بعض فأيهما فعلوا فقد وجد النهي عنه، الا أنهما اذا اجتمعا كان النهي أشد. وقال بعض العلماء: النهي يكون عن الصفة الثانية، ونظيره قول الرجل لزوجته: إن كلمت رجلاً طويلاً فأنت طالق، فكلمت رجلا قصيراً لم تطلق فكذا إذا رجعوا كفاراً ولم يضرب بعضهم رقاب بعض، وهذا القول فيه بعد، وذلك أن الكفر قد عُلِم النهي عنه بدون أن يضرب بعضهم رقاب بعض ويجوز أن يروى: يضربْ، بالجزم على تقديرشرط مضمر، أي: إن ترجعوا كفاراً يضربْ بعضكم رقاب بعض، والنظير هذا الحديث قوله تعالى: ﴿فَهِبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي﴾[4] بالرفع والجزم، الّا ان أكثر المحققين من النحويين لا يجيزون الجزم في مثل هذا الحديث لأنه يصير المعنى: ان لا ترجعوا كفاراً يضرب، وهذا ضد المعنى، بل لو

= في مغني اللبيب ١/٥٣، وهو بلا نسبة في الهمع ٣٢٨/٤، وتمامه: والشر بالشر عند الله مثلان.

(١) كان سيد قومه، سكن الكوفة وتحول إلى قرقيسيا ومات بها سنة ٥١ أو ٥٤هـ - ٦٧٣م طبقات ابن خياط ١/٢٥٧، أسد الغابة رقم ٧٣٠، سير أعلام النبلاء ٢/٣٨٠، ابن سعد ٢٢/٦.

(٢) المسند ١/٢٣٠، والبخاري - العلم - باب الإنصات للعلماء ١/١٧ حديث ١٢١، والدارمي ٢/٦٩ والترمذي ٤٥٣/٦، والنسائي ١٢٦/٧ - ١٢٨، وابن ماجه ٢/١٣٠٠.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٠٦.

(٤) سورة مريم ٥ - ٦.

قال: لا ترجعوا بعدي كفاراً تسلموا وتوادوا، كان الجزم مستقيماً، لأن التقدير: ان لا ترجعوا كفاراً تسلموا، ونظير ذلك قوله: لا تَدْنُ من الأسد تنج أي ان لا تدن، فجعل التباعد منه ليس سبباً في السلامة، فان قلت: فلم لا يقدر: ان تدن، بغير (لا) قيل: ينبغي أن يكون المقدر من جنس الملفوظ به، وقدذهب قوم الى جواز الجزم هنا على هذا التقدير، وعليه يجوز الجزم في هذا الحديث. وقيل ليس المراد من هذا الحديث النهي عن الكفر بل النهي عن الاختلاف المؤدي إلى القتل، فعلى هذا يكون يضرب: مرفوعاً، ويكون تفسيراً للكفر المرادبالحديث، انتهى.

وقال الكرماني: يضرب مرفوع على أنه جملة مستأنفة مبينة بقوله: لا ترجعوا، أو وصف كاشف، إذ الغالب من الكفار ذلك، وكونه مجزوماً بإن جواب النهي ظاهر على مذهب من يجوز: لا تكفر تدخل النار، ورجع هنا مستعمل استعمال صار معنىً وعملاً أي لا تصيروا بعدي كفاراً.

وقال ابن مالك في توضيحه[1]: مما خفي على أكثر النحويين استعمال رجع كصار معنى وعملا، ومنه الحديث: لا ترجعوا بعدي كفاراً، أي لا تصيروا، وقول الشاعر:

قَدْ يرجعُ المرءُ بعدَ المقْتِ ذَا مِقَةٍ ... بالحِلْمِ فادْرأْ بِهِ بغضاءَ ذِي إحَنِ[2]

ويجوز في ضرب: الرفع والجزم. انتهى.

وقال مُغْلَطَاي: من جزم أول على الكفر، ومن رفع لا يجعله متعلقاً بما قبله بل حالاً أو مستأنفاً.

وقال القاضي عِياض: الرواية: يضربُ، بالرفع، كذا رواه المتقدمون

---

(١) شواهد التوضيح ١٣٩.

(٢) لم ينسبه ابن مالك في توضيحه إلى أحد، ولم نعثر على قائله، انظر شواهد التوضيح ١٣٩.

والمتأخرون، والصواب هو وبه يصحّ المقصود هنا، وضبطه بعض العلماء بالسكون وهو إحالة للمعنى، والصواب الضم.

وقال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: يضرب: بالرفع، وفيه وجوه: أحدها: أن تكون الجملة صفة ل (كفاراً) أي لا ترجعوا بعدي كفارا متّصفين بهذه الصفة يعني: ضرب بعضكم رقاب آخرين. الثاني: أن يكون حالاً من ضمير لا ترجعوا أي لا ترجعوا بعدي كفاراً حال ضرب بعضكم رقاب بعض. الثالث: أن يكون جملة استئنائية كأنه قيل: كيف يكون الرجوع كفاراً؟ فقال: يضرب بعضكم رقاب بعض. فعلى الوجه الأول يجوز أن يكون معناه لا ترجعوا عن الدين بعدي فتصيروا مرتدين مقاتلين يضرب بعضكم رقاب بعض بغير حقّ على وجه التحقيق، وأن يكون لا ترجعوا كالكفار المقاتل بعضاً على بعض على وجه التشبيه بحذف أداته، وعلى الثاني يجوز أن يكون معناه: لا تكفروا حال ضرب بعضكم رقاب بعض لأمر يعرض بينكم باستحلال القتل بغير حقّ، وأن يكون لا ترجعوا حال المقاتلة كذلك كالكفار في الانهماك في تهييج الشر وإثارة الفتن بغير إشفاق منكم على بعض في ضرب الرقاب. وعلى الثالث يجوز أن يكون معناه: لا يضرب بعضكم رقاب بعض بغير حقّ فإنه فعل الكفار، وأن لا يضرب بعضكم رقاب بعض كفعل الكفار.

وروي مجزوم الباء على أنه بدل من «لا ترجعوا» وأن يكون جزاء الشرط مقدماً على مذهب الكسائي، أي فإن رجعتم يضرب بعضكم رقاب بعض، قال: وقد ذكروا له في الشروح وجوهاً أعرضت عنها لبعد المناسبة. انتهى.

[٣٠٣] حديث: **«انكم ترون ربّكم عياناً كما تَرَوْن هذا القمرَ لا تَضَامُّون في رؤيته»**(١)

---

(١) المسند ٤/٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥، والبخاري ـ التوحيد ـ باب في قول الله تعالى: **﴿وجوه يومئذ﴾** ١٣/٤١٩ حديث ٧٤٣٥، ومسلم ـ المساجد ـ باب فضل صلاتي الصبح والمحافظة عليها ١/٤٣٩ حديث ٢١١، وابن ماجه في المقدمة ١/٦٣ حديث ١٧٧، وأبو داود ـ السنة ـ باب =

قال الخطابي: يروى على وجهين: بفتح التاء وتشديد الميم من الضم[1] واصله تتضامون حذفت إحدى التاءين، وبضمّ التاء وتخفيف الميم من الضـم[2] زاد غيره: وأصله تضيمون فألقيت فتحة الياء على الضاد فصارت الباء ألفاً لانفتاح ما قبلها.

وقال الطيبي: عيانا: يجوز أن يكون مصدراً مؤكداً أو حالاً مؤكدة إماّ من المفعول أي معاينين أو معايَناً. وقال ابن الأثير: توهم بعضهم أن الكاف في قوله: كما ترون كاف التشبيه للمرئي، وانما كاف التشبيه للرؤية وهي فعل الرائي.

[٣٠٤] حديث: «مَنْ يُحْرَم ِ الرّفقَ يُحْرَم ِ الخَيْرَ»[3]

قال الشيخ أكمل الدين: الحرمان يتعدّى إلى مفعولين، يقال: حرمت الرجل العطية حرماناً، والمفعول الأول الضمير العائد إلى مَنْ، والثاني هو الرفق، والألف واللام لتعريف الحقيقة، وفي الخير للعهد الذهني والمعهود هو الخير المقابل للرفق وهو خير كثير.

[٣٠٥] حديث: «تصدقَ رجلٌ من دينارِهِ من دِرْهمِهِ من ثوبِهِ من صاع ِ بُرّهِ من صاع ِ تَمْرِهِ... حتى قال ولَوْ بِشِقّ تَمْرةٍ»[4]

= في الرؤية ٤/٢٣٣ حديث ٤٧٢٩، ٤٧٣٠، والترمذي - صفة الجنة - باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى ٧/٢٦٥ - ٦٦ حديث ٢٦٧٥.

(١) أي تَضامُّون.

(٢) تُضامُون.

(٣) المسند ٤/٣٦٢، ٣٦٦، ومسلم - البر والصلة - باب فضل الرفق ١٦/١٤٥، ١٣٦، وابن ماجه - الأدب - باب الرفق ٢/١٢١٦ حديث ٣٦٨٧، وأبو داود - الأدب - باب الرفق ٤/٢٢٥ حديث ٤٨٠٩.

(٤) المسند ٤/٣٥٨، ٣٥٩، ومسلم - الزكاة - باب الحث على الصدقة وأنواعها وأنها حجاب من النار ٧/١٠٠ - ١٠١، والنسائي - الزكاة - باب التحريض على الصدقة ٥/٧٥ - ٧٦.

قال أبـو البقاء[1]: يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون أراد الشرط، أي: إنْ تصدق رجل ولو بشيء حقير من مالهٔ أثيب، وحذف حرف الشرط وجوابه للعلم به كما قال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾[2] تقديره: إن أقمت على الطاعة.

والوجه الثاني: أن يكون محمولاً على الدعاء فكأنه قال: رحم الله امرءاً تصدق كما قالوا: امرءاً اتّقى الله، أي: رحمَ اللهُ، وجعل الفاعل وهو قوله: وهو «رجل» مفسراً للمنصوب المحذوف.

ويحتمل وجها ثالثا: وهو أن يكون على الخبر، أي تصدق رجل من غيركم بكذا وكذا فأثيب، والغرض منه حثّهم على الصدقة وأن غيرهم تصدق بمثل ذلك فأثيب فحكمهم كحكمه. انتهى.

قال الطيبي: قوله تصدق: لعل الظاهر ليتصدق رجل، ولام الأمر للغائب محذوف، ولو حمل تصدق على الفعل الماضي لم يساعد عليه قوله ولو بشق تمرة، ورجل، نكرة وضعت موضع الجمع المعرف فأفاد الاستغراق في إفراده وإن لم يكن في سياق النفي، ومن ثم لزم (مِنْ) في الحديث مراراً ولم يعطف، أي ليتصدق رجل من ديناره ورجل من درهمه وهلم جرا، ومِنْ: في ديناره يجوز أن تكون تبعيضية منصوبة المحل، وديناره ودرهمه تفسيراً، أي: ليتصدق ببعض ما عنده من هذا الجنس، وأن تكون ابتدائية متعلقة بالفعل فالإضافة في ديناره ودرهمه بمعنى اللام.

قال ابن مالك في شرح الكفاية: قد يقصد العطف مع حذف العاطف كقوله ﷺ: تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع تمره.

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: أكلت خبزاً لحماً تمراً، أراد: ولحماً وتمراً، ومثله قول الشاعر:

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٥٤.

(٢) سورة طه ١١٨. في أ هكذا: أن لا، من غير إدغام.

كيفَ أصبحتَ كيفَ أمسيتَ مِمَّا يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ[1]

أراد قول: كيف أصبحت وكيف أمسيت فحذف المضاف وحذف العاطف.

وقوله: من سنّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها: قال التوربشتي: صوابه فله أجره والضمير يعود إلى مَنْ أي له أجر عمله وأجر من عمل بسنته، قال وظن بعضهم أن الضمير راجع إلى السنة ووهم فيه.

وقال الطيبي: ثبت في الرواية: أجرها، وجواب ما قال أن الإضافة يكفي في اشتقاقها أدنى ملابسة فإن السنة الحسنة لمّا كانت سبباً في ثبوت أجر عاملها أضيف الأجر إليها بهذه الملابسة كما إذا رأيت بناء رفيعاً فقلت: هذا بناء الأمير أولى، أو أن المضاف محذوف، أي: فله أجر عملها، فيكون من إضافة المصدر الى المفعول.

[٣٠٦] حديث: «**بينا هو يخطبُ إذْ عَرَضَ له في الخطبة فقال يدخل عليكم من هذا الباب أو من هذا الفجّ من خير ذي يمن**»[2]

قال أبو البقاء[3]: قوله: عرض له: تقديره: عرض له أن يقال كذا ثم حذفه وهذا كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُاالآيَاتِ**﴾[4] أي بدا لهم رأي أو قول. وقوله: من خير ذي يمن: ذو: هنا بمعنى صاحب، وانما أفرد لأنه أراد من خير فريق صاحب يمن، وأراد بالصاحب الأهل الملازم والساكن كقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[5] ويجوز أن يكون «ذو» زائدة كما قال الكميت:

---

(١) قال ابن جنّي في الخصائص ١/٢٩٠: أنشده أبو الحسن، والشاهد أيضا بلا نسبة في الدرر ٢/١٩٣، والهمع ٢/١٤٠، وديوان المعاني ٢/٢٢٥، والأشموني ٣/١١٦.

(٢) المسند ٤/٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٤.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٥٥.

(٤) سورة يوسف ٣٥.

(٥) سورة البقرة ٨٢.

إليكُمْ ذَوِي آل النّبي[1]

وقال الشمَّاخُ:

أطار بسالة عنه خِصَالاً وَأَدْمَجَ دمجَ ذِي شَطَنٍ بديعِ[2]

[٣٠٧] حديث: «**صيامُ ثلاثةِ أيامٍ مِنْ كلِّ شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة**»[3].

قال الطيبي: روينا اللفظ عن متقني مشايخنا برفع أيام وصبيحة على إضمار مبتدأ كأنه قال: هي أيام البيض عائداً على ثلاثة أيام، وصبيحة ترفع على البدل من أيام المتقدمة، هذا أولى ما يوجه في إعرابها.

[٣٠٨] حديث: «**الخيلُ معقودٌ بِنَواصِيها الخيرُ الأجرُ والمغنمُ**»[4].

قال أبو البقاء[5]: «الأجر والمغنم» بدلان من الخير، أو خبر مبتدأ محذوف أي:

---

(١) الخصائص ٣/٢٧، والمفصل ٤٨، والخزانة ٢/٢٠٥، واللسان (ظمأ) ١/١١١، (ذو) ٢٠/٣٤٥، وهو بلا نسبة في المخصص ١٦/٤٥، والبيت بتمامه كما يلي:
إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وأَكْبُبُ.

(٢) لسان العرب (بدع) ٩/٣٥٣.

(٣) البخاري ـ الصوم ٤/٢٢٠ ـ ٢٢٢٤ حديث ١٩٧٥، والترمذي ـ الصوم ـ باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ٣/١٣٤ حديث ٧٦١، ٧٦٢ والنسائي ـ الصوم ـ كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ٤/٢٢١، وابن ماجه ـ الصيام ـ باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ١/٥٤٤ حديث ١٧٠٧، وأبو داود ـ الصوم ـ باب في صوم الثلاث من كل شهر ٢/٣٢٨ حديث ٢٤٤٩.

(٤) المسند ٤/١٠٤، ١٨٣، ٣٦١، والترمذي ـ الجهاد ـ باب ما جاء في فضل الخيل ٤/٢٠٢ حديث ١٦٩٤، والنسائي ـ الخيل ـ باب فتل ناصية الفرس ٦/٢٢١، وابن ماجه ـ الجهاد ـ باب ارتباط الخيل في سبيل الله ٢/٩٣٢ حديث ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، والدارمي ـ الجهاد ـ باب فضل الخيل في سبيل الله ٢/٢١١ ـ ٢١٢، والموطأ ـ الجهاد ٢/٤٦٧ حديث ٤٤.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٥٧.

هو الأجر والمغنم.

[٣٠٩] حديث: «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادة أن لا اله الا الله...... الحديث..»[١].

قال أبـو البقاء[٢]: يجوز شهادة بالجر وكذلك ما بعده على البدل من خمس، وبالرفع على تقدير هي، وبالنصب على إضمار أعني.

[٣١٠] حديث: «قلت أبايعك على الإسلام، فشرط عليّ والنصح لكل مسلم»[٣]

قال الكـرمـاني: والنصـح: بالجر عطفاً على الإسلام، ومثله يسمى بالعطف التلقيني، ويعني لقنـه رسول الله ﷺ أن يعطف والنصح على الإسلام وذلك كقوله تعـالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَتِي﴾[٤]، ويجوز نصبه عطفاً على مقدر، أي شرط علي الإسلام والنصح.

[٣١١] حديث: «بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة فلقنني فيما استطعت والنصح لكل مسلم»[٥].

قال القرطبي: روينا قوله: فيما استطعت بفتح التاء على مخاطبته إيّاه وعلى هذا

---

(١) المسنـد ٣٦٣/٤، ٣٦٤، والبخـاري ـ الإيمان ٩/١، ومسلم ـ الإيمان ١٧٦/٢ ـ ١٧٨، والترمذي ـ الإيمان ٥/٥، والنسائي ـ الإيمان ـ باب على كم بني الإسلام ١٠٧/٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٥٧.

(٣) المسند ٣٦١/٤، ٣٦٤، والبخاري ـ الإيمان ـ باب النصيحة لله ولرسوله ٢٢/١.

(٤) سورة البقرة ١٢٤.

(٥) المسند ٣٦١/٤، ٣٦٤، ٣٦٦، والبخاري ـ الإيمان ـ باب قول النبي (ص) الدين النصيحة لله ورسوله ٢٢/١، ومسلم في الإيمان ـ باب الدين النصيحة ٣٩/٢ ـ ٤١، والترمذي ـ البر والصلة ـ باب ما جاء في النصيحــة ٣٢٤/٤ حديث ١٩٢٥، والـدارمي ـ البيوع ـ باب في النصيحة ٢٤٨/٢ حديث ١، والنسائي ـ البيوع ـ باب البيعة على النصح لكل مسلم ١٤٠/٧.

فيكون من قول النبي ﷺ مخاطباً به فلا يحتاج جرير[1] إلى التلفظ بهذا القول. ورويناه بضم التاء للمتكلم، وعلى هذا فيكون النبي ﷺ أمره أن ينطبق بهذا اللفظ فكأنه قال له قل فيما استطعتُ، وعليه فيحتاج جرير إلى النطق بذلك امتثالاً للأمر.

مسند جَعْدَةَ بنِ خالد بن الصِّمَّة الجُشَمِي رضي الله عنه[2]

[٣١٢] حديث: «**أُتِيَ النبيُّ ﷺ برجلٍ، فقالوا هذا أراد أنْ يقتلك فقال له النبي ﷺ: لَمْ تَرَعْ ولو أردت ذلك لم يسلطك الله عليّ**»[3].

قال أبو البقاء[4]: حقيقة (لم) أنها تدخل على لفظ المستقبل فترد معناه إلى المضي كقولك: لم يقم زيد، معناه: ما قام، فعلى هذا قوله: لم تُرَعْ، أي روّعت، ومعلوم أنه قد ارتاع قبل ذلك، وإنما ذكر الماضي والمراد به المستقبل كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّموَاتِ﴾[5]، أي فيفزع، وكذلك تقول: إنْ قمت قمت، أي إنْ تقم، ويجوز أن يكون الكلام على حقيقته ويكون المعنى: إنك لم تُفْزِعْ فزعاً يتعقبه ضرر بك من جهتي لأني أعفو عنك، واعلم أنك لا تقدر على إنفاذ ما اردت.

مسند جُنْدُب بن عبدالله بن سفيان البَجَلِي رضي الله عنه[6]

[٣١٣] حديث: «**هل أنتِ إلاّ أصبع دَمِيتِ وفي سبيل الله ما لَقِيتِ**»[7].

---

(١) هو جرير بن عبدالله البَجَلِي راوي الحديث هذا عن رسول الله ﷺ.

(٢) روى عن النبي ﷺ عند النسائي حديثاً واحداً سنده صحيح. طبقات ابن خياط ١/١٢٩، تهذيب ٢/٨١، أسد الغابة برقم ٧٥٠.

(٣) المسند ٣/٤٧١ بلفظه.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٥٧.

(٥) سورة النمل ٨٧.

(٦) له صحبة ليست بالقديمة، سكن الكوفة ثم البصرة، وقتل في فتنة ابن الزبير سنة ٦٤هـ ـ ٦٨٣م. طبقات ابن خياط ١/٢٥٨، أسد الغابة برقم ٨٠٤، تهذيب التهذيب ٢/١١٧، ابن سعد ٦/٣٥.

(٧) المسند ٤/٣١٢، والبخاري (فتح الباري) ـ الجهاد ٦/١٩ حديث ٢٨٠٢، ومسلم ـ الجهاد =

قال الكرماني: دميت: صفة للأصبع المستثنى من أعم عام الصفة، أي ما أنت بأصبع موصوفة بشيء إلا بأن دميت، كأنها لما توجعت خاطبها على سبيل الاستعارة أو الحقيقة معجزة مسليا لها، أي تثبّتي فإنك ما ابتليت بشيء من الهلاك والقطع سوى أنك دَمِيتِ ولم يكن ذلك هدْراً بل كان في سبيل الله ورضاه.

وقال الزركشي: ما: موصولة بمعنى الذي، أي الذي لقيته محسوب في سبيل الله.

وقال النووي: الرواية المعروفة بكسر التاء وبعضهم أسكنها.

[٣١٤] حديث: **«من صلّى الصبحَ فهو في ذمّةِ اللهَ عزّ وجل فلا يطلبنكم الله من ذمته بشيء فإنه مَنْ يطلبه من ذمته بشيء يدركه ثم يكبّه على وجهه في نار جهنم»**(١).

قال أبو البقاء(٢): يجوز في (يكبه) ثلاثة أوجه: أحدها: ضمّ الباء على أنه مستأنف أي هو يكبُّه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنْصَرُونَ﴾(٣). والثاني: فتح الباء على أنه مجزوم معطوف على جواب الشرط. والثالث: كسر الباء جزماً أيضاً، وجاز فتح الباء وكسرها لالتقاء الساكنين كقولك: مدَّه ومدِّه، ودليل الجزم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾(٤) انتهى.

= ـ باب ما لقي النبي ﷺ من أذى من المشركين والمنافقين ١٢/١٥٥.

(١) المسند ٤/٣١٢ ـ ٣١٣، ومسلم ـ المساجد ـ باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر ٥/١٥٨، والترمذي ـ الفتن ـ باب ما جاء من صلى الصبح فهو في ذمة الله ٤/٤٦٥ حديث ٢١٦٤، وابن ماجه ـ الفتن ـ باب: المسلمون في ذمة الله عز وجل ٢/١٣٠١ حديث ٣٩٤٥ ـ ٣٩٤٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٧٠.

(٣) سورة آل عمران ١١١.

(٤) سورة محمد ٣٨.

وقال غيره: يقال: كبّه إذا صرعه، وأكبَّ هو على وجهه، ثلاثيّة متعدّ ورباعيّة لازم وهو من النوادر.

وقال الشيخ أكمل الدين: قوله: (فلا يطلبنّكم الله): ظاهره النهي عن مطالبة الله إياهم بشيء من عهده، لكن المعنى على نهيهم عما يوجب مطالبته تعالى إياهم بنقض عهده.

وقال الطيبي: الضمير في ذمته يجوز أن يعود إلى الله تعالى وإلى مَنْ.

مسند الحارث بن حسان البكري رضي الله عنه[1].

[٣١٥] حديث واقد، قوله: «فمرت به سحابتان سود فنودي منها»[2]

قال أبو البقاء[3]: المفرد يكون واحدا وجمعا ويذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً﴾[4] فجاء (ثقالا) على الجمع، ثم أعاد الضمير إليه على لفظ الواحد في قولـه: (فَسُقْنَاهُ)، وقال تعالى: ﴿يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾[5] ف (بين) يقتضي الجمع ثم جعل الضمير مذكراً، ففي هذا الحديث ثنى السحاب، وقد استعمله على الإفراد، ويجوز أن يكون الواحد جمعاً ثم ثنّاه كما قالوا: إبلان لقيطتين من الإبل، فعلى هذا يكون قوله: سود: حمل على الجمع، وقد يقال سحابة وسحاب مثل تمرة وتمر، فيكون جنساً فيجيء الجمع على معناه.

مسند الحارث بن عبدالله بن أوس الثقفي

[٣١٦] حديث: أنّ عمر قال له: «أديت عن يديك سألتني عن شيء سألت عنه رسول

---

(١) صحابي، كان شريفاً مطاعاً، وكان مع الأحنف لما فتح خراسان، شهد يوم الجمل فقتل سنة ٣٦هـ - ٦٥٦م. الأعلام ٢/١٥٤، ابن خياط ١/١٥٢، تهذيب التهذيب ١/٢٧٦.

(٢) المسند ٣/٤٨٢ برواية: (فمرت سحابات سود).

(٣) إعراب الحديث النبوي ٧١.

(٤) سورة الأعراف ٥٧.

(٥) سورة النور ٤٣.

الله ﷺ لكني ما أخالف»[1].

قال ابن الجوزي: معنى (أديت عن يديك) ذهبتا.

مسند حَبَّة بن خالد الخُزَاعي رضي الله عنه

[٣١٧] حديث: «**لا تأيسا من الرزق ما تهززت رؤوسكما**»[2]

هو كقوله: قطعت رؤوس الكبشين، قال ابن مالك في شرح التسهيل: يختار في المضافين إلى متضمنهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الإفراد، وذلك أنهم استقلوا اثنتين في شيئين هما كشيء واحد لفظا ومعنى فعدلوا إلى غير لفظ التثنية فكان الجمع أولى لأنه شريكهما في الضم، ولذلك جاء القرآن نحو: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[3] و ﴿**فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾[4]، وفي الحديث: أزرةُ المؤمنِ إلى أنصافِ سَاقَيْهِ[5] وجاء لفظ الإفراد أيضا في الكلام الفصيح ومنه الحديث: (وَمَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا)[6]ولم يجيء لفظ التثنية إلا في الشعر.

---

(١) المسند ٣/٤١٦.

(٢) المسند ٣/٤٦٩، وابن ماجه ـ الزهد ـ باب التوكل واليقين ٢/١٣٩٤ حديث ٤١٦٥.

(٣) سورة التحريم ٤.

(٤) سورة المائدة ٣٨.

(٥) النسائي ـ الزينة ـ باب في موضع الإزار ٨/٢٠٦ ـ ٢٠٧، وأبو داود ـ اللباس ـ باب ما جاء في إسبال الإزار ٤/٥٦ حديث ٤٠٨٤، وابن ماجه ـ اللباس ـ باب موضع الإزار أين هو ٢/١١٨٢ حديث ٣٥٧٢.

(٦) ابن ماجه ـ الطهارة وسنتها ـ باب ما جاء في مسح الأذنين ١/١٥١ حديث ٤٤٠، وأبو داود ـ الطهارة ـ باب صفة وضوء النبي ﷺ ١/٢٦ ـ ٢٧ حديث ١٠٨.

مسند حارثة بن وهب الخُزَاعي رضي الله عنه [١].

[٣١٨] حديث: «صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنّا قطّ وآمنه بمنى ركعتين»[٢]

قال ابن مالك[٣]: فيه استعمال قط غير مسبوقة بنفي، وهو ما خفي على كثير من النحويين، لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قط، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي وله نظائر انتهى.

وقال ابن هشام في المغني: من أعطى الشيء حكم المشبه له في لفظه دون معناه قول بعض الصحابة: قصرنا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية.

وقال الرضي: معنى قط الوقت الماضي عموماً وتختص بالنفي، وربما استعمل بدون النفي نحو: كنت أراه قط، أي: دائماً، وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو:

هل رأيت الذئب قطّ[٤]

وقال الكرماني: فإن قلت شرطه أن يستعمل بعد النفي قلت: ويختص بالنفي وربما استعمل بدون النفي نحو: كنت أراه قط، أي: دائماً، وقد استعمل بدونه لفظاً. قلت: أولا: لا يلزم ذلك وساق كلام ابن الحاجب، وثانيا: أنه بمعنى أبداً على سبيل المجاز وثالثاً: ما يقال إنه متعلق بمحذوف أي ماكُنّا أكثر من ذلك قط، ويجوز أن تكون «ما» نافية خبر المبتدأ أو أكثر منصوباً على أنه خبر كان والتقدير: ونحن ما كنّا

---

(١) أخو عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه، من ساكني الكوفة، وله صحبة. أسد الغابة برقم ١٠٠٥، تهذيب التهذيب ٢/١٦٧، طبقات ابن خياط ١/٢٣٧، ابن سعد ٦/١٦.

(٢) المسند ٤/٣٠٦، ولا يوجد لفظ (قط) في أي من روايتي المسند.

(٣) شواهد التوضيح ١٩٣.

(٤) قيل هو لرؤبة أو العجاج ولكني لم أجد نسبه صراحة، انظر ابن عقيل ٢/٢٦٣، والمحتسب ٢/١٦٥، واللسان (مذق) ١٢/٢١٦، والمفصل ٥٥، والإنصاف ٦٩، والخزانة ١/٢٧٥، والهمع ٢/١١٧، والدرر ٢/١٤٨، والكامل ٢/٩٨، وتمامه: (جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط)، وفيه شاهد آخر على نعت مذق بجملة طلبية هي: هل رأيت الذئب قط ولذا قال النحاة إن نعت قط مضمر تقديره: مقول فيه، والجملة الطلبية في محل نصب مقول القول.

قط في وقت أكثر منا في ذلك الوقت ولا آمن منا فيه، وجاز إعمال ما بعد «ما» في ما قبلها إذْ كانت بمعنى ليس، كما جاز تقديم خبر ليس عليه.

وقوله: وآمنه: قال الكرماني: بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فعلاً ماضياً وفاعله الله، وضمير المفعول النبي ﷺ، والتقدير: وآمن الله نبيّه حينئذ. قال الحافظ ابن الحجر: ولا يخفي بُعْد هذا الإعراب.

قلت: هذا ذكره الأشرفي، وقال الطيبي: إنه مستضعف جدّا، وقال المظهري: ما: مصدرية ومعناه الجمع لأن ما أضيف إليه أفعل يكون جمعاً وآمنه: عطف على أكثر، والضمير فيه راجع إلى (ما)، والواو في قوله: ونحن: للحال، والمعنى صلى بنا والحال أنّا أكْثر أكواننا في سائر الأوقات عدداً وأكثر أكواننا في سائر الأوقات أَمْناً، وإسناد الأمن إلى الأوقات مجاز.

[٣١٩] حديث: «صليت مع النبي ﷺ الظهر والعصر بمِنى أكثر ما كان الناس وآمنه ركعتين»[(١)].

قال أبو البقاء[(٢)]: أكثر وآمن: منصوبان نصب الظرف، والتقدير: زمن أكثر، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، أي أكثر كون الناس، وأما آمنه بالهاء فعائدة على آمن الناس، وهو مفرد، ويجوز أن يعود على الكون الذي أضيف أكثر إليه، وهو أوجه.

[٣٢٠] حديث: «ألا أنبئكم بأهل الجنّة كلُّ ضعيف متضعَّف»[(٣)]

---

(١) المسند ٤/٣٠٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٧٣، ٧٤.

(٣) المسند ٤/٣٠٦، ٣/١٤٥ بلفظ مختلف، والبخاري ـ الأيمان والنذور ١/٥٤١ حديث ٦٦٥٧، ومسلم ـ صفة الجنة ـ باب جهنم أعاذنا الله منها ١٧/١٨٦ ـ ١٨٧، وابن ماجه ـ الزهد =

قال أبو البقاء[1]: كلّ: مرفوع لا غير، أي هم كل ضعيف، وقال ابن الجوزي: متضعّف: بفتح العين، وهو الذي يستضعفه الناس.

مسند حِبَّان بن بُحّ ٍ الصّدائي رضي الله عنه[2].

[٣٢١] حديث: «**جعل أصابعه في الإناء فانفجر عيوناً**»[3].

قال أبو البقاء[4]: عيوناً: تمييز، وأصله: فانفجرت عيون الماء، وهو مثل قولهم: تصبب زيد عرقاً، ويجوز أن يكون المعنى: فصار الإناءُ عيوناً، مثل قوله: ﴿**وَفَجّرْنَا الأَرْضَ**﴾[5].

مسند حجّاج الأسلمي رضي الله عنه[6]

[٣٢٢] حديث: «**قلت يا رسول الله: مَا يُذْهِبُ عَنّي مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ قَالَ: غُرَّةُ عَبْدٍ أو أَمَةٍ**»[7].

قال أبو البقاء[8]: غرة: يرتفع بفعل محذوف تقديره يذهب ذلك عنك.

= - باب من لا يؤبه له ١٣٧٨/٢ حديث ٤١١٦، والترمذي - صفة جهنم باب ١٣ ج ٧١٧/٤ حديث ٢٦٠٥.

(١) إعراب الحديث النبوي ٧٤.

(٢) وفد على النبيﷺ وشهد فتح مصر. أسد الغابة برقم ١٠٢٦.

(٣) المسند ١٦٨/٤ - ١٦٩.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٧٤.

(٥) سورة القمرة ١٢.

(٦) ابن مالك بن عويمر، مدني، كان ينزل العَرْج، له حديث واحد مختلف فيه، ذكره أبو البقاء في إعراب الحديث النبوي ٧٥. أسد الغابة برقم ١٠٨٧، تهذيب التهذيب ١٩٩/٢.

(٧) المسند ٤٥٠/٣، وأبو داود - النكاح ٢٢٤/٢ حديث ٢٠٦٤، والدارمي - النكاح ١٥٧/٢ والترمذي - الرضاع ٤٥٩/٣، والنسائي - النكاح ١٠٨/٦.

(٨) إعراب الحديث النبوي ٧٥.

مسند حذيفة بن أسيد رضي الله عنه(١)

[٣٢٣] حديث: «لا تقومُ الساعةُ حتّى تَرَوْنَ عشرَ آياتٍ: طلوعَ الشمس من مغربها.... الى أن قال: وثلاثةَ خسوف: خسف بالمغرب... الحديث»(٢).

قال أبو البقاء(٣): أمّا عشر وثلاثة فالنصب لا غير، وأما طلوع وخسف فيجوز فيه الرفع على تقدير «هي» والنصب على البدل من «عشر وثلاث». وفي هذا الحديث (حتى ترون) بالنون لا وجه له لأن حتى هنا بمعنى إلى أَنْ.

مسند حُذَيفة بن اليمان رضي الله عنهما(٤)

[٣٢٤] حديث الدجال: «إنْمَا أَدْرَكَنّ واحدٌ مِنْكُمْ»(٥).

قال أبو البقاء(٦): إمّا: مركب لأنها إنِ الشرطية زيدت عليها ما، وقوله: فمن أدرك

---

(١) أبو سريجة الغفاري، بايع تحت الشجرة، ونزل الكوفة وتوفي بها سنة ٤٢هـ - ٦٦٢م. طبقات ابن خياط ١/٧٢، أسد الغابة رقم ١١٠٨، ابن سعد ٦/١٥، تهذيب التهذيب ٢/٢١٩ وفيه أبو سريحة. بالحاء.

(٢) المسند ٤/٦ - ٧، ومسلم - الفتن وأشراط الساعة - باب ذكر الدجال ١٨/٦١ - ٦٢، وأبو داود في الملاحم - باب خروج الدجال ٤/١١٥ - ١١٦ حديث ٤٣١٥، وابن ماجه - الفتن - باب في الآيات ٢/١٣٤٧ حديث ٤٠٥٥، والترمذي - الفتن - باب ما جاء في الخسف ٤/٤٧٧ حديث ٢١٨٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٧٦.

(٤) من بني عَبْس، فتح هَمَذان والرَّيَّ والدِّينَور، توفي سنة ٣٦هـ - ٦٥٦م. الأعلام ٢/١٨٠ المعارف ٢٦٣، ابن خياط ١/١١٢، أسد الغابة برقم ١١١٣، تهذيب التهذيب ٢/٢١٩.

(٥) المسند ٥/٣٨٦ برواية (فإنْ أدركنّ واحداً منكم)، ومسلم - الفتن وأشراط الساعة ١٨/٦١ - ٦٢، وأبو داود - الملاحم والفتن - باب في خروج الدجال ٤/١١٥ - ١١٦ حديث ٤٣١٥. وهو في أ هكذا (إنما) من غير إدغام.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٨٠.

ذلك، والإشكال في إلحاق النون لفظ الماضي لأن حكمها أن تلحق المستقبل، فإن كانت هذه الرواية محفوظة فوجهها أنه لمّا أريد بالماضي المستقبل ألحق به نون التوكيد تنبيهاً على أصله، ولا يجوز أن يكون النون هذا ضمير جماعة المؤنث لأمرين:

أحدهما: أنه لم يتقدم في هذا الحديث جماعة مؤنث يرجع هذا الضمير إليه.

والثاني: أنه رفع ما بعده وهو قوله: واحدٌ منكم، وهذا مفرد مذكر.

وقوله (يقرؤه كلّ مؤمن كاتب وغير كاتب)[1] يجوز جر كاتب على الصفة لمؤمن، ورفعه صفة لكل أو بدلاً منه.

[٣٢٥] حديث: «**لا تقومُ الساعةُ حتى يكونَ أزهدُالناسِ بالدنيا لُكَع بن لكع**»[2].

قال الطيبي: هو غير منصرف للعدل والصفة.

قال الزمخشري في الفائق: هو معدول عن ألكع وأصله أن يكون للنداء كـ(فُسَق وغُدَر).

[٣٢٦] حديث: «**ما صليتَ ولو مِتَّ مِتَّ على غيرِ الفطرةِ التي فطرَ اللهُ عليها محمداً صلى الله عليه وسلم**»[3].

قال ابن مالك[4]: في قوله: ولو متّ متّ: شاهد على وقوع الجواب موافقاً للشرط

---

(١) المسند ٣٨/٥، ومسلم ـ الفتن وعلامات الساعة ـ باب ذكر الدجال ٦١/١٨، وأبو داود ـ الملاحم ـ باب في خروج الدجال ١١٦/٤ حديث ٤٣١٨.

(٢) المسند ٣٢٦/٢، ٣٥٨، ٤٦٦/٣، والترمذي ـ الفتن ـ باب ما جاء في أشراط الساعة ٤٥٢/٦ حديث ٢٣٠٥.

(٣) المسند ٣٨٤/٥ ـ ٣٩٦، والبخاري ـ الأذان ـ باب إذا لم يتم الركوع ـ ٢٠٠/١، السهو ـ باب تطفيف الصلاة ٥٨/٣ ـ ٥٩.

(٤) شواهد التوضيح ٢١٢.

لفظاً ومعنىً لتعلق ما بعده به وهو أحد المواضع التي يعرض فيها للفضلة توقف الفائدة عليها، فيكون لها بذلك من لزوم الذكر ما للعمدة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾[1]، فلولا (على إخلاء جواب لو المثبت من اللام، وهو مما يخفي على أكثر الناس مع أنه في مواضع من كتاب الله تعالى نحو: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِن قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾[2] و ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾[3] و ﴿أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ أَطْعَمَهُ﴾[4].

قلت: قد يثبت اللام في رواية المسند، ثم قال ابن مالك: وفي قوله على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً ﷺ وجهان:

أحدهما: أن يكون الأصل على غير الفطرة التي فطرها، والضمير ضمير الفطرة وهو منصوب نصف المصدر ثم حذف لكونه منصوباً بفعل كما يقول عرفتُ العطيّة التي أعطيتها، أي أعطيت زيداً، والملامة التي لمت عمراً.

والثاني: أن يكون الأصل على غير الفطرة التي فطر الله عليها ثم حذفت (على) والمجرور بها لتقدم مثلها قبل الموصول، وفيه ضعف لعدم مباشرتها إياه وعدم تعلقها بمثل ما تعلقت به في الصلة، فلو باشرتها وتعلقت بمثل ما تعلقت به في الصلة زال الضعف كقولك: سلمت على الذي سلم زيد، ومثل هذا في الضعف قوله: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[5]فإن قلت: الجار الذي قبل ما مثل الذي بعدها مباشر لها ومتعلق بمثل ما تعلق به في الصلة قلت: قد ثبت لفظ (عليها) في رواية أحمد ولفظه: ولو متّ وهذه صلاتُك لمتّ على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً ﷺ.

---

(١) سورة الإسراء ٧.
(٢) سورة الأعراف ١٥٥.
(٣) سورة الأعراف ١٠٠.
(٤) سورة يس ٤٧.
(٥) سورة المؤمنون ٣٣.

[٣٢٧] حديث: «**لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها**»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: القياس التثنية في صحافها، قلت: الضمير عائد إلى الفضة ويلزم منه حكم الذهب بطريق الأولى كقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا**﴾(٢) وقوله: ما نالهم في الدنيا(٣) أي الكفار والممات يدل عليه.

[٣٢٨] حديث: «**انّ رجلاً حضره الموتُ فأوصى أهلَه إذا أنا متّ فاجمعوا حطباً ثم أوقدوا فيه ناراً حتى إذا أكلت لحمي وخلص إلى عظمي**»(٤)

قال أبو البقاء(٥): قوله: خلص بغير تاء يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون أراد الأكل لدلالة الفعل عليه، والثاني: أنه ذكّر النار لأن تأنيثها غير حقيقي أو أراد حَرْقَ النارِ أو عبّر بها عن العذاب.

وقوله: (قال: فَلِمَ فعلتَ؟ قال: خشيتك)(٦)، قال الكرماني: خشيتك: مرفوع بأنه مبتدأ محذوف الخبر أو بالقلب، وروى بالنصب على نزع الخافض أي لخشيتك.

وقال الزركشي: روي بالنصب والجرّ، والنصب أصلي عن ابن مالك، وكأن الكسر بتقدير مِنْ كما ثبت في رواية.

---

(١) المسند ٥/٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٧، والبخاري ـ الأطعمة ـ باب الأكل في إناء مفضض ٩/٥٥٤ حديث ٥٤٢٦، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٨٣٧.

(٢) سورة التوبة ٣٤.

(٣) هكذا في النسخة أ.

(٤) المسند ٥/٣٩٥، والبخاري ـ أحاديث الأنبياء ـ باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٦/٤٩٤ حديث ٣٤٥٢، ٦/٥١٤ حديث ٣٤٧٨، ٣٤٧٩، ١١/٣١٢ حديث ٦٤٨٠.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٨١.

(٦) المسند ٥/٣٩٥، والبخاري ـ أحاديث الأنبياء ـ باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٦/٤٩٤ حديث ٣٤٥٢.

[٣٢٩] حديث: «إنّه صلى الله عليه وسلم أشركَ بين المسلمين: **البقرةُ[1] عنْ سبعةٍ**»[2].

قال أبو البقاء[3]: يجوز فيه رفع على معنى فقال: البقرة عن سبعة، والنصب على تقدير جعل البقرة عن سبعة.

[٣٣٠] حديث الشفاعة عنه وعن أبي هريرة رضي الله عنه «**إنّما كنتُ خليلاً مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ**»[4].

قال أبو البقاء[5]: الصواب «وراءُ» بالضم، لأن تقديره: من وراء ذلك أو من وراء آخر، فلما حذف المضاف إليه بناه على الضم كقبلُ وبعدُ، فإن كان الفتح محفوظاً احتمل أن تكون الكلمة مركبة مثل: شذرَ مذَر، وسقطوا بينَ بينَ. انتهى.

وقال الأندلسي في شرح المفصل: (وراءُ) كقبلُ وبعدُ إذا أريد بهاالغاية وأفردت عن الإضافة حتى صارت كبعض الكلمة بنيت وحركت بالضم قال الشاعر:

ولم يكن لقاؤك الاّ من وراء وراء[6]

(١) سقطت كلمة (البقرة) من أ ولا يصح الكلام بغيرها.

(٢) المسند ٥/٤٠٥، ١/١٥٢ بلفظ آخر، والدارمي ـ الأضاحي ـ باب البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ٢/٧٨، والنسائي ـ الأضاحي ـ باب ما تجزىء عنه البقرة من الضحايا ٧/٢٢٢، والترمذي ـ الأضاحي ـ باب في الاشتراك في الأضحية ٥/٨٧ ـ ٨٨ حديث ١٥٣٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٨١.

(٤) مسلم ـ كتاب الإيمان ١/١٨٦ ـ ١٨٧ حديث ٣٢٩. (٥) إعراب الحديث النبوي ٨٢.

(٦) الشاهد لعتي بن مالك العقيلي وتمامه:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلاّ من وراء وراء

وهو منسوب إليه في الكامل ١/٣٨، واللسان (ورى) ٢٠/٢٦٩، وهو بلا نسبة في الدرر ١/١٧٧، والهمع ١/٢١٠، وشرح شذور الذهب ١٠٣، وشرح التصريح ٢/٥٢، ومعاني القرآن ٢/٣٢٠.

وقال النووي : المشهور في قوله : من وراء وراء بالفتح بلا تنوين ، ويجوز عند أهل العربية بناؤها على الضم ، قال: وقد جرى هذا في كلام ابن الحافظ أي الخطاب بن صعبة والإمام الأديب أبي اليمن الكندي فرواهما ابن دحية بالفتح وادعى أنه الصواب فأنكره الكندي وادّعى أنّ الضم هو الصواب وكذا قاله أبو البقاء الصواب الضم لأن تقديره من وراء أو من ورائي آخر، قال فان صحّ الفتح قبل وقد أفادني هذا الطرف الشيخ الامام أبو عبدالله محمد بن أمية أدام الله نعمه عليه وقال الفتح صحيح وتكون الكلمة مؤكدة كشذر مذر وشغر بغروسقطوا بين بين فركبها وبناها على الفتح ، قال: وان ورد منصوباً منوناً جاز جوازاً جيداً. انتهى .

وقال القرطبي : صحيح الرواية فيه بالمد والفتح في الهمزتين وكأنه مبني على الفتح لتضمنه الحرف كما قالت العرب: هو جاري بيت بيت أي بيتي الى بيته فكأنه قال في الحديث من وراء وراء ونحوه خمسة عشر وسائر الأعداد المركبة ومنه قولهم : هي همزة بين بين وآتيك صباح مساء ويوم يوم وتركوا البلاد حيث بيث نحو ذلك ، وقد زعم بعض النحويين المتأخرين الصواب الضم فيهما واستدل على ذلك بما انشده الجوهري في الصحاح :

اذا أنا لم أوْمن عليك ولم يكن لقاؤك إلّا من وراءُ وراءُ(١)

قال القرطبي : ولا شك في أنّ السماع في هذا البيت بالضم فيهما، ووجهه ما نبه عليه الأخفش حيث قال: يقال: لقيته من وراءُ فترفعه على الغاية كقولك : من قبلُ ومن بعدُ فنبه على أن «وراءُ» الأولى إنمابنيت لقطعها عن الإضافة ، وأما الثانية فيحتمل أن تكون كالأولى على تقدير حذف مِنْ لدلالة الأولى عليها، ويحتمل أن تكون الثانية تأكيداً لفظياً للأولى ، ويجوز أن تكون بدلاً منها أو عطف بيان ، وقد وجدت في أصل شيخنا أبي الصبر أيوب بن محمد النهري السبي من وراءَ وراءَ بتكرار من وفتح الهمزتين ، وكان رحمه الله قد اعتنى بهذا الكتاب غاية الاعتناء ، وقيده تقييداً حسناً ،

---

(١) سبق ذكره في هذا الحديث.

ولا يصح أن يقال إن ذلك ينافي الوجه الأول لوجود مِنْ المضمنة في الوجه الأول وإنما محله على أن «وراء» قطعت عن الإضافة ولم يقصد مضاف بعينه فصارت كأنها اسم علم وهي مؤنثة فيجتمع فيها التعريف والتأنيث فتمنع الصرف.

وقال الجوهري: «وراء» مؤنثة لأنهم قالوا في تصغيرها: ورِيئة وعلى هذا فهمزتها ليست للتأنيث لأن همزة التأنيث لا تقع ثالثة، وقد وجدت في بعض المعلقات بخط معتبر قال الفراء: تقول العرب: فلان يكلمني من وراءَ وراءَ، بالنصب على الظرف، ومن وراءَ وراءُ: تجعل الأولى ظرفاً والثانية غاية، ومن وراءُ وراءُ: تجعلها غايتين، ومن وراء وراء: تضيف الأولى الى الثانية وتمنع الثانية من الجر ومن وراء وراء بالبناء.

وحكى ثعلب عن بعض الناس الضم، قالوا: من وراء وراء بالتنوين فيهما. انتهى.

قوله: تمرّ كمرّ الطير وشدِّ الرجال: قال أبو البقاء(١): شد: هنا مجرورة معطوف على المجرور قبله والتقدير: وكشدِّ الرجالِ ثم استأنف فقال: تجري بهم أعمالهم أي: سرعتهم على قدر أعمالهم.

[٣٣١] حديث: «لا تكونوا إمَّعَةً»(٢).

قال في النهاية: هو بكسر الهمزة وتشديد الميم، والهاء للمبالغة وهمزته أصلية، ولا يستعمل ذلك في النساء فلا يقال: امرأة إمعة.

وقال الزمخشري في الفائق: وزنه فعَّلة ولا يجوز الحكم عليه بزيادة الهمزة لأنها ليست في الصفات افعله.

وقوله: يقولون إنْ أحسنَ الناسُ الخ، قال الطيبي: هو بيان وتفسير للإمّعة على

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٨٢.

(٢) الترمذي ـ كتاب البر والصلة ـ باب ما جاء في الإحسان والعفو ٤/٤٦٤ حديث ٢٠٠٧.

نحو قول الشاعر:

الألمعيّ الذي يظنّ بكَ الظْـ ـظَنَّ كَأَنْ قَدْ رأى وقد سَمِعَا[1]

وقوله: وظنوا لأنفسكم أن تحسنوا، أي: أيها الناس ان تحسنوا متعلق بقوله وظّنوا، وجواب الشرط محذوف يدل عليه: إنْ تحسنوا وظّنوا على الإحسان أنفسكم إنْ أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا فلا تظلموا لأن عدم الظلم إحسان.

[٣٣٢] حديث: «**أخذَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بعضلةِ ساقي وقال هذا موضعُ الإزار فأسفلُ فإنْ أبيتَ فأسفلُ**»[2].

قال أبو البقاء[3]: قوله: (فأسفل) الأولى مرفوعة لأنها عطف على (موضع) تقديره: هذا موضع إزار فمكان أسفل ولا يجوز نصبه على الظرف إذْ ليس هنا ما يكون هذاظرفاً له، وإنما أراد نفس المكان، وكذلك أسفل الثانية مرفوعة والتقدير: فإن أبيت فهو أسفل.

[٣٣٣] حديث: «**ضرب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمثالاً واحدٌ وثلاثةٌ... الحديث**»[4].

قال أبو البقاء[5]: واحد وما بعده بالرفع وتقديره: هي واحدٌ، ولو نصب لجاز على تقدير أن يكون بدلاً من (أمثالاً).

---

(١) القائل أوس بن حجر.

(٢) المسند ٣٩٦/٥، ٤٠٠، وابن ماجه ـ اللباس ـ باب موضع الإزار أين هو ١١٨٢/٢ حديث ٣٥٧٢، والترمذي ـ اللباس ـ باب في مبلغ الإزار ٢٤٧/٤ حديث ١٧٨٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٧٦، ٧٧.

(٤) المسند ٤٠٧/٥.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٧٧.

[٣٣٤] حديث الساعة: «**ولكن أخبركُمْ بِشَرَائِطِها**»[١].

قال أبو البقاء:[٢]: هو جمع شروط وهو المعلق على الشرط كقولك: الطلاق مشروط الوقوع بالدخول مثلاً، وكذلك الساعة مشروطة بكذا وكذا أي إذا وجدت تلك الأشراط وجدت الساعة فقلبت الواو ياء في الجمع كعرقوب وعراقيب.

[٣٣٥] حديث الفتنة: «**قلت يا رسول الله الهدنةُ على دَخَن ما هي؟ قال: لا ترجعُ قلوبُ الناسِ على الذي كانت عليه**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: يرجع هنا مرفوع وفيه وجهان: أحدهما هو مستأنف لا موضع للجملة وهو تفسير للدخن على المعنى، والثاني: هو في موضع رفع أي هي لا ترجع، فأنْ هنا مخففة من الثقيلة ونظير ذلك قوله: ﴿**أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعِ إِلَيْهِمْ قَوْلاً**﴾[٥].

[٣٣٦] حديث: «**تعرضُ الفتنُ على القلوبِ عَرْضَ الحصيرِ فأيُّ قلبٍ أنكرَهَا نَكَتَتْ في قلبه نكتةً بيضاءَ وأيّ قلبٍ أُشْرِبَهَا نَكَتَتْ فيه نكتةً سوداءَ حتى يصيرَ القلبُ على قلبين: أبيضَ مثل الصفا لا تضرُّه فتنةٌما دامتِ السمواتُ والأرضُ والآخر أسودَ مربدّاً مُخْجَياً**»[٦].

---

(١) المسند ٥/٣٨٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٧٧.

(٣) المسند ٥/٣٨٦ ـ ٣٨٧، ومسلم ـ الإيمان ـ باب أشراط الساعة ١/١٦٣، وأبو داود ـ الملاحم والفتن ـ باب ذكر الفتن ودلائلها ٤/٩٦ حديث ٤٢٤٦.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٧٨.

(٥) سورة طه ٨٩ بلفظ (ألَّا) بدل (أن لا).

(٦) المسند ٥/٣٨٦، ومسلم ـ الإيمان ـ باب ذكر الفتن التي تموج كموج البحر ٢/١٧١ ـ ١٧٣ ومخجياً: المشهور فيه الجيم قبل الخاء، وخجّى الكوز: أماله، انظر لسان العرب (خجا) ١٨/٢٤٥، والرواية في المسند: كالكوز مخجياً.

قال أبو البقاء[1]: قوله: (حتى يصير القلب) هنا جنس في معنى القلوب. وقوله: على قلبين: خبر يصير أي ينقسم قسمين. وقوله: أبيض منصوب كما نصب أسود مربدّاً مخجياً، ووجه النصب أن يكون بدلاً من قوله: على قلبين وكأنه قال: حتى تصير القلوب أبيض وأسود، ولو روى الجميع بالرفع جاز على تقدير: بعضها أبيض وبعضها أسود، ولو روى الجميع بالرفع جاز على تقدير: بعضها أبيض وبعضها أسود، ولو روى بالجر على البدل من قلبين جاز أي على قلب أبيض وقلب أسود مربدّاً. انتهى.

وقال القرطبي: قوله على قلبين أبيض: أي قلب أبيض فحذف الموصوف للعلم به وإقامة الصفة مقامه.

وقال النووي: مربدّاً: منصوب على الحال.

وقال القرطبي: قيد بثلاثة تقييدات: مربادّ مفعال من اربادّ مثل: مصفارّ من اصفارّ ومربدّ مثل: مسودّ ومحمرّ من اربدّ واسودّ واحمرّ، ومربئد بالهمز وكأنه من اربأد لغة، وقال بعض اللغويين: احمرّ الشيء فاذا قوي قيل: احمأرّ بالهمزة فعلى هذا تكون تلك الروايات صواباً كلّها.

وفي رواية: تعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً:

قال القرطبي: قيد بثلاثة تقييدات: بفتح العين المهملة والذال المعجمة وبضم العين ودال مهملة وفتح العين ودال مهملة فمعنى الأول: سؤال الإعادة كما يقال: غَفْراً غفراً أي: اللهمّ اغفر اللهمّ اغفر، ومعنى الثاني: أنّ الفتن تتوالى واحدة بعد أخرى كنسيج الحصير عوداً بازاء عودٍ أو كما تناول القضبان للناسج عوداً بعد عود، ومعنى الثالث قريب من هذا يعني أنّ الفتنة كلما مضت عادت كما يفعل ناسج الحصير كلما فرغ من موضع عود عاد إلى مثله، والمعنى الثاني أمكن وأنسق بما كتبته. انتهى.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٧٨.

وقوله: لا أبا لك: قال القربي: اللام فيه مقحمة وكذا في قولهم: لا يد لفلان بهذا الأمر، ولا تريد العرب بهذا الكلام نفي الأبوة حقيقة وانّما هو كلام جرى على ألسنتهم كالمثل، ولقد أبدع البديع حين قال في هذا المعنى:

يوحشني اللفظُ [ ] كلُّه ودٌّ ويُكْرَهُ الشَّيْءُ ما مِنْ فِعْلِهِ بدٌّ

هذه العرب تقول: «لا أبالك»، للشيء إذا أهمّ، و«قاتله الله»، ويريدون به الذم، و«ويل أمّه»، للأمر إذا أتمّ، والاعتبار في هذا أن تنظر إلى القول وقائله فإن كان وليّاً فهو الولاء وإن أخشن، وان كان عدوّاً فهو البلاء وإن أحسن.

وقال صاحب التجريد: هذه الكلمة تذكرها العرب للبحث على فعل الشيء ومعناها أن الانسان إذا كان له أب وحزبه أمر ووقع في شدة عاونه أبوه ورفع عنه الكَلّ فلا يحتاج من الجِدّ والاهتمام إلى ما يحتاج إليه حالة الانفراد وعدم الأب المعاون، فإذا قيل: لا أب لك فمعناه: جِدَّ في هذا الأمر وشمّرْ وتأهبْ تأهبَ مَنْ ليس له معاون.

وقال ابن فلاح في مغنيه: وأمّا قولهم: لا أب لك ففيه ثلاث لغات: لا أب لك، وعليه قول الشاعر:

أبي الإسْلامُ لَا أَبَ لي سِوَاهُ[1]

فيكون حذف الألف يدل على بناء النكرة معها على الفتح، و«لك»: يحتمل أن يكون خبراً أو صفة على اللفظ أو المحل أو بياناً لا خبراً ولا صفةً أي: أعني لك.

واللغة الثانية: لا أبالك، قال الشاعر:

---

(١) قائله: نهار بن تَوْسِعَة اليَشْكُرِي، وعجزه: إذا افتخروا بقيس أو تميم. انظر معجم شواهد النحو الشعرية ١٦١، ٦٣١ رقم ٢٦٨٤، وسيبويه والشنتمري ١/٣٤٨، والدرر ١/١٢٥، والكامل ٢/١١٦، وشرح المفصل ٢/١٠٤، وهو لعيسى بن عاتك الخطي في شعر الخوارج ١٣، وبلا نسبة في المفصل ٤١، والهمع ١/١٤٥.

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لَا أَبَا لَكُمُ(١)

وفيها ثلاثة أوجه: أحدها: أنها مثل الأولى والاسم مقصور نكرة مثل فتى، والفتحة مقدّرة على الألف، والثاني: أنك أضفت الاسم المنفي الى المجرور، واللام لتأكيد الاضافة، والاسم على هذا الوجه معرب لأنه مضاف إلى ما بعد اللام وهو مجرور بالإضافة لا باللام عند بعضهم لأنها زائدة، وعند بعضهم الجرّ باللام لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل وإن كان زائداً بدليل لست بزيد وسيفاً، وفي اللام مع الحكم بزيادتها تأكيد الإضافة وتهيئة دخول لا على المضاف لفصلها بين المضاف والمضاف إليه فكأنه نكرة، فثبوت الألف في المضاف يدل على أنه غير معتدّ بها وأنها مقحمة وتهيئتها لدخول (لا) على المضاف يدل على الاعتداد بها وإنما خصت اللام بتأكيد الإضافة دون غيرها من حروف الجر فلا يقال: لا أبا فيها، لأن الإضافة هنا بمعنى اللام فأباك بمعنى أبالك، فهي وان لم تكن موجودة بمنزلة الموجودة إذْ هي المؤكدة لمعنى الإضافة لإفادتها الملك والتخصيص في غير الإضافة.

وقدح ابن الحاجب على الإضافة وقال: لا يجوز أن يكون مضافاً لأنه لو كان مضافاً لكان معرفة، ولو كان معرفة لوجب رفعه وتكريره، وعنده أنه نكرة إلا أنه أعرب لأنه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل معناه، وهي نفي نسبة الأبوة أي المذكورة بعد اللام، ولا فرق عنده بين: لا أبَ لك، ولا أبَا لك في التنكير، والاعتراض عليه أنّا نقول: إنما يجب رفع المعرفة بعد لا وتكريرها إذا قصد تعريفها، فأمّا إذا كانت نكرة في المعنى فلا يلزم ذلك، ألا ترى إلى قوله: (لَا هَيْثَمَ اللّيلةَ للمَطِيّ)(٢) كيف

(١) قائله: جرير في ديوانه ٢١٢، وعجزه: لا يلقينكمُ في سوأة عمر. انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٩٧٨، وسيبويه والشنتمري ١/٢٢٦، ٣١٤، والكامل ٢/١٣٧، والأغاني ٨/٢٧٦٤، واللسان (أبي) ١٨/١٢ والدرر ٢/١٥٤، والمقتضب ٤/٢٢٩، ونوادر أبي زيد ١٣٩، والخزانة ١/٣٥٩، وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٣/٢١، والخصائص ١/٣٤٥، وابن عقيل ٣/١٧، والأشموني ٣/١٥٣، والهمع ٢/١٢٢.

(٢) الشاهد بلا نسبة في معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٣٧٤٥، وسيبويه والشنتمري ١/٣٥٤، =

عملت فيه «لا» لمّا كان في تقدير النكرة، فكذلك هنا إنما لم يرفع ولم يكرر لأنه في تقدير: لا مثلَ أبيك.

وأما تسويته بين: لا أبَ لك، ولا أبا لك فضعيف لأن الأول نكرة لعدم ما يدل على الإضافة، وأما الثاني فقد وجد فيه ما يدل على الإضافة، فلو سوينابينهما لكان الدال على الإضافة في تقدير العدم، والأصل صيانة الكلام عن الزيادة ما أمكن حمله على محمل صالح، فثبت أن ما صار إليه سيبويه ومن تابعه هو الحقّ.

اللغة الثالثة: لا أباك بغير لام قال:

.... وأيّ كريمٍ لا أباكِ يُخَلَّدِ[1]

وقال آخر:

أبالمَوتِ الّذي لا بدَّ أنّي ملاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِيني[2]

وهذه أضعفها، وتوجهها أنها في تقدير التنكير كما تقدم، وأن اللام حذفت وهي مرادة، في حكم المنطوق به. انتهى.

= وأسرار العربية ٢٥٠، والمقتضب ٣٦٢/٤، والخزانة ٩٨/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، والأشموني ٤/٢، والهمع ١٤٥/١، وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١.

ونسب إلى رجل من بني دبير، وهيثم اسم رجل كان حسن الحداء، ويليه: ولا فتى مثل ابن خيبريّ، وابن خيبريّ هو جميل بن معمر صاحب بثينة نسبة الى جده الرابع.

(١) اللسان (أبي) ١٢/١٨، وصدره: وقد مات شمّاخ ومات مزرد. وذكر أنه من إنشاد أبي العباس المبرد في الكامل.

(٢) لأبي حَيَّة النميري، انظر همع الهوامع ١٩٧/٢، والدرر ١٢٥/١، واللسان (خعل) ٢٢٣/١٣، (أبي) ١٢/١٨، (فلا) ٢٢/٢٠، ومعجم شواهد النحورقم ٢٩٩٥، والشاهد ليس في ديوان الشاعر، ونسبة القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٤ لعنترة بن شداد وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٧٥/٤، وشرح المفصل ١٠٥/٢، والأشباه والنظائر ٦٢/٢، وشرح التصريح ٢٦/٢، والخصائص ٣٤٥/١، والكامل ٣٢٥/١.

[٣٣٧] حديث: «احصُوا لي كَمْ يَلْفِظ الإسلامَ»(١).

قال النووي: هو بفتح الياء المثناه من تحت، والإسلام منصوب مفعول«يلفظ» بإسقاط حرف الجرّ أي: يلفظ بالإسلام، وكم: هنا استفهامية، وتفسيرها محذوف تقديره: كم شخصاً يلفظ بالإسلام، وفي بعض الأصول تلفّظ بتاء مثناة من فوق وفتح اللام والفاء المشددة.

وقال القرطبي: عدّاه بنفسه لمّا حذف الباء في رواية، وفي أخرى بثبوت الباء لأنه محمول على «تكلم» المتعدي بحرف الجرّ فكأنه قال: عدد أي كم تكلم بالإسلام.

قوله: (ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة)(٢) قال النووي: كذا وقع في مسلم، وهو مشكل من جهة العربية، وله وجه وهو أن تكون مائة في الموضعين مجرورة على أن تكون الألف واللام زائدتين فلا اعتداد بدخولهما وفي رواية غيرمسلم: ستمائة إلى سبعمائة، وهذا ظاهر لا إشكال فيه من جهة العربية.

[٣٣٨] حديث الإسراء قوله: «ثمّ رَجَعَا عَوْدَهُمَا عَلَى بَدْئِهِمَا»(٣).

قال أبو حيان في «الارتشاف»: رجع عَوْدَه على بَدْئِه عند الكوفيين نصب على المصدر، أي عاد عوْدَه على بدئه، وأجاز بعضهم نصبه عل المفعول أي: ردّ عوده على بدئه، وأمّا عند أصحابنا فعلى الحال على التقديرات الثلاث في: (كلمته فاه إلى فيّ)(٤) على اختلاف قائليها، واذا انتصب على الحال لم يجز تقديم المجرور عليه

---

(١) المسند ٥/٣٨٤، ومسلم ـ الإيمان ـ باب ذهاب الإيمان آخر الزمان ٢/١٨٧، ١٧٩.

(٢) جزء من الحديث السابق نفسه، انظر المسند ٥/٣٨٤.

(٣) المسند ٥/٣٨٧.

(٤) وردت هذه العبارة بروايتين: الأولى(كلّمته فوه إلى فيّ) ولا إشكال فيها، والثانية (كلمته فاه إلى فيّ) وهي التي اختُلِف فيها: فسيبويه وجمهرة البصريين يعربون (فاه) حالاً وإن كان اسماً جامداً معرفاً بالاضافة لأنه بمنزلة اسم مشتق منكر، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه، =

لأنه من جملته، وانكان مفعولاً جاز، ويجوز رفع عوده فاعلاً برجع أو مبتدأ خبره (على بدئه) وعلى هذين يجوز تقديمه على عوده.

وقال الرضي: قولهم: على بدئه متعلق بعوده أو يرجع، والحال مؤكدة، والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول أي عائد على ما ابتدأه. ويجوز أن يكون عوده مفعولاً مطلقاً لرجع أي: رجع على بدئه عوده المعهود، كأنه عهد منه أن لا يستقر على ما ينتقل إليه بل يرجع إلى ما كان عليه قبل، فيكون نحو قوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فِعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾[1].

وقال أبو علي الفارسي: إن هذا المصدر منصوب على أنه مفعول مطلق للحال المقدر، أي: رجع عائداً عوده، وهو مضاف إلى الفاعل وقاله السخاوي في شرح المفصل.

[٣٣٩] حديث: «من سنّ خيراً فاستُنَّ به كان له أجرُه ومن أجورِ مَنْ يتبعُهُ غيرَ منتقَصٍ من أجورهم شيئاً»[2].

قال أبو البقاء[3]: شيئاً: منصوب وفيه وجهان: أحدهما: هو واقع موقع المصدر كقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾[4]، والثاني: أن يكون مفعولاً به، فعلى هذا يكون قوله: من أجورهم شيئاً: فيه وجهان: أحدهما: يتعلق بمنتقص، والثاني: يكون صفة لشيء قدمت فصارت حالاً.

= لأنه نكرة في التقدير، أي: فاه موجها إلى فيّ. أما الكوفيون فيعرفون (فاه) مفعولاً به لاسم فاعل محذوف يقع حالا، والتقدير عندهم: كلمته جاعلا فاه إلى فيّ. وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة: فمنعه الجمهور وأجازه ابن هشام.

(١) سورة الشعراء ١٩.

(٢) المسند ٥/٣٨٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٧٩.

(٤) سورة آل عمران ١٢٠.

[٣٤٠] حديث: «إنّ حَوضي لأبعدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ»(١).

قال أبو البقاء(٢): وقع في هذه الرواية من عدن، وهو صحيح، لأنّ «أبعد» أفعل يحتاج إلى مِنْ، ومِنْ الأولى تتعلق بأبعدَ، ومن عدن يتعلق بأيلة، أي أبعد من أيلة بعيدة من عدن، فالجار والمجرور حال من أيلة.

وقوله فيه: (ليست لأحد غيركم): يجوز جرّ غير على الصفة لأحد أو على البدل منه، ونصبه على الاستثناء. انتهى.

وقال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: قوله: من عدن بدل من أيلة بتكرير العامل، ويجوز أن يكون تقديره: من أيلة إلى عدن ومن عدن إلى أيلة لبيان الطول والعرض حذف للاختصار، قلت: وما قاله أبو البقاء هو الصواب.

[٣٤١] حديث: «مَنْ قالَ لا إلهَ إلاّ الله ابتغاءَ وجهِ الله ختمَ له بها دخل الجنة، ومن صام يوماً ابتغاء وجه الله ختم له بها»(٣).

قال أبو البقاء(٤): إنّما أنّث الضمير لأنه أراد العبادة أوالخصلة أو النية الصالحة.

[٣٤٢] حديث: «أما رأيت العارض الذي عرض له قُبيلُ»(٥).

قال أبو البقاء(٦): هو تصغير قبل، ويراد به في مثل هذا قرب الزمان، وهو مبني على الضم كما أن مكبره كذلك لقطعه عن الإضافة.

---

(١) مسلم ـ الطهارة ـ باب استحباب إطالة الغرة ١٣٦/٣ ـ ١٣٧، وابن ماجه ـ الزهد ـ باب ذكر الحوض ١٤٣٨/٢ حديث ٤٣٠٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٧٩.

(٣) المسند ٣٩١/٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٨٠.

(٥) المسند ٣٩١/٥.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٨٠.

[٣٤٣] حديث: «فلما رآني قال: قُمْ يا نَوْمَان»(١).

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: خَصّوا بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره إلا في ضرورة، من ذلك يا نومان ويا ملأمان بمعنى يا عظيم اللؤم، ويا مكرمان بمعنى يا عظيم الكرم، ويا نَوْمان بمعنى يا كثير النوم، وهذه صفات مقصورات على السماع بإجماع.

[٣٤٤] حديث: «فأقول ربّ أُصَيْحَابي أُصَيْحَابي»(٢).

قال بعضهم: هذا تصغير الخير وهو التعطف.

فائدته: قال النووي: المشهور في استعمال حذيفة بن اليمان بالنون من غير ياء بعدها وهو لغة قليلة والصحيح اليماني بالياء.

مسند حسّان بن ثابت رضي الله عنه(٣)

[٣٤٥] حديث: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوّارات القبور»(٤).

قال الشيخ جلال الدين المحلي في «شرح المنهاج»: الدائر على ألسنة الناس ضم زاي زوارات جمع زوار جمع زائرة سماعاً لا قياساً.

---

(١) مسلم ـ الجهاد ـ ٣/١٤١٤، ١٤١٥ حديث ٩٩.

(٢) المسند ٥/٣٨٨، ٣٩٣، ومسلم ـ الفضائل ـ باب في حوض نبينا ﷺ ٥/٥٥ ـ ٦٦ بلفظ مختلف، وابن ماجه ـ الزهد ـ باب ذكر الحوض ٢/١٤٤٠ حديث ٤٣٠٦.

(٣) شاعر رسول الله ﷺ، عاش في الجاهلية ستين وفي الإسلام ستين.

(٤) المسند ٣/٤٤٢ ـ ٤٤٣، والترمذي ـ الجنائز ـ باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء ٣/٣٧١ حديث ١٠٥٦، وابن ماجه ـ الجنائز ـ باب ما جاء في النهي عن زيارة القبور ١/٥٠٢ حديث ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦.

مسند الحسن بن علي رضي الله عنه(1)

[٣٤٦] حديث: «**إنْ كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لَيَبْعَثُهُ ويُعطِيه الرايةَ فلا ينصرفُ حتى يفتحَ له**»(2).

قال أبو البقاء(3): الصواب فتح اللام ورفع الفعل، وإنْ مخففة من الثقيلة والأصل: إنّه كان.

[٣٤٧] حديث القنوت قوله: «**وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ**»(4) رواه البيهقي هو بكسر العين، وغلط بعض أعلام العصر فقال: إنه بضمّها من باب نصر ينصُر وهو غلط صريح.

وعزّ لها ثلاثة استعمالات: يكون بمعنى ضد الذلّ، وهذه مضارعها بالكسر، وبمعنى الصعوبة وهذه مضارعها بالفتح، وبمعنى المغالبة نحو ﴿**وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**﴾(5) وهذه هي التي مضارعها بالضم، وقد ألفت في المسألة مؤلفاً وتكلمت فيها آنفاً وهي مودعة في الفتاوي(6).

---

(1) ولد في المدينة سنة ٣هـ، دخل أصبهان غازياً، سلم الأمر لمعاوية بعد مقتل أبيه، وتوفي سنة ٥٠هـ - ٦٧٠م. الأعلام ٢/٢١٤، أسد الغابة برقم ١١٦٥، سير أعلام النبلاء ٣/١٦٤، ابن خياط ١/١٢، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٥.

(2) المسند ١/١٩٩.

(3) إعراب الحديث النبوي ٨٣.

(4) المسند ١/١٩٩ - ٢٠٠، وابن ماجه - إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في القنوت في الوتر ١/٣٧٢ حديث ١١٧٨، وأبو داود - الصلاة - باب القنوت في الوتر ٢/٦٣ حديث ١٤٢٥، والدارمي - الصلاة - باب الدعاء في القنوت ١/٣٧٣ حديث ٢٢١، والترمذي - الصلاة - باب ما جاء في القنوت في الوتر ١/٣٢٨ حديث ٤٦٤.

(5) سورة ص ٢٣.

(6) فتاوي السيوطي.

مسند الحكم بن حزن رضي الله عنه[1]

[٣٤٨] حديث: «**قَدِمْتُ على رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم سابعَ سبعةٍ أو تاسعَ تسعةٍ**»[2].

قال أبو البقاء[3]: الجيد النصب على الحال، والمعنى: أحد سبعة أو أحد تسعة كقوله تعالى: ﴿**إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ**﴾[4] ويجوز الرفع على تقدير: وأنا سابعُ سبعةٍ فيكون خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال.

مسند حكيم بن حزام رضي الله عنه[5]

[٣٤٩] حديث: «**أسلمت على مات سلف لك من خير**»[6].

قال الكرماني: أي مع ما سلف لك أو مستعلياً.

مسند حنظلة بن الربيع الكاتب[7]

[٣٥٠] حديث: «**يا حنظلةُ ساعةً وساعةً**»[8].

---

(١) الحكم بن حَزْن الكُلَفِي من بني تميم، كانت له صحبة، وحدّث عن النبي ﷺ. أسد الغابة برقم ١٢٠٩، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٥.

(٢) المسند ٤/٢١٢.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٨٣.

(٤) سورة التوبة ٤٠.

(٥) ابن أخي خديجة زوج النبي ﷺ، له أحاديث في الكتب الستة، ولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة، مات سنة ستين وهو ابن عشرين ومائة. الإصابة ١/٣٤٩.

(٦) المسند ٣/٤٠٢ برواية (أسلمت على ما أسلفت من خير)، ٣/٤٣٤ برواية: (أسلمت على ما سبق لك من خير) وفتح الباري ـ الأدب ١٠/٤٢٤ حديث ٥٩٩٢، ومسلم ـ الإيمان ١/١١٣، ١١٤ حديث ١٩٤، ١٩٥.

(٧) كان من كتاب النبي ﷺ، شهد القادسية، ومات في خلافة معاوية سنة ٤٥هـ. الأعلام ٢/٣٢٢، ابن خياط ١/٩٧، أسد الغابة ١٢٨٠، تهذيب التهذيب ٣/٦٠، ابن سعد ٦/٥٥.

(٨) المسند ٤/٣٤٦ بلفظه، ومسلم ـ التوبة ٤/٢١٠٦، ٢١٠٧، حديث ١٢، ١٣ والترمذي صفة القيامة ٤/٦٦٦، ٦٦٧ حديث ٢٥١٤.

قال أبو البقاء[1]: يجوز النصب على معنى تَذْكُرُ ساعةً وتَلْهُو ساعة، والرفع على تقدير: لنا ساعةٌ، ولله ساعةٌ. انتهى.

وقوله (رَأْيَ عَيْنٍ)[2]: قال الزمخشري في الفائق: منصوب بإضمار نرى، ومثله: حمداً لله.

وقوله (وفي الذكر): قال الطيبي: عطف على خبر كان الذي هو (عندي).

مسند خارجة بن حُذافة رضي الله عنه[3]

[٣٥١] حديث: «إنَّ الله أمركم بصلاةٍ هي خيرٌ لكم من حُمُرِ النّعم الوتر»[4].

قال الطيبي: (الوتر) يحتمل أن يكون مجروراً بدلاً من صلاة، وأن يكون مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف.

مسند خالد بن الوليد رضي الله عنه[5]

[٣٥٢] حديث الضب، قوله: «فقالت امرأة [مِنَ] الحضور»[6].

قال الكرماني: فان قلت الحضور جمع الحاضر، فلا مطابقة بين الصفة

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٨٤.

(٢) جزء من حديث ٣٥٠ نفسه، ونصه: (فذكرنا الجنة والنار حتى كانا رأي عين).

(٣) هو خارجة بن حذافة بن غانم، من بني كعب بن لؤي، من الشجعان شهد فتح مصر، وتوفي سنة ٤٠ للهجرة. الإصابة ١/٣٩٩.

(٤) أبو داود ـ صلاة الوتر ٢/٦١ حديث ١٤١٨، والترمذي ـ أبواب الوتر ٢/٣١٤ حديث ٤٥٢، والدارمي ـ الصلاة ـ باب الوتر ١/٣٧٠، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ باب ما جاء في الوتر ١/٣٦٩.

(٥) سيف الله، الفاتح الكبير، أسلم قبل فتح مكة سنة ٧هـ، دعاه عمر ليوليه فأبى، توفي بحمص وقيل بالمدينة سنة ٢١هـ. الأعلام ٢/٤٢، طبقات ابن خياط ١/٤٢، أسد الغابة رقم ١٣٦٩!.

(٦) المسند ٤/٨٨ ـ ٨٩ بلفظ مختلف وهو (فقال بعض النسوة) بدون كلمة (الحضور) وفتح الباري ـ الأطعمة ٩/٥٣٤ حديث ٥٣٩١ بلفظ، (فقالت امرأة من النسوة الحضور).

والموصوف في التأنيث، قلت: بعد تسليم أنه جمع لفظ المذكر، المطابقة حاصلة؛ إنـه جمع الحاضر الذي هو بمعنى ذي الحضور، فهو مصدر بمعنى الحاضرات، ولوحظ صورة الجمع في اللفظين، إذ لا يلزم من الإسناد المذكور التأنيث.

قال الجـوهـري في «صحـاحـه»: قولـه تعـالى: ﴿إِنَّ رَحْمَـةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1] لم يقل قريبة، لأن ما لا يكون تأنيثه حقيقياً يجوز تذكيره.

قوله: (أحرام الضب؟)[2]: قال الكرماني: هو نحو أقائم زيد، يجوز فيه الأمران[3].

مسند خَبَّاب بن الأَرَتِّ رضي الله عنه[4]

[٣٥٣] حديث: «شكونا إلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم حرَّ الرمضاءِ فلم يشكنا»[5].

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في «التعليقة»: هو ماضي أشكيته اذا أزلت شكايته، والهمزة فيه للسلب، كأعربت معدته اذا أزلت فسادها وأعجمت الكتاب اذا أزلت عجمته بالنقط.

---

(١) سورة الأعراف٥٦.

(٢) جزء من الحديث ٣٥٢ نفسه، وهو في المسند بلفظ: (أحرام هو).

(٣) الأمـران هما: الأول: حرام: مبتدأ، والضب: فاعل سدّ مسدّ الخبر، والثاني: حرام: خبر مقدم، والضب: مبتدأ مؤخر.

(٤) أول من أظهر إسلامه وعذّب عذاباً شديداً، شهد بدراً وما بعدها، ونزل الكوفة ومات بها سنة ٣٧ للهجرة. انظر الإصابة ٤١٦/١.

(٥) المسند ١٠٨/٥ بدون كلمة (حر)، ومسلم ـ المساجد ـ مواضع الصلاة ٤٣٣/١ حديث ١٩٠، ١٨٩، والنسائي ٢٤٦/١، وابن ماجه ٢٢٢/١، وفي المسند ١١٠/٥ بلفظ (شكونا إلى النبي ﷺ شدة الرمضاء).

[٣٥٤] حديث: «ما أنفقَ المؤمنُ مِنْ نَفَقةٍ إلاّ أُجِرَ فِيهَا إلاّ نفقةً في هذا الشراب»[١].

قال الطيبي: (نفقة) منصوب على الاستثناء من الكلام الموجب، إذ المستثنى منه مستثنى من كلام منفي، فيكون موجباً، وهذا للتحقير.

[٣٥٥] حديث: «قُتِل مصعب بن عمير يومَ أحد، فلم يتركْ إلاّ نَمِرَةً، كنّا إذا غطينَا بِهَا رأسَه خرجتْ رِجْلاه، وإذا غطّى رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ»[٢].

قال ابن مالك[٣]: المشهور واذا غطينا رجليه، ولا إشكال فيه. وفي بعض النسخ المعتمد عليها: (وإذَا غطّى رجليه) وفيه إشكال ظاهر، لأن غطّى يقتضي مرفوعاً، ولم يذكر بعده غير (رجليه) فكان حقّه الرفع، والوجه في نصبه أن يكون (غطى) مسنداً الى ضمير النمرة على تأويل كفن، وتضمين غطى معنى كسى، أو إلى ضمير الميت، وتقدير (على) جارة لرجليه، أو إلى ما دلّ عليه (غطى) من المصدر، فإن نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به جائز عندي وعند الأخفش والكوفيين، ولكن بشرط أن يلفظ به مخصصاً، أو ينوي ويدل على تخصيصه قرينة، وقرينة التخصيص هنا موجودة، وهي وصف الراوي النمرة بعدم الشمول والافتقار الى جذبها من علو وسفل، فحصل بذكر التغطية تخصيص.

[٣٥٦] حديث: «قد كان مَنْ قبلكم لَيُمْشَطَنَّ بمشاطِ الحديدِ ما دونَ عِظَامِهِ»[٤].

قال ابن مالك[٥]: فيهِ شاهد على وقوع الجملة القسمية خبراً، لأنّ التقدير: قد

---

(١) المسند ٥/١٠٩، ١١٠ بلفظ مختلف، وفتح الباري - كتاب المرضىٰ ١٠/١٢٧ حديث ٥٦٧٢، والترمذي - صفة القيامة ٤/٦٥١ حديث ٢٤٨٣.

(٢) المسند ٥/١٠٩، ١١١، ١١٢، وفتح الباري - الجنائز ٣/١٤٢ حديث ١٢٧٦، والنسائي - الجنائز - باب القميص في الكفن ٤/٣٨، والترمذي ٥/٦٩٢.

(٣) شواهد التوضيح ١٦٩، ١٧٠.

(٤) المسند ٥/١٠٩ واللفظ مختلف، وفتح الباري - مناقب الأنصار ٧/١٦٥ حديث ٣٨٥٢ وأبو داود - الجهاد - باب الأسير يكره على الكفر ٣/٤٧ حديث ٢٦٤٩.

(٥) شواهد التوضيح ١٦٢ - ١٦٥.

كان من قبلكم والله ليمشطنّ، وهذا في خبر (كان) غريب، وإنما يكثر في خبر المبتدأ كقوله تعالى: ﴿والَّذينَ هاجَرُوا في اللهِ من بَعْد مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيا حَسَنَةً﴾(1)، وقوله ﷺ: (ليهلكنّ ثم لا يكون قيصر)، وفي هذا حجّة على الفراء في منعه أن يقال: زيد ليفعلنّ.

وقال الزركشي: يقال مُشْطُ ومِشَاط كرمح ورماح، وخُفّ وخِفاف، وزُجّ وزِجاج.

قال الصغاني في «شوارد اللغات»: ولم يذكر الجوهري في الجمع الآّ أمشاط.

مسند دُكَيْن بن سعيد رضي الله عنه(2)

[٣٥٧] حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمرَ: قُمْ فَأَعْطِهِمْ، فقال عمرُ: يا رسولَ اللهِ سمعٌ وطاعةٌ»(3).

قال أبو البقاء(4): في هذه الرواية بالرفع، ووجهه أنه حذف الخبر والتقدير عندي سمع وطاعة، أو أنا ذو سمع وطاعة.

قوله: (قال شأنَكم) بالنصب على الاغراء، أي افعلوا شأنكم.

مسند رافع بن خَدِيج رضي الله عنه(5)

[٣٥٨] حديث: «مـا أنهـر الدم وذُكِر اسمُ اللهِ عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ»(6)،

---

(1) سورة النحل ٤١.

(2) دُكَيْنُ بن سعيد الخَثْعَمِيّ، ويقـال المُزَني، له صحبة، وعداده في أهل الكوفة. أسد الغابة ١٥١٥، ابن خياط ١/٢٨٨، تهذيب التهذيب ٣/٢١٢، ابن سعد ٦/٣٨.

(3) المسند ٤/١٧٤ برواية: سمعاً وطاعةً.

(4) إعراب الحديث النبوي ٨٥.

(5) عرض نفسه يوم بدر فرده النبي (ص) لصغره، شهد أحداً والخندق وغيرهما، توفي سنة ٧٤هـ ـ ٦٩٣م. الأعلام ٣/٣٥، ابن خياط ١/١٨٥، المعارف ٣٠٦.

(6) المسند ٤/١٠٤، وفتح الباري ـ كتاب الشركة ـ باب قسمة الغنم ٥/١٣١ حديث ١٤٩١، =

وحـديث: «ما من الناس أحدٌ إلّا أخطأ أو همّ بخطإٍ ليس يحيىٰ بن زكريا»

وحديث: «يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانةَ والكذبَ».

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: من أدوات الاستثناء ليس، وهي على فعليتها وعملها، إلا ان المرفوع بها لا يكون إلّا مستتراً، لأنهم قصدوا أن لا يليها (إلّا) لأنها أصـل الأدوات الاستثنـاء، والمستثنى بهـا واجب النصب لمقتضى الخبـرية. ومن الاستثناء بها قوله ﷺ: (يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب)، أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه الإعراب، والتقدير المعنوي: يطبع على كل خلق إلّا الخيانة والكذب. انتهى.

وقد ذكروا أن هذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو، وذكل أنه جاء الى حماد بن سلمه يكاتب الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: (ليس من أصحابي أحد الاّ ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، انما هذا استثناء، فقال: والله لأطلبنّ علماً لا تلحنني معه، ثم مضى ولزم الأخفش[1] وغيره.

[٣٥٩] حديث: «نهى عن المزابنةِ التمر بالتمر»[2].

قال أبو البقاء[3]: يجوز فيه الجر على البدل، والنصب على إضمار أعني، والرفع على إضمار هي بيع التمر بالتمر.

= ومسلم ـ الأضاحي ٤/ ٨١، وأبو داود ـ الضحايا ١٠٢/٣، وابن ماجه ـ الذبائح ١٠٦١/٢، والنسائي ـ الضحايا ٢٢٦/٧.

(١) ذكر في المغني أن سيبويه لزم الخليل، انظر المغني ٣٨٧.

(٢) المسند ٤/ ١٤٠، وفتح الباري ـ المساقاة ٥/ ٥٠ حديث ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ومسلم تحريم بيع الرطب بالتمر حديث ٧٢ من كتاب البيوع، والنسائي ـ البيوع ـ باب بيع العرايا ٢٦٧/٧ ـ ٢٦٨، والترمذي ـ البيوع ـ ٥٩٦/٣ حديث ١٣٠٣، والموطأ ـ البيوع ـ ٢/ ٦٢٤.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٨٦.

[٣٦٠] حديث: «**الحُمَّى مِنْ فَوْرِ جهنم فَابْرِدُوها بالماءِ**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الصواب وصل الهمزة وضم الراء، والماضي برد، وهو متعدّ يقال: برد الماء حرارة جوفي، وقال الشاعر:

وعطّــلْ قلوصي في الـركـابِ فإنّهـا ستُـبْـرِدُ أكـبـاداً وتُـبْـكِـي بَوَاكِـيَا[٣]

انتهى.

وحكى القاضي عياض في «المشارق»: فتح الهمزة وكسر الراء والماضي أبرد وحكاها الجوهري، وهي لغة رديئة.

[٣٦١] حديث القسامة. قوله: «**اسْتَحِقُّوا صاحبَكم أو قتيلَكم بأَيْمانٍ خمسينَ مِنْكُم**»[٤].

قال أبـو البقـاء[٥]: (خمسين) بدل من (أيمـان)، قال: وقـولـه (فتبرئكم يهود بخمسين يمين) الصواب (يميناً) بالنصب، لأنه تمييز للعدد، ولا وجه للجرّ، و(منكم) نعت لأَيْمان، وليس المراد بالأيمان خمسين على الإضافة، لأن المعتبر عدد الأيمان لا عدد الحالفين.

[٣٦٢] حديث: «**إن جبريلَ أو ملكٌ جاء إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال: ما**

---

(١) المسند ٤/١٤١، ومسلم ـ السلام ٤/١٧٣٣ حديث ٨٣، والترمذي ـ الطب ٤/٤٠٤ حديث ٢٠٧٣، والدارمي ـ الرقاق ـ باب الحمى من فيح جهنم ٢/٣١٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٨٦، ٨٧.

(٣) قائله: مالك بن الريب، وهو أحد أبيات قصيدة طويلة قالها حين حضرته المنية، انظر لسان العرب (برد) ٤/٤٩.

(٤) المسند ٤/١٤٢، والبخاري ـ الأدب ـ ١٠/٥٣٥، ٥٣٦ حديث ٦١٤٣، وأبو داود ـ الديات ـ ٤/١٧٧ ـ ١٧٨ حديث ٤٥٢٠، ٤٥٢١، والنسائي ـ القسامة ـ باب تبرئة أهل الدم من القسامة.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٨٧.

تَعُدُّون مَنْ شَهِدَ بدراً فِيكُم»[1]

قال أبو البقاء[2]: كذا وقع في هذه الرواية (ملكٌ) بالرفع، والجيد النصب عطفاً على اسم إنّ، وأمّا الرفع فله وجهان:

أحدها: أن يكون مبتدأ و«جاء» خبره، وخبر إنّ محذوف دل عليه (جاء)، أو ملك جاء.

والثاني: تخريجه على مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون العطف على موضع إنّ.

وقوله (ما تعدُّون من شهد بدراً): ما: هنا اسم استفهام، والتقدير: أيّ قوم تعدون أهل بدر فيكم.

وقوله (خيارنا) بالنصب، لأنه جواب منصوب، والتقدير: نعدهم خيارنا وإنما استفهم بِمَا لأنه أراد صفة من يعقل، فهو كقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ﴾[3]، وقوله (خيارُنا) الثاني مرفوع البتة أي هم خيارنا.

مسند ربيعة بن كعب الأسلمي رضي الله عنه[4]

[٣٦٣] حديث: «كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاري أجمع حتى يصلي العشاء الآخرة، فأجلس ببابه وأقول: لعلّها أَنْ تحدثَ لرسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم حاجةٌ»[5].

---

(١) المسند ٣/٤٦٥. وفيه: (إن جبريل أو ملكاً).

(٢) إعراب الحديث النبوي ٨٧، ٨٨.

(٣) سورة النساء ٢٤.

(٤) هو ربيعة بن كعب بن مالك بن يعمر أبو فراس الأسلمي، يعدّ في أهل الحجاز كان من أهل الصفة يلزم النبي (ص) في السفر والحضر توفي سنة ٦٣هـ - ٦٨٢م انظر ابن خياط ١/٢٤٥، أسد الغابة برقم ١٦٦٠، تهذيب التهذيب ٣/٢٦٢، ابن سعد ٤/٣١٣.

(٥) المسند ٤/٥٩، والحديث طويل.

قال أبو البقاء[١]: (أن) هنا مع الفعل في تأويل المصدر، وخبر (لعلّ) محذوف تقديره: لعلّ القصة أو الخصلة ذات حدوث، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه، وإنما دعى إلى ذلك أن القصة ليست حدوثاً.

مسند رفاعة بن رافع الزُّرَقِي رضي الله عنه[٢]

[٣٦٤] حديث: «جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً فقال: هَلْ فِيكُم مِنْ غيرِكم؟ قالوا: لا، إلاّ ابنُ أختنا»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: في (مِنْ) وجهان: أحدهما: هي زائدة، والتقدير: هل فيكم غيركم؟ والثاني: ليست زائدة، بل صفة لموصوف محذوف، أي أحد من غيركم، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾[٥] أي قوم مردوا، وعلى كلا الوجهين الكلام تام.

وقولهم في الجواب: (الا ابن أختنا) يجوز الرفع فيه على البدل، والنصب على أصل الاستثناء.

[٣٦٥] حديث: «قال رجل وراءه: ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيّباً»[٦].

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٨٨.

(٢) رفاعة بن رافع الزُّرَقِي الأنصاري، شهد بدراً، وصحب علياً فشهد معه الجمل وصِفِّينَ، توفي سنة ٤٢هـ - ٦٦٢م. انظر الأعلام ٣/٥٥، وابن خياط ١/٢٢٠، وتهذيب التهذيب ٣/٢٨١، وأسد الغابة ١٦٨٢ - ١٦٨٦.

(٣) المسند ٤/٣٤٠ بلفظه، والترمذي - المناقب ٥/٧١٢ - ٧١٣ حديث ٣٩٠١ بمعناه والنسائي - باب ابن أخت القوم منهم ٥/١٠٦.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٨٩.

(٥) سورة التوبة ١٠١.

(٦) المسند ٤/٣٤٠، والبخاري - الأذان ١/٢٠٢، وأبو داود - الصلاة ١/٣٠٣ حديث ٧٦٣، والنسائي - الافتتاح - باب قول المأموم إذا عطس خلف الإمام ٢/١٤٥ والموطأ - كتاب القرآن ١/٢١٢.

قال أبو البقاء[1]: في انتصاب (حمداً) وجهان:

أحدهما: هو حال موطئة، أي لك الحمد طيباً، والعامل في الحال الاستقراء في ذلك، أي في (لك)، ونظيره قوله: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾[2].

الثاني: أن ينتصب على المصدر، أي نحمدك حمداً، ولك الحمد: دالة على الفعل المقدر. انتهى.

وقول: (مباركاً)[3] قال الطيبي: الضمير في (فيه) راجع إلى الحمد.

وقوله: (لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيّهم يكتبها) قال الزركشي: أيهم: مبتدأ، ويبتدورنها: خبر، ويجوز في (أي) الاستفهامية والموصولية، كما في قوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾[4]، فعلى الأول في موضع نصب بيبتدرون، كما جوّز أبو البقاء نصبه في الآية بيبتغون وان لم تكن فعلاً قلبيّاً، وعلى الثاني أي: يبتدروا من يكتب منه، أي فيكون بدلاً من يبتدرون ومثله قوله: فبات الناس يدركون أيهم العظاما.

وقال في «فتح الباري»: أيهم: رويناه بالرفع، وهو مبتدأ خبره (يكتبها).

قال الطيبي وغيره تبعاً لأبي البقاء في إعراب قوله تعالى: ﴿يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[5] قال: وهو في موضع نصب، والعامل فيه ما دل عليه (يلقون)، و(أيّ) استفهامية والتقدير: يقول فيهم أيهم يكتبها، ويجوز في (أيهم) النصب، بأن يقدر المحذوف: ينظرون أيهم.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٨٩.

(٢) سورة يوسف ٢، وطه ١١٣، والزمر ٢٨، وفصلت ٣، والشورى ٧، والزخرف ٣.

(٣) جزء من الحديث نفسه (مباركاً فيه).

(٤) سورة الإسراء ٥٧.

(٥) سورة آل عمران ٤٤.

وعنـد سيبـويه (أي) موصولة، والتقدير: يبتدرون الذي هو يكتبها أولُ، وأنكر جماعة منهم البصريون ذلك.

وقال السهيلي: روى (أول) بالضم على البناء، لأنه ظرف قطع عن الإضافة، كقبلُ وبعدُ، أي يكتبها أول من غيره، وبالنصب على الحال.

وقـال الكـرماني: أول مبني على الضم بأن حذف منه المضاف إليه وتقديره: أولهم، يعني كل واحد منهم يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر، ويصعد بها إلى حضرة الله تعالى لِعِظَم قَدْرها. وفي بعضها (أولَ) بالفتح.

قال الجوهري: أصل أول (أوأل) على أفعل، مهموز الوسط، فقلبت الهمزة واواً وأدغم. وقيل أصله (ووّل) على وزن فوعل، قلبت الواو الأولى همزة. وإذا جعلته صفة لم تصرفه تقول: لقيته عاماً أول، واذا لم تجعله صفة صرفته نحو: رأيته عاماً أولاً.

وقال ابن السكيت: تقول: ما رأيته منذ عام أول، برفع أول على جعلـه صفة لعام كأنه قال: أول من عامنا، وبنصبه على جعله كالظرف، كأنه قال: قبل عامنا. واذا قلت أبدأ بهذا أول، ضممته على الغاية، وإن أظهرت المحذوف نصبته فقلت: ابدأ به أولَ فعلِك.

[٣٦٦] حديث: «ما تَعُدُّونَ أهلَ بدرٍ فِيكُم»[1].

قال ابن مالك: في هذا الحديث شاهد على أن (عدّ) قد يوافق (ظنّ) في المعنى والعمل، فـ(ما) من قوله (ما تعدون أهل بدر) استفهامية في موضع نصب مفعول ثان، و(أهل بدر) مفعول أول، وقدم المفعول الثاني لأنه مستفهم به، والاستفهام له صدر الكلام، وإجراء عدّ مجرى ظنّ معنىً وعملاً مما أغفله أكثر النحويين، وهو كثير في

(١) فتح الباري ـ كتاب المغازي ٣١١/٧ ـ ٣١٢ حديث ٣٩٩٢، وابن ماجه ـ المقدمة ٥٦/١ ـ ٥٧ حديث ١٦٠.

كلام العرب، ومن شواهده قول الشاعر:

فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى ... ولكنّما المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ[1]

ومثله:

لا أعدُّ الإقْتارَ عُدْماً ولكنْ ... فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإعْدَامُ[2]

ومثله:

لا تعددِ المرءَ خِلًّا قبلَ تَجْرِبَةٍ ... فَرُبَّ ذِي مَلَقٍ في قَلْبِهِ إِحَنُ[3]

[٣٦٧] حديث: «اللهمّ لا قابضَ لِمَا بسطْتَ، ولا باسطَ لِمَا قبضْتَ، ولا هاديَ لِمَنْ أضللتَ، ولا مُضِلَّ لِمَنْ هديتَ، ولا معطيَ لِماَ مَنَعْتَ، ولا مانعَ لِمَا أعطيتَ، ولا مقرّبَ لِمَا باعدْتَ، ولا مُباعِدَ لِمَا قَرَّبْتَ»[4].

قال ابن فلاح في «المغني»: من أمثلة «لا» واسمها في التنزيل: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5]، ﴿لَا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾[6]، ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[7]، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[8]، ولا يجوز في جميع الصور أن يتعلق الجار والمجرور والظرف بالمنفي، لأنه كان يجب تنوينه، لأنه يصير اسم «لا» مطولاً، بل (فيه) و(من الله) متعلقان بمحذوف، إمّا خبراً أو صفة، والخبر محذوف، واليوم يتعلق بالخبر أو الصفة على تقدير حذف الخبر وهو (مِنْ أَمْرِ اللهِ) و(عليكم).

---

(١) قائله: النعمان بن بشير الصحابي، في ديوانه ١٥٩، وانظر معجم شواهد النحو ٢٧٤٩.

(٢) قائله: هو أبو داود واسمه جارية بن الحجاج، انظر شواهد التوضيح ١٢٢.

(٣) لم يذكر ابن مالك اسم قائله ولم نعثر عليه، انظر شواهد التوضيح ١٢٢.

(٤) المسند ٣/٤٢٤.

(٥) سورة البقرة ٢.

(٦) سورة التوبة ١١٨.

(٧) سورة هود ٤٣.

(٨) سورة يوسف ٩٢.

وأما ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾[1] فيحتمل أن يكون مبنياً مع (لا)، والظرف متعلق بالمجـرمين، ويحتمل أن يتعلق بـ(بشرى)، ولم ينون لأنها لا تنصرف. وما يحتمل الأمرين من قولك: لا مرورَ بزيدٍ، ولا نزول على عمرو، ولا أمر بالمعروف، إنْ تعلق حرف الجـر بالمنفي وجب تنـوينه، لأنه صار مطولاً والنفي خاص لتقييده بالمتعلق بعـده، وعدم تضمنه حرف تنوينه، لأنه صار مطولاً والنفي خاص لتقييده بالمتعلق بعده، وعدم تضمنه حرف الاستغراق، وان لم يتعلق بالمنفي، كان النفي عامّاً لتضمنه لحرف الاستغراق. انتهى.

وقال أبو حيان في «البحر»: في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[2]: جوزوا في قوله (فيه) أن يكون خبراً لـ (لا) على مذهب الأخفش، وخبر «لا» مع اسمهاعلى مذهب سيبويه، وأن يكون صفة والخبر محذوف، وأن يكون من صلة (ريب) يعني أن يُضْمَر عامل من لفظ ريب فيتعلق به، لا أن يكون متعلقاً بنفس (لا ريب) إذْ يلزم إذْ ذاك إعرابه لأنه يصير اسم لا مطولاً كقوله: لا ضارب زيداً عندنا. قال: والذي نختاره أن الخبر محذوف، لأن الخبر في باب (لا) العاملة عمل إنّ إذا علم لم يلفظ به بنو تميم، وكثير حذفه عند أهل الحجاز. انتهى.

مسند رِفَاعَةَ بنِ عَرَابَةَ الجُهَنِيِّ رضي الله عنه[3]

[٣٦٨] حديث: «مَنْ ذَا الّذِي يستغفرُني فأغفرُ له»[4].

قال أبو البقاء[5]: في (اغفر) وجهان: الرفع على تقدير فأنا أغفر له، والنصب

---

(١) سورة الفرقان ٢٢.

(٢) سورة البقرة ٢.

(٣) كنيته أبو خزامة من ساكني البصرة يعدّ في أهل الحجاز وله صحبة، انظر ابن خياط ١/٢٦٦، أسد الغابة ١٦٩٣، تهذيب التهذيب ٣/٢٨٢.

(٤) المسند ٤/١٦، وفي مسلم بالمعنى ١/٥٢٢.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٩٠.

على جواب الاستفهام، ونظيره: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ﴾[1] قرىء بالرفع والنصب.

وقوله: (فأستجيب له فأعطيه) مثله، وقال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: وري بنصب الأفعال الثلاثة ورفعها، قال وليست السين في قوله (فأستجيب له) للطلب، وإنما المعنى فأجيب، كقوله تعالى: ﴿أُجِيبَ دَعْوَةَ الدَّاعِي﴾[2].

مسند رويفع بن ثابت رضي الله عنه[3]

[٣٦٩] حديث: «لَعَلَّ الحياةَ ستطولُ بِكَ»[4].

قال الطيبي: السين للتأكيد في الاستقبل، والباء للإلصاق، والفاء في (فَأَخْبِرِ)[5] جزاء لشرط محذوف، والتقدير: لعل الحياة ستمتد ملتصقاً بك مشتهراً، فإذا طالت الحياة فأخبر.

مسند الزبير بن العوام رضي الله عنه[6]

[٣٧٠] حديث: «إِنَّا لَا نُوَرثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»[7].

قال أبـو البقاء[8]: (ما) بمعنى الذي، والفعل صلة، والعائد محذوف، أي ما

---

(١) سورة البقرة ٢٤٥. (٢) سورة البقرة ١٨٦.

(٣) نزل مصر، وولاه معاوية على طرابلس مات سنة ٥٦هـ، وهو أمير عليها من قبل مسلمة بن مخلد. الإصابة ١/٥٢٢.

(٤) المسند ٤/١٠٨.

(٥) جزء من الحديث نفسه، وتمام الجملة: (فأخبر الناس .....).

(٦) شهد بدراً وأحداً واليرموك، وقتل غيلة يوم الجمل سنة ٣٦هـ - ٦٥٦م. الأعلام ٣/٧٤، وتهذيب التهذيب ٣/٣١٨، وابن خياط ١/٣٠، وأسد الغابة ١٧٣٢.

(٧) المسند ١/١٦٤، وفتح الباري ١٣/٢٧٧ حديث ٧٣٠٥، ومسلم في الجهاد ٣/١٣٧٩ ١٣٨٠ حديث ٥١، والنسائي ٧/١٣٦.

(٨) إعراب الحديث النبوي ٩١.

تركناه، و(صدقة) مرفوع لا غير خبر الذي. انتهى.

وقال ابن مالك في «توضيحه»[1]: (ما) بمعنى الذي، و(تركنا) صلة، والعائد محذوف، و(صدقة) خبر، هذا على رواية من رفع، وهو الأجود لسلامته من التكلف، ولموافقته رواية من روى: (ما تركنا فهو صدقة). وأما النصب فالتقدير فيه: ما تركنا مبذول صدقة، فحذف الخبر وبقي الحال كالعوض منه، ونظيره: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[2] بالنصب.

وقال النووي: هو برفع (صدقة) و(ما) بمعنى الذي، أي الذي تركناه فهو صدقة. قال وانما نبهت على هذا لأن بعض جهلة الشيعة يُصحّفه.

وقال القرطبي: جميع الرواة لهذه اللفظة في الصحيحين وغيرهما يقولون (لا نورث) بالنون، وهي نون جماعة الأنبياء، و(صدقة) مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو (ما تركنا)، والكلام جملتان: الأولى فعلية والثانية اسمية، لاخلاف بين المحدثين في هذا، وقد صحّفه بعض الشيعة فقال (لا يورث) ـ بالياء ـ ما تركنا صدقة، بالنصب، وجعل الكلام جملة واحدة، على أن يجعل (ما) مفعولاً لَمْ يُسَمَّ فاعُله، و(صدقة) ينصب على الحال، ويكون معنى الكلام: إن يتركه صدقةً لا يورث ويورث سائر أمواله. انتهى.

وقال الباجي في «شرح الموطأ» وكان من أهل العلم بالحديث، الا انه لم يكن قرأ عربية، فناظر يوماً في هذه المسألة أبا عبدالله بن المعلم، وكان إمام الإمامية، وكان مع ذلك من أهل العلم بالعربية، فاستدل ابن شاذان على أنّ الأنبياء لا يورثون بهذا الحديث، فقال له ابن المعلم: أمّا ما ذكرت من هذا الحديث فإنما هو (صدقة) نصب على الحال، فيقتضي ذلك أن ما تركه النبي ﷺ على وجه الصدقة لا يورث عنه،

---

(١) شواهد التوضيح ١٥٤.

(٢) سورة يوسف ٨.

ونحن لا نمنع هذا، وإنما نمنع ذلك فيما تركه على غير هذا الوجه، واعتمد هذه الوجه، واعتمد هذه النكتة العربية لما علم أنّ ابن شاذان لا يعرف هذا الشأن، ولا يفرق بين الحال وغيره.

فلما عاد الكلام إلى ابن شاذان قال له: لا شك عندي وعندك أن فاطمة رضي الله عنها من أفصح العرب، وأعلمهم بالفرق بين قولنا: (ما تركنا صدقةٌ) و(ما تركنا صدقةً)، وكان كذا ابن عباس بن عبد المطلب ـ وهو ممن يستحق الميراث لو كان موروثاً، وكان عليّ بن أبي طالب من أفصح قريش وأعلمهم بذلك، وقد طلبت فاطمة ميراث أبيها، فأجابها أبو بكر الصديق رضي الله عنه بهذا اللفظ على وجه فَهِمَتْ منه أنه لا شيء لها، فانصرفت عن الطلب، وفهم العباس وعليّ وسائر الصحابة، ولم يعرض واحد منهم لهذا الاعتراض، وكذلك أبو بكر الصديق المحتج به، والمتعلق به، لا خلاف أنه من فصحاء العرب العالمين بذلك، لم يورد من هذا اللفظ إلّا مايقتضي المنع، ولو كان اللفظ لا يقتضي المنع ما أورده، ولا تعلق به، فإن كان النصب يقتضي ما تقوله، فادعاؤك ما قلت باطل، وان كان الرفع الذي يقتضيه فهو المروى، وادعاء النصب فيه باطل.

[٣٧١] حديث: قال ابن الأثير في «النهاية» في حديث الزبير: **«فتلقّاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كَفّةَ كَفّةَ»**(١).

أي مواجهة، وهما مبنيان على الفتح.

[٣٧٢] حديثِ شراج الحرة قوله: **«أَنْ كَانَ ابنَ عمّتِكَ»**(٢).

---

(١) النهاية (كفف) ٤/١٩٢.

(٢) المسند ١/١٦٥، ١٦٦، والبخاري ـ الفضائل ـ ٤/١٨٢٩ حديث ١٢٩، والترمذي ـ الأحكام ـ ٣/٦٤٤ حديث ١٣٦٣، وابن ماجه ـ المقدمة ـ ١/٧. وانظر فتح الباري ـ الصلح ـ ٥/٣٠٩، ٣١٠ حديث ٢٧٠٨.

قال أبو البقاء[1]: (أَن) بفتح الهمزة، والتقدير لأن كان ابن عمتك تحكم له عليّ أو تقدمه، ولا يجوز الكسر إذ الشرط هنا لا معنى له. انتهى.

وذكر الكرماني أنه روي بالكسر أيضاً.

وقال الزركشي: (أن) بفتح الهمزة، أي قضيت له لأن كان كذلك، وقيل إنها تفسيرية مثلها في قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾[2]. و(ابن) منصوب لأنه خبر كان، واسمها ضمير مستتر.

مسند زياد بن نعيم الحضرمي رضي الله عنه[3]

[٣٧٣] حديث: «أربعاً فرضهنّ الله في الإسلام، فمن جاء بثلاثٍ لم يُغْنِين عنه شيئاً حتى يأتيَ بِهِنَّ جميعاً: الصلاةُ والزكاةُ وصيامُ رمضانَ وحجُّ البيتِ»[4].

قال أبـو البقـاء[5]: وقع في هذه الرواية (أربعاً) بالنصب، والتقدير: فرض الله أربعـاً، فأضمـر الفعـل الأول لدلالـة الثـاني عليه، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[6] على قراءة من نصب، ولو رفع على الابتداء لجاز على ضعف لأنه نكرة، وليس في الكـلام ما يصـح أن يقـدر مبتدأ، ليكون (أربع) خبراً عنه. والجيد رفع (الصلاة)وما بعدها أي هنّ الصلاة، ولو نصب على إضمار أعني جاز، ولو جرّ على البدل من الضمير في (بهنّ) جاز.

مسند زيد بن خالد رضي الله عنه[7]

[٣٧٤] حديث: «صلّى بِنَا رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم صلاةَ الصبحِ على أثر سماء

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٩١.

(٢) سورة القلم ١٤.

(٣) ذكر في الصحابة وهو تابعي، انظر أسد الغابة ١٨١١، وتهذيب التهذيب ٣/٣٦٥.

(٤) المسند ٤/٢٠٠ - ٢٠١.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٩١ - ٩٢.

(٦) سورة يس ٣٩.

(٧) هو زيد بن خالد الجُهَنِي، مختلف في كنيته فقيل أبو زُرْعَة وأبو عبد الرحمن وأبو طلحة، شهد =

كانت من الليل»[1].

قال الطيبي: قوله (كانت من الليل) صفة سماء، وأنَّث الراجع باعتبار اللفظ.

وقوله (أصبح من عبادي مؤمن بي) في (أصبح) ضمير الشأن، و(من) للتبعيض، وهو مبتدأ وما بعده خبر له، والجملة خبر أصبح مبنية للضمير، ويحتمل أن يكون اسمه (مؤمن) و(من عبادي) خبره، و(من) فيه بيانية، وفيه قلب من حيث المعنى كقوله: عرضتُ الناقةَ على الحوضِ.

مسند زيد بن أرقم رضي الله عنه[2]

[٣٧٥] حديث: «**كيف أَنْعَمُ وصاحبُ القَرْنِ قد التقم القَرْنَ**» إلى أن قال: «**قولوا: حسبنا الله ونِعْمَ الوكيلُ**»[3].

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في «المطول»: قوله (ونعم الوكيل) إما عطف على الجملة الأولى والمخصوص محذوف، كما في قوله تعالى: ﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ**﴾[4] فيكون من عطف الجملة الانشائية على الاسمية الإخبارية، وإمّا على تضمين (حسبنا الله) معنى الفعل، وقال: الجيد في قوله تعالى: ﴿**وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل**﴾[5] أي قالوا ونعم الوكيل، فيحتمل أن يقدر مثله هذا.

= الحديبية، وكان معه لواء جُهَيْنَةَ، مات سنة ٧٨ بالمدينة، وقيل قبل ذلك.

(١) المسند ٤/١١٥، ١١٧، والموطأ كتاب الاستسقاء ١/١٩٢ رقم ٤، وأبو داود ـ الطب ٤/١٦ حديث ٣٩٠٦.

(٢) مختلف في كنيته: قيل أبو عمر، وقيل: أبو عامر، استصغر يوم أحد، وأول مشاهد الخندق، وقيل المريسيع، غزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، شهد صفين مع عليّ، ومات بالكوفة أيام المختار سنة ست وستين وقيل ثمان وستين.

(٣) المسند ٤/٣٧٤.

(٤) سورة ص ٣٠، ٤٤.

(٥) سورة آل عمران ١٧٣.

[٣٧٦] حديث الأضاحي: «بكل شعرة حسنة»(١).

قال الطيبي: الباء بمعنى في ليطابق قوله في السؤال: (ما لنا في هذه الأضاحي) فأجاب: في كل شعرة حسنة.

[٣٧٧] حديث: «تركت فيكم ما إنْ تمسَّكْتم به...»(٢).

قال الطيبي: (ما) موصولة، والجملة الشرطية صلتها.

[٣٧٨] حديث: «لَوْلا أن لا تَدَافَنُوا لدعوتُ اللهَ أن يُسْمِعَكم من عذابِ القبر الذي أسمع»(٣).

قال الطيبي: (أنْ يُسْمِعكم) مفعول ثان لقوله (دعوت) على تضمين سألت، و(الذي) مفعول (أن يسمعكم)، و(من عذاب القبر) بيان له، حال منه مقدم عليه.

ومعنى (لولا أن لا تدافنوا) أنهم لو سمعوا ذلك لتركوا التدافن حذراً من عذاب القبر. أو يشتغل كلّ بِخُوَ يصَتِهِ حتى يفضي بهم إلى ترك التدافن قاله التوربشتي. انتهى.

قلت: والذي يخطر لي أن (لا) زائدة، وأن معناه: لولا أن تموتوا من سماعه، فإن القلوب لا تطيق سماعه، فيصعق الإنسان لوقته، فكنّى عن الموت بالتدافن،

---

(١) المسند ٤/٣٦٨، والترمذي ـ الأضاحي ٤/٨٣ رقم ١٤٩٣، وابن ماجه ـ الأضاحي ٢/١٠٤٥ رقم ٣١٢٧. وفيه: (يا رسول الله ما هذه الأضاحي؟ قال سنّة أبيكم إبراهيم، قالوا: مالنا منها؟ قال: بكل شعرة حسنة، قال: يا رسول الله فالصوف؟ قال بكل شعرة من الصوف حسنة).

(٢) المسند ٣/٢٦، وأبو داود ـ المناسك ٢/١٨٢، ١٨٥، وابن ماجه ٢/١٠٢٥ حديث رقم ٣٠٧٤، والموطأ ٢/٨٩٩ حديث رقم ٣.

(٣) مسلم ـ صفة الجنة ٤/٢٢٠ رقم ٦٨ عن أنس، والنسائي ـ باب عذاب القبر ٤/١٠٢.

ويرشد إليه قوله في الحديث الآخر: (لَوْ سَمِعَه الإنسان لصَعِقَ)، أي مات، وفي مسند أحمد: (لولا أن تدافنوا) بإسقاط (لا)، وهو يدل على زيادتها في تلك الرواية.

مسند زيد بن ثابت رضي الله عنه(١)

[٣٧٩] حديث: «اللهمَّ فاطرَ السمواتِ والأرض، عالمَ الغيبِ والشهادة، ذَا الجلالِ والإكرام»(٢).

قال ابن فلاح في «المغني»: أجاز المبرد وصف (اللهمّ) قياساً على وصفه لو كان معرباً، فكذا مع عوضها، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾(٣)، و﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(٤)، و﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا﴾(٥)، ومنعه سيبويه لبعده بالتركيب عن التمكن المقتضي للوصف مع ضعف وصف المنادى وكذلك منعه الأصمعي، ويحمل مثل هذا على البدل أو على نداء ثان.

وقال الرضي: لا يوصف (اللهمّ) عند سيبويه، كما لا يوصف أخواته، أي الأسماء المختصة بالنداء نحو: يا هناه، ويا نومان، وفل، وقد أجاز المبرد وصفه لأنه بمنزلة يا الله، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وهو عند سيبويه على النداء المستأنف، ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف، بل السماع مفقود فيها. انتهى.

وقال في «الارتشاف»: ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا يجوز وصف (اللهمّ)،

---

(١) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي أبو سعيد، وقيل أبو ثابت، استصغر يوم بدر، وكانت معه راية بني النجار يوم تبوك، كتب الوحي للنبي ﷺ، ثم اشترك في جمع القرآن في عهد أبي بكر، وكذلك في جمع المصحف العثماني، ومات سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وأربعين.

(٢) المسند ٥/١٩١.

(٣) سورة آل عمران ٢٦.

(٤) سورة الزمر ٤٦.

(٥) سورة المائدة ١١٤.

وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه، وإذا وصف عندهما بمفرد جاز فيه الرفع والنصب.

وفي «النهاية»: تستعمل (اللهمّ) على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يراد به النداء المحض كقولهم: اللهمّ ارحمنا.

الثاني: أن يذكره المجيب تمكيناً للجواب في نفس السائل، يقول لك القائل: أزيد قائم؟ فتقول: اللهمّ نعم، أو اللهم لا.

الثالث: يستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك: أنا لا أزورك اللهمّ إذا لم تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل؟ انتهى.

[٣٨٠] حديث: «**أما بادىء بدء فإني أحمد الله**»[٤].

قال صاحب «البسيط»: قولهم: أفعل هذا بادي بدا، وبادىء بدء، فالاسم الأول على وزن فاعل، وياؤه ساكنة في موضع النصب، والاسم الثاني جاء على وزن فعل، وعلى وزن فعيل، وفي أصله وجهان: أحدهما: أنه من بدا يبدو إذا ظهر، أي ظاهراً، وهذا ضعيف لأنه قد جاء مهموزاً في حديث ابن ثابت: (أما بادىء بدء فإني أحمد الله).

والوجه الثاني (وهو المشهور): أن أصله الهمز، إلا أن الاسم الأول خفف بتسكين الهمز وقلبها ياء، وأما الاسم الثاني ففي الذي على وزن فعل وجهان: أحدهما أن أصله (بداء) على وزن فعال، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وبقيت الألف الزائدة ووزنه (فعا) أو أنه قصر بحذف ألف المد، وخففت الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها، ووزنه فعل.

---

(١) المسند ٥/١٨١ ـ ١٩٢.

وفي الـذي على وزن فعيل وجهـان: أحدهما أنه قصر بحذف الياء، وخففت الهمزة بانكسار ما قبلها، والثاني أن الهمزة حذفت تخفيفاً، وبقيت الياء الزائدة، وفيه لغـات أخر: إحداها: بادىء بدء على وزن (فعل) كما في حديث زيد بن ثابت. والثانية: بادىء بدء، بهمز الثاني دون الأول. والثالث: بادي بدي على وزن (فعيل) على الأصل، وفيه وجهان: أحدهما: أنه معرب منصوب على الحال، لأن تخفيف الهمـز لا يوجب البنـاء، وأما سكون يائه في موضع النصب فلكثرة استعماله جرى مجرىٰ المثل كقولهم: أعطِ القوسَ باريها، وعلى هذا الوجه يكون الأول مضافاً إلى الثاني.

والثاني: أنه مبني مركب، وعِلّة بنائه تضمن حرف العطف، ولذلك أسكنت ياؤه كسكونها في قالى قلا، ومعديكرب، وهو في موضع النصب على الحال، أي أفعله متقدماً على فعله كل شيء.

[٣٨١] حديث: «**كانَ النّاسُ في عهدِ النبيّ صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثّمار، فإذا جذَّ النـاسُ، وحضـرَ تقاضيهم، قال المبتاعُ إنه أصاب الثمر الدمان أصابه مرض، أصابه قشام**»(١).

قال الكرماني: أصابه ثالثاً بدل من أصابه ثانياً، وهو بدل من الأول.

وقوله: (عاهات) خبر للمبتدأ المحذوف، أي مدة الأمور الثلاثة عاهات.

وقوله: (يحتجون بها)(٢) جمع نظراً إلى أن لفظ المبتاع جنس صالح للقليل والكثير.

---

(١) رواه البخاري في فتح الباري ـ كتاب البيوع ـ ٤/٣٩٣ ـ ٣٩٤، حديث رقم ٢١٩٣، وأبو داود ـ كتاب البيوع ـ ٣/٢٥٣ حديث رقم ٣٣٧٢.

(٢) جزء من الحديث نفسه.

وقوله (فإمّا لا فلا تتبايعوا) أصله: فإن لا تتركوا هذه المبايعة، فزيد كلمة (ما) للتأكّد، فأدغم النون في الميم، وحذف الفعل، ويجوز إمالة (لا) لتضمنها الجملة، وإلا فالقياس أن لا تمال الحروف، أليس قد تكتب (لا) هذه بلام وياء، وتكون (لا) ممالة، ومنهم من يكتبها بالألف ويجعل عليها فتحة محرفة علامة الإمالة، فمن كتب بالياء اتبع لفظ الامالة، ومن كتب بالألف ابتع أصل الكلمة. انتهى.

وقال ابن مالك في توضيحه: في قوله (فإما لا) شاهد على أن حرف الشرط قد يحذف بعده مقروناً بما كان واسمها وخبرها المنفي بـ(لا) نافية. فان الأصل: فإن كنتم لا تفعلون فلا تبايعوا، ومثله قوله ﷺ: (إمّا لا فَأَعِنّي على نفسِك بكثرةِ السّجود)[1]، أي إن كنت لا بدّ لك من ذلك فأعنّي، ومن ذلك قول الزاجر:

أمرعتِ الأرضُ لَوَ انَّ مَالاَ

لَوَ أنّ نوقاً لك أو جِمَالاَ

أو ثلّةً من غنمٍ إمَّالاَ[2]

أي ان كنت لا تملكين إبلاً. انتهى. وقال أبو حيان في شرح التسهيل: لا يحذف (لا) الفعل مع المكسورة معوضاً منه (ما) إلا في هذه.

مسند السائب بن خلَّاد رضي الله عنه[3]

[٣٨٢] حديث: «مَا مِنْ شيءٍ يُصِيبُ المؤمنَ حتّى الشوكة تصيبُه إلّا كُتِبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةٌ»[4].

(١) ذكر ابن مالك في شواهد التوضيح ١٧٧ أنه في جامع المسانيد.

(٢) الأبيات بلا نسبة في الدرر ١/٩٣، والهمع ١/١٢٢، وشواهد التوضيح ١٧٧، والأشموني ١/٢٤٥.

(٣) السائب بن خلاد بن سويد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي أبو سهلة، صحابي من الولاة، شهد بدراً، ولي اليمن لمعاوية، وله أحاديث، ذكر ابن الأثير أن وفاته كانت سنة ٩١هـ، وفي الأعلام سنة ٧١هـ. انظر الأعلام ٣/١١٠، ابن خياط ١/٢١١، تهذيب التهذيب ٣/٤٤٧، أسد الغابة ١٩٠٩.

(٤) المسند ٤/٥٦ بلفظه، وانظر صحيح مسلم ـ كتاب البر ـ باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض =

قال أبو البقاء[1]: يجوز (حتى الشوكة) بالجر بمعنى إلى، أي: لو انتهى ذلك إلى الشوكة. وبالنصب على تقدير يجد الشوكة، أو مع الشوكة. وبالرفع على جواز فيه، وفيه وجهان: أحدهما: هو معطوف على الضمير في يصيب، والثاني هو مبتدأ أي: حتى الشوكة تشوكه.

مسند السائب بن يزيد رضي الله عنه[2]

[٣٨٣] حديث: «كانَ الصاعُ على عهدِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم مدٌّ وثُلُث»[3].

قال ابن مالك[4]: الأجود فيه جعل اسم كان ضمير الشأن، ويكون الصاع مبتدأ، و(مد وثلث) خبره، والجملة خبر كان، ويجوز أن يكون (مدّ) خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر كان، والتقدير: كان الصاع قدره مدّ وثلث.

مسند سَبْرَة بن معبد الجُهَنِي رضي الله عنه[5]

[٣٨٤] حديث: «عَلِّمُوا الصبيَّ الصلاةَ ابن سبع، واضْرِبُوه عليها ابن عشر»[6].

قال أبو البقاء[7]: (ابن) بالنصب فيهما، وفيهما وجهان:

= أو حزن أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها.

(١) إعراب الحديث النبوي ٩٣.

(٢) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثُمَامة، له ولأبيه صحبة، قال مُصْعَبُ الزبيري: استعمله عمر على سوق المدينة، وقال أبو نُعَيْمٍ: مات سنة اثنتين وثمانين، وقيل غير ذلك: الإصابة ٢/١٢، ١٣.

(٣) البخاري في فتح الباري ١٣/٣٠٤ حديث رقم ٧٣٣٠ في كتاب الاعتصام، والنسائي ـ كتاب الزكاة ـ باب كم الصاع ٥/٥٤، ولم نجده في مسند الإمام أحمد.

(٤) شواهد التوضيح ١٣٩، ١٤٢.

(٥) كنيته أبو الربيع، روى أحاديث، وهو من ساكني الكوفة، وتوفي في خلافة معاوية، وله صحبة. انظر ابن خياط ١/٢٦٧، وأسد الغابة ١٩٣٦، وتهذيب التهذيب ٣/٤٥٣.

(٦) المسند ٣/٤٠٤، والترمذي ـ الصلاة ـ باب ما جاء في متى يؤمر الصبي بالصلاة ٢/١٢٦ برقم ٤٠٧ بلفظه، والدارمي ـ الصلاة ـ باب متى يؤمر الصبي بالصلاة ٢/٣٣٣، وأبو داود ـ الصلاة ١/١٣٣ برقم ٤٩٤، وانظر تيسير الوصول ٢/١٨٨. (٧) إعراب الحديث النبوي ٩٣.

أحدهما: هو حال من الصبي، والمعنى اذا كان ابن سبع، وإذا كان ابن عشر، أو علموه صغيراً واضربوه مراهقاً. والثاني: أن يكون بدلاً من الصبي ومن الهاء في (اضربوه).

مسند سُرَاقة رضي الله عنه(1)

[٣٨٥] حديث: «أَلَا أدلّك على أفضلِ الصدقة، ابنتك مردودة اليك، ليس لها كاسب غيرك»(2).

قال في «النهاية»: أراد ألا أدلك على أفضل أهل الصدقة، فحذف المضاف.

وقال الطيبي: يمكن أن تقدر صدقة تستحقها ابنتك في حال ردّها عليك وليس لها كاسب غيرك، وهما حالان اما هيئة مبينتان أو متداخلتان.

مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه(3)

[٣٨٦] حديث: «... أتصدقُ بمالِي؟ قال لا، الشّطر؟ قال لا، قال الثلث والثلث كثير»(4).

قال في «النهاية»: نصب الشطر والثلث بفعل مضمر، أي: أهب الشطر وكذا قال

---

(١) هو سراقة بن مالك بن جُعْشُم الكِنَاني المُدْلِجي، روى البخاري قصة إدراكه النبي ﷺ لمّا هاجر إلى المدينة، أسلم يوم الفتح، ووعد بسوارَيْ كسرى، وتحقق ذلك في عهد عمر، مات سنة ٢٤هـ وقيل بعد ذلك. الإصابة ٢/١٩.

(٢) المسند ٤/١٧٥ برواية: (ألا أدلك على أعظم الصدقة، أو من أعظم الصدقة)، وابن ماجه - الأدب ٢/١٢٠٩ برقم ٣٦٧٧.

(٣) الصحابي المعروف، فاتح العراق ومدائن كسرى، أحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة، توفي بالعقيق سنة ٥٥هـ - ٦٧٥م، انظر الأعلام ٣/١٣٧، أسد الغابة ٢٠٣٧، ابن خياط ١/٣٤، تهذيب التهذيب ٣/٤٨٢.

(٤) المسند ١/١٦٨، ١٧١، ١٧٢ بلفظ غير مطابق، وفتح الباري - الجنائز - ٣/١٦٤ برقم ١٢٩٥، ومسلم - الوصية - ٣/١٢٥٠ برقم ٥، وابن ماجه - الوصايا - ٢/٩٠٣ برقم ٢٧٠٨، =

الزمخشري في «الفائق».

وقال في «التسهيل»: الخفض أظهر من النصب، لأن النصب بإضمار فعل، والخفض مردود على قوله (بمالي).

وقوله: (الثلث والثلث كثير) جوز القاضي في الثلث الأول نصبه ورفعه، فالنصب على الإغراء أو بفعل مضمر أي: أَعْطِ الثلث واقتصر عليه، والرفع على أنه فاعلُ فعلٍ مقدر أي: يكفيك الثلث، أو على أنه مبتدأ حذف خبره أي: الثلث كافيك، أو خبر محذوف المبتدأ أي: المشروع الثلث.

وقال الكرماني: قوله: (فالشطر) بالجر أو بالرفع، وكذا فالثلث، وأما الثلث الآخر فبالنصب، وذكر مثل ما قال عياض.

قلت: رواه أبو داود بلفظ: (قال فبالشطر، قال فبالثلث) وهو يؤيد رواية الجر.

قوله: (إنك أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ) روي بفتح أن وكسرها. قال النووي: وكلاهما صحيح، وقال الزمخشري في الفائق (أن تذر) مرفوع المحل على الابتداء أي: تركك أولادك أغنياء خير، والجملة بأسرها خبر إنّ.

وقال الأشرفي: لا يجوز أن يجعل (انْ) حرفاً للشرط، لأنه يبقى الشرط بلا جزاء، فإنه لا يجوز جعل قوله (خير) جزاء له، وكثيراً ما يصحف فيه أهل الزمان.

وقال الطيبي: إذا صحت الرواية فلا التفات إلى من لم يجوز حذف الفاء إذا كانت الجملة اسمية بل هو دليل عليه.

[٣٨٧] حديث: «كانَ جدارُ المسجدِ عندَ المدينةِ ما كادتِ الشَّاةُ أَنْ تَجُوزَها»(١).

= والنسائي ـ الوصية ـ ٦/٢٤١، والترمذي ـ الجنائز ـ ٣/٣٠٥ برقم ٩٧٥، وأبو داود ـ الوصايا ـ ٣/١١٢ برقم ٢٨٦٤، والموطأ ـ الوصايا ـ ٢/٧٦٣ برقم ٤.

(١) أشار المعجم المفهرس الى خ صلاة ٩١، وهو في المسند ٤/٥٤ بلفظ آخر، أي بمعناه.

قال الكرماني: فإن قلت خبر كاد فعل مضارع بغير أَنْ، فما قولك في قوله (أَنْ تجوزها)؟ قلت: قد تدخل أَنْ على خبرها كما تحذف من خبر عسى، إذ هما أخوان يتقارضان.

فإن قلت: ما معنى التركيب، إثبات جواز الشاة أو نفيه؟ قلت: اختلفوا في كاد إذا دخل عليه النفي، هل هو للنفي أو للاثبات، والموافق للحديث الإثبات، وهو قول سهل بن سعد: كان بين مصلى رسول الله ﷺ وبين الجدار ممرّ الشاةِ، وللقواعد النحوية لأنه كسائر الأفعال على الأصح.

[٣٨٨] حديث: «**ارْمُوا وأَنَا مَعَكُم كلكم**»(١).

قال الزركشي: بالجر، تأكيد للضمير المجرور.

[٣٨٩] حديث: «**بايعتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم بيدي هذه، وأخرج لنا كفَّهُ كفٌّ ضخمةٌ**»(٢).

قال أبو البقاء(٣): كذا وقع في هذه الرواية بالرفع، ووجهه أنه حذف المبتدأ أي: هي كفٌّ ضخمةٌ، والنصب أوجه على البدل.

[٣٩٠] حديث: «**ألا أخبركم بأشدَّ حرّاً منهُ يومَ القيامةِ؟ هذينك الرجلين**»(٤).

---

(١) المسند ٤/ ٥٠ بلفظه، وفتح الباري ـ الجهاد ٦/ ٩١ برقم ٢٨٩٩.

(٢) المسند ٤/ ٥٤ ـ ٥٥، برواية: فأخرج لنا كفه كفاً ضخمة.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٩٩.

(٤) صحيح مسلم ٨/ ١٢٤ ـ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم. والحديث عن إياس بن سلمة الأكوع (انظر أسد الغابة ترجمة رقم ٢١٥٤). والحديث: (قال: عدنا مع رسول الله ﷺ رجلاً =

قال أبـو البقاء[1]: أمّا (أشدّ) فهو هنا مفتوح لأنه لا ينصرف وليس بمضاف إنه نصب (حراً) بعده، وهو كقوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾[2] ﴿وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾[3] وهو منصوب على التمييز.

وأما قوله: (هذينك) ففيه وجهان: أحدهما: أنه بدل من قوله (بأشدّ)، والثاني: أنه منصوب بإضمار أعني. وأما الكاف في (ذينك) فحرف للخطاب كالتي في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾[4].

[٣٩١] حديث خيبر، قوله: «**فقال رجل: يا رسول الله أو أهريقها ونغسلها قال: أو ذاك**»[5].

قال القرطبي: بسكون الواو. وقوله: (إنّه مجاهد مجاهد) قال القرطبي: الرواية المشهـورة الصحيحـة بكسـر الهاء فيهما وضم الدال وتنوينها فيهما، وضم الميم. ورُوي: يجـاهد مجاهد، بفتحها كلها الا مجاهد فانها بالكسر على أن يكون فعلاً ماضياً، والثاني جمعاً لا نظير له في الآحاد فلم يصرفه، والصواب الأول.

قولـه: (أهـريقوها واكسروها) قال القرطبي: (ها) في (هريقوها) للّحوم، وفي (اكسروها) للقدور، وإنْ لم يجر لهما ذكر، لكنهما تدل عليهما الحال.

= موعوكا قال: فوضعت يدي عليه فقلت: والله ما رأيت كاليوم رجلاً أشدّ حرّاً، فقال نبي الله ﷺ: ألا أخبركم بأشدّ منه حرّاً يوم القيامة هذينك الرجلين الراكبين المقفيين. لرجلين حينئذ من أصحابه.

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠٠.

(٢) سورة البقرة ٢٠٠.

(٣) سورة غافر ٨٢.

(٤) سورة القصص ٣٢.

(٥) المسند ٤/٤٨، ٥٠ وفيه: (أنهريق ما فيها ونغسلها) وفي موضع آخر (ألانهريق ما فيها)، ومسلم بالمعنى ٣/١٤٢٨ ـ ١٤٢٩.

قال النووي: قوله: (قلّ عربي نشأ بها مثله) بالنون والهمز في آخره أي: شبّ وكبر، و(بها) بمعنى فيها، والضمير للحرب أو الأرض أو بلاد العرب. انتهى.

وروي (عربيّا) بالنصب، قال السُّهَيْلي: و(مثله) فاعل (قلّ) و(عربيّاً) منصوب على التمييز لأنّ في الكلام معنى المدح نحو: عظم زيد رجلاً، وقلّ ذا أربا. و(قلّ) وزنها: (فعل) لقولهم في اسم الفاعل (قليل).

وروي (مشى) بميم مفتوحة، فعل ماض من المشي، قال القاضي: وأكثر رواة البخاري عليه، وعند بعضهم (مُشابِهاً بوزن (مقابِلاً)) اسم فاعل من الشبه، أي: مشابهاً بصفات الكمال في القتال. وقد يكون منصوباً بفعل محذوف أي: رأيته مشابهاً، أو معناه: قلّ عربي يشبهه في هذه الصفات.

وقال القرطبي: يحتمل أن يعود الضمير في (بها) على الشهادة والحالة الحسنة التي مضى بها إلى الله تعالى، قال: وهذا يعضده المعنى ومساق الكلام.

[٣٩٢] حديث: «**أيُّما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاثُ ليالٍ فإن أحبّا أن يتزايدا أو يتتاركا تتاركا**»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: ما وجه التركيب؟ قلت: بعض الجزاء محذوف، وفي مخرج أي لصح، فإن أحبّا أن يتناقضا تناقضا، وان أحبّا أن يتزايدا في الأجل تزايدا.

مسند سَلَمَةَ بن نُفَيلٍ السَّكُونِيِ رضي الله عنه(٢)

[٣٩٣] حديث: «**ولستم لابثونَ بعدِي إلاّ قليلاً**»(٣).

---

(١) فتح الباري ـ كتاب النكاح ـ ٩/١٦٧ برقم ٥١١٩، وفي المسند بالمعنى ٤/٥٥ قال أبو عبدالله: وقد بينه علي عن النبي أنه منسوخ.

(٢) له صحبة، وأصله من اليمن، وسكن حمص. أسد الغابة ٢١٨٨، ابن خياط ١/١٦٤، تهذيب التهذيب ٤/١٥٩.

(٣) المسند ٤/١٠٤.

قال أبو البقاء[1]: كذا وقع في هذه الرواية، وهو سهو لأنه خبر (ليس) ولا يمكن أن يجعل مبتدأ إذ لا خبر له. وقوله: (إلّا قليلاً) يجوز أن يكون التقدير إلّا زمناً قليلاً، وأن يكون لُبْثاً قليلاً.

[٣٩٤] حديث: «. . **الآنَ جاءَ القتالُ**»[2] وحديث: «**الآنَ نَقْرُوهُمْ ولا يَقْرُونَا**».

قال السيرافي: معنى (الآن) أنه الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وهو الزمان الذي هو آخر ما مضى وأول ما يأتي من الأزمنة.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: الفرق بين الزمن والآن: أنّ الزمان: ماله مقدار يقبل التجزئة، و(الآن) لا مقدار له، فالآن ما كان من الأزمنة متوسطاً بين الماضي والمستقبل، وهو اسم للوقت الحاضر.

وزعم الفرَّاء أن أصله من قولك: آن الشيء يئين إذا أتى وقته كقولك: آن لك أن تفعل، فأدخلوا عليه الألف واللام، وأبقوه على ما كان عليه من الفتح كقولهم: (عن قيلَ وقالَ) أدخل الخافض عليهما وبقاؤهما على الفتح الذي كانا عليه. وله قول آخر: إن أصله (أوان) ثم حذفوا الواو فبقي (آن) كما قالوا (رياح وراح) للخمر، وردّ عليه القول الأول بأن الألف واللام ان كانت بمعنى الذي لم يصح دخولها على الفعل إلّا: إلى ربه صوت الحمار اليجدع[3]. وان كانت للتعريف فقد خرج عن الفعلية إلى الأسمية، فوجب أن لا يعتبرهما كان عليه. ولا يجوز أن يكون نقل وفيه ضمير المصدر أو غيره لأنه يكون محكيّاً ولا يصحّ دخول اللام عليه. وأما تشبيهه له بـ (قال وقيل)

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠٠.

(٢) النسائي ـ باب الخيل ـ حديث ١.

(٣) عجز بيت قائله: ذو الخِرَق الطُّهَوِي، صدره: (يقول الخَنَا وأبغض العجم ناطقا) وانظر: نوادر أبي زيد ٦٧، والدرر ١/٦١، والخزانة ١/١٤، ٢/٤٨٨، والعيني ١/٤٦٧، وبلا نسبة في الهمع (دار البحوث) ١/٢٩٤، والإنصاف ١٧٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٥٨٦.

فلا يصحّ لأنه هناك محكيّ، فان كان (الآن) محكيّاً وجب أن لا يدخل عليه لام التعريف. وقوله: إن أصله (أوان) فذلك مما لا يدل ـ لو سلم له ـ على بنائه.

والصحيح أن يقال: إن (الآن) اسم بدليل دخول حرف الجر عليه، ووجود اللام فيه. وقيل إن أصله (أون) قلبت الواو ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وهذا بعيد لأن الواو التي في كنف الألف لا تقلب كما في الجواد والسواد.

وقد اتفق النحاة على بناء (الآن) واختلفوا في علته.

فقال المبِّرد وابن السّراج: إنه خالف نظائره لأنه نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه بلام التعريف، وأصل لام التعريف وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ثم يدخل عليها ما يعرفها من لام أو إضافة، فلما خالف سائر الأسماء بوقوعه معرفة في أول أحواله، ولزم موضعاً واحداً بنى، وهو اختيار الزمخشري.

وقال الزجاج: بني لتضمنه معنى حرف الإشارة.

وقال أبو علي: بني لتضمنه لام التعريف لأنه استعمل معرفة وليس عَلَماً، والألف واللام فيه زائدتان.

وقال السِّيرافي: لحقه شبه الحرف للزومه لهذا الموضع من الأسماء، لأن الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت فيها في أوليتها غير زائلة عنها، واختاروا الفتح لأنه أخف، وأشكل بالألف فأتبعوه الألف التي قبله كما أتبعوا ضمة الدال ضمة الميم في «مُنْذُ»، أو فتحة الهمزة ولم يعتدوا بحجز الألف، أو حملاً على أين وأيّان.

وقال الخوُارزمي: إنما بني لأنه لزمه النصب بلزوم الظرفية إياه، وصار بمنزلة اللام من رجل، والدال من زيد، والإعراب لا يكون كذلك، وبني على الفتح لأنه في الأصل ظرف، وحقّ الظرف أن يكون بهذه الصورة من قبل العامل وبالبناء ذهب منه كون هذه الصورة من قبل العامل فبقي له الصورة. انتهى.

وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»: مسمّى (الآن) الوقت الحاضر جميعه كوقت

فعل الإنسان حال النطق به أو الحاضر بعضه كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً﴾(١)، وكقوله: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ﴾(٢)، وكقول النبي ﷺ: (تصدقوا فيوشك الرجل أن يمضي بصدقته فيقول الذي أعطيها: لو جئت بها بالأمس لأخذتها، وأما الآنَ فلا حاجة لي بها) ومثله قول علي رضي الله عنه: (كان ذلك والاسلام قليل، وأمّا الآن فقد اتسع نطاق الاسلام)، وظرفيته غالبة، وليست ظرفية لازمة بل وقوعه ظرفاً أكثر من وقوعه غير ظرف. ومن وقوعه غير ظرف قول النبي ﷺ وقد سمع: (هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفاً، فهو يهوي في النار، فالآن حين انتهى إلى قعرها) فالآن: هنا في موضع رفع بالابتداء و(حين انتهى) خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة مصدرة بفعل ماض. انتهى.

مسند سلمان الفارسي رضي الله عنه(٣)

[٣٩٥] حديث: «رِبَاطُ يومٍ وليلةٍ أفضلُ من صيامِ شهرٍ وقيامهِ صائماً لا يفطرُ، وقائماً لا يفترُ»(٤).

قال أبو البقاء(٥): (صائماً وقائماً) حالان، وصاحب الحال محذوف دالّ عليه قوله: (من صيام شهر وقيامه) والتقدير: أن يصوم الرجل شهراً، أو يقومه صائماً وقائماً.

---

(١) سورة الجن ٩.

(٢) سورة الأنفال ٦٦.

(٣) كنيته أبو عبدالله، أصله من مجوس أصبهان، قرأ كتب الفرس والروم واليهود، وقصد بلاد العرب، فلقيه ركب من بني كلب فاستعبدوه وباعوه، فاشتراه رجل من بني قُرَيْظَة فجاء به إلى المدينة. أعانه المسلمون على شراء نفسه من صاحبه فأظهر إسلامه، وهو الذي دلّ المسلمين على حفر الخندق في غزوة الأحزاب. جُعِل أميراً على المدائن وفيها توفي سنة ٣٦هـ. الأعلام ١٦٩/٣، ابن خياط ١٦/١، أسد الغابة ٢١٤٩، المعارف، سير أعلام النبلاء ٣٦٢/١، تهذيب التهذيب ١٣٧/٤.

(٤) المسند ٤٤٠/٥، ٤٤١. وروي بمعناه في مسلم ١٥٢٠/٣، والنسائي ٣٩/٦، ٩٢٤/٢.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٠٠.

[٣٩٦] حديث: «**ولا نكتفي بدون ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع . . .**»[١].

قال الطيبي: (ليس فيها رجيع) صفة مؤكدة لأحجار.

مسند سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه[٢]

[٣٩٧] حديث المنام قوله: «**فانطلقتُ إلى ثقبٍ مثل التنور أعلاه ضيقٌ وأسفلُهُ واسعٌ يتوقدُ تحته ناراً**»[٣].

قال ابن مالك[٤]: نصب (ناراً) على التمييز، وأسند (يتوقد) إلى ضمير عائد على الثقب كما يقول: مررت بامرأة تتضوع من أردانها طِيباً. وعلامة انتصاب التمييز بفعل أن يصلح إسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً كقولك في (تتضوع من أردانها طِيباً): يتضوع طيبُها من أردانها، وكقولك في: طاب زيد نفساً: طابت نفسُ زيد، وهذا الاعتبار صحيح في (يتوقد تحته ناراً) بأن يقال: يتوقد نارُه تحته، فصحّ نصب (ناراً) على التمييز.

ويجوز أن يكون فاعل (يتوقد) موصلاً بـ(تحته) فحذف وبقيت الصلة دالة عليه لوضوح المعنى، والتقدير: يتوقد الذي تحته ناراً، أو: يتوقد ما تحته ناراً، و(ناراً) أيضاً تمييز.

ونظير هذا التقدير قول الأخفش في: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً**﴾[٥]

---

(١) المسند ٥/٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، وابن ماجه ـ كتاب الطهارة ـ ١/١١٥ حديث رقم ٣١٦. ورواه أبو داود بالمعنى ١/١١ حديث رقم ٤١.

(٢) سمرة بن جندب بن هلال الفَزَاري، صحابي من الشجعان القادة، نشأ في المدينة، نزل البصرة فكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة، ولما مات زياد أقره معاوية عاماً أو نحوه ثم عزله، مات بالكوفة وقيل بالبصرة سنة ٦٠هـ. الأعلام ٣/٢٠٣، أسد الغابة ٢٢٤١، ابن خياط ١/١١٢، المعارف ٣٠٥، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٦.

(٣) المسند ٥/١٤٩، وفتح الباري ـ كتاب التعبير ١٢/٤٣٨ برقم ٧٠٤٧.

(٤) شواهد التوضيح ٧٥ ـ ٧٧.

(٥) سورة الإنسان ٢٠.

إن أصله: وإذا رأيت ما ثمّ. وحذف الموصول لدلالة صلته عليه مما انفرد به الكوفيون ووافقهم الأخفش، وهم في ذلك مصيبون، ومن دلائل إصابتهم قوله تعالى: ﴿**وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ**﴾[1] والأصل: بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم، لأن الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا، ولذلك أعيدت (ما) بعد (ما) في قوله تعالى: ﴿**قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ**﴾[2].

ومن حذف الموصول مستغنى عنه بصلته قول حسان رضي الله عنه:

أَمَنْ يَهْجُو رسولَ اللهِ مِنْكُمْ ويمدَحُهُ وينصُرُهُ سَوَاءُ[3]

يريد: أمن يهجو رسول الله منكم أيها المشركون، ومن يمدحه منّا وينصره سواء.

ومثله قول الآخر:

ما الذي دَأْبُهُ احتياطٌ وحزمٌ وهواه أطاع، يستويان[4]

يريد: ما الذي دأبه احتياط وحزم، والذي هواه أطاع يستويان وأحسن ما يستدل به على الحكم قوله ﷺ: (مثل المهجّر كالذي يهدي بدنةً، ثم كالذي يهدي بقرةً، ثم كبشاً، ثم دجاجةً، ثم بيضةً)[5]. فإن فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات، لأن التقدير: ثم كالذي يهدي كبشاً، ثم كالذي يهدي دجاجة، ثم كالذي يهدي بيضة. وإذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة، فأن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحقّ بالجواز الموصول وأكثر الصلة، فأن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحقّ بالجواز وأولى.

قوله: (كان مما يكثر أن يقول)[6]: قال الطيبي: (مما يكثر) خبر كان، و(ما)

---

(١) سورة العنكبوت ٤٦. (٢) سورة البقرة ١٣٦.

(٣) ديوانه (دار صادر): ٩، والمقتضب ٢/١٣٧، والأصول ٢/١٤٩.

(٤) مغنى اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٦٢٥.

(٥) البخاري ـ كتاب الجمعة ـ باب الاستماع الى الخطبة.

(٦) جزء من حديث المنام نفسه. المسند ٥/٩، ١٤.

موصولة، و(يكثر) صلته، والضمير راجع إلى (ما) و(أن يقول) فاعل يكثر، و(هل رأي أحد منكم)[1] هو المقول.

وقوله: (فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر)[2]: قال ابن مالك[3]: تضمّن هذا الحديث وقوع خبر (جعل) الإنشائية جملة فعلية مصدرة بـ(كلما) وحقه أن يكون فعلاً مضارعاً كغيرها من أفعال المقاربة، فيقال: جعلت أفعل كذا، ولا يقال: جعلت كلما شئت فعلت كذا، ولا نحو ذلك قال الشاعر:

وَقَـدْ جعـلتُ إذَا ما قمـتُ يُثْـقِلُنِـي ... ثَوْبِي فأنهضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ[4]

فما جاء هكذا فهو موافق للاستعمال المطرد، وما جاء بخلافه فهو منبه على أصلٍ متروك، وذلك أن أفعال الإنشاء، وسائر أفعال ياب المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر، فالأصل أن يكون خبرها مثل كان في وقوعه مفرداً[5]، وجملة فعلية وظرفاً، فترك الأصل والتزم الخبر فعلاً مضارعاً، ثم نبّه شذوذاً على الأصل المتروك بوقوعه مفرداً في: عسيت صائماً، وما كدت آئبا، وبوقوعه جملة اسمية في قوله:

وقـدْ جَعَـلَتْ قَلُوصُ بَنِـي سُهَيْـلٍ ... من الأكـوارِ مرتـعُـهـا قريبُ[6]

وبوقوعه جملة من فعل ماض مقدم عليه (كلما) في: (جعل كلما جاء ليخرج)، وفي (إذا) في قول الصاحب في الحديث الآخر: (فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرج

---

(١) جزء من حديث المنام نفسه.

(٢) جزء من حديث نفسه، المسند ٥/١٤، والبخاري ـ كتاب الجنائز ـ باب ما قيل في أولاد المشركين.

(٣) شواهد التوضيح ٧٧ ـ ٧٨.

(٤) همع الهوامع رقم ٤٦٠، ٤٨٧ والتصريح ١/٢٠٤، ٢٠٦، والدرر ١/١٠٢ وهو لأبي حية النميري، ونسب في الخزانة ٤/٩٣ لعمرو بن أحمر الباهلي.

(٥) سقط هنا قوله: (وجملة اسمية). انظر شواهد التوضيح لابن مالك ٧٨.

(٦) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٧٩، والهمع ١/١٣٠، وشرح التصريح ١/٢٠٤. وهو رواية: بني زياد.

أرسل رسولاً). وقول أنس في حديث الاستسقاء: (فما جعل يشير بيده إلى ناحية السماء إلا تعرضت) فيه غرابة، لأن أفعال الشروع إن صاحبها نفي كان مع خبرها نحو: جعلت لا ألهو. وقد ندر في هذا الحديث دخوله على جعل، وسهّل ذلك أن معنى (ما جعل يفعل) و(جعل لا يفعل) واحد.

قوله: (وإذَا حَوْلَ الرجلِ من أكثرِ وِلْدان رأيتهم قطّ)[1].

قال الكرماني: فإن قلت: قال ابن مالك[2]: جاز استعماله في المثبت والنحاة غفلوا عن ذلك. قلت: شرط (قط) أن لا يستعمل إلاّ في الماضي، فما وجهه هنا؟ قال الكرماني: ويحتمل أنه اكتفى بالنفي الذي يلزم من التركيب، إذْ معناه: ما رأيتهم أكثر من ذلك، أو يقال إنّ النفي مقدّر.

وقال الطيبي: أصل التركيب: وإذا حول الرجل وِلْدان ما رأيت وِلْداناً قطّ أكثر منهم، يشهد له قوله: (لَمْ أَرَ رَوْضةً قطّ أعظمَ مِنْها) ولما أن كان التركيب يفهم بمعنى النفي جاز زيادة مِنْ وقط التي تختص بالماضي المنفي.

وقوله: (شطر) مبتدأ، و (كأحسن)[3] خبره، والكاف زائدة، والجملة صفة أو حال.

قوله: (الذي يُشقُّ رأسه فكذّاب)[4].

قال ابن مالك[5]: فيه شاهد على أن الحكم قد يستحق لجر العلة، وذلك أن

---

(١) جزء من حديث المنام نفسه، انظر المسند ٩/٥.

(٢) شواهد التوضيح ١٩٣.

(٣) يشير هنا الى جزء من حديث المنام وهو: (فلقينا فيها رجالاً شطر من خلقهم كأحسن ما أنت راءٍ، وشطر كأقبح ما أنت راء ....) انظر المسند ٩/٥.

(٤) جزء من حديث المنام، وهو في المسند بلفظ آخر، انظر المسند ٩/٥، ١٤، وانظر البخاري ـ كتاب الأدب ـ ٦٩ باب قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنو اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾.

(٥) شواهد التوضيح ١٨٤ ـ ١٨٥.

المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا إذا كان[1]ابمن الشرطية أو ما أشبهها[2] في العموم واستقبال ما يتم به المعنى نحو: الذي يأتيني فمكرم، إذْ لم يقصد إتْياً مُعيّناً، فـ«الذي» على هذا التقدير بمنزلة (مَنْ) في العموم واستقبال ما بعدها، فجاز أن تدخل الفاء على خبرها لشبهه بجواب الشرط، فلو كان المقصود معيّنا زالت مشابهته (مَنْ) وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدءات المقصود بها التعيين نحو: زيد مكرم، فلو قلت: فمكرم، لم يجز. فكذلك يجوز: الذي يأتيني فمكرم إذا قصدت بـ(الذي يأتيني) مُعيّناً، لكن (الذي يأتيني) عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بـ(الذي يأتيني) عند قصد العموم، فيجوز دخول الفاء على خبره حملاً على الشبيه، وان لم تكن العلة موجودة فيه.

ويدل على أن العرب تعتبر مثل هذا، بناؤها (رَقَاشِ) وشبهه من أعلام الإناث المعدولة لشبهها بـ(نَزَالِ) وشبهه من أسماء الأفعال. فإجراء الموصول المعين مجرى العام في إدخال الفاء على خبره كإجراء (رَقَاشِ) مجرى (نَزَالِ) في البناء، فهذا سبب إجازة دخول الفاء في قوله: (الذي رأيته يشقّ رأسه فكذاب).

ونظيره قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ**﴾[3] فإنّ مدلول (ما) معيّن، ومدلول (أصابكم) ماض، إلا أنه روعي فيه الشبه اللفظي. فإنّ لفظ (ما أصابكم يوم التقى الجمعان) كلفظ ﴿**وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ**﴾[4]ا، فأجريا في مصاحبة الفاء مجرى واحداً.

[٣٩٨] حديث: «**لا يَتَعَاطَىٰ أحدُكم أسيرَ أخيهِ فيقتلُه**»[5].

قال أبوالبقاء[6]: الصواب (لا يتعاطَ) بغير ألف لأنه نهي. وقوله: (فيقتله)

---

(١) في شواهد التوضيح ١٨٤: إلا إذا كان شبيهاً بـ (من).

(٢) في شواهد التوضيح ١٨٤: أو (ما) أختها.

(٣) سورة آل عمران ١٦٦.

(٤) سورة الشورى ٣٠.

(٥) المسند ٥/١٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٠١.

منصوب في جواب النهي، ويجوز رفعه على معنى: فهو يقتله، وقد وقع في هذه الرواية (يتعاطى) بالألف، والأشبه أنه سهو، وإن وجد في كل الطرق هكذا فيؤول على وجهين: أحدهما: أن يكون نفياً في اللفظ وهو نهي في المعنى كقوله تعالى: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾(١)، والثاني: أن يكون أشبع فتحة الطاء، فنشأت منها الألف كقوله:

إِذَا الـعـجـوزُ غَضِـبَـتْ فَطَلِّقِ ... وَلَا تَرَضَّـاهَـا وَلَا تَمَـلَّقِ(٢)

[٣٩٩] حديث: «إِذَا توضأَ يومَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ...»(٣).

اختُلف في مرجع الضمير في قوله: (فَبِها ونعمت) على أقوال: أحدها: ما قاله الأصمعي: معناه: فبالسنَّة أخذ ونعمت الخصلة أو الفعلة ونحو ذلك. والثاني: قال أبو موسى المديني وابن الأثير في النهاية: الباء في (فبها) متعلقة بفعل مضمر، أي فبهذه الخصلة أو الفعلة ـ يعني الوضوء ـ ينال الفضل ونعمت، أي ونعمت الخصلة أو الفعلة، فحذف المخصوص بالمدح. الثالث: قال المنذري: فبالرخصة أخذ. الرابع: قال الحافظ زين الدين العراقي: أي فبطهارة الوضوء حصل الواجب في التطهر للجمعة، وهذه التاء في (ونعمتْ) هي تاء التأنيث الساكنة. قال ابن العربي: ومن الغفلة من يرفع التاء، وهو لحن، فلا تلتفتوا إليه.

---

(١) سورة البقرة ٨٤.

(٢) الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، والدرر ١/٢٨، والخزانة ٣/٥٣٣، والعيني ١/٢٣٦، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ٢٠، والشاهد في قوله: (ترضاها) إذْ أثبت الألف، قال ابن مالك: أجرى المعتل مجرى الصحيح، فأثبت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع.

(٣) المسند ٥/٨، ١١، ١٥، ١٦، ٢٢، ٢٣، والنسائي ـ الجمعة ـ باب الرخصة في ترك الغسل ٣/٩٤، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ١/٣٤٧.

[٤٠٠] حديث: «**على اليد ما أخذت حتى تؤدي**»(١).

قال الطيبي: (ما) موصولة مبتدأ، و (على اليد) خبره، والراجع محذوف، أي ما أخذته، والإسناد إليها مجاز، والفعل لصاحبها.

[٤٠١] حديث: «**إذا أتى أحدكم على ماشية**»(٢).

(أتى) متعدّ بنفسه، قال الطيبي: وعدّاه بـ (على) لتصمنه معنى (ترك).

[٤٠٢] حديث: «**أَنَّهُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ صَلَّىٰ على امرأةٍ ماتتْ في نِفَاسِهَا فَقَامَ وسطها**»(٣).

ضبطه ابن السَّمين وغيره بسكونها، وبه جزم النووي. وقال أهل اللغة: كلّ ما كان يبين بعضه من بعض كوسط الصف، والقلادة. والسبحة، وحلقة الناس، ونحو ذاك فهو وسْط بالإسكان، وما كان مُصْمَتاً لا يبين بعضه من بعض كالدار، والساحة والراحة فهو وَسَط بفتح السين.

قال الأزهري: وقد أجازوا في المفتوح الإسكان، ولم يجيزوا في الساكن الفتح. انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: أمّا وسَط ووسْط بالتحريك وبالسكون فظرف المكان منه هو المتحرك الذي يقع فيه الفعل كقولك: حفرت وسَط الدار، تريد حفرت بئراً وسَط الدار، فالمكان المعبّر عنه بوسَط محفور فيه وليس المحفور، واذا

---

(١) المسند ٥/١٢، وابن ماجه ـ الصدقات ـ ٢/٨٠٢ برقم ٢٤٠٠، والترمذي ـ كتاب البيوع ـ ٣/٦٦ برقم ١٢٦٦.

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) المسند ٥/١٤، ١٩، وفتح الباري ـ الجنائز ـ ٣/٢٠١ رقم ١٣٣٢، ومسلم ـ الجنائز ـ ٢/٦٦٤ رقم ٨٧، ٨٨، وابن ماجه ـ الجنائز ١/٤٧٩ رقم ١٤٩٣، والترمذي ـ الجنائز ـ ٣/٣٥٢ رقم ١٠٣٤، وأبو داود ـ الجنائز ـ ٣/٢٠٩ رقم ٣١٩٥.

أردت أن تُوقع الحفر على جميع المكان الذي يتوسط طرفي صحن الدار، حتى كأنك قسمت الصحن ثلاثة أقسام متساوية، ثم أردت أن تخبر أنك أوقعت الحفر على جميع القسم المتوسط، لم يجز أن يُسكَّن بل يجب أن يستعمل المفتوح السين، لأنك إذا استغرقت المكان بالحفر فهو (مفعول به)، لا (فيه)، وقد شرطوا في (وسْط) ساكن الأوسط، أن لا يقع إلّا على مكان هو مفعول فيه، فلو قلت: زرعت وسط الدار، لم يجز الإسكان، لأن الزرع واقع من نفسه، ولم يقع بشيء آخر، فيكون للوسط طرفان، فالاسم منه ـ الذي هو بتحريك السين ـ لا ينصبه الفعل، ولا يصل إليه إلا بحرف الجرّ، تقول: جلست وَسَطَ الدار، أي: في موقع من الوسط، لأن (الوسْط) بالسكون، يقع على كل من في (الوَسَط) بالتحريك، وهو بالتحريك جزء لجميع ما ما يحويه حيطان الدار، فلا تقول حفرت وسط الدار، إلا أن تريد عموم ما يقع عليه الاسم.

قال في الحواشي: (وَسْط) بسكون السين ظرف، وبحركتها اسم، فلو قلت: ضربته وسط رأسه، ولو قلت: وسط رأسه، فضرب رأسه، لأن الوسَط بالتحريك: الحرم، والوسْط ـ بالسكون ـ في ذلك الحرم.

قال ابن كيسان: (الوسَط) في كلام العرب بالتحريك اسم للشيء الذي لا ينفك من الشيء المحيط به جوانبه، كوسط الرأس، ووسط الدار، وأما الشيء المحاط به فهو (وسْط) بالسكون، وهو الذي يصلح مكانه (بَيْنَ) تقول: دراهمك وسْط ثيابك، أي: بينها، وهو الظرف، فأقام مقامه (بَيْنَ). ولو قلت: احتجم وَسَط رأسه، لم يقع في موضعه (بين). ولو قلت: قعد وسْط القوم، وقع بموضعه (بين)، فهذا الفرق بينهما. وان شئت (وسْط) بالسكون مثل داخل الدائرة، وبالتحريك مثل مركز الدائرة. انتهى.

[٤٠٣] حديث: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهْوَ حُرٌّ»(١).

(١) المسند ٤/١٥، ٢٠، وأبو داود ـ كتاب العتق ـ ٤/٢٦ حديث ٣٩٤٩، وابن ماجه ـ العتق ـ ٢/٨٤٣ حديث ٢٥٢٤، والترمذي ـ الأحكام ـ ٣/٦٤٦ حديث ١٣٦٥.

قال أبو البقاء[1]: عادة الفقهاء المولعين بالتدقيق، يوردون على هذا الحديث وأمثاله إشكالاً وهو أن (مَنْ) مبتدأ يحتاج إلى خبر وخبره (فهو حرّ) و(هو) لا يعود على (مَنْ) بل على المملوك، فتبقى (مَنْ) لا عائد عليها.

وهذا عند المحققين من النحويين ليس بشيء، وذلك أنّ خبر (مَنْ) هو (مَلَكَ)، وفي (مَلَكَ) ضمير يعود على (مَنْ)، وقوله: (فهو حرّ) جواب الشرط، وجواب الشرط يجوز أن يخلو من عائد على أداة الشرط، أو على الاسم الذي في حيز الشرط، مثاله: مَنْ يأتني أكرم زيداً، وكذلك قوله: زيد إنْ يَقُمْ أكرمْ. فزيد هنا بمنزلة (مَنْ) في مثاله الأول.

وأما حاجة الكلام إلى جواب الشرط فليس كحاجة المبتدأ إلى الخبر، بل هي حاجة ماله جواب إلى جواب، ألا ترى أن قولك: لولا زيد لأكرمتك، فلولا مفتقرة إلى جواب، وجوابها ليس بخبر لاسمها. وقد قيل: تقدير الحديث: مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ فهو حرٌّ بملْكِهِ. فحذف للعلم به. انتهى.

[٤٠٤] حديث: «**من حدّثَ عنّي بحديثٍ وهو يرى أنّه كَذِبٌ فهو أحدُ الكاذبين**»[2].

قال الشيخ أكمل الدين: (يرى) يجوز فيه فتح الياء وضمّها، ومعنى المضموم الظنّ، ومعنى المفتوح العلم. وقوله: (أنه كذب) سدّ مسدّ المفعولين.

وقيل: المضمـوم يستعمل بمعنى الوهم والتخييل نحو: أرى أنّ زيداً منطلق، ومثل هذا المعنى: أزيد هنا. وفيه نظر، . لأنه لا يجوز لأحد أن يدّعي الرؤية بمجرد الوهم والتخييل، فالحق أن يكون مفتوحاً بمعنى العلم.

ويجوز أن يكون من الكاذبين لفظ تثنية ولفظ جمع.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) المسند ٥/١٩ ـ ٢٠، والترمذي ـ العلم ٥/٣٦ برقم ٢٦٦٢.

وقال الطيبي: قوله: (أحد الكاذبين) من باب قولك: العلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوين.

[٤٠٥] حديث: «كيفَ تقولُ في الضبِّ؟ فقال: أُمَّةٌ مُسِخَتْ من بَنِي إِسْرَائِيلَ، فلا أدري أَيَّ الدوابِّ مُسِخَتْ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: قوله: (أمةٌ مُسِخَتْ) هو مبتدأ وما بعده الخبر، فإن قيل: فـ(أمة) نكرة، فكيف يُبتدأ بها؟ قيل: فيه جوابان أحدهما: أن (مسخت) نعت لـ(أمة) و(من بني) خبره، والنكرة اذا وصفت جاز الابتداء بها. والثاني ان (مسخت) الخبر، لأن (أمة) وإن كانت نكرة فقد أفاد الإخبار عنها فهو في المعنى كقوله: مسخت أمة.

وأما قوله: (أيّ الدواب) فهو منصوب لا (بأدرى) لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وفي انتصابه وجهان: أحدهما: هو حال تقديره: مسخت الأمة على وصف كذا، كما تقول: كيف جئت؟ أي أماشياً أم راكباً. والثاني: أن يكون مفعولاً، ويكون (مسخت)[٣] بمعنى صيرت أي: لا أدري أصيرت ضباً أم غيره.

مسند سَوَادَةَ بن الربيع[٤]

[٤٠٦] حديث: «مُرْ بَنِيكَ فَلْيُقَلّمُوا أَظَافِيرَهُمْ لا يعبطُوا بِهَا ضروعَ مَوَاشِيهم»[٥].

قال في «النهاية»: المراد: أن لا يعبطوا، فحذف أن وأعملها مضمرة، وهو قليل.

---

(١) المسند ٥/١٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٠٢.

(٣) سقط من أ قوله (ويكون مسخت) ولا يتم المعنى بغيره. انظر إعراب الحديث النبوي ١٠٢.

(٤) هو سوادة بن الربيع الجرمي، قال البخاري: له صحبة، يعدّ من البصريين، وحديثه هذا مروي بأكثر من وجه. الإصابة ٢/٩٧.

(٥) المسند ٣/٤٨٤ وفيه: (إذا رجعت إلى بيتك فمرهم فليحسنوا غذاء رباعهم، ومرهم فليقلموا أظافرهم ولا يعبطوا بها ضروع مواشيهم إذا حلبوا).

ويجوز أن تكون لا ناهية بعد أمر، فحذف النون للنهي.

مسند سهل بن الحَنْظَلِيَّة رضي الله عنه(١)

[٤٠٧] حديث هوازن قوله: «.. عَلَىٰ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ»(٢).

قال البيضاوي: يقال: جاء القوم على بكرة أبيهم، أي جاءوا بأجمعهم، بحيث لم يبق منهم أحد، و«على» هنا بمعنى (مع).

مسند سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه(٣)

[٤٠٨] حديث اللّعان، قوله: «وإنْ جاءتْ بِهِ أُحَيْمَرَ»(٤).

قال الزركشي: كذا وقع غير منصرف، والصواب صرفه تصغير «أحمر».

قوله: (يا رسول الله: ظلمتها إن أمسكتها، هي الطلاق وهي الطلاق)(٥) هو على حدّ قولهم: رجل عدل، فإمّا أن يكون أوقع المصدر موقع اسم الفاعل، أي: هي طالق، أو على حذف مضاف أي ذات الطلاق.

[٤٠٩] حديث: «نَهَىٰ عنْ بيعِ التّمرِ بالتّمرِ، إلا أنه رخّص في العرايا أن تُبَاعَ بخرصها تمراً يأكلها أهلها رُطَباً»(٦).

---

(١) هو سهيل بن حنظلة ويقال ابن حنظلية العبشمي. انظر الإصابة ٢/٩٢.

(٢) أبو داود ـ باب الجهاد ـ ١٦.

(٣) هو سهل بن سعد مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة الأنصاري السّاعدي، من مشاهير الصحابة وهو آخر من مات بالمدينة منهم سنة ٩١هـ. انظر الإصابة ٨٨/٢.

(٤) المسند ٥/٣٣٤ برواية: فجاءت به أحمر، من غير تصغير، وفتح الباري ـ التفسير ٨/٤٤٨ حديث ٤٧٤٥، وابن ماجه ـ الطلاق ـ باب اللعان ١/٦٦٧.

(٥) المسند ٥/٣٣٤، وهو جزء من الحديث الذي يلي الحديث السابق.

(٦) فتح الباري ـ البيوع ٤/٣٨٧، وكتاب المساقاة ٥/٥٠ حديث ٢٣٨٠، ومسلم ـ البيوع ٣/١٧٠ =

قال الطيبي: (تمراً) يحتمل أن يكون حالاً مقدرة، ويؤيده قوله: (يأكلونها رُطَباً) فإن (رطباً) حال.

[٤١٠] حديث: «كنتُ أتسحّرُ في أهلي ثمّ تكونُ سُرْعَة بِي أَنْ أُدركَ صلاةَ الفجرِ مَعَ رسولِ اللهِ صلّى الله عليهِ وسلمَ»[١].

قال الزركشي: (سرعة)، بالنصب خبر مقدم، وبالرفع في لغة من جوز الإخبار - في باب كان - عن النكرة بالمعرفة. قال القاضي عياض: هي بضمّ السين ورفع آخره على اسم كان.

وقال الكرماني: (سرعة) بالرفع اسم كان، وهي إمّا تامة ولفظ (بي) متعلق بسرعة، أو ناقصة و(بي) خبره، أو (أن أدرك) خبره، التقدير: لأن أدرك، وبالنصب خبر كان والاسم ضمير يرجع إلى ما يدل عليه لفظ السرعة، أي: تكون السرعة سرعة حاصلة بي لأدرك الصلاة، أو يكون حالاً، أو صفة أو نصب على الاختصاص.

[٤١١] حديث: «كانَ الناسُ يُصَلُّونَ معَ النبيّ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ وَهُمْ عَاقِدِي أُزُرِهِمْ من العفر على رقابهم»[٢].

قال ابن مالك[٣]: ونظيره قوله صاحبة المزادتين: (عهدي بالماء أمس، هذه

= حديث ٦٨، والنسائي - البيوع - باب بيع العرايا بخرصها تمراً ٧/٢٦٧، وابن ماجه - تجارات ٢/٧٦٢ حديث ٢٢٦٩، وأبو داود (بالمعنى) ٣/٢٥١، ٢٥٢ حديث ٣٣٦٣.

(١) صحيح البخاري - المواقيت - باب وقت الفجر ١/١٥١، وفتح الباري - كتاب الصوم ٤/١٣٧ حديث ١٩٢٠.

(٢) المسند ٥/٣٣١، وليس فيه (من العفر)، وصحيح البخاري - الصلاة - باب إذا كان الثوب ضيقاً ١/١٠١، ومسلم - الصلاة - ١/٣٢٦ حديث ١٣٣، والنسائي - القبلة - باب الصلاة في الإزار ٢/٧٠.

(٣) شواهد التوضيح ١١٠ - ١١٢.

الساعة، ونَفْرُنَا خُلُوفاً)[1] قال: اعلموا وفقكم الله أن (عاقدي أزرهم) و(خلوفاً) منصوبان على الحال، وهما حالان سدتا مسدّ الخبرين المسندين الى (هم) و(نفْرنا).
وتقدير الحديث الأول: وهم مؤتزرون عاقدي أزرهم. وتقدير الثاني[2]: ونفْرنا متركون خلوفاً.

ونظير هذين الحديثين (وَنَحْنُ عُصْبَةً)[3] بالنصب، وهي قراءة تُعزى إلى علي بن أبي طالب، وتقديرها: ونحن معه عصبةً، أو: ونحن نحفظه عصبةً.

وهذا النوع من سدّ الحال مسدّ الخبر مع صلاحيتها لأن تجعل خبراً شاذّ لا يكاد يستعمل، ومنه قول الزَّبَّاء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[4]

فالوجه الجيد فيما كان من هذا القبيل الرفع بمقتضى الخبرية، والاستغناء عن تقدير خبر، وإنما يحسن سدّ الحال مسدّ الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبراً: ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي للسويق ملتوتاً، فلو جعل (قائماً) خبراً لـ(أضربي) و(ملتوتا) خبراً لـ(أكثر شربي) لم يصحّ فلذلك نصبا على الحال.

وأما الأمثلة التي تقدمت، فجعل ما نصب فيها على الحال خبراً صحيح لا ريب في صحته، فلذلك كان النصب ضعيفاً.

[٤١٢] حديث: **«كانتْ فينا المرأةُ تجعل على أَرْبِعَاءَ في مَزْرَعَةٍ لها سِلْقاً...»**[5].

قول الزركشي: انتصب (سلقاً) على المفعولية، وعند الأصيلي بالرفع، ووجّهه

---

(١) البخاري ـ كتاب التيمم ـ باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء.
(٢) قوله: (وتقدير الثاني) ساقط من أ. انظر شواهد التوضيح لابن مالك ١١١.
(٣) سورة يوسف ١٤.
(٤) يرى الكوفيون أن (مشيها) بالرفع ـ فاعل مقدم لوئيد، وضمير الجمال مضاف إليه، و (وئيداً) حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة.
(٥) البخاري ـ كتاب الجمعة ـ باب قوله تعالى: ﴿فاذا قُضيت الصّلاة﴾ ٢/١٦ ـ ١٧ برواية (امرأة).

القاضي بأنه مفعول ما لم يسمّ فاعله بتُجْعل على أن تضم التاء منه، أو ليجعل على أربعاء في مزرعة، ثم استأنف فقال: لها سلق، أو يكون (سلق) مبتدأ وخبره لها ويكون.

[٤١٣] حديث: «جاءتَ امرأةٌ ببردةٍ، فأخذها النبيُّ صلى الله عليه وسلم محتاج اليها»(١).

قال الكرماني: (محتاجاً) بالنصب، وروي بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو، والجملة في موضع الحال، قال: ويمكن أنه كتب على اللغة الربيعية، وهي أنهم يكتبون المنصوب بدون الألف.

[٤١٤] حديث: «يا أبا بكرٍ ما مَنَعَكَ حينَ أشيرُ إليكَ لَمْ تُصَلِّ»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت: هو مثل (ما منعك ألّا تسجد)(٣)، وثمة صح أن يقال: (لا) زائدة، فما قولك هنا؟ إذْ لِمَ لا تكونُ زائدة؟ قلت: (منعك) مجاز عن (دعاك) حملاً للنقيض على النقيض.

قال السكاكي: والتعليق بين الصارف عن فعل الشيء والداعي إلى تركه يحتمل أن يكون (منعك) مراداً به (دعاك).

---

(١) المسند ٥/٣٣٣، ٣٣٤ برواية (محتاجاً)، وفتح الباري ـ الجنائز ـ ٣/١٤٣ برقم ١٢٧٧، ١٠/٢٧٥ برقم ٥٨١٠، والنسائي ـ الزينة ـ باب لبس البرود ٨/٢٠٤ ـ ٢٠٥، وابن ماجه ـ كتاب اللباس ٢/١١٧٧ برقم ٣٥٥٥.

(٢) المسند ٥/٣٣١ بلفظ آخر، والبخاري ـ الصلح (فتح الباري) ٥/٢٩٧ برقم ٢٦٩٠ واللفظ له، ومسلم ـ الصلاة ١/٣١٦ برقم ١٠٢، والنسائي ـ الإمامة ـ باب إذا تقدم الرجل من الرعية ثم جاء الوالي هل يتأخر ٢/٧٨ ـ ٧٩، وأبو داود ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨ برقم ٩٤٠.

(٣) سورة الاعراف ١٢.

قوله: (وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة)[1]. قال ابن مالك[2]: ويدخل ناف على (كاد) لنفي خبرها، ونفي مقاربته نحو: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[3].

ويدخل لنفي شموله إيقاع الفعل نحو: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾[4]، ومنه: (وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة فالتفت).

[٤١٥] حديث: «ليدخلنَّ الجنةَ مِنْ أُمّتي سبعونَ ألفاً في سكون آخذ بعضُهم بعضاً»[5].

قال النووي: هكذا هو في معظم الأصول سكون بالواو، و(آخذ) بالرفع، ووقع في بعض الأصول (متماسكين) بالياء، و(آخذاً) بالألف، وكلاهما صحيح.

[٤١٦] حديث: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تكونَ مِنّي بمنزلةِ هٰرونَ مِنْ موسَىٰ»[6].

قال الكرماني: أي: نازلاً مني منزلته، والباء زائدة.

---

(١) جزء من الحديث نفسه، انظر البخاري ـ الصلح ـ باب ما جاء في الإصلاح بين الناس، وشواهد التوضيح ٧٨.

(٢) شواهد التوضيح ٧٨ ـ ٨٠.

(٣) سورة النور ٤٠.

(٤) سورة النساء ٧٨، وفي شواهد التوضيح استدل بآية أخرى هي: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً﴾ الكهف ٩٣. وانظر شواهد التوضيح ٨٠.

(٥) المسند ٥/٣٣٥ بلفظ مختلف، ومسلم ـ الإيمان ١/١٩٨ برقم ٣٧١.

(٦) المسند ١/١٧٠، ٣/٣٢، ٦/٣٦٩، وفتح الباري ـ فضائل الصحابة ٧/٧١ حديث ٣٧٠٦، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٨٧١ حديث ٣١، وابن ماجه ـ المقدمة ١/٤٢ ـ ٤٣ حديث ١١٥.

[٤١٧] حديث: «حديث الحوض: «لَيَرِدُ عليَّ أقوامٌ أعرفُهم ويعرفوني ثُمَّ يُحالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ»(١).

قال ابن مالك(٢): فيه شاهد على وقوع المضارع المثبت المستقل جواب قسم غير مؤكد بالنون، وفيه غرابة، وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلّا في الشعر، كقول الشاعر:

لَعَمْـري ليُجْـزِى الفَـاعِلُونَ بِفِعْلِهم ... فَإِيَّاكَ أَنْ تُعْـنَـى بِغَـيْرِ جَمِـيلِ(٣)

والصحيح أنه كثير في الشعر، قليل في النثر.

[٤١٨] حديث: «وفِي القومِ رجلٌ لا يدعُ شاذَّةً ولا فاذَّةً إلّا اتَّبَعَهَا»(٤).

قال عياض: أنّث الكلمة على معنى الغنمة، ويشبه الخارج بشاذة الغنم، ومعناه: أنه لا يدع أحداً، على طريق المبالغة.

قال ابن الأعرابي: يقال: فلان لا يدع شاذة ولا فاذة. إذا كان شجاعاً لا يلقاه أحداً إلا قتله.

وقال القرطبي: (الشاذة) الخارج عن الجماعة، و(الفاذة) المنفرد، وأنّث الكلمتين على جهة المبالغة كما قالوا: علّامة ونسّابة.

[٤١٩] حديث: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ»(٥).

---

(١) المسند ٥/٣٣٣، وفتح الباري ـ الفتن ١٣/٣ حديث ٧٠٥٠، ٧٠٥١، ومسلم في كتاب الفضائل ٤/١٧٩٣ حديث ٢٦.

(٢) شواهد التوضيح ١٦٣، ١٦٥.

(٣) لم نقف على قائله، والشاهد في قوله (ليجزى) إذ لم يؤكده بالنون، مع أنه جواب قسم مضارع مثبت مستقبل.

(٤) فتح الباري ـ الجهاد ٦/٨٩ ـ ٩٠ حديث رقم ٢٨٩٨.

(٥) المسند ٥/٣٣٠، ٣٣٦، وفتح الباري ٩/١٧٥ ٩/١٧٥، والترمذي ٣/٤٢١، وأبو داود =

قال القرطبي: (لو) فيه للتقليل، قال: وفي رواية: (ولو خاتم) بالرفع، أي ولو حضر خاتم.

قوله: (زوجتكها بما معك من القرآن): قال الكرماني: ظاهره أنّ الباء للتعويض، ومنعه الحنفية، وقالوا: الباء للسببية، أي زوجتكها بسبب ما معك من القرآن.

وقوله في الحديث: (إني قد وهبت من نفسي): قال النووي: هي من زيادات (مِنْ) في الموجب على رأي الأخفش والكوفيين.

مسند شدّاد بن أسامة الهادي رضي الله عنه(١)

[٤٢٠] حديث: «**خَرَجَ علينا رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ في إحْدَى صلاتي العشيّ الظهر أو العصر**»(٢).

قال أبو البقاء(٣): بالجرّ على البدل من (إحدى)، ويجوز الرفع على تقدير: هي صلاة الظهر، والنصب على إضمار أعني.

مسند شدّاد بن أوس رضي الله عنه(٤)

[٤٢١] حديث: «**أَنَا خَيْرُ قَسيمٍ لِمَنْ أَشْرَكَ بِي، مَنْ أشركَ بِي شيئاً فَإِنَّ عملَهُ قليلُه وكثيرُهُ لِشَرِيكِهِ الّذي أشركَ بِهِ**»(٥).

= ٢/٢٣٦، والنسائي ٦/١٢٣.

(١) كان سلفاً لرسول الله (ص) ولأبي بكر ولجعفر ولعليّ بن أبي طالب، كانت زوجه سلمى بنت عُمَيْسٍ أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي لأمها، سكن شداد المدينة ثم تحول إلى الكوفة. ابن خياط ١/٢٠، أسد الغابة ٢٣٩٩، المعارف ٢٨٢، تهذيب التهذيب ٤/٣١٨.

(٢) المسند ٣/٤٩٣، ٦/٤٦٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٠٣.

(٤) أبو يعلى النَّجاري الخزرجي، من فضلاء الصحابة وعلمائهم، نزل بيت المقدس مات سنة ٥٨هـ. ابن خياط ١/٢٠١، أسد الغابة ٢/٢٣، سير أعلام النبلاء ٢/٣٢٨ تهذيب التهذيب ٤/٣١٥.

(٥) المسند ٤/١٢٥ ـ ١٢٦.

قال أبو البقاء[1]: (قليله وكثيره) بالنصب على البدل من العمل وإن شئت على التوكد، ويجوز الرفع على الابتداء و(لشريكه) خبره، والجملة خبر إنَّ.

[٤٢٢] حديث: «وَأَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا تَعْلَمُ»[2].

قال الطيبي: (ما) موصولة أو موصوفة، والعائد محذوف، و (مِنْ) يجوز أن تكون زائدة عند من يزيدها في الإثبات، أو بيانية والمبيّن محذوف، أي أسألك شيئاً هو خير ما تعلم. أو تبعيضية.

[٤٢٣] حديث: «إنَّ أخوفَ ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية»[3].

قال عبد الغافر الفارسي في «مجمع الغرائب»: ذكر فيه الأزهري وجهاً لطيفاً وهو أنه انتصب (الشهوة) على أنه مفعول معه، والواو بمعنى مع، كأنه قال: أخوف ما أخاف عليكم الرياء مع الشهوة الخفية، ومعنى ذلك أنه يُري الناس أنه تارك للمعاصي والشهوة ويخفي الشهوة لما في قلبه، فإذا خلا بنفسه عملها في خفية.

مسند الشريد رضي الله عنه[4]

[٤٢٤] حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال له: «هَلْ مَعَكَ مِنْ شِعْرِ أُمية شيءٌ؟ قَالَ: نَعَم، قَالَ: هِيهِ»[5].

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠٣.

(٢) المسند ٤/١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، والترمذي ـ الدعوات ٥/٤٧٦ حديث رقم ٣٤٠٧، والنسائي ـ السهو ٣/٥٤ ـ ٥٥.

(٣) المسند ٤/١٢٥، ١٢٦.

(٤) هو الشريد بن سويد الثقفي، قال ابن السكن: له صحبة، حديثه في أهل الحجاز، سكن الطائف، والأكثر أنه الثقفي، ويقال إنه حضرمي حالف ثقيفاً. وفد على النبي ﷺ فسماه الشريد. وذكر الواقدي غير ذلك في تسميته. الإصابة ٢/١٤٨.

(٥) المسند ٤/٣٩٠، ومسلم ـ كتاب الشعر ٤/١٧٦٧ حديث رقم ١، وابن ماجه ـ الأدب ٢/١٢٣٦ برقم ٣٧٥٨.

قال الكرماني: (هيه) كلمة استزادة منوناً وغير منون مبنيّاً على الكسر. قال النووي: قال أهل اللغة: يقال في استزادة الشيء أي الحديث (إيه) إذا استزاده من حديث وعمل (إيه) بكسر الهمزة.

قال الجوهري: (إيهِ) سمّى به الفعل لأنّ معناه الأمر، تقول للرجل إذا استزدته من حديث وعمل (إيهِ) بكسر الهمزة.

قال ابن السكيت: هي لاستزادة من حديث أو عمل مقصود، وهي مبنية على الكسر، فان وصلت نونته فقلت: (إيهٍ) حديثاً، أي: زدنا من هذا الحديث فإن أردت الاستزداة من حديث غير مقصود نونت فقلت: (إيهٍ)، لأن التنوين للتنكير. وأما (إيها) بالنصب فمعناها الكفّ والأمر بالسكوت.

وقال ابن الشجري: إذا قلت (إيهِ) فإنما تأمره بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما كأنك قلت: هات الحديث. وإذا قلت: (إيهٍ) بالتنوين كأنك قلت: هات حديثاً ما، لأن التنوين تنكير، فأما إذا أسكتّه وكففته فإنك تقول (إيها) عنّا.

قال النووي[1]: رواه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين (جاهد) بكسر الهاء وتنوين الدال (مجاهد) بضم الميم وتنوين الدال.

قال القاضي: وجمع بين اللفظتين تأكيداً. قال ابن الأنباري: العرب اذا بالغت في التوكيد وأعربوه باعرابه فيقولون: جاد مجد، وليل لائل، وشعر شاعر ونحو ذلك.

قال القاضي: رواه بعضهم: (جاهد) بفتح الهاء والدال على أنه فعل ماض (مجاهد) بفتح الميم ونصب الدال بلا تنوين. قال النووي: والأول أصح.

---

(١) من هذا الموضع الى آخر ما يتعلق بهذا الحديث لا علاقة له بموضوع الحديث رقم ٤٢٤، ويبدو أن هذه الفقرة والتي تليها وضعتا هنا سهواً.

[٤٢٥] حديث: «يَا نَعَايَا العربِ» وفي رواية: «يا نُعْيَانَ العَرَبِ»(١).

قال الزمخشري: في نعايا ثلاثة أوجه: أحدهما: أن يكون جمع نعي وهو المصدر كصفيّ وصفايا. والثاني: أن يكون اسم جمع كما جاء في أخّيه وأخايا. والثالث: أن يكون جمع نعاء التي هي اسم الفعل، والمعنى: يا نعايا العرب جئن فهذا وقتكنّ وزمانكنّ، يريد أن العرب قد هلكت. والنّعيان مصدر بمعنى النعي، وقيل انه جمع ناعٍ كراعٍ ورعيان.

والمشهور في العربية أن العرب كانوا إذا مات منهم شريف أو قتل، بعثوا راكباً إلى القبائل لينعوه يقال: نعاءِ فلاناً أو يا نعاءِ العربَ، أي هلك فلان أو هلكت العرب بموت فلان، فنعاءِ من نعيت مثل نظارِ ودراكِ تقول: نعاءِ فلاناً معناه انعِ فلاناً كما تقول: دراكِ فلاناً أي أَدْرِكْ.

فأما قوله: يا نعاءِ العربَ مع حرف النداء، فالمنادى محذوف تقديره: يا هذا انعِ العربَ، أو يا هؤلاء انعوا العربَ بموت فلان كقوله تعالى: ﴿ألا يَا اسْجُدُوا﴾(٢) أي: يا هؤلاء اسجدوا.

مسند صفوان بن أُمَيَّة رضي الله عنه(٣)

[٤٢٦] حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم استعارَ منه يومَ حُنينٍ أدراعاً، فقال: أغصباً يا محمّدُ؟ قال: بَلْ عَارِيَةٌ مضمونةٌ»(٤).

---

(١) لسان العرب ٢٠٧/٢٠.

(٢) سورة النمل ٢٥، وهي في المصحف: (ألاّ يسجدوا) على أنّ (أنْ) ناصبة للمضارع، أدغمت نونها في لام (لا) و (يسجدوا) مضارع منصوب بعد أن وحذفت نونه للنصب. شرح الكافية ١٦٠/١، والتسهيل ١٧٩.

(٣) صفوان بن أمية بن خلف، أسلم بعد الفتح وحسن إسلامه، شهد اليرموك على كردوس وكان من كبراء قريش، قتل أبوه مع أبي جهل. توفي بمكة سنة ٤٢هـ. الأعلام ٢٩٦/٣، ابن خياط ٥٤/١، المعارف ٣٤٢، تهذيب التهذيب ٤٢٤/٤.

(٤) المسند ٤٠١/٣، ٤٦٥/٦، وأبو داود ـ البيوع ـ ٢٩٦/٣ برقم ٣٥٦٢.

قال أبو البقاء[1]: قوله: (أغضباً) هو منصوب على المصدر، ويجوز أن يكون حالاً أي: أتأخذها غاصباً، ويجوز أن يكون مفعولاً له أي: أتأخذها للغضب.

وقوله: (بل عاريَّة) مرفوع، أي: بل هي عارية، ولو نصب جاز أي: أخذتها عاريَّة، ويكون حالاً.

مسند صفوان بن عَسَّال رضي الله عنه[2]

[٤٢٧] حديث: «كانَ يأمُرنا إذا كُنَّا سَفْراً أن لا ننزعَ خِفَافَنَا ثلاثةَ أيامٍ ولياليهنَّ إلاّ مِنْ جنابةٍ، ولكنْ من بولٍ وغائطٍ ونَوْمٍ»[3].

قال القاضي أبو بكر بن العربي في «شرح الترمذي»: قوله: (إذا كنّا سَفْراً) يعني مسافرين، وهي كلمة تقال للواحد والجمع والذكر والأنثى كالعدل والرضى والزور ونحوه.

وقوله: (ولكن) حرف من حروف النسق، وهي تختص بالاستدراك بعد النفي غالباً، وربما يستدرك بها الإثبات فتختصّ بالجملة دون المفرد، وعلى هذا ففي لفظ الحديث إشكال، لأن قوله: (أمرنا أن لا ننزعَ خِفَافَنَا إلاّ من جنابة) نفي معقب باستثناء، فيصير إيجاباً، وقوله بعد ذلك: (لكنْ) استدراك من إيجاب بمفرد، وذلك خلاف ما تقدم، وفيه نظر، ومعناه بعد تأمل وتمكن مقر في رسالة: «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين»، وتقريبه: أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نمسك خِفافنا في

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠٥.

(٢) من بني زاهر بن عامر، قال البغوي: سكن الكوفة، له صحبة، مشهورة، ذكر أنه غزا مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة، وحديثه في المسح على الخفين وفضل العلم والتوبة مشهور. الإصابة ٢/١٨٩.

(٣) المسند ٤/٢٣٩، ٢٣٠، والترمذي ـ الدعوات ـ باب في فضل التوبة والاستغفار ٥/٥٤٥ برقم ٣٥٣٥، والنسائي ـ الطهارة ـ باب التوقيت في المسح على الخفين ١/٨٣، وابن ماجه ـ الطهارة ١/١٦١ برقم ٤٧٨.

السفر مدّة ثلاثة أيام ولياليهنّ المرخص فيهنّ الإمساك عند الجنابة لكن عند البول والغائط والنوم. انتهى.

وقال الطيبي: (سَفْرا) جمع مسافر كـ(تَجْر) جمع تاجر، وصَحْب جمع صاحب. وحقّ (لٰكِنْ) أن تخالف ما بعدها لما قبلها نفياً وإثباتاً تحققّاً أو مآلاً، فالمعنى: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزع خفافنا في الجنابة لكن لا ننزع ثلاثة أيام ولياليهنّ من بول أو غائط وغيرهما إذا كنّا سَفْراً. فعلى هذا يلزم رد هذه الرواية على ما ذهب إليه التوربشتي بأن هذا ميل إلى المعنى دون اللفظ.

قال ابن جني في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾(١) على قراءة عبد السلام بن شداد: هذا من أسدّ مذاهب العربية، وذلك أنه في موضع ملك فيه المعنى عنانات الكلام، فيأخذه إليه، ويصرفه بحسب مأثوره. انتهى.

قلت: لفظ رواية (ولكنْ) بالواو، وقال ابن الخباز: ذكر البصريون أن لكنْ تزول عن العطف اذا دخلت عليها كقوله تعالى: ﴿وَلٰكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(٢).

[٤٢٨] حديث: «قَالَ يهوديٌّ لِصَاحِبِهِ: اذهبْ بِنَا إلى هذا النبيّ»(٣).

قال الطيبي: الباء في (بنا) بمعنى المصاحبة.

قال: وقوله: (وَلَا تَمْشُوا بِبَرِيء إلى ذِي سُلْطَانٍ)(٤): الباء في (ببريء) للتعدية.

وقوله: (خاصةً أن لا تعدوا في السبت)(٥) (عليكم): خبر لـ(أن لا تعدوا)، وقيل:

---

(١) سورة البقرة ٩. (٢) سورة الأعراف ٣٨.

(٣) المسند ٤/٢٣٩، والنسائي ـ كتاب التحريم ـ باب السحر ٧/١١١، والترمذي في كتاب الاستئذان ـ باب ما جاء في قبلة اليد والرجل ٥/٧٧ برقم ٢٧٣٣.

(٤) جزء من الحديث نفسه، وفيه: (ولا تمشوا ببريء إلى ذي سلطان ليقتله) المسند ٤/٢٣٩.

(٥) جزء من الحديث نفسه وفيه: (وأنتم يا يهود عليكم خاصة أن لا تعتدوا، قال: يريد تعدوا في السبت ....).

كلمة إغراء، و(أن لا تعدوا) مفعول أي الزموا واحفظوا ترك الاعتداء. و(خاصةً) منون حال، و(اليهود) معمول لفعله أي: أخصّ اليهود خصوصاً.

وفي بعض طرق الحديث (يهود) مضموماً بلا لام على أنه منادى. انتهى.

مسند الصعب بن جَثَّامَة اللَّيْثِي رضي الله عنه[1]

[٤٢٩] حديث: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إلاّ أنَا حُرُمٌ»[2].

قال الزركشي: (إنّ) الأولى مكسورة الهمزة لأنها ابتدائية، والثانية مفتوحة لأنه حذف منها لام التعليل، والأصل: إلاّ لأنّا، و(حرم) بضم الحاء والراء أي محرمون.

والمشهور عند المحدثين فتح الدال من (نردّ)، وهو خلاف مذهب المحققين من النحاة وهو ضمّ الدال من كل مضعف مجزوم، أو موقوف اتصل به ضمير المذكر مراعاة للواو المتولده عن ضمّة الهاء، ولم يحفلوا بالهاء لخفائها، وكأنهم أرادوا كما فتحوها مع هاء التأنيث مراعاة للألف.

وقال ابن الأثير: لك في هذا النوع ثلاثة أوجه: فتح الدال. وردّه محققو شيوخنا من أهل العربية، وقالوا هذا غلط من الرواة، والصواب على مذهب سيبويه في مثل هذا من المضاعف إذا دخلت الهاء أن يضم ما قبلها من الأمر ونحوه من المجزوم مراعاة للواو التي توحيها ضمّة لخفاء الهاء، فكأن ما قبلها ولي الواو، ولا يكون ما قبلها أي قبل الواو إلاّ مضموماً، وهذا في المذكر، وأمّا المؤنث مثل: لم تردّها، فمفتوح الدال مراعاة للألف.

وقال النووي بعد حكايته: أما (ردّها) ونظائره من المؤنث ففتحة الهاء لازمة

---

(١) هو الصعب بن جَثَّامة بن قيس بن ربيعة اللَّيثي، حليف قريش، أمه أختُ أبي سفيان بن حرب واسمها فاختة. يقال توفي في خلافة أبي بكر، ويقال غير ذلك. الإصابة ٢/١٨٤، ١٨٥.

(٢) المسند ٤/٣٨ برواية: (انّا لم نردّ) بدون الهاء. وفتح الباري ٤/٣١، ومسلم ٢/٨٥٠، والترمذي ٣/٢٠٦، والنسائي ٥/١٨٣ ـ ١٨٤، والموطأ ١/٣٥٣، والدارمي ٢/٣٨ ـ ٣٩.

بالاتفاق. وأما «ردّه» ونحوه للمذكر ففيه ثلاثة أوجه: أفصحها وجوب الضمّ كما ذكر القاضي. والثاني: الكسر، وهو ضعيف. والثالث الفتح، وهو أضعف منه وممكن، ذكره ثعلب في الفصيح، لكن غلطوه، أي غلطوه لكونه أوهم فصاحته، ولم ينبّه على ضعفه.

[٤٣٠] حديث: «**لا حِمَى إلاّ للهِ ولرسولِه**»(١).

قال الكرماني: هو بدون التنوين، وروى بالتنوين على أنّ (لا) بمعنى ليس.

مسند طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه(٢)

[٤٣١] حديث: «**رأيتُ فِيمَا يَرَى النائمُ كأنّي على بابِ الجنّةِ إذا أَنَابهما**»(٣).

قال أبـو البقـاء(٤): (إذا) هنـا للمفاجأة، وهي ظرف مكان، والتقدير: فاجأني رؤيتهمـا، والتقدير في الإعراب: فبالمكان هما، وأكثر ما تستعمل بالفاء كقولك: خرجت فإذا زيد، وقد جاءت بغير فاء في جواب الشرط كقوله تعالى: ﴿**وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾(٥).

قوله: (فَلَمَا بينَهما أبعدُ): اللام هنا لام الابتداء، و(ما) بمعنى الذي وموضعها

---

(١) المسند ٤/٧١، ٤/٣٧ ـ ٣٨، وفتح الباري ـ كتاب الجهاد ٦/١٤٦ حديث رقم ٣٠١٢.

(٢) أحـد العشرة المشهود لهم بالجنة، كان ممن سبق إلى الإسلام، وكان من دهاة قريش ومن علمائهم. شهد أحداً، وثبت مع رسول الله وبايعه على الموت، وشهد الخندق وسائر المشاهد، كان جواداً كريماً، قتل يوم الجمل وهو بجانب عائشة أم المؤمنين ودفن بالبصرة. له ٣٨ حديثا، وكـان مقتله سنة ٣٦هـ ـ ٦٥٦م. الأعلام ٣/٣٣١، سير أعلام النبلاء ١/١٥، أسد الغابة ٢٦٢٥، ابن خياط ١/٣٩، والمعارف ٢٢٨، تهذيب التهذيب ٥/٢٠.

(٣) المسند ١/١٦٣.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٠٧.

(٥) سورة الروم ٣٦.

رفع مبتدأ، و(أبعد) خبره.

[٤٣٢] حديث: «جاءَ رجلٌ مِنْ نَجْدٍ ثائرَ الرَّأْسِ»[١].

قال النووي: برفع (ثائر) صفة لرجل، وقيل يجوز نصبه على الحال.

قال: وقوله: (الاّ أن تطوع): المشهور فيه تشديد الطاء على ادغام إحدى التاءين فيها.

وقال ابن الصلاح: هو محتمل التشديد والتخفيف على الحذف، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: هو استثناء منقطع، معناه: لكن يستحبّ لك أن تطوع. وجعله بعض العلماء استثناء متّصلاً.

قوله: (أفلح إنْ صدق): قال الزركشي: فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أنه أخبر بفلاحه، ثم أعقبه بالشرط المتأخر لينبّه على أنّ سبب فلاحه صدقه. الثاني: أنه فِعْل ماض أريد به مستقبل. والثالث: تقدمه على حرف الشرط والنية به التأخير، كما أنّ النيّة في قول: (إنْ صدق) التقديم، والتقدير إنْ صدق أفلح.

مسند طلق بن عليّ رضي الله عنه[٢]

[٤٣٣] حديث: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»[٣].

(١) فتح الباري ـ كتاب الإيمان ـ باب الزكاة من الاسلام ١٢/ ٣٣٠ برقم ٦٩٥٦، ومسلم ـ الإيمان ١/ ٤٠ حديث ٨، وأبو داود ـ الصلاة ١/ ١٠٦ برقم ٣٩١، والنسائي ـ الصلاة ـ باب كم فرضت الصلاة في اليوم والليلة ١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، والموطأ قصر الصلاة في السفر ـ باب جامع الترغيب في الصلاة ١/ ١٧٥ حديث ٩٤.

(٢) مشهور، وله صحبة ووفادة ورواية، ويقال: هو طلق بن ثمامة، حكاه ابن السكن، ومن حديثه في السنن أنه بنى معهم في المسجد، روى عنه ابنه قيس وابنته خلدة وغيرهما. الإصابة ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٣) المسند ٤/ ٢٣، والترمذي ـ باب: لا وتران في ليلة ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ حديث رقم ٤٧٠.

قلت: كذا ورد، وكان مقتضى القاعدة العربية: لا وِتْرَيْنِ في ليلةٍ، لأن اسم (لا) يبنى على ما ينصب به، فيبنى المفرد على الفتح نحو: لا رجلَ في الدار، والمثنى والجمع على الياء نحو: لا رجلَيْن عندك، ولا مسلمِين عندك.

وتخريج هذا الحديث على أنه على لغة من يجري المثنى بالألف في كل حال، ومنه قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(1)، وقول الشاعر:ـ

قَدْ بلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا(2)

ونظير هذا الحديث حديث أبي سعيد: (لَا صَاعَا تَمْرٍ بصاعٍ، ولَا صَاعَا حنطةٍ بصاعٍ، ولا درهمانِ بدرهمٍ)(3) كذا في المسند.

مسند عامر بن ربيعة رضي الله عنه(4)

[٤٣٤] حديث: «رأيتُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ ما لا أُحصي يتسوّكُ وَهُوَ صَائِمٌ»(5).

قال الطيبي: (يتسوك) ثاني مفعولي (رأيت) لأنه فيه في الحقيقة، و(ما) موصوفة، و(لا أحصي) صفتها، وهي بحذف يتسوك، أي: رأيت النبي ﷺ متسوكاً مدة لا أقدر على عدّها.

---

(1) سورة طه ٦٣.

(2) قائله رؤبة: ديوانه ١٦٧، وهو لأبي النجم أو رؤبة في الدرر ١/١٢، وشرح التصريح ١/٦٥، ولأبي النجم في العيني ١/١٣٣، ٣/٦٣٦.

(3) المسند ٣/٤٩، والحديث في مواضع أخرى برواية: (لا صاعَيْ) انظر المسند ٣/٤٩، ٣/٥١.

(4) هو عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك، كان أحد السابقين الأولين، وهاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سبع وثلاثين وقال الواقدي: كان موته بعد قتل عثمان بأيام. الإصابة ٢/٢٤٩.

(5) المسند ٣/٤٤٥، وأبو داود ـ الصوم ـ باب السواك للصائم ٢/٣٠٧ حديث رقم ٢٣٦٤، والترمذي ـ كتاب الصوم ٣/١٠٤ حديث رقم ٧٢٥.

[٤٣٥] حديث[١]:

قال ابن مالك في «توضيحه»[٢]: قول عامر بن ربيعة: (إنْ كان رسول الله ﷺ يبعثنا وما لنا طعام إلا الكفّ من التمر)[٣] في غريب الحديث.

وقول عبد الله بن يسر: (إنْ كنّا فرغنا في هذه الساعة)[٤]، وقول رسول الله ﷺ: (وَايْمُ اللهِ إنْ كان لخليقاً للإمارة وإنْ كان من أحبِّ الناسِ إليَّ)[٥]، وقول معاوية: (إنْ كان من أصدق هؤلاءِ يعني كعب الأحبارِ)[٦]، وقول نافع: (كانَ ابنُ عمرَ يُعطِي عن الكبيرِ والصغيرِ، حتى إن كانَ يُعطي عن بنيّ)[٧]. وقوله عائشة: (إن كانَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ يُحِبُّ التَّيُّمنَ)[٨] في جامع المسانيد.

تضمنت هذه الأحاديث استعمال (إنْ) المخففة المتروكة العمل عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها، وذلك لأنه إذا خُفِّفت (إنّ) صار لفظها كلفظ (إن) النافية، فيخاف اللبس، أي التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فألزموا تالي ما بعد المخففة اللام فرقاً بين النفي والإثبات نحو: إن علمتك لفاضلاً. فاللام هنا لازمة، إذْ لو حذفت مع كون العمل متروكاً، وصلاحية الموضع للنفي لم يتبيّن

---

(١) لم يذكر نص الحديث هنا لأن مجموعة من الأحاديث اشتركت في ظاهرة استعمال (إن) المخففة غير العاملة عاريا ما بعدها من اللام الفارقة.

(٢) شواهد التوضيح ٥١ ـ ٥٢.

(٣) المسند ٣/٤٤٦، وقال ابن مالك في توضيحه: وحديث عامر رضي الله عنه من غريب الحديث. انظر شواهد التوضيح ٥١.

(٤) شواهد التوضيح ٥١.

(٥) البخاري في ٨٣ ـ كتاب الأيمان والنذور، ٢ ـ باب قول النبي ﷺ: وأيم الله.

(٦) أخرجه البخاري في: ٩٦ ـ كتاب الاعتصام، ٢٥ ـ باب قول النبي (ص): لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء.

(٧) أخرجه البخاري في: ٢٤ ـ كتاب الزكاة، ٧٧ ـ باب صدقة الفطر على الحر والمملوك.

(٨) ذكر ابن مالك أنه في جامع المسانيد، وهو لابن الجوزي فُقِد معظمه.

الإثبات، فلو لم يصلح للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها كهذه الأحاديث، ومنه قول الشاعر:

أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادِنِ[1]

وقول الآخر:

إنْ كنتُ قاضيَ نَحْبِي يومَ بَيْنِكُمُ ... لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غيرَ تَوْدِيعِ[2]

وقد أغفل النحويون جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي. وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الاطلاق ليجري الباب على سنن واحد. وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبيّنت إغفالهم، وأثبت الاحتجاج عليهم لا لهم.

وأزيد على ذلك أن اللام الفارقة، إذا كان بعد ما ولي (إن) نفي، واللبس مأمون، فحذفها واجب كقول الشاعر:

إنِ الحقُّ لا يَخْفَى على ذِي بَصِيرةٍ ... وإنْ هو لَمْ يعدمْ خلافَ مُعَانِدِ[3]

وقوله:

أَمَا إنْ علمتُ اللهَ ليسَ بغافلٍ ... لَهَانَ اصْطِبَارِي أَنْ بُلِيتُ بِظَالِمِ[4]

وقال الشيخ بها الدين بنُ النحاس في التعليقة: في حديث عامر بن ربيعة المبدأ

---

(١) قائله الطِّرِمَّاح بن حكيم: ديوانه ٥١٢، والدرر ١/١١٨، والعيني ٢/٢٧٩، وشواهد التوضيح ٥١، ومعجم شواهد النحو الشعرية ١٧٩ برقم ٣٠٥٩.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: شواهد التوضيح ٥٢، والسيوطي ٢٠٦، ومعجم شواهد النحو برقم ١٦٧٣.

(٣) لم نقف على قائله. وهو بلا نسبة في: شواهد التوضيح ٥٢، والسيوطي ٢٠٦، والأشموني ١/٢٨٩، ومعجم الشواهد النحوية برقم ٨١٥.

(٤) شواهد التوضيح ٥٣. ولم نقف على قائله.

به لم يأت باللام الفارقة بعد (إن) المخففة الملغاة لمّا كان المعنى لا يُلْبِس، ومثله قول الشاعر:

إن وجـدت الـكـريمَ يمنـعُ أحيا ... نـاً ومـا إنْ بِذَا يُعَـدُّ بَخِـيلاً[1]

وأبيات أخر ترك في جميعها اللام لفهم المعنى. انتهى.

قلت: الحديث أخرجه أحمد بلفظ: (لقد كان رسول الله ﷺ يبعثنا في السرية ما لنا زاد الّا السلف من التمر)[2]: ان ذلك من تصرف الرواة.

وقال أبو حيَّان في «شرح التسهيل»: حذف اللام فيما روى: (ان كان النبي ﷺ يحب الحلو والعسل) والمعنى على الاثبات، ولا يحتمل النفي، لأنه قد علم من حالة النبي ﷺ.

مسند عُبَادة بن الصَّامت رضي الله عنه[3]

[٤٣٦] حديث: «مَا عَلَى الأَرضِ من نفسٍ تموتُ ولها عندَ اللهِ خيرٌ، تحبُّ أَنْ تَرجِعَ إلّا القتيل في سبيل الله عزّ وجلّ، فإنّهُ يحبُّ أن يَرْجِعَ فيقتلَ مرّةً أُخْرَى»[4].

قال أبو البقاء[5]: قوله: (من نفس) في موضع رفع بالابتداء، و(تموت) في موضع جرّ صفة لـ(نفس) على اللفظ، أو في موضع رفع على الموضع.

وقوله: (ولها عند الله) يجوز أن تكون (الواو)[6] للحال، وصاحب الحال الضمير

---

(١) شواهد التوضيح ٥٢. ولم نقف على قائله.

(٢) المسند ٣/٤٤٦.

(٣) من سادات الصحابة، شهد العقبة وكان أحد النقباء، وبدراً وسائر المشاهد، وحضر فتح مصر. أول من ولى القضاء بفلسطين، ومات بالرملة أو بيت المقدس سنة ٣٤هـ. الأعلام ٤/٣٠، أسد الغابة ٢٧٨٩، ابن خياط ١/٢٢٠، المعارف ٢٥٥، تهذيب التهذيب ٥/١١.

(٤) المسند ٥/٣١٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٠٨.

(٦) سقطت (الواو) من أ. انظر إعراب الحديث النبوي ص ١٠٨.

في (تموت)، ويجوز أن تكون الجملة صفة لنفس أيضاً كما قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾(١).

وأما (تحبُّ) فهو في موضع خبر (ما)، إمّا نصباً على رأي أهل الحجاز، أو رفع على اللغة التميمية، وعلى هذا تكون الجملة قد تمت، فيكون قوله: (إلا القتيل) وارداً بعد تمام الكلام، فلك أن ترفعه على البدل من (نفس) وأن تنصبه على أصل باب الاستثناء.

وقوله: (أن يرجع فيقتل) كلاهما منصوب، لأن الثاني معطوف على الأول و(فيقتل) بالرفع ضعيف.

[٤٣٧] حديث: «لَقَدْ أَعْطَانِي اللهُ حتّى لَوْ أطعمْتُ أهلَ الجنّةِ ما نَقَصَ ما عندي شيئاً»(٢).

قال أبو البقاء(٣): انتصاب (شيئاً) على المصدر كقوله تعالى: ﴿لا يضرّكم كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾(٤) وهو كثير، وهو من وضع العام موضع الخاص.

[٤٣٨] حديث: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَ اللهُ لِقَاءَهُ»(٥).

---

(١) سورة البقرة ٢١٦.

(٢) المسند ٥/٣٣٠، وفيه: (... لقد أعطاني الله عز وجل حتى لو أني أطعمت أهل الجنة ما نقص ذلك ما عندي شيئاً. قال: فكان رسول الله ﷺ إذا ذكره يرى السرور في وجهه).

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٠٩.

(٤) سورة آل عمران ١٢٠.

(٥) المسند ٥/٣٢١، وفتح الباري ـ الرقاق ١١/٣٥٧ حديث ٦٥٠٨، ومسلم ـ الذكر ٤/٢٠٦٦ حديث ١٥، ١٦، والترمذي ـ الزهد ٤/٥٥٤ حديث ٢٣٠٩، والنسائي ـ الجنائز ـ باب فمن أحب لقاء الله ٤/٩، وابن ماجه ـ الزهد ٢/١٤٢٥ حديث ٤٢٦٤، والدارمي ـ الرقاق ـ باب في حب لقاء الله ٢/٣١٢.

قال الكرماني: فإن قلت: الشرط ليس سبباً للجزاء، بل الأمر بالعكس قلت: مثله يؤول بالإخبار، أي: من أحبَّ لقاء الله أخبره الله بأنّ الله أحب لقاءه، وكذلك الكراهة.

[٤٣٩] حديث: «**لا صلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ**»[١].

[٤٤٠] وحديث أبي سعيد: «**أمرنا نبيُّنا صلى الله عليه وسلم أن نقرأَ بفاتحةِ الكتابِ وما تَيَسَّرَ**».

[٤٤١] وفي حديث تميم: «**مَنْ قرأَ بمائةِ آيةٍ في ليلةٍ كُتِبَ له قنوتُ ليلةٍ**».

قال الأندلسي في «شرح المفصل»: قولهم: قرأت السورة وقرأت بالسورة: من باب حذف الجار وإيصال الفعل، ومثله: سميته محمداً، وبمحمد.

وقيل: إنّ الباء زائدة والفعل من قسم المعتدي.

وقال أبو الحسن بن أبي الربيع في «شرح الإيضاح»: قولهم: قرأت بالسورة: الأصل فيه أن يصل بنفسه ويقال: قرأت السورةَ، فزيد حرف الجر لأنّ (قرأت) في معنى (تلوت)، و(تلوت) لا يتعدى إلّا بنفسه، فقياس (قرأت) أن لا يتعدى الّا بنفسه.

وقال أبو جعفر بن الزبيد في تعليقه على كتاب سيبويه: قال ابن الطراوة: إنّ للباء معنى في ذلك لا يكون بطرحها، لا تؤذن بالملازمة لماهيـة فيه. قال الشاعر:

سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[٢]

---

(١) المسند ٥/٣١٦، ٣٢٢، والترمذي ٢/٢٥ حديث ٢٤٧، وابن ماجه ـ كتاب الإقامة (بمعناه) ١/٢٧٣ حديث ٨٣٧، والدارمي ـ الصلاة ١/٢٨٣.

(٢) قائله :الراعي النميري، ديوانه ٨٧، والبيت كاملا: =

أي لا يلزمن ذلك لزوم الحرائر لتبذلهنّ وما يتوكد من الكيد عليهنّ.

وقال أبو حيان: خرّج الشلوبين (قرأت بالسورة) على أنّ الباء للإلصاق، أي: التزمت قراءتي بالسورة.

وقال ابن القيم في «البدائع»: قولهم: قرأت الكتاب ونحوه يتعدى بنفسه، وأما (قـرأت بأم القـرآن)، وقـرأت بسورة كذا، وحديث: (لا صلاةَ لِمَنْ لم يقرأْ بفاتحةِ الكتابِ) ففيه نكتة بديعة، قلّ من يتفطّن لها وهي أنّ الفعل إذا عدّى بنفسه فقلت: قرأت سورة كذا اقتضى اقتصارك عليها تخصيصها بالذكر وأمّا إذا عدّى بالباء فمعناه: لا صلاة لمن لم يأت بهذه السورة في قراءته أو في صلاته في جملة ما يقرأ به، وهذا لا يعطي الاقتصار عليها، بل يشعر بقراءة غيرها معها، وتأمل قوله في الحديث: (يقرأُ في الفجرِ بالمائةِ)، أي المائة، كيف تجد المعنى؟ أنه يقرأ فيما يقرأ به بعد الفاتحة بهذا العدد.

وكذا قوله: قرأ بالأعرافِ وسورةِ قاف ونحو هذا، وإنما هو تعدية الفاتحة، وتأمل كيف لم يأت بالباء في قوله: (قرأَ سورةَ النجمِ فَسَجَدَ) الحديث، ولم يقل بسورة النجم، لأنه لم يكن في صلاة، فقرأها وحدها.

وكذا قوله: (قرأ على الجنّ سورة الرحمن، وعلى أبي سورة لم يكن) ولم يقل بسورة، ولم يأت بالباء إلّا في قراءةٍ في الصلاة.

قال: وان شئت قلت هو مضمّن معنى صلى بسورة كذا، وقام بسورة كذا، وعلى هذا فيصبح هذا الاطلاق، وإن أتى بها وحدها قال: وهذا أحسن من الأول، إلا أنه

= هنّ الحرائر لا ربّات أحمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسّور

وانظر اللسان (سور) ٦/٥٢، والمعاني الكبير ١١٣٨، وشرح أدب الكاتب ٣٧٨، والاقتضاب ٢٦٠. وهو للقتال الكلابي في ديوانه ٥٣، وبلا نسبة في المرزوقي ٣٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠، والصحاح ٢/٦٩٠، والمخصص ١٤/٢٠١، والصاحبي ١٠٧، ومجالس ثعلب ٣٦٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية برقم ١٢٧٣.

لا يقال بالباء إذا قرأها خارج الصلاة. انتهى.

[٤٤٢] حديث: «انَّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ قَالَ وحولَه عِصَابَةٌ»[١].

قال الطيبي: جملة حالية، (وحوله) بالنصب لأنه ظرف، وهو خبر (عصابة). والعصابة ـ بكسر العين ـ: الجماعة من العشرة إلى الأربعين، ولا واحد لها من لفظها، وجمعها عصائب.

وقوله: (ولا تأتوا ببهتان) هو مصدر بهت بمعنى كذب عليه كذبة أبهتته.

وقوله: (تفترون من بين أيديكم وأرجلكم) قال الهروي: أصل هذا كان بيعة النساء، وكنّى به عن نسبه المرأة الولد الذي تزنى به أو تلتقطه إلى زوجها، ثم لمّا استعمل في بيعة الرجال احتيج إلى حمله على غير ما ورد فيه أولا.

[٤٤٣] حديث: «مَنْ قَالَ أشهدُ أنْ لَا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنّ محمداً عبدُه ورسولُه، وأن عيسى عبدُاللهِ ورسولُهُ وكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرِيمَ، وروحٌ مِنْهُ..»[٢].

قال الطيبي: الإضافة في (منه) للتشريف. روي أنّ عظيماً من النصارى سمع قارئاً يقرأ: ﴿وكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾[٣] قال لفقيه: هذا دين النصارى. يعني هذا يدل على أن عيسى بعض منه.

فأجاب علي بن الحسين بردّ أورده صاحب كتاب النظائر: ان الله تعالى يقول أيضاً: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾[٤]، فلو أُريد بقوله:

---

(١) البخاري ـ الإيمان ـ باب ١١، وفتح الباري ـ مناقب الأنصار ٢١٩/٧ حديث ٣٨٩٢، وسنن النسائي ـ البيعة ـ البيعة على الجهاد ١٤١/٧ ـ ١٤٢.

(٢) فتح الباري ـ كتاب الأنبياء ٤٧٤/٦ حديث ٣٤٣٥، ومسلم ـ كتاب الإيمان ٥٧/١ حديث ٤٦.

(٣) سورة النساء ١٧١.　　(٤) سورة الجاثية ١٣.

(وَرُوحٌ مِنْهُ) معناه: بعض منه، أو جزء منه، لكان قوله ههنا: (جميعاً منه) معناه: بعض منه، أو جزء منه، فَأَسْلَمَ النصراني.

ومعنى الآية أنه تعالى سخّر هذه الأشياء كائنة منه، وحاصلة من عنده يعني أنه مكونها وموجدها بقدرته وحكمته.

وقوله: (وإنّ الجنة وإن النارَ حق) أخبر عنهما بقوله: (حقّ) وهو مصدر، مبالغة في حقيقته، وأنهما عين الحق، كقولك: زيد عدل.

وقوله: (أَدْخَلَهُ اللهُ الجنةَ على ما كانَ عليهِ من العَمَلِ): التعريف في (العمل) للعهد، والإشارة به إلى الكبائر، والدليل عليه أمثال قوله: (وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ) في حديث أبي ذرّ. وقوله: (على ما كان) حل كما في قول الحماسي:

فواللهِ لا أنسَى قتيلاً رُزِئْتُهُ ... بجانبِ قُوسَى مَا بقيتُ عَلَى الأَرضِ
على أنّه تَعْفُو الكُلومُ وإنّما ... نُوكّل بالأدنى وإنْ جَلَّ مَا يَمْضِي[1]

قال أبو البقاء: (على) وما يتصل بها حال، أي: ما أنسى هذا الرزء في حال الكلوم، أي حال مخالفة لحال غيري في استدامة الحزن. فالمعنى: من شهد لا اله إلّا الله يدخل الجنة في حال استحقاقه العذاب بموجب أعماله من الكبائر، أي حال هذا مخالفة للقياس في دخول الجنّة. انتهى ما في شرح المشكاة.

[٤٤٤] حديث: «**الذهب بالذهب**»[2] الحديث.

قال الطيبي: انتصاب (مِثْلاً بِمِثْلٍ) و(يداً بيدٍ) على الحال والعامل متعلق الجار

---

(١) البيتان لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٣٠، والشعر والشعراء ٦٦٤، المقصور والممدود للقالي ١١٢، وابن ولاد ٨٩، ومعجم ما استعجم (الأول فقط) ١١٠٢، والخزانة ٢/٤٥٨، وبلا نسبة في الخصائص ١/٧١، ٢/١٧٠ وانظر شرح المفصل ٣/١١٧.

(٢) المسند ٥/٣١٤، ومعناه في فتح الباري - البيوع ٤/٣٧٨ - ٣٧٩ حديث ٢١٧٥، ٢١٧٦، =

الذي هو قوله (بالذهب) وصاحبها الضمير المستكن فيه، أي الذهب مباع بالذهب متماثلين مقبوضين يداً بيد، ونظيره، مررت بزيد وعمر راكبين.

[٤٤٥] حديث: «البِكْرُ بالبِكْرِ جلدُ مائةٍ»(١).

قال الطيبي: (البكر بالبكر) مبتدأ، و (جلد مائة) خبره، أي حدّنا البكر جلد مائة.

[٤٤٦] حديث: « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة»(٢).

قال الطيبي: عدّى (بايعنا) بعلى لتضمنه معنى عاهده، وعلى في قوله (وعلى أَثَرَةٍ) ليست صلة المبايعة بل هي متعلقة بمقدر، أي بايعناه على أن نصبر على أثرة علينا.

وقوله: (لا يخاف في الله لومة لائم) حال، إما من فاعل نقول أي: غير خائفين، أو استئناف.

= ومسلم ـ المساقاة ٣/١٢١١ حديث ٨١، وابن ماجه ـ التجارات ٢/٧٥٧، حديث رقم ٢٢٥٤، والدارمي ـ البيوع ـ باب النهي عن الصرف ٢/٢٥٩، وبالمعنى في النسائي ـ بيع الذهب بالذهب ٧/٢٧٨.

(١) المسند ٥/٣١٧، ومسلم ـ كتاب الحدود ـ باب حدّ الزنى ٣/١٣١٦ حديث ١٢، وابن ماجه ـ الحدود ـ باب حد الزنى ٢/٨٥٢ حديث ٢٥٥٠، والدارمي ـ في كتاب الحدود ـ باب تفسير قوله تعالى: ﴿أو يجعل الله لهنّ سبيلا﴾ ٢/١٨١، والترمذي ـ باب ما جاء في الرجم على الثيب ٤/٤١ حديث ١٤٣٤.

(٢) المسند ٥/٣١٤، وفتح الباري ـ الأحكام ـ باب كيف يبايع الإمام الناس ١٣/١٩٢ حديث ٧١٩٩، ومسلم ـ الإمارة ٣/١٤٧٠ حديث ٤١، والنسائي في كتاب البيعة ـ باب البيعة على السمع والطاعة ٧/١٣٧ ـ ١٣٨، وابن ماجه في كتاب الجهاد ـ باب البيعة ٢/٩٥٧ حديث ٢٨٦٦، والموطأ ـ الجهاد ـ باب الترغيب في الجهاد ٢/٤٤٥ حديث ٥.

وقوله: (برهان) مبتدأ، و(عندكم) خبره، و(من الله) متعلق بالظرف أو حال أي: حاصل عندكم كائناً من الله، أي من دين الله.

[٤٤٧] حديث: «خمسُ صلواتٍ افترضهنَّ اللهُ»(١).

قال الطيبي: (خمس صلوات) مبتدأ، و(افترضهنّ) صفة، والجملة الشرطية بعده خبر، وهي قوله: (مَنْ أَحْسَنَ وُضُوءَهُنَ) الخ.

وقوله: (فإن له على الله عهداً أن يغفر له) قال الطيبي: (أن يغفر) على حذف الباء، فإنّ العهد في معنى الوعد كما يقال: وعد بكذا.

مسند عبدالله بن جعفر رضي الله عنه(٢)

[٤٤٨] حديث: «رأيتُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ يأكلُ القثاءَ بالرطبِ»(٣).

قال الكرماني: الباء للمصاحبة والملاصقة.

---

(١) المسند ٥/٣١٧، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة ١/٤٤٨ حديث رقم ١٤٠١، ورواه مسلم بالمعنى ١/٥٠، وأبو داود بالمعنى أيضاً ١/١١٦، ١١٧ حديث ٤٢٩، ٤٣٠.

(٢) هو عبدالله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، كنيته أبو محمد وأبو جعفر وهي أشهر، ولد بأرض الحبشة لمّا هاجر والده، وهو أول من ولد بها من المسلمين، مات سنة ثمانين وقيل تسعين. الإصابة ٢/٢٨٩.

(٣) المسند ١/٢٠٣، وفتح الباري ـ الأطعمة ـ باب القثاء بالرطب ٩/٥٦٤ برقم ٥٤٤٠ ومسلم ـ الأشربة ـ باب أكل القثاء الرطب ٣/١٦١٦ برقم ١٤٧، وابن ماجه ـ الآطعمة ـ باب القثاء والرطب ٢/١١٠٤ برقم ٣٣٢٥، والترمذي ـ الأطعمة ـ باب القثاء ٤/٢٨٠ برقم ١٨٤٤، والدارمي ـ الأطعمة ٢/١٠٣.

مسند العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنه[1]

[٤٤٩] حديث حنينٍ، قوله: «**هذا حينَ[2] حَمِيَ الوَطِيسُ**»[3].

قال الطيبي: (هذا) مبتدأ والخبر محذوف، و (حين) مبني لإضافته إلى المبني، متعلق باسم الإشارة، أي هذا القتال حين اشتدّ الحرب.

وقوله: (حمي الوطيس) من فصيح الكَلِمِ، ولم يسمع من أحد قبل النبي ﷺ.

وقوله: (يا لبيك) المنادى محذوف، أي يا قوم.

وقوله: (ما هو الا أن رماهم) يعني ليس انهزامهم سوى رميهم بالحصيات، ويحتمل أن يكون الضمير عبارة عن الأمر والشأن، ويكون المستثنى هو منه، أي من الضمير.

مسند عبدالله بن الزبير رضي الله عنه[4]

[٤٥٠] حديث، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**اسْقِ يا زبيرُ، ثُمَّ أرسلَ الماءَ. فقال الأنصاريُّ: أَنَّهُ ابنُ عَمَّتِكَ**»[5].

---

(١) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، كان إليه في الجاهلية السقاية والعمارة، حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم، وشهد بدراً مع المشركين مكرهاً، مات بالمدينة سنة ٣٢هـ. الإصابة ٢/٢٧١.

(٢) سقطت كلمة (حين) من أ. انظر المسند ١/٢٠٧.

(٣) المسند ١/٢٠٧، ومسلم ـ الجهاد ـ باب في غزوة حنين ٣/١٣٩٨ حديث ٧٦.

(٤) أحد الأعلام، له صحبة ورواية وأحاديث، بويع له بالخلافة سنة ٦٤هـ، وجعل المدينة قاعدة ملكه، ودام حكمه تسع سنوات أمضاها في صراع مع الأمويين، وقضى عليه الحجاج وقتله في مكة سنة ٧٢هـ. انظر الأعلام ٤/٢١٨، وتهذيب التهذيب ٥/٢١٣، وأسد الغابة ٢٩٤٦، وابن خياط ١/٣١.

(٥) المسند ٤/٥، وفتح الباري ـ المساقاة ـ ٥/٣٤ حديث ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، وأبو داود ـ الأقضية ٣/٣١٥ حديث ٣٦٣٧، وابن ماجه في المقدمة ١/٧ حديث ١٥، والنسائي ـ آداب القضاة ـ =

قال ابن مالك(١): يجوز في (أنّ) الكسر والفتح لأنها واقعة بعد كلام معلل بمضمون ما صدّر بها، وإذا كسرت قدّر قبلها الفاء، وإذا فتحت قدر قبلها اللام، والكسر أجود، وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى: ﴿نَدْعُوه إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾(٢).

مسند عبدالله بن زيد رضي الله عنه(٣)

[٤٥١] حديث: «رأيتُ النبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ في المسجدِ مُسْتَلْقِياً»(٤).

قال ابن السيد: كذا رواه أهل الحديث (مستلقياً)، وأنكره بعض النحويين وقال: إنما استقلى إذا رقد على قفاه، ولا يقال استلقى، ومن قال استلقى فالوجه فيه أن يكون بمعنى ألقى، وجيء استفعل بمعنى أفعل قليل عزيز، ولم يرد إلاّ في ألفاظ معدودة، كاستوقد ناراً، أي أوقد، واستجاب بمعنى أجاب.

[٤٥٢] حديث الوضوء، قوله: «فَمَسَحَ برأْسِهِ»(٥).

= باب الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان ٨/٢٣٨، والترمذي ـ الأحكام ٣/٦٤٤ حديث ١٣٦٣.

(١) شواهد التوضيح ٦٣ ـ ٦٥.

(٢) سورة الطور ٢٨ ونصها: ﴿إنّا كنّا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم﴾.

(٣) هو عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمرو بن عوف الأنصاري المازني أبو محمد، روى عن النبي ﷺ حديث الوضوء، وعدة أحاديث، ويقال: قتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين. الإصابة ٢/٣١٣.

(٤) المسند ٤/٣٩، ٤٠، والبخاري (بلفظه) ـ كتاب الاستئذان ١١/٨٠ حديث رقم ٦٢٨٧، ومسلم ـ كتاب اللباس والزينة ٣/١٦٦٢ حديث رقم ٨٥، والنسائي ـ كتاب المساجد ـ باب الاستلقاء في المسجد ٢/٥٠، والترمذي ـ كتاب الأدب ٥/٩٥ ـ ٩٦ حديث ٢٧٦٥، والدارمي ـ كتاب الاستئذان ـ باب في وضع إحدى الرجلين على الأخرى ٢/٢٨٢، والموطأ ـ كتاب قصر الصلاة في السفر ١/١٧٢ حديث رقم ٨٧.

(٥) المسند ٤/٣٩ ـ ٤٠، والبخاري ١/٤٧، ٤٨، ومسلم ـ الطهارة ١/٢٠٥ حديث ٤، وأبو داود ـ الطهارة ١/٢٧ حديث ١٠٩، والترمذي ـ الطهارة ١/٤٨ حديث ٣٣، والنسائي ـ الطهارة =

قال القرطبي. الباء في (برأسه) للتعدية التي يجوز حذفها وإثباتها كقولك: مسح برأسِ اليتيم ومسح رأسَه، وسميت النبي بمحمد، ومحمداً، ولا يصح أن تكون للتبعيض خلافاً للشافعي، لأن المحققين من أئمة النحو البصريين، وأكثر الكوفيين أنكروا ذلك، ولأنها لو كانت للتبعيض لكان قولك: مسحت رأسه، كقولك: مسحت بعض رأسه، ولو كان كذلك لَمَا حَسُنَ أن يقول: مسحت ببعض رأسه ولا برأسه بعضه، لأنه كان يكون تكريراً، ولا مسحت رأسه كله، لأنه كان يكون مناقضاً له، ولو كانت للتبعيض لما جاز إسقاطها، فإنه يقال: مسحت برأسه، ومسحت رأسه، بمعنى واحد. انتهى.

وقال النووي في شرح المهذب: نقل أصحابنا عن بعض أهل العربية أن الباء في ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[1] للتبعيض.

وقال جماعة منهم: إذا دخلت الباء على فعل يتعدى بنفسه كانت للتبعيض كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، فإن لم يتعدّ فللإلصاق كقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[2].

وقال ابن الخباز في «شرح الدرة»: الباء تزاد مع المنصوب كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. وقال بعض الفقهاء هي للتبعيض وهو غير معروف.

وقال الفارسي في «التذكرة»: الباء في ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ معناها الإلصاق.

وقول بعض النحويين إنّها للتبعيض له وجه، وذلك أنه رأى هذه التي تستعمل كالقلم والقدّوم ونحوها إنما العمل في هذه الأسماء ببعضها لا بجميعها فقال: الباء للتبعيض.

= ١/٦٤، وابن ماجه ١/١٠٣ ـ ١٠٤ حديث ٢٨٢ والدارمي ـ باب الوضوء ثلاثا ١/١٧٦، والموطأ ـ الطهارة ١/٣١ حديث ٣٠.

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) سورة الحج ٢٩.

وقال المالقي في «رصف المباني»: الصحيح أن الباء في ذلك للإلصاق.

وقال صاحب البسيط: لم يذكر أحد من النحويين أنّ الباء للتبعيض، وقيل تكون له نحو: مسحت بالمنديل، ومسحت المنديل، وأخذت زمام الناقة وأخذت بزمامها. انتهى.

قلت: فتلخص أن في هذه الباء أربعة أوجه: للإلصاق وللتبعيض، وللتعدية، وزائدة.

مسند عبدالله بن عباس رضي الله عنه(١)

[٤٥٣] حديث: «نَزَلَتْ هٰذِهِ الآيةُ ورسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ متوارياً بمكةَ: وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ»(٢).

قال أبو البقاء(٣): هكذا وقع في هذه الرواية، والوجه فيه أن قوله: (ورسول الله) مبتدأ، و(بمكة) خبره، و(متوارياً) حال من الضمير المقدّر في الجار، والعامل فيه الجار أو الاستقرار الذي دلّ عليه الجار أي: ورسول الله ﷺ مستقر بمكة متوارياً.

[٤٥٤] حديث: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَة»(٤).

(١) هو حبر الأمة الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ولد بمكة، ولازم الرسول (ص) وروى عنه الأحاديث الصحيحة وشهد مع عليّ الجمل وصفين، وكفّ بصره في أواخر عمره، فسكن الطائف وتوفي بها سنة ٦٨هـ. الأعلام ٤/٢٢٨، أسد الغابة ٣٠٣٥، ابن خياط ١/١٠، نكت الهميان ١٨٠، معرفة القراء الكبار ١/٤١، تهذيب التهذيب ٥/٢٧٦، وسير الأعلام النبلاء ٣/٢٢٤.

(٢) المسند ١/٢١٥ برواية (متوار) بالرفع، ولا إشكال فيها.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١١٠.

(٤) المسند ١/٢٧٩، ٣١٠، ٣٦١، وفتح الباري ـ الرقاق ـ باب من هم بحسنة ١١/٣٢٣، حديث ٦٤٩١، ومسلم ـ الإيمان ١/١١٧ ـ ١١٨، والدارمي ـ بنص المسند ـ في كتاب الرقاق ـ باب من هم بحسنة ٢/٣٢١. وهو في النسخة ب لوحة ٢٤٠ بلفظ مختلف.

قال أبو البقاء[1]: يجوز في (حسنة) وجهان: أحدهما: الرفع على أن يكون هو القائم مقام الفاعل أي: كتب له حسنة، وليس في هذا ذكر الحسنة المهتم بها، بل معناه إثابة الله على همّه بالحسنة بأن كتب له حسنة، وليس المعنى كتبها له.

والثاني: النصب على معنى كتبت الخصلة التي هم بها حسنة، وانتصابها على الحال أي: أثبتت له مُثاباً عليها. ويجوز أن يكون مفعولاً به، لأن المعنى كتب الله له حسنة أي أثبت له حسنة، أو صيرّها حسنة، وهذا هو القول في (عشر) و(واحدة).

[٤٥٥] حديث: «**اللهمّ اجعلْ فِي قَلْبِي نوراً، وَفِي بَصَرِي نُوراً، وفي سَمْعِي نُوراً، وعَنْ يَمِينِي نُوراً، وخَلْفِي نُوراً، وأعْظِمْ لِي نُوراً**»[2].

قال الطيبي: فإن قلت: كيف عدّى الفعل في الثلاثة الأول بفي، وفي الاثنين بعدها بِعَنْ، وفي الأربعة الباقية بنفسه؟

قلت: سألوا نحوه صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ**﴾[3] وأجاب: المفعول فيه الذي إليه الفعل نحو تعديته الى المفعول به، فلما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذه، وكانت لغة تؤخذ ولا تقاس، وإنما يفتّش عن صحة موقعها، يقولون: جلس عن يمينه، وعلى يمينه، وعن شماله وعلى شماله، قلنا معنى على يمينه: أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي على المستعلىٰ عليه، ومعنى عن يمينه: جلس

(١) إعراب الحديث النبوي ١١٠.

(٢) المسند ١/٢٨٤، ٣٤٣، ٣٥٢، ٣٧٣، وفيه روايات متعددة أقربها إلى نص المخطوط: (اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً، وعن يميني نوراً وعن يساري نوراً، وأمامي نوراً وخلفي نوراً، وفوقي نوراً، وتحتي نوراً، واجعلني نوراً، قال شعبة أو قال: اجعل لي نورا). ورواه مسلم: ١/٥٢٥ ـ ٥٣٦ حديث رقم ١٨١. والنسائي في باب الدعاء في السجود ٢/٢١٨.

(٣) سورة الأعراف ١٧.

متجاوزاً عن صاحب اليمين، منحرفاً عنه، غير ملاصق له، وكذا ما نحن بصدده.

خصّ القلب والبصر والسمع بفي الظرفية، لأن القلب مقر الفكر في آلاء الله ونعمائها ومكانها معدنها. والبصر شارح آيات الله المنصوبة والمبثوثة في الآفاق والأنفس. والأسماع مرائي أنوار وحي الله ومحط آياته المنزلة على أنبياء الله. و(اليمين والشمال) خُصّا بعَنْ للإيذان بأنه تجاوز الأنوار عن قلبه وبصره وسمعه إلى عن يمينه وشماله من الخلق، وعزلت (فوق وتحت وأمام وخلف) من الجار لتشهد استنارته وإنارته من الله والخلق.

[٤٥٦] حديث التسبيح، قوله: «**عَشْر خِصَال**»(١).

قال التوربشتي: من نصبه فالمعنى: خُذْها، أو دونك عشر خصال، مفعول تنازعت عليه الأفعال قبله. ومعنى قوله: أفعل بك عشر خصال: أصيرك ذا عشر خصال، والمراد بها التسبيحات لأنها فيما سوى القيام عشر عشر.

وقال الطيبي: معنى قوله: (ألا أفعل بك) ألا أقول، بما ان فعلته تصير ذا عشر خصالٍ، والعشر سبب لمغفرة الذنوب بأسرها.

قوله: (أوله وآخره، قديمه وحديثه) إلى آخره: بدل من قوله: (ذنبك). وقوله: (أن تصلي) خبر مبتدأ محذوف، أي: المأمور به هو أن تصلي.

[٤٥٧] حديث: «**مَاتَتْ شاةٌ لِسَوْدَةَ فقالتْ: يا رسولَ اللهِ: ماتَتْ فُلاَنَة، تَعْنِي الشَّاةَ**»(٢)

---

(١) ابن ماجه - إقامة الصلاة ١/٤٤٢ حديث ١٣٨٦، وأبو داود - الصلاة ١/٢٩ - ٣٠ حديث ١٢٩٧ وهو طويل جدًا وفيه: (ألا أفعل لك عشر خصال، إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره، وقديمه وحديثه، وخطأه وعمده .... عشر خصال أن تصلي أربع ركعات ....).

(٢) المسند ٦/٤٢٩ برواية: (قالت: ماتت شاة لنا) وليس فيه موضع الشاهد وفتح الباري - الأيمان والنذور ١١/٥٦٩ حديث ٦٦٨٦ (بالمعنى)، والترمذي (بالمعنى). ٤/٢٢١.

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: فلان وفلانة يكنى بها عن أعلام أولي العلم، ودعتهم الحاجة إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة، فكنوا عن مذكرها بالفلان، وعن مؤنثها بالفلانة، فزادوا الألف واللام فرقاً بين الكنايتين. وذكر الجوهري مثله.

قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: وقد ورد في هذا الحديث (فلانة) تعني الشاة، بغير ألف ولام، هكذا في النسخ المعتمدة وهذا تصريح بجوازه. فيهما لغتان.

[٤٥٨] حديث: «مَنْ لَعَنَ شَيْئاً ليسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَت اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ»(١).

قال الطيبي: (ليس له): صفة (شيئاً) واسمه ضمير راجع إليه، والضمير في (له) راجع إلى مصدر (لعن). وفي (عليه) أي في (على) تضمين (رجعت) معنى اشتملت.

[٤٥٩] حديث «كانَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أجودَ الناسِ بالخيرِ، وكانَ أجودُ...»(٢).

بالرفع على المشهور، إمّا على أنه اسم كان وخبرها محذوف، وهو نحو: أخطب ما يكون الأمير في يوم الجمعة، أو هو مبتدأ مضاف إلى المصدر، وهو (ما يكون) و(ما) مصدرية، وخبره (في رمضان) تقديره: أجود أكوانه في رمضان، والجملة بكمالها خبر كان، واسمها ضمير عائد على رسول الله ﷺ.

(١) أبو داود ـ كتاب الأدب ٢٧٨/٤ حديث ٤٩٠٨، ولم نعثر عليه في المسند.

(٢) المسند ٢٨٨/١، البخاري ـ كتاب بدء الوحي ٥/١، ومسلم ـ كتاب الفضائل ١٨٠٣/٤ حديث ٥٠، والنسائي ـ كتاب الصيام ـ باب الفضل والجود في شهر رمضان ١٢٥/٤. وفيه: (وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله أجود بالخير من الريح المرسلة).

وروي بالنصب على أنه خبر كان، وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها. وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي، وأجود: خبرها، ولا يضاف إلى (ما) بل تجعل (ما) مصدرية نائبة عن ظرف الزمان، والتقدير: وكان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره.

وقال ابن الحاجب في «أماليه»: الرفع في (أجود) الثاني هو الوجه، لأنك ان جعلت في (كان) ضميراً يعود إلى رسول الله ﷺ لم يكن (أجود) بمجرده خبراً، لأنه مضاف إلى (ما يكون)، فهو كون، ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس بكون، ألا ترى أنك لا تقول: زيد أجود ما يكون. فيجوز أن يكون إما مبتدأ خبره قوله: (في رمضان) من قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً،

وإن نصبت جعلت (في رمضان) هو الخبر كقولهم: جرى في الدار، لأن المعنى الكون الذي هو أجود الأكوان حاصل في هذا الوقت، فلا يتعين أن يكون من باب: أخطب ما يكون الأمير قائماً. انتهى.

وقال النووي: الرفع أشهر، والنصب جائز، وذكر أنه سأل شيخه ابن مالك، فخرج الرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من وجهين، ثم وقفت على كلام ابن مالك في ذلك فقال: (أجود) المسؤول عنه في رفعه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون اسم كان مضافاً إلى (ما) المصدرية الموصولة بـ(يكون)، وتكون هنا تامة رافعةَ فاعلٍ مستكنّ عائد على رسول الله ﷺ. و(في رمضان) خبر كان، والتقدير: وكان أجود كون رسول الله ﷺ في رمضان. وفي هذا إيجاز بليغ تستعمل العرب أمثاله كثيراً عند قصد المبالغة، وذلك أن (أجود) أفعل التفضيل مضاف إلى الكون، فهو إذن كون، لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلّا إلى ما هو بعضه، ويلزم كون يكون أكوانه ﷺ كلها متّصفة بالجود، وأجودها كونه رمضان، كما لزم ذلك في قول بعض العرب: أخطب ما يكون الأمير قائماً. وهو من باب وصف المعاني بما يوصف به الأعيان كقولهم: شِعْرٌ شَاعِرٌ، وجِهادٌ جَاهِدٌ، ومَوْتٌ مَائِتٌ، وآيَةٌ مُبْصِرَةٌ،

وجودُك أجودُ من جودِه.

والثاني: أن يكون اسم (كان) ضميراً عائداً على رسول الله ﷺ، و(أجود) مضاف إلى (ما يكون) على ما تقدم، وهو مبتدأ خبره (في رمضان) والجملة خبر كان، وهو أيضاً من وصف المعاني بما يوصف به الأعيان.

والثالث: أن يجعل اسم كان ضميراً راجعاً إلى الجود الذي تضمنه الأول، كما رجع الضمير إلى الصفة في قول الشاعر:

إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ وَخَالَفَ والسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ[1]

والتقدير على هذا: وكان جود أجود كونه في رمضان، وأجود: مبتدأ، وفي رضمان: خبره، والجملة خبر كان.

ويجوز أن ينصب (أجود)، وفي نصبه وجهان:

إمّا أن يجعل اسم كان ضمير النبي ﷺ، ويجعل (أجود) خبرها، ولا يضاف إلى (ما)، بل يجعل (ما) مصدرية نائبة عن ظرف الزمان، ويكون التقدير: وكان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غير رمضان. وفي هذا الوجه استعمال أفعل التفضيل منكّراً غير مصاحب ل(مِنْ) وهو قليل الوقوع.

والثاني من وجهي النصب: أن يجعل اسم كان ضميراً عائداً على الجود الذي تضمنه (أجود) الأول، ويجعل (أجود) الثاني خبر كان مضافاً إلى (ما)، وهي نكرة موصوفة، و(في رمضان) يتعلق بكان، والتقدير: وكان جوده في رمضان أجود شيء كائن. انتهى.

---

(١) قائله: أبو قيس الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٩٠٢، وهو بلا نسبة في الدرر ١/٤٤ والهمع ١/٦٥، ومعاني القرآن ١/١٠٤، ومجالس ثعلب ١/٧٥، والمحتسب ١/١٧٠، ٢/٣٧٠، والخصائص ٣/٤٩ وأمالي المرتضى ١/٢٠٣، والخزانة ٢/٢٢٩، ٣٨٣، والانصاف ٨١، والمرزوقي ٢٤٤ وأمالي ابن الشجري ١/٦٨، وانظر معجم شواهد النحو برقم ١٧٤٣.

قال الشيخ ولي الـدين العراقي فيما وجد بخطه: لا يتعين على هذا الوجه أن يجعل اسم كان ضميراً عائداً على الجود، بل يمكن أن يكون عائداً على النبي ﷺ، وتقديره: وكان رسول الله ﷺ في رمضان أجود شيء كائن.

فإن قلت: يلزم على ذلك أن لا يكون في غير رمضان كذلك، قلت: وكذا التقدير يلزم على التقدير الذي قدره الشيخ.

وقال ابن الربيع في «شرح الإيضاح» (في أواخر باب الابتداء): مسألة تقول: زيد أحسن ما يكون يوم الجمعة: فيوم الجمعة خبر لأحسن، والجملة خبر لزيد. وإذا رفعت (يوم الجمعة؛ فيكون التقدير: أحسن أكوانه يوم الجمعة، كأنه قال: أحسن أيامه يوم الجمعة، كما قالوا: نهاره صائم.

فإذا قلت: أحسن ما يكـون في يوم الجمعـة، فيكـون المجرور خبراً لأحسن والجملة خبر لزيد، وعلى هذا جاء الحديث: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجـود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان)، فقوله: (في رمضان) خبر لأجود، والجملة خبر لكان، واسم كان مضمر يعود إليه عليه السلام.

قال شيخنا سراج الدين البُلْقِينِي: ويجتمع من كلام ابن الحاجب وابن مالك في وجه الرفع أوجه. انتهى.

وقال الكرماني: (أجود) بالرفع لأنه اسم كان، وخبره محذوف حذفاً واجباً، إذ هو نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً. ولفظة (ما) مصدرية، أي: أجود أكوان الرسول، (في رمضان) في محل الحال، واقع موقع الخبر الذي هو حاصل. و(حين يلقاه): حال من الضمير الموجود في (حاصل) المقدر، فهو حال عن حال، ومثلها يسمّى بالحالين المتداخلتين، ومعناه: كان أجود أوانه حاصل في رمضان عند الملاقاة.

ويحتمل في (كان) ضمير الشأن، فيكون المعنى: كان الشأن أجود أكوانه حاصل في رمضان عند الملاقاة.

وقيل الوقت مقدر كما في: مَقْدَم الحاج، أي: كان أجود أوقات أكوانه وقت كونه في رمضان، وإسناد الجود إلى أوقاته ﷺ على سبيل المبالغة كإسناد الصوم إلى النهار في نحو: نهاره صائم.

قال: وقوله: (حين يلقاه) يحتمل كون الضمير المرفوع لجبريل والمنصوب للرسول، وبالعكس.

قوله: (فيدارسه القرآن) بالنصب للقرآن لأنه المفعول الثاني للمدارسة، إذ الفعل المتعدي إذا نقل إلى باب المفاعلة يصير متعديّاً إلى اثنين نحو: جاذبته الثوب، ومعناه: أنهما يتناوبان في قراءة القرآن كما هو عادة القراء بأن يقرأ هذا عشر والآخر عشر، أو أنهما يتشاركان في القراءة حتى يقرآ معاً.

قوله: (فَلَرسولُ الله صلى الله عليه وسلم) قال الزركشي: اللام جواب قسم مقدر.

وقال الحافظ ابن حجر: الفاء للسببية، واللام للابتداء زيدت على المبتدأ تأكيداً، أو هي جواب قسم مقدّر.

[٤٦٠] حديث: «**يَا بَنِيَّ لَا تَرْمُوا الجَمْرَةَ حتّى تَطْلُعَ الشمسُ**»(١).

قال ابن فلاح في المغني: مما ألحق بصيغة الجمع قوله عليه السلام لأغلمة بني عبد المطلب: (يا بنّي لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس)، وقول الشاعر:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أُمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي(٢)

---

(١) المسند ١/٢٧٧ برواية: (يا بنيّ أفيضوا لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس).

(٢) الشاهد لسلمى بنت ربيعة في الدرر ٢/٧٩، واللسان (خلل) ١٣/٢٢٨ وأمالي ابن الشجري ١/٤٣، ٢/٦٩، ونوادر أبي زيد ١٢١، والخزانة ٣/٤٠٠، والمرزوقي ٥٤٧. وهو لعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ١٦١، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/٩، ٤١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية برقم ٤٢٠.

ومذهب البصريين أنه تصغير أَبْنَى على وزن أفعل كأضحى، وهو اسم للجمع، ومذهب الكوفيين أنه تصغير ابْن مثل أدْل، ووزنه فعْل. ومذهب أبي عبدالله أنه تصغير بَنِين.

وقال صاحب «النهاية»: قد اختلف في هذه اللفظة: فقيل هي تصغير أَبْنَى كأعمى وأعيمى، وهو اسم مفرد يدل على الجمع، وقيل إنّ ابناً يجمع على أبناء مقصوراً وممدوداً، وقيل هي تصغير ابن وفيه نظر.

وقال أبو عبيد: هي تصغير بنيّ جمع ابن مضافاً إلى النفس، فهذا يوجب أن يكون صيغة اللفظة في الحديث أُبَيْنِيّ بوزن سُرَيْجِيّ.

وقال ابن الحاجب في «أماليه»: الأولى أن يقال إنه تصغير بنيّ مجموعاً، وكان أصله بنين، لأنه يكون أضفته إلى ياء المتكلم فصار بنوى في الرفع، وبنيّ في النصب والجرّ، فوجب أن يقلب الواو ياء ويدغم على ما هو قياسها في مثل قولك: ضاربيّ، وكذلك النصب والجر، ولذكل كان لفظ ضاربيّ في الأحوال الثلاث سواء؛ كرهوا اجتماع الياءات والكسرة فقلبوا اللام إلى موضع الفاء أبينيّ، وليس في هذا الوجه إلا قلب اللام إلى موضع الفاء. وهو قريب لما ذكرناه من الاستثقال، وقلب الواو المضمومة همزة، وهو جائز قياساً، وهذا أولى من قول من يقول إنه تصغير أبناء ردّاً إلى الواحد وروعي مشاكلة الهمزة لأنه لو كان تصغيراً لقيل أبينائي، ولم يردّ إلى الواحد، لأن (أفعالاً) من جمع القلة فيصغر من غير ردّ كقولك: أحيمال، وهو أيضاً أولى من قول من قال: إنه جمع للأبناء صغّر وجمع بالواو والنون لأنه لا يعرف ذلك مفرداً، فلا ينبغي أن يحمل الجمع عليه، ولأنه لا يجمع أفعل اسماً جمع التصحيح. انتهى.

[٤٦١] حديث: «سُبْحَانَ اللهِ عددَ خَلْقِهِ، وسبحانَ اللهِ رِضَىٰ نَفْسِهِ، وسبحانَ اللهِ زِنَةَ

عَرْشِهِ، وسبحانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ»[1].

سُئِلتُ قديماً عن وجه نصب (زِنَةَ عرشه) فأجبتُ بأنه نصب على الظرف، فاستغربه جاهلون، وخلطوا فيما ليس لهم به علم، فألفت في ذلك تأليفاً سميته: رفع السِّنَةِ في نَصْبِ الزِّنَة، وها هوذا:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا تأخذه سِنَة ولا نوْم، ولا يقدر لعرشه زنة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي نزل عليه أفصح الحديث وأحسنه وبعد، فقد سئلت عن وجه النصب في قوله ﷺ: (سبحانَ اللهِ وبحمده، زنةَ عرشه ورِضَىٰ نفسه وعددَ خلْقه ومدادَ كلماته)، والجواب عندي أن هذه الكلمات الأربع منصوبات على تقدير الظرف، والتقدير: قَدرَ زِنَةِ عرشه، وكذا البواقي، فلما حذف الظرف قام المضاف إليه مقامه في إعرابه، فهذا الإعراب هو المتجه المطرد السالم من الانتقاض.

وقد ذكر السائل أنه هل يصحّ أن يكون منصوباً على الحال أو المصدر أو على حذف الخافض؟

وأقوال: أمّا النصب على المصدر فقد ذكره المظهري في «شرح المصابيح» قال: (عددَ خلْقه) منصوب على المصدر، أي: أعدّ تسبيحه وتحميده بعدد خلقه، وبمقدار ما يرضاه خالصاً، وبثقل عرشه ومقداره بمقدار كلماته.

وسبقه إلى ذلك الأشرفي في شرحه قال: (عددَ خلقه) وكذلك ما بعده منصوب على المصدر أي: سبحته تسبيحاً يساوي خلقَه عند التعداد، وزنة عرشه ومداد كلماته في المقدار يوجب رضَىٰ نفسه. انتهى.

---

(١) المسند ١/٣٥٥ مسلم ـ كتاب الذكر والدعاء والاستغفار ـ باب الدعوات ٤/٢٠٩٠ حديث رقم ٧٩، والترمذي ـ كتاب الدعوات ٥/٥٥٦ حديث رقم ٣٥٥٥، والنسائي ـ باب نوع آخر من عدد التسبيح ٣/٧٧، وابن ماجه ـ الأدب ٢/١٢٥١ حديث ٣٨٠٨.

فإن أراد بذلك أنه نفسه مصدر، وأنه منصوب على أنه مفعول مطلق فلا يخفى ما فيه، فإنه لا يكون مصدراً للتسبيح كما هو واضح، بل يكون مصدراً لفعل من الزنة، ويكون التقدير: سبحان الله أَزِنُهُ زِنَةَ عَرْشِهِ، ولا يخفي فساد هذا التقدير، لأنه ليس المراد إنشاء وزن التسبيح، بل المراد إنشاء قول التسبيح، والمعنى: أقول سبحان الله قولاً كثيراً مقدار زنة عرشه في الكثرة والعظم. وعلى تقدير فعل الزنة يكون المعنى: أزن التسبيح زنة عرشه، وهو ظاهر الفساد.

ثم إذا قدّر في الأخرى: أعدّه عدد خلقه، كما أفصح به المظهري، أدّى إلى أن المعنى: أنشأ عدّ التسبيح، وليس مراداً، بل المراد: قوله قولاً عدد خلقه. ثم لا يمكنه ذلك في رِضَىٰ نفسه، فإن قيل يف. : أُرْضِيهِ رِضَىٰ نفسه، قلنا حينئذ يعود الضمير على غير التسبيح، وهو في أزنه وأعدّه عائد على التسبيح، فيختل التناسق في الكلمات، ثم لا يمكن ذلك في (مداد كلماته) بلا مرية.

ويبقى على كلام المظهري تعقّبان: أحدهما: أنّ عدداً لو كان مصدراً لم يجيء بالفك لأنه مصدر عدّ بالتشديد كردّ وسدّ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدّاً﴾[1]. والثاني: أنه قال منصوب على المصدر، ثم قال: أي أعدّ تسبيحه بعدد خلقه، فأدخل الباء، وليس هذا شأن المصدر الذي هو مفعول مطلق. لا يقال: ضربت زيداً بضرب في موضع ضربته ضرباً. ثم قال: وبمقدار ما يرضاه، وبثقل عرشه ومقداره بمقدار كلماته، وهذا كله يبطل القول بأنه منصوب على المصدر، ويؤول إلى نزع الخافض أو الظرفية، فإن النصب على الظرفية ونزع الخافض متقاربان، فإن الظرف منصوب على إسقاط الخافض الذي هو (في)، غير أنه باب مطرد، والنصب بنزع الخافض في غير الظرف غير مطرد، فاتجه بذلك أنه منصوب على الظرف بتقدير (قدر) وقد صرّح بذلك الخطابي في «معالم السنن» فقال: وقوله: (ومِدَادَ كَلِمَاتِهِ) أي قدر ما يوازنها في العدد والكثرة.

---

(١) سورة مريم ٨٤.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: (ومداد كلماته) أي مثل عددها، وقيل قدر ما يوازنها في الكثرة عِيَارَ كَيْل أو وَزْن أو ما أشبهه، وهذا تمثيل يراد به التقريب. انتهى.

فأشار بقوله: (مِثْل) إلى المصدر أو الوصف، وبقوله: (وقيل قدر) إلى الظرف.

وقال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: قوله: (عدد خلقه) أي: عدد العدد خلقه، وزنة عرشه: أي بمقدار عرشه، ورضَىٰ نفسه: أي غير منقطع. فأشار إلى أن لكل واحدة إعراباً على حدة: الأولى مصدر، والثانية ظرف، والثالثة حال، ولا شك أن تساوي الكل في الإعراب حيث أمكن أولى، وتقدير (قدر) في كل منها صحيح، فاتِجه نصب الكل على الظرف بتقدير (قدر).

فإن قيل: لم يصرح أحد بأن قدراً ينصب على الظرف قلت: ذلك لعدم اطلاعك في أمهات الكتب، وقد صرّح الخطيب التبريزي والمرزوقي كلاهما في شرح الحماسة في قول الشاعر:

فَسَايَرْتُهُ مِقْدَارَ مِيلٍ وَلَيْتَنِي(1)

وقوله:

هَلِ الوجْدُ إلَّا أنَّ قَلْبيَ لَوْ دَنَا مِنَ الجمرِ قِيدَ الرُّمحِ لا حترقَ الجَمْرُ(2)

بأنّ نصب (مقدارَ) و (قِيدَ)، كلاهما على الظرف. و (قيد) بمعنى قدر.

وقال ابن يسعون في «شرح شواهد الإيضاح» في قول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ فَسَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ(3)

---

(1) قائله: عبدالله بن الدمينة الخثعمي، شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٦٣.

(2) قائله: عبدالله بن عجلان النهدي، حماسة أبي تمام ٢/٢٩ الحماسية رقم ٤٨٥.

(3) ديوان الفرزدق ١/٣٠٥، والعين ٣/٣٢١، والسيرافي ٢/٢٩، وشواهد الكشاف ٤/٤١٣، وشرح المفصل ٦/٣٣، والدرر ١/١٨٥ ومعجم شواهد النحو الشعرية برقم ١٢٠٨ برواية: ودنا فأدرك.

يجوز نصب (خمسة الأشبار) نصب الظرف بـ(سما) بتقدير مضاف أي: فسما مقدار خمسة الأشبار.

وقال جماعة في حديث (إنّ موسى سأل ربَّه أنْ يُدْنِيهِ من الأرضِ المقدسةِ رَمْيَةَ الحَجَرِ)[1] إنّ (رميةَ) نصب على الظرف بتقدير (قدر) أي: قدر رمية الحجر.

وقال الطيبي في «شرح المشكاة»، في حديث (فضْلُ الصلاةِ التي يُسْتاكُ لها على الصلاةِ الّتي لا يُسْتاكُ لها سَبْعِينَ ضِعْفاً): قوله: (سبعين) مفعول مطلق أو ظرف، أي يفضل مقدار سبعين.

وقال أبو البقاء[2] في حديث (من فارق الجماعة شِبْراً)[3]: منصوب، أي: هو منصوب على الظرف، والتقدير: قدر شبر.

وقال الطيبي في حديث (من تقربَ إليَّ شبراً تقربتُ منهُ ذِراعاً ومن تقرب إليَّ ذراعاً تقربتُ منه باعاً)[4]، (شبراً وذراعاً وباعاً) منصوبات في الشرط والجزاء على الظرفية، أي: من تقرب إليّ بمقدار شبر.

وقال أيضاً في حديث: (من ظلم شبراً من أرض)[5]: المفعول به محذوف و(شبراً) يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً، أي ظُلْمَ شبرٍ، أو مفعولاً فيه أي: مقدار شبر.

وقال أيضاً في حديث: (انه صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حُضْرَ فرسه)[6] نصب (حَضْر) على حذف مضاف، أيّ قدر ما يعدو عدوة واحدة. ثم ان المسألة منصوصة في كتب النحو؟ قال ابن مالك في «التسهيل»: الصالح للظرفية القياسية ما

(١) البخاري - الجنائز ١٢١، الأنبياء ٣١، ومسلم - الفضائل ١٥٨، والنسائي - الجنائز ١٢١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٦٤.

(٣) المسند ٢/١٣٢، ٢٩٦، ٣/٤٤٥، ٥/١٨٠.

(٤) المسند ٢/٤١٣، ٣/٤٠، ٥/١٥٣.

(٥) المسند ٤/١٧٣، ٦/٦٤، والبخاري - المظالم ١٣.

(٦) أبو داود الإمارة ٣/١٧٧، رقم ٣٠٧٢.

دلّ على مقدار. وقال في «ألفيته»:

وَقَـدْ يَنُـوبُ عَنْ مَكَـانٍ مَصْـدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الـزَّمَـانِ يَكْـثُـرُ[1]

وقال ابن هشام في «توضيحه»[2]: ينوب المصدر عن الظرف إذا كان معيناً لمقدار نحو: انتظرتك حَلْبَ ناقةٍ.

وقـال أبو حيان في «شرح التسهيل»: قال الصفار في شرح الكتاب: اعلم أن المصدر إذا استعمل في معنى الظرف جاز أن يضاف إلى الفعل، تقول: آتيك رَيْثَ قام زيد، أي: قدر بطء قيامه، فلما خرجت إلى الظرف جاز فيها ما جاز في الظرف.

ثم انّ نصب (زِنَـة) بخصـوصهـا على الظرفية منصوص عليه من سيبويه وأئمة النحو، قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: من الجاري مجرى ظرف المكان باطراد مصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم: هو قربَ الدار، ووزنَ الجبل وزنته، والمراد بالاطراد أن لا تختص ظرفيته بعامل كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه. انتهى.

وقال في «الارتشاف»: فرق سيبويه بين وزن الجبل وزنة الجبل، فمعنى وزن الجبل ناحية توازنه أي يتقابله، أي قريبة منه كانت أو بعيدة. وزنة الجبل حذاءه، أي متصلة به، وكلاهما مبهم يصل إليهما الفعل، وينتصب ظرفاً. انتهى.

وقد قال التوربشتي شارح المصابيح: في هذا الحديث (زنةَ عرشه) ما يوازيه في التقدير، يقال: هو زنة الجبل حذاءه في الثقل والوزانة. انتهى.

وهذا منه إيماء إلى تخريج الحديث على الظرفية، وقد خرجوا على الظرفية ما

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٠٠.

(٢) يعني كتابه: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ص ١٨٤، وقد ذكر السيوطي فيما سبق: قال ابن مالـك في توضيحـه: وهـو يعني كتاب ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

هو أبلغ من ذلك: روي أن معاوية استعمل ابن أخيه عمرو بن عتبة بدل أبي سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، فقال ابن العدّاء الكلبي:

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَداً   فكيفَ لَوْ قد سَعَى عَمْرٌو عِقَالَيْنِ[1]

قال ابن الأثير في «النهاية»: نصب (عقالا) على الظرف، أراد مدة عقال، والعقال صدقة عام.

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل»: من المنصوب على الظرف قولهم: سِيَر عليه ترويحتين، وانشطر به نَحْرَ جزورين، والمراد مدة ذلك، والترويحتين تثنية، الترويحة واحد التراويح في الصلاة.

وقال أبو البقاء[2]: قوله ﷺ: (لِيُصَلِّ أحدُكم نشاطَه)[3] إنه منصوب على تقدير الظرف، أي: مدة نشاطه، فحذف المضاف وأقام المصدر مقامه.

وقال الأشرفي في «شرح المصابيح»: يجوز أن يكون (نشاطه) بمعنى الوقت، وأن يراد به الصلاة التي نشط لها. فإن قلت: فما تقول في نصبه على الصفة للمصدر؟ قلت: هذا ذكره طائفة، وأقول لا يخلو إمّا أن يجعل صفة للمصدر المذكور وهو (سبحان؛ أو لمقدر. فأمّا الأول فيعكر عليه الفصل بينه وبين موصوفه بقوله: (وبحمده) وذلك ضعيف أو ممنوع، مع أن عندي في جواز وصف (سبحان) وقفة، فإنه غير منصرف، ولم يستعمل إلّا علماً للتسبيح منصوباً، ولم يتصرف فيه بشيء.

وأما الثاني وهو أن يجعل التقدير: سبحان الله تسبيحاً زنة عرشه، ففيه وقفة من وجوه:

---

(١) انظر شرح المفصل ٤/١٥٤ وفيه: إن عقالاً وعقالين منصوبان على الظرف، وانظر النهاية لابن الأثير ٣/١٨١ (عقل)، ولسان العرب (عقل) ١٣/٤٩١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٩.

(٣) المسند ٣/١٠١.

الأول: أنه تقدير ما لا حاجة إليه، لأن المصدر مصرح به في اللفظ، فأي حاجة إلى تقدير مصدر آخر؟

الثاني: المصدر المذكور منصوب بفعل مقدر، فإذا قدر منصوب آخر، لزم منه تقدير ثلاثة: فعل المصدر الظاهر، والمصدر المقدر، وفعل آخر له، لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك.

الثالث: أن الكلام لا يصحّ إلّا بتقدير شيء آخر، لأنّ التسبيح ليس نفس الزنة، فيكون التقدير: مثل زنة عرشه، وإذا آل الأمر إلى تقدير «مِثْل» فالمراد المثلية في المقدار، فرجع إلى ما قلناه من الظرفية، وخصوصاً أن قوله: (رِضَىٰ نفسه) لا يصح فيه تقدير المِثْلية، ولهذا قال الأشرفي: يساوي خلقه عند التعداد، وزنة عرشه في المقدار، ويوجب رضَىٰ نفسه، فأخرجه عن حيِّز المساواة. وتقدير (قدر) صحّ فيه، أي قدراً يبلغ رضى نفسه.

فإن قلت بقي وجه إبطال الحال، قلت: إذا قدر أسبح أو أقول سبحان الله موازناً لعرشه، فإن جعل حالاً من الفاعل نافره كون «زنة عرشه» وما بعده جارياً على (سبحان) لا على قائله. أو من المفعول نافره أن المفعول هنا مطلق، والمعهود مجيء الحال من المفعول به. ولا يمكن كونه من المضاف إليه، كما لا يخفي ولا يطرد التقدير بالمشتق في (مداد كلماته) كما هو ظاهر. فبطل الحال، وبقي من الوجوه الممكنة في إعرابه أربعة:-

أحدها: أن يجعل مفعولاً به لفعل أو وصف مقدر، أي: يبلغ زنة عرشه، أو: بالغاً زنة عرشه.

الثاني: أن يكون القول مقدّراً، و(سبحان الله) مفعول أول، و(زنة عرشه) مفعول ثان على لغة مَنْ يجري القول مجرى الظنّ بلا شرط.

الثالث: أن يكون خبراً لكان مقدرة هي واسمها ضمير راجع إلى التسبيح.

وتقدر اما بصيغة مفعول له على جعل الرضى بمعنى الإرضاء كقولك: سبّحت ابتغاء وجه الله. وكلها لا يعول عليها، والعمدة على الأول، والله أعلم.

[٤٦٢] حديث[١]: «إِنَّكَ يَا سَعْدُ أَنْ تَدَعَ»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: الهمزة مفتوحة، وهي (أن) الناصبة للفعل، وموضع المصدر على وجهين: أحدهما: هو بدل الاشتمال أي: إنّ تركك. والثاني: أن يكون في موضع رفع بالابتداء، و(خير) خبره.

وفي رواية: (إنّك إنْ تركتَ وَلَدَكَ أغنياءَ خير. . .)[٤]:

قال ابن مالك[٥]: وفيه حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط، فإن الأصل: إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير. وهو مما يزعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقلّ في غيره، ومنه قراءة طاووس: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ أصلح لهم خَيْرٌ» أي أصلح لهم فهو خير[٦].

---

(١) متن هذا الحديث ساقط من النسخة أ، ولكنّ إعرابه مثبت، والنصّ المذكور من إعراب الحديث النبوي ٩٤.

(٢) المسند ١/١٧٦، وأخرجه البخاري في (٨٥) كتاب الفرائض - (٦) باب ميراث البنات، ونصه: (إنك يا سعد أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس. انك يا سعد لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلاّ أُجِرْتَ عليها حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك . . . . الخ) المسند ١/١٧٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٩٤.

(٤) هذه رواية البخاري في كتاب الفرائض - باب ميراث البنات.

(٥) شواهد التوضيح ١٣٣ - ١٣٥، ولم ينقل السيوطي كلام ابن مالك بحذافيره، بل نقله مختصراً، وأحياناً بتصرف.

(٦) سورة البقرة ٢٢٠، وهي في أ بنصّ: (قُلْ إِصْلَاحٌ) وهي القراءة المشهورة، ولا شاهد فيها على ذلك. وقراءة طاووس: (قل أُصْلِحْ).

وهذا، وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط، فإنّ الأمر مضمّن معناها فكأنّ ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية. ومن شواهده الشعرية قول الشاعر:

أَأُبَيُّ لاَ تَبْعَدْ وَلَيْسَ بِخَالِدٍ حَيٌّ، وَمَنْ تُصِبِ الْمَنُونُ بَعِيدُ[1]

ومثل حذف المبتدأ مقروناً بفاء الجواب حذفه مقروناً بواو الحال في قول عمر بن أبي سلمة: (رأيتُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ يصلي في ثوبٍ واحدٍ[2] مشتملٌ به في بيتِ أمِّ سَلَمَةَ)[3] ثبت برفع (مشتمل).

وقوله في الرواية الأخرى: (أن تذر ورثتك أغنياء فخيرٌ): قال الطيبي: إمّا خبر بعد خبر، أو صفة أغنياء، أي: ملتبسون بخير.

وقوله: (إنك لن تنفقَ نفقةً تبتغي بها وجهَ اللهِ إلاّ أُجِرْتَ عَلَيْها) قال الكرماني: فإن قلت الفعل كيف وقع استثناء؟ والاستثناء هل هو متّصل أو منفصل؟ قلت: تقديره: إلاّ في حالة أجرت عليها، أي لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله في حال من الأحوال إلاّ وأنت في حال مأجوريتك عليها، أو تقديره: إلاّ نفقة أُجِرْتَ عليها. فالمستثنى اسم، والاستثناء متصل.

(حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك) قال أبو البقاء[4]: الوجه النصب في اللقمة عطفاً على نفقة، ولو رفع جاز على أنه مبتدأ و(تجعلها) الخبر.

وقال الطيبي: يجوز في (اللقمة) النصب عطفاً على نفقة، وأظهر من ذلك أن

---

(١) قائله :عبدالله بن عنمة الضبي في الخزانة ٣/٦٤١، والمرزوقي ١٠٤١، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٣٤. والشاهد في قوله: ومَنْ تصب المنون بعيد، إذ جزم بمَنْ، ولم يأت للشرط بجواب، والتقدير على حذف الفاء والمبتدأ كأنه قال: ومن تصب المنون فهو بعيد.

(٢) كلمة (واحد) سقطت من أ. انظر شواهد التوضيح ١٣٥.

(٣) أخرجه البخاري في (٨) كتاب الصلاة، (٤) باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٩٤.

تنصبها على إضمار فعل، لأن الفعل قد اشتغل بضميره وهذا كقولهم: أكلت السمكة حتى رأسِها أكلته. وقد أجازوا في (رأسها) الرفع والنصب والجر، وأوضح هذه النصب لا غير.

وقال القاضي عياض: رُوِيَ (فِي فَمِ) وهي لغة قليلة، وحذف الميم في الإضافة أصوب. ورُوي (حتى ما تجعل) قال الزركشي والكرماني: (يجعل) بالرفع، و(ما) كافة، كفت حتى عن عملها.

[٤٦٣] حديث: «مالك عن فلان»(١).

قال الكرماني: أي: أيّ شيء حصل لك أعرضك عن فلان، أو عداك عن فلان.

قوله: (فوالله إني لأراه مؤمناً) روي بفتح الهمزة بمعنى أعلمه وبضمّها بمعنى أظنّه.

قوله: (قال أو مسلماً) قال النووي وغيره: هو بسكون الواو، لا بفتحها، فقيل هي للتنويع، وقيل للتشريك، وأنه أمره أن يقولهما معاً لأنه أحوط. ويرد هذا رواية ابن الأعرابي في معجمه في هذا الحديث: (فقال: لا تقل مؤمن، قل مسلم) فوضح أنهما للاضراب، وليس معناه الإنكار، بل المعنى أن إطلاق (المسلم) على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أولى من إطلاق (المؤمن)، لأن الإسلام معلوم بحكم الظاهر، قاله

---

(١) المسند ١/١٨٢، ونص المخطوط من البخاري ـ كتاب الإيمان ـ باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ١/١٣. وفيه: (عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله (ص) أعطى رهطاً وسعد جالس، فترك رسول الله (ص) رجلا هو أعجبهم إليّ، فقلت: يا رسول الله مالك عن فلان، فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال أو مسلماً، فَسَكَتُّ قليلا ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي فقلت: مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً فقال: أو مسلماً، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي وعاد رسول الله (ص) ثم قال: يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه، خشية أن يكبه الله في النار).

ولم تذكر عبارة (ما لك عن فلان) في رواية المسند ١/١٨٢. والرواية في المسند: قال سعد: فقلت يا رسول الله أعطيتهم وتركت فلانا، فالله اني لأراه مؤمنا . . . الخ.

النووي ملخصاً. وروي لكسر الهمزة وفتح الباء على أنها همزة وصل له فعل أمر من القبول[1] وبفتح الهمزة وقطعها وكسر الباء من الاقبال. وروي (قبالاً) بالنصب على المصدر، أي اقبالاً قتالاً.

وقال الزركشي: أو سكون الواو على الاضراب كأنه قال: بل مسلماً.

قوله (أقبل) أي: سعد.

قوله: (اني لأعطي الرجل وغيره أحبّ اليّ) قال الكرماني: (غيره) مبتدأ، و(أحبّ)[2]. (قتالاً) أي أشار مني فيما أقول مرة بعد مرة كأنك تقاتل.

وقال القرطبي: قد غلط من فتحها[3] وأقال المعنى، لأنه ﷺ لم يرد استفهامه، وإنما أشار له إلى القسم الآخر المختص بالظاهر، الذي يمكن أن يدركه، فجاء بـ(أو) للتنويع.

(أحبّ) خبره والجملة حالية[4]. و (خشية) منصوب بأنه مفعول لأعطي سواء فيه رواية التنوين مع تنكيره، وتقدير لفظه (مِنْ)، أي: خشيةً مِنْ أن يكبّه الله، ورواية الإضافة مع تعريفه، لأنه مضاف إلى (أن) مع الفعل. ويجوز في المفعول له التعريف والتنكير، والمفعول الثاني لأعطي محذوف، أي: أعطيه أيّ شيء كأنه. وعلى جعل المتعدي إلى اثنين كالمتعدي إلى واحد، أي: أوجد هذه الحقيقة.

---

(١) يبدو أنه يشير الى جزء من الحديث في غير رواية المسند والبخاري، وهذا الجزء فيه كلمة (أقبل) وفي رواية أخرى (إقبالا). ولم نعثر على هذه الرواية. والكلام حولها من أ فيه اضطراب وتداخل مع الكلام عن قوله: (أو مسلما).

(٢) هذا أحد مواضع الاضطراب التي أشرت إليها سابقاً، فهو هنا ذكر الكلمة ولم يذكر إعرابها، ثم عاد فذكره في ثنايا كلام آخر. انظر هامش (٢) من الصفحة التالية.

(٣) لعله يقصد واو (أو) من قوله: (أو مسلماً).

(٤) هذه الجملة كان يجب أن تذكر في الموضع الذي سبق ذكره في هامش (١) في الصفحة السابقة.

وقوله: (مخافة أن يكبّه الله)، قال النووي وغيره: بفتح أوله وضمّ الكاف، وهو شاذ من النوادر على عكس القاعدة المشهور، فإن المعروف أن يكون الفعل اللازم بغير الهمزة، والمتعدي بالهمزة، وههنا عكسه؟ فإنّ (أكبّ) لازم، و(كبّ) متعدّ. قال النووي: والضمير في (يكبه) لا يعود على المعطى.

وقال القرطبي: الرواية: (تكبّه) بفتح الباء وضم الكاف، مركب ثلاثي، ولا يجوز فيه غيره، لأنّ رباعيّه لازم، ولم يأت في لسان العرب إلّا كلمات قليلة يقال: أكبّ الرجلُ، وكببتُه، وأقشع الغيمُ، وقشعتْهُ الريحُ، وأنسل الشيء الطائر، ونسلتُه أنا، وأنزفتِ البئرُ: قلّ ماؤها. ونزفْتُها أنا.

[٤٦٤] حديث: «مَنِ ادَّعَىٰ غَيْرَ أَبيهِ، وهو يعلمُ أنّه غيرُ أَبيهِ فالجنةُ عليهِ حرامٌ»(١).

قال الشيخ أكمل الدين: عدّى (ادّعى) بـ (إلى) لتضمنه معنى انتسب(٢).

وقال النووي: (محمداً) نصب على البدل من الضمير في (سمعته). وقال القرطبي: الضمير في (سمعته) ضمير المصدر الذي دلّ عليه (سمعته)، أي: سمعت سمعاً، كما تقول العرب: ظننته زيداً قائماً، وهذا الوجه أحسن ما يقال فيه. ويجوز أن يكون الضمير عائداً على معهود متصوّر في نفوسهم، و(محمد) بدل منه. انتهى.

[٤٦٥] حديث: «إنَّها أَيَّامُ أَكْلٍ وَشرْبٍ»(٣).

---

(١) المسند ٥/٣٨ بلفظ المخطوط، لكنه يبدو أن رواية المخطوطة سقط منها كلمة (إلى) في قوله: (من ادّعى إلى غير أبيه) وهي موضع الشاهد، والحديث في المسند ٥/٤٦ برواية أخرى هي: (من ادعى أبا في الاسلام غير أبيه .... الخ). وانظر فتح الباري ـ كتاب المناقب ٦/٥٣٩ برقم ٣٥٠٨، ومسلم ـ كتاب الإيمان ١/٨٠ حديث ١١٥، وابن ماجه ـ الحدود ٢/٨٧٠.

(٢) يشير إلى رواية المسند ٥/٣٨: (من ادّعى إلى غير أبيه).

(٣) المسند ١/١٦٩، ومسلم ٢/٨٠٠ برقم ١٤٤ في كتاب الصيام، وأبو داود ـ كتاب الأضاحي =

قال أبو البقاء[1]: الأفصح الأقيس فتح الشين، وهو مصدر مثل الأكْل، وأما ضمّ الشين وكسرها ففيه لغتان في المصدر أيضاً، والمحققون على أنّ الضمّ والكسر اسمان للمصدر لا مصدر، وقد قرىء في قوله تعالى: ﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾[2] بالأوجه الثلاثة، وتوجيهها ما ذكرنا.

[٤٦٦] حديث: «**رأيتُ عَنْ يمينِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وعَنْ شمالِهِ يومَ أُحُد رجلينِ يُقاتلانِ كأشدِّ القتال**»[3].

قال الطيبي: الكاف فيه زائدة تأكيداً[4].

[٤٦٧] حديث: «**مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يومٍ سَبْعَ تمرات عجوة، لم يضرّه في ذلكَ اليومِ سُمٌّ ولا سحرٌ**»[5].

قال ابن مالك: يجوز في (تمرات عجوة) الإضافة وتركها، فمن أضاف فلا إشكال، لأن تمرات مبهمة، يحتمل كونها من العجوة ومن غيرها، فإضافتها إلى العجوة إضافة عام إلى خاص، وهو مقتضى القياس، ونظيره: ثياب خزّ، وحبّات برّ.

= ٣/١٠٠ حديث ٢٨١٣، والترمذي ـ كتاب الصوم ٣/١٤٣، ١١٦ حديث ٧٧٣، والنسائي ـ كتاب الحج ـ باب النهي عن صوم يوم عرفة ٥/٢٥٢، وابن ماجه ـ الصيام ١/٥٤٨ حديث ١٧١٩، ١٧٢٠.

(١) إعراب الحديث النبوي ٩٤.

(٢) سورة الواقعة ٥٥. انظر حول قراءة (شرب): إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد الدمياطي ٥٠٢ والنشر ٢/٣٦٦، والبيان في إعراب القرآن ٢/٤١٧، والسبعة في القراءات ٦٢٣.

(٣) المسند ١/١٧١ بلفظ مختلف لكنّ فيه موضع الشاهد.

(٤) يعني الكاف في قوله: (كأشدّ).

(٥) المسند ١/١٧٧، ١٨١، ١٦٨ بلفظ فيه اختلاف، وفتح الباري ـ كتاب الأطعمة ٩/٥٦٩ حديث ٥٤٤٥، ومسلم بلفظ المخطوط في كتاب الأشربة ٣/١٦١٨ حديث رقم ١٥٥.

ومن لم يُضِفْ (تمرات) نوّن، . وجاء بـ(عجوة) أيضاً مجروراً على أنه عطف بيان، ويجوز نصبه على التمييز.

قوله: (لَمْ يَضُرَّهُ) قال الكرماني: يرفع الراء فيها.

وقال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: (تصبّح) تفعّل، أي شرب الصبوح، والأصل فيه شرب الغداة، وقد يستعمل في الأكل لأن شرب اللبن عند العرب بمنزلة الأكل.

[٤٦٨] حديث: «**المدينةُ خيرٌ لهم لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**»(١).

قال الطيبي: (لو) إنْ كانت امتناعية فجوابها محذوف، دلّ عليه ما قبله، هذا إذا كان يجري (يعلمون) مجرى اللازم، أي: لو كانوا من أهل العلم والمعرفة لعرفوا ذلك، وما فارقوا المدينة. وإذا قدّر مفعوله كان المعنى: لو علموا ذلك لما فارقوا المدينة. وإنْ كانت بمعنى (ليت) فلا جواب لها.

[٤٦٩] حديث: «**لَـوْ أَنَّ مَا يُقِلُّ ظُفُرٌ مِمَّا في الجنةِ بَدَا لتزخرفتْ له ما بين خوافقِ السمواتِ والأرض**»(٢).

قال الطيبي: (ما) موصولة، والعائد محذوف، أي: ما يقله، و(ما بين خوانق) فاعل لـ(تزخرفت)، وانما أنث باعتبار الأماكن، كما في قوله تعالى: ﴿**أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ**﴾(٣) في وجه.

---

(١) المسند ٢/٣٠٢ عن أبي هريرة. وعن سفيان بن زهير في: فتح الباري كتاب فضائل المدينة ٤/٩٠ حديث ١٨٧٥، ومسلم ـ كتاب الحج ـ باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار ٢/١٠٠٩ حديث ٤٩٧، والموطأ ـ كتاب الجامع ٢/٨٨٧ ـ ٨٨٨ حديث ٧.

(٢) المسند ١/١٦٩، ١٧١، ورواه الترمذي في كتاب صفة الجنّة ـ باب ما جاء في صفة أهل الجنة ٤/٦٧٨ حديث ٢٥٣٨.

(٣) سورة البقرة ١٧.

[٤٧٠] حديث: «استأذنَ عمرُ بنُ الخطابِ على رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلّمَ وعنْدَهُ نِسْوةٌ من قريش يكلّمْنَهُ ويستكْثِرْنَهُ، عالية أصواتهنّ»(١).

قال الزركشي: بنصب (عالية) ورفعه. قوله: (فقلن: نعم أنت أفظّ وأغلظ من رسول الله ﷺ) قال الزركشي: أفعل التفضيل قد يجيء لا للمشاركة في أصل الفعل كقولهم: أمّا العسل أحلى من الخل.

وقال الكرماني: الأفظّ: إما بمعنى الفظّ، وإمّا باعتبار القدر الذي في النبي ﷺ من إغلاظه على الكفار وعلى المنتهكين لحرمات الله.

قوله: (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إيهِ يا ابنَ الخطّابِ) قال السفاقسي: ضبط بكسرة واحدة، أي: كفّ عن لومهنّ، وذلك أنه بالكسر والتنوين: لا تبتدئنا، وبغير تنوين: كفّ عن حديث عهدناه.

وقال الكرماني: (إيه) بكسر الهمزة كلمة استزادة، وهي اسم فعل، تقول لرجل اذا استزدته من حديث أو عمل: إيهِ، بكسر الهاء، أي: هاتِ، وان وصلت نونت، فرسول الله ﷺ استزاد منه توقير جانبه ﷺ.

مسند سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه(٢)

[٤٧١] حديث: «اثْبُتْ حراءُ أو أحدُ، فإنّما عليكَ نبيٌّ أو صِدّيقٌ أو شهيدٌ»(٣).

---

(١) المسند ١/١٧١، ١٨٢. وفتح الباري ـ فضائل الصحابة ٧/٤١ حديث ٣٦٨٣ بلفظه، ومسلم ـ كتاب فضائل الصحابة ٤/١٨٦٣ حديث ٢٢ بلفظه أيضاً.

(٢) أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، أسلم قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم، وهاجر، وشهد أحدا والمشاهد بعدها إلا بدراً لأنه لم يكن بالمدينة، توفي سنة خمسين وقيل غير ذلك. الإصابة ٢/٤٦.

(٣) المسند ١/١٨٨، وفتح الباري ـ فضائل الصحابة ٧/٤٢ حديث ٣٦٨٦ بالمعنى، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٨٨٠ حديث ٥٠، والترمذي ـ المناقب ٥/٦٢٤ حديث ٣٦٩٧، وأبو داود ـ كتاب السنة ٤/٢١١.

قال ابن مالك في «توضيحه»(١): استعملت (أو) بمعنى الواو. فإنّ معناه: فما عليك الّا نبيّ وصِدّيق وشهيد. وكذا قوله في حديث ابن عباس: (كُلْ مَا شِئْتَ واشربْ ما شِئْتَ ما أخطأتك اثنتان: سرفٌ أو مخيلةٌ)(٢)، ونظائرهما عند أمن اللبس قول امرىء القيس:

فَظَلَّ طُهَـاةُ الـلَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِـجٍ ... صَفِـيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَـجَّـلِ(٣)

وقوله الآخر:

فَقَـالُـوا لَنَـا: ثِنْتَـانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَـا ... صُدُورُ رِمَـاحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلَاسِـلُ(٣)

وقوله الآخر:

قومٌ إِذَا سَمِـعُـوا الـصَّـرِيخَ رَأَيْتَـهُـم ... من بينِ مُلْجِـمٍ مُهْـرِهِ أَوْ سافِـعِ(٥)

[٤٧٢] حديث: «**أشهدُ لسمعتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يقول: مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِنَ الأرضِ . . . .**»(٦).

---

(١) شواهد التوضيح ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) أخرجه البخاري في ـ ٧٧ ـ كتاب اللباس ـ أ ـ باب قوله تعالى: ﴿**قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده**﴾.

(٣) قائله: امرؤ القيس في ديوانه ٢٢ برواية: (وظلّ) بالواو، وانظر شواهد التوضيح ١١٥، والدرر ١٩٥/٢، والعين ١٤٦/٤، والهمع ١٤١/٢ بلا نسبة. وقال الوزير أبو بكر بن أيوب: في خفض (قدير) وجهان: أحدهما أنه خفض على الجوار على (شواء)، والوجه الآخر أنه أراد: بين منضج صفيف شواء، وعطف (أو قدير) على نية الإضافة في صفيف.

(٤) قائله: جعفر بن علبة الحارثي، وهو من أبيات حماسة المرزوقي ٩/١.

(٥) قائله: حميد بن ثور في ديوانه ١١١، وشواهد التوضيح ١١٦، وشرح التصريح ١٤٦/٢، قال ابن الدماميني: (من) فيه للابتداء.

(٦) المسند ١٨٧/١، ١٨٨، ١٩٠، وفتح الباري ٢٩٣/٦ حديث ٣١٩٨، ومسلم ـ المساقاة ١٢٣٠/٣ ـ ١٢٣١ حديث ١٣٧ ـ ١٤٠، والترمذي ـ ديات (بمعناه) ٢٨/٤ ـ ٢٩.

قال ابن مالك[1]: العرب تُقْسِمُ بفعل الشهادة، فتجعل له جواباً كجواب القَسَم الصريح. مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ﴾[2] ثم قال: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾[3] فسمّى ذلك القول يميناً، ومثله قول سعيد بن زيد: (أشهد لسمعت) فأجرى (أشهد) مجرى (أحلف) وجعل جوابه فعلاً ماضياً مقروناً باللام دون (قد).

ومن النحويين من يزعم أن هذا الاستعمال مخصوص بالشعر ويستشهد بقول امرىء القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ[4]

والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام.

ونظيره استعماله في هذا الحديث قوله تعالى: **﴿ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلّوا من بعده يكفرون﴾**[5].

ونظيره أيضاً: (فوالله لَتَرَكَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الصبح فأناخ)[6].

قوله: (ظلماً)[7] قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: نصبه على أنه مفعول له، أو حال من الفاعل، أي: من أخذ حال كونه ظالماً أو صفة لمصدر محذوف أي: أخذاً ظلماً، والضمير المستتر في (طوّقه) القائم مقام الفاعل يعود إلى (من) والبارز إلى السير.

---

(١) شواهد التوضيح ١٦٨.

(٢) سورة المنافقون ١.

(٣) سورة المنافقون ٢.

(٤) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ٣٢، والأصول ١/١٨٢، والدرر ١/٩٦، والخزانة ٤/٢٢١، وشرح المفصل ٩/٢٠، وتهذيب الأزهري ٥/٦٦، وشواهد التوضيح ١٦٨.

(٥) سورة الروم ٥١.

(٦) قال في شواهد التوضيح: ذكره أبو الفرج في الجامع: شواهد التوضيح ١٦٩.

(٧) جزء من الحديث تفسه في رواية البخاري: (من أخذ شبراً من الأرض ظلماً).

قولـه: (طُـوِّقـة من سبع أرَضِين)[1]: سئل أبو القاسم الزجاجي: ما العلّة في تحريك (أَرَضين) ولم يحركوا (خَمْسين) في العدد؟ فأجاب: العلة في ذلك أن الأرض مؤنثة بلا خلاف، ويقال في تصغيرها: أُرَيْضَة، وما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء المؤنثة ساكن الوسط مفتوح الأول نحو: صفحة وجفنة وضربة، فاذا جمع السلامة فتح الأوسط منـه فقيل: صفحات وجفنات وضربات وأرضات، ثم لمّا قالوا: أَرَضون. فجمعوها بالواو والنون تشبيهاً لها بمائة، وثبة، وعزة وبابها، لأنها مؤنثة، تلا أنها مؤنثة وإن لم تكن مثلها في النقصان، لأنهم قد يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع أحـوالـه، حركـوا وسـطها بالفتح كما يحركونه مع الألف والتاء، لأنه هو الأصل، فقالوا: أَرَضون، ففتحوا كما قالوا: أَرَضات، ففتحوا، لأن ذلك هو الأصل، وهذا داخل عليه.

فأمّا (خمسون) فليس مثل (أرضين) في شيء، لأنه اسم مبني للجمع من لفظ خمسة، ولا واحد له من لفظه ينطق به، وانما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة، وأربعين من أربعة، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات، ثم يدخل الواو والنون عليها، كما قيل في أرض أرضات، ثم أدخل الواو والنون عليها، فدلت على حركتها.

قال سيبويه: قلت للخليل: لِمَ قالوا: الأهْلون، فأسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا أَرضين؟ فقال: لأن لأهل مذكر، فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه، ولم يُحْتَجْ إلى تحريكه إذ ليس بمؤنث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء، فيحرك لذلك.

قال سيبويه: فقلت له: فَلِمَ قالوا: أَهَلات، فحركوا حين جمعوا بالألف والتاء، قال المُخَبَّلُ السَّعْدِيُّ:

وَهُـم أَهَــلاتٌ حولَ قيسِ بنِ عاصمٍ ... إذَا أَدْلَجُــوا باللّيلِ يَدْعُــونَ كَوْثَــرا[2]

---

(١) جزء من الحديث نفسه. المسند ١/١٨٧.

(٢) ديوان المخبـل السعـدي ١٢٥، وسيبويه والشنتمري ٢/١٩١، والخزانة ٣/٤٢٧، واللسان =

فقال سيبويه: كأرضات، ففتحوا لذلك، قال سيبويه: ومنهم من يقول: أهلات، فتسكن الهاء، وهو أقيس، والتحريك في كلامهم أكثر، وهذا من الشواذ، والذي يحكي حكاية ولا يجعل أصلاً، أعني جمع أهل أهلات. انتهى.

[٤٧٣] حديث: «الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ»(١).

قال الخطابي: هو مهموز، العامة لا تهمزه.

وقال ابن بري: حكى ثعلب: (كَمْأَة) بإلقاء حركة الهمزة على الميم.

وقال عبد اللطيف البغدادي: فيها من العربية أمر غريب: كمء مفرد كمأة جنس بخلاف ما عليه جمهور الكلام مثل: تمرة وتمر، وشجرة وشجر، فإن الهاء للمفرد. وحذفها للجنس.

مسند سفيان بن أَسِيد الحضرمي رضي الله عنه(٢)

[٤٧٤] حديث: «كَبُرَتْ خِيَانَةً أن تُحَدِّثَ أَخاكَ حديثاً هو لَكَ مُصَدِّقٌ وأنتَ لهُ كاذبٌ»(٣).

قال الطيبي: (أن تحدث) فاعل (كبرت)، وأنّث الفعل له باعتبار المعنى، لأنه نفس الخيانة، وفيه معنى التعجب كما في قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ﴾(٤).

= (أهل) ١٣/٢٩. وهو بلا نسبة في الصاحبي ٨١، والمرزوقي ٨١١، وانظر شواهد النحو الشعرية برقم ١١٧٥.

(١) المسند ١/١٨٨، ٢/٣٠٥، والترمذي ـ الطب ٤/٤٠٠ ـ ٤٠١ حديث ٢٠٦٦.

(٢) هو سفيان بن أسد أو أَسِيد بوزن «عظيم» الحضرمي، وحديثه المذكور في الإصابة برواية: (هو لك به مصدق). أي بزيادة (به)، انظر الإصابة ٢/٥٣، ٥٤.

(٣) المسند ٤/١٨٣، وأبو داود ـ كتاب الأدب ٤/٢٩٣، حديث رقم ٤٩٧١.

(٤) سورة غافر ٣٥.

قال في «الكشاف»: هذا من أفصح الكلام وأبلغه في معناه قصد في كبر التعجب من غير لفظه، ومعنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين، لأن التعجب لا يكون إلّا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله.

مسند سلمة بن سلامة بن وقش الأنصاري رضي الله عنه[1]

[٤٧٥] حديث البعث، قوله: «لا يَرَوْنَ أَنَّ بَعْثاً كَائِناً بَعْدَ المَوْتِ»[2].

قال أبو البقاء[3]: وقع في هذه الرواية (كائناً) بالنصب، ووجهه أن يجعل صفة لـ(بعث و(بعد الموت) الخبر، ويجوز أن يكون التقدير: أنّ بعثا بعد الموت كائناً، فيكون (كائناً) حالاً من الضمير في الظرف وقد قدّمه، ولو روى بالرفع جاز.

مسند سلمة بن الأكوع رضي الله عنه[4]

[٤٧٦] حديث: «كُنَّا نُصَلِّي المغربَ مَعَ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ إذا تَوَارَتْ بِالحِجَابِ»[5].

قال سيد الناس في «شرح الترمذي»: أعاد الضمير في (توارت) إلى الشمس، ولم يَجْرِ لها ذكر، إحالة على فهم السامع، وما تعطيه قوة الكلام، كما قال تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[6] أيضاً وان لم يجر للشمس ذكر.

---

(١) شهد العقبتين وبدراً وأحداً والمشاهد. توفي سنة ٣٤هـ، وقيل سنة ٤٥هـ، ابن خياط ١/١٧٦، أسد الغابة ٢١٧٠، أعلام النبلاء ٢/٢٥٦.

(٢) المسند ٣/٤٦٧ وفيه: (أن بعثاً كائن بعد الموت) ولا إشكال فيه.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٩٨.

(٤) من الذين بايعوا تحت الشجرة، غزا مع النبي ﷺ سبع غزوات، وكان شجاعاً رامياً عداءً، وهو ممن غزا إفْرِيقِيَّةَ زمن عثمان. له ٧٧ حديثا. توفي في المدينة سنة ٧٤هـ. الأعلام ٣/١٧٢، أسد الغابة ٢١٥٤، ابن خياط ١/٢٤٣، المعارف ٣٢٣، تهذيب التهذيب ٤/١٥٠.

(٥) المسند ٤/٥٤، وصحيح البخاري ١٤٧، ومسلم ١/٤٤١، والترمذي ١/٣٠٤.

(٦) سورة ص ٣٢.

ووقع في رواية الترمذي: (اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب) وهما كلمتان إحداهما تفسير الأخرى.

[٤٧٧] حديث: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاَحَ فَلَيْسَ مِنَّا»[١].

قال الطيبي: (علينا) يجوز أن يتعلق بالفعل، و (السلاح) نصب على نزع الخافض، يقال: حمل عليه في الحرب حملة. ويجوز أن يكون حالاً و(السلاح) مفعول، يقال: حملت الشيء أحمله حملاً أي: حمل السلاح علينا لا لنا.

والأول أوجه، لأن قوله: (فليس منّا) جزاء الشرط، وعلى الثاني لا فائدة فيه، لأنه يعلم كل أحد أنّ عدوّ المسلمين ليس منهم.

[٤٧٨] حديث الحديبية، قوله: «فَبَايَعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه حال، أي: بايعته متقدماً. والثاني: أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره: مبايعة أول مبايعة الناس. والثالث: أن يكون ظرفاً، أي: قبل الناس.

قوله: (بَايِعْ يا سلمةُ، قلتُ: قد بايعتُك يا رسولَ اللهِ في أولِ النّاسِ). قوله: (واليومُ يومُ الرضع): قال السهيلي: بالرفع فيهما وبنصب الأول ورفع الثاني، حكى سيبويه: اليوم يومك، على جعل (اليوم) ظرفاً في موضع خبر الثاني، لأن ظروف

---

(١) المسند ٢/٣، ٥٣، ١٨٤، ١٨٥، وفتح الباري - الفتن ١٣/٢٣ حديث ٧٠٧٠، ومسلم الإيمان ١/٩٨ حديث ١٦١، ١٦٣، والترمذي - الحدود ٤/٥٩ - ٦٠ حديث ١٤٥٩، والنسائي ٧/١١٧ - ١١٨.

(٢) المسند ٤/٤٩، وشرح ثلاثيات مسند أحمد ٢/٧٣٢ برقم ٢٨٠، وصحيح مسلم ٥/١٩٠ - باب غزوة ذي قَرَد. وانظر المسند ٤/٥٢ - ٥٤.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٩٨.

الزمان يخبر بها عن زمان مثلها اذا كان الظرف متّسعاً ولا يضيق عن الثاني .

قوله : (يا صباحاه) : قال الكرماني : هو منادى مستغاث والألف للاستغاثة ، والهاء للسكت ، كأنه نادى الناس استغاثة بهم في وقت الصباح أي وقت الغارة ، وحاصله أنها كلمة يقولها المستغيث .

وقال القرطبي : هاؤه ساكنة ، وهو شبيه المنادى المندوب وليس به ، ومعناه الإعلام بهذا الأمر المبهم الذي دهمهم في الصباح .

قوله : (إِلَى شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ ذَا قَرَدٍ) : قال أبو البقاء[1] : وقع في هذه الرواية (ذا ؛ بالألف ، والوجه الرفع كما قال تعالى : ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[2] ، ويبعد أن يجعل (له) في موضع رفع قائماً مقام الفاعل ، ويكون (ذا) مفعولاً ، لأنّ (ذا) مفعول صحيح فلا يقام مقام الفاعل غيره . فإن كانت الروايات كلها كذا جاز أن يكون سمّاه (ذا قرد) في كلّ حال . انتهى .

وقال النووي : في أكثر النسخ المعتمدة (ذا قرد) بالألف ، وفي بعض (ذو قرد) بالواو، وهو ا لوجه .

قوله : (فالحق رجلاً منهم وأصكه بسهم في نغض كتفه)[3] قال القرطبي : (ألحق وأصك) مضارعان ومعناهما المضي .

قوله : (يا ثكلته أمه) : قال القرطبي : (يا) للنداء ، والمنادى محذوف ، ويشبه أن يكون (مَنْ) الموصولة متعلقة بـ(ثكلته أمه) كأنه قال : يا مَنْ ثكلته أنه ، فحذفها للعلم بها ، ويحتمل غير هذا ، وهذا أشبه .

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٩٩ .

(٢) سورة الأنبياء ٦٠ .

(٣) جزء من الحديث نفسه . المسند ٤ / ٥٤ برواية : (حتى ألحقه فأصك بين كتفيه) .

قوله: (أكوعُه بُكرةَ؟ قلت: نعم يا عدوَّ نفسِه أكوعُك بكرةَ)[1] قال النووي: هو برفع العين أي: أنت الأكوع الذي كنت بكرة هذا النهار، ولهذا قال: نعم. و(بكرة) منصوب غير منون، قال أهل العربية: يقال أتيته بكرةً بالتنوين اذا أردت باكراً في غير معيّن، فإذا أردت بكرة في يوم بعينه قلت: أتينه بكرةَ، غير منصرف، لأنه من الظروف غير المتمكنة.

وقال القرطبي: الضمير في (أكوعه) يعود على المتكلم على تقدير الغيبة كأنه قال: أكوع الرجل المتكلم، وقد فهم هذا سلمة حيث أجابه بقوله: (أكوعُك بكرةَ) فخاطبه بذلك. و(بكرة) منصوب غير منون، على الظرف، لأنه لا ينصرف للتعريف والتأنيث، لأنه أريد بها بكرة معينة، وكذلك (غدوة)، وليس ذلك بشيء من ظروف الأزمنة سواهما فيما علمت. انتهى.

وقال: (ألَا سابقَ للمدينة) قال القرطبي: قيدناه مفتوحاً بغير تنوين لأنها (لا) التبرئة زيدت عليها همزة الاستفهام وأشربت معنى التمني كقوله:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَة[2]

ويجوز الرفع على أن تكون (ألا) استفتاحاً، ويكون (سابق) مبتدأ خبره محذوف تقدير: ألا منّا سابق أو نحوه.

قوله: (إِنَّ الْأُلىٰ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا): قال القرطبي: كذا سمعت الرواية (الأُولى) بالقصر، مؤنث الأول، ويكون معناه أي اعادة المبايعة بالرجعة علينا.

ويحتمل أن يكون (الألى) هي الموصولة بمعنى (الذين) ويكون خبر (إنّ)

---

(١) المسند ٤/٥٣ برواية: (أكوع بكرة؟ قلت: نعم أي عدو نفسه).

(٢) قائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه ١٧٦ وتمامه:

ألا طعانَ ألا فرسانَ عادية إلّا تَجَشُّؤُكُم عندَ التنانير

وانظر سيبويه والشنتمري ٣٥٨/١، والعيني ٣٦٢/٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٢٢٧.

محذوفاً تقديره: انّ الذين بغوا علينا ظالمون. وقيل هذا تصحيف من بعض الرواة، وأن صوابه (أولاء) ممدودة، التي لإشارة الجماعة، وهذا أصحّ من جهة المعنى والوزن. انتهى.

قوله: (فقال عمر يا نبي الله لولا متّعتنا به) قال القرطبي: أي: هلّا دعوت أن تمتّعنا ببقائه. قلت: يشير إلى أن (لولا) حرف تحضيض بمعنى (هلّا).

فقال علي:ـ

أَنَا الَّذِي سَمَّتني أُمِّي حَيْدَرَهْ ... كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيهِ الْمَنْظَرَهْ[1]

قال ابن الجوزي: (المنظرة) بمعنى المنظر، والهاء زائدة. وقال القرطبي: الهاء في (حيدره) و(المنظره) زائدة للاستراحة.

[٤٧٩] حديث: «فَمَا اشْتَكَيْتُها حتّى السَّاعةِ»[2].

قال الزركشي: بالجر، وقال الكرماني: فإن قلت (حتى) للغاية، حكم ما بعدها خلاف ما قبلها، فيلزم الاشتكاء زمان الحكاية.

قلت: (الساعة) بالنصب، وهي للعطف، والمعطوف داخل في المعطوف عليه وتقديره: فما اشتكيتها زماناً حتى الساعة، نحو: (أكلت السمكة حتى رأسَها) بالنصب.

---

(١) لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه، انظر المسند ٥٢/٤ بلفظه، وفي ديوانه ٣٠ بلفظ مختلف هو: ضرغام آجام وليث قسورة. وانظر الدرر ٦٢/١، والخزانة ٥٢٣/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٢/٢. وبلا نسبة في المرزوقي ١٠٧٨، وانظر معجم شواهد النحو رقم ٣٣٦٤.

(٢) فتح الباري ـ المغازي ٤٧٥/٧ حديث رقم ٤٢٠٦، وأبو داود ـ كتاب الطب ١٢/٤ حديث رقم ٣٨٩٤.

[٤٨٠] حديث أسلم: «**يَا لَهَا اللهُ وعَنْكَ عفوُ اللهِ لها أَمَا واللهِ ما قُلْتُهُ ولكنّ اللهَ قَالَهُ**»(١).

قال الشيخ بهاء الدين السُّبْكِي في «عروس الأفراح»: إذا ولي المسندُ إليه حرفَ النفي نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أنه مقول لغير، فإنه يفيد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك، فلا تقول ذلك إلّا في شيء ثبت أنه مقول، وتريد نفي كونك قائلاً له، ومنه اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْتَ بِهَادِ الْعُمْيِ**﴾(٢)، وفي الفعل قوله ﷺ: (ما أنا حملتكم ولكنّ الله حملكم)(٣)، وقال المتنبي:-

وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب نار(٤)

أنه ليس هو الجالب للسقم بل غيره جلبه، ولذلك لا يصحّ: ما أنا فعلت ولا أحد غيري، لمناقضة منطوق النافي مفهوم الأول، ولا يقال: ما أنا رأيت أحداً من الناس، ولا ما أنا ضربت إلّا زيداً، بل يقال: ما رأيت أنا أحداً من الناس، و: ما ضربت أنا إلا زيداً، لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة على كل أحد، وفي الثاني الضرب الواقع على سوى زيد، وسبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور، فيكون الأول مقتضياً، لأن انساناً غير المتكلم ضرب غير زيد وكلاهما محال.

[٤٨١] حديث «**مَنِ اسْتَمَعَ إِلَى حديثِ قومٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الآنُك**»(٥).

قال الشيخ أكمل الدين: الواو في قوله (وهم) للحال، وذو الحال فاعل استمع، والذي سوّغ ذلك تضمنها ضميره، ويجوز أن يكون صفة للقوم، والواو لتأكيد لصوق

---

(١) لم نعثر عليه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

(٢) سورة الروم ٥٣، وسورة النمل ٨١.

(٣) البخاري ـ الإيمان ١، ٤، ١٨، ومسلم ـ الإيمان ٧.

(٤) ديوانه: ٣٦٥.

(٥) المسند ١/٢٤٦، ٢/٥٠٤. والآنك الأسرب، وهو الرصاص القلعيّ. انظر اللسان (أنك).

الصفة بالموصوف، فإن الكراهة خاصة لهم لا محالة، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(١). والآنك وزنه أفعل، ولم يجيء فعل على البناء الا هذا اللفظ واسد، وقيل وزن الآنك فاعل لا أفعل، وهو أيضاً شاذ. انتهى.

[٤٨٢] حديث: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا فَلْيَقُصَّها أَعْبُرْهَا لهُ»(٢).

قال الشيخ أكمل الدين: فليقصّها: يجوز فيه فتح الصاد وضمها، وقوله أَعْبُرْهَا: بسكون الرّاء جواب الأمر، ويجوز فيه الرّفع على الاستئناف أيضاً كما في قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي﴾(٣) قرىء بالسّكون والرّفع.

[٤٨٣] حديث: «قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ بِغُرَّةِ عبْدٍ أَوْ أَمَةٍ»(٤).

رواه الجمهور بتنوين «غرّة» وما بعده بدل منه، وروي بالإضافة. قوله: كيف أغرم من لا أكل ولا شرب، قال ابن جني: لا: بمعنى لم، أي لم يأكل ولم يشرب.

[٤٨٤] حديث: «الحَجُّ مَرَّةٌ».

قال الطيبي: مرّة خبر المبتدأ، أي واحدة، فإن زاد فهو تطوّع.

[٤٨٥] حديث: «مَنْ تعلّمَ كتابَ اللهِ ثمَّ اتّبعَ ما فيهِ هداهُ اللهُ من الضّلالةِ».

قال الطيبي: ضمّن «هدى» معنى «أمن»، فعدّاه بمِنْ الى المفعول الثاني، أي

(١) سورة الكهف ٢٢.

(٢) المسند ٢/١٤٦ ـ سنن الدارمي: باب الرؤيا ١٣.

(٣) سورة مريم ٥ ـ ٦.

(٤) المسند ٢/٥٣٥، بلفظ مختلف.

أمنه الله من ارتكاب المعاصي والانحراف عن الطريق المستقيم.

[٤٨٦] حديث: «**اتَّقُوا الحديثَ إلّا ما علَّمْتُكُم**»[١].

قال الطيبي: يجوز أن يراد بالحديث الإثم، فالمضاف محذوف أي احذروا رواية الحديث عنّي، وأن يكون فعيلاً بمعنى مفعول، وعنِّي متعلق به، والاستثناء منقطع، المعنى: احذورا من الحديث عنِّي، لكن لا تحذروا مما تعلمون، وقوله: من كذب علي متعمداً، حال من المستثنى في كذب الراجع إلى مَنْ.

[٤٨٧] حديث وفد عبد القيْس، قوله: «**مرحباً بالوفدِ غيرَ خَزَايَا ولا نَدَامَى**»[٢].

غير بالنّصب على الحال، وروي بالكسر على الصفة للقوم، قال النووي: والمعروف الأول، وخزايا جمع خزيان، وندامى قال الخطابي: كان أصله نادمين جمع نادم، لأن ندامى إنما هو جمع ندمان، أي النادم في اللهو، فكأنه خرج على الإتباع، كما قالوا: العشايا والغدايا، والغداة جمعها الغدات، لكنه أتبع، وقال القاضي عياض: ندامى جمع نادم على غير قياس إتباعاً لخزايا، قال ابن قتيبة: وعادة العرب إذا ضمّت حرفاً إلى حروف، فربّما أجروه على بنيته، ولو أفرد لتركوه على جهته الأولى، ومن ذلك قولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة غدايا لمّا ضمّت إلى العشايا.

قال الفرّاء: وأرى قوله في الحديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»، من هذا، ولو أفرد لقيل مَوْزُورَات، قال غيره: يقال في النّادم ندمان، فعلى هذا يكون

---

(١) الترمذي ـ تفسير ـ ١، المسند ١/٢٩٣، ٣٢٣، ٣٢٧.

(٢) المسند ١/٢٢٨، ٣/٤٢٤، ٤/٢٠٦ ـ صحيح البخاري: باب الإيمان ٤٠: باب العلم ٢٥: باب الأدب ٩٨: باب الآحاد ٩٨ ـ صحيح مسلم: باب الإيمان ٢٤ ـ سنن النسائي: باب الأشربة ٤٨.

الجمع جارياً على الأصل لا على جملة الاتباع، وقوله: ان هذا الحيّ، قال ابن الصلاح: الذي يختر نصبه على الاختصاص، ومن ربيعة: خبر أنّ، ومعناه انّ هذا الحي من ربيعة، ووافقه النووي.

قوله: ولا نخلص إليك في شهر الحرام، قال النووي: كذا هو في الأصول كلها، بإضافة شهر إلى الحرام، والقول فيه كالقول في نظائره، من قولهم: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، ومنه قوله تعالى: ﴿بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾(١) ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾(٢)، فعلى هذا مذهب الكوفيين، هو من إضافة الموصوف إلى صفته، وهو جائز عندهم، وعلى مذهب البصريين لا تجوز هذه الإضافة، فهو على حذف في الكلام للعلم به، تقديره: شهر الوقت الحرام، وكذا رواية الشهر الحرام، أي أشهر الأوقات الحرم، قوله: «فمرنا بأمرٍ فعلٍ» بالتنوين فيهما بلا إضافة، قاله النووي، وقوله: «فنخبرْ بِهِ مَنْ وراءنا» بفتح مَنْ مفعول ونصب وراءنا على الظرف، ونخبر بالجزم جواباً للأمر، وبالرّفع على أنه صفة ثانية لأمر، وقوله: «ندخل به الجنّة»، روي بالوجهين أيضاً، وروي بحذف الواو على أنّه بدل بعد جواب.

وقوله: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمّداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وتعطوا الخمس، قال الزركشي: نصب تعطوا بتقدير أَنْ، وكأنّه عَطْفُ مصدرٍ على مصدر، وقال الكرماني: الواو العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسماً، تقدّر أَنْ الناصبة بعدها، قوله: لا تشربوا في الدُّباء والنقير، قال الكرماني: فان قلت لا يستعمل الشرب بفي، قلت: معناه لا تشربوا منهما منتبذين، قوله: وأخبروا بهنّ مَنْ وراءكم، قال الحافظ ابن حجر: بفتح مَنْ وهو الموصول، وقال الزركشي: بفتح مَنْ في رواية البخاري، وبكسرها في رواية ابن قتيبة، قال النووي: وهما يرجعان إلى معنى واحد.

---

(١) سورة القصص ٤٤.

(٢) سورة النّحل ٣٠.

[٤٨٨] حديث: «الطوافُ بِالبَيْتِ مثلُ الصلاةِ، إلاّ ان الله أباح فيه الكلام»[1].

قال الطيبي: يجوز أن يكون الاستثناء متصلاً، أي الطواف كالصلاة في الشرائط وفي الطهارة وغيرها، إلا في التكلّم، ويجوز أن يكون منقطعاً أي الطواف مثل الصّلاة، لكن رخص لكم في التكلم فيه.

[٤٨٩] حديث: حديث: ؟«ائْتُونِي بِكِتَابٍ»[2].

قال الكرماني: هو من باب الحذف، أي بأدوات الكتاب، نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[3]، وقوله: أَكْتُبْ لكم كتاباً: مجزوم جواباً للأمر، ويجوز الرّفع بالاستئناف، وقوله: لا تَضِلّو بعده، نفي وحذف منه النون، لأنه بدل من جواب الأمر، وقد جوّز بعضهم تعدد جواب الأمر من غير حرف عطف.

وقوله: قوموا عنّي: أي قوموا مبتعدين عنّي، وهو يستعمل باللام أيضاً، نحو: ﴿قُومُوا لله قَانِتِينَ﴾[4]، وبإلى نحو: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ﴾[5] وبالباء نحو: قام بأمر كذا، وبغير صلة: قام زيد، وتختلف المعاني بحسب الصّلات، لتضمّن كل صلة معنى يناسبها.

[٤٩٠] حديث: مرّ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ بحائطٍ مِنْ حيطانِ المدينةِ، فَسَمعَ

---

(١) المسند ٣/٤١٤، ٤/٦٤، ٥/٢٧٧، والنسائي ـ المناسك ١٣٦، والدارمي ـ المناسك ٣٢.

(٢) المسند ١/٢٢٢، ٢٩٣، ٣٢٤، ٣٥٥، والبخاري ـ العلم ـ ٣٩، الجهاد ١٧٦، الجزية ٦، والمغازي ٨٣، الاعتصام ٢٦، مسلم ـ الوصية ٢٠ ـ ٢٣.

(٣) سورة يوسف ٨٢.

(٤) سورة البقرة ٢٣٨.

(٥) سورة المائدة ٦.

صوتَ إنسانَيْنِ يعذَّبانِ فِي قُبُورِهِمَا»(١).

قال ابن مالك في «توضيحه»(٢): فيه شاهد على جواز إفراد المثّنى معنى، إذا كان جزء ما أضيف إليه اثنين، نحو أكلت رأس شاتين، وجمعه أجود نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(٣) والتثنية مع أصالتها قليلة الاستعمال، وقد اجتمعت التثنية والجمع في قول الرّاجز:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُرْسَيْن(٤)

فإن لم يكن المضاف جزءَ ما أضيف إليه، فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية، نحو: استلّ الزيد ان سيفهما، وان أُمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع، وفي: «يعذّبان في قبورهما» شاهد على ذلك، وكذا قوله ﷺ لعليّ: إذا أخذتما مضاجعكما، وقوله: انهما يعذبان وما يعذبان في كبير، قال ابن مالك: فيه استعمال في دالة على التعليل، وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن والحديث والشعر القديم، فمن الوارد في القرآن قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٥). وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٦)، ومن الوارد في الحديث: عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا، وقوله: ومن مات في الطّاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد، فإن «في» في كل ذلك بمعنى الباء الدّالة على السببيّة، ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل:-

(١) المسند ١/٢٢٥ ـ صحيح البخاري: باب الوضوء ٥٥: باب الأدب ٤٩ ـ سنن النسائي: باب الجنائز ١١٦.

(٢) شواهد التوضيح ١٩٩ ـ ٢٠٠. (٣) سورة التحريم ٤.

(٤) قائله خطام: المجاشعي، أو لهيمان بن قحافة: سيبويه والشَّنْتَمري ١/٢٤١، ٢/٢٠٢، وبلا نسبة في: المخصص ٧/٩، والبيان في إعراب القرآن ٢/٤٤٦.

(٥) سورة الأنفال ٦٨.

(٦) سورة النور ١٤.

فليتَ رجــالاً فيكِ قَدْ نَذَرُوا دَمِــي   وهــمُّــوا بِقَــتْـلِي يَا بُثَـيْنَ لَقُــونِـي[1]

وقول أبي خِراشٍ :

لَوَى رَأْسَــهُ عَنّــي وَمَــالَ بِوُدِّهِ   أَغَــانِــيجُ خُودٍ كَانَ فِينَــا يَزُورُهَــا[2]

قوله ثم دعا بعسيب، قال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح أبي داود» : الأقرب في إعرابه أن الباء للسببية، والمفعول محذوف، أي دعا رجلاً بسبب إحضار عسيب، ويحتمل أنه مثل دعا يزيداً، أي دعا عسيباً على طريق التوسع، ثم أدخلت عليه الباء.

قوله : فشقه باثنين، قال النووي : الباء زائدة لتوكيد، والنّصب على الحال.

قوله : لعله أن يخفف عنهما، قال في «التنقيح» : لعله : مثل «كاد» في أن الغالب يجرد خبرها من أَنْ، كقوله تعالى : ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[3]، وقال الكرماني شبه لعلّ بعسى، فأتى بأَنْ في خبره، قلت : نظيره حديث : ثمّ لَعَلَّهُ أَنْ ينبتَ فيثمرَ فِي لَيْلَتِهِ، وقال ابن مالك في توضيحه : يجوز في لعله أن يخفف عنهما إعادة الضميرين إلى الميت، باعتبـار كونه إنساناً، وباعتبار كونه نفساً، ونظيره في جعل أمرين متضادين لشيء واحد، قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ﴾[4]، فأفرد اسم كان باعتبار لفظة مَنْ، وجمع الخبر باعتبار المعنى، ويجوز كون الهاء من لعلّه ضمير الشأن وكون الضمير من : «يخفف عنهما» ضمير النفس، وجاز كون الهاء أن تفسير ضمير الشـأن بأن ومثلهـا مع أَنْ في تقـدير مصـدر لأنها في حكم جملة لاشتمالها على مسند ومسند إليه، ولذلك سدّت مسد مطلوبي حسب وعسى في نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّـةَ﴾[5] و ﴿عَسَىٰ أَنْ تَكْـرَهُوا شَيْئاً﴾[6] ويجوز في قول الأخفش أن تكون زائدة مع كونها ناصبة، نظيرها بزيادة الباء من كونها جارّة، ومن

---

(١)قائله : جميل بثينة، وهو من أبيات الحماسة ١/١١٨.

(٢) قائله :أبو ذؤيب، ديوان الهذليين ١/١٥٧.

(٣) سورة البقرة ١٨٩، سورة آل عمران ١٣٠.   (٤) سورة البقرة ١١١.

(٥) سورة آل عمران ١٤٢.   (٦) سورة البقرة ٢١٦.

تفسيرها ضمير الشأن بأن وصلتها، قول عمر: فما هو إلا أن سمعت أبو بكرٍ تلاها مصعرت حتى ما تقلّني رجلاي، انتهى.

وقال الطيبي: الظاهر أن يكون الضمير فيهما يفسّره مابعده، ولا يكون ضمير الشأن، كقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾(١)، قال صاحب «الكشاف»: هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلاّ بما نقلوه من بيانه وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدّنيا، ثم وضع «هي» موضع الحياة، لأن الخبر يدلّ عليها، ومنه: (هي النّفس ما حمَّلتها تتحمل). والرواية بتثنية الضمير لا يستدعي إلا هذا التأويل.

[٤٩١] حديث: «أَعُوذُ بِكلماتِ اللهِ التَّامات مِنْ شَرِّ كلِّ شيطانٍ وهامَّة ومن كل عين لامّة»(٢).

قال في «النهاية»: أراد ذات لمم، ولذلك لم يقل: ملمة من ألممت بالشيء، وقيل «لامة» للازدواج.

[٤٩٢] حديث: «ما رأيتُ النبيَّ صلّى الله عليه وسلم يتحرّى صيامَ يومٍ فَضّله على غيره إلا هذا اليوم»(٣).

قال المظهري: فضله: بدل من قوله صيام يوم، والتقدير يتحرّى فضل صيام يوم على غيره، قال الطيبي: هذا المبدل هنا ليس في حكم المتنحي لاستدعاء الضمير ما يرجع إليه نحو قولك: زيداً رأيت غلامه رجلاً صالحاً، ويروي فضّله بتشديد الضاد، وقيل هو بدل من يتحرّى والحمل على الصفة أولى، لأن قوله هذا اليوم مستثنى ولا بد من مستثنى منه وليس ههنا إلا قوله «يوم» وهو نكرة في سياق النفي يفيد العموم، فالمعنى ما رأيته يتحرّى صيام يوم من الأيام صفته أنّه مفضّل على غيره إلاّ صيام هذا

---

(١) سورة الأنعام ٢٩.

(٢) المسند ٢/١٨١، ٣/٤١٩، ٤/٥٧، والبخاري ـ الأنبياء ١٠.

(٣) المسند ١/٢٢٢، ٣١٣، ٢٦٧ ـ صحيح البخاري: باب الصوم/٦٩ ـ سنن النسائي باب الصيام/٧٠.

اليوم، ومنه قوله: ما من يوم أحب إلى الله أن يتعبّد له فيها من عشر ذي الحجّة، وقوله: هذا الشهـر عطف على قوله: هذا اليوم، ولا يستقيم إلاّ بالتأويل، إما أن يقدّر في المستثنى «منه» وصيام شهر فضّله على غيره، وهو الكف التقدير، وإما أن يقدر في الشهر أيامه يوماً فيوماً موصوفاً بهذا الوصف.

[٤٩٣] حديث: **«رَحِمَ اللهُ أمَّ إسماعيلَ، لَوْ تركتْ زَمْزَمَ لَكَانَتْ عَيْناً مَعِيناً»**(١).

قال الزركشي: بفتح الميم، وفي وزنه وجهان: أحدهما مفعل من عانه يعينه إذا رآه بعينه، وأصله معيون، حذفت الواو فبقي مثل مبيع ومسبّي، والثاني فعيل من المعن وهو المبالغة، ومنه أمعنا في الشيء، وسمى الماعون ماعوناً.

[٤٩٤] حديث: **«قَدِمَ النبيُّ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ المدينةَ وهم يُسْلِفُون في الثّمارِ السنةَ والسنتين»**(٢).

قال الطيبي: السنة منصوب إمّا على نزع الخافض، أي إلى السنة، وإما على المصدر، أي إسلاف السّنة.

[٤٩٥] حديث: **«صُومِي عَنْ أُمِّكِ»**(٣).

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»، «عن» فيه بمعنى البدل.

[٤٩٦] حديث: **«قَالَ لِبَرِيرَةَ: لَوْ رَاجَعْتِيهِ»**(٤).

---

(١) المسند ١/٢٤٧، ٣٦٠، ٥/١٢١، والبخاري ـ المساقاة ١٥.

(٢) المسند ١/٢١٧، ٢٢٢، ٢٨٢، ٣٥٨ ـ صحيح البخاري: باب السلم ١، ٢، ٧: باب المساقاة ١٢٧، ١٢٨.

سنن أبي داود: باب البيوع ٥٥ ـ سنن النسائي: باب البيوع ٧٢ ـ سنن ابن ماجه: باب التجارات ٥٩ ـ سنن الدارمي: باب البيوع ٤٥.

(٣) المسند ١/٢١٦، ومسلم ـ الصيام ١٥٦، ١٥٧. والترمذي ـ الزكاة ٣١.

(٤) ابن ماجه ـ الطلاق ٢٩، والنسائي ـ القضاة ٣٨، والدارمي ـ الطلاق ١٥.

قال الطيبي: لو: إمّا امتناعية على معنى: لو راجعتيه لكان خيراً لك، أو بمعنى التمنّي أي: أودّ رجوعك، والرواية في راجعتيه بإثبات الياء لإشباع الكسرة.

[٤٩٧] حديث: «**لَوْ كَانَ لابنِ آدمَ واديانِ مِنْ مالٍ، لاَبْتَغَىٰ لَهُمَا ثَالِثاً**»(١).

قال الكرماني: فإن قلت الابتغاء لا يستعمل باللام، قلت هذا متعلّق بقوله ثالثاً أي: ثالثاً لهما، أي مثلثهما، وقال الرّضي: لو: موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزأيه، وقد يستعمل في المستقبل بمعنى أنْ، وقد يكون للاستمرار كقوله ﷺ: لو أن لابن آدم واديين لابتغى لهما ثالثاً.

[٤٩٨] حديث: «**لا يخلونّ رجلٌ بأمرأةٍ إلاّ ومعها ذُو مَحْرَمٍ**»(٢).

قال النووي: هذا استثناء منقطع، لأنه متى كان معهما محرم، لم يبق خلوة، فتقدير الحديث: لا يقعدنّ رجل مع امرأة إلا ومعهما محرم.

[٤٩٩] حديث: «**بُعِثَ النبي صلى الله عليه وسلم بِسَحَرَ من جَمْعٍ**»(٣).

قال القرطبي: هو بغير صرفه وهو الصواب، لأنه سحر معين.

[٥٠٠] حديث: «**ما مِنْ عبدٍ مؤمنٍ إلاّ وله ذنبٌ يَقْتَادُهُ الفينةَ بَعْدَ الفينةِ**»(٤).

قال في «النهـاية»: أي الحين بعد الحين، والساعة بعد الساعة، يقال: لقيته

---

(١) المسند ٥/١١٧ ـ صحيح مسلم: باب الزكاة ١١٦، ١١٩ ـ سنن الترمذي باب المناقب ٣٢.

(٢) المسند ١/٢٢٢، ٣/٢٢٩، ٤٤٦ ـ صحيح البخاري: باب النكاح ١١١، ١١٢ ـ صحيح مسلم: باب الحج ٤٢٤ ـ سنن الترمذي: باب الرضاع ١٦: باب الفتن ٧.

(٣) صحيح مسلم ـ حج ٣٠٣، وهو برواية: (بعث بي نبيّ الله ﷺ بسحر من جمع....).

(٤) ابن ماجه ـ الزهد ١٩.

فينـةً، والفنِيةَ، وهـو ممـا تعـاقب عليه التعـريفان، يقال العَلَمِيُّ واللاَّمِيُّ كشَعوب والشَّعوب، وسَحَر والسَّحَر.

[٥٠١] حديث: «كـانَ رسـولُ اللهِ صلّى اللهُ عليـه وسلّمَ يجمعُ بين صلاتي الظهرِ والعصرِ إذا كان على ظَهْرِ سَيْر»[١].

قال الكرماني: لفظ «ظهر» مقحم كما في الحديث: خير الصدقة ما كان عن ظهر غِنى، والظهر قد يزاد في مثله إشباعاً للكلام وتوكيداً كأنْ مسيرة النبي ﷺ مستنداً إلى ظهر قوي من الرّاحله ونحوها، وقال الخطابي في حديث خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، لفظ الظهر يزاد في مثل هذا إشباعاً للكلام.

[٥٠٢] حديث: «كُلْ مَا شِئْتَ والْبَسْ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأَكَ اثْنتانِ: سَرَفٌ أو مَخِيلَة»[٢].

قال الطيبي: «ما» للدوام، أي لك من المباحات ما شئت مدة تجاوز الخصلتين عنك.

[٥٠٣] حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم اتَّخذ خَاتَماً فَلَبِسَهُ، فقال: شَغَلَنِي هٰذَا عنكم، منذُ اليوم، إليه نظرةٌ وإليكم نظرةٌ، ثُمَّ أَلْقَاه»[٣].

قال الـطيبي: إليه يتعلق بنـظرة، والخبـر محذوف أي له نظرة إليه، ولي نظرة إليكم، والجملتان مبينتان، لقوله «شغلني»، وقوله: «منذ اليوم» هو ظرف شغلني، مضاف إلى جملة حذف صدرها تقديره: منذ كان اليوم هكذا، هكذا قاله الدار قطني،

(١) البخاري ـ التقصير ١٣.

(٢) المسند ٢/ ١٨١، ١٨٢ ـ صحيح البخاري: باب اللباس ١ ـ سنن ابن ماجه: باب اللباس ٢٣.

(٣) المسند ١/ ٣٢٢.

والمشهور أن «منذ» مبتدأ وما بعده خبره، لأن معنى قولك منذ يوم الجمعة، ومنذ يومان: أول المدّة يوم الجمعة، وجميع المدّة يومان، فعلى هذا الجملة مستأنفة على طريق السؤال والجواب.

[٥٠٤] حديث: «**أنّه قالَ في المُعتكفِ، هُوَ يعتكفُ الذُّنوب**»(١).

قال الطيبي: الذنوب نصب على نزع الخافض، أي يحتبس عن الذنوب.

[٥٠٥] حديث: «**اغتسلوا يومَ الجمعةِ، واغسلوا رؤوسَكُمْ وإنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُباً**»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت لِمَ لَمْ يطابق بين خبر كانوا واسمها، قلت: يستوي في لفظ الجنب المفرد والمثنى والجمع، قال تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَأطَّهَّرُوا**﴾(٣) وقال الحافظ بن حجر: معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنبا للجنابة، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة، وقوله: واغسلوا رؤوسكم: من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام يوم الجمعة لئلا يظن أنه إفاضة الماء دون خلّ الشعر مثلاً يجزىء في غسل يوم الجمعة. قوله: فأصيبوا من الطيب، قال الكرماني: مِنْ: للتبعيض قائم مقام المفعول، أي استعملوا بعض الطيب.

[٥٠٦] حديث: «**مَا العملُ في أيامٍ أفضلُ مِنْها فِي هذه**»(٤).

قال الزركشي: العمل مبتدأ، وفي أيام متعلق به، وأفضل خبر المبتدأ ومنها متعلق بأفضل، والضمير عائد إلى العمل بتقدير الأعمال كقوله تعالى: ﴿**أوِ الطِّفْلِ**

---

(١) ابن ماجه ـ الصيام ٦٧ برواية: هو يعكف الذنوب.

(٢) المسند ١/٢٥٦، ٣٣٠ ـ صحيح البخاري ٢/٤.

(٣) سورة المائدة ٦.

(٤) البخاري ـ العيدين ١١ برواية: (ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه).

﴿الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾[1]، قوله: ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه، قال الزركشي: فيه وجهان: أحدهما أن الاستثناء متصل: أي عمل رجل، لاستثناء من العمل، والثاني أنه منقطع، أي لكل رجل يخرج مخاطراً بنفسه فلم يرجع بشيء، أفضل من غيره. وقال ابن مالك في «توضيحه»[2]: في هذا الحديث إشكال من وجهين: أحدهما عود ضمير مؤنث في (منها) إلى العمل وهو مذكر، والثاني استثناء رجل من الجهاد وإبدال منه مع تباين جنسهما، فأما الأول: فوجهه أن الألف واللام في العمل لاستغراق الجنس، فصار بهما فيه عموم مصحح لتأوله بجمع كغيره من أسماء الجنس المقرونة بالألف واللام الجنسية، ولذلك يستثنى منه: نحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[3] ويوصف بما يوصف به الجمع كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾[4]، وكقول بعض العرب: أهلك الناس الدّرهم البيض والدينار الحمر، فلما جاز أن يوصف بما يوصف به الجمع، لما حدث فيه من العموم، كذلك يجوز أن يعاد إليه ضمير، كضمير الجمع، فيقال: الدينار بها هلك كثير من الناس لا به في تأويل الدنانير، وما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام، لأنه في تأويل الأعمال، ويجوز أن يكون أنّث ضمير العمل لتأويله بحَسَنَةٍ كما أوّل الكتاب بصحيفة من قال: أتته كتابي، وأما الثاني فالوجه فيه أنه على تقدير: ولا الجهاد إلّا جهاد رجل، ثمّ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والأصل: أوَلَا الجِهَادُ؟، لأن قائل ذلك مستفهم لا مخبر، وظهور المعنى يسوّغ الهمزة، كما سوغه في قوله ﷺ: وإنْ زَنَىٰ وإنْ سَرَقَ، فإن الأصل فيه أو إنْ زَنَى أَوَ إنْ سَرَقَ؟ انتهى.

قوله في الرواية الأخرى: (مَا مِنْ أيامٍ العملُ الصالحُ فِيهِنَّ أحبُ إلى اللهِ تعالى مِنْ هذِهِ الأيامِ العَشْرِ)[5]، قال الطيبي: العمل مبتدأ، وفيهن متعلّق به، والخبر أحبّ،

---

(١) سورة النور ٣١.

(٢) شواهد التوضيح ١١٧ ـ ١١٨.

(٣) سورة العصر ١.

(٤) سورة النور ٣١.

(٥) الترمذي ـ الصوم ٥٢، وابن ماجه ـ الصيام ٣٩، والمسند ٢/١٣١، ١٦١.

والجملة خبر ما، ومِن الأولى زائدة، والثانية متعلقة بأفضل.

[٥٠٧] حديث: «**المسألة أَنْ ترفعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ**»(١).

قال الطيبي: المسألة مصدر بمعنى السؤال، والمضاف محذوف ليصح الحمل أي أحب السؤال وطريقة رفع اليدين.

[٥٠٨] حديث: «**خمسُ دعواتٍ يُستجابُ لَهُنّ: دعوة المظلوم حتى ينتصر، ودعوة الحاج حتى يصدر، ودعوة المجاهد حتى يفرغ، ودعوة المريض حتى يصح**»(٢).

قال الطيبي: «حتى» في القرائن الأربع، بمعنى قولك سرت حتى مغيب الشمس، لأن ما بعدها غير داخل فيما قبلها، فدعوة المظلوم مستجابة إلى أن ينتصر، وكذا الباقي، فإن قلت هذا يوهم أن دعاء هؤلاء الأربع لا يستجاب بعد ذلك، وكذا دعاء الغائب إلى أن يحضر، قلت نعم، لكن الأسباب مختلفة فيكون سبب الإجابة حينئذ أمر آخر غير المذكور.

[٥٠٩] حديث: «**أعوذُ بعزَّتِكَ الذي لا إلهَ إلاّ أنتَ الّذِي لاَ تَمُوت**»(٣).

قال الكرماني: يروى بلفظ الغائب وبلفظ الخطاب، فإن قلت: فما العائد للموصول؟، قلت: إذا كان المخاطب نفس المرجوع إليه، يحصل الارتباط، وكذلك

---

(١) المسند ٤/١٢٥ ـ سنن ابي داود: الوتر ٢٣ ـ سنن النسائي: السهو ١ ـ ٣، ١٩، ٢١، ٨٦، ٩٧ ـ سنن ابن ماجه: الإقامة ١٥ ـ موطأ مالك: النداء ١٦، ٢١.

(٢) المسند ٢/٢٥٨، ٣٦٧، وابن ماجه ـ الدعاء ١١، وأبو داود ـ الوتر ٢٩، والترمذي البر ٧، الدعوات ٤٧، وهو برواية: ثلاث دعوات يستجاب لهنّ.

(٣) المسند ١/٣٠٢ ـ صحيح البخاري: باب الإيمان ١٢ التوحيد ٧ ـ صحيح مسلم: الذكر ٦٨.

المتكلم نحو: أَنَا الّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ.

[٥١٠] حديث: «**مَنْ أصبحَ مُطِيعاً للهِ فِي وَالِدَيْهِ، أصبحَ لَهُ بابانِ مَفْتُوحَانِ مِنَ الْجَنَّةِ**»(١).

قال القرطبي: قوله: من الجنّة: يجوز أن يكون صفة أخرى لقوله (بابان) وأن يكون حالاً من الضمير في (مفتوحان).

[٥١١] حديث: «**إنّ اللهَ خلقَ إسرافيل منذُ يوم خلقه صافاً قدميه**»(٢).

قال الطيبي: منذ: هنا حرف جر بمعنى في، وقال المظهري: صافاً: حال من إسرافيل لا من ضميره المنصوب، ومنذ يوم: ظرف لـ«صافاً» وليس بمعنى في، والمعنى أن الله خلق إسرافيل صافاً قدمه من أول مدة خلقه، قال الدار الحديثي: اتفقوا على أن منذ ومذ إنما يدخلان اسماء الزمان، ثم قالوا: إنْ أُريد ابتداء الزمان الماضي الذي انتهاؤه ما أنت فيه يكونان للابتداء، نحو ما رأيته منذ يومين أو مذ سنة كذا، أي انتفى الرؤية من ابتداء يومين أنا في آخرهما، وليس المعنى «في» وإن قال به بعض، لأن المفهوم منهما نفي الرؤية في مدّة معينة أنت في آخرها، مقصوداً به ابتداؤها وانتهاؤها.

[٥١٢] حديث: «**أُمِرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أنْ يسجدَ على سبعةِ أعضاء ولا يَكْفِتَ شعراً ولا ثوباً**»(٣).

قال الكرماني: فإن قلت قوله ولا يَكْفِتَ أهو منصوب عطفاً على يسجد، أو

---

(١) لم نعثر عليه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) صحيح البخاري: باب الأذان ١٣٣، ١٣٧ ـ صحيح مسلم: باب الصلاة ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩ ـ سنن النسائي: باب التطبيق ٤٠، ٤٣ ـ ٤٥، ٥٦، ٥٨.

مرفوع؟ قلت: أكثر الروايات النصب فهو أيضاً مأمور به.

[٥١٣] حديث: «أُمِرْتُ أَنْ أسجدَ على سبعةِ أعظمٍ: على الجبهة...»[١].

قال الكرماني: فإن قلت: ثبت في الدّفاتر النحوية، أنه لا يجوز جعل حرف جر واحد بمعنى واحد صلة لفعل واحد مكرراً، وهنا قد جاءت مكررة، قلت: الثّانية بدل من الأولى التي في حكم الطّرح، أو الأولى متعلق بنحو «حاصلاً»، أي أسجد على الجبهة حال كون السجود على سبعة أعضاء.

[٥١٤] حديث: «أنّه عَقَّ عَنِ الحَسَنِ والحُسَيْنِ كَبْشاً كَبْشاً»[٢].

قال الطيبي: إذا لم يكن الفعل متعدّياً، كان «كبشاً» منصوب بنزع الخافض والتكرير باعتبار الولدين، أي عقّ عن كل واحد بكبش.

[٥١٥] حديث: «لا هجرةَ ولكنْ جهادٌ»[٣].

قال الطيبي: هو عطف على محل مدخول «لا».

---

(١) صحيح البخاري: باب الأذان ١٣٣، ١٣٤.

(٢) المسند ٥/٣٥٥، ٣٦١ ـ سنن أبي داود: باب الأضاحي ٢ ـ سنن الترمذي باب الأضاحي ١٦، ١٩ ـ سنن النسائي: باب العقيقة ١، ٤ ـ موطأ مالك: باب العقيقة ٦.

(٣) المسند ١/٢٢٦، ٣١٦، ٢٢/٣/٣٥٥، ٦/١٨٧/٥/٤٠١ ـ صحيح البخاري: باب الجهاد ٢٧/١، والإيمان ٤١: الصيد ١٠: المغازي ٥٣ ـ صحيح مسلم: الامارة، ٨٥، ٨٦ ـ سنن أبي داود: الجهاد ٢ ـ سنن الترمذي: السير ٣٢ ـ سنن النسائي: البيعة ١٥ ـ سنن الدارمي: السير ٦٨.

[٥١٦] حديث: «أَنَا مِمَّنْ قَدِمَ النبي صلى الله عليه وسلم المُزْدَلِفَة في ضَعَفَةِ أَهْلِهِ»[١].

قال ابن مالك في «توضيحه»[٢]: جمع ضعيف على ضَعَفَة غريب، ومثله خبيث على خَبَثَة.

[٥١٧] حديث: «إنك مقدم على أقوام أهل كتاب، فليكنْ أولَ ما تدعوهم إليه عبادةُ الله»[٣].

قال الكرماني والزركشي: (أوّل) بالنصب خبر كان، و«عبادة الله» مرفوع اسمها.

قوله: فإن هم أطاعوا لك بذلك، قال الشيخ أكمل الدّين في شرح المشارق: أصله فإن أطاعوا لك، أطاعوا لك، حذف الفعل الأول وجوباً لوجود المفسّر، فصار الضمير المتّصل منفصلاً، وعدّى أطاعوا باللام وإن كان متعدياً بنفسه لتضمنه معنى انقادوا لك.

قولـه: فإياك وكـرائم أمـوالهم، قال ابن قُتَيْبَة: منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهـاره، ولا يجوز حذف الواو. قوله: واتّق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب، قال القرطبي: الرواية الصحيحة فإنه بضمير المذكر، على أن يكون ضمير الأمر والشأن ويحتمل أن يعود على مذكر الدعوة، فإنّ الدّعوة دعاء، وروي (فإنها) بالتأنيث وهو عائد على لفظ الدّعوة، وقال أكمل الدين: قوله: واتّق: معطوف على عامل إياك المحذوف وجوباً، لأن تقديره: اتّق نفسك أن تتعرّض لكرائم أموالهم.

---

(١) المسند ١/٢٢١، ٢٢٢، والبخاري ـ الحج ٩٨.

(٢) انظر: شواهد التوضيح.

(٣) المسند ١/٢٣٣ بلفظ غير مطابق، والبخاري ـ الزكاة ٤١، ٦٣، ومسلم ـ الإيمان ٢٩، ٣١، وأبو داود الزكاة ٥.

[٥١٨] حديث: «ولَمْ يمنعْه أن يأمَرهم أن يَرْمَلُوا الأشواطَ كلَّها»[١].

قال الزركشي: أن يرملوا: في موضع مفعول (يأمرهم) الأشواط: نصب على الظرف، و«كلّها» تأكيد له، والتقدير: ولم يمنعه من أمرهم بالرَّمَل، وقوله: إلاّ الإبْقَاء عليهم: بالرفع فاعل يمنعه، ويجوز النصب على أنه مفعول لأجله، ويكون في «يمنعه» ضمير عائد إلى النبي ﷺ، هو فاعله.

[٥١٩] حديث: «العائدُ في هِبَتِهِ كالعَائِدِ في قَيْئِه»[٢].

قال الكرماني: فإنْ قلت: القياس أن يقال العائد إليها، قلت معناه العايد إلى الموهوب في هبته، كما يقال: تعاود القوم في الحرب وغيره، أي عاد كل فريق إلى صاحبه فيها، قال تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾[٣] أي لتعودنّ إلينا في الملّة.

[٥٢٠] حديث: «قول أبي بكر: حَسْبُك كذاك مناشدتَك ربّك»[٤].

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «أماليه»: ما نصب المناشدة هنا؟ إنْ قلت على المصدر لا يستقيم لك المعنى ويصير الكلام منسجماً، قال: والجواب أنه انتصب على المفعول، وكذلك تستعمل في اللغة بمعنى دع وأنشدوا عليه:

تقولُ وقد تزاحمتِ المَطَايَا ... كذاكَ القولُ إنَّ عليك عَيْنَا[٥]

(١) المسند ١/٢٤٧، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢/٧٥، ١١٤، والبخاري ـ الحج ٥٥، المغازي ٤٣، ومسلم ـ الحج ٢٤٠، وأبو داود ـ المناسك ٥٠.

(٢) المسند ١/٢١٧، ٢٥٠، ٢٨٠، ٢٩١، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٥، ٢/١٨٢، ٢٠٨، ٤٣٠، ٤٩٢ صحيح البخاري: باب الهبة/١٤، ٣٠ وباب الحيل/١٤ ـ صحيح مسلم: باب الهبات/٧، ٨ ـ سنن أبي داود: البيوع/١٨ ـ سنن النسائي: الهبة/٢ ـ ٤.

(٣) سورة الأعراف ٨٨.

(٤) مسلم ـ الجهاد ٥٨، والترمذي ـ التفسير ٣، وهو برواية: (كفاك مناشدتك ربك).

(٥) قائله: جرير: ديوانه ٣٥٣ برواية: يقلن وقد تلاحقت، وانظر شرح ديوانه: ٥٧٩.

وهـذا من المجاز الغالب لا بالوضع الأصلي، كما غلب على جملة (أرأيت) معنى أخبرني، كذلك غلب على «كذلك» معنى دع، وقال القاضي عياض والنووي: ضبطوا مناشدتك بالرّفع والنصب وهو الأشهر، فمن رفعه جعله فاعلاً بحسبك، ومن نصبه فعلى المفعول بما في حسبك من معنى الفعل من اكْتَفِ. وقال ابن الأثير في النّهاية: حديث: كذاك لا تدع علينا، أي حسبكم، وتقديره: دع فعلك وأمرك كذاك، والكاف الأولى والثانية زائدتان للتشبيه والخطاب، والاسم «ذا»، واستعملوا الكلمة كلهـا استعمال الاسم الواحد في غير هذا المعنى، يقال رجل كذاك، أي خسيس واشتر لي غلاماً، ولا تشتره كذاك: أي دنئياً وقيل حقيقة «كذاك» أي: مثل ذاك، ومعناه الزم ما أنت عليه ولا تتجاوزه، والكاف الأولى منصوبة الموضع بالفعل المضمر، ومنه حديث أبي بكر يوم بدر: يا نبيّ الله كذاك، أي حسبك الدّعاء، انتهى.

[٥٢١] حديث: **«أَلْحِقُوا الفرائضَ بِأَهْلِها، فما بَقِيَ فهو لأَوْلَى رجل ذكر»**(١).

قال السهيلي: (ذكر) صفة لأولى لا لرجل.

[٥٢٢] حديث: **«لا يَخْلُوَنَّ رجلٌ بامرأةٍ، ولا تُسافرنَّ امرأة إلّا ومعها مَحْرَمٌ»**(٢).

قال الكـرماني: هذا استثناء من الجملتين لا من الجملة الأخيرة، قال: وهذا الاستثناء منقطع، لأنه متى كان معها مَحْرم لم تبق خلوة، فتقديره: لا يقعدنّ رجل مع امرأة إلا ومعهما محرم، فإن قلت الواو تقتضي معطوفاً عليه، قلت: الواو للحال، أي لا يخلون في حال إلا في مثل هذه الحال.

---

(١) المسند ١/٣١٣ ـ صحيح البخاري: باب الفرائض ١٥ ـ صحيح مسلم باب الفرائض ٣، ٤ ـ سنن ابن ماجه: باب الفرائض ١٠.

(٢) المسند ١/٢٢٢، ٣/٣٣٩، ٤٤٦، ومسلم ـ الحجّ ٤٢٤، والترمذي ـ الرضاع ١٦، الفتن ٧.

[٥٢٣] حديث: «لَا تمارِ أَخَاكَ ولا تمازحْهُ ولا تَعِدْهُ مَوْعِداً فَتُخْلِفُهُ»(١).

قال الطيبي: قوله: فتخلفه، إن روي منصوباً كان جواباً للنهي على تقدير أن يكون سبباً عما قبله، وإنْ روي مرفوعاً كان المنهي الوعد المستعقب للإخلاف، أي لا تعده موعداً فأنت تخلفه، على أنه جملة خبرية معطوفة على إنشائية.

[٥٢٤] حديث: «البقرة سبعةً»(٢).

قال الطيبي: سبعة منصوب بتقدير، أعني بياناً لضمير الجمع.

[٥٢٥] حديث: «مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعلينِ فَلْيَلْبِسِ الخُفَّيْنِ، ومَنْ لَنْ يجدِ إزاراً فَلْيَلْبِسْ سَرَاوِيلَ المحرم»(٣).

قال الكرماني: فإن قلت ما وجه وقوع المحرم هنا، قلت هو مرفوع فاعل (فليلبس)، وروي (المحرم) باللام الجارة التي للبيان، أي هذا الحكم للمحرم كاللام التي في وهبت لك.

[٥٢٦] حديث: «أن النبيَّ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ لَمّا قَدِمَ مَكَّةَ، استقبله أُغَيْلِمَةُ بَنِي هَاشِمَ»(٤).

---

(١) الترمذي ـ البر ٥٨.

(٢) المسند ١/٩٥، ١٠٥، ١٢٥، ٤/٤٠٩، ٥/٤٠٥، ٤٠٦، ومسلم الحج ٣٥٥، ٣٥٠، ٣٥٢ وأبو داود ـ الأضاحي ٦، والترمذي الحج ٦٦، الأضاحي ٨. برواية: (فنذبح البقرة عن سبعة).

(٣) المسند ١/٢١٥، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢/٢/٣٢٧، ٤، ٨، ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٤١، ٤٧، ٥٠، ٥٤، ٦٦، ٧٣، ٧٤، ٨١، ١١١، ١١٩/٣/٢٢٣، ٢٩٥ ـ صحيح البخاري: العلم ٥٣: الصلاة ٩: الحج ٢١: صحيح مسلم: الحج ١ ـ ٥ ـ سنن الترمذي الحج ١٩ ـ سنن النسائي: الحج ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٧ ـ ٥٩، ٦١ ـ ٦٣: الزينة ١٠٠ ـ سنن ابن ماجه: المناسك ١٩.

(٤) البخاري ـ عمرة ١٣، اللباس ٩٩، والنسائي ـ المناسك ١٢١.

قال الخطابي: هو تصغير غلمة، وكان القياس غليمة، لكنهم ردّوه إلى أفعلة، فقالوا أغليمة كما قالوا أصيبية في تصغير صبية، وقال الجوهري الغلام جمعه غلمة وتصغيرها أغيلمة على غير مُكَبَّرِهِ، وكأنهم صغّروا أغلمة وإن كانوا لم يقولوا.

[٥٢٧] حديث: «**مَنْ سَمعَ المناديَ فلم يمنعْهُ مِن اتّباعه عذرٌ ـ قالوا: وما العذرُ، قال: خوفٌ أو مرضٌ ـ لم تقبل منه الصلاةُ التي صلّى**»(١).

قال الأشرفي: لم تقبل خبر للمبتدأ، وهو قوله من سمع المنادي، وما توسط بينهما من السؤال والجواب اعتراض من الرّاوي.

[٥٢٨] حديث: «**التَمِسُوها في العشر الأواخرِ من رمضانَ، ليلة القدر في تاسعةٍ تَبْقَى، في سابعةٍ تَبْقَى، في خامسةٍ تَبْقَى، . . . .**»(٢).

قال الكرماني: الضمير في التمسوها مهم، يفسّره ليلة القدر، كقوله تعالى: ﴿**فقضاهُنَّ سَبْعَ سَماوَاتٍ**﴾(٣)، وهو تمييز ضمير الشأن، ومفسّره لا بد أن يكون جملة، وهذا مفرد، فإن قلت لِمَ وصف العشر بلفظ الجمع وهو الأواخر. قلت: لعله أراد الأعشار كما يقال الدّرهم البيض، أو أيام العشر الأواخر، فوصف به باعتبار الأيام، وقوله في تاسعة بدل من العشر وتبقى صفة لتاسعة.

وقال ابن مالك: هي ليلة احدى وعشرين، وقوله في سابعة تبقى: هي ليلة ثلاث وعشرين، وفي خامسة تبقى: هي ليلة خمس وعشرين، على طريقة العرب في التاريخ إذا جاوزوا نصف الشهر، فإنّما يؤرخون بالباقي منه لا بالماضي.

---

(١) أبو داود ـ الصلاة ٤٦.

(٢) المسند ١/٢٣١، صحيح البخاري: ليلة القدر ٣ واللفظ له سنن أبي داود: رمضان ٢، ٣.

(٣) سورة فصلت ١٢.

[٥٢٩] حديث: «كانَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم إذا نزل جبريل بالوحي، فكان مما يحرّك به لسانه وشفتيه، وفي لفظ كان يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرّك شفتيه»(١).

قال ثابت السَّرَقُسْطِي: المراد كان كثيراً ما يفعل ذلك، قال وورودهما في هذا كثير، ومنه حديث الرؤيا: (كان **مما** يقول لأصحابه: مَنْ رأى منكم رؤيا) ومنه قول الشاعر:

وَإِنَّـا لَمِـمَّـا نَضْـرِبُ الـلَّيْثَ ضَرْبَـةً عَلَى وَجْهِـهِ تُلْقِي اللِّسَـانَ مِنَ الْفَمِ(٢)

وقال غيره: إنّ «من» اذا وقع بعدها «ما»، كانت بمعنى ربّما، وهي تطلق على القليل والكثير، وفي كلام سيبويه مواضع من هذا، منها قوله: والحكم أنّهم مما يحذفون كذا.

ومنه حديث البَرَاء: كنّا إذا صلّينا خلف رسول الله ﷺ مما يحب أن يكون عن يمينه، وقال ابن عصفور: من أقسام «ما» التي تتّصل بمن الجارّة فتصير بمعنى ربّ، نحو:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ اللَّيْثَ ضَرْبَةً. . . .

وقال ابن هشام في «المغني»: ذكر ابن الشجري أن ما الكافة تتصل بمن كقول أبي حيّة:

وانّا لمما نضرب الليث ضربة. . . .

والظّاهر أن ما مصدرية، وأن المعنى مثله في ﴿**خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ**﴾(٣).

---

(١) البخاري ـ تفسير سورة ٧٥.

(٢)قائله: أبو حية النميري في سيبويه والشنتمري ١/٤٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤٤ والخزانة ٤/٢٨٢، والدرر ٢/٣٥، ٤١، وهو بلا نسبة في الهمع ٢/٣٥، ٣٨، والمقتضب ٤/١٧٤، وهو برواية: نضرب الكبش.

(٣) سورة الأنبياء ٣٧.

وقوله:

وَضَنَّتْ عَلَيْنَا والضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ [(١)]

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العَجَل والبُخْل مبالغةً.

[٥٣٠] حديث: «رأيتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كاليومِ منظراً، ورأيتُ أكثرَ أهلِها النساءُ»[(٢)].

سئل الإمام أبو محمد بن السيد البَطَلْيُوسِي عن هذا الحديث فأجاب: هذه بمنزلة قول العرب ما رأيت كاليوم رجلًا، وهو كلام فيه لبس وإشكال، ويفتح فيه للسائل سؤال، لأن الرجل والمنظر لا يصحّ تشبيههما باليوم، ولكنه خرج مخرج كلام العرب في محاوراتها، وجرى مجرى ما تستعمله العرب في مجازاتها، والنحويون يقولون: معناه ما رأيت كرجل أراه اليوم رجلًا، ولم أَرَ كمنظر رأيته اليوم منظراً، وتلخيصه ما رأيت كرجل اليوم رجلًا، ولم أر كمنظر اليوم منظراً، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، بمنزلة قوله تعالى: ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكرٌ مِّن رَّجُلٍ مِنْكُمْ﴾[(٣)]، أي على لسان رجل، وقوله: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[(٤)]، أي أشهر الحج، ولا بد من تقدير هذه المحذوفات لأن الذكر لم يجيء على الرجل وإنما جاء على لسانه، ولأن الحج ليس بالأشهر، جاز إضافة الرجل والمنظر إلى اليوم لوجودها فيه، كما يضاف الشيء إلى ما يلتبس به ويتّصل ونظيره قول جرير:

يَا صَاحِبَيَّ دَنَا الرَّحِيلُ فَسِيرَا ... لَا كالعَشِيَّةِ زَائِراً وَمَزُورَا [(٥)]

(١) قائله: البعيث (خداش بن بشر) في اللسان (ضنن) ١٧/ ١٣٠، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١/ ٧٢، والمحتسب ٢/ ٤٦، والخصائص ٢/ ٢٠٢، ٣/ ٢٥٩.

(٢) المسند ١/ ٣٥٩ البخاري - الصلاة ٥١، الكسوف ٩، برواية: (أُرِيتُ النار فلم أرَ منظراً كاليوم).

(٣) سورة الأعراف ٦٣.

(٤) سورة البقرة ١٩٧.

(٥) قائله جرير: ديوانه ٢٢٨، سيبويه والشنتمري ١/ ٣٥٣، والخزانة ٢/ ١١٤، وشرح المفصل ٢/ ١١٤، الأصول لابن السراج ١/ ٣٢٢، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٢١.

أو في المنظر وجهان: أحدهما أن يريد المكان المنظور إليه، لأن المنظر يكون المكان ويكون مصدر نظر، كقوله:

نظرت فلم تنظر بعينك منظرا.

أي نظراً ينفعك،

والوجه الثاني: أن يريد بالمنظر الشيء المنظور إليه، فيكون من المصادر الموضوعة موضع المفعولات كقولهم: درهم ضرب الأمير، وثوب نسج اليمن، أما قوله: فرأيت أكثر أهلها النساء: قد تنازع[1] في معناه قديماً، ذهب قوم إلى أن الرؤية ههنا رؤية عِلْم، واحتجّوا بأنها قد تعدّت إلى مفعولين، ورؤية العين إنّما تتعدّى إلى مفعول واحد. وأنكر ذلك أهل السنّة، وقالوا إنما هي رؤية عين، قالوا: وسياق الكلام على ذلك، لأنه قال: ورأيت النّار فلم أر كاليوم منظراً، فعدّى الرؤية إلى مفعول واحد، وكان ذلك في صلاة الكسوف، وفي الحديث عندنا ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون الرؤية لمعنى الظن، وذلك لائق بمعنى هذا الحديث جداً، كأنه قال: أبصرت فظننت أكثر أهلها النساء لكثرة من رأيت فيها منهنّ، والعرب تستعمل الرؤية بمعنى الظن وبمعنى العِلْم، والثانية عِلْمية كأنه قال: إنهم يظنّونه بعيداً ونعلمه قريباً، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾[2]. فالرؤية الأولى هي رؤية العين، كما ظن من أنكر ذلك من أصحابنا، ويكون المعنى أنه لما رأى النّار بعينه، علم حينئذٍ وتحقق أن أكثر أهلها النساء، وهذا كالرّجل تقع عينه على الشيء، فيكون بذلك سبباً لأن يعلم حقيقته، فهذا تأويل صحيح «بعيد» عمّا توهمه من ظنّ أنّه إذا جعلها رؤية عِلْم فقد وافق المعتزلة. والوجه الثالث: أن تكون رؤية عين ويجعلها، أي يجعل النساء بدلاً من أكثر، فيكون بمنزلة قول القائل: رأيت الرّجل زيداً، لأنّ البدل يحتاج المبدل منه، كاحتياج أحد المفعولين في باب العلم أي المفعول الثاني كأنه قال: فرأيت

(١) لعلّها: تُنُوزِعَ بالبناء للمجهول.

(٢) سورة المعارج ٦، ٧.

النساء اللواتي من أكثر أهل النّار. . . انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: قد يفهم النفي من ألفاظ كثيرة في كلامهم: نحو: لله درّه فارساً، ومررت برجل أي رجل، وسبحان الله، واعجبوا لزيد، وويل امه رجلًا، ويا منه رجلاً، ولم أر كاليوم منظراً، ويالك فارساً، وغير ذلك، وفي رواية البخاري: فلم أر منظراً كاليوم قطّ أفظع، قال الحافظ ابن حجر: أي لم أر منظراً مثل منظر رأيته اليوم، فحذف المرئيّ وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه وبعده عن المنظر المألوف، وقيل الكاف هنا اسم، وتقديره ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظراً، ومنظر تمييز. وقال الزّركشي: روي برفع أفظع ونصبه، وجوّز الخَطّابي وجهين: أن يكون بمعنى فظيع كأكبر كبير، وأن يكون أفعل التفضيل على بابه، أي منه ثم حذف.

[٥٣١] حديث: «أُرِيتُ النَّارَ، أكثر أهلها النساء يَكْفُرْنَ. . .»(١).

قال الكرماني: أُرِيتُ بضم الهمزة وضم التاء، وهو بمعنى التبصر، والضمير هو القائم مقام المفعول الأول، والنّار التي أكثرها النساء هو المفعول الثاني، والموصول بصلته صفة لازمة للنار، لا صفة محضة، إذ ليس المراد تخصيص نار بهنّ، و«يَكْفُرْنَ» استئناف كلام، كأنه جواب سؤال سائل، لِمَ يا رسول الله: وفي بعض الروايات: أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء بزيادة (فرأيت) وفي بعضها رأيت النار أكثر أهلها النساء بدون فرأيت، وهو بفتح أكثر والنساء، فيكون أكثر بدلاً من النّار، والنساء هو المفعول الثالث، وأرأيت بمعنى أعلمت بضمها، فيكون أكثر مبتدأ والنساء خبره، والجملة الاسمية حال بدون الواو، نحو قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾(٢). وفي بعضها «بكفرهن» والباء للسببيّة وهي متعلقة بأكثر أو بفعل الرؤية

(١) البخاري ـ الإيمان ٢١ والمسند ١/٣٥٩.

(٢) سورة البقرة ١٣٦.

المقيدة، قال وقوله: قيل: أيكفرن بالله، قال: يكفرن العشير لم يُعَدّ كفر العشير بالباء، كما عدّى الكفر به لأنه ليس لمتضمّن المعنى الاعتراف بخلافه.

وقوله: وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، كأنه بيان لقوله: يكفر العشير، إذ المراد كُفْرَان إحسانِ العشير لا كُفْران ذاته، واللام في العشير إما للعهد وإمّا للجنس وإمّا للاستغراق. قال وقوله: إن أحسنت، وفي بعضها: لو أحسنت، فإن قلت «لو» لامتناع الشيء لامتناع غيره، فكيف صح هنا هذا المعنى؛ قلت: هو بمعنى إنْ، أي لمجرد الشرطية، ومثله كثير، ويحتمل أن يكون من قبيل: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْب لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعصِه»، بأن يكون الحكم ثابتاً على النقيض والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور. والدّهر منصوب على الظرفية، وهو بمعنى الأبد، والمراد عمر الرجل أي مدّة عمره، ويحتمل أيضاً مدّة بقاء الدّهر مطلقاً على سبيل الفرض مبالغة في كفرهن وسوء مزاجهنّ.

[٥٣٢] حديث: «**كَأَنّي بِهِ أَسْودَ أَفْحَجَ يَقْلَعُهَا حَجَراً حَجَراً**»(١).

قال الكرماني: كأني به أي ملتبسين به، والضمير للبيت، و«أسود» مبتدأ ويقلعها: خبر، والجملة حال بدون الواو، والضمير لقالع البيت، وسياق الكلام يدّل عليه، وأسود خبر مبتدأ محذوف، وروى أسود منصوباً على الذّم والاختصاص، فإن قلت شرط النصب على الاختصاص أن لا يكون نكرة، قلت، قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾(٢) إنه منصوب على الاختصاص، وهو عبارة عن «الأسود» فهو مجرور، وجاز إبدال المظهر من المضمر الغائب، نحو ضربته زيدا، انتهى.

وقال الطيبي: حكى التوربشتي أنهما حالان من خبر كان، وإن لم يكن فهو مشبه به، واذا قيّد منصوبه أو مرفوعه بالحال كان تقييداً باعتبار معناه الذي أشبه الفعل، قال

---

(١) البخاري ـ الحجّ ٤٩.

(٢) سورة آل عمران ١٨.

الطيبي: وفيه نظر لأنهما إذا كانا حالين من خبر كان وذو الحال إمّا المستقر المرفوع أو المجرور، ولا يجوز الأول لأن المعنى يأباه كل الإباء، فتعيّن الحمل على الثّاني، فالعامل هو متعلق الخبر.

وقال المظهري: هما بدلان من الضمير المجرور، وفتحا لأنهما غير منصرفين، وعلى التقدير يلزم إضمار قبل الذّكر، والأولى أن يقال إنه ضمير مبهم تفسيره ما بعده على أنهما كقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[1] وهو تمييز.

وقال الشيخ ولي الدين السبكي في كتابه: (نيل العلا في العطف بلا): قد استعملت في كلامي: وكأني بك، لأن الناس يستعملونه، ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا، الاّ أنّ في الحديث: «كأني به» فإن صح فهو دليل الجواز، وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه، وقال أبو علي الفارسي في «القصيريات» في قولهم: كأنك بالدّنيا، ولم تكن: إنّ الكاف للخطاب والباء زائدة، والمعنى كأن الدنيا لم تكن، وكذلك صنع في كأني بكذا لم يكن، انتهى ما ذكره السّبكي.

وقد ألف الإمام جمال الدين بن هشام في إعراب هذا الحديث رسالة وها أنا أسوقها هنا للاستفادة، قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافىء مزيده، اختلف في: (كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل) في مواضع، أحدها: في تعيين دليله. والثاني: في معنى كأنّ. والثالث: في توجيه الإعراب، فأمّا قائله فاختلف فيه على قولين: أحدهما: أنه ﷺ، والثاني: أنه الحسن البصري، وقد خبر بهذا جماعة منهم الشيخ أبو عبدالله محمد بن عمرون الحلس في «شرح المفصّل»، وأبو حيّان في «شرح التسهيل».

وأمّا معنى كأنّ، فاختلف فيه أيضاً على قولين، أحدهما للكوفيين: زعموا أنها

(١) سورة فصلت ١٢.

حرف تقريب، وليس فيها معنى التشبيه إذ المعنى على تقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة، وجعلوا من ذلك كأنك بالشتاء مقبل، وكأنّك بالفرج آت، وهذا يستعمله الناس في محاوراتهم، ويقصدونه كثيراً ويقولون كأنك بفلان قد جاء، والثاني للبصريين: زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في: كأن زيداً أسد، ولم يثبت مَجيئُها للتقريب أصلاً، والمعنى كأنّ حالتك في الدّنيا حالة لم تكن فيها، وكأنّ حالتك في الدّنيا حال من لم يزل بها، فالمشبّه والمشبه به الحالتان لا الشخص، والفعل الذي هو الجنس، وإيضاح هذا أنّ الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحلال وزوال، وكان وجود الشخص بها كلا وجود، وأن الآخرة لما كانت إلى بقاء ودوام، كان الشخص كأنه لم يزل فيها، ولا شكّ أن المعنى المشهور لكأنّ هو التشبيه، فمهما أمكن الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن على وجه ظاهر فابتغى المصير إليه.

وأمّا توجيه الإعراب، وهو الذي يسأل عنه، فاضطربت أقوال النحويين اضطراباً كثيراً، والذي يحضرني الآن من ذلك أقوال: أحدها للإمام أبي علي الفارسي، زعم أن الأصل كأنَّ الدّنيا لم تكن، والآخرة لم تزل، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرد الخطاب لا موضع لها من الإعراب، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك، وكذلك هي في قول: أبصرك زيدا: أي: أبصر زيداً فالكاف حرف لا مفعول، لأن أبصر إنما يتعدى إلى واحد، وجيء بالياء زائدة في اسم كأن، كما زيدت في أصل المبتدأ، وهذا القول اشتمل أمرين مخالفين للظاهر، وهما: إخراج الكاف عن الاسمية إلى الحرفية، وإخراج الباء عن التعدية إلى الزيادة.

والقول الثاني لأبي الحسن بن عصفور، وهو قول قبسه من قول الفارسي زعم أن الكاف حرف خطاب، اتصلت بكأن فأبطلت إعمالها وأزالت اختصاصها، ولهذا أدخلت على الجملة الفعلية، والباء في بالدنيا وبالآخرة زائدة، كما زيدت في المبتدأ الذي لم يدخل عليه كأنّ، وقد مثلنا، والذي حمله على زعمه زوال إعمالها وأنه لم تثبت زيادة الباء في اسم كأنّ، ويثبت زيادتها في المبتدأ، وقد اشتمل قوله على أربعة

أقـوال منها: الأمران اللذان استلزمهما إلغاء كأنّ وقد شرحناهما، ومنها دعواه إلغاء كأنّ، ولم يثبت ذلـك إلا إذا اقتـرنت بمـا الـزائـدة، كمـا في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾[1] ودعواه أن الباء حرف تكلم، كما أن الكاف حرف خطاب، وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لأنه لا يمكنه أن يدعي أنه اسمها لأنه قد ادّعى إلغاءها، ولا يمكنه أن يدّعي أنه مبتدأ لأمرين: أحدها: أن الياء ليست من ضمائر الرّفع، وإنما هي من ضمائر النصب والجر كما في قولك: أكرمني غلامي، والثاني: أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً لها، ولو قيل مكان: كأني بك تفعل، أنا تفعل، لم ترتبط الجملة بالضمير، وقد استقر أن الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها، ومنها أنه صرح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم: كأني بك تفعل، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جر، ويدعي أن الباء متعلقة بتفعل، فإن ادّعى الأول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله إنها دخلت على الجملة الفعلية وإن ادّعى الثاني فلا يجوز في العربية أن تقول: عجبت مني ولا عجبت منك، ولا يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل، والمفعول ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل، وقد تعدى إليه الفعل بالجر، ولهذا زعم أبو الحسين في قوله:

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمُـورَ بِكَـفِّ الإلـٰهِ مَقَـادِيرُهَـا[2]

أن «علىَ» اسم منصوب بهوّن، لا حرف متعلق بهوّن، لأن الكاف على التقدير الأول مخفوضة بإضافة على ولا عمل فيها البتّة، وعلى التقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل، ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وينبغي له أن يقول بذلك مثل قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[3] وفي هذا الموضع مباحث

---

(١) سورة الأنفال ٦.

(٢) قائله: الأعور الشَّنِّي في سيبويه والشَّنْتَمري ١/٣١، والخزانة ٢/١٣١ والدرر ١/١٠٢، ٢/٢٣، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/١٢، والهمع ١/١٢٨، ٢/٢٩. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٠٨٥.

(٣) سورة الأحزاب ٣٧.

ليس هذا موضعها لأن فيها خروجاً عن المقصود.

والقول الثالث لجماعة من النحويين أن الكاف اسم كأن (ولم يكن) الخبر، والباء ظرفية متعلقة بيكن إن قدّرت تامة، وبمحذوف هو الخبر إن قدّرت ناقصة، وعلى هذا القول فالتاء في تكن للخطاب لا للتأنيث، وضميرها للمخاطب لا للدنيا، وكذا البحث في لم تزل، وعلى القولين الأولين الأمر بالعكس، التاء للتأنيث والضميران للدنيا والآخرة، وهذا القول خير من القولين قبله، والمعنى كأنك لم تكن في الدنيا وكأنك لم تزل في الآخرة.

والقول الرابع لابن عمرون: إن الكاف اسم كأن، وبالدنيا وبالآخرة خبران، وكل من جملتي لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال، وإنما تمت الفائدة بهذا الحال، والفضلات كثيراً ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام، كقولهم ما زلت بزيد حتى فعل ذلك في الحال، وكقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾(١) فما: مبتدأ، ولهم: الخبر والتقدير: أي شيء يستقر لهم، ومعرضين حال من الضمير المجرور باللام ولا يستغني الكلام عنه، لأن الاستفهام في المعنى عنه لا عن غيره، وخطر لي وجه ظننت أنه أجود الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن، ولم تكن الخبر، وبالدنيا في موضع الحال من اسم كأنّ، والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو كأن، كما عملت في رطباً ويابساً من قوله:

كأنَّ قلوبَ الطّيرِ رَطْباً ويابساً   لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي(٢)

المعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن: أي بها، وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل: أي بها، وهذا عكس قول ابن عمرون، فإن قلت يدل على صحّة ما قاله من أن جملة لم يكن ولم يزل حالية أنه قد روي كأنك بالدّنيا ولم تكن،

---

(١) سورة المدثر ٤٩.

(٢) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ٣٨، وشرح التصريح ١/٣٨٢، وشواهد العيني ٣/٢١٦.

وبالآخرة ولم تزل، والجملة الحالية تقترن بالواو، بخلاف الجملة الخبرية، وما في كأنّك بالشمس وقد طلعت، قلت إن سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة، كما قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصدُّون عَنْ سَبِيلِ اللهِ والمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً العَاكِفُ فِيهِ والبادِ﴾(١) يصدُّون: هو الخبر والواو زائدة، وكما قال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى﴾(٢) أي وجاءته البشرى جواب لما، والواو زائدة وفي قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾(٣) أن فتحت جواب إذا والواو زائدة، إلى غير ذلك، وأما (كأنك بالشمس وقد طلعت) فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولي وقوله، إذ لا يصح على قوله أن تكون الشمس خبراً عن اسم كأنّ والتقدير: كأنّك مستقر بالشمس، لا يصح على قولي أن تكون «قد طلعت» خبراً عن اسم كان لعدم الضمير، فإذا كان لا يخرج على قولي ولا على قوله، فما وجه إيراده على ما قلته، فإن قلت فلِمَ عدلت عمّا قاله من أن الظرف خبر والجملة حال إلى عكس ذلك، قلت لوجهين: أحدهما: أن على ما قلته يكون الخبر محط فائدة، وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدّم شرحه، ولا شك أن كون الخبـر محط الفائدة أولى. والثاني: أن العرب قالت: كأنّك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آتٍ، فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعاً لا منصوباً، نعم قول ابن عمرون متجه في قول الحريري: كأني بك تنحط إلى القبر وتنفط، فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريجه، فيكون الظرف خبراً وينحط حالاً عن ياء المتكلم لعدم الرابط، على أن المطرزي خرجه على أن الأصل: كأني أبصرك، ثم حذف الفعل لدلالـة المعنى عليه، فانفصل الضمير وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلفاً من وجهين: إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك، ثم يكون قوله: «تنحط» حالاً من الكاف لا خبراً والفائدة متوقفة عليه، إذ لو صرح بالمحذوف فقيل كأني أبصرك لم يتم المراد، فما قاله ابن عمرون أولى لسلامته من هذا التكلف،

(١) سورة الحج ٢٥.
(٢) سورة هود ٧٤.
(٣) سورة الزمر ٧٣.

ولا يلزم من نفي قول ابن عمرون في هذا الموضع أنه يحمل عليه: كأنك بالدّنيا لم تكن، لأن ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب، ومثل قول الحريري قولهم: كأني بك تفعل كذا، انتهى ما أورده ابن هشام.

[٥٣٣] حديث: «**خَطَبَنَا ابنُ عباس في يوم زرع**»[١].

قال الكرماني: فإن قلت: اليوم أهو بالإضافة إلى الزرع، أو بالتنوين على أنه موصوف، قلت: الإضافة الظاهرة، ويحتمل الوصف بأن يكون معناه يوم ذي زرع، أو يقال الزرع صفة مشبهة كصلاة في قوله: قل الصلاة في الرحال، قال الكرماني: بالنصب أي صلوا الصلاة وأدوها في الرحال، وبالرفع أي الصلاة رخصة في الرحال.

قوله: كرهت أن أؤثمكم فتجيئون تدوسون الطين، قال الزركشي: كذا بالرفع، ثبات النون وهو تقدير مبتدأ، أي فأنتم تجيئون، ويجوز أن يكون معطوفاً على «أؤثمكم»، ونصبه على لغة من يرفع الفعل بعد أن حملا على «ما» أختها، كقراءة مجاهد: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[٢] بضم الميم، وفي لفظ: كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين، قال ابن مالك: على تقدير فأنتم تمشون، ويجوز أن يكون معطوفاً على «أن أخرجكم» وترك نصبه على لغة من يرفع الفعل بعد أن حملا على ما أختها فيكون الجمع بين اللغتين في كلام واحد، بمنزلة قولك: ما زيد قائماً ولا عمرو منطلق، فيجتمع في كلام واحد بين اللغتين: الحجازية واللغة التميمية، ومثله قول سعد: لقد اصطلح أهل اليمن على أن يتوجوه فيعصبونه، والكلام على (فيعصبونه) كالكلام على فتشمون.

---

(١) البخاري ـ كتاب الجمعة ـ باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ١٤.

(٢) سورة البقرة ٢٣٣، وقراءة مجاهد برفع (يتمّ).

[٥٣٤] حديث: «**صليتُ مَعَ النبيِّ صلّى الله عليه وسلم ذاتَ ليلةٍ**»(١).

قال الكرماني: أي في ليلة ولفظ ذات: مقحم، وقال الزمخشري: هو من باب إضافة المسمى إلى اسمه، وقال الطيبي: «ذات يوم» ظرف بمعنى الاستقرار في الخبر، وذات يجوز أن يكون صلة، وذات يوم يفيد من التوكيد ما لا يفيده لو لم يذكر لئلا يوهم التجوز أي مطلق الزمان، نحو قولك: رأيت نفس زيد، وقولك رأيت زيداً نفسه، فذات من ظروف الزمان التي لا تتمكن، تقول: لقيته ذات ليلة وذات غداة وذات عشاء وذات مرّة، وحمل التأنيث فيها على الحالة، انتهى. وفي حديث إبراهيم: ثنتين منهن في ذات الله، قال الزركشي أي في الله وكذا قول خُبَيْبٍ:

وذلـك في ذات الإلـهِ وإن يَشَـأْ يُبَـارِكْ على أوصـالِ شِلْوٍ مُمَـزَّعِ

[٥٣٥] حديث: «**أن هلالَ بن أمية قَذَفَ امرأتَهِ بشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم البيِّنةَ أو حدّاً في ظَهْرِكَ**»(٢).

قال الزركشي والكرماني: بنصب البيّنة على اضمار فعل أحضر البيّنة، ويروى برفعهما. وقال التوربشتي: أي اقم البينة وقوله: أو حدّاً، وفي رواية وإلّا حدّ، والتقدير إن لم تقم البينة فيثبت حدّ في ظهرك، وقال ابن مالك(٣): تضمّن هذا الحديث حذف فعل ناصب البيّنة وحذف فعل الشرط بعد (إنْ لا)، وحذف الجواب والمبتدأ معاً، والأصل أحضر البينة وإنْ لا تحضرها فجزاؤك حدّ في ظهرك. والنحويون لا يعترفون

---

(١) البخاري ـ أذان ٧٧، ومسلم ـ المسافرين ٢٠٣، ٢٠٤، والترمذي ـ المواقيت ٥٧، والنسائي ـ الغسل ٢٩، التطبيق ٧٤، والمسند ١/٢٦٤.

(٢) المسند ١/٢٧٣/٣/١٤٢ ـ صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ـ سورة النور. صحيح مسلم: اللعان ١١ ـ سنن أبي داود: الطلاق ٢٧ ـ سنن النسائي: الطلاق ٣٧/٣٨ ـ سنن ابن ماجه: الطلاق ٢٧.

(٣) شواهد التوضيح ١٣٣ ـ ١٣٦.

بمثل هذا الحذف في غير الشعر، أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية وقد ثبت في ذلك هذا الحديث فبطل تخصيصه بالشعر لكن الشعر به أولى، وقال الكرماني: فإن قلت ما معنى «في»؟ قلت: هو كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1] أي حيث أنها بمعنى كلمة الاستعلاء.

[٥٣٦] حديث: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقوامٌ عَنْ وَدْعِهِم الجماعات»[2].

قال عياض والقرطبي قال: ثم زعمت النحاة أن العرب أماتوا مصدر «وَدَعَ» وماضيه، والنبي ﷺ أفصح، قال القرطبي وقد قرأ ابن أبي عبيدة: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[3] مخفّفاً أي ما تركك، والأكثر في الكلام ما أثر عن النحويين، انتهى، وقال القاضي عياض في موضع آخر: النحاة ينكرون أن يأتي منه ماض أو مصدر، قالوا وإنما جاء منه المستقبل والأمر لا غير، وقد جاء الماضي في قوله: «وكانَ ما قدّموا لأنفسِهم أكثرَ نفعاً من الّذي وَدَعُوا»[4]، وقوله:

ليت شعري عن خَلِيلي ما الذي غالَه في الحبّ حتى وَدَعَه[5]

وقال ابن الأثير في «النهاية»: النحاةِ يقولون إن العرب أماتوا ماضي «يدع» ومصدره واستغنوا عنه بترك، والنبي ﷺ أفصح، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس، وقال التوربشتي: لا عبرة فيما

---

(١) سورة طه ٧١.

(٢) المسند ١/٢٣٩، ٢٥٤، ١٠٨/٨٤/٢/٣٣٥ - صحيح مسلم: الجمعة ٤٠ سنن النسائي: الجمعة ٢ - سنن ابن ماجه: المساجد ١٧ - سنن الدارمي: الصلاة ٢٠٥. وفي رواية: (الجمعات) جمع جمعة بدلاً من (الجماعات).

(٣) سورة الضحى ٣.

(٤) مجهول القائل، انظر اللسان (ودع) ١٠/٢٦٣.

(٥) قائله: أنس بن زنيم الليثي في اللسان (ودع) ١٠/٢٦٣، وأبو الأسود الدؤلي أيضاً، وسويد بن أبي كاهل في المصدر السابق نفسه، وهو بلا نسبة في شرح الشافية ٥٠، والمحتسب ٢/٣٦٤.

قاله النّحاة، فإن قول النبي ﷺ هو الحّجة القاضية على كلّ ذي فصاحة.

[٥٣٧] حديث: «**دِيَةُ أصابعِ اليدين والرجلين سواءٌ عشرة من الإبلِ لكلّ أصبع**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: وقع في هذه الرواية عشرة بالتاء وهو خطأ، والصواب عشر لأن الإبل مؤنثة، والتاء لا تثبت في العدد مع المؤنث.

[٥٣٨] حديث: «**الاّ أن الله أعانني عليهِ فأَسْلَمَ**»[٣].

قال أبو البقاء: يروى بالفتح على أنه فعل ماض، قال فأسلم شيطاني أي: انقاد لأمر الله، ويروى بالرّفع أي: فأنا أسلم منه، وهو فعل مستقبل ويحكى به الحال.

[٥٣٩] حديث: «**إنّ أولَ ما خلق اللهُ القلم، فقال: له اكتبْ، قال ما أَكْتُبُ؟ قال: اكتب القدر**»[٤].

سئل أبو محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسِي: هذا الحديث، وهل القلم فيه مرفوع أم منصوب فأجاب: الوجه فيه الرّفع، وما أعلم أحداً رواه منصوباً، وقد رأيت قوماً ينصبونه ويجعلونه مفعولاً بخلق، وذلك خطأ لأن المراد بالأحاديث الواردة في القلم. . .[٥] فمن ذلك حديث القطان، عن سفيان الثوري، عن هشام، عن مجاهد قال: ذكرت لابن عباس قوماً يقولون بالقدر فقال: إن الله تعالى كان عرشه على الماء قبل أن يخلق سماء، ثم خلق، فكان أول شيء خلقه القلم، فانها يجري الناس على أمر مفروغ

---

(١) الترمذي ـ ديات ٤، ٥/٧٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١١١.

(٣) المسند ١/٣٨٥.

(٤) المسند ٥/٢١٧ ـ سنن أبي داود: السنة ١٦ ـ سنن الترمذي: القدر ١٧، تفسير سورة ٦٨.

(٥) هكذا في الأصل.

معــه، ومن ذلــك حديث أبي الضحى في تفسير قولـه تعـالى: ﴿ن والقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[1] قال أول شيء خلق الله القلم، فقال له اكتب، فقال وما أكتبُ، قال القدر، فجرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، فقد صرح في هذين الحديثين بأن القلم أول مخلوق وأن الغرض من ذلك تقديمه على سائر المخلوقات، ولا يسوغ في هذين الحـديثين أن يجعل القلم مفعولاً، كما توهم المتوهم في الحديث المذكور فينبغي أن يرفع فيكون خبر إنّ وتستقيم الأحاديث، فإن قال قائل: من أين زعمت أن من نصب القلم واعتقد أنه مفعول بخلق، لزم على قوله أن يضم اسم أنّ وهو الضمير الذي يسمّيه الكوفيون المجهول، ووجب أن يكون ظرفاً لا منصوباً، ويلزم على قوله أن تسقط الفاء من قوله تعالى: «فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ» كأنه قال: أول ما خلق الله القلم قال له اكتب، فيفسر الحديث من وجهين:

أحدهما: دخول الفاء في قوله: فقال له اكتب، لأنه لا مدخل للفاء ههنا على مذهب.

والثاني: أنه لا يكون في الحديث إخبار بأن القلم أول المخلوقات، وإنما فيه إخبار بأن الله تعالى قال له اكتب حين خلقه، فيصير الحديث فاسد الإعراب لسائر الأحاديث الواردة في القلم، ولا يصح نصب القلم في هذا الحديث إن ثبتت به رواية مصححة، إلّا على أن تنصب خبر إنّ وأخواتها، وهي لغة لبعض العرب، يقولون: إن زيداً قائماً، وليت عمراً مقبلاً، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

إِذَا اسـودَّ جُنْـحُ اللّيلِ فَلْتَـأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفـافـاً إنَّ حُرَّاسَنَـا أُسْـدا[2]

فإن صحت روايته بنصب القلم فينبغي أن تحمل على هذه اللغة، وأمّا على أنه مفعول بخلق ففاسد في المعنى والإعراب، انتهى.

---

(١) سورة القلم ١.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة في الدرر ١/١١، وهو نسبة في الخزنة ٤/٢٩٤، والأشموني ١/٢٦٩.
وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٦٢٢.

وقال زين العرب في «شرح المصابيح»: القلم مرفوع، وإن صحّت رواية النصب كان على لغة من ينصب خبر إنّ، ذكرها ابن السيد وعلى أنه خبر «كان» مقدّرة، أي أول ما خلق الله كان القلم، وهو رأي الكسائي، نقله عنهما ابن مالك ومفعول خلق ضمير محذوف، والقدر نصب بفعل مقدّر دل عليه ما قبله، انتهى.

وقال الطيبي زاد على ابن السيد، لوصحّت الرّواية بالنصب لم تمنع الفاء من تنزيل الحديث على ذلك المعنى، وذلك أن يقدر قبل فقال (أمره بالكتابة) فقال اكتب، فيكون هو العامل في الظرف والجملة مفسّرة للضمير.

[٥٤٠] حديث: «**خمس كلّهن فاسقة**»(١).

قال أبو البقاء(٢): كذا وقع في هذه الرواية بالتاء، ووجهه أنه محمول على المعنى، لأن المعنى كل منهن فاسقة الحية والعقرب، ويجوز أن يكون ألحق التاء للمبالغة، كقولهم رجل نسّابة وراوية وخليفة، ولو حمل على اللفظ لقال كلهن فاسق كما قال تعالى: ﴿**وكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً**﴾(٣).

[٥٤١] حديث غسل النبي صلى الله عليه وسلم: «**نَشَدْتُكَ الله وحظّنا من رسول الله**»(٤).

قال أبو البقاء(٥): في هذه الرواية: «وحظنا» بالواو والأشبه أن يكون منصوباً، ويكون التقدير: وأعطنا حظّنا ونحو ذلك، وهو كقولهم رأسَك والجدارَ.

(١) المسند: ١/٢٥٧ ـ صحيح البخاري: الصيد ٧، بدء الخلق ١ ـ صحيح مسلم: الحج ٧١، ٧٣ ـ سنن الترمذي: الحج ٢١.
(٢) اعراب الحديث النبوي ١١٢.
(٣) سورة مريم ٩٥.
(٤) المسند ١/٢٦٠.
(٥) إعراب الحديث النبوي ١١٢.

[٥٤٢] حديث: «صلّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صلاةَ الخوفِ بِذِي قَرَد صفّاً خَلْفَه»[١].

قال أبو البقاء[٢]: صفاً بالنصب على تقدير جعل صفاً، فيكون مفعولاً به ويجوز أن يكون حالاً، والتقدير صفّهم صفّاً خلفه.

[٥٤٣] حديث: «التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله»[٣].

قال الأندلسي في «شرح المفصل»: حمل الشافعي هذا على حذف الواو العاطفة وهي مرادة في المعنى، كقول الشاعر:

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنّ ... في الطرح طرفاً شمالاً يَمِينَا

أراد شمالاً ويميناً، وروى أبو زيد: أكلت سمكاً لحماً تمراً، وقال البيضاوي: رواية ابن مسعود: التحياتُ للهِ والصلواتُ الطيباتُ بحرف العطف، فيحتمل أن يكونا معطوفين على التحيات، وأن يكون التحيات مبتدأ وخبره محذوف، يدل عليه عليك والطيبات معطوف عليها، والواو الأولى لعطف الجملة على الجملة، والثانية لعطف المفرد على المفرد. وفي حديث ابن عباس لم يذكر العاطف أصلاً وزاد المباركات وأخر فيه، فتكون صفات، قال: واختاره الشافعي لأنه أفقه.

قوله: السلام عليك أيها النبي، قال الطيبي: التعريف إما للعهد والتقدير: أي ذلك السلام الذي وجّه إلى الأنبياء المتقدمة موجّه إليك أيها النبي، والسلام الذي وجه إلى الأمم السالفة من الصلحاء علينا وعلى إخواننا، وإما للجنس: أي حقيقة السلام الذي يعرفه كل أحد، أنه ما هو وعمّن يصدر وعلى من ينزل عليك وعلينا، وإمّا للعهد الخارجي إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾[٤] قال: وأما

---

(١) المسند ١/٣٥٧ برواية: (بذي قَرَد) بلا ألف.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١١٢.

(٣) المسند ١/٢٩٢.

(٤) سورة النمل ٥٩.

رواية سلام عليك بالتنكير فالأصل سلمت سلاماً عليك، ثم حُذِف الفعل وأُقِيم المصدر مقامه، وعُدِل عن النّصب الى الرفع على الابتداء، للدّلالة على ثبوت المعنى واستقراره.

[٥٤٤] حديث: «أَمَّنِي جبريلُ عندَ البيتِ مرّتين، فصلّى بي الظهرَ حينَ زالتِ الشمسُ»[١].

قال الشيخ وليُّ الدين العراقي، تقديره: فصلى بي الظهر، قال ويحتمل أن يكون الظهر منصوباً على الظرف، ويكون المراد به الوقت المخصوص لا الصلاة المعروفة ولا يكون فيه مضاف محذوف، ويكون قوله حين زالت الشمس بدلاً منه، والأول أقرب إلى الفهم، قال: وقوله صلى به الفجر فأسفر، الظاهر عود الضمير إلى جبريل، ومعنى أسفر دخل في السَّفَر بفتح السين والفاء، وهو بياض النهار ويحتمل عود الضمير إلى الصبح أي أسفر الصبح في وقت صلاته، أو على الموضع أي أسفر الموضع في وقت صلاته، ويوافقه رواية الترمذي ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض، انتهى.

[٥٤٥] حديث: «نُعِيَتْ إليَّ نَفْسِي»[٢].

قال الطيبي: ضمن نعي معنى الانتهاء وعدّى بإلى أي: أنهى إليَّ نعي نفسي كما نقول: أحْمَدُ إليكَ فلاناً.

---

(١) ١/٣٣٣، ٣٥٤، ٣/٣٠، والبخاري ـ بدء الخلق ٦ ومسلم ـ المساجد ١٦٦، وأبو داود ـ الصلاة ٢، والترمذي ـ الصلاة ١، وابن ماجه ـ الصلاة ١.

(٢) المسند ١/٢١٧، ٣٤٤، ٣٥٦، ٤٤٩، والبخاري ـ التفسير ١١٠، ٣، والدارمي المقدمة ١٤.

[٥٤٦] حديث: «أَلَمْ أَلْقَاكُمْ عَلَى تلكَ الحالِ»(١).

قال أبو البقاء(٢): بألف في هذه الرواية، والصواب أَلَمْ أَلْقَكُمْ، بغير ألف مجزوماً بِلَمْ.

[٥٤٧] حديث: «قام رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يوماً يُصلي فَخَطَرَ خَطْرَة»(٣).

قال أبو البقاء: كذا في هذه الرواية، والأشبه أن الأصل فخطرت له خطرة الّا أن حذف التاء سهّل لأنّ التأنيثَ غيرُ حقيقي.

[٥٤٨] حديث: «وَأَنَا أَخْشَى أَنْ يكونَ بِي جُنُنٌ»(٤).

قال أبـو البقـاء: أصله جنون بالواو فحذفت تخفيفاً لدلالة الضمّة عليها، قال الشاعر يصف ناقة:

مِثْـلَ الـنَّعَـامَـةِ كانتْ وهي سالمـةٌ ... أذنـاءَ حتّى زَهَـاهَـا الحَيْنُ والجُنُنُ(٥)

وأذناء: ذات أذن، وزهاها: استخفّها.

[٥٤٩] حديث: «مَنْ فارقَ الجماعةَ شبراً فماتَ إلاّ ماتَ ميتةً جاهليةً»(٦).

---

(١) المسند ١/٢٦٧، وروايته: ألم أَلْقَكُم على تلك الحال، ولا إشكال فيها.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١١٣.

(٣) المسند ١/٢٦٨ ـ سنن النسائي: تفسير سورة ٣٣، وإعراب الحديث النبوي ١١٣.

(٤) المسند ١/٣١٢، وانظر إعراب الحديث النبوي ١١٣.

(٥) أنشده سلمة عن الفراء في معجم مقاييس اللغة (أذن).

(٦) المسند ٢/١٣٣، ٣/٤٤٥، ٥/١٨٠، والبخاري ـ الفتن ٢، ومسلم ـ الأمارة ٥٣، ٥٤، ٥٥، وأبو داود ـ السنة ٢٧، والترمذي ـ الأدب ٢٨، والنسائي ـ التحريم ٦، ٢٨.

قال الكرماني: إلاّ مات: مستثنى من الاستفهام الإنكاري، أي ما فارق أحد الجماعة وما قعد، قال ابن مالك: جاز ذلك كقول الشاعر:

فوالله ما نلتم وما نِيلَ منكم بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقاربِ[1]

وإلاّ زائدة، قال الأصمعي: تقع إلاّ زائدة كقوله:

حراجيجُ ما تنفكُّ إلاّ مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْراَ[2]

و «ميتة» بالكسر للحالة والهيئة.

تم الجزء الأول من كتاب عقود الزبرجد، ويليه إن شاء الله الجزء الثاني وأوله حديث خير نساء ركبن الابل. . . .

---

(١) قائله: عبدالله بن رواحة في الدرر ١/٦٨، ٢/٤٩، وهو بلا نسبة في الهمع ١/٨٨، ٢/٤٢.

(٢) قائله: ذو الرّمة في ديوانه ١٧٣، وسيبويه والشنتمري ١/٤٨١، والمفصل ١٤٢، والخزانة ٤/٤٩، ومعاني القرآن ٣/٢٨١، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٩١، والأشموني ١/٢٤٦، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١١٧٠.

فهرس المسانيد

عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ

في إعراب الحديث النّبوي

لجلال الدّين السّيوطي

(ت ٩١١ هـ)

الجزء الثّاني

حققه وقدم له
دكتور سلمان القضاة

دار الجيل
بيروت

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

[٥٥٠] حديث «خيرُ نساءٍ ركبْنَ الإبلَ صالحُ نساءِ قريش أَحْنَاهُ على ولدٍ في صِغَر، وأرعاه على بَعْلٍ ذاتِ يد»(١).

قال ابن جِنِّي في الخصائص: من باب الحمل على المعنى قولهم: هو أحسن الصبيان وأجمله، أفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك: هو أحسن فتى في الناس. قال ذو الرمّة:

وَمَـيَّةُ أحسنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهاً   وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالاَ(٢)

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه.

وقال الكرماني: القياس أن يقال: أحناهنّ، لكن العرب قبل لا يتكلمون في مثله إلا فرداً، ولعله باعتبار المذكور أو باعتبار لفظ النساء.

---

(١) مسند أحمد ٢/٢٧٥، ٣١٩، ٣٩٣، ٤٤٩، ٥٠٢، ٤/١٠١ وهو في بعض هذه المواضع بلفظ فيه اختلاف، وانظر فتح الباري ـ كتاب الأنبياء ٦/٤٧٢ حديث رقم ٥٠٨٢، وكتاب النكاح ٩/١٢٥ حديث رقم ٥٠٨٢. وهو غير موجود في ب، ج.

(٢) قائله ذو الرمّة في ديوانه ٧٥٠، وشرح المفصل ٦/٩٦، والخصائص ٢/٤١٩، والخزانة ٤/١٠٨، والكامل ٢/٤٨، واللسان (ثقل) ٣/٩٣، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١/٥٩، والدرر ١/٣٤. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢١٣٧.

وقال البيضاوي: ذكّر الضمير على تأويل أحنى هذا الصنف، أو مَنْ تركب الإبل أو يتزوج أو نحوها.

وقال الطيبي: فإن قلت: أي فرق بين قول أحناهُ وأحناهنّ، قلت: الأول دلّ على الجنسية، وهو من يعرف كل أحد من العرف مَنْ هم، فالقصد الأول فيه المعنى، والذات تابعة، كأنه قيل فيه: هذا الجنس الذين فاقوا الناس في الشرف هذا الجيل، ولـذلـك عدل عن ذكـر العـرب إلى الصفـة المميزة من قوله: (ركبن الإبل) لزيادة الاختصاص، ولو قيل أحناهنّ كانت الذات مقصودة، والمعنى تابعاً لها، فلم يكن بذلك.

وقال الزركشي: اعلم أن الأفصح في جمع التكسير إن كان جمع كثرة أن يكون للواحدة المؤنثة نحو، الجذوع تنكسر، وإن كان جمع قلة أن يكون الضمير للجماعة المؤنثة نحو: الأجذاع ينكسرون قال تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[1] لمّا أعاد الضمير إلى «اثنا عشر»، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾[2].

لما عاد إلى الأربعة. ودون ذلك في الفصاحة أن يكون مفرداً مذكراً نحو: هذا أحسن الفتيان وأجمله، ومنه هذا الحديث. انتهى.

وفي التعليق على كتاب سيبويه، للإمام جعفر بن الزبير، قال الفارسي: إن إيقاع ضمير الواحد ضمير الجمع يقاس فصيحاً إذا كان الاسم المجموع واقعاً موقع مفرد كقولهم: هو أجمل الفتيان وأحسنه، وأكرم بني أبيه وأنبله، إذ الفتيان وبنو في موضع فتى وابن، لأن العرب تقول: هو أجمل فتى وأكرم ابن، وظاهر كلامه أنه حيث وجد هذا كان، وحيث يعدم ذلك كان رديئاً. ونقده عليه السهيلي بأن قال: ذلك لا يطرّد، ألا ترى أنـه ورد في الخبر المجمع عليه عنه عليه السلام: (خير نساء ركبن الإبل

(١) سورة التوبة ٣٦ وفيها: (إن الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السمـٰوات والأرض منها أربعة حرم)

(٢) سورة التوبة ٣٦.

صوالح قريش أحناه على ولد وأرعاه على زوج في ذات يد) والنساء هنا ليس في موضع مفرد، فلو روعي ذلك كما قال لقال: أحناها وأرعاها، إذ مفرد ذلك امرأة، وهو مؤنث، والاستشهاد بالحديث ضعيف لأن الرواة يروون بالمعنى.

وقال الأستاذ أبو علي الفارسي، لا يلزمه هذا لأنه إنما قال: إنّ ذلك فصيح حيث يكون الجمع المضمر له إضمار الواحد في موضع مفرد، حيث يفقد ذلك فصيحاً، فلا يلزمه أن يطرّد ذلك في كل موضع. انتهى.

[٥٥١] حديث «فَرَضَ صدقةَ رمضانَ نِصْفَ صاعٍ من بُرٍّ أو صاعٌ من شعيرٍ أو صاعٌ من تمرٍ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: كذا في هذه الرواية: أو صاع بالرفع، والجيد النصب عطفاً على نصف، ونصف منصوب بفرض، وفي نصبه وجهان: أحدهما، أن يروى (نصف صاع) بالرفع وهو الأوجه إذا رفعتَ صاعاً. والثاني: أن ينصب نصفاً ويكون التقدير: أو قال صاع، فيحمل (فرض) على معنى القول، ويحكى بها الجملة بعدها، ويجوز أن يكـون التقدير على الشك من الراوي، كأن الراوي قال: أو قال رسول الله ﷺ (صاع) على الشك[٣].

[٥٥٢] حديث «خيرُ يومٍ تَحْتَجِمُونَ فِيهِ سبعَ عشرةَ وتسع عشرة وإحدى وعشرين»[٤].

---

(١) مسند أحمد ١/٣٥١، وفيه: (.. أن رسول الله ﷺ فرض صدقة رمضان نصف صاع من بر أو صاعـاً من شعير أو صاعاً من تمر..) ولا أشكال في هذه الرواية كما ترى، لأن صاعاً الثانية والثالثة جاءت هنا بالنصب. والحديث غير موجود في ب، ج.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١١٤.

(٣) سقطت كلمة (على) من النسخة أ، والتصحيح من كتاب العكبري إعراب الحديث النبوي: ١٤.

(٤) مسند أحمد ١/٣٥٤، وانظر الجامع الصغير ٢/١٧، والترمذي ٤/٣٩١.

قال أبـو البقـاء[1]: (خير) أصلهـا أفعـل، وهي تضاف إلى ما هي بعض له، وتقديره: خير أيام، فالواحد هنا في معنى الجمع، وقوله: (سبع عشرة) وما بعده جعله مؤنثاً، والظاهر يعطى أن يكون مذكّراً، لأنه خبر عن (يوم) والوجه في تأنيثه أنه حمله على الليل لأن التاريخ به يقع، واليوم تبع له، ولهذا قال: (إحدى) على معنى الليلة. وفيه وجـه ثان، وهـو أنه يريد باليوم الوقت ليلاً أو نهاراً، كما يقال: يوم بدر، ويوم الجمـل، ويوم الفجار، ثم أنّث على أصل التاريخ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾[2]، ومنه قول الشاعر:

يا حبّـذا الـعَـرَصَـاتُ يو مـاً في ليالٍ مُقْـمِـرَاتِ[3]

واليوم لا يكون في الليالي إلا إذا أردت به الوقت. وفيه وجه ثالث: وهو أنه يكون أراد به يوم سبـع عشـرة ويوم تسع عشرة فحذف المضاف، ومثله حديث (مَنْ صامَ رمضانَ وأتبعهُ بستٍّ مِنْ شوال)[4] أي: بأيام ليال، وأما قوله: (وإحدى وعشرين) ففي هذه الرواية (عشرين) بالنصب، والجيّد أن يكون مرفوعاً.

[٥٥٣] حديث «**أحبُّ الدِّينِ إلى اللَّهِ الحنيفية السّمحةُ**»[5]:

قال الكـرمـاني: أحب: بمعنى المحبوب لا بمعنى المحب، فإن قلت: لا مطابقة بين المبتدأ والخبر لأن المبتدأ مذكر والخبر مؤنث، قلت: المِلّة الحنيفية كأنها غلبت عليها الإسمية حتى صارت علماً، أو أن أَفْعَلَ التفضيل المضاف لقصد الزيادة على من أضيف إليه يجوز فيه الإفراد والمطابقة.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١١٤، ١١٥. وهو غير موجود في ب، ج.

(٢) سورة الأنفال ١٦.

(٣) الشاهد في إعراب الحديث النبوي ١١٥. ولم ينسبه لأحد.

(٤) الجامع الصغير ٢/٣٠١، وفيه: وأتبعه ستاً.

(٥) مسند أحمد ١/٢٣٦ برواية: (.. أي الأديان أحب إلى الله قال: الحنيفية السمحة)، وانظر فتح الباري ـ كتاب الإيمان ١/٩٣. وهو غير موجود في ب، ج.

[٥٥٤] حديث «**لمّا نزلت: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ» صَعِدَ على الصَّفا فنادى: يا بني عبد مناف لبطون قريش**»(١).

قال الطيبي: اللام فيه بيان كما في قوله تعالى: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾(٢)كأنه قيل: لمن قيل لبطون قريش.

وقوله: (أرأيتكم) أي أخبروني: الضمير المتصّل المرفوع من الخطاب التام والضمير الثاني لا محلّ له من الإعراب، وهو كالبيان للأول، لأن الأول بمنزلة الجنس الشائع للمخاطبين، فيستوي فيه التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، فإذا أريد بيانه بأحد هذه الأنواع بيّن فيه، فأتى في الحديث بعلامة الجمع بياناً للمراد.

وقوله: (ما جَرَّبْنَا كَذِباً) ضمّن (جرّب) معنى (ألفى) فعدّى بعلى، أي ما ألفينا عليك قولاً مجربين لك تكذب فيه أم لا.

[٥٥٥] حديث «**أنّ النبيَّ ﷺ صلّى بالمدينةِ سبعاً وثمانياً الظهرَ والعصرَ والمغربَ والعشاءَ**»(٣).

قال الكرماني: فإن قلت بم انتصب الظهر وما بعده؟ قلت: إمّا بدل أو بيان أو نصب على الاختصاص أو على نزع الخافض، أي للظهر.

---

(١) فتح الباري ـ التفسير ٥٠١/٨ حديث رقم ٤٧٧٠، ٧٣٧/٨ حديث رقم ٤٩٧١، ومسلم الإيمان ١٩٣/١ ـ ١٩٤ حديث رقم ٣٥٥، وفيه: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت (وأنذر عشيرتك الأقربين) صعد النبي ﷺ على الصفا فجعل ينادي: يا بني فهر، يا بني عديّ لبطون قريش، حتى اجتمعوا، فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش فقال: أريتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مُصَدِّقِيَّ؟ قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلاّ صدقاً. . . . الخ). وهو غير موجود في ب،ج.

(٢) سورة البقرة ٢٣٣.

(٣) مسند أحمد ٢٢٣/١، ٣٤٦، ٣٥٤ بلفظ فيه اختلاف، ومسلم ـ صلاة المسافرين ٤٩١/١ حديث رقم ٥٦، وأبو داود ـ السفر ٦/٢ حديث رقم ١٢١٤. والحديث غير موجود في ب،ج.

وقوله: (فقال أيوب لعلّه في ليلة مطيرة، قال: عسى)، قال الكرماني: فإن قلت: ما اسم (عسى) وخبره؟ قلت: محذوفان، تقديره: عسى ذلك يكون في الليلة المطيرة.

[٥٥٦] حديث «أَنْ يمنَح أحدُكم أخاهُ خيرٌ له مِنْ أَنْ يأخذَ عليهِ خَرْجاً معلوماً»(١).

قال الزركشي: يروى بكسر (أنْ) وفتحها.

[٥٥٧] حديث «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لمُسيلمةَ: لو سألتَني هذه القطعة ما أعطيتُكَها ولنْ تَعْدُ أمرَ اللهِ فِيكَ»(٢).

قال الكرماني: القياس (لن تعدو)، والجزم بـ(لن) لغة خطَّأها الكسائي. وقال الزركشي: هو بنصب (تعدو) وكلام السفاقسي يقتضي أن الرواية بالجزم على لغة من يجزم بلن.

مسند عبدالله بن عَتِيك الأنصاري رضي الله عنه(٣)

[٥٥٨] حديث «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُجَاهداً في سبيلِ اللَّهِ فَخَرَّ عَنْ دَابَّتِهِ فماتَ، أَوْ ماتَ حتفَ أنفِـهِ فقد وَقَعَ أجرُهُ على اللهِ. واللهِ إنّها لكلمةٌ ما سمعْتُها مِنْ أحدٍ من العربِ قبلَ رسولِ اللهِ ﷺ»(٤).

(١) المسند ١/٢٣٤، ٢٨١، ٣١٣، ٣٤٩، وفتح الباري ـ الحرث والمزارعة ٥/١٤ حديث رقم ٢٣٣٠، ومسلم ـ البيوع ٣/١١٨٤ رقم ١٢١، وأبو داود ـ البيوع ٣/٢٥٧ رقم ٣٣٨٩، وابن ماجه ـ الدهون ٢/٨٢٣، والنسائي ـ النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع ٧/٣٦. وهو غير موجود في ب،ج.

(٢) فتح الباري ـ المناقب ٦/٦٢٦-٦٢٧ رقم ٣٦٢٠، وكتاب التوحيد ١٣/٤٤٢ رقم ٧٤٦١، وهو غير موجود في ب، ج.

(٣) عبدالله بن عَتِيكِ بن قيسِ بن الأسود الخَزْرَجي الأنصاري، صحابي، من القادة شهد أحداً وما بعدها، واستشهد يوم اليمامة، في خلافة أبي بكر، وقيل: بعدها، توفي سنة، ١٢هـ ـ ٦٣٣م، انظر: أمتاع الأسماع ١/١٨٦ ـ ١٨٧، والإصابة: ترجمة ٤٨٠٧.

(٤) مسند أحمد ٤/٣٦.

مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنه(١)

[٥٥٩] حديث «**صلاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى**»(٢).

[٥٦٠] حديث «**يُصَلّي أحدُكم مثنى مَثْنَى**»(٣).

[٥٦١] حديث «كان رسول الله ﷺ **يصلي من الليل مَثْنَى مثنى**»(٤).

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته: الأعداد التي تجتمع في الذكر قسمان: قسم يؤتى به ويصح أن يضم بعضه إلى بعض، ولذلك يؤتى به نحو قوله تعالى: ﴿**فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وسَبْعَةٍ إذا رَجَعْتُمْ**﴾(٥)، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**﴾(٦) وكذلك ﴿**وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ**﴾(٧) بدليل ﴿**فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**﴾(٨)

وقال الشاعر:

تَجَمَّعْنَ مِنْ ستٍ ثلاثاً وأربعاً ... وواحدةً حتى تممْنَ ثَمَانِيَا(٩)

---

(١) عبدالله بن عمر بن الخطاب العدويّ أبو عبد الرحمن، صحابي، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية، كان جريئاً جهيراً. شهد فتح مكة، ومولده ووفاته فيها، كف بصره في أواخر حياته، وهو آخر من توفي من الصحابة بمكة سنة ٧٣هـ ـ ٦٩٢م الأعلام ٤/٢٤٦، وأسد الغابة ٣٠٨٠، وتهذيب التهذيب ٤/٣٢٨.

(٢) مسند أحمد ٢/٣٠ بلفظه، ٢/٣١، ٤٠، ٤٤، ٤٩، وانظر: فتح الباري ـ تهجد ٣/٢٠ حديث رقم ١١٣٧، ومسلم ـ صلاة المسافرين ـ ١/٥١٦ حديث رقم ١٤٧، وهو ليس في ب،ج.

(٣) مسند أحمد ٢/٥٤، ٩. وهو ليس في ب،ج.

(٤) مسند أحمد ٢/٤٥ برواية: (كان يصلي بالليل مثنى مثنى) فتح الباري ـ الوتر ١٤، والترمذي ٢/٣٢٤ ـ ٣٢٥. وهو ليس في ب،ج.

(٥) سورة البقرة ١٩٦.

(٦) سورة البقرة: ١٩٦.

(٧) سورة الأعراف: ١٤٢.

(٨) سورة الأعراف: ١٤٢.

(٩) قائله: عروة بن حزام في الخزانة ٢/٣١، وانظر معجم الشواهد العربية ٤٢٣.

وقسم يؤتى به للتقسيم لا ليضم بعضه إلى بعض، وإنما هو موضوع لمعنى الانفراد، ولاختصاص وصفه بحال دون حال، وذلك أحاد وموحد إلى رباع ومربع، فيقال: ادخلوا آحاد آحاد، ومثنى مثنى، أي واحداً واحداً، أو اثنين اثنين.

قال أبو طاهر حمزة، ولذلك لا يجيء اللفظ منه منفرداً غير مقترن، فلا يقال ادخلوا الآحاد، ولا اقعدوا مثنى، حتى يمتنع بغيره لتكراره في حالة، قال النبي ﷺ: (صلاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى) أي ثنتين ثنتين، وكذلك قوله تعالى: ﴿**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**﴾[1]، المراد بها الانفراد لا الاجتماع، وذلك بحسب من يريد من العدة ما شاء. وكذلك قوله تعالى: ﴿**أولي أجنحةٍ مثنى وثُلاثَ ورُبَاعَ**﴾[2]، أي منهم جماعة ذوو جناحين، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة أربعة. انتهى.

وقال الطيبي: قوله: مَثْنَى مَثْنَى، أتى بالثاني تأكيداً، لأن الأول مكرر معنى، ولذلك امتنع عن الصرف.

قال في «الكشاف»: وإنّما لم ينصرف لتكرار العدل فيها، قال الزجاج: أحدهما أنه معدول عن اثنين اثنين، والثاني أنه عدل في حال التكرار.

وزعم سيبويه أن عدم الصرف للعدل والصفة. انتهى.

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في «التعليقة»: مَثْنَى: غير منصرف لأنه معدول وصفة، أما عدله فهو معدول عن لفظ العدد مكرراً، قال الجوهري: إذا قلت: جاءت الخيل مثنى مثنى، فالمعنى اثنين اثنين، أي جاءوا مزدوجين.

وقال المهدوي في تفسيره في قوله تعالى: ﴿**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**﴾[3].

---

(١) سورة النساء ٣.

(٢) سورة فاطر ١.

(٣) سورة فاطر١.

فإن قيل تكريرهم لهذا المعنى للعدول يشعر بأنه معدول عن غير مكرر، كما جاء في الخبر: (صلاة الليل مثنى مثنى) فالجواب أن تكرير مثنى للمبالغة في التوكيد، فكأنه قيل صلاة الليل اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان فكرر أربع مرات لأن مثنى بمنزلة اثنين مرتين، وهذا التكرير بمنزلة ضربت زيداً زيداً، فإذا كررت اثنين اثنين فالتكرير معنوي، لقصدك اثنين بعد اثنين، ولو كان لفظياً كان سقوطه وثبوته واحداً، ولا شبهة في أن المعنى يتفاوت بخلاف مثنى الثاني في الخبر، وجاز تكرير مثنى وإن قبح تكرير (اثنان) أربع مرات لأن مثنى أقصر، لأنه مفرد، وإن كان للمبالغة فلا ينفي ما ذكرنا من أنه معدول عن المكرر.

وقال أبو علي في «الإغفال»: لا يوهمنا قول النحويين أنه معدول عن اثنين اثنين أنهم يريدون بمثنى العدل عنهما، إنما ذلك تفسير اللفظ المعدول عنها كما يوهمون، أي يعتبرون قولهم هو خير رجل في الناس، وهما خير اثنين في الناس، أن المعنى هما خير اثنين إذا كان الناس اثنين، وخير الناس إذا كان الناس رجلاً رجلاً، فكذلك يريد بقولهم: (مثنى) المعدول عن اثنين اثنين، أنه مراد به اثنين لا على اللفظين جميعاً، وإنما المعدول عنه لا يكون إلا اسماً مفرداً كالمعدول، ألا ترى أن جميع المعدولات أسماء مفردة كما أن المعدول عنها كذلك؟.

قال الشيخ بهاء الدين: لقد بيّن الشيخ أبو علي كلّ البيان هنا. لأن العدل نوع من الاشتقاق، فلا يكون من كلمتين. وأما عبشمي وعبقسي[1] فمن القلّة بحيث لا ننظر إليه، وإن اشتقّ بعض أهل اللغة من كلمتين فليس تحقيقاً عند أهل النظر. وأمّا الوصف فهذا المعدول لزم الوصفية، إذ لا يقال: جاءني ثلاث، إنما يقال: جاءني رجال ثلاث، وإنما امتنعوا من أن يجروه غير صفة لأنه معدول عن مكرر، وكما لا يجوز جاءني ثلاثة ثلاثة لأنه لا يكون إلا تابعاً لمثنى فكذلك ثلاث، فلما لم يقع إلّا تابعاً، وصفاً أو غير وصف، كقولك خرج القوم مثنى، فكذلك قال النحاة إنه صفة، واعتدّ فيه بالوصفية فصارت سبباً، فهذا هو القول المنصور في منع صرف (مثنى) وبابه.

(١) عبشمي من عبد شمس، وعبقسي من عبد القيس.

وقيل إنه عدل فى اللفظ والمعنى، فكأنّ فيه عدلين: أما عدل اللفظ فذكر في القول الأول، وأما عدل المعنى فتغير المدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك.

ومنهم من قال إنه عدله وقع من غير جهة العدل، لأن باب العدل المعارف وهذه نكرات. وقيل إنه معدول وجمع لأنه معدول وجمع لأنه بالعدل صار أكثر من المدة الأولى.

وقال الزَّجَّاج: فيه عِلتان: العدل، وأنه عدل عن تأنيث.

وقال أهل الكوفة: مثنى لامتناعه من الألف واللام، وليست بشيء، لأن من النكرات ما لا يدخله لام التعريف كأين، انتهى.

[٥٦٢] حديث: «إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَنْ تُسَلَّطَ. .»(١).

قال البيضاوي: (إن يكن هو) الضمير للرجال، وهو خبر كان، واسمه مستكنّ فيه، وكان حقّه أن يكنّه فوضع المرفوع المنفصل موضع المنصوب المتصل، عكس قوله (لولاه).

ويحتمل أن يكون (هو) تأكيد للمستكن، والخبر محذوف على تقدير: إنْ يكن هو هذا. قال الطيبي: ويجوز أن يقدر: إن يكن هو الرجال، وهو ضمير فصل، أو هو مبتدأ، والرجال خبر كان، أو هو مبتدأ وخبره محذوف، والجملة خبر كان.

[٥٦٣] حديث: «الدَّجَّالُ إنْ يخرجْ مِنْ غضبةٍ يَغْضَبُها»(٢).

قال الطيبي: قيل (يغضبها) في موضع الجر صفة (غضبة)، والضمير في موضع النصب، أي أنه يغضب فيخرج بسبب غضبةٍ.

---

(١) مسند أحمد ٢/١٤٨ بلفظه، والحديث طويل يحكي قصة النبي ﷺ مع ابن صياد، وفيه: (فقال عمر بن الخطاب: ذرني يا رسول الله أضرب عنقه، فقال له رسول الله ﷺ: إن يكن هو فلن تسلط عليه، وإنْ لم يكن فلا خير لك في قتله). وانظر فتح الباري ٦/١٧١ رقم ٣٠٥٥، ومسلم ٤/٢٢٤٤ رقم ٩٥.

(٢) مسند أحمد ٦/٢٨٣ برواية: (إنما يخرج الدَّجال من غضبة يغضبها). وانظر مسلم ـ الفتن ٤/٢٢٤٦ رقم ٩٨.

[٥٦٤] حديث: «بابُ أمَّتي الذي يدخلونَ مِنْهُ الجنةَ عرضُه مسيرةُ الراكبِ المُجَوِّدِ ثلاثاً»[١].

قال الطيبي: (المجوِّد) يحتمل أن يكون صفة الراكب، والمعنى: الذي يجود ركض الفرس؛ وأن يكون المضاف إليه والإضافة لفظية أي: الفرس الذي يجود في عدوه[٢].

[٥٦٥] حديث: «الّذِي تَفُوتُهُ صلاةُ العَصْرِ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ»[٣].

قال النَّووي: روي بنصب الاثنين[٤] ورفعهما، والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: يروى بنصب الأهل ورفعه، فمن نصب جعله مفعولاً ثانياً لـ(وتر) وأضمر فيها مفعول ما لم يسمّ فاعله عائداً إلى (الذي)، ومن رفع لم يضمر، وأقام الأهـل مقام ما لم يسمّ فاعله، لأنهم المصابون المأخوذون، فمن ردّ النصب إلى الرجل نصبهما، ومن ردّه إلى الأهل والمال رفعهما.

قال الشيخ أكمل الدين بعد ذكر ذلك: قيل ويجوز أن يكون النصب على التمييز أي: وُتِر من حيث الأهل نحو: غُبِن رأيه، وألـم نفسه، وعليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[٢] نصبه على وجه. وقال بعضهم: إنه منصوب على نزع الخافض: أي: وُتِر في أهله وماله، فلما حذف الخافض انتصب.

---

(١) الترمذي ـ صفة الجنة ٤/٦٨٤ حديث رقم ٢٥٤٨، وهو برواية: (.. مسيرة الراكب الجواد).

(٢) لعلّه يعني نصب (المجوّد) باسم الفاعل (الراكب). والتقدير عندئذ: مسيرة الراكب الفرس المجوّد.

(٣) مسند أحمد ٢/٨، ١٣، ٢٧، ٤٨، ٥٤، ٦٤، ٧٥، ٧٦، ١٠٢، وصحيح البخاري: مواقيت الصلاة ١/١٣٨ (طبعة تركيا)، ومسلم ـ المساجد ومواضع الصلاة ١/٤٣٥، حديث رقم ٢٠٠، ٢٠١، وأبو داود ـ الصلاة ١/١١٣ حديث رقم ٤١٤، والترمذي ـ مواقيت الصلاة ١/٣٣١ رقم ١٧٥، والنسائي ـ الصلاة ١/٢٥٤ ـ ٢٥٥، وابن ماجه ـ الصلاة ١/١١ ـ ١٢ رقم ٢١.

(٤) يقصد بالاثنين (ماله وأهله).

(٥) سورة البقرة ١٣٠.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: إن رفعت فعلى البدل من الضمير في (وُتِر) فتلخص أن في الرفع وجهين، وفي النصب ثلاثة أوجه.

[٥٦٦] حديث: «مَثَلُ المنافقِ مَثَلُ الشاةِ العائرةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ»(١).

قال الزَّمَخْشَرِي في «المفصّل»(٢): قد يثنّى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين، أنشد أبو زيد:

لَنا إبلَانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمُ(٣)

وفي الحديث: (مَثَل المنافقِ كالشاةِ العائرة بَيْنَ الغَنَمين) وأنشد أبو عبيدة:

لأصبحَ الحيّ أوباداً ولَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التّفرُّقِ في الهَيْجا جِمَالَيْنِ(٤)

قال الأندلسي في «شرحه»: تثنية الجمع ليس بقياس، وقد يعرض في بعض المعاني ما يحوج إلى تثنية الجمع كما في الحديث، لا يمكن التمييز بمجرد الجمع، فيستحب عند ذلك تثنية الجمع.

[٥٦٧] حديث: «يَا أهلَ الجنَّةِ خلودٌ لا موت»(٥).

---

(١) مسند أحمد ٢/٣٢، ٤٧، ٦٧، ٨٢، ٨٨، ١٠٢، ولفظه في ٢/٤٧.

(٢) شرح المفصل ٤/١٥٣، وشاهد أبي زيد برواية، لنا إبلان.

(٣) شرح المفصل ٤/١٥٤ برواية: هما إبلان، وينسبه الصاغاني لشعبة بن قمير.

(٤) قائله عمرو بن العداء الكلبي في اللسان (وبد) ٤/٤٥٦، والخزانة ٣/٣٨٧، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٧١، والمخصص ١٧/١٠٥، وشرح المفصل ٤/١٥٤.

(٥) مسند أحمد ٢/١١٨ بلفظه، وفتح الباري ـ الرقاق ١١/٤٠٦ حديث رقم ٦٥٤٤، ٦٥٤٥، ومسلم ـ صفة الجنّة ٤/٦٩١ حديث رقم ٤٠، والترمذي ـ صفة الجنة ـ ٤/٦٩١ حديث رقم ٢٥٥٧، والدارمي ـ الرقاق ٢/٣٣٦ حديث رقم ٢٨١٤.

قال أبو البقاء[1]: في هذه الرواية (خلود) بالرفع، وجاء في موضع آخر بالنصب على تقدير: اخلدوا خلوداً، والرفع على تقدير لكم خلود، أو هذا خلود، و(لا موت) يجوز فيه الفتح على معنى لا موت عندكم أو لكم، والرفع على أنه معطوف على خلود، أو على تقدير: غير موت.

[٥٦٨] حديث: «**بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادة أن لا إله إلاّ الله**»[2].

قال الزركشي: شهادة بالجر على البدل من خمس، ويجوز الرفع، أي: أحدهما شهادة.

وقال ابن حجر: يجوز الرفع على حذف الخبر، والتقدير: منها شهادة، أو على حذف المبتدأ والتقدير: أحدها.

وقال الكرماني: (شهادة) وما عطف عليه مجرور بأنه بدل من خمس بدل الكلّ من الكلّ، أو مرفوع بأنه مبتدأ محذوف وهي هي، و(أنْ) في (أن لا إله إلاّ الله).

و(خمس) في بعض الروايات بالتاء، فتقديره: خمسة أشياء أو أركان أو أصول، وفي بعضها بدون التاء، فتقديره: خمس دعائم أو قواعد أو خصال، وههنا دقيقة جليلة نطلعك عليها وهو أن أسماء العدد إنما يكون تذكيرها بالتاء وتأنيثها بسقوط التاء إذا كان المميز مذكوراً، أما إذا لم يذكر فيجوز فيها الأمران، صرح بها النحاة، وذكرها النوويّ في «شرح مسلم» في حديث (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتّاً مِنْ شَوَّال)[3]، ففي هذا الحديث يجوز من جهة النحو التاء وعدمها.

(١) إعراب الحديث النبوي ١١٧.

(٢) مسند أحمد ٢/٢٦، ٩٣، ١٢٠، ١٤٣، وفتح الباري ـ الإيمان ١/٤٩ حديث رقم ٨، ومسلم ـ الإيمان ١/٤٥، حديث رقم ١٩، والترمذي ـ الإيمان ٥/٥ حديث رقم ٢٦٠٩، والنسائي ـ الإيمان ٨/١٠٧ـ١٠٨.

(٣) المسند ٢/٢٣٢.

و(إقام)[1] أصله (إقْوام) حذف الواو فصار (إقام)، وقد يعوض التاء فيقال: إقامة، أو الإضافة نحو: إقام الصلاة. و(الإيتاء) يتعدى إلى مفعولين، أو إيتاء الزكاة مستحقها فحذف أحد المفعولين.

[٥٦٩] حديث: «إنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا»[2].

قال أبو البقاء[3]: الجيد بالتشديد، وكذا يقال في الوقت، وأما التخفيف فمعناه: منعت وضيقت.

[٥٧٠] حديث: «وَكَانَ تَمْرُهُمْ دُونَ»[4].

قال أبو البقاء[5]: كذا وقع في هذه الرواية، ويحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون أضمر في (كان) الشأن، والجملة مفسّرة له في موضع نصب، والثاني أن يكون بفتح النون وأراد: دون غيره في الجودة، فحذف المضاف إليه وأبقى حكم الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[6]، وكذا في الحديث، المراد: وكان تمرهم دون ذلك.

[٥٧١] حديث: «مَثَلُكم ومَثَل اليهودِ والنصارى كرجلٍ استعمل عُمّالاً فقال: مَنْ يعمل لي من صلاةِ الصبح إلى نصف النّهارِ على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراطٍ؟ فَعَمِلَتِ النّصارَى، ثم قال: مَنْ يعمل لي من صلاةِ العصرِ إلى مغربِ الشّمسِ على قيراطين قيراطين؟

---

(١) جزء من الحديث نفسه، وفيه: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج وصوم رمضان).

(٢) مسند أحمد ٢/ ٥٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١١٧، ١١٨.

(٤) مسند أحمد ٢/ ٢١ برواية: (وكان تمرهم دوناً) ولا إشكال فيه.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١١٨.

(٦) سورة الجن ١١.

ألا فأنتم الذين يعملون من صلاةِ العصر إلى مغربِ الشّمس»[١].

قال ابن مالـك[٢]: تضمّن هذا الحـديث استعمال (مِنْ) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، **وهـو ممّـا خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: وهو ممنوع** لمخالفة النقل الصحيح والاستعمال الفصيح[٣].

ومن شواهد صحة هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿**لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوم أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ، فِيهِ رِجالٌ**﴾[٤].

فبهذا استشهد الأخفش على أن (مِنْ) تستعمل لابتداء غاية الزمان.

ومن شواهد هذا الاستعمال أيضاً قوله ﷺ: (أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس سنة منها..)[٥].

وقول عائشة: (جلسَ رسولُ اللهِ ﷺ ولَمْ يَجْلِسْ عندي مِنْ يوم قِيلَ فِيَّ مَا قِيلَ)[٦].

وقول أنس: (فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئذٍ)[٧].

---

(١) أخرجه البخاري في: ٦٠ ـ كتاب الأنبياء ٤٩٥/٦، ٥٠ ـ باب ما ذكر عن بني إسرائيل، وقريب منه مسند أحمد ١١١/٢، ١٢١، ١٢٩.

(٢) شواهد التوضيح ١٢٩ ـ ١٣٢، ولم يورد السيوطي كلّ كلامه.

(٣) نَقْل السيوطي عن ابن مالك هنا ليس مطابقاً، انظر شواهد التوضيح ١٣٠.

(٤) سورة التوبة ١٠٨.

(٥) أخرجه البخاري في: ٣ـ كتاب العلم، ٤١ ـ باب السمر في العلم.

(٦) أخرجه البخاري في: ٥٢ ـ كتاب الشهادات، ١٥ ـ باب تعديل النساء بعضهنّ بعضاً.

(٧) أخرجه البخاري في: ٧٠ ـ كتاب الأطعمة، ٣٨ ـ باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً.

وقول بعض الصحابة: (فَمُطِرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ)[1]، ومن شواهده الشعرية قول النابغة:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يَوْمِ حَليمةٍ ... إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[2]

ومثله:

وكلُّ حسامٍ أَخْلَصَتْهُ قُيُونُهُ ... تُخُيِّرْنَ مِنْ أَيَّامِ عَادٍ وَجُرْهُمِ[3]

[٥٧٢] حديث: «إنّما مَثَلُكم واليهودِ والنّصارى كرجلٍ استعملَ عُمَّالاً»[4].

قال ابن مالك[5]: تضمّن هذا الحديث العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلّا يونس وقطرب والأخفش. والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نثراً ونظماً.

ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿.. وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[6]، فجرّ (المسجد) بالعطف على الهاء المجرور بالباء.

وقراءة حمزة: ﴿واتّقوا الله الّذي تساءلون به والأرحامِ﴾[7] بالخفض، قال: ولو روى

---

(١) أخرجه البخاري في: ١٥ ـ كتاب الاستسقاء، ١٠ ـ باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر.

(٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٠، وشرح التصريح ٢/٨، والعيني ٣/٢٧٠، وشواهد التوضيح ١٣١، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢/١١٩، والأشموني ٢/٢١١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢٨٤.

(٣) مجهول القائل، انظر شواهد التوضيح ١٣٢.

(٤) أخرجه البخاري في: ٣٧ ـ كتاب الإجارة، ٩ ـ باب الإجارة إلى صلاة العصر.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣ ـ ٥٧.

(٦) سورة البقرة ٢١٧.

(٧) سورة النساء ١، بنصب (والأرحام).

(واليهودُ) بالرفع لجاز على تقدير: ومثل اليهود، ثم يحذف المضاف، **ويعطى المضاف إليه إعرابه.**

قوله: (ما لنا أكثر عملاً وأقلّ عطاءً): قال الزركشي: بنصب (أكثر) و(أقلّ) على الحال، كقوله تعالى: ﴿**فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ**﴾[1]. وقال الكرماني: بالرفع والنصب.

[٥٧٣] حديث: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رجلٍ آتاه الله مالاً...**»[2].

قال أبو البقاء[3]: يجوز الجرّ في رجل على أن يكون بدلاً من (اثنتين) أي خصلة رجلين، والنصب بإضمار (أعني) والرفع على تقدير: إحداهما خصلة رجل، لا بد من تقدير الخصلة لأن (اثنتين) هما خصلتان.

[٥٧٤] حديث: «**يكونُ في أمّتي خَسْفٌ ومَسْخٌ وقَذْفٌ في أهلِ القدر**»[4].

قال الطيبي: قوله: (في أهل القدر) بدل البعض من قوله: (في أمتي) بإعادة العامل وانتصابه على الحال، والعامل فعل محذوف دلّ عليه قرينة الحال، أي أعرفها.

[٥٧٥] حديث: «**أبْعَثها قِياماً مقيّدةً سُنَّةَ محمدٍ ﷺ**»[5].

قال البيضاوي: (قياماً) مصدر بمعنى قائمة، وانتصابه على الحال، أي انحرها، و(سُنَّةَ) منصوب بعامل مضمر على أنه مفعول به، والتقدير: فاعلاً متّبعاً سنّة. وقال: أو مصدر دلّ على فعله مضمون الجملة السابقة.

---

(١) سورة المدثر ٤٩.

(٢) مسند أحمد ٢/٩، ٣٦، ١٥٢، وانظر فتح الباري ١/١٦٥ حديث رقم ٧٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١١٨.

(٤) مسند أحمد ٢/١٦٣، والترمذي ـ الفتن ٢١، ٣٨، وأبو داود ـ ملاحم ١٠

(٥) مسند أحمد ٢/٣، ٨٦، ١٣٩، وفتح الباري ـ الحج ٣/٥٥٣ حديث رقم ١٧١٣، ومسلم ـ الحج ٢/٩٥٦ حديث رقم ٣٥٨، ونص الحديث (كنت مع ابن عمر بمنى، فمر برجل وهو ينحر بَدَنَة وهي باركة فقال: ابعثها قياماً مقيدةً سنة محمد ﷺ).

وقال التوربشتي: لا يصحّ أن يجعل في (قياماً) ابعثها لأن البعث إنّما يكون قبل القيام، واجتماع الأمرين في حالة واحدة غير ممكن.

قال الطيبي: يحتمل أن يكون حالاً مقدرة، فيجوز تأخيره عن العامل.

وقال الكرماني: أو يضمّن (ابعثها) معنى أقمها.

وقال الزركشي: (سنة) نصب على الاختصاص.

[٥٧٦] حديث: «**مَنْ ماتَ وعليهِ صيامُ شهرٍ فَلْيُطْعِمْ عنه مكانَ كلِّ يومٍ مِسْكِيناً**»(١).

قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: كذا في رواية الترمذي بالنصب وكان وجهه إقامة الصرف مقام المفعول كما يقام الجار والمجرور مكانه. وقد قرىء: ﴿لِيَجزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(٢).

وفي رواية ابن ماجة (مسكين) بالرفع على الصواب. انتهى.

[٥٧٧] حديث: «**إنَّ رسول الله ﷺ مَرَّ على رجلٍ مِنَ الأنصارِ وهو يعظُ أَخَاهُ في الحياءِ...**»(٣) ولمسلم: «**مرّ برجل...**»(٤).

قال الحافظ ابن حجر: (مرّ) بمعنى اجتاز، يعدّى بعلى وبالباء.

[٥٧٨] حديث: «**إِنَّهُ سُئِلَ عَنِ الماءِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ السِّبَاعِ**»(٥).

---

(١) الترمذي ـ باب ما جاء في الكفارة ٣/٩٦ حديث رقم ٧١٨، وابن ماجه ـ الصيام ١/٥٥٨ حديث رقم ١٧٥٧.

(٢) سورة الجاثية ١٤.

(٣) فتح الباري ـ الإيمان ١/٧٤ حديث رقم ٢٤.

(٤) مسلم ـ الإيمان ١/٦٣ حديث رقم ٥٩ ـ وانظر مسند أحمد ٢/١٤٧.

(٥) مسند أحمد ٢/١٢، ٢٧ بلفظ قريب، وأبو داود ـ الطهارة ١/١٧ رقم ٦٣ بلفظه، والترمذي ـ الطهارة ١/٩٧ رقم ٦٧، والنسائي ـ الطهارة ١/٤٦، وابن ماجه ـ الطهارة ١/١٧٢ رقم ٥١٧، والدارمي ـ الطهارة ١/١٥٢ رقم ٧٣٨.

قال الطيبي: (وما ينوبه) مجرور عطف على (الماء) على سبيل البيان نحو: أعجبني زيد وكرمه.

[٥٧٩] حديث: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ...»(١).

قال الكرماني: أي أقاتل، وحذف الجار من (أَنْ) كثير سائغ مطّرد.

[٥٨٠] حديث: «اللّهمّ ارحمِ المحلّقين، قالوا: والمقصّرين يا رسولَ الله...»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت علام عطف (والمقصرين) وشرط العطف أن يكون المعطوفان في كلام متكلم واحد؟ قلت: تقديره: قل وارحم المقصرين أيضاً، ويسمّى مثله بالعطف التلقيني كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾(٣).

[٥٨١] حديث: «يَا مَعْشَرَ النّساءِ تَصَدَّقْنَ فإنّي رأيتُكنَّ أكثرَ أهلِ النّارِ»(٤).

قال النووي: هو بنصب (أكثر) إمّا على أن هذه الرؤية تتعدى إلى مفعولين، وإمّا على الحال على مذهب ابن السرّاج وأبي علي الفارسي وغيرهما ممّن قال إنّ أَفْعَلَ لا يتصرفُ بالإضافة.

---

(١) مسند أحمد ٤/٨، وفتح الباري ـ الإيمان ١/٧٥ رقم ٢٥، ومسلم ـ الإيمان ١/٥١-٥٣ رقم ٣٢-٣٦، والحديث: عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...)

(٢) مسند أحمد ٢/١٦، ٣٤، ١٤١، ١٥١، وفتح الباري ـ الحج ٣/٥٦١ رقم ١٧٢٧، ومسلم ـ الحج ٢/٩٤٥ رقم ٣١٧، وأبو داود ـ المناسك ٢/٢٠٢ رقم ١٩٧٩، والترمذي ـ الحج ٣/٢٥٦ رقم ٩١٣، وابن ماجه ـ المناسك ٢/١٠١٢، رقم ٣٤٤.

(٣) سورة البقرة ١٢٤.

(٤) مسند أحمد ٢/٦٧، وفتح الباري ـ الحيض ١/٤٠٥ رقم ٣٠٤، ومسلم ـ الإيمان ١/٨٦ حديث رقم ١٣٢، والترمذي ـ الإيمان ٥/١٠ رقم ٢٦١٣، وابن ماجه ـ الفتن ٢/١٣٢٦ حديث رقم ٤٠٠٣.

وقيل: هو بدل من الكاف في (رأيتكنّ).

وأما قولها: وَمَا لَنَا أكثر من أهلِ النَّارِ؟ فمنصوب إمّا على الحكاية وإمّا على الحال. انتهى.

وقال السبتي في «شرح التسهيل»: لم يقع أَفْعَلَ التفضيل حالاً إلا فيما سمع كقراءة امرأة لرسول الله ﷺ: وما لنا أكثر أهل النار.

[٥٨٢] حديث: **«إنَّ أَبرَّ البرِ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أهلَ وُدِّ أَبِيهِ»**[١].

قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: (أبرّ البرّ) من قبيل جلّ جلاله وجد جده، بجعل الجدّ جاداً، وإسناد الفعل إليه، وجعل الجلال جليلاً، وإسناد الفعل إليه، فيجعل البرّ باراً، ويبتني منه أفعل التفضيل، وكذا كلّ ما كان من هذا القبيل، مثل: إن أفضل الفضل، وأفجر الفجور.

[٥٨٣] حديث: **«كلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى العَجْز والكَيْس»**[٢].

قال التُّورِبشتِي ـ واستحسنه الطيبي ـ: يروى (العجز والكيس) بالرفع فيهما عطفاً على (كلّ)، وبالخفض عطفاً على (شيء). والأوجه أن يكون (حتّى) في الكسر حرف خفض بمعنى إلى. ومعنى الحديث يقتضي الغاية، لأنه أراد بذلك أنّ أكساب العباد وأفعالهم كلها بتقدير خالقهم حتى الكَيْس الذي يوصل صاحبه إلى البغية، والعجز الذي يتأخر به عن درك البغية.

[٥٨٤] حديث: **«خَصْلَتَانِ مُعَلَّقَتَانِ فِي أَعْنَاقِ المُؤَذِّنين للمسلمينَ صلاتُهم وصيامُهم»**[٣].

---

(١) مسند أحمد ٢/٨٨، ٩١، ٩٧، ١١١، ومسلم ـ الصلة ٤/١٩٧٩ رقم ١١، ١٢، وأبو داود ـ الأدب ٤/٣٣٧ حديث رقم ٥١٤٣.

(٢) مسند أحمد ٢/١١٠، ومسلم ـ القدر ٤/٢٠٤٥ رقم ١٨، والموطأ ـ القدر ٨٩٩٢، حديث رقم٤.

(٣) ابن ماجه ـ الأذان ـ باب السنة في الأذان ١/٢٣٦ حديث رقم ٧١٢.

قال الطيبي: (معلقتان) صفة لـ(خصلتان) و(للمسلمين) خبر للمبتدأ الموصوف، و(صلاتهم وصيامهم) بيان للخصلتين أو بدل منه.

[٥٨٥] حديث: «مَا مِنْ أيامٍ أعظمُ عندَ اللهِ وَلاَ أحبُّ فِيهنَّ العمل مِنْ هـٰذِهِ الأيامَ العَشْرِ»(١).

[٥٨٦] وحديث: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أحبُّ إلى اللهِ فيها الصوم مِنْ أيامِ العَشْرِ»(٢).

قال ابن مالـك في «شرح الكافية»: لا يرفع أفعل التفضيل في اللغة المشهورة اسماً ظاهراً، لأنّ شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنه في التنكير لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل والصفة المشبهة به، فإن أدّى ترك رفعه الظاهر إلى فصل المبتدأ بين أفعل والمفضل عليه يخلص من ذلك بجعل فاعل أفعل بشرط كونه سبباً كالصوم بالنسبة إلى الأيام في قوله عليه السلام: (ما من أيام أحبّ إلى الله فيها من الصوم في أيام العشر. .). وإنما اشترط كون الظاهر سبباً لأن ذلك يجعله صالحاً للقيام مقام المضمر، فإنّ الاستغناء بالظاهر البيّن عن المضمر كثير، ولأن كونه سبباً على الوجه المستعمل يجعل أفعل التفضيل واقعاً موقع الفعل، وذلك أن قولك: ما من أحد أحسن في عينه الكحل من زيد، يقوم مقامه: ما من أحد يحسن في عينه الكحل كزيد، فيرتفع ارتفاع الظاهر بأفعل هذا لوقوعه موقع فعل بمنزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام ذلك المعنى لأن وصل الألف واللام به أوجب تقديره بفعل.

وقال الأندلسي في «شرح المفصّل»: الأصل في الحديث: ما من أيام أحب إلى الله فيهـا الصوم منه إليه في عشر ذي الحجّة، فحذف الضمير في (منه) العائد إلى الصوم، واكتفى بذكر الصوم، وأوقع (مِنْ) على عشر ذي الحجة، وهي في الأصل واقعة على ضمير الصوم.

---

(١) مسند أحمد ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢، ١٦١، ٧٥، والترمذي ـ الصوم ٣/ ١٣٠ حديث رقم ٧٥٧، وابن ماجه ـ الصيام ١/ ٥٥٠ حديث رقم ١٧٢٧، ١٧٢٨، وأبو داود ـ الصيام ١/ ٣٢٥ حديث رقم ٢٤٣٨.

(٢) انظر الهامش السابق.

[٥٨٧] حديث: «فِيمَا سَقَتِ السَّماءُ والعُيُون والبَعْل العُشْر»[١].

سئل محمد بن السِّيد البطليوسي عن هذا الحديث فأجاب بما نصّه: رأيتك أعزّك الله قد رفعت (البعل) وضبطه ضبط تصحيح، ولست أشك في أن أصلك وقع فيه (البعل) مرفوعاً. فأدخل عليك الاستعمال في الحديث، وأحوجك إلى السؤال عن إعرابه، واستدعاء ما قاله اللغويون في تفسير (البعل). وهذه رواية لا أعرفها، ولا سمعت بها قبل كتابك، وإنّما الرواية: (والبعلِ) بالخفض عطفاً على (ما) من قوله: (في ما سقت السماء) هكذا رواه الناس وفسّره المفسرون. فإن كان وقع في كتابك مرفوعاً فأصلحه، فإنه غلط من ناسخ الكتاب، وغفلة من القارىء وليس برواية.

ويدلك على أنه مخفوض رواية من روى: وفي ما سقت السماء والعيون أو كان عَثَرِيّاً العُشْر، فذكر العَثَرِيّ مكان البعل، وهما بمعنى واحد. كذا قال أبو حنيفة في «النبات»، وغيره من المحدثين واللغويين[٢]، لا أحفظ في ذلك خلافاً.

قال أبو حنيفة في «كتاب النبات»: إذا لم يشرب الحبّ ماء غير ماء السماء من الأمطار فهو العِذْي ـ الذال ساكنة ـ وهو أيضاً العَثَرِيّ ـ الياء شديدة مجراة ـ والبعل مثله، عن الأحمر، وأنشد لعبدالله بن رواحة:

هنالكَ لا أُبالي نخلَ سَقْيٍ ولا بَعْلٍ وإنْ عَظُمَ الإتاءُ[٣]

---

(١) مسند أحمد ٣/ ٣٤١ بلفظ قريب، وفتح الباري ـ الزكاة ٣/ ٣٤٧ حديث رقم ١٤٨٣، ومسلم ـ الزكاة ٢/ ٦٧٥ بمعناه، وأبو داود ـ الزكاة ٢/ ١٠٨ رقم ١٥٩٧، والترمذي ـ الزكاة ٣/ ٣١-٣٢ رقم ٦٣٩-٦٤٠، وابن ماجه ـ الزكاة ١/ ٥٨٠-٥٨١ حديث ١٨١٦ وما بعده، والنسائي ـ الزكاة ١/ ٤١ والموطأ ـ الزكاة ١/ ٢٧٠ حديث رقم ٣٣ بلفظه.

(٢) في النسخة أ: واللغويون، وهو خطأ من الناسخ فيما يبدو.

(٣) انظر لسان العرب (بعل) ١٣/ ٦٠ وفيه:

هنالك لا أبالي نخل بعل ولا أسقي وإن عظم الإتاء

وقال غير أبي حنيفة: البعل ما شرب بعروقه من الأرض من غير سقي أو غيره. وهذا أشبه بالحديث من قول أبي حنيفة، لأنه سمّى ما تسقيه السماء بعلاً وفرّق بينهما. فهذا ما حضرني من الجواب عمّا سألت عنه.

قال ابن السِّيد: فاعترض هذا السائل في هذا الجواب. فقال: وقفت أعزّك الله على ما ذكرت في أمر البعل، وظهر لي شيء أورده عليك لا على جهة التعنيت والاعتراض، حاشاك الله من ذلك، وتلك سجيّة لم تعرف من خلقي مع من دون الأُلَفَاءِ فكيف مع الجملة من المشنيوخاء، وذلك خرجه البخاري، وأنت تعلم أن مثل هذا لا يلزم مني؛ لأنّا إن فعلنا ذلك تناقضت ألفاظ الحديث، وتناقُضُ كلام أهل اللغة أولى من تناقضها، والدليل على ما أقوله ما روي عن عمرو بن هرمز عن محمد بن عبد الرحمن أن في كتاب النبي ﷺ وكتاب عمر في الصدقة (. . ما كان عَثَرِيّاً يسقيه السماء والأنهار وما كان يسقى من بعل ففيه العشر) فجاء لفظ الحديث كما ترى في (العَثَري) وفصل بينه وبين البعل في الصفة لا في الحكم.

وهذا هو الوجه لا محالة لأن لفظ حديث الموطأ يدل عليه قوله ﷺ: (في ما سقتِ السماءُ والعَيُون والبعْل العشر) فكونهما نوعين أولى إن شاء الله.

وروى ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال: (ما كان بعلاً أو سقي بالعين أو كان عَثَرِيّاً يسقى بالمطر ففيه العُشْر) وهذا كالأول، فلا وجه مع هذا لكلام أبي حنيفة في جعله الألفاظ الثلاثة بمعنى واحد، أعني: البعل والعِذْي والعَثَرِيّ، لأن التفسير ـ على علمك ـ إذا ورد في الحديث، فلا معنى للاشتغال بغيره إلّا أن يجيء الخَلَف بزيادة.

وقلت بعقب ذلك ـ أعزك الله ـ أنك لا تحفظ في ذلك خلافاً، فهذا الذي حملني على ما ذكرته متعدّياً ذلك الفضل في أن تقذف عليه قناع الستر فإني خجل من هذا.

وأما بيت الأنصاريّ[1] فإن أبا حنيفة استشهد به على لفظ السّقي، وذكره أبو عبيدة في

(١) يشير إلى بيت عبدالله بن رواحة الأنصاري، وقد سبق ذكره.

الشرح، ولم يبيّن المعنى الذي احتج به من أجله، غير أنه يظهر عند الفاضل أنه جعله للفظ البعل فقط.

وهذا البيت ـ أعزّك الله ـ لا أفهم إعرابه، لأني قلت: إن البعل الشجر بعينه، فلم جاء به مجروراً وحقّه أن يقول: «لا بعلاً، عطفاً على (نَخْلَ سَقْيٍ) ووزن البيت قائم، وإنْ قلت إنّ التقدير: لا أبالي بنخل السقي ولا بنخل البعل، فأقول حينئذ إنّ البعل ههنا البقعة التي يغذي نباتها وشجرها بما فيها من الرطوبة، وإليه أشار القاضي.

وفي «المنتقى»: وقد كان هذا المعنى في نفسي مذ زمان، وما رأيت قوله إلّا مذ أول من أمس، وأقول ما قاله صاحب «كتاب العين»: إن البعل الأرض التي لا يصيبها المطر إلّا مرّة في العام، فأوجب أنّ البعل اسم واقع على الأرض كما يقع على الشجر، فإن لم يجز لي هذا ولا هذا، فبيّن لي ما يظهر إليك في هذا كلّه. وأسألك بما أرعاه من ذمامك أن حملت هذا منّي إلا على وجهه، وما خاطبتني به من مدرجة فأجعلها على كتابك تحت ختمك لئلا يقرأها غيري.

وقال في «التلقين»: فإن كان شربه سيحاً أو بعلاً أو من ماء السماء فلا يتوجّه ههنا أن يقال إنَّ البعل هو الشجر بعنيه، وأبو محمد هذا من أهل اللسان، ولولا أني أخاف أن أكثر عليك لجلبت لك من ألفاظ الحديث ما وقع في السنن للدارقطني وغيره، ولكن لا وجه لهذا، وأحبّ منك أن تبيّن لي ما أراد سلامة بن جندل بقوله:

إِذَا مَا عَلَوْنَـا ظَهْـرَ بَعْـلٍ عَرِيضَـةٍ تَخَـالُ عَلَيْهَـا قَيْضَ بَيْضٍ مُفَـلَّقِ[1]

قال ابن السيد: فراجعته بما هذه نسخته:

وأتاني كتابك الخطير مضمّناً من جميل برّك وجزيل شكرك ما أدريه ولا أمتري فيه، وقد

---

(١) ديوانه: ص ١٦٢، وانظر اللسان (بعل) ١٣/ ٦٠، قال ابن منظور بعد ذكر البيت: أنثها على معنى الأرض. وهذه رواية مقاييس اللغة.

علم الله أني أراك من صفوة الإخوان، ونخبة الخلّان، ووقفت على المدرج طيّه، فرأيتك قد قصدت ما لم أقصده وسبق إليك ظنك ما لم أرده، فإني لم أرد بقولي (إني لا أحفظ خلافاً في ذلك) إني لا أحفظ خلافاً في البَعْل والعَثَرِيّ، وكيف أريد ذلك وقد قلت لك: إنّ غير أبي حنيفة فرّق بين البعْل والعَثَري، وإن قوله: من فرق بينهما أشبه بالحديث من قول أبي حنيفة، وإنما أردت عنه، ولم أتعرض لجميع كلام اللغويين في لفظ البعْل، ولو أردت ذلك لأوردت عليك ما ذكرت في كتابك وما لم تذكره، ولكني لمّا رأيتك قد رفعت (البعْل) في الحديث، وصممت عليه، وسألتني عن إعرابه، إنّما أشكل عليك إعرابه من أجل اعتقادك برفع (البعل) فقلت لك: إني لا أحفظ خلافاً في خفضه. ولو صحّ عندي أنه روي مرفوعاً لم يتعذَّر عليّ توجيه رفعه، ولكنّ القرآن والحديث لا يسوغ لمؤمن أن يتأولهما على ما يجوز في اللغة إذا لم ترد باللفظ رواية من أئمتنا من أهل السنّة، فإذا صحّت الرواية بشيء طلب له حينئذ التأويل.

وقد تأملت الأحاديث التي ضمنتها كتابك فلم أرك حكيت عن أحد أنه روى (البعْل) مرفوعاً، بل الأحاديث المشددة التي ذكرتها تدلّ على الخفض.

ولقد أوهمني كلامك أن القاضي رواه مرفوعاً، فطلبت كتابه «المنتقى»، فوجدته قد فسّر الحديث بما يقتضي الخفض كما فعل أبو عمر بن عبد البر وغيره، وليس فيما ذكرته شيء يوجب رفع (البعل) إلا ما ذكرته عن صاحب «كتاب العين». وما حكيته من كلام عبد الوهاب فذلك ما لا يلتفت إليه، لأن عبد الوهاب لم ينصّ على أن (البعل) روي في الحديث مرفوعاً، وهذه هي النكتة التي كنّا نريد أن تجدها مرويّة، فإن كنت قد وجدت الرفع مروياً عن بعض الأئمة المعوّل عليهم فاجعله رواية غريبة، وإن كنت ليس عندك في ذلك منّى أكثر من أنك وجدته مرفوعاً في كتابك، وتريد أن تخرج له وجهاً بتتبع كلام اللغويين، فأنت ترى ما في ذلك. وإن كنت رويته مرفوعاً عن بعض الفقهاء المغفلين الذين لا يفرقون بين المرفوع والمخفوض، فليس يجب أيضاً أن تلتفت إليه ما لم تجد في ذلك نصّاً لإمام مشهور قد سمعته وتكلّمه في رفعه.

وأما بيت سلامة بن جندل فالرواية فيه ليست على ما ذكرت، وإنّما وقع في شعر سلامة:

إِذَا مَا عَلَوْنَا ظَهْرَ نَشْزٍ كَأَنَّمَا عَلَى الهَامِ مِنَّا قَيْضُ بَيْضٍ مُفَلَّقِ[١]

وهكذا أنشده ابن النحاس في كتاب المفضليات والأصمعيات.

ورواه بعضهم: ظهر نعل عريضة بالنون. والنعل الأرض التي حرّت حجارتها، وبذلك فسّر الحديث: (إِذَا ابْتَلَّتِ النِّعَالُ فَصَلُّوا فِي الرِّحَالِ)[٢].

وأنشد قول امرىء القيس:

كَأَنَّهُمْ حَرْشَفٌ مَبْثُوث بالجوِّ إِذْ تبرقُ النِّعَالُ[٣]

[٥٨٨] حديث المواقيت «هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عليهنَّ مِنْ غير أَهْلِهِنَّ»[٤].

قال ابن مالك: الضمير الأول والضمير الثالث والضمير الرابع عائدة على المواقيت، فلا إشكال فيهنّ، لأن كل ضمير عائد على جمع ما لا يعقل، فالتعبير عنه في الرفع والاتّصال بنحو[٥]: فعلت وفعلن، وفي الرفع والانفصال بنحو هي وهنّ، وفي النصب والجرّ بنحو، عرفتها وعرفتهنّ، إلا أن فعلن وهنّ وعرفتهنّ[٦]: أولى بالعدد القليل، وفعلت، وهي، وعرفتها: أولى بالعدد الكثير.

---

(١) قائله سلامة بن جندل في ديوانه ١٦٢.

(٢) البخاري ـ صلاة ٢٤، والترمذي ـ مواقيت ـ ١٧٦.

(٣) ديوانه (دار المعارف) ١٩٣، وانظر اللسان (نعل) ١٤/١٩٢ برواية: (بالحرّ) بدلاً من (بالجوّ)، ورواية المحظوظ مطابقة لما في ديوانه.

(٤) فتح الباري ـ الحج ٣/٣٨٤ حديث رقم ١٥٢٤، ١٥٢٦، ١٥٢٩، ومسلم ـ الحج ٢/٨٣٨-٨٣٩ حديث ١١، ١٢٣.

(٥) في أ: نحو، والتصحيح من ب، ج والأصل.

(٦) الجملة السابقة ساقطة من أ، والتصحيح من ب، ج والأصل.

فلذلك يقال: الأجذاع انكسرن، وهنّ منكسرات، وعرفتهنّ لأنّ الأجذاع جمع قلّة.

ويقال: الجذوع انكسرت، وهي منكسرة، وعرفتها، لأنّ الجذوع جمع كثرة. هذا على الأفصح والعكس جائز.

وبالأفصح جاء قوله: (هنّ لهنّ ولمن أتى عليهن من غير أهلهنّ). ولو جاء بغير الأفصح لكان: هي ولمن أتى عليها من غير أهلها. وبالأفصح أيضاً جاء القرآن، أعني قوله تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾[1]، فقيل (مِنْها) في ضمير اثني عشر، و(فيهنّ) في ضمير أربعة.

وأما الضمير من قوله (لهنّ) فكان حقّه أن يكون هاء وميماً[2]، فيقال: هنّ لهم، لأن المراد أهل المواقيت، واللائق بهم ضمير الجمع المذكر، ولكنه أنّث باعتبار الفِرَق والزُّمَر والجماعات.

وسبب العدول عن الظاهر تحصيل التشاكل للمجاورين، كما قيل في بعض الأدعية المأثورة: (اللهمّ ربّ السموات وما أظللن، وربّ الأرضين وما أقللن، وربّ الشياطين وما أضللن).

واللائق بضمير الشياطين أن يكون واواً، فجعل نوناً قصداً للمشاركة. والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير.

ومنه: (لا دريتَ ولا تليتَ)[3] و(أخذه ما قَدُم وما حَدُث)[4]، والأصل: تَلَوْتَ وَحَدَثَ، ونظائر ذلك كثير. انتهى.

---

(١) سورة التوبة ٣٦.

(٢) في أ: لها وفيها، وهو تصحيف، والتصحيح من ب، ج، والأصل.

(٣) أخرجه البخاري في ٢٣ ـ كتاب الجنائز، ٦٧ باب الميت يسمع خفق النعال.

(٤) مسند أحمد ٤/٤٠٤، ٢٩٦، ٥.

وسئل الشيخ جمال الدين بن هشام عن هذا الحديث فقال: الجواب من وجهين: أحدهما: أن الأصل هنّ لهم، وإنما عدل عن ضمير المذكرين إلى ضمير المؤنثات لقصد التناسب. والثاني: أنه على حذف مضاف أي: هنّ لأهلهنّ، أي هذه المواقيت لأهل هذه البلدان[1]، يدل على ذلك قوله: ولمن أتى عليهنّ من غير أهلهن. فصرح بالأهل ثانياً، ونظيره في حذف المضاف ـ وهو لفظ (أهل) ـ ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2].

[٥٨٩] حديث «نَهَى رسولُ الله ﷺ أَنْ يقيم الرجل من مقعده ويجلس فيه»[3].

قال الكرماني: (ويجلس فيه) عطفاً على (يقيم)، وكلّ واحد منهما منهيّ عنه، ولو صحّ الرواية بالرفع لكان الكل المجموع منهيّاً.

قوله: (قلت لنافع الجمعةَ): قال الزركشي: نَصْب إسقاط الخافض، أي في الجمعة.

قوله: (الجمعةُ وغيرُهَا): قال الكرماني: مرفوعان، أي متساويان في النهي، أو منهيّ الإقامة فيهما منصوبان أي: في يوم الجمعة وفي غيرها.

[٥٩٠] حديث: «إنَّ اللهَ لا يعذِّبُ بدمعٍ ولا بِحُزْنِ القلْبِ، ولكنْ يُعَذِّبُ بهذا ـ وأشَارَ إلى لِسَانِه ـ أَوْ يَرْحَمُ»[4].

قال ابن بطّال: يحتمل معنيين: أو يرحم إن لم ينفّذ الوعيد فيه، أو يرحم من قال خيراً واستسلم لقضاء ربه.

---

(١) في أ: هذا البلد، والتصحيح من ب، ج.

(٢) سورة يوسف ٨٢.

(٣) صحيح البخاري ـ الجمعة ـ باب ٢٠ لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه وهو في المسند بلفظ قريب ٢/٢٢. ونصه في البخاري:

(نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه. قلت لنافع: الجمعة قال: الجمعة وغيرها). ورواية البخاري بنصب (الجمعة) في الموضعين ونصب (غيرها).

(٤) فتح الباري ـ الجنائز ٣/١٧٥ حديث رقم ١٣٠٤. ومسلم ـ الجنائز ٢/٦٣٦ حديث رقم ١٢.

قال الكرماني: وإن صحّ الرواية بالنصب يكون (أو) بمعنى (إلى أنْ) يعني: يعذب إلى أن يرحمه الله، لأن المؤمن لا بد أن يدخل الجنة آخراً.

[٥٩١] حديث «اجْعَلُوا آخِرَ صَلاتِكُمْ بِاللَّيلِ وِتْراً»[١].

قال الكرماني: (آخر) يحتمل أن يكون مفعولاً به، وأن يكون مفعولاً فيه، لأن الجَعْل يتعدى إلى مفعولين وإلى مفعول.

[٥٩٢] حديث «قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر: لَنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ»[٢].

قال ابن مالك[٣]: (لن) يجب انتصاب الفعل بعدها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم، والوجه فيه أن يكون سكّن عين (تراع) للوقف، ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله كما يحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

ومِنْ حذْف الساكن لسكون ما بعده وقفاً قول الراجز:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهْ   يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ المُغِلَّهْ[٤]

ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بـ(لن)، وهي لغة حكاها الكسائي. انتهى.

---

(١) المسند ٢/٢٠، ١٠٢، ١٤٣، والبخاري ـ الوتر ٢/٣١.
(٢) المسند ٢/١٤٦ بلفظ (لن تراع) ولا إشكال فيه، وفتح الباري ـ التعبير ١٢/٤١٩ حديث رقم ٧٠٣٠، وفضائل الصحابة ـ ٧/٨٩ حديث رقم ٣٧٣٨، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٩٢٨ حديث رقم ١٤٠. والحديث في موضعين من البخاري برواية (لم ترع) وفي موضعين برواية (لن تراع). وهو في مسلم برواية (لم ترع)، ولا أدرى من أين جاءت رواية المخطوط.
(٣) شواهد التوضيح ١٥٨ ـ ١٦٠.
(٤) الشاهد في حاشية الجمهرة ١/١١٥ لحسان أو حنظلة بن مصبح، وفي السمط ٣١، والكامل ١/٣٣، ٢٩٠ وعن أبي حاتم أنهما أي البيتين من صنعة قطرب. وبلا نسبة في الخزانة ٤/٣٤١، ومعجم ما استعجم ٧٨٥، واللسان (حرد) ٤/١٢١، ومعاني القرآن٣/١٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢/١٦، ومجاز القرآن ٢/٢٦٦.

[٥٩٣] حديث «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»[١].

قال الطيبي: (أَوْ) فيه يجوز أن تكون للتخيير والإباحة، والأحسن أن تكون بمعنى (بَلْ) شبه الناسك السالك أولاً بالغريب، ثم ترقى وأضرب عنه بقوله: (أو عابر سبيل) لأن الغريب قد يسكن في بلاد الغربة ويقيم فيها بخلاف ابن السبيل.

[٥٩٤] حديث «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هٰؤلاءِ المعذّبينَ إلاّ أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ فإِنْ لَمْ تكونوا باكينَ فلا تَدْخُلُوا عليهم لا يصيبُكم ما أصابهم»[٢].

قال الزركشي: كذا برفع (يصيبُكم) والوجه الجزم، لكنه يخرّج على لغة.

[٥٩٥] حديث «مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللّهِ فَأَعِيذُوه»[٣].

قال الطيبي: جعل المظهري متعلق (استعاذ) محذوفاً، و(با للّه) حالاً، أي من استعاذ بكم متوسّلاً بالله. ويمكن أن يكون (بالله) صلة (استعاذ)، والمعنى: بالله من استعاذ[٤] فلا تتعرضوا له، بل أعيذوه وادفعوا عنه الشرّ، فوضع (أعيذوه) موضعه مبالغة.

وقوله: (فإن لم تجدوا ما تكافئوه) سقطت النون من غير جازم ولا ناصب.

[٥٩٦] حديث «إنّما بقاؤكم فِيمن سَلَفَ قَبْلَكم مِنَ الأمم كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ العصْر إلى غُرُوبِ الشّمْسِ»[٥].

---

(١) المسند ٢/٢٤، ٤١، ٢٣٢، وفتح الباري ـ الرقاق ٨/١١٠.

(٢) المسند ـ ٢/٩، ١١٧، ٧١، ٧٤، ٩١، ٩٦، ١١٣، وفتح الباري ـ كتاب الصلاة ١/٥٣٠ حديث رقم ٤٣٣.

(٣) المسند ٢/٦٨، وأبو داود ـ الزكاة ٢/١٢٨ حديث رقم ١٦٧٢، والنسائي ـ الزكاة ٥/٨٢، باب من سأل بالله عز جل. ونصه في المسند: (من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن أتى عليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه).

(٤) في ب، ج: من استعاذ بالله.

(٥) صحيح البخاري ـ كتاب مواقيت الصلاة ـ باب ١٧ من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب

قال الكرماني: فإن قلت: القياس أن يقال: وغروب الشمس، بالواو، لأن (بَيْنَ) يقتضي دخوله على متعدد، قلت: المراد من الصلاة وقت الصلاة، وله أجزاء، فكأنه قال: بين أجزاء وقت صلاة العصر.

[٥٩٧] حديث «**إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ**»(١).

قال الكرماني: الباء للظرفية، أي: في ليل.

[٥٩٨] حديث «**مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ**»(٢).

قال الطيبي: أي قدامه.

[٥٩٩] حديث «**لا يَتَحَرَّى أَحَدُكم فيصلّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلاَ عِنْدَ غُرُوبِهَا**»(٣).

قال الزركشي: قول (لا يَتَحرّى) قال السهيلي: هو على الخبر، ويجوز الخبر عن مستقر الشريعة، أي لا يكون في الشريعة.

وقوله (فيصلي) بالرفع والنصب، أما النصب فلمخالفة الثاني الأول، كما تقول لمن يأتيك ولا يحدثك، لا تأتينا فتحدثنا، لأن النّفي واقع على الثاني دون الأول، وأما الرفع فعلى نفيها جميعاً، وهو مثل قوله تعالى: ﴿**لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ**﴾(٤).

٢/١٣٩ (طبعة تركيا).

(١) المسند ٢/٦٢، ٦٤، ٧٣، ١٠٧. وفتح الباري ـ الصوم ٤/١٣٦ حديث رقم ١٩١٨، ١٩١٩، ومسلم ـ الصوم ٢/٧٦٨ حديث رقم ٣٦، ٣٧، ٣٨، والموطأ ـ الصلاة ٢/٧٤ رقم ١٤، ١٥.

(٢) المسند ٢/٧٠، وأبو داود ـ كتاب الأقضية ـ باب فيمن يُعِين على خصومة من غير أَنْ يعلم أمرها ٣/٣٠٥ رقم ٣٥٩٧.

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب المواقيت ـ باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ١/١٤٥، بلفظ مختلف. وهو في المسند ٢/١٣، ١٩، ٣٣.

(٤) سورة طه ٦١.

وقال ابن خروف: يجوز في (فيصلي) ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، أي: لا يتحرى ولا يصلي، والرفع على القطع، أي لا يتحرى وهو يصلي، والنصب على جواب النهي أي: لا يكن قصد فصلاة، والمعنى: لا يتحرى مصلياً.

وقال الكرماني: قوله (فيصلي) بالنصب، وهو نحو (ما تأتينا فتحدثنا) في أن يراد به نفي التحري والصلاة كليهما، وأن يراد نفي الصلاة.

قال الطيبي: (لا يتحرى) هو نفي بمعنى النهي، و(يصلي) منصوب بأنه جواب ويجوز أن يتعلق بالفعل المنهي، فالفعل المنهي معلل في الأول، والفعل المعلل منهي في الثاني، والمعنى على الثاني: لا يتحرى أحدكم فِعْلاً يكون سبباً لوقوع الصلاة في زمان الكراهة، وعلى الأول كأنه قيل: لا يتحرى، فقيل: لِمَ تنهانا عنه؟ فأجيب: خيفةَ أَنْ تصلّوا أوان الكراهة.

[٦٠٠] حديث «إِذَا وُضِعَ عشاءُ أَحدِكم وأقيمتِ الصَّلاةُ فَابْدَأوا بالعشاءِ، ولا يَعْجَلْ حتّى يفرغَ مِنْه»(١).

قال الطيبي: فإن قلت (الأحد) إذا كان في سياق النفي يستوي فيه الواحد والجمع، وفي الحديث في سياق الإثبات، فكيف وجه الأمر إليه تارة بالجمع وأخرى بالإفراد؟ قلت: جمع نظراً إلى لفظ (كُمْ) وأفرد نظراً إلى لفظ (الأحد) والمعنى: إذا وضع عشاء أحدكم فابدءوا أنتم العشاء، ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم منه.

[٦٠١] حديث «لَا يَقْبَلُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهُورٍ»(٢).

قال الحافظ ابن حجر في «شرح الترمذي»: في بعض الروايات الصحيحة (من غير

---

(١) المسند ٢/٢٠، وفتح الباري ـ الأطعمة ٩/٥٨٤ رقم ٥٤٦٣، ٥٤٦٥. ومسلم ـ المساجد ومواضع الصلاة ١/٣٩٢ رقم ٦٤-٦٦. وأبو داود ـ الأطعمة ٣/٣٤٥ رقم ٣٧٥٧.

(٢) المسند ٢/٧٣، وفتح الباري ـ الوضوء ١/٢٣٤ حديث رقم ١٣٥ بمعناه، ومسلم ـ الطهارة ١/٢٠٤ رقم ١، والنسائي ـ الطهارة ١/٨٧-٨٨ باب فرض الوضوء.

طهور) فيحتمل أن يكون فيه (من) التبيين، نظير التي في الجملة الأخرى وهي قوله: (ولا صدقة من غلول).

ويحتمل أن يكون (من) فيه مرادفة الباء كما قال يونس بن حبيب النحوي في قوله تعالى: ﴿مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[1]. وممّا يؤكد هذا ههنا صحة الروايتين معاً تارة بالباء وتارة بمِنْ، والقصة واحدة، فدلّ على الترادف. انتهى.

[٦٠٢] حديث «رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ رَكِبَ راحلتَه ثُمَّ يُهِلُّ حين تستوي به راحلته، وروي حتّى تستوي به راحلته»[2].

قال ابن مالك[3]: هذا الموضع صالح لحين وحتى، أما صلاحيته لحين فظاهرة، وأمّا صلاحيته لحتى فعلى أن يكون قَصَدَ حكاية الحال، فأتى بحتّى مرفوعاً بعدها الفعل، كقراءة نافع: (وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ)[4]، وكقولة بعض العرب[5]: مرض فلان حتّى لا يرجونه، على تقدير: مرض فإذا هو لا يرجى.

وكذا تقدير الحديث: ثم يهلّ فإذا هي مستوية راحلته، والمعنى أن إهلاله مقارن لاستواء راحلته به، كما أن انتفاء رجاء المريض مقارن للحال التي انتهى إليها.

ولو نصب (يستوي) لم يجز، لأنه يستلزم أن يكون التقدير: ثم يهلّ إلى أن تستوي به راحلته، وهو خلاف المقصود، إلا أن يريد: يهلّ بلا قطع حتى تستوي راحلته، فيقطع قطع استراحة مردفاً بإهلال مستأنف. فذلك جائز.

---

(١) سورة الشورى ٤٥ وفيها (ينظرون من طرف خفيّ).

(٢) فتح الباري ـ الحج ٣/٣٧٩ حديث ١٥١٤، ١٥١٥، والنسائي ـ مناسك الحج ـ باب العمل في الإهلال ٥/١٦٣.

(٣) شواهد التوضيح ٧٢ ـ ٧٣.

(٤) سورة البقرة ٢١٤ وفيها: (وزلزلوا حتى يقولَ الرسول)، بنصب يقول. ورفعه قراءة نافع.

(٥) في ب، ج وشواهد التوضيح: وكقول العرب.

[٦٠٣] حديث «إن ابن عبدالله بن عمر قال لأبيه: أَقِمْ فَإِنِّي لا إِيمَنُها أَنْ سَتَصُدَّ عَنِ البَيْتِ...»[(١)].

قال ابن مالك: يجوز كسر حرف المضارعة إذا كان الماضي على فعل ولم يكن حرف المضارعة ياء نحو (تعلم)، وللياء من الكسر ما لغيرها إن كانت الفاء واواً أو كان ماضيه (أبى) نحو ييجل وييبى. وعلى هذه اللغة جاء (لا إيمنها).

والضمير في (إيمنها) عائد على الجماعة التي قصدت الحج، فإن مشاهدتها تغني عن ذكرها.

وفي (ستصدّ) أيضاً ضمير مرفوع عائد على الجماعة، ولا يجوز أن يكون الضمير من (إيمنها) ضمير القصّة، لأن عامل ضمير الشأن والقصة لا يكون إلّا ابتداء أو بعض نواسخه و(إيمن) مغاير لذلك.

[٦٠٤] حديث «الوترُ ركعةٌ مِنْ آخرِ الليلِ»[(٢)].

قال الطيبي: (من آخر الليل) خبر موصوف، أي ركعة منشأة من آخر الليل، أي آخر وقتها آخر الليل.

[٦٠٥] حديث «سُبْحَانَ اللهِ هِيَ صلاةُ المَلاَئِكَةِ»[(٣)].

قال الطيبي: (هي) ضمير فَصْل وعِمَاد.

[٦٠٦] حديث «إنّ أحدَكم إذا ماتَ عُرِضَ عليه مقعدُه بالغداة والعشيّ، إنْ كان من أهل

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج ـ باب من اشترى الهَدْيَ من الطريق ٢٠٦/٢. وانظر المسند ٤/٢.

(٢) المسند ٣٣/٢، ٤٣، ٥١، ٨٣، ١٠٠، ١٥٤، ومسلم ـ مسافرين ٥١٨/١ حديث ١٥٣، ١٥٤، والنسائي ـ قيام الليل ٢٣٢/٣ باب كم الوتر.

(٣) لم نعثر عليه.

الجنة فَمِنْ أهلِ الجنّة، وإنْ كان من أهلِ النّارِ فَمِنْ أهلِ النّارِ»[١].

قال التوربشتي: التقدير: إنْ كان من أهل الجنة فمقعد من مقاعد أهل الجنّة يعرض عليه.

وقوله: (حتى يبعثك الله إليه) الضمير[٢] يرجع إلى المقعد، ويجوز أن يعود إلى الله.

وقال الطيبي: يجوز أن يكون المعنى: إنْ كان من أهلها فيبشّر بما لا يكتنه كنهه، لأن هذا المنزل طليعة تباشير السعادة الكبرى والشقاة العظمى، لأن الشرط والجزاء إذا اتّحدا أدلُّ على الفخامة كقولهم: من أدرك الضمان فقد أدرك، أي فقد أدرك المرعى. الضمان موضع كثير العشب.

والضمير في (يبعثك الله إليه) إمّا أن يرجع إلى المقعد، فالمعنى: هذا مقعدك حتى تبعث إلى مثله[٣] من الجنّة والنار كقوله تعالى: ﴿هٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾[٤] أي مثل الذي. أو يرجع إلى الله أي: هذا الآن مقعدك إلى يوم القيامة أي المحشر، فترى عند ذلك كرامة أو إهانة[٥] تنسى عنده هذا المقعد. قال «صاحب الكشاف»: في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٦] أي أنك مذموم مدعوّ عليك باللعنة إلى يوم الدين، فإذا جاءذلك اليوم عذّبت[٧] بما تنسى اللّعن معه.

---

(١) المسند ٢/١٦، ١١٣، وفتح الباري ـ الجنائز ـ باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي ٣/٢٤٣. ومسلم ـ الجنة وصفة نعيمها ٤/٢١٩٩ حديث ٦٥، والنسائي ـ الجنائز باب وضع الجريدة على القبر ٤/١٠٦ ـ ١٠٧، والموطأ ـ الجنائز ١/٢٣٩ حديث رقم ٤٧.

(٢) يقصد الضمير في (إليه).

(٣) في ب، ج، هذا مقعدك تستقر فيه حتى تبعث إلى مثله.

(٤) سورة البقرة ٢٥.

(٥) في ب، ج: كرامة أو هواناً.

(٦) سورة ص ٧٨.

(٧) كلمة (عذبت) سقطت من أ.

[٦٠٧] حديث «مَنْ كَانَ فِي حاجةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ»(١).

قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: يُحتاج فيه إلى بيان معنى كان، لأنه يأتي لتقرير الاسم على صفة الخبر في الزمان الماضي إمّا دائماً كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾(٢) أو منقطعاً نحو: كان زيد قائماً.

ويأتي بمعنى المصدر أي بمعنى صار كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ﴾(٣)، ويأتي فيه ضمير الشأن نحو: كان زيد منطلق، أي: كان الشأن زيد منطلق. وتأتي زائدة كقولك: إنّ من أفضلهم كان زيداً، وتأتي تامة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(٤).

وإذا عرف هذا فلا شك أنّ (كان) في الحديث لا يصحّ أن تكون زائدة، ولا أن يكون فيه ضمير الشأن، ولا أن تكون بمعنى (صار)، فبقي أن تكون إمّا تامّة، وإمّا لتقرير الاسم على صفة الخبر، والثاني لايصح على تقدير الدوام، إذ ليس معناه أنّ من كان(٥) في الزمن الماضي في حاجة أخيه دائماً لا ينقطع كان الله في حاجته، ولا على تقدير الانقطاع، إذ ليس معناه: من كان في حاجة أخيه في الزمان الماضي، وانقطع عن ذلك كان كذا. فتعيّن أن تكون تامّة، أي من وجد في حاجة أخيه.

لكن (كان) التامة تقتضي جواز السكوت على اسمه وهنا لو سكتّ على قوله (من كان) لا يصحّ، ولو صحّ فيه لم يصحّ: وجد الله في حاجته.

والذي يظهر أن (كان) الأولى المراد بها السعي، لأن السعي في الحاجة تقتضي الكون فيها ظرفية مجازية، وبالعكس فيكون ذكر اللازم وإرادة الملزوم، وهو كناية.

---

(١) فتح الباري ـ الأحراه ١٢/٣٢٣ حديث رقم ٦٩٥١. ومسلم ـ البر والصلة ٤/١٩٩٦، رقم ٥٨، وأبو داود ـ الأدب ٤/٢٧٣ رقم ٤٨٩٢ والترمذي ـ الحدود ٤/٣٤ـ٣٥ رقم ١٤٢٦.

(٢) سورة الأحزاب ٤٠.

(٣) سورة صٓ ٧٤ وفيها (إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ).

(٤) سورة البقرة ٢٨٠.

(٥) في ب، ج: أن كلّ من كان.

و(كان) الثانية بمعنى قضى، أي: من سعى في حاجة أخيه قضى الله حاجته، وذكر بلفظ (كان) بطريق المشاكلة. انتهى.

[٦٠٨] حديث «إنَّ النبيَّ ﷺ أقطعَ الزُّبير بن العوام حَضْرَ فَرَسِهِ»[١].

قال الرضي: قد يقام المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذي هو مكانٌ نحو: مشيت غلوة سهم، ورمية نشابة، أي مسافة غلوة سهم.

قال: ومنه الحديث: (أقطع النبي ﷺ الزبير حَضْرَ فَرَسِهِ).

[٦٠٩] حديث «كانَ النبيُّ ﷺ لا يصلّي بعدَ الجُمُعةِ حتّى ينصرفَ فيصلي ركعتين في بيته»[٢].

قال الطيبي: قوله: (فيصلي) عطف من حيث الجملة لا التشريك ـ على (ينصرف) أي: لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف، فإذا انصرف يصلي ركعتين. ولا يستقيم أن يكون منصوباً عطفاً عليه، لما يلزم منه أن يصلي بعد الركعتين الصلاة. ونظيره في العطف قوله تعالى: ﴿تقاتِلونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[٣] على تقدير: أو هم يسلمون.

قال ابن الحاجب: الرفع على الاشتراك بين (يسلمون) و(تقاتلونهم) على معنى التشريك بينهما في عامل واحد، أو على الابتداء بجملة معربة إعراب نفسها غير مشترك بينهما وبين ما قبلها في عامل واحد.

[٦١٠] حديث «إن العبد إذا نصح لسيده . . .»[٤].

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الإمارة ٣/١٧٧ حديث رقم ٣٠٧٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ـ باب ٣٩ الصلاة بعد الجمعة وقبلها ١/٢٢٥ (طبعة تركيا)، ومسلم ـ كتاب الجمعة ٢/٦٠٠ حديث رقم ٧١.

(٣) سورة الفتح ١٦.

(٤) المسند ٢/٢٠، ١٠٢، ١٤٢. وفتح الباري ـ كتاب العتق ٥/١٧٧ حديث رقم ٢٥٥٠ وفيه: (إذا نصح العبد لسيده وأحسن عبادة ربه له الأجر مرتين).

قال الطيبي: يقال نصحته ونصحت له، واللام مزيدة للمبالغة.

[٦١١] حديث «اللهمَّ متِّعْنا بأسماعِنا وأبصارِنا وقوَّتِنا ما أحييتنا واجْعَلْه الوارثَ منّا»[١].

قال ابن فلاح في «المغني»: يحتمل عود الضمير ثلاثة أوجه: أحدها: يعود إلى مصدر (متعنا)[٢]، أي واجعل التمتع بهذه الأعضاء في استعمالها في طاعتك. والثاني: يعود إلى الأسماع والأبصار[٣]. ووحد الضمير باعتبار المذكور بدليل رواية: (واجعل ذلك الوارث منا) والمعنى على هذا: متعنا بها[٤] في حياتنا، واجعل ثوابها الوارث أي الباقي لنا بعد الموت لبقاء الوارث. الثالث: أنه يعود إلى مصدر الجعل، و(منّا) المفعول الثاني، والمعنى: اجعل الوارث منا الذي يقتدي بنا في استعمال هذه الجوارح في طاعتك من نسلنا[٥]. وفيه إشارة إلى طلب الذرية الصالحة، وهذا أقوى من الوجه الثاني، لأن فيه مجازين: أحدهما عود الضمير الواحد[٦] على الجمع، والثاني: جعلها وارثة بالتأويل. انتهى.

[٦١٢] حديث «أَرَأَيْتَكُم لَيْلَتَكُم هذه فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مائةِ سنةٍ مِنْها لَا يَبْقَى مِمَّن هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»[٧].

قال الكرماني: (أرأيتكم) بهمزة الاستفهام، وفتح الراء والخطاب[٨]، والرؤية بمعنى الإبصار، و(كم) حرف لا محلّ له من الإعراب. و(ليلتكم) مفعول به، واسم إنّ ضمير الشأن.

وقال أبو حيان في «البحر»: في قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم﴾[٩]، قال الفراء: للعرب في

---

(١) أخرجه الترمذي ـ الدعوات ـ ٥٢٨/٤ حديث رقم ٣٥٠٢.

(٢) في ب، ج، يعود الضمير إلى مصدر (متعنا).

(٣) في ب، ج: الاستماع والإبصار.

(٤) في ب، ج: أمتعنا.

(٥) في ج: من ملتنا.

(٦) يقصد: ضمير المفرد.

(٧) المسند: ٨٨/٢، ١٢١، ١٣١، وفتح الباري: العلم ٢١١/١ حديث رقم ١١٦، وأبو داود: ملاحم ١٢٥/٤ رقم ٤٣٤٨.

(٨) يقصد تاء الخطاب.

(٩) سورة الأنعام ٤٠.

(أرأيت) لغتان ومعنيان: أحدهما أن تسأل الرجل: أرأيت زيداً، أي بعينك، فهذه مهموزة، وثانيهما أن تقول: (أرأيت) وأنت تقول: أخبرني ،فههنا تترك الهمزة إن شئت، وهو أكثر كلام العرب، يومئ[1] إلى ترك الهمزة (إن شئت)[2] للفرق بين المعنيين. انتهى.

وإذا كانت بمعنى أخبرني جاز أن تختلف التاء مفتوحة كحالة الواحد المذكر[3]، ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل، وما لحقها حرف خطاب يدل على اختلاف المخاطب[4]. ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء[5]، وأن أداة الخطاب اللاحقة[6] في موضع المفعول الأول، ومذهب الفراء أن التاء حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت ضمائر النصب للرفع[7]، وكون (أرأيت) و(أرأيتك) بمعنى أخبرني هو تفسير معنى لا تفسير إعراب، نصّ عليه سيبويه وغيره من أئمة العربية لأن أخبرني يتعدى بعن كقوله: أخبرني عن زيد، و(أرأيت) يتعدى لمعفول صريح وإلى جملة استفهامية هي في موضع المفعول الثاني كقولك: أرأيت زيداً ما صنع؟ انتهى.

وقال ابن الشجري في «أماليه»: ورد عليّ سؤال من الموصل عن العلة الموجبة لفتح التاء في (أرأيتكم) وهو لجماعة، والجواب: أما فتح التاء في (أرأيتكم) وأخواته فقد علمت أنك إذا قلت: رأيت يا رجل. فتحت التاء[8]، وإذا قلت: رأيت يا فلانة. كسرت التاء، وإذا خاطبت اثنين أو اثنتين أو جماعة ذكوراً أو إناثاً ضممتها فقلت: رأيتما ورأيتم. ورأيتنّ. فقد ثبت واستقر أن التذكير أصل التأنيث وأن التوحيد أصل التثنية والجمع[9]. فلما خصوا[10]

---

(١) في أ (يرمي). (٢) سقط من ب، ج. (٣) ب، ج (للواحد المذكور).

(٤) سقط من ب،ج قوله: (وما لحقها حرف خطاب يدل على اختلاف المخاطب).

(٥) سقط من ب، ج قوله: (ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء).

(٦) ب، ج: (الملاصقة).

(٧) في هذا الموضع تقديم وتأخير في ب، ج.

(٨) سقط من ب، ج قوله رأيت يا رجل، فتحت التاء.

(٩) ورد في ب، ج: أن التذكير أصل للتأنيث دون التوحيد أصل للتثنية والجمع.

(١٠) ب، ج (خصّ).

الـواحـد المذكر المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب وانفردت به الكاف في (أرأيتك) وأخواته ألزموا التاء الحركة الأصلية ـ وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد أصلاً للاثنين والجماعة، وكون المذكر أصلاً للمؤنث. انتهى.

[٦١٣] حديث «أَرَانِي أتسوَّك بِسِوَاكٍ»(١).

قال الطيبي: (أتسوّك) ثالث مفاعيل، (أراني)(٢) بحذف أن ورفع الفعل كقوله: أَلَا أَيّهذا اللائمي أحضر الوغى(٣) والمفعول الأول ضمير المرفوع المستتر في الفعل، والثاني المنصوب البارز، وقد تقرر جواز أن يكون الفاعل والمفعول في باب علمت واحداً، و(في المنام) ظرف، أي: رأيت نفسي في المنام متسوكاً.

[٦١٤] حديث «كَانَ المسلمونَ حِينَ قَدِمُوا المدينةَ يجتمعونَ فَيتحَيَّنُونَ الصلاةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهَا»(٤).

قال ابن مالك(٥): فيه شاهد على استعمال (ليس) حرفاً لا اسم لها ولا خبر، أشار إلى ذلك سيبويه، وحمل عليه قول بعض العرب: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع وأجاز في قولهم: ليس خلق الله، حرفية ليس وفعليتها على أن يكون اسمها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر، وأن جوّز الوجهان في (ليس ينادى) فغير ممتنع.

---

(١) فتح الباري: كتاب الوضوء: ١/ ٣٥٦ حديث ٢٤٦، ومسلم: كتاب الرؤيا ٤/ ١٧٧٩. حديث ١٩، ومسلم: كتاب الزهد ٤/ ٢٢٩٨ حديث ٧٠.

(٢) ب، ج (أدى).

(٣) قائله طرفة بن العبد في ديوانه ٢٧، وعجزه: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي، وانظر سيبويه ١/ ٤٥٢، والخزانة ١/ ٥٧، والمقتضب ٨٥٩٢، والإنصاف ٢٩٦، والشاهد والجملة التي تليه ساقطان من ب، ج.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأذان باب رقم (١) بدي الأذان ١/ ١٥٠ وفتح الباري جزء ٢، ومسلم: الصلاة: ١/ ١٨٥ حديث (١) والترمذي: الصلاة ١/ ٣٦٢-٣٦٣ حديث ١٩٠. والنسائي: ٢/ ٢ باب بدء الأذان.

(٥) شواهد التوضيح ١٤١.

[٦١٥] حديث «مُهَلّ أهلِ المدينةِ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هو بضم الميم لا غير - وهو مصدر بمعنى الاهلال، كالمدخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج.

[٦١٦] حديث «لا تدخلوا على هؤلاءِ المعذَّبين إلا أن تكونوا باكين، أن يصيبكم مثل ما أصابهم»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: (أَنْ) مفتوحة وهي الناصبة للفعل المضارع وموضعها نصب على المفعول له أي مخافة أن يصيبكم.

وقال قوم: تقديره لئلا يصيبكم.

قلت: صرح في رواية بقوله: إني أخشى أَنْ يصيبكم.

وقال الطيبي: المعنى لا تدخلوا مساكنهم في حال من الأحوال إلا في حال كونكم باكين.

[٦١٧] حديث «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ ثَلاَثُونَ دَجَّالاً كَذَّاباً»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: كذا وقع في هذه الرواية (ثلاثون) بالرفع والوجه (ثلاثين) بالنصب لأن (إنّ) قد وليها الظرف - فيكون الظرف خبرها و(ثلاثون) اسمها. قال تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً﴾[٧] ووجّه أن يكون اسم (إنّ) محذوفاً وهو ضمير الشأن. أي «إِنَّهُ» ويكون الجملة في

---

(١) المسند ٢/٣، ٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ص ١١٦.

(٣) المسند ٢/٩، ١١٧، ٧٢، ٧٤، ٩١، ٩٦، ١١٣، وفتح الباري: الصلاة ١/٥٣٠ حديث ٤٣٣ ومسلم الزهد: ٤/٢٢٨٥ حديث ٣٨.

(٤) إعراب الحديث النبوي ص١١٦.

(٥) المسند ٢/١٠٤ رأس الصفحة، ٢/١١٧ - ١١٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي ص ١١٧.

(٧) سورة المزمل آية ١٢.

موضع رفع خبر (إنّ). ونظير ذلك حديث (إنّ لكل نبي حواريّ) بالرفع أي: إنَّهُ[1] لكل نبي.

[٦١٨] حديث «إِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ عَيْنِ اليُمْنَى»[2].

قال الكرماني: أي: عين الجهةِ اليمنى.

[٦١٩] حديث «هنَّ مِنَ الشّجرةِ شجرة لا يسقط ورقُها وإنّها مثل المؤمن فحدثوني ما هي»[3].

قال الكرماني: (ما) مبتدأ و(هي) خبر والجملة قائمة مقام المفعولين للتحدث[4].

[٦٢٠] حديث «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ»[5].

قال الزركشي: (مِنْ) للتبعيض.

وقال الكرماني: أي بعض صلاتكم وهو مفعول الجَعْل، وهو متعدٍّ إلى واحد كقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾[6]، وقال بعضهم ورد الحديث في النافلة، لأنها إذا كانت في البيت كان أبعد من الرياء. و(من) زائدة كأنه قال: اجعلوا صلاتكم النافلة في بيوتكم.

وقال الطيبي: (مِنْ) في (صلاتكم) تبعيضية، وهو مفعول أول لاجعلوا والثاني (في

---

(١) في أ: إن وفي ب، ج وإعراب الحديث: (إنه لكل نبي) وهو الصحيح.

(٢) المسند ٢/٢٢، ٣٩، ٨٣ وفتح الباري: الأنبياء ٦/٤٧٧ حديث ٣٤٤٠ ومسلم: إيمان ١/١٥٦ حديث ٢٧٥.

(٣) المسند ٢/٦١، ١٢٣ وفتح الباري: العلم ١/٤، ٥، ٥٠، ومسلم: المنافقين حديث ٦٣، ٦٤.

(٤) ب، ج (لفعل التحديث). والمعنى واحد.

(٥) المسند ٢/٦٦، وفتح الباري: تهجد ٣/٦٢ حديث ١١٨٧، ومسلم: صلاة المسافرين ١/٥٣٨ حديث ٢٠٨، والموطأ: قصر الصلاة في السفر ١/١٦٨ حديث ٧٣، وأبو داود: الصلاة: ١/٢٧٣ حديث ١٠٤٣.

(٦) سورة الأنعام ١.

بيوتكم)، أي اجعلوا بعض صلاتكم التي هي النوافل مؤداة في بيوتكم فقدم الثاني للاهتمام بشأن البيوت، إذ من حقها أنْ يُجْعَلَ لها نصيب من الطاعات.

[٦٢١] حديث «لَبَّيْكَ إِنَّ الحَمْدَ لَكَ»(١).

قال أبو البقاء(٢): الكسر أجود، لأنه يحصل منه عموم استحقاق الحمد لله سبحانه سواء لبّى أم لم يلبِّ. ويجوز الفتح على تقدير: (لبيك) لأن الحمد لك ـ وهذا ضعيف لوجهين، أحدهما: أنَّ تعليل التلبية بالحمد غير مناسب لخصوصها. والثاني: أنه يصير الحمد مقصوراً على التلبية. انتهى.

وقال الخطابي: الاختيار في «إنّ» الكسرة لأنه أعم وأوسع.

وقال ثعلب: من كسر فقد عمّ، ومن فتح فقد خصّ.

وقال الكرماني: أي معنى الكسر، إن الحمد والنعمة لك على كل حال، ومعنى الفتح لبيك لهذا السبب.

قوله (والنعمة) المشهور فيه النصب، وجوّز القاضي فيه الرفع على الابتداء والخبر محذوف.

قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خبر (إنّ) محذوفاً تقديره: إنّ الُحمد لك والنعمة مستقرة لك.

قال الكرماني: وحاصله أن النعمة، والشكر على النعمة كليهما لله تعالى. وكذا يجوز في «الملك» أيضاً وجهان.

[٦٢٢] حديث «لَبَّيْك وَسَعْدَيْكَ»(٣).

---

(١) المسند ٢/٧٩، ٣، وفتح الباري ـ الحج ٣/٤٠٨ حديث ١٥٤٩.

(٢) إعراب الحديث ١١٦.

(٣) المسند ٢، ٣ ـ ٤٧ ـ ١٣١، وفتح الباري ـ العلم ١/٢٢٦ حديث ١٢٨، ومسلم، الحج

قال القاضي عياض: معنى (لبيّك) إجابة لك بعد إجابة. وقيل: لزوماً لطاعتك وطوعاً بعد لزوم، و(سعديك) أي: إسعاداً لك بعد إسعاد. وقيل: لبيك مداومة لك على طاعتك (وسعديك) أي: مساعدة أوليائك عليها.

وقال سيبويه: معناه: قرباً منك ومتابعة لك، ومن ألبّ فلان على كذا، إذا داوم عليه ولم يفارقه، وأسعد فلان فلاناً على أمره وساعده، قال: وإذا استعمل في حق الله تعالى فمعناه لا أنأى عنك في شيء تأمرني به وأنا متابع أمرك وإرادتك.

وقال غيره: (لبيك) لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه.

وقال يونس: هو اسم مفرد، وألفه إنما انقلبت بالضمير كـ(لدى) و(على)، وَرُدَّ بأنها قُلبت ياءً مع المظهر، وعن الفراء: هو منصوب على المصدر وأصله: لَبّاً لك، فثنى على التأكيد. أي: إلْبَاباً بعد إلْبَابٍ - وهذه التثنية ليست حقيقية - بل هي للتكثير والمبالغة ومعناها: إجابة بعد إجابة لازمة.

قال الأنباري: ومثله (حنانيك) أي: تحنيناً بعد تَحْنِين وقيل: (لبيك) اتجاهي ومقصدي إليك، مأخوذ من قولهم: داري تلبّ دارك أي: اتجاهها. وقيل معناه محبين لك. مأخوذ من قولهم: امرأة لبة، أي محبة - وقيل: إخلاصي لك - من قولهم: حب لباب. أي خالص، وقيل: أنا مقيم على طاعتك - من قولهم: لبّ الرجل بالمكان، إذا أقام به، وقيل: قرباً منك - من الإلباب وهو القرب - وقيل: خاضعاً.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: ذهب سيبويه والجمهور إلى أن (لبيك) تثنية (لبّ) كما أن (حنانيك) تثنية (حنان). وذهب يونس إلى أنه اسم مفرد، قلبت ألفه بالإضافة إلى المضمر. كما في عليك. ولم يسمع لباً وسمع لب، ونصبه نصب المصدر كأنه قال: إجابة.

٢/ ٨٤١ حديث ١٩، والموطأ - الحج ١/ ٣٣١ حديث ٢٨، وأبو داود - مناسك ٤/ ١٦٢ حديث ١٨١٢، والترمذي - الحج ٣/ ١٨٨ حديث ٨٢٦، والنسائي مناسك ٥/ ١٦٠، ١٦١، وابن ماجه - مناسك ٢/ ٩٧٤ حديث ٢٩١٨.

وزعم ابن مالك إلى أنه اسم فعل[1] وهو فاسد لإضافته، ويضاف إلى الظاهر نحو: لبى زيد، سعدى زيد، وإلى ضمير الغائب، قالوا: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة. والناصب في لبيك من غير لفظه، أي: أجب إجابتك. وكأنه من ألب بالمكان، إذا أقام به. وأما (سعديك) فلا يستعمل وحده بل تابعاً للبيك، ويجوز استعمال (حنانيك) وحده، والتقدير: سعد إسعاداً لأمرك. وأما (حنانيك) فالتقدير: تحنن حنانيك، أي تحنن بعد. والناصب في هذين من لفظهما، بخلاف (لبيك). والجمهور على أن هذه تثنية يراد بها التكثير، ومزاولة الفعل لا شفع الواحد. وذهب بعض النحاة إلى أنها تثنية تشفع الواحد. والكاف في (لبيك) و(سعديك) و(حنانيك) الواقع موقع الفعل.

وقال الرضي: أصل (لبيك) ألبّ لك إِلْبابين، أي: أقيم لخدمتك وامتثال أمرك، ولا أبرح عن مكاني، كالمقيم في الموضع، والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[2]، والمعنى إلْباباً كثيراً متتالياً، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وحذف زوائده، ورد إلى الثلاثي، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه، كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية، فيتفرغ الإسماع[3] حتى تمتثله. ويجوز أن يكون من لبّ بالمكان، بمعنى ألب، فلا يكون محذوف الزوائد. وأما قولهم: لبى يلبي، فهو مشتق من (لبيك) لأن معنى لبى: قال: لبيك ـ كما أن معنى سبّح، قال: سبحان الله، وسلّم وبَسْمَل، قال: سلام عليك، وبسم الله. و(سعديك) مثل (لبيك) أي: أسعدك، أي: أعينك إسعادين ـ إلا أن أسعد يتعدى بنفسه بخلاف ألبّ.

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل»[4]: وأما (لبيك) و(سعديك) فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء، ولا يستعملان إلا مضافين لما فيهما من إرادة معنى التكثير، فكل ما تضمن لفظ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبىء عن ذلك المعنى فلبيك

---

(١) سقط من ب، ج من قوله (ونصبه نصب المصدر) إلى هذا الموضع.

(٢) سورة الملك ٤.

(٣) في ب، ج (فيتفرغ الأسماع المأمور به....).

(٤) انظر شرح المفصل ١/١١٨ ـ ١١٩.

مأخوذ من قولهم: ألب بالمكان إذا أقام به، وألب على كذا، إذا أقام عليه ولم يفارقه. و(سعديك) مأخوذ من المساعدة والمتابعة، فإذا قال الإنسان: لبيك. فكأنه قال: دواماً على طاعتك، وإقامةً عليها مرة بعد مرة، وكذلك (سعديك) أي: مساعدة بعد مساعدة، ومتابعة بعد متابعة، فهما اثنان مثنيان[1]، وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه، بل من معناه، كأنك قلت في (لبيك): داومت وأقمت، وفي (سعديك): تابعت وطاوعت وليس من قبيل: سقياً لك، ورعياً، وأسعد سعديك، إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبها، إذ كانت غير متصرفة، ولا هي مصادر معروفة، كسقياً ورعياً، فأما قولهم: لبى يلبي، فهو فعل مشتق من لفظ (لبيك)، كما قالوا: سبحل وحمدل، من سبحان الله والحمد لله. وذهب يونس إلى أن (لبيك) اسم مفرد غير مثنى، وأن الياء فيه كالياء التي في (عليك) و(لديك)، وأصله لَبَّبَ، ووزنه فَعْلَلَ، ولا يكون فعّلا، لقلة فعّل في الكلام، وكثرة فعلل، فقلبت الباء التي هي لام لبب ياء هرباً[2] من التضعيف فصار (لَبّي)، ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (لبا). ثم أضيفت إلى الكاف في (لبيك) فقلبت الألف ياء كما في لدى وإلى إذا وصلتهما بالضمير فقلت إليك ولديك.

[٦٢٣] حديث «البَيِّعَانِ بِالخيارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أو يختارا»[3].

قال الطيبي: الظاهر أن (أو) في قوله (أو يختارا) مثلها في قولك: لألزمنّك أو تعطيني حقي، أي: إلا أن يختارا.

[٦٢٤] حديث «البيِّعانِ بالخيارِ ما لم يتفرّقا أو يقول أحدُهما للآخرِ اخْتَرْ»[4].

---

(١) في ب، ج (فهما اسمان مبنيان).

(٢) في أ ضربا، والتصويب من ب، ج.

(٣) المسند ٢، ٤، ٩، ٥٢، ٥٤، ٧٣، وفتح الباري - بيوع ١١٦٣/٣ حديث ٤٤، والموطأ - بيوع ٦٧١/٢ حديث ٧٩، والنسائي - بيوع ٣٠٩/٤ حديث ٢٠٧٩، ومسلم - بيوع ٢٤٤/٧، وأبو داود - بيوع ٢٧٣/٣ حديث ٣٤٥٦، والترمذي - بيوع ٥٤٧/٣ حديث ١٢٤٥، وابن ماجه - بيوع ٧٣٦/٢ حديث ٢١٨٢.

(٤) انظر تخريج الحديث السابق ورواياته.

قال الحافظ ابن حجر: كذا في جميع الطرق باثبات الواو في (تقول)، وفي إثباتها نظر، لأنه مجزوم عطفاً على قوله: (ما لم يتفرقا) فلعل الضمة: أشبعت كما أشبعت الياء في قراءة من قرأ (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ)(١) ويحتمل أن يكون بمعنى: إلاّ أن، فيقرأ حينئذ بنصب اللام وبه جزم النووي وغيره.

[٦٢٥] حديث «مَنْ ضَرَبَ غُلَاماً لَهُ، حَدّاً لَمْ يَأْتِهِ»(٢).

قال الطيبي: (لم يأته) صفة (حدّاً) والضمير المنصوب راجع إليه أي: لم يأت مُوجِبَهُ، فحذف المضاف.

[٦٢٦] حديث «أكثرُ ما كانَ النبيُّ ﷺ - يحلفُ لا ومُقَلِّبِ القلوب»(٣).

قال الطيبي: (أكثر) مبتدأ و(ما) مصدرية والوقت مقدر، و(كان) تامة، و(يحلف) حال سدّ مسدّ الخبر. وقوله (لا ومقلب القلوب) معمول لقوله: (يحلف) بهذا القول، ولا نفي للكلام السابق، (ومقلب القلوب) إنشاء قسم. ونظيره قولك: أخطب ما يكون الأمير قائماً.

[٦٢٧] حديث «مَنْ كَانَ قاضياً فَقَضَى بالعدلِ فَبِالْحَرِيِّ أنْ يتقلبَ كَفَافاً»(٤).

قال الطيبي: قوله (فقضى) عطف على الشرط، وقوله (فبالحريّ) جوابه. و(حريّ) إن كان اسم فاعل فهو مبتدأ خبره (أن يتقلب) والياء زائدة نحو: بحسبك درهم، أي: الخليق والجدير، كونه يتقلب منه كفافاً هذا إن جعلته اسم فاعل أي (حريّ)(٥)، وإن جعلته مصدراً

(١) سورة يوسف ٩٠.

(٢) المسند ٢/٤٥، ومسلم - أيمان حديث ٣٠.

(٣) المسند ٢، ٢٥، ٢٦، ٦٧، ٦٨، ١٢٧، وفتح الباري - الأيمان والنذور ١١/٥٢٣، الحديث ٦٦٢٨، والموطأ - النذور والأيمان ٢/٤٨٠ حديث ١٥، والترمذي - النذور ٤/١١٣ حديث ١٥٤٠، والنسائي - أول باب في كتاب الأيمان ٧/٢ والدارمي - كتاب الأحكام ٣/٦١٢ الحديث ١٣٢٢.

(٤) الترمذي - كتاب الأحكام ٣/٦١٢ الحديث ١٣٢٢.

(٥) سقط من ب، ج قوله: (هذا إن جعلته إسم فاعل أي: (حريّ).

فهو خبر والمبتدأ ما بعده، والباء تتعلق بمحذوف كونه متقلباً ثابتاً بالاستحقاق.

[٦٢٨] حديث «فرض رسولُ اللهِ ﷺ صدقةَ الفِطْرِ صاعاً مِنْ تَمْرٍ»(١).

قال الكرماني: (صاعاً) بالنصب على أنه خبر كان محذوفاً أو مذكوراً على سبيل الحكاية مما في لفظ الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر: انتصب (صاعاً) على التمييز أو أنه مفعول ثان.

[٦٢٩] حديث «إليسَ حسبُكم سنةَ رسول الله ﷺ ـ إنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الحجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ»(٢).

قال القاضي عياض: ضبطناه بالنصب على الاختصاص، أو على إضمار فعل، أي: تمسكوا أو شِبْهه، وخبر (حسبكم) في قوله (طاف بالبيت). ويصح الرفع على خبر حسبكم أو الفاعل، بمعنى الفعل فيه، ويكون ما بعدها تفسيراً للسنّة.

وقال السهيلي: من نصب فالكلام أمر بعد أمر ـ كأنه قال: إكتفوا إلزموا سُنّة نبيّكم كما قال:

يَا أَيُّها المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا(٣)

---

(١) المسند ٢/١٠٢، ١٣٧، وفتح الباري ـ كتاب الزكاة ٣/٣٦٧ حديث ١٥٠٣، ومسلم ـ الزكاة ٢/٦٧٧ حديث ٤٠١٣، وأبو داود ـ الزكاة ٢/١١٢ حديث ٦١١. والنسائي الزكاة ٥/٤٧، وابن ماجه ١/٥٨٤ ـ كتاب الزكاة حديث ١٨٢٥، والدارمي ـ زكاة الفطر ٢/٣٢٩ حديث ١٦٦٨، والموطأ ـ الزكاة ١/٢٨٤ حديث ٥٢.

(٢) فتح الباري ـ كتاب المحصر ٤/٨ حديث ١٨١٠، وسنن النسائي ـ كتاب الحج ٥/١٦٩.

(٣) الشاهد لجارية من بني مازن: شرح شذور الذهب ٤٠٧، وأسرار العربية ١٦٥، وشرح المفصل ١/١١٧، واللسان (ميح) ٣/٤٤٧، والإنصاف ١٢٦، والمغرب ١/١٣٧، والأشباه والنظائر ١/٢٦١ ـ والأشموني ٣/٢٠٦، وشرح التصريح ٢/٢٠٠، والهمع ٢/١٠٥، والدرر ٢/١٣٨، والخزانة ٣/١٥، والمرتجل ٣١٢، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٣٥٢٠.

فدلوي منصوب عندهم بإضمار فعل الأمر ـ و«دونك» أمر آخر.

[٦٣٠] حديث «لا تَلْبَسُوا القُمُصَ ولا العَمَائِمَ ولا السَّرَاويلاتِ ولا البَرَانِسَ ولا الخِفَافَ إلَّا أَحَدٌ لا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ»[١].

قال ابن المنير: فيه استعمال (أحد) في الإثبات وقد خصوه بضرورة الشعر. قال: والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا إن كان يعقب[٢]. النفي.

[٦٣١] حديث «كُنْتَ أنتَ تَجِيءُ بِهِ»[٣].

قال الطيبي: الأنسب أن يكون (أنت) مبتدأ، و(تجيء) خبره، والجملة خبر كان، وقدم الفاعل المعنوي للتخصيص أي: أنت تجيء به لا غيرك.

[٦٣٢] حديث «لَا يَنْقُشْ أحدٌ عَلَى نقشِ خَاتِمي»[٤].

قال الطيبي: قوله (نقش خاتمي) يجوز أن يكون حالاً من الفاعل، لأنه نكرة في سياق النفي، وصفة مصدر محذوف ـ أي: نقشاً كائناً على نقش خاتمي، أو مماثلاً به، أو نقشاً مقيساً على نقش خاتمي.

---

(١) المسند ٢/٩، ٣٢، ٣٤، ٥٤، ٦٣، ٦٥، ٧٧، ١١٩، وفتح الباري ـ الحج ٣/٤٠١ حديث ١٥٤٢، ومسلم ـ الحج ٢/٨٣٤ حديث ١، والترمذي ـ الحج ٣/١٩٤ الحديث ٨٣٣، والنسائي ـ الحج ٥/١٣١، وابن ماجه ـ مناسك ٢/٩٧٧ حديث ٢٩٢٩، والدارمي ـ الحج ١/٣٦٣ الحديث ٩٨٠٥، والموطأ ـ الحج ١/٣٢٤ ـ ٣٢٥ حديث ٨.

(٢) في ب، ج (يعقب نفي).

(٣) ذكر المؤلف أن الحديث في سنن أبي داود.

(٤) معناه في فتح الباري ـ لباس ١٠/٣٢٤ حديث ٥٨٧٤ و٥٨٧٧، ومسلم ـ لباس ٣/١٦٥٦ حديث ٥٥، والنسائي ـ الزينة باب موضع الفص ٨/١٩٤، وابن ماجه ـ لباس ٢/١٢١ حديث ٣٦٣٩.

[٦٣٣] حديث **«الأَضْحَى يَوْمَانِ بَعْدَ يَوْمِ الأَضْحَى»**[١].

قال الطيبي: الأضحى هذا جمع أَضْحاة كأَرْطَاة وأرطى أي: الأضاحي بعد يوم الأضحى يومان.

[٦٣٤] حديث **«مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُه كُلِّه»**[٢].

قال الزركشي: بالجر تأكيداً للضمير المضاف أي: عتق العبدِ كلِّه. قوله: فأُعطي شركاؤه حصصهم، قال الزركشي[٣]: أُعطي مبني للمفعول. وشركاؤه: مرفوع نائب عن الفاعل، هذا هو المشهور في الرواية، ومنهم من بنى أعطى للفاعل ونصب (شركاؤه) على المفعولية.

قوله: إلا فقد عَتَقَ منه، قال الزركشي: بفتح العين والتاء ولا يبنى للمفعول إلا بهمزة التعدية، فيقال: أعتق، وهي رواية هنا.

[٦٣٥] حديث **«ما حقّ امرىء مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيّته مكتوبة عنده»**[٣].

قال الطيبي والكرماني: (ما) نافية، و(له شيء) صفة و(يوصي فيه) صفة لشيء، و(يبيت ليلتين) صفة ثالثة، والمستثنى خبر.

---

(١) الموطأ ـ كتاب الضحايا ـ باب الضحية عما في بطن المرأة وذكر أيام الأضحى ٢/٤٨٧ حديث ١٢.

(٢) المسند ٢/٥٣، ١٤٢، وفتح الباري ـ عتق ٥/١٥١ حديث ٢٥٢٤، ٢٥٢٥ ومسلم أيمان ٣/١٢٨٦ حديث ٤٨، وأبو داود ـ العتق ٤/٢٥ حديث، ٣٩٤٣.

(٣) المسند ٢/٤، ١٠، ٣٤، ٥٠، ٥٧، ٨٠، ١١٣، وفتح الباري ـ الوصايا ٥/٣٥٥ حديث ٢٧٣٨، ومسلم ـ الوصية ٣/١٢٤٩ حديث ١، ٢، ٣، وأبو داود ـ وصايا ٣/١١٢ حديث ٢٨٦٢، والترمذي ـ وصايا ٤/٤٣٢ حديث ٢١١٨، والنسائي ـ وصايا ٦/٢٣٧ الحديث صفحة ٢٣٩، والدارمي ـ وصايا ٢/٢٩٠ حديث ٣١٧٩، والموطأ ـ الوصية ٢/٧٦١ حديث ١، وابن ماجه ٢/٩١٠ حديث ٢٦٩٩.

وقال الزركشي: (يبيت) كأنه على حذف «أنْ» كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ ويجوز أن لا يحذف، ويكون (يبيت) صفة لمسلم. ومفعول (يبيت) محذوفاً أي: مريضاً.

[٦٣٦] حديث «بَيْنَمَا أَنَا أَطُوفُ بِالكَعْبَةِ فإذَا رجلٌ آدَمُ سَبْط الشّعرِ» .

قال ابن مالك(٣): الفاء في قوله (فإذا) زائدة كالأولى من قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾(٤)وكالفاء التي قبل ثُمّ في قول زهير:

فَثُمَّ إِذَا أصبحتُ أَصْبَحْتُ غَادِياً(٥)

قوله (يهراق رأسه ماء) يأتي فيه ما في حديث أم سلمة، كانت تهراق الدماء وسيجيء في مسندها.

قوله: (فَإِذَا رَجُلٌ أحمرُ أعورُ عَيْنِهِ اليُمْنى - كأنها عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ).

قال الزركشي:هو بجر (عينه اليمنى) على الإضافة - و(طافية) خبر كان. ورواه الأصيلي برفع (عينه اليمنى) فقال: عينه كأنها كذا، ويجوز رفعه على البدل من الضّمير في أعور الراجع إلى الموصوف، وهو بدل البعض من الكل.

---

(١) سورة الروم ٢٤.

(٢) المسند ٢/١٢٢، ٢٢، ٣٩، ٨٣، وفتح الباري - تعبير ١٢٣٣/٤١٧ حديث ٧٠٢٦، ومسلم - أيمان ١/١٥٦ حديث ٢٧٥، ٢٧٧.

(٣) شواهد التوضيح ١٩٤.

(٤) سورة يونس ٥٨.

(٥) هو لزهير كما جاء في الدرر ٢/١٧٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص٢٨٤، وقد أنكر السيوطي في شرحه لشواهد المغني نسبة هذا الشاهد لزهير، وانظر الخزانة ٣/٥٨٨ وصدر البيت (أراني إذا ما بِتُّ بتّ على هوى) وانظر همع الهوامع ٥/٢٣٥.

قال السهيلي: ولا يجوز أن يرتفع بالصفة، كما ترفع الصفة المشبهة بالفاعل، لأن أعور لا يكون إلا نعتاً لمذكّر، ويجوز أن تكون عينه مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر.

وقوله (كأنها عنبة طافية)، عنبة: بالنصب على اسم كأن، والخبر فيها مقدر محذوف، وإنما يجوز في إنّ وكأن أَنْ تحذف الخبر إذا أوقعتها على النكرات، فإذا أوقعتها على المعرفة لم يجز الحذف وأنشد سيبويه:

إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلاَ[1]

أي: إنّ لنا محلاً، فكأنه قال في الحديث: كأن في وجهه، ولم يجز الحذف مع المعرفة إلا نادراً بقرينة حال كقوله عليه السلام للمهاجرين: أتوفّون ذلك، يعني للأنصار. قالوا: نعم، قال فإن ذلك، أي: فإنَّ ذلك يُشْكَرُ لكم.

ومن رواه (عنبةٌ طافيةٌ) بالرفع فهو جائز ولكن بتخفيف النون من كأنّ، ويروى (أعور عينه اليمنى) بخفض العين، فهو من باب قولهم حسن وجهه، بإضافة الصفة إلى الوجه مع إضافة الوجه إلى الضمير، وهو بعيد في القياس، لأنه جمع بين طرفي نقيض - نقل الضمير إلى الصفة مع بقائه في اللفظ مضافاً إلى الوجه. وإنما الأصل أن يكون الوجه مرفوعاً مع الهاء، أو منصوباً أو مخفوضاً مع نقل الضمير إلى الصفة، وقد منعها الزجاجي، وزعم أن جميع الناس خالفوا فيها سيبويه، وسيبويه لم يجزها قياساً، وإنما أخبر أنها جاءت في الشعر وأنشد:-

---

(١) الشاهد للأعشى في ديوانه س٢٣٣، وسيبويه والشنتمري ١/٢٨٤، والمقتضب ١٣٠٩٤ والخزانة ٤/٣٨١، والمقرب ١/١٠٩، والدرر ١/١١٣، والمحتسب ١/٣٤٩، وشرح المفصل ٨/٨٤، والمفصل ص١٧، والسيوطي ٨٤، والخصائص ٢/٣٧٣، والسيرافي ٣/٨، والأصول ١/١٨٧، والشعر والشعراء ١/٦٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٢١٥٢ والبيت هو:-

إنّ محلًّا وإنّ مُرْتَحلاَ وإنّ في السَّفْر مَا مَضَى مَهَلاَ

كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنتَا مُصْطَلاهُمَا[1].

واعترف سيبويه برداءة هذا الوجه، وقد وجدناه في غير الشعر، ذكره أبو علي القالي ـ وهو ثقة ـ (في صفة)[2] النبي ﷺ: شثن الكفين طويل أصابعه، وقال: هكذا رويته بالخفض. وذكر الهروي وغيره في حديث أم زرع: صغر ردائها وملء كسائها.

وقوله: طائفة بالهمزة ودونها، فمن همزها جعلها من طفا يطفو، إذا علا ولم يرسب، وأبدلوا الواو ياء في فَاعِلَةٍ منه لوقوعها بعد الكسرة، كما أبدلت في «لاغية» ونحوه، انتهى ما أورده الزركشي.

[٦٣٧] حديث **«أنّ رجلاً قال: يا رسول الله: أيُّ اللَّيلِ أَجْوَبُه»**[3].

قال في النهاية: (أجوب) أي أسرع إجابة، كما يقال: أطوع من الطاعة، وقياس هذا أن يكون من جاب، لا من أجاب، لأن ما زاد على الفعل الثلاثي لا يبنى منه أَفْعَل من كذا، إلا في أحرف جاءت شاذة.

وقال الزمخشري في «الفائق»: كأنه في التقدير من؛ جابت الدعوة، بوزن فعلت بالضم، كطالت، أي: صارت مستجابة، كقولهم: في فقير وشديد كأنهما من فَقُر وشَدُدَ. وليس ذلك بمستعمل، ويجوز أن يكون من جِبْت الأرضَ إذا قطعتها بالسير، على معنى. أمضى دعوة وأنفذ إلى مظانّ التقبل[4] والإجابة.

---

(١) الشاهد للشماخ في ديوانه ٨٦، وسيبويه ١/١٩٩، والعيني ٣/٥٨٧، وابن يعيش ٦/٨٦ والهمع ٢/٩٩، والخزانه ٢/١٩٢، والأشموني ٣/١١، والدرر ٢/١٣٢، والأصول بلا نسبة ٢/٧٢٩. والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة وهي (جونتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف. وذلك رديء.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ، والتصويب من ب، ج.

(٣) المسند ٤/٣٨٧، ٣٢١.

(٤) في ب، ج (الفضل).

[٦٣٨] حديث «فَمَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ شَأْنِهِ فَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْكُم أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»(١).

قال الكرماني: (ما) شرطية، أي: إنْ خفي عليكم بعض شأنه، فلا يخفى عليكم أن ربكم ليس بأعور(٢). والثاني بدل من الأول. أي: لا يخفى عليكم أنه ليس مما يخفى، أنه ليس بأعور. أو استئناف.

[٦٣٩] حديث «نَهَى النبيُّ ﷺ أَنْ يبيعَ بعضُكم على بيعِ بعضٍ، ولا يخطب الرجلُ على خِطْبَةِ أَخِيهِ»(٣).

قال الكرماني: و(لا يخطب) بالنصب، و(لا) زائدة، وبالرفع نفياً، وبالكسر نهياً بتقدير: قال، مقدّراً عطفاً على نهي أي: نهى وقال لا يخطب.

[٦٤٠] حديث «نَهَى عَنِ الإِقْرَانِ»(٤).

قال القاضي عياض: كذا في أكثر الروايات، وصوابه القِران، لأن فعله ثلاثي.

[٦٤١] حديث «الوقتُ الأولُ مِنَ الصلاةِ رضوانُ اللهِ»(٥).

قال الطيبي: (الوقت) مبتدأ و(من الصلاة) بيان للوقت و(رضوان الله) خبر، إما بحذف

---

(١) المسند ٢/١٣٥، ٣٧، ١٣١، ٢٧، ١٤٩، وفتح الباري ـ فتن ١٣/٩٠، ٩١، ١٣/ ٣٨٩، ومسلم ـ فتن ٤/٢٢٤٤ حديث ٩٥، ١٠١، وأبو داود ـ ملاحم ٤/١١٦ حديث ٤٣١٦.

(٢) سقط من ب، ج من بداية الحديث إلى هذا الموضع.

(٣) المسند ٢/١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، وفتح الباري ـ نكاح ٩/١٨٩ حديث ٥١٤٢، ومسلم ـ بيوع ٣/١١٥٤ حديث ٨، وأبو داود ٢/٢٢٨ حديث ٢٠٨١، والترمذي ـ نكاح ٣/٤٤٠ حديث ٢٠٨١، والنسائي ـ بيوع ٧/٢٥٨ وابن ماجه ـ نكاح ١/٦٠٠ حديث ١٨٧٨، والدارمي ـ نكاح ٢/٥٩، ٦٠ باب النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه حديث ٢١٨١، ٢١٨٢. والموطأ ـ نكاح ٢/٥٢٣ حديث ٢٢١.

(٤) المسند ٢/٤٤، وفتح الباري ـ أطعمة ٩/٥٦٩ حديث ٥٤٤٦.

(٥) الترمذي ـ الصلاة ١/٣٢١ حديث ١٧٢.

المضاف، أي: الوقت الأول سبب رضوان الله، أو على المبالغة، وأن الوقت الأول عين رضى الله، كقولك: رجلٌ صَوْم، ورجلٌ عَدْل.

[٦٤٢]حديث «مَنِ اقْتَنَى كَلْباً لَيْسَ بِكَلْبِ مَاشِيَةٍ أو ضَارِيَةٍ»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: حق اللفظ أن يقال: ضارٍ، مثل قاضٍ، بدون التأنيث، وبدون التحتية. قلت: (ضارية) صفة للجماعة الصائدين أصحاب الكلاب المعتادة للصيد، فسمّوا ضارية استعارة ـ أو من باب التناسب للفظ ماشية، نحو: لا دريت ولا تليت، ونحو: بالغدايا والعشايا.

قال: ورواية (إلا كلب ضاري)(٢)، إلاّ بمعنى غير، صفة لكلب، لتعذر الاستثناء، ويجوز أن ينزل النكرة منزلة المعرفة، فيكون استثناء. فإن قلت: القياس «كلباً ضارياً»، قلت: هو من إضافة الموصوف إلى صفة البيان، نحو: شجر الأراك، وقيل: لفظ (ضار) صفة للرجل الصائد، أي: إلاّ كلب الرجل المعتاد للصيد، فإ قلت: حقه حذف الياء منه، قلت: إثبات الياء في المنقوص لغة. انتهى.

وقال عِيَاض والنووي: روي (ضاري) بالياء، و(ضارٍ) بحذفها، و(ضارياً) بالألف بعد الياء منصوباً، فأما الأخير فهو ظاهر الإعراب، وأما الأولان: فهما مجروران عطفاً على ماشية، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته كماءِ الباردِ، ويكون ثبوت الياء في (ضاري) على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام، والمشهور حذفها، أي: كلب تعود بالصيد، وقيل: إن (ضار) هنا صفة للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتادة فسماه (ضارياً) استعارة(٣).

---

(١) المسند ٢/ ٦٠، وفتح الباري ـ ذبائح ٩/ ٦٠٨ حديث ٥٤٨٠، ومسلم ٣/ ١٢٠٢ حديث ٥١، ٥٤، ٥٠، ٥٣.

(٢) كذا في الأصل وإحدى روايات الحديث.

(٣) كذا في ب، ج.

وقوله: نقص من عمله كل يوم قيرطان، وفي رواية: قيراطين، قال الكرماني: (نقص) جاء لازماً ومتعدياً باعتبار اشتقاقه من النقصان والنقص.

[٦٤٣] حديث «اجْتَنِبُوا المُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ باللَّهِ»(١).

قال الزركشي: يجوز نصب (الشرك) ورفعه، وكذا ما بعده، فالرفع على خبر مبتدأ مضمر، أي: هي أو منها، والنصب على البدل.

[٦٤٤] حديث «أَيُّمَا امْرِىءٍ قَالَ لأَخِيهِ كَافِرٌ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»(٢).

قال النَّووي: ضبطنا قوله (كافر) بالرفع والتنوين على أنه خبر مبتدأ محذوف.

وقال القُرْطُبي: صواب تقييده (كافر) بالتنوين على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت كافر، أو هو كافر، وربما قيده بعضهم (كافر) بغير التنوين، فجعله منادى مفرداً، محذوف النداء، وهو خطأ، لأن حرف النداء لا يحذف مع النكرات، ولا مع المبهمات، إلا فيما جرى مجرى المثل، نحو قولهم: (أَطْرِقْ كَرَا) و(اقعدْ مجنونُ) وفي حديث موسى (ثَوْبِي حَجَرُ). وهو قليل.

قال: والهاء في «بها» راجع إلى التكفيرة الواحدة ـ أي: هي أقل ما يدل عليها لفظ كافر، ويحتمل أن يعود إلى الكلمة.

[٦٤٥] حديث «أَنَّهُ قَالَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ »(٣):

---

(١) فتح الباري ٥/٣٩٣ ـ وصايا ـ ١٠/٢٣٢، بلفظه، ومسلم ـ إيمان ١/٩٢ حديث ١٤٥، وأبو داود ـ وصايا ٢/١١٥ حديث ٢٨٧٤، والنسائي ـ وصايا باب اجتناب أكل مال اليتيم ٦/٢٥٧.

(٢) المسند ٢/١٨، ٤٤، ٤٧، ٦٠، ١١٢، ١١٣، ١٤٢، وفتح الباري ـ أدب ١٠/٥١٤ حديث ٦١٠٥، ومسلم ـ الإيمان ١/٧٩ حديث ١١١، والترمذي ـ إيمان ٥/٢٢ حديث ٢٦٣٧، والموطأ ـ الكلام ٢/٩٨٤ حديث ١.

(٣) البخاري ـ علم ٤٣، حدود ٩، ومسلم ـ إيمان ١١٨، ١٢٠، أضاحي ٣٦، وابن ماجه ـ فتن ٥٠٢ والمسند ١/٧٣٠، ٢/٨٥، ٨٠٣، ٢٣١٣، ٣٧١، ٤/٣٦، ٣٣٩، ٣٥٨.

قال النَّووي: المعروف في الرواية فتح الحاء.

وقال الهَرَوِي وغيره من أهل اللغة: المسموع من العرب في واحدة الحجّ (حِجَّة) بكسر الحاء، قالوا: والقياس فتحها لكونها اسماً للمرة الواحدة وليست عبارة عن الهيئة حتى تكسر، قالوا: فيجوز الكسر بالسماع، والفتح بالقياس.

قوله: وَيْحَكُم أَوْ وَيْلَكُم، قال القاضي عياض: هما كلمتان، استعملتهما العرب بمعنى التعجب والتوجع.

قال سيبويه: (وَيْل) كلمة لمن وقع في هلكة، وويَح ترحّم، وحكي عنه فيها زجر لمن أشرف على الهلكة.

وقال غيره: ولا يراد بها الدعاء بإيقاع الهلكة، ولكن الترحم والتعجب.

[٦٤٦] حديث «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»(١).

قال الشيخ ولي الدين العراقي: أي: مع طهر، فـ(على) معناها هنا المصاحبة كقوله تعالى ﴿وآتى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾(٢).

[٦٤٧] حديث «مَنْ صَبَرَ عَلَى لأَوائِهَا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ القِيَامَةِ»(٣).

قال القاضي عياض: ذكر بعض شيوخنا أن (أو) هنا للشك من الراوي، والأَظْهَرُ عندنا أنّها ليست للشك، لأنه جماعة من الصحابة رووه هكذا. ويبعد اتفاق جميعهم أو رواتهم

---

(١) أبو داود ـ طهارة ١/١٦ حديث ٦٢، والترمذي ـ طهارة ١/٨٧ حديث ٥٩، وابن ماجه ـ طهارة ١/١٧٠ ـ ١٧١ حديث ٥١٢.

(٢) سورة البقرة ١٧٧.

(٣) المسند ٢/١١٣، ١١٩، ١٣٣، ١٥٥، ٢٨٨، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٩٧، ومسلم ٢/٩٩٢ حديث ٥٤٩، والترمذي ـ مناقب ٥/٧١٩ ـ ٧٢٠، ٧٢٢، حديث ٣٩١٨، ٣٩٢٤، والموطأ ـ كتاب الجامع ٢/٨٨٥ ـ ٨٨٦ حديث ٣.

على الشك، وتطابقهم عليه، بل إما أن يكون للتقسيم، أي: لبعضهم شهيداً، ولبعضهم شفيعاً، أو تكون بمعنى الواو.

[٦٤٨] حديث «مَنِ استطاع أَنْ يَمُوتَ بالمدينةِ فَلْيَمُتْ بِهَا»(١).

قال الطيبي: هذا أمر بالموت بها، وليس ذلك من استطاعته، بل هو إلى الله تعالى، ولكنه أمر بلزومها، والإقامة بها، بحيث لا يفارقها فيكون ذلك سبباً لأن يموت فيها، فأطلق المسبب وأراد السبب.

كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾(٢).

[٦٤٩] حديث «الغَارِ»(٣).

قال الطيبي: قوله (صالحة) صفة أخرى لـ(أعمالاً).

قوله (أرعى عليهم) ضمّن (أرعى) معنى الإنفاق، وعدّاه بعلى أي: أُنفق عليهم راعياً الغنيمات، وكذا ضمن (رحت) معنى رددت، أي: إذا رددت الماشية من المرعى إلى موضع بيتها، و (بدأت) جواب (إذا)، و (أسقيهما) إما حال أو استئناف بيان للعلة.

وقوله (حتى يرون)، بإثبات النون، فيكون حكاية الحال الماضية، كقولك: شربت الإبل حتى نحى بطنه، وفي بعضها بإسقاطه، وقوله (أنه كانت)، الضمير للشأن والمذكور في التفسير مؤنث وهذا يدل على جواز ذلك.

قوله: (كأشد ما يحب الرجال النساء). يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف، و(ما)

---

(١) المسند ٢/٧٤، ١٠٤، والترمذي ـ المناقب ٥/٧١٩ حديث ٣٩١٧، وابن ماجه ـ مناسك ٢/١٠٣٩ حديث ٣١١٣.

(٢) سورة البقرة ١٣٢.

(٣) مسلم ـ كتاب الذكر والدعاء والتوبة. والاستغفار، باب قصة أصحاب الغار ثلاثة والتوسل بصالح الأعمال ٤/٢٠٩٩ ـ ٢١٠٠ حديث ١٠٠، وفتح الباري ـ ١٠/٤٠٤ حديث ٥٩٧٤، وهو حديث طويل.

مصدرية، أي: أحبها حبّاً مثل أشد حب الرجال النساء. أو حالاً، أي: أحبها مشابهاً حبي أشد حب الرجال النساء. ونظيره قوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾(1).

قوله: (اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْت). الفاء في (فإنْ) عطف على مقدر، أي: اللهم فعلت ذلك فإن كنت تعلم أني. ويجوز أن يكون (اللّهم) مقحمة والمعطوف عليه لتأكيد الابتهال والتضرع إلى الله تعالى، فلا يقدر معطوف عليه، وهو الوجه.

قوله: ذلك البقر(2)، (ذلك) إشارة إلى البقر باعتبار السواد للري، كما يقال: ذلك الشخص فعل كذا، قال النابغة:

نُبِّئْتُ نُعْمَى عَلَى الهِجْرَانِ عَاتِبَةً   سَقْياً وَرَعْياً لِذَاكَ العَاتِبِ الزَّارِي(3)

وأنت الضمير الراجع إلى البقر باعتبار جمعية الجنس.

[٦٥٠] حديث «إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي المُطَيْطَاء»(4).

قال الزَّمَخْشَرِي: هي من المصغّرات التي لم يستعمل لها مكبّر، نحو: كعيب وكميت وكالمغيطاء.

[٦٥١] حديث «الأَيْدِي ثَلَاثٌ: فَيَدُ اللهِ هِيَ العُلْيَا، وَيَدُ المُعْطِي التي تليها، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى»(5).

استدلّ به ابن الأنباري على جواز تثنية المختلفي المعنى وجمعه.

---

(١) سورة النساء ٧٧.

(٢) في ب، ج (ذلك النضر).

(٣) الشاهد للنابغة في ديوانه (دار المعارف) ٢٠٢ برواية: (أنبئت نعماً).

(٤) الترمذي ـ الفتن ٤/٥٢٦ ـ ٥٢٧ حديث ٢٢٦١.

(٥) المسند ٣/٤٧٣، ١/٤٤٦.

مسند عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه[1]

[٦٥٢] حديث «إِنَّهُمْ كَانُوا عِبَاداً يَعْبُدُوني»[2].

قال أبو البقاء[3]: كذا وقع في هذه الرواية بنون واحدة والأصل يعبدونني. إذْ لا سبب لحذف النون، ويحتمل وجهين، أحدهما: أن تشدد النون فتكون كقوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِّي فِي اللهِ﴾[4] فتدغم النون في النون، والثاني أن تكون النون خفيفة فيكون قد حذف إحدى النونين.

ومثله حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ (إِنِّي لِي قرابةٌ أَصِلُهُمْ وَيَقْطَعُوني)[5]، وحديث عقبة (فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لاَ يَقْرُونَا)[6] الأصل يقروننا، حذفت نون الرفع لتوالي نونين. وحديث عائشة (هَلْ أَصْبَحَ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ تُطْعِمُونِيه) والأصل: تطعمونينه، ويجوز في هذا وجه[7] ثالث وهو أن يكون مجزوماً على جواب الاستفهام، كقولك: أين بيتك أزرك. انتهى.

وقال ابن مالك في توضيحه[8]: حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت

---

(١) وهو من قريش. صحابي. من النّساك من أهل مكة، كان كاتباً، كثيرَ العبادة، وكان يشهد الحروب والغزوات ويضرب بسيفين، وحمل راية أبيه يوم اليرموك، وشهد صفّين مع معاوية ـ ولما ولي يزيد امتنع عبدالله من بيعته. عَمِيَ في أواخر حياته واختلفوا في مكان وفاته، تو في سنة ٦٥هـ، ٦٨٤م ـ الأعلام ٤/٢٥٠، أسد الغابة ٣٠٩٠، ابن خياط ١/٥٨، المعارف ٢٨٦، تهذيب التهذيب ٥/٣٣٧، وإعراب الحديث ٢٢٠.

(٢) المسند ٢/١٦٨.

(٣) إعراب الحديث ١١٩.

(٤) سورة الأنعام ٨٠.

(٥) المسند ٢/٣٠٠، ٤١٢، ٤٨٤، ومسلم ـ بر ٢٢.

(٦) في ب، ج: (لا تقرونا) والصحيح ما أثبتناه. والحديث في البخاري ـ مظالم ٤٦.

(٧) في أ: (وصف)، والتصويب من ب، جـ.

(٨) شواهد التوضيح ١٧٠ ـ ١٧١.

في الكلام الفصيح نثره ونظمه، فمن ثبوته في النثر، قوله في حديث عقبة (لَا يَقْرُونَا)، وقول ابن عباس ومن معه في الركعتين بعد العصر (بَلَغَنا أَنَّكِ تُصَلِّيهما) وقول مسروق لعائشة: «تأذني له»، يعني حسان. والأصل لا يقرووننا، وتصلينهما، وتأذنين له، وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه، وذلك أن النون نائب عن الضمة، والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف. كقراءة أبي عمرو بتسكين[1]: (مَا يُشْعِرْكُمْ)[2].. و(يَأْمُرْكُم)[3] و(يَنْصُرْكُم)[4]. وكقراءة غيره: (وبُعُولَتْهُنَّ)[5] و(رُسُلْنَا لَدَيْهِمْ)[6] بتسكين التاء واللام.

فلو لم تعامل بما عوملت الضمة من الحذف لمجرد التخفيف لكان في ذلك تفضيل للنائب على المنوب عنه. ومن حذفها لمجرد التخفيف قراءة يحيى[7] بن الحارث الذَّماري: (قَالُوا سَاحِرَانِ تظاهرا)[8] والأصل: قالوا أنتما ساحران تتظاهران، فحذف المبتدأ ونون الرفع، وأدغم التاء في الظاء. ومنه حديث «لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» وقول وفد عبد القيس: «فَأَصْبَحُوا يُعَلِّمُونَا كِتَابَ اللهِ».

[٦٥٣] حديث «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الأَبَدَ»[9].

قال القاضي عياض: يحتمل أن يكون ذلك على وجه الدعاء، ويحتمل أن يكون (لا)

---

(١) في شواهد التوضيح قوله: (بتسكين راء).
(٢) سورة الأنعام ١٠٩.
(٣) سورة البقرة ٦٧.
(٤) سورة آل عمران ١٦٠.
(٥) سورة البقرة ٢٢٨.
(٦) الزخرف ٨٠.
(٧) كذا في ب، ج وشواهد التوضيح (يحى) وفي أ (الحي) وهو تصحيف.
(٨) سورة القصص ٤٨.
(٩) فتح الباري ـ صوم ٤/٢٢١ حديث ١٩٧٧، ومسلم ـ صيام ٢/٨١٥ حديث ١٨٧، والنسائي ٤/٢٠٥ ـ ٢٠٦، وابن ماجة ـ الصيام ١/٥٤٤ حديث ١٧٠٦.

هنا بمعنى لم، كما قال: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[1].

[٦٥٤] حديث «أُمِرْتُ بِيَوْمِ الْأَضْحَى عِيداً جَعَلَهُ اللهُ لِهَٰذِهِ الْأُمَّةِ»[2].

قال الطيبي: (عيداً) منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده أي، جعله عيداً.

[٦٥٥] حديث «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ»[3].

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: ظاهره أنّ فيه شذوذاً، إذْ كان حقه لكونه من باب أفعل المبني للفاعل، أن يقال فيه: أشدّ بياضاً، فإن حُمِل على الشذوذ كان نظير قولهم: هو أسود من حنك الغراب، ونظيره قول الراجز:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ   أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[4]

وجائز أن يكون أبيض مبنيّاً من قولهم: باض الشيءُ الشيءَ بيوضاً إذا فاقه في البياض. فالمعنى على هذا أن غلبة ذلك لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها على بعض. وأبيض بهذا الاعتبار أبلغ من أشد بياضاً، ويجوز أن يكون (مِنْ) المذكورة بعد أبيض متعلقة بمحذوف دلّ عليه أبيض المذكور والتقدير: ماؤه أبيض أصفى، أو أخلص من اللبن، وإلى هذين التأويلين أشرت بقولي في الكافية.

---

(١) سورة القيامة ٣١.

(٢) المسند ٢/١٦٩، وأبو داود - أضاحي ٣/٩٣ - ٩٤ حديث ٢٧٨٩. والنسائي - ضحايا باب من لم يجد الأضحية ٧/٢١٢ - ٢١٣.

(٣) فتح الباري - الرقاق ١١/٤٦٣ حديث ٦٥٧٩، ومعناه في الترمذي - ٥/٤٤٩ حديث ٣٣٥٩ وما بعده، ومعناه في ابن ماجه - زهد ٢/١٤٣٨، ٤٣٠١ وما بعده.

(٤) البيتان برواية: (يا ليتني مثلك في البياض) لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦، والخزانة ٣/٤٨١ - ٤٨٢، وقال: «قال ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل: البيت الشاهد من رجز لرؤبة. ولم أره في ديوانه». وهو بلا نسبة في الأصول ١/٦٢، والضرورة للقزاز ٣٤، والتمام ٩٥، وأمالي المرتضى ١/٩٢، ٢/٣١٧، وشرح المفصل ٦/٩٣، ٧/١٤٧، واللسان (بيض) ٣/٣٩١، والإنصاف ٨٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٣٦٤٦.

وشَذَّ نَحْوَ قَولِهِمْ أبيضُ مِنْ كذا وشِبْهُهُ بتأويلٍ قَمِنْ

انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: لا يجوز بناء أَفْعَل من الألوان، لأنّ فعلها على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: أبيض وأحمر، وقال الكوفيون: يجوز في البياض والسواد، لأنهما أصلا الألوان وقد جاء في الشعر في قوله:

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إباضِ[1]

وقوله:

فأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[2]

وهـذا ضعيف. أمّـا جعل البياض والسواد أصلين ـ فدعوى لا دايل عليها، ولو سلم ذلك، فلا يلزم منه جواز ذلك فيهم، وأمّا ما جاء في الشعر فمؤول إما بأنّ معنى (من) فيها الصفة، ولا يراد بأفعل فيه المبالغة. وكان بعض المتأخرين يقول: إن (أبيض) هنا هي الصفة التي يوصف بها في قولك: ثوب أبيض. انتهى.

وقـد ورد في كثير من طرق الحـديث بلفظ: (ماؤه أشد بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل). وبهذا يعرف أن الأول من تصرف الرواة.

---

(١) الشاهد السابق نفسه.

(٢) وقع عجز هذا البيت ـ حيث الشاهد ـ في ثلاثة أبيات بروايات مختلفة، أحدهما (إذا الرجال شتوْا واشتد كاهلهم). . وعلى أي حال فالبيت في إحدى رواياته ينسب لطرفة بن العبد وهو في ملحق ديوانه ١٥٠ واللسان (أبيض) ٣٩١/٨، ٣٩٣، وهو بلا نسبة في المقرب ٧٣/١، والإنصاف ٧٨، وشرح المفصل ٩٣/٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٥٤٦.

[٦٥٦] حديث «أتى رجلٌ رسولَ اللهِ ﷺ فقال: أقْرِني، قال: اقْرَأْ ثلاثاً مِنْ ذاتِ (آلر). الحديث»[1].

قال أبو البقاء[2]: كذا وقع في هذه الرواية، والأصل (أقرئني) بهمزة بعد الراء. والهمزة الأولى مفتوحة لأن ماضيه (أقرأ)، من حذف الهمزة الأخيرة فقد خفف الهمزة من (أقرأ) فصيرها ألفاً، فصارت مثل أعطى ثم حذفها في الأمر، وقد حكاها أبو زيد.

[٦٥٧] حديث «قَالُوا: يا رسولَ اللهِ ما نقدرُ على شَيْءٍ لا نَفَقَةٍ ولا دَابَّةٍ ولا مَتَاعٍ »[3].

قال أبو البقاء[4]: (نفقة) وما بعده بالجر بدلاً من (شَيْءٍ) ولو جاء منصوباً جاز على تقدير: لا نجد.

[٦٥٨] حديث «إِنِّي أَعْطَيْتُ أُمِّي حَدِيقَةً حَيَاتَهَا»[5].

قال أبو البقاء[6]: أي: مدّة حياتها، فحذف الظرف، ونصب (حياتها) نصب الظرف.

[٦٥٩] حديث «تَعْلُوهُمْ نَارُ الأَنْيَارِ».[7]

قال أبو البقاء[8]: كذا وقع في هذه الرواية، ويريد بذلك جمع (نار)، وألف نار مبدلة من واو كقولك: (تنوّرت بالنار)، ومنه النور والأنوار. وتجمع النار على نيران، وأصل الياء واو، أبدلت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، مثل: ريح ورياح، والأشبه أنه حمل الأنيار على

---

(١) المسند ٢/١٦٩، في ب، ج (ذات الراء).

(٢) إعراب الحديث ١٢٠.

(٣) المسند ٢/١٦٩، ومسلم ـ زهد ٤/٢٢٨٥ حديث ٣٧.

(٤) إعراب الحديث ١٢٠.

(٥) المسند ٢/١٨٥، وابن ماجه ـ صدقة ٢/٨٨٠ الحديث ٢٣٩٥.

(٦) إعراب الحديث ١٢١.

(٧) المسند ٢/١٧٩، والترمذي ـ قيامة ٤/٦٥٥ حديث ٢٤٩٢.

(٨) إعراب الحديث ١٢١.

النيران حيث شاركتها في الجمع كما قال بعض أهل اللغة في جمع ريح أرياح لمّا رآهم قالوا: رياح، حكى ذلك ابن جني في بعض كتبه. انتهى.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: هكذا يروى، ولم أجده مشروحاً، فإن صحت الرواية، فيحتمل أن يكون معناه: نار النيران، جمع النار على أنيار، وأصلها أنوار، لأنها من الواوي، كما جاء في ريح وعيد، أرياح وأعياد، وهما من الواوي.

وقال البيضاوي: وإضافة النار إليها للمبالغة، كأن هذه النار لإفراط إحراقها، وشدة حرّها، تفعل بسائر النيران ما تفعل النار بغيرها.

[٦٦٠] حديث «وإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقّاً»(١).

(الزَّوْر) في الأصل مصدر وضع موضع الاسم هو الزائر، كصوم ونوم بمعنى صائم ونائم. وقد يكون اسم جمع كزائر، كركب وراكب، وصحب وصاحب. وبه جزم الكرماني.

قوله: (وإنّ من حسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام) قال الكرماني: (من) تبعيضية، ويحتمل أن تكون زائدة، على مذهب الكوفية، وروي بإسقاطها.

قوله: (وما كان صيام نبيّ الله داود؟ قال: نصف الدهر).

قال الزركشي: بالنصب على الأفصح، وفي الرواية الأخرى: (وإنّ بحسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام).

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: تزاد الباء في المبتدأ في موضع واحد، وهو قولهم: بحسبك أن تفعل الخير، ومعناه: حسبك فعل الخير، والجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء.

قال: ولا نعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف، واختار شيخنا

---

(١) فتح الباري ـ صوم ٤/٢١٧ حديث ١٩٧٤، ٤/٢١٧ ـ ٢١٨ حديث ١٩٧٥ ومسلم ـ صوم ٢/٨١٣ حديث ١٨٢.

العلامة الكافيجي[1]: أن هذا من زيادة الباء في الخبر، وهو الأوجه، لأن أن وصلتها أعرف فهي أولى بالابتدائية. والمسألة مبسوطة في «حاشية المغني». وفي (ذي القد) لابن جني[2].

قال أبو علي: قولهم: بحسبك أن تفعل كذا، ليس من قولهم: حسبك يتم الناس، وإنما هي التي في قولك: فإن حسبك الله، والدليل عليه ظهور خبرها، وتلك التي في قولهم: حسبك يتم الناس، هي التي قال أبو عمرو فيها: إنها مبنية مع إضافتها إلى الكاف. والوجه الثالث أن تكون صفة في قولهم: مررت برجل[3] حسبك من رجل.

وقال السَّخَاوي في «شرح المفصل»: تأتي حَسْب على وجوه، كقولك: حسبك درهمان، فهو مرفوع بالابتداء، والدرهمان: فاعل، ولا خبر له لأن حسب بمعنى الأمر قولهم: حسبك يتم الناس، بجزم الجواب. قال أبو عمر: الضمة في حسبك ضمة بناء. قال أبو عمرو فيها: إنها مبنية مع إضافتها إلى الكاف. والوجه الثالث: أن تكون صفة في قولهم: مررت برجل حسبك من رجل[4]. وقال السخاوي: الضمة في حسبك ضمة بناء وقالوا: الكاف في موضع الخفض، وهي في المعنى مفعول، ولم تمنع الإضافة البناء، كما لم تمنعه في: ضربت أيُّهم قام[5].

وقال المازني: (حسبك) مبتدأ و(درهمان) خبره، وخالفه النحاة في ذلك. ومن وجوهها: مررت برجل حسبك من رجل. فهي في هذا نكرة، ولا اعتداد بإضافتها، ولذلك وصف بها النكرة. ولا معنى للأمر فيها، لأن الصفة لا تكون أمراً، ومنها قولهم: إن ظلمتني فإنّ حسبي الله، فهي في هذا الوجه معرفة، فاسم الله خبر إنّ، وليست بأمر لأنّ إنّ لا تدخل على ذلك.

---

(١) في ب، ج محي الدين الكافيجي.

(٢) كتاب (ذي القد) ورد ذكره في الخزانة ٢ / ١٢٩، وجاء في هامشها: جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي، وهو في أ، ب، ج (ذا القد).

(٣) في ب، ج (بالرجل).

(٤) في أ تكرير وقد سقط من ب، ج.

(٥) في ب، ج قوله: (كما تمنعه من قولك: «ضربت أيهم قام»).

[٦٦١] حديث «لَمَّا كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلى عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ نُودِيَ أن الصلاة جامعة»(١).

قال الكرماني: بتخفيف (أن) فهي مفسّرة، وبتشديدها فيكون خبر (أنّ) محذوفاً على رواية من نصب (جامعة) نحو: حاضرة. ومن رفع (جامعة) فهي الخبر.

وقال بعض الفقهاء: جاز فيه رفع الكلمتين على الابتداء، والخبر فهي الخبر، ونصبهما (الصلاة) على الإغراء، و(جامعة) على الحال، ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس.

وقال الحافظ ابن حجر، (الصلاة) بالنصب على الإغراء و(جامعة) بالنصب على الحال. أي: احضروا الصلاة في حال كونها جامعة، أي: جماعة. وقيل برفعهما على أن (الصلاة) مبتدأ. و(جامعة) خبره. ومعناه: ذات جماعة وقيل (جامعة) صفة، والخبر محذوف تقديره: فاحضروها.

[٦٦٢] حديث «كَفَى إِثْماً أَنْ تَحْبِسَ عَمَّنْ تَمْلِكُ قُوتَهُ»(٢).

قال النووي: (قوته) مفعول تحبس.

قلت: هو من باب التنازع، وأعمل الأول، وترك الإضمار في الثاني.

وقال المظهري: (أن تحبس) مبتدأ و(كفى) خبره مقدّماً عليه مثل: بئس رجلاً زيد، أو خبر مبتدأ محذوف و(إثماً) تمييز.

[٦٦٣] حديث «أَحَيٌّ وَالِدَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفِيهِمَا جَاهِدْ»(٣).

---

(١) المسند ٢/١٧٥، ١٨٨، ١٩٨، ٢٢٠، وصحيح البخاري - كتاب الكسوف: باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف باب رقم ٢٥/٢٣. وفتح الباري الجزء ٢، ومسلم - كسوف ٦٢٧/٢ حديث ٢٠، وأبو داود ١/٣٠٥ - ٣٠٦ حديث ١١٧٧، والنسائي - الكسوف: باب الأمر بالنداء لصلاة الكسوف ١٢٧/٣.

(٢) مسلم - الزكاة ٦٩٢/٢ حديث ٤٠.

(٣) المسند ٢، ١٧٢، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٧، وفتح الباري - الجهاد ١٤٠/٦ حديث ٣٠٠٤، ومسلم - البر والصلة والآداب ١٩٧٥/٤ حديث ٥، وأبو داود - جهاد ١٧/٣ حديث ٢٥٢٩، والنسائي - جهاد ١٠/٦.

قال الكرماني: الجار والمجرور متعلق بمقدر وهو جاهد، والمذكور مفسر له، لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها، والتقدير: إن كان لك أبوان فجاهد فيهما، ومعناه: خصصهما بالجهاد. وقال الطيبي: (فيهما) متعلق بالأمر، قدم الاختصاص، والفاء الأولى جزاء شرط محذوف، والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط، أي: إذا كان الأمر على ما قلت فاختص المجاهدة بهما، فحذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول المفيد الاختصاص ضمناً. وقوله (فجاهد) جيء به مشاكلة.

[٦٦٤] حديث «**لتأتينَّ عَلَى أُمَّتِي كَمَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسرائيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ**»[١].

قال الطيبي: عدى (تأتينّ) بِعَلَى لمعنى الغلبة المؤدية إلى الهلاك. وقال المظهري: (حَذْو النَّعْل) منصوب على المصدر. وفاعل (لتأتينّ) مقدّر يدل عليه سياق الكلام. والكاف منصوب على المصدر.

وقال الأشرفي: الكاف هو الفاعل، والمعنى: لتأتينّ عليهم مثل ما أتى على بني إسرائيل.

وقوله: لكان. قال الطيبي: اللام فيه جواب (إِنْ) على تأويل (لو) كما أنّ لَوْ تأتي بمعنى إِنْ و(حتّى) هي الداخلة على الجملة الشرطية.

[٦٦٥] حديث «**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَـهَ إِلاّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ**»[٢].

قال الشُّلُوبِين[٣]: هذا مما فيه الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فلم تحتج الجملة إلى ضمير.

وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»: من الإخبار عن مفرد بجملة اتّحدت به معنى قوله ﷺ: أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله.

---

(١) الترمذي ـ الإيمان ٥/٢٦ حديث ٢٦٤١.

(٢) الموطأ ـ الحج ١/٤٢٢ ـ ٤٢٣ حديث ٢٤٦.

(٣) في ب، ج (الشلوسي).

[٦٦٦] حديث «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»[١].

قال القرطبي: (دُونَ) في أصلها ظرف مكان، بمعنى أسفل وتحت، وهو نقيض فوق، وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لأجل السببية وهو مجاز وتوسع.

وقال الطيبي: (دُونَ) هٰهنا بمعنى قُدّام كقول الشاعر:ـ

تُرِيكَ القَذَى دُونَهَا وَهيَ دُونَهُ[٢]

[٦٦٧] حديث «إِنَّ امْرأَتَيْنِ أَتَتَا رَسولَ اللهِ ﷺ، وَفِي أَيْدِيهِمَا سِوَارَانِ»[٣].

قال الطيبي: كان من الظاهر أن يقال أسورة لجمعه اليد والمعنى: إنه في يد كلّ منهما سواران[٤].

قال والضمير في قوله (فَأَدّيَا زَكَاتَهُ). بمعنى اسم الإشارة كما في قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذٰلِكَ﴾[٥] وقول الشاعر:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ[٦]

---

(١) المسند ٢/٦٣، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٧، وفتح الباري ـ مظالم ٥/١٢٣ حديث ٢٤٨٠، ومسلم ـ الإيمان ١/١٢٤ ـ ١٢٥ حديث ٢٢٦، أبو داود ـ السنة ٤/٢٤٦ حديث ٤٧٧٢، والترمذي ـ ديات ٤/٢٨ ـ ٢٩ حديث ١٤١٩. والنسائي ـ تحريم الدم ٧/١١٤، وابن ماجة ـ حدود ٢/٨٦١ حديث ٢٥٨٠.

(٢) لم نعثر على قائله.

(٣) المسند ٢/١٧٨، ٢٠٤، ٢٠٨، والترمذي ـ زكاة ٣/٢٩ ـ ٣٠ حديث ٦٣٧، والنسائي زكاة ٥/٣٨، ومعناه أبو داود ـ زكاة ٢/٩٥ حديث ١٥٦٣.

(٤) في ب، ج قوله (إنّ في كل منهما سوارين).

(٥) سورة البقرة ٦٨.

(٦) البيتان لرؤبة في ديوانه ١٠٤، والسيوطي ٣٢٣، والخزانة ١/٤٢، والمحتسب ٢/١٥٤ واللسان (ولع) ١٠/١٩٣، (بهق) ١١/٣١١، والأساس (ولع)، والبحر المحيط ١/٢٥١، ٤/٢٨٥، ٥/٦٤، ومجاز القرآن ١/٤٣، ٢/١٢٣، معجم، شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٥٠٥.

[٦٦٨] حديث «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ»[١].

قال الطيبي: الإضافة فيه: يجوز أن تكون بمعنى اللام، أي: دعاء خصّ بذلك اليوم.

وقوله: (خير ما قلت)، بمعنى: خير ما دعوت، بيان له، فالدعاء له قوله: لا إلـهَ إلا الله... الخ. ويجوز أن تكون الإضافة بمعنى في، فعلى هذا يعمّ الدعاء بأي شيء دعا، فيكون قوله: وخير مما قلت. عطفاً على قوله خير الدعاء، لا على البيان، بل يجري على المغايرة والعموم.

[٦٦٩] حديث «لَا يَتَوارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى»[٢].

قال الطيبي: (شتّى) حال من فاعل يتوارث، أي مختلفين ويجوز أن يكون صفة للملتين، أي ملتين متفرقتين[٣].

[٦٧٠] حديث «قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللهِ إنَّ لِي ذَوِي أَرْحَامٍ، أَصِلُ وَيَقْطَعونَ، وَأَغْفِرُ وَيَظْلِمُونَ، وأُحْسِنُ وَيُسِيئُونَ، أَفَأُكافِؤُهُم؟ قَالَ لَا، إِذَنْ تَتْرُكُونَ جَمِيعاً»[٤].

[٦٧١] حديث «إنَّ رجُلًا سأَلَ رسولَ اللهِ ﷺ: أَيُّ الإسلامِ خَيْرٌ؟ قال: تُطْعِم الطعامَ، وتقرأ السّلام على مَنْ عرفتَ ومَنْ لَمْ تَعْرِفْ»[٥].

---

(١) الموطأ ـ كتاب الحج ١/٤٢٢ ـ ٤٢٣ حديث ٢٤٦، وكتاب القرآن ١/٢١٤ ـ ١٢٥ حديث ٣٢.

(٢) المسند ٢/١٨٧، ١٩٥، وأبو داود ـ فرائض ٣/١٢٥ ـ ١٢٦ حديث ٢٩١١، والترمذي ـ فرائض ٤/٤٢٤ حديث ٢١٠٨، وابن ماجه ـ فرائض ٢/٩١٢ حديث ٢٧٣١، والدارمي ـ فرائض ٢/٢٦٧.

(٣) في ب: (مفترقتين)، وفي ج: (متفرقتين) والتصويب منها.

(٤) المسند ٢/١٨١، ٢٠٨، وقد ذكره السيوطي ولم يعربه.

(٥) المسند ٢/١٦٩، وفتح الباري ـ إيمان ١/٥٥ حديث ١٢، ومسلم ـ إيمان ـ ٦٥ حديث ٦٣، وأبو داود ـ الأدب ٤/٣٥٠ حديث ٥١٩٤، والنسائي ـ الإيمان ٨/١٠٧، وابن ماجه ـ الأطعمة ٢/١٠٨٣ حديث ٣٢٥٣.

قال ابن حجر: فإن قيل (الإسلام) مفرد: وشرط (أيّ) أَنْ تدخل على متعدّد، أُجيب: بأن فيه حذفاً[1]. والتقدير: أي خصال الإسلام.

قال: و(تطعم) في تقدير المصدر أي: أن تطعم. ومثله: (تَسْمَعَ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أَنْ تراه).

وتقرأ بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقوله.

قال أبو حاتم السمعاني: تقول: اقرأ عليه السلام. ولا تقول: اقرأه السلام، إلا في لغة سوء، فإذا كان مكتوباً قلت: أقرئه السلام، أي: اجعله يقرؤه.

[٦٧٢] حديث «أنّ رجلاً سألَ رسولَ اللهِ ﷺ - عَنِ أَفْضَلِ الأعْمَالِ، فَقَال: الصّلاة، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ الصّلاة»[2].

قلت: أراد (ثمّ ما).

قال ابن يعيش: الألف يكره الوقف عليها لخفائها، فيبدل منها الهاء لتقاد بها في المخرج، وأنشد:

قَدْ أَقْبَلَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ
مِنْ هٰهُنَا وَمِنْ هُنَهْ[3]

---

(١) في ب، ج (بأن فيه حرفاً).

(٢) المسند ٢/١٧٢، وهذا الحديث جاء في ب، ج بعد الحديث رقم ٦٧٧، ومثله الأحاديث التي تليه إلى رقم ٦٧٧.

(٣) البيتان بلا نسبة في شرح شواهد الشافية ٤٧٩، وسر الصناعة ١/١٨٢، والمفصل ٢٠٤، والأشموني ٤/٣٣٤، والمنصف ٢/١٥٦، والمحتسب ١/٢٢٧٧ واللسان (ما) ٢٠/٣٦١ (هنا) ٢٠/٣٧٤، والمقرب ٢/٣٢، والدرر ١/٥٢، ٢/٢١٤، والهمع ١/٧٨، ٢/١٥٧ ومعجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٧٢٢.

[٦٧٣] حديث «**أَلَا إِنَّ دِيَةَ الخَطَأِ شِبْهِ العَمْدِ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ والعَصَا مِائَةٌ مِنَ الإِبِلِ**»[١].

قال الطيبي: فيه وجوه من الإعراب، أحدهما: أن يكون (شبه العمد) صفة (الخطأ) وهو معرفة، وجاز لأن (شبه العمد) وقع بين الضدين، وثانيها: أن يراد (بالخطأ) الجنس فهو بمنزلة النكرة، و(ما) على التقديرين: إما موصولة أو موصوفة، بدلاً أو بياناً. وثالثها: أن يكون (شبه العمد) بدلاً من (الخطأ) و(ما كان) بدلاً من البدل، وعلى هذا يجوز أن يكون التابع والمتبوع معرفتين أو نكرتين أو مختلفين.

وقوله (مائة) خبر إنّ.

[٦٧٤] حديث «**مَنْ نَظَرَ إِلَى أَخِيهِ نَظْرَةً تُخِيفُهُ، أَخَافَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[٢].

قال الطيبي: قوله (تخيفه) يجوز أن يكون حالاً من فاعل (نظر)، وأن يكون صفة للمصدر على حذف الراجع أي: بها.

[٦٧٥] حديث «**مَا أُبَالِي مَا أَتَيْتُ إِنْ أَنَا شَرِبْتُ تِرْيَاقاً... الحديث**»[٣].

قال الطيبي: (ما) الأولى نافية، والثانية موصولة، والراجع محذوف، والموصول مع الصلة مفعول (أبالي)، و(إنْ أنا شربت) شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم.

[٦٧٦] حديث «**إِنَّهُ لموصوفٌ في التّوراةِ ببعضِ صِفَتِهِ فِي القُرْآنِ، يا أَيُّها النبيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً**»[٤].

قال الطيبي: (شاهداً) حال مقدرة من الكاف أو من الفاعل، أي: مقدراً أو مقدرين شهادتك على من بُعِثْت إليهم.

---

(١) المسند ٢/١٦٤ ـ ١٦٦، وأبو داود ـ الديات ٤/١٨٥ حديث ٤٥٤٧، والنسائي ـ قسامة ٨/٤٠.

(٢) رواه الطبراني. انظر الجامع الصغير ٢/١٨٢.

(٣) المسند ٢/١٢٧، ٢٢٣، وأبو داود ـ طب ٤/٦ حديث ٣٨٦٩.

(٤) المسند ٢/١٧٤، وفتح الباري ـ البيوع ٤/٣٤٢ حديث ٢١٢٥.

قوله: (سميتك المتوكل ليس بفظّ)، (ليس بفظ): إما صفة أو حال، إما من المتوكل أو من الكاف في (سميتك)][1] أو من الفاعل، فعلى فيه التفات. قوله: (ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إلـه إلاّ الله)، (بأن يقولوا) متعلق بقوله (يقيم).

[٦٧٧] حديث «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً**»[2].

قال الكرماني: (أربع) مبتدأ، بتقدير: أربع خصال، أو: خصال[3] أربع، وإلا فهو نكرة صرفة، والشرطية خبره، ويحتمل أن يكون صفة[4].

(وإذا ائتمن خان . . .) الخ خبره بتقدير: أربع كذا هي الخيانة عند الائتمان. ونحوه.

[٦٧٨] حديث «**إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعاً**»[5].

قال الطيبي والكرماني: هو مفعول مطلق عن معنى يقبض، نحو: رجع القهقرى، و(ينتزعه) صفة مبيّنة للنوع ومعناه: أنّ الله لا يقبض العلم من بين الناس على سبيل أن يرفعه من بينهم إلى السماء، أو يمحوه من صدورهم بل يقبضه بقبض أرواح العلماء.

وقوله: (حتّى إذا لم يبق عالماً). (حتّى): ابتدائية، دخلت على الجملة. و(إذا) ظرفية والعامل فيها اتّخذ. ويجوز أن تكون شرطية. فإن قلت: (إذا) للاستقبال ولم يقلب المضارع ماضياً، فكيف يجتمعان؟[6] قلت: (لم) جعل البقاء ماضياً، و(إذا) جعل نفي البقاء

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ، والتصويب من ب، ج.

(٢) فتح الباري ـ إيمان ١/ ٨٩ حديث ٣٤، ومسلم ـ إيمان ١/ ٧٨ حديث ١٠٦، وأبو داود ـ سنة ٤/ ٢٢١ حديث ٤٦٨٨.

(٣) مثبتة في ب، ج وساقطة من أ.

(٤) في ب، ج (صفته).

(٥) المسند ٢/ ١٦٢، ١٩٠، وفتح الباري ـ علم ١/ ١٩٤ حديث ١٠٠، ومسلم ـ علم ٤/ ٢٠٥٨ حديث ١٣، والترمذي ـ علم ٥/ ٣١ حديث ٢٦٥٢، وابن ماجه ـ مقدمه ٢/ ٢٠ والدارمي ـ المقدمة ٢/ ٦٨ حديث ٢٤٥.

(٦) في أ (يجتمعا) من غير نون، والتصويب من ب، ج.

مستقبلاً. أو يقال: تعارضا وتساقطا. فيبقَى على أصله وهو المضارع. أو تعاد لا فيفيد الاستقرار. انتهى.

وقال الشيخ أكمل الدين: (انتزاعاً)، منصوب على أنه مفعول مطلق تقدم على فعله وهو (ينتزعه)، و(ينتزعه) حال من الضمير في (يقبض) كذا قيل. وقيل: هو في معنى المفعول حالاً من المفعول. و(ينتزعه) جواب عما يقال: ممن ينتزع العلم؟ ونجوز أن يكون (انتزاعاً) مفعول (يقبض) من غير لفظة وينتزعه في محل صفته.

[٦٧٩] حديث «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ واضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِنِينَ»[١].

قال الطيبي: (مُرُوا) أصله أؤمروا حذفت همزته تخفيفاً فلما حذف فاء الفعل لم يحتج إلى همزة الوصل لتحريك الميم.

[٦٨٠] حديث «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ فَكُلُوهُ هَنِيئاً»[٢].

قال أبو حيان في «النهر»: انتصاب (هنيئاً) على أنه نعت لمصدر محذوف. أي: فكلوه أكلاً هنيئاً. أو على أنه حال من ضمير المفعول، هكذا أعربه[٣] الزمخشري وغيره. وهو قول مخالف لأئمة العربية لأنه عند سيبويه وغيره منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. فعلى ما قاله أئمة العربية يكون(هنيئاً)من جملة أخرى غير قوله (فكلوه) ولا تعلُّق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى. انتهى.

وقال ابن الشجري[٤] في «أماليه»: يقال: هناه الطعام يهنيه ولقد هَنُؤَ. والمصدر: الهنؤ

---

(١) المسند ٢/ ١٨٠، ١٨٧، وأبو داود ـ صلاة ١/ ١٣٣ حديث ٤٩٥، ومعناه في الترمذي ـ صلاة ٢/ ٢٥٩ حديث ٤٠٧.

(٢) المسند ٢/ ١٧٩، والترمذي ـ أحكام ٣/ ٦٣٩ حديث ١٣٥٨، وابن ماجه ـ تجارات ٢/ ٧٦٨ ـ ٧٦٩ حديث ٢٢٩٠.

(٣) في ب، ج (أخذ به).

(٤) في ب، ج (النحوي).

فهو هَنِيءٌ. وهنيء اسم الفاعل من هَنُؤ، كظريف من ظَرُفَ. ويحتمل أن يجعل معدولاً عن هانيء من قولك: هنأ يهنيء فهو هانيء هنيئاً حال وقعت موقع الفعل بدلاً من اللفظ كما وقع المصدر في قولهم: سَقْياً له ورَعْياً بدلاً من اللفظ بسقاه الله ورعاه، فلا يجوز ظهور الفعل معه، لأنه قائم مقامه، فصار عوضاً منه، [وهذا عند أبي علي حال. وأما الأول فهو كما عدل رحيم وعليم عن راحم وعالم][1] فقوله: (هنيئاً) لا تعلق له بأشرب من قولهم: اشرب هنيئاً، لأنه وقع موقع ليهنك أو هناك أو هنؤ. التقدير: ليهنك شربك، أو هناك شربك، أو هنؤ شربك.

قال: ويدل على كونه بدلاً من الفعل كما قبلهما على الموضع الواحد كقوله:ـ

«أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنَأْ لَهُ الظَّفَرُ»[2]

فهذا بمنزلة: فهنيئاً له الظفر. وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً﴾[3] حيث أُجري بلفظ الإفراد على الجمع، فقال: (هنيئاً)، ولم يقل: هنيئين، فأفرد بعد لفظ الجمع، لأن (هنيئاً) ناب عن الفعل فصار بدلاً من اللفظ به، والفعل لا يجمع، فكذلك ما ناب عنه، قال: وإذا ثبت أنّ (هنيئاً) بدلاً من هنؤ أو هناك أو ليهنأك، لم يكن حالاً من المضمر في (اشرب)، كما أن الفعل الذي هو بدل عنه لا يكون كذلك.

قال: ووجه كون (هنيئاً) بدلاً من الفعل من جهة القياس أن الحال مشبهة للظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أن الظرف مفعول فيه، فمن حيث وقعت الظروف في الأمر العام، وغيره بدلاً من الفعل في قولهم: إليك ووراءك وعليك زيداً، ودونك عَمْراً.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: قال سيبويه: هنيئاً مريئاً، صفتان نصبوهما نصب

---

(١) سقط من ب، ج ما بين المعقوفتين.

(٢) الشاهد للأخطل في ديوانه ١٦٧، وابن السيرافي ١٢٦، وسيبويه والشنتمري ١/ ١٦٠، واللسان (هنأ) ١/ ١٨٠، والمخصص ١٢.

(٣) سورة الطورة ١٩، وسورة الحاقة ٢٤، وسورة المرسلات ٤٣.

المصادر المدعو بهما بالفعل غير المستعمل إظهاره للدلالة في الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثبت ذلك هنيئاً، أو هناه هنيئاً. ففي تقدير «ثبت»، يكون حالاً مبنية، وفي تقدير: هنأة. حال مؤكدة وأجاز أبو البقاء العكبري أن يكونا مصدرين جاءا على وزن فعيل: كالمهيل والنكير، ومريئاً تابع لهنيء. وزعم بعضهم أن مريئاً يستعمل وحده غير تابع لهنيء وذهب الفارسي إلى أن (مريئاً) انتصب انتصاب (هنيئاً). التقدير عنده: ثبت مريئاً. انتهى.

[٦٨١] حديث «إِذَا مَاتَ الرّجلُ بغيرِ مَوْلِدِهِ قِيسَ لَهُ مِنْ مَوْلِدِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ أَثَرِهِ فِي الجَنَّةِ»[١].

قال الطيبي: (في الجنة) متعلق بـ(قيس).

[٦٨٢] حديث «مَنْ وَلِيَ يَتِيماً لَهُ مَالَهُ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ»[٢].

قال الطيبي: الأصل (فليتّجرْ به) كقولك: كتبته بالقلم، لأنه عدّة للتجارة ومستقرّها كقوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[٣] أي: أوقع الصلاح فيهم.

[٦٨٣] حديث «الوَسِيلَة»[٤].

قوله: (وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنا هُوَ).

قال الطيبي: قيل هو خبر «كان» وضع بدل إيّاه إقامة للضمير[٥] المرفوع المنفصل مقام المنصوب المنفصل. ويحتمل أن لا يكون (أنا) للتأكيد، بل يكون مبتدأ و(هو) خبره، والجملة خبر (أكون). ويكون أن يقال: أن هذا الضمير وضع موضع اسم الإشارة، أي: أكون ذلك العبد كما في قول رؤبة:

---

(١) النسائي ـ الجنائز ٤/٨، وابن ماجه ٤/١٦.

(٢) الترمذي ـ الزكاة ٣/٣٢. حديث ٦٤١، ولم يرد في موضعه في ب، ج.

(٣) سورة الأحقاف ١٥.

(٤) الترمذي ـ مناقب ٥/٥٨٦ ـ ٥٨٧ حديث ٣٦١٤ و٣٦١٢، والنسائي ـ الأذان باب الصلاة على النبي ـ ﷺ ـ بعد الأذان ٢/٢٥.

(٥) لفظ (للضمير) من ب، ج.

فِيهَـا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَـلَقْ كَأَنَّـهُ فِي الـجِـلْدِ تَوْلِـيعُ الـبَـهَـقْ[1]

قيل له: إن أردت الخطوط فقل: كأنها، وإن أردت السواد والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردت كأنّ ذلك. انتهى.

[٦٨٤] حديث «اللّهمَّ اشْفِ عَبْدَكَ يَنْكَأُ لَكَ عَدُوّاً»[2].

قال الطيبي: (ينكأ) مجزوم على أنه جواب الأمر. ويجوز الرفع على تقدير: اشف عبدك فإنه ينكأ.

وقوله: ويمشي لك إلى صلاة، قيل: يجوز أن يكون مجزوماً بالحذف، لأنه نحو قراءة من قرأ (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ)[3] بإثبات الياء.

[٦٨٥] حديث «أنّه ﷺ تَلَا قولَ اللهِ في إبراهيمَ: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ﴾[4] الآية، وقال عيسى: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾[5]»[6].

قال القاضي عياض: قال بعضهم: قوله: «قال» هو اسم للقول لا فعل، يقال: قال قولاً، وقال قيلاً، كأنه قال: وتلا قول عيسى.

وقال القرطبي: هو مصدر معطوف على قوله: وتلا قول الله فكأنه قال: وتلا قول عيسى.

[٦٨٦] حديث «إنَّ المُقْسِطِينَ عندَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمٰنِ - وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ - الّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوْا»[7].

---

(١) سبق ذكرهما، انظر فهرس الشواهد.

(٢) المسند ٢/١٧٢، وأبو داود - جنائز ٣/١٨٧ حديث ٣١٠٧.

(٣) سورة يوسف ٩٠.

(٤) سورة إبراهيم ٣٦.

(٥) سورة المائدة ١١٨.

(٦) مسلم - الإيمان ١/١٩١ حديث ٣٤٦.

(٧) المسند ٢/١٦٠، ومسلم - إمارة ٣/١٤٥٧ حديث ١٨، والنسائي - آداب القضاة: فضل الحاكم العادل في حكمه ٨/٢٢١.

قال الطيبي: قوله: (عند الله) خبر (إنّ)، أي: إنّ المقسطين مقرّبون عند الله. و(على منابر) يجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وحالاً من الضمير المستقر في الظرف. و(من نور) صفة منـابـر، صفة مخصصة لبيان الحقيقة، و(عن يمين الرحمن) صفة أخرى لمنابر مثبتة[1]، ويجوز أن يكون حالاً بعد حال على التداخل.

وقـوله: (الذين يعدلون)، يحتمل وجوهاً من الإعراب: أن يكون خبراً لإنَّ، ويكون قوله: (وكلتا يديه يمين) معترضة[2] بين اسم إنّ وخبره، صيانة لجلال الله[3] وعظمته عمّا لا يليق به. وأن يكون صفة للمقسطين على تأويل ذوات لها إقساط[4]. وأن يكون بدلاً، أو نصباً على المدح أو رفعاً عليه. وأن يكون استئنافاً كأنه قيل: مَنْ هؤلاء؟ فقيل: هم الذين يعدلون.

وقال الشيخ أكمل الدين: قوله: (على منابر) خبر (إنّ). و(عند الله) يجوز أن يكون متعلقاً بالمقسطين، أي: المقسطين عند الله يستقرون[5] على منابر من نور، ويجوز أن يكون متعلقاً بقوله (على منابر)، أي: على منابر جعلت عند الله عنديّة مكانية، لا عندية مكان، وقوله: (عن يمين الرحمن) يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستكن في جعلت المقدر في (عند الله) أو البارز في جعلوا المقدر في (على منابر)[6] وقوله: (الذين يعدلون) خبر بعد خبر لإنّ، ويجوز أن يكون صفة للمقسطين، إما صفة كاشفة وإما صفة مادحة. انتهى.

وقال المظهري: قوله (وما وَلُوا). بفتح الواو وضم اللام المخففة أصله: (وَلِيُوا). على وزن (عَلِمُوا)، نقلت ضمة الياء إلى اللام وحذفت لالتقاء الساكنين.

[٦٨٧] حديث «إِنَّ أَوَّلَ الآيَـاتِ خُرُوجاً طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى

---

(١) زاد في ب، ج (للرتبة والمنزلة).

(٢) في أ (مقبوضة)، والتصويب من ب، ج.

(٣) (صيانة لجلال الله) ساقطة من أ، والتصويب من ب، ج.

(٤) في ب، ج (الأقساط).

(٥) في أ (يستقون)، والتصويب من ب، ج.

(٦) في ب، ج (وقوله: وكلتا يديه يمين، جملة معترضة بين الموصوف والصفة).

الناس ضُحىً، وأَيُّهما مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا فَالأُخْرَى عَلَى أَثَرِها قَرِيباً»(١).

قال الشيخ أكمل الدين: (ما) في قوله (ما كانت) موصولة اي: التي كانت. و(ضحى) نصب على الظرف بإعراب تقديري، و(قريباً) نصب على التمييز عن النسبة في الإضافة تشبيهاً بفعيل بمعنى مفعول أو لأن تأنيث الأخرى غير حقيقي، وفيه نظر لأن الإسناد إلى ضميره فلا فرق إذن بينه وبين الحقيقي. انتهى.

[٦٨٨] حديث «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إسرائيلَ ولا حَرَجَ»(٢).

قال الزركشي في تخريج «أحاديث الرافعي»: (لو) في قوله (ولو آية). للتقليل مسارعة في تبليغ ما يقع للراوي.

وقال القاضي أبو الفرج النَّهْرَوَاني في «كتاب الجليس»: قوله: (ولا حرج) يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون خبراً، يعني لفظاً ومعنى، والثاني: أن يكون معناه النهي: أي: ولا تتحرجوا.

قال: ونصب (الحرج) في هذا الموضع هو الواجب لأن القصد نفي الجنس، ولو نَوَّنَ لكان له وجه كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ(٣)

---

(١) مسلم ـ فتن ٤/٢٢٦٠ حديث ١١٨، وأبو داود ـ فتن ٤/١١٤ حديث ٤٣١٠.

(٢) المسند ٢/١٥٩، ٢٠٢، ٢١٤، وفتح الباري ـ أحاديث الأنبياء ٦/٤٩٦ حديث ٣٤٦١، والترمذي ـ العلم ٥/٤٠ حديث ٢٦٦٩، والدارمي ـ المقدمة باب البلاغ عن الرسول ﷺ وتعليم السنن ١/١١١ حديث ٥٤٨.

(٣) الشاهد لسعد بن مالك القيسي في سيبويه والشنتمري ١/٢٨، ٣٥٤، والأصول ١/٥٥، والسيرافي ٣/٦٢، والمؤتلف والمختلف ١٩٩ وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٢، وشرح التصريح ١/١٩٩، والسيوطي ١٩٨، والمرزوقي ٥٠٦، والخزانة ١/٢٢٣، و٢/٩٠، والعيني ٢/١٥٠، وهو بلا نسبة في الأشموني ١/٢٥٤، والمفصل ١٨، واللامات ١٠٧، والمقتضب ٤/٣٦٠ والإنصاف ٢٠٥ وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٤٧٧.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «أماليه»: قال بعض العلماء الواو في قوله: (ولا حرج) لكماله[1]، ومعناه: حدثوا ما لم يكن حرج، أي: كذب. وقال بعضهم: معناه ولا حرج عليكم في ترك الحديث. وأنّ الأمر في قوله: حدّثوا، ليس للإيجاب والأول أحسن.

فائدة: قال ابن ماكولا: ابن العاصي: بإثبات الياء على الأصح ولكن العامة قد لهجت بحذفها منه.

وقال القاضي أبو جعفر النحاس: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس المبرد يقول: لا يجوز إلا (ابن العاصي) بإثبات الياء. وهو مخالف لقول[2] جميع النحويين: يجوز حذف الياء، لأنك تقول: عاص، ثم تأتي بالألف واللام بعد الحذف.

وذكر أبو جعفر محمد بن إدريس معاذ الجرجاني في كلامه على كامل المبرد: وجدت بخط الآمدي، قال أبو بكر، قال أبو العباس هو عمرو بن العاصي بإثبات الياء، لأنه اعتصى بالسيف، أي: أقام السيف مقام العصا، وليس هو من العصيان. انتهى.

وقال النووي في «شرح مسلم»: الفصيح في (العاصي) إثبات الياء، ويجوز حذفها، وهو الذي يستعمله معظم المحدثين، أو كلّهم.

وقال الذهبي في «العذب السلسل»: (العاصي) غلب عليه حذف يائه، وهو فصيح كما ورد في الكتاب العزيز: كالمُتَعَالِ والتَّلَاقِ.

مسند عبدالله بن مالك ابن بُحَيْنَة (رضي الله عنه)[3]

---

(١) في ب، ج (للحال).

(٢) في ب، ج (يقول) وهو تصحيف.

(٣) عبد الله بن مالك ابن بُحَيْنَة، وبُحَيْنَة أمه، وهو حليف بني المطلب بن عبد مناف، كان ينزل بطن ريم من نواحي المدينة، يكنى أبا محمد، وقيل إنّ بحينة أمُّ أبيه، توفي آخر أيام معاوية، ـ الاستيعاب ٩٨٢، وأسد الغابة ت ٣١٥٨.

[٦٨٩] حديث عبد الله ابن بُحَيْنَة: «الصُّبْحَ أَرْبَعاً»[(١)].

قال ابن مالـك في توضيحه[(٢)]: (الصبحَ أربعاً) منصوبان (بفعل)[(٣)] مضمر. إلا أن (الصبح) مفعول به، و(أربعاً) حال. وإضمار الفعل في مثل هذا مطّرد، لأن معناه مشاهد، فأغنت مشاهدة معناه عن لفظه. وفي هذا الاستفهام معنى الإنكار. ونظيره قولك لمن رأيته، وهو يقرأ القرآن ضاحكاً: تضحك[(٤)] وشبه ذلك كثير. انتهى.

قلت: قد رواه النسائي بلفظ فقال: أتصلي الصبح أربعاً؟ فعُلِم أن حذف الفعل في رواية البخاري من تصرف الرواة.

وقـال الكـرمـاني: (الصبـح) بالنصب، أي: أتصلي الصبح أربع ركعات؟ و(أربعاً) منصوب على البدلية. وبالرفع. أي: الصبح تصلي أربعاً؟ والاستفهام للإنكار التوبيخي.

فائدة: قال ابن فرحون في «إعراب العمدة»: استثنى المحدثون من قولنا إذا وقع (ابن) بين علمين تحذف ألفه في الخط، أما إذا نسب الابن إلى أمه، كعبدالله ابن بحينة، فيكتبون (ابن) بالألف حتى يعلم أن النسبة إلى مؤنث.

مسند عبدالله بن مسعود[(٥)] رضي الله عنه

---

(١) المسند ٥/٣٤٥، ٣٤٦، وصحيح البخاري ـ كتاب الأذان، باب رم ٣٨، ١/١٦١. والدارمي ٢/٢٧٨ صلاة: باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة حديث ١٤٥٧.

(٢) شواهد التوضيح ١٥٩.

(٣) في ب، ج وشواهد التوضيح بـ(تصلي)، والمؤدّى واحد.

(٤) في شواهد التوضيح قوله (.. ضاحكاً: تضحك؟)، وقد سقطت كلمة (تضحك) من أ.

(٥) عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن صحابي، من أكابرهم فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله، . وهو من أهل مكة ومن السابقين إلى الإسلام، وأقول من جهر بقراءة القرآن بمكة ـ وكان خادم رسول الله، وصاحب سرّه، ولي بعد وفاة النبي بيت مال الكوفة. وتوفي في المدينة عن نحو ستين عاماً سنة ٣٢ هـ ـ ٦٥٣م ـ الأعلام ٤/٢٨٠، أسد الغابة ٣١٧٧، ابن خياط ١/٣٦، سير أعلام النبلاء ١/٣١٨، تهذيب التهذيب ٦/٢٧، وانظر إعراب الحديث ٢٢١.

[٦٩٠] حديث «حدّثنا رسولُ اللهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: أَنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ . . .»[١].

قال أبو البقاء[٢]: لا يجوز في (أن) هنا إلا الفتح، لأنها وما عملت فيه معمول (حدثنا)، ولـو كسرت لصار مستأنفاً منقطعاً عن (حدثنا)، فإن قلت: اكسر واحمل قوله حدثنا على «قال»، قيل: هذا خلاف الظاهر، ولا يترك الظاهر إلى غيره، إلا لدليل مانع من الظاهر، ولـو جاز مثـل هذا لجـاز في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾[٣]، الكسر لأن معنى (يعدكم) يقول لكم. انتهى.

قال الزركشي ورد عليه القاضي شمس الدين الخولي وقال: الكسر واجب لأنه الرواية، ووجهه على الحكاية، كقول الشاعر:

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً[٤]

برفع الناس.

وقال الطيبي: قوله: (وهو الصادق المصدوق)، الأولى أن تجعل هذه الجملة اعتراضية ـ لا حالية، لتعمّ الأحوال كلها، وأن يكون المراد من عادته ودأبه ذلك، فما أحسن موقعه هنا.

قال: وقوله: (إنّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون). (حتّى) هي الناصبة. و(ما) نافية. ولفظ (يكون) منصوب (بحتى)، و(ما) غير مانعة لها من العمل، (والفاء من

---

(١) المسنـد ١/٣٨٢، ٤١٤، ٤٣٠، وفتح الباري ـ أحاديث الإسناد ٦/٣٦٣ حديث ٣٣٣٢، ومسلم ـ قدر ٤/٢٠٣٦، حديث ١، والترمذي ـ القدر ٤/٤٤٦ حديث ٢١٣٧، وابن ماجه مقدمة ـ ١/٢٩ حديث ٧٦.

(٢) إعراب الحديث ١٢٤.

(٣) سورة المؤمنون ٣٥.

(٤) قائله ذو الرمّة، انظر ديوانه (دار الحياة ٣٠)، وعجزه:

بسائقـــة البيـــاض إلى الوحيـــد

(فيسبق)[١] للتعقيب: وضمّن (يسبق) معنى[٢] يغلب فعدّاه بعلى.

قال: وقوله: (يكتب أجله ورزقه وشقي أو سعيد)[٣]. كان من حق الظاهر أن يقال: وشقاوته وسعادته، فعدل إما حكاية لصورة ما يكتبه، لأنه يكتب: شقي أو سعيد، والتقدير: إنه شقي أو سعيد، فعدل لأن الكلام مسوق إليهما، والتفصيل وارد عليهما.

[٦٩١] حديث «إِيَّاكُمْ وهَاتَانِ الكَعْبَتَانِ المَوْسُومَتَانِ اللَّتَانِ تزجران»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: وقع في هذه الرواية (هاتان) ما بعده بالرفع، والقياس أن ينصب الجميع عطفاً على (إياكم)، كما تقول: إياك والشرَّ، أي: جنب نفسك الشر، والمعنى تجنبوا هاتين.

فأما الرفع فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون معطوفاً على الضمير في (إياكم)، أي: إياكم أنتم وهاتان. كما قال جرير:

فإيّاكَ أنْتَ وعَبْدُ المَسِيحِ أنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ[٦]

والثاني: أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف تقديره:

(لتجتنب هاتان)[٧].

---

(١) كذا في ب، ج وسقطت من أ.

(٢) كذا في ب، ج وفي أ (مبنى) وهو تصحيف.

(٣) زاد في ب، ج (والتقدير: أنه شقي).

(٤) المسند ١/٤٤٦.

(٥) إعراب الحديث ١٢٤.

(٦) الشاهد لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٧، وسيبويه والشنتمري ١/١٤٠، وابن السيرافي ٢٧٨، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٢١٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٨١٠، قال الأعلم: الشاهد فيه عطف (عبد المسيح) على (إياك) على تقدير: حذر نفسك وعبد المسيح، ويجوز الرفع عطفاً على (أنت).

(٧) ما بين المعقوفتين غير واضح في أ، والتصويب من ب، ج.

والثالث: أن يكون منصوباً بالألف على لغة (بَلْحارث) في جعل التثنية بالألف في كـل حال كقوله:

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[1]

[٦٩٢] حديث «إنَّ اليهودَ قَالُوا: سَلُوهُ فِي الرُّوحِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا تسألوه ـ[2] لا يجيء فيه بشيء تكرهونه»[3].

في «التنقيح» للزركشي قال السهيلي: النصب فيه بعيد لأنـه على معنى أن، ويجوز الجزم على جواب النهي نحو: لا تدن من الأسد تسلم.

وجوّز أبو القاسم بن الأبرش: الرفع على القطع، أي: لا يجيء فيه شيء تكرهونه.

وقـال الكرماني: (لا يجيء) بالرفع، استئناف. والمعنى على الجزم أيضاً صحيح، بمعنى إن لا تسألوه لا يجيء بمكروه.

وقال ابن حجر: هو في[4] روايتنا بالجزم على جواب النهي، ويجوز النصب، والمعنى: لا تسألوه خشية أن يجيء منه شيء ويجوز الرفع على الاستئناف.

---

(١) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، ولأبي النجم أو رؤبة في الدرر ١/١٢، وشرح التصريح ١/٦٥، ولأبي النجم في العيني ١/١٣٣، ٣/٦٣٦ وبلا نسبة في: ابن عقيل ١/٤٦، والهمع ١/٣٩، والأشموني ١/٧٠، والإنصاف ١١، والحجة لابن خالويه ٢١٧، وشرح شذور الذهب ٤٨، والسيوطي ٤٧، وشرح المفصل ١/٥٣، والخزانة ٣/٣٣٧، انظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٣٧١٣. . وصدر البيت:
إنّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا

(٢) في (أ) لا تسلوه والتصويب من المسند ٤١٠، ٤٤٤.

(٣) المسنـد ١/٢٥٥، ٣٨٩، ٤١٠، ٤٤٤، وفتـح الباري ـ توحيد ١٣/٤٢٢ حديث ٧٤٦٢، ومسلم ـ صفات المنافقين ٤/٢١٥٢ حديث ٣٢، والترمذي ـ التفسير ٥/٣٠٤ حديث ١٣٤١.

(٤) في ب، ج (من).

[٦٩٣] حديث «قلت: يَا أَبَا عبدِ الرَّحمٰنِ أَيَّة ساعةٍ زِيَارةٍ هٰذِهِ»[(١)].

قال أبـو البقـاء[(٢)]: يجوز رفع (أية) ونصبها، فالرفع على الابتداء، و(هذه) خبرها). والنصب على الظرف، و(هذه) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: هذه الزيارة، أو هذه الجيئة في أيّة ساعة. ويجوز أن يكون الخبر (أية ساعة) وهو ظرف زمان، وقع خبراً عن المصدر.

[٦٩٤] حديث «فَقَالَتْ أَجْمَلُهُنَّ امْرَأَةً»[(٣)].

قال أبو البقاء[(٤)]: (امرأة) تمييز، كما تقول: زيد أفضلهم أباً[(٥)] وأحسنهم وجهاً. وكذلك كل نكرة تقع بعد أَفْعَل المضافة.

[٦٩٥] حديث اللّعان: «فقال: فَإِنْ أحدُنَا رَأَى مَعَ امرأتِهِ رجلًا»[(٦)].

قال أبو البقاء[(٧)]: (أحدنا) مرفوع بفعل محذوف يفسره (رأى)، ولا يكون مبتدأ، لأن (إنْ) الشرطية لا معنى لها في غير الفعل ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِ امْـرُؤٌ هَلَكَ﴾[(٨)] ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[(٩)] ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[(١٠)]

---

(١) المسند ٤٤٨/١.

(٢) إعراب الحديث ١٢٥.

(٣) المسند ٤٢١/١.

(٤) إعراب الحديث ١٢٥.

(٥) في أ: (أبها)، والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث.

(٦) المسند ٤٢٢/١ فتح الباري ـ صلاة ٥١٨/١، حديث ٤٢٣، ومسلم ـ اللعان ١١٢٩/٢ حديث ١، ٣، ١٠، ١٤، ١٧ وأبو داود اللعان ٢٧٣/٢ حديث ٢٢٤٥، والدارمي ـ النكاح ٧٤/٢ حديث ٢٢٣٧، والموطأ ـ حدود ٨٢٣/٢ حديث ٧، ٩.

(٧) إعراب الحديث ١٢٦.

(٨) سورة النساء ١٧٦.

(٩) سورة النساء ١٢٨.

(١٠) سورة التوبة ٦.

[٦٩٦] حديث «قَضَى رسولُ اللهِ ﷺ في دِيَةِ الخطأِ عشرينَ بنتِ مَخَاضٍ، وعشرينَ بني مخاضٍ ذكورٌ».[1]

قال أبـو البقاء[2]: أما نصب (عشرين) ففيه وجهان. أحدهما: أن يكون أراد (الباء) فحذفها، فتعدى إليه الفعل بنفسه كما قالوا: أمرتك الخير[3]، أي: قضى بعشرين.

والثـاني: أن يكـون حمل قضى على جعل وصيّر. وأما (بنت مخاض) و(ابنة لبون) و(حقـة) و(جـذعة) فتمييز كله. وأما قوله: (وعشرين بني مخاض) فلا يكون تمييزاً، لأنه جمع، وانتصابه على البدل من (عشرين). وأما قوله (ذكور) فالوجه أن يكون مرفوعاً على إضمار: هي ذكور وأما جره، فلا وجه له، ولو روي بالنصب كان وجهاً حسناً، وهي صفة مؤكدة لبني.

[٦٩٧] حديث «فَلَوْ كُنْتَ بِرَمَيْلَةِ مِصْرَ لَأَرَيْتُكُمْ قُبُورَهَمَا»[4].

قال أبو البقاء[5]: القياس: قبريهما، ولكنّه جمع، إما لأن التثنية جمع، وإما لأنه جمع كل ناحية من نواحي القبر.

[٦٩٨] حديث «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ إلاَّ كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ[6] ثمّ إنّها تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ.. الحديث»[7].

---

(١) الترمذي ـ الديات ٤/ ١٠ حديث ١٣٨٦، والنسائي ٨/٤٣ ـ ٤٤.

(٢) إعراب الحديث ١٢٦.

(٣) جزء من بيت لعمرو بن معد يكرب في كتاب سيبويه ١/ ١٧، وتمامه:

أمـرتـك الـخير فافعـل ما أمـرت به ... فقـد تركـتـك ذا مال وذا نشـب

(٤) المسند ١/ ٤٥١.

(٥) إعراب الحديث ١٢٧.

(٦) في ب، ج قوله: (وأصحاب، يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره)، وكذا في المسند ١/ ٤٥٨.

(٧) المسند ١/ ٤٥٨، ٤٦١، ومسلم ـ إيمان جزء حديث ٨٠.

قال أبو البقاء[1]: قوله (إنّها) راجع للأمة أو للأصحاب، أو للأنبياء لتقدم (من نبيّ)، ويجوز أن يكون ضمير القصة كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[2].

[٦٩٩] حديث «حَيّ على الطَّهورِ المباركِ والبَركَةِ من الله تعالى»[3].

قال أبو البقاء[4]: (البركة) مجرور عطفاً على (الطّهور) وخصّه بالبركة، لما فيه من الزيادة والكثرة من القليل، ولا معنى للرفع.

[٧٠٠] حديث «إنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاء»[5].

قال أبو البقاء[6]: أفرد الضميرحملاً على لفظ (مَنْ) ثم جمعه على معناها، كما في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾، ثم قال: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[7].

[٧٠١] حديث «مَا مِنْ عَبْدٍ يُؤَدِّي زكاةَ مَالِهِ إلاَّ جُعِلَ لَهُ شُجَاعٌ أَقْرَعُ»[8].

قال أبو البقاء[9]: كذا وقع في هذه الرواية (شجاع) بالرفع والأكثر النصب. ووجه الرفع أنه جعل (شجاعاً) هو القائم مقام الفاعل، والمال المقدر مفعولاً ثانياً كما قالوا: أعطى درهم

---

(١) إعراب الحديث ١٢٨.

(٢) سورة الحج ٤٦.

(٣) المسند ١/٤٦٠، وفتح الباري ـ مناقب ٦/٥٨٧ حديث ٣٥٧٩، والنسائي ـ طهارة ١/٦٠، والدارمي ـ مقدمة باب ما أكرم الله النبي ﷺ ١/٢٢.

(٤) إعراب الحديث ١٢٨.

(٥) المسند ١/٤٣٥، وفتح الباري ـ الفتن ١٣/١٤ حديث ٧٠٦٧.

(٦) إعراب الحديث ١٢٨.

(٧) سورة البقرة ١١٢.

(٨) المسند ١/٣٧٧، ومعناه في مسلم ـ زكاة ٢/٦٨٤ حديث ٢٧، والموطأ ـ زكاة ١/٢٥٦ ـ ٢٥٧ حديث ٢٢، والنسائي ـ زكاة ٥/٢٧، وابن ماجة ـ زكاة ١/٥٦٨، حديث ١٧٨٤؛ والترمذي ـ تفسير القرآن ٢٣٢٥ حديث ٣٠١٢.

(٩) إعراب الحديث ١٢٨.

زيداً لأن اللبس مأمون. ويجوز أن يكون (شجاعاً) هنا هو القائم مقام الفاعل ولا يقدر له مفعول ثان كما تقول: وكلّ به شجاع.

[٧٠٢] حديث «**سألتُ النبيَّ ﷺ: أيُّ العملِ أحبُّ لِلَّهِ؟ قال: الصلاةُ عَلَى وَقْتِهَا. قلت: ثم أيٌّ؟ قال: برُّ الوالدين. قلت: ثم أيٌّ؟ قال: الجهادُ فِي سَبِيلِ اللهِ. وفي لفظٍ - قال: الصَّلاةُ لِوَقْتِهَا**»[١].

قال الكرماني: استعمال (على) وإن كان القياس (في وقتها) بالنظر إلى إرادة الاستعلاء على الوقت، والتمكن على أدائها في أي جزء من أجزائها، مع أن حروف الجر يقوم بعضها مقام الآخر. وأما (اللام) فهو مثل اللام في قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٢] أي: مستقبلات لعدتهن، وفي قولهم: لقيته لثلاث بقين من الشهر. وتسمى بلام التأقيت والتأريخ.

وقال القرطبي: هذه لام التأقيت كما قال تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[٣] ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾. أي: عند ذلك[٤].

قوله: (ثم أيّ)[٥]. قال أبو الفرج: (أيّ) هو بالتشديد والتنوين كذا سمعته من ابن الخشاب وقال: لا يجوز إلا تنوينه لأنه اسم معرب غير مضاف، . قال الزركشي: هذا إذا وصلته بما بعده، فإن وقفت عليه فبالإسكان. وقال الفاكهاني: ينبغي، أو يتعين هنا أن لا ينون، لأنه موقوف عليه في كلام السائل، ينتظر الجواب منه[٦] عليه السلام.

---

(١) المسند ١/٤١٠، ٤٣٩، ٤٤٨، وصحيح البخاري ـ المواقيت ١/١٣٤، ومسلم ـ الإيمان ١/٩ حديث ١٣٩، والنسائي ـ مواقيت ١/٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٢) سورة الطلاق ١.

(٣) سورة الإسراء ٧٨.

(٤) في ب، ج قوله: (أي: عند ذكري)، والآية من سورة طه ١٤.

(٥) وقع تقديم وتأخير في (أ) والصواب الذي أثبتناه من ب، ج.

(٦) في أ: (فيه).

وقال ابن فرحون: قوله: (الصلاة على وقتها) يحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف. أي: أحبُّ العملِ الصلاةُ، ويدل على ذلك السؤال. وأن يكون مبتدأ، أي: الصلاةُ لوقتها أحبُّ إلى الله. وكذا الجملتان بعده.

وقوله: (على وقتها). يحتمل أن يتعلق بأحبّ المحذوف، وفيه بعد، لأن المعنى ليس عليه؛ لأنك تقول: أحبّ إليّ، ولا تقول: أحبّ عليّ؛ وأن يتعلق[1] بحال من الصلاة على قول من يجيز عمل الابتداء في الحال، وبما في[2] (أحب) من معنى الفعل، على قول من يجيز أن العامل في الحال غير العامل في صاحبها، ويكون التقدير: أحب العمل الصلاة مؤداة على وقتها، أو بنفس الصلاة، (لأنه)[3] مصدر فيه رائحة الفعل. انتهى.

وقال الطيبي: (ثمّ) في قوله: (ثمّ أيّ) مرتين للدلالة على تراخي الرتبة، لا لِتَرَاخِي الزّمان.

[٧٠٣] حديث «والّذي لَا إِلٰهَ غَيْرُهُ هٰذا مَقَامُ[4] إِبْرَاهِيمَ الّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ البَقَرَةِ»[5].

قال ابن مالك[6]: فيه شاهد على جواز تلقي القسم بمبتدأ غير مقرون باللام، دون استطالة، وهو نادر.

ونظيره قول أبي بكر: يا رسول الله، والله أنا كنت أظلم منه. فلو وجدت استطالة لم يعد نادراً كقول الشاعر:ـ

---

(١) في ب، ج (تتعلق).

(٢) في ب، ج (من).

(٣) سقط من ب، ج.

(٤) في ب، ج قوله (سنام الذي أنزلت . . .).

(٥) أخرجه البخاري في ٢٥ ـ كتاب الحج، ١٣٥ ـ باب رمي الجمار من بطن الوادي وفيه (والذي لا إله غيره هذا مقام أنزلت عليه سورة البقرة. . .).

(٦) شواهد التوضيح ١٦٦.

وربِّ السّـمـاواتِ الـعُـلَى وبـروجِهـا والارض ومـا فيهـا الـمـقـدَّرُ كَائِـنُ[1]

[٧٠٤] حديث «أَقْرَانِيهَا النبيُّ ﷺ فَاهُ إِلَى فِيَّ»[2].

قال ابن مالك[3]: فيه ثلاثـة أوجه، أحدها: أن يكون الأصل: جاعلاً فاه إلى فِيَّ. فحذف الحال، وبقي معموله كالعوض منه. والثاني: أن يكون الأصل: من فيه إلى فيّ، فحـذف مِنْ وتعـدى الفعـل بنفسـه، فنصب ما كان مجـروراً. والثـالث: أن يكون مؤولاً بمتشافهين[4]. كما يؤول: بعته يداً بيد، بحاضرين[5]. انتهى.

وقال الرضي: قولهم: كلمته فاه إلى فيّ. منصوب على الحال أي: مشافهاً، أو على المصـدر، أي: مشافهةً. وقال الكوفيون: هو مفعول به، أي: جاعلاً فاه إلى فِيَّ. وقال الأخفش: هو منصوب بتقدير: (مِنْ) أي: مِنْ فِيهِ إِلَى فِيَّ.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»[6]: كلمته فاه إلى فيّ، منصوب على الحال، لأنه واقع موقع مشافهاً[7] وزعم الفارسي: أنه حال نائبة مناب (جاعلاً) ثم حذف، وصار العامل كلمته. وقال: هذا مذهب سيبويه. وذهب السيرافي: إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال. ومعناه: كلّمته مشافهة، فوضع (فاه إلى فيّ)موضع (مشافهة)[8]، ومشافهة موضع مشافهاً.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٩، والهمع ٢/ ٤٢، والسيوطي ٣١١، وشواهد التوضيح ١٦٧، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٢٨٦٢.

(٢) فتح الباري ـ فضائل الصحابة ٧/ ١٠٢ حديث ٣٧٦١.

(٣) شواهد التوضيح ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٤) في ب، ج (بمتشافهين).

(٥) في ب، ج (بمتناجزين)، وهو المشهور.

(٦) في ب، ج (الإرشاد).

(٧) في أ: (مشافهة)، والصواب ما أثبتناه.

(٨) سقط من ب، ج.

وذهب الأخفش إلى أن أصله: مِنْ فيه إلى فيَّ. وقالت العرب: كلمته فوه إلى فيّ. وهو مبتدأ خبره ما بعده. وقال الفراء: أكثر كلام العرب بالرفع، والنصب مقول صحيح. وقال سيبويه: (إلى) في قوله: (إلى فيّ) تبيين كـ(لك)[1] في: سقيا لك. انتهى.

[٧٠٥] حديث «إِذَا كنتمْ ثلاثةً فَلَا يَتَنَاجَى رَجُلَانِ دُونَ الآخرِ، أَجْلَ أَنْ يُحْزِنَهُ»[2].

قال الزركشي: أَيْ: مِنْ أَجْلِ، وقد يتكلم به مع حذف (مِنْ) كقول الشاعر:

أَجْلَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَضَّلَكُمْ[3]

[٧٠٦] حديث «أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ؟ قَالَ: أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدّاً وَهُوَ خَلَقَكَ»[4].

قال الطيبي: الواو فيه للحال. قال: وقوله: (ثُمَّ أَيٌّ) التنوين فيه[5] عوض عن المضاف إليه. وأصله: ثم أيُّ شيءٍ من الذنوب أكبر بعد الكفر.

وقوله: فأنزل الله تصديقها. الضمير راجع إلى المسألة أو الأحكام أو الواقعة، و(تصديقها) مفعول له، أي: فأنزل الله هذه الآية تصديقاً لها. انتهى.

---

(١) في ب، ج (مبكلك)، ولعله قرن الكاف بـ (لك).

(٢) المسند ١/٤٣١، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٤، وصحيح البخاري ـ الاستئذان باب رقم ٤٧ جزء ٧/١٢٤، ومسلم ـ السلام ٤/١٧١٨ حديث ٣٧، ٣٨، والترمذي ـ الآداب ٥/١٢٨ حديث ٢٨٢٥، وابن ماجه ـ أدب ٢/١٢٤١ حديث ٢٦٦٠، ومعناه في الموطأ ـ الكلام ٢/٩٨٨ ـ ٩٨٩ حديث ١٣، ١٤.

(٣) الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه، واللسان (حكأ) وشواهد التوضيح ١٥٥ برواية (بيد أن الله).

(٤) المسند ١/٣٨٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٦٢، ٤٦٤، وفتح الباري ـ التفسير ٨/١٦٣ حديث ١٤٢، وأبو داود ـ طلاق ٢/٢٩٤ حديث ٢٣١٠، والترمذي ـ التفسير ٥/٣٣٦ حديث ٣١٨٢، والنسائي ـ تحريم الدم ٧/٨٩ باب ذكر أعظم ذنب.

(٥) في ب، ج: (التنوين) في (أي).

[٧٠٧] حديث «أَتَسْخَر بِي وَأَنْتَ الملكُ؟»[1].

قال النووي: الأفصح الأشهر أن يقال: سخرت مِنْه، وقد قال بعض العلماء: إنما جاء بالباء لإرادة معناه كأنه قال: أتهزأ بي؟

[٧٠٨] حديث «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا»[2].

قال القرطبي: اكتفى بذكر الموصوف عن الصفة فكأنه قال: شغلاً كافياً أو مانعاً من الكلام وغيره.

[٧٠٩] حديث «اجتمع عندَ البيتِ ثقفيان وقُرَشِيّ، كثيرةٌ شحمُ بطُونِهِم، قليلةٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ»[3].

قال الزركشي: بالرفع على الصفة، وفيه تأنيث (الشحم) و(الفقه) أضيف إلى المؤنث، وهم البطون والقلوب، والتأنيث يسري من المضاف إليه إلى المضاف. وقد يكون تأنيث (كثيرة) و(قليلة) لتأول الشحم بالشحوم، والفقه بالفهوم[4].

[٧١٠] حديث «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إلاّ وقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الجِنِّ، قَالُوا: وَإِيَّاكَ يَا رسولَ اللهِ. قَالَ: وَإِيَّايَ*»[5]

---

(١) فتح الباري ـ رقاق ١١ باب رقم ٥١، ومسلم ـ إيمان ١/١٧٣ ـ ١٧٤ حديث ٣٠٨، ٣٠٩، والترمذي ـ صفة جهنم ٤/٧١٢ ـ ٧١٣ حديث ٢٥٩٥، وابن ماجه ـ زهد ٢/١٤٥٢ ـ ١٤٥٣ حديث ٤٣٣٩.

(٢) المسند ١/٣٧٦، ٤٠٩ وفتح الباري ٣/٧٢ حديث ١١٩٩، ٣/٨٦ حديث ١٢١٦، ومسلم ـ مساجد ١/٣٨٢ حديث ٣٤، ومعناه في (أبو داود) ـ صلاة ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥، وابن ماجه ـ إقامة ١/٣٢٥ حديث ١٠١٩.

(٣) المسند ١/٣٨١، ٤٠٨، ٤٢٦، ٤٤٢، ٤٤٣، وفتح الباري ـ التفسير ٨/٥٦٢ حديث ٤٨١٧، والترمذي ـ التفسير ٥/٣٧٥ حديث ٣٢٤٨، ٣٢٤٩.

(٤) في ب، ج (المفهوم).

(٥) المسند ١/٣٨٥، ٢٥٧، ٤٠١، ومسلم ـ مسافرين ٤/٢١٦٧ حديث ٦٩، والدارمي ـ رقاق، =

قال الطيبي[1]: اللائق[2] في الإيتاء[3] بهذا الضمير[4] المنفصل أن يكون بصفة المرفوع المنفصل فيقال: وأنت يا رسول الله؟ فيقول ﷺ: وأنا. ولكن إقامة كلّ واحد من ضميري[5] المرفوع والمنصوب المنفصلين[6] مقام الآخر سائغ[7]، فمن الأول قوله ﷺ: (مَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ[8] الضُّحَى لَا يُنْهِضُهُ إِيَّاهُ) والقياس: إلّا هو. ومن الثاني قوله ﷺ، في حديث الوسيلة: (وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ) وقوله ﷺ: (إلّا انّ الله أَعَانَنِي فأسلم)، يروى بالرفع على المضارع، وبالفتح على الماضي.

[٧١١] حديث «يَا مَعْشَرَ الشَّبابِ مَنُ اسْتَطَاعَ مِنْكُم البَاءَةَ فَلْيتزوّجْ، فإنَّهُ أغضُّ للبَصَرِ، وأحصنُ للفَرْجِ. ومَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ»[9].

= ٢/ ٢١٥ حديث ٢٧٣٧.

* حاشية: نقل ذلك ابن مالك في شرح المشارق ثم قال: وأقول يمكن أنه عليه السلام لما قال: ما منكم من أحد.. الخ، قالوا: وإياك، أي وإياك تدخل في هذا الحكم، فقال عليه السلام: وإياي. انتهى، فجعل إياك مفعولاً لمحذوف لا إنّه من إقامة حكم المنصوب مقام المرفوع ويبقى النظر في إياه فيحتمل على أنه للمشاكلة.

(١) في ب، ج قوله (قال الطيبي: قال الأشرف: ...).

(٢) في ب، ج (اللائق)، والكلمة غير مقروءة في أ.

(٣) سقط من ب، ج قوله (في الإيتاء).

(٤) في ب، ج (المضمر).

(٥) في ب، ج (ضمير).

(٦) في ب، ج (المنفصل).

(٧) في ب، ج (شائع).

(٨) في ب، خ (مسبح)، والحديث رواه أبو داود ـ صلاة ٤٨.

(٩) المسند ١/ ٣٧٨، فتح الباري ـ نكاح ٩/ ١٠٦ حديث ٥٠٦٥، ومسلم ـ نكاح ٢/ ١٠١٨ حديث ١، ٣، والنسائي ـ نكاح ٦/ ٥٦ ـ ٥٧، وابن ماجه ١/ ٥٩٢ حديث ١٨٤٥، ١٨٤٦، والدارمي ـ نكاح ٢/ ٥٧ حديث ٢١٧١، ٢١٧٢.

قال الزركشي: قيل إنه مِنْ أَمْرِ[1] الغائب. وسهله تقدم المُغْرَى به في قوله: (من استطاع منكم) فأشبه إغراء الحاضر.

وقال ابن عصفور: الباء زائدة في المبتدأ، ومعناه الخبر لا الأمر، أي: وإلا فعليه الصوم. وقيل: هو من أمر الحاضر المخاطب، والمعنى: دلّوه على الصوم، أي: أشيروا عليه بالصوم. انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: الإغراء لا يكون إلا للمخاطب بأن يقام بعض الظروف مقام الأمر للمخاطب خاصة. لكونه أخص، فإنه يكون بغير لام، وأمر غيره من الغائب والمتكلم يحتاج إلى اللام فيه، فلا يقام الظرف مقام شيئين: أعني اللام والفعل على أنه قد جاء: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ). وإنما حسن في هذا الحديث لتقدم الخطاب في أول الحديث (عليكم بالباءة) فكأنه قال: (فمن لم يستطع منكم)، فالغائب في الخبر في معنى المخاطب.

وقال في موضع آخر: الإغراء إنما يكون مع الخطاب، فلا يجوز: عليه زيداً. فأما ما يحكى عن بعض العرب: عليه رجلًا ليسني[3]. فشاذ، وأما: فعليه بالصوم، فلأن المعنيّ بعض المخاطبين، من كان تَرْكُ الاستطاعة لا يعمّهم، ومنهم مستطيع وغير مستطيع، فلم يمكن الخطاب بالإغراء[4]، فأغرى الذي لا يستطيع، ودله على الصوم، بلفظ الغيبة ليكسر منه دواعي الجماع فكأنه في موضع: فمن لم يستطع فدلوه على الصوم.

وقال في موضع آخر: قوله عليه السلام: فعليه بالصوم، أسهل من قولهم: عليه رجلاً ليسني، لأنه قد جرى للمأمور ذكر، فصار بالذكر الذي جرى له كالحاضر، فأشبه أمره كأمر الحاضر انتهى.

---

(١) في ب، ج (إغراء الغاضب).

(٢) في ب، ج (إغراء الحاضر) وفي أ: أعني الحاضر، وهو تصحيف.

(٣) شرح الكافية ٢/١٩.

(٤) سقطت من (أ) كلمة يمكن، والتصحيح من ب، ج.

وقال المازِري[1] في «شرح مسلم»: فيه إغراء بالغائب. ومن أصول النحاة أن لا يغرى بغائب، وقد جاء شاذاً قول بعضهم: عليه رجلاً ليسني، على جهة الإغراء.

وقال القاضي عياض بعد أن حكاه: هذا الكلام سبقه إليه غيره، ولكن على قائليه فيه أغاليط، أحدها: قولهم: وهو لفظ أبي محمد بن قتيبة وأبي القاسم الزَّجَّاجي، وصوابه: لا يجوز إغراء الغائب، أو لا يغرى غائب، فأما الإغراء بالشاهد والغائب فجائز، وهكذا نصّ أبو عبيدة في هذا الحديث، وكذلك كلام سيبويه وما بعده ممن إليه هذا الشأن[2].

قالوا: وإنما يؤمر بمثل هذا الحاضر والمخاطب، ولا يجوز: دونه زيداً ولا: عليه زيداً، وأنت تريد غير المخاطب، لأنه ليس بفعل، ولا تصرّف تصرفه، وإنما جاز للحاضر لما فيه من معنى الفعل ودلالة الحال، فأما الغائب فلا يوجد ذلك فيه لعدم حضوره، وعدم معرفته بالحالة الدالة على المراد. وثانيها: عدّ قولهم: عليه رجلاً ليسني. من إغراء الغائب[3]، وقد جعله سيبويه والسِّيرافي منه، ورأوه[4] شاذاً.

قال القاضي: والذي عندي أنه ليس المراد بها حقيقة الإغراء، وإن كانت صورته، فلم يرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب، ولا أمره بإلزام غيره. وإنما أراد الإخبار عن نفسه بقلة مبالاته بالغائب، وأنه غير متأت (له منه)[5] ما يريد، فجاء بهذه الصورة تدل على ذلك. ونحوه قولهم: إليك عني. أي: اجعل شغلك بنفسك عني. ولم يرد أن يغريه به، وإنما مراده، دعني وكن كمن شغل عني.

وثالثها: عدّهم هذه اللفظة في الحديث من إغراء الغائب، والصواب أنه ليس في هذا الحديث إغراء الغائب جملة، والكلام كله والخطاب للحضور الذين خاطبهم ﷺ بقوله: (من استطاع منكم الباءة...) فالهاء هنا ليست للغائب، وإنما هي لمن خصّ من

---

(١) في ب، ج (المازدي).
(٢) في ب، ج قوله (ومن بعده من أئمة هذا الشأن).
(٣) في أ: (منه إغراء المخاطب).
(٤) في ب، ج (رواه).
(٥) (له منه) مكررة في ب، ج.

الحاضرين لعدم الاستطاعة، إذ لا يصح خطابه بكاف الخطاب، لأنه لم يتعين منهم، ولإبهامه[1] بلفظة (من) وإن كان حاضراً، وهذا النحو كثير في القرآن كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَه مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[2] وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾[3]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾[4]، فهذه الهاءات كلها ضمائر للحاضر لا للغائب، ومثله لو قلت لرجلين: مَنْ قام الآن[5] فله درهم، فهذه الهاء لمن قام من الحاضرين. انتهى كلام القاضي عياض. قال القرطبي: وهو حسن جيد.

[٧١٢] حديث «نَضَّرَ اللهُ امْرَءاً سَمِعَ حَدِيثاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَه»[6].

قال الطيبي: (كما سمعه) إمّا حال من فاعل(بلّغه) أو من مفعول له[7]. وإما مفعول مطلق، و(ما) موصولة أو مصدرية.

قوله: (ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم).

قال في النهاية والفائق[8]: (عليهن) في موضع الحال، تقديره: لا يغل كائناً عليهن[9]. وإنما انتصب عن النكرة لتقدمه.

---

(١) في ب، ج (لإيهامه).

(٢) سورة البقرة ١٧٨ .

(٣) سورة البقرة ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٤) سورة الأحزاب ٣١.

(٥) سقط من أ كلمة (مَنْ).

(٦) المسند ٤٣٧/١ ، والترمذي ـ علم ٣٣/٥ ـ ٣٤ حديث ٢٦٥٧، ٢٦٥٦ ، ٢٦٥٨ ، وأبو داود ـ علم ٣٢٢/٣ حديث ٣٦٦٠، ومعناه في ابن ماجه ـ مقدمة ٨٤/١ ـ ٨٥ حديث ٢٣٠ ـ ٢٣٣ ، ومعناه في الدارمي ـ مقدمة ٦٥/١ حديث ٢٣٣ باب الاقتداء بالعلماء.

(٧) قدم في ب، ج (الفائق) على (النهاية).

(٨) سقط من (أ) قوله (كائناً) والتصحيح من ب، ج.

(٩) في ب، ج (يحيط).

وقوله: (تحيط من ورائهم). (مَنْ) موصولة مفعول.

قال الطيبي: ويحتمل أنْ تكون جارة.

[٧١٣] حديث «أُنْزِلَ القُرآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُف»[١].

قال الطيبي: (على) فيه ليس بصلة أنزل القرآن[٢] كما في قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ﴾[٣]، بل هو حال.

وقوله: (لكل[٤] آية منها ظهر). جملة اسمية، صفة[٥] لسبعة، والراجح في منها للموصوف. وكذا قوله: (ولكل حدّ مطلع) صفة له، العائد محذوف.

[٧١٤] حديث: «لِيَلِنِي[٦] مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلَامِ والنُّهَى»[٧].

قال النووي: قوله: (ليلني) بكسر اللام وتخفيف النون من غير ياء قبلها، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد.

---

(١) المسند ١٦/٥، ٤١، ١١٤، ١٢٤، ١٢٧، وفتح الباري ـ فضائل القرآن ٢٣/٩ حديث ٤٩٩٢، ٨٧/٩ حديث ٥٠٤١، ومسلم ـ مسافرين ٥٦٠/١ حديث ٢٧٠، والترمذي ـ كتاب القراءات ١٩٣/٥ حديث ٢٩٤٣، وأبو داود ـ أبواب الوتر ٧٥/٢ حديث ١٤٧٥ والنسائي الافتتاح ١٥٠/٢.

(٢) سقط من ب، ج قوله (القرآن).

(٣) سورة الكهف (١).

(٤) في ب، ج (بكل).

(٥) سقط من ب، ج قوله (صفة).

(٦) في ب، ج (ليليني).

(٧) المسند ٤٥٧/١، ١٢٢/٤، ومسلم ـ صلاة ٣٢٣/١ حديث ١٢٣، وأبو داود ـ صلاة ١٨٠/١ حديث ٦٧٤، والنسائي ـ إقامة ٨٧/٢، والدارمي ـ صلاة ٢٣٣/١ حديث ١٢٧٠، ١٢٧١، وابن ماجه إقامة الصلاة ٣١٢/١ ـ ٣١٣ حديث ٩٧٦.

وقال الطيبي: من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء، لأنه على صفة الأمر، وقد وجد بإثبات وسكونها في سائر كتب الحديث، والظاهر أنه غلط.

[٧١٥] حديث: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيامةِ فِي الدِّمَاءِ»[١].

قال الرضي: مذهب البصريين أن (أول) أفعل. ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنه من تركيب وول كددن. ولم يستعمل هذا التركيب إلا في (أول) ومتصرفاته. وقال بعضهم[٢]: أصله (أأْوَل) من (أَأَلَ) أي: رجع، لأن كل شيء يرجع إلى أوله، فهو أفعل معنى مفعول، فقلبت الهمزة في الوجهين واواً قلباً شاذّاً.

وقال الكوفيون: هو (فوعل) من (وأل) فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: (فوعل) من تركيب (وول) فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل، واستعماله بمن[٣] مبطلان لكونه فوعلا، تقول: زيداً أول من غيره، وهو أولهم، وهم الأول، وإذا لم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين، كقول علي: (أحمده أولاً بادياً). ويجوز [حذف المضاف إليه من (أول) وبناؤه على الضمير إذا كان مؤولاً بظرف][٤] الزمان نحو:

عَلَى أَيِّنَا تعدو المنيَّةُ أَوَّلُ[٥]

---

(١) المسند ١/٣٨٨، ٥/٤٢٢، وفتح الباري ١٢/١٨٧ حديث ٦٨٦٤، ومسلم ـ ٣/١٣٠٤، حديث ٢٨، والترمذي ـ ديات ٤/١٧ حديث ١٣٩٦ ـ ١٣٩٧، والنسائي ـ تحريم الدم ٧/٨٢ ـ ٨٤، وابن ماجه ـ ديات ٢/٨٧٣ حديث ٢٦١٥.

(٢) في ب، ج قوله: (قال بعضهم: أصله (أوأل) من (وأل) أي: نجا، لأنه من النجاة في السبق).

(٣) في ب، ج (عن).

(٤) سقط من ب، ج ما بين المعقوفتين.

(٥) صدر البيت: لعمرك ما أدري وأنّي لأوجل . . .

الشاهد لمعن بن أوس في ديوانه ٥٧، والعيني ٣/٤٣٩، والخزانة ٣/٥٠٥، ومجاز القرآن ١/٢٤٠ ـ وشرح التصريح ٢/٥١، والمرزوقي ١١٢٦، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٣٤٦، =

أي: أول أوقات عدوها. ويقال: ما لقيته مذ عام أولُ، برفع أول، صفة لعام. أي[1] عام أول من هذا العام[2]. وبعض العرب يقول: مذ عام أولَ، (بفتح أول)[3] وهو قليل. حكى سيبويه أنهم جعلوه ظرفاً، كأنه قيل: مذ عام قبل عامك[4].

[٧١٦] حديث: «أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى المُلْكُ لِلَّهِ والحمدُ لِلَّهِ»[5].

قال المظهري: (والحمد لله) عطف على (أمسينا)، و(أمسى) إذا دخل في المساء، و(أمسى) إذا صار، أي: دخلنا في المساء وصرنا نحن وجميع الملك لله، (وجميع الحمد لله)[6].

وقال الطيبي: الظاهر أنه عطف على قوله: (الملك لله)، ويدل عليه قوله بعد: (له الملك وله الحمد). وقوله: (وأمسى الملك لله) حال من أمسينا) إذا قلنا إنه فعل تام. ومعطوف على (أمسينا) إذا قلنا إنه ناقص. والخبر محذوف لدلالة الثاني عليه. أو خبر والواو فيه كما في قول الحماسي:

فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ[7]

= والأشموني ٢/٢٦٨، والمصنف ٣/٣٥، وشرح شذور الذهب ١٠٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ شاهد ١٨٩٦.

(١) في ب، ج (إلى).

(٢) في ب، ج (المقام).

(٣) سقط من (أ)، وأثبت في ب، ج.

(٤) في ب، ج (عامل به).

(٥) مسلم ـ ذكر ودعاء واستغفار ٤/٢١٨٩ حديث ٧٥، وأبو داود ـ أدب ٤/٣١٧ ـ ٣١٨ حديث ٥٠٧١، والترمذي ـ دعوات ٥/٤٦٥ ـ ٤٦٦ حديث ٣٣٩٠.

(٦) سقط من ب، ج.

(٧) صدر البيت: فلما صرّح الشرّ...

الشاهد للفند الزماني في الخزانة ٢/٥٧، وحماسة البحتري ٥٦، والعيني ٣/٢٢، والسمط ٥٧٨، ٩٤٠، والحيوان ٦/٤١٦، والمرزوقي ٣٤، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/٢٢٩، =

قال أبو البقاء: (أمسى) هنا ناقصة، والجملة بعدها خبر لها فإن قلت: خبر كان مثل خبر المبتدأ، وخبر المبتدأ لا يجوز أن تدخل عليه الواو. قيل: الواو إنما دخلت في خبر كان، لأن اسم كان يشبه الفاعل وخبرها يشبه الحال.

وقوله: (ولا إلـه إلا الله) عطف على (قوله)[1]: (الحمد لله) على تأويل: وأمسى الفردانية والوحدانية مختصين بالله. انتهى.

[٧١٧] حديث: «أنّه ﷺ لمّا رأى (مِنَ النّاسِ)[2]إدْباراً قال: اللّهُمَّ سَبْعَاً كَسَبْعِ يُوسُفَ»[3].

قال ابن مالك[4]: روي (سبعاً) بالنصب و(سبع) بالرفع. والنصب فيه هو المختار، لأن الموضع موضع فعل دعاء، فالاسم الواقع فيه بدل من اللفظ بذلك الفعل، فيستحق النصب، والتقدير في هذا الموضع المخصوص: (اللهم ابعث عليهم سبعاً) أو (سلط عليهم سبعاً)، والرفع جائز على إضمار مبتدأ، أو فعل رافع.

وقال الكرماني: (سبع) مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف، أي: البلاء المطلوب نزوله عليهم سبع سنين. أو مبتدأ خبره محذوف، أي: سبع كسبع يوسف مطلوب، أو بإضمار فعل. نحو: لِيَكُنْ سَبْعٌ، وكان تامّة. أو منصوب بتقدير فعل، نحو: اجعل

= وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٨٥٧.

ملاحظة: أخطأ المحقق حين ظَنَّ أن الفِنْدَ الزِّمَّانِيَّ وشهل بن شيبان اثنانِ وهما في الحقيقة واحد، والفِنْدُ اسمه شَهْل.

(١) سقط من ب، ج.

(٢) سقط من أ والتصحيح من البخاري، ومن ـ ب، ج.

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب الاستسقاء باب ـ دعاء النبي ﷺ ٢/١٥، وفتح الباري ٢ كتاب رقم ١٥ باب رقم ٢.

(٤) شواهد التوضيح ١٥٦ ـ ١٥٧.

سنيهم[1] سبعاً. أو: لِيَكُنْ[2] سبعاً.

[٧١٨] حديث: «وَمَا أَحَدٌ أحبَّ إليهِ المدحُ مِنَ اللهِ[3]»[4].

قال الكرماني[5]: (أحبَّ) بالنصب، وروي بالرفع. و(المدح) فاعله. وهو مثل مسألة الكحل (ما من أحد أغير من الله). جوز ابن السيد في (أغير) الرفع والنصب. إن جعلت (ما) تميمية رفعت، أو حجازية نصبت. (ومن) زائدة مؤكدة في الموضعين. ويجوز إذا فتحت الراء من (أغير) أن يكون في موضع خفض على الصفة (لأحد) على اللفظ، وكذا يجوز إذا رفعت أن يكون صفة لـ(أحد) على الموضع، والخبر محذوف في الوجهين، أي: (موجود).

[٧١٩] حديث: «كانتْ لِي بئرٌ فِي أرضِ ابْنِ عَمٍّ لِي فقالَ لِي: شُهُودَكَ[6]»[7].

قال الكرماني: بالنصب أي: أقم وأحضر، وكذا قوله: (قال: فيمينَه). أي: فاطلبْ. وروي بالرفع فيها، أي: فالمثبت لدعواك الشهودُ، أو فالحجة القاطعة بينكما يمينُه.

قوله: (قلت يا رسول الله إذن يحلف). قال السهيلي: هو بالنصب لا غير - لأنه

---

(١) في أ (سنينهم) والتصويب من صحيح البخاري بشرح الكرماني ٦/١٠١.

(٢) في أ (لتكن) والتصويب من صحيح البخاري بشرح الكرماني ٦/١٠١.

(٣) في ب، ج قوله (ما من أحد أغير من الله) ثم قوله: (وما أحد أحب إليه المدح).

(٤) المسند ١/٣٨١، ٤٢٦، ٤٣٦، وفتح الباري - تفسير ٨/٢٩٥ - ٢٩٦ حديث ٤٦٣٤ و٤٦٣٧، ومعناه في مسلم - اللعان ٢/١١٣٦ حديث ١٧، وتوبة ٤/٢١١٣ حديث ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، والترمذي - دعوات ٥/٥٤٢ - ٥٤٣، حديث ٣٥٣٠ والدارمي - نكاح ٢/٧٢ حديث ٢٢٣١.

(٥) في ب، ج تقديم وتأخير. والذي أثبتناه في أ.

(٦) في ب، ج (شهود له).

(٧) فتح الباري = رهن ٥/١٤٥ حديث ٢٥١٥، ٢٥١٦، ومسلم - إيمان ١/١٢٣ حديث ٢٢١، ٢٢٠.

صدّر بإذن، ولا تلغى إذا صدرت.

قال الزركشي: وكلام ابن خروف في «شرح سيبويه» يقتضي أن الرواية بالرفع، فإنه قال: من العرب من لا ينصب[1] بها مع استيفاء الشروط. وذكر الحديث (النووي)[2].

(قلت: قال النووي في «شرح مسلم»: يجوز النصب والرفع، وذكر الإمام أبو الحسن بن خروف في «شرح الجمل»: أن الرواية فيه الرفع.

وقوله: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْر. قال النووي: هو بإضافة (يمين) إلى (صبر))[3].

[٧٢٠] حديث: «وَلِابْنَةِ الابْنِ السُّدُسُ تكملةَ الثّلثين»[4].

قال الطيبي: (تكملة) إما مصدر مؤكد، لأنك إذا أضفت السدس للنصف فقد كملته ثلثين. ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة.

[٧٢١] حديث: «لَا يَمْنَعَنَّ أحدُكم أذانَ بلالٍ مِنْ سُحُورِه، فإنَّه يؤذن بليل لِيَرجِعَ قائمكُم، ولينبِّه نَائِمَكُم»[5].

قال القاضي عياض: (قائمكم) و(نائمكم) منصوبان على المفعولية، أي: لينبّه

---

(١) في ب، ج (تنصب).

(٢) سقط من ب، ج كلمة (النووي).

(٣) في أ تقديم وتأخير والذي أثبتناه من ب، ج.

(٤) المسند ١/٤٤٠، وفتح الباري ـ فرائض ١٢/١٧ حديث ٦٧٣٦، ٦٧٤٢، وأبو داود ـ فرائض ١٢٠/٢ حديث ٢٨٩٠.

(٥) فتح الباري ١٣/٢٣١ حديث ٧٢٤٧، ومسلم ـ صيام ٧٦٨/٢ حديث ٣٩، ٤٠، والنسائي ـ صيام ـ باب كيف الفجر ١٤٨/٤.

نائمكم للصلاة، ويرجع من قد قام إلى الاستراحة بنومة[1] السحر. و(يرجع)[2] بكسر الجيم مخففة، ولا وجه لتشديده، لأنه متعد بنفسه، فلا يحتاج إلى تعدية.

وقال الكرماني: (ليرجع) إما من الرجوع، وإما من الرَّجْع[3]، و(قائمكم) إما مرفوع أو منصوب.

[٧٢٢] حديث: «لَا يَكْتَسِبُ عَبْدٌ مَالاً حَرَاماً فيتصدّقَ بِهِ فيُقْبَل مِنْه، ولا ينفق منه فيبارك له فيه»[4].

قال الطيبي: قوله (فيتصدق) عطف على (يكتسب).

وقوله (فيقبل) مرفوع عطف على (فيتصدّق) أي: لا يوجد الكسب الحرام المتعقب[5] للتصدق والقبول.

قوله: (ولا ينفق منه) عطف على قوله: فيتصدق على تقدير المعطوف لا الانسحاب. و(فيبارك) نصب على الجواب.

وكذا قوله: (ولا يتركه) عطف على (فيتصدق).

[٧٢٣] حديث: «جَاءَ رجلٌ إلى ابنِ مسعودٍ فقالَ: قرأتُ المُفَصَّلَ الليلةَ في ركعةٍ. فقال: هذّاً كهذِّ الشِّعْرِ»[6].

قال الزركشي: هو منصوب على المصدر.

---

(١) في ب، ج (منوبة)، وهو تصحيف.

(٢) في ب، ج (فيرجع).

(٣) في ب، ج (الرجيع).

(٤) المسند ١/٣٨٧.

(٥) في ب، ج (المستعقب).

(٦) المسند ١/٣٨٠، ٤١٧، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٦٢، وفتح الباري ـ فضائل القرآن ٩/٨٨، حديث ٥٠٤٣، ومسلم ـ مسافرين ١/٥٦٥ حديث ٢٧٩، وأبو داود ـ صلاة ٢/٥٦، حديث ١٣٩٦.

وقال الكرماني: هو منصوب بفعل مقدر وهو (تَهذُّ).

[٧٢٤] حديث: «لا يجعل أحدُكُم للشيطان شيئاً من صلاتِه يرى أنّ حقّاً عليه أن لا ينصرف إلّا عَنْ يَمِينِه»[١].

قال الكرماني: (يرى) بيان للجعل، أو استئناف، فإن قلت: (أن لا ينصرف) معرّفة[٢]، إذ تقديره: عدم الانصراف. صرح الزمخشري بتعريف مثله، فكيف وقع خبراً لأنّ واسمه نكرة؟ قلت: إما لأن النكرة المخصوصة كالمعرفة، أو أنه من باب القلب، أي: يرى عدم الانصراف حق عليه. وفي بعضها (أن) بغير التشديد. فهي إما مخففة من الثقيلة. و(حقّاً) مفعول مطلق وفعله محذوف. أي: قد حق حقّاً. و(أن لا ينصرف) فاعل الفعل المقدر، وإما مصدرية.

[٧٢٥] حديث: «وَغِلَظُ القُلُوب في الفَدَّادِينَ عندَ أصولِ أَذْنَابِ الإبلِ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرنا الشَّيْطَانِ في رَبِيعَةَ ومُضَرَ»[٣].

قال النـووي: قوله (في ربيعة ومضر) بدل من الفَدَّادين، أي: القوة في ربيعة ومضر الفَدَّادين[٤].

[٧٢٦] حديث: «سُئِل النبيُّ ﷺ عن الوَسْوَسَةِ»[٥].

قال القرطبي: وزنها (فَعْلَلَة) وهي حقيقية[٦] مشعرة بالتحرك والاضطراب كالزلزلة والقلقلة والحقحقة.

(١) صحيح البخاري ـ الأذان ـ باب رقم ١٥٩ ـ ١/٢٠٧، ومسلم ـ مسافرين ١/٤٩٢ حديث ٥٩، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ١/٣٠٠ حديث ٩٣٠، والدارمي ـ صلاة ١/٢٥٣ حديث ١٣٥٧.

(٢) في ب، ج (متفرقة).

(٣) المسند ٤/١١٨، ٥/٢٧٣، ٢/٥٤١، ٣/٣٣٢، وفتح الباري ٦/٣٥٠، حديث ٣٣١٢، ومسلم ـ إيمان ١/٧١، حديث ٨١.

(٤) سقط من ب، ج قول النووي كلـه أجمع.

(٥) مسلم ـ إيمان ١/١١٩ حديث ٢١١.

(٦) في ب، ج (صيغة).

[٧٢٧] حديث: «مَالِي وللدُّنْيَا»(١).

اللام في (الدنيا) مقحمة للتأكيد إنْ كانت الواو بمعنى مع. وإنْ كانت للعطف فتقديره: مالي و (الدنيا)(٢) معي(٣).

[٧٢٨] حديث: «آخر مَنْ يدخلُ الجَنَّةَ رجلٌ فَهُوَ يَمْشِي مرّةً وَيَكْبُو أُخْرَى(٤)»(٥).

قال الطيبي: (الفاء) يجوز أن تكون تفصيلية. أبهم أولاً دخوله الجنة، (ثم فصّل كيفية دخوله فيها ثانياً، وأن تكون لتعقيب الاخبار، وأن تقدم ما بعدها على ما قبلها في الوجود فوقعت موقع ثم في هذا المعنى. كأنه قيل: أخبركم عقب هذا القول حاله في المشي قبل دخوله الجنة)(٦).

وقوله: (لَقَدْ أَعْطانِي اللَّهُ شَيْئاً) جواب قسم محذوف.

وقوله: (فيقول: أي رب أَدْنِنِي من هذه الشجرة فلأستظلّ بظلها)، (الفاء) تعليلية، واللام مزيدة للتأكيد، وعكسه(٧).

وقوله: (هذه) منصوب المحل بفعل يفسره ما بعده، أي: هذه أسألك. وقوله: (لا أسألك غيرها) حال تنازع فيه (أستظل) و(أشرب)، أو استئناف.

[٧٢٩] حديث: «فقال سَدَدْنَاها عنكَ يا أميةُ فواللَّهِ لَقَدْ سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:

---

(١) المسند ١/٣٠١، والترمذي - زهد ٤/٤٨٨ - ٥٨٩ حديث ٢٣٧٧، وابن ماجه - زهد ٢/١٣٧٦ حديث ٤١٠٩ (معناه).

(٢) في ب، ج (للدنيا).

(٣) نسب هذا الكلام في ب، ج لـ(الطيبي) في حين ورد في أ بدون نسبة.

(٤، ٥) في ب، ج (ويكبو مرّة) وهي رواية مسلم - الإيمان ١/١٧٤ حديث ٣١٠، وانظر فتح الباري الرقاق جزء ١١ باب رقم ٥١، وصحيح البخاري ٧/٢٠٤ - ٢٠٥.

(٦) سقط من ب، ج.

(٧) في ب، ج (أو عكسه) لعله يقصد: أو الفاء زائدة، واللام تعليلية.

إِنَّهُمْ قاتليك»[1].

قال الكرماني: القياس يقتضي أن يقال: (قاتلوك)، فتأويله: إنهم يكونون قاتليك[2]. وروي (قاتلتك). أي: الطائفة القاتلة[3] لك.

[٧٣٠] حديث: «**بِئْسَمَا لِأَحَدِكُمْ**[4] **أَنْ يقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وكَيْتَ، بَل نُسِّيَ**، واستذكر[5] **القرآنَ فإِنَّهُ أَشَدُّ تَفَصِّياً على**[6] **صُدورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ من عُقُلِهَا»**[7].

قال الزركشي: انتصاب (تفصياً) على التمييز كقوله تعالى: ﴿**خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً**﴾[8].

وقال القاضي عياض: يروى (من عقلها) وهو الأصل، وبعقلها، فالباء بمعنى (من) كقوله تعالى: ﴿**عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ**﴾[9]، و(في عقلها) وهي راجعة إلى معنى أيضاً، وبمعنى الباء.

وقال القرطبي: (من) على أصل ما يقتضيه اللفظ من معنى التعدي[10] والباء و(في) بمعنى (من). أو يكون معناهما المصاحبة والظرفية.

---

(١) البخاري ـ مغازي ٢ بلفظ (... إنهم قاتلوك).

(٢) التصويب في (يكونون قاتليك) من ب، ج.

(٣) في ب، ج (القاتلون).

(٤) في ب، ج (لأحدهم).

(٥) في ب، ج (واستذكروا).

(٦) في ب، ج (من).

(٧) المسند ١/٣٨٢، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٣٩، ٤٦٣، وفتح الباري ـ فضائل القرآن ٩/٧٩، حديث ٥٠٣٢، ومسلم = مسافرين ١/٥٤٤ حديث ٢٢٨، والنسائي ـ افتتاح ٢/١٥٤، والدارمي ١/٢١٧.

(٨) سورة الفرقان ٢٤.

(٩) سورة الإنسان ٦.

(١٠) سقط من أ (معنى) والتصحيح من ب، ج.

وفي راية (من عقله) بتذكير ضمير[1] النعم فإنه يذكر ويؤنث.

[٧٣١] حديث: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ»[2].

قال الطيبي: (مسلم) صفة مقيدة لـ(امرىء) و(شهد) مع ما هو متعلق به صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان. أو حال جيء به مقيداً للموصوف مع صفته[3] إشعاراً بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم. وقوله: (المفارق للجماعة) صفة مؤكدة للتارك.

[٧٣٢] حديث: «مَا مِنْ حاكمٍ يحكُم بينَ المسلمينَ - إلى قوله - في مَهْوَاةٍ أَرْبَعِين خَرِيفاً»[4].

قال الطيبي: (أربعين) مجرور والمحل صفة مهواة[5]، أي: مهواة[6] عميق، فكنى عنه بأربعين.

[٧٣٣] حديث: «المُؤْمِنُ مَأْلَف»[7].

قال الطيبي: يحتمل أن يكون مصدراً على سبيل المبالغة. كرجل عَدْل، أو اسم مكان، أي: يكون مكان الألفة ومنشأها[8] ومنه إنشاؤها، وإليه مرجعها.

---

(١) في أ (مخير) والتصحيح من ب، ج.

(٢) المسند ١/٦١، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ١٦٣، ٣٨٢، ٤٢٨، ٤٦٥، وفتح الباري - ديات ١٢/٢٠١ حديث ٦٨٧٨، ومسلم - قسامة ٣/١٣٠٢ حديث ٢٥، وأبو داود - حدود ٤/١٢٦ حديث ٤٣٥٢ والترمذي - حدود ٤/٤٨ حديث ١٤٤٤، والنسائي - تحريم الدم ٧/٩٠ - ٩١، والدارمي - سير ٢/١٣٨.

(٣) في ب، ج (صفتين).

(٤) ابن ماجه - أحكام ٢/٧٧٥ حديث ٢٣١١، وهو في ب، ج برواية: (يهوي أربعين خريفاً).

(٥) في ب، ج (مجرور المحل صفة شهودة).

(٦) في ب، ج (شهوده).

(٧) المسند ٢/٤٠٠، ٥/٣٣٥.

(٨) في أ (منشأتها) والتصحيح من ب، ج.

[٧٣٤] حديث: «الجنازةُ متبوعةٌ لا تتّبعُ»[١].

قال الطيبي: قوله: (لا تتّبع) صفة مؤكدة، أي: متبوعة غير تابعة.

مسند عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق[٢]
- رضي الله عنهما -

[٧٣٥] حديث: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ وإِنْ أَرْبَع فخامس أو سادس»[٣].

قال ابن مالك[٤]: هذا الحديث قد تضمن حذف فعلين، وعاملي جر باق عملاهما بعد (إنْ)، وبعد الفاء، وهو مثل ما حكى يونس من قول العرب: مررت بصالح، ان لا صالح فطالح. على تقدير: ان لا أمر بصالح ففد مررت بطالح[٥]، فحذف بعد (إنْ) أَمُرّ، والباء، وأبقى عملهما. وهكذا الحديث المذكور حذف منه[٦] بعد إنْ والفاء[٧] فعلان وحرفا جر باقٍ عملهما. والتقدير: من كان عنده طعام اثنين

---

(١) المسند ١/٣٧٨، ٣٩٤، ٤١٥، ٤١٩، ٤٣٢، والترمذي - جنائز ٣/٣٣٢، حديث ١٠١١، وابن ماجه - جنائز ١/٤٧٦ حديث ١٤٨٤.

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي بكر الصديق القرشي التّيْمي، صحابي، وابن صحابي، كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة، فجعله الرسول ﷺ عبد الرحمن، كان من أشجع قريش وأرماهم بسهم، حضر وقعة الجمل مع شقيقته عائشة رضي الله عنها، كان شاعراً، مات في مكة سنة ٣٥هـ ٦٧٣م، - الإصابة - ت ٥١٤٣، ومعالم الإيمان ١/١٠٤، والأعلام ٣/٣١١ - ٣١٢.

(٣) المسند ١/١٩٧، ١٩٨، ١٩٩. صحيح البخاري - كتاب المواقيت باب السمر مع الأهل والضيف رقم الباب ٤١، ١/١٤٩ (الطبعة التركية).

(٤) شواهد التوضيح ٩٣ - ٩٤.

(٥) في أ بصالح والتصحيح من ب، ج.

(٦) في أ، ب، ج (فيه) والتصحيح من شواهد التوضيح.

(٧) في أ (بعد إن والفعل) وفي ب، ج (بعد معدل من والفعل) والتصحيح من شواهد التوضيح.

فليذهب بثالث. وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس. ومن بقاء الجر بالحرف المحذوف قوله ﷺ: (صلاةُ الرجلِ في الجماعةِ تضعّفُ على صلاته في بيتِهِ وسوقِهِ خمساً وعشرينَ ضعفاً)[1]. أي: بخمس. وقوله: (أقربهما منك باباً)[2]. في جواب من[3] قال: إلى أيّهما أهدى. وقوله ﷺ: (فضلُ الصلاةِ بالسواكِ على الصلاةِ بغيرِ سِواك سبعين صلاة)[4] أراد إلى أقربهما وبسبعين. انتهى.

وقال الزركشي في «التنقيح»: قيده بعضهم بالجر في الجميع بتقدير: وإنْ كان عنده طعام أربع فليذهب بخامس[5] أو سادس. فحذف المضاف وأبقى عمله، والرفع أحسن على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه.

وقال الكرماني: روي بجرها فتقديره: وإن كان عنده طعام أربع فيذهب بخامس أو سادس. ويرفعهما فالتقدير: أيضاً كذلك لكن بإعطاء المضاف إليه وهو رابع إعراب المضاف، وهو (طعام). وبإضمار[6] مبتدأ للفظ خامس.

وقوله في الحديث: (قالت: لا وقرّة عيني لهنّ الآن أكثر منها)[7].

قال الداودي: أرادت بقرّة عينها النبي ﷺ، فأقسمت به. و(لا) زائدة. ولها نظائر مشهورة. ويحتمل أنها نافية وثَمَّ محذوف.

أي: لا شيء غير ما أقول وهو عيني لهي أكثر منها.

---

(١) البخاري ـ ١٠ كتاب الأذان ـ ٣٠ باب فضل صلاة الجماعة.

(٢) البخاري ـ ٧٨ كتاب الأدب ـ باب ٣٢.

(٣) في ب، ج (شيء).

(٤ المسند ٢٧٢/٦.

(٥) سقط من ب، ج (بخامس).

(٦) في ب، ج: (بإضماره).

(٧) في أ (قالت: لا وقرة عيني لهي إلاّ أن أكثر منها) والتصحيح من ب، ج، وهو في المسند ١٩٧/١.

[٧٣٦] حديث: «جاءَ رجلٌ مُشْعَانُ بِغَنَمٍ يسُوقُها، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: بَيْعاً أم عطيةً»(١).

قال الزركشي والكرماني: منصوبان على المصدرية بفعل مضمر أي: أتبيع بيعاً، وروي بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف. أي: أهذه بيع وقوله: (بل بيع) أي: بل هي بيع.

قوله: (فأكلنا أجمعون). قال الزركشي: وهكذا وقع مرفوعاً تأكيداً للضمير من (أكلنا) من غير فاصل. وأجاز ابن درستوية حالية(٢) أجمعين، وعليه يجوز النصب.

مسند عبد الرحمن بن أبي عُمَيْرة(٣)
ـ رضي الله عنه ـ

[٧٣٧] حديث: «مَا مِنْ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ يقبضُهَا ربُّها تحبُّ أن ترجِع إليكم وأنّ لها الدنيا وما فيها غيرُ الشهيد»(٤).

قال الطيبي: (وأن لها). ويجوز أن يكون معطوفاً على (أن يرجع). وأن يكون حالاً إنْ روي بكسر (إنَّ). و(غير الشهيد) بدل من فاعل (يحب).

---

(١) المسند ١/١٩٧، ١٩٨، وفتح الباري ـ بيوع ٤/٤١٠ حديث ٢٢١٦. ومسلم ـ أشربة ٣/١٦٢٦ ـ ١٦٢٧ حديث ١٧٥.

(٢) في ب، ج (حالته).

(٣) عبد الرحمن بن أبي عميرة، المزني، عِدَادُه في الشاميين، وقيل عبد الرحمن بن أبي عمير المزني، وقيل: بن عمير أو عميرة القرشي.

ـ أسد الغابة: ت ٣٣٦٢.

(٤) المسند ٤/٢١٦، والنسائي ـ الجهاد ـ باب ٣٠ ٦/٣٢ ـ ٣٣.

مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه[1]

[٧٣٨] حديث: «ثلاثةٌ تحتَ العرشِ يومَ القيامةِ: القرآن يحاجُّ العباد له ظَهْر وبَطْن»[2].

قال الطيبي: (العباد) يحتمل أن يكون مفعولاً به لـ(يحاجّ) أي: يخاصم فيما صنعوه. وأن يكون نصباً[3] على نزع الخافض، أي: يحاجّ عن العباد. كما في حديث: (يحاجّان عن أصحابهما)[4].

وقوله: (له ظهر وبطن)، جملة إسمية وقعت حالاً من ضمير القرآن في الخبر بلا واو.

مسند عبد الرحمن بنِ سَمُرَةَ[5]
ـ رضي الله عنه ـ

(١) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث، أبو محمد، الزُّهْري، القرشي، صحابي، ومن أكابرهم، أحد العشرة المبشرين، وأحد الستة أصحاب الشورى، ولد بعد عام الفيل بعشر سنين وشهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها، له (٦٥) حديثاً، توفي في المدينة سنة (٣٢) هـ، ٦٥٢م. صفوة الصفوة ١/ ١٣٥، والحلية ١/ ٩٨، وإصابة ت٥١٧١ والأعلام ٣/ ٣٢١.

(٢) رواه الحكيم الترمذي في نوادرِهِ، ومحمد بن نصر في فوائده، وانظر الجامع الصغير ١/ ١٣٩، وفيض القدير ٣/ ٣١٦، وشرح السنة ١٣/ ٢٢.

(٣) في أ (نصّاً)؛ والتصحيح من ب، ج.

(٤) في أ غير واضح، والتصويب من ب، ج.

(٥) عبد الرحمن بن سَمُرة بن حبيب بن عبد شمس القرشي، أبو سعيد، صحابي، من القادة الولاة، أسلم يوم فتح مكة، وشهد غزوة مؤتة، وسكن البصرة، وتوفي فيها سنة (٥٠)هـ ـ ٦٧٠م، وله (١٤) حديثاً.

ـ تهذيب التهذيب ٦/ ١٩٠، والإصابة ـ ت ٥١٢٥، ونسب قريش ١٥٠، والأعلام ٣/ ٣٠٨.

[٧٣٩] حديث: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِين فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا»[1].

قال الزركشي: فإنْ قيل: الحلف باليمين لا على اليمين. قلنا: (على) فيه وجهان: أحدهما: أنها بمعنى الباء؛ ففي رواية النسائي: (إذا حلفت بيمين). الثاني: أنها على بابها، وسمي المحلوف عليه يميناً لتلبسه باليمين، والتقدير: على شيء مما تحلف[2] عليه. انتهى.

قال القرطبي: يجوز أن يقال: إن (على) صلة، وتنصب[3] يمين على أنه مصدر ملاق في المعنى، لا في اللفظ.

مسند عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه[4]

[٧٤٠] حديث: «الحجُّ عَرَفَةُ»[5].

قال البيضاوي: مبتدأ وخبر على تقدير حذف المضاف من الطرفين. أي: ملاك

---

(١) المسند ٢/١٨٥، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٢، ٣٦١، و٣/٧٦، و٤/٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٣٩٨، و٥/٦١، ٦٣، وفتح الباري ـ فرض الخمس ٦/٢٣٦ ـ ٢٣٧ حديث ٣١٣٣، ومسلم ـ أيمان ٣/١٢٧٣ حديث ٧، ١٩، ١١، ١٢، وأبو داود ـ أيمان ٣/٢٢٩ حديث ٣٢٧٧، والترمذي ـ نذور وأيمان ٤/١٠٦ حديث ١٥٢٩، والنسائي ـ أيمان ٧/٢٢، ومعناه في ابن ماجه ـ كفارات ١/٦٨١ حديث ٢١٠٨، والدارمي ـ نذور ٢/١٠٧ حديث ٢٣٥٠.

(٢) في ب، ج (يحلف).

(٣) في أ (ينصب) والتصحيح من ب، ح.

(٤) عبد الرحمن بن يعمر الدِّيلي، سكن الكوفة.
أسد الغابة: ت ٣٤٠٧.

(٥) الترمذي ـ تفسير القرآن ٥/٢١٤ حديث رقم ٢٩٧٥، وأبو داود ـ مناسك ٢/١٩٦ رقم ١٩٤٩، وابن ماجه ـ مناسك ٢/١٠٠٣ رقم ٣٠١٥، والدارمي ـ باب بم يتم الحج ١/٣٨٦ رقم ١٨٩٤، ومسند أحمد ٤/٣٠٩، وانظر فتح الباري ١١/ ٩٤.

الحج أو معظم أركانه وقوف عرفة.

وقال الطيبي: التعريف في (الحج) للجنس وخبره معرفة فيفيد الحصر كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾[1]، وقولهم: حاتمُ الجودِ.

مسند عبدالله بن مغفل* رضي الله عنه[2]

[٧٤١] حديث: «وَأَيُّما قَوْمٍ اتَّخَذُوا كَلْباً ليس بِكَلْبِ حَرْثٍ أو صَيْدٍ أو مَاشِيَةٍ نَقَصُوا مِنْ أُجُورِهِم كُلَّ يَوْمٍ قيراط»[3].

قال أبو البقاء[4]: هكذا وقع في هذه الرواية (قيراط) بالرفع، والصواب (قيراطاً) بالنصب لأن (نقصوا) قد تضمن ضميراً يقوم مقام الفاعل، وهو الواو، «فقيراطاً» هو المفعول الثاني، وأما الرفع فوجّه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قَدَرُ النقصِ قيراطٌ، وهو على بعده جائز.

[٧٤٢] حديث: «فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُم»[5].

قال الطيبي: أي: بسبب حبّه إيّاي أحبّهم.

---

(١) سورة البقرة ٢.

* هذا المسند سقط كله من ب، ج.

(٢) عبدالله بن مُغَفَّل المزني. صحابي، من أصحاب الشجرة. سكن المدينة ثم كان أحد العشرة الذين بعثهم عمر ليفقهوا الناس بالبصرة، فتحول إليها وتوفي فيها له (٤٣) حديثاً توفي سنة ٥٧هـ ـ ٦٧٧م وقيل غير ذلك ـ الأعلام ٤/٢٨٢، وابن خياط ١/٨٥، وأسد الغابة ٣١٩٧، والمعارف ٢٩٧، وتهذيب التهذيب ٦/٤٢.

(٣) المسند ٤/٨٥، ومعناه في مسلم ٣/١٢٠٠ حديث ٤٦، وفي ب، ج، يأتي مسند عبدالله بن مغفل بعد مسند عقبة بن الحارث.

(٤) إعراب الحديث ١٢٩.

(٥) المسند ٤/٨٧، ٥/٥٤، ٥٧، والترمذي ـ مناقب ٥/٦٩٦ حديث ٣٨٦٢.

مسند عبد المطلب بن ربيعة(1)
ـ رضي الله عنه ـ(*)

[٧٤٣] حديث: «إنَّ هـٰذِهِ الصدقةَ إنَّما هِيَ أوساخُ النَّاسِ»(2).

قال الطيبي: إنّ الثانية وقعت في حيز خبر (إن). وهي مكسورة، كما وقع إنّ المكسورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ﴾(3). ذهب أبو البقاء إلى أن (إنَّ) جاءت مقحمة، مؤكدة للأولى، والتقدير: إنّ الذين آمنوا لا نضيع. وذهب صاحب «الكشـاف» إلى أن الخبر أولئك. «وانّا لا نضيع. . إلخ معترض. وكذلك ما نحن فيه، فإنّ خبر إنّ (لا تحل) لمحذوف، و(إنّما أوساخ الناس) معترضة أو (إنّ) مقحمة للتأكيد، وحمل (أوساخ الناس) على ضمير القصة، أي: الصدقات، وارد على التشبيه نحو: زيد آته قوله، فقال: علي: أنا أبو حسن القوم. قال القاضي عياض: كذا رويناه بالإضافة، وبالواو، ووجهه ظاهر، أي: أنا عالم القوم وذو رأيهم. ورويناه عن أبي بحر: أنا أبو حسنٍ، وبالتنوين وبعده (القَوْمُ) بالرفع. أي: أنا من علمتم رأيه أيها القوم.

وقال النووي: وهذا ضعيف، لأن حرف النداء لا يحذف في نداء القوم ونحوه،

---

(1) عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هشام، صحابي، سكن المدينة انتقل إلى الشام، توفي في دمشق سنة ٦٢هـ، له (٨) أحاديث، تهذيب التهذيب ٦/٣٨٣، والإصابة ٥٢٤٦، والأعلام ٤/١٥٤.

* ورد هذا المسند في ب، ج في غير موضعه.

(2) المسند ٣/٤٠٢، ٤/١٦٦ بلفظه، ومسلم ـ الزكاة ٢/٧٥٢، ٧٥٤، وأبو داود ـ إمارة ٣/١٤٧ حديث رقم ٢٩٨٥، والنسائي ـ زكاة ٥/١٠٥، ١٠٦، والموطأ ٢/١٠٠٠.

(3) سورة الكهف ٣٠.

قال: (روي: «[أ][1] أبـو حسنٍ بالتنـوين ـ القَـرْمُ»: بالراء مرفوع على النعت، وهو السيد، وأصله: فحل الإبل. قال النووي: وهذا أصح الأوجه في ضبطه.

مسند عتبة بن عبد السّلمي* [2]
ـ رضي الله عنه ـ

[٧٤٤] حديث: «مَا مَنْ عَبْدٍ يخرجُ مِنْ بَيْتِهِ إلى غُدُوٍّ أَوْ رَوَاحٍ إلى المسجدِ إلاّ كانتْ خُطَاهُ: خطوةً كفارةً وخطوةً درجةً»[3].

قال أبو البقاء[4]: الجيد نصب (خطوة) على أن يكون خبر كان، وكفارة نعت لخطوة. ولو رفع على أنه مبتدأ، وكفارة خبره جاز، وهذا جائز وإن كانت (خطوة) نكرة، لأن التقدير: خطوة منها كفارة، وخطوة منها درجة، فحذف الصفة للعلم بها، ويجوز أن يكون (خطوة) مع تنكيرها[5] في موضع: بعضها كفارة وبعضها درجة.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٢) عتبة بن عبد السّلمي أبو الوليد. صاحب النبي ﷺ. نزل الشام بحمص وله جماعة أحاديث. كان اسمه عتلة فسماه النبي عتبة. عاش ٩٤ سنة توفي سنة ٨٧هـ ـ ٧٠٥م: سير أعلام النبلاء ٣/٢٧٧، ابن خياط ١/١٢٠، أسد الغابة ٣٥٤٦، تهذيب التهذيب ٧/٩٨.

* أُخِّر هذا المسند عن موضعه في ب، ج.

(٣) المسند ٤/١٨٥.

(٤) إعراب الحديث ١٤٨.

(٥) في أ (تكبيرها) والتصحيح من إعراب الحديث.

مسند عثمان بن أبي العاص الثقفي* رضي الله عنه(1)

[٧٤٥] حديث: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ، هل من داعٍ فأستجيبَ لَهُ»(2).

قال أبو البقاء(3): الجيد نصب هذه الأفعال، لأنها جواب الاستفهام، فهي كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا(4)﴾(5). ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ، أي: فأنا أعطيه أو فأنا (أجيبه)(6).

[٧٤٦] حديث: «أَنتَ إِمَامُهُمْ واقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ»(7).

قال الطيبي: (واقتد بأضعفهم) جملة إنشائية عطفت على (أنت إمامهم)، وهي خبرية على تأويل: أمّهم، عدل إلى الاسمية دلالة على الثبات.

مسند عثمان بن حُنَيْفٍ ـ رضي الله عنه ـ(8)

---

(١) عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان، من ثقيف. صحابي من أهل الطائف أسلم في وفد ثقيف، فاستعمله النبي على الطائف فبقي في عمله إلى أيام عمر. ثم ولاّه عمر (عُمان) و(البحرين) ـ الأعلام ٣٦٨/٤، سير أعلام النبلاء ٢٦٩/٢، أسد الغابة ٣٥٧٥، تهذيب التهذيب ١٢٨/٧. والمعارف ٢٦٨. * في ب، ج ورد هذا المسند في غير موضعه.

(٢) المسند ٣٨٨/١، ٤٠٣، ٤٤٧، ٣٤/٣، ٢٢/٤، ٨١، ومسلم ـ المسافرين ٥٢٢/١، حديث ١٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢.

(٣) إعراب الحديث ١٤٩.

(٤) في أ (فيشفعون). والتصحيح من كتاب الله تعالى.

(٥) سورة الأعراف ٥٣.

(٦) في (أ) (جيه) والتصحيح من إعراب الحديث.

(٧) المسند ٢١٧/٤، والنسائي ـ أذان ٢٣/٢، وأبو داود ـ صلاة ١٤٦/١ حديث ٥٣١، وابن ماجه ٢٣٦/١ حديث ٧/٤ (معناه)، ومعناه في الترمذي ٤٩/١ حديث ٢٠.

(٨) عثمان بن حُنَيْف بن وهب الأنصاري الأَوْسي، أبو عمرو، من الصحابة، شهد أحداً وما بعدها، ولاّه عمر السواه، ثم ولاّه على البصرة، امتنع عن الخروج على عليّ في الفتنة ووقعة الجمل، =

[٧٤٧] حديث: «اللهمَّ إنّي أسْأَلُكَ وأتوجَّهُ إليكَ بنبيّك محمدٍ نبيّ الرَّحْمَةِ»[(١)].

قال الطيبي: الباء في (بنبيك) للتعدية.

قوله: (يا محمدُ إنّي توجهتُ بِكَ إلى ربّي).

قال الطيبي: الباء في (بِكَ) للاستعارة.

قوله: (لِتَقْضِيَ لِي حَاجَتِي).

قال الطيبي: فإن قلت ما معنى (لِي) و(في). قلت: معنى (لِي) كما في قوله: (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي)[(٢)]؛ أَجْمَلَ أولاً ثم فصّل ليكون أوقع[(٣)]. ومعنى (في) كما في قول الشاعر:

يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِها نَصْلِي[(٤)]

أي: أوقع القضاء في حاجتي، واجعلها مكاناً له، ونظير الحديث قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[(٥)] انتهى.

= سكن الكوفة، وتوفي في خلافة معاوية بعد ٤١هـ - ٦١١م.

- الإصابة - ت٥٤٣٧، وتهذيب التهذيب ٧/١١٢، والأعلام ٤: ٢٠٥.

(١) المسند ٤/١٣٨، ٣٩٥، وابن ماجه - إقامة الصلاة ١/٤٤١ حديث ١٣٨٥، والترمذي - دعوات ٥/٥٦٩ حديث ٣٥٧٨.

(٢) سورة طه ٢٥.

(٣) في ب، ج (وقع).

(٤) البيت:

وإنْ تعتذرْ بالمَحْلِ من ذي ضُرُوعِها ... إلى الضَّيْفُ يجرحْ في عَراقِيبِها نَصْلِي

وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٩٠، والخزانة١/٢٨٤، و٤/٢٩٠، وشرح المفصل ٢/٣٩. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية - الشاهد ٢٣٧٣.

(٥) سورة الأحقاف ١٥.

قلت: لفظ الترمذي: إنّي توجهت إلى ربّي في حاجتي هذه لتقضى لي.

قوله: (اللَّهُمَّ فشَفِّعْهُ فِيَّ).

قال الطيبي: أي اقبل شفاعته في حقّي. والفاء عطف على قوله: (أتوجّه إليك بنبيّك). أي: اجعله شفيعاً لي فشفعه.

وقوله: (اللهم) معترضة.

مسند عثمان بن عفان[1] - رضي الله عنه -

[٧٤٨] حديث: «مَنْ أَسَرَّ سَرِيرَة أَلْبَسَهُ اللهُ رِدَاءً مِنْهَا. إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»[2].

قال أبو حيان في «شرح التسهيل»: قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخير، وإنْ شرّاً فشرّ). و(الحرّ مقتول بما قتل به إنْ سيفاً فسيف، وإنْ خنجراً فخنجر). انتصاب (خيراً) و(سيفاً) و(خنجراً) على تقدير: إن كان العمل خيراً أو شرّاً. وإن كان المقتول به سيفاً أو خنجراً، ويجوز رفعهما على أنهما اسم كان، أي: إنْ كان في أعمالهم خير، وإن كان في أعمالهم (شر)[3]. وإن كان معه سيف. أو كان

(١) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية من قريش. أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين. من كبار الرجال الذين اعتز بهم الإسلام في عهد ظهوره. ولد بمكة وأسلم بعد البعثة بقليل. وكان غنيّاً شريفاً في الجاهلية افتتحت أيام خلافته أرمينية والقوقاز وخراسان وكرمان وسجستان وأفريقية وقبرس. وأتم جمع القرآن. استشهد في بيته بالمدينة وهو يقرأ القرآن سنة ٣٥هـ - ٦٥٦م. - الأعلام ٤/٣٧١، وأسد الغابة ٣٥٨٣، وابن خيّاط ١/٢٣، المعارف ١٩١، وتهذيب التهذيب ٧/١٣٩.

(٢) المعجم الكبير ٢/١٨٤ للطبراني حديث رقم ١٠٧٢ برواية: (ما أسر عبد سريرة إلّا ألبسه الله رداءها إن خيراً فخير وإن شراً فشر. وانظر المجمع ١٠/٢٢٥.

(٣) سقط من أ (شر) والتصحيح من ب، ج.

معه خنجر. ويجوز الرفع على أنه فاعل لكان التامة.

وقال ابن فلاح في «المغني»: يجوز في هذه المسألة وما شاكلها أربعة. أجودها نصب الأول، على أنه خبر مبتدأ محذوف، على القياس في حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء. أي: إنْ كان عمله خيراً (فجزاؤه خير)[1]. والثاني: رفع الأول: ونصب الثاني. وهو أضعفها على تقدير: إنْ كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً.

والثالث: رفعهما.

والرابع: نصبهما، وهما متوسطان. لأن رفع الثاني، ونصب الأول قوي. ورفع الأول، ونصب الثاني ضعيف.

[٧٤٩] حديث: «مَا مَنْ مُسلمٍ تَحْضُرُهُ صلاةٌ مكتوبةٌ فيُحْسِنُ وُضُوءَها وخشوعَها، إلّا كانتْ كفّارَةً لِمَا قَبْلَها من الذنوبِ، ما لَمْ يأتِ كبيرةً، وذلك الدَّهْرَ كُلَّهُ»[2].

قال أبو البقاء[3]: يجوز فيه النصب على تقدير: وذلك في الدهر كلّه. فحذف حرف الجر، ونصبه على الظرف، وموضعه رفع خبر ذلك[4]. ويجوز رفعه على تقدير: وذلك حكم الدهر كله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وقال الطيبي: الواو في قوله: (وذلك الدهر) للحال وذو الحال المستتر في خبر كانت وهو قوله: كفارة، والمشار إليه إما تكفير الذنوب، وإما معنى (ما لم يأت كبيرة)، أي: عدم إثبات كبيرة في الدهر كله. والوجه هو الأول. وانتصب (الدهر) (ظرفاً لمقدر)[5]. أي: وذلك مستمر في جميع الدهر.

(١) سقط من ب، ج قوله (فجزاؤه خير).

(٢) المسند ٥/٢٤٧، ٣١٧، ومسلم ـ طهارة ١/٢٠٦ حديث ٧ ومعناه في أبي داود ـ صلاة ١/١١٥ حديث ٤٢٥، ٤٢٩.

(٣) إعراب الحديث ١٤٩.

(٤) التصويب من إعراب الحديث النبوي ١٤٩.

(٥) في أ (وصرفا المقدر) والتصحيح من ب، ج.

[٧٥٠] حديث: «مَا رَأَيْتُ مَنْظَراً قَطُّ إلاّ والقَبْرُ أَفْظَعُ مِنْهُ»(١).

قال الطيبي: الواو للحال والاستثناء مفرغ. أي: ما رأيت منظراً، وهو ذو هول، وفظاعة، إلاّ والقبر أفظع منه. وعبر بالمنظر عن الموضع مبالغة، فإنه إذا نفي(٢) الشيء مع لازمه ينتفي(٣) الشيء بالطريق البرهاني.

[٧٥١] حديث: «لا يتوضأُ رجلٌ فيحسنُ وُضُوءَهُ ويصلّي الصلاةَ، إلاّ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلاةِ حتّى يُصَلِّيَهَا»(٤).

قال الكرماني: (إلاّ غفر له) استثناء من رجل، أي: لا يتوضأ رجل إلا رجل غفر له. أو من أعم عام الأحوال. أي: لا يتوضأ رجل في حال إلا في حال المغفرة. وحتى (غايته)(٥) يحصل المقدر العامل في الظرف، إذ الغفران لا غاية له.

مسند عَرْفَجَةَ الأشجعي*(٦)
ـ رضي الله عنه ـ

---

(١) المسند ١/٦٤، والترمذي ـ زهد ٤/٥٥٣، ٥٥٤ حديث ٢٣٠٨ وابن ماجه ـ زهد ٢/١٤٢٦ حديث ٤٢٦٧.

(٢) في ب، ج (بقي).

(٣) في ب، ج (ينتقض).

(٤) المسند ١/٥٧، ٧١، ٢٦٠، وفتح الباري ـ وضوء ١/٢٦١ حديث ١٦٠، ومسلم ـ طهارة ١/٢٠٦ حديث ٦، والنسائي ـ طهارة ١/٩٠ ـ ٩١.

(٥) في ب، ج (غاية).

* ورد هذا المسند في ب، ج في غير ترتيبه الذي في أ.

(٦) عَرْفَجة بن ضريح الأشجعي. له صحبة. سكن الكوفة، وحدّث عن النبي ﷺ، وفي اسمه خلاف.

[٧٥٢] حديث: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بينَ المسلمينَ وهُمْ جميعٌ، فَاضْرِبُوهُ بالسيفِ كائناً مَنْ كَانَ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (كائناً) حال من الهاء في (اضربوه) أي: فاضربوه شريفاً ووضيعاً وغير ذلك. و(من كان) استفهام، أي: أيّ رجل كان. ويجوز أن يكون المراد به الصفة كما تقول: (مررت برجل أيّ رجل)[٣].

وقال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: الواو في قوله: (وهم جميع) للحال. وقوله: (كائناً) (منصوب)[٤] على أنه حال من ضمير المفعول من قوله[٥]: (فاضربوه)، و(مَنْ) مرفوع المحل على أنه فاعل (كائناً) وكان تامة. أو على أنه خبر كان. أي: فاضربوه من كان كائناً، ويكون (من) (وما بعده بدلاً من)[٦] ضمير الفاعل[٧]، أي: فاضربوه من كان كائناً، على إفادة (من) معنى العموم.

مسند العداء بن خالد* ـ رضي الله عنه ـ[٨]

(١) المسند ٤/٢٦١، ٣٤١، ٥/٢٤، ومسلم ـ إمارة ٣/١٤٧٩ حديث ٥٩، ٦٠، والنسائي ـ تحريم الدم ٧/٩٢ ـ ٩٣. وأبو داود ـ سنة ٤/٢٤٢ حديث ٤٧٦٢.

(٢) إعراب الحديث ١٥٠.

(٣) سقط من أ (.. أي رجل) وسقط من ب، ج (مررت) والتصحيح من إعراب الحديث ١٥٠.

(٤) في أ (منعوت) والتصحيح من ب، ج.

(٥) في ب، ج: في قوله.

(٦) مكرر في أ.

(٧) في أ (الفاء) والتصحيح من ب، ج.

* في ب، ج هذا المسند في غير موضعه.

(٨) العداء بن خالد بن هَوْذَة العامري، أسلم بعد حنين، وله أحاديث، قيل: إنه عمّر فقد عاش إلى (١٠٢)هـ ـ أسد الغابة ٣٩٤، والإصابة ٦/٣٩٨. وابن سعد ٧/٥١، والكاشف ٢/٢٥٩، والتقريب ٢/١٦.

[٧٥٣] حديث: «كتبَ لِيَ النبيُّ ﷺ: هـٰذا مَا اشْتَـرَى العداءُ بنُ خالدٍ مِنْ محمّد رسول الله - ﷺ - بَيْعَ المسلمِ المسلمَ»(١).

قال التيمي: (بَيْعَ المسلمِ) نصب على أنه مصدر من غير فعله، لأنّ معنى البيع والشراء متقاربان، ويجوز الرفع على كونه خبر المبتدأ المحذوف. و(المسلم) الثاني: منصوب بوقوع فعل البيع.

مسند عَدِيّ(٢) بنُ عُمَيْرَةَ - رضي الله عنه -(٣)

[٧٥٤] حديث: «مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمَنَا مَخِيطاً فَمَا فَوْقَهُ صَارَ غُلُولاً»(٤).

قال الشيخ أكمل الدين: الضمير في (استعملناه) يعود على (مَنْ)، وقوله: (على عمـل) يتعلق باستعملناه. (ونصب (مخيطاً) على أنه بدل من ضمير المتكلم بدل الاشتمال، أي: كتم مخيطاً لنا)(٥).

---

(١) فتح الباري - بيوع ٤/٣٠٩، والترمذي - بيوع ٣/٥٢٠ حديث ١٢١٦، وابن ماجه ٢/٧٥٦ حديث ٢٢٥١.

(٢) في ب، ج عمر.

(٣) عَدِي بن عُميرة بن فَرْوة الكِنْدِي، أبو زُرَارَةَ، صحابي، سكن الكوفة، وانتقل إلى حَرَّانَ، ثم توفي بالكوفة سنة (٤٠) هـ - ٦٦٠م، وله (١٠) أحاديث.
- الإصابة ت ٥٤٨٩، والأعلام ٤/٢٢١.

(٤) المسند ٤/١٩٢، ومسلم - إمارة ٣/١٤٦٥ حديث ٣٠، وأبو داود - أقضية ٣/٣٠٠ - ٣٠١ حديث ٣٥٨١.

(٥) سقط من «أ» ما بين المعقوفتين.

حديث العِرْباض* رضي الله عنه[1]

[٧٥٥] حديث: «أَيَحْسَبُ[2] أحدُكُم متكئاً على أرِيكَتِهِ يظنُّ أنَّ الله لَمْ يُحَرِّم شيئاً إلاّ مَا فِي القرآن»[3].

قال الأشرفي: (يظنّ) بدل من (يحسب)، بدل الفعل من الفعل، وقوله: (ألا وإنّي قد أمرت ووعظت ونهيت[4] عن أشياء مثل القرآن أو أكثر).

قوله: (عن أشياء) متعلق بالنهي فحسب، ومتعلق الأمر والوعظ محذوف، أي أمرت ووعظت بأشياء.

وقال الطيبي: الهمزة في (أيحسب) للإنكار، والواو في (وإنّي) للحال، والمعنى: أيحسب أحدكم أنّ[5] الله حصر المحرمات في (القرآن)[6]، والحال أني قد حرمت وأحللت، ووعظت. فأقحم حرف التنبيه المتضمن للإنكار بين الحال وعاملها.

وقال المظهري: (أو) في قوله: (أو أكثر) ليس للشك، لترقبه[7] الزيادة طوراً بعد طور.

---

(١) العِرْباض بن سَارِيَة السُّلَمِي، كنيته أبو نَجِيح، من أعيان أهل الصُّفَّة، سكن حمص، وروى أحاديث عن النبي ﷺ، توفي سنة (٧٥)هـ ـ طبقات ابن سعد ٤/٢٧٦، والاستيعاب ٣/١٦٦، وأسد الغابة ٤/١٩، والحلية ٢/١٣، وسير أعلام النبلاء ٣/٤١٩.

(٢) في أ يظن والتصحيح من ب،ج .

(٣) المسند ٢/٣٦٧، ٤/١٣١، ١٣٢، ٦/٨، ومعناه في الترمذي ـ علم ٥/٣٨ حديث ٢٦٦٤، ومعناه في ابن ماجه ـ مقدمة ٢/٦ حديث ١٣.

(٤) في أ (لفظت) والتصحيح من ب، ج.

(٥) سقط من ب، ج لفظ (أنّ).

(٦) سقط من أ والتصحيح من ب، ج.

(٧) في ب، ج (الترقية) والصواب ما أثبتناه.

قال الطيبي: مثلها في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1] [أي: بل يزيدون][2].

[٧٥٦] جديث: «إِنِّي عَبْدُ[3] اللهِ مكتوبٌ لخَاتَمِ[4] النَّبِيِّينَ. وإِنَّ آدَمَ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ»[5].

قال الـزَّمَخْشَرِي في «الفائق»: انجدل مطاوع جدله، إذا ألقاه على الأرض، وأصله الإلقاء على الجدالة، وهي الأرض الصلبة، وهذا على سبيل إنابة فعل مناب فعل، والجار الذي هو (في)[6] ليس يتعلق بمنجدل. و(إنما) هو خبر ثان، لأن الواو مع ما بعـدهـا في محـل النصب على الحال من (مكتوب). والمعنى كتبت خاتم الأنبياء[7]. في الحال الذي آدم مطروح على الأرض حاصل في أثناء الخلقة بما يفرغ من صورته [وإجراء الروح] [8].

قال الطيبي: يعني لا يجوز إجراء منجدل على (أن)[9] يكون مطاوعاً لجدل، لما يلزم منه، (أو)[10]يكون آدم (منفصلاً)[11]من الأرض الصلبة. بل هو ملقىً عليها. ولا يجوز أن يكون (في) متعلقاً بمنجدل، لما يلزم منه أن يكون المنجدل مظروفاً في طينته، وإنما هو ظرف له، وهو حاصل فيه.

---

(١) سورة الصافات ١٤٧.

(٢) سقط من أ ما بين الحاصرتين.

(٣) في أ (عند) والتصحيح من ب، ج.

(٤) في أ كخاتم والتصحيح من ب، ج.

(٥) المسند ٤/١٢٨، برواية: , (إنِّي عبد الله في أم الكتاب لخاتم النبيين).

(٦) في ب، ج (من).

(٧) في ب، ج (النبيين).

(٨) ما بين المعقوفتين غير واضح في أ والتصويب من ب، ج.

(٩) سقط من أ.

(١٠) في ب، ج (أن).

(١١) في ب، ج (منفعلاً).

حديث[1] عطيَّة السَّعْدي[2]

ـ رضي الله عنه ـ

[٧٥٧] حديث: «لا يبلغُ العبدُ أنْ يكونَ مِنَ المُتَّقِينَ»[3].

قال الطيبي: (أن يكون من المتقين)[4] ظرف (يبلغ) على تقدير مضاف، أي: درجة المتقين.

مسند عُقْبَةَ بنِ الحارثِ النَّوْفَلِي[5]

ـ رضي الله عنه ـ

[٧٥٨] حديث: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟»[6].

قال الطيبي: (كيف) سؤال عن الحال، و(قيل) حال، وهما يستدعيان عاملاً يعمل فيهما)[7]. يعني كيف تباشرها وتفضي إليها وقد قيل إنك أخوها، إنّ ذلك بعيد

---

(١) في ب، ج (مسند).

(٢) عطية بن عروة السعدي، من سعد بن بكر.
ـ أسد الغابة ت ٣٦٨٥.

(٣) الترمذي ـ قيامة ٤/٦٣٤ حديث ٢٤٥١، وابن ماجه ـ زهد ٢/١٤٠٩ حديث ٤٢١٥.

(٤) سقط من ب، ج قوله (من المتقين).

(٥) عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف بن قُصَيّ القرشي النوفلي، يكنى أبا سروعة، أسلم يوم الفتح، سكن مكة، وهو الذي شرب الخمر مع عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب بمصر.
ـ أسد الغابة ٣٦٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/٢٣٨.

(٦) المسند ٤/٧، وفتح الباري ـ شهادات ٥/٢٦٧ حديث ٢٦٥٩، وأبو داود ـ أقضية ٣/٣٠٦ ـ ٣٠٧ حديث ٣٦٠٣.

(٧) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

من ذوي المروءة والورع[1].

مسند عُقْبَة بن عامر ـ رضي الله عنه ـ[2]

[٧٥٩] حديث: «ليسَ مِنَ اللّهوِ إلاّ ثلاثٌ: تأديبُ الرجلِ فَرَسَهُ ومُلاَعَبَتُهُ أَهْلَهُ، وَرَمْيُهُ بِقَوْسِهِ وَنَبْلِهِ»[3].

قال الخطابي: يريد ليس المباح من اللهو إلا ثلاث. (انتهى)[4].

قلت: وفيه حذف اسم (ليس) وهو ممنوع عند النحاة، وقد روي هذا الحديث بلفظ: (كل شيء يلهو به الرجل باطل إلا رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته أهله، فإنه[5] من الحق).

وهذه الرواية لا إشكال فيها، وبها يعرف أن الأول من تصرف الرواة.

[٧٦٠] حديث: «مَا مِنْ مسلمٍ يتوضأُ فيحسنُ وضوءه، ثم يقوم[6] فيصلّي ركعتين مُقْبِلٌ عليهما بقلْبِهِ ووجْهِهِ إلا وجبتْ له الجنةُ»[7].

---

(١) في أ الروع، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) عقبة بن عامر الجُهَنِي: أسلم عندما دخل الرسول المدينة مهاجراً، وكان من أصحاب معاوية بن أبي سفيان، وولي مصر وسكنها ـ شهد فتوح الشام. ـ أسد الغابة ٣٧٠٥، وابن خياط ١/ ٢٦٦، والمعارف ٢٧٩، وتهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٣.

(٣) المسند ٤/ ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، وأبو داود ـ جهاد ٣: ١٣ حديث ٢٥١٣، ومعناه في الترمذي ـ فضائل الجهاد ٤/ ١٧٤، حديث ١٦٣٧، ومعناه في ابن ماجه ـ جهاد ٢/ ٩٤٠ حديث ٢٨١١، والنسائي ـ خيل ٦/ ٢٢٢، ومعناه في الدارمي ـ جهاد ٢/ ١٢٤ حديث ٢٤١٠.

(٤) في أ جاءت (انتهى) بعد قوله (قلت . .) والتصحيح من ب، ج.

(٥) في ب، ج: إنهن.

(٦) في أ (يقبل) والتصحيح من ب، ج.

(٧) المسند ٤/ ١٤٦، ١٥٣.

قال النووي: هكذا هو في الأصول (مقبل). أي: وهو مقبل.

وقال الطيبي: (مقبل) وجد في الأصول بالرفع، وروي (مقبلاً) بالنصب على الحال. وكونه مرفوعاً مشكل، لأنه إما صفة (مسلم) على أن (من) زائدة، (وفيه بعد للفواصل. وإما خبر مبتدأ محذوف. فيكون حالاً)[1]. وفيه بعد أيضاً لخلوه عن الواو والضمير، اللهم إلا أن يقال: إن المبتدأ المقدر كالملفوظ. فحينئذ يكون من قبيل: كلمته فوه إلى فِيَّ.

والوجه أن يضرب عن هذه الحال صفحاً، ويقال: هو فاعل تنازع فيه يقوم، ويصلي، على سبيل التجريد، كقوله:

فَلِئِنْ بقيت لأرحلن بغزوة ... تحوي الغنائم أو أموت كريمُ[2]

أي: أموت كريماً. فجعل الحال (فاعلاً) للفعل على التجريد، وعليه قراءة عمير: (فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وردةٌ كالدِّهَانِ)[3] بالرفع بمعنى: فجعلت السماء وردة، فالمعنى: (فصلى)[4] مقبل مُتَنَاهٍ في إقباله على الركعتين بسرّ أسرهّ ومنه [ما قرىء][5]: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ)[6] انتهى.

[٧٦١] حديث: «لَهُوَ أَشدُّ تَفَلُّتاً مِنَ المَخَاضِ فِي العُقُلِ»[7].

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) لم نعثر عليه فيما رجعنا إليه من مصادر.

(٣) سورة الرحمن ٣٧.

(٤) في ب، ج يصلي.

(٥) سقط من أ.

(٦) سورة مريم الآيتان ٥، ٦.

(٧) المسند ٤/١٤٦، ١٥٠، ١٥٣، ٣٩٧، ومعناه في مسلم ـ مسافرين ١/٥٤٥ حديث ٢٣١، والدارمي ٢/٣١٦ حديث ٣٣٥١ باب في تعاهد القرآن.

قال أبو البقاء[1]: (تفلّتاً) منصوب على التمييز كقوله تعالى: ﴿أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾[2] و﴿أَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[3] وما أشبه.

[٧٦٢] حديث: «مَا جَاءَ بِكُمْ؟ قَالُوا: صُحْبَتُكَ رسولَ اللهِ، أَحْبَبْنَا أَنْ نَسِيرَ مَعَكَ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (صحبتك) فاعل جاء بنا مقدّراً، ورسول الله منصوب بـ(صحبتك) لأن المصدر يعمل عمل الفعل و(أحببنا)[6] مستأنف. ويجوز أن يكون (صحبتك) مبتدأ و(أحببنا)[7] الخبر والعائد محذوف، أي: (أحببنا)[8] من أجلها.

[٧٦٣] حديث: «يومُ عرفةَ، ويومُ النَّحْرِ وأيّامُ التشريق عيدُنا أهلَ الإسلامِ»[9].

قال أبو البقاء[10]: (أهلَ) بالنصب على إضمار أعني أو أخصّ، ويجوز الجر على البدل من الضمير المجرور بـ(عيد) كأنه قال: عيدُ أهلِ الإسلامِ.

[٧٦٤] حديث: «مَنْ تَوَضَّأَ فأحسنَ الوضوءَ ثمَّ صلّى (غير)[11] ساهٍ ولا لاهٍ غُفِرَ له»[12].

قال أبو البقاء[13]: (غير) منصوب على الحال والعامل صلّى.

---

(١) إعراب الحديث ١٥٠.

(٢) سورة فصلت ١٥.

(٣) سورة الفرقان ٢٤.

(٤) المسند ٤/١٤٨.

(٥) إعراب الحديث ١٥١.

(٦+ ٧+ ٨) في أ (احبسنا) والتصحيح من ب، ج، والأصل.

(٩) المسند ٤/١٥٢، والترمذي - صوم ٣/١٤٣ حديث ٧٧٣، وأبو داود - صوم ٢/٣٢٠، حديث ٢٤١٩، والنسائي - مناسك ٥/٢٥٢، والدارمي - صوم حديث ١٧٧١.

(١٠) إعراب الحديث ١٥٢.

(١١) سقط من ب، ج.

(١٢) المسند ٤/١٥٨.

(١٣) إعراب الحديث ١٥٢.

حديث «مَنْ تعلّقَ فلا أتمّ اللهُ له، ومن تعلّق ودعةً فلا ودع الله له»(١).

[٧٦٥] حديث: «ألَا أُعلِّمُك خَيْرَ سُورَتَيْنِ»(٢).

قال الطيبي: الإضافة دلّت على أنك إذا تقصيت القرآن المجيد إلى آخره، (سورتين سورتين)(٣) ما وجدت في باب الاستعاذة خيراً منهما.

[٧٦٦] حديث: «أحقُّ الشّروطِ أنْ تُوفُوا بِهِ مَا استَحلَلْتُمْ بِهِ الفُرُوجَ*»(٤).

قال الطيبي: (أحق) مبتدأ، خبره (ما استحللتم) وقوله: (أَنْ توفوا) بدل من الشروط.

[٧٦٧] حديث: «إِيَّاكُمْ والدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»(٥).

نصب على التحذير. قوله: (الحمو الموت)، قال الزركشي: أي: لقاؤه الموت.

[٧٦٨] حديث: «أنسابُكُمْ هذه ليستْ بِمَسَبّةٍ على أحدٍ، كُلُّكُمْ بَنُو آدمَ طَفُّ الصّاعِ بالصَّاعِ»(٦).

---

(١) المسند ٤/١٥٤، ١٥٦.

(٢) المسند ٤/١٤٤، ١٥٠، والنسائي ـ افتتاح ٢/١٥٨، وأبو داود ـ صلاة ٢/٧٣ حديث ١٤٦٢.

(٣) (سورتين) كذا في أ مكررة وفي ب مرة واحدة وسقطت من ج.

* في ب، ج وقع هذا الحديث بعد الحديث الذي يليه.

(٤) المسند ٤/١٤٤، ١٥٠، ٥٢، وفتح الباري ـ نكاح ٩/٢١٧ حديث ٥١٥١، ومسلم ـ نكاح ٢/١٠٣٥ ـ ١٠٣٦ حديث ٦٣، وأبو داود نكاح ٢/٢٤٤ حديث ٢١٣٩، والترمذي ـ نكاح ٣/٤٣٤ حديث ١١٢٧، والنسائي ـ نكاح ٦/٩٢ ـ ٩٣، وابن ماجه ـ نكاح ١/٦٢٨ حديث ١٩٥٤.

(٥) المسند ٤/١٤٩، ١٥٣، وفتح الباري ـ نكاح ٩/٣٣٠ حديث ٥٢٣٢، ومسلم ـ استئذان ٤/١٧١١ حديث ٢٠، والترمذي ـ الرضاع ٣/٤٧٤ حديث ١١٧١، والدارمي ـ استئذان ٢/١٩٠.

(٦) المسند ٤، ١٤٥، ١٥٨.

قال الطيبي: (طفّ الصّاع بالصّاع) يجوز بالنصب على أنه حال مؤكدة نحو: زيد أبوك عطوفاً، فإن ذكر بني آدم يدل على النقصان لكونهم من التراب، وبالرفع على أنه بدل أو خبر بعد خبر، والباء في (بالصاع) (للحال)[1] أي: طف الصاع مقابلاً بمثله من النقصان.

قوله: (وكفى بالرجل) (بالرجل)[2]: فاعل كفى والتمييز محذوف أي: نقصاً.

قوله: (أن يكون بذيئاً) بيان للتمييز كقوله: كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع.

مسند علي بن أبي طالب[3]
رضي الله عنه

[٧٦٩] حديث: «فَجَعَلَ يَعْنِقُ عَلَى بَعِيرِهِ والنَّاسُ يَضْرِبُونَ الإِبِلَ يميناً وشمالاً»[4].

---

(١) في أ للحار، والتصحيح من ب، ج.

(٢) سقط من ب، ج.

(٣) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي. أبو الحسن، أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين وابن عم النبي وصهره، أحد الشجعان الأبطال، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء. وأول الناس إسلاماً بعد خديجة. ولد بمكة وربّي في حجر النبي ولم يفارقه، ولي الخلافة بعد مقتل عثمان سنة ٣٥هـ فثارت الفتن. وكانت وقعة الجمل ثم كانت وقعة صفين ثم النَّهْرَوَان، أقام بالكوفة إلى أن قتله عبد الرحمن بن مُلْجِم المُرَادي غيلة سنة ٤٠هـ - ٦٧١م. واختلف بمكان قبره، روى عن النبي ﷺ (٥٨٦) حديثاً. - الأعلام ٥/١٠٧، أسد الغابة ٣٧٨٣، المعارف ٢٠٣، معرفة القراء الكبار ١/٣٠، ابن خياط ١/١١ وتهذيب التهذيب ٧/٣٣٤.

(٤) المسند ١/٧٥، ١٥٧، وأبو داود - مناسك ٢/١٩٠ حديث ١٩٢٢.

قال أبو البقاء[1]: منصوبان على الظرف، أي: في يمين وشمال[2].

[٧٧٠] حديث: «اشْفِ أنتَ الشّافِي لا شفاءَ إلّا شفاؤك شفاء لا يغادر سَقَماً»[3].

قال أبو البقاء[4]: (شفاء) مبني مع «لا» على الفتح، والخبر محذوف، أي: لا شفاءَ لنا. و(شفاؤك) مرفوع بدلاً من موضع (لا شفاء) ومثله: لا إلـهَ إلا الله، و(شفاء) بالنصب مصدر (اشف)، وبالرفع هو شفاء. انتهى.

وقال الطيبي: (شفاء) يجوز أن يكون مصدراً كقوله: اشف، والجملتان معترضتان. وأن يكون مصدراً (لفعل)[5] مضمر، أي: اشف شفاء. وهذا أنسب للنظم، و(أنت الشافي) جملة مستأنفة على سبيل الحصر لتعريف الخبر، والجملة الثانية مؤكدة للأولى وهما ممهدتان للثالثة.

[٧٧١] حديث: «إِنَّ هـٰذِهِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ فَلَا يَصُومُهَا أَحَدٌ»[6].

---

(١) إعراب الحديث ١٥٤.

(٢) في أ (شمالاً) والتصحيح من ب، ج.

(٣) المسند ١/٧٦، ١٢٧، ١٣١، ٢٧٨، ٣٨١، ٤٣٨، ٣/٦٧، ٤١٨، ٤/٢٥٩، ٦/٤٤، ٤٥، ١٠٩، ١٠٩، ١١٥، ١٢٦، وفتح الباري ـ الطب ١٠/٢٠٦، ٢١٠، حديث ٥٧٤٣، ٥٧٥٠، ومسلم ـ السلام ٤/١٧٢٢ حديث ٤٦، ٤٧، ٤٨، والترمذي ـ دعوات ٥/٥٦١ حديث ٣٥٦٥، وابن ماجه ـ طب ٢/١١٦٣ حديث ٣٥٢٠.

(٤) إعراب الحديث ١٥٤.

(٥) في ب، ج (بفعل).

(٦) المسند ١/٧٦، ومعناه في مسلم ـ صوم ٢/٨٠٠ حديث ١٤٤، ١٤٥، ومعناه في أبي داود ـ أضحية ٢/١٠٠ حديث ٢٨١٣، ومعناه في الترمذي ـ صوم ٣/١٤٣ حديث ٧٧٣، ومعناه في النسائي ـحج ٥/٥٥٢، ومعناه في ابن ماجه ـ صوم ١/٥٤٨ حديث ٧١٩، ١٧٢٠، ومعناه في الموطأ ١/٣٧٦ حديث ١٣٥، ومعناه في الدرامي ـ صوم ١/٣٥٥ حديث ١٧٧١.

قال أبو البقاء[1]: كذا وقع في هذه الرواية، والوجه: فلا يصمها، أو يصومنّها. ووجه هذه الرواية أن تضم الميم ويكون لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2]، ﴿وَالوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[3].

[٧٧٢] حديث: «أَنْ تُكَبِّرَا اللهَ أربعاً وَثَلَاثِينَ»[4].

قال أبـو البقاء[5]: نصب (أربع) نصب المصادر، لأنه في الأصل مضاف إلى المصدر، كقولك: كبّرت الله أربع تكبيرات. وهكذا (كل)[6] ما جاء من الأعداد على هذا المعنى.

[٧٧٣] حديث: «لا يَحِلُّ للخَلِيفَةِ مِنْ مالِ اللهِ إلاّ قَصْعَتَانِ، قصعةٌ يَأْكُلُها. . .»[7].

قال أبو البقاء[8]: (قصعة) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: إحداهما[9] قصعة، ويجوز نصبه على بعد، ويكون تقديره: أعني قصعة.

[٧٧٤] حديث: «ماتَ رجلٌ مِنْ أهلِ الصُّفَّةِ وترك دينارين، فقال رسول الله ﷺ: كَيَّتَان»[10].

---

(١) إعراب الحديث ١٥٥.

(٢) سورة البقرة ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة ٢٣٣.

(٤) المسند ١/٨٠، ١٣٦، ومعناه في الترمذي ـ صلاة ٢/٢٦٤ حديث ٤١٠، ومعناه في النسائي ـ سهو ٣/٧٤ ـ ٧٥، ومعناه في الدارمي ـ صلاة ١/٢٥٣.

(٥) إعراب الحديث ١٥٥.

(٦) سقط من ب، ج.

(٧) المسند ١/٧٨.

(٨) إعراب الحديث ١٥٥.

(٩) في ب، ج (أحدهما)، والصواب ما أثبتناه.

(١٠) المسند ١/١٠١، ١٣٧، ١٣٨، ٤١٢، ٤٢١، ٤٥٧.

قال أبو البقاء[1]: أي: هما كيّتان له، ولو جاء بالنصب كان له وجه، أي: ترك كيّتين.

[٧٧٥] حديث: «إنّي وإيّاكَ وهذانِ وهذا الراقد في مكانٍ واحدٍ يومَ القيامة»[2].

قال أبو البقاء[3]: وقع في هذه الرواية (هذان) بالألف وفيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على موضع اسم (إنّ) قبل الخبر، لأن موضع اسم (إنّ) رفع (تقديره)[4]: أنا وأنت وهـذان، وعليه حمـل الكـوفيون وقوله تعالى: ﴿والصَّابِئُونَ﴾[5]، وحكوا عن العرب: إنّ زيداً وأنتم ذاهبون.

والثاني: أن يكون على لغة من يجري المثنى بالألف في كل حال وعليه حمل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[6].

فعلى هذين الوجهين يكون خبر (إنّ) قوله: في مكان واحد، ويجوز أن يكون قوله: (في مكان) خبر ((إني[7] وإيّاك)، ويكون (هذان) مبتدأ و(هذا) معطوف عليه، والخبر محذوف (تقديره كذلك)[8]. انتهى.

(وقوله: فَقَامَ إِلَى شَاةٍ لَنَا بَكِيٍ فَحَلَبَهَا)[9].

وقال ابن مالك في «توضيحه»[10]: لغة بني[11] الحارث بن كعب يلزمون المثنى

---

(١) إعراب الحديث ١٥٥.

(٢) المسند ١/١٠١.

(٣) إعراب الحديث ١٥٦.

(٤) مكررة في (أ).

(٥) سورة المائدة ٦٩.

(٦) سورة طه ٦٣.

(٧) في أ (في) والتصحيح من ب، ج.

(٨) كذا في أ، ب، ج، وفي إعراب الحديث (تقديره: وهذان وهذا كذلك ص١٥٦).

(٩) سقط من ب، ج ما بين الهلالين.

(١٠) شواهد التوضيح ٩٧.

(١١) في ب، ج (ابن).

وما يجري مجراه[1]، الألف في الأحوال كلها، لأنه عندهم بمنزلة المقصور، ومن لغتهم أيضاً قصر الأب والأخ، كقول ابن مسعود لأبي جهل: (أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ). وعلى لغتهم قَرَأَ غير أبي عمرو: (إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ)[2]. ومن شواهد هذه اللغة قول بعض الصحابة: (وفَرَّقَنَا اثْنَا عَشَرَ رجلاً)[3]، (لأن اثني عشر)[4] حال من النون والألف. وقول أم رومان: (بينا أنا مع عائشة (جالستان)[5] (فجالستان)[6] حال،وكان حقه لو جاء على اللغة المشهورة أن يكون بالياء لكنه جاء على اللغة الحارثية. ومما جاء عليها قوله عليه السلام: (إِيَّاكُمْ وهَاتَانِ (الكَعْبَتَانِ)[7] المَوْسُومَتَانِ). وقوله عليه السلام: (إِنِّي وإِيَّاكَ وهـٰذَانِ وَهـٰذَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ).

ومنها قول الراجز:

طَارُوا عَلاَهُنَّ فَشُلْ عَلاَهَا وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا[8]

[٧٧٦] حديث: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاَثٍ: عَنِ الصبيِّ حتّى يبلغَ، وعَنِ النّائمِ حتّى يستيقظَ وعَنِ المجنونِ حتّى يفيقَ»[9].

قال الشيخ تقي الدين السُّبْكِيُّ في كتاب «إبراز الحكم»: هذه غايات مستقبلة

(١) في ب، ج، مجرى.

(٢) سورة طه ٦٣.

(٣) في ب، ج (وفرقنا (اثني عشر) وسقط: رجلاً.

(٤) سقط من ب، ج.

(٥ + ٦) في أ (جالسان) والتصريح من ب، ج، وانظر البخاري - المغازي - قتل أبي جهل.

(٧) في أ الكعبتان والتصحيح من ب، ج وشواهد التوضيح ص٩٨، والحديث في المسند ١/٤٤٦.

(٨) لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وفي الخزانة لبعض أهل اليمن ٣/١٩٩، بروايتين، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٩٨، والخصائص ٢/٢٦٩.

(٩) المسند ١/١١٦ وفتح الباري - حدود ١٢/١٢٠، أبو داود - حدود ٤/١٤٠ حديث ٤٣٩٩، ٤٤٠٠، ٤٤٠١، والترمذي - حدود ٤/٣٢ حدود ١٤٣٢، وابن ماجه - طلاق ١/٦٥٨، حديث ٢٠٤١، والدارمي - حدود ٢/٩٣، والنسائي - طلاق ٦: ١٥٦.

المغيّا (بهـا)[1]، و(هـو)[2] قولـه (رفـع) ماضي، والماضي لا يجوز أن تكون غايته مستقبلة، فلا تقول: سرت أمس حتى تطلع الشمس غداً، لأن مقتضى الفعل ماضياً كون أجزاء المغيّا جميعاً ماضية[3] والغاية ظرف المغيّا، ويستحيل أن يكون المستقبل ظرفاً للماضي، لأن الآن بينهما. والغاية إمّا داخلة في المغيّا (فتكون)[4] ماضية أيضاً، وإمّا خارجة عنه مجاوزة له، فيصح أن يكون الآن غاية للماضي، وإمّا أن تكون[5] منفصلة حتى يكـون المنفصل المستقبل عن الماضي غاية له، فكيف قال[6]: رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ.

قال: وهـذا السؤال أنـا[7] حركتـه، وجوابه بالتزام حذف، أو مجاز حتى يصح الكلام، فيحتمل أن يقدر رفع القلم عن الصبي فلا يزال مرتفعاً حتى يبلغ. أو: فهو مرتفع (حتى يبلغ)[8] فيبقى الفعل الماضي على حقيقته، والمغيّا محذوف به ينتظم الكلام، ويحتمل أن[9] يقال ذلك في الغاية وهي قوله: حتى يبلغ، والمعنى بلوغه، لأن هذا إخبار عن حكم[10] يستدعي حكم الله به في الأزل، وأنه رفع عن كل من ثبت له حكم الصبي في وقت ما حتى بلوغه، فيشمل ذلك من كان صبيّاً وبلغ[11] [في الماضي ومن هو صبي الآن ويبلغ في المستقبل، ومن يصير صبيّاً ويبلغ بعد ذلك][12].

---

(١) سقط من أ (بها) والتصحيح من ب، ج.

(٢) سقط من أ (هو) والتصحيح من ب، ج.

(٣) في ب، ج: كون أجزاء المغيّا جميعها.

(٤+٥) في أ (يكون) والتصحيح من ب، ج.

(٦) في ب، ج (حال).

(٧) في أ (أنا) وفي: ب، جـ (أن).

(٨) سقط من أ. والتصحيح من ب، ج.

(٩) في أ (ويحتمل أن يكن إلى . .) والتصحيح من ب، ج.

(١٠) في ب، ج (عن حكم شرعي، حكم الله به في الأزل).

(١١) في ب، ج (من كان صبياً وبلغ بعد ذلك).

(١٢) سقط من ب، ج ما بين المعقوفتين.

وهـذه الاحتمـالات كلها في التقدير إمّا في التجوز في الفعل الثاني أو الفعل الأول، أو الحـذف، راجعة إلى معنى واحد هو الحكم برفع (القلم)[١] إلى الغاية المـذكـورة، وقد (رواه)[٢] ابن ماجه بلفظ (يرفع) بصيغة الفعل المضارع، فلا يرد السؤال على هذه الرواية.

فإن قلت: (فقـولـه)[٣] تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[٤] قرىء بنصب (يقول وهي منصوبة بتقدير: «أنْ»، و(أَنْ) تخلص الفعل للاستقبال.

فالجواب: أن هذا وإنْ قدّر مستقبلاً فهو ماض في الزمان، والمعنى: حتى قال الرسول. انتهى.

[٧٧٧] حديث: «مَا عِنْدَنَا مِنْ كِتَابٍ نَقْرَأُهُ إِلَّا كِتَابَ اللهِ غَيْرَ هـٰذِهِ الصَّحِيفَةِ»[٥].

قال الكـرمـاني: (غَيْرَ) حال أو استثنـاء آخـر، وحرف العطف مقدر، كما قال الشافعي في التحيات المباركات: تقديره: (والصلوات)[٦].

وفي الرواية الأخرى: ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهماً يعطي رجل في كتابه.

قال الكرماني: فإن قلت: (إلّا فهماً) هو استثناء[٧]، إذ هو مثبت، والاستثناء من الإثباء منفي[٨]. قلت: هو منقطع، أي: لكن الفهم عندنا، أو حرف العطف مقدر، أي: وفهماً. انتهى.

---

(١) سقط من أ والتصحيح من ب، ج.

(٢) في أ (روى) والتصحيح من ب، ج.

(٣) في أ (قوله) والتصحيح من ب، ج

(٤) سورة البقرة ٢١٤.

(٥) المسند ١/١٠٠، ١١٩، برواية: (مـا عنـدنا كتب نقرؤه عليكم إلّا كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة..)، والبخاري ـ جزية ١٠، وفضائل المدينة ١، فرائض ٢١، اعتصام ٢١.

(٦) في أ الصلاة والتصحيح من ب، ج.

(٧) في ب، ج (مم استثني؟).

(٨) في ب، ج (من الإثبات من منفي).

وقال التوربشتي: أخبر أنه ليس عنده شيء سوى القرآن، ثم استثنى استثناء أراد به استدراك معنى اشتبه عليهم. فعرفه فقال: إلّا فهماً يعطي رجل في كتابه. أن التفاوت في (المعلوم)(١) لم يوجد من قبل البلاغ(٢)، وإنما وقع من قبل الفهم.

وقال الطيبي: لو ذهب إلى إجراء المتصل مجرى المنقطع على عكس قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا اليَعَافِيرُ وإِلَّا العِيسُ(٣)

فيؤول(٤) قوله: إلا يعطي فهماً، بقوله: ما يستنبط من كلام الله (تعالى)(٥) بفهم رزقه الله، لم يستبعد، فيكون المعنى: ليس عنده شيء قط إلّا ما في القرآن وما في الفهم من الاستنباط منه، فيلزم أن لا شيء خارج عنه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾(٦)، وهذا (فن)(٧) غريب وأسلوب عجيب. انتهى.

[٧٧٨] حديث: «**أَوْشَكَ أَنْ تَسْتَحِلَّ أُمَّتِي فُرُوجَ النِّسَاءِ والحَرِيرَ***»(٨).

---

(١) في أ(العلوم) والتصحيح من ب، ج.

(٢) الجملة السابقة كررت في (أ) سهواً.

(٣) الشاهد لجِرَانِ العَوْد في ديوانه ٥٢، وهو في ابن السيرافي ٥٣٨ لنزال بن غلاب أو جران العود، وهو لجران في: العيني ٣/١٠٧، والخزانة ٤/٥٤، ١٩٧، وشرح التصريح ١/٣٥٣، والدرر ١/١٩٢، ٢/٢٠٢، وبلا نسبة في سيبويه والشَّنْتَمري ١/١٣٣، ٣٦٥، واللسان (كنس) ٨/٨٢، ومجاز القرآن ١/١٣٧، ٢/٢٣٧، وشرح المفصل ٢/٨٠، والأشموني ٢/١٤٧، والإنصاف ١٥٧، ٢٠٩ والهمع ١/٢٢٥، ٢/١٤٤، وشرح شذور الذهب ٢٦٥، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٣٤٢٠.

(٤) في أ فتأول والتصحيح من ب، ج.

(٥) سقط من أ.

(٦) سورة الأنعام ٥٩.

(٧) في ب، ج في، وهو تصحيف.

* سقط من أ.

(٨) ذكر السيوطي أن هذه الرواية لابن عساكر في تاريخه.

كذا رواه ابن عساكر في «تاريخه»: وقد رأيت في تذكرة العلامة شمس الدّين بن الصائغ عن النجيري أحد أئمة اللغة، أنه قال: فيما كتبه على غريب الحديث لأبي عبيد، لا يقال: أوشك أن يجيء، ولكن يوشك أن يجيء. انتهى.

فيحتمل أن يكون هذا الحديث مما غيرته الرواة، ويؤيده أن جميع الأحاديث جاءت بلفظ (يوشك)، ولم يجيء (أوشك) إلا في هذا الحديث فقط، ولا أحفظ له ثانياً.

[٧٧٩] حديث: «مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ»(١).

قال الطيبي عن بعضهم: إن (مِنْ) في قوله: (مِنْ حُسْنِ) تبعيضية، ويجوز أن تكون بيانية.

[٧٨٠] حديث: «إنّ في الجنَّةِ لسوقاً مَا فِيهَا شِرَاءٌ ولاَ بَيْعٌ إلَّا الصُّوَر»(٢).

قال الطيبي: الاستثناء منقطع، ويجوز أن يكون متّصلاً، بأن يجعل تبديل الصفات، من جنس البيع والشراء.

[٧٨١] حديث: «نِعْمَ الرّجلُ الفقيهُ في الدّينِ إن احتيجَ إليه نَفَعَ، وإِنْ استُغْنِيَ عَنْهُ أغنى نفسَهُ»(٣).

قال الطيبي: (الفقيه) هو المخصوص بالمدح، و(في الدين) متعلق به، أي: الذي فقه في الدين. والجملة الشرطية يجوز أن تكون حالاً من الضمير في الفقيه، وأن تكون صفة للفقيه إذا جعل التعريف للجنس نحو:

---

(١) المسند ١/٢٠١، والتِّرمذي - زهد ٤/٥٥٨ حديث ٢٣١٧، ٢٣١٨، وابن ماجه - فتن ٢/١٣١٥ حديث ٣٩٧٦، والموطأ - حسن الخلق ٢/٩٠٣ حديث ٣.

(٢) المسند ١/١٥٦، والترمذي - صفة الجنة ٤/٦٨٦ حديث ٢٥٥٠.

(٣)

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[1]

والظاهر أن يكون جملة مستأنفة بياناً لاستحقاقه المدح.

[٧٨٢] حديث: «إنَّما مَثَلُ أُمَّتِي الغيثُ لا يُدْرَىٰ آخِرُهُ خَيْرٌ أم أوَّلُهُ، أو كَحَدِيقَةٍ أُطْعِمَ مِنْها فَوْجٌ عاماً، ثم (أطعم) منها فَوْجٌ عاماً لَعَلَّ آخِرَها فَوْجاً أنْ يَكُونَ أحْسَنَهَا»[2].

قال الطيبي: (أو) هذه مثلها في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[3] في أنها مستعارة للتساوي في غير الشك[4]. و(فوجاً)[5] منصوب على التمييز، و(أن يكون) خبر (لعل)، وأدخل فيها أنْ تشبيهاً لِلَعَلَّ بِعَسَىٰ. واسم (يكون) يحتمل أن يكون[6] (ضميراً)[7] عائداً إلى آخرها.

[٧٨٣] حديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيْرَ مَأْجُوراتٍ»[8].

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: المشاكلة من الألفاظ في مطلوبهم، ألا ترى

---

(١) الشاهد لعُمَيرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦، وهو لرجل من سلول في سيبويه والشَّنْتَمري ١/٤١٦، والعيني ٤/٥٨، والخزانة ١/١٧٣، وشرح التصريح ٢/١١١، والدرر ١/٤، وبلا نسبة في أضواء السِّجِسْتَاني ١٣٢، والأحاجي٤٢، والخصائص ٣/٣٣٠، وابن عقيل ٢/٢٦١، والسُّيوطي ١٠٧، والهمع ١/٩، والأُشْمُوني ١/١٨٠، ٣/٦٠، والضرورة للقزاز ١٣٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٣٠٨٣.

(٢) في أ، نص الحديث غير واضح والتصويب من ب، ج؛ وانظر الترمذي ٥/١٥٢ حديث رقم ٢٨٦٩.

(٣) سورة البقرة ١٩.

(٤) في ب، ج (النسك).

(٥) في ب، ج (فرجاً).

(٦) سقط من ب، ج.

(٧) سقط من أ.

(٨) ابن ماجه ـ جنائز ١/٥٠٢ حديث ١٥٧٨.

أنهم قالوا: (أخذه ما قدُم وحدُث)[1]، فضموا فيهما، ولو انفرد لم يقولوا إلاّ حدَث مفتوحاً. ومنه الحديث (ارجعن مأزورات) والأصل موزورات، فقلبوا الواو ألفاً مع سكونها ليشاكل (مأجورات)، ولو انفرد لم يقلب. وكذلك أميل (ضحاها) من قوله تعالى: ﴿والشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[2] ولو انفرد لم يمل، لأنه من ذوات الواو، وإنما أميل لازدواج الكلام حين اجتمع مع ما يمال وهو يخشاها وجلاها.

[٧٨٤] حديث: «دِيَةُ شِبْهِ العَمْدِ أَثْلاثاً ثلاثٌ وثلاثون»[3].

قال الطيبي: (دية شبه العمد) مبتدأ، و(ثلاث وثلاثون) خبره، وقد وقع التمييز وهو قوله: (أثلاثاً) بينهما كما يقال: التصريف لغةً (التغيير)[4] مثلاً. أو نصب على تقدير أعني، وهذا قوله، خمس وعشرون، خبر مبتدأ محذوف، و(أثلاثاً)[5] تمييز، وقوله: (في الخطأ) من قول الراوي: أي: قال علي في شأن الخطأ: دية الخطأ خمس وعشرون.

[٧٨٥] حديث الزكاة ـ قوله: «وليسَ فِي تسعينَ ومِائَةٍ شيءٌ حتّى تَتِمَّ مِائَتَيْ درهم»[6].

قال الطيبي: الفاعل ضمير (الرِّقَة) و(مائتي) حال. أي: بالغة مائتي. كقوله تعالى: ﴿فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾[7].

---

(١) كذا في ب، ج وفي أ (أخره ما قدم).

(٢) سورة الشمس ١.

(٣) أبو داود ـ ديات ٤/١٨٦ حديث ٤٥٥١.

(٤) في أ (التغير)

(٥) في أ (أرباعاً) والتصحيح من ب، ج.

(٦) المسند ١/١٤٥، والترمذي ـ زكاة ٣/١٦ حديث ٦٢٠، وأبو داود ـ زكاة ٢/١٠١ حديث ١٥٧٤، ومعناه في النسائي ـ زكاة ٥/٣٧ آخر حديث، وأوله: (عفوت لكم عن الخيل والرقيق فأدوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً).

(٧) سورة الأعراف ١٤٢، الآية لم تذكر في أ.

وقوله: (في الغنم في كل أربعين شاة شاة)[1].

قال الطيبي: (شاة) مبتدأ، و(في الغنم)[2] خبره. و(في كل أربعين) بدل من (في الغنم) بإعادة الجار، وليس (شاة) هنا تمييز. مثله في قوله: في كل أربعين درهماً درهم. لأن «درهماً» بيان مقدار الواحد من أربعين، ولا يعلم هذا من الرقة، فتكون شاة هنا (لمزيد)[3] التوضيح.

[٧٨٦] حديث: «أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ جَبَلِ أُحُد دَيْناً»[4].

قال الطيبي: (ديناً) يحتمل أن يكون تمييزاً عن اسم كان لما فيه من الإبهام. و(عليك): خبره مقدّماً عليه. وأن يكون (دَيْنَاً) خبر كان و (عليك) حال من المستتر في الخبر. والعامل معه الفعل المقدر. ومن جوّز إعمال (كان) في الحال فظاهر على مذهبه.

[٧٨٧] حديث: «مَنْ مَلَكَ زَاداً وَرَاحِلَةً تُبْلِغُهُ إِلَى بَيْتِ اللهِ وَلَمْ يَحجَّ»[5].

قال البيضاوي: إنما وحّد الضمير في (تبليغهِ) والمرجوع[6] إليه شيئان، لأنهما في معنى الاستطاعة والمعتبر هو المجموع. ويجوز أن يكون الضمير للراحلة، ويكون تقييدها (يُغْنِيه)[7] عن تقييد الزاد.

قوله: (فلا عليه أن يموت يهوديّاً أو نصرانيّاً).

---

(١) في أ (كقوله: شاة شاة) والتصحيح من ب، ج.

(٢) في ب، ج (من الغنم).

(٣) في أ (طريد) والتصحيح من ب، ج.

(٤) الترمذي ـ دعوات ٥/٥٦٠ حديث ٣٥٦٣.

(٥) الترمذي ـ حج ٣/١٧٦ حديث ٨١٢.

(٦) في ب، ج (الرجوع).

(٧) في ب، ج (غيبة).

قال الطيبي: (أو) بمعنى الواو، كما في قوله تعالى: ﴿عُذْراً أَوْ نُذْراً﴾[1]، والمعنى أن وفاته على هذه الحالة، ووفاته على اليهودية والنصرانية سواء. [في ما فعله][2].

[٧٨٨] حديث: «سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ»[3].

قلت: هذا من باب التنازع، وقد أعمل الأول، وأضمر في الثاني المفعول.

[٧٨٩] حديث: «مَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ، ما مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إلاّ كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، إلاّ وَقَدْ كُتِبَتْ شقيةٌ أو سعيدةٌ»[4].

قال الكرماني: هذا نوع من الكلام الغريب يحتمل أن يكون (ما من نفس) بدل من (ما منكم)، و(إلا) ثانياً بدل من (إلاّ) أولاً. وأن يكون من باب اللّف والنشر، وأن يكون تعميماً بعد تخصيص. إذ الثاني في كل منهما أعم من الأول. ومكانها بالرفع. والواو من (والنار)[5] بمعنى أو، وشقية بالرفع. أي: هي شقية. ولفظ (إلا) في المرة الثانية في رواية مع الواو وفي رواية بدونها.

وقال الزركشي: (شقية أو سعيدة) بالرفع على تقدير هي، وروي (بِنَصْبِهما)[6].

---

(١) سورة المرسلات ٦.

(٢) سقط من أ.

(٣) المسند ١٠١/١، معناه في فتح الباري ـ مناقب ٥٢٦/٦ حديث ٣٤٩٥، ومعناه في مسلم ـ أمارة ١٤٥١/٣ حديث ١، ٢، ٣.

(٤) المسند ١٢٩/١، وفتح الباري ـ جنائز ٢٢٥/٣ حديث ١٣٦٢، ومسلم ـ قدر ٢٠٣٩/٤، حديث ٦، وأبو داود ـ سنة ٢٢٢/٤ ـ ٢٢٣ حديث ٤٦٩٤.

(٥) في أ (والواو: وفي النار) والتصحيح من ب، ج.

(٦) في ب، ج (ينصبه).

[٧٩٠] حديث: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ، وخيرُ نسائها خديجةُ»[١].

قال الزركشي: هذا ظاهره (مشكل)[٢] على قاعدة من[٣] العربية، فإنه ظاهر في جواز: زيد أفضل أخوته. وقد اتفقوا على منعه، وفيه وجهان: أحدهما: أن يجعل خيراً بمعنى خير لا على جهة التفضيل. وثانيهما: وهو الأصح أن الضمير راجع (للدنيا)[٤]، كما تقول: زيد أفضل (أهل)[٥] الدنيا. ويجوز على تقدير مضاف محذوف، أي: خير نساء (زمانها)[٦]، فيعود الضمير على مريم. وإنما جاز أن يرجع الضمير للدنيا، وإنْ لم يجر لها ذكر (لأنه)[٧] يفسره الحال والمشاهدة، ومعنى ذلك أن كل واحدة منهما خير (نساء)[٨] عالمها (في وقتها)[٩]. انتهى.

[قلت: وقد ورد بلفظ: مريم خير نسائها عالمها][١٠].

وقال الكرماني: فإن قلت ما مرجع الضمير في (نسائها)؟ وهل يكون الخبر متعدّداً؟ قلت: نقلوا أن وكيعاً فسر الضمير بالأرض.

وقال النووي: أي خير نسائها، أي: نساء الأرض في عصرها[١١]، ويحتمل أن

---

(١) المسند ١/٨٤، ١١٦، ١٣٢، ١٤٣، وفتح الباري ـ كتاب أحاديث الأنبياء ٦/٤٧٠، حديث ٣٤٣٢، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٨٨٦ حديث ٦٩.

(٢) في ب، ج (يشكل).

(٣) سقط من ب، ج (من).

(٤) في ب، ج للذنب.

(٥) سقط من ب، ج.

(٦) في ب، ج (زمنها).

(٧) في أ (لا) والتصحيح من ب، ج.

(٨) في أ (نسائها).

(٩) سقط من ب، ج.

(١٠) سقط من ب، ج ما بين المعقوفتين.

(١١) في ب، ج (إن خير نساء الأرض في عصرها).

يراد بالأول نساء بني إسرائيل، وبالثاني نساء العرب، أو تلك الأمة، وهذه الأمة.

[٧٩١] حديث: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِها فَرَّقَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[١].

قال الأشرفي: لم يفرق في الحديث بين الوالدة والولد بلفظ (بين) وفرق في أجزائه حيث كرّر (بين) الثاني ليدل على عظم هذا الأمر، وأنه كما لا يجوز التفريق بينهما في اللفظ فكيف التفريق بين ذاوتيهما.

قال الطيبي: قال الحريري في «درة الغواص»، ومن أوهامهم[٢] أن يدخلوا بين المظهرين، وهو وهم، وإنما أعادوا بين[٣] المضمر والمظهر قياساً على المجرور بالحرف كقولة تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[٤]، لأن المضمر المتصل متصل كاسمه، فلا يجوز العطف على جزء الكلمة بخلاف المظهر لاستقلاله.

[٧٩٢] حديث: «إِنَّهُ لعهدُ النبيّ الأمّي إليَّ: أَنْ لا يحبَّني إلاّ مؤمنٌ ولا يبغضني إلاّ منافق»[٥].

قال القرطبي: الضمير في أنه ضمير (الأمر)[٦] والشأن، والجملة بعده تفسير له. و(أَنْ) هي الناصبة للفعل، ويحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة. وكذلك روى (يحبني) بفتح الباء وضمها. وكذلك (يبغضني) لأنه معطوف عليه.

---

(١) المسند ٥/٤١٣، ٤١٤، والترمذي - بيوع ٣/٥٨٠ حديث ١٢٨٣، ومعناه في ابن ماجه - تجارات ٢/٧٥٦ حديث ٢٢٥٠، والدارمي - سير ٢/١٤٦ حديث ٢٤٨٢.

(٢) في ب، ج (ومن أوهام الخواص).

(٣) في ب، ج (وإنما أعاد في بين...).

(٤) سورة النساء (١).

(٥) مسلم - إيمان ١/٨٦ حديث ١٣١، والنساء - علامة الإيمان ٨/١١٤ - ١١٥ والحديث أول صفحة ١١٦.

(٦) في أ (الأمي) والتصحيح من ب، ج.

[٧٩٣] حديث: «لَمْ يكنْ يحجزه عن القرآنِ شيء ليس الجنابة»[1].

قال الخطابي: معناه غير الجنابة.

قال: وحرف ليس له ثلاثة مواضع: أن تكون بمعنى الفعل، وهو يرفع الاسم وينصب الخبر، كقولك: رأيت عبدالله ليس زيداً. ينصب به كما ينصب بلا. ويكون بمعنى غير كقولك: ما رأيت أكرم من عمرو ليس زيد، أي: غير زيد، وهو يجر ما بعده. انتهى.

وقال الزركشي في «تخريج أحاديث الرافعي»: ليس هنا بمعنى (غير).

وقال البزار: إنها بمعنى (إلا)، ويؤيده رواية ابن حيان: إلّا الجنابة، وفي رواية له: ما خلا الجنابة.

وقال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح أبي داود»: ضبطنا لفظ الجنابة في أصلنا بالنصب. وله توجيهان: أحدهما: أنه (ليس) هي الناسخة. واسمها ضمير راجع للبعض المفهوم (مما)[2] تقدم، ولفظ (الجنابة) هو الخبر، والتقدير: ليس بعض ذلك الشيء الجنابة. أنها حرف ناصب للمستثنى بمعنى (إلا)، ويدل عليه قوله في رواية (ابن ماجه)[3]: إلا الجنابة وقد أثبت بعضهم هذا المعنى (لليس)[4]، والصحيح إنكاره، وأن ما ورد من ذلك يحمل على أنها ناسخة بالتقدير المتقدم. ويمكن في قوله: ليس الجنابة، بالرفع على أن يكون (الجنابة) اسم ليس وخبرها محذوف تقديره: ليس الجنابة من ذلك. انتهى.

---

(١) المسند ١/ ٨٤، ١٢٤، وأبو داود ـ طهارة ١/ ٥٩ حديث ٢٢٩، وابن ماجه ـ طهارة ١/ ١٩٥ حديث ٥٩٤.

(٢) في أ (ما) والتصحيح من ب، ج.

(٣) في أ (في رواية مسلم، أي: ابن ماجه). والتصحيح من ب، ج.

(٤) في أ بليس والتصحيح من ب، ج.

[٧٩٤] حديث: «وُضِعَ عمرُ على سَريره، فتكنَّفه الناسُ، فلم يَرُعْنِي إلاّ رجلٌ قد أَخَذَ بمَنْكِبي فَقَالَ: وأَيْمُ الله إنْ كُنْتُ لأَظُنُّ ليجعلك الله مَعَ صَاحِبَيْكَ، وَذَلكَ أَنِّي كُنْتُ أكثر أن أسمعَ رسول الله ﷺ يقولُ: ذهبتُ أنا وأبو بكر وعمرُ، ودخلت أنا وأبو بكرٍ وعمرُ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، وفعلت أنا وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقت وأبو بكرٍ وعمرُ، [فإن كنتَ لَيَجْعَلَنَّكَ الله معهما](١)»(٢).

(وقع في رواية البخاري: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر.)(٣).

فقال ابن مالك في «توضيحه»(٤): فيه صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو مما لا يجيزه النحويون في (النثر)(٥) إلاّ على ضعف، ويزعمون أن بابه الشعر، والصحيح: جوازه نظماً ونثراً. ومنه قول عمر: كنت وجاري من الأنصار. انتهى.

وقد تبين وجود (الفصل)(٦) في هذه الرواية بـ(أنا). فعرف أن الذي في البخاري من تصرف الرواة.

[٧٩٥] حديث: «لِلْمُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ ستُّ خِصَالٍ بالمعروف»(٧).

---

(١) سقط من ب، ج ما بين الحاصرتين.

(٢) المسند ١/١١٢، وفتح الباري ـ فضائل أصحاب النبي ٧/٤١ حديث ٣٦٨٥، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٨٥٨ حديث ١٤.

(٣) كذا في ب، ج وفي أ (ووقع في رواية البخاري ـ كنت وأبو بكر . . . الخ).

(٤) شواهد التوضيح ١١٤.

(٥) سقط من أ.

(٦) في ب، ج (الفعل).

(٧) المسند ١/٨٩، ومعناه في مسلم ـ سلام ٤/١٧٠٥ حديث ٥، والترمذي ـ أدب ٥/٨٠، حديث ٢٧٣٦، ومعناه في النسائي ـ باب الجنائز ـ ٤/٥٣، وابن ماجه ـ جنائز ١/٤٦١ حديث ١٤٣٣.

قال الطيبي: (بالمعروف) صفة بعد صفة لموصوف محذوف يعني: للمسلم على المسلم ستّ خصال لينة[1] متلبسة بالمعروف.

[٧٩٦] حديث: «سِتْرُ مَا بينَ أعينِ النّاسِ وعوراتِ بَنِي آدم إذا دخل أحدُهم الخلاءَ يقولُ: باسمِ اللّهِ»[2].

قال الطيبي: (سِتْر) مبتدأ، والخبر (أن يقول). و(ما) موصولة مضاف إليها وصلتها الظرف.

[٧٩٧] حديث: «مَنْ تركَ مَوْضِعَ[3] شَعَرَةٍ من جَنَابَةٍ لَمْ يُصِبْها ماءً فَعَلَ اللهُ بِهِ كَذا وكَذا مِن النّار»[4].

قال الطيبي: قوله: (من جنابة) متعلق بـ(ترك)، و(لم يصبها) صفة (موضع شعرة)، أنّث الضمير باعتبار المضاف إليه. وقوله: (كذا وكذا)، كناية عن العدد، مثل: (كم)، كما أن (كيت وكيت) كناية عن (الحال)[5] والقصة.

[٧٩٨] حديث: «لا يؤمن عبدٌ حتّى يؤمنَ بأربع»[6].

قال الطيبي: (حتّى) هنا للتدريج، كما في قوله ﷺ: (إنّ الرجلَ ليصدقُ حتى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقاً)[7]. يعني: لا يعتبر التصديق بالقلب حتى يتمكن منه التصديق

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) الترمذي ـ أبواب الجمع ٢/٥٠٣ ـ ٥٠٤ حديث ٦٠٦، وابن ماجه ـ طهارة ١/١٠٩، حديث ٢٩٧.

(٣) سقط من ب، ج كلمة (موضع).

(٤) المسند ١/١٣٣، وابن ماجه ـ طهارة ١/١٩٦ حديث ٥٩٩، والدارمي ـ وضوء ١/١٥٧، حديث ٧٥٧.

(٥) في ب، ج (حالة).

(٦) المسند ١/٩٧، ١٣٣، وابن ماجه ـ مقدمة ١/٣٢ حديث ٨١، والترمذي ـ قدرة ٤/٤٥٢ حديث ٢١٤٥.

(٧) المسند ١/٣٨٤، ٤١٠، والبخاري ـ أدب ٦٩.

إلى أن يبلغه إلى هذه الأوصاف الأربعة.

(وقوله: (يشهدُ أَنْ لا إلـه إلاّ الله، وأنّي رسولُ اللهِ بَعَثَنِي بالحَقِّ) (بعثني) استئناف، كأنه قيل: لم يشهد بذلك؟ فأجيب: بعثني بالحق.)[1] ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة، أو خبراً بعد خبر (أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله)[2].

[٧٩٩] حديث: «دعاء الافتتاح»[3].

قال الطيبي[4]: قوله: (أنا بِكَ وإليكَ). أي: بك وجدت، وإليك أنتهي. أي: أنت (المبتدأ والمنتهى)[5]. وقيل: أنا بك أعتمد، وإليك أتوجه.

وقوله: (تباركتَ): لا (تستعمل)[6] هذه الكلمة إلا لله تعالى.

وقوله: (لا منجا). مقصور لا يجوز أن يمد أو يهمز. و(لا ملجأ) الأصل فيه - الهمز، ومنهم من يلين همزته، ليندرج مع (مَنْجَى).

قوله: (واعترفت بذنبي) حال مؤكدة (مقررة)[7] مضمون الجملة السابقة.

[٨٠٠] حديث: «البخيلُ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فلمْ يُصَلِّ عليَّ»[8].

كذا الرواية، وأورده الطيبي بلفظ: البخيل الذي ذكرت عنده، وقال: الموصول

---

(١) كذا في ب، ج وفي أ: (وقوله: وإني رسول الله، بعثني بالحق. أي: لأن الله بعثني بالحق).

(٢) سقط من ب، ج ما بين الهلالين.

(٣) المسند ١/٩٤، ١٠٢، ومسلم - مسافرين ١/٥٣٤ حديث ٢٠١، والنسائي - افتتاح ٢/١٢٩، والترمذي - دعوات ٥/٤٨٧ حديث ٣٤٢٣، والدارمي صلاة ١/٢٢٥ حديث ١٢٤١.

(٤) سقط من أ.

(٥) في ب، ج (المبتدىء والمنتهي).

(٦) في أ (يستعمل) والتصحيح من ب، ج.

(٧) في ب، ج (مقدرة).

(٨) المسند ١/٢٠١، والترمذي - دعوات ٥/٥٥١ حديث ٣٥٤٦.

الثاني مزيد مقحم بين الموصول وصلته، كما في قراءة زيد بن علي: (الَّذِي خَلَقَكُمْ والَّذينَ من قبلكم)[1].

[٨٠١] حديث: «إنَّ اللَّهَ وِتْرٌ يحبُّ الوِتْرَ، فَأَوْتِرُوا يَا أهلَ القرآن»[2].

قال التُّورِبِشْتِي: الفاء جزاء شرط محذوف. كأنه قال: إذا هديتم إلى الله إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا.

[٨٠٢] حديث: «أمّا ناقتُك فانحرْها، وأمّا كيت وكيت، فَمِنَ الشّيطانِ»[3].

قال الزمخشري في «المفصل»: (كيت) و(ذيت): مخففان من كية وذية، وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل، ولا يستعملان إلا مكررتين، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم، والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت.

قال الأندلسي: وبنيا لأنهما كنايتان عن الجمل، والجمل مبنية فَبُنِيت تشبيهاً لها بما كني عنها. والتاء فيهما بدل من لام الاسم، وليست تاء تأنيث، كما كانت في (كية) و(ذية)، إلا أنهم يخصون بهذا (التعويض)[4] المؤنث. فتخصيصهم إياه ذلك دليل على التأنيث. وكذا التاء في بنت وأخت.

قال أبو العباس: وهما (كنايتان)[5] عن الحديث (المدمج)[6].

وقال ابن مالك في «شرح (الكافية)»[7]: الكناية عن الحديث بكيت وكيت أو ذيت

---

(١) سورة البقرة ٢١.
(٢) الترمذي ـ صلاة ٢/٣١٦ حديث ٤٥٣، وأبو داود ـ صلاة ٢/٦١ حديث ١٤١٦.
(٣) المسند ١/٩٠.
(٤) في أ (التعريض) والتصحيح من ب، ج.
(٥) في أ (كنايتين).
(٦) في ب، ج (المديح).
(٧) في أ (المفصل) والتصحيح من ب، ج.

وذيت، بفتح التاء وكسرها، والفتح أشهر. وقد تفتح التاء وتشدد الياء. و(قد)[1] قال السيرافي: في (كيت) و(ذيت) إذا خفّفا ثلاث لغات، وإذا شدّدا (فالفتح لا غير)[2].

[٨٠٣] حديث: «إنَّ هذينِ حرامٌ على ذكورُ أُمّتي»[3].

قال ابن مالك في شرح الكافية: أراد: استعمال[4] (هذين) فحذف الاستعمال، وأقام (هذين) مقامه، فأفرد الخبر.

وقال الطيبي: قيل القياس: (حرامان) إلا أنه مصدر لا يثني ولا يجمع. والتقدير: كل واحد منهما حرام، فأفرد لئلا يتوهم الجمع.

[٨٠٤] حديث الظعينة: «لَتُخْرِجِنَّ الكتابَ، أو لتلقينّ الثياب»[5].

قال الزركشي: كذا الرواية، المشددة تجتمع (مع الياء)[6] وصواب العربية (لَتُلْقِنَّ) بحذف الياء، لأن النون المشددة تجتمع مع الياء الساكنة، فتحذف لالتقاء الساكنين.

وقال الكرماني: روي بكسر الياء وفتحها، فإن قلت: يقتضي أن يحذف الياء، ويقال: (لَتُلْقِنّ). قلت القياس ذلك، وإذا صحت الرواية بالياء، فتؤول الكسرة بأنها

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) كذا في ب، ج وفي أ (الفتح، لأنه لا غير).

(٣) أبو داود ـ لباس ٤/ ٥٠ حديث ٤٠٥٧، والترمذي ـ لباس ٤/ ٢١٧ حديث ١٧٢٠ وابن ماجه ـ لباس ٢/ ١١٨٩ حديث ٣٥٩٥، والنسائي ـ زينة ـ باب تحريم الذهب على الرجال، ٨/ ١٦٠.

(٤) في ب، ج: الاستعمال.

(٥) المسند ١/ ٧٩، وفتح الباري ـ مغازي ٧/ ٥١٩ حديث ٤٢٧٤، وأبو داود ـ جهاد ٣/ ٤٧ حديث ٢٦٥٠، والترمذي ـ التفسير ٥/ ٤٠٩ حديث ٣٣٠٥.

(٦) سقط من ب، ج، وما بين المعقوفتين إضافة لا يتم الكلام بدونها.

مناسبة لمشاكلة (لتُخرِجنَّ)(١) طريقة (الالتفات من الخطاب)(٢) إلى الغيبة. وروي بفتح القاف، ورفع (الثياب)(٣).

مسند عمار بن ياسر(٤)
رضي الله عنه

[٨٠٥] حديث: «ألاَ أحدّثكم بِأَشْقَى النّاسِ رجلين»(٥).

قال أبو البقاء(٦): منصوب على التمييز كما تقول: هذا أشقى الناس رجلًا، وجاز تثنيته وجمعه، مثل قوله تعالى: ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾(٧)، وكما قالوا: نِعْمَ رجلين الزيدان، ونِعْم رجالاً الزيدون و(هم)(٨) أفضل الناس رجالاً.

[٨٠٦] حديث: «أَصَابَتْنِي جَنَابَة وَلاَ مَاء*»(٩).

---

(١) كذا في ب، ج وفي أ (تخرجن).
(٢) سقط من أ والتصحيح من ب، ج.
(٣) في ب، ج (النائب) وهو تصحيف.
(٤) عمّار بن ياسر بن عامر الكِنَاني المَذْحِجي العَنْسِي القحطاني أبو اليَقْظَان، صحابي، من الولاة الشجعان ذوي الرأي، هاجر إلى المدينة وشهد بدراً وأحداً والخندق وبيعة الرضوان، وهو أول من بنى مسجداً في الإسلام. وولّاه عمر الكوفة، وشهد الجمل وصفين مع علي، وقتل في صفين وعمره ثلاث وستون سنة، له ٦٢ حديثاً، وكان مقتله سنة ٣٧ هـ - ٦٥٧م. - الأعلام ٥/١٩١، وأسد الغابة ٣٧٩٨، وسير أعلام النبلاء ١/٢٩١، وابن خياط ١/٤٧، وتهذيب التهذيب ٧/٤٠٨.
(٥) المسند ٤/٢٦٣.
(٦) إعراب الحديث ١٥٧.
(٧) سورة الكهف ١٠٣.
(٨) في ب، ج: هو.
(٩) فتح الباري - تيمم ١/٤٥٧ حديث ٣٤٨.

* سقط الحديث من أ.

قال الزركشي: يجوز فيه النصب بلا تنوين، وبه مع التنوين وعلى الأول اقتصر «ابن دقيق العيد» وقال: الخبر محذوف، أي: لا معي أو عندي موجود.

[٨٠٧] حديث: «إنَّ طُولَ صلاةِ الرجلِ، وقِصَرَ خُطْبَتِهِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ»[١].

قال المَازَرِي: قال الأصمعي، سألني شعبة عن هذا الحرف فقلت: هو كقولك علامة ومحلقة ومحذرة.

قال الأزهري: هو مفْعلة، وميمه ليست بأصلية.

وقال القاضي عِياض: قال لي أبو الحسن ـ شيخنا ـ: الميم في (مِئِنَّة) أصلية، ووزنها فعلّة، من (مأنت) إذا شعرت، وقاله أبوه أبو مروان. وقال النَّووي: الأكثرون على أنها زائدة.

وقال في «النهاية»: حقيقتها أنها مفعلة من معنى (أنّ) التي للتحقيق والتأكيد، غير مشتقة من لفظها، لأن الحروف لا يشتق منها، وإنما ضمنت حروفها دلالة على أن معناها فيها ولو قيل: إنها اشتقت من لفظها بعد ما جعلت اسماً لكان قولاً، ومن أغرب ما قيل فيها أن الهمزة بدل من ظاء المظنة. والميم في ذلك كله زائدة. وجعلها أبو عبيدة كلها[٢] أصلية.

[٨٠٨] حديث: «تَمَعَّكْتُ فأتيتُ النَّبيَّ ﷺ فقال: يكفيك الوجه والكفين»[٣].

قال ابن مالك في «توضيحه»[٤]: في جرّ (الوجه) وجهان: أحدهما: أن يكون

(١) المسند ٢٦٣٤، ومسلم ـ جمعة ٢/٥٩٤ حديث ٤٧، والدارمي ـ صلاة ـ باب في قصر الخط، ٢/٣٠٣.

(٢) سقط من ب، ج.

(٣) المسند ٤/٢٦٣، ٢٦٥، ٣٢٠، بلفظ قريب، وفتح الباري ـ تيمم ١/٤٤٥ حديث ٣٤١، وأبو داود ـ تيمم ١/٨٦ ـ ٨٩، والنسائي ـ طهارة ١/٦٥ ـ ١٧٠، أبواب التيمم بهذا المعنى. وابن ماجه ـ طهارة ١/١٨٨ حديث ٥٦٩.

(٤) شواهد التوضيح ٢٠٠.

الأصل: يكفيك مسح الوجه والكفين، فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان عليه.

والثاني: أن يكون الكاف حرف جر زائد كما هو في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1] أي: ليس مثله شيء، لا بد من الحكم بزيادته، لأن عدم زيادته يستلزم ثبوت مثل لا شيء مثله وذلك محال. ومثل كان (كمثله) كاف ﴿كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾[2] والكاف في قوله:

لَوَاحِقُ الأقرابِ فِيها كالمَقَقْ[3]

يريد: فيها المقق، أي: الطول. ويجوز على هذا الوجه رفع الكفين عطفاً على موضع (الوجه)، فإنه فاعل. وإن رفع (الوجه) وهو الجيد المشهور، فالكاف ضمير المخاطب. ويجوز في (الكفين) حينئذ الرفع بالعطف وهو الأجود، والنصب على أنه مفعول معه. انتهى.

وقال الزركشي: يروى: الوجه والكفان، بالرفع وبالجر وبالنصب على المفعول به.

وقال الحافظ ابن حجر: يروى بالرفع فيهما على الفاعلية، وبالنصب على المفعولية فيهما، إمّا بإضمار: أعني، أو التقدير: يكفيك أن تمسح الوجه والكفين، أو بالرفع في (الوجه) على الفاعلية، وبالنصب في (الكفين) على أنه مفعول معه.

---

(١) سورة الشورى ١١.

(٢) سورة الواقعة ٢٣.

(٣) الشاهد لرؤبة في ديوانه ١٠٦، والأصول ١/٢٣٩، والخزانة ٤/٢٦٦، ١/٣٨، والعيني ٣/٢٩٠، والسيوطي ٢٥٩، وابن عقيل ٢/١٢٧، والسمط ٣٢٢، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٤١٨، والأشموني ٢/٢٢٥، وشواهد التوضيح ٢٠٠، والإنصاف ١٧٠، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ شاهد ٣٥١٣.

[٨٠٩] حديث: «**اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ أَحْيِنِي مَا علمتَ الحياةَ خَيْراً لِي**»[١].

قال الطيبي: الباء للاستعطاف. أي: أنشدك بحق علمك.

وقوله: (وأسألك خشيتك) عطف على محذوف - و(اللّهمّ) معترضة، وقوله: (من غير ضراء مضرة)، قال الطيبي: متعلق الظرف مشكل ولعله متصل بالقرينة الأخيرة، وهي قوله: (والشوق إلى لقائك) ويجوز أن يتصل بقوله: (أحيني ما علمت الحياة خيراً لي).

مسند عمر بن الخطاب[٢] رضي الله عنه

[٨١٠] حديث: «**أَيَرْقُدُ أَحَدُنَا وهو جنبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ**»[٣].

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: الفتح في (نعم) والكسر لغتان فصيحتان،

---

(١) المسند ٤/٢٦٣، والنسائي - سهو ٣/٥٤ - ٥٥.

(٢) عمر بن الخطاب بن نُفَيل القرشي العدوي أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، الصحابي الجليل الشجاع الحازم صاحب الفتوحات، يضرب بعدله المثل. أسلم قبل الهجرة بخمس سنين وشهد الوقائع، له في كتب الحديث (٥٣٧) حديثاً، قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي غيلة بخنجر في خاصرته، وهو في صلاة الصبح سنة ٢٣هـ - ٦٤٤م - الأعلام ٥/٢٠٣ وابن خياط ١/٤٨، وأسد الغابة ٣٨٢٤، والمعارف ١٧٩، وتهذيب التهذيب ٧/٤٣٨.

(٣) المسند ١/١٧، ٢٤، ٢٥، ٣٥، فتح الباري - غسل ١/٣٩٢ حديث ٢٨٧، ومسلم - حيض حديث ٢٣، وابن ماجه - طهارة ١/١٩٣ حديث ٥٨٥، ومعناه في أبي داود - طهارة ١/٥٧ حديث ٢٢١.

* سقط الحديث من أ.

إلا أن الفتح كثير في كلام العرب. وقد جاء الكسر في كلام النبي ﷺ، وجماعة من الصحابة، منهم عمر وعلي والزبير وابن مسعود. وذكر الكسائي: إنّ أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة، وحكي عن أبي عمرو قال: لغة كِنانة: نِعَم، بالكسر.

وفي «المفصل» للزمخشري، وفي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود قالوا: نعم، وحكي أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا: نعم، بالفتح فقال عمر: إنما النّعم الإبل، فقولوا نعم.

[٨١١] حديث: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صلاةِ الفَجْرِ وصلاةِ الظّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كأنّما قَرَأَهُ مِنَ اللّيْلِ»(١).

قال الطيبي: (كُتِبَ لَهُ) جواب الشرط، و(كأنما) صفة مصدر محذوف، أي: أثبت أجره في صحيفة عمله إثباتاً، مثل إثباته حين قرأه من الليل.

[٨١٢] حديث: «إنَّ أخوفَ مَا أخافُ على أُمَّتِي كلُّ منافقٍ عليمِ اللّسان*»(٢).

قال أبو البقاء(٣): (أخوف) اسم (إنّ) و(ما) هنا نكرة موصوفة، والعائد محذوف تقديره: (إن أخوف شيء أخافه على أمتي كل)، و(كلّ) خبر (إنّ)، وفي الكلام تجوز لأن (أخوف) هنا للمبالغة، وخبر (إنّ) هو اسمها في المعنى، فكلّ منافق أخوف) هنا وليس كلّ أخوف منافقاً. بل المنافق مخوف ولكن جاء به على المعنى.

[٨١٣] حديث: «قال: إنّي صائمٌ، قال: وأيَّ الصّيام تصومُ؟ قال: أول الشهر

---

(١) مسلم - مسافرين ١٤٢، وأبو داود - تطوع ١٩، والترمذي - جمعة ٥٦، والنسائي - قيام الليل ٦٥.

* سقط الحديث من أ.

(٢) المسند ١/٢٢، ٤٤.

(٣) إعراب الحديث ١٥٧.

وآخره، قال: إنْ كنت صائماً فَصُمْ الثلاث عشرة، والأربع عشرة، والخمس عشرة»[1].

قال أبو البقاء[2]: (أيّ) هنا منصوبة بـ(تصوم) والزمان معها محذوف تقديره: أيّ زمانِ الصّومِ تصوم. ولذلك أجاب (بقوله): أول الشهر، ولو لم يرد حذف المضاف لم يستقم، لأن الجواب يكون على وفق السؤال فإذا كان الجواب بالزمان كان السؤال عن الزمان. ولا يجوز أن لا يقدر في السؤال حذف مضاف بل تقديره في الجواب، ويقدر: صيام أول الشهر.

وقوله: (الثلاث عشرة)، وما بعدها أدخل الألف واللام على الاسم الأول من المركب، وهو القياس، والتقدير: الليلة الثلاث عشرة، والمراد يوم الليلة الثلاث عشرة، لأن الليلة لا تصام. انتهى.

وقال ابن مالك: أراد اليوم الثلاث عشرة ليلة، وكذا في الباقي، (فحذف المضاف، ولولا ذلك لقال: الثلاثة عشرة، وكذا في الباقي)[3] لأن الصَّوم يوم لا ليلة.

[٨١٤] حديث: **«فإذَا أَنَا بِرباحِ غلامِ رسولِ اللهِ ﷺ قاعداً على أُسْكُفَّةِ المَشْرَبَةِ»**[4].

قال أبو البقاء[5]: (إذا) هذه ظرف مكان، ومعناها المفاجأة و(أنا) مبتدأ، وفي الخبر وجهان: أحدهما: برباح، والتقدير: فإذا أنا بصرت برباح، و(إذا) على هذا منصوبة.

والثاني: الخبر هو (فإذا) لأنه مكان، وظرف المكان يكون خبراً عن الجثة، و(برباح) في موضع المفعول.

(١) المسند ٤/٣١، في الترمذي ـ صوم ٣/١٣٤ حديث ٧٦١.

(٢) إعراب الحديث ١٥٨.

(٣) في أ، ب، جـ (بفطر) والتصويب من إعراب الحديث ١٥٨.

(٤) مسلم ـ الطلاق ـ باب في الإيلاء واعتزال النساء ٤/١٨٨.

(٥) إعراب الحديث ١٥٨.

وأما (قاعداً) فحال من رباح والعامل فيه ما تتعلق به الباء.

[٨١٥] حديث حمار: «لا تَلْعَنُوهُ فوالله مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ ورسولَه»[١].

قال أبو البقاء[٢]: في المعنى وجهان، أحدهما أن (ما) زائدة، أي: فوالله علمت أنه، والهمزة على هذا مفتوحة لا غير.

والثاني: أن لا تكون بزائدة، ويكون المفعول محذوفاً، أي: ما علمت عليه أو منه سوءاً، ثم استأنف فقال: إنّه يحب الله ورسوله فالهمزة على هذا مكسورة.

وقال الكرماني: فإن قلت (ما) موصولة لا نافية فكيف وقع جواباً للقسم، قلت جوابه، إنـه يحب الله، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ما علمته منه، والجملة معترضة بين القسم وجوابه، وقال الزركشي: معناه الذي علمت و(أنه) مفتوحة، وهي وما بعدها في موضع مفعول (علمت).

وقال المظهري: (ما) موصولة، وإنّ مع اسمه وخبره سد مسد مفعولي (علمت) لكونه مشتملاً على المنسوب والمنسوب إليه، والضمير في (إنّه) يعود إلى الموصولة، والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو الذي علمت، والجملة جواب القسم، قال الطيبي: وفيه تعسف.

وفي «مطالع الأنوار» يعني: فوالله الذي علمته إنّه يحب الله ورسوله، فعلى هذا (عَلِمَ) بمعنى عَرَفَ، و(إنّه) خبر الموصول.

وفيه أيضاً: أو يجعل (ما) نافية والتاء للخطاب على طريق التقرير له، ويصح على هذا كسر (إنّه) وفتحها، والكسر على جواب القسم، وفيه أن (ما) صلة تأكيد، أي: لقد علمت.

---

(١) فتح الباري ـ حدود ١٢/ ٧٥ حديث ٦٧٨٠.

(٢) إعراب الحديث ١٥٩.

قال الطيبي: وكأن جعل (ما) نافية أظهر لوجوب اقتضاء القسم أن يتلقى بحرف النفي، وأن واللام بحذف[1] الموصولة، ولأن الجملة القسمية جيء بها مؤكدة لمعنى النهي، ومقرره للإنكار، ويؤيده رواية «شرح السنة»: (فوالله ما علمت إلاّ أنه يحب الله ورسوله). لأن معنى الحصر في هذه الرواية بمنزلة الخطاب من تلك الرواية لإرادة الرد ومزيد الإنكار)[2].

[٨١٦] حديث: «مَنْ كانَ ملتمساً ليلةَ القَدْرِ فَلْيَلْتَمِسْها في العَشْرِ الأواخرِ وِتْراً»[3].

قال أبو البقاء[4]: انتصاب (وتراً) على الصفة لظرف محذوف تقديره: فليلتمسها في زمان وتر، يعني: في الليالي الأفراد، (ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي: التماساً وِتْراً)[5] ويجوز أن يكون هذا المصدر في موضع الحال. أي موتراً.

[٨١٧] حديث: «الذّهبُ بالوَرِقِ رِباً إلاّ ها وها»[6].

قال ابن مالك[7]: (ها) اسم فعل بمعنى (خذ)، فحقه أن لا يقع بعد (إلا)، كما لا يقع بعدها (خذ)، وحيث أوقع بعد (إلا) فيجب تقدير قول قبله يكون محكياً فكأنه قيل: (ولا الذهب بالذهب)[8] إلا مقولاً عنده من المتبايعين ها وها.

---

(١) في ب، ج حرف، والصواب ما أثبتناه.

(٢) سقط من أ ما بين الحاصرتين.

(٣) المسند ١/١٤، ١/٤٣، ١/٢٣١، ٥٩، ٢٧٩، ٣٦٠، ٣٦٥، ومسلم - صوم ٢/٨٢٣، حديث ٢١٠.

(٤) إعراب الحديث ١٥٩.

(٥) سقط من ب، ج.

(٦) المسند ١/٢٤، ٣٥، ٤٥، وفتح الباري ٤/٣٤٧ حديث ٢١٣٤ كتاب البيوع ومسلم ٣/١٢٠٩ حديث ٧٩، وابن ماجه - تجارات ٢/٧٥٧ حديث ٢٢٥٣، والموطأ - بيوع ٢/٦٣٦ - ٦٣٧ حديث ٣٨.

(٧) شواهد التوضيح ٢٠٥.

(٨) سقط من أ.

قال الطيبي: فإذن محله النصب منه على الحال، و(المستثنى)[1] منه مقدر يعني: بيع الذهب بالذهب وباقي جميع الحالات إلا حال الحضور والتقابض، فكنى عن التقابض بـ(ها وها)، لأنه لازمه.

وقال القاضي عياض والنووي: في (ها وها) لغتان المد والقصر، والمد أفصح وأشهر، وأصله: هاك[2]، فأبدلت المدة من الكاف، ومعناه: خذ هذا، ويقول صاحبه مثله، والمـدة مفتـوحة، ويقال أيضاً بالكسر، ومن قصره وزنه وزن (خف)، يقال للواحد (ها) كخف، وللاثنين هاءا كخافا. وللجميع هاؤا كخافوا. وللمؤنثة هاءك.

ومنهم من لا يثني ولا يجمع على هذه اللغة، ولا يغيرها في التأنيث يقول في الجميع: ها. قال السيرافي: كأنهم جعلوها صوتاً كصة، ومن ثنى وجمع قال للمؤنثة هاك، وهاء لغتان، ويقال في لغة بالمد وكسر الهمزة للمذكر، وللأنثى (هائي) بزيادة ياء، وأكثر (أهل)[3] اللغة ينكرونها بالقصر. وغلط الخَطَّابي وغيره من المحدثين في رواية القصر وإن كانت قليلة. قال القاضي: وفيه لغة أخرى هاءك بالمد والكاف. انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: (هاء) اسم فعل بمعنى خذ وتناول، وفيها لغات.

الأولى: (ها) وحدها مع زيادة الكاف وتصريفها[4] هاك إلى هاكنّ. الثانية: أن تضع الهمزة موضع الكاف. ولم توضع الهمزة موضع كاف الخطاب في موضع إلا مع (ها) وحدها، ثم (تصرفت)[5] تصرف الكاف فتقول: (هاءا)[6] في التثنية. و(هاؤا) في

---

(١) في أ مثنى والتصويب من ب، ج.

(٢) في ب، ج هناك.

(٣) في أ هذه والتصويب من ب، ج.

(٤) في ب، ج (ويصرفها).

(٥) سقط من ب، ج.

(٦) في أ (هاؤك) والتصويب من ب، ج.

الجمع، و(هاؤم)، وللمؤنثة (هاءِ) بكسر الهمزة، وبجمعها (هاؤنّ) وهذه أجود لغاتها وبها ورد القرآن.

الثالثة: منهم من يكسر الهمزة مثل عاط والأصل (هائي) مثل: فاعل ثم تقول: هائيا وهاؤا.

الرابعة: يجمعون بين الهمزة والكاف كأنه جمع بين العوض والمعوض منه، فيصرفون الكاف ويبقون الهمزة مفتوحة على كل حال فيقول هَاءَكَ إلى هَاءَكُنَّ.

الخامسة: (هَأْ) بسكون الهمزة مثل خف، وللاثنين هاءا، وللجماعة: هَأُوْا.

[٨١٨] حديث عمر: «**ليسَ بِي إيّاكم أيّها الرهط**»[١].

قال ابن جرير في «تهذيب الآثار»: أخشى أن يكون غلطاً من الراوي، لأنه غير معروف في كلام العرب نصب الاسم بليس، وإنما المعروف نصب الخبر ورفع الاسم بها، والصواب في ذلك: ليس بي أنتم أيها الرهط، ولكنا تركنا ذلك اتباعاً لرواية الحديث. انتهى.

قلت: يخرج على أن اسم ليس ضمير الشأن مستتر فيها والجار والمجرور لغو و(إياكم) الخبر على حد قول الشاعر:

لَيْسَ إيَّايَ وإِيَّاكَ ولا أَخْشَى رَقِيباً[٢]

[٨١٩] حديث: «**النِّيَّـــــة**»[٣].

قولـه: (إنمـا الأعمـال) قال زين العـرب: (إنما) لحصر الحكم في المذكور

(١) هذا الحديث لم يرد في النسخة أ.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٦٧، وهو له أو للعَرْجي في الخزانة ٢/٤٢٤، وبلا نسبة في سيبويه ١/٣٨١، والمقتضب ٣/٩٨، وشرح المفصل ٣/٧٥، ١٠٧، وانظر معجم شواهد النحو ٢٣٣.

(٣) المسند ١/٢٥، ٤٣، وفتح الباري ـ بدء الوحي ١/٩ حديث ١، ومسلم ـ إمارة ٣/١٥١٥ =

بعدها، ونفيه عما عداه، فهي بمعنى ما النافية المذكور بعدها إلا نحو: (إنما إلهكم الله)[1]، أي: ما إلهكم إلا الله، فهي بحرف إنّ التي للتحقيق تثبت الحكم للمذكور، وبلفظة (ما) تنفيه عما عداه. واعترض عليه بمنع كون ما للنفي، وإلا لصدرت، وأيضاً «إنّ» لها الصدر، فكيف يجتمعان؟ فالأولى أن تجعل ما زائدة للتأكيد كهي في ليتما وأخواتها. وإنّ لتأكيد الإثبات، وتضاعف التأكيد يفيد القصر، والمعنى: ليست الأعمال حاصلة إلا بالنية. ولا بد هنا من إضمار، لأنه لم يرد نفي ذات الإعمال، لثبوتها حتماً وصورة من غير اقتران النية بها، وإنما المراد نفي صحتها أو نفي فضيلتها، وكمالها، لكن إضمار الصحة أولى لأنه أقرب إلى نفي الذات، من إضمار الفضيلة، لأن نفي الصحة مستلزم لنفي جميع الصفات التي للذات. كما أن نفي الذات مستلزم لذلك. ولا كذلك نفي الفضيلة، والتقدير: إنما صحة الأعمال واعتبارها بالنيات.

واللام في (الأعمال) إما للعموم، ويكون قد خصّ بالبعض (بالإجماع)[2] (أو)[3] للمعهود من الشرع، قيل: وهي العبادات لعدم اقتصار غيرها إلى النية. انتهى.

وقال الطيبي: قول الشيخ محيي الدين (إنما) موضوعة للحصر تثبت المذكور وتنفي ما عداه مستقيم، إذا لم يتعرض في قوله أنّ (إنّ) للإثبات، و(ما) للنفي، كما صرح به الأكثرون، وهو غير مستقيم، لأن (ما) ليست نافية بل هي كافة مؤكدة.

روى صاحب «المفتاح» عن علي بن عيسى الربعي أن إفادة الحصر من (إنّما) كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم لما اتصلت بما المؤكدة لا النافية على

= حديث ١٥٥، وأبو داود - طلاق ٢/٢٦٢، حديث ٢٢٠١، والترمذي - فضائل الجهاد ٤/١٧٩ حديث ١٦٤٧، والنسائي - طهارة - باب النية في الوضوء ١/٥٨، وابن ماجه - زهد ٢/١٤١٣ حديث ٤٢٢٧.

(١) سورة طه ٩٨.

(٢) في ب، ج فالاجتماع.

(٣) في أ إذ والتصويب من ب، ج.

ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو، ضاعف تأكيد (ما) فناسب أن يضمن معنى القصر.

قوله: ((بالنّيات)).

قال الكرماني: الباء للمصاحبة وقيل للاستعانة.

وقال ابن فرحون: في «إعراب العمدة»: هي للسبب. أي: إنّما الأعمال ثابت ثوابها بسبب النيات، ويحتمل الإلصاق، لأن كل عمل يلتصق به نيته.

وقال الحافظ ابن حجر: يحتمل أن تكون المسببة بمعنى أنها مقومة للعمل، فكأنها سبب في إيجاده، ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور فقيل: تكمل، وقيل: تصح، وقيل تستقر.

وقال شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقِينِي: الأحسن تقدير ما يقتضي أنّ الأعمال تتبع النِّيَّة لقوله في الحديث: فمن كانت هجرته إلى الله.. الخ. وعلى هذا يقدر المحذوف كوناً مطلقاً من اسم فاعل أو فعل.

قلت: مع أن الأصل والغالب أنه لا يقدر إلا الكون المطلق.

وقال الطيبي: كل من (الأعمال والنيات) جمع محلّى باللام الاستغراقية فإما أن يحملا على عرف اللغة فيكون الاستغراق حقيقياً، أوعلى عرف الشرع، لا سبيل إلى اللغوي، لأنه ما بعث إلا لبيان الشرع، فكيف يتصدى لما لا جدوى له فيه، فحينئذ عمل: إنما الأعمال بالنيات على ما اتفق عليه أصحابنا، أي: ما الأعمال محسوسة بشيء من الأشياء كالشروع فيها والتلبس فيها بالنيات. فإن قيل: لم خصصت متعلق الخبر، والظاهر العموم كمستقر أو حاصل. فالجواب: إنه حينئذٍ يكون بياناً للغة، لا إثباتاً لحكم الشرع، وقد سبق بطلانه.

وقال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»: الظاهر أنّ الألف واللام في النيات معاقبة للضمير، والتقدير: إنما الأعمال بنياتها.

وقال ابن فرحون: (الألف واللام في (الأعمال) للعهد في العبارات المفتقرة إلى نية، وفي (النيات) للعهد أيضاً لأن المراد ما يختص بتلك الأعمال دون غيرها)[١].

(وقال الراغب: النية تكون مصدراً أو اسماً من نويت)[٢].

قوله: (وإنّما لكلِّ امرىءٍ مَا نَوَىٰ).

(الامرىء) الرجل، وفيه لغتان: امْرِىء نحو زبرج، ومَرْء نحو فَلْس. ولا جمع له من لفظه، وهو من الغريب، لأن عينه تابع للامه في الحركات دائماً. وإنما قال الله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[٣] ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوءٍ﴾[٤] ﴿لِكُلِ امْرِىءٍ مِنْهُمْ﴾[٥]، وفي مؤنثه أيضاً لغتان امْرَأَة ومَرْأة.

وفي هذا الحديث استعمال اللغة الأولى منهما في كلا النوعين إذْ قال: (لكل امريء)، و(إلى امرأة) وهما من الأسماء العشرة التي بدئت بهمزة وصل.

وقال ابن فرحون: (ما) في قوله: (ما نوى). موصولة و(نوى) صلتها، والعائد محذوف، أي: ما نواه. ومحل الصلة مع الموصول مبتدأ، والخبر في المجرور. ويجوز أن يكون موصوفة، أيّ شيء نواه. ويجوز أن (تكون)[٦] مصدرية والتقدير: لكل امرىء جزاء نيته.

قوله: (فَمَنْ كَانَتْ هجرتُهُ إلى اللهِ ورسولِهِ فهجرتُهُ إلى اللهِ ورسولِهِ).

قيل: القاعدةُ تَغَايُرُ الشرطِ والجزاءِ، فلا يقال مثلاً: من أطاع (الله)[٧] أطاع (الله)[٨]. وإنما يقال: من أطاع نجا. وقد وقعا في هذا الحديث متّحدين.

---

(١) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٢) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٣) سورة النساء ١٧٦.

(٤) سورة مريم ١٨.

(٥) سورة النور ١١، وسورة عبس ٣٧.

(٦) سقط من أ.

(٧) سقط من ب، ج.

(٨) سقط من ب، ج.

وأجيب: بأن التغاير يقع تارة باللفظ، وهو الأكثر، وتارة بالمعنى، ويفهم ذلك من السياق. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحاً فإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَىٰ اللهِ مَتَاباً﴾[1] و(هـو مؤول)[2] على إرادة المعهـود المستقر في النفس، كقولهم: أنت أنت أي: الصديق الخالص. وهم هم، أي: الذين لا يقدر قدرهم. أو (هو مؤول)[3] على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب.

وقال ابن مالك: قد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغير، فيتّحد بالمبتدأ لفظاً كقول الشاعر:

خَلِيلِي خَلِيلي دُونَ رَيْبٍ وَرُبَّمَا

وقوله:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[4]

أي: خليلي مَنْ لا أشكّ في صحة خلته، ولا يتغير في حضوره وغيبته. وشعري على ما ثبت في النفوس من جزالته والتوصل به من (المراد)[5] إلى غايته.

قال: وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط كقولك: من قصدني فقد قصدني. أي: فقد قصد من عرف بإنجاح قاصده. ومنه قوله عليه السلام: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله).

---

(١) سروة الفرقان ٧١.

(٢) في ب، ج (هو ما دل).

(٣) في ب، ج (هو ما دل).

(٤) قائله أبو النجم العجلي في الخصائص ٣/ ٣٣٧، والمنصف ١/ ١٠، والمفصل ١٦، والخزانة ١/ ٢١١. والدرر ١/ ٣٥، ٢/ ٧٦، وبلا نسبة في المرتجل ٣٧٧، والهمع ١/ ٦٠، ٢/ ٥٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ٣٣٧٨.

(٥) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

وقال غيره: إذا اتّحد لفظ المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء، علم منهما المبالغة إمّا في التعظيم، وإمّا في التحقير.

وقال الرضي: الخبر إمّا أن يغاير المبتدأ لفظاً أو لا. والثاني يذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كقوله:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[1]

أي: هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلاً: شعري مليح. **وتقول**: أَنَا أنا. أي ما تغيرت عما كنت.

وقال الزركشي في «التنقيح»: لا بد في الحديث من تقدير، لأن الشرط والجزاء، والمبتـدأ لا بد من تغايرهما. وهنا قد اتّحدا، فالتقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصداً فهجرته إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً. قاله ابن ذقيق العيد في «شرح العمدة»: وفيه نظر فإن المقدر حينئذ حال مبيّنة، فكيف تحذف ولهذا منع الزيدي في «شرح الجمل» جَعْل (بِسْم الله) متعلقاً بحال محذوفة، أي: ابتدىء متبرّكاً (كما قاله)[2].

قال: لأن حذف الحال لا يجوز فالأولى أن يكون نيّة وقصداً، نصباً على التمييز. ويجوز حذفه إذا دلّ عليه دليل كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾[3] أي: رجلاً. ويمكن تأويله على إرادة المعهود المستقر في النفوس من غير ملاحظة حذف كقولك: أَنْتَ أَنْتَ، أي: الصديق الذي لا يتغير. وقول الشاعر:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[4]

---

(١) سبق ذكره.
(٢) سقط من أ.
(٣) سورة الأنفال ٦٥.
(٤) سبق ذكره.

أو أنه مؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب، أي: فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

وفيه وضع الظاهر موضع المضمر، فإن الأصل: فهجرته إليهما، وفيه وجهان: أحدهما: قصد (الالتذاذ)[1] بذكره، ولهذا لم يعد في الجملة الثانية وهو قوله: (ومن كانت هجرته إلى دنيا) إعراضاً عن تكرير لفظ (الدنيا).

وثانيهما: عدل عن ذلك لئلا يجمع بينهما في ضمير واحد.

وقال زين العرب: الفاء في قوله: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله)، أي: من قصد بالهجرة القربة إلى الله تعالى لا يخلطها بشيء من أعراض الدنيا فهجرته إلى الله ورسوله، قيل: فهجرته مقبولة عندهما، وأجره واقع على الله تعالى.

فإن قلت: الشرط سبب للجزاء، والسبب غير المسبب وقد اتّحدا هنا.

قلت: الخبر في الجزاء محذوف، كما مرّا آنفاً من أن التقدير: (مقبولة) ونحو ذلك. وفيه نظر إذْ لا دلالة على الخبر المحذوف، والأولى في الجواب ما قال الفاضل ابن مالك[2] وساق كلامه المتقدم ثم قال: واعلم أن (إلى الله) في الشرط يجوز كونه خبر كان، ويجوز تعلقه بهجرته، فـ«كان» حينئذ تامة. فأما الجزاء فإلى الله، لا يتعلق بهجرته.

قوله: (ومن كانت هجرته إلى دنيا).

قال التيمي في «شرح البخاري»: هي تأنيث الأدنى ليس بمنصرف، لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث.

وقال ابن مالك في «التوضيح»[3]: (دنيا) في الأصل مؤنث أدنى، وأدنى أفعل

(١) في ب، ج (الاستلذاذ).

(٢) شواهد التوضيح ٨١.

(٣) شواهد التوضيح ٨١.

تفضيل، وأفعل التفضيل إذا ذكر لزم الإفراد، والتذكير، وامتنع تأنيثه وتثنيته وجمعه، ففي استعمال (دنيا) بتأنيث، مع كونه منكّراً إشكال، (فكان حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى)[1].

قال: إلا أنها خلعت عنها الوصفية، وأجريت مجرى مالم تكن وصفاً قط: مما وزنه فعلى كرجعى و(بهمى)[2]، ومن وروده منكراً مؤنثاً قوله:

لَا تُعْجِبَنَّكَ دُنْيَا أَنْتَ تَارِكُهَا   كَمْ نَالَهَا مِنْ أُنَاسٍ ثُمَّ قَدْ ذَهَبُوا[3]

ومما عومل معاملة (دنيا) في الجمع بين التنكير والتأنيث، والأصل أن لا يكون، قول الشاعر:

وَإِنْ دعوتِ إلى جُلَّى ومكرمةٍ   يوماً سَرَاةَ كرامِ النَّاسِ فادْعِينَا[4]

فإن الجلّى في الأصل مؤنث الأجلّ، ثم خلعت عنه الوصفية، وجعل اسماً للحادثة العظيمة، فجرى مجرى الأسماء التي لا وصفية لها في الأصل.

قال الكرماني: والدليل على جعل (الدنيا) اسماً قلب الواو ياء، لأنه لا يجوز القلب إلا في فُعْلَى الاسمية.

وقال بعضهم المشهور في (دنيا) القصر بلا تنوين، وحكي تنوينها. قال ابن جني: وهي نادرة، وعزاه ابن دحية إلى رواية الكشميهني وضعفها، وحكى عن ابن مغول أن أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيراً من رواية الكشميهني حيث ينفرد، لأنه لم يكن من أهل الكتاب أي: العلم.

(١) في شواهد التوضيح قوله (فكان حقه أن لا يستعمل كما لا يستعمل قصوى ولا كبرى) ٨١.

(٢) في أ، ب، ج (نهي) والتصويب من وشاهد التوضيح ٨١.

(٣) الشاهد للفرزدق في شواهد التوضيح ٨١ وليس في ديوانه.

(٤) الشاهد لبشامة بن حزن النهشلي في: الخزانة ٣/ ٥١٠، والمرزوقي ١٠١، وهو بلا نسبة في عيون الأخبار ١/ ١٩٠ وشواهد التوضيح ٨١.

وقال الكرماني: قوله: (إلى دنيا) هو إمّا متعلق بالهجرة إن كان لفظ (كانت) تامة، وهو خبر لـ(كانت) إن كانت ناقصة.

قال: وقوله: (إلى ما هاجر إليه)، إمّا أن يكون متعلقاً بالهجرة، والخبر محذوف، أي: هجرته إلى ما هاجر إليه غير مقبولة أو غير صحيحة، وإما أن يكون خبر (فهجرته). والجملة خبر المبتدأ الذي هو (مَنْ كانت). وأدخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا الثاني هو الراجح.

قلت: لأن الأصل عدم الحذف، ولا يعدل إليه ما استغني عنه.

ثم قال الكرماني: فإن قلت: المبتدأ والخبر بحسب المفهوم متّحدان فما الفائدة في الإخبار؟.

قلت: لا اتّحاد، إذ الجزء محذوف، وهو: فلا ثواب له عند الله، والمذكورمستلزم له دالّ عليه، أو فهي هجرة قبيحة خسيسة، لأن المبتدأ والخبر وكذا الشرط والجزاء إذا اتّحدا صورة يعلم منه التعظيم نحو: أنا أنا، وشعري شعري، ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، والتحقير نحو: فهجرته إلى ما هاجر إليه.

[٨٢٠] حديث: «**اللّهُمَّ زِدْنَا ولا تَنْقُصْنا وأَكْرِمْنَا ولا تُهِنَّا، وأَعْطِنَا ولا تَحْرِمْنَا**»(١).

قال الطيبي: عطف النواهي على الأوامر للتأكيد وحذف نون المفعولات في بعض الألفاظ، إرادة لإجرائها مجرى: (فلان يعطي ويمنع)(٢)، مبالغة وتعميماً.

وقال المظهري: قوله: (ولا تهنّا) أصله: ولا تهوننا، فنقلت كسرة الواو إلى الهاء، وحذفت الواو لسكونها، وسكون النون الأولى، ثم أدغمت النون في النون الثانية.

---

(١) المسند ١/ ٣٤، والترمذي ـ تفسير ٥/ ٣٢٦ حديث ٣١٧٣.

(٢) في أ: (فلا تعطي) ويمنع)، والتصويب من ب، ج.

[٨٢١] حديث: «اللهُمّ إنّي أسألك من صالح ما تُؤْتي النّاسَ من المالِ والأَهْلِ والولدِ غير الضّالِّ ولا المُضِلّ»(١).

قال الطيبي: (مِنْ) الأولى زائدة على مذهب الأخفش، ويجوز أن تكون بمعنى التبعيض، و(من) الثانية بيان (ما).

وقوله: (غير الضال) مجرور، بدل من كل واحد من الأهل والولد على سبيل البدل، (والضال) هنا يحتمل أن يكون للنسبة أي: غير ذي ضلال.

[٨٢٢] حديث: «تَمَعْدَدُوا واخْشَوْشِنُوا»(٢).

قال ابن يعيش في شرح المفصل: (تمعدد) أي: صار على خَلْق معد. قال الراجز:

رَبَّـيْتُـهُ حَتَّـى إذا تَمـعْـدَدَا ... كَانَ جَزَائِـي بِالـعَـصَـا أَنْ أُجْـلَدَا(٣)

والميم فيه أصل. ووزنه تفعّل، ولو كانت الميم فيه زائدة لكان وزنه تمفعل. ولا يعرف تمفعل في كلامهم. فأما قولهم: تمسكن، إذا أظهر المسكنة. وتمدرع، إذا لبس المدرعة، و(تمندل)(٤) إذا لبس المنديل، وهو قليل من قبيل الغلط. فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل: نحو: حوقل وبسمل، (والجيد)(٥)

---

(١) الترمذي ـ دعوات ٥/٥٧٣ حديث ٣٥٨٦.

(٢) نسب صاحب شرح المفصل هذا القول لعمر رضي الله عنه، انظر شرح المفصل ٩/١٥١.

(٣) البيتان للعَجّاج في المحتسب ٢/٣١٠، والخزانة ٣/٥٦٢، والدرر ١/٦٦، ٨٢، وليس في ديوانه. وهما بلا نسبة في اللامات ٤٣، وشرح شواهد الشافية ٢٨٥، والأشموني ٣/٢٨٤، وشرح المفصل ٩/١٥١، والمصنف ١/١٢٩، ٣/٢٠، والمخصص ١٤/١٧٥، والعيني ٤/٤١٠، والهمع ١/١١٢، ٢/٢، واللسان (عدد) ٤/٢٧٨، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ شاهد ٣٣١٨.

(٤) في أ (تمدمل) والتصويب من ب، ج، وانظر شرح المفصل ٩/١٥٢.

(٥) في أ (والحقير) والتصويب من ب، ج.

تسكّن وتدرع وتندّل.

قال أبو عثمان: هو أكثر كلامهم، أي: كلام العرب. انتهى. وقد ورد في حديث.

[٨٢٣] حديث: «**إِذَا وَسَّعَ اللهُ عليكم فأَوْسِعُوا؛ صلّى رجلٌ في رداءٍ وإِزارٍ وقميصٍ في إِزَارٍ وقباء**»[1].

قال ابن مالك: تضمن هذا الحديث فائدتين، إحداهما: ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، وهو (صلى رجل)، والمعنى: ليصل رجل. ومثله من كلام العرب، اتّقى اللهَ امروٌ فعَل خيراً أثيب عليه. والمعنى: ليتق وليفعل. ولكونه بمعنى الأمر جيء بعده بجواب مجزوم كما يجاء بعد الأمر الصريح، وأكير مجيء الماضي بمعنى الطلب في الدعاء نحو: نَصَرَ اللهُ مَنْ وَالاَكَ، وَخَذَلَ مَنْ عَادَاكَ.

والفائدة الثانية: حذْف حرف العطف. فإنّ الأصل: صلى رجل في إزار ورداء، أو في إزارٍ وقميصٍ، أو في إزار وقباء، فحذف حرف العطف مرتين لصحة المعنى بدونه.

ونظير هذا الحديث في تضمن الفائدتيـن قول النبي ﷺ: «تَصَدَّقَ امْرُؤٌ مِنْ دِينَارِهِ بِدِرْهَمٍ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»[2].

[٨٢٤] حديث: «**لَوْ غَيْرُكَ قَالَها يا أَبَا عُبَيْدَةَ**»[3].

قال الـزركشي: خلاف الجارة، فإن (لو) خاصة بالفعل وقد يليها اسم مرفوع

---

(١) فتح الباري ـ صلاة ١/٤٧٥ حديث ٣٦٥ (معناه) والموطأ ـ لباس ٢/٩١١ حديث ٣.

(٢) المسند ٤/٣٥٩، ومسلم ـ زكاه ٧٠، والنسائي ـ زكاة ٦٤، ٥٠.

(٣) المسند ١/١٧٨، ١٨٠، ١٨٦، وفتح الباري ـ طب ـ/١٧٨ ـ ١٧٩ حديث ٥٧٢٨، ومسلم ـ سلام ٤/١٧٤٠ حديث ٩٨، والحديث الطاعون وهو طويل جداً.

معمول المحذوف (يفسره)[1] ما بعده، كقولهم: لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي. ومنه هذا. وجواب (لَوْ) محذوف، وفي تقديره وجهان:

أحدهما: لو قالها غيرك لأدبته باعتراضه عليّ في مسألة اجتهادية وافقني عليها الأكثر.

والثاني: لو قالها غيرك لم أتعجب منه، وإنما العجب من قولك مع فضلك.

[٨٢٥] حديث: «إنّي رَأَيْتُهُ في النَّار في بُرْدَةٍ غَلَّهَا»[2].

قال النووي: أي: من أجلها وبسببها.

[٨٢٦] حديث: «لَوَدِدْتُ أنَّ كلّ شيءٍ عَمِلناه بعدَهُ نجونا منه كفافاً»[3].

قال الطيبي: (كفافاً) نصب على الحال من الضمير، أي: نجونا منه في حالة كونه لا يفضل علينا. أو من الفاعل أي مكفوفاً عنا شره.

[٨٢٧] حديث: «مَنْ يُبْكَىٰ عليه يعذّبْ»[4].

قال النووي: هكذا هو في الأصول، وهو صحيح، وتكون (من) بمعنى الذي ويجوز على لغته أن تكون شرطية، ويثبت حرف العلة. ومنه قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تنمي[5]

---

(١) في أ يغيره والتصويب من ب، ج.

(٢) المسند ١/ ٣٠، ومسلم ـ إيمان ١/١٠٧ حديث ١٨٢، والدارمي ـ سير ٢/١٤٩ باب ما جاء في الغلول من شدة.

(٣) المسند ١/٤٦، وفتح الباري ـ مناقب الأنصار ٧/٢٥٤ حديث ٣٩١٥.

(٤) مسلم جنائز ـ ٢/٦٣٩ ـ ٦٤٠ حديث ٢٠.

(٥) الشاهد لقيس بن زهير في العيني ١/ ٢٣٠، والخزانة ٣/٥٣٤، والدرر ١/٢٨ وشرح شواهد الشافية ٤٠٨، وهو بلا نسبة في: سيبويه ٢/٥٩، واللسان (قور) ٦/٣٨٤، والهمع ١/٥٢، =

[٨٢٨] حديث: «من ينح عليه يُعَذّبْ بما ينح عليه»[١].

قال الشيخ أكمل الدين: روي (يعذب) بالجزم على أنه جزاء الشرط. وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: يعذب. والباء للسببية، و(ما) موصولة أو مصدرية.

[٨٢٩] حديث: «مَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ»[٢].

قال الطيبي: (من) الثانية زائدة، والأولى بيانية مجرورة، والمجرور حال على ضعف.

وقوله: (إلّا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيّها شاء).

قال الطيبي: الأظهر أنّ (يدخل) استئنافية لصحة قيام ليدخل موقعها.

[٨٣٠] حديث: «واعجباً لك يا ابن عبّاس»[٣].

قال ابن مالك[٤]: (وا) في قوله: (واعجباً لك). إذ نون اسم فعل لمعنى أعجب. ومثله (واهاً)، و(وي). وجيء بعده تعجباً توكيداً. وإذا لم ينون، فالأصل فيه (واعجبي)، فأبدلت الكسرة فتحة والياء ألفاً كما فعل في (يا أسفي ويا حسرتي)[٥].

= والإنصاف ١٧، وشرح المفصل ٢٤/٨، والأشموني ١٠٣/١، وتمامه: بِما لاقت لَبونُ بني زيادِ.

(١) المسند ٦١/٢، ٣٦/١، وفتح الباري - جنائز - ١٦٠/٣ حديث ١٢٩١، ومسلم - جنائز ٦٤٣/٢ - ٦٤٤ حديث ٢٨، والترمذي - جنائز ٣٢٤/٣ - ٣٢٥ حديث ١٠٠٠.

(٢) المسند ٤/ ١٥٣ بلفظه، ١٥١/٤ بلفظ قريب، وانظر مسلم - طهارة ١٧، وأبا داود - طهارة ٦٥، والترمذي - طهارة ٤١، والنسائي - طهارة ١٠٨، وابن ماجه - طهارة ٦٠.

(٣) البخاري ٤٦ كتاب المظالم والغضب ٢٥٠ باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح حديث ٧٦، ومسلم - طلاق ١١١١/٢ - ١١١٣ حديث ٣٤.

(٤) شواهد التوضيح ٢١٢.

(٥) في ب، ج (يا أسفاً ويا حسرتا).

وفيه شاهد على استعمال (وا) في منادى غير مندوب، كما يرى المبرد، ورأيه في هذا صحيح.

قوله: (لا يغرنّك هذه التي أعجبها حسنُها حبُّ رسولِ اللهِ إيَّاها).

قال الزركشي: قال أبو القاسم بن الأبرش: (حب رسول الله) معطوف على (حسنها) بغير واو كقولهم: أكلت تمراً زبيباً أَقِطاً. وحذف حرف العطف جائز. ويؤيده رواية مسلم بالواو.

وقال السهيلي في «نتائج الفكر»: بلغني عن بعض مشايخنا الجلّة أنه جعله من باب حذف حرف العطف، أي: وحبّ رسول الله، وبلغ الاستحسان بالسامعين لذلك إلى أن علقوه في الحواشي من كتاب الصحيح، وليس كذلك ولكنه يرتفع على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام. وهو: (لا يغريك هذه) فهذه فاعل، و(التي) نعت لصلته. و(حب) بدل اشتمال كما تقول: (أعجبني يومُ الجمعة صومٌ فيه). و(سرني زيدٌ حبُّ الناس له).

قال الزركشي: وعلى هذا فحب مرفوع. وهو ما حكاه القاضي عن النحاة.

قال: ضبطه بعضهم بالنصب على إسقاط الخافض.

(وقال في موضع آخر: الرفع على أنه عطف بيان، أو بدل اشتمال. أو على حذف واو العطف)[1].

وقال القاضي[2] يقرأ (حسنها) بالنصب (مفعول من أجله)[3] و(حب) فاعل تقديره: أعجبها حبُّ رسول الله ﷺ إياها لأجل حسنها.

(١) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٢) في ب، ج (وقال: السفاقسي).

(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

وقيل: (حسنها) مرفوع و(حبّ) كذلك على البدلية نحو: أعجبني زيد علمه. وهو فاسد، لأن الضمير الذي مع أعجبها منصوب، لا يصح بدل الحسن منه ولا الحبّ، لأنهما لا يعقلان. فيصح: أن يتعجبا، نعم (يجوز أن يكونا بدل غلط لكنه شاذ)(١). انتهى.

[٨٣١] حديث: «إنّ عمرَ بنَ الخطّاب بينا هو يخطب إذْ جاءه رجلٌ فناداه عمر أيّة ساعة هذه»(٢).

هي بتشديد التحتية، والتاء للتأنيث، أي: يستفهم بها.

قال الكرماني: فإن قلت: قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾(٣) بدون التاء فما وجهه قلت: الأمران جائزان. يقال: أيّ امرأة جاءتك، وأية امرأة جاءتك.

قال الزمخشري: وقولي: بأية أرض. وشبه سيبويه تأنيث (وأي) بتأنيث (كل) في قولهم: كلهن.

قوله: (قال: إنّي شغلت).

قال في الصحاح: يقال: شغلت عنك بكذا على مفعول(٤) ما لم يسم فاعله.

قوله: (فلم أزد على أن توضأت، فقال: والوضوء أيضاً).

قال النووي: هو بالنصب، أي: توضأت الوضوء فقط.

قال الأزهري وغيره: فيه الرفع والنصب، فالرفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف،

---

(١) في ب، ج: (نعم ويجوز أن يكون من بدل الغلط لكنه شاذ. انتهى).

(٢) مسلم - جمعة ٣.

(٣) سورة لقمان ٣٤.

(٤) كلمة مفعول ساقطة من أ.

تقديره:الوضوء مقتصر عليه. والنصب على أنه مفعول بإضمار فعل تقديره: اختص الوضوء دون الغسل. فالواو عوض من همزة الاستفهام كما قرأ ابن كثير: (قال فرعون وآمنتم به)[(١)].

وقال ابن السيد: روي بالرفع على لفظ الخبر والصواب الوضوء بالمد على لفظ الاستفهام كقوله تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُم﴾[(٢)] ويجوز النصب، أي: اخترت الوضوء.

وقال السهيلي: اتفقت الرواة على رفعه، لأن النصب يخرجه عن معنى الإنكار لفعل الوضوء، فلو نصب لتعلق الإنكار بنفس الوضوء، ولكنه قال: آلوضوء أي: أفرد الوضوء والاقتصار عليه ضيعك أيضاً.

وقال الحافظ ابن حجر: في الوضوء في روايتنا بالنصب، أي: والوضوء أيضاً اقتصرت عليه.

وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، أي: والوضوء أيضاً مقتصر عليه. والظاهر أن الواو عاطفة.

وقال القرطبي هي عوض من همزة الاستفهام كقراءة ابن كثير: (قال فرعون وآمنتم به)[(٣)].

وقوله أيضاً:

قال الحافظ ابن حجر: ألم يكفك أنه فاتك فضل التبكير إلى الجمعة حتى أضفت إليه ترك الفعل المرغب فيه.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام وقد سئل عن إعراب قول القائل: وقال أيضاً:

(١) سورة الأعراف ١٢٣، وهي في القرآن الكريم بلا واو.

(٢) سورة يونس ٥٩.

(٣) سورة الأعراف ١٢٣.

اعلم أن (ايضاً) مصدر أأض و أأض فعل مستعمل وله معنيان: أحدهما : رجع، فيكون تاماً.

قال صاحب «المحكم»: وأأض إلى أهله، رجع إليهم. وكذا قال ابن السكيت، وغيرهما، وهذا هو المستعمل مصدره هنا.

والثاني: صار، فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان. ذكره ابن مالك وغيره، وأنشدوا قول الشاعر:ـ

رَبَّيْتُهُ حتّى إذا تَمَعْدَدَا وآضَ نهضاً كالحصانِ أَجْرَدَا

كَانَ جَزَائِي بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا[1]

(ورواه الجوهري: وصار نهداً)[2]. وانتصاب (أيضاً) في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير (قال) كما توهمه جماعة من الناس، فزعموا أن التقدير: قال أيضاً، أي: راجعاً إلى القول. وهذا لا يحسن تقديره، إلا إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السابق، حتى يصح أن يقال: إنه قال راجعاً إلى القول بعد ما فرغ منه، وليس ذلك بشرط في استعمال (أيضاً).

ألا ترى أنك تقول: قلت اليوم كذا وقلته أمس أيضاً، (وكذلك تقول: كتبت اليوم وكتب أمسِ)[3].

قال: والـذي يظهـر لي أنه مفعول مطلق، حذف عامله،أو حال حذف عاملها وصاحبها، وذلك أنك قلت: قال فلان، ثم استأنفت جملة، فقلت: أرجع إلى الأخبار رجوعاً، ولا أقتصر[4] على ما قدمت، فيكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير: أخبر أيضاً، أو

(١) سبق ذكرها في الحديث رقم (٨٢٠).
(٢) في أ: (رواه الجمهور وصار نهداً).
(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.
(٤) في ب، ج (ولا اقتصرت).

أحكي أيضاً، فيكون حالاً من ضمير المتكلم فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع.

ومما يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف، أنك تقول: عنده قال وأيضاً علم، فلا يكون قبلها مما يصلح للعمل فيها، فلا بدّ حينئذ من التقدير، وعلى ذلك قال الشاطبي وقد ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو تاء مخاطب أو منوناً أو مشدّداً، ككنتُ تُراباً، أنت، واسعٌ عليم، وأيضاً: تمّ ميقاتُ، مثلاً.

قال أبو شامة: قوله (أيضاً)، أي: أمثل النوع الرابع ولا أقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة. وهو مصدر أأض. إذا رجع. انتهى كلامه.

وأيضاً على تقديره: حال من ضمير أمثل الذي قدره.

واعلم أنّ هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق، ويمكن استغناءُ كلّ منهما عن الآخر، فلا يجوز: جاء زيد أيْضاً. إلا أنْ يتقدم ذكر شخص آخر. أو تدل عليه قرينـة، ولا جاء زيْد ومضى عمر أيضاً لعدم التوافق. واختصم زيد وعمر أيضاً. لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر. انتهى كلام ابن هشام.

[٨٣٢] حديث: «لَمْ يُصِبْهُ البَلاَءُ كَائِناً مَا كَانَ»(١).

قال الطيبي: (كائناً) حال من الفاعل، والعامل (لم يصبْه) هذا هو الوجه، وذهب المظهري إلى أنه حال من المفعول.

وقال: أي في حال ثباته وبقائه، (ما كان) أي: ما دام باقياً في الدنيا.

قال المـرزوقي: الحـال قد يكـون فيها معنى الشرط كما أن الشرط فيه معنى الحال، فالأول: لأفعلنه كائناً ما كان، أي: إن كان هذا وإن كان هذا.

والثاني: كقول عمرو بن مَعْدِيكَرِب:

---

(١) ابن ماجه ـ طب ٧.

لَيْسَ الـجَـمَـالُ بِمِئْـزَرٍ فَاعْـلَمْ وَإِنْ رُدِّيتَ بُرْدَا[1]

أي: ليس جمالك بمئزر (مردي)[2] معه بردا. وهذا المعنى لا يستقيم على قول المظهري. لأن المعنى: (لم يصبه البلاء إن كان البلاء هذا وإن كان هذا)[3].

[٨٣٣] حديث: «كيف بك إذا خرجت»[4].

قال المظهري: أي: كيف حالك.

قال الطيبي: يجوز أن يقدر كيف نراك، والباء زائدة في المفعول، وأن يقدر كيف يصنع[5] بك.

وقوله: (بك). حال من الفاعل، و(تعدو بكَ قلوصك)، حال من فاعل (خرجت).

[٨٣٤] حديث: «أنّ عمر قال: ما لنا وكرمك[6]»[7].

قال ابن مالك[8]: فيه شاهد على وجوب نصبْ المفعول معه بعد الضمير المجرور في نحو: (مالك وزيداً). و(مَا شأنك وعمْراً)، و(حسبك وأخاك درهم). وإنما وجب نصب ما ولي الواو (في هذه المسألة)[9]، وشبهها لأنه يتلوها ضمير

(١) حماسة التبريزي ١/٥٠.

(٢) في أ (مؤذي) والتصويب من ب، ج.

(٣) في ب، ج (لم يصبه البلاء هذا وإن كان هذا).

(٤) البخاري ـ شروط ١٤.

(٥) كلمة (نصنع) في ب، ج: بالتاء (تصنع).

(٦) في أ (ولكرمك) والتصويب من البخاري ـ كتاب الحج.

(٧) البخاري ٢٥ كتاب الحج ٥٧ باب (الرَّمل في الحج والعمرة).

(٨) شواهد التوضيح ١٨٣.

(٩) في ب، ج (من هذه الأمثلة).

مجرور، ولا يجوز العطف عليه، إلا بإعادة الجار، فلو كان بدل الضمير ظاهراً جاز الجرّ والنصب، نحو: ما لزيد والعرب بسببها.

وأجاز الأخفش والكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار فيجوز على مذهبهم: ما لنا وكَرَمِكَ، بالجَرّ.

وروى الأخفش في: (فحسبـك والضحاكَِ سيف مهند)، الجر على العطف، والنصب على كونه مفعولاً معه، والرفع بالابتداء وحذف الخبر.

وقوله: (إنّما كنّا رائينا به المشركين).

يروى بياءين وبهمزة وياء، ومعناه: أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء فجعل ذلك رياء، لأن المرائي يظهر غير ما هو عليه، ومن رواه بياءين حمله على رياء، والأصل (رِوأ) فقلبت الهمزة ياء لفتحها وكسر ما قبلها، وحمل الفعل على المصدر، وإن لم توجد الكسرة، كما قالوا في آخيت، وأخيت، حملاً على يواخي ومواخاة، والأصل: يؤاخي ومؤاخـاة، قلبت الهمـزة واواً لفتحهـا بعـد ضمـة، وفعل ذلك بهمزة الفعل الماضي، وإن لم توجد الضمة ليجري على سنن المضارع والمصدر. انتهى.

وقال القاضي (عياض)(1): (رائينا) بالهمز فَاعَلْنَا من الرؤية. أي: أريناهم بذلك أنّا أشدّ.

[٨٣٥] حديث: «صَلِّ في هذا الوادي المبارك وقُلْ: عُمْرَة في حجّة»(2).

قال الزمخشري(3): الوجه الرفع، ويجوز النصب على حكاية اللفظ، أي: قل جعلتها عمرة.

---

(1) سقط من ب، ج.

(2) المسند ١/ ٢٤، وفتح الباري ـ حج ٣/ ٣٩٢ حديث ١٥٣٤، وأبو داود مناسك ٢/ ١٥٩ حديث ١٨٠٠، وابن ماجه ـ مناسك ٢/ ٩٩١ حديث ٢٩٧٦.

(3) في ب، ج (قال الزركشي).

وقال الخطابي: (في) إمّا بمعنى مع، كأنه قال: عمرة معها حجة وإما أن يراد: عمرة مدرجة في حجة وذلك القِران.

[٨٣٦] حديث: «مَا هُو إلاّ أنْ رأيتُ اللهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ»[١].

قال الطيبي: المستثنى منه غير مذكور. أي: ليس شيئاً من الأشياء إلاّ علمي بأنّ أبا بكر محق، ونحوه قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[٢]، هي ضمير مبهم يفسره ما بعده.

[٨٣٧] حديث: «مُرَّ بِجَنَازَةٍ فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا خَيْراً»[٣].

قال الحافظ ابن حجر: كذا وقع في جميع الأصول بالنصب، وغلط من ضبط (أُثْنِيَ) بفتح الهمزة على البناء للفاعل، فإنه في جميع الأصول مبني للمفعول.

قال ابن السني: والصواب بالرفع، وفي نصبه بعد في اللسان.

وقال ابن مالك[٤]: أمره سهل، لأن (خيراً) صفة لمصدر حذف، وأقيمت صفته مقامه فنصبت، لأن (أثنى) مسند إلى الجار والمجرور والتفاوت بين الإسناد إلى المصدر، والإسناد إلى الجار والمجرور قليل.

وقال ابن بطّال: الجار والمجرور أقيم مقام المفعول الأول و(خيراً) مقام الثاني وهو جائز، وإن كان المشهور عكسه.

(١) المسند ٢/٥٢٩، فتح الباري ـ اعتصام ٣/٢٥٠ حديث ٧٢٨٤، ٧٢٨٥ ومسلم ـ إيمان ١/٥١ ـ ٥٢ حديث ٣٢، وأبو داود ـ زكاة ٢/٩٣ حديث ١٥٥٦، والترمذي ـ إيمان ٥/٣ حديث ٢٦٠٧، والنسائي ـ زكاة ٥/١٤ باب مانع الزكاة.

(٢) سورة الجاثية ٢٤.

(٣) المسند ١/٢٢، ٣٠، ٤٥، ٤٦، ٥٤، وفتح الباري ـ شهادات ٥/٢٥٢ حديث ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، جنائز ٣/٢٢٨ حديث ١٣٦٧، ومسلم ـ جنائز ٢/٦٥٥ حديث ٦٠، وأبو داود ـ جنائز ٣/٢١٨ حديث ٣٢٣٣، والترمذي ـ جنائز ١/٤٧٨ حديث ١٤٩١.

(٤) شواهد التوضيح ١٧٠.

وقال النووي: هو منصوب بنزع الخافض أي: أثنى عليها بخير.

[٨٣٨] حديث خصومة علي والعباس، قوله: «**فانطلقت معه حتى أدخل على عمر**»[١].

قال ابن مالك: الرفع جائز والنصب هو الراجح.

قوله: (فقال: يا مالِ)، يريد يا مالك على الترخيم، كما يقال: في حارث: يا حارِ، ويجوز ضم اللام وكسرها.

قوله: (ها لك).

قال الزركشي: فيه حذف، أي: يأذن.

قوله: تئدكم.

قال الزركشي: يريد على رسلكم، كأنه مصدر نادر ليتئد، وأصله في هذا الفعل: اتّأد يتئد على وزن افتعل من التؤدة، وهي السكون، وهو نصب على المصدر، ومعناه: اسكنوا، والتقدير: تئدوا تئدكم، كما يقال: سيروا سيركم.

وقال القاضي عياض: تئد بفتح التاء.

للقابسي وعن الأصيلي: تئدكم بكسرها، وقال كذا لأبي زيد. وقال أبو زيد: هي كلمة لهم.

وعند بعض الرواة (تئدكم) برفع الدال.

وقال لنا الأستاذ أبو القاسم النَّحْوِي، صوابه (يئديكم) اسم الفعل من (اتأد) وحكاه عن أبي علي الفارسي. قال أبو علي: وأراه من التؤدة.

قال القاضي: فالياء في تئديكم مسهلة من الهمز، والتاء مبدلة من واو لأنه في الأصل واوي.

(١) فتح الباري ـ فرائض ١٢/٦ حديث ٦٧٢٨.

وفي المحكم: (تئدك) بمعنى: اتئد[1]، اسم للفعل(كرويد) وكأن وصفه غير لكونه اسماً للفعل لا فعلاً، فالتاء بدل من الواو، كما كانت في التؤدة، والياء بدل من الهمزة قلبت منها قلباً لغير علة.

[٨٣٩] حديث: «حضرتُ أَبِي حينَ أُصِيبَ فَأَثْنَوْا عَلَيْهِ وَقَالُوا: جَزَاكَ اللهُ خيراً فقال: راغب وراهب»[٢].

قال القرطبي: هذا خبر مبتدأ محذوف، أي: أنتم على هذين الحالين أو مبتدأ خبره محذوف، أي: منكم راغب، ومنك راهب. وقيل: تقديره أنا راغب في الاستخلاف لئلا يضيع المسلمون. وراهب منه لئلا يفرط المستخلف ويقصر.

وقال النووي: أي: الناس صنفان. وقيل: أراد إني راغب فيما عند الله وراهب من عذابه، فلا أعول على ما أثنيتم به عليَّ.

[٨٤٠] حديث: «إنَّه لَمْ يُهْلِكْ أَهْلَ الكِتَابِ (إلا أَنَّهُ لم يَكُنْ بَينَ صَلاتِهِمْ فَصْلٌ)[٣]»[٤].

قال الطيبي: (أهل الكتاب) بالنصب مفعول، وفاعله ما بعد إلا، أي: لم يهلكهم شيء إلا عدم الفصل بين الصلاتين، وإن استعمل في الماضي معنى ليدل على استمرار هلاكهم في جميع الأزمنة، واستعمال هلك بمعنى (أهلك).

قال الجوهري: تقول: هلكه هلكاً بمعنى أهلكه.

[٨٤١] حديث: «أَنَّه استأذَنَ النبيَّ ﷺ في العُمْرة فَأَذِنَ لَهُ وقَالَ: يا أخي لا تَنْسَنَا مِنْ

---

(١) سقط من أ قوله (أنشد) والتصويب من ب، ج.

(٢) فتح الباري ـ أحكام ١٣/٢٠٥ حديث ٧٢١٨، ومسلم ـ إمارة ٣/١٤٥٤ حديث ١١.

(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٤) المسند ٥/٣٦٨، وأبو داود ١/٢٦٤، حديث ١٠٠٧.

دُعَائِكَ، قال عمر: ما أحبُّ أنَّ لي بها ما طلعتْ عليهِ الشّمس»[1].

قال الكرماني: هذه الباء تسمى الباء البدلية، وباء المقابلة نحو: اعتضت بهذا الثوب خيراً منه.

ومنه قول عمرو بن تغلب: فوالله ما أحبّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ أو مقابلها.

ومنه قوله ﷺ: ما أحب أنّ لي الدنيا وما فيها بهذه (الآية)[2]: **﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾**[3] الآية.

وفي لفظ: فقال عمر: كلمةً ما أحبّ أنّ لي بها الدنيا.

قال الطيبي: (كلمة) نصب قال على معنى تكلّمه.

[٨٤٢] حديث: **«لَا تَشْتَرُوا[4] وإنْ بِدِرْهَمٍ»**[5].

قال الكرماني: أي: وإن كان بدرهم، فحذف الشرط، والحذف عند القرينة جائز.

[٨٤٣] حديث: **«الأذان»**[6].

---

(١) المسند ١/ ٢٩، والترمذي ـ دعوات ٥/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠ حديث ٣٥٦٢، وابن ماجه ـ مناسك ٢/ ٩٦٦ حديث ٢٨٩٤.

(٢) في أ (الكلمة) والمثبت من ب، ج.

(٣) سورة الزمر ٥٣.

(٤) في ب، ج (لا تشتره).

(٥) المسند ١/ ٤٠، وفتح الباري ـ جهاد ٦/ ١٣٩ حديث ٣٠٠٣، زكاة ٣/ ٣٥٣ حديث ١٤٩٠، ومسلم ـ هبة ٣/ ١٢٣٩ حديث ١، ٢. والنسائي زكاة ٥/ ١٠٨ ـ ١٠٩، والموطأ ـ زكاة ١/ ٢٨٢ حديث ٤٩.

(٦) مسلم ـ صلاة ١/ ٢٨٧ حديث ٦، والنسائي ـ أذان ٢/ ٤، وأبو داود ـ صلاة ١/ ١٣٥ حديث ٤٩٩.

قال الأندلسي: من التأكيد اللفظي، قوله في الأذان: (اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ)، وفي الإقامة: (قَدْ قَامَتِ الصَّلاَةُ قدْ قَامَتِ الصَّلاَةُ).

وفي الحديث الآخر: (فهي خداج فهي خداج).

وفي الحديث الآخر: (فنقلوا بعيراً بعيراً).

قال وإنما كرر الجملة الاسمية في: فهي خداج، ليتمكن المعنى، لئلا يغفل عن مراده. وتكرار كلمة (الأذان) و(الإقامة) للمبالغة في الإعلام والتعظيم.

وقال الطيبي: ذكر في «المفصل» أفعل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه، أي: وله معنيان:

أحدهما: أن يراد أنه زائد على المضاف إليه في (الخصلة)[1].

التي هو وهم شركاء فيها.

والثانية: أن يوجد مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف، لا للتفضيل على المضاف إليهم بل لمجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل له. وذلك نحو قولهم: الناقصُ والأشجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوَان.

وقوله: أن يوجد مطلقاً له الزيادة فيها.

(الإطلاق) يحتمل معنيين أحدهما: وهو الظاهر أن أفعل قطع عن متعلقه قصداً إلى نفس الزيادة إيهاماً للمبالغة نحو: فلان يعطي ويمنع. أي: يوجد حقيقتهما، وإفادته للمبالغة من حيث أن الموصوف تفرد بهذا الوصف، وانتهى أمره فيه إلى أن لا يتصور له من مشاركة فيه، ولهذا السر قال أولاً: ثم أتبعه بقوله إطلاقاً.

وثانيهما: وعليه كلام شارح اللباب أن يراد بالزيادة الزيادة على الغير، لكن على

---

١) في أ (الجملة)، والتصويب من ب، ج.

العموم فإن معنى قوله (أَعَدْلا بَنِي مَرْوَان) أفعل التفضيل عليهم لأن المروانية كلهم جَوَرة، لكن التعريف أنه من بني مروان (كأنه قال: الأشج أعدل الناس، وهذا الأعدل من بني مروان)[1] والاحتمال الأول أولى، وعليه يحمل كل ما جاء في وصف الباري تعالى من نحو: أكبر وأعلم. لأنه لا ينبغي (أن يتوهم)[2] في وصفه المبارك المشارك.

قال في «النهاية» و«الغريبين»: إن الراء في (أكبر) ساكنة في الأذان، والصلاة، كما سمع موقوفاً غير معرب في مقاطعة كقولهم: حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح، والمعنى هلمُّوا إليها وأقبلوا وتعالوا مسرعين، ولما كان (حيّ) بمعنى أقبل عدّي، فإن «أقبل» يعدى بعلى، يقال (أقبل)[3] عليه بوجهه. وقال تعالى: ﴿وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾[4]، قال: وقوله: إذا قال المؤذن: الله أكبر، إذا شرطية.

وقوله: فقال أحدكم: الله أكبر. عطف على الشرطية، وجزاء الشرط قوله آخر الحديث: دَخَلَ الجَنَّةَ.

وقوله: ثم قال حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله . . إلخ، والمعطوفات بثم مقدرات بحرف الشرط والفاء، ويجوز أن يكون (فقال): جواباً لشرط. وكذا قال في المعطوفات. وإنما وضع الماضي موضع المستقبل لتحقيق الموعود. انتهى.

مسند عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه[5]

(١) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٢) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٣) (أقبل) مكرر في أ.

(٤) سورة يوسف ٧١.

(٥) عمران بن الحصين بن عبيد أبو نُجَيْدٍ الخُزَاعِي من علماء الصحابة، أسلم عام خيبر ٧هـ، كانت معه راية خزاعة يوم فتح مكة، وبعثه عمر إلى أهله البصرة ليفقههم، وولاه زياد قضاءها، وتوفي =

[٨٤٤] حديث: «فقال بشير بن كعب: مكتوب في الحكمة: إنَّ منه وقاراً»[1].

قال أبو البقاء[2]: (إنّ) مكسورة لا غير، لأنها مستأنفة وليست معمولة المكتوب، لأن مكتوباً من كلام الراوي يعلم به أن صورة المكتوب في الحكمة (وقار)[3].

[٨٤٥] حديث: «إنَّ فُلَاناً لا يُفْطِرُ نَهاراً الدَّهْرَ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (الدهر) منصوب وفيه وجهان:-

أحدهما: هو بدل من نهار، فكأنه قال: لا يفطر الدهر، وذكر النهار هنا لفائدة، وهو أنه لو[6] قال: لا يفطر الدهر، لدخل فيه الليل والنهار[7] بمقتضى الظاهر. فلما قال: نهاراً، بان أنه أراد نهار الدهر.

الثاني: ينتصب بفعل محذوف تقديره: يصوم الدهر، وهو شارح لمعنى: لا يفطر نهاراً.

[٨٤٦] حديث: «إنَّ رجلاً أعتقَ ستةً مملوكين لَهُ عندَ مَوْتِهِ لم يكن له مالٌ غيرُهم، فدعاهم رسول الله ﷺ، فَجَزَّأَهُمْ ثلاثاً»[8].

= بها، وهو ممن اعتزل حرب صفين، له (١٣٠) حديثاً، توفي سنة ٥٢هـ ٦٧٢م - الأعلام ٥/٢٣٢، وأسد الغابة ٤٠٤٢، وابن الخياط ١/٢٣٤، وتهذيب التهذيب ٨/١٢٥.

(١) المسند ٤/٤٢٧، ٤٤٥، وفتح الباري - الأدب ١٠/٥٢١ حديث ٦١١٧، ومسلم - الإيمان ١/٦٤ حديث ٦٠، ٦١، وأبو داود - أدب ٤/٢٥٢ حديث ٤٧٩٦.

(٢) إعراب الحديث ١٥٩.

(٣) في أ (وقال) والتصويب من ب، ج.

(٤) المسند ٤/٤٢٦.

(٥) إعراب الحديث ١٦٠.

(٦) سقط من ب، ج قوله (لو).

(٧) سقطت من ب، ج (النهار).

(٨) المسند ٤/٤٢٦، ٤٣١، ومسلم - إيمان ٣/١٢٨٨ حديث ٥٦، وبأو داود - عتق ٤/٢٨ حديث

قال أبـو البقـاء[1]: الجيد تنـوين (ستة) ويكون (مملوكين) نعتاً له، والإضافة ضعيفة، لأن المميز هنا جمع صحيح والأصل في المميز[2] المضاف إليه أن يكون بلفظ جمع موضوع للقلة، وقد يقع موقعه جمع الكثرة، كقولك: ثلاثة أفلس وثلاثة رجال.

وأمـا قوله: (فجزّأهم ثلاثاً) فالظاهر يقتضي ثلاثة، لأن التقدير: ثلاثة أجزاء. ووجه حذف التاء أن يقدر ثلاث فرق الواحد فرقة. ولو قدرت ثلاث قطع جاز، كما قال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُم اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾[3]، اثنتي عشرة قطعة، ثم أبدل منه أسباطاً. و(غَيْرُهُمْ) بالرفع نعت لمال. والنصب على الاستثناء.

[٨٤٧] حديث: «أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلاَ مَاء»[4].

قال ابن دقيق العيد: حذف الخبر، أي موجود أو عندي.

[٨٤٨] حديث: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ»[5].

قال الطيبي[6]: (ولم يكن) حال، وعلى مذهب الكوفي خبر، والمعنى يساعد. إذ التقدير: كان الله في الأزل منفرداً متوحداً، وهو مذهب الأخفش. فإنه جوز دخول

٣٩٥٨، والترمـذي ـ أحكـام ٣/٦٤٥ حديث ١٣٦٤. وابن ماجه ـ أحكام ٢/٧٨٥ ـ ٧٨٦ حديث ٢٣٤٥ (معناه).

(١) إعراب الحديث ١٦٠.

(٢) في ب، ج (التمييز).

(٣) سورة الأعراف ١٦٠.

(٤) فتح الباري ١/٤٥٧ حديث ٣٤٨.

(٥) المسند ٤/٤٣١، ٤٢٦، ٤٣٣، ٤٣٦، وفتح الباري ـ بدء الخلق ٦/٢٨٦ حديث ٣١٩١، ٣١٩٠، والترمذي ـ مناقب ٥/٧٣٢ حديث ٣٩٥١.

(٦) سقط من ب، ج.

الواو في خبر كان، نحو: كان زيد وأبوه قائم، على جعل الجملة خبراً مع الواد، تشبيهاً بالحال.

[٨٤٩] حديث (المرأةِ (والمزادتين)[١] ـ قوله: «**وَقَعْنَا تِلْكَ الوَقْعَةَ**»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: (تلك) في موضع نصب بوقْعنا نصب المصادر، و(الوقعة) بدل من (تلك) أو عطف بيان فهي منصوبة لا غير.

قوله: فكان أول من استيقظ فلان، (فلان) اسم كان، و(أول) خبرها، و(مَنْ) نكرة موصوفة، فيكون (أول) نكرة أيضاً، لإضافته إلى النكرة، أي: أول رجل استيقظ.

وقوله: قالت: عَهْدَي بِالْمَاءِ أَمْسِ هـٰذِهِ السَّاعة. (عهدي مبتدأ، و(بالماء) يتعلق به). و(أمس) ظرف لعهدي، و(هذه الساعة) بدل من (أمسِ) بدل بعض من كلّ. وخبر المبتدأ محذوف، تقديره: عهدي بالماء حاصل، ونحو ذلك. ويجوز أن يكون (أمس) خبر (عهدي)، لأن المصدر يخبر عنه بظرف الزمان.

وقال ابن مالك[٤] أصله: في مثل هذه الساعة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ونظيره في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، قلنا لمسروق: سَلْهُ أكان عمر يعلم من الباب، أي: يعلم من مثل الباب.

وقوله: (ونَفَرُنَا خُلُوفاً).

قال ابن مالك[٥]: بالنصب على الحال، وهي حال سدت مسد الخبر والتقدير: ونفرنا متروكون خلوفاً.

---

(١) في ب، ج (المرأتين).

(٢) المسند ٤/٤٣٤. وفتح الباري ـ تيمم ١/٤٤٧ ـ ٤٤٨ حديث ٣٤٤.

(٣) إعراب الحديث ١٦١.

(٤) شواهد التوضيح ١١٢.

(٥) شواهد التوضيح ١١٠،١١١.

ثم قال أبو البقاء[1]: وقوله: (فإنْ كان المسلمون بعد يُغيرون)، (إنْ) هنا مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف أي: إنه كان.

وقوله: (فَقَالَتْ يَوْماً لقومها مَا أَدْرِي إِنَّ هـٰؤُلاَءِ (يَدَعُونَكُمْ عَمْداً) الجيد أن يكون (إنّ هؤلاء) [2] بالكسر على الاستئناف، ولا يفتح على إعمال (أدري)[3] فيه، والمعنى: أن المسلمين قد تركوا الإغارة رعاية لكم. ويكون مفعول ما أدري محذوفاً، أي: ما أدري لماذا تمتنعون من الإسلام، أو نحو ذلك.

وقوله: (فَكَانَ آخرَ ذلك أَنْ أَعطى)، (آخر) بالنصب أقوى على أنه خبر «كان» مقدم، و(أَنْ أعطى) في موضع رفع اسم كان لأنّ (أَنْ) والفعل أعرف من الاسم المفرد، ويجوز رفع (آخر) ونصب (أن أعطى) لأن كليهما معرفة. وقد جاء القرآن بهما، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾[4]، بالرفع والنصب، انتهى كلام أبي البقاء.

وقوله: (فَقُلْنَا لَهَا: أَيْنَ المَاءُ؟ قالتْ: أيهات أيهات).

قال (النووي)[5]: هكذا هو في الأصول، وهو بمعنى: هيهات هيهات. ومعناه البعد من المطلوب، واليأس[6] منه، كما قالت بعده: لا ماء لكم، (أي: ليس لكم ماء)[7] حاضر ولا قريب، وفي هذه اللفظة بضع عشرة لغة.

وقال القرطبي: كذا روي هنا بالهمز في أولها، وبالتاء في آخرها، وروي «أيهاه»

---

(١) إعراب الحديث ١٦١.

(٢) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٣) في ب، ج إحدى.

(٤) سورة النمل ٥٦.

(٥) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٦) في أ (القياس) والتصويب من ب، ج.

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

بالهاء في آخرهما، وهي هيهات المذكورة في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1] وأبدلت الهاء همزة، ومعناها البعد، والهاء في آخرها للوقف، وقيل: هي مركبة من هي للتأسف، وهاه للتأوه، فقلبت الهاء في الصول تاء ثم حركت بالفتح والضم والكسر، وهي اسم من أسماء الأفعال فتارة تقدر ببعد، كما قيل قول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ[2]

أي: بعد العقيق وأهله، وتارة تقدر: بِبُعد، الذي هو المصدر كما قيل في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ أي: بعداً بعداً للذي توعدون. انتهى.

وقوله: كان من أمره ديت ديت.

قال النووي: قال أهل اللغة: هو بمعنى كيت وكيت، وكذا وكذا.

وقال القرطبي: كيت وكَيْت، كلمة يعبر بها عن الجمل الكثيرة والحديث عن الأمر الطويل، ومثلها: ذيت وذيت.

قال ثعلب: كان من الأمر كيت وكيت، وكان من فلان ذيت وذيت، فكَيْتَ كناية عن الافعال، وذَيْتَ إخبار عن الأسماء.

---

(١) سورة «المؤمنون» ٣٦.

(٢) الشاهد لجرير في ديوانه ٩٦٥، والخصائص ٣/٤٢، وشرح التصريح ١/٣١٨، ٢/١٩٩ والعيني ٣/٧، ٤/٣١١، وشرح المفصل ٤/٣٥، واللسان (هيه) ١٧/٤٥١، والدرر ٢/١٤٥، وهو بلا نسبة في الهمع ٢/١١١، والسمط ٣٦٩، وشرح شذور الذهب ٤٠٢، والصحاح ٢٢٥٨، والمرتجل ٣٠٩، والإيضاح ١٦٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٠٥٤.
والعجز: وهيهات خلّ بالعقيق نواصله.

مسند عمرو بن العاص رضي الله عنه(١)

[٨٥٠] حديث: «أَلاَّ كَانَ مفزعكم إلى الله ورسوله»(٢).

قال أبو البقاء(٣): (أَلَّا) مفتوحة مشددة، وإذا وليها الماضي كانت توبيخاً. وإنْ وليها المستقبل كانت تحضيضاً، ومثلها: هلاّ ولولا ولوما.

[٨٥١] حديث: «إنَّ هـٰذَا القرآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُف، فَأَيَّ ذلك قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ»(٤).

قال أبو البقاء(٥): ؟أيّ) منصوب بقرأتم وهي شرطية، ومثله قوله تعالى: ﴿أَيّاً مَا تدْعُوا﴾(٦) فأيّاً منصوب بتدعوا، وكذا حديث أم أيوب: (أَيُّها قَرَأْتَ أَجْزَأَكَ).

قال: وأجاز قوم الرفع في مثل هذا على أنه مبتدأ، و«قرأت» نعت له، وأجزأك الخبر.

[٨٥٢] حديث: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا نَعُدُّ شَهَادةُ أَنْ لَا إِلـٰهَ إِلاَّ اللهُ»(٧).

---

(١) عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي أبو عبدالله، فاتح مصر، وأحد دهاة العرب، كان في الجاهلية من الأشداء على الإسلام، أسلم في هدنة الحديبية، كان أحد أمراء الجيوش في الشام ـ افتتح قنسرين، ولاه عمر فلسطين، وولاه معاوية مصر، توفي في مصر سنة ٤٣هـ ـ ٦٦٤م، له (٣٩) حديثاً ـ الأعلام ٥/٢٤٨، ابن خياط ١/٥٧، أسد الغابة ٣٩٦٥.

(٢) المسند ٤/٢٠٣.

(٣) إعراب الحديث ١٦٣.

(٤) المسند ٤/٢٠٤، ٢٠٥.

(٥) إعراب الحديث ١٦٣.

(٦) سورة الإسراء ١١٠.

(٧) المسند ٤/١٩٩، ومسلم ـ إيمان ١/١١٢ حديث ١٩٢.

قال أبو البقاء[1]: (شهادة) مرفوع لا غير، لأنه خبر (إنّ) تقديره: إنّ أفضل الأشياء (شهادة أن لا إله إلا الله)[2]. و(ما) بمعنى الذي. و(نعدّ) صلتها، والعائد محذوف. أي: نعدّه، ولا يجوز أن ينصب شهادة بنعدّ لأنه يصير من صلة الذي، فيحتاج إلى خبر، وليس في اللفظ خبر، ولا لتقديره معنى.

قوله: (ابْسُطْ يَمينَك فَلِأُبَايِعْكَ).

قال القرطبي: بكسر اللام وإسكان العين على الأمر، أي: أمر المتكلم لنفسه، والفاء جواب لما تضمنه الأمر ـ الذي هو أبسط ـ من الشرط. ويصح أن يكون اللام لام كي، وينصب أبايعك. وتكون اللام سببية.

وقال الطيبي: لعل التقدير أنا أبايعك، وأقحم اللام توكيداً، أو التقدير: لِأُبايعَك تعليلاً للأمر، والفاء مقحمة، ويحتمل أن تكون اللام مفتوحة، فيكون التقدير: فإنّي لأبايعك. والفاء للجزاء، كقولك: ائْتَنِي فإنّي أكرمك. انتهى.

قوله: تشترط بماذا؟

قال النووي: هكذا ضبطناه (بما) بإثبات الباء فيجوز أن تكون زائدة للتوكيد كما في نظائرها. ويجوز أن تكون على تضمين (تشترط) معنى (تحتاط) أي: تحتاط بماذا.

وقال الطيبي: حق ماذا أن يتقدم على (يشترط)، إلا أنه حذف (ماذا) قبل (يشترط)، وجعل المذكور تفسيراً له.

قوله: (أَمَا عَلِمْت).

قال الطيبي: الهمزة فيها معنى النفي، و(ما) نافية فإذا اجتمعتا دلّا على

---

(١) إعراب الحديث ١٦٣.

(٢) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(التقرير)[1] لاسيما وقد أتبعا بقوله: علمت، إيذاناً بأن ذلك أمر مقرر لانزاع فيه، ولا ينبغي أن يرتاب فيما يتلوهما.

[٨٥٣] حديث: «**فواللهِ مَا أَدْرِي أَحُبّاً ذٰلِكَ أَمْ تَأَلُّفاً**»[2].

قال أبو البقاء[3]: منصوبان، مفعول لهما، أي: لا أدري هل ذلك لمحبة أو لتألُّفِهِ إيّاي.

قلت: في (النسخة)[4]: أحبّاً كان ذلك، فيكون خبر كان.

[٨٥٤] حديث: «**نعما بالمال الصالح للمرء الصالح**»[5].

قال ابن مالـك في «شرح الكافية»: (ما) في نعما وبئسما نكرة بمعنى شيء، ومـوضعها نصب على التمييز والفاعل مضمر، إلى هذا ذهب الزمخشري وكثير من المتأخرين، وظاهر قول سيبويه أن فاعل نعم (ما)، وأنه اسم تام معرفة وندر تمامها معرفة هنا، كما ندر تمامها في باب التعجب.

قال ابن خروف: وتكـون (مـا) تامـة معـرفـة[6] بغير صلة نحـو: دققتـه دقـاً نعمـا. قال سيبويه: أي: نعم الدق، ونعما هي: أي نعم الشيء أبداؤها، فحذف المضاف وهو الإبـداءة وأقـام ضمير الصدقات مقامه، ونعما صنعت، وبئسما فعلت. أي: نعم الشيء شيء صنعت. هذا كلام ابن خروف، معتمداً على كلام سيبويه.

---

(١) في ب، ج: (التقدير) بالدال.

(٢) المسند ٤/١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٣) إعراب الحديث ١٦٣.

(٤) في أ السنة والتصويب من ب، ج.

(٥) المسند ٤/١٩٧.

(٦) سقط من ب، ج قوله (معرفة).

وسبقه إلى ذلك السيرافي، ويقوي تعريف ما (بعد)[1] نعم كثرة الاقتصار عليها في نحو: غسلته غسلاً نعما، والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها، فإن التمييز يرفع إبهام المميز، و(ما) تساوي المضمر في الإبهام فلا يكون تمييزاً. انتهى.

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في «تذكرته»: إذا وقعت لفظة (ما) بعد نعم وبئس، فإمّا أن يقع بعدها مفرد أو جملة:

فإن وقع بعدها مفرد نحو: بئسما تزويج ولا مهر، فقيل: (ما) في موضع نصب على التمييز والفاعل مستتر، وقيل: في موضع رفع على الفاعلية. وهي معرفة تامة، وقيل: لا موضع لها، وهي مركبة مع الفعل وما بعدها الفاعل، وهذا أردأ الأقوال، لأن نحو (تزويج) في: «بئسما تزويج» و﴿فَنِعِمَّا هي﴾[2]، لم يثبت بدون «ما» فاعلاً. ثم لو كان نحو «هي» فاعلاً لزم استتاره، ووجب تمييزه بنكرة تفسّره.

وإن وقع بعدها جملة، فقيل: (ما) في وضع رفع على الفاعلية وقيل: رفع على أنها المخصوص. وقيل: تمييز.

فعلى الأول قيل: إنها معرفة تامة، وما بعدها صفة لمخصوص محذوف. أي: نعم الشيء شيء هو كذا وكذا. وقيل: معرفة ناقصة، وما بعدها صلة. (وقيل: حرف مصدري وما بعدها أيضاً صلة)[3]. والموضع للمجموع.

وعلى الثاني: قول واحد وهو أن قبلها (ما) أخرى تمييز حذفت و(ما) هذه موصولة والجملة بعدها صلة.

قال: وحذف المخصوص أولى من حذف التمييز، وإذا كان يجيز كون (ما) تمييزاً فلنجعلها هذه المذكورة.

---

(١) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٢) سورة البقرة ٢٧١.

(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

وعلى الثالث: ثلاثة مذاهب، كما في الأول ثلاثة. قيل: الجملة صفة للنكرة. وقيل صفة المخصوص حذف، وقيل صلة لـ(ما) أخرى حذفت وهي المخصوص. فالأقوال سبعة. انتهى.

وقال الطيبي: (ما) في نعما غير موصولة ولا موصوفة.

قال ابن جني: (ما) في نعما منصوبة لا غير، والتقدير: نعم شيئاً المال الصالح، والباء زائدة. مثلها في: كفى بالله.

وإنما قلنا: ليست بموصولة ولا موصوفة لتعين الأولى بالصلة والثانية بالصفة. والمراد الإجمال ثم التبيين، فما هنا بمنزلة تعريف الجنس في: نعم الرجل، فإنه إذا قرع السمع أولاً مجملاً ذهب بالسمع كل مذهب، ثم إذا بيّن تمكن في ذهنه فضله تمكناً وأخذ بمجامع القلب. انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»، يقال: نِعْمَا بسكون العين، ونِعِمّا بكسرها وتشديد الميم، لأن سكون الميم بالإدغام أوجب تحريك العين.

[٨٥٥] حديث: **«خَرَجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ وفي يده كتابانِ فقال: أتدرونَ ما هذان الكتابان؟ قلنا: لا يا رسول الله إلاّ أنْ تُخْبِرَنَا»**(١).

قال الطيبي: هذا استثناء منقطع. أي لانعلم، ولكن إذا أخبرتنا نعلم، كأنهم طلبوا بالاستدراك إخباره إيّاهم، ويجوز أن يكون متّصلاً مفرغاً، أي: لا نعلمه بسبب من الأسباب إلا بإخبارك.

قوله: فقال للذي في يده. أي: لأجله.

قوله: ثم أجمل على آخرهم. ضمن (أجمل) معنى أوقع فعدى بعلى، أي: أوقع الإجمال [على ما انتهى إليه التفصيل](٢) ويجوز أن يكون حالاً أي: أجمل في حال

(١) المسند ٢/١٦٧، والترمذي ـ قدر ٤/٤٤٩ حديث ٢١٤١.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

وقوع أنها التفصيل إلى آخرهم. ومن عادة الحسّاب أن يكتبوا الأشياء مفصلات ثم يوقعوا في آخره. فذلك يرد التفصيل إلى الجملة.

قولـه: «فـلا يزاد فيهم»، جواب شرط محذوف. أي: إذا كان الأمر على (ما تقدم)[1] من التفصيل والتعيين والإجمال بعد التفصيل في الصك فلا يزاد ولا ينقص. انتهى.

مسند عمرو بن يَثْرِبي رضي الله عنه[2]

[٨٥٦] حديث: «إن لقيتها نعجة تحملُ شفرة وزناداً بخَبْتِ الجَميشِ فلا تمسها»[3].

قال في «النهاية»: (الخبت) الأرض الواسعة، و(الجميش) الذي لا نبات فيه، كأنه جمش، أي حلق.

وقال الزمخشري في «الفائق»: (خبت) علم لصحراء بين مكة والحجاز قال:ـ

زَعَـم الـعـواذلُ أنَّ ناقـةَ جُنْـدُبٍ بِجَـنُـوبِ خَبْـتٍ عُرِّيَتْ وَأَجَـمَّـتِ[4]

وامتناع صرفها للتأنيث والعلمية، ويجوز أن تصرف بسكون الوسط، و(الجميش) صفة لها، فعيل بمعنى مفعول من الجمش وهو الحلق، كأنها حلق نباتها. ويجوز أن يضاف خبت إلى الجميش، والجمهش النبات.

(١) في أ تقرر والمثبت من ب، ج.

(٢) هو عمرو بن يثربي بن بشر الضَّبِّي، فارس ضبَّة، وأحد رؤسائها في الجاهلية. أدرك الإسلام وأسلم، ولم ير النبي ﷺ، استقضاه عثمان على البصرة، وشهد وقعة الجمل مع عائشة. الإصابة ت ٦٥٢١، وابن الأثير ٣٦، والأعلام ٥/ ٨٧.

(٣) المسند ٥/ ١١٣ بلفظه، وانظر ٣/ ٤٢٣ بلفظ قريب.

(٤) قائله جندب، دلائل الإعجار (خانجي) ٢٣٦، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ١٦٢.

وقال في القاموس: (الخبت) المتسع من بطون الأرض، والجميش: المكان لا نبات فيه، وصحراء بناحية مكة.

فحصل من ذلك ثلاثة أقوال: أحدها: أن (خبت الجميش) في الحديث: اسم جنس لكل أرض واسعة لا نبات بها.

والثاني: أن (خبت) علم لأرض مخصوصة وصف بالجميش أو أضيف إليه.

والثالث: أن الجميش هو العلم أضيف إليه الخبت إضافة العام إلى الخاص وهذا عندي أرجح.

مسند عمرو بن عَبَسَةَ السلمي رضي الله عنه[1]

[٨٥٧] حديث: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ فُوَاقَ نَاقَةٍ»[2].

قال أبو البقاء[3] في نصب (فواق) وجهان.

أحدهما: أن يكون ظرفاً تقديره: وقت فواق. أي: وقتا مقدراً بذلك. والثاني أن يكون جارياً مجرى المصدر، أي: قتالاً مقدّراً بفواق.

---

(١) عمرو بن عَبَسة بن عامر السُّلَمِي أبو نَجِيح، أسلم قديماً أول الإسلام في مكة ولحق بقومه ثم قدم المدينة بعد مضي بدر وأحد والخندق فسكنها ونزل بعد ذلك الشام. وهو أخو أبي ذر لأمّه، كانت وفاته في أواخر خلافة عثمان: أسد الغابة ٣٩٧٨، وابن خياط ١/١١٤، وتهذيب التهذيب ٨/٦٩.

(٢) المسند ٢/٤٤٢، ٥٢٤، ٤/٣٨٧، ٥/٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤٤، وأبو داود ـ جهاد ٣/٢١، حديث ٢٥٤١، والترمذي ـ فضائل الجهاد ٤/١٨١ حديث ١٦٥٠، والنسائي ـ جهاد ٦/٢٥، وابن ماجه ـ جهاد ٢/٩٣٣ حديث ٢٧٩٢.

(٣) إعراب الحديث ١٦٤.

[٨٥٨] حديث أوقاتِ الكراهة ـ قوله: «**ثم أقصر عن الصلاة، فإنّ حينئذٍ تُسْجَرُ جَهَنّم**»(١).

قال الطيبي: في اسم إنّ وجهان:

أحدهما: تسجر على إضمار أنْ، كقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ**﴾(٢).

والثاني: ضمير الشأن المحذوف من إنّ المكسورة المثقلة كقول الشاعر:ـ

فَلَا تخـذلِ المـولى وإنْ كان ظالمـاً   فإنّ به تَنْـأَى الأمـور وتـقـربُ

التقدير: فإنه به، وله في الأحاديث نظائر.

قوله: (ما منكم رجل يقرب وضوءه فتمضمض واستنشق فَيَنْتَثِر إلّا خرجت خطايا وجهه).

قال الطيبي: المستثنى منه مقدر، أي: ما منكم رجل يتصف بهذه الصفة(٣) كائن على حال من الأحوال إلا على هذه الحالة. وعلى هذا المعنى ينزل سائر الاستثناء وإن لم يصرح بالنفي فيها، لكونها في سياق النفي بواسطة ثم العاطفة.

قوله: (فإنْ قام فصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجّده بالذي هو أهله، وفرّغ قلبه لِلّه، إلا انصرف من خطيئته كهيئة يوم ولدته أمّه).

قال الطيبي: إنْ شرطية، والضمير المرفوع بعدها، رافعه فعل مضمر يفسره ما بعده، فلما حذف أبرز الضمير المستكن فيه، وجواب الشرط محذوف وهو المستثنى

---

(١) المسند ٤/١١١، ١١٢.

(٢) سورة الروم ٢٤.

(٣) سقطت من ب، ج.

منه، أي: فلا ينصرف في شيء من الأشياء إلا من خطيئته كهيئة يوم ولدته أمه، وجاز تقدير النفي لما مر أن الكلام في سياق النفي.

هذا مذهب «صاحب الكشاف»، وأما ابن الحاجب فيجوزه في الإثبات كما يقال: قرأت إلا يوم الجمعة. ونظير هذا الشرط قول الحماسي:

وإنْ هو لمْ يحملْ على النّفسِ ضَيْمَها   فليسَ إلى حُسْنِ الثّناءِ سَبِيلُ[١]

[٨٥٩] حديث: «أقرب ما يكونُ الربُّ من العبدِ في جوفِ الليلِ الآخر»[٢].

قال الطيبي: يحتمل أن يكون قوله: (في جوف الليل) حالاً من الرب، أي: قائلاً في جوف الليل يدعوني فأستجيب له، سدت مسد الخبر. أو من العبدِ، أي: قائماً في جوف الليل داعياً مستغفراً، على نحو قولك: ضربي زيداً قائماً. ويحتمل أن يكون خبراً لأقرب.

وقوله: (الآخر) صفة لجوف على أن ينصف الليل ويجعل لكل نصف جوف. والقرب يحصل في جوف النصف الثاني. فابتداؤه من المثال الأخير.

مسند عمرو بن عوف رضي الله عنه[٣]

(١) هذا الشاهد من القصيدة التي نسبت للسموأل بن عادياء، ومصادره: السيوطي ١٨٠، والعيني ٢/٧٧، والدرر ١/٣٩، ٢/٧٥، والهمع ١/٦٣، ٢/٥٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ١٩٣٥.

(٢) معناه في المسند ٤/١١٤، ٣٨٥، والترمذي دعوات ٥/٥٦٩ ـ ٥٧٠ حديث ٣٥٧٩.

(٣) عمرو بن عوف الأنصاري، شهد بدراً مع رسول الله ﷺ، قيل: إنه سكن المدينة ولا عقب له، وروى عنه المسور بن مخرمة حديثاً واحداً، ومات في خلافة عمر: أسد الغابة ٣٩٩٣، وتهذيب التهذيب ٨/٨٦.

[٨٦٠] حديث: «فَوَاللهِ مَا الفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُم»[١].

قال أبـو البقاء[٢]: (الفقر) منصوب بأخشى، تقديره: ما أخشى عليكم الفقر. والرفع ضعيف، لأنه يحتاج إلى ضمير يعود عليه. وإنما يجيء ذلك في الشعر. وتقدير ذلك: ما الفقر أخشاه عليكم. أي: ما الفقر مخشياً عليكم، وهو ضعيف.

[٨٦١] حديث: «ليسَ لِعرْق ظالمٍ حَقٌ»[٣].

(قال الزركشي رحمه الله: يروى بتنوين (عرق) و(ظالم) نعت له، وهو راجع إلى صاحبه، ويروى بغير تنوين على الإضافة، [فيكون الظالم صاحب العرق][٤].

[٨٦٢] حديث: «إنَّ الدِّينَ لَيَأْرِزُ إلى الحِجَازِ كما تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحْرِها. وَلَيَعْقِلَنَّ الدِّينُ منَ الحِجَازِ مَعْقِلَ الأُرْوِيَّة مِنْ رَأسِ الجَبَلِ»[٥].

قال الطيبي: (ليعلقن) جواب للقسم، والجملة معطوفة على خبر إنّ على تقدير: أقسم بالله. و(الدين) مظهر وضع موضع المضمر. ويجوز أن يكون العطف للجملة ومعقل مصدر بمعنى العقل. ويجوز أن يكون اسم مكان.

---

(١) المسند ٤/٣٧، وفتح الباري ـ مغازي ٧/٣١٩ ـ ٣٢٠ حديث ٤٠١٥، ومسلم ـ زهد ٤/٢٢٧٣ ـ ٢٢٧٤ حديث ٦، والتـرمـذي ـ قيامـة ٤/٦٤٠ ـ ٦٤١ حديث ٢٤٦٢، وابن ماجـه ـ فتن ٢/١٣٢٤ حديث ٣٩٩٧.

(٢) إعراب الحديث ١٦٤.

(٣) المسند ٥/٣٢٧، وفتح الباري ٥/١٨، وأبو داود ـ إمارة ٣/١٧٨ حديث ٣٠٧٤، والترمذي ـ أحكام ٣/٦٦٢ حديث ١٣٧٨، والموطأ ـ أقضية ٢/٧٤٣ حديث ٢٦.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٥) الترمذي ـ الإيمان ٥/١٨ حديث ٢٦٣٠.

مسند عوف بن مالك رضي الله عنه (١)

[٨٦٣] حديث: «لا يقصُّ إلاّ أميرٌ أو مأمورٌ أو مختال أو مرائي» (٢).

قال الطيبي: قوله: (لا يقص)، ليس بنهي بل هو نفي وإخبار أن هذا الفعل ليس بصادر إلا عن هؤلاء، ولو حمل على النهي الصريح، لزم أن يكون المختال مأموراً.

مسند عِياض بن حِمار رضي الله عنه (٣)

[٨٦٤] حديث: «الخطبةِ الطويلةِ» (٤).

قولـه: (وأهل النار خمسة: الضعيف الذي لا زبر له، الذين هم فيكم تبع لا يبتغون أهلًا ولا مالًا).

قال الأشرفي: (الذي) في الأول بمعنى (الذين) للجمع كقوله:ـ

وإنَّ الَّـذِي حَانَـتْ بِفَلْجٍ دِمـاؤُهُـمْ   هُمُ القَـوْمُ كُلُّ القَـومِ يَا أُمَّ خالـدِ (٥)

(١) هو عوف بن مالك الأشجعي الغَطَفَاني، صحابي من الشجعان الرؤساء، أول مشاهده خيبر، وكانت معه راية أشجع يوم الفتح نزل حمص وسكن دمشق، له ٦٧ حديثاً، توفي سنة ٧٣هـ ـ ٦٩٢م، الإصابة رقم ١٦٠٣، وخلاصة تذهيب الكمال ٢٥٣، والاستيعاب ٣/١٣١.

(٢) المسند ٦/٢٧، ٢٩، ٢٣.

(٣) عِيَاض بن حِمار بن ناجية المُجَاشِعِي، توفي حوالي ٥٠هـ، له رواية عن النبي ﷺ، أخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد. الإصابة ٧/١٨٥، أسد الغابة ٤/٣٢٢، ابن سعد ٧/٣٦، ابن خياط ٧/٧٧، الكاشف ٢/٣٧٨، التقريب ٢/١٠٧.

(٤) المسند ٤/١٦٢، ٢٦٦، ومسلم ـ كتاب الجنة ٤/٢١٩٨ حديث ٦٣. والحديث طويل.

(٥) قيل: البيت للأشهب بن رُمَيْلَة، وقيل: للحـريث بن محفض يرثي بهـا قومـه. وفَلْج: اسم موضع، وقد أشار إليه صاحب الدرر ١/٥٢٤، والهمع ١/١٦٨.

و(الذين) الثاني بيان له أو بدل منه.

قال الطيبي: وصف الضعيف باعتبار لفظه تارة بالمفرد، وباعتبار الجنس تارة أخرى بالجمع.

وقوله: (تبع)، مرفوع على أنه فاعل الظرف، أو مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر (هم) وروي بالنصب على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر.

قوله: (والخائن الذي لا يخفى له طمع وإن دق الأمانة) (الطمع) هنا مصدر بمعنى المفعول.

قوله: (ورجل لا يصبح ولا يمسي إلا وهو يخادعك عن أهلك ومالك). (عن) هنا للسببية، أي: يخادعك بسبب أهلك، كقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾[1].

قال في الكشاف: أي: حملهما على الزلّة بسببها.

قوله: (وذكر البخل والكذب).

قال التوربشتي: أقام المصدر مقام اسم الفاعل.

قوله: (والشنظير).

قال الطيبي: هو مرفوع عطفاً على رجل، أو منصوب عطفاً على البخل والكذب.

مسند فَضَالَةَ اللَّيْثي رضي الله عنه[2]

(١) البقرة ٣٦.

(٢) فَضَالَة بن عُبَيْدٍ الأنصاري الأَوْسي أبو محمد، أول مشاهده أحد، ثم شهد المشاهد كلها، كان ممن بايع تحت الشجرة، وسكن الشام وولي القضاء بدمشق لمعاوية. سبي بأرض الروم ٥٣هـ - ٦٧٣م - الأعلام ٥/٣٤٩، وأسد الغابة ٤٢٢٦.

[٨٦٥] حديث: «حافظ على العصرين ـ ولم تكن من لغتنا ـ قلت: وما العصران؟ قال: صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة بعد غروبها»(١).

قال الشيخ أكمل الدين: كأنه من باب التغليب، غلب العصر على الفجر، فسمي العصرين، لأن رعاية العصر أشد من حيث الاشتغال بمصالحهم.

مسند الفضل بن العباس رضي الله عنه(٢)

[٨٦٦] حديث: «الصلاة مَثْنَى مَثْنَى، تشهد في كل ركعتين وتضرع وتخشع وتمسكن»(٣).

قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»، المشهور في هذه الرواية أنّ هذه الألفاظ أفعال مضارعة حذف منها إحدى التاءين ويدل عليه قوله في رواية أبي داود (تشهد). ووقع في بعض الروايات بالتنوين في هذه الألفاظ على الاسمية، وهو تصحيف من بعض الرواة لما فيه من الابتداء بالنكرة التي لم توصف.

وأيضاً فلا يتقيد قوله: وتخشع وما بعده يكون ذلك في كل ركعتين، ولا يكون الكلام تامّاً بعدم الخبر المفيد، إلا أن يكون قوله: (تشهد) بياناً لقوله: مثنى مثنى وتخشع وتخضع وتمسكن.

وقال أبو موسى المديني: يجوز أن يكون أمراً وخبراً. انتهى.

---

(١) المسند ٤/٣٤٤، وأبو داود ـ صلاة ١/١١٦ حديث ٤٢٨.

(٢) الفضل بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، من شجعان الصحابة ووجوههم، كان أسنّ ولد العباس، ثبت يوم حُنَيْن، استشهد في أجنادين سنة ١٣هـ، له (٢٤) حديثاً. طبقات ابن سعد ٤/٣٧، والإصابة ترجمة ٧٠٠٥، وأسد الغابة ٤/٣٦٦، والأعلام ٥/١٤٩.

(٣) المسند ١/٢١١، وسنن الترمذي ـ صلاة ٢/٢٢٥ حديث ٣٨٥.

فعلى الاحتمال الأول يكون (تشهد) وما بعده مجزوماً على الأمر، وفيه بُعْد لقوله بعد ذلك (ترفع يديك) فالظاهر أنه خبر. انتهى.

وقال التُّورِبِشْتِي: وجدنا الرواية فيهن بالتنوين (لا غير)[1] وكثير ممن لا علم لهم بالرواية يردونها على لفظ الأمر ونراها تصحيفاً.

وقال الطيبي: (الصلاة) مبتدأ و(مثنى مثنى) خبر، والأول تكرير والثاني تأكيد له. و(تشهد في كل ركعتين) خبر بعد خبر كالبيان لـ (مثنى مثنى). أي: صلاة ذات تشهد في كل ركعتين، وكذا المعطوفات، ولو جُعِلَتْ أوامر اختلّ النظم وذهبت الطراوة[2] والطلاوة.

وأما قوله: (ثم ترفع يديك)[3] فعطف على محذوف، أي: إذا فرغت منها فسلم[4]، ثم ارفع يديك سائلاً حاجتك، فوضع الخبري موضع الطلبي.

وقال صاحب «النهاية»: (تمسكن) تفعل من السكون والميم زائدة قال: والقياس أن يقال: تسكن، وهو الأكثر والأفصح، وقد جاء على الأول أحرف قليلة.

قالوا: تمدرج، وتمنطق، وتمندل.

مسند قَبِيصَة بن المُخَارِق[5]
رضي الله عنه

---

(١) في أ (لا عليه) والتصويب من ب، ج.

(٢) في ب، ج (الحلاوة).

(٣) في أ (ثم توضع بين يديك) والتصويب من ب، ج.

(٤) في ب، ج (فسم).

(٥) قبيصة بن المخارق العامريّ الهلالي، عداده في أهل البصرة، وفد على النبي ﷺ، ويكنى أبا بشر، وله صحبة وأحاديث.

ـ أسد الغابة ٤٢٥٩، وابن خياط ١/ ١٣٠، وتهذيب التهذيب ٨: ٥٣٠.

[٨٦٧] حديث: «يَأْكُلُهُ صَاحِبُهُ سُحْتاً»(١).

قال أبـو البقـاء(٢): هو حال، أي مُحَرّماً. وفي حديث مسلم: فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتاً*.

قال عياض والنووي: كذا في جميع نسخ مسلم، وفيه إضمار، أي: (اعتقده سحتاً)(٣). أو يؤكل سحتاً. ورواه غير مسلم: (سحت) وهو واضح.

مسند قَتَادَة بن مِلْحَان(٤)
رضي الله عنه

[٨٦٨] حديث: «كانَ يأمرُ بصيامِ أيّام البيض»(٥).

قال أبـو البقـاء(٦): (الأيام) مضـافـة إلى (البيض)، لأن (البيض) هي الليالي لِابْيِضَاضِها بالقمرِ من أول الليل إلى آخره. ولا يجوز (الأيام البيض) لأن الأيام كلّها بيض، وإنّما التقدير: (أيام)(٧) الليالي البيض.

---

(١) المسند ٥/ ٦٠، ٣/ ٤٧٧، ومسلم ـ زكاة ٢/ ٧٢٢ حديث ١٠٩، والنسائي ـ زكاة ٥/ ٨٨ ـ ٨٩، وأبو داود ـ زكاة ٢/ ١٢٠ حديث ١٦٤٠، والدارمي ـ زكاة ١/ ٣٣٣، حديث ١٦٨٥.

(٢) إعراب الحديث ١٦٧.

* وقال ابن ملك في شرح المشارق: بدل من الضمير في يأكله أو تمييز (من هامش الأصل أ).

(٣) في أ (أي المتعددة) والتصويب من ب، ج.

(٤) قَتَادة بن مِلْحانَ القيسي، من بني قيس بن ثعلبة، مسح النبي ﷺ رأسه ووجهه. ـ أسد الغابة ٤٢٧٠، وابن خياط ١/ ١٤٨، وتهذيب التهذيب ٨/ ٣٥٧.

(٥) المسند ٥/ ٢٨، ٢٧.

(٦) إعراب الحديث ١٦٧.

(٧) سقط من أ.

مسند قُدَامَة بن عبدالله[1]
رضي الله عنه

[٨٦٩] حديث: «لا ضربَ ولا طردَ ولا إليكَ إليكَ»[2].

قال الطيبي: أي: لا ضرب هناك ولا طرد ولا قول إليك، وهي أحوال مترادفة، و(إليك) هنا من أسماء الأفعال معناه: تَنَحَّ عنّي.

مسند قُرَّةَ بن إِيَاسٍ المُزَنِي[3]
رضي الله عنه

[٨٧٠] حديث: «إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ آكليهما»[4].

قال الطيبي: جملة (لا بدّ) معترضة بين اسم كان وخبره. قوله (فأميتوهما طبخاً).

قال أبـو البقـاء[2]: إن شئت جعلتـه مصدراً في موضع الحال. أي: أميتوهما

---

(١) يعـد في صغـار الصحـابة الذين لهم رؤية. نجدي، عمّر فوق الثمانين. أنظر: أسد الغابة ٣٩٣/٤، والاستيعاب ١٢٧٩، وتهذيب التهذيب ٢٤٨/٨، والإصابة ٢٢٧/٣، وسير الأعلام ٤٥١/٣.

المسند ٤١٣/٣، والترمذي ـ حج ٢٤٧/٣ حديث ٢٩٠٣ والنسائي ـ حج ٢٦٩/٥ ـ ٢٧٠، وابن ماجه ـ مناسك ١٠٠٩/٢ حديث ٢٠٣٥، والدارمي ـ مناسك ٣٨٩/١ حديث ١٩٠٧.

(٢) قُرَّة بن إياس أبو معاوية. جاء إلى النبي وهو غلام صغير فمسح على رأسه واستغفر له. قتله الأزارقة مع ابن أبي عبيس سنة ٦٤هـ.

ـ أسد الغابة ٤٢٨٦، وابن خياط ٨٥/١، وتهذيب التهذيب ٣٧٠/٨.

(٣) المسند ١٩/٤، معناه في مسلم ـ مساجد ٣٩٤/١ ـ ٣٩٦، والنسائي ـ مساجد ـ باب من يخرج من المسجد ٤٣/٢، وابن ماجه ـ أطعمة ١١١٦/٢ حديث ٣٣٦٣.

(٤) إعراب الحديث ١٦٧.

مطبوخَيْن. وإن شئت جعلت (أميتوهما) بمعنى اطبخوهما طبخاً، فيكون مصدراً مؤكداً.

مسند قيس بن عمرو الأنصاري(١)
رضي الله عنه

[٨٧١] حديث: «**رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين، فقال أصلاة الصبح مرتين**»(٢).

قال الطيبي: منصوب بفعل مضمر يُنْكِرُ عليه فِعْله، أي: أتصلي بعد صلاة الصبح وليس بعدها صلاة.

مسند كعب بن مالك(٣)
رضي الله عنه

[٨٧٢] حديث تخلفه عنْ غزوة تَبُوك(٤).

قوله: «**وَمَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهَا مَشْهَدَ بَدْرٍ**».

---

(١) هو قيس بن عمرو بن قيس الأنصاري الخَزْرَجي النَّجَّاري، قتل يوم أحداً شهيداً واختلف في شهوده بدراً، انظر: الاستيعاب بهامش الإصابة ٣/٢٣٥، والإصابة ٣/٢٥٦ ترجمة رقم ٧٢١٢.

(٢) المسند ٥/٤٤٧.

(٣) كعب بن مالـك بن أبي كعب الخَزْرَجي الأنصاري العقبيّ الأحديّ، شاعر رسول الله ﷺ، وصاحبه، وأحد الثلاثة الذي خُلِّفوا فتاب الله عليهم، كان من أهل الصُّفَّة، وذهب بصره في خلافة معاوية، وكان من أصحاب عثمان وأنجده يوم الثورة، له (٨٠) حديثاً توفي سنة ٥٠هـ - ٦٧٠م - الأعلام ٦/٨٥، وسير أعلام النبلاء ٢/٣٧٤، وأسد الغابة ٤٤٧٨، والمعارف ٣٤٣، وابن خياط ١/٢٢٥، وتهذيب التهذيب ٨/٤٤٠.

(٤) *المسند ٣/٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨، وفتح الباري - مغازي ٨/١١٣ - ١١٦ حديث ٤٤١٥.*

قال الزركشي: الباء بمعنى البدل.

قوله: «**فَلَمْ يَزَلْ يَتمادَى بِي، حتّى اشْتَدَّ النَّاس الجِدَّ**».

قال الزركشي: ضبط برفع (الناس) على أنه فاعل، ويكون الخبر منصوباً على إسقاط الخافض. أو نعت لمصدر محذوف، أي: اشتد الناس الاشتداد الجد، وعند ابن السكيت: بالناس، وهو الصواب.

قوله: «**وَقَدْ كَانَ كَافِيَكَ ذَنْبَكَ استغفار رسولِ الله ﷺ**». بنصب الياء من (كافيك) خبر كان، واسمها (استغفار)، و(ذنبك) منصوب بإسقاط الخافض.

قوله: «**ونَهَى عِنْ كَلَامِنَا أَيُّها الثَّلَاثَةُ**» بالرفع وموضعه نصب على الاختصاص، وحكى سيبويه: اللهم اغفر لنا أيَّتُها العصابة.

قوله: «**واللهِ مَا يزالُ يَبْكِي لَدُنْ أَنْ كَانَ مِنْ أَمْرِكَ مَا كَانَ**».

قال أبو البقاء(١): (لدن) مبنية على السكون، وهي مضافة إلى ما بعدها (وأَنْ) مصدرية، أي: من لدن حدوث أمرك.

قال: وقوله: (أَنْ أَنْخلعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً)، (صدقة) مصدر، إمّا منصوب بـ(أنخلع)، لأن معناه: أتصدق، أو في موضع الحال، أي: متصدقاً.

[٨٧٣] حديث: «**بَلِ الدَّمُ الدَّمُ والهدمُ الهدمُ**(٢)»(٣).

قال أبو البقاء(٤): يجوز فيه الرفع، والتقدير: بل دَمِي دَمُكم، وهدْمي هدمكم، أي: من قصدني قصدكم، والنصب على تقدير: احفظوا الدم والهدم، وكرر ذلك

---

(١) إعراب الحديث ١٦٨.

(٢) في أ (المرم المرم) والتصويب من المسند ٣/٤٦٢، ومن ب، ج.

(٣) المسند ٣/٤٦٠ ـ ٤٦٢، والحديث طويل جداً.

(٤) إعراب الحديث ١٦٩.

توكيداً، والمعنى أصاحبكم وأحفظكم كما أحفظ دمي وأصاحبه.

[٨٧٤] حديث: «(قُمْ)(١) فَاقْضِهِ»(٢).

قال الزركشي: بكسر الهاء ضمير الغريم، وليست للسكت وإلا سكنت.

حديث: «**ما ذِئْبَانِ جائِعانِ أُرْسِلا في غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَها مِنْ حِرْصِ المَرْءِ على المَالِ والشَّرَفِ لدينه**»(٣).

قال الطيبي: (ما) بمعنى ليس، و(ذئبان) اسمها، و(جائعان) صفة له، و(أرسلا في غنم) الجملة في محل الرفع على أنها صفة، و(بأفسد) خبر ما، والباء زائدة، و(أفسد) أفعل التفضيل، أي: بأشد إفساداً، والضمير في (أنها) للغنم، واعتبر فيه الجنسية فلهذا أنث.

وقوله: (من حرص المرء)، هو المفضل عليه لاسم التفضيل.

وقوله: (على المال)، متعلق بالحرص والشرف عطف على المال، والمراد به الجاه.

وقوله: (لدينه)، اللام فيه للبيان، كما في قوله تعالى: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾(٤) كأنه قيل: يرضعن لمن؟ قيل: لمن أراد. وكذلك هنا كأنه قيل: بأفسد لأي شيء؟ قيل: لدينه.

---

(١) في أ (ثم) والتصويب من ب، ج.

(٢) المسند ٦/ ٣٩٠، وفتح الباري ـ صلاة ١/ ٥٥١ حديث ٤٥٧، ومسلم ـ مساقاة ٣/ ١١٩٢ حديث ٢٠، وأبو داود ـ أقضية ٣/ ٣٠٤ حديث ٣٥٩٥.

(٣) المسند ٣/ ٤٥٦، والترمذي ـ زهد ٤/ ٥٨٨ حديث ٢٣٧٦، والدارمي ـ رقائق ٢/ ٢١٤ حديث ٢٧٣٣.

(٤) سورة البقرة ٢٣٣.

مسند كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه(١)

[٨٧٥] حديث: «ليس من امبرّ امصيام في سفر»(٢).

قال السِّخَاوِي في «شرح المفصل»: في هذا الحديث يجوز أن يكون النبي ﷺ تكلم بذلك (لمن)(٣) كانت هذه لغته أو تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها، لأن النبي ﷺ: أبدل اللام ميماً.

قال الأزهري: والوجه أن لا يثبت الألف في الكتابة لأنها ميم جعلت كالألف واللام.

مسند كعب بن عُجْرَة رضي الله عنه(٤)

[٨٧٦] حديث: «أطعم ثلاثة أصوع»(٥).

قال النووي: الآصع جمع صاع وقد ثبت استعمال (الآصع) في هذا الحديث من كلام رسول الله ﷺ، وكذلك هو مشهور في كلام الصحابة والعلماء بعدهم، وفي

---

(١) اختلف في أنه هو أبو مالك الأشعري الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنيم والشاميون أم هما اثنان. انظر الإصابة ٣/٢٩٧، والاستيعاب بهامش الإصابة ٣/٢٩٤.

(٢) المسند ٥/٤٣٤.

(٣) ي ب، ج (لما).

(٤) من أهل بيعة الرضوان، يكنى أبا محمد، قطعت يده في بعض المغازي، سكن الكوفة، وقيل مات بالمدينة سنة ٥١ أو ٥٢ للهجرة عن خمسة وسبعين عاماً وقيل سبعة وسبعين. انظر الإصابة ٣/٢٩٧، وتهذيب التهذيب ٨/١٣٥ وأسد الغابة ٤/٢٤٣، وسير أعلام النبلاء ٣/٥٢.

(٥) المسند ٤/٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، بلفظ (ثلاثة آصع). وفتح الباري ـ مهر ٤/١٦، ١٨ حديث ١٨١٦، ١٨١٧، ومسلم ـ حج ٢/٨٦١ حديث ٨٤ بلفظ (ثلاثة آصع).

كتب اللغة، وكتب النحو والتصريف، ولا خلاف في جوازه وصحته، وأما ماذكره ابن مكي في كتابه (تشقيق)[1] اللسان: أن قولهم في جمع الصاع (آصع) لحن من خطأ العوام. وأن صوابه (أصوع) فغلط منه وذهول. وعجب قوله هذا مع اشتهار اللفظة في كتب الحديث، واللغة العربية وأجمعوا على صحتها، وهو من باب المقلوب، قالوا: فيجوز في جمع (صاع) آصع، وفي دار آدر، أو هو باب معروف في كتب العربية، لأن فاء (آصع) صاد، وعينها واو، فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء، ثم قلبت الهمزة حين اجتمعت هي وهمزة الجمع فصار (آصعا) ووزنه عندهم(أعفل)، وكذلك القول في (آدر) ونحو.

[٨٧٧] حديث: **«معقّبات لا يخيب قائلهنّ دبر كلّ صلاة مكتوبة ثلاث وثلاثون تسبيحة»**[2].

قال الطيبي: قوله: (معقبات) يحتمل أن يكون صفة مبتدأ أقيمت مقام[3] الموصوف، أي: كلمات معقبات، (ولا يخيب) خبر، و(دبر كل صلاة) ظرف، يجوز أن يكون خبراً بعد خبر وأن يكون متعلقاً (بقائلهن لا يخيب)، ويحتمل أن يكون (لا يخيب قائلهن) صفة (معقبات)، و(دبر) صفة أخرى، أو خبراً آخر، أو متعلقاً بقائلهن و(ثلاث) خبراً آخر، ويجوز أن يكون خبرمبتدأ محذوف. أي: هي ثلاث وثلاثون. والجملة بيان.

---

(١) في أ: تشقيق، وفي ب، ج: تثقيف.

(٢) مسلم - المساجد ٤١٨/١ حديث ١٤٤، والترمذي دعوات ٤٧٩/٥ حديث ٣٤١٢، والنسائي - السهو - باب نوع آخر من عدد التسبيح ٧٥/٣.

(٣) (مقام) مكررة في ب، ج.

مسند لقيط بن عامر رضي الله عنه[1]

[٨٧٨] حديث لقوله: «لَعَمْرُ إلـهِكَ»[2].

قال الرضي: كلّ مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو: لعمري[3] وأيمن الله، يجب حذف خبره، فإن تعينه للقسم دلّ على تعين الخبر المحذوف، أي: لعمري[4] ما أقسم به، وجواب القسم ساد مسد الخبرالمحذوف.

والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله.

وقال في «النهاية»: قوله: (لعمر إلهك)، هو قسم ببقاء الله ودوامه، وهو رفع بالإبتداء، والخبر محذوف تقديره: لعمر الله قسمي، أي: ما أقسم به واللام للتوكيد، فإن تأت باللام نصبته نصب المصادر فقلت: عمْر الله وعمرك الله: أي: بإقرارك (لله)[5] وتعميرك له بالبقاء.

قوله: أما مررت بوادي قومك مجدباً ثم مررت به يهتز خضراً.

قال الطيبي: (يهتز) جملة حالية، و(خضراً) نصب على التمييز.

---

(١) هو أبو رَزين العُقَيلي، وهو ممن غلبت كنيته، ويقال: لَقيطُ بن صَبِرَة، ولقيط بن المنتفق، له صحبة ووفادة على رسول الله ﷺ. أسد الغابة ٤٥٣٥، والإصابة ٣/٣٣٠، والاستيعاب ٣/٣٢٤.

(٢) المسند ٤/١٣ ـ ١٤. والحديث طويل جدّاً، وفيه: (. . ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يراكم وترونه من أن ترونهما ويريانكم لا تضارون. .).

(٣) في ب، ج (لعمرك).

(٤) في ب، ج (لعمرك).

(٥) سقط من أ.

قوله: فتسلكون جمراً من النار يطأ أحدكم الجمرة فيقول: حس، فيقول ربك: وإنه

قال في «النهاية»: أي وإنه كذلك. أو: إنه على ما تقول. وقيل: (إنّ) بمعنى نَعَمْ، والهاء للوقف.

مسند مالك بن الحويرث رضي الله عنه(١)

[٨٧٩] حديث: «**صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»(٢).

قال الطيبي: (ما) نكرة موصوفة. أي: صلّوا صلاةً كصلاةٍ(٣) رأيتموني أصليها.

مسند مالك بن يسار رضي الله عنه(٤)

[٨٨٠] حديث: «**إذَا سألتم الله تعالى فاسألوه بِبُطُونِ أَكُفِّكُم**»(٥).

قال الطيبي: الباء للآلة، ويجوز أن تكون للمصاحبة.

---

(١) هو مالك بن الحويرث بن أَشْيَمَ الليْثي، أبو سليمان، ويقال ابن حويرثة، توفي سنة ٦٤هـ، له أحاديث أخرجها له الجماعة. انظر: الإصابة ٤٣/٩، الاستيعاب ٣٠٧/٤، أسد الغابة ٢٠/٥، ابن سعد ٤٤/٧، ابن خياط ١٧٥، الكاشف ١١٣/٣، التقريب ٢٢٤/٢.

(٣) المسند ٥٣/٥، وفتح الباري ـ أذان ـ باب رقم (١٨). وصحيح البخاري ١٥٥/١ وسنن الدارمي ـ الصلاة ـ باب رقم (٤٢) من أحق بالأمانة، رقم ١٢٥٦.

(٤) سقط من ب، ج.

(٥) هو مالك بن يسار السَّكُوني ثم العَوْفي، يُعَدُّ في الشاميين، روى عن النبي ﷺ وهو مذكور فيمن نزل حمص. انظر الاستيعاب ٣٧٥/٣، وأسد الغابة ٤٦٥٥.

(٦) أبو داود ـ أبواب الوتر ٧٨/٢ حديث ١٤٨٦.

مسند محمود بن الربيع الأنصاري(1)
رضي الله عنه

[881] حديث: «إنّ عتبان بن مالك قال: يا رسول الله إنها تكون الظلمة والسيل»(2).

قال الزركشي: الضمير في (إنها) ضمير الشأن والقصة، زاد الكرماني: تامة لا يحتاج إلى خبر.

قوله: ((أفعل)(3) يا رسول الله في بيتي مكاناً).

قال الزركشي: انتصب (مكاناً) على الظرف، وإن كان محدوداً لتوغله في الإبهام فأشبه خلْفاً وأماماً. وقد قالوا: هو بين مكان كذا فنصبوه على الظرف. ويجوز أن يكون مفعولاً به على إسقاط الخافض.

ونظيره الوجهان في قوله تعالى: ﴿إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرقِيّاً﴾(4)، أي: في مكان. انتهى.

وقوله: (أتخذه مصلى).

قال الزركشي: يجوز فيه الجزم على جواب الأمر، كأنه قال: إن تفعل أتخذه (مصلى)(5). والرفع على أحد الوجهين: إمّا نعتاً لـ(مكاناً)، أو على الانقطاع مما قبله وجعله خبراً مستأنفاً.

---

(1) من بني عبد الأشهل، وقيل من بني الحارث، يكنى أبا محمد، معدود في أهل المدينة، مات سنة ٩٧ هـ وهو ابن ٩٣ سنة، وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة ١١٦/٥، وتهذيب التهذيب ٢٦/٤، وسير أعلام النبلاء ٥١٩/٣، والإصابة ٣٨٦/٣.

(2) صحيح البخاري ـ كتاب الأذان باب رقم ٤٠، ١٦٢/١ ـ ١٦٣، ومسلم ـ المساجد ٤٥٥/١ حديث ٢٦٣ معناه، والموطأ ـ قصر الصلاة في السفر حديث ٨٦.

(3) في ب، ج (فصل).

(4) سورة مريم ١٦.

(5) سقط من أ.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي﴾(١)، قرىء: بالرفع والجزم.

مسند محمود بن لَبِيد الأشهلي رضي الله عنه(٢)

[٨٨٢] حديث: «مَا جَاء بِكَ يَاعَمْرو أَحَدَباً على قومِك أو رغبةً في الإسلام»(٣).

قال أبو البقاء(٤): (حدباً ورغبةً) انتصبا على المفعول له، أي: جئت للحدب والرغبة. ويجوز أن يكونا حالين. أي: حادباً وراغباً. وقوله (بل رغبة)، يجوز رفعه، أي: جاء بي رغبة، ونصبه على المفعول له.

مسند مِرْداس الأسلمي رضي الله عنه(٥)

[٨٨٣] حديث: «يذهبُ الصالحون الأولُ فالأولُ»(٦).

قال أبو البقاء(٧): يجوز رفعه على الصفة أو البدل، ونصبه على الحال وجاز ذلك وإن كان فيه الألف واللام، لأن الحال ما يتخلص من المكرر، لأن التقدير: ذهبوا (مترتبين)(٨). انتهى.

---

(١) سورة مريم ٥.

(٢) محمود بن لَبِيد الأشهلي الأنصاري، ولد على عهد رسول الله ﷺ، وأقام بالمدينة، وحدّث عن النبي، ولم تصح له رواية ولا سماع منه، توفي سنة ٩٦ هـ أو ٩٤هـ ـ أسد الغابة ٤٧٧٣، وابن خياط ٢/٥٩٦ وتهذيب التهذيب ١٠/٦٥.

(٣) المسند ٥/٤٢٨ ـ ٤٢٩.

(٤) إعراب الحديث ١٧٠.

(٥) مرداس الأسلمي بن مالك، عداده في أهل الكوفة، وكان ممن بايع تحت الشجرة، أسد الغابة ٤٨٣١، وابن خياط ١/٢٤٧، وتهذيب التهذيب ١٠/٨٥.

(٦) المسند ٤/١٩٣.

(٧) إعراب الحديث ١٧٠.

(٨) في أ (مرتبين)، والمثبت في ب، ج وإعراب الحديث ١٧٠.

قال الزركشي: وهل الحال الأول أو الثاني أو المجموع منهما، خلاف كالخلاف في: هذا حلو حامض، لأن (الحال)[1] أصلها الخبر.

وقـال الطيبي: الفاء للتعقيب، ولا بد من تقديرٍ، أي: الأول منهم فالأول من الباقين منهم هكذا حتى ينتهي إلى الحثالة، والأول بدل من (الصالحون).

قوله: (ويبقى حثالة)، يروي حفالة بالفاء، والثاء والفاء يتعاقبان كثيراً، كجدث، وجدف، وثوم وفوم.

قوله: (لا يباليهم الله بالة).

قال الكرماني: ليس (بالة) مصدر البالي، وإنما هو اسم لمصدر.

وقال البيضاوي: أصله بَالِيةٌ مثل: عافته عافية، فحذفت الياء تخفيفاً، كما حذفوا من لم أبل، ويقال: ما بليته، وما باليت به، أي: لم أكترث به.

مسند المِسْوَرُ بنُ مَخْرَمَةَ[2] رضي الله عنه ومروان بن الحكم[3]

[٨٨٤] حديثُ صلحِ الحديبية[4]:

قوله: «إنّ خالدَ بنَ الوليدِ في خيلٍ لقريش طليعةً».

---

(١) سقط م أ.

(٢) المِسْوَرُ بن مَخْرَمَة بن نَوْفل بن أُهَيْب القُرَشي الزُّهْرِيّ أبو عبد الرحمن، له صحبة، ولد بمكة بعد الهجرة بسنين، وكان فقيهاً من أهل العلم والدين أقام بالمدينة إلى أن استشهد عثمان، قتل وعمـره (٦٢) سنة عام ٦٤هـ ـ ٦٨٣م، ـ الأعلام ٨/١٢٣، أسد الغابة ٤٩١٩، وابن خياط ١/٣٥، وتهذيب التهذيب ١٠/١٥١.

(٣) الخليفة الأموي، شهد صفين مع معاوية، وولى المدينة في خلافته، وهو أول من ضرب الدنانير الشامية، توفي بالطاعون في دمشق سنة ٦٥هـ. الإصابة ترجمة ٨٣٢٠، أسد الغابة ٤/٣٤٨، تهذيب للتهذيب ١٠/٩١، الطبري ٧/٣٤، ٣٨، ابن الأثير ٤/٧٤، أعلام ٧/٢٠٧.

(٤) المسند ٤/٣٢٨ ـ ٣٢٩.

قال أبو البقاء[1]: (طليعة) حال من الضمير في (خيل)، ولا يجوز أن يكون حالاً من لفظ (خالد)، لأن (أنّ) لا تعمل في الحال والتقدير: إن خالداً كائن في خيل أو مستقر، فالعامل في الحال الاستقرار.

قوله: (فقال للناس: حَلٍ حَلْ) هو بفتح الحاء المهملة وسكون اللام زجراً للناقة إذا حملتها على السير، يقال لها: حَلْ، ساكنة اللام، فإذا كررت وقلت: حَلٍ حَلْ، كسرت لام الأول منوناً، وسكنت لام الثانية، كقولك: بَخٍ بَخْ، وصَهٍ صَهْ.

قوله: (أَيْ غُدَر أَيْ غُدَر)، ووزنه من بناء المبالغة، وهو من الأسماء المختصة بالنداء، وهو منقول من غادر.

قوله: (قد سهل لكم)، أي من أمركم.

قال الكرماني: هو فاعل سهل، ومن زائدة أو تبعيضية، أي: سهل بعض أمركم.

قوله: (قد والله أَوْفَىٰ الله ذمتك).

قال الكرماني: فإن قلت: كان القياس أن يقال: والله قد أوفى الله، قلت: القسم محذوف والمذكور مؤكد.

قوله: (وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ).

قال ابن مالك[2]: أصل (ويلمه): وي لأمه، فحذفت الهمزة تخفيفاً، لأنه كلام كثر استعماله، وجرى مجرى المثل، ومن العرب من يضم اللام، وفي ضمّها وجهان:

أحدهما: أن يكون ضم اتباع للهمزة كما كسرت الهمزة اتباعاً للأم في قراءة من قرأ: ﴿فَلِأُمِّهِ الثلث﴾[3]، ثم حذفت الهمزة، وبقي تابع حركتها على ما كان عليه.

---

(١) إعراب الحديث ١٧١.

(٢) شواهد التوضيح ١٥٧.

(٣) سورة النساء ١١.

والثاني: أن يكون الأصل (ويل) لأنه بإضافة (ويل) إلى الأم تنبيهاً على ثكلها وويلها لفقده، والأول أجود ليتخذ معنى المكسور. و(وي) من أسماء الأفعال بمعنى أعجب، واللام متعلقة به ونصب (مسعر حرب) على التمييز. انتهى[1].

مسند المُسَيَّب بن حَزْنٍ رضي الله عنه[2]

[٨٨٥] حديث: «**أَيْ عَمْ، قل: لا إلـه إلاّ اللهُ، كلمة الشهادة، أشهد لك بها عند الله**»[3].

قال القرطبي: أحسن ما نقيد به (كلمة) النصب، على أن تكون بدلاً من لا إله إلا الله. ويجوز رفعها على إضمار المبتدأ، و(أشهد) مجزوم على جواب الأمر، أي: إن تقل أشهد.

وقال الكرماني: (أي) حرف نداء و(كلمة) نصب على البدلية أو على الاختصاص.

وقال الزركشي: يجوز الرفع أي: هي كلمة، و(أشهد) في موضع نصب صفة لـ(كلمة).

وقوله: (آخر ما كان) نصب على الظرف.

---

(١) قوله ما بين المعقوفتين جاء في أ بعد الحديث (٨٨٧)، وهو سهو، وموضعه هنا في هذا الحديث كما أثبتناه.

(٢) المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ المخزومي القرشي، شهد الحديبية، تهذيب التهذيب ١٠/١٥٢.

(٣) المسند ٥/٤٣٣، وفتح الباري ـ الإيمان ١/٥٤ حديث ٣٩، فتح الباري ـ جنائز ٣/٢٢٢ حديث ١٣٦٠، والترمذي ـ تفسير ٥/٣٤١ حديث ٣١٨٨.

مسند مطيع بن الأسود رضي الله عنه[1]

[٨٨٦] حديث: «لَا يُقْتَلُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْش بعدَ العامِ صبراً أبداً»[2].

قال أبو البقاء[3]: (صبراً) مصدر في موضع الحال، أي: لا يقتل مصبراً، أي: محبوساً، و(أبداً) ظرف.

[وقال سليمان بن خلف النحوي في كتابه «الدرة الأدبية في نصرة العربية»: لو روي لا يقتل حرّ أفسد المعنى، لاقتضائه أنه لا يقتل قرشي وإن ارتد، ولا إذا قتل، بل رفعاً، وانصرف التأويل إلى الإخبار، أنها لا يرتدّ أحد منها عن الإسلام فيستحق القتل، نقله ابن الضائع في تذكرته][4].

مسند معاذ بن أنس الجُهَنِي رضي الله عنه[5]

[٨٨٧] **حديث: «أيُّ المجاهدينَ أعظمُ أجراً؟ قال: أَكْثَرُهُمْ لِلَّهِ ذِكْراً»[6].**

قال أبو البقاء[7]: (أيّ) مبتدأ واستفهام، و(أعظم) خبره و(أجراً) تمييز، وكذا (أكثرهم).

---

(١) مطيع بن الأسود بن حارثة العدوي، من المؤلفة قلوبهم، أسلم وحسن إسلامه قتل مع عائشة يوم الجمل، وقيل إنه مات بالمدينة في خلافة عثمان ـ أسد الغابة ٤٩٤٧، وابن خياط ١/٥١، وتهذيب التهذيب ١٠/١٨٦.

(٢) المسند ٣/٤١٢.

(٣) إعراب الحديث ١٧١.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٥) معاذ بن أنس الجُهَنِي، سكن مصر، وروى عنه ابنه سهل، وله نسخة كبيرة عند ابنه سهل أورد منها الإمام أحمد بن حنبل في مسنده وغيره ـ أسد الغابة ٤٩٥٠، وابن خياط ١/٢٦٥، وتهذيب التهذيب ١٠/١٨٦.

(٦) المسند ٣/٤٣٨.

(٧) إعراب الحديث ١٧١.

[٨٨٨] حديث: «**مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالحَ الثّيابِ، وَهُوَ يَقْدرُ عليهِ تَوَاضُعاً لِلَّهِ تَعَالىٰ**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أن يلبس) مفعول (ترك)، أي: ترك لبس صالح الثياب، وهو يقدر جملة في موضع الحال، و (تواضعاً) يجوز أن يكون مفعولاً له، للتواضع، وأن يكون مصدراً في وضع الحال. أي: متواضعاً.

[٨٨٩] حديث: «**الجفاءُ كلُّ الجفاءِ، والكفرُ والنِفاقُ مَنْ سَمعَ منادي اللهِ ينادي بالصلاةِ يَدْعُو إلى الفلاحِ ولا يُجِيبُهُ**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: (الجفاء) في الأصل مصدر وهو هنا مبتدأ، و(كلّ الجفاء) توكيد، و(الكفر والنفاق) معطوفان على الجفاء، و(من سمع) خبر المبتدأ، ولا بد فيه من حذف مضاف، أي: إعراض من سمع، لأن (مَنْ) جثّة بمعنى شخص أو إنسان والجفاء ليس بالإنسان، والخبر يجب أن يكون هو المبتدأ في المعنى والإعراض جفاء.

[٨٩٠] حديث: «**مَنْ تَخَطَّى رقابَ الناسِ يومَ الجُمُعَةِ اتُّخِذَ جسراً من جهنّم**»[٥].

قال الحافظ زين الدين العراقي: المشهور في رواية هذا الحديث (اتّخذ) على بنائه للمفعول، بضم التاء وكسر الخاء بمعنى أنه يُجْعل جسراً على طريق جهنم لِيُوطَأَ ويُتَخطَّىٰ كما تخطى رقاب الناس. ويجوز أن يكون على البناء للفاعل. والأول أظهر وأوفق للرواية.

---

(١) الترمذي ٧/ ١٨٠ حديث ٢٤٨٣، . والجامع الصغير ٢/ ٢٩٩.

(٢) إعراب الحديث ١٧٢.

(٣) المسند ٣/ ٤٣٩، الجامع الصغير ١/ ٢٤٨.

(٤) إعراب الحديث ١٧٢.

(٥) المسند ٣/ ٤٣٧، والترمذي أبواب الجمعة ٢/ ٣٨٨ - ٣٨٩ حديث ٥٢٣، وابن ماجه - إقامة الصلاة ١/ ٣٥٤ حديث ١١١٦.

وقد ذكره صاحب «مسند الفردوس» بلفظ: (من تخطى رقبة أخيه المسلم، جعله الله يوم القيامة جسراً على باب جهنم للناس).

قال الطيبي: قوله: (إلى جهنم) صفة جسر أي: (جسراً ممتدّاً)(١) إلى جهنم.

مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه(٢)

[٨٩١] حديث: «وَأَنْ يُعْطَى الرجلُ ألفَ دينارٍ فَيَتَسَخَّطَهَا»(٣).

قال أبو البقاء(٤): (الجيد النصب)(٥) عطفاً على (يُعْطَى) ويجوز الرفع.

[٨٩٢] حديث: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يشهدُ أنْ لا إلـهَ إلاّ اللهُ صادقاً من قلبه»(٦).

قال أبو البقاء(٧): هو حال من الضمير في (يشهد).

[٨٩٣] حديث: «مَن لَقِيَ اللهَ لا يشركُ بِهِ شَيْئاً»(٨).

قال أبو البقاء(٩): (شيئاً) مفعول (يشرك)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾(١٠) ويجوز أن يكون في موضع المصدر وتقديره: لا يشرك به إشراكاً، كقوله تعالى: ﴿يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾(١١) أي: ضرراً.

---

(١) في ب، ج (جسر ممتد).

(٢) معاذ بن جبل بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن، صحابي جليل، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام، جمع القرآن على عهد النبي، أسلم وهو فتى وآخى النبي. شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله، بعثه الرسول بعد غزوة تبوك مرشداً وهادياً لأهل اليمين، له (١٥٧) حديثاً، توفي عقيماً بناحية الأردن عام (١٨)هـ - (٦٣٩)م. - الأعلام ٨/١٦٦، أسد الغابة ٤٩٥٣، وابن خياط ١/٢٢٧، والمعارف ٢٥٤، وتهذيب التهذيب ١٠/١٨٦.

(٣) المسند ٥/٢٢٨.

(٤) إعراب الحديث ١٧٣.

(٥) في إعراب الحديث (الجيد نصب فيتسخطها).

(٦) المسند ٥/٢٢٩.

(٧) إعراب الحديث ١٧٣.

(٨) المسند ٥/٢٣٢.

(٩) إعراب الحديث ١٧٣.

(١٠) سورة الكهف ١١٠.

(١١) سورة آل عمران ١٢٠.

[٨٩٤] حديث: «**مفاتيح الجنةِ شهادةُ أَنْ لَا إِلـهَ إلّا اللهُ**»[١].

قال الطيبي: (مفاتيحُ الجنةِ) مبتدأ، و(شهادةُ) خبره، وليس بينهما مطابقة من حيث الجمع والإفراد، وهو من وادي قول الشاعر:

.. .. وَمِعىً جياعاً[٢]

جعل الناقة الضامر من الجوع كأنّ كل جزء من المعي بمنزلة معي واحد من شدة الجوع، وكذلك جعلت الشهادة المستتبعة للأعمال الصالحة التي هي (كأسنان)[٣] المفاتيح كل جزء منها بمنزلة مفتاح واحد.

[٨٩٥] حديث: «**انْظُرُوا فَسَتَجِدُونَهُ رَاعِياً مِعْزى أو مُكْلِباً**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: (راعياً) حال من الهاء، و(تجد) هنا من وجدان الضالة، فيتعدى إلى مفعول واحد. و(معزى)[٦] منصوب براع ومثله (مُكْلِباً).

[٨٩٦] حديث: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لا إِلـهَ إلَّا اللهُ**»[٧].

قال أبو البقاء[٨]: (آخر) بالرفع اسم كان، و(لا إلـهَ إلّا الله) في موضع نصب خبرها ويجوز العكس.

---

(١) المسند ٥/٢٤٢.

(٢) الشاهد للقَطَامي في ديوانه ٤١، والتكملة ٩٦، والقيسي ٩٨، والمخصص ١٥/١٧٦، والأشباه والنظائر ٢/٢٦٤، والأحاجي ٣١، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ شاهد ١٦٢٧، وتمامه:

كأن نُسوعَ رَحْلِي حين ضَمَّتْ حَوالبَ غُرَّزاً وَمِعىً جِيَاعَا

(٣) في أ (كأنسان) والتصويب من ب، ج.

(٤) المسند ٥/٢٤٨.

(٥) إعراب الحديث ١٧٤.

(٦) سقط من أ قوله (معزى) والتصويب من ب، ج.

(٧) المسند ٥/٢٣٣، وتمامه: وجبت له الجنة.. وفتح الباري ٣/١٠٩.

(٨) إعراب الحديث ١٧٤.

[٨٩٧] حديث: «**مَنْ غَزَا فخراً وَرِيَاءً**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يجوز أن يكون مفعولاً له، وأن يكون مصدراً في موضع الحال، ومثله في حديثه أيضاً: بكى جشعاً.

[٨٩٨] حديث: «**(مُلِيءَ)[٣] جِنَاناً**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: يجوز أن يكون تمييزاً، لأن (الملء)[٦] للمكان يكثر أنواعه (فيتميز)[٧] بعضها، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً، لأنك تقول: ملأت الإناء كذا، فيكون مفعولاً به.

[٨٩٩] حديث: «**انّـه سأَلَ رسول اللهِ ﷺ عن أفضلِ الإيمانِ فقال: أَنْ تحبَّ لله وتعمل لسانك في ذكر الله، قال: وماذا يا رسول الله؟ قال: وأَنْ تُحِبّ للناس ما تحبُّ لِنَفسِكَ**»[٨].

قال الطيبي: قوله: (وماذا) أي: وماذا أصنع بعد ذلك. و(ماذا) يجوز أن يكون منصوباً بأصنع، بمعنى: أي شيء أصنع، وأن يكون مرفوعاً بالابتداء بمعنى: أيّ شيء أصنعه، فعلى الأول يكون قوله: (أن تحب للناس) منصوباً، وعلى الثاني مرفوعاً.

---

(١) المسند ٥/٢٣٤، وأبو داود ـ جهاد ٣/١٣ ـ ١٤ حديث ٢٥١٥.

(٢) إعراب الحديث ١٧٤.

(٣) في المسند (ملأ)، وفيه: (إن طالت بكَ حياة أن ترى ههنا قد مليء جِنَاناً.

(٤) المسند ٥/٢٣٨، وصحيح مسلم ـ ٧/٦١ ـ كتاب الفضائل، حديث ١٠، والموطأ ـ سفر ـ حديث رقم ٢.

(٥) إعراب الحديث ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٦) في أ (المليء) والتصويب من ب، ج.

(٧) في أ (فيتخير) والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث.

(٨) المسند ٥/٢٤٧.

[٩٠٠] حديث: «وَلاَ تَتْرُكَنَّ صلاةً مكتوبةً متعمِّداً»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (متعمداً) حال، وصاحب الحال الضمير في (تتركنّ).

[٩٠١] حديث: «وَلاَ تَرْفَعْ عَصَاكَ عَنْهُمْ أَدَباً»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: مفعول له تقديره: اضربهم تأديباً، أي: للتأديب.

[٩٠٢] حديث: «سألته أن لا يهلك أمتي غرقاً»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: يجوز أن يكون تمييزاً. وأن يكون في موضع الحال، وأن يكون مفعولاً له.

وقوله: (أَنْ لاَ يَلْبِسَهُمْ شِيَعاً) هو حال من الهاء في (يلبسهم).

[٩٠٣] حديث: «فقلت: حمى أو طاعوناً»[٧].

قال أبو البقاء[٨]: هما منصوبان بفعل محذوف تقديره: فيسلط الآن أو فيلقي.

[٩٠٤] حديث: «فأخبر بها معاذُ عندَ موتِهِ تَأَثُّماً»[٩].

قال الطيبي: (تأثماً) مفعول له.

---

(١) المسند ٥/٢٣٨، وروى ابن ماجه بعضه/ فتن ٢/١٣٣٩ حديث ٤٠٣٤.

(٢) إعراب الحديث ١٧٥.

(٣) المسند ٥/٢٣٨، وهو جزء من الحديث السابق.

(٤) إعراب الحديث ١٧٥.

(٥) المسند ٥/٢٤٠، وابن ماجه - فتن ٢/١٣٠٣ حديث ٣٩٥١.

(٦) إعراب الحديث ١٧٥.

(٧) المسند ٥/٢٤٨.

(٨) إعراب الحديث ١٧٥.

(٩) فتح الباري - علم ١/٢٢٦ حديث ١٢٨، ومسلم - إيمان ١/٦١ حديث ٥٣.

وفي النهاية، أي: تجنباً للإثم.

وقال (المظهري)[1]: تأثم الرجل إذا فعل فعلاً يخرج به من الإثم وكذلك تَحَنَّثَ ألقى الحِنْثَ عن نفسه، وتَحَرَّجَ ألقى الحَرَجَ عن نفسه.

وقال الزمخشري في «المفصل»: يجيء تفعّل بمعنى التجنب كقولك: تَحَوَّبَ وتأَثَّمَ وتهجَّد وتحرَّج، أي: تجنب الحوب والإثم والهجود والحرج.

قال الأندلسي: ومنه تلوّم، أي: انتظرَ انتظارَ من يجتنب الملامة.

[٩٠٥] حديث: «**يا معاذُ أتدري ما حقُّ اللهِ على العبادِ؟ قال: اللهُ ورسولُه أعلم. قال: يُعْبَدُ اللهُ ولا يُشْرَكُ بِهِ شَيْءُ**»[2].

قال النووي: هكذا ضبطناه (يعبد) بضم المثناة تحت، و(شيء) بالرفع وهذا ظاهر.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وقع في الأصول (شيئاً) بالنصب، وهو صحيح على الترديد في قوله: «يعبد الله ولا يشرك به»[3] من وجوه ثلاثة:

أحدها: (يعبد) بفتح الياء التي هي للمذكر الغائب، أي: يعبد الله ولا يشرك به شيئاً.

وقال: هذا أوجه الأوجه.

والثاني: (تعبد) بفتح المثناة فوق التي للمخاطب على التخصيص لمعاذ لكونه المخاطب والتنبيه على غيره.

---

(١) في ب، ج (الهروي).

(٢) المسند ٥/٢٣٦، ٢٤٢، وفتح الباري ـ لباس ١٠/٣٩٧ حديث ٥٩٦٧، ومسلم إيمان ١/٥٨ حديث ٤٨، ٤٩، ٥٠.

(٣) في ب، ج (يعبدوا الله ولا يشرك به).

والثالث: (يعبد) بضم أوله ويكون (شيئاً) كناية عن المصدر، ولا عن المفعول به، أي: لا يشرك به إشراكاً ويكون الجار والمجرور هو القائم مقام الفاعل.

قال: وإذا لم يعين الرواة شيئاً من هذه الوجوه، فحق على من يروي هذا الحديث هنا أن ينطق بها كلها واحداً بعد واحد، ليكون آتياً بما هو (المقول)[1] منها في نفس الأمر جزماً. انتهى.

[٩٠٦] حديث: «**لا تجلس حتى يقبل قضاء الله ورسوله**»[2].

قال الزركشي: برفع (قضاء) على خبر مبتدأ مقدر، أي: هذا قضاء الله. وبالنصب على الاختصاص، أو على المصدر أو على المفعول بفعل مضمر: اقض قضاء الله.

[٩٠٧] حديث: «**أَخْبِرْنِي بعملٍ يدخلني الجنّةَ ويباعد مِنَ النَّارِ**»[3].

قال التوربشتي: الجزم فيهما على جواب الأمر غير مستقيم رواية ومعنى.

قال الطيبي: أما الرواية فغير معلومة، وأما المعنى فاستقامته ما ذكره القاضي البيضاوي.

قال: وإن صح الجزم فيه كان جزاء الشرط محذوفاً، تقديره: أخبرني إنْ عملته يدخلني الجنة، والجملة الشرطية بأسرها صفة لـ(عمل)، أو جواباً للأمر، وتقديره: أن إخبارَ الرسول ﷺ لمّا كان وسيلة إلى عمله، وعمله ذريعة إلى دخول الجنة، كان الإخبار سبباً بوجه ما إلى إدخال العمل إياه الجنة.

---

(١) في ب، ج (القول).

(٢) في ب، ج (لا أجلس).

(٣) المسند ٥/٢٣٧، ومسلم - إيمان ١/٤٢، ٤٣ حديث ١٢، ١٤، والترمذي - إيمان ٥/١١ - ١٢ حديث ٢٦١٦، وابن ماجه - فتن ٢/١٣١٤ حديث ٣٩٧٣.

وقال المظهري: إذا جعل (يدخلني) جواب الأمر، يبقى (بعمل) غير موصوف، والنكرة غير الموصوفة لا تفيد. والجواب أن التنكير فيه للتفخيم أو النوع، أي: بعمل عظيم أو معتبر في الشرع، بقرينة[1] قوله: (سألتني عن عظيم)، ولأن مثل معاذ رضي الله عنه لا يسأل مَنْ مثله ﷺ، بما لا جدوى له، واعلم أن في هذا مذهبين:ـ

أحدهما: مذهب الخليل وهو أن يجعل الأمر بمعنى الشرط وجواب الأمر جزاء.

وثانيهما: مذهب سيبويه أن الجواب جزاء الشرط محذوف وعلى التقدير التركيب من باب إقامة السبب الذي هو (الإخبار) مقام المسبب الذي هو (العمل)، لأن العامل هو المسبب ظاهراً لا الإخبار، لأن الإخبار إنّما يكون سبباً للعمل إذا كان المخاطب مؤمناً معتقداً موافقاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[2].

قال ابن الحاجب: (يقيموا) جواب (قل)، أي: قل لعبادي يقيمون (الصلاة)[3]، وما اعترض عليه من أن الإقامة ليست بلازمة لقوله: ليست بشيء، فإن الجواب لا يقتضي الملازمة العقلية، وإنما يقتضي الغلبة، وذلك حاصل، فإن أمر الشارع صلوات الله عليه وسلامه للمؤمن بإقامة الصلاة يقتضي إقامة الصلاة منه غالباً.

قوله: (قال: لقد سألت عن عظيم).

قال المظهري: أي: عن شيء عظيم، مشكل متعسر الجواب، لأن معرفة العمل الذي يدخله الجنة من علم الغيب، وعلم الغيب لا يعلمه إلّا الله. قال الطيبي: ذهب إلى أنّ (عظيم صفة موصوف محذوف، أي: عن سؤال عظيم، والأظهر أن يقال: إنّ الموصوف أمر، ويعني به العمل، لأن قوله: تعبد الله... إلى آخره، استئناف وقع بياناً لذلك الأمر.

---

(١) في ب، ج تعريفه.

(٢) سورة إبراهيم ٣١.

(٣) سقطت من ب، ج.

قوله: (ألا أدلك على أبواب الخير؟)

قال الطيبي: التعريف في (الخير) للجنس، ويحتمل أن يكون للعهد الخارجي، وهو ما يعلم من قوله: (تعبد الله. . إلى آخره).

قولـه: (الصدقة تطفىء الخطيئة)[1]، وصلاة الرجل في جوف الليل، ثم قرأ: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ﴾[2].

قال البيضـاوي: قولـه: (وصلاة الرجل) مبتدأ، خبره، محذوف، أي: صلاة الرجل في جوف الليل كذلك، أي: تطفىء الخطيئة، أو هي أبواب الخير، والأول أظهر لاستشهاده ﷺ بالآية، وهي متضمنة للصلاة والإنفاق.

قال الـطيبي: ويعضـده تقييد القـرينتين السـابقتين، أعني: الصـوم والصدقة بفائدتين زائدتين، وهي الجنة وإطفاء الخطيئة، لأن الظاهر أن يقال: أبواب الخير: الصوم والصدقة لاغير، وصلاة الرجل في جوف الليل، فلما بدأ بهما يجب أن يقيد هذا بما يناسبهما[3] كما قدره القاضي، والأظهر أن يقدر: الخير شعار الصالحين كما وقع في «جامع الأصول» ويفيد فائدة مطلوبة زائدة على القرينتين. وهي أنهما كما أفادتا المباعدة عن النار فتفيد بهذه الإدخال في الجنة، وثم الاستشهاد بالآية، لأن قرة العين كناية عن السرور والفوز التام، وهو مباعدة النار ودخول الجنة. انتهى.

قلت: وعنـدي أن يعرب (الصوم) خبر مبتدأ (محذوف، أي: هي الصوم، أو مبتدأ خبره محذوف، أي منها الصوم و(الصدقة) و(صلاة الرجل) كلاهما عطف عليه)[4].

---

(١) سقط من أ ما بين المعقوفتين والتصويب من ب، ج.

(٢) سورة السجدة ١٦.

(٣) في أ: (فلما أي: قيد بما بهما يجب أن يقيد هذا بما يناسبها).

(٤) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

وقوله: جنة خبر مبتدأ مقدر، أي: هو، وكذا قوله: (تطفىء) خبر مقدر، أي هي.

قوله: (ألا أدلك برأس الأمر وعموده).

قال الطيبي: : عُدّي (أدلك) في هذه القرينة بالباء وهو يُعدّى بعلى كما في (قوله)[1] أول الحديث مضمناً معنى الإخبار.

قلت: هو في مسند أحمد والترمذي بلفظ: (ألا أخبرك برأس الأمر).

قوله: (فأخذ بلسانه).

قال الطيبي: الباء زائدة، والضمير راجع إلى النبي ﷺ.

قوله: (وهل يَكُبُّ النَّاسَ على وُجوهِهِمْ إلا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ).

قال الطيبي: (الحصائد) جمع حصيدة، فعيلة بمعنى مفعولة من حَصَدَ، إذا قطع الزرع، وهذا من إضافة اسم المفعول إلى فاعله، أي: (محصودات الألسنة)[2] والاستثناء مفرغ لأن الاستفهام بمعنى النفي، والتقدير: لا يكب الناس شيء من الأشياء إلا حصائد ألسنتهم من الكلام. انتهى.

[٩٠٨] حديث: «**لا تشرك بالله شيئاً وإن قُتِلتَ أَوْ حُرِّقْتَ**»[3].

قال الطيبي: شرط جيء به للمبالغة وفيه إضمار، أي: وإن عرضت للقتل والتحريق.

وقوله: (وإيّاك والمعصية) تحذير وتعميم بعد التخصيص.

قوله: (فإن بالمعصية يحل سخط الله) اسم (إنّ) ضمير الشأن حذف من ان المكسورة (المثقلة)[4] كقول الشاعر:

---

(١) سقطت من ب، ج.

(٢) في ب. (محصد ذات الألسنة).

(٣) المسند ٥/٢٣٨.

(٤) سقطت من أ والتصويب من ب، ج.

فَلَا تَخْـذُلِ المَـوْلَى وَإِنْ كَانَ ظَالِمـاً   فَإِنَّ بِهِ تَنْـأَى الأُمُـورُ وتـرأبُ

والتقـدير: فإنَّـه به، وقيل: لا يحذف لأن المقصود من الكلام المصدر به هو التعظيم والفخامة، فلا يلائمه الاختصار، وفيه نظر، لأنه لو كان كما قيل لوجب أن لا يحذف أصلاً، وقد حذف اسم كاد في قوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾(١).

وأما قول ابن الحاجب: وحذفه منصوباً ضعيف، قد ضعفوه أيضاً، كيف وقد جاء في الكلام الفصيح في قوله ﷺ في أوقات الكراهية: (أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ حينئذٍ تُسْجَرُ جَهَنَّمُ). أخرجه مسلم، أي: فإن الأمر والشأن حينئذ.

وقوله: (ولا ترفع عصاك عنهم أدباً).

أدباً مفعول له، أو فيه إضمار، أي: أضربهم تأديباً إلى أن يتأدبوا أدباً، على ما قدر الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾(٢) أي: أنبتكم من الأرض إنباتاً فتنبتون نباتاً. انتهى.

[٩٠٩] حديث: «مَا مِنْ مُسْلمَيْنِ يُتَوَفَّى لهما ثلاثةٌ إلا أدخلَهُما اللهُ الجنةَ بفضلِ رحمتِهِ إيَّاهُما»(٣).

قال الـطيبي: قوله: (إياهما) تأكيد للضمير المنصوب في (أدخلهما)، قلت: والمتبادر إلى الذهن أنه مفعول المصدر المضاف إلى فاعله، وهو رحمته.

[٩١٠] حديث: «كَأَغْزَرِ ما كنت»(٤).

---

(١) سورة التوبة ١١٧.

(٢) سورة نوح ١٧.

(٣) المسند ١٨٣/٤، ١٥٩/٥، ٢٤١، والبخاري ٩٢/٢ (معناه)، والنسائي ـ جنائز باب ٢٥. وابن ماجه ـ جنائز ـ باب ٥٧.

(٤) المسند ٢٤٤/٥، وأبو داود ـ الجهاد ٢١/٣ حديث ٢٥٤١ والترمذي فضائل الجهاد ١٨٥/٤ حديث ١٦٥٧، وفيه: (.. ومن جرح جرحاً في سبيل الله أو نكب نكبة فإنها ..).

قال الطيبي: الكاف زائدة، و(ما) مصدرية، والوقت مقدر والضمير في (فإنها) راجع إلى (النكبة).

[٩١١] حديث: «**الغزو غزوان . . . إلى قوله: فإن نومه ونبهه أجر كله**»(١).

قال الطيبي: (كله) نعت مبتدأ، و(أجر) خبره، ولا يصح أن يكون (كله) تأكيد لـ(أجر) على ما لا يخفى. والمعنى: أن كلا من ذلك أجر.

[٩١٢] حديث: «**مَنْ عَادَى للّهِ وليّاً فَقَدْ بَارَزَهُ بِالْمُحَارَبَةِ**»(٢).

قال الطيبي: قوله: (لله) لا يجوز أن يتعلق بـ(عادى) فهو إمّا متعلق بقوله (وليّاً) أو صفة له (مقدم)(٣) فصار حالاً منه.

[٩١٣] حديث: «**إنّ الشيطانَ ذئبُ الإنسانِ كذئبِ الغَنَمِ**»(٤).

قال الطيبي: (كذئب) صفة للشيطان لأنه بمنزلة النكرة، كما في قوله تعالى: ﴿**كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً**﴾(٥).

ويجوز أن يكون حالاً منه. والعامل معنى التشبيه.

مسند معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه (٦)

---

(١) المسند ٥/٢٣٤، والنسائي ـ البيعة باب ٢٧، وأبو داود ـ الجهاد باب ٢٥ حديث ٣٩٨٩.

(٢) ابن ماجه ـ فتن ٢/١٣٢٠ ـ ١٣٢١ حديث ٣٩٨٩ والبيهقي ٣/٣٤٦، ١٠/٢١٩.

(٣) في ب، ج (قدم).

(٤) المسند ٥/٢٤٣.

(٥) سورة الجمعة ٥.

(٦) معاوية بن أبي سفيان أبو عبد الرحمن القرشي الأموي، مؤسس الدولة الأموية في الشام، وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار. كان فصيحاً حليماً وقوراً، ولد بمكة، كان من كتّاب الوحي، وكان من مقدمة الجيش الذي فتح الشام بقيادة يزيد بن أبي سفيان، ولما ولي عمر جعله والياً على الأردنّ، فجاء عثمان فجمع له الديار الشامية كلها، مات في دمشق ٦٠هـ ـ ٢٨٠م وله (١٣٠) =

[٩١٤] **حديث: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خيراً يُفَقِّهْهُ في الدينِ»**[١].

قال الحافظ ابن حجر: (يفقّهْ) بالجزم، لأنه جواب الشرط.

وقوله: (إنّما أنا قاسمٌ واللهُ يعطي).

قال الكرماني: يصح أن يكون (والله يعطي) جملة معطوفة وأن يكون جملة حالية، والحصر على هذا في الجزء الأخير، والمعنى: ما أنا قاسم إلا في حال إعطاء الله لا في حال غيره.

وقوله: (ولَنْ تَزَال هذهِ الأمةُ قائمةً على أمرِ اللهِ لا يضرُّهم من خالفهم حتى يأتيَ أمرُ الله).

(حتى) غاية لقوله: (لن تزال)، فإن قلت: حكم ما بعد الغاية مخالف لما قبلها، فيلزم منه أن يوم القيامة لا تكون هذه الأمة على الحق، وهو باطل. قلت: المراد من الدين الحق التكاليف، ويوم (القيامة)[٢]، ليس زمان التكاليف. أو يقال: ليس المقصود منه معنى الغاية بل مذكور لتأييد التوكيد نحو قوله: ﴿مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ والأَرْضُ﴾[٣].

فإن قلت: يحتمل أن يكون غاية لقوله: «لا يضرهم» بل هو أولى، لأنه أقرب: قلت: نعم، وذلك إمّا أن يكون ذكره لتأكيد عدم المضرة. كأنه قال: لا يضرهم من خالفهم أبداً، وعبر بقوله: «إلى يوم القيامة». وهو كقوله: ﴿لا يذوقون

= حديثاً. الأعلام ١٧٣/٨، وأسد الغابة ٤٩٧٧، وابن خياط ٢٤/١، وتهذيب التهذيب ٢٠٧/١٠.

(١) المسند ٣٠٦/١، ٩٢/٤، والبخاري ١٠٣/٤، ١٢٥/٩، ٢٧/١٠، ومسلم زكاة ٩٨، ١٠٠، والإمارة ١٧٥، وابن ماجه - ٢٢٠، ٢٢١، والحاكم في المستدرك ١٢٨/٣.

(٢) في ب، ج (الحق).

(٣) سورة هود ١٠٨.

فيها المَوْتَ إلا الموتة الأولى﴾[1] يعني: لا يضرهم إلا يوم القيامة. ولما لم (يكن)[2] المضرة يوم القيامة، قال: (لا يضرهم).

فإن قلت: فهل يجوز تنازع الفعلين في (حتى) فيتعلق بهما. قلت: لا محذور فيه.

[٩١٥] حديث: «(لا تحلفوا في المسألةِ، فواللهِ لا يسألني أحدٌ منكم شيئاً فتخرج له مسألته مني شيئاً وأنا له كاره فيبارك (له فيما أعطيته)[3]»[4].

(قال الأشرفي)[5]: (فيبارك) بالنصب بعد الفاء على معنى الجمعية، أي: لا يجمع إعطائي أحداً (شيئاً)[6]، وأنا كاره في ذلك العطاء، ويبارك الله في ذلك الذي أعطيته إيّاه.

ونظيره قوله ﷺ: (لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار)[7] بالنصب.

وقال الطيبي: الحديث نظير قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾[8]، في وجه الإعراب لا في المعنى، لأن معناه الطرد المسبب (في)[9] الحساب منفي عنك، فكيف تطردهم، فالمنفي الفعل المعلل.

---

(١) سورة الدخان ٥٦.

(٢) في ب، ج (يكن).

(٣) سقط من ب، ج.

(٤) المسند ٤/٩٨، ومسلم ـ زكاة ٢/٧١٨ حديث ٩٩، والبيهقي ٤/٩٦، والحاكم ٢/٦٢. والنسائي ـ زكاة ٥/٩٧ ـ ٩٨.

(٥) سقط من ب، ج.

(٦) في ب، ج (أشياء).

(٧) المسند ١/٢٣٩، ٤/١٦، والبخاري ـ جنائز ٦.

(٨) سورة الأنعام ٥٢. (٩) في ب، ج (عن).

وفي الحـديث (نفي)[1] المنفي إذا عدم السؤال الملح المخرج سبب للبركة، فيفهم منـه أن السؤال الملح سبب لعدم البركة، ولو روي بالرفع لم يفتقر إلى هذا التكلف، وجعله سبباً أو مسبباً، بل يكون رفعاً على الاشتراك، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرونَ﴾[2].

[٩١٦] حديث: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يتمثل لَهُ الرِّجَالُ قياماً»[3].

قال الطيبي: (قياماً) يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً لما في التمثل من معنى القيام. وأن يكون تمييزاً لاشتراك الممثل بين المعنيين.

[٩١٧] حديث: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (تهمة) منصوب على أنه مفعول له، أي: لأجل التهمة، أو مصدر في موضع الحال، أي: متّهماً.

وقوله: (ومَا كانَ أحدٌ بمنزلتي من رسولِ اللهِ ﷺ أقلَّ عنه حديثاً منّي).

قال أبو البقاء[6]: (أحد) اسم كان و(بمنزلتي) نعت لأحد، و(أقلّ) خبر كان، و(حديثاً) تمييز، وهو فعيل مصدر بمعنى التحديث، وأمّا (عن)[7] فيتعلق بمحذوف تقديره: أقل رواية أو تحديثاً عنه، فلمّا حذف فسّر بـ(حديثاً). وبجوز أن يكون (عنه)

---

(١) في أ (هي) والتصويب من ب، ج.

(٢) سورة المرسلات ٣٦.

(٣) المسند ٤/٩١، ٩٣، وأبو داود ـ الأدب ١٥٢ بلفظ (من أحب أو من سره أن يمثل له عباد الله قياماً). وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٢/١٧٣، ١١/٣٦١ بلفظ (فليتبوأ مقعده من النار).

(٤) المسند ٤/٩٢، ومسلم ـ الذكر والدعاء رقم ٤٠، والترمذي ٣٣٧٩، والنسائي أدب القضاة ٨/٢٤٩.

(٥) إعراب الحديث ١٧٦.

(٦) إعراب الحديث ١٧٦.

(٧) في أ (عني) والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث.

نعتاً لحديث، أي: حديثاً كائناً عنه، فتقدّم فصار حالاً.

مسند مَعْقِل بن يَسار رضي الله عنه(١)

[٩١٨] حديث: «مَا مِنْ عبدٍ يسترعيه اللهُ رعيةً فلم يحطْها بنصيحةٍ لم يجدْ رائحة الجنّة»(٢).

قال الكرماني: (إلا) مقدر، أي: إلا لم يجد، صرّح به في بعض الروايات. والخبر محذوف، أي: ما من عبد كذا إلا جرم الله عليه الجنة. و(لم يجد) استئناف كالمفسر له، أو (ما) ليست للنفي.

وجاز زيادة (مِنْ) للتأكيد في الإثبات عند بعض النحاة.

[٩١٩] حديث: «مَنْ قَرَأَ (يـٰس) ابتغاءَ وجهِ اللهِ غُفِرَ له ما تقَدَّم مِنْ ذنبه فاقرءُوها عِنْد مَوْتَاكُمْ»(٣).

قال الطيبي: الفاء جواب شرط محذوف، أي: إذا كان قراءة (يـٰس) بالإخلاص لمحو ذنوبه السالفة فاقرءوها على مَنْ شارف الموت حتى يسمعها ويجريها على قلبه فيغفر له ما أسلف.

مسند مُعَيْقِبٍ رضي الله عنه(٤)

---

(١) مُزَني بصري، من أهل بيعة الرضوان، يكنى أبا علي، مات بالبصرة في آخر خلافة معاوية: الإصابة ٩، ٢٥٩، والاستيعاب ٣/٤٣٢، وأسد الغابة ٥/٢٣٢، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٣٥.

(٢) المسند ٥/٢٥، ٢٧، وفتح الباري ـ الأحكام ١٣/١٢٦ ـ ١٢٧ حديث ٧١٥٠، ومسلم ـ إيمان ١/١٢٥ حديث ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٣) المسند ٥/٢٦.

(٤) مُعَيْقِب بن أبي فاطمة الدَّوْسي الأَزْدي، صحابي، من مهاجرة الحبشة ومن أهل بدر، كان على خاتم النبي ﷺ، واستعمله أبو بكر وعمر على بيت المال، ثم كان على خاتم عثمان وقيل مات في خلافته، روى عن النبي ﷺ سبعة أحاديث ـ الأعلام ٨/١٩٤، وابن خياط ١/٣٠، أسد =

[٩٢٠] حديث: «إِنْ كنتَ فاعلاً فَوَاحِدَةً»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يجوز النصب على تقدير: فافعل واحدة، والرفع على تقدير: فواحدة جائزة.

وقال الزركشي[٣]: يجوز النصب على إضمار افْعَلْ بتقدير: فامسحْ واحدة، أو نعتاً لمصدر محذوف، والرفع على الابتداء، أو إضمار الخبر، أي: فواحدة تكفيه أو كافية. ويجوز أن يكون المبتدأ هو المحذوف و(واحدة) الخبر، تقديره: فالمشروع أو الجائز واحدة.

مسند المغيرة بن شعبة رضي الله عنه[٤]

[٩٢١] حديث: «فَمَكَثَ طَوِيلاً»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: (طويلاً) نعت لمصدر محذوف، أي: مكثاً طويلاً، ويجوز أن يكون نعتاً لظرف محذوف، أي: زمناً طويلاً.

= الغابة ٥٠٥٠، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٥٤.

(١) المسند ٥/٤٢٦ ونصه: أن رسول الله ﷺ قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد إن كنت فاعلاً فواحدة. ومسلم ـ مساجد ١/٣٨٧ حديث ٤٧، ١٤٨.

(٢) إعراب الحديث ١٧٧.

(٣) في ب، ج (قال القرطبي الزركشي).

(٤) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي أبو عبدالله، أحد قادة العرب ودهاتهم وولاتهم. صحابي، أسلم سنة٥هـ. ولاه معاوية الكوفة فلم يزل بها إلى أن مات سنة ٥٠هـ ـ ٦٧٠م الأعلام ٨/١٩٩، وأسد الغابة ٥٠٦٤، وابن خياط ١/١٢٣، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٨٧.

(٥) المسند ٤/٢٤٤، وفتح الباري ـ جنائز ٣/١٦٠ حديث ١٢٩١، ومسلم.

(٦) إعراب الحديث ١٧٨.

[٩٢٢] حديث: «**مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ** (بكسر النون ماضٍ مبني للمفعول) **يُعَذَّب**»[(١)].

بالجزم والرفع على أن (مَنْ) شرطية أو موصولة.

(بما ينح عليه) بالباء الموحدة فيكون (ما) ظرفية، ذكره الزمخشري. وقال الطيبي: الباء في (بما ينح عليه) يجوز أن تكون سببية. و(ما) مصدرية وأن الجار والمجرور حالاً. و(ما) موصولة، أي: يعذب ملتبساً بما ندب عليه من الألفاظ.

[٩٢٣] حديث: «**كانَ إذا ذهبَ المَذْهَبَ أبْعَدَ**»[(٢)].

قال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح أبي داود»: وهو بفتح الميم وإسكان الذال المعجمة، وفتح الهاء (مَفْعَل) من الذهاب ويطلق على معنيين: أحدهما: المكان الذي يذهب إليه، والثاني: المصدر، يقال: ذهب ذهاباً ومذهباً، فيحتمل أن يراد المكان، فيكون التقدير: إذا ذهب في المذهب، لأن شأن الظروف تقديرها بفي، ويحتمل أن يرادالمصدر، أي: إذا ذهب مذهباً، فعرّف المصدر لأن المراد ذهاب خاص.

قال: والاحتمال الأول هو المنقول عن أهل الغريب.

قال أبو عبيدة وغيره، وجزم به في «النهاية» تبعاً للهروي، ويوافق الاحتمال الثاني في رواية الترمذي: أي حاجتها به إلى المذهب، فإنه يتعين فيها أن يراد بالمذهب المصدر][(٣)].

---

(١) المسند ٤/٢٤٥، ٢٥٢، وفتح الباري ـ جنائز ٣/١٦٠ حديث ١٢٩١، ومسلم ـ جنائز ٣/٦٤٣ ـ ٦٤٤ حديث (٢٨).

(٢) المسند ٤/٢٤٨، وأبو داود ـ طهارة ١/١ حديث (١)، والترمذي ـ طهارة ١٦، والنسائي ـ طهارة ١/١٧ ـ ١٨ حديث (١٥)، وابن ماجه ـ طهارة ١/١٢٠ حديث ٣٣١.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

مسند المِقداد بن الأسود رضي الله عنه (1)

[٩٢٤] حديث: «لَا يَبْقَى على ظهرِ الأرضِ بيتُ مدر ولا وبر إلاّ أدْخَلَهُ كلمةَ الإسلام بعزّ عزيز أو ذلّ ذليل»(2).

قال الطيبي: فاعل (أدخله) الله تعالى، ولم يجر له ذكر بدليل تفصيله بقوله: إمّا (يعزهم فيجعلهم)(3) من أهلها أو (يذلهم)(4) (فيدينون)(5) لها.

و(كلمةَ): منصوبة مفعولة، والضمير المنصوب ظرف.

وقوله (بعزّ عزيز) حال والفاء في (فيدينون)(6) جواب لشرط محذوف أي: إذا كان كذلك فتكون الغلبة لدين الله طوعاً أو كرهاً.

مسند المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه (7)

[٩٢٥] حديث: «مَا أكَلَ أحدٌ طعاماً قطُّ خيراً مِنْ أنْ يأكلَ مِنْ عملِ يَدِهِ»(8).

---

(1) كنيته أبو معبد أو أبو عمر، من أول سبعة أظهروا الإسلام، شهد بدراً وغيرها توفي سنة ٣٣هـ: الإصابة ترجمة ٨١٨٥، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٨٥، وصفة الصفوة ١/١٦٧، والحلية ١/١٧٢.

(2) المسند ٤/١٠٣، ٦/٤، والحاكم ٤/٤٣٠، والبيهقي ٩/١٨١، وابن حبان ـ موارد ١٦٣١.

(3) في أ (بعزهم فجعلهم).

(4) في أ (بذلهم).

(5) في أ (فيذلون).

(6) في أ (فيدخلون).

(7) المقدام بن مَعْدِ يكَرِبَ بن عمرو بن يزيدَ بن معد يكرب بن سيّار أبو كريمة الكِنْدي، صحابي، قدم في صباه من اليمن مع وفد كِنْدَةَ على النبي ﷺ وكانوا ثمانين راكباً، وسكن الشام بعد ذلك، ومات بحمص وهو ابن (٩١) سنة، له أربعون حديثاً. مات سنة ٨٧هـ ـ ٧٠٦م.

ـ الأعلام ٨/٢٠٨، أسد الغابة ٥٠٧٠، وابن خياط ١/١٦٥، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٨٧.

(8) المسند ٤/١٣١، ١٣٢، وفتح الباري ـ بيوع ٤/٣٠٣ حديث ٢٠٧٢.

قال أبو البقاء[1]: (خيراً) منصوب على الصفة لطعام.

[٩٢٦] حديث: «**أَلا إنّي أوتيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ مَعَه**»[2].

قال الطيبي: (معه) صفة لـ(مثله)، لأن المثل متوغل في الإبهام، لا يتعرف بالإضافة، فمعناه: أوتيت مثل الكتاب مصاحباً مع الكتاب.

وقوله: (ألا يوشك رجل شبعان على أريكته).

قال البيضاوي: (على أريكته) متعلق بمحذوف في حيز الحال، أي: متكئاً أو جالساً.

وقال الطيبي: يجوز أن يكون بعد صفة لرجل، فتكون الصفة الثانية تكميلاً للذم، لأن الأولى تدل على الدعة والبطر، والثانية على التكبر والتجبر. ويجوز أن يكون حالاً من (رجل)، لاتِّصافه بشبعان فيكون (تتميماً)[3] ومبالغة في بطره، وأشره.

وقوله: (ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل[4] ما حَرَّم الله). قيل: يحتمل أن يكون من كلام الراوي.

قال الطيبي: والأظهر أنه من كلامه ﷺ، على سبيل التجريد (منبهاً على أن من أثر رسول الله)[5] حقيق بأن يستقل بأحكامه سوى ما أنزله الله.

(فالواو)[6] في (وإنما) للحال من قوله: (رجل شبعان)، والعامل (يوشك) وهي مقدرة لجهة الإشكال. أي: تقول والحال ما ذكر. انتهى.

---

(١) إعراب الحديث ١٧٧.

(٢) المسند ٤/١٣١، وأبو داود ـ السنة ٤/٢٠٠ حديث ٤٦٠٤.

(٣) في أ (تميماً) والتصويب من ب، ج.

(٤) سقط من ب، ج كلمة (مثل).

(٥) في ب، ج (تنبئها على أن من أنه رسول الله).

(٦) في ب، ج (فالوا). وهو تصحيف.

[٩٢٧] حديث: «فثلث للطعام»[1].

قال الطيبي: (ثلث) مبتدأ، أي: ثلث منه، والإضافة مقدرة بقرينة قوله: (ثلث لنفسه).

مسند النعمان بن بشير رضي الله عنه[2]

[٩٢٨] حديث: «قال: كلّهم أعطيتهم كما أعطيته»[3].

قال أبو البقاء[4]: في (كلهم) وجهان: الرفع على الابتداء و(أعطيتهم) وما عمل فيه الخبر، والنصب على تقدير: أعطيت كلهم، فحذف الفعل، وفسره بقوله (أعطيتهم). ولا يجوز أن ينتصب (كلهم) بأعطيتهم، لأن (أعطيتهم) قد تعدى إلى مفعولين، وهما الضمير ومثل. فأما قوله في الرواية الأخرى (أكلّ بنيك عملت مثل هذا) فالصواب فيه نصب (أكلّ) بعملت، لأنه لم يشتغل عنه بضميره، والرفع بعيد، وإنما موضعه الشعر، وعلى ذلك نص سيبويه.

[٩٢٩] حديث: «ألَا وإنَّ لكلِّ ملكٍ حمىً»[5].

---

(١) المسند ٤/١٣٢، وابن ماجه ـ الأطعمة ٢/١١١١ حديث ٣٣٤٩.

(٢) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري أبو عبدالله، أمير خطيب شاعر، من أجلاء الصحابة من أهل المدينة، له (١٢٤) حديثاً. شهد صفين مع معاوية، وولي القضاء بدمشق سنة ٥٣هـ، وولي اليمن لمعاوية ثم استعمله على الكوفة تسعة أشهر وعزله وولاه حمص واستمر فيها إلى أن مات يزيد بن معاوية، قتله خالد بن عدي الكلابي ٦٥هـ ـ ٦٨٤م.
ـ الأعلام ٩/٤، أسد الغابة ٥٢٣٠، وابن خياط ١/٢١٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٧.

(٣) المسند ٤/٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠. وفتح الباري ـ هبة ٥/٢١١ حديث ٢٥٨٧، ومسلم هبات ٣/١٢٤١ حديث ٩ ـ ١٨، وأبو داود ـ بيوع ٣/٢٩٢ حديث ٣٥٤٢.

(٤) إعراب الحديث ١٧٩.

(٥) المسند ٤/٢٦٩، ٢٧٠، وفتح الباري ـ إيمان ١/١٢٦ حديث ٥٢، ومسلم ـ مساقاة ٣/١٢١٩ حديث ١٠٧.

قال الكرماني: الواو عاطفة على مقدر[1] يعلم مما تقدم، أي: ألا إن الأمر كما تقدم، وإن لكلِّ مَلِكٍ حِمىً، فجاء بالواو إشعاراً (بأن بين الجملتين مناسبة، إذ هو بالحقيقة تشبيه للحرام بالحمى، والمشتبه بما حوله)[2]، ولا بدّ فيه من مشاركة بينهما.

[٩٣٠] حديث: «ألستم في طعام وشراب ما شئتم»[3].

قال الطيبي: (ما شئتم) صفة مصدر محذوف، أي: ألستم منغمسين في طعام وشراب مقدار ما شئتم من التوسعة، فما موصولة، ويجوز أن تكون مصدرية.

مسند نُقَادَةَ الأسدي رضي الله عنه[4]

[٩٣١] حديث: «اللهُمَّ اجعلْ قوتَ فلانٍ يومَ يومَ»[5].

قال أبو البقاء[6]: التقدير: قوت يوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه على جره، (يوم) الثاني تكرير له، ويجوز أن يكون (يومَ يومَ)[7] وركبهما وبناها على الفتح، كما قالوا: لقيته صباحَ مساءَ، وسقطوا بينَ بينَ، وإن ورد يوماً بالنصب والتنوين جاز وكان جيداً. انتهى.

---

(١) في أ (مقيدة) والتصويب من ب، ج.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٣) المسند ٤/٢٦٨، ومسلم ـ زهد ٤/٢٢٨٤ حديث ٣٤، والترمذي ـ زهد ٤/٥٨٦ حديث ٢٣٧٢، وابن ماجه ـ زهد ٢/١٣٨٨ حديث ٤١٤٦ (معناه).

(٤) نُقَادة الأسدي، معدود في أهل الحجاز، سكن البادية ونزل البصرة، روى عنه زيد بن أسلم، وابنه سعر بن نقادة، اختلف في اسم أبيه ـ أسد الغابة ٥٣٠٧، وابن خياط ١/١٣٨، وتهذيب التهذيب ١٠/٤٨٠.

(٥) المسند ٥/٧٧. وابن ماجه ـ زهد ٢/١٣٨٥ حديث ٤١٣٤.

(٦) إعراب الحديث ١٧٩.

(٧) في أ، ب، ج (يوم ويوم) والتصويب من إعراب الحديث ١٧٩.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: للعرب في مثل هذا وجهان: منهم من يضعف، فيقول: صباح مساء، ويوم يوم، ومنهم من يبنيهما لتضمنها الحرف، ولا يبني إلا ما دام ظرفاً، فإن قلت: أتيتك في كل صباح ومساء، لم يجز غير الإضافة، لأنه ليس بظرف ولا حال، والأصل فيه الإضافة، ولذلك يظهر الجر في بعض اللغات، قال الشاعر:ـ

ولـولا يـومُ يـومٍ مـا أردنـا جزاءَك والـقـروضُ لهـا جـزاءُ[1]

وذكر بعض النحويين: ما لقيته يومُ يومُ، بالضم فيهما وهو نادر شاذ، جعل يوم الأول بمعنى مدة، وبَنَىٰ[2] الثاني لقطعه عن الإضافة مثل قبل وبعد، وبنىٰ[3] الأول حيث فعله بمنزلة منذ.

ولا يقال: ما رأيته شهر شهر، وإنما هذا في اليوم لأنه عامّ يستعمل في الأوقات كلها، لأنه في معنى الوقت. انتهى.

مسند النَّوّاس بن سَمْعَان رضي الله عنه[4]

[٩٣٢] حديث: «غيرُ الدجالِ أخوفُنِي عليكم»[5].

قال: سئل الشيخ جمال الدين بن مالك عن هذا الحديث، فأجاب: الكلام على

---

(١) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٩١، ويذكر صاحب الدرر ١/١٦٨ أنه لم يعثر على قائله، وسيبويه ٢/٥٣ وقد نسبه إلى الفرزدق، والخزانة ٣/١٠٨، والهمع بلا نسبة ٣/١٤١.

(٢) في ب، ج (بين). (٣) في ب، ج (بين).

(٤) النواس بن سمعان الكلابي. معدود في الشاميين، يقال: إن أباه سمعان بن خالد وفد على النبي ﷺ فدعا له.

ـ أسد الغابة ٥٣٠٧، وابن خياط ١/١٣٨، وتهذيب التهذيب ١٠/٤٨٠.

(٥) المسند ٥/١٤٥، ١٥٢، ١٥٥، ١٧٨، ومسلم ـ فتن ٤/٢٢٥٠ حديث ١١٠، وابن ماجه ـ الفتن رقم ٢٢. والحديث طويل جداً.

لفظه ومعناه، أما لفظه فلتضمنه إضافة (أخوف) إلى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية، وهو إنما يعتاد مع الفعل المتعدي، لأن هذه النون تصون الفعل من محذورات، لأن لأفْعل التفضيل شبهاً بالفعل، وخصوصاً بفعل التعجب، فجاز أن تدخله النون المذكورة، كما لحقت اسم الفاعل في قوله:

أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِي[1]

هذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي.

ويجوز أن يكون الأصل في (أخوفني عليكم)، أخوف لي. ثم أبدلت اللام نوناً كما أبدلت في (لعل) و(على) فقيل: لَعَنّ، و(عَنَىٰ)[2] وفي[3] رفنّ بمعنى رفل، وهو الفرس الطويل (الذنب)[4].

قلت: يؤيد هذا ما أخرجه أحمد عن أبي داود قال: (بينما النبي ﷺ، يخطب إذ قام أعرابي فقال: يا رسول الله: أكلتنا الضبع، فقال رسول الله ﷺ: غير ذلك أخوف لي عليكم، (حين)[5] تصب عليكم الدنيا صبّاً).

ثم قال: وأما معناه فأظهر الاحتمالات فيه أن يكون (أخوف) من أفعل التفضيل

---

(١) الشاهد ليزيد بن محمد (محزم) الحارثي في الدرر ١/٤٣، والعيني ١/٣٨٥، والسيوطي ٢٦١، وهو بلا نسبة في الهمع ١/٦٥، والبحر المحيط ٧/٣٦١، والمحتسب ٢/٢٢٠، واللسان (شرحل) ١٣/٣٧٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٥٣٥. وصدره: (فما أدري وكل الظن ظني).

(٢) في ب، ج (عن).

(٣) في ب، ج (ومن).

(٤) سقط من أ.

(٥) في أ (خبره) وهو تصحيف، والتصويب من ب، ج، والحديث في المسند ٥/١١٧، ١٥٣.

المصوغ من فعل المفعول كقولهم: (أشغل من ذات النِّحْيَيْن)[1] و(أزهى)[2] من يديك) و(أعنى بحاجتك)، و(أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون)، فكلها مأخوذة من فعل المفعول فالمعنى عليه، فمعنى (أخوف ما أخاف على أمتي الأشياء التي أخافها على أمتي أحقها بأن يُخاف الأئمة المضلون، فتوجيه الحديث بجعله من هذا القبيل، بأن يكون تقديره: غير الدجال أخوف مخوفاتي عليكم، ثم حذف المضاف إلى الياء، فاتصل بها (أخوف) معمودة بالنون على تقرر.

ويحتمل أن يكون (أخوف) من أخاف فمعنى خوف، ولا يمنع من ذلك كونه غير ثلاثي، فإنه على أفعل، ولا فرق عند سيبويه بين الثلاثي والذي على وزن أفعل في التعجب والتفضيل، صرح بذلك في مواضع من كتابه. فيكون (أخوف) المذكور من (أخاف). والمعنى: غير الدجال أشد موجبات خوفي عليكم، ثم اتصل بالياء معمودة بالنون على مقرر.

ويحتمل أن يكون من باب وصف المعاني بما يوصف به الأعيان على سبيل المبالغة، كقولهم في الشعر الموصوف بالجزالة، وكمال الفصاحة: شعر شاعر، ثم يفضل شعر على شعر بذلك المعنى، فيقال: هذا الشعر أشعر من هذا، وكذلك يقال: موت مائت، وعجب عاجب، ثم يقال: خوف فلان أخوف من خوفك، وهذا العجب أعجب من ذلك.

ومنه قول الشاعر:ـ

يَدَاكَ يدٌ خيرُها يُرتَجَى وأخرى لأعدائِها غائظهْ

---

(١) وهي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، وكانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوّات بن جبير الأنصاري يبتاع منها سمناً، فساومها، فحلت نحيا مملوءاً فقال: أمسكيه حتى أنظر غيره، ثم حل آخر، وقال لها: أمسكيه، فلما شغل يديها ساورها حتى قضى ما أراد وهرب (لسان العرب ـ مادة (نحا).

(٢) في ب، ج (أزنى).

فأمّـا الـتـي يُرتَـجَـى خَيْرُهَـا فَأَجْـوَدُ جوداً مِنَ الـلاّفِـظَهْ
وأمّـا الـتـي يُتَّـقَـى شَرُّهـا فنـفسُ الـعَـدُوِّ بهـا غَائِـظَهْ[1]

فنصب (جـوداً) بأجود على التمييز، وذلك موجب لكونه فاعلاً معنىً، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى، ونصبه علامة على فاعليته، وجرّه علامة على أن أفعل بعض منه، ولهذا إذا قلت: زيد أحسن عبداً، كان معناه: الإعلام بأن عبده فاق غيره في الحسن، وإذا قلت: أحسن عبدٍ، بالجر كان معناه: الإعلام بأن زيداً بعض العبيد الحسان، وأنه أحسنهم.

وإذا ثبت ذلك فحمل الحديث على هذا المعنى يوجب أن يكون تقدير: خوف غير الـدجـال أخـوف خوفي عليكم، ثم حذف المضـاف إلى غيرِ، وأقيم هو مقام المحذوف، وحذف (خوف) المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على مايقدر[2].

ويحتمـل أن يكـون (أخـوف) فعلاً مسنداً إلى واو، وهو ضمير عائد على غير الدجال لأن[3] من جملته ما يتناوله غير الدجال الأئمة المضلون، وهم ممن يعقل، فغلب (على)[4] جانبهم، فجيء بالواو ثم اجتزىء (بالضمة)[5] وحذفت الواو، كما قال الشاعر:ـ

فيا ليت الأطـبـا كانُ حَوْلِـي وكـانَ مَعَ الأطـبـاءِ الأُسَـاةُ[6]

---

(١) لطرفة في ملحق ديوانه ١٥٥، والعيني ٥٧٢/١، وشرح التصريح ١٨٢/١، وهو بلا نسبة في الخـزانـة ٦٤/١، والأشمـوني ٢٢٣/١، واللسـان (فيظ)، ٣٣٤/٩، ومعجم شواهـد النحو الشعرية ـ الشاهد ١٤٩٤.

(٢) في ب، ج تقرر.

(٣) في ب، ج لا.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) سقط من أ.

(٦) بلا نسبة في الدرر ٣٣/١، والهمع ٥٨/١، ومجالس ثعلب ١٠٩، والإنصاف ٢١٢ ٢٨٤، =

أراد (كانوا) فحذف الواو، واكتفى بالضمة، انتهى.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «أماليه»: قوله: (غير الدجال أخوفني عليكم)، ما نصب (غير)؟، وأيضاً فإن (أخوف) اسم، وهي لا تضاف إلى معرفة إلا إذا كان مثنى، وهذا ضمير مفرد، والجواب أن الذي نصب (غير) فعل مضمر يدل عليه الظاهر، (تقديره: أخاف غير الدجال، فيكون من باب الإضمار إذ دلّ عليه الظاهر)[1] وأما أفعل فإضافته من الشواذ نحو قوله: (إن شر الناس من ودعه الناس اتقاء شره[2]، و(ودع) شاذ)، انتهى.

قوله: (قلنا يا رسول الله ما لُبْثُه في الأرض؟ قال: أربعين يوماً).

قال أبو البقاء[3]: هكذا في هذه الرواية، والوجه فيه أن يقدر: يلبث أربعين، أو يقيم أربعين. ويدل على ذلك قوله: ما لبثه؟

قال ابن مالك في «توضيحه»[4]: الأكثر في جواب الاستفهام بأسمائه مطابقة اللفظ والمعنى، وقد يكتفى بالمعنى في الكلام الفصيح، فمن مطابقة اللفظ والمعنى، قوله تعالى: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى * قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾[5]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى * قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾[6]، ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[7]، وكذا:

﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾[8]، بعد (من)[9] الثانية والثالثة، وهي قراء أبي عمرو.

= ٤٠٥، وشرح المفصل ٧/٥، والخزانة ٢/٣٨٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية برقم من ٣٩١.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) البخاري - أدب ٣٨، والترمذي - بر ٥٩.

(٣) إعراب الحديث ١٨٠.

(٣) شواهد التوضيح ٣٨.

(٥) سورة طه ٤٩، ٥٠.

(٦) سورة طه ١٧، ١٨.

(٧) سورة المؤمنون ٨٤، ٨٥.

(٨) سورة يونس ٣١.

(٩) في أ هن، والتصويب من شواهد التوضيح ٣٨.

ومن الاكتفاء بالمعنى، قوله ﷺ: (أربعين يوماً) حين قيل له: ما لبثه في الأرض؟ فأضمر يلبث ونصب به (أربعين)، ولو قصد تكميل المطابقة لقيل: أربعون يوماً، بالرفع لأن الاسم المستفهم به في موضع رفع.

وفي الحديث أنّ بعض الصحابة سئل كم اعتمر النبي ﷺ؟ قال: أربع. كذا وقع في بعض نسخ الصحيح برفع أربع. وفي بعضها بالنصب، والرفع في (أربع) بعد السؤال عن الاعتمار جائزان، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائر. ويجوز أن يكون كُتِب على لغة ربيعة، وهو منصوب في اللفظ، ويجوز أن يكون المكتوب الألف منصوباً غير منون على نية الإضافة، كأنه قال: أربع عُمَر، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف على ما كان عليه من حذف التنوين، ليستدل بذلك على قصد الإضافة، وله نظائر منها قراءة ابن محيصن: (لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ)(1) بضم الفاء دون تنوين على تقدير: لا خوف شيء. وروى بعض الثقات من قول العرب: سلامُ عليكم، بضم الميم دون تنوين - ومنها على أصح المذهبين قول الشاعر:

أَقُولُ لمّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ علقمةَ الفَاخِرِ(2)

أراد: (سبحان الله) فحذف (المضاف إليه)(3)، وترك المضاف على ما كان عليه.

قوله: (فَتَتْبَعُهُ كُنُوزُهَا كَيَعَاسِيبِ النَّحْلِ).

قال الأشرفي: قوله: (كيعاسيب) حال من الدجال، ويمكن أن يكون حالاً من الكنوز، أي: كائنة كاليعاسيب، وهو كناية عن سرعة اتباعه، أ: تتبعه الكنوز بالسرعة.

---

(1) سورة يونس ٦٢.

(2) الشاهد للأعشى في ديوانه ١٤٣، وسيبويه والشنتمري ١/١٦٣، والخصائص ٢/٤٣٥، ٢/١٩٧، ٣/٣٢، والسيوطي ٣٠٦، واللسان (سبح) ٣/٢٩٩، والخزانة ١/٩٨، والدرر ١/١٦٤، وبلا نسبة في الهمع ١/١٩٠، ٢/٥٢، والمقتضب ٣/٢١٨، وشواهد التوضيح ٤٠.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

قوله: (فبينما هم على ذلك إذ بعث الله المسيح).

قوله: (فبينما هم كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى أني قد أخرجت عباداً من عبادي لا يَدَانِ لك بقتالهم).

قال الطيبي: أي لا قدرة ولا طاقة، ومعنى التثنية تضعيف (القوة)[1] ويقال: مالي بهذا الأمر يَدٌ ولا يَدَانِ.

(قول الحجاج: يا حرس اضربا عنقه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[2])[3] انتهى، وقال الشاعر:

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فأطقْتُها ... وَمَا لِي بزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[4]

وقال ابن فلاح في «المغني»: إذا أدخلت «لا» على المثنى النكرة بُنِي عند سيبويه نحو: لا مسلمَيْنِ لك، ولا غلامَيْن لك. وأما إذا قلت: لا غلامي لك، فهو مثل: لا أبا لك، في الإضافة وحذف النون لها. انتهى.

قلت: ومنه قوله في الحديث: لما نزل ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾[5] قالوا: لا يَدَيْ لنا بمحاربة الله ورسوله.

وأما قوله في هذا الحديث: (لا يدان) بالألف، فإمّا على لغة من يجري المثنى بالألف على كل حال، أو يكون «لا» بمعنى ليس، ونظيره حديث: (لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ).

---

(١) سقط من أ.

(٢) سورة ق ٢٤.

(٣) سقط من أ ما بين المعقوفتين.

(٤) الشاهد لعُرْوَة بن حِزام في الخزانة ٢/٣٣، والدرر ١/٦، وبلا نسبة في ابن عقيل ٣/١٥٨، والهمع ١/٢٤، وشرح التصريح ٢/٢٩٨، والأشموني ٤/١١٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية - شاهد ٨/٣٠١.

(٥) سورة البقرة ٢٧٩.

حديث (ضَرَبَ اللهُ مثلاً صراطاً مستقيماً)[1].

قال الطيبي: (صراطاً) بدل من (مثلا)، لا على إهدار المبدل كقولك: رأيت غلامه رجلاً صالحاً. إذ لو أسقطت غلامة لم يتبين.

وقوله: (وعلى جَنْبَتَي الصراطِ سوارن)[2].

(سوارن) مبتدأ، و(على جنبتي) خبره، والجملة حال من (صراطاً).

وقوله: (فيهما)[3] أبواب مفتحة) الجملة صفة لـ(سوارن).

وقوله: (وعلى الأبواب ستور مرخاة)، والجملة حال من ضمير (الأبواب) في (مفتحة). ووضع الظاهر موضع الضمير الراجع إلى صاحبها.

وقوله: (على رأس الصراط داع) الجملة معطوفة (على)[4] (وعلى جنبتي الصراط).

قوله: (يا أيها الناس) صفة لـ(داع).

وقوله: (ولا تعودوا)[5] عطف على (أدخلوا الصراط) على الطرد والعكس، لأنه مفهوم كل مهما مقرر لمنطوق الآخر وبالعكس. و(فوق ذلك) عطف على (رأس الصراط) المشار إليه بذلك الصراط.

وقوله: (فكلما أراد الإنسان أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب قال: ويحك) و(كلما) ظرف يستدعي الجواب، وهو قوله: قال: وشيئاً، أي: قدرا يسيراً منها، و(يحك) زجر

---

(١) المسند ٤/١٨٢. ١٨٣.

(٢) في أ (سواران) والتصويب من المسند ب، ج.

(٣) في أ فهماً.

(٤) سقط من أ.

(٥) في أ (ولا تعوجوا).

له عن تلك التهمة[1] وهي كلمة توجع، يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها. انتهى.

[٩٣٣] حديث: «**كأنهما غَمَامَتَانِ أو ظُلَّتَانِ أو كأنهما فِرْقَانِ**»[2].

قال القرطبي: هذا يدل على أن (أو) ليست للشك، لأنه مثل السودتين بالثلاثة الأمثال، ويحتمل أن يكون (أو) بمعنى الواو، كما قال الكوفي، وأنشدوا عليه:

جَاءَ الخلافَةَ أَوْ كانتْ لَهُ قدراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ موسى على قَدَرِ[3]

وأنشدوا:

وقدْ زعمتْ ليلى بأنّي فاجرٌ ... لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا[4]

وقالوه: في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[5].

قال البصريون: إنها بمعنى الإباحة قال: شبهوهم بكذا أو كذا، وهذا الخلاف جاء في هذا الحديث، لأنها أمثال معطوفة بأو، فهي مثل: (أو كصيب) انتهى.

مسند نُعيم بن هَزَّال رضي الله عنه[6]

---

(١) في ب، ج (التهمة)، وفي أ (الهمة).

(٢) المسند ٤/١٨٣، ٥/٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٧، ٣٤٨، ومسلم ـ مسافرين رقم ٢٥٢، ٢٥٣، والدارمي ـ قرآن ١٥.

(٣) الشاهد لجرير في ديوانه ٢١٦، والدرر ٢/١٨١، والعيني ٢/٤٨٥، ٤/١٤٥، وشرح التصريح ١/٢٨٣، والسيوطي ٧٠، وهو بلا نسبة في ابن عقيل ٢/٢٢٨ والهمع ٢/١٣٤، والأشموني ٢/٥٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية شاهد ١٣١٥.

(٤) الشاهد لتوبة بن الحمير في: الدرر ٢/١٨١، والسيوطي ٧٠، والأزهرية ١١١٩، وبلا نسبة في الهمع ٢/١٣٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٠٨٣.

(٥) سورة البقرة ١٩.

(٦) نعيم بن هزّال الأسلمي، من بني مالك بن أفصى، ومالك أخو أسلم، ويقال لهم: أسلميون ومالكيون، سكن المدينة، وقد قيل: إنه لا صحبة له، وإنما الصحبة لأبيه هزّال. ـ أسد الغابة =

[٩٣٤] حديث: «كان ماعز بن مالك في حجر أبي فأصاب جارية من الحي، فقال له أبي: ائتِ رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت لعلّه يستغفر لك ـ يريد بذلك ـ رجاء أن يكون له مخرجاً»[١].

قال الطيبي: اسم (يكون) ضمير يرجع إلى المذكور، وخبره (مخرجاً) و(له) ظرف آخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[٢].

المعنى يكون: إتيانك وإخبارك رسول الله مخرجاً لك.

وقوله: (فيمن) الفاء فيه جزاء شرط محذوف، أي: إذا كان كما قلت: (فيمن زنيت).

قوله: (فأمر به أن يرجم)، (أن) بدل اشتمال من الضمير في (به).

قوله: (فأخرج به إلى الحرة)، عدّي (أخرج) بالهمزة وبالباء[٣] توكيداً، كما في قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[٤].

قوله: (فما رُجِمَ وجد من الحجارة فجزع مشتداً.. إلى آخر الحديث).

قال الطيبي: الفاءات المذكورة بعد (لما) إلى قوله: (فقتله)، كل واحدة تصلح للعطف، إمّا على الشرط، أو على الجزاء، إلا قوله: (فوجد) فإنه لا يصلح، لأن يكون عطفاً على الجزاء.

وقوله: (فقال: هلا تركتموه) يصلح للجزاء، وفيه إشكال، إذ لا تدخل الفاء في جواب (لمّا) على اللغة الفصيحة، وقد يجوز أن يقدر الجزاء، ويقال تقديره: لما رجم

= ت ٥٢٧٦، والاستيعاب: ت ٢٦٣١، ٤/٤٥٠٩.

(١) المسند ٥/٢١٦ ـ ٢١٧، وأبو داود ـ حدود ٤/١٤٥ حديث ٤٤١٩.

(٢) سورة الإخلاص ٤.

(٣) في ب، ج بالتاء.

(٤) سورة المؤمنون ٢٠.

وكان كيت وكيت علمنا حكم الرجم وما يترتب عليه. وحينئذ لا يكون الفاءات إلا للعطف.

مسند وَاثِلَة رضي الله عنه(١)

[٩٣٥] حديث: «إنّ للمسلمِ حقّاً إذا رآه أخوه أن يتزحزح له».

قال الطيبي: (أن يتزحزح) بيان لـ(حقّاً) أو بدل.

مسند يوسف بن عبدالله بن سَلَام رضي الله عنه(٢)

[٩٣٦] حديث: «مَا عَلَى أَحَدِكُم إنْ وَجَدَ أن يتّخذَ ثوبينِ ليومِ الجُمُعة»(٣).

قال الطيبي: (ما) بمعنى ليس واسمه محذوف. و(أن يتّخذ) متعلق به، و(على أحدكم) خبره، و(إنْ وجد) معترضة، ويجوز أن يتعلق (على) بالمحذوف، والخبر (أن يتخذ)، كقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ... إلى قوله.. أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾(٤) المعنى: ليس على أحد حرج في أن يتخذ ثوبين.

---

(١) واثلة بن الأسقع بن عبد العزى بن عبد ياليل، الليثي الكناني، صحابي من أهل الصفة، شهد تبوك، وقيل: خدم النبي ثلاث سنين، ثم نزل البصرة، حضر المغازي في بلاد الشام، كفّ بصره، عاش (١٠٥) سنين، وقيل: (٩٨)، وهو آخر الصحابة موتاً في دمشق سنة (٨٣)هـ - ٧٠٢م، له (٧٦) حديثاً. تهذيب التهذيب ١١/١٠١، وأسد الغابة ٥/٧٧، والأعلام ٨/١٠٧.

(٢) يوسف عبدالله بن سلام بن الحارث، أبو يعقوب الإبراهيمي الإسرائيلي المدني حليف الأنصار، ولد في حياة النبي، قيل: له صحبة، وقيل هو تابعي، وقيل: مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، الاستيعاب ١٥٩٠، وأسد الغابة ٣/٢٦٤، والإصابة ٣/٦٧١، وسير أعلام النبلاء ٣/٥٠٩.

(٣) أبو داود ـ صلاة ١/٢٨٢ ـ ٢٨٣ حديث ١٠٧٨، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ١/٣٤٨، حديث ١٠٩٥.

(٤) سورة النور ٦١.

مسند يزيد بن الأسود رضي الله عنه[1]

[٩٣٧] حديث: «**أنه صلى فرأى رجلين لم يصليا مع القوم فقال: عليَّ بهما**»[2].

قال الطيبي: (عليّ) متعلقة بمحذوف، و(بهما) حال. أي: قيل: عليّ اتيا (بهما)[3]، أو اسم فعل، و(بهما) متعلق به، أي: أحضرهما عندي.

مسند يزيد بن الأخنس رضي الله عنه[4]

[٩٣٨] حديث: «**فيقول رجل: لو أنّ الله أعطاني مثلَ ما أعطى فلاناً فأقومَ به**»[5].

قال أبو البقاء[6]: (فأقوم) بالنصب لأنه جواب لو، وهي هنا للتمني كقوله تعالى: ﴿**لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ**﴾[7].

مسند يَعْلَىٰ بن مُرَّة رضي الله عنه[8]

---

(١) يزيد بن زَمْعَة بن أبي حُبَيْش الأسود بن المُطَّلِب الأسدي القرشي، صحابي، أحد من انتهت إليهم رياسة قريش كلها في الجاهلية، من السابقين إلى الإسلام، هاجر إلى الحبشة، استشهد يوم حنين أو يوم الطائف ـ أسد الغابة ٥/ ١١٠، والإصابة ٩٢٦٢، والأعلام ٨/ ١٨٣.

(٢) المسند ٤/ ١٦٠ ـ ١٦١، وأبو داود ـ صلاة ١٠/ ١٥٧ حديث ٥٧٥، والترمذي ـ صلاة ١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥ حديث ٢١٩، والدارمي ـ صلاة ١/ ٢٥٨ حديث ١٣٧٤.

(٣) سقطت من أ.

(٤) يزيد بن الأخنس السّلمي أبو معن، سكن الكوفة، وقيل: هو شامي، ويقال: إنه شهد بدراً، وروى عن النبي ـ أسد الغابة ٥٥١٥.

(٥) المسند ٤/ ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٦) إعراب الحديث ١٨١.

(٧) سورة البقرة ١٦٧.

(٨) يعلى بن مُرَّة الثقفي، شهد مع النبي الحديبية، وبايع بيعة الرضوان، وشهد خيبر والفتح وهوازن والطائف، وكان من أفاضل أصحاب رسول الله، سكن الكوفة وقيل سكن البصرة ـ أسد الغابة =

[٩٣٩] حديث: «مَا أَحْسَسْنَا منه شيئاً حتّى الساعة»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يجوز الجر بمعنى إلى كقوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حتّى حين﴾[٣]، والنصب على معنى: ولا الساعة، فتكون بمنزلة الواو، أي: ما (أحسسنا)[٤] منه قبل ذلك ولا الساعة.

مسند يزيد بن رُكَانَة رضي الله عنه[٥]

[٩٤٠] حديث: «طلقت امرأتي البتّة»[٦].

قال الكرماني: هو نصب على المصدر، قال النحاة: (وهو)[٧] بقطع الهمزة على خلاف القياس.

وقال (الرضي)[٨]: تقول: لا أفعلنه البتة، أي: قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة، والمعنى: أنه ليس فيه تردد بحيث أجزم به، ثم يبدو لي، ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتان أو أكثر، بل هو قطعة واحدة، لا يثنى فيها النظر، وكذا قولهم:

= ٥٦٤٤، وابن خياط ١/١٢٤، وتهذيب التهذيب ١/٤٠٥.

(١) المسند ٤/١٧٠.

(٢) إعراب الحديث ٨١.

(٣) سورة يوسف ٣٥.

(٤) في أ (حسنسنا) والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث ٨١.

(٥) يزيد بن رُكَانَة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي، وقيل: يزيد بن رُكَانة بن عبد المطلب القرشي، والأول أصح، له صحبة ورواية: الإصابة ٣/٦٥٥، وأسد الغابة ٥٥٤٤.

(٦) أبو داود ـ طلاق ٢/٢٦٣ حديث ٢٢٠٦، والترمذي ـ طلاق ٣/٤٨٠ حديث ١٧٧، وابن ماجه ـ طلاق ١/٦٦١ حديث ٢٠٥١، والدارمي ـ طلاق ٢/٨٦ حديث ٢٢٧٧.

(٧) ساقط من أ.

(٨) في أ العرضي والتصويب من ب، ج.

أفعله البتـة، أي: جزمت بأن تفعله، وقـطعت به قطعة، (فالبتة): بمعنى القول[1] المقطوع به، وكأن اللام فيها في الأصل للعهد، أي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها، قال: وهذا المصدر مفعول مطلق بياناً للنوع.

وفي حديث ابن عباس عند الترمذي: (من قبض يتيماً من بين (المسلمين)[2] إلى طعامه وشرابه، أدخله الله الجنة ألبتة).

قال العراقي في «شرحه»: قوله (البتة). منصوب على المصدر، والمراد به القطع بالشيء.

قال الجوهري: يقال: لا أفعله بتة، ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه.

وقال الشيخ بدر الدين الدماميني في «حاشية المغني» وفي[3] «اللباب»: وقطع همزته بمعزل عن القياس، لكنه مسموع.

قال: وهذا شيء[4] لم أره في غيره، ولا أعلم من أين أخذه، فينبغي الاعتناء بتحريره[5] فإنه غريب. انتهى.

مسند أبي أُمَامَةَ البَاهِلِي رضي الله عنه[6]

---

(١) في ب، ج القول.

(٢) في أ مسلمين. والتصويب من ب، ج. والحديث في الترمذي ـ بر ١٤.

(٣) في ب، ج (من).

(٤) ساقط من ب، ج.

(٥) في ب، ج بتجويزه.

(٦) صُدَيُّ بنُ عَجْلانَ البَاهلي، أبو أُمَامَةَ، سكن حمص، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام، وروى عن النبي ﷺ فأكثر. توفي سنة ٨٦هـ ـ ٧٥٠م، ـ ابن خياط ١٠٦/١، وأسد الغابة ٢٤٩٥، وتهذيب التهذيب ٤٢٠/٤.

[٩٤١] حديث: «مَا أَذِنَ اللهُ لعبدٍ في شَيْءٍ أفضلَ من ركعتين يصليهما»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أفضل) لا ينصرف، وهو في موضع جر صفة لـ(شي) وفتحته نائبة عن الكسرة.

[٩٤٢] حديث: «قلت: يا نبي الله أرأيت الصيام ماذا هو؟ قال: فرض مُجْزَى»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: كذا وقع في هذه الرواية بالألف وضم الميم، وصوابه (مَجْزِيٌّ) بفتح الميم وبياء مشددة، أي: مقابل هذه الرواية[٥] بالأجر كقولك: المرء مجزيّ بعمله.

وقوله: (قلت: يا نبي الله أو نبي كان آدم)، وقع في هذه الرواية بالرفع، والوجه النصب على أنه يكون جعل كان زائدة، أي: أنبي آدم. وإن جعلته مبتدأ، وجعلت في كان ضميراً يعود عليه، ونصب (آدم) على أنه خبر كان، فهو جائز عل ضعف، وقد جاء في الشعر مثله، أنشد سيبويه:

فَإِنَّـكَ لَا تُبَـالِـي بَعْـدَ حَوْلٍ   أَظَـبْـيٌ كَانَ أُمُّـكَ أَمْ حِمَـارُ[٦]

انتهى.

---

(١) المسند ٥/٢٦٨، والترمذي ٢٩١٣، وشرح الجامع الغصير ٢/٢٤٠، والطبراني في الكبير ٢/١٥٤.

(٢) إعراب الحديث ١٠٤.

(٣) المسند ٥/٢٦٥، والحديث طويل جداً.

(٤) إعراب الحديث ١٠٤.

(٥) (هذه الراوية) ساقط من ب، ج.

(٦) الشاهد لخداش بن زهير في سيبويه ١/٢٣، والسيوطي ٣١٠، والمقتضب ٤/٩٤، وهو لثروان بن فزارة في ابن السيرافي ١٦٤، وحماسة البحتري ٢١٠، والخزانة ٣/٢٣٠، ٤/٦٧، وبلا نسبة في الضرورة للقزاز ٦٨، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٩٢٨.

قوله: (أرأيت الصدقة ما هي[1]؟).

قال الطيبي: (الصدقة) مبتدأ، و(ماذا) بمعنى أي شيء، والجملة الاستفهامية خبر بالتأويل.

قلت: الصواب أن (الصدقة) بالنصب مفعول أول لـ(أرأيت)، وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني، كقولك: أرأيت زيداً ما صنع.

[٩٤٣] حديث: «إنّ اللهَ قَدْ أَعْطَى كلَّ ذي حقّ حقَّه، فلا وصيةَ لوارثٍ، الولدُ للفراشِ، وللعاهرِ الحَجَر، وحسابُهُم عَلَى اللهِ»[2].

قال الطيبي: الضمير في (حسابهم) إذا رجع إلى (العاهر) بحسب الجنسية جاز إذا أريد الحد. وإذا أريد مجرد (الحرمات)[3] فلا، ويمكن أن يقال: إنه راجع إلى ما يفهم من الحديث من الورثة والعاهر، كأن في المعنى: (أنّ)[4] الله تعالى هو الذي قسم أنصباء[5] الورثة بنفسه، وأعطى بعضاً الكثير، وبعضاً القليل. وحجب البعض، وحرم البعض، ولا يعرف حساب ذلك وحكمته إلا الله تعالى، فلا تبدلوا النص بالوصية للوارث والعاهر.

فعلى هذا قوله: (وحسابهم على الله) حال من مفعول (أعطى)، وعلى الأول من الضمير المستتر في الخبر في قوله: (وللعاهر الحجر).

---

(١) في ب، ج (أرأيت الصدقة ماذا هي؟).

(٢) المسند ٥/٢٦٧، وفتح الباري ـ وصايا ٥/٣٧١ حديث ٢٧٤٥، ومسلم ـ رضاع ٢/١٠٨٠ حديث ٣٦، والترمذي ـ وصايا ٤/٤٣٣ حديث ٢١٢٠، والدارمي نكاح ٢/٧٥ حديث ٢٢٤١.

(٣) في أ (الحد حان) والتصويب من ب، ج.

(٤) في أ (كأن) والتصويب من ب، ج.

(٥) في ب، ج (أيضاً).

[٩٤٤] حديث: «**من أوى إلى فراشه طاهراً**»(١).

(أوى) بالقصر لازم، وبالمد متعدّ، يقال: أويت إلى المنزل، وآويت غيري، وقد اجتمعا في قوله ﷺ: (أمّا أحدهم فأوى إلى الله فآواه الله).

قوله: (لم ينقلب ساعة من الليل يسأل الله تعالى خيراً إلا أعطاه إيّاه).

قال الطيبي: (يسأل الله) حال من فاعل (ينقلب)، و(إلا أعطاه) حال أيضاً من فاعل (يسأل)(٢)، وجاز لأن الكلام في سياق النفي (يعني)(٣) لا يكون للسائل حال من الأحوال، إلا كونه معطى إياه أي: ما طلب، فلا يخيب هذا على أن يكون المفعول الأول ضمير السائل. وأما إذا قدم المفعول الثاني على الأول اهتماماً بشأن الخبر، فيجوز أن يكون صفة لـ(خيراً) أو حالاً عنه، لاتصافه بقوله: (من خير الدنيا والآخرة). والمعنى لم يكن يتجاوز هذا الدعاء الجامع لخير الدارين من الاستجابة إلى الخيبة.

[٩٤٥] حديث: «**يا سعدُ إنْ كنتَ خلقتَ للجنّةِ فما طال من عُمُرك وحَسُنَ مِنْ عَمَلِك فَهُوَ خَيْرٌ**»(٤).

قال الطيبي: فإن قلت: كيف جيء بالمشكوك (وقوعه)(٥) شرطها؟ و(سعد) من العشرة المبشرين بالجنة. قلت: إنْ فيها كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾(٦) فهي وإنْ كانت صورتها صورة الشرطية، لكن

---

(١) المسند ٤/٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٢، والترمذي ـ دعوات ٥/٥٤٠، حديث ٣٥٢٦، ومعناه في أبي داود ـ أدب ٤/٣١٠ حديث ٥٠٤٢.

(٢) ساقط من أ.

(٣) في أ (نفي).

(٤) المسند ٥/٢٦٧.

(٥) في أ (وقوع).

(٦) سورة آل عمران ١٣٩.

معناها للتعليل، و(ما) في قوله: (فما طال) مصدرية، والوقت مقدر ويجوز أن تكون موصولة، والمضاف محذوف، أي: الزمان الذي طال عمرك فيه، والفاء في (فهو خير لك) داخلة على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط. والجملة جزاء لقوله: (إن كنت خلقت)، و(من) في قوله (من عملك) زائدة على مذهب الأخفش، ويجوز أن تكون تبعيضية، أي حسن بعض عملك.

[٩٤٦] حديث: «**إِنّك أَنْ تبذلَ الفَضْلَ خيرٌ لَكَ**»[(١)].

قال الطيبي: (أن تبذل الفضل) مبتدأ، و(خير) خبر، أي: بذل الزيادة على قدر الحاجة خير لك.

[٩٤٧] حديث: «**مَا مِنْ رجلٍ يلي عشرةً فما فوقَ ذلك إلّا أتى الله مغلولاً يَدُهُ إلى عُنُقِهِ يومَ القيامةِ**»[(٢)].

قال الطيبي: (يده) يحتمل أن يكون مرفوعاً بـ(مغلولاً) ويحتمل أن يكون مبتدأ، و(إلى عنقه) خبره والجملة إمّا مستأنفة، أو حال بعد حال، وحينئذ (يوم القيامة) إمّا ظرف (أتى) وهو الأوجه أو لـ(مغلولاً).

[٩٤٨] حديث: «**من اقتطع حق امرىء مسلم ـ إلى قوله: وإنْ قَضِيبٌ مِنْ أَرَاكٍ**»[(٣)].

قال النووي: كذا في أكثر الأصول، وفي كثير منها و(إن قضيباً) على أنه خبر كان المحذوفة، أو أنه مفعول لفعل محذوف وتقديره: وإن اقتطع قضيباً.

---

(١) المسند ٥/٢٦٢، ومسلم ـ زكاة ٢/٧١٨ حديث ٩٧، وأبو داود ـ زكاة ٢/١٠٧، حديث ١٦٦٩.

(٢) المسند ٥/٢٦٧.

(٣) المسند ٥/٢٦٠، وفتح الباري ـ توحيد ٣/٤٢٣ حديث ٧٤٤٥ (معناه) ومسلم ـ إيمان ١/١٢٢ حديث ٢١٨، والترمذي (معناه) ١٥/٢٣٢ حديث ٣٠١٢، والدارمي ـ بيوع ٢/١٨٠ حديث ٢٦٠٦.

[٩٤٩] حديث: «**ثلاثةٌ كلُّهم (ضامنٌ)**[١] **على الله**»[٢].

قال الطيبي: عدي بعلى تضميناً[٣] لمعنى الوجوب على سبيل الوعد.

وقال الخطابي: (ضامن) أي: مضمون فاعل بمعنى مفعول، كماءٍ دَافِق، أي: مدفوق، ويحتمل أن معناه: ذو ضمان كلابنٍ[٤] وتامرٍ.

[٩٥٠] حديث: «**من خرج من بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبةٍ فأجرُهُ كأجرِ الحاجِّ**»[٥].

قال الطيبي: قوله: (إلى صلاة) حال، أي: قاصداً إلى المسجد لأداء الفرائض.

قال: وإنما قدرنا القصد حالاً ليطابق الحج، لأن القصد الخاص.

وقوله: لا ينصبه إلا أياه.

قال الأشرفي: قوله (إياه) ضمير منصوب[٤] منفصل وقع موقع المرفوع المنفصل[٦] كما وقع المرفوع المنفصل موقع المنصوب في قوله: (وأرجو أن أكون أنا هو).

وقال الطيبي: يمكن أن يقال هنا: هذا من الميل إلى المعنى دون اللفظ، فمعنى (لا ينصبه إلا إياه)، (لا يقصد)[٧] ولا يطلب إلا إيّاه.

قال في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٨] في قراءة الرفع، هذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم

---

(١) في أ (ضامنة) والتصويب من ب، ج.

(٢) أبو داود ـ الجهاد ٣/٧ حديث ٢٤٩٤.

(٣) في ب، ج (قضيباً).

(٤) في أ كذابن، والتصويب من ب، ج (كلابن: ذو لبن).

(٥) المسند ٥/٢٦٨، وأبو داود ـ صلاة ١/١٥٣ حديث ٥٥٨.

(٦) في أ زيادة، (بفعل منصوب).

(٧) في أ (المتصل).

(٨) سقط من أ.

(٩) سورة البقرة ٢٤٩.

العربية، فلما كان فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه، حمل عليه كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم. ونحو قول الفرزدق:

لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ[1]

كأنه قال: لم يبق من المال إلّا مسحت أو مجلف. انتهى.

[٩٥١] حديث: «**أي الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الأخير**»[2].

قال الطيبي: قوله: (جوف الليل) إنما يستقيم جواباً إذا أضمر (في السؤال)[3] اسم زمان، كما فعله صاحب «النهاية» حيث قال: أي الساعات أسمع؟ أي: أوفق لاستماع الدعاء فيه، وأولى بالاستجابة، وهو من باب (نهاره صائم وليله قائم) أو يضمر[4] في الجواب الدعاء كما فعل التوربشتي.

قال: قوله: (جوف الليل) أي: دعاء جوف الليل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار مرفوعاً. وروي (جوف) (بالنصب على الظرف، أي: الدعاء جوفَ الليل، ويجوز فيه الجر على مذهب من يرى حذف)[5] المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه، وأما الأخير فعلى الأحوال الثلاثة يتبع (جوف الليل)[6] في إعرابه.

---

(١) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٢/٢٦، والخزانة ٢/٣٤٧، واللسان (ودع) ١٠/٢٦١، (جلف) ١٠/٣٧٥، والخصائص ١/٩٩، والموشح ١٦٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١٠٩.

(٢) المسند ٤/٣٥، وأبو داود ـ التطوع ١٠، والترمذي ـ دعوات ٥/٥٢٦ ـ ٥٢٧ رقم الحديث ٣٤٩٩.

(٣) ساقط من أ.

(٤) في ب، ج (يضمن).

(٥) م بين المعقوفتين سقط أ.

(٦) (الليل) سقط من ب، ج.

[٩٥٢] حديث: «لتنقضنَّ عُرَى الإسلامِ عروةً عروةً»[١].

قال أبو البقاء[٢]: بالنصب على الحال، والتقدير: ينقض متتابعاً، كقولهم: دخلوا الأولَ فالأولَ، معناه شيئاً بعد شيء، ولهذا يحسن أن يجعل جواب: كيف تنقض؟.

[٩٥٣] حديث: «مَا ضلَّ قومٌ بعدَ هُدى كانوا عليه إلاّ أُوتوا الجَدَل»[٣].

قال الطيبي: (أوتوا) حال، و(قد) مقدرة، والمستثنى منه أعم عام الأحوال وصاحبها الضمير المستتر في خبر كان، والمعنى: ما ضل قوم مهديون كائنين على حال من الأحوال إلا على إيتاء الجدل.

[٩٥٤] حديث: «مَا مِنْ أُمَّتِي أحدٌ إلاّ وَأَنَا أعْرِفُهُ يومَ القيامةِ، قالوا: يا رسولَ اللهِ مَنْ رأيتَ ومَنْ لَمْ ترَ؟ قال: مَنْ رأيتُ ومَنْ لَمْ أرَ غرّاً مُحجَّلِينَ مِنْ آثارِ الوُضُوءِ»[٤].

(قال أبو البقاء[٥]: على تقدير: أراهم غُرّاً محجّلين، أو: يأتون غرّاً)[٦].

[٩٥٥] حديث: «إنَّ بلالاً أخذ في الإقامةِ فلمّا أنْ قال: قَدْ قامتِ الصلاةُ، قال النبيُّ ﷺ: أقامها الله وأدامها»[٧].

قال الطيبي: (لمّا) شرطية تستدعي فعلاً، فيكون التقدير: لما انتهى إلى أَنْ

---

(١) المسند ٤/٢٣٢، ٥/٢٥١.

(٢) إعراب الحديث ١٠٥.

(٣) المسند ٥/٢٥٢، ٢٥٦، والترمذي ـ تفسيره ٥/٣٧٨ حديث ٣٢٥٣، وابن ماجه مقدمة ١/١٩ حديث ٤٨.

(٤) المسند ٥/٢٦٢، وفتح الباري ـ وضوء ١/٢٣٥ حديث ١٣٦ (معناه) ومسلم ـ طهارة ١/٢١٦ حديث ٣٤ معناه.

(٥) إعراب الحديث ١٠٥.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

(٧) أبو داود ـ الصلاة ١/١٤٥ حديث ٥٢٨، والحلية ٧/٨١.

قال. وقد اختُلِف أمتعدّ أم لازم؟ فمن يجعله لازماً يجعل المقول مصدراً، ومن يجعله متعدياً فالمقول (عنده)[1] مفعول به. انتهى.

قلت: لا حاجة إلى مقدره، بل (أَنْ) زائدة بعد (لمّا)، و(قال) فعلها كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾[2].

[٩٥٦] حديث: «**كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: الحمدُ لله كثيراً مباركاً فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا**»[3].

قال الكرماني: (غير مكفي) بالرفع والنصب، والضمير راجع إلى الطعام الدال عليه سياق الكلام، أو إلى (الحمد)، و(ربنا) منصوب على النداء، أو مرفوع خبر مبتدأ [محذوف. وقال بعضهم: الضمير يعود إلى (الله)، و(ربنا) مبتدأ][4] وخبره (غير مكفي)، فباعتبار مرجع الضمير ورفع (غير) ونصبه ورفع (ربنا) ونصبه تكثير التوجيهات[5]. انتهى.

وقال الزركشي: (ربّنا) منصوب على المدح أو الاختصاص أو النداء، كأنه يقول: يا ربّنا حمدنا ودعانا، أو مرفوع على أنه خبر، كأنه قال: ذلك ربّنا أو هو أو إنك ربنا، ويجوز فيه الجر على البدل من (الله) في الحمد لله).

وقال السفاقسي: بدل من الضمير في (عنه).

[٩٥٧] حديث: «**خمس بَخٍ بَخٍ سبحان الله . . . الحديث**»[6].

قال في «النهاية»: هي كلمة تقال عند المدح والرضى بالشيء، وتكرر للمبالغة،

---

(١) ساقط من أ.

(٢) سورة العنكبوت ٣٣.

(٣) المسند ٥/٢٦٧، ٢٥٦، ٢٥٢، ٢٦١، وأبو داود ـ الأطعمة ٣/٣٦٦ حديث ٣٨٤٩، والترمذي ـ دعوات ٥/٥٠٧ حديث ٤٣٥٦.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) في ب، ج فتوجيهات.

(٦) المسند ٥/٢٥٣.

وهي مبنية على السكون، فإن وصلت كسرت ونونت، [وبخبخت بالرجل، إذا قلت له ذلك معناه تفخيم الأمر وتعظيمه][1]، وقد كثر مجيئها في الحديث، وعدّها الرضي في أسماء الأصوات، وقال إنه في الوصل يخفف[2] وينون مكسوراً، وربما شدّد منوناً مكسوراً.

[٩٥٨] حديث: «**عَرَضَ عليَّ ربّي ليجعلَ لي بطحاءَ مكةَ ذهباً**»[3].

قال الطيبي: (بطحاء) تنازع فيه (عرض) و(ليجعل) أي: عرض عليّ بطحاء ليجعلها لي ذهباً.

[٩٥٩] حديث: «**إنَّ أَغْبَطَ أَوْ لِيَائِي عِنْدِي**»[4].

قال الطيبي: (أفعل) هنا بني للمفعولِ، أي: أحقّ أَوْ ليائي بأن يُغبط ويُتمنى مثلُ حالِهِ[5].

[٩٦٠] حديث: «**وَعَدَنِي ربّي أن يُدْخِلَ الجَنَّةَ مِنْ أمّتي سبعينَ ألفاً لا حسابَ عليهم ولا عذابَ، مَعَ كلِّ ألفٍ سَبْعُونَ ألفاً وثلاث حثيات**»[6].

قال الأشرفي: قوله: (وثلاث حثيات) يحتمل النصب عطفاً على قوله: (سبعين ألفاً)، والرفع عطفاً على قوله: (سبعون ألفاً)، والرفع أظهر في المبالغة، إذا التقدير: مع كل ألف سبعون ألفاً وثلاث حثيات. بخلاف النصب.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) في ب، ج يحقق وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه.

(٣) المسند ٥/٢٥٤، والترمذي - زهد ٤/٥٧٥ حديث ٢٣٤٧.

(٤) المسند ٥/٢٥٢، ٢٥٥، والترمذي - زهد ٤/٥٧٥ حديث ٢٣٤٧.

(٥) في ب، ج حاطه.

(٦) المسند ٥/٢٦٨، والترمذي - صفة القيامة ٤/٦٢٦ حديث ٢٤٣٧.

[٩٦١] حديث: «أنّه سُئِلَ هَلْ يَتَنَاكَحُ أهلُ الجَنَّةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ دَحْماً دَحْماً»(١).

قال في «النهاية»: انتصابه بفعل مضمر، أي: يدعون دَحْماً دَحْماً(٢)، والتكرر للتأكيد. وهو بمنزلة قولك: لقيتهم رجلاً رجلاً، أي: دَحْماً بعد دَحْمٍ(٣).

مسند أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه(٤)

[٩٦٢] حديث: «إِنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ»(٥).

قال الزركشي: برفع اللام وهو في موضع جر صفة لقوله: (بعمل). وفي فتح الباري يجوز الجزم جواباً للأمر، وردّه بعض شراح «المصابيح»، لأن قوله (بعمل) يصير غير موصوف، مع أنه نكرة فلا يفيد، وأجيب بأنه موصوف تقديراً لأنّ التنكير للتعظيم فأفاد، وبأن جزاء الشرط محذوف، والتقدير: إنْ عملته يدخلني (الجنة)(٦).

قوله: (فقالَ القومُ مَالَهُ مَالَهُ؟).

قال ابن بطال: هو استفهام، وتكرار الكلمة للتأكيد.

قوله: (فقاتل النبيُّ ﷺ: أَرِبَ ماله؟).

---

(١) المسند ١٠/٤١٦، ص ٨٥ الدفتر.

(٢) في ب، ج يرحمون رحماً.

(٣) في ب، ج أي: دحماً بعد دحم، بالدال، وهو الصواب.

(٤) خالد بن زيد بن كُلَيب بن ثعلبة، من بني النَّجار، صحابي، شهد العقبة وبدراً وسائر المشاهد، كان صابراً شجاعاً تقياً محباً للجهاد، سكن المدينة ثم رحل إلى الشام، توفي سنة ٥٢هـ - ٦٧٢م، ودفن في أصل حصن القسطنطينية، له (١٥٥) حديثاً - طبقات ابن سعد ٣/٤٩، والإصابة ١/٤٠٥، وصفة الصفوة ١/١٨٦، والأعلام ٢/٢٩٦.

(٥) المسند ٥/٤١٨، وفتح الباري - زكاة ٣/٢٦١ حديث ٢٣٩٦، ومسلم - إيمان ١/٤٢ - ٤٣ حديث ١٢-١٤، والنسائي - صلاة ١/٢٣٤.

(٦) سقط من أ.

قال الزركشي: (أرب) فعل ماض بوزن علم من أرب الرجل يأرب، أي: إذا احتاج فسأل عن حاجته، ثم قال: ماله، أي: أيّ شيء به، وقيل: تفطن من أرب إذا عقل، فهو أريب، وقيل هو دعاء، أي سقطت آرابه، أي: أعضاؤه، ولا يريد وقوعه به كتَرِبَتْ يَدُهُ.

والثانية: (أرِبٌ مالـه) بكسر الراء وضم الباء منوناً، اسم فاعل لحذر[1] ومعناه صادق (فَطِنٌ[2]) يسأل عما يعنيه، أي: هو أَرِبٌ، فحذف المبتدأ، ثم قال: ماله؟، أي: ما شأنه؟.

والثالثة: بفتح الهمزة والراء وضم الباء منوناً كحَمَلٌ، معناه: حاجة جاءت به. قال الأزهري: وهو خبر مبتدأ محذوف (أو مبتدأ خبره، محذوف][3]، أي: له أَرَبٌ. وتكون (ما) زائدة للتقليل. أي: له حاجة يسيرة، وفي سائر الوجوه هي استفهامية. وقيل: (ماله) إعادة لكلامهم على جهة الإنكار.

والرابعة: (أَرَبَ) بفتح (الجميع)[4] رواه أبو داود.

قال القاضي: لا وجه له[5].

قال ابن الجوزي: أرب، أي: حاجة، و(ما) صلة.

قوله: (وتصل ذا رَحِمك).

قال المازري في «شرح مسلم»: ينبغي أن يتأمل هذا مع قول النحاة أن لفظة (ذا) إنما يضاف إلى الأجناس فلعل الإضافة ههنا مقدر انفصالها. والإضافة بمعنى تقدير الانفصال موجودة.

---

(١) في ب، ج لحد ربه.

(٢) في أ فيظن.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) في أ (الجيم).

(٥) ورد بعد هذا الموضع كلام يتعلق بالحديث ٩٨٤ وقد أثبتناه في موضعه كما في ب، ج.

وقال القاضي (عياض)[^1]: لفظة (ذا) و(ذي) و(ذو) عند أهل العربية، إنما تضاف إلى الأجناس، ولا تضاف عندهم لغيرها من الصفات والمضمرات والأفعال والأسماء المفردات، لأنها في نفسها لا تنفكّ عن الإضافة، وقد جاءت مفردةً، ومضافة إلى مفرد، وإلى فعل، ومجموعةً ومثناةً، وكلِهِ عندهم شاذ كقولهم: ذو (يزن)[^2] والأذواء، وقالوا: أفعل كذل بذي (سلم)[^3]، وتقديرَ هذا عندهم على الانفصال أي: الذي له كذا والذي يسلم كذلك.

وقوله: ذا رحمك، أي: الذي رحمه معك أو يشاركك فيها، ونحوه، ومعنى (ذو) صاحب.

قال القرطبي: قوله: (وتصل ذا رحمك) يعني قرابتك، وعلى هذا فتكون القرابة جنساً مضافاً إلى (ذي) فإن حكمها أن يضاف إلى الأجناس، وهذا أولى من قول من قال: إن الرحم هنا اسم عين، وإنها هنا بمنزلة قولهم: ذو نواس، [وذو يزن، وذو رعين][^4]، وقد ندر ذو عبس، لأن (هذه)[^5] أسماء أعلام لا (أسماء)[^6] أجناس. انتهى.

مسند أبي بُرْدَةَ هانىء بن نيار رضي الله عنه[^7]

---

(١) سقط من أ.

(٢) في أ (تزن).

(٣) ساقط من أ.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) في أ بعده.

(٦) في أ (لا سيما).

(٧) هانىء بن نيار أبو بُرْدَةَ، شهد العقبة الثانية مع السبعين، وشهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وشهد الفتح كما شهد مع علي بن أبي طالب حروبة، وتوفي أول خلافة معاوية قبل سنة ٤٢هـ ـ أسد الغابة ٥٧١٧، وابن خياط ١/١٨٧، وتهذيب التهذيب ١٢/١٩، وسير أعلام النبلاء ٢/٢٣.

[٩٦٣] حديث: «لا تذهبُ الدّنيا حتّى تكونَ لِلُكَعٍ بنِ لُكَع»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هو مصروف (هنا)[٣]، لأنه نكرة، وإنْ كان معدولاً عن (لاكع)، ولذلك دخلت عليه اللام في قوله ﷺ ابن لُكَع.

مسند أبي بَرْزَةَ رضي الله عنه[٤]

[٩٦٤] حديث: «فقالت أمها: أَجُلَيْبِيبُ إِنِيه»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: جماعة من المحدثين يخطئون في هذا اللفظ، والصواب فيه وجهان.

أحدهما: (أَجُلَيْبِيبُ نِيه) وحقيقة أنه تنوين كسر، وأشبعت كسرته فنشأ منها الياء، ثم زيدت الهاء ليقع الوقف عليها.

والوجه الثاني: (أَجُلَيْبِيبُ إِنِيهِ) فإِنيه كلمة منفصلة مما قبلها، قال الشاعر:

بَيْنَمَا نَحْنُ وَاقِفُونَ بَفَلْجٍ قَالَتِ الدُّلَّحُ الرِّوَاءُ إِنِيهِ[٧]

---

(١) المسند ٢/٣٢٦ - ٣٥٨. ٣/٤٦٦.

(٢) إعراب الحديث ١٨٠.

(٣) ساقط من أ.

(٤) نَضْلَة بنُ عُبَيْدٍ أبو بَرْزَةَ الأسلمي، صحابي، غلبت عيله كنيته، واختلف في اسمه، كان من سكان المدينة ثم البصرة، وشهد مع علي قتال أهل النَّهْرَوان ثم شهد قتل الأزارقة مع المهلب بن أبي صُفْرَةَ، ومات بخراسان له (٤٦) حديثاً، توفي سنة ٦٥هـ - ٦٨٥م. الأعلام ٨/٣٥٨، أسد الغابة ٢٥١٩ و ٥٧١٩، وابن الخياط ١/٢٤١ وتهذيب التهذيب ١٠/٤٤٦.

(٥) المسند ٤/٤٢٢، ٤٢٥، ومسلم - فضائل الصحابة ٤/١٩١٨ حديث: ١٣١.

(٦) إعراب الحديث ١٧٨.

(٧) الشاهد بلا نسبة في الخصائص ١/٢٣، ٢/١٦٥، برواية (مرتعون)، بدل (واقفون)، وانظر: معجم شواهد العربية ص ٤١٧.

والغرض من ذلك كله الاستفهام على طريقة الإنكار، وقد ذكر ذلك كله سيبويه في كتابه، وسمعت هذا كله في الحديث من شيخنا أبي محمد بن الخشاب. انتهى.

وقال الزمخشري في «المفصل»: من أصناف الحرف حرف الإنكار، وهي زيادة تلحق الآخر على طريقين.

أحدهما: على طريقة أن يلحق وحدها بلا فاصل كقولك: (أزيد نيه).

والثاني: أن يفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها وأن تكون مزيدة كالتي في قولهم: ما إن فعل، فيقال: أزيداً إنيه.

قال ابن يعيش في «شرحه»: هذه الزيادة حرف من حروف المد، كالزيادة اللاحقة للندبة وذلك على معنيين:

أحدهما: أن ينكر وجود ما ذكر وجوده، ويبطله كرجل قال: أتاك زيد وزيد ممتنع إتيانه، فينكره لبطلانه عنده.

والوجه الآخر: أن ينكر أن يكون على خلاف ما ذكر كقوله: (أأتاك زيد)[1] فتنكر سؤاله عن ذلك، وزيد من عادته أن يأتيه، ومن العرب من يزيد بين الأول، وهذه الزيادة زيادة تفصل[2] بينهما. وتلك الزيادة (أن) التي تزاد للتوكيد، في نحو: ما إن فعل. كأنهم أرادوا زيادة علم الإنكار للبيان والإيضاح، فزادوا أيضاً (إن) توكيداً لذلك المعنى، وذلك كقولك في جواب ضربت زيداً: أزيداً إنيه، أبقيت الاسم على حاله من الإعراب وزدت بعده (إن) لما ذكرناه ثم كسرت النون لالتقاء الساكنين على حد الكسر في التنوين، فحرف المد زائد للإنكار، و(إن) للتأكيد، والهاء لبيان حرف المد. وحرف النفي، أي: في الأول للإنكار، والهاء للوقف انتهى.

---

(١) في أ أزيد أتاك.

(٢) في ب، ج تفصّل.

وقوله في هذا الحديث: نعم وكرامة يا رسول الله ونعمة عيني[1].

قال القرطبي: الرواية (نعمة) بضم النون وفيها لغات. (نعمة) بفتح النون. ونعم عيني، ونعم، ونعمى، ونعامى، ونعيم، ونعام، وكل ذلك بمعنى واحد، بمعنى أنعم عينه، (أريها ما يسرّها) وهي منصوبة على المصدر.

قال الرضي: مما يشبه أن يكون قياساً مصدر عطف على الجملة بالواو، والمراد تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما (يقول المجيب للطالب)[2]: نعم ونعمة عيني، أي: أفعل وأنعم عينك إنعاماً، أي: أقرّها، فحذف الزوائد، وأضافه إلى المفعول، أو نعمت عينك نعمة، أي: قرّة.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: من المصادر المنتصبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره فيما نصّ عليه سيبويه قولك: أفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين، وحبّاً ونعام عين، كأنك قلت: وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا يكون: أفعل ذلك وكرامة، إلا جواباً لما قال: أفعل كذا أتفعل كذا فقلت: أفعله وأكرمك بفعله كرامة، وأسرك مسرة، ولا يستعمل كرامة إلا مع مسرة وكذا نعمى عين بعد (حبّاً). ولا يقال: مسرة وكرامة ولا نعمى عين، و(حبّاً وكرامة) اسم موضع المصدر الذي هو الإكرام، وكذا نعمة عين، ونعام عين، وهو بفتح النون وضمها وكسرها، (وهما)[3] اسمان بمعنى الإنعام لما كانت بمعنى المصدر ذكرت مع المصدر. وفي كتاب «التمهيد»: وقدر (الفعل)[4] الناصب لها باعتبار الزيادة الدالة على المعنى.

قوله: (شَأْنَكَ بِهَا) نصب على الإغراء.

---

(١) في ب، ج عين.

(٢) في أ (كما تقول للمجيب الطالب).

(٣) ساقط من أ.

(٤) ساقط من أ.

[٩٦٥] حديث: «اعْزِلِ الأَذَى عَنْ طَرِيقِ المُسْلِمِينَ»[١].

قال الطيبي: قوله: (انتفع به) روي مجزوماً جواباً للأمر، ومرفوعاً صفة لـ(شيء)[٢].

[٩٦٦] حديث: «وكانَ لا يُبالي بتأخيرِ العشاء»[٣].

كذا في رواية البخاري بالباء، وفي رواية أبي داود: (لا يبالي تأخير العشاء) بدون باء، وكلاهما صحيح.

قال في «النهاية»: يقال: ما باليته وما باليت به. أي: لم أكترث به.

[٩٦٧] حديث: «غزوتُ مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ ستَّ غزواتٍ، أو سبعَ غزواتٍ أو ثمانِيَ»[٤].

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: ضبطه الحفاظ في كتاب البخاري بفتح الياء بلا تنوين. والأصل (أو ثماني غزوات) فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على هيئته التي كان عليها قبل الحذف.

مسند أبي بَصْرَةَ الغِفَاري رضي الله عنه[٥]

---

(١) المسند ٤/٤٢٠، ومسلم ـ البر والصلة والآداب ٤/٢٠٢١، حديث ١٣١.

(٢) في ب، ج أشياء.

(٣) المسند ٤٢٥، وصحيح البخاري ـ المواقيت /١٣٦، ومسلم ـ مساجد ١/٤٤٧ حديث ٢٣٥، ٢٣٧، وأبو داود ـ صلاة ١/١٠٩ ـ ١١٠ حديث ٣٩٨.

(٤) المسند ٤/٤٢٠، ٤٢٣، وفتح الباري ـ العمل في الصلاة ٣/٨١ حديث ١٢١١.

(٥) اختلف في اسمه، فقيل: حُمَيل، بضم الحاء، وفتح الميم، وهو أكثر، وقيل: جميل، وقيل، بصرة بن الغَفَاري، سكن مصر، وله بها دار ـ أسد الغابة ١/٣٥٠، ٢/٦١، ٦/٣٤.

[٩٦٨] حديث: «إنَّ اللهَ زادكم صلاةً فصلّوها فِيمَا بَيْنَ صلاةِ العشاءِ إلى الصبحِ الوترُ الوترُ»(١).

قال أبو البقاء(٢): فيه وجهان: النصب على تقدير: صلّوا الوترَ، فكرر فاستغنى عن الفعل، ويجوز أن يكون التقدير: عليكم الوتر، وكرر توكيداً، ويجوز أن يكون التقدير: زادكم، أو أعني الوتر.

والثاني: الرفع على تقدير: هي الوتر، وكرر توكيداً.

مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه(٣)

[٩٦٩] حديث: «أنَّهُ حَمَلَ الحَسَنَ وقَالَ: وَا بِأَبِي شِبْهُ النبيِّ ﷺ، لَيْسَ شبيهُ بعلي»(٤).

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: كذا ثبت في صحيح البخاري برفع (شبيه) بناء على أن (ليس) حرف عطف كما يقول الكوفيون، كما يقال: بأبي شبيه بالنبي لا شبيه بعلي. ويجوز أن يكون (شبيه) اسم (ليس) وخبرها ضمير متصل حذف استغناء عن لفظه بنيته.

وقال الكرماني: قوله: (بأبي)، أي: هو مفدى بأبي، أو هو قسم، وتقديره: لهو.

---

(١) المسند ٦/٧، ٣٩٧.

(٢) إعراب الحديث ٨٤.

(٣) عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التَّيْمي القرشي، أول الخلفاء الراشدين، أول من آمن من الرجال، ولد بمكة، نشأ سيداً من سادات قريش، وغنياً وعالماً بأنساب القبائل، كان يلقب بعالم قريش، شهد المشاهد كلها، كان حليماً وخطيباً وشجاعاً، مدة خلافته سنتان وثلاثة أشهر، له (١٤٢) حديثاً، ولد عام ٥١ قبل الهجرة وتوفي (١٣)هـ. طبقات ابن سعد ٩/٢٦ - ٢٨، والإصابة ت ٤٨٠٨، والأعلام ٤/١٠٢.

(٤) المسند ١/٨، وفتح الباري - فضائل أصحاب النبي ٧/٩٥ حديث ٣٧٥٠.

وقال الطيبي: يحتمل أن يكون التقدير: هو[1] مفدى بأبي شبيه، فيكون خبراً بعد خبر، أو أفديه بأبي، فعلى هذا (شبيه) خبر مبتدأ محذوف.

[٩٧٠] حديثُ الصّدقةِ[2]:

قوله: «فَمَنْ سَأَلَهَا عَلَىٰ وَجْهِهَا».

قال الطيبي: (على وجهها) حال من المفعول الثاني في (سبيلها)، أي: سبيلها كائنة على الوجه المشروع من غير تعدّ.

قولـه: (في أربـع وعشرين . . . إلى آخر الحديث) استئناف لقوله: (هذه)[3] فريضة الصدقة)، كأنه أشار بهذا إلى ما في الذهن ثم أتى به بياناً له.

قوله: (في أربع وعشرين من الإبل مما دونها من الغنم من كل خمس شاة).

قال الطيبي: (من) التي في الغنم ظرف مستقر، لأنه بيان لشاة توكيداً. كما في قوله: (في خمس ذود من الإبل)، والتي في كل خمس لغو، ابتدائية متصلة بالفعل المحذوف، أي: ليعط في أربع وعشرين شاة كائنة من الغنم لأجل كل خمس من الإبل.

قال الكرماني: فكلمة (من) في (من[4] الغنم) إما زائدة وإمّا بيانية، وإما ابتدائية واقعة خبراً لمبتدأ. أي: الزكاة في كذا ثابتة من الغنم.

وقال القاضي عياض: يروى بإسقاط (من) في الغنم وبإثباتها وكلاهما صواب، فمن أثبتها أجاز[5] زكاتها من الغنم، و(مِنْ) للبيان، لا للتبعيض وعلى إسقاطها (الغنم)

---

(١) (هو) سافط من ب، ج.

(٢) المسند ١/١١-١٢، وفتح الباري زكاة ٣/٣١٧ - ٣١٨ حديث ١٤٥٤.

(٣) في أ (هو).

(٤) (من) ساقطة من أ.

(٥) في ب، ج (لحياة).

مبتدأ، والخبر مضمر (في)[1] قوله (أربع وعشرين) وما بعده، وإنما قدم الخبر لأن الغرض بيان الأقدار التي تجب فيها الزكاة.

وقوله: (بنت مخاض أنثى).

قال الطيبي: وصفها بالأنثى تأكيداً، كما قال تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2] أو لئلا يتوهم أن البنت هنا، و(الابن) في (ابن)[3] لبون، كالبنت في بنت طبق، والابن في ابن آوى[4] يشترك فيه الذكر والأنثى.

قوله: (إلّا ما شاء المصدق).

قال الطيبي: الاستثناء متصل ويحتمل أن يكون منقطع المعنى، لا يخرج (الذكر)[5] الناقص (والمعيب)[6]، لكن يخرج (ما شاء)[7] المصدق من السليم والكامل.

قوله: (ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة).

قال الطيبي: (خشية الصدقة) مفعول له تنازع فيه قوله: (ولا يجمع ولا يفرق)، فإذا نسب إلى الساعي وجب أن يقال: خشية أن (تقل، وإذا نسب إلى المالك وجب أن يقال: خشية أن[8]) يكثر.

قوله: (وفي صدقةُ الغنمِ في سائِمَتِها إذا كانت أربعينَ إلى عشرينَ ومائةٍ شاةٌ)[9].

(قال الكرماني: لفظ (في سائمتها) بدل من[10]) قوله: (وفي صدقة الغنم) بإعادة

---

(١) في أ (فمن).

(٢) سورة الحاقة ١٣.

(٣) في أ الأبناء.

(٤) في ب، ج آوى.

(٥) في أ (المزكي).

(٦) ساقطة من أ.

(٧) في أ (ما كان).

(٨) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

(٩) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

(١٠) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

الجار، فإن قلت: لا يجوز أن يكون (شاة) مبتدأ و(في صدقة الغنم) خبره، لأن لفظ (الصدقة)• يأباه، فما وجه إعرابه؟

قلت: لا نسلم، ولئن سلمنا فلفظ (في صدقة) متعلق بفرض، أو كتب مقدراً، أي: فرض في صدقتها شاة، أوكتب في شأن صدقة الغنم هذا، وهو إذا كانت أربعين الـخ...[1] (وحينئـذ)[2] يكون (شاة) خبر مبتدأ محذوف. ؟أي: فزكاتها شاة، أو بالعكس، أي: ففيها «شاة»[3]. (قال التيمي: (شاة) وقع بالابتداء، و(في صدقة الغنم) في موضع الخبر، وكذلك شاتان، والخبر محذوف)[4].

قوله: (فإذا كانتْ سائمةُ الرجلِ ناقصةً مِنْ أربعينَ شاةً واحدةً).

قال الـزركشي: (نـاقصـة) بالنصب. خبـر كان، و(شاة) نصب على التمييز، و(واحدة) وصف لها.

وقال الكرماني: (واحدة) إما منصوب بنزع الخافض أي[5]: بواحدة، وإمّا حال من ضمير (ناقصة) وروي بشاة واحدة (بالجر)[6].

[٩٧١] حديث: «إنّ أبَا بكرٍ (قَالَ)[7] لِعُمَرَ: وما (عَسَيْتَهم أنْ يَفْعَلُوا بِي)[8]»[9].

قال (ابن مالك)[10]. فيه شاهد على صحة تضمين فعل معنى فعل آخر، وإجرائه مجراه في التعدي، فإن (عسى) في هذا الكلام قد ضمنت معنى حسب، وأجريت مجراها في التعدي، فنصبت ضمير الغائبين على أنه مفعول أول، ونصب (أن يفعلوا)

---

(١) في أ (الخروج).
(٢) سقط من أ.
(٣) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.
(٤) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.
(٥) في ب، ج(أو).
(٦) سقط من أ.
(٧) سقط من أ.
(٨) في أ (عسيتم أن تفعلوا بي).
(٩) البخاري ـ كتاب المغازي ٦٤، باب غزوة خيبر ٣٨.
(١٠) في أ قال الكرماني، شواهد التوضيح، انظر شواهد التوضيح ١٤٥.

تقديراً على أنه مفعول ثان. وكان حقه أن يكون عارياً من (أنْ) (كما لو كان بعد حسب)[1] ولكن جيء بأن لئلّا يخرج (عسى) بالكلية عن مقتضاها، ولأن (أنْ) قد تسد بصلتها مسد مفعولي حسب، فلا يستبعد مجيئها بعد المفعول الأول بدلاً منه، وسادّة مسدّ ثاني مفعوليها ويجوز جعل تاء عسيتم حرف خطاب والهاء والميم اسم (عسى) والتقدير: عساهم أن يفعلوا بي، وهذا وجه حسن، وهو نظير رأي الفراء في كون (تاء أرأيتكم) حرف خطاب، وفاعل رأي الكاف والميم.

مسند أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه[2]

[٩٧٢] حديث: «إذَا التقى المسلمانِ حَمَلَ أحدُهما على أخيه السلاحَ فَهُمَا فِي جَوْفِ جَهَنَّم»[3].

قال الطيبي: قوله: (حَمَلَ أحدُهما) حال وقد مقدرة، والمعنى: إذا التقى المسلمان حاملاً.

[٩٧٣] حديث: «رُبَّ مُبلَّغٍ أوْعَى مِنْ سَامع»[4].

قال الكرماني: للتقليل لكنه كثر في الاستعمال للتكثير بحيث غلب على الحقيقة، كأنها صارت حقيقة فيه، و(مبلّغ) بفتح اللام أي: مبلغ إليه. فحذف الجار والمجرور كما يقال (المشترك) ويراد المشترك فيه، و(أوعى) أفعل تفضيل من الوعي،

---

(١) في أ (يكون عارياً من أن يكون فإن كان بعد حسب).

(٢) هو نُفَيْعُ بن الحارث بن كَلَدَة الثَّقفِي، صحابي من أهل الطائف، توفي بالبصرة سنة ٥٢هـ - ٦٧٢م، واعتزل الفتنة يوم الجمل: تهذيب التهذيب ١٠/٤٦٩، والإصابة ترجمة رقم ٨٧٩٥، وأسد الغابة ٥/٣٨، والأعلام ٨/٤٤.

(٣) مسلم - فتن ٤/٢٢١٤ حديث ١٦، وابن ماجه - فتن ٢/١٣١١ حديث ٣٩٦٥ والنسائي - تحريم الدم باب تحريم القتل ٧/١٢٤.

(٤) البخاري - علم ٩، وحج ١٢٢.

وقع صفة لمبلغ وسامع، أي: سامع مني، ولا بد من هذا القيد، لأن المقصود ذلك، ومن خصائص (ربّ) أنها لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة، ومنها أن الفعل الذي يسلطه على الاسم يجب تأخره عنها، لأنها لإنشاء التعليل، ولها صدر الكلام، وفعله يجيء محذوفاً في الأكثر، ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضياً، وهنا فعله محذوف، وهو نحو كان أو علمت ووجد ولقيت، وهي حرف عند البصريين، اسم عند الكوفيين.

وقال الزَّرْكَشِي في «التنقيح»: الذي تتعلق به (رب) محذوف تقديره: يوجد أو يضاف، وأجاز الكوفيون كون (رب) اسماً مرفوعاً بالابتداء فعلى هذا يكون (أوعى) خبراً له.

قال: وقوله في الحديث: (أليس يومَ النَّحرِ) نصب على خبر ليس، أي: أليس اليومُ يومَ النّحر، ويجوز الرفع على أنه اسمها والتقدير: أليس يومُ النّحرِ هذا اليومَ، وعلى هذا التقدير: قال: أليس ذو حجة، يعني أليس ذو حجة هذا الشهر.

وقوله: (أليس بالبلدة الحرام).

قال الكرماني: فإن قلت: (البلدة) مؤنث فما حكم (الحرام).

قلت: لفظ الحرام أضمحل منه معنى الوصفية وصار اسماً.

[٩٧٤] حديث: «كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ»(١).

قال الأنباري في(٢). . . . .

وقال الطيبي: الكاف في (كما) مرفوع المحل على الابتداء والخبر (يولى).

---

(١) هذا الحديث ساقط من أ، وهو حديث ضعيف، ومن الأحاديث التي لم ترد في المسند. وقد أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي بكرة.

(٢) كذا بياض في ب، ج.

[٩٧٥] حديث: «ويُخْرِجُون مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً مِنْ إِيمَانٍ»(١).

قال أبـو البقاء(٢): (ذرّة) منصوب ب(يزن) على أنه مفعول به، لأن تقديره (لا يساوي في القدر بعوضةً)(٣).

[٩٧٦] حديث: «إنْ كانَ أحدُكم مادحاً لا محالةَ فليقلْ: أَحْسِبُ كَذَا وكَذَا، إن كَانَ يَرَى أنّه كَذلكَ، وَحَسِيبُهُ الله»(٤).

قال الكرماني: جملة (وحسيبه الله) اعتراضية.

وقال الطيبي: هي من تتمة (المقول)(٥)، والجملة الشرطية حال من فاعل (فليقل).

وقال الشيخ أكمل الدين: جملة (حسيبه الله) في موضع الحال وقوله: (ولا أزكّي على الله أحد) معطوف عليه.

[٩٧٧] حديث: «كلُّ الذنوبِ يغفرُ اللهُ مِنْها مَا شَاءَ إلاّ عقوقُ الوالدَيْنِ»(٦).

قال الطيبي: (مِنْ) في (منها) منصوبة المحل مفعول (يغفر) مجازاً و(ما شاء) يدل عليه. ويجوز أن يتعلق بـ(يغفر) وتكون ابتدائية.

مسند أبي بُهَيْسَةَ رضي الله عنه(٧)

---

(١) المسند ٥/٤٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٧٩.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وتصويبه من إعراب الحديث ١٧٩.

(٤) المسنـد ٥/٤٦، ٤١، ٤٧، وفتـح الباري ـ أدب ١٠/٥٥٢ حديث ٦١٦٢، ومسلم ـ زهد ٤/٢٢٩٦ حديث ٦٥.

(٥) في ب، ج: (القول).

(٦) لم نعثر عليه بهذه الرواية.

(٧) أبو بُهَيْسَةَ الفَزَاري، أخرجوه فيمن لا يعرف من الصحابة وفي تهذيب التهذيب بُهَيْسَة عن أبيها، =

[٩٧٨] حديث: «يا نبيَّ الله ما الشيءُ الذي لا يحلُّ مَنْعُهُ قال: أَنْ تفعلَ الخيرَ خيرٌ لَكَ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أَنْ) مفتوحة الهمزة مصدرية، وموضعها رفع بالابتداء، و(خير) خبره، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[٣] انتهى.

وقال الطيبي: (أَنْ) المصدرية، أي: إنَّ[٤] فعل الخير خير لك. وتطبيقه على السؤال: ما الشّيْء الذي لا (يحل)[٥] منعه أن يقال: هو فعل الخير الذي تدعو إليه نفسك الزكية، (فإنه)[٦] لا يحلّ لك منعه.

مسند أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِي رضي الله عنه[٧]

[٩٧٩] حديث: «إنَّ أحبَّكُمْ إليَّ وأقربكم مني في الآخرة محاسنكُمْ أخلاقاً»[٨].

قال أبو البقاء[٩]: أكثر ما يجيء في الحديث: (أحاسنكم أخلاقاً)، وهو جمع

= شيخ من بني قُشَيْرٍ ـ أسد الغابة ٥٧٢٢، وتهذيب التهذيب ١٢/٣٩٦.

(١) سنن أبي داود ـ كتاب البيوع ـ باب في منع الماء ٣/٢٧٧ ـ ٢٧٨ حديث ٣٤٧٦.

(٢) إعراب الحديث ١٨٢.

(٣) سورة البقرة ١٨٤.

(٤) سقطت من ب، ج.

(٥) في أ على.

(٦) سقط من أ.

(٧) جُرْهُم ـ هذا أحد أسمائه لأنه مختلف في اسمه وأشهرها جُرْثوم أبو ثعلبة الخُشَنِي صاحب النبي ﷺ، روى عدة أحاديث نزل الشام، وقيل سكن دَارِيًّا، وقيل: قرية البلاط وله بها ذرية، اختلف في اسمه، توفي أيام معاوية، وقيل سنة ٧٥هـ أيام عبد الملك ٦٩٤م ـ طبقات ابن خياط ١/٢٦١، تاريخ داريًا ٣٦، تهذيب التهذيب ١٢/٤٩.

(٨) المسند ٤/١٩٣، ١٩٤، والترمذي ـ البر والصلة ٤/٣٧٠ حديث ٢٠١٨.

(٩) إعراب الحديث ٥٣.

أحسن، مثل: أبطح وأباطح، وقد جعل أفعل هنا صفة غالبة فجمعت جمع الأسماء مثل: أفكل وأفاكل، وأما في هذا الحديث فقد ورد (محاسنكم)، وفيه أوجه:

أحدها: أنه جمع محسن، فـ(أخلاقاً) على هذا يجوز أن يكون مفعولاً به، كما تقول: فلان يحسّن خلقه، ويجوز أن يكون تمييزاً مثل: المحسنين أعمالاً، ومنه قوله تعالى: ﴿هل نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[1]، ويجوز أن يكون (محاسنكم) جمعاً لا واحد له من لفظه، كما قالوا: مشابه وليس واحده مشبهاً بل: شبه، كذا ههنا يكون، الواحد (أحسن)، وجعل الميم في الجمع عوضاً من الهمزة، ويكون (أخلاقاً) تمييزاً لا غير، وكذلك: (مساوِئكم أخلاقاً). انتهى.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»: لأفعل التفضيل ثلاثة أحوال:

الأول: حال تجرد من الإضافة واللام، وحقه ملازمة الإفراد والتذكير.

والثاني: حال تعريف بالألف واللام، ولا بد له حينئذ من مطابقة ما هو له، فيقال: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندات الفضليات أو الفضل.

والثالث: حال الإضافة إلى معرفة، وهو فيها على ضربين:

أحدهما: أن يضاف مراداً به معنى المجرد.

(والثاني: أن يضاف مراداً به معنى المعرف بالألف واللام، فالمراد به معنى المجرد)[2] يجوز أن يوافقه في ملازمة الإفراد والتذكير وأن يوافق المعرف بالألف واللام في ملازمة المطابقة لما هو (له)[3]، وقد اجتمع الأمران في قول النبي ﷺ: (ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجالساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً). انتهى.

---

(١) سورة الكهف ١٠٣.

(٢) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٣) سقط من أ.

وقـال الأنـدلسي في «شـرح المفصـل»، قوله عليه السلام (بأحبكم) من ترك الجمع، و(أحاسنكم) من الجمع و(مجالس منصوب على التمييز (يوم القيامة) على الظرف، والعامل فيه إمّا فعل، وإمّا معنى الفعل المفهوم من هذا الكلام من رفع الدرجة.

قال: واعلم أن لفظة أفعل تستعمل على معنيين:

أحدهما: هي فيه بمنزلة فاعل، نحو: الناقصُ والأشجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوَانَ. أي: عادلا بني مروان.

والآخر: المقصود منه التفضيل على من يشاركه في أصل تلك الصفة التي جرى التفضيل فيها.

قال: وقـد اجتمع الأمران في هذا الحديث، فقوله: (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم) من المعنى الثاني.

وقـولـه في بقية الحـديث: (ألا أخبـركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مجالس مني مساوئكم أخلاقاً). من المعنى الأول.

فإن الظاهر أنه أراد غير[1] المفاضلة كأنه قال: بغيضكم، فإنه عليه السلام ما كان يبغض أحداً من أصحابه وأمته، وهم المخاطبون بهذا الكلام، فالأولى أن يحمل هذا الشطر من الحديث على أن (أفعل) فيه من المعنى الأول. وجاء به لازدواج الكلام، ومقابلة الشطر الثاني بالأول كقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ خَادِعُهُمْ**﴾[2] انتهى.

وقال البيضاوي: أفعل التفضيل إذن بمعنى[3] أن المراد به زائد على المضاف

---

(١) في أ (تمميز) والصواب في ب، ج.

(٢) سورة النساء ١٤٢.

(٣) في ب، ج (إذا عنى).

إليهم في الخصلة التي هو وهم متشاركون فيها، جاز فيه الإفراد والتذكير في الحالات[1] كلها وتطبيقها لما هو وصف له لفظاً ومعنى. وقد جُمع الوجهان في الحديث، فأفرد (أحبّ) ((أبغض) وجمع (أحاسن) و(مساويء) في رواية من روى (أساوئكم)[2] بدل (مساوئكم) وهو (جمع)[3] (مسوء) كمحاسن جمع محسن، وهو إمّا مصدر مصدر ميمي نعت به ثم جمع، أو اسم مكان يعني الأمر الذي فيه السوء، فأطلق على المنعوت به مجازاً، و(أخلاقاً) نصب على التمييز.

قال الطيبي قال الدار حديثي: وأراد بغيضكم وبأحبكم التفضيل و(إلّا)[4] يكون المخاطبون بأجمعهم مشتركين في البغض والمحبة.

قال الحاجبي: تقديره: بأحب المحبوبين منكم، وأبغض المبغوضين)[5] منكم. ويجوز إطلاق العام وإرادة الخاص للقرينة.

وقال الطيبي: إذا جعل الخطاب خاصّاً بالمؤمنين فكما[6] لا يجوز (أبغضكم) لا يجوز (بغيضكم) لاشتراكهم في المحبة.

والقول ما ذهب إليه ابن الحاجب لأن الخطاب عام يدخل فيه البر والفاجر.

وقوله: (الثَّرْثَارُون)[7] إمّا بدل من (مساوئكم أخلاقاً) فيلزم أن يكون في الأوصاف أسوأ الأخلاق، لأن المبدل كالتمهيد، والتوطئة[8]، وإمّا رفع على الذم على أنه خبر مبتدأ محذوف، فيكون أشنع وأبلغ.

[وقال ابن الصانع في «تذكرته»: يلزم على الحديث أن يكون المخاطبون

---

(١) في ب، ج (إلى الآن) وهو تصحيف والصواب ما أثبتناه من أ.

(٢) في أ (مساوئكم).

(٣) سقط من أ.

(٤) في أ (لا).

(٥) في أ (المبغضين).

(٦) في ب، ج كلما.

(٧) في أ (القرناء) والتصويب من ب، ج.

(٨) في ب، ج (الموظبة).

محبوبين مبغوضين مقربين مبعدين، وهو غير جائز، ووجه الملزوم أنه أضاف الأحب والأبغض إلى المخاطبين، فيلزم أن يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليه من المحبة والبغضاء؛ والجواب: أن المضاف إليه في هذه المواضع يجب أن يكون مختصّاً في أصل المعنى الذي دل عليه أفعل، فيكون في قوله: (أحبكم) أحب المحبوبين منكم، وكذلك في الباقي.

ويجوز أن يُقَدَّر مضاف محذوف كأنه قيل: أحب محبوبكم، وكذا في الباقي، ويكون الدليل على ذلك ما علم من لغتهم من أنهم لا يطلقون أفعل التي للمفاضلة، إلّا على ذلك. انتهى](1)

مسند أبي جُحَيْفَة رضي الله عنه(2)

[٩٨٠] حديث: «خرجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ بالهاجرةِ فأتى بوضوءٍ فتوضّأَ فصلى بنا الظهرَ والعصرَ وبينَ (يديه)(3) عَنَزَةٌ والمرأةُ والحمارُ يمرُّونَ مِنْ وَرَائِهَا»(4).

قال ابن مالك(5): المشكل من هذا الحديث قوله: (والمرأة والحمار يمرون) فعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل، والوجه فيه أنه أراد: والمرأة والحمار وراكبه، فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه مع نسبة(6) مرور مستقيم إليه،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) هو أبـو جُحَيْفَةَ السُّوَائِي الكوفي، صحابي اسمه وهب بن عبدالله، ويقال له: وهب الخير، اختلفوا في موته، والأصح أنه مات سنة ٧٤هـ: طبقات ابن سعد ٦/٦٣، والاستيعاب ١٥٦١، وأسد الغابة ٥/٩٥، والإصابة ٣/٦٤٢، وتهذيب التهذيب ١١/١٦٤، وسير أعلام النبلاء ٣/٢٠٢.

(٣) سقط من (أ).

(٤) المسند ٤/٣٠٧، ٣٠٩، وفتح الباري ـ وضوء ١/٢٩٤ حديث ١٨٧، ومسلم ـ صلاة ١/٣٦١ حديث ٢٥٢، والنسائي ـ صلاة ١/٢٣٥.

(٥) شواهد التوضيح ٩٣.

(٦) في أ (لسته).

ثم غلب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وعقلهما على بهيمية الحمار، فقال: (يمرون) ومثل يمرون المخبر به عن مذكور ومعطوف محذوف، وقوع (طليحان) في قول بعض العرب: (راكب البعير طليحان)، يريد راكب البعير والبعير طليحان.

مسند أبي الجُهَيْم بن الحارث بن الصِّمَّة رضي الله عنه[1]

[٩٨١] حديث: «لَوْ يعلمُ المارُّ بيْنَ يَدَيِ المصلّي مَاذَا عَلَيْهِ لكانَ أَنْ يقفَ أربعينَ خريفاً خيراً لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»[2].

قال الحافظ زين الدين العراقي: في رواية البخاري (خيراً) بالنصب على أنه خبر كان، وفي رواية الترمذي (خير) بالرفع، على أنه اسم كان، و(أن يقف) الخبر.

قال ابن العربي: (روي)[3] برفع (خير) ونصبه.

قال: وهاتان الجملتان يكونان معرفة بالإضافة.

قال والثانية التي هي (خير له) أعرف من الأولى.

قال العراقي: وفيما قاله نظر، وذلك لأن قوله (أن يقف) في تأويل: وقوفه، ووقوفه أعرف من (خير له) لصراحة الإضافة فيه، وإن كان معنى وقوفه وقوفاً له. انتهى.

وقال ابن فرحون: يجوز أن يجعل (ذا) في هذا الحديث موصولة و(عليه)[4] صلته، وأن تجعل زائدة، والتقدير: ما عليه فيكون (ما) مبتدأ و (عليه) خبره.

وقال الطيبي: (بين يدي المصلي) ظرف للمار، وقوله: (ماذا عليه) سدّ مسدّ المفعولين ليعلم، وقد علق عمله بالاستفهام.

---

(١) يكنى أبا جَهْم، وهو ابن أخي معاذ وخِراش بن الصِّمَّةِ، وهو ابن أخت أُبَيِّ بن كعبٍ: أسد الغابة ٢٨٦٥، ٥٧٧٥، وصفوة الصفوة ١/ ٧٠٧.

(٢) المسند ٤/ ١٦٩، وفتح الباري ـ صلاة ١/ ٥٨٤ حديث ٥١٠ ومسلم ـ صلاة ١/ ٣٦٣ حديث ٢٦١، وأبو داود ـ صلاة ١/ ١٨٦ حديث ٧٠١، والترمذي ـ صلاة ٢/ ١٥٨ حديث ٣٣٦.

(٣) في أ أولى.

(٤) في أ على.

مسند أبي جمعة رضي الله عنه(١)

[٩٨٢] حديث: «(تَغَدَّيْنَا)(٢) مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ وَمَعَنَا أَبُو عبيدةَ بنُ الجراحِ فقالَ: يا رسول الله: أحدٌ خيرٌ مِنّا، أكلنا معك، وجاهدنا معك، قال: نَعَمْ، قومٌ بعدَكم يؤمنونَ بِي ولَمْ يَرَوْنِي»(٣).

قال أبو البقاء(٤): التقدير: هل أحدٌ، أو: أَأَحَدٌ فحذف حرف الاستفهام لظهور معناه، قال الشاعر:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ: بَهْراً عَدَدَ القَطْرِ وَالحَصَى والتُّرَابِ(٥)

أي: أَتُحِبُّهَا.

مسند أبي الجَعْد رضي الله عنه(٦)

---

(١) هو حبيب بن سِبَاع أبو جمعة الأنصاري، يعدّ في الشاميين، أَدْرَكَ النبي ﷺ عام الأحزاب توفي فيما بين ٧٠ـ٨٠هـ: طبقات ابن خياط ١/ ٢٧٤، أسد الغابة برقم ١٠٥١، ابن سعد ٧/٥٠٨، تهذيب التهذيب ١٢/ ٦٠.

(٢) في أ تصدقنا.

(٣) المسند ٤/١٠٦، وسنن الدارمي ـ رقائق ـ باب في فضل آخر هذه الأمة ٢/٢١٧ حديث ٢٧٤٧.

(٤) إعراب الحديث ٧٥.

(٥) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣١، والخصائص ٢/ ٢٨١، والمغني ١/ ٧، وسيبويه ١/١٥٧.

(٦) أبو الجَعْد الضَّمْري جُنَادَةَ بن ضَمْرَة، له صحبة وله دار في بني ضَمْرَة بالمدينة قال البخاري: لا أعرف اسمه، ولا أعرف له إلا هذا الحديث. ـ أسد الغابة ٥٧٦٠، وتهذيب التهذيب ١٢/٥٤.

[٩٨٣] حديث: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُناً»(١).

قال أبو البقاء(٢): منصوب على أنه مفعول له، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال أي متهاوناً.

مسند أبي حُمَيْد السَّاعدي رضي الله عنه(٣)

[٩٨٤] حديث: «لأعرفن ما جاء الله رجل ببقرة لها خُوارٌ»(٤).

قال التيمي: أي: لأرينكم غداً على هذه الحالة، فلأعرفنكم بها، واللام جواب قسم مقدر، ولا أعرفن بحرف النفي، أي: ما ينبغي أن تكونوا على هذه الحالة فأعرفكم بها. و(ما جاء الله) في موضع نصب، و(ما) مصدرية. أي: مجيء رجل إلى الله. انتهى.

[زاد الكرماني: أو (ما) موصوفة، أي: رجلاً جاء الله، ورجل فاعل لنحو: يجيء، أو خبر مبتدأ.

وقول أبي حُمَيْدٍ الساعدي في آخر الحديث: (بصر عيني وسمع أذني).

قال الزركشي: بسكون الصاد والميم، وفتح الراء والعين عند أكثرهم. قال سيبويه: العرب تقول: سمع أذني زيد أو رأي عيني، تقول ذلك بضم آخرها.

---

(١) المسند ٣/٤٢٤ ـ ٤٢٥، وأبو داود ـ صلاة ١/٢٧٧ حديث ١٠٥٢، والترمذي ـ أبواب الجمعة ٢/٣٧٣ حديث ٥٠٠، والنسائي ـ جمعه ٣/٨٨.

(٢) إعراب الحديث ١٨٢.

(٣) واسمه عبد الرحمن وقيل المنذر بن سعد الأنصاري، توفي سنة ٦٠هـ أسد الغابة ٣/٤٥٣، والإصابة ١١/٨٩، تهذيب التهذيب ٦/١٨٤.

(٤) المسند ٥/٤٢٣، وفتح الباري ـ هبة ٥/٢٢٠ حديث ٢٥٩٧، ومسلم ـ إمارة ٣/١٤٦٣ حديث ٢٦، ٢٧، وأبو داود ـ إمارة ٣/١٣٤ حديث ٢٩٤٦، والدارمي زكاة ١/٢٣١ حديث ١٦٧٦.

قال القاضي عياض: وأما الذي في هذا الحديث فوجهه النصب على المصدر، لأنه لم يذكر المفعول بعده][1].

مسند أبي الدَّرْدَاء رضي الله عنه[2]

[٩٨٥] حديث: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي»[3].

قال أبو البقاء[4]: الوجه (تاركون) لأن الكلمة ليست مضافة، لأن حرف الجر منع الإضافة، والأشبه أن حذفها من غلط الرواة. انتهى.

قلت: ومثله حديث عوف بن مالك (هل أنتم تاركو امرأتي).

وقال ابن مالك في «توضيحه»[5]: في هذا شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار ومجرور بين المضاف والمضاف إليه، إن كان الجار متعلقاً بالمضاف والفصل بالظرف كذلك، ومنه قول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي   كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ[6]

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد في أ بعد الحديث رقم ٩٦٢ والتصويب من ب، ج.

(٢) عويمر بن عامر أبو الدرداء، أبوه مالك، ويقال: زيد، ويقال: عامر بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي. صحابي، من الحكماء الفرسان القضاة، كان قبل البعثة تاجراً في المدينة ثم انقطع للعبادة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك، روى عنه أهل الحديث (١٧٩) حديثاً، مات بالشام سنة ٣٢هـ ـ ٦٥٢م ـ الأعلام ٥/٢٨١، والمعارف ٨٦٨، وأسد الغابة ٤١٣٦، وابن خياط ١/٢١٣، وتهذيب التهذيب ٨/١٧٦.

(٣) فتح الباري ـ تفسير ٨/٣٠٣ حديث ٤٦٤٠.

(٤) إعراب الحديث ١٦٥.

(٥) شواهد التوضيح ١٦٧.

(٦) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٢/٦٦، والهمع ٢/٥٢، واللسان (عسل) ٣/٤٧٤ والعيني ٣/٤٨١، وشواهد التوضيح ١٦٧، وشرح التصريح ٢/٥٧، والأشموني، ٢/٧٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٢٢٩٥، والعسيل: مكنسة الطيب.

وقال القرطبي: في هذا وجهان:

أحدهما: أن يكون استطال الكلمة فحذف النون، كما تحذف من الموصول كقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[1].

والثاني: أن يكون مضافاً وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور عناية بتقديم لفظ الإضافة، وفي ذلك جمع إضافتين إلى نفسه كل ذلك تعظيماً للصديق، ونظيره قراءة ابن عامر ﴿قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[2] بنصب (أولادَهم) وخفض (شركائِهم)، وفصل بين المتضايفين بالمفعول.

[٩٨٦] حديث: «فرغَ اللهُ إلى كلِّ عبدٍ من خلقهِ مِنْ خمسٍ: مِنْ أَجَلِهِ وَرِزْقِهِ وَأَثَرِهِ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ»[3].

قال أبو البقاء[4]: لا يجوز فيه إلا الرفع على تقدير: (وَأَهُوَ شَقِيٌّ)، ولو جرّ عطفاً على ما قبله لم يجز لأنه لو قلت: (فرغ من شقي أم سعيد)، لم يكن له معنى. انتهى.

قال الطيبي: (فرغ) يستعمل باللام، يقال: فرغ لكذا، واستعماله بإلى إمّا للتضمين، أو يكن حالاً، أي: تقدير ما في الأزل من تلك الأمور إلى تدبير العبد بإبدائها، ويجوز أن تكون إلى بمعنى اللام يقال: هداه إلى كذا أو لكذا، و(مِنْ) في (مِنْ خلقه) صلةُ (فرغَ)، أي: من خلقه، ومما يختص به، وما لا بد منه من الأجل والعمل وغيرهما، و(من خمس) عطف عليه، ولعل سقوط الواو من الكاتب، ويمكن

---

(١) سورة التوبة ٦٩.

(٢) سورة الأنعام ١٣٧، قال في الكشف ١/٤٥٤: (وهذه القراءة فيها ضعف)، وموطن جوازها الشعر.

(٣) المسند ٥/١٩٧.

(٤) إعراب الحديث ١٦٥.

أن يقال: إنه بدل منه، بإعادة الجار، والوجه أن يذهب إلى أن خلقه بمعنى مخلوقه. و(من) فيه بيانية، و(من) في (من خمس) متعلق بـ(فرغ) إلى كل عبد كائن من مخلوقه من خمس. انتهى.

[٩٨٧] حديث: «كَيْفَ يستخدِمُهُ وهو لا يحلُّ له، أم كيفَ تورثه وهو لا يحلّ له»[١].

قال الأشرفي: الضمير المرفوع في قوله: (وهو لا يحلّ له) عائد إلى مصدر (يستخدمه) و(يورثه) الدّالّين عليه، أي: كيف يستخدمه والاستخدام لا يحلّ، أم كيف تورثه والتوريث لا يحل له.

وقال الطيبي: (أم) في قوله: (أم كيف تورثه) منقصعة إضراب عن إنكار إلى أبلغ[٢] منه.

[٩٨٨] حديث: «وجدتُ الناسَ أخْبُرْ تَقْلِه»[٣].

قال الأندلسي في «شرح المفصل»: أي: وجدتهم مقولاً فيهم هذا القول، ومعناه أنّي جرَّبْتُ الناسَ فما منهم إلا من إذا اطّلعت على سريرته وجربته واختبرته وانكشف لك باطنه بغضته واجتنبته، كأنه قال: وجدت الناس مأموراً بتجربتهم وبغضهم ونظيره في (تقرير)[٤] القول:

جَاءُوا بِمَذْقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[٥]

---

(١) المسند ١٩٥/٥، ٤٤٦/٦، ومسلم ـ نكاح ١٠٦٥/٢ حديث ١٣٩، وأبو داود ـ نكاح ٢٤٧/٢ حديث ٢١٥٦.

(٢) في أ زيادة: (إلى أن بلغ منه).

(٣) ينسب هذا القول لأبي الدرداء.

(٤) في أ تقدم.

(٥) قيل لرؤبة أو العجاج، ولم يصرح أحد بذلك، انظر ابن عقيل ٢٦٣/٢، والإنصاف ٦٩، والهمع ١١٧/٢، والخزانة ٢٧٥/١، ٤٨٢/٢.

أي مقول عنده ذلك، أو مستفهم عنه.

وقال صاحب «البسيط»: قد وقعت الجملة الأمرية وجوابها موقع المفعول الثاني لوجدت في قول أبي الدرداء: (وجدت الناس أخبر تقله)، ويحتمل تأويله على وجهين:ـ

أحدهما: وجدت الناس مقولاً فيهم: أخبر تقله، فيكون محكيّاً، والمعنى أنك إذا خبرت الناس قليتهم فأخرجه بلفظ الأمر ومعناه الخبر.

والثاني: وجدت سبب بغض الناس خِبْرَتهم، أو وجدت الناس مأموراً بخبرتهم وبغضهم. انتهى.

[٩٨٩] حديث: «**إِنَّ أحسنَ ما زرتم به الله في مساجدِكم وقبورِكم البياض**»[١].

قال الطيبي: (ما) يجوز أن تكون موصوفة أو موصولة والعائد محذوف أي: أحسن شيء زرتم الله فيه البياض.

[٩٩٠] حديث: «**مَنْ سلكَ طريقاً يطلبُ فيه علماً، سلكَ اللهُ بِهِ طريقاً إِلَى الجنَّةِ**»[٢].

قال الطيبي: الضمير المجرور في (به) عائد إلى (مَنْ) والباء للتعدية، أي: يوفقه أن يسلك طريقاً إلى الجنة. ويجوز أن يرجع الضمير إلى (العلم) والباء سببية، ويكون (سلك بمعنى سهل، والعائد إلى (مَنْ) محذوف. والمعنى سهل الله له بسبب العلم طريقاً من طرق الجنة. فعلى الوجه الأول (سلك) من السلوك يعدى بالباء، وعلى الثاني السّلك، والمفعول محذوف كقوله تعالى: ﴿**يَسْلُكْه عَذَاباً صُعُداً**﴾[٣] قيل: (عذاباً) مفعول ثان. وعلى التقديرين نسب (سلك) إلى الله تعالى على طريق المشاكلة.

---

(١) ابن ماجه ـ لباس ٢/١١٨١ حديث ٣٥٦٨.

(٢) المسند ٥/١٩٦، وأبو داود ـ علم ٣/٣١٧ حديث ٣٦٤١، والترمذي ـ علم ٥/٤٨ ـ ٤٩ حديث ٢٦٨٢، وابن ماجه ـ مقدمة ١/٨١ حديث ٢٢٣.

(٣) سورة الجن ١٧.

وقوله: (وإنّ الملائكة لتضعُ أجنحتهَا) جملة معطوفة على الجملة الشرطية، وكذا الجمل التي بعدها المصدرة بـ(إنّ).

وقـولـه: (رِضاً[1] لِطَالبِ العِلْمِ) مفعول له، وليس فاعلاً لفاعل المعلل فيقدر مضاف. أي: ارادة رضا.

[٩٩١] حديث: «يقولُ اللهُ: أَنَا اللهُ لَا إِلـهَ إلَّا أَنَا»[2].

قال الـطيبي: قولـه: (أنا الله)، على أسلوب قوله: (أنا أبو النجم)، أي: أنا المعروف بالوحدانية المشهور بها. أو المعبود، و(لا إله إلّا أنا) حال مؤكدة لمضمون هذه الجملة.

[٩٩٢] حديث: «أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ أَنْ لا تُشْرِكَ باللهِ شيئاً»[3].

قال الطيبي: (أن) مفسرة، لأن في (أوصى) معنى القول.

[٩٩٣] حديث: «رَبُّنَا (اللهُ)[4] الّذي فِي السَّماء»[5].

قال الطيبي: (ربّنا) مبتدأ، و(الله) خبره، و(الذي) صفة مادحة، عبارة عن مجرد علو شأنه ورفعته، لا عن المكان.

وقوله: (كَمَا رحمتُك في السماء)، (ما)[6] كافة مهيئة لدخول الكاف على الجملة الأشبهية[7] ما فيه اختلاف بما لا اختلاف بما لا اختلاف فيه، وذلك أن أمر الله غير

---

(١) في ب، ج (رضى).
(٢) لم نعثر عليه.
(٣) ابن ماجه ـ فتن ٢/١٣٣٩ حديث ٤٠٣٤.
(٤) سقط من أ.
(٥) سنن أبي داود ـ كتاب الطب ٤/١٢ حديث ٣٨٩٢.
(٦) في ب، ج (أما).
(٧) في ب، ج (نسبة).

مختص بالسماء دون الأرض، لكن الرحمة من شأنها أن تختص بالسماء دون الأرض، لأنها مكان المعصومين بخلاف الأرض، ولذلك أتى بالفاء الجزائية. أي: إذا كان كذلك فاجعل رحمتك في الأرض.

[٩٩٤] حديث: «**دعوةُ المرءِ المسلمِ لأخيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ**»[١].

قال الطيبي: (ظهر) مقحم، وموضعه نصب على الحال من المضاف إليه، لأن (الدعوة) مصدر أضيف للفاعل، ويجوز أن يكون ظرفاً للمصدر.

وقوله: (مستجابة) خبر لها.

وقوله: (عند رأسه ملك) جملة مستأنفة مبينة للاستجابة.

قوله: (ولك بمثل ذلك) الباء في (بمثل) زائدة في المبتدأ، كما في قولك: بحسبك درهم.

[٩٩٥] حديث: «**ما طلعتْ شمسٌ ولا غربتْ إلاّ وَبِجَنْبِهَا مَلَكَانِ**»[٢].

قال الطيبي: استثناء مفرغ والواو للحال، والمستثنى منه أعم عام الأحوال.

وقوله: (مَلَكَانِ) يجوز أن يكون فاعل الجار والمجرور على رأيٍ، أو مبتدأ، والجار والمجرور خبره.

[٩٩٦] حديث: «**مَنْ حَفِظَ عَلى أمّتي أربعينَ حديثاً**»[٣].

قال الطيبي: ضمّن (حفظ) معنى رقب فدعاه بعلى، يقال: أحفظ علي عنان

---

(١) في أ بلفظ آخر والتصويب من ب، ج انظر المسند ١٩٥/٥، ومسلم ـ كتاب الذكر والدعاء ٢٠٩٤/٤ حديث ٨٨.

(٢) المسند ١٩٧/٥، وفتح الباري ـ زكاة ٣٠٤/٣ حديث ١٤٤٢، ومسلم ـ زكاة ٧٠٠/٢ حديث ٥٧.

(٣) الجامع الصغير ١٧١/٢، وفيض القدير ١١٩/٦.

فرسي ولا تغفل عني، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المرفوع العائد إلى (مَنْ) في (مَنْ حَفِظَ).

[٩٩٧] حديث: «مَا مِنْ ثَلاَثَةٍ مِنْ قَرْيَةٍ لا يُؤَذِّنُ ولا تقامُ فيها الصلاةُ إلا استحوذَ عليهم الشّيطانُ»(١).

قال في «النهاية»: هذه اللفظة، أي: (استحوذ) أحد ما جاء على (الأصل)(٢) من غير إعلال خارجة عن أخواتها.

مسند أبي ذَرٍّ رضي الله عنه(٣)

[٩٩٨] حديث: «قلت: يا رسولَ اللهِ: الصلاةُ؟ قَالَ: خَيْرٌ موضوع»(٤).

قال أبو البقاء(٥): تقديره: ما فضل الصلاة؟ فحذف للعلم به، يدل عليه قوله فيما بعد: فأيها أفضل؟. انتهى.

وقال الخطابي في كتاب «إصلاح الألفاظ»: قوله: (خير موضوع) يروى على وجهين:

---

(١) المسند ٥/١٩٦، ٤/٤٤٦، وأبو داود - صلاة ١/١٥٠ حديث ٥٤٧، والنسائي إمامة - باب التشديد في ترك الجماعة ٢/١٠٦.

(٢) في أ الأمر.

(٣) أبو ذَرٍّ الغِفَارِي: جُنْدُبُ بن جُنَادة بن سفيان بن عُبيد بن حَرَام من بني غِفَار أحد السابقين الأولين، من نجباء أصحاب النبي ﷺ، لازم النبي وجاهد معه، وكان رأساً في الزهد والصدق والعلم والعمل قوّالاً بالحق لا تأخذه في الله لومة لائم، على حِدّة فيه، توفي بالرَّبَذَة سنة ٣٢هـ - ٦٥٢م - الأعلام ٢/١٣٦، طبقات ابن خياط ١/٧١، المعارف ٢٥٢، أسد الغابة ٨٠٠، وتهذيب التهذيب ١٢/٩٠.

(٤) المسند ٥/١٧٨.

(٥) إعراب الحديث ٦٣.

أحدهما: أن يكون (موضوع) نعتاً لما قبله، يريد أنها خيرٌ حاضرٌ[1].

والوجه الآخر: أن يكون (الخير) مضافاً إلى (الموضوع)، يريد أنها أفضل ما وضع من الطاعات، وشرع من العبادات.

وقوله: (أيُّ الأنبياءِ كَانَ أَوّلُ).

قال أبو البقاء[2]: بالضم مبني لقطعه عن الإضافة.

قال: قوله: (قلت يا رسول الله: وَنَبِيٌّ كَانَ) الجيد أن ينصب (نبي).

وقوله: (جمّاً غفيراً):

قال في «النهاية»: جاءت الرواية (جم الغفير)، قالوا: والصواب (جمّاً غفيراً)[3]: جاء القوم جمّاً غفيراً. أي: مجتمعين كثيرين.

قال: والذي أنكر من الرواية صحيح، فإنه يقال: جاؤوا الجم.

(وقال ابن فلاح في «المغني»: قد ترد الصفة لازمة نحو: يا أيها الرجل وجاؤوا الجم)[4] الغفير، ثم حذف الألف واللام. وإضافته من باب: (الصلاة الأولى)، و(مسجد الجامع)، وأصل الكلمة من الجموم والجمة، وهو الاجتماع والكثرة. و(الغفير) من الغفر وهو التغطية والستر، فجعلت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة، ولم ينقل عن[5] العرب (الجماء) إلا موصوفاً، و(هو)[6] منصوب على المصدر كـ(طرّاً)[7] و(قاطبةً). فإنها أسماء وضعت موضع المصدر. انتهى.

---

(١) في ب، ج (خبر ـ ماض).

(٢) إعراب الحديث ٦٣.

(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٤) ما بين الهلالين جاء في نهاية الكلام في ب، ج.

(٥) في ب، ج (ولم نقل العرب).

(٦) سقط من أ.

(٧) في ب، ج (كمطر).

[٩٩٩] حديث إسلام أبي ذرّ(١):

قوله «فانطلقنا حتى نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة».

قال أبو البقاء(٢): كذا وقع في هذه الرواية، والوجه أن يقدر له مبتدأ أي: هو ذو مال. انتهى.

قوله (فتضعف رجلاً منهم).

قال ابن الجوزي: أي: رأيته ضعيفاً.

وقوله: (في لَيْلةٍ قَمْرَاءَ إِضْحيان).

قال الزمخشري في «الفائق»: هي (إفعلان) بكسر الهمزة.

قال وهذا الوزن مما قل في كلامهم.

[١٠٠٠] حديث: «الصّعيدُ الطيبُ وَضُوءُ المسلمِ»(٣).

قال الطيبي: بفتح الواو وهو الماء، وفي الكلام تشبيه، أي: الصعيد الطيب كالماء في الطهارة.

قوله: (وإنْ لم يجدِ الماءَ عشْر سِنِين).

قال الطيبي: هذا من الشرط الذي يقطع عنه جزاؤه لمجرد المبالغة.

[١٠٠١] حديث: «لَيْتَ شِعْرِي مَتَى تخرجُ نارٌ مِنَ اليمنِ، من جبل الوراقِ تُضِيءُ مِنْها

---

(١) المسند ٥/١٧٤، ١٧٥، وفيه (على خال لنا ذي مال وذي هيئة) ومسلم ـ كتاب فضائل الصحابة باب ٢٨، حديث ١٣٢.

(٢) إعراب الحديث ٥٨.

(٣) المسند ٥/١٤٦، ١٤٧، ١٥٥، ١٨٠، والبخاري ـ كتاب التيمم ـ باب (٦) وباب (٥)، وأبو داود ـ كتاب الطهارة باب ١٢٣ التيمم بمعناه، والترمذي ـ الطهارة باب ٩٢، والنسائي ـ الطهارة باب ٢٠٣.

أعناقَ الإبلِ بروكاً بِبُصْرَى كضوءِ النّهارِ»[1].

قال ابن فلاح في «المغني»: قولهم (ليت شعري) فيه وجهان:

أحدهما: أنه بمعنى ليتني أشعر بما يجاب بهذا القول كقولك: علمت من أبوك، أي علمت ما يجاب به هذا الاستفهام فأشعر هو الخبر[2]، و(ناب)[3] شعري عن أشعر، والياء المضاف إليها (شعري) نابتْ عن اسم (ليت). وموضع الاستفهام وما بعده النصب بالمصدر، فهو داخل في صلته، إلا أنه معلق عن العمل لأن بمعنى علمت وهو مضاف إلى الفاعل.

والوجه الثاني: أن الخبر محذوف لازم حذفه لنيابة غيره عنه، وهو معمول المصدر، فيصير بمنزلة: (لولا زيد لأكرمتك) ولا يجوز أن تكون الجملة الواقعة بعد (شعري) خبراً لعدم العائد. انتهى.

وفي «الإفصاح»: الجملة الاستفهامية [بعد (شعري) في موضع الخبر. قال سيبويه: وبحسبه أن شعري][4] بمعنى معلوم، فالجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج إلى ضمير[5]. ومن الناس من جعل الجملة معمولة لشعري وأضمر الخبر، أي: موجود ثابت. وقيل: الجملة معمولة لشعري وسدّت مسدّ الخبر.

وقال ابن مالك: التزم حذف الخبر في (ليت شعري) مردفاً باستفهام لأنه بمعنى: ليتني[6] أشعر.

---

(١) المسند ١٤٤/٥، والبخاري الفتن باب ٢٤، ومسلم ـ الفتن وأشراط الساعة باب ١٤.

(٢) في ب، ج الحنو.

(٣) في أ باب.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٥) في ب، ج (ضمين).

(٦) سقطت من ب، ج.

وقال أبو حيان: (شعري) هنا معلقة، والجملة الاستفهامية بعدها في موضع نصب بالمصدر، والخبر ملتزم الحذف، والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع.

وعن الزجاج: أن خبر (ليت) في هذا النحو في المبتدأ والخبر، فموضع الجملة الاستفهامية رفع لأنها خبر (ليت)، كأنه قال: علمي واقع بكيفية ذلك، ثم حذف، وأضافه اتّساعاً.

قال: وما قاله الزجاج هو مذهب المبرد، ولا يصح، لأنه يؤدي إلى وقوع الجملة غير الخبرية خبراً لليت. ولا يجوز ذلك.

وأيضاً: فإن الجملة الواقعة خبراً ليست المبتدأ في المعنى فلا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر ولا رابط، فلا يجوز أن يكون خبراً. انتهى.

[١٠٠٢] حديث: «غَفْراً يَا أَبَا ذَرٍّ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هو مصدر (غَفَرَ)، والتقدير: غَفَرَ اللهُ لَكَ يا أَبَا ذَرٍّ غفراً.

[١٠٠٣] حديث: «الحبُّ فِي اللهِ»[٣].

قال الطيبي: (في) ههنا بمعنى اللام في قوله: (من أحب لله للإخلاص) إلا أنه أبلغ، أي: الحب في جهته ووجهه، كقوله تعالى: ﴿والَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾[٤] أي: في حقنا، ومن أجلنا ولوجهنا خالصاً.

---

(١) المسند ١٤٤٩٥.

(٢) إعراب الحديث ٥٩.

(٣) البخاري ـ إيمان ١، وأبو داود ـ سنة ٢.

(٤) سورة العنكبوت ٦٩.

[١٠٠٤] حديث: «بَلْ تنقادُ مَعَهم حيثُ قَادُوكَ، وتَنْساقُ مَعَهم حيثُ سَاقُوك، ولَوْ عبدٌ أسود»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هو فاعل لفعل محذوف، تقديره: ولو قادك عبد أسود. وقد تقدم قبله ما يدل عليه.

[١٠٠٥] حديث: «يا أبا ذر كيف تصنع إذا أُخْرجتَ مِنَ المدينةِ، قلتُ: السَّعَةَ والدَّعَةَ»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: الجيد النصب على تقدير: آتى السعة والدعة. لأنه جواب قوله: (كيف تصنع)، فكأنه قال: أصنع السعة والدعة. ويدل عليه في تمام الحديث حين قال له: (كيف تصنع إن أخرجت من مكة، فقال: إلى السعة والدعة). فكأنه قال: أذهب إلى السعة والدعة، وهذا إعمال الفعل أيضاً، إلا أنه عداه بحرف الجر.

قوله: (قال: أَوْ خَيْرٌ مِنْ ذلِكَ)، التقدير: أو صنيعك[٥] خير من ذلك ثم فسره بقوله: (تسمع وتطيع). ولو نصب على تقدير: تصنع خيراً من ذلك، جاز.

[١٠٠٦] حديث: «كَيْفَ أَنْتَ وَأَئِمَّةٌ مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْثِرُونَ بِهَـٰذَا الفَيْءِ»[٦].

قال أبو البقاء[٧]: يجوز رفع (أئمة) على أنه مبتدأ، و(من بعدي) صفة له، و(يستأثرون) الخبر، وكان الرفع أجود لأنه ليس قبله فعل فتكون الواو بمعنى مع فيتقوى

---

(١) المسند ٥/١٤٤ بلفظ (عبداً) بدلاً من (عبدٌ)، ٥/١٥٦ بنحوه، ٦/٤٥٧ بمعناه.

(٢) إعراب الحديث ٥٩.

(٣) المسند ٥/١٤٤، (١٧٨ بلفظ: (إلى السعة والدعة)).

(٤) إعراب الحديث ٩٥.

(٥) في أ (أوضيفك).

(٦) المسند ٥/١٨٠، وأبو داود ـ كتاب السنة ـ باب ٣٠.

(٧) إعراب الحديث: ٥٩ ـ ٦٠.

الفعل فينصب. ويجوز النصب على تقدير: كيف تصنع أنت مع أئمة هذه صفتهم. فيكون مفعولاً معه. انتهى.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: إذا تقدم الواو جملة متضمنة معنى الفعل، وبعد الواو اسم لا يتعذر عليه العطف نحو: كيف أنت وزيد. يرجح فيه العطف، ويجوز النصب، نصّ عليه سيبويه ومنعه بعض المتأخرين.

قال سيبويه: زعموا أنّ ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، كأنه قال: كيف تكون وزيداً، و(كَانَ) المقدرة نصّ أبو علي وغيره على أنها التامة، وهو اختيار الشلوبين، فيكون (كيف) في موضع نصب على الحال، وزعم بعضهم أنها مُخرجه عن[1] أصلها إلى السؤال عن الحال، والصحيح أنّ (كان) ناقصة، و(كيف) في موضع الخبر، و التقدير: أي شيء تكون مع زيد. وإليه ذهب ابن خروف. انتهى.

وقال الطيبي: (كيف)، سؤال عن الحال، وعامله محذوف أي: كيف تصنع، و(أئمة) مفعول معه. و(يستأثرون) جملة حالية، والعامل هو المحذوف.

[١٠٠٧] حديث: **«انتهيتُ إلى النبي ﷺ وهو جالسٌ في ظِلّ الكعبة، فلمّا رآني قالَ: هُمُ الأخسرونَ وربِّ الكعبةِ»**[2].

قال الشيخ زين الدين العراقي: فيه الابتداء بالمضمر من غير تقدم ظاهر يدل عليه إذْ كان متخيلاً في الذهن.

---

(١) في ب، ج على.

(٢) المسند ١٥٢/٥، ١٥٨، ١٦٩، والبخاري ـ الإيمان والنذور ـ باب ٣، ومسلم ـ كتاب الزكاة باب ٨ حديث ٣٠، والترمذي ـ كتاب الزكاة باب (١) حديث ٦١٧، والنسائي ـ كتاب الزكاة ـ باب (٢).

وقال الطيبي: (هم) ضمير مبهم يفسره ما بعده من الخبر، كقولك: هي العرب تقول ما شاءت.

[١٠٠٨] حديث: «إنَّ العبدَ المسلمَ ليصلّي الصلاةَ يريدُ بِهَا وجهَ اللهِ»[١].

قال الطيبي: (يريدِ بها وجه الله) حال إمّا من الفاعل أو المفعول أي خالصاً لله، أو خالصة له.

وقوله: (فَتَهَافَتُ عَنْهُ ذُنُوبُهُ).

أصله: تتهافتُ، سقطت منه إحدى التائين.

[١٠٠٩] حديث: «كيف بكَ إذا كانتَ عليكَ أمراءُ يميتونَ الصَّلَاةَ»[٢].

قال الطيبي: (كيف) يسأل بها عن الحال، أي: ما حالك، و(كيف بك) مبتدأ وخبر، والباء زائدة في المبتدأ. أي: كيف أنت، أي: حالك، و(عليك) خبر (كان)[٣].

[١٠١٠] حديث: «دعاني رسولُ اللهِ ﷺ وهو يشترطُ عليَّ أنْ لا تسألَ الناسَ شيئاً»[٤].

قال الطيبي: (عليّ) بالتشديد، و(أنْ) مفسرة داخلة على النهي، لِمَا في (يشترط) من معنى القول. ويجوز أن تكون مصدرية.

---

(١) المسند ١٧٩/٥، ٤٣٧/٥، ٤٣٨، ٤٣٩، والدارمي ـ كتاب الوضوء ـ باب ٤٥ أفضل الوضوء.

(٢) المسند ٤٠٩/١، ٢٣١/٥، ومسلم ـ المساجد ٢٣٨ وهي بلفظ (يؤخرون ـ يميتون)، وأبو داود ـ الصلاة باب ١٠، والترمذي ـ الصلاة باب ١٥، والنسائي ـ الإمامة باب ٢، والدارمي ـ الصلاة باب ٢٥ (بالمعنى).

(٣) سقطت من أ.

(٤) المسند ٢٧٥/٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١، وابن ماجه ـ الزكاة باب ٢٥.

[١٠١١] حديث: «من تقرّبَ إِلَيَّ شبراً تقرّبتُ مِنْهُ ذراعاً، ومن تقرّب إِلَيَّ ذِراعاً تقرَّبْتُ مِنْهُ بَاعاً»[١].

قال الطيبي: (شبراً) و(ذراعاً) و(باعاً) في الشرط والجزاء منصوبات على الظرفية، أي: من تقرب إليَّ مقدار شبر.

قوله: (مَنْ أَتَانِي يَمْشِي أتيته هَرْوَلَةً).

(يمشي) و(هرولةً) حالان، ويجوز أن يكون (هرولة) مفعولاً مطلقاً، لأنه نوع من الإتيان نحو: رجعت القَهْقَرَىٰ. لكن الحمل على الحال أَوْلَى، لأنه (يمشي) حالاً لا محالة.

وقوله: (لو أتيتني بقرابِ الأرضِ خطايا أتيتُك بقرابها مغفرةً).

(خطايا) و(مغفرة) تمييزان.

[١٠١٢] حديث: «كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ»[٢].

قال البيضاوي: أي: على تقوى أتقى قلبِ رجل، أو على أتقى[٣] قلب رجل واحد.

قال الطيبي: ولا بدّ من هذا التقدير ليستقيم أن يقع[٤] (أتقى) خبراً لكان.

قوله: (إنّما هِيَ أَعْمَالُكُمْ).

---

(١) المسند ٢/٤١٣، ٢٥١، ٣١٦، ٤١٣، ٤٨٠، ٤٨٢، ٥٠٠، ٥٠٩، ٣/٤٠، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٠، ٥/١٥٣، ١٥٥، والبخاري ـ التوحيد ٨/١٧١ باب ١٥، ومسلم ـ الذكر والدعاء ٣/٢٠٦١ حديث (٢) من الباب (١)، والترمذي ـ دعوات باب ١٣٢.

(٢) المسند ٥/١٥٤، ١٦٠، ١٧٧، ومسلم ٣/١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ حديث ٥٥، والترمذي ـ صفة القيامة باب ٤٨، حديث ٢٤٩٥، وابن ماجه، الزهد باب ٣٠ حديث ٤٢٥٧.

(٣) في ب، ج أحوال.

(٤) في ب، ج أنه نفع.

قال المظهري: (أعمالكم) تفسير لضمير في قوله: (إِنَّمَا هِيَ).

وقال الطيبي: يمكن أن يرجع[1] الضمير إلى ما يُفْهَم من قوله: أَتْقَى قلبِ رجلٍ وأفخر قلب رجل، وهي الأعمال الصالحة و(السيئة)[2]، ويشهد له لفظه (إنّما) فإنها تستدعي الحَصْر.

[١٠١٣] حديث: «قلتُ: يا رسولَ اللهِ ألا تَسْتَعْمِلُنِي؟ فضربَ بيدِهِ على مِنْكَبي ثمّ قال: يَا أَبَا ذَرٍّ إنّك ضعيف، وإنها أمانة»[3].

قال الطيبي: تأنيث الضمير في (إنها) باعتبار الإمارة المستفادة من معنى قوله: (ألا تستعملني).

[١٠١٤] حديث: «كنتُ مخاصراً النبيَّ ﷺ يوماً إلى مَنْزِلِهِ فسمعتُه يقولُ: غيرُ الدّجالِ أخوفُ عَلَى أُمَّتي من الدجالِ، قلتُ: أيّ شيءٍ أخوفُ على أمّتك من الدجالِ، قال: الأئمةُ المُضِلّينَ»[4].

قال أبو البقاء[5]: قوله: (غير الدجال أخوف) ظاهر اللفظ يدل على أن غير الدجال هو المخاف[6]، لأنك إذا قلت: زيداً أخوف على كذا. دل على أن زيداً هو الخائف. وليس معنى الحديث على هذا، وإنما المعنى إني أخاف على أمتي من غير الدجال، أكثر من خوفي منه، فعلى هذا يكون فيه تأويلان:

---

(١) في ب، ج يرفع.

(٢) في أ (الشبه).

(٣) المسند ٥/١٧٣، ومسلم ٢/١٤٥٧، ـ كتاب الإمارة ـ باب ٤ حديث ١٦، ١٧ وأبو داود ـ الوصايا ـ باب ٤ حديث ٢٨٦٨، والنسائي ـ كتاب الوصايا ـ باب النهي عن الولاية على مال اليتيم.

(٤) المسند ٥/١٤٥، الأشباه والنظائر ٣/٢٧٨.

(٥) إعراب الحديث ٦٠.

(٦) في ب، ج الخائف.

أحدهما أن (غير) مبتدأ. و(أخوف) خبر مبتدأ محذوف، أي: غير الدجال أنا أخوف على أمتي منه.

والثاني: أن يكون (أخوف) على النسب، أي: غير الدجال ذو خوف شديد على أمتي، كما تقول: فلانة طالق. أي: ذات طلاق.

وقوله: (الأئمة المضلين) كذا وقع في هذه الرواية بالنصب، والوجه فيه أن يكون التقدير: من تعنى بغير الدجال فقال: أعني الأئمة، وإن جاء بالرفع كان تقديره الأئمة المضلون أخوف من الدجال، أو غير الدجال الأئمة. انتهى.

[١٠١٥] حديث: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ صائماً من الشهرِ ثلاثةَ أيامٍ فَلْيَصُمِ الثّلاثَ البِيضَ»[١].

قال الطيبي: هذا على حذف المضاف، أي: أيام الثلاث البيض، وأكثر ما تجيء الرواية (الأيام البيض)، والوجه أن يقال: أيام البيض، بالإضافة، لأن (البيض) من صفة الليالي.

[١٠١٦] حديث: «قلتُ: يا رسولَ اللهِ ما آنيةُ الحوضِ؟ قال: والّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لآنيتُهُ أكثرُ من نجومِ السّماءِ»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: الإشكال فيه أنه سأل بـ(ما) عن الآنية فأجابه بالعدد، وحقيقة

---

(١) المسند ١٥٢/٥، ١٥٠، ٢٧، ٢٨، ١٦٢، ١٧٧، ١٦٥، وأبو داود ـ الصوم ـ باب ٦٨، حديث ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، والنسائي ـ الصوم باب كيف تصوم ثلاثة أيام من كل شهر حديث ٢٤٣٤، وابن ماجه ـ الصوم باب ٢٩ حديث ١٧٠٧.

(٢) المسند ١٤٩/٥، ٣٣٣/٥، ٣٣٩، ٢٥٠ ـ ٢٥١، ٢٧٥، ٣٣٥، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٩، ١٣٢/٢، ١٣٤، ١٦٣/٢، ١٩٩/٢، ٣٨٤/٣، ٤٢٤/٤، والبخاري ـ الرقاق باب ٥٣، الفتن باب (١) وباب (٢)، ومسلم ـ الفضائل باب ٩ حديث ٣٦ والترمذي صفة القيامة ـ باب ١٥ حديث ٢٤٤٥.

(٣) إعراب الحديث ٦١ ـ ٦٢.

السؤال بـ(ما) أن تتعرف به حقيقة الشيء لا عدده. وفيه جوابان:

أحدهما: أن يكون تقديره: ما عدد آنية الحوض؟ فحذف المضاف وجاء الجواب على ذلك، وأن عددها غير محصور بل هي أكثر من نجوم السماء.

والثاني: أن يكون الرسول ﷺ لم يعلم الآنية من أي شيء هي، فعدل عن سؤاله إلى بيان كثرتها. وفي ذلك تفخيم لأمرها وتنبيه على عظم شأنها. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّ العَالَمِينَ﴾(1) فقال: ﴿رَبُّ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(2) فعدل عن حقيقة جواب السؤال إلى ما هو معلوم يحصل به الغرض. وفي آخر هذا الحديث:

(آنيَة الجنة من شرب منها لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ). قوله: (آخر ما عليه) منصوب على الظرف، والتقدير: لم يظمأ أبداً، وقد جاء في حديث آخر بهذا اللفظ. والمعنى: لم يظمأ ذلك الشارب إلى آخر مدة بقائه، ومعلوم أنه يبقى أبداً، فيكون معناه لم يظمأ أبداً. انتهى.

وكذا قال البطليوسي في «أجوبة المسائل»: الوجه فيه النصب على الظرف. وهو كقوله في الحديث الآخر: (لم يظمأ بعدها أبداً) فهذا يفسر ما أشكل من ذلك الحديث، وحقيقة تقديره: لم يظمأ آخر ما عليه أن يبقى. والعرب تستعمل (الآخر) تريد به معنى الأبد كقول الشاعر:

أَمَا لَكَ عُمْرٌ إِنَّمَا أَنْتَ جُثَّةٌ ... إِذَا هِيَ لَمْ تُقْتَلْ تَعِشْ آخِرَ الدَّهْرِ

انتهى.

---

(1) سورة الشعراء ٢٣.

(2) سورة الشعراء ٢٤.

[١٠١٧] حديث: «أَلاَ أدلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ: لَا حَوْلَ ولا قوّةَ إلاّ باللهِ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يحتمل موضع (لا حول) الجر[٣] بدلاً من (كنز) والنصب على تقدير: أعني، والرفع على تقدير: هو[٤]. انتهى.

وقال ابن فلاح في «المغني»: يجوز في (لا حول ولا قوة إلاّ بالله) خمسة أوجه:-

أحدهما: بناء الاسمين على الفتح، فيكون كل واحد جملة مستقلة، وخبرها محذوف. أي: لا حول لنا أو في الوجود ولا قوة لنا في الوجود. والجار والمجرور يتعلق بالخبر، والواو لعطف جملة على جملة، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾[٥].

الثاني: فتح الأول وتنوين الثاني عطفاً على لفظ الأول و(لا) زائدة ومثله قول الشاعر:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلّة[٦]

(١) المسند ١٧٥/٥، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٦، ١٧٢، ١٧٩، ٢٦٥، ٢٩٨/٢، ٣٠٩، ٣٣٥، ٣٥٥، ٣٦٣، ٤٠٣، ٤٦٩، ٤٠٠/٤، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤١٨، ٤١٩، والبخاري المغازي باب ٣٨، والدعوات باب (٥٠) وباب (٦٧)، ومسلم - الذكر والدعاء باب ١٣ حديث ٤٤، ٤٥، ٤٧، وأبو داود - الصلاة باب ٣٦١، وفي الاستغفار حديث ١٥٢٦.

(٢) إعراب الحديث ٦١.

(٣) في ب، ج الحق.

(٤) في ب، ج هم.

(٥) سورة إبراهيم ٣١.

(٦) الشاهد لأنس بن عباس في سيبويه ٣٤٩/١، واللسان (قرر) ٤٢٨/٦، والدرر ١٩٨/٢، ٢٣٨، والعيني ٣٥١/٢، وهو بلا نسبة في الأصول ٣٢١/١، ٧٠٤/٢، والمرزوقي ٧٥، ٩٦٧، والضرورة للقزاز ٨٩، وشرح المفصل ١٠١/٢، وشرح شذور الذهب ٨٧، وابن عقيل، ٣٤١/١، والمفصل ٤٠، والأشموني ٩/٢، والهمع ١٤٤/٢، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية - الشاهد ١٦٧٦.

الثالث: بناء الأول على الفتح ورفع الثاني بالعطف على محل الأول، لأن (لا)(١) زائدة، أو أن الثانية بمعنى ليس ومثله قوله:

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ(٢)

الرابع: رفعهما جميعاً إمّا على مناسبة الجواب للسؤال، لأنه جواب سؤال مكرر(٣). فإذا قيل: هل رجل في الدار أو امرأة. جوابه المطابق (له)(٤): لا رجل في الدار ولا امرأة، بالرفع. أو كراهية توهم تركيب الكلمات معاً، وليس في كلامهم ذلك التركيب، أو على أنها بمعنى ليس فيهما، أو على مذهب المبرد فيهما، حيث أجاز رفع النكرة بعدها، أو على أن الأولى بمعنى (ليس) والثانية على مذهب المبرد أو على العكس، ومثله: (لا ناقة لي (في هذا)(٥) ولا جمل).

الخامس: رفع الأول على أنها بمعنى (ليس) أو على مذهب المبرد، وبناء الثاني على الفتح ومثله قوله تعالى: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾(٦).

فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ، وتزيد عليها من حيث التقدير. أما الاستثناء

---

(١) سقطت من أ.

(٢) صدره: (هذا لعمركم الصَّغَار بعينه) ـ وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في سيبويه ١/٣٥٢، وشرح المفصل ٢/١١٠، وهو لضمرة بن جابر في الخزانة ١/٢٤٣، ولمهني بن أحمر أو زرافة الباهلي في العيني ٢/٣٣٩، واللسان (حيس) ٧/٣٦٢، والمؤتلف والمختلف ٤٥، ولهمام بن عمرة في الحماسة الشجرية ١/٢٥٦، وهو بلا نسبة في الموجز ٥٣، وشرح شذور الذهب ٨٦، والأشموني، ٢/٩، والمفصل ٤٢، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٤٩.

(٣) في ب، ج بلفظ مختلف (أما على مناسبة الجواب لسؤال مكرر).

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من أ.

(٦) سورة الطور ٢٣.

في قوله (إلا بالله) فإنه على قياس قول الشافعي يرجع إلى الجملتين لأن العطف بالواو يُصَيِّرهما بمنزلة[1] الجملة الواحدة. وههنا هو في المعنى يرجع إليهما، فأشبه ما يقال أن الحـول والقوة لما كان معناهما واحداً صار[2] كأنه تكرار، فصح رجوع الاستثناء إليهما لكون معناهما واحداً. انتهى.

[١٠١٨] حديث: «وَنُصِرْتُ بالرُّعْبِ، فَيُرْعَبُ العَدُوُّ، وَهُوَ مِنّي مَسِيرَةُ شَهْرٍ»[3].

قال أبو البقاء[4]: (مسيرة) بالرفع على أنه مبتدأ، و(مني) خبره، والتقدير، بيني وبينه مسيرة شهر، ومثله قول العرب: هو مني فرسخان، ويحتمل النصب على تقدير: هو مني على مسيرة شهر. فلما حذف حرف الجر نصب. انتهى.

[١٠١٩] حديث: «سألتُ النبيَّ ﷺ عن كل شيءٍ حتّى سألتُهُ عن مسحِ الحَصَى، فال: واحدةً أَوْ دَعْ»[5].

قال أبو البقاء[6]: الجيد أن يكون (واحدة) منصوباً، أي: امسح مسحة واحدة.

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) في ب، ج جاز.

(٣) المسند ١٤٥/٥، ٣٠١/١، ٢٢٢/٢، ٣١٤، ٣٩٦، ٤١٢، ٣٠٤/٣، ٤١٦/٤، ١٦٢د ٢٤٨، ٢٥٦، والبخاري ـ التيمم باب(١) وكتاب الصلاة باب ٥٦، وكتاب الجهاد باب ١٢٢، ومسلم ـ المساجد ومواضع الصلاة حديث ٣،٥،٦،٧،٨. والترمذي ـ باب (٥) حديث ١٥٥٣، والنسائي ـ الغسل والتيمم باب ٢٦، وكتاب الجهاد باب(١)، والدارمي ـ الصلاة باب (١١١).

(٤) إعراب الحديث ٦١.

(٥) المسند ١٦٣/٥، ١٥٠، ١٧٩، ٣٨٥، ٤٠٢، ٤٢٥، والبخاري ـ العمل في الصلاة باب ٨، ومسلم ـ كتاب الجمعة باب(٨) حديث ٢٧، وكتاب المساجد ـ باب كراهة مسح الحصى حديث ٤٧، ٤٨، ٤٩، وأبو داود ـ الصلاة باب ١٧٥ حديث ٩٤٥، ٩٤٦، والترمذي ـ الصلاة باب ٢٧٩ حديث ٣٧٩ والنسائي ـ السهو باب ٧، والتطبيق باب ٩٨.

(٦) إعراب الحديث ٦٢.

أو افعل ذلك مرة واحدة. [ولو رفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: الجائز مرة واحدة][1] لكان وجهاً.

[١٠٢٠] حديث: «أيُّ مسجدٍ وُضِعَ في الأرضِ أوّلُ»[2].

قال أبو البقاء[3]: الوجه أن يضم (أول) ضمة بناء، كما قالوا: بدأ بهذا أول، وإنّما لقطعه عن الإضافة، كما بُنِيَتْ قبلُ وبعدُ، والتقدير أوّلُ كلّ ِ شيءٍ.

قول أبي ذر: (لِلَّهِ أَبُوكَ إِنْ كَذَبْتُكَ).

قال أبـو البقاء[4]: التقدير: ما كَذَبْتُك. و(لِلَّه أبوك) في حكم القسم. وقوله: (فـوجب لي أجره: فاعل وجب، والمعنى: أن صوم ثلاثة أيام يضاعف ثوابه حتى كأني[5] صمته كلّه.

قوله: (إِيهاً).

قال الأندلسي: من أسماء الأفعال (إيه) وتكون على ضربين بمعنى الاستزادة في الحديث، كأنه قال: حدّثنا أو زدْنا حديثاً، وإذا أريد التنكير ينون ويكسر. وبمعنى الكف عن الحديث فينون ويفتح، فيقال: (إيهاً) للفرق بين طلب الحديث، وطلب السكوت[6].

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من أ والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث ٦٢.

(٢) المسند ٥/١٥٠، ١٥٦، ١٥٧، بدون (في الأرض)، ١٦٠ بلفظه، ١٦٦ بمعناه، والبخاري ـ الأنبياء باب (١٠)، ومسلم ـ المساجد حديث (١)، والنسائي ـ المساجد باب ٣، وابن ماجه ـ المساجد باب (٧) حديث ٧٥٣.

(٣) إعراب الحديث ٦٣.

(٤) إعراب الحديث ٦٣.

(٥) في ب، ج كأنني.

(٦) في ب، ج السكون.

وقال الرضي: من أسماء الأفعال (إيهاً) أي: كفّ عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر[1]، ويجوز أن يكون صوتاً قائماً مقام المصدر معرباً منصوباً كسقياً ورعياً، وتبدل همزة (إيه) و(إيهاً) هاء، فيقال: (هِيه) و(هِيهاً).

ويجوز أن يكون اسم فعل مبنيّاً فالتنوين إذن كما في (صه)، وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء، يحتمل الوجهين نحو رويداً وحيهلاً وويهاً. وجوز ابن السري في (إيها) الفتح من غير تنوين على قلة، وأوجب غيره تنوينه، أي: كذا يقال: إيهاً عنّا.

[١٠٢١] حديث: «فإنْ عَادَ كَانَ حقّاً عَلَى اللهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الخَبَالِ»[2].

ومثله حديث: (... كان حقاً على الله أن يغفر له)[3].

قال أبو البقاء[4] (حقاً) خبر (كان) مقدم على اسمها، واسمها (أَنْ) ومعمولها، أي: كان السقي أو[5] الغفران له حقّاً على الله. كقوله تعالى: ﴿وكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ﴾[6] ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[7].

---

(١) في ب، ج (الترحب) وهو تصحيف.

(٢) المسند ٥/١٧١، ٦/٤٦٠، ٢/٣٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٩، ٣/٣٦١، بمعناه، ومسلم - الأشربة حديث ٧٢، وأبو داود - الأشربة - باب(٥) حديث ٣٦٨٠، والترمذي - الأشربة - باب(١) حديث ١٨٦٢، والنسائي - الأشربة - باب (٤٥).

(٣) المسند ٥/٢٤٠، وفيه: (من صلى الصلوات الخمس، وحج البيت، وصام رمضان كان حقاً على الله أن يغفر له).

(٤) إعراب الحديث ١٣٧.

(٥) في ب، ج أي.

(٦) سورة الروم ٤٧.

(٧) سورة يونس ٢.

[١٠٢٢] حديث: «عُرِضَتْ عَليَّ أُمَّتي بأعمالِها حسنةً وسيئة»[١].

قال أبو البقاء[٢]: قوله: (بأعمالها) في موضع نصب على الحال، أي: ومعها أعمالها، أو متلبسة بأعمالها، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[٣] أي: وفيهم إمامهم أو معهم. (حسنةً) و(سيئةً) حالان من الأعمال.

[١٠٢٣] حديث: «مَنْ فَارَقَ الجماعةَ شِبْراً»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: هو منصوب على الظرف، والتقدير: قدر شبر.

[١٠٢٤] حديث: «يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة»[٦].

قال الطيبي: في اسم (يصبح) وجوه:

أحدهما: قوله: (صدقة) أي: تصبح الصدقة واجبة على كل سلامى.

والثاني: (مِنْ أحدكم) على مذهب من يرى زيادة (مِنْ) في الإثبات، والظرف خبره، و(صدقة) فاعل على الظرف، أي: يصبح أحدكم واجباً على كل مفصل منه صدقة.

---

(١) المسند ١٧٨/٥، ١٨٠، ومسلم - المساجد باب (١٣) حديث ٥٧، وأبو داود - الصلاة باب١٦، والترمذي - فضائل القرآن باب (١٩) حديث ٢٩١٦.

(٢) إعراب الحديث ٦٣، ٦٤.

(٣) سورة الإسراء ٧١.

(٤) المسند ١٨٠/٥، ٣٤٤، ٢٧٥/١، ٢٧٩، ٣١٠، ١٣٠/٤، ٢٠٢، والبخاري - الفتن باب(٤)، ومسلم - الإمارة - باب ١٣ حديث ٥٣ بمعناه. والدارمي - السير - باب٧٦ بمعناه.

(٥) إعراب الحديث ٦٤.

(٦) المسند ١٦٧/٥، ٣٢٨/٢ - ٣٢٩، والبخاري - الجهاد والسير باب ١٢٨، ومسلم - صلاة المسافرين حديث ٨٤ - وزكاة حديث ٥٦، وأبو داود - صلاة الضحى باب ٣٠١ حديث ١٢٨٦، وكتاب الأدب - باب ١٧٢ حديث ٥٢٤٣.

والثـالث: اسمه ضمير الشأن، والجملة الاسمية بعده مفسرة، و(من أحدكم) صفة (كل سلامى).

قوله: (وإنَّ بكلِّ تسبيحةٍ صدقة، [وكل تكبيرة صدقة][1]، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة).

قال النووي: روينا (صدقة) فيما عدا الأول بالرفع على الاستئناف، والنصب عطفاً على أنه بكلّ تسبيحة صدقة. قوله: (وَأَمْرٌ بالمعروفِ صدقةٌ، ونَهْيٌ عن المنكرِ صدقةٌ) استدل به النحاة على الابتداء بالنكرة.

[١٠٢٥] حديث: «**سألته: هل رأيت ربك؟ فقال: قد رأيته نوراً أنّى أراهُ**»[2].

قال أبو البقاء[3]: في هذه الرواية (نوراً) بالنصب، والوجه فيه أنه جعل [(نوراً) بدلاً من الهاء، أي: رأيت نوراً، ثم استأنف أي: أَنَّىٰ أراه؟. أي: كيف][4] أرى الله، وثم نور يمنعني، فالهاء في (رأيته) للنور وفي (أراه) لله تعالى، ويروى (نُورٌ) بالرفع، تقديره: ثَمَّ نورٌ فكيف أرى الله؟. انتهى.

وقال القرطبي: رفع (نور) على فعل مضمر تقديره: غلبني نور، أو حجبني نور، و(أني أراه؟) استفهام على جهة الاستبعاد.

[١٠٢٦] حديث: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ ينفقُ من كلِّ مالٍ لَهُ زَوْجَيْنِ إلى أَنْ قَالَ: إنْ كانت**

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٢) المسند ٥/١٤٧، ومسلم ـ إيمان ـ باب ٧٨ حديث ٢٩١، والترمذي ـ تفسير القرآن باب (٥٤) حديث ٣٢٨٢.

(٣) إعراب الحديث ٦٤.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ، والتصويب من إعراب الحديث النبوي ٦٤.

رجالاً فرجلين، وإنْ كانتْ إِبلاً فبعيريْنِ»[1].

قال أبو البقاء[2]: التقدير: إنْ كانت أمواله التي ينفق منها رجالاً أو إبلاً. وقد دلّ على هذا التقدير[3] قوله: (من كلّ مالٍ له). و(رجلين) و(بعيرين) منصوب على تقدير: فينفق رجلين.

[١٠٢٧] حديث: «إنَّ المُكْثِرِينَ هُمُ المُقِلُّونَ يَوْمَ القيامةِ إلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللهُ خيراً فنفخ فِيهِ يمينَه وشِمالَه و(بين)[4] يديه ووراءه»[5].

قال أبو البقاء[6]: كلّ (ذلك)[7] منصوب على الظرف. انتهى.

وقوله (في الحديث)[8]: (تعاله).

قال الزركشي: الهاء هنا (للوقف)[9].

وقوله: (قال: بَشِّرْأُمَّتَك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة[10] قلت: يا

---

(١) المسند ١٥١/٥، وبمعناه في ١٥٩/٥، وبلفظ مقارب في ١٦٤/٥، والدارمي ـ الجهاد ـ باب ١٣.

(٢) إعراب الحديث ٦٥.

(٣) في ب، ج الضمير.

(٤) في أ من.

(٥) المسند ١٥٢/٥، ١٨١، ٣٥٨/٢، ٣٩١، ٣٩٩، ٥٢٥، والبخاري ـ الاستقراض ـ باب (٣)، والرقاق باب (١٤)، ومسلم ـ كتاب الزكاة ـ باب (٩) حديث ٣٣، وبمعناه أخرج الحديث الذي قبله (٣٢).

(٦) إعراب الحديث.

(٧) سقط من أ.

(٨) سقط من أ.

(٩) في أ (للوقت) وهو تصحيف من الناسخ.

(١٠) (الجنة) سقطت من ب، ج.

جبريل: وإنْ سرق وإنْ زنى قال: نعم)[1].

قال الكرماني: حرف الاستفهام فيه مقدر وتقديره: أدخل الجنة وإن سرق وإن زنا، والشرط حال.

وقال ابن مالك في «التوضيح»[2]: قد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلّا بتقديرها كقوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ)[3].

قال ابو الفتح وغيره: أراد(أَوَ تِلْكَ[4]) نِعْمَةٌ.

ومن ذلك قراءة ابن محيصن ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾[5] بهمزة واحدة، وقراءة أبي جعفر ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[6] بهمزة وصل.

ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكُمَيْتِ:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلاَ لَعِباً مِنّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[7]

أراد: أَوَ ذُو الشّيبِ يلعبُ؟ ومثله قول الآخر:

فَأَصْبَحتُ فِيهِمْ آمِناً لا كَمَعْشَرٍ ... أَتَوْنِي وَقَالُوا: مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ[8]

---

(١) البخاري -٢٣ - كتاب الجنائز -١ - باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه: لا إله إلّا الله.

(٢) شواهد التوضيح ٨٧ - ٨٩.

(٣) سورة الشعراء ٢٢.

(٤) في أ (وتلك) والتصويب من ب، ج.

(٥) سورة البقرة ٦. (٦) المنافقون ٦.

(٧) الشاهد للكميت في الهاشميات ١٥، والدرر ٢/٨٥، ١٦٧، والمحتسب ١/٥٠، والسيوطي ١٢، والعيني ٣/١١٢، والخزانة ٢/٢٠٧، وشواهد التوضيح ٨٨، والهمع ٢/٦٩، ١٩٥، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ١٦٤.

(٨) لعمران بن حطان في المخصص ١٧/١٤٦، وأمالي ابن الشجري ١/٢٦٧، والخزانة ٢/٤٣٩، وبلا نسبة في المحتسب ١/٥٠، والخصائص ٢/٢٨١ وشواهد التوضيح ٨٨.

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله ﷺ: (يَا أَبَا ذَرّ عَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟)[1] أراد: أعيرته بأمه.

وقوله ﷺ: أتاني جبريل فبشّرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت: وإن سرق وإن زنى)[2].

أراد رسول الله ﷺ: أَو إِنْ سَرَقَ.

ومنـه حديث ابن عبـاس: (أنّ رجلاً قال: إن أمي ماتت وعليها (صوم)[3] شهر فأقضيه؟)، وفي بعض النسخ (أفأقضيـه).

وفي حديث أبي هريرة: (أنّ الحسنَ أخذَ تمرةً من تمرِ الصدقةِ فجعلها في فِيهِ، فنظرَ إليه رسولُ اللهِ ﷺ فأخرجها من فِيهِ وَقَالَ: أما علمت؟)، وفي بعض النسخ: ما علمت؟[4] وأصله (أمـا علمت). فإنّ (أَمَـا) هذه مركبة من همزة الاستفهام، و(ما) النـافية، وأفـاد تركيبهـا التقرير والتثبيت، فحذفت همزة الاستفهام، لأن المعنى لا يستقيم إلاّ بتقدير (ما).

ومن حذف الهمزة قبل (ما) النافية ما أنشد البَطَلْيُوسِي من قول الشاعر:

مَا تَرَى الـدَّهْـرَ قَدْ أَبَـادَ مَعَـدّاً وَأَبَـادَ الـقُـرُونَ مِنْ قَوْمِ عَادِ[5]

انتهى.

---

(١) البخاري ـ إيمان ٢٢، عتق ١٥.

(٢) البخاري ـ ٢٣ جنائز.

(٣) سقط من أ. والحديث في البخاري ـ ٣٠ صوم.

(٤) المسند ١/٢٠٠، ٣/٤٩٠، ٤/٣٤٨، والبخاري ـ زكاة ٦٠.

(٥) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٨٩.

[١٠٢٨] حديث: «رأيتُ أَبَا ذَرٍّ وعليهِ حلّةٌ وعَلى غُلاَمِهِ مِثْلُهُ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: إنما ذكر الضمير وهو للحلّة، لأن (الحلة) ثوب فحمله على معناها.

قلت: ويحتمل عود الضمير إلى (أبي ذر) أي: مثل ما عليه.

وقوله: (فعيرته بأمه)

قال الزركشي: فيه رد على ابن قتيبة في إنكاره تعديته بالبناء، والصحيح أنهما لغتان، وإسقاط (الباء[٣] أفصح).

وقال القرطبي: يقال: عيرته كذا، بغير باء، والعامة تقوله بالباء، والأولى كلام العرب، قال النابغة:

وَعَيَّرَتْنِي بنو ذُبيانَ خَشْيَتَهُ وَمَا عَلَيَّ بأنْ أَخْشَاكَ مِنْ عَارِ[٤]

قوله: (إِخْوانَكُمْ خَوَلَكُم).

قال أبو البقاء[٥]: بالنصب، أي: أحفظوا (إخوانكم[٦]) ويجوز الرفع على معنى: هم إخوانكم، والنصب أجود.

وقال الزركشي: رواه البخاري في باب (حسن الخلق): هم إخوانكم ، وهو يرجح تقدير الرفع.

---

(١) المسند ١٦١/٥، والبخاري ـ الإيمان ـ باب (٢٢)، والعتق ـ باب ١٥، ومسلم ـ الإيمان حديث ٤٠، وحديث ٣٨ من نفس الباب بألفاظ متقاربة.

(٢) إعراب الحديث ٦٧.

(٣) سقطت من أ.

(٤) في ديوانه ص ٨٧ (دار المعارف بمصر) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٥) إعراب الحديث ٦٧.

(٦) التصويب من إعراب الحديث ٦٧.

وقال الكرماني: فإن قلت أصل الكلام أن يقال: خولكم إخوانكم، لأن المقصود وهو الحكم على الخول[1] بالأخوة. قلت: التقديم إمّا للاهتمام ببيان الأخوة، وإمّا لحصْر الخول[2] على الإخوان، أي: ليسوا إلا إخواناً.

التيمي كأنه قال: هم أخوانكم، ثم أراد إظهار هؤلاء الإخوان، فقال: خولكم.

[١٠٢٩] حديث: «قلتُ يا رسولَ اللهِ: سَبَقَنا أصحابُ الدُّثُورِ سَبْقاً بَيِّناً»[3].

قال أبو البقاء[4]: (الدّثور) وصف للأمول، والأثر فيه أن يستعمل مفرداً وصف به الواحد أو أكثر، وقد جاء هنا على الجمع، يقال: مال دثْر، ومالان دثْر، وأموال دثْر. و(سَبْقاً) منصوب على المصدر.

وقوله: (تسبح خلاف كل صلاة)، أي: خَلْف كل صلاة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرِحَ المُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلاَفَ رَسُولِ اللهِ﴾[5].

[١٠٣٠] حديث: «بايعني خَمْساً وأوثقني سَبْعاً، وأَشْهَدَ اللهَ عَلَيَّ تِسْعاً»[6].

قال أبو البقاء[7]: (خمساً) و(سبعاً) و(تسعاً) كلها منصوبة على المصدر أي: خمس بيعات أو مرات.

---

(١) في ب، ج ساقط.

(٢) في ب، ج (وإما لحصر الأخوة).

(٣) المسند ١٥٨/٥، ٢٣٨ بألفاظ مقاربة، ١٥٤/٥ بمعناه، البخاري ـ الدعوات باب(١٨) بمعناه، ومسلم ـ الزكاة ـ باب ١٦ حديث (٥٣) بمعناه، والنسائي ـ السهو ـ باب (٩٥) بمعناه، والترمذي ـ أبواب الصلاة ـ باب ٣٠٢ بمعناه.

(٤) إعراب الحديث ٦٨.

(٥) سورة التوبة ٨١.

(٦) المسند ١٧٢/٥.

(٧) إعراب الحديث ٦٨.

[١٠٣١] حديث: «إنّ رسول الله ﷺ قال: ستةَ أيامٍ ثُمَّ اعْقِلْ يَا أَبَا ذَرٍّ ما يقال لك بعد»(١).

قال أبو البقاء(٢): (ستة) منصوب على تقدير: اصبر ستة أيام ثم اعقل بعد، أي: افهم ما أقول لك في اليوم السابع.

[١٠٣٢] حديث: «يَا أَبَا ذَرٍّ هَلْ تَدْرِي فِيمَا تَنْتَطِحَانِ»(٣).

قال أبو البقاء(٤): الأشبه أن (ما) استفهام، والوجه أن يكون بغير ألف، فإن كان(٥) ذلك من تخليط الرواة، فينبغي أن يقال بغير ألف، وأن حفظ هذا عن النبي ﷺ هكذا كان من الشذوذ، وقد جاء في الشعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ   كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ(٦)

ولا يجوز أن يكون بمعنى الذي (لأنه قد عُدِّيَ الفعلُ إليه بفي).

قال: ومثله حديث ابن عباس رضي الله عنه: قدم علي من اليمين، فقال له رسول الله ﷺ: (بما أهللت)(٧) والصواب: بِمَ أهللت؟، بغير ألف، لأن (ما) التي

---

(١) المسند ٥/١٨١، برواية: (ما أقول لك بعد).

(٢) إعراب الحديث ٦٨.

(٣) المسند ٥/١٦٢.

(٤) إعراب الحديث ٦٩.

(٥) سقطت من ب، ج.

(٦) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ١٢١، والأزهرية ٨٤، واللسان (قوم ١٥/٣٩٨ والسيوطي ٢٤١، والعيني ٤/٥٥٤، وشواهد التوضيح ١٦١، وشرح الشافية ٢٢٤، والمحتسب ٢/٣٤٧، والدرر ٢/٢٣٨، وهو بلا نسبة في: الهمع ٢/٢١٧، والأشموني ٤/٢١٦، والضرورة للقزاز ١٦٣، والخزانة ٢/٥٣٩. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٧٥٤.

(٧) ما بين المعقوفتين جاء في نهاية هذه الفقرة من النسخة أ. والحديث في المسند ١/٣٩، ٢/٢٨، ٣/١٨٥، ٤/٣٩٣، والبخاري - حج ٣٢.

للاستفهام يحذف ألفها مع حرف الجر، ليفرق بينها وبين (ما) الخبرية، التي بمعنى (الذي)، قال تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ﴾[1]، ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾[2]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[3] ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾[4].

قال: ولعل إثبات الألف من تغيير الرواة، وهكذا كل موضع يشبهه.

[١٠٣٣] حديث: «**وَمَنْ دَعَا رجلاً بالكفرِ أو قال: عَدوَّ الله، وليسَ ذلك إلّا حار عليه**»[5].

قال النووي: هذا الاستثناء (قيل)[6]: إنه وقع على المعنى، وتقديره: ما يدعوه أحد إلا حار عليه، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الأول، وهو قوله: (ليس من رجل أدعى لغير أبيه، وهو يعلمه إلا كفر، فيكون الاستثناء جارياً على اللفظ، وضبطنا (عَدوُّ الله) على وجهين: الرفع على أنه خبر مبتدأ أي: هو عدو الله، والنصب على النداء، أي: يا عدو الله، والنصب على النداء، أي: يا عدو الله، وهو أرجح. انتهى.

[١٠٣٤] حديث: «**والمُنَفِّق سلعتَهُ بالحلفِ الكاذبِ**»[7].

قال القرطبي: الرواية في (المُنَفِّق) بفتح النون، وكسر الفاء مشددة، وهي

---

(١) سورة البقرة ٩١.

(٢) سورة الطارق ٥.

(٣) سورة النبأ ١.

(٤) سورة النازعات ٤٣.

(٥) المسند ١٦٦/٥، ومسلم ـ إيمان باب ٢٧ حديث ١١٢.

(٦) في أ (مثل).

(٧) المسند ١٤٨/٥، ١٥٨ بلفظه (بالحلف الفاجرة) ١٦٢، ١٦٨، ١٧٨، ومسلم الإيمان ـ حديث (١٠٦)، والترمذي ـ بيوع حديث ١٢١١، والنسائي ـ الزينة ـ باب (١٠٤) حديث ٥٣٣٥، والبيوع باب (٥) حديث ٤٤٦٤، والزكاة ـ باب المنان بما أعطى حديث ٢٥٦٤. وأبو داود ـ اللباس باب ٢٨ حديث ٤٠٨٧.

مضاعف نَفَقَ (البيع)[1] ينفق نَفَاقاً. إذا خرج و(نَفِذَ)[2]، وهي ضد كَسَدَ غير أن (نفَقَ) المخفف لازم، فإذا شدد عُدِّيَ للمفعول، ومفعوله هنا (سلعته). وقد وصف (الحلف) وهي مؤنثة بـ(الكاذب) وهو وصف مذكر، وكأنه ذهب بالحلف مذهب (القول) فذكره، أو مذهب المصدر، وهو مثل قولهم: أتاني كتابه فمزقتها. ذهب بالكتاب مذهب الصحيفة.

[١٠٣٥] حديث: «مَا أَظَلَّتِ الخَضْرَاءُ وَلا أَقَلَّتِ الغَبْراءُ مِنْ ذي لهجةٍ أصدقَ ولا أَوْفَى مِنْ أَبِي ذَرٍّ»[3].

قال الطيبي: (من) في (من ذي لهجة) زائدة، و(ذي لهجة) معمول (أقلت)، وقد تنازع فيه العاملان، فأعمل الثاني وهو مذهب البصريين، وهذا دليل ظاهر لهم.

[١٠٣٦] حديث: «إنّ الناسَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ ثَلاَثَةِ أفواجٍ راكبين طاعمين كاسين... فوجٍ يمشون ويسعون، وفوج تسحبهم الملائكة»[4].

قال أبو البقاء[5]: (فوجٍ) الأول بالجر على البدل مما قبله، و(راكبين) نعت له، ويجوز أن يروى (فوجٌ) (بالرفع، أي: يحشر منهم فوج)[6] ويكون (راكبين) حالاً. وأمّا (فوج) الثاني والثالث فالرفع فيه أقرب من رفع الأول لأنه ليس هناك مجرور يقوي جره.

[١٠٣٧] حديث: «مَا للشياطينِ مِنْ سلاحٍ أبلغُ في الصالحينَ مِنَ النّساءِ إلاّ المُتَزَوِّجُونَ»[7].

---

(١) سقطت من أ.
(٢) في (نفق).
(٣) المسند ١٩٧/٥، ٤٤٢/٦، ١٧٥/٢، ٢٢٣، والترمذي - المناقب باب ٣٦ حديث ٣٨٠٢، والدارمي - المقدمة باب (١١) حديث ١٥٦.
(٤) المسند ١٦٤/٥، والنسائي - الجنائز باب ١١٨ (البعث) بلفظ ولكن فيه تقديم وتأخير وزيادة.
(٥) إعراب الحديث ٦٩ - ٧٠.
(٦) ما بين المعقوفتين مكرر في أ.
(٧) المسند ١٦٤/٥.

قال أبو البقاء[1]: (أبلغ) يجوز أن يفتح ويكون في موضع جر صفة لـ(سلاح) على اللفظ، وأن يرفع صفة له على الموضع، لأن (مِنْ) زائدة ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلـٰهٍ غَيْرُه﴾[2] يقرأ بالرفع والجر. وأمّا قوله: (إلا المتزوّجون) هكذا وقع في هذه الرواية بالرفع، والأشبه أن يكون منصوباً لأنه استثناء من غير نفي[3]، ووجه الرفع أن يكون على الاستئناف والاستثناء المنقطع، أي: لكنِ المتزوّجون مُطَهّرون.

وقال ابن مالك في «توضيحه»[4]: (حق)[5] المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مُكَمَّلاً معناه بما بعده، فالمفرد نحو: ﴿الأَخِلاَّءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلاَّ الْمُتَّقِينَ﴾[6]، والمكمَّل معناه بما بعده ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجمَعِينَ * إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾[7]، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابتَ الخبرِ ومحذوفه، فمن الثابت[8] الخبر قول عبدالله بن قتادة: (أَحْرَمُوا كلّهم إلاّ أبو قتادة (لَمْ يحرمْ)[9]، فإلاّ بمعنى (لكنْ) و(أبو قتادة) مبتدأ، و(لم يحرم) خبره، ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاّ امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾[10]، و(امرأتك) مبتدأ والجملة بعده خبره، ولا يصح أن يجعل (امرأتك) بدلاً من (أحد)، لأنها لم تَسْرِ معه، فيتضمنها[11] ضمير المخاطبين، ودلّ على أنها لم تَسْرِ معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله الذين أُمِرَ أَنْ يسري بهم، فإذا لم يكن في الذين سُرِيَ[12] بهم لم يصح أن يبدل من فاعل (يلتفت) لأنه بعض ما دل عليه الضمير المجرور بمن، وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأَنْ قال: لم يسر بها ولكنها شعرت بالعذاب

(١) إعراب الحديث ٦٩.

(٢) سورة الأعراف، ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥.

(٣) في ب، ج (نفع) وهو تصحيف من الناسخ.

(٤) شواهد التوضيح ٤١، ٤٢.

(٥) في أ (من) والتصويب من شواهد التوضيح.

(٦) سورة الزخرف ٦٧.

(٧) سورة الحجر ٥٩، ٦٠.

(٨) في ب، ج الغائب.

(٩) سقط من أ.

(١٠) سورة هود ٨١، بنصب (امرأتك).

(١١) في أ: (يتضمنها).

(١٢) في ب، ج (يسرى).

فتبعتهم ثم التفتت فهلكت. وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله: (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ). وهذا والحمد لله بيّن والاعتراف بصحته متعين، ومن المبتدأ الثابت الخبر بعد (إلّا) قوله ﷺ: (ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلّا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا)[1].

وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَابَ﴾[2].

ومن الابتداء بعد إلا محذوف الخبر قوله ﷺ: (وَلاَ تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إلّا اللهُ)، أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس[3].

ومن ذلك قوله ﷺ: (كلُّ أُمّتِي مُعَافىً إلّا المجاهرون)[4]. أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون.

وبمثل هذا تأويل القراءة قراءة بعضهم: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[5] أي: إلّا قليلٌ منهم لم يشربوا.

وللكوفيين في هذا الذي لم يفتقر إلى تقدير مذهب آخر وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها. انتهى.

وقال الرضي: مذهب سيبويه جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء.

قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، أن يكون (إلا زيد) بدلاً، وصفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً لقوله:

---

(١) المسند ٥/١٦٤.

(٢) سورة الغاشية ٢٣.

(٣) البخاري ـ توحيد ٩٧ ـ باب قوله تعالى: عالم الغيب.

(٤) البخاري ـ أدب ٧٨ ـ باب ستر المؤمن على نفسه.

(٥) سورة البقرة ٢٤٩، وهي بالرفع قراءة أبي والأعمش.

وكــلُّ أخٍ مفــارِقُــهُ أَخُــوهُ لعــمــرُ أبِـيك إلاّ الــفَــرْقَــدَانِ[1]

وقـولـه عليه السلام: (كلهم هلكى إلاّ العالمون، والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلاّ المخلصون).

وقال الكسائي: تقدير البيت: إلاّ أَنْ يكون الفرقدان، وهو مردود، لأن الحرف الموصول[2] لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع.

[١٠٣٨] حديث: «مَا أُحِبُّ أَنْ يَكُونَ لِي مِثْلُ أُحُد ذهباً»[3].

قال الكرماني: (مثل) إما اسم (يكون)[4]، و(ذهباً) تمييز وإما حال تقدم على الاسم.

[١٠٣٩] حديث: «مَا أُحِبُّ أَنّه يُحَوَّلُ لِي ذَهَباً»[5].

قال ابن مالك[6]: تضمن هذا الحـديث (استعمـال)[7] (حوّل) بمعنى صير، وعاملة عملها، وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين، والموضع الذي يليق به أن يذكر فيه باب ظن وأخوانها، لأنها تقتضي مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر،

---

(١) لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٨٠، وسيبويه ٣٧١/١، واللسان (إلاّ) ٣١٥/٢٠ والكامل ٢٩٨/٢، والبحر المحيط ٢٨٨/١، وهو لغيره مع مواضع أخرى، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٣٠٤٥).

(٢) في ب، ج (الموصوف).

(٣) المسند ١٦١/٥ ـ ١٧٦ وبروايات مختلفة.

(٤) في أ، ب، ج (أن) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر تخريج الحديث السابق، بروايات متعددة في المسند، والبخاري ٤٣ كتاب الاستقراض وأداء الديون ٣٠ باب أداء الديون.

(٦) شواهد التوضيح ٦٩.

(٧) سقط من أ.

وقد جاءت في هذا الحديث مبنية لما لم يسم فاعله، فرفعت أول المفعولين، وهو ضمير عائد إلى (أُحُد)، ونصبت ثانيهما وهو (الذّهب)، فصارت ببنائها لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه جاريةً مجرى (صار) في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً، وهكذا حكم (ظن) وأخواتها، وكذا حكم ما صيغ منها على صيغة مطاوعة كآرتدّ[1] وتحوّل، فإنها بزيادة التاء تجدد له حذف ما كان فاعلاً وجعل أول المفعولين فاعلاً، وجعل ثانيهما خبراً منصوباً، كما تجدد مثل ذلك في (حوّل) إذا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله كقولك في: حوّل اللهُ طائفة من اليهود قردةً، وتحوّلت[2] طائفةٌ من اليهود قردةً.

فحوّل جار مجرى صير في نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، و(تحوّل) و(حُوِّل) جاريان مجرى صار في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وقد خفي هذا المعنى على من أنكر على الحريري قوله في الخمر:

وَمَا شَيْءٌ إِذَا فَسَدَا تَحَوَّل غَيُّهُ رَشَدَا
زَكِيُّ الأَصْلِ وَالِدُهُ وَلَكِنْ بِئْسَمَا وَلَدَا[3]

انتهى.

قوله: ﴿وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾[4].

قال الكرماني: (هم) مبتدأ، و(قليل) خبره، و(ما) زائدة أو صفة.

قوله: (قال مكانك) أي: الزم مكانك.

قوله: (قلت: يا رسولَ اللهِ: الذي سمعت).

قال الكرماني: خبر مبتدأ محذوف، أي: ما الذي سمعت.

---

(١) في أ (كازيد)، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في ب، ج (وحولت).

(٣) البيتان للبحتري - بالمقامة الثانية والأربعين النجرانية، وشواهد التوضيح ٧٠.

(٤) سورة (ص) ٢٤.

[١٠٤٠] حديث: «**ما يسرُّني أنّ عندي مثلَ أحدٍ ذهباً تَمْضِي عَلَيَّ ثالثةٌ وعندي منه دينارٌ إلا شيء أرصده لدَيْنٍ إلاّ أنْ أقول به في عباد الله هكذا وهكذا**»[١].

قال الكرماني: (إلّا شيء) استثناء من (دينار)، و(إلا أن أقول) من فاعل (يسرني).

[١٠٤١] حديث: «**ما أحبُّ أنَّ لِي (ذَاكَ)[٢] عِنْدِي ذَهَباً**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: (ذهباً) منصوب على التمييز، والتقدير: لو أن لي مثل أُحُد ذهباً.

[١٠٤٢] حديث: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يموتُ فيترك غنماً أو إبلاً أو بقراً لم يُؤَدِّ زكاتها إلا جاءَتْهُ يومَ القيامةِ أعظمَ ما تكونُ وَأَسْمَنَهُ**»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: (أعظمَ) و(أسمنَ) هنا حالان.

[١٠٤٣] حديث: «**إنّ خليلي عَهِدَ إليَّ أنْ أَيُّما ذهبٍ أو فضةٍ أُوكِيَ عليه فهو جمر على صاحبه**»[٧].

---

(١) المسند بروايات عديدة متقاربة ١٤٩/٥، ١٥٢، ١٦٠، ١/٣٠٠، ١/٣٠١، ٢/٤٦٧، ٥٣٠، وأخرجه البخاري ـ التمني ٢، ومسلم في باب الزكاة ٣١.

(٢) في أ دار والتصويب من إعراب الحديث ٦٥.

(٣) المسند ١٥٢/٥، وصحيح البخاري ١٦١/١ كتاب الزكاة ـ باب ما أدى زكاته فليس بكنز، وكتاب الرقاق ٧٨/٤، ومسلم ٧٥/٣ ـ باب الترغيب في الصدقة.

(٤) إعراب الحديث ٦٥.

(٥) المسند ١٥٢/٥، ١٥٧ ـ ١٥٨، ١٧٠، ٢٦٢/٢، ٣٢١/٣، ومسلم ـ الزكاة باب ٨ حديث ٣٠ بألفاظ متقاربة، والنسائي ـ الزكاة باب ٩ (مانع زكاة البقرة) بمعناه) وباب (١١) مانع زكاة الغنم، وابن ماجه ـ الزكاة باب(٢) حديث ١٧٨٥، وبمعناه حديث ١٧٨٦.

(٦) إعراب الحديث ٦٦.

(٧) المسند ١٧٦/٥، ١٦٥/٥ بألفاظه إلا كلمة (كي) بدلاً من (جمر).

قال أبو البقاء[1]: يحتمل أن يكون (أَنْ) هنا زائدة، وقد جاء في الرواية الأخرى بغير (أَنْ)، ويحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة، أي: أنه أيّما. و(أيّما) مبتدأ، و(أُوكِيَ) عليه) الخبر.

قلت: ويحتمل أن تكون تفسيرية، لأن (عهد) فيه معنى القول دون حروفه.

[١٠٤٤] حديث: «لَهـٰذَا عندَ اللهِ أَخْيَرُ يَوْمَ القيامةِ مِنْ ملءِ الأرضِ مثل هذا»[2].

قال أبـو البقـاء[3]: لفـظة (أخير) يريد بها (خَيْر) التي للتفضيل، لأنه وصلها بمِنْ، كقـولـك: زيد خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو. فيجوز أن يكون السهو من الراوي. والصواب خَيْر. ويجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل أفضل. انتهى.

[١٠٤٥] حديث: «ألا أخبرك يا عبد اللّهِ بن جابر بأَخْيرِ سورة في القرآن؟ قال: بلى. قال: الحمدُ لله ربِّ العالمين»[4].

رواه البيهقي في شعب الإيمان.

[١٠٤٦] حديث قول اليهود في عبدالله بن سلام: «أعلمنا وابن أعلمنا وأخيرنا وابن أخيرنا»[5].

رواه البخاري[6].

[١٠٤٧] حديث ابن عباس: «أتى رسول الله ﷺ وقد حمل قثم بين يديه، والفضل خلفه: فأيهم أشر وأيهم أخير»[7].

---

(١) إعراب الحديث ٦٦.

(٢) المسند ٥/١٥٧، ١٧٠، والبخاري ـ النكاح باب (١٥) بمعناه، والرقاق ـ باب (١٦) فضل الفقير، وابن ماجه ـ الزهد باب (٥) حديث ٤١٢٠.

(٣) إعراب الحديث ٦٧.

(٤) المسند ٤/١٧٧، ٢١١ بمعناه ٣/٤٥٠.

(٥) المسند ٣/١٠٨، ٢٧١ والبخاري ـ الأنبياء باب (١)، ومناقب الأنصار باب ٤٥ بمعناه.

(٦) في أ البيهقي.

رواه البخاري.

قال الكرماني: فيه (الأشر) و(الأخير) لغة فصيحة.

[١٠٤٨] حديث أنس: «**لا يأتي عليكم زمانٌ إلا الذي بعده أشرُّ منه**»[١].

رواه البخاري.

قال الكرماني: هذا دليل من قال باستعمال (الأخير) و(الأشر).

قال الزركشي: جاء على الأصل، فإنه أفعل تفضيل، ويروى (شرّ منه).

[١٠٤٩] حديث أبي سعيد: «**إنّ من أشرِّ الناسِ عند الله منزلةً يوم القيامة الرجل يفضي إلى أمر أتِه وتفضي إليه ثم ينشر سرَّها**»[٢].

رواه مسلم.

قال القاضي عياض: هكذا وقعت الرواية (أشرّ) بالألف. وأهل النحو يقولون[٣]: لا يجوز (أَشَرّ) و(أَخْير)، وإنّما يقال: هو خَيْرٌ منه وشَرٌّ منه.

قال: وجاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً، وهو حجة في جوازهما جميعاً، وأنهما لغتان.

[١٠٥٠] حديث أنس: «**أنّ النبيَّ ﷺ نَهَى أنْ يشربَ الرّجلُ (قائماً)، قيل: فالأكلُ، قال: ذَاكَ أَشَرُّ وأَخبَثُ**»[٤].

---

(١) المسند ٣/١٣٢، ١٧٧، ١٧٩، والبخاري ـ الفتن باب (٦) حديث ٧٠٦٨، وفتح الباري ـ ١٣/١٩ ـ ٢٠، والترمذي ـ فتن باب ٣٥ حديث ٢٢٠٦.

(٢) المسند ٣/١٦٩، ومسلم ـ النكاح باب تحريم إفشاء سرّ المرأة حديث ١٤٣٧ وأبو داود ـ الأدب باب في نقل الحديث ـ حديث ٤٨٧١.

(٣) في ب، ج يقربون.

(٤) مسلم ـ الأشربة ـ باب ١٤ «كراهية الشرب قائماً» حديث (١١٣).

رواه مسلم.

قال النووي: هكذا وقع في الأصول (أشَرّ) بالألف، وهي لغة، وإنْ كانت قليلة الاستعمال.

قال: ولهذا نظائر مما لا يكون معروفاً عند النحويين، وجارياً على قواعدهم وقد صحّتْ به الأحاديث فلا ينبغي ردّه (إذا ثبت)[1] بل يقال: هذه لغة قليلة الاستعمال، ونحو هذا من العبارات وسببه أن النحويين لم يحيطوا إحاطة مطبقة بجميع كلام العرب ولهذا يمنع بعضهم ما ينقله غيره عن العرب كما هو معروف. انتهى.

مسند أبي رِمْثة رضي الله عنه[2]

[١٠٥١] حديث: «أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو يخطبُ يقول: يَدُ المُعْطِي العُلْيا أمّك وأباك وأختك وأخاك، وأَدْنَاك أَدْنَاك»[3].

مسند أبي زيد عمرو بن أخطب رضي الله عنه[4]

[١٠٥٢] حديث: «كَانَ هـٰذَا يوماً الطعامُ فِيهِ كَرِيهٌ»[5].

---

(١) سقط من (أ).

(٢) أبو رِمْثَة التيمي، من تيم بن عبد مناة بن أدّ، ويقال التميمي، من ولد امرىء القيس بن زيد بن مناة بن تميم، وقد اختلف في اسمه كثيراً، فقيل: حبيب بن حيّان، وقيل، حيان بن وهب، وقيل: رفاعة بن يثربي، وقيل: عمارة بن يثربي بن عوف، أسد الغابة ـ ت٥٨٨٢.

(٣) المسند ٢/٢٢٦، ١٥٢، ٤/٦٤، ١٦٣، ٥/٣٧٧، والنسائي الزكاة باب (٥١) والطبراني ٢/٧٩.

(٤) عمرو بن أخطب أبو زيد الأنصاري، له صحبة ورواية، غزا مع رسول الله ﷺ، مسح على رأسه ودعا له، سكن البصرة وله أحاديث، ـ أسد الغابة ٣٨٤٨ ـ ٥٩٢٢، وابن خياط ١/٢٢٨، وتهذيب التهذيب ٨/٤.

(٤) المسند ٥/٧٧، ٣٤٠.

قال أبـو البقاء[1]: (هذا) اسم (كان) و(يوماً) ظرف لـ(هذا). والجيد أن يكون (يوماً) خبر (كان) لأنه أراد بـ(هذا) الذبح). وهو مصدر وظرف الزمان يجوز أن يكون خبراً عن المصدر.

وقوله: (الطعامُ فِيهِ كريه) مبتدأ وخبر في موضع صفة لـ(يوم) وهذا مثل قولك: كان الذبح يوم الجمعة الذي فيه الطعام كريه[2].

مسند أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه[3]

[١٠٥٣] حديث: «مَا مِنْ رجلٍ يخرجُ من بيتِه متطهراً فيصلّي مَعَ المسلمينَ الصلاةَ ثُمَّ يجلسُ في المجلسِ ينتظرُ الصلاةَ الأخرى ألا إنّ الملائكة تقول: اللهُمَّ اغفرْ له»[4].

قال أبـو البقـاء[5]: وقع في هذه الرواية (ألا إنّ الملائكة) وعلى هذا لا يكون الكلام قبله تامّاً، و(مَا) لا بدّ لها من خبر. وليس في الكلام لها خبر، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة ما بعدهُ عليه، وتقديره: إلاّ غُفِرَ لَهُ، ثم فسّر ذلك بقوله: (ألا إنّ الملائكة)، وإنْ جاء في رواية أخرى: (إلاّ أنّ الملائكة) على الاستثناء كان الخبر تامّاً.

---

(١) إعراب الحديث ١٦٢.

(٢) في ب، ج وإعراب الحديث (كريه)، وفي أ (كريهة).

(٣) سعد بن مالك أبو سعيد الخدري الأنصار الخزرجي، صحابي، كان من ملازمي النبي ﷺ، وروى عنه أحاديث كثيرة، غزا اثنتي عشرة غزوة، وله ١١٧٠ حديثاً توفي في المدينة ٧٤هـ - ٦٩٣م الأعلام ١٣٨/٣، وابن خياط ٢٥١/١، وأسد الغابة ٢٠٣٥.

(٤) المسند ٣/٣، وكلمة (ألا) ليست في المسند.

(٥) إعراب الحديث ٩٥.

[١٠٥٤] حديث: «مَا مِنْكُنَّ[١] امرأةٌ تُقَدِّمُ ثلاثةً مِنْ وَلَدِهَا إلاّ كَانَ لَهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ»[٢].

قال الكرماني: (امرأة) مبتدأ و(تقدم) صفة (امرأة)، و(منكن) حال منها مقدم عليها. وخبر المبتدأ الجملة التي بعد آلة الاستثناء، لأنه مفرّغ على حسب العوامل، فإن قلت: كيف وقع الفعل مستثنى قلت: على تقدير الاسم، أي: ما امرأة تقدم إلا كان، و(حجاب) يروى بالنصب خبر كان والاسم مضمر. أي: التقديم، وبالرفع على أن كان تامة.

وقوله: (قالت امرأة: واثنين).

قال الزركشي: منصوب بتقدير فعلٍ دل على السياق أي: ومن قدّم اثنين وكذا قوله: قال: واثنين.

[١٠٥٥] حديث: «أَمَ واللهِ إنّ أحدَكم ليخرجُ بمسألتِهِ مِنْ عِنْدِي يتأبّطُها وَمَا هِيَ لَهُ إلاّ نَارٌ»[٣].

[١٠٥٦] حديث: «أَمَ واللهِ لَوْ شِئْتُمْ لقلتم فصدقتم: أتيتنا مكذباً فصدقناك»[٤].

قال الزمخشري في «المفصل»: (أَمَا) حرف تنبيه، ويحذفون الألف منها فيقولون: أَمَ والله.

قال الأندلسي في «شرحه»: إنّما حذفت الألف منها لكثرة الاستعمال مع أنّها معلومة. إذْ هي من مقدمات القَسَم وطلائعه، فيحذفها اعتماداً على ما عُرِف من موضعها بوقوع القسم (بعدها)[٥].

---

(١) في أ (منا)، والصواب ما أثبتناه، وانظر المسند ١/٤٢١.

(٢) المسند ١/٤٢١، ٣/٣٤٠.

(٣) المسند ٣/٤.

(٤) المسند ٣/٧٦.

(٥) سقط من أ.

وقال الخوارزمي: (ألَا) و(أَمَا) للتنبيه والتحقيق، وهما مركبتان من همزة الاستفهام و(لا) أو (ما) النافية.

وقال الأندلسي: الفرق بين (أَمَا) و (أَلَا)، أنّ (أَمَا) للحال، (و(أَلَا))[1] للاستقبال.

[١٠٥٧] حديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خمسِ ذَوْدٍ من الإبلِ صدقةٌ»[2].

قال الزركشي[3]: والقرطبي: هو بالإضافة على المشهور، ومنهم من يرويه بالتنوين على البدل، والصحيح في الرواية إسقاط الهاء من (خمس) لأن الذود مؤنث لا واحد له من لفظه. إنما يقال: ناقة وبعير[4] وأثبتها بعضهم على التذكير، وهذا على الخلاف في (الذود)، هل يطلق على الإناث أو على الذكور.

وقال الكرماني: روي بالتاء في (خمس) نظراً إلى أنّ (الذود) يطلق على المذكّر والمؤنث، وتركوا القياس في الجمع، ما قالوا: ثلثمائة، وقيل: إنّما جاز لأنه في معنى الجمع، كقوله: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[5] لأن فيه معنى الجمعية.

وقال الزين بن المنير: إضافة (خمس) إلى (ذود) وهو مذكر، لأنه يقع على المذكر المؤنث. وإضافته إلى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع، وأما قول ابن قتيبة: إنه يقع على الواحد فقط، فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع[6].

وقال القرطبي: قوله: (من الإبل)، بيان للذود، وأنكر ابن قتيبة أن يراد بالذود الواحد. وقال: لا يصح أن يقال: خمس ذود، كما لا يصح أن يقال: خمس ثوب. وغلّطه العلماء في ذلك، وقد نص اللغويون[7] على أن (الذود) يكون واحداً.

---

(١) سقط من أ.

(٢) البخاري ٢/١٣٣، ١٤٧، ومسلم ـ الزكاة حديث ١، ٢، ٣.

(٣) سقط من ج .

(٤) بعد هذا الموضع في أ تقديم وتأخير في الكلام.

(٥) سورة النمل ٤٨.

(٦) في أ الجميع.

(٧) في ج (بعض اللغويين).

وقال أبو حاتم السجستاني: تركوا القياس في الجمع فقالوا: (خمس ذود) لخمسٍ من الإبل، كما قالوا: ثلثمائة وأربعمائة، على غير قياس، (والقياس مئين مئات ولا يكادون يقولون)[1]: ثلاث ذود و(عشر)[2] ذود.

قال القرطبي: وهذا صريح في أن للذود واحداً من لفظه، والأشهر ما قاله المتقدمون: أنه لا ينطلق على الواحد[3].

وقال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: المشهور في الرواية (خمس ذود) بإضافة الخمس إلى الذود، ورواه بعضهم بقطعه عن الإضافة على البدل (خمسٍ ذودٍ) بتنوين (خمسٍ). وسبب ذلك اختلافهم في (الذود) هل هو مفرد أو اسم جمع؟ فمن جعله مفرداً أنكر الإضافة، كما لا يقال: خمسُ ثوبٍ، وإنما يقال: خمسةُ أثوابٍ. فذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنه مفرد، فقال: إنهم تركوا القياس في الجمع، فقالوا: ثلاث ذود لثلاث من الإبل، وأربع ذود، وعشر ذود، على غير قياس، ما قالوا: ثلثمائة وأربعمائة، والقياس مئين، ومئات. ولا يكادون يقولون بذلك.

وقال ابن قتيبة: ذهب قوم إلى أنّ (الذود) واحد، وذهب آخرون إلى أنّه جمع، وأختار أنه جمع.

وقال ابن القواس في «شرح الدرة»: من عطف (البيان المطابق لمتبوعه)[4] في التنكير قوله عليه السلام: (ليس فيما دون خمسٍ ذودٍ صدقة)، بتنوين (خمس) وهو قليل.

---

(١) ما بين الهلالين سقط من ج.

(٢) في أ (عليه).

(٣) في أ (إنه ينطلق إلا على الواحد).

(٤) في أ (المطابق لبيان متبوعه).

[١٠٥٨] حديث: «إنَّ الناسَ لَكُمْ تَبَعٌ»[١].

قال الطيبي: أي تابعون، فوضع المصدر موضعه مبالغة نحو: رجل عَدْل.

قوله: (وإنّ رجالاً يأتونكم) عطف على (إنّ الناس).

قوله: (يتفقّهون في الدّين) جملة استئنافية لبيان علة الإتيان، أو حال من الضمير المرفوع في (يأتونكم) وهو أقرب إلى الذوق، والتعريف في (الناس) لاستغراق الجنس، والتنكير في (رجلاً) للنوع، أي: رجالاً صَفَتْ[٢] نيّاتهم، وخلصت عقائدهم يضربون أكباد الإبل لطلب العلم.

قوله: (فإذا أتوكم) في تصديره بإذا (الحقيقية)[٣] تحقيق للوعد.

قوله: (فاستوصوا بهم خيراً) الاستيصاء: قبول الوصية، وبمعنى التوصية أيضاً. وتعدى بالباء، يقال: استوصيت زيداً بعمرو(خيراً. أي: طلبت زيداً أن يفعل بعمرو)[٤].

وحدّ التوربشتي والبيضاوي حقيقة استوصوا به: اطلبوا.

قال الطيبي: وهو من باب التجريد، أي: لجرد كل واحد منكم شخصاً من نفسه يطلب منه الوصية في حق الطالبين.

[١٠٥٩] حديث: «مَنْ رأى منكراً إنِ اسْتطاعَ أَنْ يغيرَهُ بيدِه فليفعلْ، فإنْ لم يستطعْ فبلسانِهِ فإنْ لم يستطعْ فبقلبِهِ وذلك أضعفُ الإيمانِ»[٥].

---

(١) الترمذي ـ حديث رقم ٢٦٥٠، وابن ماجه حديث ٢٤٩.

(٢) في ب، ج صغرت.

(٣) سقط من أ.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٥) المسند ٣/ ٢٠ بلفظ قريب جدّاً، والبخاري ـ علم حديث ٢٨، و(تعبير) حديث ٣ ومسلم ـ إيمان حديث ٧٨، و(رؤية) ٢/ ٢٦، والترمذي ـ رؤية ـ حديث ١، ٥، ٧، والنسائي ـ إيمان حديث ١٧.

[١٠٦٠] حديث: «إذَا أَتَى أحدكُم أهلهَ ثمّ بَدَا لَهُ أَنْ يعودَ فليتوضأْ بينهما وضوءاً»[(١)].

قال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح أبي داود»: (أي: بين الوطئين)[(٢)]، فأعاد الضمير على المفهوم من (المعيّن)[(٣)] وإن لم يقع التصريح به.

[١٠٦١] حديث: «إنّ أهلَ الجنةِ لينزلون الغُرَفَ ـ إلى أنْ قال: قالوا: يا رسولَ اللهِ تلك منازلُ الأنبياءِ لا يبلُغُها غيرهُم قال: بَلَىٰ والّذي نفسي بيدِهِ رجالٌ آمنُوا باللهِ وصَدَقُوا المَرْسَلِينَ»[(٤)].

قال الشيخ أكمل الدين: قوله: (رجال)، أي: منازل رجال، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، كذا في بعض الشروح، وفيه نظر، لأنه (بلى) مختصة بإيجاب المنفي، وليست تلك المنازل منتفية. والأولى أن يجعل فاعل فعل محذوف من جنس المذكور. أي: بلى يبلغها رجال.

[١٠٦٢] حديث: «إذَا أسلمَ العبدُ فَحَسُنَ إسلامُه»[(٥)].

قال الكرماني: هو عطف على (أسلم)[(٦)] وجواب الشرط (يكفّر الله عنه كلَّ سيئة كان زلفها).

وقوله: (وكانَ بعدَ ذلك القصاصُ).

قال: هو مرفوع، اسم دان، ويجوز أن تكون (كان)[(٧)] تامة.

وقوله: (الحسنةُ بعشرِ أمثالها) مبتدأ وخبر، والجملة استئنافية.

---

(١) مسلم ـ حيض حديث ٢٧، وأبو داود ـ طهارة حديث ٨٦، وابن ماجه حديث ٥٨٧.

(٢) في أ: (بن الموطني) وهو تحريف.

(٣) في أ العنى.

(٤) البخاري ١٤٣/٨، ومسلم ـ الجنة حديث ١٠.

(٥) البخاري ١/٧ ـ بلفظ (يكفّر الله عنه).

(٦) في ب، ج اسم.

(٧) سقط من ب، ج.

وقـولـه: (إلى سبعمائةِ ضِعْفٍ) متعلق بمقدر، أي: منتهياً إلى سبعمائة، فهو منصوب على الحال.

[١٠٦٣] حديث: «**فَمَا أَنْتُمْ بأشدَّ لِي مناشدةً في الحقِّ، قَدْ تَبَيَّنَ لَكُم من المؤمن يومئذ للجبّار، إِذَا رَأَوْا أنّهم قد نَجَوا في إِخْوَانِهِم، يقولون ربّنا إخواننا كانوا يصلون معنا**»(١).

قال الكرماني: (قد تبين) جملة حالية، و (من المؤمن) صلة (أشدّ) و(للجبار) و(في إخوانهم) كلاهما متعلق بمناشدة مقدرة. أي: ما طلبكم مني في الدنيا في شأن حق يكـون ظاهـراً لكم، أشد من طلب المؤمنين من الله في الآخرة في شأن نجاة إخوانهم من النار. فإن قلت: المؤمن مفرد، فَلِمَ جمع الضمير؟ قلت: باعتبار الجمع المراد من لفظ الجنس، فإن قلت: السياق يقتضي أن يكون (وإذا رأوا) بدون الواو قلت: (في إخوانهم) مقدم عليه حكماً، وهذا خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك إذا رأوا نجـاة أنفسهم. ويقـولـون: هو استئنـاف كلام، وهـذا غاية الجهد في تحليل هذا التركيب. انتهى.

قال الطيبي: (بأشد) خبر (ما)، و(مناشدة) منصوب على التمييز و(في الحق) ظرف له، و(قـد تبين) حال، إمّـا من الضمير في (أشـد) وإمّا من (الحق)، و(من المؤمنين) متعلق أفعـل، أي: بأشد مناشدة منكم فوضع المظهر موضع المضمر، و(لله) متعلق بـ(مناشدة).

قوله: هـٰؤُلَاءِ عتقاء الرّحمنِ أدخلهم الجنّةَ بغيرِ عملٍ عَمِلُوه وَلاَ خَيْرٍ قدّموه).

قوله: (حتّى أَنّ بعضَهم ليكادُ أَنْ يتقلَّبَ).

قال النووي: هكذا في الأصول بإثبات (أَنْ)، وهو لغة.

---

(١) البخاري ـ توحيد ٢٤، ومسلم ـ إيمان ٣٠٢، وابن ماجه ـ مقدمة ٩.

قوله: (فجِيءَ بِهِمْ ضبائر ضبائر)[1].

قال النووي: هو منصوب على الحال.

[١٠٦٤] حديث: «ألَا رجل يتصدّقُ على هذا فيصلِّي مَعَهُ»[2].

قال الطيبي: (ألَا) فيه للعرض، كما تقول: ألا تنزل فتصيب خيراً. وقوله: (فيصلي) منصوب لوقوعه جوابه، وقيل: الهمزة في (ألا) للاستفهام، و(لا)[3] بمعنى ليس، وعلى هذا (فيصلي) مرفوع عطفاً على الخبر.

قال: وكان هذا الوجه أولى، ونظيره قول الشاعر:

ألا موت لذيذ الطعم يأتي فينقذني من الموت الكريه[4]

[١٠٦٥] حديث: «الذهبُ بالذهبِ، والفضّةُ بالفِضّةِ، والتّمرُ بالتمرِ، والبُرُّ بالبُرِّ، والشّعيرُ بالشّعيرِ، والملحُ بالملحِ، سواءً بسواءٍ، مِثْلاً بِمِثْلٍ»[5].

قال الزركشي: (جوّز أبو البقاء[6] فيه وفي (وزناً بوزنٍ) وجهين: أحدهما: أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي: الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون.

والثاني: أن يكون مصدرياً مؤكداً، أي: يوزن وزناً.

قال: وكذلك الحكم في قوله [مِثْلاً بِمِثْل]. انتهى)[7].

---

(١) في ب، ج ضبائم.

(٢) المسند ٥/٢٥٤ والبيهقي ٢/٢٠٣.

(٣) في أ (في).

(٤) لم نعثر عليه فيما رجعنا إليه من مصادر.

(٥) المسند ٦/١٩، ومسلم ـ مساقاة حديث ٨٤، ٨٩.

(٦) إعراب الحديث ١٦٦.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

[١٠٦٦] حديث: «**مَنْ رَآنِي فَقَدْ رَأَى الحقَّ فإنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُنِي**»[١].

قال الكرماني: أي: لا يتكلف كوناً مثل كوني، فإن قلت: التكوّن لازم فما وجهه؟

قلت: لزومه غير لازم، أو معناه: لا يتكون كوني محذوف المضاف وأوصل المضاف إليه بالفعل.

[١٠٦٧] حديث: «**إذَا أيقظَ أهلَهُ من الليلِ فصلّيَا جميعاً**»[٢].

قال الطيبي: (جميعاً) حال مؤكدة من فاعل (فصلينا) على التثنية، لا الإفراد. فإذا أريد تقييده بفاعله يقدر: فصلّى وصلَّتْ جميعاً، فهو قريب من التنازع.

[١٠٦٨] حديث: «**بعثَ عليٌّ إلى النبيِّ ﷺ بِذَهَبِيَّة**»[٣].

قال الخطابي: إنّما أنثها على[٤] نية القطعة من الذهب، وقد يؤنّث الذهب في بعض اللغات.

قوله: (فقسّمها بينَ أربعةِ نَفَرٍ: (بينَ)[٥] عُيينة بنِ بدرٍ، وأقرعَ بن حابس).

قال ابن مالك[٦]: في قوله: (وأقرعَ بنِ حابس) بلا ألف ولام شاهد على أن ذا الألف واللام من الأعلام الغالبية قد ينزعان عنه في غير نداء ولا إضافة، ولا ضرورة، وهو مما خفي على أكثر النحويين، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: (هذا يوم اثنين[٧] مباركاً فيه).

---

(١) البخاري ـ تعبير حديث ١٠، ومسلم ـ رؤية حديث ١٠، ١٣: (من رآني فقد رأى الحقّ).

(٢) أبو داود ـ تطوع حديث ١٨، والمستدرك ٢/٤١٦.

(٣) البخاري ـ الأنبياء حديث ٦، ومغازي حديث ٦١، ومسلم زكاة حديث ١٤٣.

(٤) في ب، ج انتهى عليه.

(٥) في أ (ابن) وهو تصحيف من الناسخ.

(٦) شواهد التوضيح.

(٧) في ب، ج (الاثنين).

[١٠٦٩] حديث: «كَانَ النبيّ ﷺ يخرجُ يومَ الفِطْرِ والأَضْحَى إلى المصلى، فأولُ شيءٍ يبدأُ بِهِ الصلاةُ»[١].

قال الطيبي: (يبدأ) صفة مؤكدة لـ(شيء)، و(أول شيء) وإن كان مخصّصاً فهو خبر، لأن (الصلاة) أعرف منه. فهو كقوله تعالى: **﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ القَوِيُّ الأَمِينُ﴾**[٢].

[١٠٧٠] حديث: «اطْلُبُوا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ»[٣].

قال ابن الحاجب: يقال: (العشر الأول)، ولا يقال: (العشر الأخر) ويقال: (العشر الأواخر)، ولا يقال: (العشر الأوائل) فهذه أربع مسائل: اثباتان، ونفيان يستدل عليها:

أما الأولى: فلأن مفرد العشر الأولى، والأولى تأنيث الأول، وجمع[٤] أفعل فعل قياساً مطرداً كالفُضْلَى[٥] والفضل، فوجب أن يصح العشر الأول، كما تقول: النساء الأول.

الثانية: لا يقال: (العشر الأخر) لأن الأخر جمع أخرى، وأخرى تأنيث آخر، ومدلوله وصف لمغاير[٦] لتقدم ذكره، وإن كان متقدماً في الوجود حتى صار نسياً منسيّاً، فتقول: مررت بزيد ورجل آخر. فلا يفهم من ذلك إلا وصفه لمغاير لتقدم ذكره، وهو زيد. حتى صار معناه أحد شيئين، ولا يفهم من ذلك كونه متأخراً وجوداً. ومن ثم لم يقولوا: ربيع الآخَر، بفتح الخاء، ولا جمادى الأخرى، لعلمهم بانتفاء دلالة ذلك

---

(١) البخاري ـ العيدين حديث ٦، ومسلم ـ العيدين حديث ٩.

(٢) سورة القصص ٢٦.

(٣) المسند ١/١٣٣، ٣/٧١، ٥/٨٦، ٨٨، ٩٨.

(٤) في ب، ج زيادة في هذا الموضع (فعلى).

(٥) في ب، ج (كالفضلى).

(٦) في ب، ج لغابر.

على مقصـودهم، لأن المقصـود التـأخر الوجودي، فعدلوا إلى ربيع الآخِر، بكسر الخـاء، وإلى جُمَـادَىٰ الآخِـرة. حتى يحصـل الـدلالة على مقصودهم في التأخر الوجودي. إذا ثبت ذلك فليس المقصود بالعشر الأواخر، إلا التأخر الوجودي، فلو قالوا: العشر الأخر، لكان جمعاً لأخرى التي لا دلالة لها على التأخر الوجودي فلم يستقمْ أن يقال: الأخر، لما أدى إلى خلاف المقصود في الدلالة، فوجب أن لا يصح العشر الأخر، لما تقرر.

الثالثة: يقال: العشر الأواخر، لأنه (إذا)[1] بطل تقدير مفردها[2]، بالأخرى ـ لِمَا تقرر ـ وجب أن يقدّر بما فيه دلالة على التأخر الوجودي وهو (الآخِرة)، كما قالوا في جُمَـادَىٰ الآخِـرة، والـدار الآخِـرة، وإذا كان مفردها مقدّراً بالآخرة وجب أن يصح الأواخِر، لأن فاعله يجمع على فواعل قياساً مطّرداً.

الـرابعـة: لا يقـال (العشر الأوائل) لأن مفرده الأولى ولا تجمع (الأولى) على (الأوائل) وإنما تجمع على (الأول) كما تقدم، و(الأوائل) جمع أول. ومفرد (العشر) مؤنث تقديره: الأولى، فلا يجوز أن يجمع على (الأوائل) فوجب أن يمتنع (العشر الأوائل).

فإن قلت: في حديث الإفك: (وَأَمْرُنَا أَمْرُ العربِ الأولِ) مخفوضاً نعتاً للعرب، ومفرده إنسان، لأن واحد العرب مذكر يعقل[3] فكان يجب أنْ يكون ممتنعاً.

قلت: الرواية الكثرى: (وأمرنا أمر العرب الأوّلُ) على الإفراد مرفوعاً نعتاً لقوله: (أمر)، وهو الصحيح، وجاءت هذه الرواية ووجهت على أن يقدر العرب اسم جمع تحتـه جمـوع كل واحد عرب أو جماعة، فيصير مفرده بهذا التقدير يجوز أن يقدر

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في ب، ج (مفردهما).

(٣) في ب، ج يقتل.

الأولى، لأن العرب أو الجماعة على الصفة المؤنثة، فهذا التقدير جاز أن يقال للعرب الأول. ولهذا التعسف كانت الرواية الشهرى أقعد، لأن الضعيفة تستلزم جواز (الرجال الأول) بعين التوجيه المذكور في (العرب الأول) وهو بعيد.

قال: واعلم أن (الأواخر) في جمع آخر مخالف في الزنة كقولهم[1] (الأواخر) في جمع (أخر) وزنه أفاعل، فهمزته زائدة، والواو فاء الكلمة التي كانت ساكنة بعد[2] همزة (آخر) فقلبت في المفرد (ألفاً)[3] لسكونها بعد همزة، وقلبت في الجمع واواً لاجتماع الهمزتين المتحركتين بالفتح (كأوادم)[4]، فالأولى همزة أفعل، والثانية فاء الكلمة، وأمّا (الأواخر) جمع (الآخرة) فوزنه فواعل، فالهمزة الأولى فاء الكلمة، والواو الثانية الألف الزائدة التي بعد الهمزة في الآخرة انقلبت واواً في فواعل جمع فاعلة قياساً مطّرداً. انتهى.

[١٠٧١] حديث: **«يلقى في النّار وتقول: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حتى يأتيها تبارك وَتَعَالَىٰ فيضع قدمَه عَلَيْها فتَنْزَوِي، وتقولُ: قَدِي قَدِي»**[5].

[١٠٧٢] حديث: **«إذَا دخلْتُم عَلَى المريضِ فنفّسُوا لَهُ في أَجَلِهِ»**[6].

قال الطيبي: (في أجله) متعلق بـ(نفّسوا) مضمناً معنى التطميع، أي: طمّعوه في طول أجله، واللام للتأكيد.

قال: قوله: (يطيب بنفسه) الباء في (بنفس) زائدة في الفاعل، ويجوز أن يكون للتعدية، وفاعله ضمير عائد إلى اسم (إنّ)، ويساعد الأول رواية: (ويطيب نفسه).

---

(١) في ب، ج (... في الرواية لقولهم ...).

(٢) في أج بغير.

(٣) في أ (التاء).

(٤) في أ (لأوادم).

(٥) البخاري ـ تفسير سورة ٥٠، ١.

(٦) الترمذي حديث ٢٠٨٧.

[١٠٧٣] حديث: «لمّا كَانَ عندَ مُغَيْرِبَانِ الشَّمْسِ»[1].

قال في «النهاية»: أي: وقت مغيبها، يقال: غربت الشمس تغرب غروباً ومغيرباناً[2]، وهو مصغر على غير مكبره، كأنهم صغروا (مِغرباناً).

[١٠٧٤] حديث: «اعتكفَ رسولُ اللهِ ﷺ عشر الأول»[3].

قال الزركشي: كذا ثبت، ومنهم من ضمّ الهمزة، وفي رواية: (العشر الأول) وهو الوجه.

وقوله: (فاعتكف العشر الأوسط) هكذا أكثر الروايات، وقيل: إنّه جاء على لفظ (العشر)، فإنه مذكر.

وروي (الوُسُط) بضم الواو والسين جمع واسط كنازل ونُزُل.

وقال الطيبي: فإن قلت: لِمَ خولف بين الأوصاف فوصف (العشر الأول) و(الأوسط) بالمفرد، (الآخر) بالجمع.

قلت: تصور في كل ليلة من العشر الأخير ليلة القدر، (فجمع)[4]، ولا كذلك في العشرين.

قوله: (إنّ الذي تطلبُ أمامك).

قال الكرماني: بنصب الميم مرفوع بأنه خبر الكلمة المشبهة، أي: مطلوبك الذي هو ليلة القدر قدامك.

وقوله: (تصديق رؤياه) بالرفع، . أي: أثر الطين والماء على جبهته هو تصديق رؤياه.

---

(١) المسند ٣/١٩.

(٢) في ب، ج(مغيوبان) وهو تصحيف.

(٣) المسند ٣/٧٤، والبخاري - أذان ١٣٥، ومسلم صيام ٢١١.

(٤) في أ (تجمع).

[١٠٧٥] حديث: «**أنتَ منّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسَى**»[١].

قال الرضي: قد يقوم مع آلة الشبه قرينة تدل على الحدث[٢] المعين فيتعلق بها جارّان وذلك قوله ﷺ: (أنتَ مِنّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسَى).

وقال:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[٣]

وتقول: مأمولي منّي بمنزلة الثريا من المتناول. أي: (بعيد (منّي)[٤] بعدها منه.

وقال الكرماني والطيبي: تسمى هذه بمن الاتّصالية.

[إعراب: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) ذكره الرضي في باب الحال، عند قوله الكائن: وكل ما دل على هيئة صح أن يقعَ حالاً، وقد نفي لهذا تتمة في الضمان من جهة الحكمة في تقدير الجار، والأول على الوصل الضعيف، ومراده التشبيه، وقد تركه البعض][٥].

[١٠٧٦] حديث: «**خَصْلَتَانِ لا يجتمعانِ في مُؤْمِنٍ البُخْلُ وسوءُ الخُلُق**»[٦].

قال الطيبي: (خصلتان لا يجتمعان) مبتدأ موصوف، والخبر محذوف، أي: فيما

---

(١) المسند ١/١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، والبخاري ـ فضائل أصحاب النبي حديث ٩، ومسلم ـ فضائل الصحابة حديث ٣٠، والترمذي حديث ٣٧٣٠.

(٢) في ب، ج الحديث.

(٣) الشاهد لعنترة العبسي في ديوانه ١٤٣، والدرر ١/١٣٤، والخصائص ٢/٢١٦، والخزانة ١/٥٣٩، والعيني ٢/٤١٤، وبلا نسبة في الهمع ١/١٥٢، والأشموني ٢/٣٥.

(٤) في أ (من).

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٦) الترمذي حديث ١٩٦٢، وأبو نعيم في الحلية ٢/٣٨٩.

أحدثكم به خصلتان وهو[1] لا يجتمعان كقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[2] أي: فيما أوحينا إليك. و(البخل وسوء الخلق) مبتدأ.

[١٠٧٧] حديث: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مسلماً ثوباً عَلَى عُرْيٍ، كَسَاهُ اللهُ من خُضْرِ الجَنَّةِ»[3].

قال الطيبي: من إقامة الصفة مقام الموصوف أي: ثيابها الخضر.

[١٠٧٨] حديث: «لا يخرجُ الرجلانِ يضربانِ الغائطَ كاشفان عورتَهما، يتحدّثانِ فإنّ اللهَ يمقتُ على ذلك»[4].

قال أبو البقاء[5]: هكذا وقع في هذه الرواية بالرفع، ووجهه أن يكون التقدير، وهما كاشفان، وإنْ رُوِيَ (كاشفين) كان حالاً.

قلت: رواه أبو داود (كاشفين) بالنصب، ورواه النسائي (كاشفان) بالرفع.

وقوله: (على ذلك).

قال الشيخ ولي الدين العراقي: أي: لأجل ذلك، فـ(على) هنا للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[6].

قال: وفي رواية أبي داود (عورة)[7] بالإفراد، وفي رواية النسائي (عورتيهما) بالتثنية، (وهما جائزان، فإنه إذا (أُضيف)[8] شيئان إلى ما تضمنهما جاز الإفراد والتثنية والجمع)[9] فلو رُوِيَ (عوراتِهما) كان جائزاً أيضاً.

---

(١) سقط من ب، ج.
(٢) سورة النور (١).
(٣) المسند ٣/١٤، والترمذي ـ قيامة ١٨، وأبو داود ـ زكاة ٤١.
(٤) المسند ٣/٣٦.
(٥) إعراب الحديث ٩٧.
(٦) سورة البقرة ١٨٥.
(٧) في ب، ج عورتهما.
(٨) ساقطة من أ، ولا يصح المعنى إلا بها.
(٩) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

وقال الطيبي: (الغائطَ) نصب بنزع الخافض أي: يضربان للغائط، ويحتمل أن يكـون ظرفـاً، أي: يضربان في الغائط، أي: الأرض المطمئنة، فحذف المفعول لدلالة الظرف عليه.

و(يضربان) و(يتحدثان) صفتا الرجلين. لأن التعريف فيه للجنس، أي: رجلان من جنس الرجال، ويجوز أنْ يكونا خبرين لمبتدأ محذوف، أي: (هما)[1] يضربان ويتحدثان، استئناف أو حال على بعد، و(كاشفين) حال مقدرة من ضمير (يضربان)، ولو جعل حالاً من ضمير (يتحدثان) لم تكن مقدرة.

[١٠٧٩] حديث: **«لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ الذينَ مِنْ قبلكم شبراً بشبرٍ وذراعاً فذراعاً»**[2].

قال أبو حيان في «الارتشاف»: الغالب في الحال أن تكون مشتقة، ويغني عن الاشتقاق أمور:

منها أن يدل على ترتيب، نحو: ادْخُلُوا رجلاً رجلاً. أي مرتبين، وعلمته الحساب باباً باباً. أي: مفصّلاً، وفي نصب[3] الثاني خلاف ذهب الزجاج إلى أنه توكيد.

وذهب ابن جني إلى أنّه صفة للأول.

وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول.

والذي اختاره: أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله، لأن مجموعهما هو الحال، ولو ذهب ذاهب إلى أنّ نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حرف[4] الفاء، فإن المعنى: باباً فباباً. وأول فأول. لكان مذهباً حسناً عارياً من التكلف.

وزعم أبـو الحسن أنـه لا يجـوز أن يدخـل حرف العـطف في شيء من هذه

---

(١) سقط من أ.

(٢) البخاري ٤/٢٠٦، ٩/١٢٦، ومسلم ـ العلم حديث ٦.

(٣) في ب، ج (منصب).

(٤) في ب، ج (حذف)، وهو صحيح أيضاً.

المكررات إلا الفاء، لا تقول: باباً وباباً ثم باباً. انتهى.

[١٠٨٠] حديث: «**تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيتُكُنَّ أكثرَ أَهْلِ النَّارِ**»(١).

قال الطيبي: (أُرِيتكنّ) بمعنى أُخبرت وأُعلمت، فهو يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: ضمير المتكلم المتصل به، والثاني ضمير المخاطب وهو (كنّ)، والثالث قوله (أكثر).

وقوله(٢): (ما رأيت من ناقصات عقل)، (من ناقصات) صفة موصوف محذوف، أي: ما رأيت أحداً من ناقصات. و(من) مزيدة استغراقية لمجيئها بعد النفي.

ومن ثم قيل: (من إحداكنّ)، و(من) متعلقة بأذهب والمفضل عليه مفروض مقدر، ويحتمل أن يكون (من) بيان (ناقصات) على سبيل التجريد، كقولك: رأيت منكن(٣) أسداً. جرد (من)(٤) إحداكن ناقصات، (ووصفها)(٥) بالجمع على طريقة ﴿شِهَاباً رَصَداً﴾(٦). و(أذهب) لمطلق الزيادة صفة موصوف محذوف، أي: ما رأيت أحداً، و(أذهب) صفة (أحد).

وقوله: (فذلك من نقصان عقلها) إشارة إلى الحكم المذكور، والكاف فيه للخطاب العام، وإلاّ لقال: فَذٰلكُنّ، لأن الخطاب مع النساء. انتهى.

[١٠٨١] حديث: «**إنَّ أكثرَ ما أخافُ عليكم ما يُخْرِجُ اللهُ لَكُمْ مِنْ بركاتِ الأرضِ**»(٧).

---

(١) البخاري ١/٢٥٥، ومسلم ـ الإيمان حديث ١٣٢.

(٢) سقط من ب، ج.

(٣) في ب، ج (منك).

(٤) في أ (هن).

(٥) في أ (فوضعها).

(٦) سورة الجن ٩.

(٧) البخاري ـ رقاق ٤/١٧٧، ومسلم زكاة ١٢٢، ١٢٣، والنسائي ـ زكاة حديث ٨١.

قال الكرماني: فإن قلت: لفظ (ما يخرج) لا يصح جعله خبراً للأكثر، قلت: فيه إضمار نحو: ما أخاف بسببه عليكم أو مما يخرج.

قوله: (إِنَّ هـٰذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ).

قال التيمي: التأيث فيهما باعتبار المعنى، وهو ما يشتمل عليه المال من أنواع زهرات الدنيا.

وقال الخطابي وتبعه الزركشي: تأنيث الخبر تنبيه على أن المبتدأ، مؤنث، والتقدير: إن صورة هذا المال حسنة المنظر مونقة تعجب الناظر. فلذلك أنّث اللفظين.

وقال ابن بطال: لم يأت خضرة على الصفة، وإنّما أتى على سبيل التنبيه كأنه قال: هذا المال كالبقلة الخضرة، وتقول: إنّ هذا السّجود حسنة، كأنك قلت: هو خصلة حسنة.

قال الكرماني: هذه ثلاثة أوجه في تقرير التأنيث في اللفظين، وله وجه رابع: وهو أن تكون التاء للمبالغة نحو: رجل راوية وعلّامة.

وعبّر في موضع آخر عن الثالث بقوله: إنه صفة لموصوف محذوف، نحو: بقلة خضرة.

قوله: (إلّا أكل الخضرة).

قال التوربشتي: نصب على أنه مفعول (يقتل)، والاستثناء مفرغ من المثبت لقصد التعميم فيه، ونظيره: قرأت إلا يوم كذا.

وقال الطيبي: الأظهر أنّ الاستثناء منقطع لوقوعه في الكلام المثبت، وهو غير جائز إلّا بالتأويل، ولأن ما يقتل حبطاً بعض ما ينبت الربيع، لدلالة (مِنْ) التبعيضية عليه، ويجوز أن يكون الاستثناء متصلاً، لكن يجب التأويل.

المعنى: من جملة ما ينبت الربيع شيئاً يقتل آكله إلا الخضر منه إذا اقتصد فيه آكله وتحرى دفع ما يؤديه إلى الهلاك.

والباء في قوله: (أو يأتي الخير بالشر) صلة (يأتي).

[١٠٨٢] حديث: «مَا يكونُ عِنْدي فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ»[١].

قال الطيبي: (ما) موصولة متضمنة معنى الشرط فلذلك صح دخول الفاء في خبره.

قوله: (وما أُعْطِيَ أحدٌ عطاءً خيراً وأوسعَ مِنَ الصَّبْرِ بِهِ).

قال الطيبي: (عطاء) بمعنى مُعطى[٢] أو شيئاً، و(خيراً)[٣] صفته.

وقال الزركشي: (أحد) نائب عن الفاعل، (عطاء) مفعوله الثاني، (خيراً) صفة لـ(عطاء)، و(أوسع) عطف عليه.

وقال الكرماني: (خيراً بالنصب صفة، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو خير.

[١٠٨٣] حديث: «لَيْسَ فِيمَا أَقَلّ مِنْ خمسةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»[٤].

قال الزركشي: (ما) زائدة، و(أقل) في موضع جرٍّ إلاّ أنه لا ينصرف، ويؤيده قوله بعده: (وَلاَ فِي أَقَلّ من خمسةٍ من الإبلِ صَدَقَةٌ). ومنهم من قيده برفع (أقلّ).

[١٠٨٤] حديث: «ثلاثةٌ يضحكُ اللهُ إليهم: الرجلُ إذَا قَامَ بالليلِ يُصَلِّي»[٥].

---

(١) البخاري ٢/١٥١.

(٢) في ب، ج (يعطي).

(٣) سقط من أ.

(٤) البخاري ٢/١٥٢، ومسلم ـ زكاة حديث ١٢٤ (بمعناه).

(٥) المسند ٣/٨.

قال الطيبي: (إذا) هنا متمحض للظرفية، وهو بدل من الرجل، كما في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾[1] و(الرجل) موصوف ثلاثة رجال أي: رجال ثلاثة يضحك الله منهم وقت قيام الرجل (بالليل)[2]، فوضع الظرف مقام (الرجل) مبالغة على منوال قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً. أي: أخطب أَوْقَاتِهِ، والأخطبية ليست للأوقات إنما هي للأمير.

[١٠٨٥] حديث: «إنَّ رجلاً رغسه الله مَالاً وولداً فَلَمّا حَضَرَهُ الموتُ دَعَا بَنِيهِ فَقَالَ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ»[3].

قال أبو البقاء[4]: الصواب نصب (أي) على أنه خبر (كنت)، وجب تقديمه لكونه استفهاماً.

وأما قوله: (خير أب) فالجيد نصب (خير) على تقدير: كنت خير أبٍ، ليكون موافقاً لِمَا هو جواب عنه، والرفع جائز على معنى: أنت خير أبٍ.

قوله: (فما تلافاه أنْ رَحِمَهُ).

قال الكرماني: (ما) موصولة، أي: الذي تلافاه هو الرحمة، أو نافية، وكلمة الاستثناء محذوفة على مذهب من يجوز حذفها أو المراد: [ما تلافي عدم الاستئثار بأن رحمه، أو لأن رحمه][5].

[١٠٨٦] حديث: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رأيتُ الناسَ يعرضون وعليهم قُمُصٌ مِنْهَا ما يبلغ الثدي، ومنا ما يبلغ دون ذلك ومرّ عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجرّه فقالوا: ما أوّلت ذلك يا رسول الله قال: الدِّين»[6].

---

(١) سورة مريم ١٦. (٢) سقط من أ.

(٣) المسند ٣/٦٩، ٤/٤٤٧، والبخاري ـ أنبياء حديث ٥٤، ومسلم ـ توبة، حديث ٢٨.، و(رغسه) أي: أكثر منه، ونماه له.

(٤) إعراب الحديث ٩٥.

(٥) في أ، ما بين المعقوفتين دخله تصحيف. (٦) البخاري ٢/٢٩٥.

قال الزركشي: بالنصب، ويجوز الرفع.

[١٠٨٧] حديث: «**إنَّ فِي الجَنَّةِ لشجرة يسيرُ الراكبُ الجوادُ أو المُضْمَر السَّرِيعَ مائةَ عامٍ لا يَقْطَعُها**»(١).

قال الزركشي: هو بنصب الجواد، وفتح الميم الثانية من (المضمر)، ونصب الراء. وضبطه الأصيلي بضم (المضمر)، و(الجواد) صفة للراكب، فيكون على هذا بكسر الميم الثانية، وقد يكون على البدل.

[١٠٨٨] حديث: «**رَأَيْتُ أَنَّ فِي ذراعي سِوَارَيْن من ذهبٍ فكرهْتُهُما فنفختهما فَطَارَا فَأَوَّلْتُهُما: هذانِ الكذّابانِ**»(٢).

قال أبو البقاء(٣): إينما رفع (هذان الكذابان) لأنه أراد ففسرت ما رأيت، ثم استأنف فقال: هما هذان، فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه، أو يكون التقدير: تأويلهما هذان.

[١٠٨٩] حديث: «**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ اللّهم ربّنا الحمدُ ملء السمٰواتِ، وملء الأرضِ، وملء ما شئتَ من شيءٍ بعد، أهلَ الثناءِ والمجدِ، أحقُّ ما قال العبد. وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»(٤).

قال ابن سيد الناس في «شرح الترمذي»: كان ابن خالويه يرجح فتح الهمزة من (ملء). [والزجاج يرى الرفع فيها، وكلاهما جائز.

---

(١) البخاري - ٤/١٤٤، ٦/١٨٣، ٨/١٤٢، ومسلم - الجنة ٦، ٧، ٨.

(٢) المسند ٢/٣٣٨، ٣٣٤، ٣/٨٦. برواية: (هذين الكذابين). وانظر الترمذي حديث ٢٢٩٣.

(٣) إعراب الحديث ٩٥، ٩٦.

(٤) المسند ٣/٨٧، ٤/٢٨٥، ومسلم -صلاة ١٩٤، والنسائي - تطبيق ٢٥، والدارمي - صلاة ٧١.

قال: والوجه النصب][1] في (أهل) على أنه منادى مضاف، حذف حرف ندائه، ويجـوز رفعـه على تقـدير: أنت أهل، و(أحق) مرفوع بالابتداء وخبره (لا مانع لما أعطيت)، و(كلنا لك عبد) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر، ويجوز أن يكون قوله: (أحقّ ما قال العبد) خبراً لما قبله، أي: قوله: ربّنا لك الحمد...) إلى آخره، أحق ما قال العبد.

قال النووي: معنى (سمع) أجاب، أي: من حمد متعرضاً لثوابه، استجاب الله له وأعطاه ما تعرض له، فقولوا: ربنا ولك الحمد، (ليحصل)[2] ذلك.

وقال: لفظ (ربّنا) على تقدير إثبات الواو، متعلق بما قبله تقديره: سمع الله لِمَنْ حمده يا ربنا فاستجاب حمدنا ودعاءنا ولك الحمد على هدايتنا.

وقال الكرماني: يحتمل أن يكون السماع بمعناه المشهور، فإن قلت: فلا بدّ أن يستعمل بمن لا باللام، قلت: معناه: سمع الحمد لأجل الحامد منه.

ثم لفظ (ربنا) لا يمكن أن يتعلق بما قبله، لأنه كلام [المأموم، وما قبله كلام الإمام، بدليل (فقولوا)، بل هو ابتداء كلام][3] (ولك الحمد) حال منه، أي: أدعوك، والحال أن الحمد لك لا لغيرك، فإن قلت: هل يكون عطفاً على أدعوك قلت: لا، لأنها إنشائية وهذه خبرية.

قال البغوي في «شرح السنة»: قيل: الواو في قوله: (ولك الحمد) واو العطف على مضمر متقدم.

وقال القاضي عياض: روي (ربنا لك الحمد) بلا واو، و(ربنا ولك الحمد) بالواو.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) في أ (ليجعل).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

وقال: فعلى إثبات الواو يكون قوله (ربنا) متعلقاً بما قبله، تقديره: سمع الله لمن حمده، يا ربنا فاستجب حمدنا ودعاءنا ولك الحمد.

قال الطيبي: هذه الرمزة مفتقرة إلى مزيد كشف وبيان وذلك أن قوله: (سمع الله لمن حمده) وسيلة، و(ربنا لك الحمد) طلب، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب، فإذا روي بالعاطف تعلق (ربنا) بالأولى، ليستقيم عطف الجملة الخبرية على مثلها، وإذا عزل عن الواو تعلق (ربنا) بالثانية، فإذن لايجوز عطف الإنشائي على الخبري.

وتقديره على الوجه الأول: يا ربنا قبلت في الدهور الماضية حمد من حمدك من الأمم السالفة، ونحن نطلب منك الأن قبول حمدنا، ولك الحمد أولاً وآخراً، فأخرجت الأولى على الجملة الفعلية وعلى الغيبة، وخص اسم الله الأعظم بالذكر. والثانية على الإسمية وعلى الخطاب لإرادة الدوام ولمزيد النجاح المطلوب، فعلى هذا في الكلام [التفاتة واحدة، وعلى الأول][1] التفاتتان من الخطاب إلى الغيبة، ومنه إلى الخطاب.

ثم قال الطيبي: قوله: (من شيء بعد)، أي: بعد ذلك، وهو صفة لشيء. و(أهل الثناء) يجوز فيه النصب على المدح، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت أهل الثناء.

وكذا (أحق ما قال)، أي: لما قال، أو يكون التقدير: المذكور من الحمد الكثير أحق ما قال العبد. ويجوز أن يكون (أحق ما قال العبد) مبتدأ، وقوله: (اللهُمَّ) خبره، و(ما) في قوله: (ما قال العبد) موصوفة، أي: أحق شيء قاله العبد، وروي (حق ما قال)، قيل: هذا هو كلام تام واقع على سبيل الاستئناف.

قوله: (وكلّنا لَكَ عَبْد)، [على هذا تذييل][2]، وقوله: (مِنْكِ الجَدّ) فيه أقوال:

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

قال الزمخشري في «الفائق»: (مِنْ) فيه مثله في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ﴾[1] أي: بدلكم فـ(مِنْ) بمعنى بدل، والمعنى: أن المحظوظ[2] لا ينفعه حظّه أي: بدل طاعتك وعبادتك.

قال التوربشتي: أي: لا ينفع ذا الغنيّ غناه عندك، وإنما ينفعه العمل بطاعتك، وعلى هذا فمعنى (منك) عندك، ويحتمل وجهاً آخر، أي: لا يسلمه من عذابك غناه.

وقال المظهري: أي: لا يمنعه غناه من عذابك إن شئت به عذاباً. انتهى.

[١٠٩٠] حديث: «**أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أمينُ مَنْ فِي السّماءِ يَأْتِينِي خبرُ السّماءِ صباحَ مساءَ**»[3].

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: يقال: آتيه صباحَ مساءَ، والأصل: صباحاً ومساءً، فركبوهما اسماً واحداً وبُني لتضمنه معنى الحرف، وهو الواو، كأنك قلت: صباحاً ومساءً، فلما حذفت الواو بنيا[4] لذلك، وليس المراد صباحاً بعينه، ولو أضفت: صباحَ مساءٍ لجاز، كأنك نسبته إلى المساء أي: صباحاً مقترناً بالمساء. وجازت إضافته إليه لتصاحبهما، فإن دخل عليه حرف الجر لم يكن إلا مضافاً مخفوضاً، وبطل البناء، نحو: آتيك في كل صباح ومساءٍ، لأنه بدخول حرف الجر خرج عن باب الظروف، وتمكن في الاسمية فلم يُبْنَ، لأن هذه الأسماء إنّما تبنى إذا كانت حالاً أو ظرفاً، لأنه حال ينقص تمكنهما، فلم تقدر فيهما الواو.

[١٠٩١] حديث: «**مَنْ قَرَأَ سورةَ الكهفِ في يومِ الجُمُعَةِ أَضَاءَ له النّورُ ما بَيْنَ الجُمُعَتَيْنِ**»[5].

---

(١) سورة الزخرف ٦٠. (٢) في ب، ج محفوظ.

(٣) المسند ٣/٤ وقد أخرجه الشيخان بلفظ: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء» والبخاري ـ مغازي حديث ٦٤، ومسلم ـ زكاة ١٤٤.

(٤) سقطت من ب، ج وانظر شرح المفصل ٤/١١٨.

(٥) الدارمي ـ فضائل القرآن حديث ١٨.

قال الطيبي: (أضاء) يجوز أن يكون لازماً، وقوله: (بين الجمعتين) ظرف، ويجوز أن يكون متعدياً والظرف مفعول به، وعلى الوجهين فسرّ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾(١).

[١٠٩٢] حديث: «قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ علّمْنِي شيئاً أذكركَ بِهِ»(٢).

قال الطيبي: (أذكرك) خبر مبتدأ محذوف استئنافاً، أي: أنا أذكرك ولا يجزم جواباً للأمر لعطف قوله: (أَوْ أَدْعُوكَ بِهِ)، ويجوز الجزم، وعطف (أو أدعوك) بالجزم على منوال قوله:

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا(٣)

[١٠٩٣] حديث: «عَدَد رَمْل عَالج»(٤).

قال في «النهاية»: هو ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض.
قال الطيبي: فعلى هذا لا يضاف (الرمل) إلى (عالج) لأنه وصف له.
وذهب المظهري إلى أن (عالج) موضع فأضاف.

[١٠٩٤] حديث: «اللهُ أكبرُ كبيراً»(٥).

قال في «النهاية»: (كبيراً) منصوب بإضمار فعل كأنه قال: أَكْبِر كبيراً، وقيل: هو

---

(١) سورة البقرة ١٧.
(٢) الحاكم في المستدرك ١/ ٢١٠، وابن حبان حديث ٢٣٢٤.
(٣) الشاهد لعقبة أو عقيبة الأسدي في سيبويه ١/ ٣٤، والإنصاف ١٨٧، والسمط ١٤٨، والاقتضاب ٦٣، واللسان (غمز) ٧/ ٢٥٦، والسيوطي ٢٩٤، والخزانة ١/ ٣٤٣، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١، والحجة لابن خالويه ١٠٧، ومعاني القرآن ٢/ ٣٤٨ وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٦٣٨، وصدر البيت (معاوي، إننا بَشَر فاسجع).
(٤) المسند ٣/ ١٠، والترمذي ـ وتر ١٩، دعوات ١٧، وابن ماجه ـ إقامة ١٩٠.
(٥) المسند ٤/ ٨٠، ٨٣، ٨٥، ٣٥٥، ٣٥٦، والنسائي ـ افتتاح ٨، وابن ماجه ـ إقامة ٢.

منصوب على القطع من اسم الله (تعالى)[1].

[١٠٩٥] حديث: «**أربعٌ سَمِعْتُهنَّ مِنَ النبيّ ﷺ فأعجبْنَني وآنَقْنَنِي: أن لا تسافرَ المرأةُ...**»[2].

قال الكرماني: بالرفع لا غير، و[(أَنْ) هي المفسرة، (لا) النافية][3].

قوله: (ولا صوم يومين).

قال الكـرماني: فإن قلت: ما إعرابه قلت: (صوم) اسم (لا) و(يومين) خبره، أي: لا صوم في هذين اليومين، أو يكون (صوم) مضافاً إلى (يومين)، وتقديره: لا يصوم صومهما، أو تقديره: لا صوم يومين ثابت أو مشروع.

[١٠٩٦] حديث: «**أَبْشِرُوا فإنّ مِنْ يأجوجَ ومأجوجَ ألفٌ وَمِنْكُمْ رَجُلٌ**»[4].

قال النووي: هكذا هو في الأصول، والروايات: (ألف) و(رجل) بالرفع فيهما، وهو صحيح، وتقديره: أنه بالهاء التي هي ضمير الشأن، وحذفت الهاء[5] وهو جائز معروف.

[١٠٩٧] حديث: «**أنّه سُئِلَ العَزْل فقال: لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لا تَفْعَلُوا**»[6].

قال البغوي في «شرح السنة»: قال المبرد: معناه لا بأس عليكم أن لا تفعلوا.

---

(١) سقط من (أ).

(٢) البخاري ٣/٢٤، ومسلم ـ الحج حديث ٤٢٤.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ مكرر في ب، ج.

(٤) البخاري ـ أنبياء حديث ٧، ورقاق حديث ٤٦، ومسلم ـ إيمان حديث ٣٧٩.

(٥) في ب، ج الفاء.

(٦) المسند ٣/٢٢، ٤٩، والبخاري ٤/٤٢٠، ومسلم ـ النكاح حديث ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١.

وقال الكرماني: قال المبرد: (لا) في (لا تفعلوا) زائدة أي: لا بأس عليكم في فعله.

وأما من لم يجوز (العزل فقال: (لا) نفيٌ لِمَا سألوه، و(عليكم أ لا تفعلوا) كلام مستأنف مؤكد له.

[١٠٩٨] حديث: «أَنَّكُمْ تَرَوْن رَبَّكُمْ كَما تَرَوْنَ القمَر ليلةَ البدرِ»(١).

قال أبو علي الفارسي في «تذكرته»، وكان معتزلياً: الرؤية علمية لا بصرية، فقيل له: لو كان كذلك لتعدت إلى مفعولين، [وهي هنا متعدية لواحد، فأجاب: إنها متعدية إلى مفعولين](٢)، ما ذكر ههنا سد مسد المفعول الثاني، أو أضمر المفعول الثاني، أي: ترونه متيقناً، انتهى.

وَرُدَّ الوجهان: أما الأول: ففيه جعل الكلام متجوزاً فيه، وإذا وجدنا سبيلاً إلى الحقيقة لم نتكلف المجاز.

وأما الثاني: فلأن الأصل(٣) عدم الحذف، وإذا صح الكلام بغير الحذف لم تتكلف، وأيضاً فإن حذف أحد المفعولين في أفعال القلوب بلا دليل لا يجوز بالإجماع.

[١٠٩٩] حديث: «إِذَا شَكَّ أحدُكم في صلاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ»(٤).

قال الطيبي: قوله: (اتماماً)(٥) إمّا مفعول له، أو حال من الفاعل، أي: صلى ما شك فيه حال كونه متماً لأربع.

---

(١) المسند ١٦/٣، ١٧، والبخاري ـ مواقيت ٢٦/١، وأبو داود ـ سنة ٩، والترمذي ـ جنة ١٦.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٣) سقطت من ب، ج.

(٤) المسند ٧٢/٣، ومسلم ـ مساجد حديث ٨٨، والدارقطني ٣٧٥/١.

(٥) غير واضح في ب، وهي هكذا في أ، ج.

[١١٠٠] حديث: «أعوذُ بِكَ مِنْ غلبةِ الدَّيْنِ وقَهْرِ الرِّجالِ»[١].

قال الطيبي: (قَهْرِ الرِّجال) إمّا أَنْ تكون إضافته إلى الفاعل، أي: قهر الدائنين إيّان، وغلبتهم عليه بالتقاضي، وليس له ما يقضي دينه، أو إلى المفعول، بأن (لا)[٢] يكون له أحد (يعاونه)[٣] على قضاء ديونه من رجاله وأصحابه ومن المسلمين.

[١١٠١] حديث: «مَنْ لا يرحم النّاسَ لا يرحمه اللهُ»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: الجيد أن تكون (مَنْ) بمعنى الذي، فيرفع الفعلان وإن جعلت شرطاً فجزم الفعلان جاز.

[١١٠٢] حديث: «يخلص المؤمنون من النارِ فيُحبسونَ على قَنْطَرةٍ بينَ الجنّةِ والنّارِ حتّى إِذَا هُذِّبُوا ونُقُّوا»[٦].

قال الطيبي: (نقّوا) تفسير لقوله: (هذبوا)، وأدخل واو العطف بين المفسَّر والمفسِّر.

قوله: (فلأحدهم أهدى بمنزله في الجنة).

---

(١) المسند ٢/١٧٣، ٣/١٢٢، ٢٢٠، والبخاري - جهاد حديث ٧٤، دعوات حديث ٣٦، ٤٠، وأبو داود وتر ٣٢، والنسائي - استعاذة حديث ٧، ٨، ٢٤.

(٢) سقطت من أ.

(٣) في أ يقارنه.

(٤) المسند ٣/٤٠ والبخاري - ٨/٩، ١٢، ومسلم - الفضائل حديث ٦٥، والطبراني - ٢/٣٥١ حديث (٢٢٩١).

(٥) إعراب الحديث ٩٨.

(٦) المسند ٣/٦٣، والبخاري ٨/١٣٨.

قال الطيبي : (هدى)[1] لا يتعدى بالباء بل باللام وإلى ، فالوجه أن يضمن معنى اللصوق، أي : ألصق بمنزله هادياً إليه .

[١١٠٣] حديث: « أَبْرِدُوا بالظهرِ في الحرّ فإنّ شِدّةَ الحرِّ مِنْ فَوْحِ [2] جَهَنّم»[3].

قال أبـو البقـاء: يقـال: (فـوح) و(فيح) وكلاهما قد ورد، وهو من (فاحت[4]) (الريح)[5] تفوح وتفيح .

وقال الطيبي : (مِنْ) إما ابتدائية ، أي : شدة الحر نشأت وحصلت من فيح جهنم ، أو تبعيضية ، أي : بعض منها، وهو الأوجه ، وكذا قوله الحُمَّىٰ من فيح جهنم .

[١١٠٤] حديث: «خرجَ رسولُ اللهِ ﷺ في أضحى»[6].

قال الكرماني : هو منصرف .

[١١٠٥] حديث: «في قولـه تعـالى ﴿وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ﴾[7]، قال : ارتفاعها لَكَمَا بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ »[8].

قال الطيبي : أدخل لام الابتداء في الخبر، والكاف اسم ، وأصل هذه اللام أن تقع في الابتداء، ووقوعها في الخبر جائز، وأنشدوا:

---

(١) في أ (مشير).

(٢) في ب، ج فيح .

(٣) المسند ٢/ ٢٢٩، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٣/ ٥٢، والبخاري ـ مواقيت حديث ٩، أذان ١٨ ، مسـاجـد حديث ١٨٠ ، ١٨١ ، وأبو داود ـ الصلاة حديث ٤ ، والترمذي ـ مواقيت حديث ٥ ، والنسائي ـ مواقيت حديث ٥ ، وابن ماجه ـ صلاة حديث ٤ .

(٤) في أ فاح، وكلاهما جائز.

(٥) سقطت من أ.

(٦) البخاري ـ الزكاة ١/ ٢٥٥ .

(٧) سورة الواقعة ٣٤.

(٨) الترمذي ـ رقم الحديث ٢٥٤، ٢٢٩٤ .

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ* [1]

[١١٠٦] حديث: «أَوَّهْ عينُ الرِّبا عينُ الرِّبا فلا تقربنّه»[2].

قال القـاضي عياض: رويناه بالقصر وتشديداً الواو وسكون الهاء، وقيل بمدّ الهمزة، قالوا: ولا يمد إلا لبُعْدِ الصّوت، وقيل: بسكون الواو وكسر الهاء، ومن العرب من يمدّ الهمزة، والواو تجعل بعدها واوين اثنين فتقول: آووه، وكله بمعنى التذكير والتحزّن، ومنه ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ﴾[3].

[١١٠٧] حديث: «مَنْ يَتجر على هذا فيصلّي مَعَه»[4].

قال في «النهاية»: الصواب: يأتجر، لأنه من الأجر، ولا يجوز (يتجر) بالإدغام، لأن الهمزة لا تدغم في التاء، وكذلك حديث الأضاحي: (كُلُوا وادَّخِرُوا وائتجروا)[5] أي: تصدقوا طالبين بذلك، ولا يجوز (اتّجروا) بالإدغام.

وكذلك حديث الزكاة: (ومَنْ أَعْطَاهَا مؤتجراً بِهَا)[6].

---

* من بعد هذا لموضع (الشاهد) حتى قوله . . (والعرب تقوله بالضم . . . من الحديث رقم (١١٣٧) ساقط من ب، ج.

(١) قائله رؤبة في ملحق ديوانه ١٧٠، وشرح التصريح ١/١٧٤، والعيني ١/٥٣٥، ٢/٢٥١، وهو لرؤبة أو عنترة في الدرر ١/١١٧، والخزانة ٤/٣٢٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/١٣٠، وابن عقيل ١/٣١٣، والهمع ١/١٤٠، واللسان (شهب) وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٣٢٤٧.

(٢) البخاري ـ وكالة ١١، ٤٥، ومسلم ـ مساقاة ٩٦، والنسائي ـ بيوع ٤١.

(٣) سورة التوبة ١١٤.

(٤) المسند ٣/٥ برواية: (من يتّجر على هذا أو يتصدق على هذا فيصلي معه)، وانظر النهاية لابن الأثير (أجر).

(٥) المسند ٤/١٥، ٥/٧٥ ـ ٧٦.

(٦) المسند ٥/٢-٤.

وإن صحّ في الرواية (يتّجر) فيكون من التجارة لا الأجر، كأنه بصلاته معه قد حصل لنفسه تجارة، أي: مكتسباً.

[١١٠٨] حديث: «يوشكُ أنْ يكونَ خير مالِ المسلم غَنَم يتبعُ بها شَعَفَ الجبالِ ومواقعَ القَطْرِ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ»(١).

قال ابن مالك في «التوضيح»(٢): (يوشك) مضارع (أوشك) وهو أحد أفعال المقاربة فيقتضي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوبَ المحلِّ لا يكون إلّا فعلاً مضارعاً مقروناً بأَنْ، ومنه قول الشاعر:

إِذَا المرءُ لَمْ يَغْشَ الكريهةَ أَوْشَكتْ حبالُ الهُوَيْنَى بِالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا(٣)

ولا أعلم تجرّده من (أَنْ) إلا في قول الشاعر:

يوشكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا(٤)

وفيما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال: (يُوشِكُ الرّجلُ متكئاً على أريكته يُحَدِّثُ من حديثي فيقولُ: بَيْنَنَا وبَيْنَكُمْ كتابُ اللهِ)(٥).

---

(١) البخاري ـ ٢ كتاب الإيمان، ١٢، باب من الدين الفرار من الفتن.

(٢) شواهد التوضيح ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٣) الشاهد للكلحبة العريني في الخزانة ١/١٨٦، وشرح المفضليات ٢٣، ونوادر أبي زيد ١٥٣، واللسان (وشك) ١٢/٤٠٥، وهو في العيني ٣/٤٤٢ للأسود بن يعفر، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/٥٣، وشواهد التوضيح ١٤٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ١٦٢٢.

(٤) الشاهد لأمية بن أبي الصلت، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٤٤.

(٥) أبو داود ـ سنة ٣٩ ـ باب في لزوم السنة، والترمذي ـ علم ٣٩ ـ باب ما نهي عنه أن يقال، وابن ماجه في المقدمة ـ باب تعظيم حديث رسول الله.

وقد يسند إلى (أن) والفعل المضارع، فيسد بذلك مسد اسمها وخبرها، وفي هذا الحديث شاهد على ذلك.

ويجوز في (خير) و(غنم) رفع أحدهما على أنه اسم يكون، ونصب الآخر على أنه خبره، ويجوز رفعهما على أنهما مبتدأ و(خَيْر) في موضع نصب خبر ليكون، واسمه ضمير الشأن، لأنه كلام تضمن تحذيراً وتعظيماً لما يتوقع، وتقديم ضمير الشأن قبوله لمعناه. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: وردت الرواية بنصب (خير) ورفع (غنم) وعكسه ولم يرفعها.

وقال الكرماني: يجوز في (خير مال المسلم غنم) وجهان: نصب (خير) ورفعه، ونصبه هو الأشهر في الرواية، وهو خبر يكون مقدم عليه، ولا يضر كون الاسم وهو (غنم) نكرة لأنها موصوفة بقوله: (يتبع بها).

أمّا الرفع فبأَنْ يقدّر في كون ضمير الشأن، ويكون (خيرُ مال المسلم غنمٌ) مبتدأ وخبراً، وقد روي (غنماً) بالنصب.

وقوله: (يفرّ بدينه) إمّا جملة حالية، وذو الحال هو الضمير المستقر في (يتبع)، ويحتمل أن يكون هو المسلم، ويجوز الحال من المضاف إليه نحو. ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[1].

فإنْ قلت: إنّما يجعل حالاً من المضاف إليه إذا كان جزءاً من المضاف، أو في حكمه كما في: رأيت وجه هند قائمة، أو غلام هند قائمة، و(المال) ليس كذلك.

قلت: (المال) لشدة ملابسته بصاحبه كأنه جزء منه، وأمّا اتّحاد الخير بالمال فظاهر. أو جملة استئنافية على تقدير جواب سؤال يقتضيه المقام، و(الباء)[2] في (بدينه) للسببية.

(١) سورة النحل ١٢٣.

(٢) زيادة على الأصل والمعنى لا يستقيم بدونها.

و(من) في قوله: (من الفتن) ابتدائية. انتهى.

[١١٠٩] حديث: «**إنَّ أولَ زمرةٍ تدخلُ الجنّة يومَ القيامةِ صورةُ وجوههم مثل صورة القمرِ ليلةَ البدرِ، والزمرةُ الثانيةُ على لونِ أحسنِ كوكبٍ درّي في السماءِ، لكلِّ رجلٍ منهم زوجتان على كلّ زوجةٍ سبعونَ حلّة، يُرَى مُخُّ ساقِها مِنْ وراءِ لحومهم أو دمائهم أو حُللهم**»(١).

قال أبو البقاء(٢): هكذا وقع في هذا الطريق وهو (مشكل)(٣) من ثلاثة أوجه:

أحدها: تذكير ضمير الجمع وهو للمؤنث.

والثاني: قوله: (أو دمائهم أو حللهم) وهذا الموضع يليق به الواو، لأن كل واحدة منهن سترها هذه الأشياء الثلاثة.

والثالث: أنه أفرد الضمير في (ساقها) وجمع فيما بعد ذلك، والوجه فيه: أنه نَزَّلَ المؤنثَ منزلةَ المذكّر على ما جرت به العادة في صيانة المؤنث.

وأمّا (أو) فيجوز أن تكون بمعنى الواو، ويجوز أن يراد بها أن بعضهن كذا، ويشير إلى التفضيل.

وأما إفراد فيرجع إلى الواحدة أو إلى الجماعة، وأوقع المفرد مقام الجمع.

[١١١٠] حديث: «**حتّى يتمنّى الأحياءُ الأمواتَ**»(٤).

قال التوربشتي: (الأحياء) رفع بالفاعلية، وفي الكلام حذف، أي: يتمنون حياة الأموات، أو كونهم أحياء، وإنما يتمنون ذلك ليروا ما هم عليه من الخير والأمن ويشاركوهم.

---

(١) المسند ٢/٣٤٥، ٣/١٦، والترمذي ـ قيامة ٦٠، جنة ٥، والدارمي ـ رقاق ١٠٨.

(٢) إعراب الحديث ٩٦.

(٣) في أ (من كل) والتصويب من إعراب الحديث ٩٦.

ومن زعم أن الصواب فيه (الإحياء) بالنصب من باب الإفعال، وفاعل (يتمنى) الأموات. (فقدا) حال.

[١١١١] حديث: «فينظرُ وجْهَهُ فِي خدّها أصْفَى مِنَ المرآةِ»(١).

قال الطيبي: (أصفى) حال من (خدّها).

[١١١٢] حديث: «الصّعـودُ جبلٌ في النارِ يتصعّد فيه خمسين خريفاً، ويهوي به كذلك فيه أبداً»(٢).

قال الطيبي: (فيه) زِيدَ توكيداً، ومن أمثلة سيبويه فيما زِيدَ توكيداً: عليك زيد حريص عليك، وفيك زيد راغب فيك.

[١١١٣] حديث: «إنَّ الأعْضَاءَ تُكَفِّر اللّسانِ تقول: نشدك الله فِينَا»(٣).

قال في «النهاية»: (النِّشدة) مصدر (نشدته)، تقول: نشدتك الله وبالله، كما قالوا: دعوت زيداً وبزيد، أو لأنهم ضمّنوه معنى ذكرت، تقول نشدتك نشدة، وتعديته إلى مفعلوين إمّا لأنه بمنزلة دعوت، حيث قالوا: نشدتك الله، وإمّا نشدتك، فقيل: إنه حذف منه التاء وأقامها مقام الفعل، وقيل: هو بناء مرتجل كقعدك اللهَ، وعَمْرَكَ اللهَ..

قال سيبويه: قولهم: عَمْرَكَ اللهَ وقِعْدَكَ اللهِ، هو له نِشْدَكَ اللهَ، وإن لم يُتَكلَّم بِنِشْدَكَ الله، ولكن زعم الخليل أن مثل هذا تمثيل تمثل به.

ولعـل الراوي قد حرّفه عن نَنْشُدْكَ اللهَ، أو أراد سيبويه والخليل قِلّةَ مجيئه في الكلام لا عَدَمَه، أو لم يَبْلُغْهُما مجيئه في الحديث، فحذف الفعل الذي هو أنْشُدك، ووضع المصدر موضعه مضافاً إلى الكاف، الذي كان مفعولاً أوّلاً. انتهى.

(١) المسند ٣/٧٥.

(٢) المسند ٣/٧٥.

(٣) الترمذي ـ زهد ٦١.

[١١١٤] حديث: «**خطبَ النبيُّ ﷺ فقالَ: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خيرَّ عبداً بَيْنَ الدّنيا وبينَ ما عِنْدَهُ، فاختارَ ما عندَ اللهِ، فبكى أبو بكرٍ الصِّدّيقُ، فقلتُ في نَفْسِي: ما يُبْكِي هـٰذَا إنْ يَكُنِ اللهُ خَيَّرَ عَبْداً**»[١].

قال الـزركشي: (إنْ يكن) بكسـر الهمزة على أنها شرطية وجوّزه السفاقسي، والمعنى: ما يبكيه لأجل أن يكن الله خير عبداً.

وقال الكرماني: (إن يكن) شرطُ جزاءٍ، جزاؤه محذوف يدل عليه السياق، أو (إنْ) بمعنى إذْ، وفي بعضها (أن) بفتح الهمزة.

فإن قلت: لِمَ جزم؟

قلت: قال المالكي: في قول الرسول ﷺ: (لن ترع)[٢] فبه إشكال ظاهر لأن (لن) يجب انتصاب الفعل بها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة الجزم، والوجه فيه أن يقال: سكن عين الفعل، أي: (تُراعْ) للوقف، ثم شبه بسكون الجزم، فحذف الألف قبله كما يحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، فيوجه ما نحن فيه بمثله.

قوله: (إنَّ مِنْ أَمَنِّ النّاسِ عليَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ).

قال الزركشي: (أبا بكر) بالنصب اسم (إنّ)، ويروى: أبو بكر، بالرفع، قال ابن بري، وهو يجوز إذا جعلت (مِنْ) صفة لشيء محذوف تقديره: إن رجلًا أو إنساناً من أمنّ الناس، فيكون اسم (إنّ) محذوفاً، والجار والمجرور في موضع الصفة، وقوله: (أبـو بكر) هو الخبر، و(مِنْ) زائدة على رأي الكسائي، والصحيح أنها على بابها، واسم إنّ محذوف، أي: إنَّهُ، والجار والمجرور بعده خبر مبتدأ مضمر. أي: هو.

---

(١) المسند ٣/١٨، والدارمي ـ مقدمة ١٤.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري ـ كتاب التهجد ـ باب فضل قيام الليل، برواية (لم ترع)، وفي كتاب التعبير ـ باب الأمن وذهاب الروع في المنام، برواية (لن تراع).

وقال الطيبي: رواية مسلم بالرفع، وهو مشكل.

وقال المظهري: فيه أوجه: أن تكون (مِنْ) مزيدة على مذهب الأخفش، وقيل: إنّ هنا بمعنى نَعَم: فقوله: (أبو بكر) مبتدأ، و(مِنْ أَمَنِّ النّاس) خبر، وقيل: اسم إنّ ضميرالشأن.

[١١١٥] حديث: «**إنَّ أعظمَ الأمانةِ عندَ اللهِ يومَ القيامةِ يُفْضِي الرجلُ إلى امرأتِهِ وتُفْضِي إليه ثُمَّ يُفْشِي سِرَّهَا**»[١].

قال الأشرفي: لا بدّ من تقدير مضاف، أي: أعظم خيانة الأمانة.

وقوله: (الرجل) خبر (إنّ)، وفيه تقدير مضاف، أي: خيانة الرجل.

قوله: (ولكن أخوة الإسلام)[٢].

في رواية الأصيلي: (ولكن خوة الإسلام).

قال ابن مالك[٣]: الأصل (ولكن أخوة) فنقلت حركة الهمزة إلى النون وحذفت الهمزة على القاعدة المشهورة فصار (ولكن خوة الإسلام) فعرض بعد ذلك استثقال ضمة بين كسرة وضمة، فسكن النون تخفيفاً فصار (ولكن خوة الإسلام) وسكون النون بعد هذا العمل غير سكونه الأصلي وتبينه بذلك في تخفيفه مرتين همزته لفظاً وخَطّاً.

قوله: «لـٰكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي»[٤] فإن أصله لكن ربي، فنقلت حركة الهمزة، وحذفت فصار لكننا فاستثقل توالي النونين متحركتين، فسكن أولهما وأدغم في الثاني، ومنه قول الشاعر:

---

(١) المسند ٣/٦٩، ومسلم ـ طلاق ١٤.

(٢) مسلم ـ فضائل الصحابة (٢).

(٣) شواهد التوضيح ٨٢.

(٤) سورة الكهف ٣٨.

وَتَقْلِينَنِي لـكِنَّ إِيَاكِ لَا أَقْلِي[1]

أراد: لكن أنا إيّاك لا أقلي، ثم عمل به ما ذكر.

والحاصل بـ(ولكن)، ثلاثة أوجه: سكون النون وثبوت الهمزة بعدها مضمومة، وضم النون وحذف الهمزة، وسكون النون وحذف الهمزة.

فالأول: أصل، والثاني: فرع، والثالث: فرع الفرع. انتهى.

وقال الكرماني: فإن قلت: (أخوة) مبتدأ فما خبره، قلت: محذوف وهو نحو أفضل.

قوله: (لا تبقين في المسجد باب).

قال الكرماني: بلفظ المجهول وروي بلفظ المعلوم أيضاً، فإن قلت: كيف نهى الباب عن البقاء وهو غير مكلف؟

قلت: هو كناية، لأن عدم البقاء لازم للنهي عن الإبقاء فكأنه قال: لا تبقوه حتى لا يبقى. وهو مثل قولهم: لا أرينك ههنا، أي: لا تقعد عندي حتى لا أراك وقوله: (إلّا سدّ باب أبي بكر) فإن قلت: الفعل ههنا وقع مستثنى ومستثنى منه، فكيف ذلك؟

قلت: التقدير: إلّا باباً سدّ فالباب الموصوف الحذوف هو المستثنى أولاً، والمستثنى منه ثانياً. أو هو استثناء مفرّغ تقديره: لا تبقين باب بوجه من الوجوه إلا بوجه السد إلا بابه، وحاصله لا يبقين باب غير مسدود إلا بابه رضي الله عنه. انتهى.

وقال الزركشي: (إلّا باب أبي بكر) بالنصب والرفع.

---

(١) صدره (وترمينني بالطّرف أي أنت مذنب) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٢٠٧، ٢/٨٧، والهمع ١/٢٤٨، ٢/٧١، والخزانة ٤/٤٩٠ والسيوطي ٨٣، ٢٨٠، والمفصل ١٧٢، وشرح المفصل ٨/١٤٠، وشواهد التوضيح ٨٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢١٩٧.

وقال الشيخ أكمل الدين: قوله: (إلاّ سدّ) صفة موصوف محذوف، أي: إلاّ باب أبي بكر فإنه لا يسدّ.

[١١١٦] حديث: **«يقولُ اللهُ تعالى: «أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ»**[١].

قال الكـرماني: فإنْ قلت: هل يجوز أن يعلق بفعل واحد حرفا جرٍّ من جنس واحد، وهو الكلمة الابتدائية يعني (مِنْ خردل) و(مِنْ إيمان)، قلت: يجوز، و(من خردل) يتعلق بحاصلة، أي: حبة حاصلة من خردل، و(من إيمان) متعلق بحاصل آخر. أو بقوله: مَنْ كَانَ.

[١١١٧] حديث: **«أنّه ﷺ أرسلَ إلى رَجُلٍ، فجاءَ وَرأْسُهُ يَقْطُرُ، فقال: لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ»**[٢].

قال ابن مالك في «توضيحه» وقال الكرماني: لعل قد جاء لإفادة التحقيق فمعناه: قد أعجلناك.

وقوله: (إذا أعجلتَ أو أقحطتَ فعليك الوضوء).

قال الزركشي والكرماني: برفع (الوضوء) مبتدأ خبره ما قبله، وبالنصب مفعول (عليك) لأنه اسم فعل نحو: عليك زيداً، أو معناه: فالزم الوضوء.

وقال القرطبي: الرواية بضم همزة (أُقْحِطتَ) وكسر الحاء مبنياً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، ولعلّه إتباع لأعجلت، فإنه لا يقال في هذا إلا أَقْحَطَ الرجل، إذا لم ينزلْ بالفتح.

---

(١) المسند ٣/٥٦، ١٤٤، ٣٢٦، ٥/٣٨٨، والبخاري ـ الإيمان (١٥)، رقاق ٣٥، فتن ١٣، توحيد ٣٦، ومسلم ـ إيمـان ٨٠، ١٤٨، ٢٣٠، وفتن ٥٢، وأبو داود ـ لباس ٦٨، والترمذي ـ فتن ١٧، وابن ماجه ـ زهد ١٦.

(٢) المسند ٣/٢١، ٢٦، والبخاري ـ وضوء ٣٤، ومسلم ـ حيض ٨٣، وابن ماجه ـ طهارة ١١٠.

[١١١٨] حديث: «وَيْحَ عمّار»[١].

قال الكرماني: هو بنصب الحاء لا غير، ونصبه بإضمار فعل.

وقال في النهاية: هو منصوب على المصدر وقد يرفع ويضاف ولا يضاف يقال ويحَ زيد وويحاً له، وويحٌ له. وفي رواية: وَيَسْ ابن سمية).

قال: وهو مثل ويح وحكمها حكمها.

[١١١٩] حديث: «مَنْ رضيَ باللهِ ربّاً. . . إلى أنْ قال: وأُخْرَى يرفعُ اللهُ بهَا العَبْدَ»[٢].

قال الطيبيّ: (وأخرى) صفة موصوف محذوف وهو مبتدأ، و(يرفع الله) خبره، أو منصوب على إضمار فعل، أي: أبشرك ببشارة أخرى، وقوله (يرفع الله) صفة أو حال، وقيل: أي: وخصلة أخرى.

[١١٢٠] حديث: «أَنَا سيّدُ وَلَدِ أدمَ يومَ القيامةِ. . . إلى قوله: وَمَا مِنْ نَبيٍّ يومئذٍ آدمَ فَمَنْ سِوَاهُ»[٣].

قال الطيبي: (نبيّ) نكرة وقعت في سياق النفي وأدخل عليه (مِنْ) الاستغراقية، فيفيدا استغراقَ الجنسِ، و(آدم) بدل أو بيان من محله، والفاء في (فَمَنْ) تفضيلية، وآثرها على الواو التي للترتيب على منوال قولهم: الأمثل فالأمثل، ومَنْ: موصولة، و(سواه) صلته، وصح لأنه ظرف.

[١١٢١] حديث: «إنّي أوشكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبَ، وإنّي تاركٌ فيكم الثَّقلين: كتابَ اللهِ

---

(١) المسند٣/ ٩١.

(٢) المسند١/ ١٨١، ٢٠٨؛ ٣/ ١٤، ١٠٧، ١٦٢، ١٧٧، ٣٥٤، ٤٧١.

(٣) المسند ١/ ٢٨١، ٢٩٥، ٢/ ٤٣٥، ٥٤٠، ٣/ ٢، ١٤٤، والبخاري ـ أنبياء ٣، ومسلم ـ إيمان ٣٢٧، ٣٢٨، والترمذي ـ قيامة ١٠.

وعِتْرَتي، كتابَ اللهِ حبلاً ممدوداً من السماءِ إلى الأرضِ وعِتْرَتي: أهلَ بَيْتِي»(1).

قال أبو البقاء(2) أما (كتاب الله وعترتي) الأولين فبدلان من (الثقلين) وأما (كتاب) الثاني فهو بدل من (كتاب) الأول، وجوز ذلك وحسنه ما اتصل به من زيادة المعنى، وهو قوله: (حبلاً ممدوداً). وكذلك (عترتي: أهل بيتي)، ونصب (حبلاً ممدوداً) على أنه حال أو مفعول ثانٍ لـ(تَارِكٌ)، ولو رُوِيَ: (كتابُ اللهِ حبلٌ ممدود) جاز على (أنه) مستأنف.

[١١٢٢] حديث: **«وَتَذِيفُونَ فِيهِ مِنَ الْقُطَيْعَاءِ»**(3).

قال القـاضي عياض: رويناه بالدال المهملة والذال المعجمة، وبضم التاء المهملة، ثلاثيّ، وكلاهما صحيح بمعنى.

وقال بعض المحققين: صوابه (تَدِيفون) إذا أهملت، أو (تذيفون) إذا أعجمت، كله ثلاثي وخلاف هذه الرواية، وهو خطأ، لأنه ثلاثي، وغيره قد حكى أذاف فالرواية صحيحة.

وقال ابن دريد: دفت الدواء وغيره بالماء أدوفه، بإهمال الدال وقال غيره: دفت أديفه.

[١١٢٣] حديث: **«فـأقـولُ لهم: أمّا النسبُ فقد عرفتُ، ولكنّكم أَحْدَثْتُم بَعْدِي، وارْتَدَدْتُم القَهْقَرَى»**(4).

---

(1) المسند ٣/١٤، ١٧، ٢٦، ٥٩، وفي هذه الروايات (حبل ممدود) بالرفع.

(2) إعراب الحديث ٩٧.

(3) مسلم ـ إيمان ٢٦، ٢٧، (وتذيفون) من ذاف يذيف، كباع يبيع، ومعناه تخلطون.

(4) المسند ٣/١٨، ٣٩.

[١١٢٤] حديث: «أرأيتَ هذِهِ الأمراضَ التّي تُصِيبُنا مَا لَنا بِهَا؟ قال: كَفَّارَات»(١).

قال أبو البقاء(٢): فيه وجهان: أحدهما: هو مبتدأ والخبر محذوف، أي: لكم كفارات. والثاني: خبر مبتدأ، أي: هو كفارات.

وقوله: (وإنْ شَوْكَة) تقديره: وإنْ كان شوكة، كقولهم: إنْ خيراً فَخَيْرٌ.

[١١٢٥] حديث: «أيَّ شيْءٍ تركتم عِبَادِي يَصْنَعُونَ»(٣).

(أيّ) منصوب بيصنعون، وكذلك: أيّ شيء يطلبون، وههنا يلزم تقدم المفعول على الفعل لأجل الاستفهام.

[١١٢٦] حديث: «الماء طهور»(٤).

قال الرضي: التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكين والتنكير معاً، ومعنى تنكير الشيء شياعه في أمته، وكونه بعضاً مجهولاً من جملة إلا في غير الموجب، نحو: ما جاءني رجل، فإنه لاستغراق الجنس، فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة هي كونه بعضاً من كل، إذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام، فينظر في ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على أنه بعضٌ من كلّ، كقرينة الشرّى الدالة على أن المشتري بعض من قولك: اشتر اللّحم، ولا دلالة على أنه بعض معين كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَىٰ النَّارِ هُدىً﴾(٥) فهي

---

(١) المسند ٣/٢٣.

(٢) إعراب الحديث ٩٧.

(٣) المسند ٢/٣٤٤، ٣٨٢.

(٤) المسند ١/٣١، ٨٦، وتمامه (. . . لا ينجسه شيء)، وأبو داود ـ طهارة ٣٤، والترمذي ـ طهارة ٤٩، والنسائي ـ مياه ١، ٢، وابن ما جه ـ طهارة ٧٦.

(٥) سورة طه ١٠.

اللام التي جيء (بها)(١) للتعريف اللفظي، والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الواحدة، كالضربة، أو مع علامة التثنية أو الجمع كالضربتين والعلماء، أو مجرداً عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء.

وإنما وجب حمله على الاستغراق، لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة فإمّا أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، بل يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية، لكن كلامنا في المشخصات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بإزائها، لا في الذهنية، فإذا يكن للبعضية لعدم دليلها، أي: التنوين، وجب كونه للكلّ، فعلى هذا قوله ﷺ: (الماء طاهر)، أي: كل الماء، و(النوم حدث)، أي: كلّ النوم، إذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة، فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد، والمثنى يعم جميع المثنى، وهكذا حال المفرد والمثنى والجمع في غير الموجب، قال عليه السلام: (لا تُحَرِّمُ الإِمْلَاجَة)(٢)، أي: كل واحد واحد من هذا الجنس. وكذا الإملاجان، أي: كل اثنين اثنين من هذا الجنس.

مسند أبي سعيد الزُّرَقي رضي الله عنه(٣)

[١١٢٧] حديث: «إنّ مَا يُقَدّر فِي الرّحم فسيكن»(٤).

قال أبو البقاء(٥): في هذه الرواية بغير (واو) وهو خطأ، لأن الفاء جواب الشرط،

(١) كلمة (بها) سقطت من الأصل المخطوط وتصويبها من شرح الكافية ٢/١٢٩.

(٢) المسند ٦/٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) وقيل: أبو سعد، روى عن النبي، اختلف في اسمه على عدة أقوال، قول ابن أبي حاتم: سئل أبي عن أبي سعيد الزرقي، فقال: هو من الأنصار، ولا أدري له صحبة أم لا، ويقال له: أبو سعيد الخير. أسد الغابة ٥٩٤٥، وابن خياط ١/٢٩٩، وتهذيب التهذيب ١٢/١٠.

(٤) المسند ٣/٤٥٠، وبرواية: (فسيكون).

(٥) إعراب الحديث ١٨٣.

والسين تمنع مع عمل الفاء فيما بعدها، ففيه إذن شيئان مانعان من الجزم البتة.

مسند أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه[1]

[١١٢٨] حديث هِرَقْل[2]:

قوله: «ودعا بالترجمان».

قال الكرماني: الباء زائدة للتوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[3] لأن (دعا) متعدّ بنفسه.

قوله: (أَيُّكُمْ أقربُ نسباً بِهـٰذا الرَّجل).

قال الحافظ ابن حجر: ضمن (أقرب) معنى (أقعد) فعداه بالباء، ووقع في رواية مسلم: (من هذا الرجل)، وهو على الأصل.

وقال الكرماني: فإن قلت (أقرب) أفعل التفضيل، لا بدّ أنْ يستعمل بأحد الوجوه الثلاثة: الإضافة، واللام، ومِنْ، ههنا مجرد عنها، ثم إن معنى القرب لا بد أن يكون من شيء فأين صلته، قلت: كلاهما محذوفان، أي: أيكم أقرب من النبي ﷺ من غيركم.

قوله: (فَإِنْ كذبني فكذّبوه).

---

(١) أبو سفيان بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، وهو والد يزيد ومعاوية وغيرهما، ولد قبل الفيل بعشر سنين، وهو الذي قاد قريشاً كلها يوم أحد، أسلم ليلة الفتح، شهد حنيناً والطائف وبها فقئت عينه، وفقئت الأخرى يوم اليرموك، توفي في خلافة عثمان سنة ٣٢هـ وقبل ٣٣هـ وكان عمره ٨٨ سنة انظر: أسد الغابة ٥٩٦١، والاستيعاب ١٦٧٨/٤.

(٢) المسند ١٦٢/١، والبخاري ـ بدء الوحي ٦، جهاد ١٠٢، ومسلم ـ جهاد ٧٤.

(٣) سورة البقرة ١٩٥.

قال التيمي: (كـذب) يتعـدى إلى مفعـولين، يقال: كذبني الحديثَ، ونظيره صدق. همـا من غرائب الألفاظ، فعّل بالتشديد يقتصر على مفعولين واحد، فَعَل بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين.

قوله: (ثُمَّ كَانَ أوله).

قال الزركشي: يجوز رفعه على (اسم كان)[1] ونصبه.

وقال ابن حجر: الرواية بالنصب على الخبر، ويجوز رفعه على الاسمية.

قوله: (فَهَلْ قَالَ هـٰذَا القولَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَه؟).

قال الحـافظ ابن حجر: استعمل (قطّ) بغير أداة النفي وهو نادر، منه قولهم: صلينا[2] أكثر ما كنا قط وآمنه ركعتين. ويحتمل أن يقال: إن النفي مضمّن فيه، كأنه قال: هل قال هذا القول أحد، أو لم يقله أحد قط.

وقال الكرماني: الاستفهام حكمه حكم النفي.

قال: وروي (مثله) بدل (قبله) فيكون منصوباً من هذا القول.

قوله: (فهلْ كانَ فِي آبائِه من ملك) يروى بمن الجارة و(ملك) بكسر اللام صفة مشبهة بمن الموصولة. و(ملك) فعل ماض.

قوله: (فأشراف الناس اتبعوه؟)

قال ابن حجر: فيه إسقاط همزة الاستفهام وهو قليل، وفي رواية: (أيتبعه أشراف الناس).

قوله: (فهلْ يرتدّ أحدٌ منهم سخطةً) بالنصب مفعول لأجله.

قوله (ولم يكن كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة).

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة لا يستقيم الكلام بدونها.

(٢) في أ (علينا) والتصويب من شواهد التوضيح ١٩٠ ـ ١٩٢.

قال الكرماني: (غير) إمّا منصوب لـ(شيئاً)، وإمّا مرفوع صفة لـ(كلمة)، فإن قلت: كيف يكون صفة لهما وهما نكرة، وهو مضاف إلى المعرفة قلت: كلمة (غير) لا تتعرف بالإضافة، إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، وهنا ليس كذلك.

قوله: (كيفَ كانَ قتالُكم إيّاه).

قال الكرماني: هو أفصح من (قتالكموه) باتصال الضمير، فلذا فَصَلَه.

وقال ابن مالك في «توضيحه»[1]: في هذا الحديث استعمال ثاني الضميرين منفصلاً، مع إمكان استعماله متّصلاً، والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل، وذلك أخصر وأبين، لأن المتصّل لا يعرض معه لَبْسٌ.

وإذا علمت هذه القاعدة لزم أن يعتذر عن جعل المنفصل في موضع لا يتعذر فيه المتصل، فإن كان الفعل من باب كان واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال نحو: صديقي كنته، والانفصال نحو: كنت إيّاه، والاتصال عندي أجود، والانفصال عند أكثر النحويين أرجح، ومن الاتصال قوله ﷺ لعمر: (إنْ يَكُنْه فلنْ تسلّط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله)[2]، وقول الشاعر:-

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنّهُ ... أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِها[3]

قلت: ورد في هذا الحديث من طريق آخر بلفظ (إن يكن هو فلست صاحبه، إنما صاحبه عيسى، وإن لا يكن هو فليس لك أن تقتل رجلاً من أهل الذّمّة).

ثم قال ابن مالك[4]: وإذا تعلق بعامل واحد ضميرانِ متواليانِ واتّفقا في الغيبة،

---

(١) شواهد التوضيح ٢٥.

(٢) البخاري - ٢٣ جنائز - باب ٧٩.

(٣) الشاهد لأبي الأسود الدُّؤلي في اللسان (لبن)، والخزانة ٢/٤٢٦.

(٤) شواهد التوضيح ٢٩.

وفي التذكير أو التأنيث، وفي الإفراد أو التثنية والجمع، ولم يكن الأول مرفوعاً وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو: أعطاه إيّاه، وأعطاها إيّاها. ولو قيل: أعطاهوه، بالاتصال لم يجز، لما في ذلك من اشتغال المثلين، فلو اختلف جاز الاتصال والانفصال نحو:

أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرمِ وَالِدِ[1]

ومن الانفصال قوله ﷺ: (إلاّ أدخله الجنة بفضل رحمته إيّاهم)[2]، وقول الصحابة للذي قال يا رسول الله أكسنيها؛ (ما أحسنت سألتها إيّاه)[3]، ولو قيل: سألتهاه، لجاز.

وفي حديث سهل بن سعد: (فأعطاهُ إيّاه)[4].

وإذا اختلف الضميرانِ في الرتبة، وقدم أقربهما رتبةً جاز أيضاً، والاتّصال أجود كقول المرأة لرسول الله ﷺ: (لَأَكْسُوكَهَا). وقول الرجل له ﷺ أكسنيها، وقول الخضر عليه السلام: (إني على علم، الله علمنيه) و(أنت على علم علمكه الله).

وسيبويه يرى الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجباً. والانفصال ممتنعاً والصحيح جوازه.

ومنه الحديث: (فإنّ الله مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهمْ إِيَّاكُمْ).

قوله: (حين يخالط بشاشة القلوب).

---

(١) صدر البيت (لوجهك في الإحسان بسط وبهجة) وهو بلا نسبة في الدرر ١/٤١، والهمع ١/٦٣، وشرح التصريح ١/١٠٩، والعيني ١/٣٤٢، والأشموني ١/١٢١ وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٨٤٦.

(٢) البخاري ـ ٢٣ جنائز باب ٦.

(٣) المسند ١/٩٢، ٥/٣٣٤.

(٤) أبو داود ـ ١٧ طلاق، والترمذي ـ تفسير سورة ٩، ٥.

قال الـرزكشي وابن حجـر، هكـذا روي بالنصب على المفعولية، و(القلوب) بالإضافة، أي يخالط الإيمان انشراح الصدور، وروي: (بشاشتُه القلوبَ) بالضم، و(القلوب) مفعول، أي: يخالط بشاشته الإيمان، وهو شرحه القلوب التي تدخل فيها.

قوله: (وسألتك بما يأمرهم).

قال الزركشي: فيه إثبات الألف مع (ما) الاستفهامية وهو قليل.

قوله: (مِنْ محمّدٍ رسول الله)، (مِنْ) فيه لابتداء الغاية والمكان. قاله أبو حيان.

قوله: (عظيم الروم).

قال الزركشي: بالجرّ بدل مما قبله، ويجوز فيه الرفع والنصب على القطع.

قوله: (اسلم تسلم يُؤْتِكَ اللهُ).

قال الكرماني: (يُؤْتِكَ)، إما جواب ثان للأمر، وإمّا بدل، أو بيان للجواب الأول.

قوله: (ويا أهل الكتاب).

قال ابن حجر، الواو داخلة على مقدر معطوف على قوله: (أدعوك) والتقدير: أدعوك بدعاية الإسلام، وأقول لك ولأتباعك امتثالاً لقول الله: ﴿يا أهل الكتاب﴾[1].

قوله: (إِنّه يخافه).

قال الزركشي وابن حجر: بالكسر استئنافاً للتعليل، ويجوز على ضعف فتحها على أنه مفعول لأجله، وضعف لوجود اللام في الخبر في رواية أخرى.

قوله: كانَ ابنُ الناطورِ صاحبَ إيليا).

قال القاضي عياض: بالنصب على الاختصاص، أو الحال لا على خبر كان، لأن خبرها (أسقفا)، أو قوله: (يحدث) أو (هرقل) وهو أوجه.

(١) سورة آل عمران ٦٤ وفي مواضع أخرى من القرآن الكريم.

قال الزركشي: ويجوز أن يكون خبر كان، ويكون (أسقفا) خبراً ثانياً. فإن قيل هل يجوز رفع (صاحب) على الصفة، قيل: لا، لأن ما قبله معرفة، و(صاحب إيليا) نكرة، والإضافة لا تُعرّفه، لأنها في تقدير الانفصال.

وقال ابن حجر: يجوز رفعه على الصفة، والإضافة التي فيه تقوم مقام التعريف، وقول من زعم إنها في تقدير الانفصال في مقام المنع.

قوله: (وهرقل) قال الزركشي: بفتح اللام معطوف على (إيليا) وموضعها خفض بالإضافة.

وقال ابن حجر: استعمل (صاحب) في معنيين: مجازي وحقيقي، لأنه بالنسبة إلى (إيليا) أمير وذاك مجاز، وبالنسبة إلى هرقل تابع وذاك حقيقة.

قوله: (سُقُفاً) بضم السين والقاف، ويروى (أسقفاً) وهو منصوب على أنه خبر كان، و(يحدث) خبر بعد خبر.

وقال ابن حجر: ويروى (سقِف) بكسر القاف، مبني لما لم يسم فاعله، أي: قدم.

قال في «العُباب»: (سقّفته) بالتشديد جعلته (أسقفاً) ذكره الزركشي.

قوله: (وكان هرقل حَزّاءً ينظر في النجوم).

يحتمل أن يكون جملة (ينظر) خبراً ثانياً، وأن يكون تفسيراً لما قبله، ذكره ابن حجر.

قوله: هل (مُلْك هذه الأمة)، قد ظهر لأكثر الرواة بضم الميم وسكون اللام، وروي بفتح الميم وكسر اللام، وروي: (يملك) فعل مضارع.

وقال القاضي عياض: وأراها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت، ووجهه السهيلي في «أماليه»، بأن هذا يملك مبتدأ، وخبر، أي: هذا المذكور يملك هذه

الأمة، قد جاء النعت بدل المنعوت ثم حذف المنعوت قال الشاعر:

لَوْ قُلْت مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ   يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ(1)

أي: ما في قومها أحد يفضلها، وهذا إنما هو في الفعل المضارع، لا في الماضي، قاله ابن سراج.

وقال الشيخ سراج الدين البُلقيني: يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين، أي: هذا الذي يملك. على أن الكوفيين يجوزون استعمال الإشارة بمعنى الاسم الموصول فيكون التقدير: الذي يملك، من غير حذف كقوله:

نَجَوْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ(2)

أي: هذا الذي تحملينه طليق.

قال ابن حجر: لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال على ما قاله عياض.

قال: على أنني رأيت في أصل معتمد بباء موحدة في أوله، وتوجيهها أقرب من

---

(1) الشاهد لأبي الأسود الحماني في: العيني ٧١/٤، وشرح التصريح ١١٨/٢ وشرح المفصل ٥٩/٣، ٦١ وهو لحكيم بن معية أو حميد الأرقط في الدرر ٢٥١/٢، وبلا نسبة في سيبويه والشنتمري ٣٧٥/١، والخزانة ٣١١/٢ والخصائص ٣٧٠/٢، والمفصل ٥٧، والهمع ١٢٠/٢، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٦٣٢.

(2) صدر الشاهد: (عدس ما لعباد عليك إمارة)، وهو ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ١١٥. والخزانة ٥١٤/٢، ٨٩/٣، وشرح التصريح ١٣٩/١، ٣٨١، والعيني ٤٤٢/١، ٣١٤/٤، والسيوطي ٢٩١، والدرر ٥٩/١، والإنصاف ٣٨٤، وشرح المفصل ١٦/٢، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ١٤٧، والهمع ٨٤/١، والخصائص ٨١/١٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ١٧٧٤.

توجيه الأول، لأنه حينئذ يكون الإشارة بهذا إلى ماذكره من نظيره في حكم النجوم، والباء متعلقة بظهر، أي: هذا الحكم بملك هذه الأمة التي تختتن.

[١١٢٩] حديث: «**إنّه ﷺ قَالَ: واللهِ لا يؤمنُ أحدُكم، واللهِ لا يؤمنُ أحدُكم، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ: وَمَنْ؟**»(١).

قال الكرماني: الواو عطف على مقدر، أي: سمعنا قولك وما عرفنا من هو.

مسند أبي شُرَيْحٍ رضي الله عنه(٢)

[١١٣٠] حديث أبي شُريح الخُزَاعي: «**سمعت أذناي وأبصرت عيناي رسول الله ﷺ حين تكلم**»(٣).

قال ابن مالك(٤): في هذا الحديث تَنَازُعُ الفعلينِ مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل، أعني (أبصرتْ عيناي)، لأنه لو كان العمل لـ(سمعت) لكان التقدير: سمعت أذناي النبي ﷺ، وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: وأبصرته. فإذا أَخَّر المنصوب وهو مقدم في النية، بقيت الهاء متصلة بـ(أبصرت)، ولم يجز حذفها، لأن حذفها يوهم غير المقصود، فإن سمع الحذف مع العلم بأن العمل للأول حكم بقبحه، وعُدّ من الضرورات. ومِنْ تنازعِ الفعلين، وجَعْل العمل للثاني قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(٥). وفي الحديث المذكور شاهد على أنه قد يتنازع منصوباً واحداً فِعْلا فاعلين متبايني، فيستفاد من (سمعت أذناي، وأبصرت عيناي النبي ﷺ)

---

(١) المسند ٢/٢٨٨، ٤/٣١، ٦/٣٨٥، برواية: (والله لا يؤمن...) من غير لفظ «أحدكم».

(٢) سيتكرر اسمه في ص ٣٥٦٢ كما يلي: مسند أبي شريح الكعبي، وهما شخص واحد انظر الإصابة ٤/١٠١ ـ ١٠٢ رقم ٦١٣، ٦١٤.

(٣) البخاري ـ كتاب الأدب ٧٨، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ٣١.

(٤) شواهد التوضيح ١٢٠.

(٥) سورة الكهف ٩٦.

جواز: أَطْعَمَ زيدٌ وَسَقَى محمدٌ جعفراً. وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع، ونظيره قول الشاعر:

أَضْنَتْ سُعَادُ وَأَضْنَتْ زَيْنَبُ عُمَرَا وَلَمْ يَنَلْ مِنْهُمَا عَيْناً وَلاَ أَثَرَا[1]

وفي الحديث المذكور أيضاً اكتفاء (سمع) بالمفعول الأول مقدراً، مع أنه اسم ما لا يدرك بالسمع، والأصل خلاف ذلك. وَحَسَّنَ الحذفَ دلالةُ (حِينَ تَكَلَّمَ) على المحذوف، كما حسّنه في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾[2] دلالة ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾[3]، فلنا أن نجعل التقدير: هل يسمعون دعاءكم، فحذف المضاف، وهو من مدركات السمع، أقيم المضاف إليه مقامه، ولنا أن نجعل التقدير: إذْ تدعون مقامه. وكذا الحديث لنا أن نقدر: سمعت أذناي كلام النبي ﷺ، ولنا أن نقدر: سمعت أذناي النبيّ ﷺ متكلماً. انتهى.

قوله: (فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ).

قال الكرماني: فإنْ قلت: بم انتصب؟

قلت: مفعولٌ ثانٍ للإكرام، لأنه في معنى الإعطاء، أو هو كالظرف، أو منصوب بنزع الخافض.

قوله: (قالوا: وما جائزتُه يا رسولَ اللهِ؟ قال: يوم وليلة).

فإن قلت: كيف جاز وقوع الزمان خبراً عن الجثة؟

قلت: إمّا باعتبار أن له حكم الظرف، وإمّا مضاف مقدر، أي: زمان جائزته يوم وليلة. انتهى.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٢١.

(٢) سورة الشعراء ٧٢.

(٣) سورة الشعراء ٧٢.

وفي الرواية الأخرى: (جائزته يوم وليلة).

قال السهيلي: من رفع فعلى المبتدأ، أي: جائزتُه تكليفُ يومٍ وليلةٍ، أو إتحافُ يومٍ وليلةٍ.

وأما النصب فعلى بدل الاشتمال، أي: يكرم جائزة ضيفه يوماً وليلة. ونصب (يوماً) على الظرف.

قوله: (والضيافةُ ثلاثةُ أيّامٍ).

قال الزركشي: يجوز في (ثلاثة) الرفع والنصب.

[١١٣١] حديث: «ومَنْ قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخير النظرين»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: الحيُّ يقتلُ لا القتيل، لأن قتل القتيل محال، قلت: المراد: القتيل بهذا القتل، لا بقتل سابق.

وكذا حديث: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ).

وكذا قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾(٢).

قوله: (إنّ مكةَ حرمها الله، ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامريءٍ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ أَنْ يسفكَ بِهَا دَماً ولا يعضد بِهَا شجرةً).

قال الشيخ إكمال الدين: قوله: (ولا يعضد) بالرفع ابتداء كلام وفاعله (امرؤ) وعطفه على (لا يحلّ) بأن يكون تقديره: إن مكة حرمها الله فلا يعضد بها امرؤ شجرة، ويجوز أن يكون منصوباً، و(لا) زائدة، وتقديره: وأنْ يعضد.

قوله: (فإنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ). أي: فإن ترخص أحد ترخص، وجب حذفه لئلا

---

(١) المسند ٢/٢٣٨، والبخاري ـ ديات ٨، لقطة ٧، علم ٣٩، ومسلم ـ حج ٤٤٧ وأبو داود ـ ديات ٤، والترمذي ـ ديات ١٣.

(٢) سورة البقرة ٢.

يجتمع المفسِّر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ من المشركين اسْتَجَارَكَ﴾[1]. انتهى.

مسند أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه[2]

[١١٣٢] حديث: «مَا مِنَ النَّاسِ (أحدٌ)[3] أَمَنُّ علينا في صحبته وذاتِ يَدِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (أحد)[6] اسم (ما)، و(من الناس) وصف لـ(أحد) في الأصل، قدّم فصار حالاً. و(أَمَنّ) منصوب خبر (ما)، ويجوز رفعه على لغة بني تميم.

مسند أبي شُرَيْحٍ الكَعْبِي رضي الله عنه[7]

[١١٣٣] حديث: «إِيّاكُمْ والجلوسَ عَلَى الصّعداتِ، فَمَنْ جَلَسَ مِنْكُمْ عَلَى الصّعيدِ، فَلْيُعْطِهِ حَقَّهُ، قُلْنَا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: غُضُوضُ البَصَرِ»[8].

---

(١) سورة التوبة ٦.

(٢) الحارث أبو سعيد بن المعلّى الأنصاري له صحبة، ويعد في أهل الحجاز، يقال: اسمه رافع بن أوس بن المعلّى، ويقال: الحارث بن نفيع الخزرجي، توفي سنة ٧٤هـ ـ ٦٩٣م.
ـ طبقات ابن خياط ١/٢٢٢، وأسد الغابة برقم ٥٩٧، ٥٩٥٥، وتهذيب التهذيب ١٢/١٠٧.

(٣) في أ (أحداً) والتصويب من المسند ٤/٢١١ ـ ٢١٢.

(٤) المسند ٤/٢١١ ـ ٢١٢.

(٥) إعراب الحديث ٧٣.

(٦) في أ (أحداً) والتصويب من إعراب الحديث ٧٣.

(٧) خويلد بن عمرو أبو شريح الكعبي، نزل المدينة، وأسلم قبل الفتح وكان من عقلاء الرجال، توفي سنة ٦٨هـ ـ ٦٨٧م. وفي اسمه خلاف ـ ابن خياط ١/٢٣٧، وأسد الغابة رقم ١٥٠٠ و٥٩٩٧، وتهذيب التهذيب ١٢/١٢٥، وابن سعد ٤/٤٩٥ و٥/٤٥٩.

(٨) المسند ٦/٣٨٥.

قال أبو البقاء[1]: (غضوض) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون جمع (غضّ)، وجاز أن يجمع المصدر لتعدد فاعليه أو لاختلافه.

والثاني: أن يكون واحداً مثل: القعود، والجلوس، والشكور.

مسند أبي عسيب رضي الله عنه[2]

[١١٣٤] حديث: «أن عمر قال: يا رسولَ اللهِ إنّا لمسئولون عن هذا يومَ القيامةِ قَالَ: نَعَمْ إلاّ من ثلاثة: خرقة كفّ بها الرجلُ عورتَه، أو كسرة سدّ بها جوعته، أو حجراً يتدخل فيه من الحرّ والقرّ»[3].

مسند أبي طَلْحَة رضي الله عنه[4]

[١١٣٥] حديث: «لا يدخلُ الملائكةُ بيتاً فِيهِ كَلْبٌ وَلاَ تَصَاوِير»[5].

قال الطيبي: قوله: (ولا تصاوير) معطوف على قوله (كلب)، ومن حق الظاهر أن

---

(١) إعراب الحديث ٨٥.

(٢) أبو عسيب مولى رسول الله ﷺ، له صحبة ورواية ـ قيل: اسمه أحمر، وروى عنه أبو نصيرة، وحازم بن القاسم، وله حديثان. أسد الغابة ترجمة ٢٠٩٧.

(٣) المسند ٥/٨١. هكذا في الأصل بدون إعراب.

(٤) أبو طلحة الأنصاري، اسمه زيد بن سهيل الأنصاري البخاري، وهو عقبيّ بدريّ نقيب وفيمن شهد العقبة من الخزرج، وآخى الرسول ﷺ بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح، وشهد المشاهد كلها، قَتَلَ يومَ حنين عشرين رجلًا، توفي سنة ٣١هـ وقيل ٣٤هـ في المدينة وهو ابن سبعين سنة ـ أسد الغابة ترجمة ١٨٤٣، و ١٠٢٩.

(٥) البخاري ـ بدء الخلق ٧، ١٧ أنبياء ٨، مغازي ١٢، نكاح ٧٦، وأبو داود ـ لباس ٤٥، والترمذي ـ أدب ٤٤، والنسائي ـ طهارة ١٦٧، صيد ٩، ١١.

يكرر (لا) ويقال: لا كلب ولا تصاوير، ولكن لما وقع في سياق النفي جاز كقوله تعالى: ﴿مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾[1]، وفيه من التأكيد أنه لو لم يذكر (لا) لاحتمل أن المنفي الجمع بينهما، نحو قولك: ما كلمت زيداً ولا عمراً، ولو حذفت لجاز أن تكلم أحدها، لأن الواو للجمع وإعادة (لا) لإعادة الفعل.

[١١٣٦] حديث: «**أَقْرِىء السَّلامَ فإنّهم مَا علمتُ أَعِفَّةٌ صُبُرٌ**»[2].

قال الطيبي: (أعفّة) خبر (إنّ) و(ما علمت) معترضة، و(ما) موصولة والخبر محذوف، أي: الذي علمت منهم أنهم كذلك.

مسند أبي عياش الزُّرَقِي رضي الله عنه[3]

[١١٣٧] حديث: «**مَنْ قَالَ إذَا أصبحَ: لا إلـهَ إلاَّ اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، له الملكُ ولَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ. كعدل رقبة.. الحديث**»[4]

قال الشيخ أكمل الدين: أداة الحصر في كلمة التوحيد لقصر الصفة على الموصوف قصر إفراد، لأن معناه: الألوهية منحصرة على الله الواحد في مقابلة من يدعي إشراك غيره معه. وليس بقصر قلب لأن أحداً من الكفرة لم ينفها عن الله، وإنّما أشركوا غيره معه في الألوهية.

وقوله: (وَحْدَهُ) حال مؤكدة بمعنى: منفرداً في الألوهية.

---

(١) سورة الأحقاف ٩.

(٢) المسند ٣/١٥٠، والترمذي ـ مناقب ٦٥.

(٣) اختلف في اسمه، فقيل: زيد بن الصامت، وقيل: عبيد بن زيد بن الصامت، وقيل: عبيد بن معاوية بن الصامت بن خلدة بن عامر بن زريق. وأمه خولة بنت زيد بن النعمان بن خلدة بن عامر بن زريق، له صحبة مشهورة، ومشاهده كمشاهد النبي ﷺ، وعاش إلى زمن معاوية، ومات بعد الأربعين وقيل بعد الخمسين، ـ أسد الغابة ٦١٣٧، والاستيعاب ٤/١٧٢٤.

(٤) المسند ٤/٦٠.

قوله: (لَا شَرِيكَ لَهُ)، بيان لذلك.

وقال في موضع آخر: حال يجوز أن تكون منتقلة ومؤكدة، وهي أولى.

وقوله: (لَا شرِيكَ) بيان أن ليس المراد بالوحدة التي تقابل الكثرة، بل المراد الوحدة التي تقابل نفي الشركة، هي مبدأ الوحدة المقابل للكثرة، فتأمل. فإنه معنى غريب. انتهى.

وقال ابن دقيق العيد عن بعض المشهورين في عصره: اتفقت النحاة على أن محل (إلّا) في هذه الكلمة محل (غير)، والتقدير: لا إلـه غير الله. كقول الشاعر:

وَكُـلُّ أَخٍ مُفَـارِقُـهُ أَخُـوهُ لَعَـمْـرُ أَبِـيكَ إِلَّا الـفَـرْقَـدَانِ[1]

أي: غير الفرقدين. وقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[2].

قال: والذي يدل على الصحة أنّا لو حملنا (إلّا) على الاستثناء لم يكن قولنا: (لا إلـه إلّا الله) توحيداً محضاً، فإن تقدير الكلام: لا إلـهَ مستثنى عنهم، ولا يكون نفياً لآلهة لا يستثنى عنهم الله، بل عند من يقول بدليل الخطاب يكون إثباتاً لذلك، وهو كفر، ولما أجمعت العقلاء على أنه يفيد التوحيد المحض وجب حمل (إلّا) على معنى (غير). انتهى.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه: للنحاة في (وَحْدَهُ) مذهبان: أحدهما: أنه مصدر فيكون العامل فيه فعلاً مضمراً تقديره: نوحده.

---

(١) قيل: إنه لعمرو بن معد يكرب، أو حضرمي بن عامر الأسدي، من شواهد سيبويه ١/٣٧١، والخزانة ٢/٥٢، ٤/٧٩، وابن يعيش ٢/٨٩، والأشموني ٢/١٥٧، وهو بلا نسبة في الهمع ٣/٢٧٣.

(٢) سورة الأنبياء ٢٢.

الثاني: أنه حال، فيكون العامل أيضاً مضمر تقديره: نعبده وحده، كما يقال: لا إلـه إلّا الله مخلصين.

وللشيخ تقي الدين السبكي تأليف يسمى (الوحدَة في معنى (وَحْدَهُ))، قال فيه: مذهب جمهور النحويين منهم سيبويه والخليل: أنه اسم موضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً، وإيحاداً موضع موحَّداً، واختلف هؤلاء إذا قلت: رأيت زيداً وحده، فالأكثرون يقدرونه في حال إيحادي له بالرؤية، ويعبرون عن هذا بأنه حال من الفاعل.

والمبرد يقدّره: حالاً من المفعولِ (لا)[1] الفاعل.

وقال: إنه حال من المفعول ليس إلّا، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحدي.

ومنهم من يقول: (وَحْدَه) مصدر موضوع موضع الحال وهؤلاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر.

فمن هؤلاء من يقول: إنّه مصدر على حذف حروف الزيادة، أي: إيحاده. ومنهم من يقول: إنّه مصدر لم يوضع له فعل.

وذهب يونس وهشام: إلى أنه منتصب انتصاب الظروف، فجرى مجرى عنده، فجاء زيد وحده، تقديره: جاء زيد، زيد على وحده، ثم حذف الحرف ونصب على الظرف، فقولنا: (لا إلـه إلّا الله وحده)، معناه أنّا أفردناه بالوحدانية، وإذا قلت: حمدت الله وحده، أو ذكرت ربك وحده، فمعناه وتقديره عند سيبويه: موحِّداً إيّاه بالحمد والذكر على أنه حال من الفاعل، والحاء في (موحّداً) مكسورة، وعلى رأي ابن طلحة (موحَّداً) هو، والحاء مفتوحة. وعلى رأي هشام معناه: حمدت الله وذكرته على انفراده. فهذه التقادير الصناعية الثلاثة، والمعنى لا يختلف إلّا اختلافاً يسيراً.

(١) في أ (أي) ولا يصح الكلام به.

فإذا جعلناه من (أوحد) الرباعي فمعناه موحّداً بالمعنيين المتقدمين، وإذا جعلناه من (وحد) الثلاثي، فمعناه: منفرداً بذلك، وعلى الأول جامد، والذاكر أفرده بذلك، وعلى الثاني هو انفرد بذلك. والعامل في الحال حمدت وذكرت، وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم، أو الضمير الذي في حمدت وذكرت على القولين، وإذا قلت: الحمد لله وحده، فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور، وصاحب الحال (الله). و(وحده) حال. وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى: الحمد لله على انفراده. فلم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلاًّ بالمقصود.

وإذا قلنا: لا إلـه إلّا الله وحده، فإمّا أن نقول: معناه على انفراده، إن جعل ظرفاً، أو منفرداً بالوحدانية، أو مفرداً بها على الاختلاف في تقدير الحال، وصاحب الحال الضمير في كائن العائد على الله تعالى، والعامل في الحال كائن.

وقال ابن دقيق العيد في إعراب (لَا شَرِيكَ لَهُ) وجهان:

أحدهما: أن يكون (له) خبراً يتعلق بما يتعلق به المجرورات إذا كانت أخباراً.

والثاني: أن يكون (له) صفة فيتعلق بمحذوف أيضاً. ويكون في محله وجهان ولا يتعلق بـ(شريك)، لأنه حينئذ مطول فلا يبنى.

مسند أبي قَتَادة رضي الله عنه(١)

---

(١) هو الحارث بن ربعيّ بن بلدمة بن خنّاس بن عبيد بن غنيم بن كعب بن سلمة بن سعد الأنصاري الخزرجي السّلمي، وقيل: اسمه النعمان، واختلف في شهوده بدراً، وشهد أحداً وما بعدها من المشاهد، توفي سنة ٥٤هـ وقيل بالكوفة، ـ أسد الغابة ١/٣٩١، وت ٦١٦٦، والاستيعاب ٤/٢٧٣١.

[١١٣٨] حديث: «لَاهَا الله إذَنْ يعمدُ إلى أسدٍ من أسدِ اللهِ يقاتلُ عَنِ اللهِ وعَنْ رسولِه فيعطيك سلبه»(١).

اعلم أنّ اللغة العربية أطبقوا على أن قوله (إذن) في هذا الحديث من تصحيف الرواة، وأن صوابه: (لاها الله ذا) ونازعهم ابن حجر، وقد ألّفت فيه كراسةً سميتها: (الأذن في توجيه لاها إذن)، وها أنا أسوقه هنا ليستفاد.

بسم الله الرّحمن الرّحيـــــم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

حديث: (لاها الله إذ) تكلم عليه أئمة اللغة العربية قديماً وحديثاً، وذكروا أنه تصحيف من الرواة، وأن صوابه: (لَاهَا الله ذَا).

قال الخطاب في «معالم السنن»: هكذا يروونه، وإنّما هو في كلامهم: لاها الله ذا، والهاء: بدل من الواو، كأنه قال: لا والله يكون ذا.

وقال المازني: لاها الله ذا يميني.

وقال ابو زيد: (ذا) زائدة، وفيها لغتان: المد والقصر.

قالوا: ويلزم الجر بعدها كما يلزم بعد الواو.

وقال الجوهري: (ها) للتنبيه، وقد يقسم بها يقال: لاها الله ما فعلت، وقولهم: لاها الله ذا، أصله: لا والله هذا، ففرقت بين هذا وذا، وتقديره: لا والله ما فعلت هذا.

وقال القاضي عياض في شرح «مسلم» في قول عائشة في حديث بريده(٢): (لاها

---

(١) البخاري ـ ٦٤ كتاب المغازي، ٥٤ باب قوله تعالى: ﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم . . .﴾ حتى قوله ﴿غفور رحيم﴾.

(٢) البخاري ـ ٧٣ بيوع، ومسلم ـ عتق ٨، ١٤.

الله إذن، إلا أن يكون الولاء لي) هكذا يقول المحدثون هذا اللفظ بمدها. و(إذا) بألف، وصوابه: (لاها الله ذا).

كذا قال إسماعيل القاضي، وحكاه عن المازني وغيره من أهل اللسان بالقصر، وحذف الألف من (ذا).

قالوا: وغيره خطأ، قالوا: ومعناه ذا يميني، وصوّب أبو زيد وغيره القصر والمد.

قال: و(ذا) صلة في الكلام. وليس في كلامهم (لاها الله إذن) وفي البارع قال أبـو حاتم: يقال: لاها الله ذا، في القسم[1] والعرب تقوله بالهمز، والقياس تركه، والمعنى: لا والله هذا ما أقسم به، فأدخل اسم (الله) بين (ها) و(ذا). انتهى.

وقال ابن القواس في شرح «ألفية ابن معطي»: في (ذا) من قولهم: (لاها الله ذا) قولان:

أحدهما للخليل: وهو أن (ذا) من جملة المقسم عليه، والتقدير: والله للأمر هذا[2]، فحذف المبتدأ واللام الرابطة وقدّم (ها)[3] وفصل بينها وبين اسم الإشارة.

ثانيهما: للأخفش: وهو أن (ذا) في محل الجر، إمّا بدل من اسم الله، والمقسم عليه محذوف، بدليل إتيانهم به بعد نحو: لاها الله ذا لقد كان كذا، وإمّا صفة لاسم الله، أي: لا والله الحاضر، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾[4] وقول أبي بكر رضي الله عنه في قتيل أبي قتادة: لا (ها)[5] الله إذن، لا يعمد إلى أسد من أسد الله. الظاهر أن (إذن) من تصحيف الرواة، إنّمايقال (ذا)، لا (إذن). انتهى.

---

(١) إلى هذا الموضع انتهى ما سقط من ب، ج.

(٢) في ب، ج (هنا).

(٣) في ب، ج (وقدرها).

(٤) سورة الحديد ٤.

(٥) سقط من أ.

وقال الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في «جامع المسانيد» في حديث أنس: خطب النبي ﷺ على جليبيب امرأةً من الأنصار إلى أبيها، فقال: حتى استأمر أمّها، فقال[1] النبي ﷺ: فقم[2] إذن. فانطلق الرجل إلى امرأته، فذكر ذلك لها، فقالت: لاها الله إذن، ما وجد رسول الله ﷺ إلّا جليبيباً . . . الحديث.

قال ابن الجوزي: قوله: (لاها الله إذن) كذا روي والصواب: لاها الله ذا، والمعنى: لا والله.

وقال أبو البقاء في «إعراب الحديث»[3]: الجيد: لاها الله ذا، والتقدير: هذا والله، فأخّر (ذا).

ومنهم من يقول: (ها) بدل من همزة القسم المبدلة من الواو، و(ذا) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: هذا ما أحلف به، وقد رُويَ في الحديث (إذن) وهو بعيد، ويمكن أن يوجد له وجه تقديره: لا والله لا أزوجها إذن. انتهى.

وقال ابن مالك في شرح «التسهيل»: يفصل هاء التنبيه من اسم الإشارة المجرد بأَنَا وأخواته، كقولك: هـا أنذا، وها نحن أولاء، وقد يفصل بغير ذلك، وزعم الخليل أن من ذلك ها[4] الله ذا.

وقال في «توضيحه»[5]: في (لاها الله) شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم، بحرف التنبيه، ولا يكون هذا الاستغناء إلا مع (الله)، وفي اللفظ بـ(ها الله)[6] أربعة أوجه:

(١) سقط من ب، ج.

(٢) في ب، ج فنعم.

(٣) إعراب الحديث ٣٦.

(٤) في أ أيها.

(٥) شواهد التوضيح ١٦٧.

(٦) سقط من ب، ج.

(أحدهما: أن يقال: (ها لله[1])، بـ(ها)[2] تليها اللام)[3].

والثاني: أن يقال: (ها الله) بألف ثابتة قبل اللام، وهو شبيه بقولهم: التقت حلقتا البطان. بألف ثابتة بين التاء واللام.

والثالث: أن يجمع بين ثبوت الألف وقطع همزة (الله).

(والرابع: أن تحذف الألف، وتقطع همزة الله)[4].

والمعروف في كلام العرب: ها الله ذا. وقد وقع في هذا الحديث (إذَنْ)، وليس ببعيد. انتهى.

وقال الكرماني: المعنى صحيح أيضاً على لفظ (إذن) جواباً وجزاءً، وتقديره: لا والله إذن لا يكون[5].

وقال صاحب «المفهم»[6]: الرواية المشهور (ها)[7] بالمد والهمز و(إذن) بالهمز والتنوين التي هي حرف جواب، وقد قيده بعضهم بقصرها، وإسقاط الألف من (إذاً) فتكون (ذا) صلة، وصوبه جماعة من العلماء منهم القاضي اسمٰعيل والمازني وغيرهما.

وقال النووي في «شرح مسلم» في حديث بريدة: هكذا هو في النسخ، وفي روايات المحدثين: لاها الله إذن، بمد قوله: (ها) وبالألف في(إذاً).

قال المازني وغيره من أهل العربية: هذان لحنان، وصوابه: لاها الله ذا، بالقصر في (ها)، وحذف الألف من (إذا)[8].

---

(١) في ب، ج (ها الله).
(٢) في أ بما.
(٣) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.
(٤) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.
(٥) في ب، ج (لا والله إذا حذف لا يكون)، وفي أ: صدق لا يكون.
(٦) في ب، ج حاجب الفهم.
(٧) سقطت من أ.
(٨) في ب، ج (ذا).

قالوا: وما سواه خطأ، قالوا: ومعناه: (ذا يميني)[1].

وكذا قال الخطابي وغيره: إن الصواب: لاها الله ذا، بحذف الألف.

وقال أبو زيد النحوي وغيره: يجوز القصر والمد في (ها)، وكلهم ينكرون الألف في (إذاً)، ويقولون صوابه (ذا)، قالوا: وليست الألف من كلام العرب.

قال أبو حاتم السجستاني: جاء في القسم: لاها الله ذا، والعرب تقول بالهمز، والقياس تركه[2].

قال: ومعناه: لا والله هذا ما أقسم به، فأدخل (اسم الله)[3] بين (ها) و(ذا). انتهى.

وقال الزركشي في «التنقيح»: يروى (ها) ممدوداً ومقصوراً، وهي قسم، و(إذن) منون، حرف جواب يقتضي التعليل، وفيه حذف: أي: يجوز أو لا يعدل.

وقال جماعة من أئمة النحاة: هذا فيه لحنان: مد (ها)، وإثبات الألف في (ذا). والصواب: لاها الله ذا، بالقصر في (ها)، وحذف الألف من (إذاً) غير منون.

وقالوا: إن (هذا)[4] التي للإشارة فصل بينها وبين هاء التنبيه باسم الله تعالى.

وفي «لمع ابن جني»: (ها اللهِ ذا) فتجربها الاسم، لأنها صارت بدلاً من الواو، وقيل تقديره: لاها ذا، متعذراً وغير ممكن، فذا مبتدأ، والخبر محذوف.

وقال الرضي في «باب الإشارة»: وتفصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة المجردة عن اللام والكاف تعويلاً على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه. وذلك بـ(أنا)

---

(١) في ب، ج (يميني).

(٢) سقطت من ب، ج.

(٣) في أ (القسم).

(٤) في ب، ج (ها ذا).

وأخواته كثيراً، نحو: ها أنذا، وها أنتم أولاء، وها هو ذا، وبغيرها قليلاً كقولهم في القسم: لاها الله ذا ما فعلت.

وقال في باب القسم[1]: وتختص لفظة (الله) بتعويض (هاء) أو همزة الاستفهام من الجار، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج، فكأنها حذفت للدرج، ثم ردت عوضاً من الحرف.

وجار الله جعل هذه الأحرف بدلاً من الواو، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة (الله) (كالتاء)[2]، فإذا جئت بهاء التنبيه بدلاً فلا بد أن تجيء بلفظه (ذا) (بعد المقسم به نحو: لاها الله ذا، وأي ها الله ذا)[3]. والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضاً منها. وإذا دخلت (ها) على (الله) ففيه أربعة أوجه، أكثرها إثبات ألف (ها) وحذف همزة الوصل من (الله) فيلتقي ساكنان: ألف ها واللام الأولى من (الله)، وكان القياس حذف الألف، لأن مثل ذلك إنّما يغتفر في كلمة واحدة كالضّالين، أمّا في كلمتين فالواجب الحذف نحو: ذا الله، وما الله، إلا أنه لم يحذف في الأغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا، فإن (ها الله ذا) بحذف ألف (ها) ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة (الله) كهرقت في أرقت، وهياك في إياك.

والثانية: وهي المتوسطة في القلة والكثرة: ها الله ذا، بحذف ألف (ها) للساكنين كما في (ذا الله) و(ها لله).

والثالثة: وهي دون الثانية في الكثرة: إثبات ألف (ها) وقطع همزة (الله) مع كونها في الدرج تنبيهاً على أن حث (ها) أن يكون مع ذا) بعد (الله)، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج.

---

(1) شرح الكافية ٢/٣٣٥ ـ ٣٣٦، وفيه بعض الحذف.

(2) في أ كالكاف.

(3) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

والرابعة: حكاها أبو علي، وهي أقل الجميع:- (هأ الله) بحذف همزة الوصل وفتح ألف (ها) للساكنين، بعد قلبها همزة، كما في (الضألين: ودأبه).

قال الخليل: (ذا) من جملة جواب القسم، وهو خبر لمبتدأ محذوف أي: الأمر ذا، أو فاعل، أي: ليكونن ذا، أو لا يكون ذا، أو لا أفعل بدل من الأول، ولا يقاس عليه، فلا يقال: هاالله أخوك، أي: لأنا أخوك. ونحوه.

وقال الأخفش: (ذا) من تمام القسم، أما صفة لله، أي: الله الحاضر الناظر، أو مبتدأ الخبر، أي: ذا قسمي، فبعد هذا إمّا أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة. انتهى.

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل»: أمّا قولهم: (لاها الله ذا) فـ(ها) للتنبيه، وهي عوض من حرف الجر، و(ذا) إشارة.

قال الخليل: هو من الجملة المقسم به، كأنه صفة لاسم الله، والمعنى: لا والله الحاضر، نظراً إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾[1] وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[2] والجواب محذوف، والتقدير: (إنّ)[3] الأمر لكذا وكذا.

قال المبرد: أما (ذا) فهو الشيء الذي يقسم به، والتقدير: لا والله هذا ما أقسم به، فحذف الخبر.

وقال الأخفش: هو من جملة الجواب. وهو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لا والله للأمر ذا.

وبجوز في ألف (ها) وجهان: أحدهما: إثبات الألف، وإن كان بعدها ساكن،

---

(١) سورة الحديد ٤.

(٢) سورة المجادلة ٧.

(٣) سقطت من أ.

إذا كان مدغماً[١] فهو كدابّة[٢] وشابّة.

والوجه الثاني: أن تحذف الألف حين وصلتها وجعلتها عوضاً من الواو، كما فعلت ذلك في هلمّ، وتقول: ها لله[٣].

وبعضهم يحتج بأنّ (ها) على حرفين، فكان تقدير المنفصل، كقولك: يخشى الراعي، ويغزو الجيش، فتحذف الألف والواو، لأن بعدهما المدغم، وهو منفصل (من)[٤] (ها)، والمنفصل إذا حذف منه حرف المد للالتقاء الساكنين لم يقع به اختلال، كما لو حذفها من الكلمة الواحدة. إذ اجتماع الساكنين في الكلمة الواحدة يقع لازماً فيختل باء الكلمة، وليس كذلك في الكلمتين.

وقال القرطبي بعد حكاية ما أورده القاضي عياض: ويظهر لي أن الرواية المشهورة صواب، وليست بخطأ، ووجه ذلك أن هذا الكلام قسم على جواب[٥] إحداهما للأخرى، وههنا هي التي يعوض بها عن باء القسم، فإن العرب تقول: أألله لأفعلن، ممدودة الهمزة، ومقصورتها.

ثم أنهم عوضوا من الهمزة (ها)، فقالوا: ها الله، لتقارب مخرجيهما، كما قد أبدلوها منها في قولهم: لِهَنَّكَ، وهَيَّاكَ.

ولما كانت الهاء بدلاً من الهمزة وفيها المدّ والقصر، فالهاء تمد وتقصر، كما حكاه أبو زيد، وتحقيقه أن الذي مدّ مع الهاء كأنه نطق بهمزتين، أبدل من أخراهما[٦] ألفاً استثقالاً لاجتماعهما، كما تقول: آلله، والذي قصر كأنه نطق بهمزة واحدة، فلم يحتجْ إلى المدّ، كما تقول: ألله.

وأما (إذَنْ) فهي بلا شك حرف جواب وتعليل، وهي مثل التي وقعت في قوله

---

(١) في ب، ج مرغماً.

(٢) في ب، ج كرامة.

(٣) في ب، ج ها الله.

(٤) في أ بين.

(٥) في ب، ج جوابين.

(٦) في ب، ج آخرها، وفي أ: (أحديهما).

ﷺ، وقد سئل عن (بيع)[1] الرطب بالتمر، فقال: أينقص الرطب إذا يبس فقالوا: نعم. قال: فلا، إذن. فلو قال: فلا والله إذن، لكان مساوياً لهذه من كل وجه. لكنه لم يحتجْ إلى القسم فلم يذكره.

وقد بينا تقرير المعنى ومناسبته واستقامته، و(استيفاء منه)[2] معنى، ووضعاً من غير حاجة إلى ما تكلفه من سبق حكاية كلامه من النحويين من التقدير البعيد المخرج للكلام عن البلاغة.

وأبعد من هذا كلّه، وأفسد أن جعلوا (ها) للتنبيه و(ذا) للإشارة، وفصلوا بينهما (بالمقسم به)[3]، وهذا ليس قياساً فيطّرد، ولا فصيحاً فيحمل عليه كلام رسول الله ﷺ، ولا مروياً برواية ثانية، وما وجد للعذيري[4] من ذلك فإصَلاح منه، أو من غيره[5] ممن اغتر بما حكي عمّن سبق ذكرهم من اللغويين، والحق أَوْلَىٰ مطلوبٍ، والتّمسُّكُ بالقياسِ المنقولِ أجلُّ مصحوبٍ، فالصحيح روايةُ المحدِّثين، والله خير معين.

وقول أبي زيد: ليس في كلامهم: (لاها الله إذن) شهادة على نفي فلا تسمع، ثم نعارضه بنقل أبي حاتم أنه يقال: لاها الله، وليس كل ما يقتضيه القياس نوعاً يجب وجود جميع أشخاصه وضعاً. انتهى.

وقال الطيبي: ثبت في الرواية: (لاها الله إذن). فحمله بعض النحويين على أنه تغيير من بعض الرواة، لأن العرب لا تستعمل (لاها الله) بدون (ذا)، وإن سلم استعماله بدون (ذا) فليس هذا موضع (إذن)، لأنها حرف جزاء، والكلام هنا على ما

---

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من أ.

(٣) في أ بالقسم.

(٤) في ب، ج العذري.

(٥) مكرر في ب.

يقتضيه، فإن مقتضى الجزاء (أن لا)[1] يذكر (لا)[2] في قوله: (لا يعمد)، بل كان يقول: إذن يعمد إلى أسد.. إلى آخره، ليصبح جواباً لطالب السلب.

قال: والحديث صحيح المعنى، وهو كقولك لمن قال لك: افعل كذا، فقلت: والله إذن لا أفعل كذا. فقلت: والله لا أفعل، فالتقدير: والله إذن لا يعمد إلى أسد ... الخ. ويحتمل أن تكون (إذن) زائدة، كما قال أبو البقاء إنها زائدة في قول الحماسي:

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ[3]

في جواب قوله:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي

قال: والعجب ممن يعتني بشرح الحديث، ويقدم نقل بعض الأدباء على أئمة الحديث وجهابذته، وينسبون إليهم الغلط، والتصحيف، ولا أقول: إن جهابذة المحدثين أعدل وأتقن في النقل، إذ يقتضي المشاركة بينهم، بل أقول: لا يجوز العدول عنهم في النقل إلى غيرهم. انتهى.

وقال أبو جعفر الغرناطي، نزيل حلب: استرسل جماعة من القدماء في هذا

---

(١) في أ (لأن).

(٢) ساقطة من أ.

(٣) البيتان هما:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بن شَيْبَانَا

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عند الحَفِيظَةِ إِنْ ذو لُوثَةٍ لانَا

والبيتان لقُرَيْط بن أنيف العَنْبَري في: السيوطي ٢٢٥، ٢٢٠، والخزانة ٣/٣٣٢، ٣/٥٦٩، والمرزوقي ٢٣ ـ ٢٤، وبلا نسبة في المفصل ١٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٢٩٢٨.

الإشكـال إلى أن جعلوا المخلص منـه أن اتّهمـوا الأثبـات بالتصحيف، وقـالـوا: الصواب: (لا ها الله ذا)، باسم الإشارة.

قال: ويا عجباً من قوم يقبلون التشكيك على الروايات الثابتة، ويطلبون لها تأويلاً.

وجوابهم: أن (ها الله) لا تستلزم اسم إشارة كما قال ابن مالك، وأما جعل (لا يعمد) جواب (فارضة) وهو سبب الغلط، وليس بصحيح ممن زعمه، وإنّما هو جواب شرط مقـدر يدل عليه قوله: (صدق فارضة)، فكأن أبا بكر قال: إذا صدق في أنه صاحب السلب إذن لا يعمد إلى السلب فيعطيك حقه، فالجزاء على هذا صحيح، لأن (صدق) سبب أن لا يفعل ذلك، وقال: هذا واضح لا تكلف فيه. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»: وهو توجيه حسن، والذي قبله أقعد.

قال: ويؤيده كثـرة وقوع هذه الجملة في كثير من الأحاديث، منها ما وقع في حديث عائشة في قصة بريدة، لمّا ذكرت أنّ أهلها يشترطون الولاء قالت: فأقرتها[1]. فقلت: لا ها الله إذن.

ومنها ما وقع في قصة جليبيب: أن النبي ﷺ خطب عليه امرأة من الأنصار إلى أبيها، فقال: حتى استأمر أمها، قال: (فنعم إذن)[2]، فذهب إلى امرأته، فذكر لها ذلك، فقالت: لاها الله إذن، وقد منعناها فلاناً. . . الحديث. صححه أبن حبان من حديث أنس.

ومنهـا ما أخرجه (أحمد)[3] في الزهد قال: قال مالك بن دينار للحسن: يا أبا سعيد لو لبست مثل عباءتي هذه.

---

(١) في ب فانتهزتها، وفي أ فانتهرتها.

(٢) في أ (نعم) فقط. والحديث في المسند ٤/٤٢٥.

(٣) في أ آدر.

ووقع أيضاً في كثير من الأحاديث في سياق الإثبات بقسم وبغير قسم، فمن ذلك في قصة جليبيب: (فنعم إذن).

ومنه حديث عائشة رضي الله عنها في قصة صفية لما قال ﷺ: (أحابستنا هي)[1] وقالوا: إنها طافت بعدما أفاضت، قال: فَلْتَنْفِرْ[2] إذن. وفي رواية: فلا إذن.

ومنها حديث عمرو بن العاص وغيره في سؤاله عن أحب الناس. فقال: عائشة، قال: لَمْ أَعْنِ النِّساءَ، قال: فأبوها إذن.

ومنها حديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي أصابته الحمى، فقال: كل[3] حمى تفور[4] على شيخ كبير تزيده القبور. قال: فنعم إذن.

ومنها ما أخرجه (الحاكمي)[5] من طريق سفيان، قال: لقيت لبطة بن الفرزدق فقلت: أسمعت هذا الحديث من أبيك قال: (أي ها)[6] الله إذن، سمعت أبي يقول: فذكر قصته.

ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جُرَيْجٍ قال: قلت (لعطاء)[7] أرأيت لو أني فرغت من صلاتي فلم أرض كمالها أفلا أعود لها قال: بلى ها الله إذن.

قال: والذي يظهر من تقدير الكلام بعد أن يتقرر أن (إذن) حرف جواب وجزاء. كأنه قال[8]: إذن والله لا نعطيك، إذن والله لا نشترط إذن والله لا ألبسه، وأخّر الجواب في الأمثلة كلها.

(١) في أ أحاسبنا هي، والحديث في المسند ٦/٣٨، ٣٩، والبخاري ـ ١٢٩ حج.

(٢) في أ: فلتستغفر، والصواب ما أثبت.

(٣) في أ، ج بل. والحديث في المسند ٣/ ٢٥٠، والبخاري ـ ١٠ مرضى.

(٤) في أ تغرر.

(٥) في أ الفاكهي.

(٦) في أ (إيها) بدون فصل. والحديث في الموطأ ـ قرآن ٤.

(٧) في أ لقطا. والحديث في المسند ٢/ ٨٤، ٤/ ٥، والبخاري ـ ٤٤ صلاة.

(٨) في ب . . . (أنه كان حال).

وقد قال ابن جرير في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾(1) فلا يؤتون الناس إذن، وجعل ذلك جواباً عن عدم النصب بها، مع أن الفعل مستقبل. وذكر أبو موسى المديني في «المغيث»: له في قوله تعالى: ﴿وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾(2) (إذن) قيل: هو اسم بمعنى الحروف الناصبة، وقيل: أصله (إذا) الذي هو من ظروف الزمان، وإنما نوّن للفرق ومعناه: حينئذٍ، أي: إن أخرجوك من مكة فحينئذ لا يلبثون خلافك إلا قليلاً.

وإذا تقرر ذلك أمكن حمل ما ورد من هذه الأحاديث عليه، فيكون التقدير: لا والله، ثم أراد بيان السبب في ذلك فقال: لا يعمد... إلى آخره، والله أعلم. انتهى.

[1139] حديث: «إِذَا أَتَيْتُم الصّلاةَ فعليكم السكينة»(3).

قال الزَّرْكَشِي: هو بالرفع على الابتداء والخبر، وبالنصب على الإغراء، أي: الزموا السكينة. وروي: فعليكم بالسكينة، وفي إدخال الباء في هذه الرواية إشكال، لأنه متعدّ بنفسه كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾(4).

قوله: (فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا).

قال الكرماني: الفاء جزاء شرط محذوف، أي: إذا تبين لكن ذلك فما أدركتم فصلوا.

[1140] حديث: «إِنَّا أَصَّدنَا حِمَارَ وَحْشٍ»(5).

بوصل الألف وتشديد الصاد، أصله: اصتدنا و(اصطدنا)(6)؛ افتعل مع الصيد،

(1) سورة النساء 53.

(2) سورة الإسراء 76.

(3) البخاري 1/162، ومسلم ـ مساجد 155.

(4) سورة المائدة 105.

(5) البخاري ـ كتاب الصيد 3، برواية (انا صدنا حمار وحش).

(6) في أ اصتدنا.

فأدغمت التاء أو الطاء في الصاد، وروي: اصطدنا وصدنا وأصدنا بفتح الهمزة، وتخفيف الصاد، و(أُصدنا) بضم الهمزة، أي: عرض لنا صيد.

وفي هذا الحديث: (وهو قائل السقيا).

قال الزركشي: اسم فاعل من (القول) ومن (المقايلة) أيضاً، والأول هو المراد هنا، و(السقيا) مفعول بفعل مضمر، كأنه قال: اقصدوا السقيا.

وقال الكرماني: (قائل) اسم فاعل من القيلولة أي: وفي عزمه أن يقيل بالسقيا.

قلت: ويؤيده رواية[1] النسائي: وهو قائل[2] بالسقيا.

[١١٤١] حديث: «**إنَّمَا هِيَ طعمةٌ أطعمكموها اللهُ**»[3].

[١١٤٢] حديث: «**مرّت جنازةٌ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: مستريحٌ ومستراحٌ (منه)**[4]»[5].

قال أبو البقاء[6] التقدير: الناس أو الموتى مستريح ومستراح منه.

[١١٤٣] حديث: «**سِرْنَا مَعَ النّبيِّ ﷺ، فقالَ بعضُ القومِ: يَا رسولَ اللهِ لَوْ عَرَّسْتَ بِنَا**»[7].

---

(١) مكرر في ب.

(٢) في ب، ج فاعل.

(٣) ٥/٣٠١، والبخاري ٤/٢٤٩، ٧/١٥٥، ومسلم ـ الحج ٥٧، والترمذي رقم ٨٤٧، وأبو داود ـ المناسك ٢٤١ والنسائي ـ الحج ٧٧.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) المسند ٥/٢٩٦، ٣٠٢، ٣٠٤، والبخاري ٤/٨٥ كتاب باب سكرات الموت، ومسلم ـ كتاب الجنائز ٣/٥٤.

(٦) إعراب الحديث ٧٢.

(٧) المسند ٥/٣٠٧، والبخاري ـ مواقيت ٣٥، والنسائي ـ إمامة ٤٧.

قال الكرماني: جواب (لو) محذوف، نحو: لكان أسهل علينا، أو هو[1] للتمني.

[١١٤٤] حديث: «**الآياتُ بعدَ المائتين**»[2].

قال الطيبي: مبتدأ وخبر.

[١١٤٥] حديث: «**أسوأُ النّاسِ سرقةً الّذي يسرقُ صَلاَتَه**»[3].

قال الطيبي: (سرقةً) تمييز.

[١١٤٦] حديث: «**ثلاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ورمضانُ إلى رمضانَ فهذا صيامُ الدّهرِ (كلّه)**[4]»[5].

قال الطيبي: دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط، وذلك أن (ثلاث) مبتدأ و(من كل شهر) صفته، أي ثلاثة أيام يصومها الرجل من كل شهر صيام الدهر كله، وإنما طرح التاء اعتباراً بالليل.

وقوله: (صيامُ يومِ عرفةَ احتسب علَى اللهِ أنْ يكفّر...) عداه بـ(على) الذي للوجوب على سبيل الوعد، مبالغة لحصول الثواب.

[١١٤٧] حديث: «**أرأيت إنْ قتلت في سبيل الله مقبلاً غيرَ مُدْبِرٍ**»[6].

---

(١) ساقط من ب، ج.

(٢) ابن ماجه ٤٠٥٧، والحاكم ٤/٤٢٨، وانظر: نقده في اللآلىء المصنوعة ٢/٢١١.

(٣) المسند ٣/٥٦، والبيهقي ٢/٣٨٦، وأبو نعيم في الحلية ٨/٣٠٢.

(٤) سقط من أ.

(٥) مسلم ـ الصيام ٣٦.

(٦) المسند ٢/٣٠٨، ٣/٣٢٥، والنسائي ـ جهاد ٣٢، والموطأ ـ جهاد ٣١، والدارمي ـ جهاد ٢٠.

قال الطيبي: (غَيْرَ مُدْبِرٍ) حال مؤكدة، مقررة لما يرادفها[1] ونحوه في الصفة قولك: أمس الدابر لا يعود.

قوله: (أَيُكَفِّرُ اللهُ عنّي خَطَايَايَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إلاّ الدَّيْن).

قال الطيبي: فإن قلت: (الدين) ليس من جنس الخطايا فكيف يستثنى منه فالجواب: أنه منقطع، أي: لكن الدين لا يكفر، لأنه من حقوق الآدميين. ويحتمل أن يكون متّصلاً على تقدير حذف المضاف، أي: خطيئة الدين، أو بجعل من باب قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[2] فيذهب إلى أن أفراد جنس الخطيئة قسمان متعارف، فيخرج بالاستثناء أحد قسميه مبالغة في التحذير[3]) من الدين.

[١١٤٨] حديث: «خَيْرُ الخيلِ الأدهمُ الأقْرَحُ الأرْثَمُ المحجلُ ثلاثٍ»[4].

قال أبو البقاء[5]: في هذه الرواية ثلاث بالجر، والصواب أن يرفع، فيكون التقدير: المحجل ثلاث (منه)[6] و(ثلاث) مرفوع بـ(المحجل) ولا يجوز جرّه، لأنهم أجمعوا على أنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة ولو كان (المحجل الثلاث) لجاز الجر.

---

(١) في ب، ج (لما يراد فهنا).

(٢) سورة الشعراء ٨٨، ٨٩.

(٣) في أ التحضية.

(٤) المسند ٥/ ٣٠٠، والترمذي ٦/ ٢٠ رقم ١٦٩٦، وليس فيه لفظ (ثلاث).

(٥) إعراب الحديث ٧٢.

(٦) سقطت من أ.

مسند أبي مالك الأشعري[1]
رضي الله عنه

[١١٤٩] حديث: «أربعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الجاهلية لَا يَتْرُكُونَهُنَّ»[٢].

قال الطيبي: (في أمتي) و(من أمر الجاهلية) و(لا يتركونهن) يحتمل وجوهاً من الإعراب، أحسنها أن يكون (في أمتي) خبراً لـ(أربع) أي: خصال أربع كائنة في أمتي، و(من أمر الجاهلية) و(لا يتركونهن) حالان من الضمير (المتحول[٣]) إلى الجار والمجرور.

[١١٥٠] حديث: «ولينزلنّ أقوامٌ إلى جنبِ علمٍ يروح عليهم بسارحةٍ لهم يأتيهم لحاجةٍ، فَيَقُولُونَ: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَداً»[٤].

قال الكرماني: الباء (بسارحة) زائدة في الفاعل، نحو ﴿كفى بالله شهيداً﴾[٥] وهو مفعول به بالواسطة، والفاعل مضمر، وهو الراعي، بقرينة المقام إذ (السارحة) لا بد لها من الرّاعي، روي (سارحة) بحذف الباء وفاعل (يأتيهم) إما للآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل [والسياق يشعر بذلك، وفي بعض المخرجات (يأتيهم رجل لحاجة][٦] تصريحاً بلفظ رجل.

وروي[٧] تأتيهم بتاء الخطاب.

---

(١) أبو مالك الأشعري، أسلم، وصحب النبي ﷺ، وغزا معه، وروى عنه.
ـ طبقات ابن سعد ٤/٣٥٨.

(٢) المسند ٢/٤٥٥، ومسلم ـ جنائز ٢٩، والترمذي ١٠٠١.

(٣) في أ المجهول.

(٤) البخاري ـ أشربة ٦ وهو في ب، ج برواية (إليها).

(٥) سورة الرعد ٤٣.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٧) في ب، ج (رجل).

[١١٥١] حديث: «**وسبحانَ اللهِ والحمدُ لِلّهِ تَمْلآنِ أوْ تملأُ مَا بَيْنَ السَّمٰوَاتِ والأرْضِ**»[١].

قال النووي: ضبطناه بالتاء المثناة من فوق[٢] في (تملآن) أو (تملأ)، فالأول: ضمير مؤنثتين غائبتين، والثاني: ضمير هذه الجملة من الكلام.

وقال «صاحب التحرير»: يجوز تملآن بالتأنيث والتذكير على إرادة النوعين أو الذكرين، قال: وأما تملأ فمذكر على إرادة المذكر.

مسند أبي مسعود عُقْبَة بن عمرو[٣] الأنصاري
ـ رضي الله عنه ـ

[١١٥٢] حديث: «أدعو رسولَ اللهِ ـ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: (خامسَ خمسةٍ) منصوب على الحال، والتقدير: أحد خمسة، كما قال تعالى: ﴿**ثَانِيَ اثْنَيْنِ**﴾[٦].

وقال الزركشي: الجيد النصب على الحال، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال.

---

(١) مسلم ـ طهارة ٢، والترمذي ـ دعاء ٨٥.

(٢) في ب، ج بالفوق.

(٣) عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري، شهد العقبة، وشهد أحداً وما بعدها، وقيل شهد بدراً. سكن الكوفة وكان من أصحاب علي، استخلفه عليّ على الكوفة لمّا سار إلى صِفِّينَ، قيل إنه توفي سنة ٤٠ هـ ـ ٦٦٠م، وقيل بعد سنة ٦٠ هـ ـ ٦٧٩م.

ـ الأعلام ٣٧/٥، وابن خياط ٢١٥/١، وأسد الغابة ٣٧١١، ٦٢٤٢، وتهذيب التهذيب ١٧٦/٧.

(٤) البخاري ـ بيوع ٦/٢، ومظالم ١٤.

(٥) إعراب الحديث ١٥٣.

(٦) سورة التوبة ٤٠.

[١١٥٣] حديث: «وَمَنْ قَرَأَ بالآيتينِ مِنْ سورةِ البقرةِ في ليلةٍ كَفَتَاهُ»(١).

قال الشيخ أكمل الدين: الباء في قوله: (بالآيتين) زائدة. [واللام للعهد](٢).

[١١٥٤] حديث: «فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَواءً»(٣).

قال أبو البقاء(٤): (سواء) خبر كان، والضمير اسمها، وأفرد لأنه مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ﴾(٥) أي: ليسوا سواء، والتقدير: مستوين. وقع المصدر موضع اسم الفاعل.

[١١٥٥] حديث: «مَنْ صلّى بالناسِ فليخفّفْ فإنَّ فِيهم المريضَ والضعيفَ وذَا الحاجةِ»(٦).

في روايةالقابسي: (وذو الحاجة)، ووجهه بأنه عطف على موضع اسم (إنّ) قبل دخولها، أو على الضمير الذي هو في الخبر المقدر، أو هو استئناف، ذكره الزركشي وابن حجر.

[١١٥٦] حديث: «إنّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فأيّكُمْ مَا صلّى بالناسِ فَلْيَتَجوّزْ»(٧).

قال الكرماني: (ما) زائدة، وزيادتها مع (أيّ) الشرطية كثيرة، وفائدتها التأكيد، وزيادة التعميم.

وقال الطيبي: (ما) صلة مؤكدة لمعنى الإبهام في (أيّ)، و(صلى) فعل شرط، و(فليتجوز) جوابه.

---

(١) البخاري ـ ٦/٢٣١، ٢٤٦.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٣) المسند ٥/٢٧٢، ٤/١١٨، ١٢١، ومسلم ـ مساجد ٢٩١، وأبو داود ـ صلاة ٦٠.

(٤) إعراب الحديث ١٥٣.

(٥) البقرة ٦.

(٦) البخاري ١/٣٣.

(٧) البخاري ـ ٢/١٦٦، ١٦٨، ومسلم ـ صلاة ٤٦٦.

[١١٥٧] حديث: «إنَّ مِمّا أدركَ الناسُ مِنْ كلامِ النبوّة: إذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»[١].

قال الكرماني: (الناس) بالرفع، والعائد محذوف، وبالنصب، والعائد ضمير الفاعل، أي: مما أدركه الناس، أو مما بلغ الناس، والجملة الشرطية اسم إنّ على تقدير القول، أو خبره على تأويل[٢] مِن التبعيضية بلفظ البعض، ولفظ (فاصنع) إما أمر بمعنى الخبر أو أمر تهديد.

[١١٥٨] حديث: «مِنْ هـٰهُنَا جَاءَتِ الفِتَنُ نحوَ المَشْرِقِ»[٣].

قال الكرماني: (نحو المشرق) بيان أو بدل لـ(ههنا).

[١١٥٩] حديث: «لَلَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ»[٤].

قال الطيبي: علق العمل باللام الابتدائية، ولله مبتدأ و(أقدر) خبره، وعليك صلة أقدر، و(منك) متعلق أفعل.

وقوله: (عليه) لا يجوز أن يتعلق بقوله: (أقدر)، لأنه أخذ ماله، لا بمصدر مقدر عند قوله: (منك)، أي: من قدرتك، كما ذهب إليه المظهري لأن المعنى يأباه. بل هو حال من الكاف، أي: أقدر منك حال كونه[٥] قادراً عليه، أو يتعلق بمحذوف على سبيل البيان كأنه لما قيل: لَلَّهُ أقدرُ عليك منك، قيل: قدرتك على (ما)[٦] قيل عليه كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[٧].

(١) المسند ٤/١٢١، والبخاري ـ أنبياء ٥٤، أدب ٧٨، وأبو داود ـ أدب ٦، وابن ماجه ـ زهد ١٧.

(٢) سقط من ب، ج قوله (على تأويل).

(٣) المسند ٢/٢٣، والبخاري ـ فتن ١٦، ومسلم ـ فتن ٥٠، والترمذي ـ فتن ٧٩.

(٤) مسلم ـ الإيمان رقم ٥٣٦.

(٥) في ب، ج (كونك).

(٦) في ب، ج (من).

(٧) سورة الصافات ١٠٢.

قال في «الكشاف»: (معه) (لا يخلو[1] إمّا أن يتعلق بـ(بلغ) أو بـ(السعي)، أو بمحذوف، ولا يصح تعلقه بـ(بلغ) لاقتضائه بلوغهما معاً[2] حدّ السعي. ولا بـ(السعي) لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، فبقي أن يكون بياناً، كأنه لما قال: فلمّا بلغ معه الحدّ الذي يقدر فيه على السعي، قيل: مع من؟ قال: مع أبيه. وهذا أسلوب غريب يقرب في التفضيل من قولهم: العسلُ أحلى من الخلّ. انتهى.

مسند أبي موسى الأشعري[3]
رضي الله عنه

[١١٦٠] حديث: «إِذَا مرّتْ بِكَ جنازةٌ يهوديّ أو نصرانيّ أو مسلم فقوموا لها»[4].

قال أبو البقاء[5]: خاطب في الابتداء الواحد. ثم عاد إلى الجمع، إمّا لأنه كان وحده، أو كان المُعَظَّم من[6] دونهم، لمّا وصل إلى الحكم الذي هو القيام عمّ، إمّا ليعلم من كان معه أن الحكم عام، أو ليأمر أبو موسى مَنْ يكونُ معه وقت مرور الجنازة به أنْ يفعلوا ذلك.

[١١٦١] حديث: «ثُم أَمَرَ لَنَا بِثَلاثٍ ذَوْدٍ»[7].

قال أبـو البقاء[8]: الصواب تنوينُ (ثلاثٍ)، وأن يكون (ذود) بدلاً من (ثلاث)

---

(١) في أ لا حينئذ.
(٢) في ب، ج بقا.
(٣) عبدالله بن قيس آبو موسى الأشعري، صحابي، من الشجعان الولاة الفاتحين، ولد في زَبيد باليمن، وقدم مكة عند ظهور الإسلام فأسلم وهاجر إلى الحبشة، ثم استعمله رسول الله ﷺ على زَبيد وعدن، وولاه عمر البصرة سنة ١٧هـ، فافتتح أصبهان والأهواز، توفي في الكوفة سنة ٤٤هـ - ٦٦٥م.
الأعلام ٤/٢٥٤، وسير أعلام النبلاء ٢/٢٧٣، وتهذيب التهذيب ٥/٣٦٢، وأسد الغابة ٣١٣٥، وابن خياط ١/١٥٦.
(٤) المسند ٤/٣٩١.
(٥) إعراب الحديث ١٢١.
(٦) سقطت من ب، ج.
(٧) المسند ٤/٣٩٨.
(٨) إعراب الحديث ١٢٢.

وكذلك (خمس ذود)، ولو أسقطت التنوين وأضفت لتغير المعنى، لأن العدد المضاف غير المضاف إليه، فيلزم أن يكون: ثلاث ذود تسعة (أبعرة)(١)، لأن أقلّ الذود ثلاثة أبعرة.

[١١٦٢] حديث: «**أعظمُ الناسِ أجراً في الصلاةِ أبعدُهم فأبعدهم ممشى**»(٢).

قال الكرماني: الفاء في (فأبعدهم) للاستمرار، نحو: الأمثل فالأمثل. و(ممشى) اسم مكان.

[١١٦٣] حديث: «**قَالَ: واللهِ إنْ قُلْتُهَا**»(٣).

قال أبو البقاء(٤): (إن) بكسر الهمزة بمعنى (ما) النافية، أي: ما قلتها. ولا فرق بين أن تكون بعدها إلا أو لا، قال تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَـٰذَا﴾(٥) [أي: ما عندكم](٦).

[١١٦٤] حديث: «**بَعَثَ رسولُ اللهِ ﷺ أَبَا مُوسَى ومعاذاً إلى اليمنِ، فقالَ لَهُمَا: يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا . . . الحديث**»(٧).

قال أبو البقاء(٨): إن قيل: المخاطب اثنان، فكيف قال (يسّروا) على الجمع؟ قيل: فيه أجوبة:ـ

---

(١) في أ بقرة والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث ١٢٢.

(٢) البخاري ـ ١/١٦٦، ومسلم ـ مساجد ٦٦٢.

(٣) المسند ٤/٤٠٩.

(٤) إعراب الحديث ١٢٢.

(٥) سورة يونس ٦٨.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من أ، والتصويب من إعراب الحديث ١٢٢، ومن ب، ج.

(٧) البخاري ـ كتاب المغازي ٣/٤٧، ومسلم ـ الجهاد ٦، ٧، وأبو داود ـ الأدب ٥٢٠.

(٨) إعراب الحديث ١٢٣.

أحدها: أنه خاطب الاثنين بخطاب الجمع، لأن الاثنين جمع في الحقيقة، إذ الجمع ضم شيء إلى شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ، قَالُوا: لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾(١) وعلى هذا المعنى حمل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾(٢) يريد اثنين.

الثاني: أن الاثنين هنا أميران، والأمير إذا قال شيئاً توبع فيه، فيؤول الأمر إلى الجمع.

الثالث: أنه أراد أمرهما وأمر من يُوَلِّيانه، فلما كان لا بدّ من استعانتهما بغيرهما، نزل ذلك الغير موجوداً معهما، وخاطب الجمع.

[١١٦٥] حديث: «أيُّ الإسلام أفضلُ؟ قَالَ: مَنْ سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لسانِهِ ويَدِهِ»(٣).

قال أبو البقاء(٤): لا بد في الحديث من تقدير: ولك فيه تقديران: أحدهما: أن يكون التقدير: أي خصال الإسلام أفضل؟ فقال: مَنْ سَلِمَ، أي: خصلةُ مَنْ سَلِم. ولا بدّ من ذلك ليكون الجواب على وفق السؤال.

والثاني: أن يكون التقدير: أيّ ذَوِي الإسلام؟ فيكون قوله: (مَنْ سَلِمَ) غير محتاج إلى تقدير انتهى.

قال ابن حجر: ويؤيد الثاني رواية مسلم: (أي المسلمين أفضل؟) قال: فإن قلت: لِمَ جرّد أفضل ههنا عن العمل؟ أجيب: بأن الحذف عند العِلْم به جائز، والتقدير: أفضل من غيره.

[١١٦٦] حديث: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رجلٌ مِنْ أهلِ الكتابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ»(٥).

---

(١) سورة ص ٢١، ٢٢.

(٢) سورة النساء ١١.

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب الإيمان ١/٦. باب (أي الإسلام أفضل).

(٤) إعراب الحديث ١٢٣.

(٥) البخاري ـ ١/٣٥.

قال الكـرماني: (ثلاثة) مبتدأ، و(لهم أجران) خبره، و(رجل) بدل من (ثلاثة) والجملة صفته، فإن قلت: إذا كان بدلاً، أهو بدل البعض أو بدل الكلّ؟ قلت: بالنظر إلى كل رجل بدل البعض، وبالنظر إلى المجموع بدل الكلّ.

[١١٦٧] حديث: «**لَا أَحَد أَصبرُ على أذىً يسمعُه مِنَ اللهِ، يدّعون له ندّاً وولداً وَهُوَ يرزقُهم ويعافِيهم**»(١).

قال الكرماني: (مِن الله) صلة لقوله (أصبر). وإنّما جاز الفصل بينهما لأنه بغير أجنبي.

وقـال الـطيبي: (يسمعـه) صفـة (أذى)، و(من الله) متعلق بقـوله: (أصبر) لا بـ(يسمعه). ويدعون. . إلى أخره بيان للكلام السابق.

قال: وفي الكلام إشكال، وذلك أنك إذا قلت: زيد أجرأ من عمرو، فإنه يلزم منه فضل جرأة زيد على جرأة عمرو، فإذا نفيته فقلت: ما زيد بأجرأ من عمرو، لزم منه إمّا نقص (زيد)(٢) أو مساواتها، وكذا ههنا، ولكن القصد إلى أن الله أصبر من كل أحد، فكيف ذلك؟ والجواب: المراد هنا نفي ذات المفضل وقلعه من سنيحه(٣)، فإذا انتفت ذاته انتفت المساواة والنقصان بالطريق الأولى، ألا تراهم يقولون في مثل قولك ما زيد إلا شاعراً، أنّ (ما) دخلت على زيد فنفت الذات. فلمّا لم يكن النزاع فيها توجه النفي إلى ما فيه النزاع من صفاته، والقصد هنا إلى نفي الذات، وليس النزاع إلّا فيه، فلا يلزم [المساواة ولا النقصان، فإن الغرض نفي الموصوف، وإنما ضمّت إليه الصفة ليؤذن الغرض نفي الموصوف، وإنما ضمّت إليه الصفة ليؤذن بأن انتفاء الموصوف أمر محقق لا نزاع فيه، وبلغ من تحققه إلى أنّ هناك كالشاهد على نفي الصفة كما تقول في قوله:

---

(١) المسند ٤/٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٥، والبخاري ـ أدب ٧١، توحيد ٣، ومسلم ـ منافقين ٤٩، ٥٠.

(٢) سقط من أ.

(٣) السنيح: الخيط الذي ينضم فيه الدرر، لسان العرب (سنح) ٣/٢١١٣.

وَلاَ تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ(1)

أي: لا حب هناك، فيكون الانجحار إذ لو وجد لوجد.

وقوله: (يَسْمَعُهُ) تتميمٌ للمبالغة. انتهى](2).

[١١٦٨] حديث: «مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بِنَبْلٍ فَلْيَأخذْ على نِصَالِهَا»(3).

قال الكرماني: فإن قلت (النبل) ليس مروراً كما في قولك: مررت بزيد، فما معنى الباء؟ قلت: معناه المصاحبة، أي: مرّ مصاحباً للنبل. وأما الذي في (بزيد) فهـو للإلصـاق، فإن قلت الأخذ لا يعدى لـ(على) فما وجهه؟ قلت: ضمن معنى الاستعلاء للمبالغة.

وقوله: (لا يعقر)(4) بالجزم جواب الأمر، وبالرفع استئنافاً.

وقوله: (بكفه)(5) متعلق بقوله: (فليأخذ) انتهى.

[١١٦٩] حديث المواقيت(6):

قولـه: «ثُمّ أَمَرَ بِلاَلاً فأقامَ الظّهر، حين زالتِ الشّمسُ، حتّى قال القائل: انتصفَ النّهار، وهو أعلم».

---

(١) الشاهد لابن أحمر في ديوانه ٦٧، والخزانة ٤/٢٧٣، وأمالي المرتضى ١/٢٢٩. وشرح أدب الكاتب ٢٠٧، وصدره: (لا تفزع الأرنب أهوالها) انظر معجم شواهد النحو رقم (١٤٠١).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٣) البخاري ـ صلاة ٦٧.

(٤) في ب، ج لا يغفر.

(٥) في ـ أ بكفر.

(٦) مسلم ـ مساجد ١٧٨، والنسائي ـ مواقيت ١٥.

قال الشيخ ولي الـدين العراقي: أي: أنه صلى الظهر في وقت يشك فيه هل انتصف النهار أم لا، وأصله: أأنتصف النهار، فحذف الاستفهام، وهو جائز. ويدل لكـونه على سبيل الاستفهام قوله في رواية الدارقطني وأبي عوانة: (والقائل يقول: انتصف النهـار أو لم). وفي رواية للدارقـطني والبيهقي: (والقائل يقول: قد زالت الشمس أو لم تزل).

ويوافقه قوله في هذا الحديث (في الصبح)[1]: فقلنا: أطلعت الشمس؟ فصرح بهمزة الاستفهام. فإن قلت: ينافي ذلك قوله في رواية مسلم: (والقائل يقول: قد انتصف النهار). قلت: لا منافاة، فإنه يصح تقدير الهمزة مع قَدْ، فيقال: أقد انتصف النهار؟ فليست رواية مسلم صريحة في جزم القائل بذلك، فردُّها إلى الرواية المصرّحة بالاستفهام متعينٌ. انتهى.

قلت: الرواية الأولى: أنه حذف منها همزة الاستفهام سهواً. فإن القاعدة: أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على فعل أوله همزة الوصل تقرّ همزة الاستفهام مفتوحة، وتحـذف همـزة الوصل للاستغناء بهمزة الاستفهام عن اجتلابها، ومنه قوله تعالى: ﴿أَصْـطَفَى البَنَـاتِ﴾[2]، ﴿أَفْتَـرَى عَلَى اللهِ كَذِباً﴾[3]، ﴿أَتَّخذتُموهمْ سِخْرِيّاً﴾[4]، ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً﴾[5]، وهذا واضح معروف.

[١١٧٠] حديث: «مَنْ أَحَبَّ دُنْيَاهُ أَضَرَّ بِآخِرَتِهِ»[6].

قال الطيبي: الباء فيه للتعدية، وكذا في القرينة الأخرى.

[١١٧١] حديث: «كَانَ كَثِيراً مِمّا يَرْفَعُ رَأْسَهُ»[7].

---

(١) في أ الصحيح.

(٢) سورة الصافات ١٥٣.

(٣) سورة سبأ ٨.

(٤) سورة ص ٦٣.

(٥) سورة البقرة (٨٠).

(٦) المسند ٤/١٧٥، والبيهقي ٢/٣٧٠، والحاكم ٤/٨، وابن حبان ـ موارد ٢٤٧٣.

(٧) المسند ٤/٣٩٩.

قال الطيبي: (مِمّا) بيان لـ(كثير) وهو خبر (كان)، أي: كثيراً رفعُ رأسِه، و(ما) مصدرية، ويجوز أن تكون (مِنْ) مزيدة.

وقوله: (أَنَا أَمَنَةٌ[1] أَصْحَابِي) يحتمل وجهين:

أن يكون مصدراً مبالغة، نحو قولهم: رجل عدل، أو جمعاً فيكون من باب قوله تعالى ﴿شِهَاباً رَصَداً﴾[2]، أي: راصدين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً﴾[3] فجعل ﷺ أمناء لأصحابه بمنزلة الجماعة.

[١١٧٢] حديث: «خُسِفَتْ الشَّمْسُ، فَقَامَ النبيُّ ﷺ فزعاً، فأتى المسجدَ فصلّى بأطولَ قيامٍ وركوعٍ وسجودٍ رأيتُهُ قطّ يفعلُه»[4]ولفظ النسائي: «يَفْعلُه في صلاةٍ قطّ».

قال الكرماني: إنّ حرف النفي مقدر قبل رأيته كما في قوله تعالى: ﴿تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[5].

وإمّا أَنّ (أطول) فيه معنى عدم المساواة، أي: ما لم يساو قطّ قياماً رأيته يفعله. (أو (قطّ) بمعنى حَسْب، أي: صلى في ذلك اليوم فحسب بأطول قيام رأيته)[6] أو أنه بمعنى أبداً.

[١١٧٣] حديث: «الخازن الأمينُ يُعْطِي مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلاً مَوْفُوراً طيّبة بِهِ نَفْسُهُ»[7].

---

(١) في ب، ج (أمنته).

(٢) سورة الجن ٩.

(٣) سورة النحل ١٢٠.

(٤) المسند ٦/٤٣٩، ومسلم ـ كسوف ١٤.

(٥) سورة يوسف ٨٥.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

(٧) المسند ٤/٤٠٥، والبخاري ٢/١٤٢، ٣/١١٥، ١٣٥، والنسائي ـ زكاة ٦٦.

قال الزركشي: مرفوعان: مبتدأ وخبر، ويروى: طيباً بها[1] نفسه، بنصب (طيباً) على الحال من ضمير (الخازن) ورفع (نفسه) لأن اسم الفاعل يرفع كالفعل.

وقوله: (أحد المتصدقين) يروى بلفظ المثنى وبلفظ الجمع.

قال الطيبي: هو خبر (الخازن)، وهو نحو قولهم في المبالغة: القلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوين.

[١١٧٤] حديث: «مَثَلُ المسلمينَ واليهود والنَّصارى... إلى قوله: حتّى إذا كان حين صلاة العصر»[2].

قال الزركشي: يجوز في (حين) الرفع والفتح.

قوله: (واستكملوا أجر الفريقين كلاهما).

قال الكرماني: هو بالألف على لغة من يجعل المثنى في الأحوال الثلاثة بها.

[١١٧٥] حديث: «وَلَكُمْ أنتمْ أَهْلَ السفينةِ هِجْرَتَانِ»[3].

قال الزركشي: بنصب (أهل) على الاختصاص، ويصح الجر على البدل من الضمير.

[١١٧٦] حديث: «مَثَلُ القلبِ كريشةٍ مُلْقَاةٍ بأرضِ فلاةٍ تُقَلِّبُهَا الرياحُ ظَهْراً لِبَطْنٍ»[4].

قال الطيبي: لفظ (أرض) مقحمة في ذكر (الفلاة) غنية عنها، وهو كقولك: أخذت بيدي، ونظرت بعيني، تقريراً ودفعاً للتجوز، وأنْ يتوهم متوهم خلافه، ولا يسلك إلا في أمر خطير، و(يقلبها) صفة أخرى لـ(ريشة).

---

(١) في ب، ج به.

(٢) البخاري ـ ١/١٤٦، ٣/١٨١.

(٣) البخاري ـ مناقب الأنصار ٣٧، والمغازي ٣٨.

(٤) المسند ٤/ ٤٠٨، ٤١٩، وابن ماجه ٨٨.

وقال المظهري: (ظَهْراً) بدل بعض من الضمير في (تقلبها)، واللام في (البطن) بمعنى إلى، كقوله تعالى: ﴿مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾[1].

ويجوز أن يكون (ظَهْراً لبطْن) مفعولاً مطلقاً، أي: يقلبها تقليباً مختلفاً، وأن يكون حالاً أي: تقلبها مختلفة، أي: وهي مختلفة. انتهى.

قال ابن مالك[3]: فيه شاهد على ما ذهب إليه الأخفش من جواز أنه يبدل من الضمير الحاضر بدل كلّ من كلّ، فيما لا يدلّ على إحاطة، وعليه حمل الأخفش: ﴿لَيَجمعنَّكُمْ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[4].

ويشهد لصحته قول الشاعر:

وشوهاءَ تَعْدُو بِي إلى صارِخِ الوَغَى ... بِمُسْتَلْئِمٍ مثل الفَنِيقِ المُرَجَّلِ[5]

أما بدل البعض أو الاشتمال وبدل الكل الدال على الإحاطة، فإنه جائز بالإجماع.

قوله: (وإنّي واللهِ إنْ شاءَ اللهُ لا أحلفُ عَلى يمينٍ).

قال الطيبي: (لا أحلف) جواب القسم، و(إنْ شَاءَ اللهُ) معترضة، والقَسَمِيَّة خبر إنّ، و(على يمين) مصدر مؤكد لقوله (أحلف).

[١١٧٨] حديث: «**عَلى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، قالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: فيعملُ بيديه**

---

(١) سورة آل عمران ١٩٣.

(٢) البخاري ـ المغازي ٦٤، ٧٤ باب (قدوم الأشعريين وأهل اليمن) حديث ١٤٧٦.

(٣) شواهد التوضيح ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) سورة الأنعام ١٢.

(٥) الشاهد بلا نسبة في العيني ٤/١٩٥، وشواهد التوضيح ٢٠٨، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٣٣٨.

وينفعُ نفسَه ويتصدقُ»[1].

قال الزركشي: مرفوع في المواضع الثلاثة عن ابن مالك.

قوله: (تَعْين ذَا الحَاجَةِ المَلْهُوفَ).

قال الطيبي: (الملهوف) نصب نعتاً لـ(ذا).

[١١٧٩] حديث: «اشْفَعُوا فلتؤْجروا»[2].

قال الكرماني: فإن قلت: ما هذه الفاء؟ قلت: هي الفاء السببية التي ينتصب بعدها الفعل المضارع، واللام بالكسر بمعنى كي، وجاز اجتماعهما، لأنهما لأمر واحد، أو الجزائية لكونها جواباً للأمر أو زائدة على مذهب الأخفش. أو هي عاطفة على (اشفعوا)، واللام للأمر أو على مقدر، أي: اشفعوا لتؤجروا، نحو: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[3].

فإن قلت: ما فائدة اللام؟

قلت: اشفعوا تؤجروا، في تقدير: إنْ تشفعوا تؤجروا. والشرط متضمن لسببية، فإذا ذكرت اللام (فقد صرّحت)[4] بالسببية.

وقال الطيبي: الفاء واللام مقحمان للتأكيد، لأنه لو قيل: اشفعوا تؤجروا، صحّ جواباً للأمر.

---

(١) المسند ٤/٤٠٠، ٤١٣، والبخاري ٢/١٤٠، ٨/١٤، ١٥، ٩/١٧١. وأبو داود ـ الأدب ١٢٧، والترمذي ٢٦٧٢، والنسائي ـ زكاة ٦٤.

(٢) النسائي زكاة ٦٥.

(٣) سورة البقرة ٤٠.

(٤) في أ (فقدم من).

[١١٨٠] حديث: «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضيقت عليه جهنّم»[١] .

قال في «النهاية» : حمل بعضهم هذا الحديث على ظاهره، وجعله عقوبة لصائم الدّهر. وفيه بعد، لأنه بالجملة قربة، وقد صامه جماعة من الصحابة والتابعين، فما يستحق فاعله تضييق جهنم عليه.

وذهب آخرون إلى أنّ (على) ههنا بمعنى (عن)، أي: ضيقت عنه فلا يدخلها، و(عن) و(على) يتداخلان. ومنه حديث أبي سفيان: (لولا أن يأثروا عليّ الكذب لكذبت)، أي يرووا عني.

ومنه حديث زكاة الفطر: (عَلى كُلّ حُرّ وعبدٍ صَاع). قيل: (على) بمعنى (عن)، لأن العبد لا تجب عليه الفطرة وإنما تجب على سيده، وهو في العربية كثير.

[١١٨١] حديث: «وإنّي النّذيرُ العريان فالنّجاءَ»[٢].

قال الكرماني: بالنصب على أنه مفعول مطلق، أي: الإسراع، وفيه المدّ والقصر.

وقال الطيبي: هو مصدر(نجا) إذا أسرع، ونصب إما على المصدر، أو على الإغراء.

[١١٨٢] حديث: «اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»[٣].

قال الطيبي: (اثنان) مبتدأ، صفة لموصوف محذوف، ويجوز أن يخفض بالعطف، فإن الفاء للتعقيب، والمعنى: اثنان وما يزيد عليهما على التعاقب، واحداً بعد واحد بعد جماعة، نحو قولك: الأمثل فالأمثل، والأفضل فالأفضل.

---

(١) المسند ٤/٤١٤.

(٢) البخاري ـ رقاق ٢٦، ومسلم ـ فضائل ١٦.

(٣) ابن ماجه ٩٧٢، والبيهقي ٣/٦٩.

وقولك: بعته بدرهم فصاعداً.

[١١٨٣] حديث: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا»[١].

قال الكرماني: (جنّتان) خبر مبتدأ محذوف، أي: هما جنتان، فإنهما إشارة إلى ما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾[٢]، وتفسير له. و(آنيتهما) مبتدأ، و(من فضة) خبره، ويحتمل أن يكون فاعل فضة كما قال ابن مالك في قولهم: (مررت بواد أَثْل كلّه)، أن (كله) فاعل (الأثل) بالمثلثة، أي جنتان مفضَّض آنيتهما.

قوله: (وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إلى رَبِّهِمْ إلاّ رداءُ الكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْن).

قال النووي: أي: والناظرون في جنّة عِدن، فهي ظرف للناظر.

وقال القرطبي: (في جنّة عدن) متعلق بمحذوف في موضع الحال من (القوم)، كأنه قال: كائنين في جنة عدن.

وقال الطيبي: (على وجهه)، حال من (رداء الكبرياء) والعامل معنى لبس.

وقوله: (في الجنة) متعلق بمعنى الاستقرار في الظرف.

[١١٨٤] حديث: «إِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللهِ أَنْ يَلْقَاهُ بِهَا عَبْدٌ بَعْدَ الكَبَائِرِ أَنْ يَمُوتَ رجلٌ وعليهِ دَيْنٌ لَا يَدَعُ لَهُ قَضَاءً»[٣].

قال الطيبي: (أن يلقاه) خبر (إنّ)، و(أن يموت) بدل منه، لأنك إذا قلت: إنّ أعظم الذنوب عند الله موت الرجل وعليه دين، استقام ولأن لقاء العبد ربه إنّما هو بعد الموت، و(رجل) مظهر أقيم مقام العبد.

---

(١) البخاري ٦/١٨١، ١٨٢، ٩/١٦٢، ومسلم ـ الإيمان ٢٩٦ وابن ماجه ـ ١٨٦.

(٢) سورة الرحمن ٦٢.

(٣) البخاري ـ (في الكبير) ٩/٥٣، وأبو داود ـ بيوع ٩.

[١١٨٥] حديث: «قَامَ فِينَا رسولُ اللهِ ﷺ بخمسِ كلماتٍ»(١).

قال الطيبي: فيه ثلاثة أوجه من الإعراب:

أحدها: أن يكون (فينا) وبخمس) حالين مترادفين أو متداخلين، وذلك أن يكون الثاني حالاً من الضمير المستتر في الحال الأول، أي: قام خطيباً فينا مذكّراً بخمس كلمات.

وثانيها: أن يكون (فينا) متعلقاً بـ(قام) بأن تضمن معنى خطب، والثاني حال، أي: خطب قائماً مذكّراً بخمس. وقام في الوجهين بمعنى القيام.

وثالثها: أن يعلق (بخمس) بـ(قام) ويكون (فينا) بياناً كأنه لمّا قيل: قام بخمس، فقيل: في حق مَنْ، أجيب: في حقّنا، وفي جهتنا، فعلى هذا: قام بالأمر، أي: تشمّر له وتجلّد.

قال التُّورِبِشْتِي: وهم يطلقون الكلمة، ويعنون به الجملة المركبة المفيدة ـ ولهذا يسمون القصيدة كلمة.

وإحدى الكلمات: أن الله لا ينام.

والثانية: ولا ينبغي له أن ينام.

والثالثة: يخفض القسط ويرفعه.

والرابعة: يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل.

والخامسة: حجابة النور.

[١١٨٦] حديث: «إنّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ قَبَضَهَا»(٢).

---

(١) مسلم ـ الإيمان ٢٩٣، وابن ماجه ـ مقدمة ١٠.

(٢) المسند ٤/ ٤٠٠، والترمذي ـ رقم الحديث ٥٥، وأبو داود ـ سنة حديث ١٦.

قال الطيبي: (من) إذا كان متعلقاً بـ(خلق) تكون ابتدائية، أي: ابتداء خلقه من قبضة، وإذا كان حالاً من (آدم) تكون بيانية.

[١١٨٧] حديث: «في ساعةِ الجمعةِ وهي ما بين أنْ يجلسَ الإمامُ إلى أنْ تنقضيَ الصلاةُ»(١).

قال الطيبي: أصل الكلام يقتضي أن تقترن لفظة (بين) بظرفي الزمان، فيقال: بين أن يجلس وبين أن ينقضي، إلا أنه أتى بـ(إلى) لتعين أن جميع الزمان المبتدىء من الجلوس إلى انقضاء الصلاة تلك الشريفة، و(إلى) هذه مقابلة (من) في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾(٢) فإنّ (مِنْ) هناك لتحقيق الابتداء، فيلزم منه الانتهاء، كما أن (إلى هنا) لتحقيق الانتهاء فيلزم منه الابتداء.

قال في «الكشاف»: لو قيل: بيننا وبينك حجاب، لكان المعنى أن حجاباً حاصل وسط الجهتين. فأمّا بزيادة (من) فالمعنى أن الحجاب ابتداء منا وابتداء منك، فالمسافة المتوسطة لجهتنا متوسعة بالحجاب لا فراغ فيها.

(وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»، وقد تكون (بين) ظرف زمان، كما تكون ظرف مكان، فمن ذلك حديث ساعة يوم الجمعة، (هِيَ مَا بَيْنَ خُرُوجِ الإمامِ، وانقضاءِ الصَّلاةِ).

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: زعم ابن مالك أن [بَيْنَ قد تكون ظرف زمان، واستدل على ذلك (بلفظ جاء في الأثر، على عادته في إثبات القواعد النحوية، مما روى من ذلك](٣).

---

(١) مسلم ـ جمعة رقم الحديث ١٦، والترمذي ـ جمعة حديث ٢.

(٢) سورة فصلت ٥.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

مسند أبي هريرة[1]

رضي الله عنه

[١١٨٨] حديث: (**والَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِه) لا يسمعُ بِي أحدٌ مِنْ هٰذِه الأُمَّةِ يهوديٌّ ولا نصرانيّ ثُمَّ يموتُ ولَمْ يؤمنْ بالّذِي أُرسلتُ بِهِ إلاّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»**[2]

قال الطيبي: قوله: (والذي نفس محمد بيده) في البيان من أسلوب التجريد، لأنه ﷺ جرّد من نفسه الزكية من يسمى محمداً وهو هو.

وأصل الكلام: والذي نفسي، ثم التفت من الغيبة إلى التكلّم في قوله: (لا يسمع) بي. ويقال: فلان سمع بفلان إذا بلغ إليه خبره، والباء يحتمل أن تكون زائدة، أي: لا يسمعني، فقد جاء: سمعتك وسمعت فلاناً، ويحتمل أن تكون بمعنى (من) [يقال: سمعت من][3] فلان، فتكون الباء كما في قوله تعالى: ﴿**عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ**﴾[4].

---

(١) عبد شمس أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدَّوْسي، صاحبي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، نشأ يتيماً ضعيفاً في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر، فأسلم سنة ٧هـ، وروى عن النبي ﷺ ٥٣٧٤ حديثاً ولي إمرة المدينة مدة، توفي سنة ٥٩هـ، ٦٧٩م. وفي اسمه ووفاته خلاف.

ـ الأعلام ٤/ ٨٠، والمعارف ٢٧٧، وابن خياط ١٠/٢٥٢، وأسد الغابة ٣٣٢٨، و٦٣١٩، وتهذيب التهذيب ١٢/٢٦٢.

(٢) مسلم ـ الإيمان رقم الحديث ٢٤٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) سورة الإنسان ٦.

قال المظهري: وفيه نظر، لأن المعنى لا يساعد عليه، فإنّ سمعني وسمع مني يقتضيان كلاماً أو قولاً من جانب الرسول، وليس المعنى عليه.

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾[1]، تقول: سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زيداً يتكلم، فتوقع الفعل على الرجل، وتحذف المسموع، لأنك وصفته بما يسمع أو جعلته حالاً عنه، فأغناك عن ذكره، ولولا الوصف أو الحال لم يكن منه بدّ، والأظهر أن يضمن (يسمع) معنى أخبر فيعدّى بالباء، كقوله تعالى: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ﴾[2]، أي: ما أخبرنا سماعاً. وهو آكد، لأن الإخبار أعمّ من أن يكون سماعاً أو غير سماع، فالمعنى: ما (أُخبر)[3] برسالتي أو ببعثتي أحد، ولم يؤمن إلا كان من أصحاب النار.

و(أحد) إذا استعمل في النفي يكون لاستغراق جنس العقلاء، ويتناول القليل والكثير، والذكر والأنثى، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[4]، و﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾[5] وتقول: ما في الدار أحد، لا واحد ولا اثنان فصاعداً لا مجتمعين ولا متفرقين.

وقوله: (من هذه الأمة) صفة (أحد) و(يهوديّ) إمّا بيان، أو بدل من (أحد). و(مِنْ) في (مِنْ هذهِ الأُمّـة) إمّا للبيان، أو للتبعيض، وعلى التقديرين هو مرفوع المحل، فعلى أن يكون للتبعيض معناه: لا يسمع بي أحد هو بعض هذه الأمة يهودي، والإشارة بهذه إلى ما في الذهن، و(الأمة) بيان له، و(الأمة) حينئذ أمة الدعوة. وعلى أن يكون للبيان: فلفظة (هذه) تكون إشارة إلى أمة اليهود والنّصارى،

---

(١) سورة آل عمران ١٩٣.

(٢) سورة القصص ٣٦.

(٣) في أ: أخبرنا.

(٤) سورة الحاقة ٤٧.

(٥) سورة الأحزاب ٣٢.

وهم هم كقوله تعالى: ﴿وَلتَكُنْ مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾[1]. فسره صاحب الكشاف بالوجهين،

فإن قلت: كيف يجعل (مِنْ) التبعيضية اسماً.

قلت: هو مجاز عن متعلق معناه.

قال صاحب الكشاف: في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[2]، حاش: حرف من حروف الجر، وضعت موضع (التنزيه)[3] والبراءة، والدليل عليه قراءة: «حَاشاً لِلَّهِ» بالتنوين، وأنها تدل على بنائه، ولم يعرب مراعاة للأصل الذي هو الحرفية، ألا ترى إلى قولهم[4]: (جلست)[5] عن يمينه، كيف تركوا عن غير معرب على أصله.

فإن قلت: كيف عطف (ولا نصراني) على (يهودي) وهو منتف[6]، والكلام الفصيح بلا أن يكرر لفظة (لا) كقوله تعالى: ﴿فلا صدَّقَ ولا صلَّىٰ﴾[7].

قلت: (يهودي) في حيز النفي لكونه فاعلاً للفعل المنفي كقوله تعالى: ﴿مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ﴾[8].

والأمة هنا أمة الدعوة، بدليل قوله ﷺ: (ولم يؤمن بي)، واللام للاستغراق، أو للجنس أو للعهد، والمراد بها أهل الكتاب.

ويعضد الآخر وصف الأحد باليهودي والنصراني، لأن لفظ (ثم) موضوع حينئذ للتراخي دال على أن الإيمان بما أرسل به نبينا ﷺ مهما صدر من الكافر و(حصل)[9] منه فإنه ينفعه، ويمحو منه ما سلف في كفره، وإن تراخى ذلك الإيمان عن أول سماعه لمبعثه.

---

(١) سورة آل عمران ١٠٤.

(٢) سورة يوسف ٣١.

(٣) في أ التنوين.

(٤) في أ في هذا الموضع لا معنى لها حذفناها.

(٥) في أ (طشت من).

(٦) في ب، جـ: مثبت.

(٧) سورة القيامة ٣١.

(٨) سورة الأحقاف ٩.

(٩) في أ: جعل.

وتقدير الاستثناء: لا يسمع بي أحد من هذه الأمة ثم لم يؤمن بالذي أرسلت به، فيكون له حال من الأحوال إلّا إن كان من أصحاب النار.

قال الطيبي: والوجه أن يقال: إن ثم هذه للاستبعاد، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾[1] يعني: ليس أحد أظلم ممن بينت له آيات الله الظاهرة والباطنة ودلائله الباهرة، فعرفها ثم أنكرها. أي: بَعِيد ذلك عن العاقل، كما تقول: وجدت مثل تلك (الفرصة)[2] ثم لم تنتهزها. فالمعنى: ما أبعد الذي له عقل أن يسمع بي يهودي ونصراني، بعد انتظارهما (بعثتي)[3]واستفتاحهما الكفرة بنصرتي، ثم لما بعثت لم يؤمن بي.

فعلى هذا التقدير يختص الحديث بأهل الكتاب، ولا يحتاج إلى التكلف في نسبته إلى غيرهم، كما عليه كلام الشارحين.

فإن قلت: في الحديث (السماع) و(الإيمان) كلاهما منفيان، فيلزم على هذا من لم يسمع ولم يؤمن من أصحاب النار، وهو على خلاف قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾[4].

فكان من حق الظاهر أن يقول: يسمع بي ولا يؤمن.

قلنا: لما قررنا أن (ثم) للاستبعاد رجع حاصل الاستثناء إلى قولنا: لا يحصل هذا الاستبعاد المذكور في حق يهودي أو نصراني، فيكون له حال من الأحوال، إلا إذا كان من أصحاب النار، فالمنفي السماع الذي لم يترتب عليه الإيمان، لأنه المستبعد، وفهم منه أن السماع الذي لم يترتب عليه الإيمان يكون حكمه بالعكس، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالقَوْلِ

---

(١) سورة السجدة ٢٢.
(٢) ساقطة من: أ.
(٣) في أ بشيء.
(٤) سورة الإسراء ١٥.

كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾[1] في أحد وجهيه، وهو أن يكون الفعل المعلل منهيّاً، إلا أن يكون الفعل المنهي معلّلا (فاعرف)[2]. انتهى ما في شرح المشكاة.

وأقول: قد ورد الحديث في مسند أحمد بلفظ: «لا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ ولا يَهُـودِيٌّ وَلا نَصْرَانِيٌّ. . .» فعلم أن في الرواية الأولى حذفاً من الرواة، والمراد (بهذه الأمة) العرب.

وفي مسند أحمد أيضاً من حديث أبي موسى: «من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي لم يدخل الجنة».

وقد ورَد علينا من نحو عشرين سنة سؤال من الإسكندرية صورته:

قد روى في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال:

«وَالّذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لا يَسْمَعُ بي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ أو نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إلّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ».

قال النووي في شرحه: قوله: (من هذه الأمة)، أي: ممن هو موجود في زمني وبعـدي إلى يوم القيامـة، فكلهم ممن يجب عليه الـدخول في طاعته، وإنما ذكر اليهوديّ والنصرانيّ تنبيهاً على من سواهما، فإذا كان هذا شأنهم (مع)[3] أن لهم كتاباً، فغيرهم ممن لا كتاب له أولى.

قال السـائـل: وقد أشكل هذا الحديث من جهة التنزيل المقصود منه[4] على القواعد النحوية، فإن المقصود من الحديث أنه من سمع بنبيّنا عليه الصلاة والسلام مِمّن شملته بعثته العامة ثم مات غير مؤمن بما أرسل به كان من أصحاب النار.

---

(١) سورة الحجرات ٢.

(٢) في أ: فأعرض.

(٣) في أ: هو.

(٤) سقطت من ب، جـ.

وفي تنـزيل (لفظ)[1] الحديث على هذا المقصود قلق، وهذا الإشكال يعرض كثيراً في غير لفظ الحديث كقولك: ما جاءني زيد إلّا أكرمته، وما أحسنت إلى لئيم إلّا أساء إليّ. وما أنعمت على عمرو إلّا شكر، وأمثال ذلك كثير في الكتاب والسنة وكـلام العرب، والغرض في الجميع أن يكون الواقع بعد (إلّا) مرتباً مضمونة على مضمون ما بعد حرف النفي، أي: مهما جاءني زيد أكرمته، ومهما أحسنت إلى لئيم أساء وهكذا في سائر الأمثلة التي بهذه المثابة، وتطبيق اللفظ على هذا الغرض غير متأتٍ[4] بحسب الظاهر، فإنه غاية ما يتخيل في هذا الاستثناء، أن يكون مفرغاً باعتبار الأحوال، فتكون الجملة الواقعة بعد (إلا) في محل نصب على أنّها حال من الفاعل أو من المفعول المتقدم ذكره، أي: ما جاءني زيد إلا في حال كوني مكرماً له. وما أحسنت إلى لئيم إلا في حال كونه مسيئاً. وهذا مشكل، فإن الحال مقيدة لعاملها ومقارنة له، وليس الإكرام مقيداً بمجيء زيد بحسب المقصود، ولا مقارناً (له)[3] في الزمن، وكذا بقية الأمثلة.

فإن قلت: اجعل الحال مقدرة، أي: ما جاءني زيد إلا في حال كوني مريداً لإكرامه، وما أنعمت على عمرو إلا في حال كونه مريداً للشكر.

قلت: هذا وإن كان في نفسـه معنى ممكن الاستقامة، فهو غير مفيد للغرض المصوغ لهذا الكلام، إذ المقصود وقوع مضمون ما بعد النفي، ولا يلزم من إنعامك على عمرو في حال إرادته للشكر أن يكون الشكر وقع بالفعل مرتباً على الإنعام عليه، لجواز تخلف متعلق الإرادة الحادثة عنها. وكذا في بقية الأمثلة، فقد ظهر امتناع جعل ما بعد (إلّا) حالا، لا[4] من قبيل الحال المحققة، ولا من قبيل الحال المقدرة، و(لا مساغَ)[5] لغير الحال فيه فيما يظهر.

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في أ: مناف. خطأ، والصواب ما أثبت.

(٣) سقطت من أ

(٤) سقطت من ب، جـ.

(٥) في أ: ولامتناع.

وفي الحديث إشكال من جهة أخرى، وهو أنه تقدم الاستثناء الواقع فيه جمل، فإن أعدته إلى[1] الجميع، وبنينا[2] على أن العامل في المستثنى ما قبل (إلا) من فعل أو معناه بواسطتها ـ كما يراه البصريون ـ لزم اجتماع عوامل على معمول واحد، وهو باطل على ما تقرر في علم النحو، وإن أعدته إلى الجملة الأولى فقط، لزم الخَلَف في الخبر وذلك أن التقدير حينئذ: لا يسمع بي[3] أحد من هذه الأمة يهودي أو[4] نصراني إلا إذا[5] كان من أصحاب النار، وكم من يهودي ونصراني يسمع به بعد البعثة، ولا يكون من أصحاب النار، بأن يسلم ويموت على الإسلام، وإن جعلته راجعاً إلى ما بعد الجملة الأولى، فقط على ما فيه صارت الجملة الأولى لا تعرض فيها إلى الاستثناء، فيلزم الخَلَف[6]، إذ كثر من اليهود والنصارى يسمع به بعد البعثة، هذا آخر السؤال.

فكتبت في الجواب ما نصّه: قال ابن مالك في التسهيل في تقرير القاعدة التي من أفرادها هذا الحديث: ويليها ـ أي: (إلّا) ـ في النفي فعل مضارع بلا شرط، وماض مسبوق بفعل أو مقرون بقد.

وقال في شرحه: مثال المضارع: ما كان زيد إلا يفعل كذا، وما خرج زيد إلا يجر ثوبه. وما زيد إلا يفعل كذا.

ومثال الماضي مسبوقاً بفعل: قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ**

(١) في ب، جـ: على.
(٢) في ب: بيننا.
(٣) في أ: في.
(٤) في ب، جـ: ولا.
(٥) سقطت من ب، جـ.
(٦) في ب: الحلف.

﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾[1] ومقروناً بقد قول الشاعر:

وَمَا الـمَـجْـدُ إلَّا قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّـهُ
بِبَـذْلٍ وحِـلْمٍ لا يزالُ مُؤَثَّـلا[2]

قال: وإنّما أغنىٰ اقتران الماضي بقَدْ عن تقدم فعل، لأن قد تقربه من الحال فيكون بذلك شبيهاً بالمضارع، وإنما كان المضارع مستغنياً عن شرط، لأنه شبيه بالاسم.

وإنما ساغ تقديم الفعل مقروناً بالنفي لجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا، فكان فيه فعلان، كما كان مع كلما، فلو قلت، ما زيد إلا قام، لم يجز، لأنه ليس مما ذكر، وعليه[3] ذلك أن المستثنى لا يكون إلا اسماً أو مؤولاً باسم، والماضي المجرد من قَدْ: بعيد من شبيه الاسم، وأما قولهم، أنشدك بالله إلّا فعلت، فإنه في معنى النفي كقولهم: شر أهر ذا ناب، أي: ما أسألك إلّا فعلك. انتهى.

وقال أبو البقاء[4]: في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم من رسُولٍ إلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[5]: إنّ الجملة حال من ضمير المفعول في (يأتيهم)، وهي حال مقدرة، ويجوز أن تكون صفة لـ(رسول) على اللفظ أو الموضع انتهى.

فعلم من ذلك تخريج الحديث على الوجهين، وإلا رجح الحالية لأمرين: أحدهما: أن وقوع ما بعد (إلا) وصفاً لما قبلها، رأي ضعيف في العربية، بل قال ابن

---

(١) سورة الحجر ١١.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/١٩٥، والهمع ١/٢٣٠ وفي العجز: (بذل وحلم . .). انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢١٥٥.

(٣) في ب، جـ على.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٧٧.

(٥) سورة الحجر: ١١.

مالك: إنه لا يعرف البصري ولا الكوفي، وإن الزمخشري تفرد بذلك، وإن ما أوهم ذلك فمؤول على الحال، وكأن أبا البقاء تابعه في ذلك الزمخشري.

الثاني: أن الحالية تطّرد في جميع الأمثلة، والوصفية لا تطّرد، بل تختص بما إذا كان الاسم السابق نكرة كما[1] في الحديث. أمّا نحو: ما جاءني زيد إلا أكرمته، فلا يمكن فيه الوصفية، كما لا يخفى، فعلم بذلك ترجيح الحالية، وأنها مقدرة كما صرح به أبو البقاء، وما أورده السائل على ذلك من عدم الملازمة، وجواز تخلف متعلق الإرادة الحادثة عنها، فهو وإن كان كلاماً صحيحاً في نفسه إلا أنه لا يقدح في التخريج[2]، ولو روعي هذا المعنى، لم يكد يصح لنا حال مقدرة، وكم من قاعدة نحوية قررت ثم لم (يبال)[3] بمخالفتها للقاعدة العقلية، فإن كلّاً من النحو والفقه معقول من منقول: كما ذكر ذلك ابن جني، (فتارة يلاحظ فيهما الأمر العقلي)[4] وتارة يلاحظ الأمر النقلي. على أن ما ذكر من (الترتيب)[5] وما أورد عليه من عدم الملازمة، إنما يتجه لو كان (الترتيب)[6] المذكور عقلياً لا يتخلف، وليس الأمر كذلك، فإن الترتيب الذي في الحديث شرعي لا عقلي، والذي في الأمثلة أيضاً ليس بعقلي، بل عاديّ خاص، أي: بحسب عادة المتكلم، أو من تعلق به فعله، ومثل ذلك يكتفي به في الحال المقدرة. وأمر آخر وهو أن ما ذكر في وجه الترتيب تفسير معنى، وما ذكر في تقرير الحال تفسير إعراب، وهم يفرقون بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، ولا يلتزمون توافقهما، كما وقع ذلك كثيراً لسيبويه والزَّمَخْشَري وغيرهما.

وأمّا الإشكال الثاني ففي غاية السقوط، لأن الجمل السابقة ليست مستقلة، بل

---

(١) سقطت من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ التجريح.

(٣) في أ بيان.

(٤) ما بين الهلالين ساقط من ب.

(٥، ٦) في أ التقريب.

جملة: (ثم يموت ولا يؤمن) مرتبطة بالجملة الأولى على أنها قيد فيها، و(ثم) هنا واقعة موقع الفاء، فإنها لمجرد الربط، لا التراخي كما في قوله:

. . . . جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[1].

وفي بعض طرق الحديث: «**لَا يَسْمَعُ بِي أَحدٌ يهوديّ ولا نصراني، فلم يؤمنْ بِي إلّا كانَ مِنْ أهلِ النّار**». فعلم أن جملة: (فلم يؤمن) مرتبطة بالأولى، و(فاء) الربط تُصَيِّر الجملتين في حكم جملة واحدة كما قرره النحاة في باب العطف في مسألة (الذي): الذي يطير فيغضب زيد الذباب، فقوله إن أعدته إلى الجملة الأولى لزم الخَلَف.. إلى آخره، مدفوع بأنه إذا أعيد إليها مقيدة لمضمون ما بعدها لا يلزم ما ذكر، والله أعلم. هذا آخر ما كتبته إذ ذاك.

وقال الرضي: اعلم أنّ أصل (إلا) أن تدخل على الاسم، وقد يليها في المفرغ فعل مضارع، إمّا خبر مبتدأ كقولك، ما زيد إلا يقوم، وما الناس إلا يعبرون، أو حال نحو: ما جاءني زيد إلا يضحك، أو صفة نحو: ما جاءني منكم رجل إلا يقوم ويقعد، ويجوز أن يكون هذا حالاً لعموم ذي الحال، وإنما شرط التفريغ: أن تكون (إلا) ملغاة عن العمل على قول، أو عن التوصيل بها إلى العمل على قول آخر، فيسهل دفعها عما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالإلغاء. وشرط كون الفعل[2] مضارعاً لمشابهته الاسم.

وأمـا الماضي فيجوز أن يليها في المفرغ بأحد قيدين: وذلك إمّا اقترانه بقَدْ، نحو: ما الناس إلا قد عبروا، وذلك لتقريبها له من الحال المشبهة للاسم.

---

(١) الشاهد لأبي داود الأيادي في ديوانه ٢٩٢، والدرر ٢/١٧٤، والسيوطي ١٢٤، وشرح التصريح ٢/١٤٠، والعيني ٤/١٣١، وهو بلا نسبة في الهمع ٢/١٣١، والأشموني ٣/٩٤. وصدره: (كهزّ الرديني تحت العجاج) وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٣٨٩.

(٢) في ب، جـ: (لا فعل) وهو تصحيف.

وإمّا تقدم ماض منفي، نحو قولك: ما أنعمت عليه إلّا شكر، وما أتيته إلّا أتاني، وعنه عليه السلام: «**مَا أَيِسَ الشَّيْطَانُ مِنْ بَنِي آدَمَ إِلَّا أَتَاهُمْ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ**»، وذلك إذا قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد (إلّا) لمضمون ما قبلها.

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد، لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الأغلب، نحو: إن جئتني أكرمتك، وإنما قلت: في الأغلب، لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقباً لمضمون الشرط، بل يكون مقارناً له في الزمان، نحو إن كان هناك نار كان احتراق وإن كان هناك احتراق فهناك نار، وإن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق، لكن التعقيب المذكور هو الأغلب، فلما كان تعقب مضمون ما بعد (إلّا) لمضمون ما قبلها هو المراد، وكان حرف النفي مع (إلّا) يفيد معنى الشرط والجزاء، (أعني لزوم الثاني للأول جاز أن يعتبر معنى الشرط وللجزاء)[1] مع حرف النفي، وإلا فيصاغ ما قبل (إلا) وما بعدها صوغ الشرط والجزاء، وذلك إمّا بكونهما ماضيين نحو: ما زرتني إلا أكرمتك، أو مضارعيين نحو: ما أزورك إلا تزورني، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء، أعني كونهما ماضيين أو مضارعيين، فجاز كون الماضي الذي بعد (إلّا) ههنا مجرداً عن قد والواو مع أنه حال، وذلك لكونه متضمناً معنى الجزاء، فيكون (إلا) على هذا المعنى المذكور إمّا ماضياً أو مضارعاً مجرّداً، وجاز أيضاً أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالاً في الحقيقة، وإن كان فيه معنى الجزاء، فيؤتى به ماضياً أو مضارعاً مع الواو، نحو: ما زرته إلا وأكرمني، ولا أزوره إلا ويكرمني، وإنّما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله، كما هو الغالب في الحال، نحو ما جاءني زيد راكباً، ولفظه أيضاً منفصل عن العامل بـ(إلا) فجاز أن يستظهر مطّرداً في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظاً بحرف الربط، أي: الواو فمن ثم اطرد نحو: ما أزوره إلّا ويكرمني، وندر: قمت وأصكّ عينه.

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

ويجيء في الماضي[1] مع الواو أيضاً نحو: (ما زرته إلا وقد زارني، ولا يجوز الاقتصار على قَدْ، فلا يقال)[2]ما زرته إلا قد زارني، لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال، فالجزاء لا يتجرد عن الفاء، إلا إذا كان مع (قَدْ)، وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله فليس فيه حرف الربط المذكور.

وإنما قلنا: إن الأغلب مقارنة مضمونه بمضمون عامله، لأنه قد يجيء بخلاف ذلك، كقولهم: خرج الأمير معه صقر صائداً به غداً[3]. وهذا أيضاً من حيث التأويل مقارن، إذ المعنى: عازماً على الصيد، وكذا معنى الحديث: (مَا أَيِسَ الشيطانُ مِنْ بَنِي آدمَ مِنْ جهةٍ غيرِ النساءِ إلاّ عازماً على إتيانِهِمْ مِنْ قِبَلِهِنَّ) جعلوا المعزوم عليه المجزوم به، كالواقع الحاصل انتهى.

ومن وقوع المضارع بعد (إلا) حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ (**لا يتوضأُ أحدٌ فيحسنُ وضوءَه، ويُسْبِغُهُ ثُمَّ يأتي بابَ المسجدِ، لا يريدُ إلاّ الصلاةَ إلاّ يستبشرُ اللهُ بِهِ كَمَا يستبشرُ أهلُ الغائبِ بِطَلْعَتِهِ**)[4].

ومن نظائر هذا الحديث، حديث الجمعة: (**في يومِ الجُمُعَةِ ساعةٌ لا يسألُ فيها عبدٌ شيئاً إلاّ آتاه اللهُ إيّاه**)[5].

[١١٨٩] وحديث: «**مَا مِنْ أميرِ عَشَرةٍ إلاّ يؤتى بِهِ يومَ القيامةِ مَغْلُولاً لَا يَفُكُّهُ إلاّ العَدْلُ، وَمَا مِنْ رجلٍ قَرَأَ القُرآنَ ثُمّ نَسِيَهُ إلاّ لقِيَ اللَّهَ يومَ القيامةِ وهو أجذمُ**»[6].

[١١٩٠] وحديث: «**لا يَكِيدُ أَهْلَ المَدِينَةِ أَحَدٌ إلاّ انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ المِلْحُ في الماءِ**»[7].

---

(١) في ب، جـ: المضارع.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٣) في ب، جـ فذا.

(٤) المسند ٢/٣٠٧، ٣٤٠.

(٥) النسائي ـ جمعة ١٤.

(٦) المسند ٢/٤٣١، ٥/٢٨٤، والدارمي ـ سير ٢٨٤.

(٧) البخاري ـ مدينة ٧.

[١١٩١] وحديث: «مَا لَقِيَكَ الشَّيطانُ قَطُّ سالكاً فَجّاً إلاّ سَلَكَ فجّاً غَيْرَ فَجّكَ»(١).

[١١٩٢] وحديث: «لا يبقَى بابٌ في المسجدِ إلاّ سُدَّ إلاّ باب أبي بكر»(٢).

[١١٩٣] وحديث: «أنّه لَمْ يَكُنْ نبيٌّ إلاّ وقد وَصَفَ الدَّجَّالَ لأُمَّتِهِ»(٣).

[١١٩٤] وحديث: «مَا مِنْكُنّ امرأةٌ لَهَا ثلاثةٌ مِنَ الولدِ إلاّ كَانُوا لَهَا حِجَاباً مِنَ النَّار»(٤).

[١١٩٥] وحديث: «ما يصيبُ المؤمنَ مِنْ وَصَبٍ ولا نَصَبٍ ولا همٍّ ولاَ حَزَنٍ، ولاَ أَذىً ولاَ غَمٍّ، حتّى الشَّوكةُ يُشَاكُهَا إلاّ كَفَّرَ اللّهُ مِنْ خَطَايَاهُ»(٥).

[١١٩٦] وحديث: «ما مِنْ مسلمٍ يدعو اللَّهَ بِدَعْوةٍ ليس فيها إثمٌ، ولا قطيعةُ رَحِمٍ، إلاّ أعطاهُ اللّهُ بها إحدى ثلاثٍ: إمّا أنْ يُعَجِّلَ له دَعْوَتَهُ وإمّا أن يَدْخَرَها له في الآخرة، وإمّا أن يصرفَ عنه من السوءِ مِثْلَها»(٦).

[١١٩٧] وحديث: «لا يصومُ عبدٌ يوماً في سبيلِ اللّهِ إلاّ باعدَ اللّهُ بذلك اليومِ النارَ عَنْ وَجْهِهِ سَبْعِينَ خَرِيفاً»(٧).

[١١٩٨] وحديث: «لا يسمعُ صوت المؤذِّنِ جِنٌّ ولا إنسٌ ولا شَيْءٌ إلاّ شهدَ له يومَ القيامةِ»(٨).

[١١٩٩] وحديث: «ما بعثَ اللّهُ بنبيّ ولا استخلف خليفةً إلاّ كانت له

---

(١) المسند ١/١٧١، ١٨٢، ١٨٧، والبخاري ـ فضائل الصحابة ٦.

(٢) المسند ٢٦/٢، ١٨/٣، والبخاري ـ صلاة ٨٠.

(٣) المسند ١/١٧٦، ٢٧/٢.

(٤) المسند ٣/٣٤،٧٢، ١٥٤/٤، والبخاري ـ علم ٣٦.

(٥) المسند ٣٣/٢، ٣٣٥، والبخاري ـ مرضى ١.

(٦) المسند ١٨/٣.

(٧) المسند ٢٥٥/٢، ٢٥٧، ٢٦/٣، ٥٩، ٨٣.

(٨) المسند ٣٥/٣،٤٣، والبخاري ـ أذان ٥.

بطانَتَانِ . . .»[1] الحديث.

[١٢٠٠] وحديث: **«مَا جَاءَنِي جبريلُ قطُّ إلاّ أمَرَنِي بالسِّوَاكِ»**[2].

[١٢٠١] وحديث: **«إنّ اللّهَ لَمْ يَضَعْ داءً إلاّ وَضَعَ لَهُ شِفَاءً»**[3].

[١٢٠٢] وحديث: **«لَيْسَ منكمْ أحدٌ إلاّ وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرينٌ مِنَ الشيطانِ»**[4].

[١٢٠٣] وحديث عبدالله بن بسر المازني مرفوعاً: **«مَا مِنْ أُمَّتِي أَحَدٌ إلاّ وَأَنَا أعرفُه يومَ القيامةِ»**[5].

[١٢٠٤] وحديث: **«مَا مِنْ عبدٍ (مُؤْمِنٍ)[6] تصدّقَ بصدقةٍ من طيّبٍ إلاّ وَهُوَ يضعُها في كفِّ الرّحمٰنِ»**.

انتهى الجواب

[١٢٠٥] حديث: **«مَا مِنْ مُسْلِمٍ سَلَّمَ عَلَيَّ إلاَّ رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي، حتّى أردَّ عَلَيْهِ السَّلاَمَ»**[7].

استشكل هذا الحديث؛ فإن ظاهرة مفارقة الروح في بعض الأوقات، وهو منافٍ للأحاديث الواردة في حياة الأنبياء، وقد خرجته على أنَّ قوله: (ردَّ اللهُ عليَّ) جملة حالية، وقاعدة العربية أن جملة الحال إذا صدّرت بفعل ماض قدرت فيها قَدْ، كقوله تعالى: **﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾**[8] أي: قَدْ حَصِرت، وكذا هنا تقدر،

---

(١) المسند ٢/٢٣٧، ٢٨٩.

(٢) المسند ٥/٢٦٣.

(٣) المسند ١/٣٧٧، ٤٤٣.

(٤) المسند ١/٣٨٥، ٣٩٧ بلفظ قريب. (٥) المسند ٥/١٩٩ بلفظ فيه اختلاف.

(٦) سقطت من أ. والحديث في المسند ٢/٤١٨، ٤٣١، والموطأ ـ صدقة ١.

(٧) المسند ٢/٥٢٧، وأبو داود ـ المناسك ٩٩، والبيهقي ٥/٢٤٥.

(٨) سورة النساء ٩٠.

والجملة ماضية سابقة على السَّلام الواقع من كلّ أحد، و(حتّى) ليست للتعليل بل مجرد حرف عطف بمعنى الواو، فصار تقدير الحديث: **ما من أحد يسلم عليّ إلا وقد ردّ الله عليَّ روحي قبل ذلك فأردّ عليه.** وإنّما جاء الإشكال من ظنِّ أنّ الجملة (ردّ الله) بمعنى الحال أو الاستقبال، وظنِّ أَنّ (حتى) تعليلية، وليست كذلك.

ثم بعد أن خرجت هذا التخريج، رأيت هذا الحديث مخرّجاً في كتاب (حياة الأنبياء) للبيهقي، بلفظ: (وقد ردّ الله عليّ روحي)، فصرح فيه بلفظ: (وقد)، فترى أن رواية إسقاطها محمولة على إضمارها، وأنّ حذفها من تصرف الرواة.

[١٢٠٦] حديث: «**تفتحُ أبوابُ الجَنّةِ يومَ الاثنينِ ويومَ الخميسِ، فيغفرُ لكلِّ عبدٍ لا يشركُ باللّهِ شيئاً، إلّا رجلٌ كانَتْ بينَهُ وبينَ أخِيهِ شَحْنَاء**»[١].

قال الطيبي: قوله: (لا يشركُ باللّه) صفة (عبد)، وقوله: (إلا رجل) الظاهر فيه النصب إلّا أنه[٢] استثناء من كلام موجب، ويمكن أن يقال: الكلام (محمول)[٣] على المعنى، أي: لا يبقى ذنب أحد إلا ذنب رجل. ونحوه قول الفرزدق:

... ... لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلّا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ[٤]

كأنه قال: لم يبق من المال إلّا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ.

وقوله تعالى: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إلّا قَلِيلاً مِنْهُمْ**﴾[٥] أي: فلم يطيعوه إلا قليل.

---

(١) المسند ٢/٢٦٨، ٣٨٩، ومسلم = البر ٣٤، وأبو داود ـ أدب ٤٧، والترمذي ـ بر ٨٦، وفي الموطأ ـ باب حسن الخلق ١٧.

(٢) في ب، جـ: لأنه.

(٣) ساقطة من: أ.

(٤) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٢/٢٦، والخزانة ٢/٣٤٧، واللسان (ودع) ١٠/٢٦١، (جلف) ١٠/٣٧٥، والخصائص ١/٩٩، والموشح ١٦٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١٠٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ١٧٢٤، وصدره: (وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لمْ يَدَعْ).

(٥) سورة البقرة ٢٤٩.

[١٢٠٧] حديث: **«لَتُؤَدَّنَّ الحُقُوق إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ القِيَامَةِ»**(١).

قال التوربشتي: هو على بناء المجهول، و(الحقوق) مرفوع. وزعم بعضهم ضم الدال. ونصب (الحقوق)، والفعل مسند إلى الجماعة الذين خوطبوا به.

قلت: هذا أظهر، بل متعين، لأنه لو كان مسنداً إلى الحقوق لقيل: لتؤدَّين الحقوق، بقلب الألف من (لتؤدى) ياء مفتوحة عند الاتصال بنون التوكيد، كما تقول: أخشينّ.

[١٢٠٨] حديث: **«يَقُولُ العَبْدُ: مَالِي، وإن مَا لَه مِنْ مَالِهِ إلاّ ثلاث»**(٢).

قال الطيبي: (ما) موصولة، و(مِنْ مَالِهِ) متعلق بالصلة، و(ثلاث) خبر، وإنما أنثه على تأويل المنافع.

[١٢٠٩] حديث: **«إنّ الدُّنْيا ملعونةٌ ملعونٌ مَا فِيهَا، إلاّ ذكرَ اللَّهِ، وَمَا وَالاَهُ، وعالمٌ ومتعلّمٌ»**(٣).

قال الأشرفي: قوله: (وعالم ومتعلم) مرفوع في النسخ، والقاعدة العربية تقتضي أن يكون عطفاً على (ذكر الله)، فإنّه منصوب من المستثنى الموجب.

وقال الطيبي: في جامع الترمذي بالرفع، وفي سنن ابن ماجه: (عالماً أو متعلماً) بالنصب، وهو الظاهر، والرفع على التأويل، كأنه قيل: الدنيا مذمومة لا يحمد ما فيها إلاّ ذكر الله تعالى وعالم أو متعلم. ونظيره قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾**(٤).

---

(١) المسند ٢/٣٥، ومسلم ـ البر ٦٠، والترمذي ٢٤٢٠.

(٢) المسند ٢/٣٦٨، ومسلم ـ المقدمة ٤.

(٣) الترمذي ـ زهد ١٤، وابن ماجة ٤١١٢، والدارمي ـ مقدمة ٣٢.

(٤) سورة المؤمنون ٥، ٦.

قال في الكشاف: ضمّن (حافظون) معنى النفي، كما ضُمِّن في قولهم: نشدتك بالله إلا فعلت، معنى ما طلبت منك إلا فعلك.

[١٢١٠] حديث: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمٰنِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمِ»[١].

---

(١) في أحاشية، هي: قال البخاري: باب فضل التسبيح، قال القسطلاني: عليه، يعني: قول (سبحان الله) وهو اسم مصدر، وهو التسبيح، وقيل: بل (سبحان) مصدر، لأنه سمع له فعل ثلاثي، وهو من الأسماء الملازمة للإضافة، وقد يفرد، وإذا أفرد منه من الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، كقوله:

أقول لمّا جاءني فَخْرُهُ سُبْحَان مِنْ علقمةَ الفاخرِ[١]

وجاء منوناً كقوله:

سُبْحَانَه ثمّ سُبْحَاناً يعودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سبّح الجُودِيُّ والجُمُدُ[٢]

فقيل: صرف ضرورة، وقيل: هو بمنزلة (قبل)، و(بعد) إنْ نوى تعريف بقي على حاله، وإن نكر أعرب منصرفاً، وهذا البيت يساعد على كونه مصدراً لا اسم مصدر، لِوُرُوده منصرفاً، ولقائل القول الأول أن يجيب عنه بأن هدا نكرة لا معرفة، وهو من الأسماء اللازمة النصب على المصدرية، فلا يتصرف والناصب له فعل مقدر ولا يجوز إظهاره، وعن الكسائي: أنه منادى، تقديره: يا سبحانك، ومنعه جمهور النحويين، وهو مضاف إلى المفعول، أي: سبحت الله ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل، أي: تفرد الله نفسه، والأول هو المشهور، ومعناه: تنزيه الله عمّا لا يليق به من كلّ نقص وبه قال.

حدثنا عبدالله بن مسلمة القَعْنَبِي، عن مالك الإمام، عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن المخزومي، عن أبي صالح ذكوان عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ: من قال: والحديث أورده: الترمذي ـ دعوات، والنسائي ـ في اليوم والليلة، وابن ماجة ـ التسبيح.

(١) الشاهد للأعشى في ديوانه ١٠٦، والخزانة ٤١/٢، وابن يعيش ١٢٠/١ وهو بلا نسبة في الهمع ١٩٠/١، ٥٢/٢، والمقتضب ٢١٨/٣، وشواهد التوضيح ٤٠،

(٢) الشاهد لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٣٠، وسيبويه ١٦٤/١، واللسان (سبح) ٣٠٠/٣، وابن السِّيرافي ١٤١، وهو لورقة بن نوفل في الخزانة ٢٤٧/٢، والدرر ١٦٣/١، وهو بلا نسبة في الهمع ١٩٠/١ والمقتضب ٢١٧/٣، انظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد

٥٥٦. شاهد (سبحان الله وبحمد)، الواو للحال، أي: سبحان الله متلبساً بحمدي له من أجل توفيقه لي للتسبيح في يوم مائة مرة متفرقة بعضها أول النهار وبعضها آخره، أو متوالية وهو أفضل خصوصاً في أوله، حطّت عنه خطاياه التي بينه وبين الله وإن كانت مثل زبد البحر.

وهذا وأمثاله، نحو: (ما طلعت عليه الشمس)، كنايات عبر بها عن الكثرة، وقد يشعر هذا بأن التسبيح أفضل من التهليل، من حيث إن عدد زبد البحر أضعاف أضعاف المائة المذكورة في مقابلة التهليل.

وأجيب: بأن ما جعل في مقابلة التهليل من عتق الرقاب، يزيد على فضل التسبيح، وتكفير الخطايا، إذ ورد: إنّ من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من النار، فحصل بهذا العتق تكفير جميع الخطايا عموماً بعدما ذكره خصوصاً مع زيادة مائة درجة، ويؤيده حديث (أفضل الذكر التهليل) وأنه أفضل ما قاله هو النبيون من قبله، ولأن التهليل صريح في التوحيد، والتسبيح متضمن له، ومنطوق (سبحان الله) تنزيه، ومفهومه تنزيه، فيكون أفضل من التسبيح، لأن التوحيد أصل، والتنزيه ينشأ عنه، والحديث أخرجه الترمذي في الدعوات، والنسائي في اليوم والليلة، وانب ماجه في ثواب التسبيح، وبه قال.

حدثنا زهير بن حرب أبو خيثمة النسائي (بالنون والمهملة) الحافظ نزيل بغداد، قال: حدثنا ابن فضيل (تصغير فضل) محمد الضَّبِّي عن عُمارة - بضم المهملة وتخفيف الميم - ابن القعقاع، عن أبي زُرْعَةَ هَرِمِ بن عمرو بن جرير البَجَلِيِّ الكوفي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنّه قال: (كلمتان خفيفتان) من السهولة على اللسان، ثقيلتان حقيقة في الميزان، لأن الأعمال تجسّم، أو الموزون صحائفهما لحديث البطاقة المشهور، (حبيبتان) أي: محبوبتان إلى الرحمن، أي: يحب قائلها فيجزل له من مكارمه ما يليق بفضله، وخص لفظ (الرحمن)، إشارة إلى بيان سعة رحمته، حيث يجازي على العمل القليل بالثواب الجزيل.

(سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ)

كذا هنا بتقديم (سبحان الله العظيم) على (سبحان الله وبحمده)، وكرر التسبيح طلباً للتأكيد واعتناء بشأنه، ومباحث هذا الحديث من الإعراب والبديع والمعاني وغير ذلك من اللطائف والأسرار الشريفة تأتي إن شاء الله تعالى، بعون الله وتوفيقه في آخر الكتاب.

والحديث أخرجه أيضاً في الإيمان والنذور وآخر الكتاب، ومسلم في الدعوات، والترمذي فيه أيضاً، والنسائي في اليوم والليلة، وابن ماجه في ثواب التسبيح . انتهى، البخاري، والقسطلاني عليه. انتهت الحاشية في أ.

قال الكرماني: (كلمتان)، أي: كلامان، والكلمة تطلق على الكلام كما يقال: كلمة الشهادة، و(الحبيبتان) المحبوبتان بمعنى المفعول، لا بمعنى الفاعل.

فإنْ قلت: الفعيل بمعنى المفعول، لا سيّما إذا كان موصوفه مذكوراً معه، يستوي فيه المذكر والمؤنث فما وجه لحوق علامة التأنيث؟

قلت: التسوية بينهما جائزة لا واجبة، لوجوبها في المفرد لا في المثنى، أو أنثها لمناسبة الخفيفة والثقيلة، لأنهما بمعنى الفاعلة لا المفعولة، وهذه التاء لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية، وقد يقال: هي فيما لم يقع بعد، تقول: خذ ذبيحتك ـ للشاة التي لم تذبح ـ وإذا وقع عليها الفعل فهي ذبيح.

و(سبحان) مصدر لازم النصب بإضمار الفعل وهو للتسبيح، والعلم على نوعين: علم شخص، وعلم جنس الذي للمعنى.

فإن قلت: قالوا لفظ (سبحان) واجب الإضافة، فكيف الجمع بين العلمية والإضافة؟

قلت: ينكر ثم يضاف، كما قال الشاعر:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ[1] . . . .

فإن قلت: (وبحمده) معطوف، فما المعطوف عليه؟

قلت: الواو للحال، وتقديره: سبحت الله متلبِّساً بحمدي له من أجل توفيقه لي للتسبيح، ونحوه.

---

(١) الشاهد لرجل من طيّ في الكامل ٣/١٠٣، والسيوطي ٦٠، وشرح التصريح ١/١٥٣، والأشموني ١/١٨٦د ٢/٢٤٢، واللسان (زيد) ٤/١٨٣، والعيني ٣/٣٧١، والخزانة ١/٣٢٧، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/٤٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٠٨٩، وعجز البيت: (بأبيض مشحوذ الفرار يمان).

ويحتمل أن يكون (الحمد) مضافاً إلى الفاعل، والمراد من الحمد لازمه مجازاً، وهـو ما يوجب الحمـد من التـوفيق ونحوه، أو لعطف الجملة على الجملة، نحو: والتشبث[1] بحمده. انتهى.

وقال الزَّرْكَشِيُّ: (كلمتان) خبر مقدم، و(خفيفتانِ) و(ثقيلتانِ) صفة له، والمبتدأ قوله: (سبحانَ اللَّهِ وبِحمدِهِ) وما بعده، وإنما قدم الخبر على المبتدأ لقصد تشويق السامع إلى المبتدأ كقوله:

ثَلاثَـةٌ تُشْـرِقُ الـدُّنْـيَا بِبَـهْـجَـتِـهَـا   شَمْسُ الضُّحى وَأَبُـو إِسْحٰقَ والقَمَـرُ[2]

قال السكاكي: وكون التقديم يفيد التشويق حقه تطويل الكلام في الخبر. وإلا لم يحسن ذلك الحسن، لأنه كلما كثر بذكرِ أَوْ صَافِهِ الجارية عليه ازداد شوق السامع إلى المبتدأ. انتهى.

وقال القرطبي: (سبحان الله) علم لمصدر سبح، وقع موقعه فنصب نصبه، وهو لا ينصـرف للتعريف، والألف والنون الزائدتين، كعثمان، ومعناه البراءة لله من كل نقص وسوء، وهو في الغالب مما لا ينفصل عن الإضافة، وقد جاء منفصلاً عنها في قول الأعشى شاذاً:

أَقُـولُ لَمَّـا جَاءَنِـي فَخْـرُهُ   سُبْـحَـانَ مِنْ عَلْقَـمَـةَ الـفَـاخِـرِ[3]

وقد أشربه في هذا البيت معنى التعجب، فكأنه قال: تعجباً من علقمة، هذا قول حذاق النحويين وأئمتهم.

---

(١) في ب، جـ التبست، وهو جائز.

(٢) الشاهد لمحمد بن وهيب في معاهد التنصيص للعباسي ٢/٧٤، وزهر الآداب ٦٤٨. وانظر: معجم شواهد النحو العربية ص ١٦٣ (الراء المضمومة).

(٣) سبق ذكره في حديث (١١٩٢).

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ (سبحان) جمع (سباح) من سبّح في الأرض إذا ذهب فيها سبحاً وسبحاناً، وهذا كحساب وحسبان، وقيل جمع سبيح للمبالغة من التسبيح كقضيب وقُضبان. وهذان القولان باطلان، بدليل عدم صرفه، كما ذكرناه من بيت الأعشى.

وقوله: (وبحمده) متعلق بفعل محذوف دلّ عليه التسبيح، أي: بحمده سبحته. أي: بتفضله وهدايته، هذا قولهم، وكأنهم لاحظوا أنّ الحمد هنا بمعنى الشكر.

قال: والذي يظهر لي وجه آخر، وهو إبقاء معنى الحمد على أصله، وتكون الباءُ باءَ السبب، ويكون معناه: إنك موصوف بصفات الكمال والجلال، سبَّحَكَ المُسبِّحون، وعظَّمك المعظِّمون. انتهى.

وقال القاضي عياض: يقال: إن التسبيح مأخوذ من قولهم: سبح الرجل في الأرض، إذا ذهب، ومنه قيل للفرس الجواد سابح. قال تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[1] فكان التسبيح على هذا المعنى بمعنى التعجب من المبالغة في الجلال والعظمة، والبعد عن النقائص. انتهى.

وقد ألف أستاذنا شيخ الإسلام كمال الدين بن الهمام رحمه الله في إعراب هذا الحديث رسالة وهي هذه:

الحمد لله، اللهم صلِّ على سيّدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم.

وبعد: فقد دخلت عليّ امرأةٌ بورقةٍ ذكرت أنَّ رجلاً دفعها إليها، يسأل الجواب عمّا فيها، فإذا فيها:

سؤال عن إعراب قوله ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إلى الرَّحْمٰنِ: سبحانَ اللهِ وبحمدِهِ، سبحانَ اللهِ العَظِيمِ».

(١) سورة الأنبياء ٣٣.

هل (كلمتان) مبتدأ، و(سبحان الله) الخبر، أو قلبه؟

وهل قول من عيّن (سبحان الله) للابتداء لتصريفه صحيح أم لا؟

وهل الحديث ممّا تعدد فيه الخبر أم لا؟

فكتب العبد الضعيف على قلة البضاعة، وطول الترك، وعجلة الكتابة في الوقت ما نصه:

الوجه الظاهر أنّ (سبحان الله)... إلى آخره، الخبر لأنه مؤخر لفظاً، والأصل عدم مخالفة اللفظ محله، إلّا لموجب يوجبه، وهو من قبيل الخبر المفرد بلا تعدد، لأن كلًّا من (سبحان الله) مع عامله المحذوف الأول، والثاني مع معموله الثاني، إنّما أريد لفظه، والجمل الكثيرة إذا أريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد، ولذا لا يتحمل ضميراً ولأنه محطّ الفائدة بنفسه بخلاف عكسه، فإنه إنّما يكون محطّاً باعتبار وصفه.

ألا ترى في عكسه يكون الخبر (كلمتان)، ومن البيّن أن ليس متعلق الغرض الإخبار من النبي ﷺ عن (سبحان الله).. إلى آخره، (بأنهما (كلمتان). بل بملاحظة وصفه، أعني: (خفيفتان)، (ثقيلتان)، (حبيبتان)، فكان اعتبار (سبحان الله).. إلى آخره)[1] خبراً أولى. فهو مثال هِجِّيرَىٰ أبي بكر لا إلـه إلّا الله، ونحوه، ما أوردوه مثالاً للإخبار بالجملة التي أريد لفظها.

وأمّا منع كونه خبراً أو مبتدأ بسبب لزوم نصب (سبحان الله) فإنّما يصدر ممن لم يفهم معنى قولنا: إنّما أريد بالجملة لفظها، وعلامة إعراب الخبر في مثله (ورد)[2]، وهو الرفع في محله.

فالحاصل أنّ كلًّا من حيث العربية يجوز، وأمّا من حيث الأولوية بالنظر إلى

(١) ما بين الهلالين ساقط من: ب، جـ.

(٢) سقطت من أ.

المعنى، فـ (كلمتان) مبتدأ موصوف بالأوصاف المختصة، ولفظ (سبحان الله) وما بعده، خبره.

وأما جعل (سبحان الله) معرفة، فإن أراد به حال كونه مراداً به معناه، فصحيح، وتعريفه بالإضافة، وهو ما إذا كان المتكلم ذاكراً مسبحاً، وإن أراد به حال كونه أريد به مجرد لفظه، على معنى أنّ الكلمتين الموصوفتين بتعلق حب الله تعالى بهما، هاتان اللفظتان اللتان هما (سبحان الله) صادرتان من مريد معناهما، وهو تنزيه الله تعالى فلا. فإن أنواع المعارف محصورة وليس هو منها، إذ لم يرد على هذا التقدير معنى الإضافة، ولا خصوص النسبة التي باعتبارها يحصل التعريف، فإن ادعى أنه من قبيل العلم، بناء على أنّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره، كما ذكره ابن الحاجب فليسلم[١] أنه على صحة تقرير هذه الدعوى، لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع للدلالة على غيره، ولذا لم يقل أحد بأن كل لفظ مشترك، وهو لازم من جعل كل لفظ وضع ليدل على نفسه، كما وضع ليدل على غيره.

فعُلِم أن إعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشترك، وسائر الألقاب الاصطلاحية، باعتبار الوضع للدلالة على غيره، والله سبحانه أعلم، ثم دفعت الرقعة[٢] للمرأة، ثم بعد أن مضى على (هذا)[٣] نحو خمسة أشهر، سمعت أن بعض الإخوان ذهب بجوابي هذا مقترناً بثلاثة أجوبة لأهل العصر، مخالفة لجوابي وجواب رابع للذاهب، إلى بعض ملوك الدنيا، لما كان من أهل العلم والفهم في الاصطلاحات، ليوقفه على خطأ المخطىء، وإصابة المصيب.

وحاصل ذلك اتفاقهم على أنّ الوجه الذي رجحته جعلوه متعيناً، بناء على أنّ محط الفائدة يتعين أن يكون (سبحان الله). . . إلى آخره.

---

(١) في ب، جـ: فليعلم.

(٢) في ب، جـ: الورقة.

(٣) سقطت من: أ.

ومنهم من ذكر أوجهاً لإبطال قلبه، منها: أنّ (سبحان الله) لزم الإضافة إلى مفرد فجرى مجرى الظروف، والظرف لا يقع إلا خبراً، ولأنه ملزوم النصب، ولأنه مركب من معطوف ومعطوف عليه.

وهذه الأوجه الثلاثة يستقل بدفعها على ما في بعضها من التحكم ما ذكرناه، من أنّ الكلام الواقع[١] خبراً إنما أريد به لفظه، ومن أمثلتهم في ابتدائية المتعاطفين إذا أريد مجرد اللفظ: (لا حول ولا قوة إلّا بالله كنز من كنوز الجنة).

ومنها أنّ [(سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم) كلمة، إذ المراد بالكلمة في الحديث اللغوية، فلو جعل مبتدأ لزم المراد اعتبار][٢] (سبحان الله وبحمده) كلمة، و(سبحان الله العظيم) كلمّه بالمجموع كما يصحُّ أن يعبر عنه بكلمة، كذ لك يصحّ أن أعني: (سبحان الله وبحمده) و(سبحان الله العظيم) مما يستقل ذكراً تامّاً، ويفرد بالقصد إليه، وبقوله، اعتبر كلمة، وعبر عنها بكلمتين، على أن ما ذكره غير[٣] لازم على تقدير جعل (سبحان الله) الخبر، كما هو لازم على تقدير جعله مبتدأ، لأنه كما لا يصح أن يخبر عمّا هو كلمة بأنه كلمتان، كذلك لا يخبر عمّا هو كلمتان بما هو كلمة.

فإن الحاصل على تقدير كون (كلمتان) المبتدأ، أنّ الكلمتين (اللتين) هما: كذا وكذا، هما الكلمة التي هي: (سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم)[٤]. وبجوابنا اندفع عن الشقين، لا بما قيل في جوابه أن (سبحان الله...) الخ، تضمن عطفاً فيقوم مقام المعدد، ويخبر عنه بكلمتين، وهذا إن أريد به (الكائن في (وبحمده) فهو على تقدير كونه خبراً محضاً، وإلا فإن جعل (سبحان الله) نقل إلى الإنشاء، وإن كان

(١) في: ب: جـ (الرجح).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من: أ.

(٣) سقطت من ب، جـ.

(٤) سقطت من أ.

إخباراً، صيغة كصيغ العقود، كبعث، و(بحمده) مع متعلقة خبراً لم يكن عطفاً عليه، لأنه إنشاء (على تقدير حذف المضاف، أي: العاطف، أي: (وسبحان الله). وهو قليل. ومختلف فيه)[1]، وعلى تقدير صحتهما لا يندفع السؤال، فإن السائل قال: المراد (بالكلمة)[2] اللغوية. فالمجموع من (سبحان الله... الخ). آخر لكل كلمة، ومعلوم أن وجود العطف في أثناء الكثير، لا يمنع من إطلاق لفظ كلمة عليه.

أترى قولنا: له كلمة شاعر، يعنون القصيدة، لا يصح إلا أن يكون قصيدة لم يقع في مجموعها عطف؟ أنّى يكون هذا؟!

وحينئذ فالمجموع من المتعاطفين كلمة، فلا يخبر عنه بأنه كلمتان، ويعود السؤال، فلا يفيد إلا أن يعود إلى جواب الفقير إن شاء الله تعالى.

ومنها أنّ جعْل المبتدأ (سبحان الله... الخ) يفوت نكتة، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ، وأنت لا يخفى عنك أن الحصر إمّا أن يكون بالأداة، أو بتقديم الخبر أو المعمول، والتقديم إنّما هو في جعل (سبحان الله وبحمده) المبتدأ، وكلمتان) الخبر، فيصير من قبيل: تميمي أنا، لا في جعل (كلمتان) المبتدأ، و(سبحان الله) الخبر، وهو مراده، إذ لا تقديم فيه، وإذا لم يكن تقديم، فإنّما يجيء الحصر في المعرف بلامّ الجنس للاستغراق لزوماً عقلياً كقولنا: العالم زيد، إذا جعلنا (العالم) مبتدأ، واليمين على المدّعى عليه، فيفيد أنه لا يمين على غيره، بسبب جعل الكل عليه، لأنه ليس وراء الكل شيء.

وكأنه ذهب عليه أنّ المذكور في الحديث: الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان: سبحان الله... الخ. وليس بمثله بعجيب على الإنسان، كما ذهب على الذاهب بجوابي ليرى غلطه، وأني جعلت كون الفائدة في جعل (سبحان الله) مبتدأ، باعتبار

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ج، جـ.

(٢) سقطت من أ.

وصف الخبر لا نفسه وجهاً كرد ابتدائية (سبحان الله . . الخ)، ما ورد عليه لزوم عدم صحة، زيد رجل صالح، وأنا لست من هذا، وإنما جعلته، كما هو صريح في كتابي وجه مرجوحيته، وأولوية كونه خبراً فليرجع إلى نظر الكتابة، غير أنَّ النفس إذا ملئت بقصد الرد، يقع لها نحو هذا السهو في الحس.

وإذا كان المذكور في الحديث (كلمتان) بلا تعريف جنس استغراقي لم يكن حصر، بل المراد الإخبار (سبحان الله وبحمده. . الخ). عن الكلمتين الموصوفتين، كما ارتضاه الكاتبون، وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين، أو عن (سبحان الله وبحمده) بأنهما حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في الميزان، والمعنى: أنّ اللفظ الذي عهدتموه وتقولونه: وهو (سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم) له من المقدار عند الله أنهما كلمتان ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن.

ولا يخفى أنه لم يرد مطلق ثقل ما ومحبة ما، لأن ذلك معلوم للمؤمنين، غير مجهول لهم في كل ذكر لله، هذا وغيره أنه كذلك، فلو أريد ذلك لم يكف الجملة الخبرية كلها مجددة فائدة عند السامعين، سواء جعلت (سبحان الله) مبتدأ، أو خبراً بل هي حينئذ بمنزلة: النار حارة، ونحوه، ومثله يجب صون كلام البلغاء عنه. فكيف بالنبي ﷺ، سواء جعلت زيادة[1] الفائدة شرطاً لكون الجملة كلاماً، أو لم تجعله، فإن الذي لا يشترطه لا يقول إنه قد حصل فائدة زائدة[2]. إلا أنّه لا يشترطها في مسمى الكلام اصطلاحاً، وحينئذ وجب كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة. مما يلزم علم كل مؤمن يعلم أن للذِكْر ثواباً.

وإذن ظهر أنّ كلاًّ من (ثقيلتان حبيبتان) و(سبحان الله وبحمده) يصلح محطّ فائدة تكون بها خبراً، ويزداد جعل (سبحان الله) مبتدأ قُدِّم خبره بنكته بلاغية، لأجلها قدم الخبر، وهي التشويق إلى المبتدأ. وكلما طال الخبر حسن هذا النوع، لأنه كلما أطال

(١) في ب، جـ: تجدد.

(٢) في ب، جـ: تامة.

الحديث بذكر الأوصاف، ازداد الشوق إلى المحدث عنه بها، كما هو في الحديث الكريم، حيث قال: (كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن). فإنَّ النفس كثر شوقها بذلك إلى سماع المحدَّث عنه بها، فلم (يجيء)[1]: (سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم)، إلّا والنفس في غاية الشوق إلى سماعه، فهو مثل قوله:

ثلاثــة تشــرقُ الــدُّنــيا ببــهــجتِــهــا شمسُ الــدُّنَىٰ وأَبــو إسحقَ والقمـرُ[2]

وهذا ما ذكره السلف الذين أعربوا (سبحان الله) مبتدأ، ولم يَرْتَضِ[3] من وجّه سمعَه من أهل عصرنا بمثل ما أسمعتك، وأستغفر الله من شغْلي سمعَك بمثله، ولولا ما فيه من كون محطّ الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته في الجواب، لكان أولى من جعل (كلمتان) مبتدأ. وعسى أن يكون رجوعي عنه أولى لأن مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية هو الظاهر من تقديم الخبر حينئذ، فلا يعدل عنه بعد ظهور بطلان انحصار محطّ الفائدة في (سبحان الله) [وبهذا تم ما يتعلق بالحديث. بقي أنه وقع لي في نفي كون (سبحان الله)][4] إذا أريد لفظه معرفة، لأن المعارف أنواعها محصورة، وليس هو منها، كما هو مسطور في أصل جوابي، فارجع إليه.

ثم قلت: فإن ادعى أنّه بكون من قبيل العلم بناء على أنّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه، كما وضع ليدل على غيره، فليعلم أنه على تقدير صحة هذه الدعوى، لم يعط بهذا الوضع حكم الوضع لغيره. وكذا صرح بأنه لا يصيّر [كل لفظ][5] مشتركاً، وهو لازم من وضع كل لفظ ليدل على نفسه، ووضع ليدل على غيره، فاعترض ذلك الأخ عليه بأنه من قبيل العلم.

---

(١) سقطت من أ.

(٢) قائله محمد بن وهيب، وسبق ذكره.

(٣) في ب، جـ: يرتضيه.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

قال الرضي: وهو عندهم من قبيل المنقول، لأنه نقل من مدلول هو معنى إلى مدلول اللفظ، ولا يخفى عليك أن حاصل هذا الاعتراض لم يزد على نسبة ما ذكرت أنه مما يقال. وخفي عليه أنني أنقله عن خلق، غير أنّ لي فيه بحثاً (مكتتباً)[1] من نحو عشرين سنة، مع القائلين به، فبناء عليه ذكرت.

وحاصل ذلك البحث كتبته عند نقل المحققين قول ابن الحاجب في المنتهى: أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير، وقد يطلق والمراد اللفظ. نحو: زيد مبتدأ، و(ز ي د) لأنهم لو وضعوا له أدى إلى (سيب التسلسل، ولو سلم فنفسه أولى، يعني لو سلم التسلسل أن لا يلزم)[2] التسلسل لو وضعوا له، فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى. انتهى.

وذكر هنا أن موضوع فخلق[3] لي فيه هذا، وهو أن الحاجة هنا[4] ليست إلا مجرد التعبير عن اللفظ، وقد حصل بنفسه، فإن أمكن بطريق المجاز كان أولى، لأنه بطريق الوضع يثبت به[5] معنى الإشتراك، والمجاز خير منه.

ويناقش[6] هذا بأنا إذا قلنا: زيد كذا وكذا، فقبل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ، إلى أن يذكر المسند، فيرى غير صالح إلا للفظ فيحكم به حينئذ للقرينة الملازمة للمسند، فتبادر معنى على التعيين من مجرد الإطلاق ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة، لأن لازم ذلك بحسب الأصل والغالب التردد والتوقف. وقد أمكن جعله مجازاً علاقة الاشتراك في الصورة، فيكون كإطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش (في الحائط)[7]. فبناء على بحثي هذا معهم، قلت في أصل جوابي:-

---

(١) في أ: مكتسباً.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٣) في ب، جـ: مخلف.

(٤) سقطت من ب، جـ.

(٥) سقطت من ب، جـ.

(٦) في ب، جـ: ويستأنس.

(٧) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

فليعلم أنه على تقدير صحة هذه الدعوى، يعني لو تنزلنا عن هذا وقلنا إنه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع (أي: الدعوى)[1]، بكونه معرفة ولا نكرة، بل الألقاب الإصطلاحية إنما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير، لأن ذلك الوضع هو القصدي، وأمّا هذا الوضع فقد صرح بأنه لا يكون اللفظ به مشتركاً، فلمّا تعدد الوضع للمعاني المحتملة. ولم يكن مشتركاً علم أنه لم يعتبر في إطلاق الألقاب الاصطلاحية، إلا الوضع القصدي.

ثم هذا لا ينفي تعين المعنى والعلم به، لأن المنفي الوصف الاصطلاحيّ، وهو لا يقتضي عدم تعيين المعنى، أرأيت لو لم يسم كل نوع باسم خاص أصلاً، كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح، أمّا ما[2] كان يصح مبتدأ فكان [3]، ولذا جعلنا (سبحان الله) مراداً مجرد لفظه مبتدأ مع نفي الحكم عليه بأنه معرفة ولا نكرة، كما ذكرنا، لأن صحة الابتدائية، والحديث محدث عنه إنما يقتضي تعيين معناه كليّاً، كان ذلك المفهوم أو جزئيّاً لا تسمية.

وكم نكرة يتعين[4]معناها في الإستعمال، فتصير كمعنى المعرفة، لا يتفاوتان إلاّ في أصل الوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[١٢١١] حديث (**خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ الجِبَالَ يَوْمَ الأَحَدِ ... الحديث**)[5]

قال ابن الحاجب في أماليه: قولهم: (خلق الله السموات)، من قال: إن الخلق هو المخلوق، فواجب أن يكون (السموات) مفعولاً مطلقاً، لبيان النوع. إذْ حقيقة

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ: أن.

(٣) سقطت من ب، جـ.

(٤) في ب، جـ (ولم يكره تعين).

(٥) المسند ٣٢٧/٢، ومسلم ـ منافقين حديث ٢٧.

المصدر المسمّى بالمفعول المطلق: أن يكون اسماً لِمَا دلّ عليه فعل الفاعل المذكور. وهذا[1] كذلك، لأنه بناءٌ[2] على أن الخلق هو المخلوق، فلا فرق بين قولك: خلق الله خلقاً، وبين قولك: (خلق الله السموات) إلّا ما في الأول من الإطلاق، وفي الثاني من التخصيص، فهو مثل قولك: قعدت قعوداً، وقعدت القرفصاء، فإن أحدهما للتأكيد، والثاني لبيان النوع، وإن استويا في حقيقة المصدرية، وهذا أمر مقطوع به، بعد إثبات أنّ المخلوق هو الخلق.

ومن قال: إن المخلوق غير الخلق، وإنّما هو متعلق الخلق، وجب أن يقول: إنّ (السموات) مفعول به، مثله في قولك: ضربت زيداً، ولكنه غير مستقيم، لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق، لأنه (لو كان)[3] متعلقاً له، لم يَخْلُ أن يكون المتعلق قديماً أو مخلوقاً، فإن كان مخلوقاً تَسَلْسَلَ وكان باطلاً، وإن (كان)[4] قديماً فباطل لأنه لم[5] يجب أن يكون متعلقة معه، إذ خلق ولا مخلوق محال، فيؤدي إلى أن المخلوقات أزلية، وهو باطل، فصار القول بأن الخلق غير المخلوق يلزم (منه)[6] محال، وإذا كان اللازم محالاً فملزومه كذلك، فثبت أن الخلق هو المخلوق.

وإنما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا وهو غير جسم، فتوهموا أنه لا مصدر إلا كذلك، فلما جاءت هذه أجساماً، استبعدوا (مصدريتها لذلك)[7]، ورأوا تعلق الفعل فحملوه على المفعول به.

ولو نظروا حق النظر لعلموا أن الله تعالى يفعل الأجسام، كما يفعل الأعراض،

---

(١) في ب، جـ (وهو).

(٢) في ب، جـ: لأنا بنينا.

(٣) سقط من أ.

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من ب، جـ.

(٦) سقطت من أ.

(٧) في أ (مصدر الا كذلك).

فنسبتها إلى خلقه واحدة، فإذا كان (كذلك)[1] ومعنى المصدر ما ذكرناه، وجب أن تكون مصادر، وليست هذه المسألة وحدها بالتي حملوا فيها أمر الغائب على الشاهد. بل أكثر مسائلهم التي يخالفون فيها، كمسألة الرؤية، وعذاب القبر، وأشباههما. انتهى كلام ابن الحاجب.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: وقد سبق ابن الحاجب إلى هذا القول الشيخ عبد القاهر، فقال: إنّ انتصاب (الزمان) في قولهم: خلق الله الزمان، على أنه مفعول مطلق، لا على أنه مفعول به، وهذا هو التحقيق، لأن حقيقة المفعول به ما أوقعت به كقولك: ضربت زيداً، فهذا يستدعي أن يكون ذلك الشيء موجوداً أولاً، ثم توقع أنت به الفعل، ولهذا سميته مفعولاً به، أي: فعل به فعل.

وحقيقة المفعول المطلق أنه الشيء الذي أوجده الفاعل كضربت ضرباً، فإن الضرب هو عين ما أوجد بك[2]، ومن ثم سمي مفعولاً مطلقاً، لأنك تطلق عليه قولك مفعولك مفعول ولا يحتاج أن تقول: به، ولا فيه، ولا نحو ذلك من القيود، انتهى.

[١٢١٢] حديث: «إِذَا أَوَىٰ أَحَدُكُمْ إِلى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ، فإنَّه لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ»[3].

قال الزمخشري في الفائق: (ما) مبتدأ، و(يدري) معلق عنه لتضمنه معنى الاستفهام.

قوله: (ثم ليقل: بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي).

قال جماعة من المتأخرين: يستدل بهذا على أن متعلق البسملة يقدر فعلاً ماضياً

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في ب، جـ (أوجدته).

(٣) المسند ٤/٤٣٢، ٤٣٣، والبخاري ٨/٨٧، ومسلم ـ الذكر ٦٤.

مؤخراً مناسباً، لما جعلت التسمية مبتدأ له، لما جنح[1] إليه صاحب الكشاف، فيقدر في (باسم الله) عند القراءة: أقرأ، وعند السفر: أرتحل، لا كما قال البصريون: إنّه يقدر: ابتدائي كائن باسم الله.

قوله: (وَبِكَ أَرْفَعُهُ).

قال الشيخ تقي الدين السُّبْكِي: فكّرت في ذلك عند الاضطجاع، فأردت أن أقول: إن شاء الله في: (أرفعه)، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾[2] ثم قلت في نفسي: إن ذلك لم يرد في الحديث في هذا الذكر المقول عند النوم، ولو كان مشروعاً لذكره النبي ﷺ، الذي أوتِيَ جوامعَ الكَلِم.

فتطلبت فرقاً بينه وبين كل ما يخبر به الإنسان من الأمور المستقبلة المستحب فيها ذكر المشيئة، ولا يقال: إنّ (أرفعه) حال، وليس بمستقبل لأمرين:

أحدهما: أن لفظه وإن كان كذلك، لكنّا نعلم أنّ رفع جنب المضطجع ليس (حالَ)[3] اضطجاعِهِ.

والثاني: أن استحباب المشيئة عام فيما ليس بمعلوم الحال أو المعنى.

وظهر لي أنّ الأولى الاقتصار على الوارد في الحديث في الذكر عند النوم بغير زيادة، وأنّ ذلك ينبه على قاعدة يفرق بها بين تقدم الفعل على الجار والمجرور، وتأخره عنه، فإنك إذا قلت: أرفع جنبي باسم الله، كان المعنى الإخبار (بالرفع، وهو عمدة الكلام، وجاء الجار والمجرور بعد ذلك تكملة ذلك.

وإذا قلت: باسم الله أرفع جنبي، كان المعنى الإخبار)[4] بأن الرفع كائن باسم

---

(١) في ب، جـ احتج.

(٢) سورة الكهف ٢٣، ٢٤.

(٣) سقطت من أ.

(٤) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

الله، وهو عمدة الكلام فافهم هذا السر اللطيف، وتأمله في جميع موارد كلام العربية، تجده يظهر لك شرف كلام المصطفى ﷺ، وملازمة المحافظة على الأذكار المأثورة عنه، وإياك أن تنظر إلى الإطلاق، أن الجار والمجرور فضلة في الكلام، وتأخذه على الإطـــلاق، بل (تأمل)[1] موارد تقدمه وتأخره في الكتاب والسنة، وكلام الفصحاء وتفهم هذه القاعدة الجليلة تفهم منها اللفظ والمعنى.

واعلم أنه لا بد من المحافظة على قواعد العربية، وعلى فهم مبنى كلام العرب ومقاصدها، وقواعد العربية تقتضي أنّ الجار والمجرور فضلة في الكلام لا عمدة، وأنّ الفعل (هو المخبر به والاسم هو)[2] المخبر عنه، فهذا أصل الكلام ووضعه، ثم قد يكون ذلك مقصود المتكلم، وقد لا يكون على هذه الصورة، فإنه قد يكون المخبر عنه والمخبر (به)[3] معلومين أو كالمعلومين، ويكون محط الفائدة، وفي كونه على الصفة المستفادة من الجار والمجرور، كما نحن فيه، فإن المضطجع ووضع جنبه معلوم، ورفعه كالمعلوم.

وإنما قلنا كالمعلوم ولم نقل: معلوم، لأنه قد يموت، انتهى.

قوله: (فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ الصَّالِحِينَ).

قال الطيبي: الباء مثلها في: كتبت بالقلم، و(ما) موصولة مبهمة، وبيانها ما دل عليه صلتها.

[١٢١٣] حديث: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُم إِلَىٰ أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ فإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحدُكم لعلَّ الشيطانَ ينزعُ في يدِهِ فيقع في حفرةٍ مِنَ النَّارِ»[4].

---

(١) في أ عامل.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٣) في أ عنه.

(٤) البخاري ٩/٦٢، ومسلم ـ البر ١٢٦.

قال الطيبي: قوله: (لا يشير) خبر في معنى النفي.

وقوله: (لعلّ الشيطان) مفعول (يدري)، ويجوز أن يكون (يدري) نازلاً منزلة اللازم، فنفى الدراية عنه رأساً، ثم استأنف بقوله: (لعل).

وقوله: (في يده) حال من الضمير في (ينزع) معناه: يرمي (به)(١) كائناً في يده. والفاء في قوله: (فيقع) فصيحة(٢).

[١٢١٤] حديث: «**صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ**»(٣).

قال الطيبي: (صنفان) مبتدأ، و(لم أرهما) خبره.

وقوله: (قوم) و(نساء) بيان (أو بدل)(٤) لقوله: (صنفان) وما بعدهما صفات لهما.

وذكر قوله: (لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ) صفة للنساء، ولم يذكر للرجال مثلها، اختصاراً وإيجازاً.

وقوله: (كاسيات عاريات) أثبت لهن الكسوة ثم نفاها، لأن حقيقة الاكتساء ستر العورة، فإذا لم يتحقق الستر فكأنه لا اكتساء، ومنه قول الشاعر:

خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا لِمَكْرُمَةٍ فَكَأَنَّهُمْ خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا
رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ فَكَأَنَّهُمْ رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا(٥)

[١٢١٥] حديث: «**رَغِمَ أَنْفُ مَنْ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ عِنْدَ الكِبَرِ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، فَلَمْ يَدْخُلِ الجَنَّةَ**»(٦).

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في ب، جـ بصحة.

(٣) مسلم ـ جنة ٥٣.

(٤) ساقط من أ.

(٥) لم أعثر على قائلهما.

(٦) المسند ٢/٢٥٤، مسلم ـ البر ٢٥٥١، والترمذي ـ دعوات ٣٥٣٩.

قال الطيبي: قوله: (عند الكبر) بالإضافة، و(أحدهما أو كلاهما) مرفوعان، وروى (عنده) بالهاء، و(كليهما) بالنصب، وعلى الرواية الأولى: (عند الكبر) ظرف في موضع الحال، برفع ما بعده، فأحدهما: مرفوع بالظرف، و(كلاهما) معطوف على (أحدهما).

وقال الأشرفي: يجوز أن يكون (أحدهما) خبر المبتدأ المحذوف، أي: مدرك[1] أحدهما. فإن أدرك شيئاً فقد أدركه الشيء، وهذه الجملة بيان لقوله: (من أدرك أبويه).

[١٢١٦] حديث: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»[2].

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: هو من باب: أكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً، وأخطبُ مَا يكونُ الأَمِيرُ قائماً، ف(أكثر) و(أخطب) مبتدأ، وأفعل التفضيل مضاف إلى ما بعده، وهو في (أكثر) مضاف إلى صريح المصدر، وفي (أخطب) مضاف إلى (ما) بعده. وهو في (أخطب)[3] مضاف إلى مايكون، وهو مؤول بالمصدر، تقديره: كون الأمير، وفي (إضافة)[4](أخطب إلى الكون، نوع تجوّز، لأن أفعل لا يضاف إلاّ إلى ما هو بعضه، وليس الخطابة بعض[5] الكون، فقدروا لذلك حذف مضاف، أي: أخطب أوقات كون الأمير، وليست الخطابة أيضاً بعض الأوقات، لكن لما كانت لا تقع إلاّ في الأوقات جازت إضافتها إليها، كما في قوله تعالى: ﴿**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾[6] لمّا كان المكر واقعاً فيهما.

---

(١) في ب، جـ مدركة.

(٢) المسند ٢/٤٢١، ومسلم ـ صلاة رقم ٢١٥، وأبو داود ـ استفتاح ٣٧.

(٣) في أ (أكثر) وهو غير صحيح.

(٤) في أ (إضافته إلى).

(٥) في ب، جـ بعد.

(٦) سورة سبأ ٣٣.

ومن النحاة من أعرب (أكثر) و(أخطب) فاعلاً بفعل مضمر تقديره: يقع، أو ثبت.

والـذين قالـوا: بأنه مبتدأ، اختلفوا: هل يحتاج إلى تقدير خبر أم لا؟، فقال بعضهم: ليس ثم تقدير خبر لوقوع المبتدأ هنا موقع الفعل، كما في قولهم: أقائم الزيدان؟.

وقـال الكسـائي وهشـام والفراء وابن كيسان: إنّ (قائماً) و(ملتوتاً) حال، وهي بنفسها خبر لا سادة مسدة.

ثم قال الثلاثة الأولون: إنّما نصب على الحال[1]، وإن كان خبراً لمّا لم يكن المبتدأ. ألا ترى: أن الملتوت هو السَّوِيق لا الشَّرْب، والقائم هو الأمير لا الكون. فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف[2]، لأن الخلاف عندهم يوجب النصب.

وقـال ابن كيسـان: إنّما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، والذين قالوا بتقدير خبر اختلفوا في كيفية تقديره، ومكانه، فذهب البصريون في المشهور عنهم إلى تقديره قبل ملتوت وقائم، واختلفوا في كيفيته، فقال الأكثرون: تقديره: إذْ كان قائماً، إن أردت الماضي، وإذا كان قائماً، إن أردت المستقبل.

وقال بعضهم: تقديره بعد قائم، والتقدير: ثابت أو موجود، أو ما أشبه ذلك، و(قائماً) عندهم حال من الأمير سادّة مسدّ الخبر، والعامل فيها المبتدأ.

وقـال ابن خروف: مذهب سيبـويه أنّ الحال لا يسدّ مسدّ الخبر إلاّ إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى. وإذا كانت فعلاً، أو بالواو، فلا.

وجوّز الأخفش ما أجازه سيبويه، وإذا كانت فعلاً، وأجاز الفراء ما أجازا، وإذا كانت بالواو.

---

(١) سقطت من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ الحال.

ونقل ابن مالك: أن مذهب الفراء منع وقوع الحال المذكورة فعلاً فراراً من كثرة مخالفة الأصل، لأن سدّ الحال مسدّ الخبر خلاف الأصل، (ووقوع الفعل موقع الحال خلاف الأصل)[1] فتكثر المخالفة، وما ذكره موجود في الجملة الاسمية، وقد جوزه.

وذكر ابن عصفور أن الذي يمنعه الفراء، الفعل المضارع المرفوع، وعلله بأن النصب كالذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط.

قال ابن النحاس: وهذا يقتضي أن يمنع الفراء أيضاً الجملة الإسمية، لأنها لا يظهر في لفظها النصب أيضاً.

وشاهد مجيء الحال جملة اسمية هذا الحديث، وهو قوله ﷺ: (أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربّه وهو ساجد). وقول الشاعر:

خَيْرُ اقْـتِـرَابِـي مِنَ الـمَـوْلَى حَلِيفَ رِضـاً
وَشَــرُّ بُعْــدِيَ عَنْــهُ وَهْــوَ غَضْــبَــانُ[2]

انتهى.

وقال الرضي: إذا كانت الحال المذكورة جملة اسمية، فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال، نحو: ضربي زيداً وعبدُالله قائمٌ.

قال النبي ﷺ: «**أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربّه وهو ساجدٌ**». إذ الحال فضلة، وقد وقعت موقع العمدة، فيجب معها علامة الحالية، إذ كل واقع غير موقعه ينكّر.

وجوّز الكسائي تجردها عن الواو، لوقوعها موقع خبر المبتدأ، فتقول: ضربي زيداً أبوه قائمٌ. كما في قوله: (كلمته فوه إلى فيّ).

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٧٧، والهمع ١/١٠٧، والعيني ١/٥٧٩، والأشموني ١/٢١٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٨٥٨.

قال ابن مالـك: قولـه: (وهو ساجد)، جملة حالية سدت مسد خبر المبتدأ، ونظيره: ضربي زيداً قائماً، التزمت العرب حذف خبر هذا المبتدأ، وتنكير (قائماً)، وجعلت المبتـدأ عاملاً في مفسر[1] صاحب الحال، ويشهد بأن تنكير كان المقدرة تامة، و(قائماً) حال من فاعله، التزام العرب تنكير (قائماً)، وإيقاع الجملة الاسمية المقـرونـة بواو الحال، موقعه في هذا الحديث، فالمبتدأ فيه مؤوَّل بمفسر صاحب الحال، يعني بالمصدر المقدر، لأن لفظه ما يكون مؤوَّل بالكون، والتقدير: أقرب الكون كون. انتهى.

وقـال الطيبي: التركيب من الإسناد المجازي، أسند القُرْب إلى الوقت، وهو للعبد، مبالغة.

فإن قلت: أين المفضـل عليه، ومتعلق أفعل في الحديث؟ قلت: محذوف، وتقديره، إنّ للعبد حالتين في العبادة: حالة؛ كونه ساجداً لله تعالى، وحالة كونه ملتبساً بغير السجود، فهو في حالة سجوده أقرب إلى ربه من نفسه في غير تلك الحالة، ويدل عليه التصريح به في قول علي رضي الله عنه: الناس بزمانهم أشبه منهم بأبائهم. أي: الناس في فسادهم واقترافهم رذائل الأخلاق، أشبه بزمانهم من أنفسهم بأبائهم في الصورة والهيئة، أو في اقتباسهم[2] مكارم الأخلاق، انتهى.

[١٢١٧] حديث: «إِيَّاكَ واللَّوَّ فإِنَّ اللَّوَّ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»[3].

قال القاضي عياض: إدخال الألف واللام على (لو) غير جائز عند أهل العربية، إذ (لو) حرف، وهما لا يدخلان على الحروف.

قال الزركشي: وهذا عجيب، فإن الحروف يجوز أن يسمى بها، وتجري الأسماء

---

(١) في ب، جـ: ضمير.

(٢) في ب، جـ اقتنائهم.

(٣) المسند ٢/٢٦٦٠، ومسلم ـ قدر ٣٤، وابن ماجة ـ مقدمة ١٠، وزهد ١٤.

في الإخبار عنها، وقبول علامات الاسم، فأصل (لو) حرف امتناع، فإذا سمّي بها زِيدَ فيها واوٌ أخرى ثم أدغمت وشدّدت.

وقال الكرماني: لمّا أرادوا إعرابها جعلوها اسماً بالتعريف، ليكون علامة لذلك، وبالتشديد ليصير متمكناً، قال الشاعر:

أُلَامُ عَلَى لَوٍّ ولَـوْ كُنْـتُ عَالِـمـاً

بأذنـابِ لَوٍّ لَمْ تَفُـتْـنِـي أَوَائِـلُهْ[1]

وسئل الشيخ تقي الدين السُّبْكِي عن هذا الحديث، كيف دخل الألف واللام على (لو) وهي حرف؟ فألف فيه تأليفاً سماه: «بين من أقسطوا ومن غلوا: في حكم من يقول: لو».

قال فيه: اعلم أنها لا يدخلها الألف واللام إذا بقيت على الحرفية، أما إذا سمّي بها فقد صارت اسماً.

وقد تكلم النحاة في التسمية بالحروف، في حروف الهجاء، وحروف المعاني، و(لو) هذه من حروف المعاني، فقد يسمّى بها، وقد سمت العرب بها هذه الكلمة أعني (لو) التي هي حرف، فإذا أرادوا ذلك، قالوا: هذه لوٌّ، وكتبت لوّاً، فيضمّون إلى الواو واواً أخرى، ويشدّدون، قال الشاعر:

إِنَّ لَيْتـاً وَإِنَّ لَـوّاً عَنَـاءُ[2]

---

(١) الشاهد بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ٢/٣٣، والدرر ١/٢، والهمع ١/٥، وشرح المفصل ٦/٣١، والخزانة ٣/٢٨٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٠٢٨.

(٢) الشاهد لأبي زيد الطائي في ديوانه ٢٤، وشرح المفصل ٦/٣٠، واللسان (إمّالا) ٢٠/٣٦٠، والخزانة ٣/٢٨٢، وهو بلا نسبة في: سيبويه ٢/٣٢، والمخصص ١٤/٩٦، والمصنف ٢/١٥٣ وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ١٣.

وقال آخر:ـ

وَقِـدْمـاً أهْـلَكَـتْ لَوٌّ كَثيراً
وَقَـبْـلَ الـيَوْمِ عَالَـجَـهـا قُدارُ[1]

فانظر كيف جعلها اسم (ان) في البيت الأول، وفاعلاً في البيت الثاني، وكلاهما شددها، وهي اللغة الفصيحة.

وحكى سيبويه: أن بعض العرب يهمز، يعني يجعل بدل الواو الملحقة همزة، فيقول: لَوْء، مثل نَوْء[2]، على أن جعلها فاعلة والإخبار عنها، نحو ذلك لا يختص بحالة التسمية بها. بل قد تكون وهي مبنية[3] على حرفيتها، كقوله في الحديث الآخر: **(لَا تَقُلْ لَوْ فإنّ لَو يفتحُ عملَ الشّيطان)**[4]. بدون دخول الألف واللام فيه. فقد جعل **(لو)** اسم إنّ، لكن ذلك إخبار لفظي يكون في الاسم والفعل والحرف، فتقول: زَيْدٌ ثلاثي، وضَرَبَ فعل ثلاثي، ومِنْ ثنائي، أي: ألفاظها.

فإذا قلت: إيّاك ولو، فإنّ لو. فمقصودك الحرف، وقد حكيته، وأخبرت عن لفظه.

وإذا سمّيْتَ به رجلاً وأخبرت عنه فالإخبار عن معناه، وهو ذات الرجل.

وإذا جعلته اسماً للكلمة التي هي حرف، وأخبرت عنه، فالإخبار عنه، إخبار عن الحرف المسمى بذلك.

فيرجع الإخبار في الحديثين إلى شيءٍ واحد، ولكن في أحدهما عن اللفظ على سبيل الحكاية، وفي الآخر عن المعنى المسمى بذلك اللفظ.

---

(١) بلا نسبة في لسان العرب (إمالا) ٢٠/٣٥٨.

(٢) في أ: فوء.

(٣) في ب، جـ: باقية.

(٤) المسند ٢/٣٦٦، ٣٧٠، ومسلم ـ قدر ٣٤.

والرابع أن ذلك المعنى لفظ، فلا يفترقان إلاّ في[1] أنّ الإشارة إلى معهود[2]، حال التسمية إلى معهود. وفي العموم عند دخول الألف واللام.

وعليك أن تفهم الفرق بينهما في ذلك، وعدم الفرق فيما سواه، فإنه قد يخفى، وهذا الحكم الذي قلناه في التسمية بـ(لو)، جاز فيها، وفي (أو)، وليس في الكلام غيرهما في هذا الحكم، لأن أولهما حرف مفتوح، وثانيهما حرف علة.

وقال ابن الأثير في النهاية، في (إيّاك واللوّ) يريد قول المتندم على الغائب، لو كان كذا، لقلت وفعلت. وكذلك قول المتمني، لأن ذلك من الاعتراض على المقادير.

والأصل فيه (لَوْ) ساكنة الواو، وهي حرف من حروف المعاني، يمتنع بها الشيء، لامتناع غيره، فإذا سمي بها زِيدَ فيها واو أخرى، ثم أدغمت وشدّدت حملاً على نظائرها من حروف المعاني، انتهى ما أورده السبكي.

[١٢١٨] حديث: **«لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ عَطَسَ . . . الحديث»**[3].

قوله: (إلى مَلَإٍ مِنْهُمْ جُلُوس).

قال الطيبي: يحتمل أن يكون بدلاً، فيكون من كلام الله تعالى، ويحتمل أن يكون حالاً، فيكون من كلام رسول الله ﷺ بياناً لكلام الله. وهو إلى الحال أقرب منه إلى البدل، يعني: قال الله [تعالى: أولئك][4] مشيراً به إلى ملأ منهم.

---

(١) زاد في أ كلمة (دخول) في هذا الموضوع، ولا معنى لها.

(٢) ساقطة من ب، جـ (معهود).

(٣) الترمذي ـ ٣٣٦٨، وابن حبان ـ موارد ٢٠٨٠، والحاكم ١/ ٦٤، ٢/ ٣٢٥، ٤/ ٢٦٣.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

قوله: (عُمْرَ أربعين)[1] مفعول «كتبت له أن يعمر»، هذا بالظرف أشبه منه بالمصدر.

قوله: (أَنْتَ وَذٰلِكَ)، نحو قولهم: كلّ رجلٍ وضيعته، أي: أنت مع مطلوبك مقرونان.

[١٢١٩] حديث: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ، وَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ»[2].

قال الطيبي: الضمير في (أمّكم) لعيسى، و(منكم) حال، أي: يؤمكم عيسى حال كونه من دينكم*.

[١٢٢٠] حديث: «لَيْسَ مِنَ الإِنْسَانِ شَيْءٌ لا يَبْلَى إلّا عَظْماً وَاحِداً»[3].

قال الطيبي: قيل هو منصوب، لأنه استثناء من موجب، لأن قومه: ليس شيء من الإنسان لا يبلى، نفي النفي إثبات، فيكون تقديره: كل شيء يبلى إلا عظماً فإنه لا يبلى. ويحتمل أن يكون منصوباً على أنه خبر (ليس) لأن اسمه موصوف، كقولك: ليس زيد إلا قائماً.

[١٢٢١] حديث: «إِنَّ حَوْضِي لأَبْعَدُ مِنْ عَدَنَ مِنْ أَيْلَةَ»[4].

قال الطيبي: (مِنْ) الأولى متعلقة بـ(أبعد)، والثانية متعلقة بـ(بُعْد) مقدر، أي:

---

(١) جزء من الحديث السابق (. . . قال هذا ابنك داود قد كتب له عمر أربعين سنة . .)

(٢) المسند ٢/٢٧٢، ٣٣٦، والبخاري ـ أنبياء ٤٩، ومسلم ـ إيمان ٢٤٤، ٢٤٦.

(٣) البخاري ٦/٢٠٥، ومسلم ـ الفتن ١٤١.

(٤) مسلم ـ طهارة ٣٦، وابن ماجه ٤٣٠٢.

* وجه آخر: الضمير في أَمَّكُمْ يعود إلى (رَجُل) المحذوفة والذي يقتضيها المعنى الآخر أي: (وَأَمَّكَمْ رَجُلٌ مِنْكُمْ)، وهو المَهْدِيُّ كما في شروح الحديث ورواياته الأخرى، وقد جاء في المسند: (كَيْفَ بِكُمْ إِذَا نَزَلَ عيسى ابنُ مَرْيَمَ وإِمَامُكُمْ مِنكُمْ).

أقول: وقد ثبت في الصحيح أن المهديَّ سيُصَلِّي خَلْفَهُ عيسى عليه السلام حين نزوله.

أبعد أيلة من عدن.

[١٢٢٢] حديث: «**إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ . . . الحديث**»[٤].

قوله: (عَلَى صُورَةِ أَبِيهِمْ آدَم).

قال الطيبي: ليس بدلاً من قوله: (على خلق رجل واحد)، بل خبر مبتدأ محذوف إن كان (خلق) بالضم، وإن كان بالفتح حسن الإبدال.

[١٢٢٣] حديث: «**إِنَّ أَدْنَى مَقْعَدِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: تَمَنَّ**»[١].

قال الطيبي: (أن يقول) خبر (إنّ)، والمعنى: إنّ أدنى منزلة أحدكم الجنة أن ينال أمانيه كلها بحيث لا يبقى له أمنية.

[١٢٢٤] حديث: «**سَيْحانُ وجيحانُ والفراتُ والنيلُ كلٌّ مِنْ أنهارِ الجَنّة**»[٣].

قال الطيبي: (سَيْحان) مبتدأ، و(كلّ) مبتدأ ثان، والتقدير كل منها. و(من أنهار الجنة) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، و(من) إمّا ابتدائية، أي: ناشئة منها، أو اتصالية، أو تبعيضية.

[١٢٢٥] حديث: «**سوقِ الجنّة**»[٤].

قوله: (ما يرون أصحاب الجنة الكراسي بأفضل منهم مجلساً).

قال الطيبي: (يرون) من الأراة على بناء المفعول، أو بمعنى يظنون.

قوله: (فيقول: بلى، فسعة مغفرتي بلغت بك منزلتك). (فَسَعَةُ) عطف على

---

(١) البخاري ٤/١٦٠، ومسلم ـ الجنة ـ باب ٦.

(٢) المسند ٢/٣١٥، ٤٢٠، ٥٢٠، ومسلم ـ الإيمان ٣٠١.

(٣) مسلم ـ الجنة ٢٦.

(٤) الترمذي ـ جنّة ١٥.

مقدر، أي: بلى غفرت لك، فبلغت بسعة مغفرتي.

قوله: (فَنَأْتِي سُوقاً قَدْ حفّتْ بِهِ الملائكة فيه ما لَمْ تَنْظُرِ العُيُونُ إلى مِثْلِهِ).

قال المظهري: (ما) موصولة، والموصول مع صلته، يحتمل أن يكون منصوباً بدلاً من الضمير المنصوب المقدر العائد إلى (ما) في قوله: (قُومُوا إلى مَا أعددتُ لكمْ مِنَ الكرامةِ) ويحتمل أن يكون في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: المعدّ لكم ما لم تنظر العيون مثله.

قال الطيبي: (والوجه)[1] أن تكون (ما) موصوفة بدلاً من (سوقاً)، أو إبهامية تريد[2] الشيوع في (سوقاً) المفخم بالتنكير، أو صلة للتأكد، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾[3] ويكون (قد حفت به الملائكة)، وقوله (لم تنظر العيون) صفة له.

وقوله: (لَيْسَ يُبَاعُ فِيهَا) حال من (ما) في قوله: (فَيُحْمَلُ لَنَا مَا اشتَهَيْنَا)، والضمير في (يباع) عائد إليه.

وقوله: (فَيُقْبِلُ الرَّجُلُ ذُو المَنْزِلَةِ المُرْتَفِعَةِ فَيَلْقَى مَنْ هُوَ دونَهُ).

الضمير المجرور في (عليه) يحتمل أن يرجع إلى (مَنْ) فيكون الروع[4] مجازاً عن الكرامة، لما هو عليه من اللباس، وأن يرجع إلى الرجل ذي المنزلة، فالروع[5] بمعنى الإعجاب، وضمير المفعول فيه عائد إلى (مَنْ).

[١٢٢٦] حديثُ وفاةِ مُوسَى[6]:

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في ب، جـ: تؤيد.

(٣) سورة النساء ١٥٥، وسورة المائدة ١٣.

(٤، ٥) في ب، جـ الردع.

(٦) المسند ٣١٥ بلفظه، ومسلم ـ فضائل ١٥٧، ١٥٨، بلفظه أيضاً، وانظر البخاري ـ أنبياء ٣١، وجنائز ٦٨، والنسائي ١٢١، وهو أيضاً بلفظ قريب في المسند ٢/٢٦٩، ٥٣١، ٥٣٣.

قوله: «فَضَعْ يَدَكَ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ فَمَا تَوَارَتْ يَدكَ مِنْ شَعْرِةٍ، فإنّكَ تَعِيشُ بِهَا سَنَةً».

قال البيضاوي: هكذا في صحيح مسلم، فلعلّ الظاهر: مما وارت يدك، بالرفع وأخطأ بعض الرواة، ويدل عليه قوله في الرواية الأخرى: (فله بما غطت يده بكل شعرة سنة).

قال: ويحتمل أن يكون (يدك) منصوباً بنزع الخافض. وفي (توارت) ضمير، وإنما أنّثه لكونه مفسراً بالشعرة.

وقال الطيبي: قوله: (من شعرة) بيان (ما)، والضمير فيه راجع إلى (متن ثور)، وأما ما وارت يده، وهو قطعة منه، فأنثه باعتبار القطعة التي توارت بيدك، أو تحت يدك.

[١٢٢٧] حديث: «بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْناً حَتَّى كنتُ مِنَ القَرْنِ الَّذِي كُنْت فِيهِ»(١).

قال الطيبي: (الفاء) في قوله: (قرناً)(٢) للترتيب في الفضل على سبيل الترقي من الآباء من الأبعد إلى الأقرب فالأقرب، كما في قولك: خذ الأفضل فالأكمل، واعمل الأحسن فالأجمل، وقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفّاً * فَالزَّجِرَاتِ زَجْراً * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْراً﴾(٣) على أنّ الطوائف الصافات ذوات فضل والزّاجرات أفضل.

وقوله: (حتى كنت) غاية (بعثت)، والمراد بالبعث تقليبه في أصلاب الآباء أباً فأباً، قَرْناً فَقَرْناً، حتى ظهر في القرن الذي وجد فيه.

---

(١) المسند ٢/٤١٧، بلفظه، ٢/٣٧٣ باختلاف يسير، وفتح الباري ـ المناقب ـ صفة النبي (ص) ٦/٥٦٦ رقم ٣٥٥٧.

(٢) لعله اعتمد على رواية أخرى غير التي ذكرها هنا وهي: قَرْناً فَقَرْناً انظر رواية البخاري ٤/٢٥٩ لأن الفاء غير موجودة في هذه الرواية.

(٣) سورة الصافات ١، ٢، ٣.

[١٢٢٨] حديث: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ»[١].

قال الطيبي: (بين عينيه) ثاني مفعولي جعل، أي جعل. وبيضاء علامة بين عينيه (ويجوز أن يكون (جعل). بمعنى خلق، وحينئذ يكون (بين عينيه))[٢]، ظرفاً له و(كم) مفعول قُدِّم لكونه استفهاماً أي: كم سنة جعلت عمره.. (أربعين) ثاني مفعولي (زد) كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[٣]. قال أبو البقاء[٤]: (زاد) يستعمل لازماً كقولك: زاد الماء. ومتعدياً إلى مفعولين كقولك: زدته درهماً، قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً﴾[٥]. و(من عمري) صفة أربعين تقدم فصار حالاً.

[١٢٢٩] حديث: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ»[٦].

قال الطيبي: (أن يضرب) في موضع الرفع، اسم ليوشك، والمسند والمسند إليه أغنيا عن الخبر.

[١٢٣٠] حديث: «إنَّ سورةً فِي القرآن ثَلاثُونَ آية شَفَعَتْ لِرَجُلٍ»[٧].

قال الطيبي: (في القرآن), نصب صفة لاسم إنّ، و(ثلاثون) خبر له: و(شفعت) خبر بعد خبر أو استئناف.

---

(١) أخرج الإمام مالك في الموطأ القدر باب النهي عن القول بالقدر من حديث عمر بن الخطاب رقم «٢٥» وكتاب تفسير القرآن ٤٨ب ٨ سورة الأعراف جـ٥ ص٢٧٦ رقم الحديث ٣٠٧٦.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من «أ» والتصويب من ب، جـ.

(٣) سورة طه آية ١١٤.

(٤) البيان في إعراب القرآن ١/٢٦.

(٥) سورة البقرة ١٠.

(٦) المسند ٢/٢٢٩٩. والترمذي ٥/٤٧ في كتاب العلم حديث رقم ٢٦٨٠.

(٧) المسند ٢/٩٩، والترمذي في أبواب فضائل القرآن باب ما في سورة الملك بلفظه حديث رقم ٣٠٥٣. والإمام ابن ماجه من حديث أبي هريرة حديث رقم ٣٧٨٦ كتاب الأدب باب ثواب القرآن بلفظه: إلا أنه زاد شفعت لصاحبها حتى غفر له، تبارك الذي بيده الملك.

[١٢٣١] حديث: «**قَالُوا يَا رَسُول اللهِ: مَتَى وجبتْ لَكَ النُّبُوَّةُ؟ قال: وآدمُ بين الرُّوحِ والجَسَد**»[١]

قال الطيبي: قوله: (وآدم)، جواب لقولهم، متى وجبت، أي وجبت في هذه الحالة، فعامل الحال وصاحبها محذوفان.

[١٢٣٢] حديث: «**بُعِثْتُ (لِأُتِمَّ)[٢] مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ**»[٣].

قال الطيبي: هو من إضافة الصفة إلى الموصوف كقولهم: برد قطيفةٍ، وأخلاق ثيابٍ.

[١٢٣٣] حديث: «**صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأفْطرُوا لِرُؤْيَتِه فَإنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ**»[٤].

قال في النهـاية: (في غمّ) ضمير الهلال، ويجوز أن يكون (غمّ) مسنداً إلى الظرف، أي فإن كنتم مغموماً عليكم فأكملوا.

[١٢٣٤] حديث: «**إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِكُمْ مَنَابِرَ**»[٥].

---

(١) المسند ٤/٦٦، ٥/٥٩ بلفظ عن ميسرة الفجر: «قال: قلت يا رسول متى كنت نبيّاً قال وآدمُ بين الروح والجسد». والترمذي في أبواب المناقب باب ما جاء في فضل النبي ﷺ حديث رقم ٣٦٨٨.

(٢) في ب، جـ لأتمّم.

(٣) المسند ٢/٣٨١، والإمام مالك في الموطأ أن رسول الله ﷺ قال: (يعثت لأتمم حسن الأخلاق) كتاب حسن الخلق باب ما جاء في حسن الخلق حديث رقم ٨.

(٤) المسند ٤/٣٢١، ١/٢٦٦، ٢/٤١٥، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٨، ٣/٢٣، ٥/٤٢، والبخاري ٤/١٠٢، والترمذي ـ صوم ٣، ٢، ٥، والنووي ـ صيام ٨، ٩، ١٢، ١٣، ٣٧، وابن ماجه ـ صيام ٧.

(٥) المسند ٥/٢٠٤، ١/١٩٥، والترمذي، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ القبر مسجداً حديث رقم (٣٢٠).

قال ابن مالك في شرح الكافية: الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب، وقد يكون للمتكلم كقول من قال: إيّايَ وأنْ يحذفَ أحدُكم الأرنب، أيْ نَحِّ عنّي حذف الأرنب، ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي. وقال في توضيحه في قول عمر: (إياي ونعم ابن عوف) شاهد على تحذير الإنسان نفسه وهو بمنزلة (أن يأمر)[1] نفسه، ونظيره: أيّاي أن يحذف أحدكم الأرنب، وقال ابن النحاس في التعليقة: هذا قول (عمر)[2] رضي الله عنه، قال شيخنا ابن عمرون: هذا وإن كان تقديره: باعدني عن حذفها عني، فإن المراد النهي عن حذفها لا غير لأن الحذف لا يُحِلّ الصيد إذا قتل. والغالب قتل الأرنب بالحذف، ولو قال: لا تحذفوا الأرنب لم يكن فيه من المبالغة في النهي ما في هذا الكلام.

قال: ومما نبّه عليه سيبويه: أنه لا يجوز في هذا المعطوف أن يقال بغير واو نحو: إياك والشر.

قال ابن عمـرون: لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى اثنين فلا بدّ من الواو في الثاني. وقد جاء حذفها في الشعر فإن أبدلت الواو بمِنْ نحو: إيّاك من الأسد، وإيايَ من أن يحذف، جاز إن تعدّى الفعل بمن، ويجوز حينئذ في إياكَ: من أن يحذف أحدكم الأرنب حذف مِنْ منها حرف الجر يحذف من أنّ وأَنْ قياساً مطرداً.

قلت: وعلى هذا يخرّج إيّاي أنْ تتخذوا أي: من أن تتخذوا. وقال ابن فلاح في المغني: إنما نهي عمر عن حذف الأرنب بالعصا لأنها إذا ماتت بحذف العصا لم تحل، والتحذير للمخاطبين لا له وفي تقديره وجهان: أحدهما للزجّاج: أن التقدير إيّاي وإيّاكم أن يحذف أحدكم الأرنب فحذف إيّاكم لدلاله أحدكم عليه.

والثاني: أنه لا حاجة إلى تقدير إيّاكم لأنه قد علم أنّ التحذير للمخاطبين من

---

(١) (أن يأمر) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٢) في أ (ابن عمر) والصحيح ما أثبتناه.

قوله: أحدكم. وإنما ذكر نفسه وإن لم يكن داخلاً في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها كأنه قال: باعدوني عن مشاهدة حذفها.

قال: ولا بدّ مع الاسم الثاني من حرف العطف أو حرف الجر، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «**إيّاك وما يعتذر منه وإيّاك والغيبة**»[1]، ولا يجوز إياك الأسد، لأنه لا يجوز حذف حرف العطف وحرف الجر من مثل هذا، (حذف الجر منه فيقال: إياك أن تحذف ولا يجوز حذفه من المصدر فلا يقال: إيّاك الحذف، لأن الحذف معها قياس مطّرد لطولها بعلتها وأما حذف حرف العطف معها فلا يجوز كغيرها)[2].

(وأمّا إيّاك وأن تحذف الأرنب، وإيّاك من أن تحذف، فإنه يجوز حذف حرف الجر منه. فيقال إيّاك أن تحذف، ولا يجوز حذفه من المصدر فلا يقال: إيّاك الحذف، لأن الحذف معها قياس مطّرد لطولها بصلتها وأما حذف حرف العطف معها فلا يجوز كغيرها)[3].

وقال الفارسي في التذكرة: لا يجوز إيّاك الأسد، بخلاف إيّاك أن تفعل، فإنّ سيبويه أجازه إذا أردت إيّاك أُحذّر مخافة أن تفعل، ثمّ حذف المضاف وصح نيابة الثاني عنه في هذا التركيب ونحوه من حيث هو مصدر، بخلاف إيّاك الأسد.

فأما (إيّاك المراء) فإنه لم يجز مع أنّه مصدر لأن الذي سوّغ هناك الحذف الطول، ألا تراهم قالوا: (هو أهل أن يفعل، فأعملوا فيه ما في أهل من معنى الفعل ولم يجيزوا) [4]هو أهل الفعل.

قال ابن هشام في تذكرته وتقديره: إياك أن تفعل بالمخافة، يقتضي أن نصبه عند

---

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور ١/٣٦١.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من أ.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٤) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

سيبويه على أنه مفعول له، والذي وجدناه في كلام النحاة أنه منصوب أو مخفوض على إسقاط (مِنْ). ومن ثمّ لم يجز في (إيّاك المراء) لأن الجار لا يحذف من المصدر الصريح.

[١٢٣٥] حديث: حديثُ المُجَامِعِ [١]:

قوله: فقال يا رسول الله: «مَا أَحَدٌ أَحْوَجَ مِنّي».

قال أبو البقاء[٢]: (أحوج) بالنصب خبر (ما) في لغة الحجاز، وقوله: (فَضَحِكَ وقال: خُذْهَا) كذا وقع في هذه الرواية، فإنْ صحت فهي محمولة على المعنى، لأن العَرَق زنبيل وهو بمعنى القفة.

وقوله في الرواية الأخرى: (تَصَدَّقْ بِهٰذَا، قَالَ: عَلَى أَفْقَرَ مِنَّا).

قال الطيبي: هو محذوف همزة الاستفهام تقديره، أعلى أفقر منّا. وفي لفظ لمسلم فقال: أتصدق بهذا، قال أفقر منّا.

قال القاضي عياض: رويناه بالنصب على إضمار الفعل وتقديره: أتجد أفقر، أو أنعطي أفقر.

قال: وقد يصح رفعه على خبر المبتدأ أي: أحد أفقر منّا، أو من يتصدق عليه أفقر منّا.

وقوله: هل تجد ما تعتق رقبة، قال النووي والقرطبي: رقبة نصب على البدل من (ما) المصوفة وهي مفعول تجد.

---

(١) المسند ٢/٥١٦ برواية: (ما أجد أحوج مني)، والبخاري ـ صيام ـ باب المجامع في رمضان ١/٢١٧ـ٢١٨، والموطأ ١٩٨.

(٢) إعراب الحديث ١٣٠.

[١٢٣٦] حديث: «يأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ كَأَغذِّ مَا كَانَتْ وأكبرِه وأسمنِه»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الجر في (أكبرِ) و(أسمنِ) وما بعده أجود لأنه يعطف على لفظ (أغذّ)، ويجوز نصبه عطفاً على الكاف فإن موضعها نصب على الحال.

وقوله: (حتّى يُبْطَحَ لَهَا) هو بالنصب لا غير، لأن معناه: إلى أن يبطح.

[١٢٣٧] حديث: «كُلُّ عَمَلِ ابنِ آدَمَ يُضَاعَفُ الحسنة عشر أمثالها»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: في (عشر) وجهان: أحدهما: النصب على تقدير: تضاعف الحسنة عَشْر أمثالها، أي: تصير، فهو مفعول ثان، والثاني: الرفع على أنّه مبتدأ وخبره هذه الجملة مفسرة بمعنى التضعيف.

وقال البيضاوي: لما أراد بقوله: (كل عمل) الحسنات (من الأعمال)[٥] وضع الحسنة في الخبر موضع الضمير الراجع إلى المبتدأ. قال والاستثناء في قوله: إلّا الصوم، من كلام غير محكي دلّ عليه ما قبله، والمعنى أنّ الحسنات يضاعف جزاؤها من عشر أمثالها إلى سبعمائة إلّا الصوم فإنّ ثوابه لا يقدر ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه.

وقال الطيبي: يمكن أن يقال إنّه مستثنى من كل عمل ابن آدم (وهو مروي عن الله)[٦] يدل عليه قول الله تعالى ولما لم يذكر في صدر الكلام أورده في وسطه بياناً.

---

(١) المسند ٢/٤٩٠، ٥/١٥٢، ١٥٨، ١٧٠، والبخاري ـ زكاة ٣/٢٦١، ومسلم ـ زكاة ٢٩، ٢/٦٧٣، والترمذي ـ زكاة ١، وابن ماجه ـ زكاة ٢.

(٢) إعراب الحديث ١٣١.

(٣) المسند ١/٣١٠، ٢/٢٦٦، ٤٤٣، ٤٧٧، ٥١٦، ومسلم ٢/٧٥٨، وابن ماجه ـ ١، أدب ٥٨.

(٤) إعراب الحديث ١٣١.

(٥) (من الأعمال) ساقط من أ.

(٦) في أ، وهو مروي عن عبدالله، والتصويب من ب، جـ.

[١٢٣٨] حديث: **«ويُضْرَبُ جسر على جهنم فأكونُ أولَ من يجيز، وفيها كلاليب»**(١).

قال أبو البقاء(٢): (كذا في هذه الرواية ويمكن تأويله على أحد شيئين)(٤):

أحدهما تقديره ويجيزها، يعني جهنم فحذف المضاف واكتفى بالمضاف إليه.

والثاني: أن يكون الجسر محمولاً على البقعة، لأنه بقعة. والجيد أن يحمل على معنى الصراط. والصراط يُذكّر ويؤنث على معنى الطريق وهي تُذكّر وتؤنث.

[١٢٣٩] حديث: **«يَسْتَرِق السمع فيلقيها إلى (ما)(٤) تحته ثمّ يلقيها الآخر إلى ما تحته»**(٥).

قال أبو البقاء(٦): (ما)(٧) ههنا بمعنى مَنْ.

[١٢٤٠] حديث مجالسِ الذِّكْر: **«قَالُوا لَا، أَيْ رَبِّ»**(٨).

قال أبو البقاء(٩): كان الظاهر يعطي أن يقولوا: (أيْ ربّنا) (لأن الألفاظ كلها قالوا

---

(١) المسند ٢/٢٧٥، ٥٣٤، ٣/١٦، ٢٥، ٣٤٥، ٥/١٥٩، ٦/١١٠، ١١٧، والبخاري ١١/٢٢٩، ١٣/٣٤٤، ومسلم ١/٣٦ ـ إيمان ٣٠٢، ٣١٦، وابن ماجه ـ إقامة ٨٨.

(٢) إعراب الحديث ١٣٢.

(٣) (كذا) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٤) في ب، جـ مَنْ والتصويب من أ، ولفظ البخاري والمسند (مَنْ).

(٥) المسند ٢/١٤، ٦/ ٨٧، والبخاري ٦/٢٨٦، ٨/١٥٥، ومسلم ـ سلام ١٢٢-١٢٤، وابن ماجه ١/٧٠.

(٦) إعراب الحديث ١٣٢.

(٧) (ما) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ، وإعراب الحديث ١٣٢.

(٨) المسند ٢/٢٥١، ٢٥٢، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٨٢، ٣/٢٦٥ والبخاري ٢/٧٧، ٢/٦، ٥، ومسلم ـ ذكر ٢٥، وابن ماجه، طهارة ١١، زهد ٣١، والدارمي ـ مناسك ٣٦.

(٩) إعراب الحديث ١٣٣.

ويقولون)[1]، والوجه في الإفراد أن يكون التقدير فيقول كل منهم: أيْ ربّ، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾[2] ثم قال: ﴿فاجْلِدُوهُم﴾، أي: فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين فحذفت (كل) للعلم به، ويجوز أن يكون الجمع لاتّفاق كلمتهم كالملك الواحد.

[١٢٤١] حديث: «خيرُ يومٍ طلعتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يومُ الجُمُعَةِ»[3].

قال القرطبي: (خيرُ وشرٌّ) يستعملان للمفاضلة ولغيرها فإذا كانتا للمفاضلة فأصلها أخير وأشرّ، على وزن أَفْعَل، وقد نطق بأصلهما، ففي الحديث: (**تعارفونَ يومَ القيامةِ سبعينَ أمةً. أنتمْ أخْيَرُهُمْ**)[4] ثمّ أفعل إن قرنت بمن كانت نكرة، ويستوي فيها المذكّر والمؤنث، والواحد والاثنان والجمع، وإن لم تقترن بها لزم تعريفها بالإضافة، أو بالألف واللام. وأما إذا لم يكونا للمفاضلة فهما من جملة الأسماء كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ (خَيْراً)﴾[5] ﴿وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾[6]. وهي في هذا الحديث للمفاضلة غير أنها مضافة لنكرة موصوفة.

قوله: «وَفِيهَا ساعةٌ لا يُوافِقُها عَبْدٌ مسلمٌ وهو قائمٌ يصلّي يسألُ اللهَ شيئاً...».

قال الكرماني: الجمل الثلاث حالات متداخلة ومترادفة. وقال الطيبي: كلها صفات لـ(مسلم) ويجوز أن يكون يصلي: حالاً من مسلم لاتّصافه بقائم ويسأل: حال مترادفة أو متداخلة.

(١) ما بين الهلالين ساقط من أ والتصويب من ب، جـ.

(٢) النور ٢٤.

(٣) المسند ٢/٢٧٢، ٣٢٧، ٤١٨، ٤٥٧، ٥٠٤، ٥١٢، ٥١٩، ٣/٤٣٠، ٤/٨. والبخاري ٢/٣٥٣ ومسلم ٣/٥٧٩، والترمذي ـ جمعة ١/٢، والنسائي ـ جمعة ٤، ٥، ٤٥، وابن ماجه ـ إقامة ٧٩. والدارمي ـ صلاة ١٩، ٢٠٦، والموطأ ـ جمعة ١٦.

(٤) المسند ٥/٣، ٥، والترمذي تفسير سورة ٣، ٩.

(٥) (خيراً) ساقطة من (أ). سورة البقرة ١٨٠.

(٦) سورة النساء ١٩.

[١٢٤٢] حديث: «مَثَلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ ناراً»[١].

قال الطيبي: أي: أوقد، ولكن الأول أبلغ كعفّ واستعفف.

قوله: (فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهَا).

قال الطيبي: يقال أضاءت النّار وأضاءت غيرها، يتعدَّى ولا يتعدَّى فإن جعل متعدياً يكون ما حولها مفعولاً به. وإن جعل لازماً يكون ما حولها فاعلاً على تأويل الأماكن ويجوز أنْ يكون فاعله ضمير النار، وما حولها (ظرف)[٢] فيجعل حصول إشراق النار في جوانبها بمنزلة حصولها نفسها منها مبالغة. وفي رواية (مسلم)[٣] ما حولها، فيكون الضمير راجعاً إلى النار، وفي رواية البخاري ما حوله الضمير راجع إلى المستوقد.

قوله: (فَأَنَا آخُذُ بِحُجَزِكُم)، الفاء فيه فصيحة كما في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُموه﴾[٤]، فإنه تعالى: لما سأل بقوله[٥]: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾. فأجابوا: لا، قال: فإذا كان كذلك فكرهتموه. وكذلك أنه ﷺ، لما بين مثله ومثل الناس كأنه قيل: إذا صح هذا التمثيل وأنا مثل المستوقد وأنتم كالفراش تقحمون في النار فأنا أخذ بحجزكم.

وقوله: (هَلُمَّ عَلَى النَّارِ)، فحمله النصب على الحال من فاعل آخذ، أي: آخذ بحجزكم قائلاً (هلمّ)[٦] عن النار.

---

(١) المسند ٢/٢٤٤، ٣١٢، ٥٤٠، ٣/٣٩٢، ٣٦١، والبخاري ٦/٣٦١، ١١/٢٢٩، ومسلم ـ فضائل ٧/ـ١٩، والترمذي ـ أدب ٨٢.

(٢) (ظرف) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ.

(٣) (مسلم)ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٤) الحجرات ١٢.

(٥) في أ: (لما يقول) والتصويب من ب، جـ.

(٦) (هلم): ساقطة من أ: والتصويب من ب، جـ.

وقوله: (فتغلبونّي)، النون مشددة منه، لأن أصله فتغلبونني فأدغم إحدى النونين في الأخرى، والفاء سببية على التعكيس، كالسلام في: ﴿**فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً**﴾[1]، وتقديره: أنا آخذ بحجزكم لأخلصكم عن النار، فعكستم وجعلتم الغلبة مسببة عن الأخذ.

[١٢٤٣] حديث: «**أَحَدُ أَحَدُ**»[2].

قال الزمخشري في الفائق: أراد (أحد)[3]و(حد)، فقلبت الواو همزة كما قيل: أحد وإحدى وآحاد.

[١٢٤٤] حديث: «**وَلٰكِنَّ الكِبْرَ مَنْ بَطِرَ الحَقَّ وَغَمَطَ النَّاسَ**»[4].

قال الخطابي: معناه: ولكنّ الكبرَ كِبْرُ مَنْ بَطِرَ، فأضمر كقوله تعالى: ﴿**وَلٰكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ**﴾[5]، أي: (ولكنّ البرّ برّ مَنْ آمن بالله)[6].

قلت: ويجوز أن يقدر المضاف في الأول، أي: ولكن ذا الكبر من بطر، كما قال تعالى: وقيل مثله في الآية وقد ذكره ابن الأثير في هذا الحديث مع قول الخطابي.

قال أبـو حيان في البحر: البر معنى من المعاني، فلا يكون خبره الذوات إلّا بمجاز، فإمّا أن يجعل البر هو نفس من آمن على طريق المبالغة والمعنى، ولكن البر أي البار. وإمّا أن يكون على حذفٍ من الأول[7] أي: ولكن ذا البر. قاله الزجاجي، أو من الثاني أي: برّ مَنْ آمنَ.

---

(١) القصص ٨.

(٢) الترمذي ـ دعوات ١٠٤، والنسائي ـ سهو ٣٧، دعاء ٢٣.

(٣) أحد ساقطة من ب، جـ، والتصويب من أ.

(٤) المسند ١/٣٨٥، ٣٢٧، والترمذي ـ البرّ ٦٠، وأبو داود ـ لباس٢٩.

(٥) البقرة ١٣٧ .

(٦) في أ: ولكن البر من أمن.

(٧) (من الأول) ساقطة من ب، جـ والتصويب من أ.

[١٢٤٥] حديثُ قصّة إبراهيمَ والكافر[١]: .

قوله: (ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ)، قال أبو البقاء[٢]: الجيد فيه فتح الذال لأن مفرده اسم لا صفة، وقوله: (إنْ عَلَى الأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وغيرُك) (إنْ) هنا بمعنى (ما)، وغير يجوز فيها النصب على أصل باب الاستثناء والرفع على الصفة أو البدل.

[١٢٤٦] حديث: ((قوله: بَيْنَا نحنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذْ طَلَعَ علينا رَجُلٌ)[٣])[٤].

[قال الطيبي في شرح المشكاة وفي اللباب: كان الأصمعي لا يستفصح الاطراح، أي: يطرح إذ وإذا في جواب بينا وبينما وأنشد:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا[٥] ....

لأن الظاهر أن العامل في بينا هو الجواب، كما في إذا الزمانية على الصحيح فيلزم تقديم ما في صلة المضاف إليه على المضاف.

قال شارحه: بينا وبينما، ظرفان متضمّنان لمعنى الشرط فلذلك اقتضيا جواباً. والقياس أن لا يكون إذْ في جوابه، فعلى هذا يكون (أتانا) عاملاً في (بينا) مع أنه مضاف إليه لا يتقدم على المضاف، وفيه نظر.

وقال الطيبي: فيقال لا ريب أنّ عمر وأبا هريرة رضي الله عنهما كانا أفصح من الشاعر وقد أتيا بإذْ في الحديث. فحينئذ يكون العامل معنى المفاجأة في إذا كما قدّره صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[٦]،

---

(١) المسند ١/ ٢٨١، ٢٩٥، ٢/ ٤٣٦، ٤٤٣، والبخاري ٦/ ٣٦١، ٨/ ١٥٥، ومسلم ١/ ٣٦، والترمذي - شفاعة ١٠، ١٧، ١٩.

(٢) إعراب الحديث ١٣٣.

(٣) المسند ١/ ٥١، ومسلم ١/ ٣٦، والترمذي - إيمان ٤، وابن ماجه - مقدمة ٩، وأبو داود - السنة ١٧.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من ب، جـ.

(٥) سبق ذكره في الجزء الأول صفحة ٢١١.

(٦) الزمر ٤٥.

العامل في إذا المفاجأة تقديره: وقت ذكر الذين من دونه فاجئوا وقت الاستبشار، فمعنى الحديث: حضورنا في مجلس رسول الله - ﷺ - فاجأنا وقت طلوع ذلك الرجل، فحينئذ (بينا) ظرف لهذا المقدّر، وإذا: مفعول بمعنى الوقت فلا يلزم إذا تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، وقد ساعد هذا قول صاحب اللباب بعد ذلك بقوله: والعامل فيهما الجواب إذا كان مجرداً من كلمتي المفاجأة وإلا فمعنى المفاجأة المتضمنة هما إياه قوله: (هما) أي إذ وإذا، وإياه أي ذلك المعنى، ويدل على تضمنهما معنى الشرط، الإتيان بصريح الفاء في الجواب في قوله بينا رجل يضحكهم فطعنه النبي - ﷺ - رواه أبو داود عن أُسَيْد بن حُضَيْر][1].

قوله: (الإيمانُ أَنْ تؤمنَ باللهِ)[2]، قال الطيبي: هذا يوهم التكرار وليس كذلك، فإن قوله: أنْ تؤمن بالله مضمّن معنى أن تعترف به، ولهذا عدّاه بالباء.

وقوله: (وتصوم رمضان)، قال ابن العربي[3]: تقديره تصوم فيه أو تصوم صومه فهو مفعول فيه أو مفعول مطلق.

وقوله: (وتحجّ البيتَ إنِ استطعتَ إليه) أي: إلى البيت، أو إلى الحج، لدلالة تحجّ عليه وهو متعلق بـ(سبيلاً) لأنه يمعنى موصل ومبلغ و(سبيلاً) مفعول به لا تمييز.

قوله: (أنْ تعبدَ اللهَ كأنّكَ تَراهُ)، قال الكرماني، فإن قلت ما محلّ كأنك من الإعراب، قلت: حال من الفاعل، أي تعبد الله مشبهاً بمَنْ تراه.

قوله: (فإنّك إنْ لا تَراهُ فإنّه يَرَاكَ)، قال أبو البقاء[4]: كذا وقع في هذه الرواية (إنْ لا تراه) بالألف والوجه حذفها لأن (إن) لا تحتمل هنا من وجوه (إن) المكسورة إلّا

---

(١) ما بين الحاصرتين كله ساقط من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ سؤال جبريل قوله..

(٣) في ب، جـ: قال زين العرب.

(٤) إعراب الحديث ١٣٤.

الشرطية وهي جازمة ويمكن تأويله على أنّه أشبع فتحة الراء فَنَشَأَت الألف وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون جعل الألف في الرفع عليها حركة مقدرة فلما دخل الجازم حذف تلك الحركة فبقيت الألف ساذجة من الحركة كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم وعلى هذين الوجهين حمل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِر﴾[1] بإثبات الياء على قراءة ابن كثير، وكذلك قول الشاعر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ[2]

وقال ابن هشام في تذكرته: جاء في باب الجوازم إمّا أنه حملاً على (إذا) نحو قراءة طلحة: (فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ (أَحداً)[3])[4]، حكاها في المحتسب (ومنه الحديث)[5].،

وقال ابن مالك في توضيحه[6] في حديث البخاري في قول أبي جهل لعنه الله لصفوان: (مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ، وَأَنْتَ سَيِّدُ أَهْلِ الْوَادِي تَخَلَّفُوا مَعَكَ). تضمن هذا (الخطاب)[7] ثبوت ألف (يراك) بعد (متى) الشرطية، وكان حقّها أن تحذف فيقال: (مَتَى يَرَكَ) كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ﴾[8] وفي ثبوتها أربعة أوجه: أحدها أنْ يكون مضارع راءَ، بمعنى رَأَىٰ كقوله:

إِذَا رَاءَنِي أَبْدَى بَشَاشَةَ وَجْهِهِ[9] ... ...

---

(١) سورة يوسف ٩٠.

(٢) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، والدرر ٢٨/١، والعيني ٢٣٦/١، والخزانة ٥٣٣/٣، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٣٠، والمفصل ٢١٥، والهمع ٥٢/١.

(٣) (أحداً) ساقطة من ب، جـ.

(٤) سورة مريم ٢٦.

(٥) في ب، جـ (ومن هذا الحديث).

(٦) شواهد التوضيح: ص ١٧.

(٧) في ب، جـ: الكلام.

(٨) سورة الكهف ٣٩.

(٩) شواهد التوضيح ١٨ بلا نسبة برواية: (أبدى بشاشة واصل).

ومضارعه يَرَاءُ فجزم فصار (يَرَأْ) [1]، ثم أبدلت ألفاً فثبتت فيموضع الجزم كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها، ومثله: (أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ)[2]، في وقف حمزة وهشام.

الثاني: أن يكون متى شبهت بإذا فأهملت، كما شبهت إذا بمتى فأعلمت كقوله ﷺ لعليّ وفاطمة رضي الله عنهما: «**إذَا اتّخذتُما مَضْجَعَكُما فَكَبِّرا أربعاً وثلاثين، وسبّحا ثلاثاً وثلاثينَ وتحمّدا ثلاثاً وثلاثين**»[3] وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير.

ومن تشبيه متى بإذا وإهمالها قول عائشة رضي الله عنها: (إنَّ أَبَا بَكْرٍ رجلٌ أسِيف وإنّه متى يقومُ مقامَك لا يُسْمِعُ النّاسَ). ونظير حمل متى على إذا وحمل إذا على متى حملهم إنْ على لَوْ في رفع الفعل بعده، وحملهم لَوْ على إنْ في الجزم بها، فَمِنْ رَفْعِ الفعل بعد إنْ حملاً: على لَوْ قراءة طلحة: (فَإمَّا تَرَيْنَ مِنَ البَشَرِ أَحَداً)[4]، بسكون الياء وتخفيف النون. فأثبت نون الرفع من فعل الشرط بعد إنْ مؤكدة، حملاً لها على لو.

ومن الجزم بلَوْ حملاً على إنْ قوله:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ[5].

وقوله:

---

(1) في ب، جـ (نرء).

(2) في أ (أو لم ينبأ) والتصويب من ب، جـ وسورة النجم ٣٦.

(3) البخاري ـ فضائل أصحاب النبي ـ باب ماقب على.

(4) سورة مريم ٢٦.

(5) الشاهد لعلقمة بن عَبَدَةَ في ديوانه ص١٣٤ والعيني ٥٣٩/٢ ، وهو لامرأة من بني الحارث في المرزوقي، وأمالي ابن الشجري ١٨٧/١ ، ٣٣٣، والخزانة ٥٢١/٤، وهو بلا نسبة في الدرر ٨١/٢ والهمع ٦٤/٢. وشواهد التوضيح ص١٩، والحماسة البصرية ٢٤٣/١، وتمامه: لاحق الآطال نهد خصل.

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ[1].

والوجه الثالث: أن يكون أجْرى المعتل مجرى الصحيح فأثبت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع. ونظيره قول الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي[2] أَسِيراً يَمَانِيَا[3]

وقوله:

وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ[4].

ومن هذا على الأظهر، قوله ـ ﷺ ـ: «مَنْ أَكَلَ (مِنْ)[5] هٰذِهِ الشَّجرةِ فَلَا يَغْشانَا»، وجعل الكلام بمعنى النهي (جائز)[6] وأكثر من يجري مجرى الصحيح فيما في آخره ياء أو واو كقراءة قنبل: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ)[7]، وقول الشاعر:

---

(١) الشاهد للقيط بن زُرَارَة في اللسان (تيم) ٣٤٢/١٤ وبلا نسبة في السيوطي ٢٢٨، والمغني ٢١٤/١، وشواهد التوضيح ص ٢٠ والأشموني ١٤/٤، ٤٣، وتمامه: إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا.

(٢) في أ (لم تَرَني قبلي).

(٣) الشاهد لعبد يغوث بن وَقَّاص الحارثي في السيوطي ٢٣١، وشرح المفضليات ٣١٨، واللسان (شمي) ٤٢١/٧، (قدر) ٣٨٣/٦، وهو بلا نسبة في المفصل ٢١٥، وشواهد التوضيح ٢٠، والأشموني ١٠٣/١، ومعجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٢٠٢.

(٤) الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، والدرر ٢٨/١، والعيني ٢٣٦/١ والخزانة ٥٣٣/٣، وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ٤٠٩، واللسان (رضي) ٣٩/١٩ وشواهد التوضيح ٣٠، والمفصل ٢١٥، والهمع ٥٢/١ والإنصاف ١٦، والخصائص ٣٠٧/١، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٣٤٩٢.

(٥) (من) ساقطة من ب، جـ. والحديث في البخاري ـ ١٠ كتاب الأذان ـ باب١٦.

(٦) (جائز) ساقطة من ب، جـ.

(٧) سورة يوسف ٩٠.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمي[1].

وقول عائشة رضي الله عنها: (إِنْ يقمْ مَقَامَكَ يَبْكِي).

وقوله ﷺ في إحدى الروايتين: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ (فَلْيُصَلِّي)[2] بِالنَّاسِ).

(وقول الشاعر)[3]:

هَجَـوْتُ زَبَّـانَ ثُمَّ جِئْـتَ مُعْـتَـذِراً مِنْ هَجْـوِ زَبَّـانَ لَمْ تَهْجُـو ولَمْ تَدَعِ[4]

والوجه الرابع: أن يكون من باب الإشباع فتكون الألف متولدة عن إشباع فتحة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جزماً، وهي لغة معروفة، أعني إشباع الحركات الثلاث وتوليده الأحرف الثلاثة (بعدها)[5].

كقراءة أبي جعفر: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ آسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ)[6]، بمدّ الهمزة ورواية أحمد بن صالح عن ورش: (مَالِكِي يوم الدين إياك نَعْبُدُو)[7] بإشباع ضمة الدال(*). وقراءة

(١) الشاهد لقيس بن زهير في الشَّنْتَمَري ١/١٥، ٢/٥٩، والأغاني ١٨/٦٤٩١ والخزانة ٣/٥٣٤ والدرر ١/٢٨ والسيوطي ١١٣، ٢٧٣، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨ وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/٥٩، والضرورة للقزاز ٦٢ واللسان (قور) ٦/٣٨٤، والهمع ١/٥٢، والإنصاف ص١٧، وشرح المفصل ٨/٢٤، وشواهد التوضيح ٤١، والخزانة ٤/١٦١.

(٢) في أ (فيصلي) بالناس. والحديث في البخاري ـ ١٠ كتاب الأذان ـ باب٦٧.

(٣) في أ والتصويب من ب، جـ وانظر شواهد التوضيح.

(٤) الشاهد لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء ص٢٤، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/٨٧، والدرر ١/٢٨، والهمع ١/٥٢ والمصنف ٢/١١٥، والمفصل ٢١٥، وأمالي ابن الشجري ١/٨٥ والإنصاف ١٦، وشواهد التوضيح ٢١، والأشموني ١/١٠٣، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦.

(٥) (بعدها) ساقطة من أ.

(٦) سورة المنافقون ٦.

(٧) سورة الفاتحة ٤.

* واشباع كسرة الكاف لتتولد الياء، شواهد التوضيح رقم ٢٣.

الحسن: (سَأُورِكُمْ دَارَ الفَاسِقِينَ)[1]، بإشباع ضمة الدال وقول الشاعر:

... ... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[2].

وقوله:

فَظَلاَّ يَخِيطَانِ الوَرَاقَ عَلَيْهِمَا[3].

وحكى الفراء عن بعض العرب: أكلت لحماً شاةٍ، يريد لحمَ شاةٍ، فأشبع فتحة الميم وتولدت الألف من إشباع الفتحة.

وقال الكرماني: فإن قلت: (فإنّه يراك)، لا يصح جزاء الشرط لأنه ليس مسبّباً عنه. قلت: إمّا أن يقدر: فإن لم تكن تراه فاعتبر، أو اعتبر أنت، أو أخبرنا بأنه يراك. كما يقال في: أكرمتني فقد أكرمتك أمس. أن المراد: إنْ تعتدّ بإكرامك فاعتدّ بإكرامي، أو فإن تخبر بذلك فأخبر بهذا وهو قول النحويّ، (وإمّا)[4] أن تقدر: فإن لم تكن تراه فلا تفعل، فإنه يراك فإن رؤيته مستلزمة لأن لا تفعل عنه، يعني أنه مجاز في كونه جزاء والمراد لازمه وهو قول البيانيّ.

(وقال الطيبي: وأمّا تقدير الشرط والجزاء فهو أن يقال: إن لم تعبد الله كأنك تراه فاعبد الله كأنك تراه. وتحرير المعنى: فإن لم تكن تراه كذلك أي مثل تلك الرؤية المعنوية فكن بحيث أنه يراك، وقيل التقدير: فإن لم تكن تراه فلا تفعل فإنه يراك. والأولى أن نضرب عن هذا المجال صفحاً ونأخذ في منهلٍ آخر فنقول: (كأنك)، إمّا مفعول مطلق أو حال من الفاعل، والثاني أوجه لأنه يحصل به للعابد حالات ثلاث،

---

(١) سورة الأعراف ١٤٥.

(٢) قائلة ابن هَرْمَة في ديوانه ٩٢، والمحتسب ١/٣٤٠، والخصائص ٢/٣١٦ واللسان (نزح) ٣/٤٥٤، وصدره: (وأنتَ مِنَ الغوائلِ حينَ تُرمى).

(٣) للفرزدق في ديوانه ٢/٧٧١. وتمامه: (بأيديهما مِنْ أكْلِ شرِّ طعام).

(٤) كلمة (وأما) ساقطة من ب، جـ.

كما إذا قلت: كأن زيداً قائم، وتصور له حالات القعود والانتصاب والقيام فشبه حالة الانتصاب بالقيام لأنك بإدخال كأن توهم أن له حالة غير القيام كما إذا رأى الناظر شخصاً من بعيد متردداً بين قيامه وقعوده ثم حلّ به أنه إلى القيام أقرب فقال: كأنه قائم، أي شبه انتصابه بالقيام. كذلك في الحديث: للعبد بين يدي مولاه حالات ثلاث إحداها حالة اشتغاله بالعبادة على سنن يسقط عنه القضاء من حفظ شرائطها وأركانها وهيئاتها. وحالة تمكنه من الإخلاص في القصد، وأنه بمرأى من مولاه، وهو مراقب لحركاته وسكناته، وحالة مشاهدته واستغراقه في بحار المكاشفة وإليه لمح قوله ﷺ: (وَجُعِلَتْ قرّة عيني في الصلاة)[1] و(أرحنا بها يا بلال)[2]، فشبه الحال الثانية التي هي المراقبة بحال المكاشفة التي هي من خواص سيد المرسلين في الدنيا، ووجه التشبيه حصول الاستلذاذ (بالطاعة والراحة)[3] بالعبادة وانسداد مسالك الالتفات إلى الغير باستيلاء أنوار الكشف عليه. فقوله: فإن لم تكن تنزل من مقام المكاشفة إلى مقام المراقبة فينبغي أن يقدر: فاعلم قولي إنه يراك.

قوله: (مَتَىٰ السَّاعَةُ) مبتدأ وخبر.

قال المظهري: (ما) نافية بمعنى لست أنا أعلم منك يا جبريل بعلم القيامة.

قال الطيبي: فإن قلت: من حق الظاهر أن يقول: فالمسؤول عنه ليرجع الضمير إلى اللام، قلت: كما يقال سألت عن زيد المسألة يقال سألته عن المسألة. فالضمير المرفوعه راجع إلى اللام والمجرور إلى الساعة.

واعلم أن الضمير في عنها راجع إلى الساعة فلا بدّ من تقديرٍ في السؤال والجواب، نحو: وقت، وأيّان.

---

(١) المسند ٣/١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥، والنسائي ـ نساء ١.

(٢) المسند ٥/٣٦٤، ٣٧١، وأبو داود ـ أدب ٧٨.

(٣) (بالطاعة والراحة) مكررة في: أ.

وقوله: (في خمسٍ لا يعلمهن إلّا الله).

قال الطيبي: أي علم وقت الساعة داخل في جملة خمس، وحذف متعلق الجار سائغ كما في قوله تعالى: ﴿في تِسْعِ آياتٍ﴾(١)، أي: اذهب إلى فرعون بهذه الآية في جملة تسع آيات. ويجوز أن يتعلق (بأعلم) يعني: ما المسؤول عنه بأعلم من السائل في خمس أي في علم الخمس.

وقال الكرماني: هو خبر مبتدأ محذوف، أي علم وقت الساعة في جملة خمس أو متعلق (بأعلم).

قال وقوله: ثم تلا ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾(٢)، الآية بالنصب بفعل محذوف نحو أعني الآية أو أقرأ، وبالرفع مبتدأ وخبره محذوف، أي: الآية مقروءة إلى آخرها (وبالجر)(٣) أي: إلى الآية إلى مقطعها وتمامها.

وقال زين العرب: قوله: «في خمس» قيل (في) بمعنى مع، واضطرب في وجه تعلقه بما قبله، فقيل هو جملة مستأنفة أي: الساعة في خمس، أي: حاصلة في خمس. أو من جملة خمس أو هي معدودة في خمس. وقيل التقدير: تجد علم الساعة في خمس، أو ذكر الله ذلك في خمس. والمراد بخمس: (خمس كلمات) أي (جمل). إذ الكلمة قد تطلق على الكلمات. وقوله: (الآية) منصوبة بتقدير أعني وهو قول المؤلف. وأما الرسول عليه السلام فقد قرأ الآية.

وقوله: (فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ)، الفاء جواب شرط مقدر، أي: إذا كنت كذلك، أي غير دار فإنه الخ.

وقوله: (أَتَاكُمْ) جملة مستأنفة، (وَيُعَلِّمُكُمْ) جملة حالية، أي على عزم التعليم،

---

(١) سورة النمل ١٢.

(٢) سورة لقمان ٣٤.

(٣) مكرر في: أ.

أو مفعول له بتقدير اللام.

وقال الطيبي: الفاء في (فإنّه)، جزاء شرط محذوف تقديره: أمّا إذا فوّضتم العلم إلى الله تعالى وإلى رسوله، فإنه جبريل، على تأويل أي: تفويضكم ذلك سبب الإخبار بأنه جبريل، وقرينة الشرط المحذوف قولهم: (الله ورسوله أعلم)(١).

(وقوله: (إِذَا تَطَاوَلَ رُعاةُ الإِبلِ البَهْمُ) قال القاضي عياض والنووي: يُروى برفع البهم وجرّه نعتاً للرعاة، أو الإبل.

[١٢٤٧] حديث: «**آيةُ المُنَافِقِ ثَلاثٌ: إِذَا حَدَّث كَذَبَ وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا ائْتُمِنَ خَانَ**»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت: الآية مفردة، فالظاهر أن يقال الآيات ثلاث. قلت إما أن يقال: كل من الثلاث بعضُ(٣) آية حتى إذا اجتمعت تكون آية واحدة.

فعلى الأول، المراد منها جنس الآية، وعلى الثاني. وهو أن يقال كل من الثلاث آية حتى اجتمعت تكون آية واحدة)(٤).

فإن قلت: الجمل الشرطية بيان لثلاث أو بدل(٥)، لكن يصح أن يقال: الآية إذا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٣٥٧ بلفظه، ٢/٣٩٧ زاد على لفظه وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم، ١٨٩، ١٩٨، ٢٠٠، ٥٣٦. والبخاري ١/٤٥، ٥/٢٤٧، ٦/٢٥٧، ١/٤٠٠ بلفظه ٦/٢٥٧ زاد على الرواية: كان منافقاً خالصاً، ٥/٩٥ بلفظ آخر، ومسلم ـ إيمان ١٠٧ بلفظه، ١٠٨ بلفظ (من علامات المنافق ثلاثة)، والترمذي ـ إيمان ١٤ بلفظه، وأبو داود ـ سنة ـ١٦، والنسائي ـ إيمان ٢٠ بلفظ (آية المنافق ثلاث. . .).

(٣) (بعض) ساقطة من ب، جـ.

(٤) في ب، جـ (وعلى الثاني معناه الآية اجتماع هذه الثلاث).

(٥) في أ: (أوجد).

حدّث كذب فما وجهه؟ قلت: معناه آية المنافق كذبه عند تحدّثه مثل قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً﴾(١)، على أحد التوجيهات (وائتمن) بصيغة المجهول وفي بعض الروايات بتشديد التاء، وهو بقلب الهمزة الثانية منه واواً، وابدال الواء ياء وإدغام الياء في التاء.

[١٢٤٨] حديث: «**خياركم محاسنُكم قَضَاءً**»(٢).

قال النووي: قالوا معناه ذو المحاسن، سمّاهم بالصفة.

قال القاضي عياض: وقيل هو جمع محسن بفتح الميم وأكثر ما يجيء أحاسنكم جمع أحسن.

قال الطيبي: (محاسن)، جمع محسن وهو إمّا مصدر ميمي نُعِت به. ثم جُمِع، أو اسم مكان.

[١٢٤٩] حديث: «**جَاءَكُمْ رَمَضَانُ شَهْرٌ مُبَارَكٌ**»(٣).

قال أبو البقاء(٤): (شهر) بدل من رمضان، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هو شهر مبارك.

---

(١) سورة آل عمران ٩٧.

(٢) المسند ٢/٣٧٧ بلفظ: (فإن خياركم أحاسنكم قضاء)١، ٢/٥٠٩ وأخرجه في أماكن أخرى باختلاف يسير ٦/٣٩٠، ٢/٣٧٧، ٣٩٣، ٤١٦، ٤٣١، ٤٥٦، ٤٧٦، ومسلم ـ مساقاة ١٥-١١٨، ١٢١، ١٢٢.

(٣) المسند ٢/٢٣٠، ٤٢٥، بلفظ: (قد جاءكم رمضان شهر مبارك)، ٣٨٥ بلفظه إلا أنه قال: (جاءكم شهر رمضان شهر مبارك). والنسائي ـ صيام٥، بلفظ (أتاكم، رمضان).

(٤) إعراب الحديث ١٣٩.

[١٢٥٠] حديث: «**إِنَّ النَّاسَ مَعَادِنُ خيارُهم في الجاهليةِ خيارُهم فِي الإِسْلامِ إِذَا فَقُهُوا**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الجيد هنا (ضم القاف) من فَقُه يفقه إذا صار فقيهاً، كظَرُف يظرف فهو ظريف. وهو لازم لا مفعول له. (وأمّا)[٣] فقِه بالكسر يفقَه بالفتح فهو بمعنى فهِم الشيء وهو متعدّ.

[١٢٥١] حديث: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وتسعينَ اسماً مائة إلّا واحداً**»[٤].

قال أبو البقاء[٥] (مائة)[٦]: يروى بالنصب، وهو بدل من تسعة وتسعين و(بالرفع) على تقدير هي مائة، وأما قوله: (إلّا واحداً)، فنصب على الاستثناء ويرفع على أن يكون (إلا) بمعنى غير فيكون صفة لمائة كقوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾[٧].

وقال السهيلي: (اسماً)، بالنصب على التمييز، ويروى بالجرّ على من يجعل الإعراب في النون ويلزم الجمع الياء، كقول الشاعر:

... ... وَقَـدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَـعِـينِ[٨]

---

(١) المسند ٤/١٠١، ٢/٢٦٠ بلفظ: (الناس معادن..)، ٣٩١، ٤٣٨، ٤٨٥، ٤٩٨، والبخاري ٦/٢٦١، ٥٢٥، ٨/١٥٥، ومسلم - فضائل الصحابة ١٩٩، فضائل ١٦٨. والدارمي - مقدمة ٢٤، ٥٢٥، ٥٣٩، ٣/٣٦٧، ٣٧٣، ٤/١٠١.

(٢) إعراب الحديث ١٤٠.

(٣) (ما) ساقطة من أ.

(٤) المسند ٢/٤٢٧ والبخاري ١١/٩٤، ومسلم ٤/٢٦١. وابن ماجه دعاء بلفظه وزاد من أحصاها دخل الجنة.

(٥) إعراب الحديث ١٤٠.

(٦) مائة ساقطة أ.

(٧) سورة الأنبياء ٢٢.

(٨) لسُحَيْمِ بن وَثِيل في الخزانة ١/١٢٦، واللسان (دري)، (بع) والهمع ١/٤٩، وابن عقيل ١/٦٨، والمفصل٨٩. وصدره: وماذا تبتغي الشعراءُ مني.

وعلى هذا فإذا قلت تسعين، فعلامة النصب فيه هي فتحة النون وانحذف للإضافة التنوين من تسعين، ومائة منصوب بدلاً من تسعين.

قال: وروي مائة إلا واحدة، فأنّث الاسم لأنه كلمة لأن الاسم(1) بمعنى التسمية كما زعم بعضهم.

قال سيبويه: الكلمة اسم وفعل وحرف، فجعل الاسم كلمة ولا يكون الاسم بمعنى التسمية أبداً.

وقال الطيبي: أنّث واحدة ذهاباً إلى معنى التسمية أو الصفة أو الكلمة.

قال: وقوله: (هو الله) مبتدأ وخبر. (الذي لا إلـه إلاّ هو) صفته، (الرحمن) إلى آخره: خبر بعد خبر، والجملة مستأنفة، والضمير، إمّا للأسماء وذكره نظراً إلى الخبر، وإمّا المسمى الدال عليه قول الله، وإمّا للشأن، فعلى هذا (الله) مبتدأ، و(الذي لا إلـه إلاّ هو)، خبر، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون الرحمـٰن خبره، والموصول مع الصلة، صفة الله.

[١٢٥٢] حديث: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْراً»(2).

قال أبو البقاء(3): المعنى: أوصيكم بالرفق بهنّ، فاستوصوا، أي: اقبلوا وصيتي، فعلى هذا في نصب (خيراً)، وجهان أحدهما: هو مفعول استوصوا، لأن المعنى افعلوا بهن خيراً.

والثاني: معناه، اقبلوا وصيتي، وائتوا في ذلك خيراً فهو منصوب بفعل محذوف

---

(١) في ب، جـ (ألا أن الاسم).

(٢) المسند ٣٧/٥، ٢٧٩/٦، ١٥١/٥، ٤٢٨٢، ٤٤٩، ٤٩٧، ٥٣٠. والبخاري: ٣٦١/٦ كتاب الأنبياء حديث رقم ٣٣١. ١٠٣/٩ ـ نكاح حديث رقم ٥١٨٦. ومسلم ـ رضاع حديث رقم ٦٠، وابن ماجه ـ نكاح حديث رقم ١٨٥١، والدارمي ـ مناسك٣٤، نكاح٣٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٤٠.

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾، أي انتهوا عن ذلك وائْتُوا خيراً لكم[1].

قال: ونظيره قوله في حديث يعلى: استوص به معروفاً كما وصيت: (هو مفعول به على تقدير افعل به معروفاً)[2]، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي استيصاء معروفاً.

وقال الكرماني: أي تواصوا أيها الرجال في حق النساء بالخير. ويجوز أن تكون (الباء) للتعدية والاستفعال بمعنى الإفعال، نحو الاستجابة.

وقال البيضاوي: الاستيصاء قبول الوصية، والمعنى أوصيكم بهن خيراً، فاقبلوا وصيتي فيهنّ.

(وقال الطيبي: الأظهر أنّ السين للطلب مبالغة، أي اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقهّن بخير، ويجوز أن)[3] يكون من خطاب العام، أي: ليستوص[4] بعضكم من بعض في حقهن. قوله: (وإنَّ أعوجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ)، قال الكرماني: فإنْ قلت: العوج من العيوب كيف يصح منه أفعل التفضيل. قلت: إنه أفعل الصفة، أو إنّه شاذ، أو الامتناع عند الالتباس بالصفة، فحيث تميز عنه بالقرينة جاز البناء منه.

[١٢٥٣] حديث: «مَنْزِلُنَا إِذَا فَتَحَ اللَّهُ الخَيْفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»[5].

---

(١) (لكم) ساقطة من ب، جـ، والآية من سورة النساء رقم ١٧١.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٤) في ب، جـ (ليتوص).

(٥) في ب، جـ (مَنْزِلُنَا لأن شَاءَ اللهُ الخَيْفُ)، المسند ٢/٢٣٧، ٢٦٣، ٣٢٢، ٣٥٣، ٥٤٠، ٥/٢٠٢، ٢٠٣، والبخاري - حج باب نزول النبي مكة ٣/٣٧٨، حديث رقم ١٥٨٩ ورقم ١٥٩٠ من نفس الباب، ٦/٣ - جهاد ١٨٠ حديث رقم ٣٠٥٨، ١٣/٣٤٤ - توحيد ٣١ حديث =

قال القرطبي: (الخيف)، مرفوع على أنّه خبر المبتدأ الذي هو منزلنا، ومفعول (فتح) محذوف تقديره، إذا فتح الله السير إلى مكة.

[١٢٥٤] حديث: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، ولكنِ ائْتُوهَا وأنتمْ تمشون وعليكمْ السَّكِينَة**»(١).

قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: المشهور في الرواية: رفع السكينة على أن قوله: (وعليكم السكينة) جملة في موضع الحال.

قال صاحب المفهم: إنه نصب على الإغراء أي: الزموا السكينة.

وقال الطيبي: قوله: (وأنتم تسعون)، حال من ضمير الفاعل، وهو أبلغ في النهي من: لا تسعوا.

والفاء في قوله: (فما أدركتم)، جواب شرط محذوف أي: إذا أتيتم ما هو أولى بكم فما أدركتم فصلوا.

[١٢٥٥] حديث: «**إِذَا قَالَ الرّجلُ هَلَكَ النَّاسُ فَهْوَ أَهْلَكُهُمْ**»(٢).

= رقم ٧٤٧٩، وأبو داود ـ مناسك ٨٦، باب التحصيب حديث رق ٢١٠، ٢١١.

(١) المسند ٢/٤٥٢ باختلاف بسيط ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٧٠، ٢٨٢، ٣١٨، ٣٨٢، ٤٢٧، ٥٤٢، ٤٦٠، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥/٣٠٦، ٣١٠، والبخاري ٢/٣٥٣، جمعة ١٨ حديث رقم ٩٨٠، ٢/٧٧، أذان ٢٠، ٢٣، حديث رقم ٦٣٥، ومسلم ١/٣٧٠ ومساجد باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة حديث رقم ١٥١، ١٥٥، والموطأ ـ نداء ـ باب ما جاء في النداء للصلاة: حديث رقم ٤. وابن ماجه ـ مساجد ١٤ باب المشي إلى الصلاة حديث رقم ٧٧٥ والنسائي ـ إقامة ٥٧ باب السعي إلى الصلاة، وأو داود ـ صلاة ٥٤ حديث رقم ٥٧٢.

(٢) المسند ٢/ ٣٤٢ بلفظ: (إذا قالَ الرجلُ قد هَلَكَ الناسُ فهو أَهْلَكَهمْ)، ٢٧٢، ٤٦٥، ٥١٧ ومسلم ٤/١١٧٤ ـ برّ ١٣٩ حديث رقم ١٣٩ بلفظه، والموطأ ـ كلام حديث رقم٢، وأبو داود ـ أدب٧٧.

قال النـووي: روي على وجهين رفـع الكاف وفتحها، والرفع أشهر، ومعناه: أشدّهم هلاكاً.

(وأما رواية الفتح فمعناها: هو جعلهم هالكين)[1] لا أنهم هلكوا في الحقيقة.

[١٢٥٦] حديث: «**واللَّهُ فِي عَوْنِ العَبْدِ مَا كَانَ العَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ**»[2].

قال الشيخ أكمل الدين: (ما)، بمعنى المدة، أي مدة كون العبد في عون أخيه. ووضع المظهر موضع المضمر، إيذاناً بأن كون الرجل في عون أخيه عبودية تعبّد بها الربَّ، فإذا كان في موضع المضمر يجوز أن تكون (ما) موصولة، وتقديره: والله في عون العبد الذي كان في عون أخيه. ويجوز أن تكون زائدة، وتقديره: والله في عون العبد الذي هو في عون أخيه.

[١٢٥٧] حديث: «**نِعْمَ المُنِيحَةُ اللِّقْحَةُ منيحةً**»[3]

قال أبو البقاء[4]: (المنيحة)[5]: واللقحة هي المخصوصة بالمدح (ومنيحة)[4]، منصوب على التمييز توكيداً. ومثله:

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٢٥٢ بلفظه، ٢٧٤، ٢٩٦، ٥٠٠، ٥١٤، ومسلم ٤/٢٠٦١ ـ ذكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر حديث رقم ٣٨ بلفظه، وأبو داود ـ أدب ٦٠ باب في المعونة للمسلم، حديث رقم ٤٩٤٦ بلفظه، وابن ماجه ـ مقدمة ١٧، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، حديث رقم ٢٢٥، والترمذي ـ حدود٣، قرآن ١٠.

(٣) في أ (نعم المستحقة اللقحة منتجة) والتصويب من إعراب الحديث النبوي ١٤١، والبخاري: ٥/١٩٧ ـ هبة ٣٥ باب فضل المنيحة حديث رقم ٢٦٢٩، ١٠/٣٠ أشربة ١٢ باب شرب اللبن وقول الله عز وجل: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً للشَّارِبِينَ﴾ حديث رقم ٦٥٠٨.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٤١.

(٤) في أ: (المتحقة) والتصويب من ب، جـ، وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٤١.

(٥) في أ (منتجة) والتصويب من ب، جـ وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٤١.

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[1].

وقولـه: (وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ) معطوف على اللِّقْحَة[2].

وقـال الـطيبي: قولـه: (تغدو)، صفة (لمنيحة)[3]، (إما تمييز أي: مميزة عن الملبنة المطلقة)[4]، أو صفة مدح وهو أرجح الوجهين لقوله نِعْمَ.

وقوله: (بإناء)، إمّا خبر (تغدو) أو حال إذا كانت ناقصة أي: تغدو ملبنة بملء إناء.

وقال الكرماني: لم تدخل التاء على الصّفيّ لأنها إمّا فعيل أو فعول، يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وقال ابن مالك[5]: تضمن هذا الحديث وقوع التمييز بعد فاعل نِعْمَ ظاهراً، وهو مما منعه سيبويه، فإنه لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل نِعْمَ وبِئْسَ إلّا إذا أضمر الفاعل كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[6].

وأجـاز المبـرّد وقـوعه بعد الفاعل الظاهر، وهو الصحيح، ومن منع وقوعه بعد الفـاعـل الـظاهـر يقول: إن التمييز فائدة المجيء به رفع الإبهام ولا إبهام إلا بعد الإضمار فتعيّن تركه مع الإظهار.

وهذا الكلام تلفيق عارٍ من التحقيق، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع

---

(1) الشـاهد لجرير وشرح في الدرر ٢/١١٢، والخصائص ١/٨٣، ٣٩٦، والخزانة ٤/١٠٨، والمفصل ١٤٥، وشرح المفصل ٧/١٣٢، وشواهد التوضيح ١٢٩ وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/١٥٠، والمرتجل ٦٩، وابن عقيل ٢/٢٣٦، والأشموني ٢/٢٠٣.

(2) في ب، جـ: (الفتحة).

(3) في أ صفة (لمنتحه) والتصويب من ب، جـ.

(4) في ب، جـ: إما مميزة لتمييز عن الهبة المطلقة.

(5) شواهد التوضيح ١٠٧.

(6) سورة الكهف ٥٠.

إبهاماً، فإنّ التوكيد به حاصل فيسوغ استعماله، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة نحو ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾[1] ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾[2]، مع أن الأصل فيها أن تبين كيفيةً مجهولة. فكذا التمييز، أصله أن يُرفع به إبهام، نحو: له عشرون درهماً. ثمّ يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصداً للتوكيد، نحو: عندي من الدراهم عشرون درهماً. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾[3].

وقول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا[4]

فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهاره فاعل نعم وبئس لساغ استعماله قياساً على التوكيد به مع غيرهما، فكيف وقد صحَّ نقله وقرّر فرعه وأصله.

ومنه قول امرأة عبدالله بن عمرو تعنيه:

(نِعْمَ الرّجلُ مِنْ رجلٍ لَمْ يطأْ لَنَا فِرَاشاً ولَمْ يغش لَنَا كَنَفَا).

(ومن شواهد الموافقة للحديثين) المذكورين: قول جرير:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[5]

---

(١) سورة النمل ١٠.

(٢) سورة مريم ٣٣.

(٣) سورة التوبة ٣٦.

(٤) الشاهد لأبي طالب عم الرسول ﷺ في شرح التصريح ٢/٩٦، والعيني ٤/٨، والسيوطي ٢٣٥، والخزانة ١/٥٧٢، وبلا نسبة في الأشموني ٣/٣٤، وشواهد التوضيح ١٠٩.

(٥) البخاري في ٦٦ ـ كتاب فضائل القرآن، ٣٤ ـ باب في كم يقرأ القرآن.

(٦) الشاهد لجرير في الدرر ٢/١١٢، والخصائص ١/٨٣، ٣٩٦ والخزانة ٤/١٠٨، والمفصل ١٤٥، وشرح المفصل ٧/١٣٧، وشواهد التوضيح ١٢٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/١٥٠، والمرتجل ١٦٩، وابن عقيل ٢/٢٣٦، والأشموني ٢/٢٠٣.

وقوله:

والتّغلبيونَ بئس الفحلُ فَحْلُهُمُ فحلاً وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[1]

وقول الآخر:

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحيةِ نُطْقاً أَوْ بإِيمَاءِ[2]

[١٢٥٨] حديث: «مَا لَقِيتُ مِنْ عَقْربٍ لَدَغَتْني البَارِحَةَ»[3].

قال أبو البقاء[4]: (ما)، هنا استفهام بمعنى التعظيم، وهو في موضع نصب بلقيت، أي: (أيّ)[5] شيء لقيت.

فـ(ما) هنا، مثل قوله تعالى: ﴿مَا أَصْحَابُ اليَمِينِ﴾[6] و﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾[7].

قال الطيبي: يجوز أَنْ تكون للتعجب، أي أمراً عظيماً. وأن تكون موصولة والخبر محذوفة، أي الذي لقيت لم أصفهُ لشدته[8].

[١٢٥٩] حديث: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتّى تخرجَ نارٌ مِنْ أرضِ الحِجَازِ تُضِيءُ أعناقَ

---

(١) الشاهد لجرير في ديوانه ص ١٩٢، والدرر ٢/١١٢، وشرح التصريح ٢/٩٦، وشواهد التوضيح ١٠٩، واللسان (نطق) ١٢/٢٣٣.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: العيني ٤/٣٢، والأشموني ٢/٢٠٣، ٣/٣٤، والدرر ٢/١١٢، والهمع ٢/٨٦، والسيوطي ٢٩٢، وشواهد التوضيح ١١٠.

(٣) المسند ٢/٣٧٥، ومسلم ـ ذكر ٥٥ باب التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره حديث رقم ٥٥ بلفظه، والموطأ ـ شعر باب ما يؤمر به من التعوذ حديث رقم ١١.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٤٢.

(٥) (أي) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٦) الواقعة ٢٧.

(٧) سورة القارعة ٢.

(٨) في ب، جـ لشهرته والتصويب من أ.

الإِبِلِ بِبُصْرَى»(1).

قال أبو البقاء(2): (أعناق) بالنصب، (وتضيء) هنا متعدّ والفاعل النار، أي أن تجعل على أعناق الإبل ضوءاً.

قال الشاعر:

أَضَــاءَتْ لَنَــا الــنَّــارُ وَجْــهــاً أَغَــرَّ مُلْتَـبِـســاً بِالــفُـؤَادِ الــتِـبَـاســاً(3)

ولو روي بالرفع، لكان له وجه: أي تضيء أعناق الإبل به، كما جاء في الحديث الآخر: (أضاءتْ له قصورُ الشام).

[١٢٦٠] حديث: «يعقدُ الشّيطانُ على قافيةِ(4) أحدِكم ثلاثَ عقدٍ بكلِّ عقدةٍ يضربُ عليكَ ليلاً طويلاً»(5).

قال أبـو البقـاء(6): (ليلًا)، مفعـول يضرب كأنه قال: يصيّر (وهو)(7) مثل قوله

(1) المسند ١٤/٥، والبخاري ٣/١٣ ـ فتن ٢٤ باب خروج النار حديث رقم ٧١١٨، بلفظه، ومسلم ٢٢٠٧/٤ ـ فتن باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجار حديث رقم ٤٢، بلفظه.

(2) إعراب الحديث النبوي ١٤٢.

(3) قائله النابغة الجعدي، معجم مقاييس اللغة (ضوأ)، واللسان (شوأ)، وشروح سقط الزند ٦٤٦، والأغاني ٦/٥، والتشبيهات لابن أبي عون ٩٥.

(4) في ب، جـ (على قافية رأس أحدكم).

(5) المسند ٢٣/٢ بلفظه إلا أنه قال: (على قافية رأس أحدكم)، ٢٥٣، ٤٩٧، ٣١٥/٣، ١٥٩/٤، ٢٠١، والبخاري ٣/٣ ـ تهجد ١٢ باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل حديث رقم ١١٤٢، باختلاف يسير، ٢٨٦/٦ ـ بدء الخلق ١١، باب صفة إبليس وجنوده حديث رقم ٣٢٦٩ مع اختلاف يسير جدّاً، ومسلم ٤٧٨/١ ـ مسافرين ٢٠٧ باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح حديث رقم ٢٠٧، مع اختلاف يسير بالألفاظ. والموطأ ـ سفر ٩٥ باب جامع الترغيب في الصلاة. وأبو داود ـ تطوع ١٨ باب قيام الليل حديث رقم ١٣٠٦.

(6) إعراب الحديث النبوي ١٤٣.

(7) (وهو) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ، وإعراب الحديث ١٤٢.

تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ﴾[1]، أي أنمناهم، ويجوز أن يكون ظرفاً، لأن يضرب بمعنى ينيم، أي ينيمك في ليل طويل.

وقال القاضي عياض: رواية الأكثر عند مسلم بالنصب على الإغراء ومن رفع (عليك ليل[2] طويل)، فعلى الابتداء والخبر أو بإضمار فعل، أي: بقي عليك.

وقال القرطبي: الرفع أولى من جهة المعنى، لأنه أمكن في الغرور من حيث إنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله فارقد. وحينئذ يكون قوله فارقد سائغاً.

وقال الكرماني: (ليل)، مبتدأ، وعليك: خبره، أي: باق عليك، أو فاعل فعل محذوف، أي: بقي عليك ليل، والجملة مقول القول محذوف، أي: يضرب كل عقدة قائلاً هذا الكلام.

وقال الطيبي: (عليك) إمّا خبر (ليل) أي: ليل طويل باق عليك، أو إغراء، أي: عليك بالنوم أمامك ليل. فالكلام جملتان والثانية كالتعليل للأولى.

[١٢٦١] حديث: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً (مِنْ رَمَضَانَ)[3] فِي غَيْرِ رُخْصَةٍ رَخّصَهَا اللَّهُ لَهُ، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ الدَّهْرَ كُلَّهُ»[4].

قال أبو البقاء[5]: يجوز فيه الرفع على تقدير: لن يقبل منه صوم الدهر فحذف

---

(١) سورة الكهف ١١.

(٢) في أ: (ليلا) والتصويب من ب، جـ.

(٣) (من رمضان) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ، وانظر تخريج الحديث.

(٤) المسند ٢/٣٨٦ بلفظ: (من صام يوماً من رمضان . .)، ٤٤٢، ٤٥٨، ٤٧٠ باختلاف يسير، والبخاري ـ ٤/١٠٢ ـ صوم ٢٩ باب إذا جاع في رمضان، وابن ماجة ـ صيام ١٤ حديث رقم ١٦٧٢، والترمذي ـ صوم ٢٧، وأبو داود ـ صوم باب التغليظ فيمن أفطر عمداً حديث رقم ٢٣٩٦.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٣.

المضاف كقوله تعالى: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[1] أي: حج أشهر معلومات[2].

والنصب على تقدير فلن يقبل منه الصوم الدهر، فهو منصوب على الظرف.

[١٢٦٢] حديث: «سَمِعَ سَامِعٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ بَلاَئِهِ، عَلَيْنَا، رَبَّنَا (صَاحِبْنَا وأَفْضِلْ عَلَيْنَا)[3] عَائِذاً باللهِ مِنَ النَّارِ رَبَّنَا»[4].

قال أبـو البقاء[5]: أي: ربنا، وهذا القول هو الذي سمعه سامع، (وصاحبنا) سؤال، و(عائذاً بالله)، يجوز أن يكون مصدراً على فاعل كما قالوا: العافية والعقبة، فكأنه قال: أعوذ بالله عياذاً. ويجوز أن يكون اسم فاعل حالاً، أي تقول ذلك عائذاً بالله.

وقال النووي: رُوي بالوجهين، فتح الميم وتشديدها وكسرها مع التخفيف، وهو أمر بلفظ الخبر. وحقيقته ليسمع السامع.

قال الطيبي: إذا روي (سمع)[6] بالتشديد، قالوا وفي (وحسن بلائه)[7] العطف. وإذا روي بالتخفيف تكون بمعنى مع، لأن حسن البلاء، غير مسمع بل هو مبلغ، وكلاهما قريب من خطاب العام.

وقال البيضاوي: (عائذاً) نصب على المصدر أي[8]: (أعوذ عياذاً)[9]، أقيم اسم الفاعل مقام المصدر كما في قولهم: قم قائماً أو على الحال من الضمير المرفوع في يقول أو أستجير ويكون من كلام الراوي.

---

(١) سورة البقرة ١٩٧.

(٢) كلمة (معلومات) ساقطة من أ. والتصويب من ب، جـ وإعراب الحديث، وأبي داود ـ أدب ١٠١ باب ما يقول إذا أصبح: حديث رقم ٥١٦٧.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط ص ب، جـ.

(٤) أبو داود ـ أدب ١٠١.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٣.

(٦) في ب، جـ: (تسمع).

(٧) في ب، جـ: (حسن بلائه).

(٨) (أي) ساقطة من ب، جـ.

(٩) في ب، جـ (أي أعوذ حياة).

قال الطيبي: يريد أن (عائذاً) إذا كان مصدراً، يكون من كلام الرسول ﷺ. وإذا كان حالاً كان من كلام الراوي.

قال: وجوز النووي أن يكون حالاً من كلام الرسول حيث قال: أي أقول هذا في حال استعاذتي واستجارتي من النار.

قال الطيبيُّ: والأرجح هذا لئلا يلزم خَرْم النظم[1]، وذكر ابن الأثير في النهاية: أنه روي بالرفع[2]، أي أنا عائذ.

[١٢٦٣] حديث: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ ـ قوله: وَشَابٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللهِ»[3].

قال النَّوَوِي: أي نشأ ملتبساً بها، ومصاحباً لها أو ملتصقاً بها.

وقال القُرْطبي: هي باء المصاحبة. قال: ويحتمل أن يكون يمعنى «في» كما يكون (في) بمعنى الباء.

(وَرَجُلٌ قلبُه مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ).

قال الكرماني أي: بالمساجد وحروفُ الجر بعضها يقوم مقام البعض.

قوله: (رَجُلَانِ تَحَابًا فِي اللَّهِ)، قال الكرماني كلمة (في) قد تجيء للسببية كما ورد في الحديث: (فِي النّفسِ مِائَةٌ مِنَ الإبلِ)[4] أي بسبب قتل النفس.

---

(١) في ب، جـ: (لئلا يخرج النظم) والمؤدى واحد.

(٢) في ب، جـ: (أنه أنه وقع بالرفع).

(٣) ٤/١٢٨، ٢/٤٣٩، والبخاري ٢/٧٧ ـ أذان ٣٦ باب من جلس ينتظر الصلاة وفضل المساجد حديث رقم ٦٦٠ باختلاف يسير، ١١/٢٢٩ رقاق ٢٤ باب البكاء من خشية الله عز وجل حديث رقم ٦٨٠٦، ٣/٢٦١، زكاة ١٦ حديث رقم ١٤٢٣، ١٢/٥٨ ـ حدود ١٩ حديث رقم ٦٤٤٩، والترمذي ـ زهد ٥٣ باب ما جاء في الحب في الله حديث رقم ٢٥٠٠، والموطأ ـ شعر ١٤ باب ما جاء في المتحابين في الله حديث رقم ١٤.

(٤) النسائي ـ قسامة ٤٦، والموطأ ـ عقول ١.

قال: وقوله: (اجْتَمَعَا عَلَيْهِ)، أي على حبِّ الله، يعني كأن (سبب)[1] اجتماعهما حبّ الله. واستمرًا عليه حتى تفرقا من مجلسهما، فإن قلت: التفاعل هو الإظهار أنّ أصل الفعل حاصل له وهو منتف ولا يريد حصوله نحو تجاهلت.

قلت: قد تجيء لغير ذلك، نحو باعدته فتباعد.

قوله: (وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى) قال الزركشي: كذا (أخفى) فعل ماض، وضبطه[2] الآمدي (إخفاء) بكسر الهمزة ممدوداً مصدراً وهو نعت لمصدر محذوف. أي صدقة إخفاء أو حال: أي مخفياً.

وقال الكرماني: (أخفى) بلفظ الماضي، وهو جملة حالية بتقدير (قد) وبلفظ المصدر، أي مخفياً.

وقوله: (حتّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ) بالرفع، نحو: مرض حتى لا يرجونه، وبالنصب نحو: سرت حتى تغيبَ الشمس.

[١٢٦٤] حديث: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمُ اليَوْمَ صَائِماً؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَنَا»[3].

قال الشيخ أكمل الدين: اسم أصبح ضمير يعود إلى (مَنْ) وخبره (صائماً)، ويجوز أن تكون تامة فيكون (صائماً) حالاً. أي: مَنْ دخل في الصبح صائماً، و(مَنْ) في كلا الوجهين للبيان و(اليوم) نصب على الظرفية.

[١٢٦٥] حديث: «إنّ العبدَ لَيَتَكَلَّمُ بالكلمة من رضوانِ اللهِ لا يُلْقِي لَهَا بَالاً»[4].

---

(١) (سبب) ساقطة من أ.

(٢) في ب، جـ (أيْلي).

(٣) المسند ٣/١١٨، ٦/٣٥٩، ومسلم ٢/٦٧٣ ـ زكاة باب في جع الصدقة وأعمال البر حديث رقم ، . بلفظه، ٤/١٨٥٤ ـ فضائل الصحابة ١٢ باب فضائل أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ حديث رقم ١٢ .

(٤) المسند ٢/٣٣٤، ٢٣٦، ٣٧٩، ٤٠٢، ٥٣٣، ٣/٣٨ والبخاري ١١/٢٢٩ ـ رقاق ٢٣، باب =

قال الشيخ أكمل الدين: اللام في (الكلمة) إمّا لتعريف الجنس، فيكون قوله: (لا يلقي لها بالاً) حال من الضمير في ليتكلم، أي: ليتكلم بالكلمة حال كونها من رضوان الله وحال كونه لا يلقى لها بالاً.

وإمّا زائدة: أي ليتكلم[1] بكلمة، ويكونان صفتين كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[2] ....

ويجوز على الوجه الأول أيضاً أن يكونا صفتين.

وقال الطيبي: (من) في (من رضوان الله)، بيانية، حال من الكلمة وكذا قوله: (لا يلقي لها بالاً).

[١٢٦٦] حديث: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكتابَ مِنْ قبلنا»[3].

= حفظ اللسان، (ومن كان يؤمن بالله فليقل خيراً أو ليصمت) حديث رقم ٦٧٧، ومسلم ٢/٢٢٧٢ ـ زهد ٤٩، ٥٠ باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار. حديث رقم ٤٩، ٥٠، والترمذي ـ زهد ١٠ـ١٢ باب ما جاء فيمن تكلم بالكلمة ليضحك بها الناس، حديث رقم ٢٤١٦.

(١) في أ (لا ليتكلم) والتصويب من ب، جـ.

(٢) الشاهد لعُمَيْرَة بن جابر الحَنَفي في حماسة البحتري ١٧١، ولَشِمِر بن عمر الحنفي في الأصمعيات ١٢٦، وهو لرجل من سَلُول في سيبويه والشنتمري ١/٤١٦، والعيني ٤/٥٨، والخزانة ١/١٧٣، والدرر ١/٤، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/٣٣٠، وابن عقيل ٢/٢٦١ والهمع ١/٩، واللسان (ثم) ١٤/٣٤٨، وتمامه: فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِينِي.

(٣) في أ (نحن السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا من قبلنا)، والتصويب من ب، جـ. وانظر المسند ٢/٣١٢ بلفظه، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٧٤، ٣٤١، ٣٧٤، ٥٠٢، ٥٠٤، والبخاري ١/٢٣٢ ـ وضوء ٦٨ باب البول في الماء الدائم حديث رقم ٢٣٨ بلفظ (نحن الآخرون السابقون)، ومسلم ٢/٥٧٩ ـ جمعة ١٩، ٢١ باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة حديث رقم ١٩، ٢١ باختلاف يسير في الألفاظ والنسائي ـ جمعة ١، وابن ماجه ـ زهد ٣٤.

قال الكرماني: قال أبو عبيد: لفظة (بَيْدَ) تكون بمعنى «غير» وبمعنى «على» وبمعنى «من أجل» وكلّه صحيح هنا.

وقال في فتح الباري: (بَيْدَ) بموحدة، ثم تحتية ساكنة مثل غَيْر وزناً ومعنى وإعراباً، وبه جزم الخليل والكسائي ورجحه ابن سيدة.

وروى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن الربيع عنه أن معنى (بَيْدَ): من أجل، كذا ذكره ابن حبان والبغوي عن المزني عن الشافعي، وقد استبعده عياض. ولا بعد فيه، بل معناه أنّا سبقنا بالفضل إذ هدينا مع تأخرنا في الزمان، بسبب أنهم ضلّوا عنها مع تقدمهم. ويشهد لهُ: رواية: (لأنهم أُوتوا الكتابَ مِنْ قبلنا).

وقال الداودي: هي بمعنى عَلَى أو مَعَ.

قال القرطبي: إن كانت بمعنى غَيْر، فنصب على الاستثناء، وإن كانت بمعنى مَعَ، فنصب على الظرف الزماني.

وقال الطيبي: هي للاستثناء من باب تأكيد المد بما يشبه الذم والمعنى: نحن السابقون بالفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا. ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ، لأن الناسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخراً في الوجود.

وقال ابن مالك في توضيحه[1]: (بَيْدَ) بمعنى غَيْرَ، والمشهور استعمالها متلوة بأَن نحو: بَيْدَ أُوتُوا الكتابَ. ومنه قول الشاعر:

بَيْدَ أَنَّ اللهَ قَدْ فَضَّلَكُمْ فَوْقَ مَنْ أَحْكَأَ صُلْباً بِإِزَارِ[2]

وقول الراجز:

---

(١) شواهد التوضيح ١٥٤.

(٢) الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه ٩٤. ومشكل القرآن ١٠٨، واللسان (حكأ) ١/٥١، (أزر) ٥/٧٤-٧٥، (أجل) ١٣/١٢، وشواهد التوضيح ١٥٥.

عَمْـداً فَعَـلْتُ (ذَاكِ)[1] بَيْدَ أَنِّـي أَخَـافُ إِنْ هَلَكْـتُ لَمْ تُرِنِّـي[2]

ورُوي في الحديث: (بَيْدَ كلُّ أمّةٍ أُوتوا الكتابَ مِنْ قبلنا)، والأصل في بَيْدَ أنّ كلَّ أمةٍ، فحذف (أَنّ) وبطل عملها وأضيفت (بيد) إلى المبتدأ والخبر اللذين (كانا معمولي (أنّ). وهذا الحديث في (أنّ) نادر، لكنه غير مستبعد في القياس)[3]، على حذف (أَنْ) فإنهما أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ.

وقد حمل بعض النحويين على حذف (ان) قول الزبير رضي الله عنه:

فَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَطَبْتُهَا . . . .

ومما حذف فيه (أنْ) واكتفى بصلتها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾[4]، والأصل أن يريكم. لأن الموضع موضع مبتدأ خبره: (ومن آياته).

ومثله قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لامرأةٍ تؤمنُ باللَّهِ واليومِ الآخرِ تحدّ على ميتٍ فوقَ ثلاثٍ»[5]

وقوله ﷺ: «لا يَحِلُ لامرأةٍ تَسْأَل طلاقَ أُخْتِهَا»[6] ـ أراد: أن تحدّ، وأن تسأل.

والمختار في (بيد) أن تجعل حرف استثناء، ويكون التقدير: (إلاّ كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا) على معنى (لكنْ) لأن معنى إلاّ مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها.

---

(١) (ذاك) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٢) البيتـان بلا نسبة في الدرر ١/١٩٦، والهمع ١/٢٣٢، وشواهد التوضيح ١٥٥، والسيوطي ١٢٢، وإصلاح المنطق ٢٤، واللسان (بيد) ٤/٦٧، (رنن) ١٧/٤٧.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من أ والتصويب من ب، جـ وشواهد التوضيح ١٥٥.

(٤) سورة الروم ٢٤.

(٥) البخاري ـ جنائز ـ ٣٣ ـ باب حد المرأة على غير زوجها.

(٦) البخاري ـ نكاح ـ ٥٣ ـ باب الشروط التي لا تحل في النكاح.

وقال: قوله: فَغَداً اليَهُودُ وبَعْدَ غدٍ النَّصَارَى.

قال ابن مالك[١]: فيه وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من أسماء الجثث، والأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك: غداً التأهبُ وبعدَ غدٍ الرحيل، فلو قيل: غداً زيدٌ وبعدَ غدٍ عمرو لم يجز، فلو كان معه قرينة تدل عليه، أي اسم معنى جاز، أي وهو محذوف كقولك: قدومُ زيدٍ اليوم وعمرو غداً، أي وقدوم عمرو، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى.

فكـذلـك يقدر قبل اليهود والنصارى مضافان من أسماء المعاني ليكون ظرف الزمان (خبراً عنهما)[٢]، فالمراد ـ والله أعلم ـ[٣]: فغداً تَعْيِيدُ اليهودُ وبعدَ غدٍ تعييدُ النّصارى، وعلى ذلك قول الراجز:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ (تَحْوُونَهُ)[٤].

أراد: أَكُلّ[٥] عامٍ إحرازُ نَعَمٍ.

وقال القرطبي: (غداً) هنا منصوب على الظرف وهو متعلق بمحذوف تقديره: اليهود يعظمون غداً. وكذا قوله (بعد غد) ولا بدّ من هذا التقدير، لأن ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الجثة.

(قال ابن حجر)[٦]: وما قاله ابن مالك أوجه.

---

(١) شواهد التوضيح ٩٤، ٩٥.

(٢) في ب، جـ: (خبرهما).

(٣) (أعلم) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ.

(٤) قاله قيس بن حصين بن يزيد الحارثي في ابن السِّيرافي ٨٩، والخزانة ١/١٩٦ وهو لقيس بن عاصم المِنْقَري في الكامل لابن الأثير ١/٣٨٠ وبلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/٦٥، وشاهد التوضيح ٩٥، والإنصاف ٤٥، والعيني ١/٥٢٩.

(٥) في ب، جـ (كل).

(٦) في ب، جـ: (قاله الحافظ ابن حجر).

وقال الكرماني: (غداً) ظرف متعلق إمّا بالخبر وإمّا بالمبتدأ، أو معناه: الاجتماع في غَدٍ، وللنصارى في بعدِ غَدٍ.

وفي بعض الروايات: (فَغَدٌ) بالرفع، فإن قلت المبتدأ نكرة صرفة، ومعه على الظرف، والقواعد النحوية تأباه.

قلت: هو في حكم المضاف ونحوه، أي: غداً الجمعةُ، وغدُ بعدِ غدٍ النّصارى.

وقال القرطبي: روي فغدٌ لليهود وبعد (غدٍ)[1] للنصارى بالرفع على المبتدأ وخبرها في المجرورين بعدهما، وروي كذلك بالنصب بناء على أنهما ظرفان غير مكملتين و(الأول) أولى لأنهما قد أخبر عنهما هنا فقد خرجا عن الظرفية.

وقوله: (نحن الآخرون من أهل الدنيا).

قال الطيبي: (ال)[2] في الآخرون موصولة و(من أهل الدنيا)، حال من الضمير في الصلة.

وقوله: (المَقْضِيّ لَهُمْ) صفة (الآخرون)، والضمير في[3] (لهم) راجع إلى اللام، لأن المعنى: الآخرون الذين يقضي لهم قبل الناس.

[١٢٦٧] حديث: «**لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتّى تُؤْمِنُوا ولا تُؤمِنوا حَتّى تَحَابُّوا**»[4].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: وندر حذف النون مفردة في الوضع نظماً ونثراً.

---

(١) (غد) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ (إلا) وهو خطأ.

(٣) (في) ساقطة من ب، جـ.

(٤) المسند ١/١٦٧، ٢/٤٤٢ بلفظه، ٣٩١، ٤٧٧، ٤٩٥، ٥١٢، ومسلم ١/٣٦ ـ إيمان ٩٣، ٩٤ باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون حديث رقم ٩٣، ٩٤ بلفظه، وأبو داود ٥/١٣٢ ـ أدب ١٣١. والترمذي ـ استئذان ١ باب ما جاء في إفشاء السلام حديث رقم ٢٨٢٩ بلفظه، وابن ماجه ـ أدب ١ مقدمة ٩.

قال في الشرح: مثال حذفها في النظم قول الراجز:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي(١)

وقال أبو طالب:

فإنْ سَرَّ قَوْماً بعض مَا قَدْ صَنَعْتُمُ سَتَحْتَلِبُوهَا لَاقِحاً غَيْرَ نَاهِلِ(٢)

ومثال حذفها نثراً قول النبي - ﷺ - «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا».

وقال ابن هشام في تذكرته: قد تعمل (لا) حملاً على (لم) كما في مثل: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا»، في أحد القولين. (وقال النووي: الرواية (لا تدخلون الجنة) بإثبات النون، ولا تؤمنوا بحذف النون)(٣) وهي لغة معروفة صحيحة.

وقال القرطبي: ولا تؤمنوا(٤) بإسقاط النون، والصواب إثباتها، لأن (لا) نفي لا نهي.

[١٢٦٨] حديث: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي يَقُولُ: يَا وَيْلَتَا»(٥).

---

(١) في أ (تبثي) والتصويب من ب، جـ. والبيتان بلا نسبة في الدرر ١/٢٧ والهمع ١/٥١ والخزانة ٢٥٣ والخصائص ١/٣٨٨، وشواهد التوضيح ١٧٣.

(٢) هكذا في شواهد التوضيح: ١٧٣، ورواية المخطوطة مضطربة، وهو في السيرة النبوية:

فإن نَكُ قوماً نتَّئِر ما صَنَعتُمُ وتَحْتَلِبوها لِقْحَةً غيرَ بَاهلِ

وانظر «السيرة النبوية» لابن هشام ١/٢٩٧.

(٣) في أ: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنون) في أحد القولين بحذف النون.

(٤) في ب، جـ: (الرواية ولا تؤمنوا).

(٥) المسند ٢/٤٤٣، ومسلم - إيمان ١٣٣، وابن ماجة - إقامة ٧٠.

قال القرطبي: (الألف) في (يا ويلتا)، للندبة والتفجع.

وقال الطيبي: (يبكي ويقول) حالان من فاعل (اعتزل)، مترادفان أو متداخلان.

وفي النهاية؛ (الويل) الحزن والهلاك، ومعنى النداء فيها: يا حزني ويا هلاكي احضر فهذا أوانك. كأنه ناداه لما عرض له من الأمر الفظيع.

[١٢٦٩] حديث: «**إِنَّ أوَّلَ النَّاسِ يقضى عليه يَوْمَ القِيَامةِ ثلاثة: رجل استشهد (فأتي به)**[1]»[2].

قال الأشرفي: (يقضى) صفة للناس وهو نكرةٌ معنىً، أي: أول الناس يقضى عليه يوم القيامة رجل.

قوله: (فعرفه نعمه فعرفها، قال فما عملت)[3].

قال الطيبي: (الفاء) في (فعرفه) للتعقيب، وفي (فعرفها) للتبيين[4] وفي (فما عملت)[5]، جزاء شرط محذوف هو مقول القول، أي: إذا كان مقرّراً عندك أن تلك النعمة الموجبة للشكر مني فما عملت في حق تلك النعمة.

[١٢٧٠] حديث: «**طَهُورُ إِنَاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الكَلْبَ أَنْ (يغسله)**[6] **سَبْعَاً**»[7].

---

(١) في أ: (فأثنى عليه) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٣٢٢، ومسلم ٣/١٤٥١ ـ إمارة ١٥٢ باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار، بلفظه أعلاه والنسائي ـ جهاد ٢٢ باب من قاتل ليقال جريء.

(٣) في ب، جـ: (فما علمت) والصواب ما أثبتناه من المسند ٢/٣٢٢.

(٤) في ب، جـ: (للسبب).

(٥) في ب، جـ (فما علمت) والصواب ما أثبتناه من المسند ٢/٣٢٢.

(٦) في أ: (أن يغسل).

(٧) المسند ٢/٢٤٥، ٢٥٣، ٢٦٥، ٣١٤، ٣٩٨، ٤/٨٦، ٥/٥٦، والبخاري ١/٢٣٢ ـ وضوء ٣٣ باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، ومسلم ١/٢٠٣ ـ طهارة ٩١، ٩٢، باب حكم ولوغ الكلب بلفظه، وأبو داود ١/١ ـ طهارة ٣٧ باب الوضوء بسؤر الكلب حديث رقم ٧١، وابن ماجه ـ طهارة ٣١ باب غسل الإناء من ولوغ الكلب حديث رقم ٣٦٤.

قال الطيبي: (طَهور إناء أحدكم) مبتدأ، و(إذا) ظرف معمول للمصدر، والخبر (أن يغسله) كما أنّ (إذا) في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾(١)، ظرف للقسم، وليس بشرط ونحو: آتيك إذا احمرّ البسر.

[١٢٧١] حديث: «وَرَجُلٌ بَايع رَجُلاً بِسِلْعَة بَعْد العصْرِ»(٢).

قال القرطبي: رويناه: (باع سلعته) ـ بغير ياء ـ ورويناه بالياء، فعلى الياء يكون (بـايع) بمعنى ساوم، كما في الرواية الأخرى (ساوم)، فكأنه بايع، وتكون (الباء) بمعنى (عن) كما قال الشاعر:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ(٤)

(أي عن النساء)(٥)، وعلى إسقاطها يكون معنى (بايع) باع فيتعدى بنفسه، و(سلعة) مفعول.

قوله: (ورجل بايع)، إما لا يريد إلا الدنيا، فإن أعطاه منها وَفَىٰ، وإن (لم يعطه)(٦) لم يَفِ.

قال القرطبي: هكذا الرواية، (وفى) مخفف الفاء. و(يف) محذوف الواو

(١) سورة النجم ١.

(٢) في أ (ورجل بائع سلعته بعد العصر)، والتصويب من ب، جـ، والمسند ٢/٢٥٣، بلفظه، ٤٨٠، والبخاري ٥/٢٤٧ ـ شهادات ٢٢ باب اليمين بعد العصر حديث رقم ٢٦٧٢، ١٣/١١١ ـ أحكام ٤٨ باب من بايع لا يبايعه إلا للدنيا حديث رقم ٧٢١٢، بلفظه، ومسلم ١/٣٦ ـ إيمان ١٧٣، ١٧٤ باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار بلفظه، والنسائي ـ بيوع ٦ باب الحلف الواجب للخديعة في البيع، وابن ماجه ٢/٩٢٠ ـ جهاد ٤٢ حديث ٢٨٧٠ بلفظه.

(٣) في ب، جـ (بائع سلعته) وهو غير صحيح هنا.

(٤) قاله علقمة بن عَبَدَة في ديوانه ٣٥، والدرر ٢/١٤، والأزهريّ ٢٩٥، والاقتضاب ٢٤٤، وهو بلا نسبة في الهمع ٢/٢٢.

(٥) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٦) في أ (لم يعط).

مخففاً، وهو الصحيح هنا رواية ومعنى لأنه يقال: وَفَىٰ بعهده يَفِي وفاءًوالوفاء ممدوداً ضد الغد، وأما: وَفَّى المشدد الفاء فهو بمعنى توفية الحق وإعطائه، يقال: وفّاء يوفّيه توفيةً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ﴾[1]، أي قام[2] بما كلّفه من الأعمال كخصال الفطرة وغيرها.

[١٢٧٢] حديث: «**صلاةُ الرَّجُلِ في الجماعةِ تضعفُ عَلَى صلاتِهِ في بيتِهِ وفِي سُوقِهِ خمس وعشرين ضعفاً**»[3].

قال الزركشي: كذا وقع في الصحيحين بخفض خمس على تقدير الباء، كقول:

إِذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[4]

أي: أشارت إلى كليب.

قال ابن مالك في التسهيل: وأصله بخمسة وكأنه على تأويل الخبر بالدرجة[5] كما في الرواية الأخرى.

وقال الكرماني فإن قلت: مميزة مذكر وهو الضعف فتجنب التاء فما وجه حذفها؟

---

(١) سورة النجم ٣٧.

(٢) في أ (أقام) والتصويب من ب. جـ.

(٣) المسند ١/٣٧٦، ٣٨٢، ٢/٦٥، ٢٥٢، ٢٦٤، ٣٢٨، ٤٥٤، ٣/٥٥، ٥/١٤١، ٦/٤٩، والبخاري ٢/٧٧ ـ أذان ٢٩، ٣٠ باب ما ذكر في الأسواق، حديث ٢١١٩، ٤/٢٨٧ ـ بيوع ٤٩ باب ما ذكر في الأسواق حديث ٢١١٩، ومسلم ١/٣٧٠ ـ مساجد ٢٤٥د،٢٤٧، ٢٤٩، ٢٧٢، والموطأ ـ جماعة ١، ٢ باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الغد.

(٤) الشاهد للفرزدق في ديوانه ١/٤٢٠، والدرر ٢/٣٧، ١٠٦، والهمع ٢/٣٦، ٨١ والخزانة ٣/٦٦٩، وبلا نسبة في ابن عقيل ٢/١٣٩، والأشموني ٢/٩٠، ٢٣٣.

(٥) يعني: بخمس وعشرين درجة.

قاعدة التاء وإسقاطها إنّما هي فيما إذا كان المميز مذكوراً، أمّا لم يكن فيستوي فيه التاء وعدمها. وهنا مميز الجنس غير مذكور فجاز الأمران.

[١٢٧٣] حديث: «**تَفْضُلُ صلاةُ الجمعِ صلاةَ أحدِكم وحدَه بخمسٍ وعشرين جُزْءاً**»(١).

قال الكرماني: الإضافة فيه بمعنى في لا بمعنى اللام.

[١٢٧٤] حديث: «**الشُّهَدَاءُ خَمْسٌ**»(٢).

قال الزركشي: كذا وقع، وأصله (خمسة) ويجوز الوجهان لأنه جمع.

وقال الكرماني: فإن قلت: القياس يقتضي أن يقال خمسة، قلت: المميز إذا كان غير مذكور: جاز في لفظ العدد وجهان.

قوله: «المَطْعُونُ والمَبْطُونُ والغَرِيقُ وصَاحِبُ الهَدْمِ والشَّهِيدُ في سَبيلِ الله»(٣).

قال الطيبي: فإن قلت خمس خبر للمبتدأ والمعدود بعده بيان له، فكيف يصح في الخامس، فإنه حمل الشيء على نفسه فكأنه قال: الشهيد هو الشهيد. قلت: هو من باب:

---

(١) المسند ٢/٢٦٤، ٤٨٦، والبخاري ـ أذان باب فضل صلاة الجماعة حديث ٦٤٦، ومسلم ـ مساجد باب فضل صلاة الجماعة حديث ٢٤٥، والموطأ ـ صلاة الجماعة باب فضل صلاة الجماعة على صلاةِ الفذّ حديث ٢، والترمذي ـ الصلاة باب ما جاء في فضل الجماعة حديث ٢١٦.

(٢) المسند ٢/٥٢٢، ٥/٣١٥، ٣٢٩، والبخاري ١٠/١٣٤ طب ٣٠ باب ما يذكر في الطاعون حديث ٥٧٣٣، ومسلم ٣/١٤٥١ ـ إمارة ١٦٥ باب بيان الشهيد، والموطأ ـ صلاة الجماعة باب ما جاء في العتمة والصبح حديث رقم ٦، وأقربها للفظ المخطوط رواية مسلم والموطأ.

(٣) ما بين الهلالين تتمّة الحديث.

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[1]

وقال الكرماني: الأولى أن يقال: المراد بالشهيد القتيل فكأنه قال: الشهداء كذا وكذا والقتيل في سبيل الله.

قوله: «ومَنْ ماتَ في الطاعونِ فَهُوَ شَهِيد»:

قال الشيخ أكمل الدين: يجوز أن يكون (في الطاعون) حالاً. أي: مات كائناً في مرض الطاعون. ويجوز أن يكون في معنى السبب، أي بسبب الطاعون.

وكذا قوله: «ومَنْ مَاتَ فِي البَطْنِ».

[١٢٧٥] حديث: «**إذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»[2].

قال صاحب النهاية: (إلى) هنا بمعنى اللام، أو ضمن معنى (أُسْنِدَ)[3].

وقال الكرماني: كان حقه أن يقال لغير أهله فأتى بكلمة (إلى) لتدل على تضمن معنى الإسناد.

فإن قلت: (إذا) هنا هل تضمّن معنى المجازاة أم لا؟

قلت: الظاهر لا. والفاء في فانتظر الساعة للتفريغ أو جواب شرط محذوف، أي إذا كان الأمر فانتظر الساعة.

[١٢٧٦] حديث: «**لا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ (فَيَلِج)[4] النار**» وفي لفظ:

---

(١) لأبي النجم العجلي في الخصائص ٣/٣٣٧، والمرزوقي ١٦١، والخزانة ١/٢١١ والسيوطي ٣٢١، والدرر ١/٣٥.

(٢) المسند ٢/٣٦١، والبخاري ١/١٤٠ ـ علم ٢ باب من سأل علماً وهو مشتغل في حديثه، بلفظه، ١١/٢٢٩ ـ رقاق ٣٥ باب رفع الأمانة حديث ٦٤٩٦.

(٣) في ب، جـ (أو ضمّن وسدّ بمعنى أسند).

(٤) في ب، جـ (ليلج النار) والتصويب من أ.

«فَتَمَسَّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ »[1].

قال ابن الحاجب في أماليه: هو محمول على الوجه الثاني في قولك ما تأتينا فتحدثنا، ولا يستقيم على الوجه الأول لأن معنى الأول: أن يكون الفعل الأول سبباً للثاني كقولك: ما تأتينا فتحدثنا أي: لو أتيتنا.

وليس عليه قوله: (لا يموت (لأحد)[2]، لأنه يؤدي إلى عكس معنى المقصود، ويصير المعنى: إن موت الأولاد سبب لمس النار. والمقصود ضد معنى المذكور، وإذا حمل على الوجه (الثاني)[3]، وهو أن الغرض الثاني لا يكون عقب الأول، أفاد الفائدة المقصودة بالحديث: إذْ يصير المعنى: إنّ مسّ النار لا يكون عقب موت الأولاد، وهو المقصود. فإنه إذا لم يكن المسّ مع موت الأولاد وجب دخول الجنة إذ ليس بين النار والجنة منزلة أخرى في (الآخرة)[4]، فثبت أنّ الخبر لا يمكن حمله إلا على الوجه الثاني لا على الوجه الأول.

وقال الأشرفي: (الفاء) إنما تنصب المضارع بتقدير أَنْ[5] إذا كان (بين)[6] ما قبلها وما بعدها سببية ولا سببية هنا. إذ لا يجوز أنْ يكون موت الأولاد سباً (لولوج أبيهم)[7] النار، فالفاء بمعنى الواو التي للجمعية وتقديره: لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة

(١) المسند ٢/ ٢٣٩ بلفظه، ٢٤٠، ٣٧٨، ١٨٣/٤، ١٥٣/٥، ١٦٤ والبخاري ١٠٩/٣ ـ جنائز ٦ باب فضل من مات له ولد فاحتسب حديث ١٢٥١ بلفظه، ومسلم ١٩٨٤/٤ ـ برّ ١٥٠، والموطأ ـ جنائز ٣٨، ٣٩ وابن ماجه ـ جنائز ٥٧ باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده، حديث ١٦٣٠.

(٢) في أ (لا يموت ولا يحيىٰ) والتصويب من ب، جـ.

(٣) (الثاني) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ.

(٤) في أ (الأخيري) والتصويب من ب، جـ.

(٥) في ب، جـ (بتقدان) والتصويب من أ.

(٦) (بين) ساقطة من أ.

(٧) في أ (لولوجهم) والتصويب من ب، جـ.

من الأولاد وولوجه النار.

ونظيره: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ بِاسْمِ اللهِ الَّذِي لا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فَيَضُرَّه»[1] بالنصب.

وتقديره لا يجتمع (لعبد هذه)[2] الكلمات ومضرة شيء إيّاه.

وقال الطيبي: إنْ كانت الرواية بالنصب، فلا محيد عن ذلك، والرفع يدلّ على أنه لا يوجد الولوج عقب الموت للأولاد إلا مقداراً يسيراً.

ومعنى فاء التعقيب ههنا كمعنى المضي في: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الجنّة﴾[3] في أن يكون ما سيكون بمنزلة المعاين.

وقال ابن حجر[4]: وهذا تلقاه جماعة عن الطيبي وأقروه على ذلك وفيه نظر.

لأن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء، لأن الاستثناء بعد النفي إثبات. وكان المعنى أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد، وهو ظاهر من الولوج عام، وتخفيفه يقع بأمور منها موت بشرطه.

قال: وما ادّعاه من أنّ الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر.

قال: ووجدت (في مشارق الأنوار)[5] للشيخ أكمل الدين: المعنى أن الفعل الثاني لم (يحصل)[6] عقب الأول فكأنه نفى وقوعهما بصفة أن يكون الثاني عقب الأول. لأن المقصود نفي الولوج عقب الموت.

قال الإمام بدر الدين في تذكرته:

---

(١) المسند ١/٦٢، ٦٦، ٧٢، وابن ماجه ـ دعاء ١٤.

(٢) في أ(بعد هذه الكلمات) والتصويب من ب، جـ.

(٣) سورة الأعراف ٤٤.

(٤) في ب، جـ (قال الحافظ).

(٥) في ب، جـ (في شرح المشارق).

(٦) في أ (يجعل).

قوله: (فتمسّه النار)، منصوب على معنى نفي اجتماع موت الثلاثة ومسّ النار. وهو كقولك ما تأتينا فتحدثنا وله أربعة معان: معنيان يجب فيهما النصب، وآخران يجب فيهما الرفع.

فالأول من وجهي النصب: نفي الحديث لانتفاء الإتيان الذي هو سببه، ولا يجوز تقدير هذا الوجه هنا وإلّا كان موت الأولاد سبباً لمسّ النار كقوله تعالى: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾(1)، لأنّ القضاء عليهم سبب الموت.

الثاني من وجهي النصب: أن لا يجتمع أن يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد وتمسه النار.

فإذا مات له ثلاثة من الولد، لزم أن لا تمسّه النار فوجب أن يدخل الجنة، لأنه لا بد بعد الموت من الجنة أو النار. والأولّ من وجهي الرفع نفي كل واحد من الاثنين، والحديث نفي الأول وإثبات الثاني، أي: فأنت تحدثنا كقوله:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ(2).

أي: فَهُوَ يَنْطِقُ.

إذا عرفت هذا، علمت أن الرفع لا يجوز في الحديث بحال إفساد المعنى على كل من الوجهين، وأن النصب مختص بالمعنى الثاني. وإلا كان ـ ﷺ ـ نافياً لأن يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد وهو باطل.

قال: وقوله: (إلّا تَحِلَّةَ القَسَمِ) في نصبه وجهان:

---

(1) سورة فاطر ٣٦.

(2) الشاهد لجميل بثينة في ديوانه ١٤٤، والرد على النحاة ١٤٧، والدرر ٢/٨، ١٧١، والهمع ١١/٢، ١٣١، وشرح التصريح ٢/٢٤٠ واللسان (سملق) ١٢/٣٠، والعيني ٤/٤٠٣، والخزانة ٣/٦٠١ وهو بلا نسبة في سيبويه ١/٤٢٢ والمفصل ١٣٢، وشرح شذور الذهب ٣٠٠.

أحدهما: على المصدر، والثاني: مفعول لأجله، أي لا تمسه (النار)[1] لتعذيب ولغيره من الأشياء، إلّا لتحلة القسم، وهذا أظهر، والمعنى عليه.

وفي هذا الاستثناء وجهان:

أحدهما: أنه متصل على أن كل واحد تمسه النار، فالكافر تمسه النار[2] للعذاب والمؤمن تمسّه تحلّة القسم، وإبراره لا غير.

والثاني: أنه منقطع، لأن المؤمن لا تمسه النار، والمعنى لا تمسه النار لكن تحلة القسم لا بد منها وذلك بورودها.

قال القاضي عياض: قوله: (إلّا تحلّةَ القَسَم) محمول على الاستثناء عند الأكثر، وعبارة عن القلة عند بعضهم. يقال: ما ضربه إلا تحليلاً، إذا لم يبالغ في الضرب قدر أن يصيبه منه مكروه، وقيل (إلّا) بمعنى الواو، أي لا تمسه النار كثيراً ولا قليلاً ولا مقدار تحلّة القَسَم.

وقد جوز الأخفش مجيء إلّا بمعنى الواو. وجعل منه قوله تعالى: **﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾**[3].

وقال الكرماني: فإن قلت ما المستثنى منه؟ قلت (تمسّه النار)[4]، لأنه في حكم البدل من (لا يموت) فكأنه قال: لا تمس النار من مات له ثلاثة إلا بقدر الورود.

[١٢٧٧] حديث: **«لا يَمُوتُ لإِحْدَاكُنَّ ثَلاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَتَحْتَسِبهُ إلّا دخلتْ الجَنَّةَ»**[5]

---

(١) (النار) ساقطة من أ.

(٢) (النار) ساقطة من ب، جـ.

(٣) سورة النمل ١٠.

(٤) في أ (تمسه النار الثانية).

(٥) المسند ٢/٣٧٨ بلفظه، والبخاري - جنائز باب من مات له ولد فاحتسب، حديث ١٥١ بلفظه، وابن ماجه - جنائز باب ما جاء في ثواب من أصيل بولده حديث ١٦٠٥.

قال الطيبي: ليس هذه (الفاء) كما في (فَيَلِج) بل للتسبيب للموت، وحرف النفي منصّب على السبب والمسبب يها.

[١٢٧٨] حديث «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفرَحُهُمَا»[١].

قال الكرماني: أصله يفرح الصائم بهما[٢]، فحذف الجار وأوصل الضمير كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾[٣] أي فليصم فيه، أو هو مفعول مطلق، فأصله يفرح الفرحتين فجعل الضمير بدله، نحو: عبدالله أظنه منطلق.

[١٢٧٩] حديث «جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ»[٤].

قال الطيبي: لم نجد هذا اللفظ مستعملاً على هذا الوجه فيما انتهى إلينا من كلام العرب، إلا في كلام رسول الله ـ ﷺ ـ فأراها من الألفاظ المستعارة التي لم يهتد إليها البلغاء فاقتضتها الفصاحة النبوية.

قوله: (فاختص على ذلك أو ذر)، قال البيضاوي (أو) للتسوية، ومعناه أن الأمرين سواء فإنّ ما قدر كائن لا محالة.

وقال الطيبي: (على) متعلق بمحذوف هو حال من المستكنّ في (اختص)، والمعنى اختص في حال عرفانك أن القلم جفّ بما هو كائن، فيكون حالك مخالفاً

---

(١) المسند ١/٤٤٦، ٢/٢٣٢، ٢٧٣، ٣٤٥، ٤١٩، ٤٤٣، ٤٧٥، ٤٨٠، والبخاري ٤/١٠٣ ـ صوم ٩ باب هل يقول إني صائم إذا شئتم حديث ١٩٠٤ بلفظه ومسلم ٢/٧٥٨ ـ صيام ١٦٤، ١٦٥، وابن ماجه ـ صيام ـ باب ما جاء في فضل الصيام حديث ١٦٣٨.

(٢) في أ (بها) والتصويب من ب، جـ.

(٣) سورة البقرة ١٨٥.

(٤) المسند ٢/ ١٩٨ بلفظه، ١٧٦ والبخاري ٩/١٠٣ ـ نكاح ٨ باب ما يكره من التَّبَتُّلِ والخصاء حديث ٥٠٧٦، والترمذي ـ إيمان ١٨ باب افتراق هذه الأمة حديث ٢٧٨٠.

لحال المؤمنين أو ذر الاختصـــاءِ وأذعن (وأسلم لقضاء الله)[1] فعلى هذا بكون الأول للتهديد، وروى (فاختصر) بالراء، فعلى هذا يكون (على) متعلقاً به على تضمين اختصر معنى اقتصر أي اقتصر على ما ذكرت لك واترك الاختصار وارْضَ[2] بقضاء الله أو ذر (مـا)[3] ذكـرته وامض لشأنك واختص، فعلى هذا يكون الثاني للتهديد على عكس السابق، أو على التقديرين للتخيير.

[١٢٨٠] حديث: «**أنّه صلى الله عليه وسلم قال لبلال ٍ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ**[4] **فِي الإِسْلامِ**»[5].

قال البيضـاوي: (أرجى) من أسماء التفضيل التي بنيت للمفعول، نحو قولك: فلان أشهر من فلان (فإن)[6] قياس أفعل أن (لا)[7] يبنى للمفعول وقد بنيت هذه له. فإن العمل مرجوٌ به الثواب وعلو الدرجة، ويجوز أن (يكون)[8] إضافته إلى العمل لأنه هو السبب الداعي للرجاء فيكون المعنى حدثني بما أنت أرجى من نفسك به من أعمالك.

قوله: (مَا عَمِلْتُ عَمَلاً أَرْجَى عِنْدِي أَنّي لَمْ أَتطَهَّرْ طهوراً في ساعةٍ من ليلٍ أو نهارٍ إلّا صليتُ).

---

(١) في ب، جـ (وسم لقضا) ويبدو أنه من غفلة الكاتب.

(٢) في ب، جـ (وأرض) والتصويب من أ.

(٣) (ما) ساقطة من أ.

(٤) في ب، جـ (عليه) والتصويب من أ.

(٥) المسند ٢/٣٣٣، ٤٣٩، والبخاري ٣/٣ ـ تهجد ١٧ باب فضل الطهور بالليل والنهار حديث ١١٤٩ بلفظه، ومسلم ٤/١٨٥٤ ـ فضائل الصحابة باب فضل بلال رضي الله عنه.

(٦) (فإن) ساقطة من أ.

(٧) (لا) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٨) (يكون) ساقطة من أ.

قال الكرماني: (أنّي) بفتح الهمزة و(مِنْ) مقدّرة قبلها لتكون صلة أفعل التفضيل، وجاز الفصل بين أفعل وصفته بالظرف.

وقوله: فِي سَاعَةٍ. . . .

قال ابن حجر بالتنوين وخفض (ليل) على البدل.

[١٢٨١] حديث: «**أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بثلاثٍ، لَا أَدَعُهُنَّ حتّى أموت: صوْم ثلاثةِ أيّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ**»(١).

قال الزركشي: (صوم بالجرّ)، بدل من قوله بثلاث وبالرفع خبر لمبتدأ مضمر، وكذا قوله: وصلاة الضحى ونوم على وتر.

[١٢٨٢] حديث: جريج قوله: «**فِي وُجُوهِ الميامين**»(٢).

هو جمع مؤمن(٣) بكسر الميم.

قال ابن الجوزي: إثبات (الياء) فيه غلط والصواب (ميَامِن) بحذفها.

قال ابن حجر: وخرج على إشباع الكسرة، وحكى غيره جوازه، وفي التنقيح يجمع على ميامين. والمحدثون يقولون: ميامين، ولا يصح إلا على إشباع الكسرة فتصير ياء، (كمطفل)(٤) ومطافل ومطافيل.

---

(١) المسند ٢/٢٢٩، ٢٥٤، ٢٦٠، ٤٨٤، ٥/١٦١، ١٧٣، ٦/٤٤٠، ٤٥٠، والبخاري ـ تهجد ٣/٣ باب صلاة الضحى بالحضر حديث ١١٧٨ بلفظه، ومسلم ـ مسافرين ١/٤٧٨ باب استحباب صلاة الضحى حديث ٨٥، ٨٦ وأبو داد ـ وتر ٢/١٢٧ باب في الوتر قبل النوم حديث ١٤٣٢، ١٤٣٣. والنسائي ـ صيام ٨١ باب صوم ثلاثة أيام من الشهر.

(٢) المسند ٢/٣٠٧، ٣٨٥، والبخاري ـ أنبياء ٦/٣٦١، ومسلم ـ بر ٤/١٩٧٤، حديث ٨، والترمذي ـ تفسير سورة ٩٧، ١.

(٣) في ب، جـ: (مؤمنة) والتصويب من أ.

(٤) في ب، جـ: (لمطفل) والتصويب من أ.

[١٢٨٣] حديث: «لَا تُشَدُّ الرِّحَال»(١).

قال الكرماني: بلفظ النفي بمعنى النهي، فإن قلت لم عدل عن النهي إليه، قلت لإظهار الرغبة في وقوعه أو بحمل السامع على الترك، أبلغ حمل بألطف وجه.

قوله: «إلّا إلى ثلاثة (مساجد)(٢)».

قال الكرماني: الاستثناء مفرغ، فإن قلت: فتقدير الكلام، لا تشد الرحال إلى موضع، فيلزم أن لا يجوز السفر إلى مكان غير المستثنى، حتى لا يجوز السفر لزيارة إبراهيم الخليل عليه السلام ونحوه. لأن المستثنى منه في المفرغ لا بد أن يقدر أعم العام.

قلت: المراد بأعم العام، ما يناسب المستثنى، نوعاً ووضعاً كما إذا قلت: ما رأيت إلا زيداً، كان تقديره: ما رأيت رجلًا أو (واحداً)(٣) إلا زيداً، لا ما رأيت شيئاً أو حيواناً إلا زيداً، فهنا تقديره: لاتشدّ الرّحال إلا إلى ثلاثة.

قال: أي لا تشدّ إلى مسجد إلا إلى ثلاثة.

قال: وقد وقع في هذه المسألة في عصرنا مناظرات كثيرة في البلاد الشامية وصنف فيها رسائل من الطرفين.

قوله: (المسجد الحرام)، قال الكرماني: بالجرّ على البذل من ثلاثة، وبالرفع مبتدأ محذوف.

---

(١) المسند ٢/٢٣٤، ٣٢٨، ١٠٥، ٣/٧، ٣٤، ٩٣، ٦/٧، ٣٩٨، والبخاري ـ مسجد حج ٢/٨٣٤ باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد حديث ٥١١، ٥١٣، وأبو داود ـ مناسك ٢/٣٤٤ باب في إتيان المدينة، حديث ٢٠٣٣، والترمذي ـ صلاة باب في أيّ المساجد أفضل حديث ٣٢٥.

(٢) (مساجد) ساقطة من أ والتصويب م ب، جـ.

(٣) في أ (أوحدا لا زيداً) والتصويب من ب، جـ.

فهرس المسانيد

* مسانيد أصحاب الكنى

عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ

في إعْرَابِ الحَدِيثِ النَّبَوِي

لِجَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِي
(ت ٩١١ هـ)

الجُزْءُ الثَّالِث

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
دكتور سَلْمَان القُضَاة

دَارُ الجِيل
بيروت

تابع مسند أبي هريرة

[١٢٨٤] حديث: «سُؤَالِ القَبْرِ»[1].

قوله: (فَيَجْلِسُ فِي قَبْرِهِ غَيْرَ فَزِعٍ).

قال الطيبي: (غير فزع)، (فزع) صفة مشبهة.

قوله: (وَمَا هٰذَا الرَّجُل). (ما) استفهام، مبتدأ، وهذا الرجل الصفة والموصوف خبره، و(ما) يسأل به عن الوصف ولذلك سماه ووصفه. أي صاحب ذلك الاسم المفخم المشتهر لا يخفى على كل أحد، وهو أنه رسول الله ﷺ[2].

فقوله: رسول الله، يحتمل أن يكون خبراً، (وجاءنا) جملة استئنائية مبيّنة للجملة الأولى، أو أن يكون صفة، (وجاءنا) خبراً، والأول أوجه.

وذكر ضمير النار في إليه لتأويل العذاب وانتهاء في قوله: يحطم بعضها بعضاً نظراً إلى اللفظ.

[١٢٨٥] حديث: «**إذَ صلَّى أحدُكم فَلا يَضَعُ نعْلَيْهِ عن يَمِينِهِ ولا عَنْ يَسَارِهِ فيكونَ عن (يَمِينِ)[3] صَاحِبِهِ**»[4].

قال الطيبي: (فيكون) بالنصب جواب النهي.

---

(١) المسند ٦/١٤٠، وابن ماجه ـ زهد ٢/١٤٢٦ باب ذكر القبر ـ والبلى.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٣) (يمين) ساقطة من أ. والتصويب من ب، جـ.

(٤) أبو داود ـ صلاة ١/٢٧٢ باب المصلي إذا خلع نعليه أين يضعهما، حديث ٦٥٤.

[١٢٨٦] حديث: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكْتَالَ بالمِكْيالِ الأَوْفَى إِذَا صَلى علينا أَهْلَ البَيْتِ فَلْيَقُلْ...»[١].

قال الطيبي: (أَهْلِ البَيْتِ)، مجرور بدلاً من الضمير المجرور في علينا كما في قوله:

عَلَى حالةٍ لو أنَّ في القومِ حَاتِماً   عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حَاتِمُ[٢]

ويجوز أن يكون منصوباً بتقدير: أعني.

وقوله: (إِذَا صَلّى أَحَدُكُمْ)، شرط، جزاؤه (فَلْيَقُلْ) فالشّرط مع الجزاء جواب الشرط الأول، ويجوز أن يكون (إذا) ظرفاً، والعامل (فليقل) على قول من ذهب إلى أنّ ما بعد الفاء الجزائية يعمل فيما قبله، كما في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[٣]. فإنه معمول لقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾[٤].

[١٢٨٧] حديث: «وَأَوْمَأَ أَنْ كَمَا أَنْتُمْ»[٥].

قال الطيبي: (أَنْ) مفسّرة، لأن في (أومأ) معنى القول، ويجوز أن تكون مصدرية، والجار محذوف، أي أشار إليهم بالكون على حالهم.

[١٢٨٨] حديث: «أَسْرِعُوا بالجنازةِ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونها إِلَيْهَا»[٦].

---

(١) أبو داود ـ صلاة ١/٢٧٢، باب الصلاة على النبي ﷺ حديث ٩٨٢.

(٢) الشاهد للفرزدق في إعراب القرآن ٥٧٧، والعيني ٤/١٨٦، والكامل ١/١٣٨، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٢٤٥.

(٣) سورة قريش ١.   (٤) سورة قريش ٣.

(٥) في ب، جـ: (وأومأ إليهم أن كما أنتم)، المسند ٢/١١١، ٣/٥ والبخاري ـ أنبياء ٨، ٢٧، ٦/٣٦١ ـ طلاق ٩/٣٤٥، ومسلم ـ طهارة ١/٢٠٢ حديث ٨١، وأبو داود ـ ملاحم ٤/٤٧١.

(٦) المسند ٢/٢٤٠، ٢٨٠، ٣/٤١، ٥٨، والبخاري ـ جنائز ٣/١٠٩ باب السرعة بالجنازة حديث ١٣١٥، ومسلم ـ جنائز ٢/٦٣١ باب الإسراع بالجنازة، حديث ٥٠، وأبو داود ـ جنائز ٣/٤٦٧ باب الإسراع بالجنازة حديث ٣١٨١.

قال ابن مالك[1]: أنّث الضمير العائد[2] على الخبر وهو مذكر، وكان القياس (إليه) لكن المذكر[3] يجوز تأنيثه إذا أوّل بمؤنث، كتأويل الخير الذي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى، كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾[4]، وكقوله: ﴿فسنيسّره لليسرى﴾[5].

ومن إعطاء المذكر حكم المؤنث باعتبار التأويل، قوله ـ ﷺ ـ في إحدى الروايتين: «فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحيهِ دَوَاءً والأُخْرَى شِفَاءً»[6]، والجناح مذكر، ولكنه من الطائر بمنزلة اليد، فجاز تأنيثه مؤولاً بها.

ومن تأنيث المذكر لتأويله بمؤنث قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَة فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[7]، فأنَّث عدد الأمثال وهي مذكرة لتأويلها[8] بحسنات.

وقال الكرماني قوله: (فخير) خبر مبتدأ محذوف أي: فهو خير، أو مبتدأ خبره محذوف أي: فلها خير، أو فهناك خير.

[١٢٨٩] حديث: «لا تُصَرّوا الإِبلَ»[9].

قال القاضي عياض والنووي: المشهور في الرواية ضم التاء وفتح الصاد ونصب الإبل بوزن (تزكّوا) مِنْ يصرِّي يصرّى تصرية. وروي بفتح التاء وضمّ الصاد من

---

(١) شواهد التوضيح ٨٤.

(٢) في ب، جـ: (بالعائد على الخبر).

(٣) (المذكر) ساقطة من أ.

(٤) سورة يونس ٢٦.

(٥) سورة الليل ٧.

(٦) البخاري ـ ٥٩ كتاب بدء الخلق ـ ١٧ باب إذا وقع الذباب.

(٧) سورة الأنعام ١٦٠.

(٨) (لتأويلها) ساقطة من ب، جـ.

(٩) المسند ٢/٢٤٢ز٣/٤٦، والبخاري ـ بيوع ٤/٢٨٧ باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم حديث ٢١٤٨، ومسلم ـ بيوع ٣/١١٥١ باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه حديث ١١، والموطأ ـ بيوع باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة حديث ٩٦.

الصروري (لا تصر الإبل)[١]، بضم التاء بغير واو بعد (الراء)[٢]، ورفع الإبل على ما لم يسم فاعله من الصرّ أيضاً والصحيح الأول.

قال القرطبي: أصل (تصروا)، تصريوا، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ماقبلها، لأن واو الجمع لا يكون ماقبلها إلا مضموماً[٣]، فانقلبت الياء واواً. فاجتمع ساكنـان، فحذفت الواو الأولى وبقيت واو الجمع، لا يكون ما قبلها إلا مضموماً، فانقلبت الياء واواً فاجتمـع ساكنان، فحذفت الواو الأولى وبقيت واو الجمع. هذا أحسن ما قيل في هذا، (وإجرائه على غير قياس التصريف)[٤].

قوله: وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر.

قال الكرماني: فإن قلت: الرد بعد الأخذ فما معنى الرد في الصاع، قلت هو من قبيل:

عَلَفـتُـهـا تِبْـنَـاً وَمَـاءً بَارِداً. ... ...

بأن يقال إن ثَمَّ إضمار: أي: وسقيتها، أو يجعل علفتها مجازاً عن فعل شامل للعلف والسقي نحو أعطيتها.

[١٢٩٠] حديث الجمعة: «... وَفِي آخِر ثَلاثِ سَاعَاتٍ مِنْهَا سَاعَةٌ مَنْ دَعَا اللهَ فِيهَا اسْتُجِيبَ لَهُ»[٥].

---

(١) في ب، جـ (لا يصروا).

(٢) في أ (الواو) والتصويب من ب، جـ.

(٣) في ب، جـ (منصوبان).

(٤) في ب، جـ (وأجراه على قياس التصريف).

(٥) المسنـد ٣/٤٣٠، ٥/٢٨٤، ٤٥٠. والبخاري ـ جمعة ٢/٣٥٣ باب الساعة التي في يوم الجمعة حديث ٩٣٥، ومسلم ـ جمعة ٢/٥٧٩ باب في الساعة التي في يوم الجمعة حديث ١٣ـ١٦، والترمذي ـ جمعة باب في الساعة التي تُرْجى في يوم الجمعة حديث ٤٨٧.

قال الطيبي: (في) هنا تجريدية، إذ الساعة في نفس آخر ساعات كما في قولك: في البيضة عشرون رطلاً من حديد، والبيضة نفس الأرطال.

[١٢٩١] حديث: «فِي كُلّ كبد رَطْبَة أَجْرٌ»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: لِمَ أنّث رطبة؟ قلت: لأن الكبد مؤنث سماعي. فإن قلت: الكبد ليست ظرفاً للأجر، فما معنى (كلمة الظرفية؟ قلت تقديره: الأجر ثابت في إرفاء)(٢) أو في رعاية كل حي.

أو الكلمة للسببية كما قال بعضهم: في النفس المؤمنة مائة إبل، أي بسبب قتل النفس المؤمنة.(٣).

[١٢٩٢] حديث: «نهى عنِ الصَّلاةِ نِصْفَ النَّهَارِ»(٤).

قال الطيبي: (نصف) ظرف للصلاة على تأويل أن يصلي.

[١٢٩٣] حديث: «نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ، قال: لا، إلاّ مِنْ طِينٍ»(٥).

قال ابن مالك(٦): فيه شاهد على حذف المجزوم بلا التي للنهي، فإن مراده، لا تبنوها إلاّ من طين.

---

(١) المسند ٢/٣٧٥، ٥١٧. والبخاري ـ مساقاة ٥/٢٩ باب فضل سقي الماء حديث ٢٣٦٣ بلفظه ـ مظالم ٥/٩٥ حديث ٢٤٦٦، ومسلم ـ سلام ٤/١٧٠٣ باب فضل سقي البهائم... حديث ١٥٣، والموطأ ـ صفة النبي باب جامع ما جاء في الطعام والشراب حديث ٢٣.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٣) ورد في (أ) كلام مبتور في هذا الموضع أنظر العيني على البخاري ١٢/٢٠٧.

(٤) أبو داود ـ صلاة ١/٢٧٢، والنسائي ـ مواقيت ٤٠.

(٥) ٢/٣٠٧، ٣٨٥ والبخاري ـ أنبياء ٦/٣٦١ باب قول الله تعالى: (واذكر في الكتاب مريم..) حديث ٣٤٣٦. بلفظه، ومسلم ـ بر ٤/١٩٧٤ باب تقديم برّ الوالدين حديث ٨.

(٦) شواهد التوضيح ٩٥.

[١٢٩٤] حديث: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ صَلَاته إلى قوله: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَيُكْمَلَ بِهَا»(١).

قال الطيبي: أنّث ضمير التطوع نظراً إلى معنى الصلاة، والظاهر نصبه على جواب الاستفهام على أنه من كلام الله تعالى، وتؤيده رواية فكملوا بها، فريضته، وهو عطف على انظروا.

[١٢٩٥] حديث: «لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُد ذهباً ما يَسُرُّني أن لا يَمُرَّ عَلَيَّ ثلاثٌ وعِنْدِي مِنْهُ شَيْء»(٢).

قال ابن مالك(٣): تضمّن هذا الحديث ثلاثة أوجه أحدها ـ وهو أسهلها ـ: وقوع تمييز بعد مثل، ومنه قول الشاعر:

وَلَـوْ مِثْـلَ تُرْبِ الأَرْضِ دُرّاً وَعَسْجَـداً بَذَلْـتُ لِوَجْـهِ اللهِ كَانَ قَلِيلاً(٤)

والثاني وقوع جواب لو مضارعاً منفياً بما. وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً نحو: لو قام لقمت، أو منفيّاً بلَمْ نحو: لو قام لم أقم.

ولنا في وقوع المضارع في هذا الحديث جوابان:

أحدهما: أن يكون وضع موضعه وهو شرط كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْـرِ لَعَنِتُّمْ﴾(٥)، والأصل: لو أطاعكم، فكما وقع يطيع موقع أطاع وهو شرط، وقع

(١) المسند ٢/٢٩٠، ٤/٦٥، ٥/٧٢، وأبو داود ـ صلاة ١/٢٧٢ باب قول النبي ﷺ: (كل صلاة لا يتمها صاحبها تتم من تطوعه حديث ٨٦٤، والنسائي ـ صلاة باب المحاسبة على الصلاة.

(٢) المسند ٢/٢٥٦، ٣١٦، ٣٤٩، ١٤٩٥، ١٥٢، ١٦١، والبخاري ـ استعراض ٥/٥٣ باب أداء الديون حديث ٢٣٨٩ بلفظه، ومسلم ـ زكاة ٢/٦٧٣ حديث ٣١، والدارمي ـ رقاق باب في قول النبي ﷺ (لو أن لي مثل أحد ذهباً).

(٣) شواهد التوضيح ١٢٧ (ط العراق).

(٤) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح (ط العراق) ١٢٧.

(٥) سورة الحجرات: ٧.

يسرني موقع سرّني وهو جواب.

والثاني: أن الأصل، ما كان يسرني، فحذف كان وهو جواب لو، وفيه ضمير هو الاسم، ويسرني خبر. وحذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها، كثير في نثر الكلام ونظمه.

فمن النثر قوله ـ ﷺ ـ «المرءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِهِ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وإنْ شَرّاً فَشَرٌّ» ، أي: إنْ كان عملُه خيراً فجزاؤه خيرٌ، وإن كان عملُه شرّاً فجزاؤُه شرٌّ.

ومن النظم قول الشاعر:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِماً أَبَداً وإنْ مَظْلُوماً[1]

أي: إنْ كنت ظالماً فيهم وإنْ كنت مظلوماً.

وأشبه شيء بحذف (كان) قبل يسرني، حذف (جعل) قبل يجادلنا في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾[2]، أي: جعل يجادلنا في قوم لوط. لأن (لمّا) مساوية للَوْ في استحقاق جواب لفظ الماضي. فلمّا وقع المضارع في موقع الماضي دعت الحاجة إلى أحد أمرين: إمّا تأويل المضارع بماض، وإمّا تقدير ماض قبل المضارع، وهو أولى الوجهين.

الثالث: وقوع (لا) بين (أَنْ) و(يَمُرّ) والوجه فيه أن يكون (لا) زائدة كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[3] أي: ما منعك أن تسجد، لأنه امتنع من ثبوت السجود لا من انتفائه.

---

(١) الشاهد لليلى الأخيلية في ديوانها ١٠٩، وسيبويه والشنتمري ١/١٣٢، وشرح التصريح ١/١٩٣، والعيني ٢/٤٧، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٠، وهو بلا نسبة في الهمع ١/١٢١. وشاهد هذه المسألة في شواهد التوضيح قول النابغة:

حَدَبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضِنَّةَ كُلُّها إن ظالماً فيهمْ وإن مظلوما

(٢) سورة هود ٧٤. (٣) سورة الأعراف ١٢.

وكذا (ما يسرني أن لا يمرّ)، معناه ما يسرني أن يمر، و(لا) زائدة.

وقوله: (إلّا شيء أرصده لدين)

قال الطيبي: استثناء من قوله: (شيء)، وجاز لأن المستثنى منه مطلق عام، والمستثنى مقيّد خاص.

ووجه رفعه: أنّ المستثنى منه في سياق النفي في جواب لو، على معنى أنه يجوز أن يحمل (لا) في (أن لا يمر) على النفي، وأن تحمل بألّا على الصفة.

[١٢٩٦] حديث: «**مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمْسِي: سُبْحانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ، لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ القِيَامَةِ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ، إلَّا أَحَدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ**»(١).

قال الشيخ أكمل الدين: في الكلام حذف يدلّ عليه سياقه وتقديره والله أعلم: لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به أو بمثله إلّا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه، (ليكون)(٢) قائل (الزائد آتيا بأفضل)(٣)، والقائل مثل ما قال بالمثل. ولولا التقدير، لزم أن يكون الآتي بالمثل آتياً بأفضل وليس كذلك.

قال: والأصل أن يستعمل أحد في النفي وواحد في الإثبات، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر، وعلى هذا(٤) الحديث.

قلت: الأولى أن يجعل (أو) بمعنى الواو، أي قال مثل ما(٥) قال وزاد عليه، وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير.

وقال الطيبي: الاستثناء في قوله: (إلّا أحد)، منقطع والتقدير: لم يأت أحد

---

(١) المسند ٢/ ٣٧٠ الترمذي ـ دعوات ٦٠، ومسلم ـ الذكر ٢٩.

(٢) في ب، جـ (فيكون) وكلاهما جائز يصح به المعنى.

(٣) في أ (الزائد أفضل) والتصويب من ب، جـ.

(٤) (هذا) ساقطة من أ.

(٥) (ما) ساقطة من أ.

بأفضل مما جاء به، ولكن رجل قال مثل ما قاله، فإنه يأتي بمساويه، ولا يستقيم أن يكون متّصلاً إلاّ على التأويل نحو قوله:

وَبَــلْدَةٍ لَيْسَ بِهَــا أَنِـيسُ إِلاَّ الـيَعَــافِــيرُ وإلاَّ الـعِـيسُ[1]

[١٢٩٧] حديث: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[2].

قال ابن مالك[3] (رحمه الله)[4]: هذا من باب حذف الفاعل، فإن الضمير لا يرجع إلى الزّاني، بل الفاعل مقدر دلّ عليه ما قبله أي: ولا يشرب الشارب.

قال الزركشي: ورواه بعضهم بكسر الباء على النهي بقوله: إذا كان مؤمناً فلا يفعل[5].

[١٢٩٨] حديث: «مَا مِنْ أَيَّامٍ العملُ أحبّ إلى اللهِ أنْ يتعبّد له فيها (مِنْ)[6] عَشْرِ ذِي الحِجَّة»[7].

قال الطيبي: (لو قيل)[8]: (أن يتعبد) مبتدأ و(أحبّ) خبره و(من) متعلقة بأحب،

---

(١) البيتان لجِرَانِ العَوْد في ديوانه ٥٢، وهما في ابن السيرافي ٥٣٨ لنزال بن غلاب أو جران العود، وهما لجران في العيني ٣/١٠٧، والخزانة ٤/٥٤، ١٩٧ والدرر ١/١٩٢، وبلا نسبة في سيبويه والشَّنْتَمري ١/١٣٣، ٣٦٥، وشرح المفصل ٢/٨٠، والهمع ١/٢٢٥، ٢/١٤٤.

(٢) المسند ٢/٣١٧، ٦/١٣٩، والبخاري ـ ٤٦ كتاب المظالم والغصب ـ ٣٠ باب النهي بغير إذن صاحبه.

(٣) شواهد التوضيح ١٢٩.

(٤) (رحمة الله) ساقطة من أ.

(٥) يوجد في أ، ب كلام مبتور في هذا الموضع.

(٦) في أ (في) والتصويب من ب، جـ.

(٧) المسند ١/٢٢٤، ٣٣٨، ٢/٧٥، ١٣٢، وابن ماجه ـ باب صيام العشر حديث ١٧٢٧، ١٧٢٨.

(٨) في أ (قيل: لو قيل) والتصويب من ب، جـ.

لزم الفصل بين أحب ومعموله بأجنبي ، فالوجه أن يقرأ أحب بالفتح ، ليكون صفة أيام ، (وأن يتعبد) فاعله ، و(من) متعلق بأحب، والفصل لا يكون بأجنبي .

وهو مثل قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد . وخبر (ما) محذوف .

قال الطيبي :لو ذهب إلى أن أحبَّ خبر (ما)، وأنَّ (أن يتعبد) متعلق بأحب بحذف الجار، فيكون المعنى : ما من أيام أحب إلى الله بأن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة ، لكان أولى من حيث اللفظ والمعنى .

أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فإن سَوْق الكلام لتعظيم الأيام وتفخيمها والعبادة لها لا عكسه، وعلى ما ذهب إليه القائل، يلزم العكس مع ارتكاب ذلك التعسف .

[١٢٩٩] حديث: «**مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلاَ وَصَبٍ إلى قوله: حتّى الشَّوْكَة يُشَاكها**»[١] .

قال المظهري : يجوز رفع (الشوكة) على الابتداء والخبر يشا كها، وجرها على أن حتى عاطفة أو بمعنى الضمير في يشاكها مفعوله الثاني ، والمفعول الأول مضمر أقيم مقام الفاعل .

المعنى : حتى الشوكة يشاك المسلم تلك الشوكة .

[١٣٠٠] حديث: «**أَكْثِرُوا (ذِكْرَ)[٢] هَاذِمِ اللَّذاتِ**»[٣] .

---

(١) المسند ١/٤٤١ ، ٣/٢٣ ، ٤/٥٦، ٦/٣٩، ٤٢ ، ٤٣ ، ١٦٠ ، ١٨٥ ، ٢٥٧ ، والبخاري ـ مرض ١٠/١٠٣ باب (أشدّ الناس بلاء الأنبياء . . .) حديث ٥٦٤٨ ، ومسلم ـ برّ ٤/١٩٧٤ باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض. . . ، حديث ٤٩ ، ٥٢ ، والموطأ ـ عين باب ما جاء في أجر المريض حديث ٦ .

(٢) (ذكر) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ.

(٣) المسند ٢/٢٩٣ بلفظه، والنسائي ـ جنائز، وابن ماجه ـ زهد ٢/٤٢٥٨ .

قال المظهري: (الموتِ)[1] بالجر عطف بيان وبالرفع خبر مبتدأ محذوف وبالنصب على تقدير أعني.

حديث الموت: قوله «فَيَخْرُجُ كَأَطْيَبِ رِيحِ المِسْكِ»[2].

قال الطيبي: (الكاف) صفة مصدر محذوف، أي يخرج خروجاً مثل ريح المسك، يفق فارقها وقد فاق على سائر أرواح المسك[3].

قوله: (فَلَهُمْ[4] أَشَدُّ فَرَحاً)، اللام للابتداء مؤكدة و(هم) مبتدأ و(أشدّ) خبره، نحو قوله تعالى: ﴿لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾[5].

ولا يبعد أن تكون اللام جارة، (أي)[6]: لهم فرح أشدّ فرحاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾[7]، والفاء داخلة على الجملة كما في قوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[8]، لكنها جزائية، وهذه للتعقيب.

وقوله: (بِغَائِبِه) متعلق بمحذوف، و(يقدم) حال من غائبه، أي من فرح أحد بغائبه حال قدومه.

وقوله: (ذهب به)، لا بد من تقدير الفاء كما في قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا[9]

(١) يشير إلى قوله في الحديث نفسه: هاذم اللذات الموت.

(٢) المسند ٢/١١٢، ٣/٣٨٤، ٤/١٦١، ٣٠٩، ٥/٢٥١، ٣٩٠ والبخاري ـ مناقب ٦/٥٢٥، وأبو داود ـ حدود ٤/٥٢٠ والنسائي ـ جنائز ٤٢.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٤) في ب، جـ (فإنهم).

(٥) سورة النحل ١٢٦.

(٦) في أ (أن).

(٧) سورة النساء ٧٧.

(٨) سورة الواقعة ٨٩.

(٩) قائله عبد الرحمن بن حسان بن ثابت في المغني (ط بيروت) ٨٠، ١٣٣، وينسب الشاهد لأبيه وليس في ديوانه، وينسب لكعب بن مالك، وهو في سيبويه ١/٤٣٥، والخزانة ٣/٦٤٤، ٦٦٥، ٤/٥٤٧.

أي: إذا كان الأمر كما قلت: إنه مات ولم يلتحق بنا ذهب به.

وقوله: (إلى أمّه الهاوية الهاوية)، بدل أو عطف بيان لأمه.

[١٣٠١] حديث: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِل (منه)[١]»[٢].

قال ابن مالك في توضيحه[٣]: يجوز في (ثم يغتسل)، الجزم عطفاً على يبولنّ، لأنه مجزوم الموضع بلا التي للنهي ولكنه بني على الفتح لتوكيده بالنون، ويجوز الرفع على تقدير: ثم هو يغتسل، والنصب على إضمار (أنْ)، وإعطاء ثُمَّ حكم واو الجمع.

ونظيره في جواز الأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾[٤]، فإنه قرئ بجزم (يُدْرِك) ورفعه ونصبه. والجزم هو المشهور، والذي قرأ به السبعة، وأما الرفع والنصب فشاذان.

وقال النووي في شرح مسلم: الرواية، (يغتسل) مرفوع أي لا يبل ثم هو يغتسل منه.

وذكر شيخنا أبو عبدالله بن مالك أنه يجوز أيضاً جزمه عطفاً على موضع يبولنّ ونصبه بإضمار (أَنْ) وإعطاء ثمّ حكم واو[٥] الجمع.

فأما الجزم فظاهر، وأما النصب فلا يجوز لأنه يقتضي (أنّ النهي عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما وهذا لم يقله أحد بل)[٦] البول منهي عنه أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا.

---

(١) في ب، جـ (فيه) والتصويب من المسند.

(٢) المسند ٢/٢٥٩، ٢٦٥، ٣١٦، ٤٣٣، ٤٦٤، ٤٩٢، ٥٢٩، والبخاري ـ وضوء ٢١/٢٣٢ باب البول في الماء الدائم حديث ٢٣٩ بلفظه، ومسلم ـ طهارة ١/٢٠٣ باب النهي عن البول في الماء الراكد حديث ٩٦.

(٣) شواهد التوضيح ١٦٢.

(٤) سورة النساء ١٠٠.

(٥) في ب، جـ (وام الجمع).

(٦) ما بين الهلالين ساقط من أ.

وقال الكرماني: لا يقتضي الجمع، إذ لا يريد بتشبيه (ثمّ) بالواو المشابهة من جميع الوجوه، بل هو في جواز النصب بعده فقط. سلمنا، لكن لا يضر، إذ كون الجمع منهيّاً يعلم من هنا، وكون الإفراد منهيّاً يعلم من دليل آخر بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالْبَاطِلِ (وتَكْتُمُوا)[1] الحق﴾[2]، على تقدير النصب.

وقال ابن مالك[3]: هذا التعليل الذي علل به النووي ـ امتناع النصب ـ ضعيف، لأنه ليس فيه أكثر من كون هذا الحديث لا يتناول النهي عن البول في الماء الراكد بمفرده، وليس يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة بلفظ واحد (فيؤخذ)[4] النهي عن الجمع من هذا الحديث ويؤخذ النهي عن الإفراد من حديث آخر.

وقال القرطبي في شرح مسلم: الرواية الصحيحة (يغتسل) برفع اللام، ولا يجوز نصبها إذ لا ينصب بإضمار (أَنْ) بعد ثمّ، وبعض الناس قيده ثم يغتسل مجزومة اللام على العطف على (لا يبولنّ) وهذا ليس بشيء إذْ لو أراد ذلك لقال: ثم لا يغتسلن، لأنه إذ ذاك يكون عطف فعل على فعل، لا عطف جملة على جملة، وحينئذ يكون الأصل مساواة الفعلين في النهي عنهما، وتأكيدهما بالنون الشديدة، فإن المحل الذي تواردت[5] عليه شيء واحد وهو الماء، فعدوله عن (ثمّ لا يغتسلن) إلى ثم يغتسل دليل على أنه لم يرد العطف وإنما جاء ثم يغتسل على التنبيه على مثال الحال.

ومعناه إذاً[6]: أنه إذا بال فيه قد يحتاج إليه فيمتنع عن استعماله لما أوقع فيه من البول، وهذا مثل قوله ـ ﷺ ـ «لَا يَضْرِبْ أَحَدُكُم امرأته ضَرْبَ الأَمَةِ ثُمَّ يُضَاجِعُهَا[7]»،

---

(١) في أ (ولا تكتموا) وهو سهو من الناسخ.

(٢) سورة البقرة ٤٢.

(٣) في ب، جـ (قال ابن دقيق العيد) ويبدو أنه الصواب إذ لم نجد ما نسب إلى ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح.

(٤) (فيؤخذ) ساقطة من أ.

(٥) في ب، جـ (تواردوا).

(٦) (إذا) ساقطة من ب، جـ.

(٧) المسند ٤ / ١٧، ومسلم ـ جنة ٤٩.

برفع «يضاجعها» ولم يروه أحد بالجزم، ولا يتخيله فيه، لأن المفهوم منه أنه نهاه عن ضربها لأنه يحتاج إلى مضاجعتها في ثاني حال فتمتنع عليه لما أساء من معاشرتها، فيتعذر المقصود لأجل الضرب.

وتقدير اللفظ: هو يضاجعها، وثم هو يغتسل.

وقال الحافظ ابن حَجَر: قد تعقب كلام القرطبي بأنه لا يلزم من تأكيد النهي أن يعطف عليه نهي آخر غير مؤكد لاحتمال أن يكون التأكيد في أحدهما.

وقال البيضاوي في شرح المصابيح: ثم يغتسل فيه عطف على الصلة.

قال الطيبي في شرح المشكاة: لعله امتنع من العطف على (يبولنّ)، وارتكب هذا التعسف للاختلاف بين الإنشائي والخبري والمعنى عليه أظهر، فيكون (ثمّ) مثل الواو في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي لا (يكن منك أكل السمك وشرب اللبن)[1] أي لا تجمع بينهما لأن الاغتسال في الماء الدائم وحده غير منهي، أو مثل الفاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي﴾[2]، أي لا يكن من أحد البول في الماء الموصوف، ثم الاغتسال فيه، فثُمَّ استبعادية، أي يبعد من العاقل الجمع بين هذين الأمرين.

فإن قلت: عَلَامَ تعتمد في نصب يغتسل حتى يتمشى لك هذا المعنى.

قلت: إذا قوي المعنى لا يضرّ الرفع، لأنه حينئذ من باب (أَحْضُر الوَغَى)[3].

وقوله: (الَّذِي لَا يَجْرِي)، صفة مؤكدة للدائم. ذكره النووي وابن دقيق العيد والبيضاوي وغيرهم.

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٢) سورة طه ٨١.

(٣) من بيت لطرفة بن العبد تمامه:

ألا أيهذا اللائمي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أشهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدي

وقال الشيخ ولي الدين العراقي: الذي يظهر لي أنه إنما أتى بقوله (الذي لا يجري) بعد (الدائم)، لأن الدائم من الأضداد يطلق على الجاري أيضاً كما نقله القاضي عياض في المشارق والأنباري.

قلت: قد وقعت على كتاب الأنباري: الأضداد، فوجدته قاله فيه.

[١٣٠٢] حديث: «كَانَ رَسُولُ اللهِ يسكت بين التكبير والقراءة اسكاتة ـ أحسبه هنئة»[١].

قال القاضي عياض: رواية الجمهور بهاء مضمومة وهمزة.

وقال النووي: بتشديد[٢] الياء بلا همزة تصغير (هنة) أي قليلاً من الزمان ويقال هنيهة أيضاً.

وقال الكرماني: (هنيّه) بضم الهاء وفتح النون وتشديد التحتيه بغير همز، وهي تصغير (هنة) أصلها (هنوة) وهي كلمة كناية، ومعناها شيء، فلما صغّرت قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء. ومن همز فقد أخطأ. وروي هنهة بابدال الياء الثانية هاء، أي يسكت شيئاً قليلاً بينهما.

قوله (فقلت: بأبي وأمي يا رسول الله).

قال في النهاية: (الباء) متعلقة بمحذوف إمّا اسم فيكون تقدير: أنت مفدّى بأبي، وإما فعل فالتقدير: فديتك بأبي وحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به.

قوله: (إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟)

قال المظهري في شرح المصابيح: (إسكاتك) بالنصب مفعول فعل مقدر، أي

(١) المسند ٢/٤٤٨٧، ٥/٧، ١٥، ٢/٢٣١، والبخاري ـ أذان ٨٩، والنسائي ـ طهارة باب الوضوء بالثلج.

(٢) (بتشديد) ساقطة من ب، جـ.

أسألك إسكاتك ما تقول فيها، أو في إسكاتك ما تقول، فنصب على نزع الخافض. وفي رواية: أرأيت سكوتك.

قال الشيخ تاج الدين الفاكهاني: روايتنا في (أرأيت) بضم التاء.

قال ابن فرحون: هذا غريب. فإن جميع ما جاء من أرأيت بمعنى أخبرني في القرآن، التاء فيه مفتوحة.

قوله: (اللّهُمّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ (خَطَايَاي)[1]).

قال الكـرماني: فإن قلت: لم كرر لفظ الـ (بين) ههنا ولم يكرر بين المشرق والمغرب، قلت: إذا عطف على المضمر أعيد الخافض.

[١٣٠٣] حديث: «**لاَ يَقْبَلُ اللّهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتّى يَتَوَضّأَ**»[2].

قال أبو حيان: (أحد) هنا بمعنى واحد، وليس هو المقصود على النفي وشبهه في نحو قام أحد، والفرق بينهما، أن أصل هذا، أي المقصود على النفي همزة وحاء ودال، والآخر واو وحاء ودال، الهمزة فيه بدل من واو.

وقال ابن فرحون: يجب هنا تقدير حتى بإلى التي للغاية، أي إلى أن يتوضأ ولا يجوز تقديرها بـ(إلاّ أن) (يتوضأ)، لأنه يصير مفهومه: أنه لو صلى قبل الوضوء ثم توضأ قبلت، فيفسد المعنى بتقديرها.

[١٣٠٤] حديث: «**اللّهُمّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَر اللّهُمّ اجعلْها عليهم سنين كسنيّ يوسف**»[3].

---

(١) في أ (خطاي) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ٣١٨/٢ بلفظه، والبخاري ـ وضوء ٢، وأبو داود ـ طهارة باب فرض الوضوء حديث ٦٠ بنفس الألفاظ.

(٣) المسند ٢٥٥/٢، ٤١٨، والبخاري ـ أذان ١٢٨، ومسلم ـ مساجد ٢٩٤، ٢٩٥، وابن ماجه ـ إقامة باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر حديث ١٢٤٤.

قال البيضاوي: الضمير في (اجعلها) للوطأة أو للأيام، وإن لم يسبق لها ذكر لما دلّ عليها المفعول الثاني الذي هو سنين جمع التي هي بمعنى القحط وهي في الأسماء الغالبة كالبيت والكتاب.

وقال الزركشي: قوله: (كسنيّ يوسف بالتشديد)، وجاء على اللغة الغالبة من إجراء السنين مجرى الجمع المذكر[1] في الإعراب فيما قبل النون وسقوطها عند الإضافة وتخفيف الياء. قيده النووي وغيره.

وقال الكرماني: (اجعلها)، أي الوطأة كالسنين التي كانت في زمان يوسف مقحطة، وجمع السنة بالواو والنون شاذ من جهة أنه ليس لذوي العقول، ومن جهة تغير مفرده بكسر أوله. ولهذا جعل بعضهم حكمه حكم المفردات في جَعْل نونه معقب الإعراب كقول الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[2]

وقال ابن فرحون: يجيء (جعل) بمعنى (صيّر) فيتعدى لمفعولين، وبمعنى (خلق) نحو ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[3]، وبمعنى(سمّى) نحو: ﴿وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثاً﴾[4]، وبمعنى (ألقى) نحو: ﴿ويَجْعَلَ الخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ﴾[5]، ومنه الحديث «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء». أي فليلق، ويجوز أن يكون بمعنى صيّر، أي فليصير في أنفه ماء.

---

(١) (المذكر) ساقطة من ب، جـ.

(٢) الشاهد للصِّمَّةِ بن عبدالله القُشَيري في الخزانة ٣/٤١١ والعيني ١/١٦٩، وهو بلا نسبة في ابن عقيل ١/٥٨، والمفصل ٨٩، والأشموني ١/٨٦ وشرح المفصل ٥/١١، ومعاني القرآن ٢/٩٢.

(٣) سورة الأنعام ١.

(٤) سورة الزخرف ١٩.

(٥) سورة الأنفال ٣٧.

[١٣٠٥] حديث: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ»(١).

قال البيضاوي: (لولا) كلمة تدل على انتفاء الشيء لانتفاء غيره، و(لا) نافية، فدلّ الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة، لأن انتفاء النفي ثبوت، فيكون الأمر منفيّاً لثبوت المشقة..

[١٣٠٦] حديث: «مَنْ حَجَّ هـٰذَا البيتَ - فَلَمْ(٢) يَرْفُثْ ولَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّه»(٣).

قال الطيبي: (الفاء) في قوله: (فلم يرفث) عاطفة على الشرط وجوابه (رجع). أي صار، والجار والمجرور خبر له.

ويجوز أن يكون حالاً، أي: صار مشابهاً لنفسه في البراءة عن الذنوب في يوم ولدته أمه.

و(كيوم) بالفتح والكسر جائز.

[١٣٠٧] حديث: «شَرُّ مَا فِي الرَّجُلِ شُحٌّ هَالِعٌ وَجُبْنٌ خَالِع»(٤).

(قال الطيبي) : (هالع)، أي: ذو هلع، كيوم عاصف وليل نائم، ويحتمل أن يكون (هالع) بمكان (خالع)، للازدواج.

وقال الطيبي: يحتمل أن يحمل على الإسناد المجازي، فيسند إلى الشحّ ما هو

---

(١) المسند ١/ ٨٠ بلفظه وزاد: (عند كل صلاة)، ١٢٠، ٢/ ٢٤٥، ٢٥٩، ٤٠٠، ٤/ ١١٤، ٥/ ١٩٣، ٦/ ٣٢٥، والبخاري - جمعة - باب السواك يوم الجمعة، ومسلم - طهارة - باب السواك حديث ٤٢، والموطأ - طهارة- باب ما جاء في السواك حديث ١١٤.

(٢) في أ (ولم).

(٣) المسند ٢/ ٤١٠، ٢٢٩، ٢٤٨، والبخاري - حج ٤ ومسلم - ٤٣٧٨، وابن ماجه - مناسك ٢/ ٩٦٤ باب فضل الحج والعمرة حديث ٢٨٨٩.

(٤) المسند ٢/ ٣٠٢، ٣٢٠ بلفظه، وأبو داود - جهاد باب في الجرأة والجبن حديث ٥٢١١ بلفظه.

مسند إلى صاحبه مبالغة.

[١٣٠٨] حديث: «**أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَم**»(١).

قال الزركشي: (أيّ) مبتدأ، وأعظم خبره.

قوله: (أَنْ تصدقَ وأنتَ صحيحٌ شحيح ولا تهمل).

قال الزركشي: فيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والإسكان.

وقال الطيبي: (ولا تهمل) عطف على تصدق، وكلاهما خبر مبتدأ محذوف. أي: أفضل الصدقة أن تصدق.

[١٣٠٩] حديث: «**لَا تَقُومُ السَّاعةُ حَتَّى يكثرَ فِيكُمُ المَالُ فيفيضُ، حتى يُهِمّ ربَّ المالِ من يقبل صدقته**»(٢).

قال الزركشي: بضم الياء وكسر الهاء من الهمّ، وهو الحزن، يقال أهمّه، إذا أحزنه، و(ربّ المال بالنصب) مفعول، و(من يقبل) هو الفاعل.

ومنهم من قيده بضم الهاء من (همّ)، بمعى قصد، ورب المال مرفوع فاعل ومن يقبل، مفعول، أي يقصده وهذا حكاه عياض والنووي وغيرهما، وليس بشيء والمعنى على الأول.

وقال النووي: الأول أجود وأشهر.

قوله: (وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه لا أرب لي فيه).

---

(١) المسند ٢/٢٣١، ٢٥٠، ٤١٥، ٤٤٧، ومسلم زكاة حديث ٩٣، وابن ماجه ـ وصايا ـ باب الإمساك في الحياة والتبذير عند الموت حديث ٢٧٠٦.

(٢) المسند ١/٨٩، ٩٣، ٢/١٩٩، ٢٣١، ٢٧١، ٣٠٣، ٣/١٧، ٣١، ٣٨٩، والبخاري ـ فتن ٣/١٣ باب ٢٥ حديث ٧١٢١ ـ زكاة باب الصدقة قبل الرد، حديث ١٤١٢، بلفظه، ومسلم ـ إيمان حديث ٢٤٨، وابن ماجه ـ فتن باب أشراط الساعة حديث ٤٠٤٧.

قال الزركشي: (فيقول) بالنصب عطفاً على ما قبله.

[١٣١٠] حديث: «**العمرةُ إلى العمرةِ كفّارةٌ لِمَا بينهما**»[١].

قال ابن السني: (إلى) بمعنى (مع) أي: العمرة مع العمرة.

[١٣١١] حديث: «**الصَّلواتُ الخَمْسُ والجمعةُ إلى الجمعةِ ورمضان إلى رمضان مكفّرات لما بينهنّ إذا اجتنبَ الكبائرُ**»[٢].

قال الطيبي: قوله: (والجمعة)، المضاف محذوف، أي صلاة الجمعة منتهية إلى الجمعة، وصوم رمضان منتهياً إلى صوم رمضان، و(مكفرات) خبر عن الكل و(لما بينهنّ) معلول لاسم الفاعل، ولذا دخلت اللام فيه، و(إذا اجتنب) شرط وجزاء دلّ عليه ما قبله.

[١٣١٢] حديث: «**لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ إلاّ يوماً قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ**»[٣].

قال الكرماني: فإن قلت: ما وجه هذا الكلام إذْ لا يصح استثناء (يوماً) من (يوم الجمعة)، ولا يصح أيضاً جعله ظرفاً ليصوم.

قلت: هو ظرف ليصوم المقدر، أو (يوماً)، منصوب بنزع الخافض وهو باء المصاحبة أي بيوم.

---

(١) المسند ٢/٢٤٦، ٤٦١، ٤٦٢، ٣/٤٤٧، والبخاري ـ عمرة باب وجوب العمرة وفضلها حديث ١٧٧٣ بلفظه، ومسلم حج حديث ٤٣٧، والموطأ ـ حج باب ما جاء في العمرة.

(٢) المسند ٢/٤٠٠، ٤١٤، ٥٠٦، ٣/٣٩، ٧٥، ٤٣٩، ومسلم طهارة ١٦، ١٤، ١٥، والترمذي ـ صلاة باب ما جاء في فضل الصلوات الخمس حديث ٢١٤.

(٣) المسند ١/٢٨٨، ٢/٢٤٨، ٢٨٦، ٣/٢٩٦، ٥/٥٢٥، والبخاري ـ صوم ٤/١٠٣ باب صوم يوم الجمعة حديث ١٩٨٥ بلفظه، ومسلم ـ صيام ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، وأبو داود ـ صوم ٢/٧٣٦ باب النهي عن أن يخص يوم الجمعة بصوم حديث ٢٤٢٠.

[١٣١٣] حديث: «**لَا صَلَاةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إلَّا فِي المَسْجِدِ**»[١].

قال ابن الدهان في الغرة: هذا الحديث يقرره جماعة بكامله، وهذا نقض لما[٢] أصّلناه من أن الصفة لا يجوز حذفها والتقدير عندي: لَا كمالَ صلاةٍ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

[١٣١٤] حديث: «**مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - ﷺ - أحدٌ أَكْثَر حديثاً عنه منّي إلَّا مَا كانَ مِنْ عبدِاللهِ بنِ عَمْرو[٣] فإنّه كانَ يكتبُ ولا أكتبُ**»[٤].

قال الكرماني: (أكثر) بالنصب ويحتمل الرفع أيضاً، وهو أفعل التفصيل وجاز وقوع المفاضلة بينه وبين لفظ (مني) لأنها ليست أجنبية.

فإن قلت: (إِلَّا مَا كَانَ) أهو استثناء متصل أم منقطع؟

قلت: يحتمل الانقطاع، أي: لكن الذي كان من عبدالله - أي الكتابة - لم يكن مني، والخبر محذوف بقرينة باقي الكلام.

ويحتمل الاتصال نظراً إلى المعنى، إذ (حديثاً) وقع تمييزاً والتمييز كالمحكوم عليه، فكأنه قال: ما أحد حديثه أكثر من حديثي إلا أحاديث حصلت من عبدالله.

[١٣١٥] حديث: «**الإيمانُ بضعٌ وسبعونَ شعبةً فأفضلُها قولُ لَا إِلـهَ إلَّا الله**»[٥].

قال الطيبي: فإن قلت: ما معنى الفاء في (فأفضلها).

---

(١) البيهقي ٣/٧٥، ١١١، والدارقطني ١/٢٠.

(٢) في ب، جـ (إلى) والتصويب من أ.

(٣) في ب، جـ (ابن عمر) والتصويب من أ.

(٤) المسند ٢/٢٤٩، والبخاري - علم ١/١٤٠ باب كتابة العلم حديث ١١٣ بلفظه، والترمذي - علم باب في الرخصة في كتابة العلم، حديث ٢٨٠٦.

(٥) المسند ٢/٤١٤، ٤٤٥، والبخاري - إيمان باب أمور الإيمان حديث ٩، ومسلم - إيمان ٥٧، ٥٨، وابن ماجه - مقدمة باب في الإيمان حديث ٥٧.

قلت (هي)[1] جزاء محذوف، كأنه قيل: إذا كان الإيمان ذا شعب.

[١٣١٦] حديث: «فَلَمَّا قَدِمَ جاءَهُ بِالأَلْفِ دِينَارٍ»[2].

قال ابن مالك[3]: في[4] وقوع دينار بعد الألف ثلاثة أوجه أحدها ـ وهو أجودها: أن يكون أراد (بالألف) ألف دينار، على إبدال ألف المضاف من المعرف بالألف واللام، ثم حذف المضاف وهو البدل، لدلالة المبدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الخبر كما حذف المعطوف المضاف، وترك المضاف إليه على ما كان عليه من الخبر قبل الحذف، في نحو: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة. وفي الحديث الآخر: «ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ العَشْرَ آياتٍ»[5] يحمل أيضاً على أن المراد: فقرأ العشر عشر آيات على البدل، ثم حذف البدل وبقي ما كان مضافاً مجروراً.

ومن حذف[6] البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه، ما جاء في جامع المسانيد من قول النبي ـ ﷺ ـ «خَيْرُ الخَيْلِ الأدهمُ الأقرحُ الأرثَمُ المحجلُ ثلاث»[7] أي المحجّل محجّل ثلاث، وهذا أجود من أن يكون على تقدير المحجل في ثلاث.

ومن حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه قول الراجز:

الآكِلُ المالَ اليتيمِ بَطَرَا يأكُلُ ناراً وَسَيَصْلَى سَقَرَا[8]

---

(١) في أ (في) والتصويب من ب، جـ.

(٢) البخاري ٣/١١٨ برواية: (. . أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل. . ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار. .).

(٣) شواهد التوضيح (ط العراق) ١١٢.

(٤) (في) ساقطة من ب، جـ.

(٥) البخاري ـ كتاب العمل في الصلاة ـ باب استعانة السيد في الصلاة.

(٦) في ب، جـ: (ومن ثم حذف البدل) ولا يستقيم السياق عليه.

(٧) ابن ماجه ـ جهاد ١٤.

(٨) الشاهد بلا نسبة في الهمع ٢/٥٢، والدرر ٢/٦٥، وشواهد التوضيح (ط العراق) ١١٣.

أراد: الآكل المالَ (مالَ)[1] اليتيم.

ومثله قول الشاعر:

المـــالُ ذِي كرمٍ تنـمـي محــامــدُه   مَا دَامَ يبــذُلُــهُ فِي الســـرِّ والـعَلَنِ[2]

أراد المال مال ذي كرم.

وقد يحذف (المضاف)[3] باقياً عمله، وإن لم يكن بدلاً كقوله عليه (السّلام)[4]: «فضلُ الصلاةِ بالسّواك على الصلاةِ بغيرِ سواكٍ، سبعين صلاةً». أي (فضل)[5] سبعين صلاة.

ويجوز أن يكون الأصل بسبعين صلاة فحذفت الباء وبقي عملها.

الوجه الثاني: أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار والمراد بالألف الدنانير. فأوقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى﴾[6]، ثم حذفت اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالاً، فكتب على اللفظ كما كتب: (ولا الدّار الآخرة)[7] في الأنعام على صورة (ولدار الآخرة).

الوجه الثالث: أن يكون الألف مضافاً إلى دينار، والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة.

---

(١) (مال) ساقطة من (أ) والتصويب من ب، جـ و شواهد التوضيح.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٦٦، والهمع ١/٨٨، وشواهد التوضيح (ط العراق) ١١٣.

(٣) (المضاف) ساقطة من أ.

(٤) في ب، جـ (عليه الصلاة والسلام). والحديث في المسند ٦/٢٧٢.

(٥) في أ (فضله) والتصويب من ب، جـ.

(٦) سورة النور ٣١.

(٧) سورة الأنعام ٣٢.

ذكر جواز الوجه أبو علي الفارسي وحمل عليه قول الشاعر:

تُولِـي الـضَّـجِـيعَ إِذَا تَنَبَّـهَ مَوْهِـنـاً كالأقحُـوانِ مِنَ الـرَّشَـاشِ المُسْتَقِي[1]

قال أبو علي: (أراد رشاش المستقي)، فزاد الألف واللام ولم يمنعا من الإضافة.

ولقوله (فقرأ العشر آيات) من هذا الوجه نصيب، أعني كون الألف واللام زائدتين غير مانعتين من الإضافة.

[١٣١٧] حديث: «لَا يُلْدَغ المؤمنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ»[2].

قال الخطابي: يروى على النهي بالسكون وكسر الغين لالتقاء الساكنين، وعلى الخبر بالرفع.

[١٣١٨] حديث: [«إنّكم فِي زَمَانٍ مَنْ تَرَكَ عُشْرَ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ»[3].

قال الطيبي: الجملة الشرطية صفة الزمان، والراجع محذوف أي من ترك منكم فيه][4].

[١٣١٩] حديث: «السَّاعِي عَلَى الأَرملَة والمِسْكِينِ كالقَائِمِ لَا يَفْتُرُ»[5].

قال الكرماني: (لا يفتر). صفة لقائم كقوله:

---

(١) الشاهد للقطامي في ديوانه ٤٣٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤، وبلا نسبة في شواهد التوصيح ١١٤، ومعجم شواهد النحو العربية ١/ ٢٥٤. وهو في المخطوطات غير واضح.

(٢) المسند ٢/ ١١٥، ٣٧٩، والبخاري ـ أدب باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين حديث ٦١٣٣، ومسلم ـ زهد ٦٣، وابن ماجه ـ فتن ٢/ ١٣١٨ باب العزلة حديث ٣٩٨٣.

(٣) الترمذي ـ فتن ٧٩، وانظر كشف الخفاء ١/ ٢٥٢.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) المسند ٢/ ٣٦١، ٤/ ٢٨٢، والبخاري ـ نفقات باب فضل النفقة على الأهل حديث ٥٣٥٣، ومسلم ـ زهد ٤١، وابن ماجه ـ تجارات ٢/ ٢٧٤ باب الحث على المكاسب حديث ١٢٤٠.

وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَلَى الَّـلئِيمِ يَسُـبُّـنِي[1] ... ...

[١٣٢٠] حديث: «**مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً مِمّا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللهِ لا يَتعَلَّمُه إلاّ ليصيبَ بِهِ عَرَضاً مِنَ الدُّنيا**»[2].

قال الطيبي قوله: (لا يتعلّمه) حال، إمّا من فاعل (تعلّم) أو من مفعوله لأنه تخصص بالوصف، ويجوز أن يكون صفة أخرى لـ(علماً)[3].

[١٣٢١] حديث: «**إذا نُودِيَ للصَّلاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُراطٌ**»[4].

قال الكرماني: قوله: (له ضراط) جملة اسمية وقعت حالاً بدون الواو، وهو ليس بضعيف، لحصول الارتباط.

وقد ورد في القرآن، قال تعالى: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[5].

وقوله: (حتّى يظلَّ الرجلُ إنْ يدري كَمْ صلَّى)

قال أبو البقاء[6]: الصواب في (إنْ) هنا الكسر وتكون نافية بمعنى (ما)[7]، أي يظل لا يدري كم صلى كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ**﴾[8].

وقال غيره: وهي موافقة لرواية (لا يدري).

---

(١) الشاهد لعُمَيرة بن جابر الحَنَفي في الحماسة ١٧١، وهو لرجل من سلول في سيبويه والشنتمري ٤١٦/١، والعيني ٥٨/٤، والخزانة ١٧٣/١ وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٠/٣، وابن عقيل ٢٦١/٢، والهمع ٩/١.

(٢) المسند ٣٣٨/٢، وابن ماجه ـ مقدمة باب الانتفاع بالعلم حديث ٢٥٢.

(٣) في ب، جـ (تعلما).

(٤) المسند ٣١٣/٢: ٣٩٨، والبخاري ـ أذان ٤، ومسلم ـ صلاة ١٧، ١٩ والموطأ ـ نداء باب ما جاء في النداء حديث ٦. وأبو داود ـ صلاة باب رفع الصوت بالأذان، حديث ٥١٦.

(٥) سورة البقرة ٣٦، سورة الأعراف ٢٤.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٣٥.

(٧) (ما) ساقطة من أ.

(٨) سورة الأنبياء ١١١.

قال عياض: وروي بالفتح.

قال ابن عبد البر: وهي رواية أكثرهم.

قال القرطبي: وليست بشيء إلا مع رواية (يضلّ) بالضاد، فيكون إنْ مع الفعل بتأويل المصدر، ومفعول (يضل) (إنْ يدري) بإسقاط حرف (الجرّ)[1]، أي: يضل عن درايته وينسى عدد ركعاته.

قال: وهذا أيضاً فيه بعد.

قال الطيبي: كرر حتى خمس مرات: أولهن، والرابعة والخامسة بمعنى كي: والثانية والثالثة دخلتا على الجملتين الشرطيتين وليستا للتعليل.

[١٣٢٢] حديث: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ يَأْتُونَكُمْ مِنَ الأَحَادِيثِ بِمَا لاَ تَسْمَعُوا فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لاَ يُضِلُّونَكُمْ وَلاَ يُفَتِّرُونَكُمْ»[2].

قال الطيبي: (النون) مانعة من أن يكون جواباً للأمر ففيه وجهان: أحدهما أن يكون إخباراً فكأنه لما قيل: احذروا أنفسكم عنهم، واحذروهم أن يتعرضوا لكم، قيل ماذا يكون هذا الحذر؟ فأجيب لايضلونكم. كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ﴾[3]، إذا قرئ بالرفع على إرادة الإخبار.

وثانيهما: أن يكون خبراً بمعنى النهي كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ﴾[4].

---

(١) في أ (الجزاء) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/١١٨، ٢٣٧، ٣١٣، ٣٤٩، والبخاري ـ فتن ٢٥، ومسلم ـ فتن ٨٤، وابن ماجه ـ فتن باب ما يكون في الفتن حديث ٣٩٥٢.

(٣) سورة المائدة ١٠٥.

(٤) سورة البقرة ٨٣.

وهذا أبلغ[1] من صريح النهي، كأن المطلوب قد حصل وهو يخبر عن حصوله فيكون النهي تأكيد اللام كأنه قيل: احذروهم ولا تتعرضوا لما أن تعرضتم لهم يضلونكم. كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[2]، وقوله: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾[3].

[١٣٢٣] حديث: «الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَذَرُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ (مِنْ أَجْلِي)[4]»[5].

قال في النهاية: أي: من أجلي، وأصله من جزاي فحذف النون وخفف الكلمة وكثيراً ما يرد هذا.

[١٣٢٤] حديث: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ باللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»[6].

قال القاضي عياض: فيه حجة لمن صحح إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم وحكموا فيها قول من قال من العرب وهم بنو الحارث: أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ. وعليه حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[7]، وأكثر النحاة يأبون هذا ـ وهو مذهب سيبويه ـ ويتأولون هذا ومثله، ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير، ولا يرفعـونه بالفعل، كأنه قال: لما أسرّوا النجوى، قال: من هم؟ قال: الذين ظلموا.

وقال القرطبي: الواو في قوله: (يتعاقبون) علامة الفاعل المذكر المجموع على

---

(١) في ب، جـ أنفع.

(٢) سورة الأنفال ٢٥.

(٣) سورة طه ١٦.

(٤) في ب، جـ (مجراي).

(٥) المسند ١/٤٤٦، ٢/٢٥٧، ٣/٤٠، والبخاري ـ صوم ٢ ومسلم ـ صيام ١٦٠ ـ ١٦٤، والموطأ ـ صيام ـ باب جامع الصيام حديث ٥٨. وابن ماجه ـ أدب باب فضل العمل حديث ٣٨٢٣.

(٦) المسند ٢/٢٧٥، ٣١٢، والبخاري ـ مواقيت ١٦، ومسلم ـ مساجد ٢١٠، والموطأ ـ سفر ـ باب جامع الصلاة حديث ٨٢.

(٧) سورة الأنبياء ٣.

لغـة بني الحـارث، وهـم القائلون: أكلوني البراغيث، وهي لغة فاشية عليها حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

وقد تعسف بعض النحاةِ في تأويلها وردها للبدل وهو تكلف مستغنى عنه، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح.

قال الحافظ ابن حجر: وقد توارد جماعة من الشراح على أنّ حديث الباب من هذا القبيل ووافقهم ابن مالـك، ونـاقشه أبو حيان قائلاً: إن هذا الطريق اختصرها الراوي، وقد أخرجه البزار بلفظ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلاَئِكَةً يتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَة بالليلِ وملائكة بالنهار».

وهو عند البخاري في بدء الخلق بلفظ: «المَلاَئِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

وعند النسائي بلفظ: «إنَّ الملائكةَ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ» فقوِيَ بخط أبي حيان.

قلت: قد سبق أبا حيان إلى هذا (الاستدراك)[1] السهيلي.

وأما ابن مالك فإنه سمّىٰ هذه اللغة في تصانيفه لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة) وتبعه الرضي على ذلك بعد أن كان النحاة يسمونها: لغة أكلوني البراغيث.

[١٣٢٥] حديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبواهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ»[2].

قال الأندلسي في شرح المفصل: فيه أوجه:

أحدها: أن يكون (أبواه) مبتدأ و(هما) مبتدأ ثان، و(اللذان) خبرها، والجملة

---

(١) في أ (الاستدراك) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٣١٥، ٣٤٦ بلفظ (ما من مولود)، وانظر البخاري ـ جنائز ٨٠، ومسلم ـ قدر ٢٢، ٢٣.

في موضع خبر (أبواه)، أو أبواه[1] وما بعده في موضع خبر كان، واسم كان مضمر فيها يعود على المولود ومثله قول الشاعر:

إِذَا ما الـمَـرْءُ كَانَ أَبُـوه عبس فحَسْـبُـك مَا تريدُ إلـى الـفَـخَـارِ

الثاني: أن يكون في (يكون) ضمير المولود[2]و(أبواه) مبتدأ، (وهما) فصلاً[3] وخبر (أبواه) (اللذان) بصلتها، والجملة أيضاً في موضع خبر كان.

الثالث: أن يكون في كان ضمير الشأن والجملة خبرها، و(هما) يحتمل الوجهين هنا أيضاً.

الرابع: أن ينصب (اللذين) على خبر كان ويكون (هما) فصلاً لا غير، واسم كان (أبواه) فإن ثنيت على إضمار المولود في كان، قلت: كل مولودين يولدان على الفطرة حتى يكون أبواه، وحتى يكونوا في الجمع. وتفرد على قول من جعل اسم كان (أبواه). وعلى من جعل في كان ضمير الشأن. لأنه لا يثنى ولا يجمع.

وقال ابن هشام الخضراوي: في الحديث عندئذٍ أنه يجوز أن يكون (على الفطرة) حالاً من الضمير، و(يولد) في موضع الخبر و(حتى) بمعنى: إلّا أن المنقطع، كأنه قال: إلّا أن يكون أبواه يهودانه والمعنى: لكن أبواه يهودانه.

وفي فتح الباري: ذكر ابن هشام في المغني، عن ابن هشام الخضراوي: أنه جعل هذا الحديث شاهداً لورود حتى للاستثناء.

وذكر بلفظ: كُلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، حَتّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِه.

---

(١) في ب، جـ (وأبواه).

(٢) (المولود) مكررة في أ.

(٣) في أ (فعلًا) والتصويب من ب، جـ، أي: ضمير فصل.

وقال: ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي: يولد على الفطرة، ويستمر على ذلك، حتى يكون، يعني: فتكون الغاية على ما بها.

وقال صاحب المغني في موضع آخر: إلّا أنه ضمّن يولد معنى (ينشأ) مثلاً.

قال الحافظ ابن حجر: وقد وجدت الحديث في تفسير ابن مردويه من طريق الأسـود بن سريع بلفظ: «لَيْسَتْ نَسَمَةٌ[1] تُولَدُ إلّا ولدتْ عَلَى الفِطْرةِ، فَمَا أنْ يَزَال عَلَيْهَا حَتّى يبين عنها (لسانُها)[2]».

(وهو) يؤيد الاحتمال المذكور.

قال: واللفظ الذي ساقه الخضراوي لم أره في الصحيحين، ولا غيرهما، إلّا عند مسلم، ما من مولود إلّا يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه، وفي مستخرج أبي نعيم: «ما من مولود يولد في بني آدم إلّا يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه».

[١٣٢٦] حديث: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إلّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهوّدانه أَوْ يُنَصّرَانِه أَوْ يُمَجّسَانِهِ كَمَا تُنْتَج البهيمة بهيمةً (جَمْعَاء)[3] هل تُحِسُّون فِيها مِنْ جَدْعَاء»[4].

قال الطيبي ثم الكرماني: (مِنْ) زائدة، و(مولود) مبتدأ، و«يولد» خبره.

وتقديره: من مولود يوجد على أمر إلّا على الفطرة، و(الفاء): إمّا للتعقيب وإمّا للسببية، أو جزاء شرط مقـدر، أي: إذا تقـرر ذلك من تغير كان بسبب أبويه، إما بتعليمهما إيّاه، أو ترغيبهما، أو كونه تبعاً لهما في الدين.

و(تُنْتَـج) على بناء المفعول، قال الجوهري: نُتجت الناقة[5] على ما لم يسم

---

(١) في ب، جـ (بسمية) والتصويب من أ.

(٢) في ب، جـ (شأنها).

(٣) في ب، جـ (جمعا) والتصويب من أ.

(٤) المسند ٢/٣١٥، ٣٤١، والبخاري ٢/١١٨، ٦/١٤٣، ومسلم ـ القدر٢٢.

(٥) (الناقة) ساقطة من ب، جـ.

فاعله، تنتج نتاجاً.

ولفظ (كما) إمّا حال من الضمير المنصوب في (يهودانه)، (أي: يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة تشبيهاً بالبهيمة التي جدعت بعد أن خلقت سليمة)[1].

وإمّا صفة مصدر محذوف. أي يغيّرانه تغييراً مثل تغييرهم البهيمة السليمة. والأفعال الثلاثة تنازعت في (كما) على التقديرين و(بهيمة) مفعول ثان لقوله (تنتج).

(وهل تحسّون)، صفة أو حال، أي: بهيمة مقولاً فيها هذا القول.

أي: كل من نظر إليها قال هذا القول لظهور سلامتها.

[١٣٢٧] حديث: **«خَيْرُ الصَّدَقةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنى»**[2].

قال الخطابي: (الظّهر) قد يزاد في مثل هذا إشباعاً للكلام.

وقال البغوي: أي: غنى يستظهر به على النوائب التي تنوبه.

وقال التوربشتي: هو مثل قولهم: هو راكب متن السلامة، ونحوه من الألفاظ التي يعبر بها عن التمكن من الشيء والاستعلاء عليه.

وقال بعضهم: (عنْ) للسببية، و(الظّهر) زائد. أي خير الصدقة ما كان سببها غنى في المتصدق.

[١٣٢٨] حديث: **«مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ إلاّ مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أحدُهما: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنفقاً خَلَفاً، ويقولُ الآخرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكاً تَلَفاً»**[3].

قال الطيبي: (ما) بمعنى ليس، و(يوم) اسمه، و(مِنْ) زائدة، و(يصبح العباد)، صفة ليوم، و(ملكان) مستثنى من محذوف هو خبر (ما).

---

(١) ما بين الهلالين ساقطة من أ.

(٢) المسند ٢/٣٧٨، ٤٠٢، ٤٧٩، ٥٢٤، البخاري ٢/١٣٩، ٧/٨١، ومسلم ـ الزكاة ٢٥.

(٣) البخاري ٢/١٤٢، ومسلم ـ الزكاة ٥٧.

المعنى: ليس يوم موصوف بهذا الوصف ينزل فيه أحد إلّا ملكان يقولان كيت وكيت، فحذف المستثنى منه ودلّ عليه بوصف المَلَكَيْن ينزلان.

ونظيره في مجيء الموصوف مع الصفة بعد إلا في الاستثناء المفرغ قولك: ما اخترت إلّا رفيقاً منكم. التقدير: ما اخترت منكم أحداً إلّا رفيقاً. وهو من أمثلة كتاب المفتاح.

قال الكرماني: (في حديث: «مَا مِنْ يَومٍ يصبحُ العبادُ فِيهِ الخ»)[1].

فإن قلت: ما المستثى منه، قلت خبر (ما) محذوف وهو «يقول[2] أحدهما»، أي: ليس يوم موصوف بكذا، ينزل أحد إلا ملكان.

فحذف المستثنى منه بقرينة دلالة وصف الملكين عليه.

قال: وقوله في الثاني: (أَعْطِ) مشاكلة للأول إذ التلف لا يُعْطَى.

[١٣٢٩] حديث: («إنّ خِيَاركُمْ أحسنُكم قَضَاءً»[3].

قال الكرماني: في خياركم يحتمل أن يكون مفرداً بمعنى المختار، وأن يكون جمعاً.

فإن قلت: (أحسن)، كيف يكون خبراً له لأنه مفرد، قلت: أَفْعَل التفضيل المضاف، المقصود به الزيادة، جائز فيه الإفراد والمطابقة (لمن حوله)[4].

وقوله في الحديث: (أَوْفَيْتَنِي، أَوْفَى اللهُ بِكَ) إن قلت كان القياس في مقابلته أوفاك الله.

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ (ينزل) والتصويب من أ.

(٣) المسند: ٢/٣٩٣، ٥٠٩. البخاري ٢/١٥٣، ٢٠٢، ومسلم ـ الساقة ١٢٠، والترمذي رقم ١٣١٧، وابن ماجه رقم ٢٤٢٠.

(٤) في أ (بمن) والتصويب من ب، جـ.

قلت: (زيد الباء في المفعول توكيداً)[1].

[١٣٣٠] حديث: «إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ يَنْزِلُ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ»[2].

قال الشيخ أكمل الدين: الباء في (بها) للسببية، و(أبعد) إمّا منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، معناه: نزولاً أبعد، أو مجرور، على أنه صفة للنار الواقعة موقع المنكّر.

والمعنى: أبعد قعراً، و(ما) موصول، والظرف صلته، ومعناه أبعد من البعد الذي بين المشرق والمغرب.

[١٣٣١] حديث: «إِنَّمَا ورثَ هذا المالَ كابراً عَنْ كَابِرٍ»[3].

قال الطيبي: هو حال.

وقال الشيخ أكمل الدين: هو منصوب بنزع الخافض أي ورث هذا المال عن كبير ورثه عن كبير.

ومثله قولهم: وروى هذا الحديث ثقةً عن ثقة، عدلاً عن عدل.

[وقال الصفّار في شرح كتاب سيبويه: في قوله: زيد سادة كابراً عن كابر. (عن كابر) متعلق بسادة، أي آباؤه ورثوا السيادة عن آبائهم، ولا يصح تعلقها بكابر، لأنه يصير المعنى: أنهم سادوا آباءهم في السيادة، وفاقوا عليهم، والكلام ليس موضوعاً لذلك، لأن فيه انتقاصاً لآبائهم، وموضوع الكلام مدح زيد، والانتقاص بالانتقاص بالآباء ليس مدحاً للأبناء].

---

(١) ما بين المعقوفتين متأخر عن هذا الموضع في أ.

(٢) المسند ٢/٣٧٩، البخاري ٨/١٢٥، ومسلم ـ الزهد ٦/٤٩.

(٣) البخاري ـ الأنبياء ٥١، ومسلم ـ الزهد ١٠.

فإن قلت: فـ(كابراً) نصب على ماذا؟ فالجواب أنه على الحال من الواو في سادة. .

فإن قلت: فكان ينبغي أن يكون جمعاً ولا يكون بلفظ الإفراد: قلت: هو اسم جمع لا مفرد، كالحامل والباقر والسامر، قال تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ﴾[١].

فإن قلت: هل يجوز أن يكون من باب وضع المفرد موضع الجمع، فالجواب، [أنه لا يجوز، لأن ذلك إنما يكون في الضرورة][٢].

[١٣٣٢] حديث: «إِنَّهُم قَالُوا: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا[٣] يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ»[٤].

قال القرطبي: كذا صحّت الرواية، (وقد) بالواو ومعنى الكلام الاستفهام. فيحتمل أن تكون همزة الاستفهام محذوفة، والواو للعطف، فيكون التقدير: أو قد وجدتموه؟

ويحتمل أن تكون الواو عوض الهمزة كما قرأ قنبل عن (ابن)[٥] كثير: (قَالَ فِرْعَوْنُ وآمَنْتُمْ)[٦]، قال أبو عمرو الداني: هي عوض من همزة الاستفهام، وهذه الواو مثلها، والضمير في وجدتموه عائد على التعاظم الذي دل عليه يتعاظم.

[١٣٣٣] حديث: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَساءَلُونَ، حَتّى يَقُولُونَ: هَـٰذَا اللهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ (فَمَنْ خَلَقَهُ)[٧]»[٨].

---

(١) سورة (المؤمنون) ٦٧.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٣) (ما) ساقطة من ب، جـ.

(٤) مسلم ـ الإيمان ٢٠٩، وأبو داود ـ الأدب ١١٩.

(٥) في أ (أبي) وهو تصحيف.

(٦) سورة الأعراف ١٢٣ بلفظ (آمنتم) بلا واو.

(٧) (فمن خلقه) ساقطة من أ.

(٨) مسلم ـ الإيمان ٢١٢.

قال النـووي : روي (يقـولون) بالنون، و(يقولوا) بغير نون، وكلاهما صحيح، وإثبـات النون مع الناصب لغة قليلة ذكرها جماعة من محققي النحويين، وجاءت متكررة في الأحاديث الصحيحة.

قال زين العرب: (هذا) مبتدأ، و(الله)[1] عطف بيان لهذا، و(خلق الخلق) خبر هذا.

وقال الطيبي: قيل هذا يعرب على وجهين:

أحدهما أن يكون مفعولاً، والمعنى: حتى يقال هذا القول: والآخر أن يكون مبتدأ حذف خبره، (أي)[2]: هذا القول: أو قولك: [(هذا الله) مبتدأ وخبر، أو هذا: مبتدأ][3] والله عطف بيان، وخلق خبره[4]. وأولى الوجوه أنه مبتدأ حذف خبره، لكن تقديره أن يقال: هذا مقرر أو مسلّم، وهو أن الله خلق الخلق، فما تقول في الله، فعلى هذا، (الفاء) رتّبت ما بعدها على ما قبلها.

وقوله: (الله خلق الخلق) بيان لقوله: هذا مسلّم. وما بعده بيان له. لأن الفاء تدفعه.

(ووجـه)[5] أخر، وهو أن يقدر هذا القول مفرداً[6] فوضع (خلق الله الخلق)[7] موضع القول، كقوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾[8].

[١٣٣٤] حديث: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانَاً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»[9].

---

(١) لفظ (الجلالة) ساقط من أ.

(٢) في أ (إلى) والتصويب من ب، جـ.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) في أ (ويجوز أن يكون هذا الله مبتدأ وخبراً وهذا مبتدأ والله عطف بيان عليه، وخلق خبر).

(٥) في أ (فوجه).

(٦) في أ (مقرر) والتصويب من ب، جـ.

(٧) في ب، جـ (الله حتى الخلق).

(٨) سورة البقرة ١١.

(٩) البخاري ـ الإيمان ٢، باب قيام ليلة القدر من الإيمان ٢٥.

قال ابن مالك في توضيحه[1]: تضمن هذا الحديث وقول عائشة رضي الله عنها: «إنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ (رَقَّ)»[2]، وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً (لفظاً لا معنى)[3].

والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء كقول نَهْشَل بن ضَمْرَة:

يَا فَارِسَ الحَيِّ يومَ الرَّوْعِ قَدْ عَلِمُوا ... ومِدْرَهَ الخَصْمِ لَا نِكْساً وَلَا وَرِعَا
ومُدْرِكَ التَّبْلِ والأعداءُ تطلبه ... وما يَشَأْ عندهم مِنْ تَبْلِهِم مَنَعَا[4]

وكقول أعشى قيس:

وَمَا يُرِدْ مِنْ جميعٍ بعدُ فَرَّقَهُ ... وما يردْ بعد مِن ذِي فُرْقَةٍ جَمَعَا[5]

وكقول حاتم:

وإنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[6]

---

(١) شواهد التوضيح ١٤.
(٢) (رق) ساقطة من أ.
(٣) في أ (لا لفظاً بل معنى).
(٤) البيتان لنهشل بن ضَمْرَة في شواهد التوضيح (ط العراق) ٦٧، ولنهشل بن حريّ من قصيدة له في كتاب وقعة صفين ٢٦٧.
(٥) الشاهد لأعشى قيس في ديوانه ١١١ برواية (لَمَّا يُرِدْ..) ٢ وشواهد التوضيح ٦٧، ٦٨، وانظر شرح العمدة لابن مالك ص٣٧٤.
(٦) الشاهد لحاتم الطائي في ديوانه ١٧، والدرر ١/١٨٦، ٢/٧٣، والسيوطي ٢٥٣، وشواهد التوضيح ١٥، والأشموني ٤/١٢، والهمع ٢/٥٧.

وكقول رؤبة:

مَا يُلْقَ في أشـدَاقِـهِ تَلهَّـمَـا إذَا أعَـادَ الـزُّأْدَ أوْ تَنْـهَّـمَـا[1]

ومثله:

إِنْ تَسْـتَجِيرُوا أَجَـرْنَـاكُمْ وإِنْ تَهِنُـوا فَعِـنْـدَنَـا لَكُمُ الإنْـجَـادُ مَبْـذُولُ[2]

ومثله:

مَتَـى تَأْتِـهِ أَلْـفَـيْتَـهُ مُتَـكَـفِّـلاً بِنُـصْـرَةِ مَذْعُـورٍ وَتَـرْفِـيهِ بَائِسِ[3]

ومثله:

إِنْ تَصْـرِمُـونَـا وَصَلْنَـاكُمْ وإِنْ تَصِلُوا مَلأْتُـمُ أَنْـفُسَ الأعـداءِ إِرْهَـابَـا[4]

ومما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم منَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ﴾[5]، فعطف على الجواب الذي هو (ننزل عليهم)[6] ظلّت.

وهو ماضي اللفظ، ولا يعطف على الشيء غالباً إلّا ما يجوز أن يحلّ محله، وتقدير حلوله: (ظلت)، محل (ننزل) إن نشأ ظلّت أعناقهم لما ننزل خاضعين.

---

(١) الشاهد لرؤبة في شواهد التوضيح ٦٨، وبلا نسبة في تهذيب اللغة للأزهري ٦/٣١٨، (شطره الأول).

(٢) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح (ط العراق) ٦٨.

(٣) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح (ط العراق) ٦٨.

(٤) الشـاهد بلا نسبة في الدرر ٢/٧٤، والهمع ٢/٥٩ والأشموني ٤/١٧، والعيني ٤١/٤٢٨ وشواهد التوضيح ١٦.

(٥) سورة الشعراء ٤.

(٦) عليهم ساقطة من ب، جـ.

ولهذا الاستعمال أيضاً مؤيد من القياس، وذلك أن محلّ الشرط أصله للتقدير ومحل الجواب غير مختص بذلك، ويجوز أن يقع فيه جملة اسمية وفعل أمر دعاء أو فعل مقترن بقد أو حرف تنفيس، أو بلَنْ، أو بما النافية، فإذا كان الشرط والجواب مضـارعين وافقا (الأصل)[1]. لأن المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع[2] عليه موافقة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه.

وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل، وحسّنهما وجود التشاكل.

وإذا كان أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً حصلت الموافقة من وجه، والمخالفة من وجه آخر.

وتقـديم المـوافق أولى من تقـديم المخـالف، لأن المخالف نائب عن غيره، والموافق ليس مستقبل المعنى فهو ذو تغيير في اللفظ دون المعنى على تقدير كونه في الأصل مضارعاً، (فردته الأداة ماضي اللفظ)[3] ولم يغير معناه.

وهذا هو مذهب المبرد، وهو ذو تغيير في المعنى دون اللفظ على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى، فغيرت الأداة معناه دون لفظه، وهذا هو المذهب المختار.

وإذا كان ذا تغيير فالتأخر أولى به من التقدم لأن تغيير الأواخر[4] أكثر من تغيير الأوائل.

قلت: الحديث رواه البخاري أيضاً بلفظ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ»، فعرف أن ذلك من تصرف الرواة، والأليق بما ينسب إلى لفظ النبوة ما وافق الفصيح.

---

(١) (الأصل) ساقطة من أ.

(٢) في ب، جـ (الماضي).

(٣) في ب، جـ (فردته الأداة بما في اللفظ) وهو تصحيف.

(٤) في ب، ب، (تغيير الأواخر الأواحد).

وكذا قال الحافظ ابن حجر: عندي في الاستدلال بهذا الحديث نظر لأنني أظنه من تصرف الرواة بالمعنى.

[١٣٣٥] حديث: «نِعْمَ الرَّجُلُ»(١).

قال الأندلسي في شرح المفصل: قال ابن برهان، العامة تذهب في (نعم) و(بئس) إلى أنهما للاقتصاد في المدح والذمّ، ومذهب العربية خلاف ذلك.

وكان شريك بن عبدالله قاضياً على الكوفة، فذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال له جليس له من بني(٢) أمية: نِعْمَ الرَّجُلُ عَلِيٌّ، فأغضبه قوله، وقال له: أَلِعَلِيٍّ تقوله: نِعْمَ الرّجلُ عليّ، فأمسك القائل حتى سكن غضب شريك، ثم قال له: يا أبا عبدالله، ألم يقل الله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾(٣)، ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾(٤)، ﴿نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾(٥).

قال شريك: بلىٰ، قال: أفلا ترضى لعليّ ما رضيه الله لنفسه ولأنبيائه، فتنبه على موضع غلطه.

[١٣٣٦] حديث: «شرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الوَلِيمَةِ يُدْعى لَهَا الأَغْنِيَاءُ ويُتْرَكُ الفُقَرَاءُ»(٦).

قال الزركشي: جملة (يُدْعَىٰ) في موضع الحال من (طعام الوليمة)، فلو دُعِيَ إليه عامّاً لم يكن شرّ الطعام.

---

(١) كنز العمال ٢٨٩٠٧، والأحاديث الضعيفة ٢/٧.

(٢) في ب، جـ (ابن).

(٣) سورة المرسلات ٢٣.

(٤) سورة الصافات ٧٥.

(٥) سورة ص ٣٠، ٤٤.

(٦) البخاري ـ نكاح ٧٢، ومسلم ـ نكاح ١٠٧، وأبو داود ـ أطعمة ١، وابن ماجه ـ نكاح ٢٥، والموطأ ـ نكاح ٥٠، وانظر المسند ٢/٢٤١، ٢٦٧.

وقال البيضاوي: (مِنْ) مقدرة، أي: من شرّ الطعام كما يقال: شر الناس من أكل وحده، أي من شرهم.

وقال البيضاوي[1]: التعريف في الوليمة للعهد الخارجي، إذ كان من عادتهم دعوة الأغنياء وترك فقرائهم، و(يدعى.. الخ: استئناف بيان لكونها شرّ الطعام، فلا يحتاج إلى تقدير (مِنْ)[2].

وقوله: (وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ) حال، والعامل (يدعى).

يعني: يدعى الأغنياء لها، والحال أنّ الإجابة واجبة، فيجيب المدعو، ويأكل شر الطعام.

[١٣٣٧] حديث: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي عمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا»[3].

[قال القاضي عياض والنووي والقرطبي: ضبط العلماء (أنفسها) بالنصب والرفع، وهما ظاهران، إلاّ أن النصب أشهر وأظهر، على أنه مفعول (حدثت).

وفي [(حدثت) ضمير فاعل عائد على الأمة][4]، ويدل عليه قوله: «إنَّ أحدَنا يُحَدِّثُ نفسَه».

قال الطحاوي: وأهل اللغة يقولون: (أنفسُها) يرفعون السين، على أنه فاعل (حدثت). يريدون بغير اختيارها كما في قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾[5].

---

(١) في ب، جـ الطيبي.

(٢) (مِنْ) ساقطة من ب، جـ.

(٣) المسند ٢/٤٢٥، ٤٧٤، والبخاري ـ عتق ٦، والطلاق ١١، ومسلم ـ إيمان ٢٠١، ٢٠٢، وأبو داود ـ طلاق ١٥، والترمذي ـ طلاق ٨، والنسائي ـ طلاق ٢٢.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) سورة قٓ ١٦.

وقال الشيخ أكمل الدين في شرح المشارق:

ضبط قولـه: (أنفسها) بالرفع والنصب، والرفع أظهر، والنصب أشهر، ووجه: محادثة المرء نفسه، المسماة عند البلغاء بالتجريد.

وفي رواية البخاري: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا وَسْوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَـا». رواه الأصيلي وغيره بالضم.

وفي رواية لأحمد: (تجوّز لأمّتي) بالبناء للمفعول.

[١٣٣٨] حديث: «كخ كخ أَمَا شَعَرْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»[١].

قال القاضي عياض: يقال: بفتح الكاف وكسرها وسكون الخاء وكسرها معاً. وبالتنوين مع الكسر، وبغير تنوين، وهي كلمة لزجر الصبيان عن الشيء يأخذونه ليتركوه.

قال الداوديّ: هي كلمة أعجمية عربتها العرب بمعنى (بئس).

[١٣٣٩] حديث: «مَا أَسْفَلَ الكعبين[٢] مِنَ الإزارِ فَفِي النَّارِ»[٣].

قال الـطيبي والكـرماني: (ما) موصولة، و(بعض) صلته محذوف وهو (كان)، و(أَسْفَلَ) منصوب خبره.

ويجوز أن يرفع (أسفل)، أي: ما هو أسفل، أي: الذي هو (أسفل)[٤]، وعلى التقديرين: (أفعل)[٥] يجوز أنْ يكون فعلاً ماضياً.

---

(١) البخاري ٢/١٥٧، ومسلم ـ الزكاة ١٦١، والنسائي ـ طهارة ١٠٥.

(٢) في ب، جـ (من الكعبين)، وكذا في المسند ٢/٤٦١.

(٣) المسند ٢/ ٤٦١، ٩٩٥، وانظر البخاري ٧/١٨٣، وابن ماجه ٣٥٧٣، والنسائي ـ الزينة ٩٨.

(٤) في أ (أفعل).

(٥) في ب، جـ (هذا فعل) وهو تصحيف.

وقال الزركشي: (من) الأولى لابتداء الغاية، والثانية للبيان[1].

[١٣٤٠] حديث: «إِذَا شَرِبَ الكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ»[2].

قال الكرماني: ضُمِّنَ (شرب) معنى (ولغ)، فعدّي تعديته.

وقوله: «(وَعَفِّرُوه)[3] الثَّامِنَةَ».

قال ابن فرحون: أي: في الثامنة: فهو نصب على تقدير الخافض، ويجوز أن يكون بدلاً من الضمير، أي: عَفّروا الثامنة.

[١٣٤١] حديث: «إِنَّ رَجُلاً رَأَىٰ كَلْباً يَأْكُلُ الثَّرَىٰ مِنَ العَطَشِ»[4].

قال الكرماني: (يأكل) إمّا صفة أو حال، لا مفعول ثانٍ، لأنّ الرؤية بمعنى الإبصار.

وقوله: «فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ»: (جعل) هنا بمعنى طَفِقَ.

وقوله: (فشكر الله له): يقال: شكرت له وشكرته، وباللّام أفصح.

وقوله: (فأدخله الجنة): (الفاء) تفسيرية، نحو: ﴿فتوبوا إلى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾[5].

[١٣٤٢] حديث: «كُلُّ كَلْمٍ يُكْلَمُهُ المسلمُ فِي سَبِيلِ اللهِ يَكُونُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إذا طعنت»[6].

---

(١) لعله يشير إلى الرواية الأخرى: (ما أسفل الكعبين).

(٢) المسند ٢/٤٦٠، والبخاري ١/٥٤، ومسلم ـ طهارة ٢٧٩، والنسائي ـ طهارة ٥٢، والبيهقي ١/٢٤٠، ٢٥٦.

(٣) في أ (وعفر).

(٤) المسند: ٢/٥٢١ فتح الباري ١/٢٧٨.

(٥) سورة البقرة ٥٤.

(٦) المسند ٢/٣١٧، البخاري ١/٦٨، ومسلم ـ الإمارة ١٠٦.

قال الكرماني: (يكلمة) أي: يكلم به: فحذف الجار، وأوصل المجرور إلى الفعل.

و(المسلم) هو مفعول مالم لم يسم فاعله، وأعاد الضمير في (كهيئتها)[1] إلى (الكلم) مؤنثاً باعتبار الجراحة.

فإن قلت: ما وجه التأنيث في طعنت، والمطعون هو المسلم؟

قلت: أصله: طعن بها، وقد حذف الجار، ثم أوصل الضمير المجرور إلى الفعل، وصار المنفصل متّصلاً.

وفي رواية مسلم: (إذا طعنت).

فإن قلت: (إذا) للاستقبال، ولا يصح المعنى عليه.

قلت: هو هنا لمجرد الظرفية، إذْ هو بمعنى إِذْ، وقد يتقارضان، أو هو لاستحضار صورة الطعن، إذ الاستحضار كما يكون بصريح لفظ المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿اللهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾[2] يكون أيضاً بما في معنى المضارع، كما فيما نحن فيه.

[١٣٤٣] حديث: «**مَنْ آتاهُ اللهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مثّلَ له ماله يومَ القيامة شجاعاً أَقْرَع**»[3].

قال السهيلي: هو بالنصب على الحال، أي: في مثل هذه الحال.

وقال الطيبي: هو نصب مجرى المفعول، أي: صور له ماله شجاعاً أقرع[4].

---

(١) في ب، جـ (هيئتها).

(٢) سورة الروم ٤٨.

(٣) البخاري ١٣٢/٢، ٩٤٦، ومسلم ـ مساقاة ٢٩، والنسائي ـ زكاة ٢٠.

(٤) (أقرع)، ساقطة من ب، جـ.

ضُمِّنَ (مثّل) معنى التصيّر، أي: صيّر ماله على صورة شجاع.

قال الكرماني: وروي بالرفع، خبر مبتدأ محذوف، أي: والمصوّر شجاع.

ورأيت في مجاميع الشيخ شمس الدين القماح بخطه ما نصه: سئل الشيخ جمال الدين بن مالك عن قوله ﷺ: (إلاّ جاء كَنْزُه يوم القيامة شجاع أقرع).

فأجاب: فاعل (جاء)،(الكَانز)، (كنزه) مبتدأ، و(شجاع أقرع)، خبره، والجملة حالية، لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالاً، واقترانها بالواو كثير، وقد جردت منه في قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[1].

ويجوز جعل (كنزه) فاعل (جاء) و(شجاع خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع الحال، أي: جاء وهو شجاع، أو صورته شجاع، ولا بعد فيه، لأن فيه حذف المبتدأ والواو.

إذ الاهتمام بهذه الواو، أقل من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ جواب شرط، وقد حذفا معاً [في قوله:

أَابــيُّ لا تبــعــدْ فَلَيْسَ بخــالــدٍ حيٌّ ومَــنْ تُصِــبِ الـحِـمَــامُ بَعِـيدُ[2]

فهو بعيد][3] فحذف الفاء وهي ألزم من الواو.

[١٣٤٤] حديث: «تَبْلُغُ الحِلْيَةُ مِنَ المُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الوُضُوء»[4].

---

(١) سورة البقرة ٣٦.

(٢) لعبد الله بن عَنَمَةَ الضَّبِّيِّ في الخزانة ٣/٦٤١، والمرزوقي ١٠٤١، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٣٤، وانظر معجم شواهد النحو العربية ٥٥٧.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من أ.

(٤) المسند ٢/٣٧١ برواية: (إلى حيث)، ومسلم ـ طهارة ٤٠.

قال الطيبي في شرح المشكاة: ضمن (تبلغ) معنى تمكن، وعديّ بمن، أي: تتمكن من المؤمن الحلية مبلغاً يتمكنه الوضوء منه.

[١٣٤٥] حديث: «أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ وعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ قِيَاماً، فقالَ لنَا رَسُولُ اللهِ - ﷺ - مكانكم»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (قياماً) حال من الصفوف، و(مكانكم) اسم نائب عن الأمر، أي: الزموا مكانكم وقفوا، كقوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[٣].

[١٣٤٦] حديث: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَة»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: (حسنة) بالرفع على أنه مفعول (كُتبت)، كما تقول: أثبتت له حسنة، أي حدثت له. (وبالنصب على أنّه المفعول الثاني، أي: كتبت همّته حسنة)[٦]، وكذلك في باقي الحديث.

[١٣٤٧] حديث: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى[٧] العبدَ في ثمنِ رقبته غيرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

قال أبو البقاء[٩]: (غيرَ) هنا منصوبة على الحال، وصاحب الحال (العبد) والعامل فيهما (سعى)، والتقدير: سعى العبد مرفّهاً أو مسامحاً.

---

(١) المسند ٢/٥١٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٤٤.

(٣) سورة يونس ٢٨.

(٤) المسند ٢/٢٣٤، ٤٩٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٤.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ، وإعراب الحديث ١٤٤.

(٧) في ب، جـ (استقى) وهو تصحيف انظر المسند ٢/٢٥٥.

(٨) المسند ٢/٢٥٥.

(٩) إعراب الحديث النبوي ١٤٥.

[١٣٤٨] حديث: «**الفِضَّةُ بالفِضَّةِ وزناً بوَزْنٍ**»(١) الحديث.

قال أبو البقاء(٢): انتصاب (وزناً) فيه وجهان: أحدهما: أنه مصدر في موضع الحال، والتقدير: الفضّة بالفضّة تباع بالفضة وزناً، أي موزوناً بموزون.

والثاني: أن يكون مصدراً، أي توزن وزناً، فيكون مصدراً مؤكداً دالاً على الفعل المحذوف، كما قالوا: فلان شُرْبَ الإبل، أي: شَرِبَ شُرْبَ الإبل، وكذلك في قوله: مِثْلاً بمثْل.

[١٣٤٩] حديث: «**مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ كتبت لَهُ عِشْرِينَ حسنةً، ومَنْ قَالَ: اللهُ أكبرُ فَمِثْل ذلك**»(٣).

قال أبو البقاء(٤): يجوز الرفع في (مِثْل) على أن يكون الخبر محذوفاً أي: فله مثل ذلك.

والنصب على تقدير: فيعطى مثل ذلك.

[١٣٥٠] حديث: «**مرَّ رجلٌ بِجِذْلِ شَوْكٍ، فقالَ: لأُمِيطَنَّ هـذَا أنْ لَا يَعْقِرَ**»(٥).

قال أبو البقاء(٦): التقدير: لأن لا يعقر، (فأن) هذه هي الناصبة للفعل، والمعنى: كي لا يعقر.

---

(١) المسند ٢/٢٦٢، ولفظه: (الفضة بالفضة مِثْلاً بِمِثْلٍ وزناً بوزْن).

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٤٥.

(٣) المسند ٣/٣٠٢، بلفظ: من قال: (سبحان الله. كتب الله له عشرين حسنة...).

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٤٥.

(٥) المسند ٢/٣٤١، ولفظه: مرّ رجل بجذل شوك في الطريق فقال: لأميطن هذا الشوك عن الطريق ألا يعقر رجلاً مسلماً، قال فغفر له).

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٤٦.

[١٣٥١] حديث: «إِذَا اكتحلَ أحدُكم (فليكتحلْ)[١] وِتْراً»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: في انتصاب (وتراً) وجهان: أحدهما: هو حال، أي: موتراً، والثاني أن يكون صفة لمحذوف، أي: اكتحالاً وتراً.

[١٣٥٢] حديث: «لا يؤمنُ العبدُ الإيمانَ كُلَّهُ حَتّى يَتْرُكَ الكَذِبَ فِي المُزاحة»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: (الإيمان) مصدر معرّف، كما تقول: قمت القيام الذي تعرف. و(كلّه) توكيد له.

[١٣٥٣] حديث: «إنّه نَهى عَنِ قِيلَ وَقَال»[٦].

قال أبو البقاء في كتاب التيمن: يروى بالجر والتنوين على أنهما اسمان، وبالحكاية على أنّه من قبيل التسمية بالجمل، نحو: تأبّط شرّاً.

وقال بعضهم: هو من حكاية (ألفاظ الأفعال)[٧] مع دخول عوامل الأسماء عليها، كما قالوا: هذا شأنه من شب إلى أدب.

وقال في الإعراب[٨]: الذي يظهر لي عند أهل اللغة أن تكون الكلمتان اسمين معربين بوجوه الإعراب ويدخلهما الألف واللام.

والمشهور في هذا الحديث بناؤهما على الفتح، على أنهما فعلان ماضيان،

---

(١) في أ (فليملل) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٣٥١، ٣٥٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٤٦.

(٤) المسند ٢/٣٥٢، ٣٦٤.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٦.

(٦) المسند ٢/٣٢٧، ٣٦٠، برواية: كره لكم قيل وقال.

(٧) في أ (الألفاظ أي الأفعال).

(٨) إعراب الحديث ١٤٧.

فعلى هذا يكون التقدير: نهى عن قول قِيلَ وقَالَ، وفيهما ضمير فاعل مستتر ولو روي: عن قِيلٍ، بالجر والتنوين جاز.

وقال الرضي: قوله (نهى عن قيل وقال) هما محكيان، والمعنى: نهى عن قول: قيل وقال كذا، وقال فلان كذا، يعني: كثرة المقالات.

[١٣٥٤] حديث: «جاءَ ناسٌ إلى النّبي - ﷺ - فَسَأَلُوهُ: إنّا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدُنا أنْ يتكلّم بِهِ»[١].

قال الطيبي: قوله: [إنّا نجد في أنفسنا][٢] واقع موقع الحال، أي: سألتموه مخبرين أنّا نجد، أو قائلين، على احتمال موقع الحال، أي: سألتموه، على احتمال فتح الهمزة وكسرها، والكسر أوجه، حتى يكون بياناً للمسؤول. (وتعاظم): تفاعل[٣]، بمعنى المبالغة، لأن زيادة اللفظ لزيادة المعنى، فإن الفعل الواحد إذا جرى بين أن يكون مزاولته أشق من مزاولته وحده.

وقوله: (أحدنا).

قال المظهري: المرويّ (أحدنا) برفع الدال: ومعناه: يجد أحدنا التكلم به عظيماً، ويجوز النصب، أي: يعظم ويشق التكلم به على أحدنا.

قوله: (أو قد وجدتموه).

قال الطيبي: الهمزة للاستفهام، والواو للعطف على مقدر، أيْ: حصل ذلك، وقد وجدتموه، تقريراً وتأكيداً.

والمعنى: حصل ذلك الخاطر، أو مصدر (يتعاظم).

---

(١) مسلم ـ إيمان ٢٠٩.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٣) في ب، جـ (فاعل).

[١٣٥٥] حديث: «مَنْ جَاءَ مَسْجِدِي هـٰذَا لَمْ يَأْتِ إلا بخير يتعلّمه»(١).

[١٣٥٦] حديث: «لا صلاةَ بعدَ الإقامة إلّا المكتوبة»(٢).

قال أبو البقاء(٣): الوجه هو الرفع على البدل من موضع (لا)، والنصب ضعيف، ومثل ذلك (لا إلهَ إلّا اللَّهُ).

[١٣٥٧] حديث: «عَلَيْكَ السَّمْعُ والطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ ويُسرك ومنشطك ومكرهك»(٤).

قال أبو البقاء(٥): بالرفع على أنه مبتدأ، وما قبله الخبر، وهذا اللفظ لفظ الخبر ومعناه الأمر، أي: اسمع وأطع على كل حال.

وإن جاء في بعض الروايات منصوباً فهو على اغراء كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾(٦).

[١٣٥٨] حديث: «كَفَى بِالمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»(٧).

قال القرطبي: الباء في (بالمرء) زائدة هنا على المفعول، وفاعل (كفى): أن يحدث)، وقد تزاد هذه الباء على فاعل (كفى): (أن يحدث) وقد تزاد هذه الباء على فاعل (كفى) كقوله تعالى: ﴿وكفى باللهِ شَهيداً﴾(٨). و(كذباً) و(شهيداً) منصوبان على التمييز.

[١٣٥٩] حديث: «يُحْشَرُ النَّاسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصنافٍ»(٩).

---

(١) المسند ٢/٤١٨، وابن ماجه ٢٢٧.

(٢) المسند ٢/٣٣١، والبخاري - أذان ٣٨، وأبو داود - تطوع ٥، والترمذي - صلاة١٩٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٤٨.

(٤) المسند ٢/١٧، ٥/٣١٤، ٣١٥، بلفظ مختلف، ومسلم - إمارة ٤١، والموطأ - جهاد، وابن ماجه - جهاد ٤١.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٨.

(٦) سورة المائدة ١٠٥.

(٧) مسلم - المقدمة ٥.

(٨) سورة النساء ٧٩.

(٩) المسند ٢/٣٥٤ بلفظه، والترمذي ٣١٤٢.

قال أبـو البقاء[1]: انتصاب (ثلاثة) على الحال، وهو نعت في الأصل، أي: أصنافاً ثلاثة، ثم قدم العدد وأضافه، فجرى مجرى المضاف إليه في انتصابه.

[١٣٦٠] حديث: «**لَيَخْتَصِمَنَّ كُلُّ شَيْءٍ يومَ القيامةِ (حتى الشاتين فيما انتطحتا)**[2]»[3].

قال أبو البقاء[4]: الصواب: حتى الشاتان أي: تختصم الشاتان، فهو معطوف على (كل)، ووقع في هذه الرواية بالنصب فإن صحت، فالوجـه فيه أن يكون التقدير: حتـى يرى اختصام الشاتين، فحذف الفعل والمضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، و(في) تتعلق بالاختصـام المحـذوف، و(ما) بمعنى الذي، أي: في الشيء الذي انتطحتا من أجله، ويجوز أن يكون (الشاتين) جرّ على تقدير: إلى الشاتين.

[١٣٦١] حديث: «**مَا لِعَبْدِي المؤمنِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِذَا قَبَضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيا ثُمَّ احْتَسَبَهُ إلاّ الجَنّةَ**»[5].

قال أبو البقاء[6]: يجوز في (الجنة) الرفع على البدل من (جـزاء)، والنصب على أصل باب الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[7]. (بالرفع والنصب)[8].

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٤٦.

(٢) في أ (حتى الشاتان أي حتى يختصم الشاتان)، ولا إشكال في هذه الرواية.

(٣) المسند ٢/ ٣٩٠.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٤٧.

(٥) المسند ٢/ ٤١٧، بلفظه.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٤٧.

(٧) سورة النساء ٦٦.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ، وهو في إعراب الحديث ١٤٧.

[١٣٦٢] حديث: «أرأيتَ أنّه وضع في يَدي سِواران من ذهب فقطعتهما»[١].

قال في النهاية: هكذا روي متعدياً حملاً على المعنى، لأنه بمعنى كسرتهما وحطمتهما، والمعروف: قطعت به أو منه.

[١٣٦٣] حديث: «ما من بني آدم (مولود)[٢] إلّا يمسّه الشيطان»[٣].

قال الطيبي: يحتمل أن يكون (ما) بمعنى: ليس، بطل عملها لتقديم الخبر على المبتدأ، و(إلّا) لغو، لأن الاستثناء مفرغ، والاستثناء حال من الضمير المستتر في الظرف.

والوجه: أن يقال: إن (مولوداً)[٤] فاعل الظرف، لاعتماده على حرف النفي: والمستثنى منه عام الوصف، يعني: ما يوجد مولود متصف بشيء من الأوصاف، إلّا بهذا الوصف، كأنه - ﷺ - يرد على من زعم أن بني آدم لا يمسّه الشيطان، فهو من مس القلب.

[١٣٦٤] حديث: «غزوتُ مَعَ رسولِ اللّهِ - ﷺ - سبع غزوات أو ثماني»[٥].

قال ابن مالك في توضيحه[٦]: الأجود أن يقال: سبع غزوات، أو ثمانياً، بالتنوين، لأن لفظ ثمان، وإن كان كلفظ جوار (في)[٧] أنّ ثالث حروفه ألف بعدها حرفان، ثانيهما ياء، فهو يخالفه في أن (جواري) جمع، و(ثماني) ليس بجمع، واللفظ بهما في الرفع والجرّ سواء.

---

(١) المسند ٢/١٧٨، ٢٠٤، ٢٠٨ بلفظ مختلف. وأبو داود - زكاة ٤، والترمذي - زكاة١٢.

(٢) (مولود) ساقطة من أ.

(٣) البخاري ٤/١٩٩.

(٤) في أ (كل أي مولداً) والتصويب من ب، جـ.

(٥) البخاري - العمل في الصلاة (٢١)، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة (١١).

(٦) شواهد التوضيح ٤٧.

(٧) (في) ساقطة من أ.

ولكن تنوين (ثمان) تنوين صرف، كتنوين (يمان)، وتنوين (جوار) تنوين عوض كتنوين أعم. وإنما يفترق لفظ (ثمان)[1] ولفظ (جوار) في النصب، فإنك تقول: رأيت جواري ثمانياً، فتترك تنوين جوار لأنه غير منصرف. وقد استغنى عن تنوين العوض بتكمل لفظه، وتنّون (ثمانياً) لأنه منصرف لانتفاء الجمعية.

ومع هذا، ففي قوله: أو ثماني، بلا تنوين، ثلاثة أوجه: أحدها: وهو أجودها، أن يكون أراد: أو ثماني غزوات. ثمّ حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف. وحسّن الحذف دلالة ما تقدم من مثل المحذوف، ومثله قول الشاعر:

خَمْسُ[2] ذَوْدٍ أو ستُّ عُوِّضَ مِنْهَا[3] ... ...

وهذا من الاستدلال بالمتقدم على المتأخر، وهو في غير الإضافة كثير.

الوجه الثاني: أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تنوين (ثمان) لمشابهته جواري، لفظاً ومعنى. أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلأن (ثمانياً)، وإن لم يكن له واحد من لفظه، فإن مدلوله جمع، وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظيّ في سراويل، فأجري مجرى سرابيل. فلا يتعذر إجراء (ثمان) مجرى (جوار).

ومن إجرائه مجراهُ قول الشاعر:

يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلِقَاحِهَا[4]. ... ...

---

(١) (ثمان) ساقطة من ب، جـ.

(٢) (خمس) ساقطة من ب، جـ.

(٣) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٤٨. وعجزه (مائة غير أبكر وإفالِ).

(٤) الشاهد لابن ميادة في ديوانه ٩١، والخزانة ١/٧٦، واللسان (ثمن) ١٦/٢٣٠، وسيبويه والشَّنْتَمَري ٢: ١٧، واللسان (رتج) ٣/١٠٤، والعيني ٤/٣٥٢، والأشموني ٣/٢٤٨، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٤٩ وهي في أ (بلعاقها).

الوجه الثالث: أن يكون في اللفظ (ثمانياً) بالنصب والتنوين، إلا أنه كتب على اللغة الربيعية، فإنهم يقفون على المنوّن المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم، إلى ألف، لأن من أثبتها في الكتابة لم يراع إلا جانب الوقف.

فإذا حذف كان يحذفها في الوقف كما يحذفها في الوصل لزمه أن يحذفها خطاً.

ومن المكتوب على لغة ربيعة: (إنّ اللهَ حرّم عليكم عقوقَ[1] الأمهات، ووأد البنات، ومَنْعَ وهَاتِ)[2]، أي: ومنعاً وهات، فحذف الألف لما ذكرت لك، ولحذفها هنا سبب آخر لا يختص بلغة، وهو أن تنوين (منعاً) أبدل واواً، وأُدغم في الواو، فصار اللفظ بعين تليها واو مشددة، كاللفظ (يعول) وشبهه. فجعلت صورته في الخط مطابقة للفظه، كما فعل بكلم كثيرة في المصحف.

ويمكن أن يكون الأصل: ومنه حقّ وهات، فحذف المضاف إليه وبقيت هيئة الإضافة.

[١٣٦٥] حديث: «**وَلْيَبْصُقْ عَنْ يسَارِه أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِنها**»[3].

قال الكرماني: هو بالنصب، لأنه جواب الأمر، وبالرفع أي: فهو يدفنها، وبالجزم عطفاً على الأمر.

[١٣٦٦] حديث: «**إذَا كانَ يومُ الجُمُعَةِ وقفتِ الملائكةُ عَلَى بابِ المسجدِ يكتبون الأوّل فالأوّل**»[4].

قال الزركشي: نصب على الحال، أي: مترتبين، وجاز مجيئها معرفة على

---

(١) في ب، جـ (حقوق).

(٢) البخاري - (٧٨) كتاب الأدب - (٦) باب عقوق الوالدين من الكبائر.

(٣) المسند ٦/٣، ٢٤، ٥٨، ٦٥، والبخاري - صلاة ٣٤، ٣٦، ومسلم - زهد ٧٤، والنسائي - مساجد ٣٢، والدارمي - صلاة١١٦.

(٤) البخاري ٢/١٤.

الشذوذ كقراءة بعضهم: (لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ مِنْهَا الأذلّ)(1).

[١٣٦٧] حديث: «**ابْغِنِي أَحْجَاراً أَسْتَنْقِض بِهَا**»(2).

قال في التنقيح: (ابغني) بهمزة وصل، أي: اطلب لي، فإذا قلت (أبغني) بقطع الألف كان معناه: أعنّي(3) على الطلب.

يقال: بغيته الشيء، طلبته، وأبغيته: أعنته على طلبه، والأول المراد بالحديث.

وقال الكرماني: (أستنقض) مجزوم جواب الأمر ومرفوع بأنه استئناف.

[١٣٦٨] حديث: «**أَنَا سيّدُ**(4)**النَّاسِ يومَ القيامةِ** ـ فلما رأى أصحابه لا يسألونه(5)قال ـ **أَلَا تَقُولُونَ كَيْفَه؟ قَالُوا: كَيْفَه؟**»(6).

قال القاضي عياض: هذه (الهاء): هاء السكت ـ عند أهل العربية ـ الملحقة في الوقف، وهي تلحق الأسماء والأفعال والحروف، لثلاث علل: لصحة الحركة التي قبلها آخر الكلمة، نحو: غلاميهْ وكتابيهْ و(لم يتسنهْ)(7) على قول بعضهم: وأينهْ وكيفهْ. أو لتمام الكلام المنقوص نحو: عَمّهْ ولِمَهْ، وقِهْ، أو للحاجة عند مدّ الصوت في النداء والندبة.

وفي رواية: «ألا تقولون كيف هو».

وقال النووي: قوله(8) (كيفه)، أثبتوا الهاء في حالة الدرج، وفيه وجهان، حكاهما صاحب التحرير وغيره:

أحدهما: أن من العرب من يجري الدرج مجرى الوقف، والثاني: **أن الصحابة**

---

(1) سورة (المنافقون) ٨.

(2) البخاري ١/٥٠، ٥/٩٥.

(5) في ب، جـ (أتمنى).

(4) في ب، جـ (أنا أشد).

(5) (يسألونه) مكررة في ب، جـ.

(6) المسند ٢/٤٣٥، ٥٤٠ بلفظ مختلف

(7) سورة البقرة ٢٥٩.

(8) في ب، جـ (قوله قالوا كيفه).

قصدوا اتباع لفظ النبي - ﷺ - الذي ختم عليه.

فلو[1] قالوا؛ كيف؟ لما كانوا سائلين عن اللفظ الذي ختم عليهم.

[١٣٦٩] حديث: «**فَقَالَ[2] الذئب: هـٰذَا استنقذتها[3] مِنّي، فمن لها يوم السَّبع، يوم لا راعي لها غيري**»[4].

قال ابن مالـك[5]: يجوز في (هذا) من قوله: (هذا استنقذتها)، ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون منادى محذوفاً منه حرف النداء. وهو مما منعه البصريون وأجازه الكوفيون.

وإجازته أصح، لثبوتها في الكلام الفصيح كقول ذي الرُّمَّة:

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قالَ صاحِبِي بمثلك هذا لوعةٌ وغرامُ[6]

ومثله قول آخر:

ذا ارعواء[7] فليسَ بَعْدَ اشتعالِ الرَّأْ س شيباً إلى الصِّبا من سبيلِ[8]

---

(١) في، جـ (فلما).

(٢) في أ (فقالوا) والتصويب من ب، جـ.

(٣) في أ (استنفذها) والتصويب من ب، جـ.

(٤) البخاري - أنبياء - باب حدثنا أبو اليمان حديث ١١٦١.

(٥) شواهد التوضيح ٢١٠.

(٦) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ٥٦٣، والدرر ١/١٥٠، وشرح التصريح ٢/١٦٥، والعيني ٤/٢٣٥، وشواهد التوضيح ٢١١، وبلا نسبة في الهمع ١/١٧٤، والأشموني ٣/١٣٦.

(٧) في أ (امواء) والتصويب من ب، جـ.

(٨) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ٣/٦، والعيني ٤/٢٣٠، وشواهد التوضيح ٢١١، والأشموني ٣/١٣٦.

وكقول بعض الطائيين:

إن الأُلَىٰ وصفُوا قومي لهم فَبِهِمْ   هذا اعتصمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ[1]

ومثله قول الآخر:

نَوِّلِي قَبْلَ نَأْيِ دَارِي جُمَانَا   وَصِلِينِي كَمَا زَعَمْتِ تَلاَنَا[2]

أراد: وصليني (الآن)[3] ياتا، أي: يا[4] هذه.

والثاني: أن يكون (هذا) في موضع نصب على الظرفية مشاراً به إلى اليوم، والأصل: هذا اليوم استنقذتها منّي.

والثالث: أن يكون (هذا) في موضع نصب على المصدرية، والأصل: هذا الاستنقاذ استنقذتها منّي.

والأصل في قوله: (يوم السبع): يوم السبُع، بضم الباء. فسكنها على لغة بني تميم، فإنهم يسكنون العين المضمومة من الأسماء والأفعال.

وكذلك يفعلون بالعين المكسورة، فيقولون في (نَمِر وإبِل): (نمْر وإبْل).

قوله: (فَإنّي أؤمنُ بذلكَ وأبُو بَكْرٍ وعُمَر).

قال الطيبي: (الفاء) جزاء شرط محذوف، أي: إذا كان الناس يستغربون ذلك ويتعجبون منه، فإني لا أستغربه وأؤمن به.

(١) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ٢٤٦/٣، وشرح التصريح ٢١١، والأشموني ١٣٦/٣. وشواهد التوضيح ٢١١.

(٢) الشاهد لجميل بثينة في ديوانه ٢١٨، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٢١١، والإنصاف ٦٦.

(٣) في أ (إلا أن) والتصويب من ب، جـ.

(٤) (يا) ساقطة من ب، جـ.

[١٣٧٠] حديث: «دِينَارٌ تُنْفِقُهُ فِي سبيلِ اللهِ[(١)]، ودينارٌ تنفقُه فِي رقبةٍ، ودينارٌ تصدّق على مسكين، ودينار تنفقه على أهلك، فأعظمها أجراً الّذي أنفقْتَهُ على أهْلِكَ»[(٢)].

قال الـطيبي: (دينـار) مبتدأ، و(تنفقه) صفته، وما بعده معطوف عليه، والخبر جملة قوله: (أعظمها أجراً الذي).. الخ.

[١٣٧١] حديث: «لَا تَخْتَصُّوا ليلةَ الجُمُعَةِ بقيامٍ ولا يَوْمَ الجُمُعَةِ بِصِيَامٍ»[(٣)].

قال الطيبي: (يوم)[(٤)] نصب مفعول به، كقوله: (ويوم شهدناه) و(الاختصاص) لازم ومتعد، وفي الحديث متعد.

قال ابن مالك[(٥)]: المشهور في (اختص) أن يكون موافقاً لـ(خصّ) في التعدي إلى مفعول وبذلك جاء قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[(٦)]، وقول عمر بن عبد العزيز: (ولم يختص قريباً)[(٧)]، وقد يكون (اختصّ) مطاوع (خصّ) فلا يتعدى كقولك: خصصتك بالشيء فاختصصت به.

[١٣٧٢] حديث: «ليسَ صلاةٌ أَثْقَلَ على المنافقين مِنَ الفجْر والعِشَاءِ»[(٨)].

قال ابن مالك[(٩)]: (في الحديث إشكال)[(١٠)]:

(١) (لفظ الجلالة) ساقط من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٤٧٣، ٤٧٦ - ٤٧٧ بلفظ قريب.

(٣) المسند ٦/٤٤ برواية. (.. لا تختص ليلة الجمعة بقيام دون الليالي ..) ومسلم - صيام ١٤٧.

(٤) (يوم) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٥) شواهد التوضيح ١٢٣.

(٦) سورة البقرة ١٠٥.

(٧) البخاري - كتاب فرض الخمس (٥٧) - باب - ومن الدليل على أن الخمس للإمام وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض (١٧).

(٨) البخاري - كتاب الأذان (١٠)، باب فضل العشاء في جماعة (٣٤).

(٩) شواهد التوضيح ١٤٠.

(١٠) في ب، جـ(في هذا الحديث بعض إشكال)، وهو موافق لما في شواهد التوضيح ١٤٠.

وهو أن يقال: (ليس) من أخوات (كان) فيلزم أن تجري مجراها، في أن لا يكون اسمها نكرة إلّا بمصحّح، كالتخصيص وتقديم ظرف. كما يلزم ذلك في الابتداء.

والجواب أن يقال: قد ثبت أن من مصحّحات الابتداء بالنكرة وقوعه بعد نفي، فلا يستبعد وقوع اسم كان المنفية نكرة محضة. كقول الشاعر:

إِذَا لَمْ يَكُـنْ أَحَـدٌ بَاقِـياً فإنّ الـتَّـأَسِّـي دواءُ الأَسَـى[1]

وأما (ليس) فهي بذلك أولى لملازمتها النفي، فلذلك كثر مجيء اسمها نكرة محضة، كـ(صلاة) في الحديث المذكور.

وكقول الشاعر:

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَـيَسَ شَيءٌ باقـياً مِنْ زَائِـرٍ طُرُقَ الـهـوى ومَـزورِ[2]

وفي (ليس صلاة أثقل على المنافقين)، شاهد على استعمال (ليس) للنفي العام المستغرق به الجنس، وهو مما يغفل عنه، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾[3].

[١٣٧٣] حديث: «كُلُّ سُلاَمَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ»[4].

قال ابن مالك[5]: المعهود في (كلّ) مضافاً إلى نكرة من خبر وضمير وغيرهما،

---

(١) قائلة مجهول في الهمع ١/ ١٢٠ ومعجم شواهد النحو العربية ١/ ١٩٦. وبلا نسبة في شواهد التوضيح ١٤١.

(٢) قائله مجهول، في الدرر ١/ ٨٩ «طرق الهوى»: «طيف الهوى» والهمع ٢/ ٩٨.

(٣) سورة الغاشية ٦.

(٤) المسند: ٢/ ٣١٦، البخاري ـ كتاب الصلح (٥٣)، باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم (١١).

(٥) شواهد التوضيح ٢٤٦ ط (العراق).

أن يجيء على وفق المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ﴾[1] و ﴿إنْ كُلُّ نَفْس لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]، وقد يجيء على وفق (كلّ)، كقوله - ﷺ - «كُلّ سُلاَمَىٰ عليه صدقة»، فذكر الضمير موافقةً لـ (كلّ) لأنه مُذكّر. ولو جاء به على وفق (سلامى) لَأنّثه لأنها مؤنثة. ولو فعل ذلك لكان أولى.

وقال الطيبي: (كلّ سلامى) مبتدأ، و(من الناس) صفته، (عليه صدقة) الجملة خبر، والراجع إلى المبتدأ الضمير المجرور في الخبر.

قوله: (كل يوم تطله فيه الشمس):

قال الكرماني: [(كل يوم) بالنصب، ظرف لما قبله. وبالرفع، مبتدأ. والجملة بعده خبر، والعائد يجوز حذفه].

[قوله: (يعدل بين الناس صدقة)][3].

قال الكرماني: فاعل (يعدل) الشخص أو المكلف وهو مبتدأ على تقدير: العدل، نحو: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ﴾[4]- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ . . .﴾[5].

وكذا وقوله: (وتميط الأذى عن الطريق صدقة).

وقال الطيبي: (يعدل) على تأويل: أن يعدل، و(صدقة) خبره، و(ينصره) عطف.

---

(١) سورة آل عمران ١٨٥.

(٢) سورة الطارق ٤.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) سورة فصلت ٣٩.

(٥) سورة الروم ٢٤.

قوله: (والكلمة الطيبة (صدقة)[1]عليه)، وكل هذه الجمل أخبار كقوله: (كل يوم تطلع فيه الشمس)، والرواجع من الأخبار محذوفة، أي: يعدل فيه مثلاً.

[١٣٧٤] حديث: **«والَّذي نَفْسي بِيَدِهِ وَدِدْتُ أنّي أقاتلُ في سبيلِ اللَّهِ فاقتل، ثم أحيا ثم أقتل»**[2].

قال ابن مالك[3]: فيه شاهد على وقوع الفعل الماضي جواب قَسَم، عارياً من قد واللام، دون استطالة، وفيه غرابة، لأن ذلك لا يكاد يوجد إلا في ضرورة أو في كلام مستطال.

فمن الوارد في ضرورة قول الشاعر:

تَاللهِ (هَـانَ)[4] عَلَى السَّـالينَ ما ذَهَبَتْ   بِهِ نفــوسٌ أَبَـتْ إلَّا الـهَـوَى دِينَــا[5]

ومن الوارد في كلام مستطال قوله تعالى: **﴿والسَّماءِ ذَاتِ البُرُوجِ﴾** إلى قوله - **﴿قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُودِ﴾**[6].

قلت: في بعض روايات البخاري: «لوددت» بإثبات اللام، فعلم أن حذفها من تصرف الرواة.

[١٣٧٥] حديث: **«يضحكُ اللهُ إلَى رَجُلَيْنِ قَتَلَ[7] أحدُهما الآخرَ يَدْخُلانِ الجَنَّةَ»**[8].

---

(١) (صدقة) ساقطة من أ.

(٢) المسند ٢/٢٣١، والبخاري - إيمان ٢٦، ومسلم إمارة ١٠٣، ١٠٧، والموطأ - جهاد ٢٧.

(٣) شواهد التوضيح ١٦٦.

(٤) في أ (فإن) والتصويب من ب، جـ وشواهد التوضيح ١٦٦.

(٥) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٦٦.

(٦) سورة البروج ١ - ٤.

(٧) في ب، جـ (يقتل). وانظر مسلم ٦/٤٠.

(٨) البخاري - جهاد ٢٨، ومسلم إمارة ١٢٨، ١٢٩، وابن ماجه - مقدمة ١٣، والنسائي - جهاد ٣٨، والموطأ ٢٨.

قال الطيبي والكرماني: عدّي بـ (إلى) لتضمنه معنى الإقبال، يقال: ضحك إلى فلان، إذا توجهت إليه بوجه طلق، وأنت عنه راض.

[١٣٧٦] حديث: «من أنفق زوجين في سبيل الله»(١).

قال التوربشتي: يجوز أن يراد بالتثنية تكرير الإنفاق مرة بعد أخرى، بأن يتعوّد ذلك ويجعله دأباً، كقوله تعالى:

﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾(٢).

قال الطيبي: [هذا هو الوجه](٣)، قوله: (دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب: أي (فل)(٤) هلمّ).

قال في النهاية: أي: فلان، وقد اختلف الجمهور، هل هو ترخيم فلان، والجمهور على أنه ليس ترخيماً لفتوحها، أو ضمومها.

قال سيبويه: ليست ترخيماً، وإنما هي صيغة ارتجلت في النداء، وقد جاء في غير النداء للضرورة.

قال:

فِي لُجَّةِ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ(٥)

---

(١) المسند ٤/٣٨٦، البخاري ٣/٣٢، ومسلم ـ الزكاة ٨٥، ٨٦، والنسائي ـ صيام ٤٢، وجهاد ١٨.

(٢) سورة الملك ٤.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) (فل) ساقطة من أ.

(٥) الشاهد لأبي النجم العجلي في سيبويه والشَّنْتَمري ١/٣٣٣، ٢/١٢٢، والدرر ١/١٥٤، والخزانة ١/٤٠١، والسيوطي ١٥٤، وهو بلا نسبة في: الهمع ١/١٧٧، وابن عقيل ٣/٢٣، والمقتضب ٤/٢٣٨، والأشموني ٣/١٦١، والمقرّب ١/١٨٢، والأصول ١/٢٧٧، وانظر معجم شواهد النحو العربية شاهد رقم ٣٥٧١.

فكسر اللام للقافية.

وقال الأزهري: ليس بترخيم (فلان) ولكنهما كلمة على حدة، فبنو أسد يوقعونها على الواحد والاثنين والجمع والمؤنث بلفظ واحد، وغيرهم يثني ويجمع، ويؤنث.

وقال قوم: إنه ترخيم (فلان)، فحذفت النون للترخيم، والألف لسكونها، وتفتح اللام وتضم على مذهبي الترخيم.

وقال الرضي: قد جاء اسماً، ولا تستعمل في غير النداء، وهي: (فل) و(فله)، وليس (فل) ترخيم (فلان)، وإلّا لم يجز في المذكّر إلاّ (يا فلا)، ولو كان ترخيم فلان، لقيل في المؤنث، يا فلان، بحذف تاء فلانة.

وقال الشيخ أكمل الدين في شرح المشارق: (فل) بسكون اللام عند الأكثر، وروي بفتحها وضمها.

قوله: (كل خزنة باب)، بدل من (خزنة الجنة) بدل كل، و(أي) حرف نداء، و(هلمّ) يجيء متعدياً، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾[1]، ولازماً كما في الحديث، ومعناه: أقبل.

[١٣٧٧] حديث: «مَنْ صَامَ يَوْماً ابتغاءَ وَجْهِ اللَّهِ، بَعَّدَهُ اللَّهُ مِنْ جَهَنَّمَ كَبُعْدِ غرابٍ طَارَ وَهُوَ فَرْخٌ حَتّى مَاتَ هَرِماً»[2].

قال الطيبي: (طار) صفة (غراب)، (وهو فرخ) حال من الضمير في (طار). و(حتى مات) غاية الطيران، وهو حال من فاعل (مات)، مقابل لقوله: (وهو فرخ).

[١٣٧٨] حديث: «اختبأتُ[3] دَعْوتِي شفاعةً لأُمَّتِي، فهي نائلةٌ مِنْهُمْ مَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ

(١) سورة الأنعام ١٥٠.

(٢) المسند ٢/٥٢٦.

(٣) في ب، جـ (احتساب) وهو تصحيف، وانظر رواية ٢/٤٦٢.

باللَّهِ شَيْئاً»[1].

قال الأشرفي: (مَنْ مَاتَ) في محل نصب على (أنّه)[2] مفعول لـ (نائلة).

وقوله: (لا يشرك بالله) نصب على الحال من فاعل (مات)، أي شفاعتي نائلة مَنْ مات من أمتي غير مشرك بالله شيئاً.

[١٣٧٩] حديث: قوله صلى الله عليه وسلم لليهود: «**إنّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فهل أَنْتُمْ صَادِقُونِي**»[3].

قال ابن مالك[4]: كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ، ومقتضى الدليل: أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم، لنفيها خفاءَ الإعراب. فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل، كقول الشاعر:

وليسَ (بِمُعْيِينِي)[5] وفِي اليأسِ مُمْتِعٌ ... صديقٌ إِذَا أَعْيَا عليَّ صَدِيقُ[6]

وكقول الآخر:

وليس المُوَافِيني لِيُرْفَدَ[7] خَائِباً ... فإنَّ لَهُ أضعافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ[8]

---

(١) المسند ٢/٤٢٦ بلفظه، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (شفع) (دعو).

(٢) (أنه) ساقطة من أ.

(٣) المسند ٢/٤٥١ البخاري ـ الطب ٧٦ ـ باب ما ذكر في اسم النبي ﷺ رقم ٥٥.

(٤) شواهد التوضيح ١١٨.

(٥) في أ (يمنعني) والتصويب من ب، جـ.

(٦) الشاهد بلا نسبة في الأشموني ١/١٢٦. وشواهد التوضيح ١١٨.

(٧) في ب، جـ (أمرفد).

(٨) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٤٣، والهمع ١/٦٥، والعيني ١/٢٨٧، وشواهد التوضيح ١١٩ والأشموني ١/١٢٦.

ومنه قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقوني»، ولما كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة أيضاً في قوله ﷺ: «غيرُ الدّجالِ أَخْوَفُنِي عليكم»، والأصل فيه[1]: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل (أخوف) بها مقرونة بالنون، كما اتصل (معيي) و(الموافي) بها في البيتين المذكورين.

[١٣٨٠] حديث الموقف قوله: **«وهو آخرُ أهلِ الجَنَّة دخولاً الجنّة»**[2].

قال الكرماني: (دخولاً) إمّا تمييز، وإمّا بمعنى: الداخل حال.

قوله: (فما عسيتم)، (ما) استفهامية، و(أن تسأل) خبر (عسى)، و(إن أعطيت ذلك)، أي: التقدم إلى باب الجنة، جملة معترضة، وفي بعضها «لا تسأل» بزيادة لفظ «لا» وأما نافية، وفي النفي إثبات، أي: عسيت أن تسأل غيره.

قوله: (فإذا بلغ بابها (فرأى)[3] زهرتها وما فيها من النضرة والسرور فسكت).

قال الكرماني: فإن قلت: ما جواب (إذا بلغ بابها)؟، قلت: محذوف، أي: إذا بلغ تحيّر فسكت.

قوله: (ويحك)، منصوب بفعل مضمر، نحو: إلزم الله، و(ويح) كلمة رحمة، و(ويل) كلمة عذاب.

وقيل: هما بمعنى واحد.

قوله: (ما أعذرك)، فعل التعجب.

قوله: ((أليس)[4] قد أعطيت العهد والميثاق).

---

(١) (فيه) ساقطة من ب، جـ.

(٢) البخاري ـ الرقاق ٥١، ٥٢، بلفظ قريب، وانظر مسلم ـ إيمان ٢٩٩، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٤.

(٣) في أ (رأى) والتصويب من ب، جـ.

(٤) (أليس) ساقطة من أ.

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه:

الفرق بين (العهد) و(الميثاق) و(اليمين)، أن العهد هو إلزام و«التزام» سواء كان فيه يمين أو لم يكن، والميثاق: هو العهد المؤكد باليمين، واليمين معروفة.

[١٣٨١] حديث: «**ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الأَمْوالِ بالدَّرَجاتِ العُلَى**»(١).

قال الكرماني: قوله: (من الأموال)، بيان لـ(الدّثور) وتأكيد أو وصف، لأن (الدثور) يجيء بمعنى الكثرة.

قوله: (تسبّحون وتحمّدون وتكبّرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين).

قال الزركشي: هذا من باب التنازع المتعدد، وهو تنازع ثلاثة أفعال في اثنين: ظرف ومصدر.

وقوله: (حتى يكون منهن كلِّهن) بكسر اللام تأكيد للضمير المجرور.

وقوله: (ثلاثاً وثلاثين).

قال الزركشي: كذا أثبت في أكثر الروايات، وروي: ثلاث وثلاثون، بالرفع وهو الوجه.

وقال الحافظ ابن حجر: وجه الأول بأن اسم كان محذوف، والتقدير: حتى يكون العدد منهن كلهن ثلاثاً وثلاثين.

وقال الطيبي: فإن قلت: ما معنى الأفضلية في قوله: (لا يكون أحد أفضل منكم) مع قوله: (إلّا من صنع مثل ما صنعتم)، فإن الأفضلية تقتضي المساواة؟.

قلت: هو من باب قوله:

---

(١) المسند ٢/٢٣٨، ٥/١٦٧، ١٦٨ بلفظ قريب، والبخاري ـ أذان ١٥٥، ودعوات ١٧، ومسلم ـ مساجد ١٤٢، وزكاة ٥٣، وأبو داود ـ وتر ٣٤، وابن ماجه ـ إقامة ٣٢، والدارمي ـ صلاة.

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بها أنيس إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيسُ[1]

يعني إن قدر أنّ المثلية تقتضي الأفضلية فتحصل الأفضلية.

وقد علم أنها لا تقتضيها، فإذن لا يكون أفضل منكم.

وقوله: (سمع إخواننا أهل الأموال بما عملنا) عدّى بالباء، لتضمنه معنى الإقبال، و(أهل الأموال) بدل من (إخواننا).

[١٣٨٢] حديث: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غسْلَ الجنابةِ»[2].

قال الزركشي: نصب على المصدر لـ(اغتسل)[3] والأصل: (مثل)[4] غسل الجنابة، فحذف المضاف.

وقال الحافظ ابن حجر: هو نعت لمصدر محذوف، أي: غسْلاً كغسْلِ الجنابة، وهو كقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾[5]، (تعالى الله)[6].

[١٣٨٣] حديث: «العَجْمَاء جُبَارٌ»[7].

---

(١) البيتان لجران العود في ديوانه ٥٢، وهما لنزال بن غلاّب أو جران العود في ابن السيرافي ٥٣٨، هما لجران في: العيني ٣/١٠٧، والخزانة ٤/٥٤، وشرح التصريح ١/٣٥٣، والدرر ١/١٩٢، وبلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/١٣٣، وشرح المفصل ٢/٨٠، والأشموني ٢/١٤٧، والهمع ١/٢٢٥.

(٢) المسند ٢/٤٦٠ بلفظه، والبخاري ـ جمعة ٤، ومسلم ـ جمعة ١٠، وأبو داود ـ طهارة ٩٧، ١٢٧.

(٣) في ب، جـ (باغتسل).

(٤) (مثل) ساقطة من أ.

(٥) سورة النمل ٨٨.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٧) المسند ٢/٢٢٨ بلفظه، ٢٣٩ ومواضع أخرى، وانظر البخاري ـ ديات ٢٨، ٢٩، وأبو داود ـ ديات ٢٧، وابن ماجه ـ ديات ٢٧.

قال الكرماني: لا بد من تقدير مضاف، ليصح ربط الخبر بالمبتدأ، نحو: فعل العجماء جبار.

قلت: لفظ رواية النسائي: (العجماء جرحها جبار) وضبط بفتح الجيم (على المصدر لا غير)[1].

[١٣٨٤] حديث: «**لا يتمنى أحدُكم الموتَ إمّا[2] مُحْسِناً فلعلَّهُ يزدادُ، وإمَّا مُسِيئاً فلعلَّهُ يستعتب**»[3].

قال ابن مالك[4]: أصله: إمّا (يكون) محسناً وإمّا (يكون)[5] مسيئاً، فحذف (يكون) مع اسمها مرتين. وأبقى الخبر، وأكثر ما يكون ذلك بعد (إنْ) و(لَوْ).

(وفي قوله: (فلعلّه يزداد)[6]، شاهد على مجيء (لعل) للرجاء المجرد من التعليل: وأكثر مجيئها في الرجاء إذا كان معه تعليل، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[7].

[١٣٨٥] حديث: «**طُوبَى لعبدٍ آخذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سبيلِ اللهِ أشعثَ رأسُه مُغْبَرَّة قدماه**»[8].

---

(١) في ب، جـ (لا غير على المصدر).

(٢) في ب، جـ (أن).

(٣) البخاري ـ تمنّي باب ما يكره في التمنّي ٦، ومسلم ـ ذكر ١٠، ١٣، والمسند ٢/٢٦٣، برواية (مسيء، محسن) بالرفع، وكذاك في ٢/٣٠٩.

(٤) شواهد التوضيح ١٣٩.

(٥) في ب، جـ (أنم يكون).

(٦) في أ (في قوله تعالى يزداد)، والتصويب من ب، جـ.

(٧) سورة البقرة ١٨٩، وآل عمران ١٣٠، ٢٠٠.

(٨) صحيح البخاري ـ جهاد ـ ٧٠.

قال الكرماني: (أشعث) بالجر، صفة لـ(عبد) و(رأسه) فاعل، وروي بالرفع.

قوله: (إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإنْ كان في الساقة كان في الساقة).

قال الكرماني: فإن قلت: ما فائدة هذه الملازمة والحال أنّ الشرط والجزاء متحدان.

قلت: فائدته التعظيم، نحو: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله».

أي: إن كان في (الساقة)[1] فهو في أمر عظيم، والمراد منه لازمه، نحو فعليه أن يأتي بلوازمه ويكون مشتغلاً بحمله أو قلة ثوابه.

وقال الشيخ أكمل الدين: (طوبى) مصدر من طاب، ومحله النصب. أو الرفع، وهو أدل على الثبوت، نحو﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[2].ولام الجر للبيان كما في قوله: سقياً لك.

وقال الطيبي: (طوبى) مصدر على وزن فُعْلى من الطيب، كبشرى وزلفى، ومعنى قولهم: طوبى لك، وطوباك، على الإضافة، أصبت خيراً على الدعاء، وفي محلها وجهان: النصب والرفع كقولك: طيباً لك، وطيبٌ لك، وسلاماً لك، وسلامٌ لك.

[١٣٨٦] حديث: «هَلَكَ كِسْرَى ثُمَّ لا يكونُ كِسْرَى بعدَه، وقيصر ليهلكنَّ ثمّ لا يكونُ قيصرُ بعدَه»[3].

---

(١) في ب، جـ (السابقة) والتصويب من البخاري ـ جهاد ٧٠، والنسخة أ.

(٢) سورة الرعد ٢٤، والنحل ٣٢، والأعراف ٤٦.

(٣) المسند ٢/٣١٣، ٤٦٧، ١.٥، والبخاري ٤/٧٧، ومسلم ـ الفتن ٧٦.

قال الكرماني: يروى (قيصر) بعد النفي بالتنوين تنكير العلم، وكذا في (كسرى) لأن امتناع صرفه للعجمة والعلمية.

[١٣٨٧] حديث: «أَنْفِقْ بِلَال، وَلَا تَخْشَ مِنْ ذِي (العرشِ)[١] إِقْلَالًا»[٢].

قال الطيبي: الذي يقتضيه مراعاة السجع، أن يوقف على إقلالا، بغير ألف، وإنْ كتب بالألف، أو يغير إلى (بلالا) ليزدوجا، كما في (قولك)[٣]: آتيك بالغدايا والعشايا، وقوله: ارجعْنَ مأزورات غير مأجورات.

[١٣٨٨] حديث: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ»[٤].

قال الطيبي: (من) هذه تحتمل أن تكون زائدة، أي: ما نقصت صدقة مالاً. ويحتمل أن تكون صلة لـ(نقصت)، والمفعول الأول محذوف أي: ما نقصت شيئاً من مال.

[١٣٨٩] حديث: «لَيْسَ شَيْءٌ أكرمَ عَلَى اللهِ مِنَ الدُّعَاءِ»[٥].

قال الطيبي: (أكرم) بالنصب خبر (ليس).

[١٣٩٠] حديث: «(ثلاثةٌ دعوتُهم لا تُرَدُّ)[٦]: الصائمُ حينَ يُفْطِرُ»[٧].

---

(١) (العرش) ساقطة من أ.

(٢) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى البزار.

(٣) (قولك) ساقطة من أ.

(٤) المسند ٢/٢٣٥، ٣٨٦، ٤٣٨، ومسلم ـ البر ٦٩، والترمذي ـ البر ٨٢، والدارمي ـ الزكاة ٣٤، والموطأ صدقة ١٢.

(٥) المسند ٢/٤٦٢، وانظر البخاري ـ أدب ٧١٢، والترمذي ٣٣٧، وابن ماجه ٣٨٢٩.

(٦) في ب، جـ (ثلاثة لا ترد دعوتهم).

(٧) المسند ٢/٤٤٥ بلفظ قريب، والترمذي ـ دعوات ١٢٨ رقم ٣٥٩٨، وابن ماجه صيام ٤٨ رقم ١٥٨٢. وقد سقط قوله: (حين يفطر) من أ.

قال الطيبي: (الصائم)، بدل من (دعوتهم) على حذف (المضاف)، أي: دعوة الصائم، ودعوة الإمام، بدليل عطف المظلوم عليه. وبنصبهما حال من ضمير الدعوة.

كذا قيل، والأولى أن تكون خبراً لقوله: (ودعوة المظلوم)، وقطع هذا القسم عن أخويه لشدة الاعتناء بشأنه. ونظير هذا الوجه قوله: «ويقول الرب، وعزتي لا يضرنّك» إلى قوله: ويفتح، لأن هذا حينئذ يستقيم على الوجه الأول.

[١٣٩١] حديث: **«رَأْسُ الكُفْرِ نَحْوَ المَشْرِق»**(١).

قال الزركشي: بنصب (نحو) لأنه ظرف وهو خبر، نحو: خلفك زيد.

[١٣٩٢] حديث: **«إِذَا (وقع)(٢) الذبابُ في شرابِ أحدِكم فليغمسْه ثمّ لينزعْه، فإنّ في إحدى جناحيه داءً والآخر شفاء»**(٣).

قال الزركشي: بنصب (داء) اسم إنّ، وإنما قال: (إحدى)، لأن الجناح يذكر ويؤنث، فإنهم قالوا في جمعه: أجنحة، وأجنح، فأجنحة جمع المذكر كقذال وأقذلة، وأجنح جمع المؤنث كشمال وأشمل.

[١٣٩٣] حديث: **«أَلاَ أَدلُّك على كَلِمَةٍ مِنْ تَحْتِ العَرْشِ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ»**(٤).

قال الطيبي: (من تحت العرش) صفة (كلمة)، ويجوز أن تكون (من) ابتدائية، أي: ناشئة من تحت العرش. وبيانية، أي: كائنة من تحت العرش ومستقرة فيه.

---

(١) البخاري ٤/١٥٥، ومسلم ـ الإيمان رقم ٩٠.

(٢) في أ (شرب) وانظر المسند ٢/٢٢٩.

(٣) المسند ٢/٢٢٩، ٢٦٣، ٣٤٦، ٣٤٠، ٣٣٥، ٣٨٨، ٣٩٨، ٤٤٣، والبخاري ـ بدء الخلق الخلق ١٧، طب ٥٨، وأبو داود ـ أطعمة ٤٨، وابن ماجه ـ طب ٣١، والدارمي ـ أطعمة ١٢.

(٤) البخاري ٢/١٧٠، ٨/١٠٢، ومسلم ـ الذكر ٤٤.

وأما (من الثانية فليست إلّا بيانية، فإذا ذهب إلى أن الجنة تحت العرش، والعرش سقفها، جاز أن يكون (من كنز الجنة) بدلاً من (تحت العرش).

وقوله: (يقول الله أسلم عبدي)، جزاء شرط محذوف، أي: إذا قال العبد هذه الكلمة يقول الله.

[١٣٩٤] حديث الشفاعة، قوله: «فَرَفَع إليهِ الذِّرَاع»[١].

قال الزركشي: قيل: صوابه (رفعت) فإن الذراع) مؤنث، إلا أنه جائز، فإنه غير حقيقي.

قلت: وخصوصاً مع (الوصل)[٢] بإليه.

قوله: (نفسي نفسي).

قال الكرماني: (أي: نفسي)[٣] هي التي تستحق أن يشفع لها، إذ المبتدأ والخبر، إذا كانا متّحدين، فالمراد بعض لوازمه، أو مبتدأ، والخبر محذوف.

[١٣٩٥] حديث: «هَلْ عَسَيْتَ إنْ فعلتُ ذلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ»[٤].

قال الطيبي: (أَنْ تسأل) خبر (عسى) و(إن فعلت ذلك) معترض بينهما.

قوله: (تمنّى مِنْ كذا).

قال المظهري: (مِنْ) فيه للبيان، يعني: تمنى من كل جنس ما يستثنى منه.

قال الطيبي: نحوه ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[٥]، ويحتمل أن تكون (من) زائدة

---

(١) البخاري ـ الأنبياء ٩، والترمذي ـ القيامة ١٠.

(٢) في أ الفعل.

(٣) (أي نفسي) ساقطة من أ.

(٤) المسند ٣/٢٧، والبخاري ـ أذان ١٢٩، ومسلم ـ الإيمان ٢٩٩.

(٥) سورة نوح ٤.

في الإثبات على مذهب الأخفش.

وقوله: (أقبل يذكر ربه)[١]، بدل من الجملة السابقة على سبيل البيان، و(ربه) تنازع فيه الفعلان.

[١٣٩٦] حديث: «لَوْ أخذتَ الخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ»[٢].

قال ابن مالك[٣]: يظن بعض النحويين أن لام جواب (لو) في نحو: لو فعلت لفعلت، لازمة، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور، كقوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ﴾[٤]، وكقوله تعالى: ﴿أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ أَطْعَمَهُ﴾[٥].

ومنه قول رجل لرسول الله ـ ﷺ ـ: «وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمتْ تصدقتْ»[٦].

[١٣٩٧] حديث: «اغتسلَ مُوسَى عليهِ السّلامُ (ـ قوله: ثَوْبِي حَجَر)[٧]»[٨].

قال الزركشي: بضم الراء على أنه منادى مفرد، حذف منه حرف النداء على الشاذ، كقوله: (أَطْرِقْ كَرَا)[٩]، والقياس: أن لا يحذف مع النكرات ولا مع المبهم.

وقال ابن مالك [في شرح الكافية][١٠]: الأكثر أن لا يحذف الحرف في اسم

---

(١) في أ (أقبل يذكره ربه به)، وفي المسند «ويذكره الله».

(٢) البخاري ـ ٦٥ كتاب التفسير، ١٧ سورة بني إسرائيل، ٣ حدثنا عبدان.

(٣) شواهد التوضيح ١٧٩.

(٤) سورة الأعراف ١٥٥.

(٥) سورة يس ٤٧.

(٦) البخاري ـ (٢٣) كتاب الجنائز ـ (٩٥) باب موت الفجأة. وتمامه: «فهل لها من أجر إن تصدقت عنها؟ قال: نعم».

(٧) في ب، جـ (قوله فجعل يقول: ثوبي حجر).

(٨) المسند ٢/٥١٥، والبخاري ـ أنبياء ٢٨، والترمذي ـ تفسير سورة ٣٣، ٢٤.

(٩) في ب، جـ (أطرق كذا)، وهو تحريف.

(١٠) ما بين المعوقفتين ساقط من أ.

(الجنس)[1] المعين، وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي - ﷺ - مترجماً عن موسى عليه السلام: (ثَوْبي حَجَر)، وكقوله ﷺ: «اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجي».

والبصريون يرون هذا شاذّاً لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه. قوله: (فطفق بالحجر ضرباً).

قال الطيبي: قوله (بالحجر)، متعلق بخبر (طفق)، أي: طفق يضرب الحجر ضرباً.

قوله: (والله[2] إنّ بالحجر ندباً ستة أو سبعة)، فـ (الستة) بيان وتفسير لاسم إنّ.

[١٣٩٨] حديث: «**اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا**»[3].

قال الطيبي: (الباء) متعلق بمحذوف وهو خبر (أصبح) ولا بد من تقدير مضاف، أي: أصبحنا ملتبسين بنعمتك، أو بذكرك.

وقوله: (وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ)، حكاية عن الحال الآتية، يعني يستمر حالنا على هذا، وفي جميع الأوقات وسائر الساعات.

[١٣٩٩] حديث: «**إنَّ النبي - ﷺ - كان إذا الإنسان تزوج[4] قال: بارك الله لك**»[5].

قال الطيبي: (إذا) الأولى شرطية، والثانية: ظرفية.

قوله: (بارك الله لك) جواب الشرط.

---

(١) في أ (الخبر) والتصويب من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ (فوالله).

(٣) المسند ٢/٣٥٤، وأبو داود - الأدب ١٠٩، وابن ماجه - دعاء ١٤.

(٤) في ب، جـ (إذا رفأ الإنسان إذا تزوج) وكذا رواية المسند ٢/٣٨١.

(٥) المسند ٢/٣٨١.

[١٤٠٠] حديث: «ولا أقول إنَّ أحداً أفضلُ مِنْ يُونسَ بنِ مَتّىٰ»[١].

قال ابن مالك[٢]: فيه استعمال (أحد) في الإيجاب، لأن فيه معنى النفي، وذلك أنه[٣] بمعنى، لا أحد أفضل من يونس، والشيء قد يعطي حكم ما هو في معناه وإن اختلفا في اللفظ.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَـٰوَاتِ والأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[٤]، فأجري في دخول الباء على الخبر مجرى: (أَوَ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَـٰوَاتِ والأَرْضَ بِقَادِرٍ)[٥]، لأنه بمعناه.

ومن إيقاع (أحد) في الإيجاب المؤوّل بالنفي قول الفرزدق:

ولو[٦] سَأَلَتْ عنّي نَوَار وأهلُها إذا أحدٌ لم تنطقِ الشَّفتانِ[٧]

فأوقع (أحداً) قبل النفي، لأنه بعده بالتأويل، كأنه قال: إذا[٨] لم ينطق منهم أحد.

---

(١) البخاري (٦٠) كتاب الأنبياء (٣٥) باب قوله تعالى: ﴿وإن يونس لمن المرسلين﴾ حديث ١٦٠٨، ومسلم ـ فضائل ١٥٩.

(٢) شواهد التوضيح ط العراق (٢٧١).

(٣) (أنه) ساقطة من أ.

(٤) سورة الأحقاف ٣٣.

(٦) في أ (ولئن)، ولا يستقيم به الوزن.

(٧) للفَرَزْدَق في ديوانِهِ ٢ / ٨٧٠ برواية:

ولو سَأَلَتْ عنّي النَّوَارُ وقومها إذا لم توار الناجز الشفتانِ

واللسان (ظرب) ١ / ٥٧٠، وشواهد التوضيح ط (العراق) ٢٧٢.

(٨) في ب، جـ (إذا).

[١٤٠١] حديث: «أيُّ العملِ أفضلُ عندَ اللهِ قال: إيمان بالله[1] والجهادُ وحجٌّ مبرور»[2].

قال الطيبي: هي أخبار مبتدأ محذوف، فإن قلت: لم لا تحملها على الابتداء محذوفة الأخبار؟ قلت: يأبى التنكير في الإيمان ذلك، على أن المقدر في الكل أفضل الأعمال، وهو أعرف من حج مبرور، ومن إيمان بالله، فأجرى الجهاد مجراها مراعاة للتناسب.

[١٤٠٢] حديث: «يَأْتِي عَلَى الناسِ زمانٌ لا يبالي المرءُ ما (أخذ من الحلال أم من الحرام)[3]»[4].

قال الطيبي: يجوز أن تكون (ما) موصوفة، أو موصولة، والضمير المجرور راجع إليها، و(مِنْ) زائدة على مذهب الأخفش، (وما) منصوب على نزع الخافض، أي: لا يبالي بما أخذ من المال، و(أم) متصلة، ومتعلق (من) محذوف، والهمز قد سلب عنها معنى الاستفهام، وجردت لمعنى الاستواء.

فقوله: (أمن الحلال أم من الحرام) في موضع الابتداء، و(لا يبالي) خبر مقدم، يعني: الأخذ من الحلال ومن الحرام مستو عنده، لا يبالي بأيهما أخذ، ولا يلتفت إلى الفرق بين الحلال والحرام، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[5]، أي: سواء عليهم إنذارك وعدمه.

---

(١) (بالله) ساقطة من أ.

(٢) المسند ٢/٢٦٤، والبخاري - الحج ٤، مسلم - الإيمان ١٣٥، ١٣٦، والترمذي - مواقيت١٣، والنسائي - زكاة٤٩.

(٣) في أ (أخذ المال أي من الحلال أم من الحرام).

(٤) النسائي - بيوع ٢/٥ برواية: (ما يبالي الرجل من أين أصاب المال).

(٥) سورة البقرة ٦، ويتس ١٠.

[١٤٠٣] حديث: «**يُؤْذِينِي ابنُ آدمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بيدي الأمرُ أقلّب الليلَ والنَّهَارَ**»(١).

قال النووي: (أنا الدهر) بالرفع، وقيل بالنصب على الظرف أي: أنا باق أبداً.

والموافق لقوله: (إنّ الله هو الدهر)، الرفع.

وقال الزركشي: كان أبو بكر بن داود الظاهري يراه بالفتح نصباً على الظرف أي: أنا طول الدهر بيدي الأمر.

وكان يقول: لو كان بالرفع لصار اسماً من أسماء الله تعالى، وقد جوز النصب جماعة منهم النّحاس.

وقال عياض: نصبه بعضهم على الاختصاص، والظرف أصحّ.

وقال الطيبي: روي نصب (الدهر)، أي أنا أقلب الليل والنهار في الدهر، والرفع أولى، لأنه لا طائل تحته على تقدير النصب. أما معنىً: فلأنه لا فائدة في قوله: أنا أقلّب الليل والنهار في الدهر، لأن الكلام مسوق للردّ على الساب، والإنكار عليه.

وأما لفظاً، فلأن تقديم الظرف، إمّا للاهتمام والاختصاص، ولا يقتضي المقام ذلك، لأن الكلام مفرغ في شأن المتكلم لا في الظرف، ولهذا عرف الخبر باللام لإفادة الحصر، فكأنه قيل: أنا أقلب الليل والنهار لا ما تنسبونه إليه.

وقيل: (الدهر) الثاني غير الأول، وإنما هو مصدر بمعنى الفاعل، ومعناه: الدهر المصرف المدبر المقبض لما يحدث.

وقيل: فيه إضمار المضاف، والتقدير: أنا مقلب الدّهر والمتصرف فيه.

---

(١) المسند ٢/٢٣٨، والبخاري ـ تفسير سورة الجاثية رقم ٤٨٢٦، وتوحيد ٣٥، وأبو داود الأدب ١٦٩.

[١٤٠٤] حديث: «ليأتينَّ على النّاسِ زمانٌ لا يَبْقَى[١] أحدٌ إلاّ أكلَ الرِّبَا»[٢].

قال الطيبي: المستثنى صفة لـ(أحد)، والمستثنى منه (أعم عام الأوصاف)[٣]، إلا الأكل.

[١٤٠٥] حديث: «لا يبعْ بعضُكم[٤] على بيعِ بَعْضٍ».

قال الطيبي: ضمن (البيع) معنى الغلبة والاستعلاء فعداه بعلى[٦].

قال في المغرب: باع عليه إذا كان على كره منه.

[١٤٠٦] حديث: «ثلاثةٌ أنَا خَصْمُهُم»[٧].

قال البيضاوي: (الخصم) مصدر خصمته أخصمه، نعت به للمبالغة كالعدل والصوم.

قوله: (رجل أعطى بي ثمّ غدر).

قال الطيبي: (أعطى) يقتضي مفعولاً.

وقوله: (بي)[٨] أي: موثقاً بي.

[١٤٠٧] حديث: «مَنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ أتَى الجمعةَ فصلَّى ما قُدِرَ له، ثمّ أنصت حتّى يَفْرُغَ

---

(١) في ب، جـ (لا يبقى فيه)، وروايته في أبي داود ـ بيوع ٣، موافقة للنسخة أ.

(٢) أبو داود ـ بيوع ٣.

(٣) في، جـ (أعم الأوصاف بفي جميع الأوصاف).

(٤) في ب، جـ (أحدكم).

(٥) المسند ٢/٧ بلفظه، والبخاري ٣/٩٠، ٩٢، ومسلم ـ النكاح ٤٩.

(٦) في ب، جـ (على ما).

(٧) المسند ٢/٣٥٨، والبخاري ـ بيوع ١٠٦، وإجارة ١٠، وابن ماجه ـ رهون ٤.

(٨) في ب، جـ (في حال).

من خطبته ثمّ يصلّي معه، غُفِرَ له ما بينَه وبينَ الجمعةِ الأُخْرَى وفضل ثلاثة أيام»[1].

قال الشيخ أكمل الدين: قوله: (ثمّ يصلي) معطوف على (يفرغ) لزيادة مناسبة بينهما.

وقوله: (غفرَ له يُحتمل أن يكون جزاء الشرط وأن يكون دعاء لهُ، وحينئذٍ يكون المشروط الإخبار باستحقاقه لذلك).

ونظيره في ذلك: حديث: «من أخذ أموالَ الناسِ يُريدُ أَدَاءَها، أَدّاها اللهُ عنه، ومن أخذها يُريدُ إتلافها أَتْلَفَهُ الله»[2]، يحتمل أن يكون واحدة من الجملتين جزاء الشرط، أو خارجة مخرج الدعاء له والدعاء عليه.

وقوله: (وفضل) بالرفع معطوف على (فيما بينه)، ويجوز أن يكون مرفوعاً بفعل مقدر، أي وزيد ثلاثة أيام من أيام العبادة، يعني ثوابها.

وقال النووي: هو بنصب (فضل) على الظرف، وكذا قوله في الرواية الأخرى، (وزيادة ثلاثة أيام) منصوب على الظرف.

[١٤٠٨] حديث: **«مَنْ تَصَدَّقَ بعدْلِ تمرةٍ من كَسْبٍ طَيّبٍ - فإنّ الله يقبلها بيمينه»**[3].

قال الشيخ أكمل الدين: (الكسب) في الحديث بمعنى المكسوب.

وقوله: (ولا يقبل الله إلاّ الطيب)، جملة معترضة بين الشرط والجزاء لتؤيد ما قبله.

[١٤٠٩] حديث: **«أيُّمَا رجلٍ جحدَ ولدَهُ وهو ينظرُ إليه، احتجبَ اللهُ وفضحه في الأولين والآخرين على رؤوس الخلائق»**[4].

---

(١) مسلم - جمعة - ٢٦.

(٢) البخاري - استقراض ٢.

(٣) المسند ٢/٣٣١، ٣٨١، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣١، والبخاري - زكاة ٨، وتوحيد ٢٣.

(٤) الدارمي - نكاح ٤٢، وأبو داود - طلاق ٢٩، والنسائي - طلاق ٤٧.

قال الطيبي: قوله: (في الأولين) يحتمل أن يكون ظرفاً للفضيحة، و(على رؤوس الخلائق) حالاً من الضمير المنصوب، ويحتمل أن يكون حالاً مؤكدّة.

[١٤١٠] حديث: «إِخْوَانُكُم جَعَلَهُم اللهُ تحتَ أَيْدِيكم»[١].

قال الطيبي: (إخوانكم) فيه وجهان، أحدهما: خبر مبتدأ محذوف، أي: مماليككم إخوانكم، ويجوز أن يكون مبتدأ و(جعلهم الله) خبره.

[١٤١١] حديث: «نِعِمَّا للمملوكِ أَنّ يتوفَّاهُ اللهُ بحسنِ عبادةِ ربّه وطاعةِ سَيِّدِهِ»[٢].

قال الطيبي: في (نِعِمّا) ثلاث لغات: كسر النون وإسكان العين وكسرها، وفتح النون وكسر العين.

و(ما) في (نِعِمّا) نكرة غير موصولة ولا موصوفة، بمعنى شيء، و(أن يتوفاه) مخصوص بالمدح، تقديره: نعم شيء للمملوك يوفيه الله إيّاه.

[١٤١٢] حديث: «بعثَ النبيُّ - ﷺ - أبانَ عَلَى سَرِيَّةٍ»[٣].

قال ابن مالك[٤]: ليس فيه إشكال، لأن (أبان) علم على وزن (أفعل)، فيجب أن لا ينصرف، وهو منقول من (أبان) ماضي يبين. ولو لم يكن منقولاً لوجب أن يقال فيه: أبين. بالتصحيح.

وفي روايته مفتوح النون شاهد على خطأ من ظنَّ أن وزنه فعال، إذ لو كان كذلك لنوّن، لأنه على ذلك التقدير عاد عن سبب ثان للعلمية.

قوله: (قال[٥] أبان وأنت بهدايا وبر).

---

(١) المسند ٥/١٦١، البخاري - إيمان ٢٢، وعتق ١٥، ومسلم - إيمان ٤٠.
(٢) المسند ٢/٣١٨ بلفظ قريب، ومسلم - إيمان ٤٦.
(٣) البخاري - مغازي (٦٤)، باب غزوة خيبر (٣٨).
(٤) شواهد التوضيح ١٥٦.
(٥) في ب، جـ (فإن).

قال الكرماني: أي: ملتبس بهذا القول، أو قائل بهذا.

[١٤١٣] حديث: **«مَنْ تطهَّرَ في بيتِه ثُمَّ مَضَى إلى بيتٍ مِنْ بيوتِ اللهِ ليقضيَ فريضةً مِنْ فرائضِ اللهِ، كانتْ خُطْوَتَاهُ إحداها تَحُطُّ خَطِيئَةً والأخرى ترفعُ درجةً»**[١].

قال الشيخ أكمل الدين: (خطوتاه) اسم كان و(إحداها) بدل منه، و(تحط خطيئة) خبره.

[١٤١٤] حديث: **«أعددتُ لعبادي الصّالحين ما لا عين رأتْ ولا أذنٌ سمعتْ ولا خطرَ على قلبِ بَشَرٍ ذخراً بَلْهَ ما اطَّلَعْتُمْ عَلَيْهِ»**[٢]

قال الكرماني: (ذخراً) منصوب متعلق بـ(أعددت) و(بله)، بفتح الموحّدة، وسكون اللام، وفتح الهاء، معناه: دَعْ. ويقال: معناه سِوىَ، أي: غير ما ذكر الله لكم في القرآن. الخطابي: كأنه يريد به: دَعْ ما اطلعتم عليه فإنه سهل يسير في جنب ما ادَّخرتُه لكم.

ويقال أيضاً بمعنى أجل.

وحكى الليث أنه قال: بمعنى: فضل، كأنه يقول: هذا الذي غيبته عن علمكم فضل ما أطلعتم عليه منها.

الصغاني: اتفقت جميع نسخ[٣] الصحيح على: (مِنْ بَلْهَ)، والصواب إسقاط كلمة (مِنْ) منه.

وقال ابن مالك في توضيحه[٤]: المعروف استعمال (بله) اسم فعل بمعنى اترك،

---

(١) مسلم - مساجد ٢٨٢، برواية (خطواته) وفي رواية (خطوتاه) وهي رواية المخطوط.

(٢) المسند ٢/٤٦٦، ٤٩٥، والبخاري - تفسير سورة ٣٢، ومسلم - جنة ٣/٤.

(٣) في ب، جـ (شيخ).

(٤) شواهد التوضيح ٢٠٥.

ناصباً لما يليه بمقتضى المفعولية، كقول الشاعر:

تمشي القــطوفُ إذا غَنَّى الحُـدَاةُ بِهَـا   مَشْـيَ الـجــوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَـا[1]

واستعماله مصدراً بمعنى الترك، مضافاً إلى ما يليه، والفتحة في الأول بنائية، وفي الثاني (إعرابية) وهو مصدر مهمل الفعل، ممنوع التصرف. وندر دخول (مِنْ) عليه زائدة في هذا الحديث.

وقال صاحب البسيط: المشهور في استعمال (بَلْهَ) وجهان: أحدهما: أن يكون اسمـاً للفعـل مسماه دع، فينتصب المفعول وهو مبني، والثاني: أن يكون مصدراً مضافاً إلى مفعوله بمعنى الترك، وهو معرب على هذا الوجه، وهو من المصادر التى لا فعل لها، إلا على رأي العبدي.

وعن الأخفش أنها حرف جر يستثنى منها بمنزلة حَاشَا وعَدَا، وقيل: اسم بمعنى سِوَى.

وقال ابن هشام في المغني: (بَلْهَ) منصوب على ثلاثة أوجه؛ اسم لدع، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لكيف، وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث.

وفتحها بناء على الأول والثالث، وإعراب على الثاني.

ومن الغـريب ورودهـا في هذا الحـديث معربة مجرورة بـ(من)، وخارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بغير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى ما بعدها من ألفـاظ الاستثناء.

---

(١) الشاهد لابن هرمة في شرح المفصل ٤/٤٩، وشروح سقط الزند ٢٧٠، واللسان (بله) وفي ديوانه ٥٧، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ٢٠٥.

[١٤١٥] حديث: «(لَا يَفْتَرِق)[١] البَيِّعَانِ إلَّا عَنْ تَرَاضٍ»[٢].

قال الطيبي: قوله: (عن تراض) صفة مصدر محذوف، والاستثناء متصل، أي: لا يتفرقان إلا تفرقاً صادراً عن تراض.

[١٤١٦] حديث: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وهو بَرِيءٌ لما قال، جُلِدَ يَوْمَ القِيَامةِ إلَّا أَنْ يكونَ كَمَا قَالَ»[٣].

قال الطيبي: الاستثناء مشكل، لأن قوله: (وهو بريء) يأباه (اللهم)[٤] إلا أن يؤوّل قوله: (وهو برىء).

أي: يعتقد ويظن براءته، ويكون العبد كما قال في الواقع، لا ما أعتقده، فحينئذ لا يجلد، لكونه صادقاً فيه.

[١٤١٧] حديث: «لأَنْ يَلَجَّ أحدُكم بيمينِه فِي أهلِهِ آثَمُ لَهُ عندَ اللهِ مِنْ أَنْ يعطى كفارته»[٥].

قال الطيبي: (آثم) إن كان بمعنى اسم الفاعل، فإنه يتعدى يقال، كما في قولهم، الناقص والأشج أعدلا بني مروان، ولا يستبعد أن يقال: إنه من باب قولهم: الصيفُ أحرُّ من الشتاء.

---

(١) في أ (يفرق).

(٢) المسند ٢/٥٣٦ برواية: (لا يتفرّق المتبايعانِ عن بيع إلا عن تراضٍ)، وأبو داود ـ البيوع ٥٣، والترمذي ـ بيوع ٢٧.

(٣) المسند ٢/٤٣١، ٥٠٠ بلفظ قريب، والبخاري ـ حدود٤٥، ومسلم ـ أيمان ٣٧، والترمذي ـ بر ٣٠.

(٤) (اللهم) ساقطة من أ.

(٥) أخرجه البخاري في: ٨٣ كتاب الأيمان والنذور، ١ باب قوله تعالى: (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمـانكم). ومسلم ـ الأيمان ٢٦، والمسند ٢/٣١٧ برواية: (أتمّ له)، واللؤلؤ والمرجان ٢/١٧٤ رقم ١٠٧٤.

[١٤١٨] حديث: «**يمينُك على ما يصدقك على صاحبك**»[١].

قال الطيبي: (يمينك) مبتدأ، و(على ما يصدقك) خبره، أي: لا يقع[٢] واقع عليه لا تؤثر فيه التورية.

[١٤١٩] حديث: «**مَنْ لَا يَرْحَم لا يُرْحَم**»[٣].

قال القاضي عياض: ضبْطهم فيه بالضمّ على الخبر، وقال أبو البقاء[٤]: الجيد أن تكون (من) بمعنى الذي فيرتفع الفعلان، وإن جعلت شرطاً تجزمهما جاز.

وقال السُّهَيْلِي: حَمْلُهُ على الخبر أشبه بسياق الكلام، لأنه مردود على قول الرجل: إن لي عشرة من الولد ما قبّلت منهم أحداً، أي: الذي يفعل هذا الفعل لا يرحم.

ولو جعلها شرطاً، لانقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع، لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف، ولأن الشرط إذا كان بعده فعل منفي، فأكثر ما ورد منفياً بلم، لا بلا، كقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللهِ**﴾[٥]، ﴿**وَمَنْ لم يَتُبْ**﴾[٦]، وإن كان الآخر جائزاً، كقول زهير:

... ... وَمَنْ لَا يَظْلِمِ النَّاسَ يُظْلَمِ[٧]

---

(١) المسند ٢/٢٢٨، ٣٣١ بلفظ (ما يصدقك به صاحبك)، ومسلم ـ أيمان ٢٠، وأبو داود ـ أيمان ٧، وابن ماجه ـ كفارات ١٤، والدارمي ـ نذور ١١.

(٢) (لا يقع) ساقطة من ب، جـ.

(٣) المسند ٣/٤٠: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله عز وجل».

(٤) إعراب الحديث النبوي ٩٨.

(٥) سورة الفتح ١٣.

(٦) سورة الحجرات ١١.

(٧) من معلقته، انظر ديوانه وجمهرة أشعار العرب ١٠٤.

وقال الشيخ أكمل الدين في شرح المشارق: روي بالسكون والرفع، أما السكون فيهما فعلى الشرط والجزاء، وأما الرفع في الأول فبجعل (مَنْ) موصولة، ويجرد الفعل حينئذ عن العوامل اللفظية، وكذلك في الثاني، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي فهو لا يرحم.

و(قـولـه): (من لا يرحم) على كل واحـد من التقـديرين يوجّـه على معنيين، أحدهما: أن ينزل[1] الفعل المتعدي منزلة اللازم، أي من لا يكون من أهل الرحمة كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2].

والثاني: أن يكون كنّى به عن الفعل مع مفعول، أي: من لا يرحم الناس.

وقد عرف ذلك في المعاني، ويؤيد هذا الوجه رواية جابر: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله».

[١٤٢٠] حديث: «لَأَنَا بِهِمْ أَوْ بِبَعْضِهِمْ أوثقُ (مِنِّي)[3] بِكُمْ أَوْ بِبَعْضِكُمْ»[4].

قال المظهري، (أنا) مبتدأ و(أوثق) خبره و(منِّي) صلة أوثق، والباء في (بهم) مفعوله، و(أو) عطف على (بهم)، والباء في (بكم) مفعول فعل مقدّر يدل عليه (أوثق) و(أو) في (أو ببعضكم) عطف على بكم، إما متعلق أيضاً إذ هو في قوة الوثوق وزيادة، فكـأنـه فعـلان جاز أن يعمـل في مفعولين أو بآخر دل عليه الأولّ والمعنى: وثوقي واعتمادي بهم أو ببعضهم أكثر من وثوقي بكم أو ببعضكم.

[١٤٢١] حديث: «لَا تَصُوم المَرْأَةُ وبَعْلُها شاهدٌ إلَّا بِإِذْنِهِ»[5].

---

(١) في ب، جـ (يقول) وهو تصحيف.

(٢) سورة الزمر ٩.

(٣) (مني) ساقطة من أ.

(٤) الترمذي ـ مناقب ٧٠.

(٥) المسند ٢/٣١٦، والبخاري ـ نكاح ٨٤، ٨٦، ومسلم ـ زكاة ٨٤، وأبو داود ـ صوم ٧٣، والترمذي ـ صوم ٦٤، والدارمي ـ صوم ٢٠.

قال السفاقسي: صوابه لا تصم لأنه نهي، والنهي يجزم الفعل فيلتقي ساكنان فتحذف الواو.

وقال الزركشي: يجوز الرفع على أنه خبر بمعنى النهي.

[١٤٢٢] حديث: «قسمَ النبيُّ - ﷺ - بيننا تمراً أصابني مِنْه خمس، أربع تمرة وحشفة»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: القياس أربع تمرات، قلت: إن كانت الراوية برفع تمرة فمعناه كل واحد من الأربع تمرة وأما بالجر فهو شاذ على خلاف القياس نحو: ثلاثمائة وأربعمائة.

[١٤٢٣] حديث: «إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْها الحدَّ»(٢).

قال الطيبي: (الحدّ) مفعول مطلق، أي فليجلدها الحدّ المشروع.

[١٤٢٤] حديث: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يصبْ مِنْهُ»(٣).

قال أبو الفرج: عامة المحدثين يقرؤونه بكسر الصاد يجعلون الفعل لله، وسمعت أبا محمد بن الخشاب يفتحه وهو أحسن وأليق.

[١٤٢٥] حديث: «أرأيتمْ لَوْ أَنَّ نهراً ببابِ أحدِكم يغتسلُ مِنْهُ كلَّ يومٍ خمسَ مراتٍ، هَلْ يبقى من درنه قالوا لا»(٤).

قال القرطبي: صحت الرواية بفتح ياء (يبقى) مبنى وبإثبات (مِنْ) وبتمام الكلام

---

(١) المسند ٢/٢٧٩، ٣٢٤، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٤٤، ٤٦٧، ٤٧٦، والبخاري ـ أطعمة ٢٣/٤٠.

(٢) المسند ٢/٤٣١ برواية: (إذا زنت خادم أحدكم)، وانظر البخاري ١٩٧/٣، ٢١٣/٨.

(٣) المسند ٢/٢٣٧ بلفظه، والبخاري ـ مرضى ١، والموطأ ـ عين ٧.

(٤) المسند ٢/٣٧٩، والبخاري ـ مواقيت ٦، والترمذي ـ أدب ٨٠، والنسائي ـ صلاة٧.

على (درنه) من غير شيء ويحمل على أن (من) زائدة على الفاعل لأن الكلام قبلها موجب فكأنه قال: هل يبقى درنه.

قال: وقد تخيّل بعض الناس أن في الكلام حذفاً، فقال (هل يبقى من درنه شيء)، ولا تعضده الرواية ولا القانون النحوي.

[١٤٢٦] حديث: «مِنْ أشدِّ أُمَّتِي لِي حبّاً ناسٌ يكونون بَعْدِي يَوَدُّ أحدُهم لو رآني بأهلِه ومالِه»(١).

قال المظهري: الباء في (أهله) باء التصديق كما في قولهم: بأبي أنت وأمي، يعني. يتمنّى أحدهم أن يكون مفدياً بأهله، لو اتفق رؤيتهم إيّاي ووصولهم إليّ.

وقال الطيبي: (لو) هنا كما في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾(٢)، لا بدّ لقوله يودّ من مفعول فـ(لو) مع ما بعده نزل منزلته كأنه قيل: يودّ أحدهم ويحب ما يلازم.

قوله: (لو رآني بأهله)، أي يفدي بأهله وماله ليراني.

[١٤٢٧] حديث: «خلقَ اللهُ الخلقَ فلمّا فرغَ مِنْه قامتِ الرَّحِمُ فأخذتْ فقال: مَهْ»(٣).

قال الكرماني: (مه) اسم فعل معناه أكفف وانزجر وقيل (ما) للاستفهام حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت.

وقال ابن مالك(٤): أصل (مه) في هذا الموضع (ما) الاستفهامية حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت، والشائع أن لا يفعل ذلك بها إلا وهي مجرورة.

---

(١) المسند ٥/١٥٦، ١٧٠، ومسلم ـ جنة ١٢.

(٢) سورة الحجر ٢.

(٣) البخاري ـ ٦٥ كتاب التفسير، ٤٧ ـ سورة محمد ﷺ حديث ٢٠٤٥.

(٤) شواهد التوضيح (ط العراق) ٢٧١.

ومن استعمالها هكذا غير مجرورة، قول أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلّوا بالإحرام فقلت: مَهْ، فقيل لي: هلك رسول الله ـ ﷺ ـ.

ومثله قول الحَجَّاج لليلىٰ الأَخْيَلِيَّة: ثم مَهْ قالت: ثم لم يلبث أن مات.

وحكى الكسائي، أن بعض كنانة يقولون: مَعِنْدَكَ ومَصنعْتَ، فيحذفون الألف دون جرّ ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف.

وفي الاقتصار على الميم (في مَعِنْدَكَ)[1] و(مَصَنَعْتَ)، دليل على أن الهاء في قول أبي ذؤيب والحجاج هاء سكت لا بدل من الألف كما زعم الزمخشري، لأنها عوملت معاملة المتصلة بالمجزوم من السقوط وَصْلاً والثبوت وقفاً، ولو كانت بدلاً من الألف لجاز أن يقال في الوصل: مه عندك ومه صنعت.

[١٤٢٨] حديث: «**يدُ اللهِ مَـلأى لا تغيضها نَفَقَةٌ سَحَّاء الليل والنهار**»[2].

قال القاضي عياض: ضبطنا (سحّاء) على القاضي أبي علي وغيره بالمد على الوصف، وعند أبي بحر سحّاً على المصدر، وانتصب الليل والنهار على الظرف.

(السّحّ) الصبّ الدائم، ولا يقال في المذكر فيه أفعل، ومثله، دِيمَةٌ هَطْلَاء، لا يقال في مذكره هطل.

ووقـع عنـد الـطبـري: لا يغيضها سحُّ الليلِ والنهارِ، بالإضافة، ورفعه على الفاعل، واليد مؤنثة، ووصفها بملأى هو الصواب وغيره خطأ.

---

(١) في ب، جـ (في ما عندك) وهو خطأ هنا.

(٢) المسند ٣١٣/٢، ٥٠٠ برواية: (يمين الله ملأى. .) والبخاري تفسير سورة ١١، ٢، وتوحيد ١٩، ٢٢، ومسلم زكاة ٣٦، والترمذي ـ تفسير سورة ٥، ٣، وابن ماجه ـ مقدمة ١٣.

ورواه بعضهم (ملاء)[1] مثل ديماء، قيل يصح هذا على نقل الهمزة.

وقال النووي: ضبطوا سحّاء بوجهين، أحدهما: سحّاً بالتنوين على المصدر وهذا هو الأصح والأشهر.

والثاني: (سحّاء) بالمد على الوصف ووزنه (فعلاء) صفة لليد. و(الليل والنهار) في هذه الرواية منصوبان على الظرف.

وقال القرطبي: (سحّاء) بالمد والهمز والرفع على أنه خبر بعد خبر، والليل والنهار في هذه الرواية[2] منصوبان على الظرف متعلقان بما في (سحاء) من معنى الفعل، وهي الرواية المشهورة.

وروى: (سحّاً) منصوباً منوناً على أنه مصدر صدره محذوف يدل عليه قوة الكلام، كأنه قال سحّ سحّاً.

ويجوز أن يكون من باب قوله:

مَا إنْ يَمَسَّ الأَرْضَ إلاّ مَنْكِبٌ ... مِنْه وَحَرْفُ السَّاقِ طَيُّ المَحْمَلِ[3]

وروي لا يغيضها سحُّ الليلِ والنهار، برفع سح على أنه فاعل يغيضها، وخفض الليل والنهار بالإضافة على التوسع كما قالوا: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار.

وقال الطيبي: يجوز أن يكون (ملأى) و(لا يغيضها) و(سحّاً) و(أرأيتم) على تأويل مقول فيه، أخبار مترادفة ليد الله، وأن تكون الثلاثة الأخيرة وصفاً لملأى، وأن يكون أرأيتم استئنافاً، والهمزة للتقدير.

---

(١) في ب، جـ (بلا).

(٢) (في هذه الرواية) ساقطة من ب، جـ.

(٣) الشاهد لأبي كبير الهُذَلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٤، والخزانة ٣/٤٦٧، والخصائص ٢/٣٠٩ والسيوطي ٨١، وشرح التصريح ١/٣٣٤، وبلا نسبة في المرتجل ٣١١، والأشموني ٣/١٢١، والمقتضب ٣/٢٠٣.

و(عرشه على الماء) حال من ضمير خلق وكذا وبيده الميزان منه أو من االضمير في خلق وكذا وبيده الميزان منه أو من الضمير في خبر كان لأنّ في اسم كان خلافاً فهل يقع منه حال أم لا؟

وقال النووي: روي (ملأن)، وقالوا هذا غلط من رواه وصوابه ملأى بلا نون.

قال الطيبي: إن[1] أرادوا هذه الرواية نقلاً فلا نزاع، أو معنىً لعدم مطابقة خبر المبتدأ تأنيثاً وتذكيراً فلا، لأن معنى يد الله: إحسانه وإفضاله فاعتبر المعنى وذكر، أنشد صاحب الكشاف:

نبئتُ نعمىٰ عَلَى الهِجْرانِ عاتبة سقياً ورعياً لذاك العاتبِ الزَّارِي[2]

وقال الكرماني: يروى (سحّاً)، بلفظ المصدر، ويروى بالمد خبراً آخر.

وقوله: (وعرشه على الماء) جملة حالية عن فاعل (لم ينقص).

[١٤٢٩] حديث: «مَا مِنْ نَبِيٍّ مِنَ الأَنبياءِ إلَّا أعطيَ مَا مِثْلُهُ آمن عَلَيهِ البشرُ»[3].

قال الكرماني: فإن قلت: الإيمان تستعمل بالباء وباللام لا بعلى، قلت، فيه نضمن معنى الغلبة، أي مغلوباً عليه. مع أن حروف الجر يُقام بعضها مقام بعض.

قال الطيبي: لفظ (عليه)[4]، هو حال، أي مغلوباً عليه في التّحدي والمباراة، أي: ليس نبيّ إلا قد أعطاه الله من المعجزات الشيء الذي صفته أنه إذا شوهد اضطرَّ الشاهد إلى الإيمان به.

---

(١) في ب، جـ (إذا).

(٢) قائله النابغة الذبياني في ديوانه (دار المعارف) برواية: «أنبئت نعماً».

(٣) المسند ٣٤١/٢، ٤٥١ برواية: (ما من الأنبياء نبي..) والبخاري - فضائل القرآن ١، اعتصام١.

(٤) في ب، جـ (عمله).

[(قال)[1] و(مِنْ): الأولى زائدة والثانية بيانية و(ما) في (ما مثله) موصولة، وهي ثاني مفعولي (أعطى)، و(مثله) مبتدأ، و(آمن) خبره، والجملة صلة الموصول، والراجع إلى الموصول ضمير (عليه).

قوله: وإنما كان الذي أوتيت وحياً][2]، قال الكرماني، (إنّما) للحصر ومعجزته ما كانت منحصرة في القرآن.

قلت: المراد: النوع المختص به أو أعظمها وأفيدها، فإنه يشتمل على الدعوة والحجة.

[١٤٣٠] حديث: «**خَلَقَ اللهُ الرّحمة في مائةِ جُزْءٍ**»[3].

قال الكرماني: فإن قلت: ما معنى كلمة الظرفية والمعنى صحيح بدونها قلت: إمّا أن يقال: إنها زائدة كما في قوله:

وَفِي الرّحمنِ للضُّعَفَاءِ كَافٍ

أي: الرحمن لهم كافٍ، أو هي متعلقة بمحذوف وفيه نوع مبالغة، حيث جعلها مظروفاً لها، (يعني)[4] هو بحيث لا يفوق عليها شيء.

[١٤٣١] حديث: «**وكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانا**»[5].

قال الطيبي: يجوز أن يكون (إخوانا) خبراً بعد خبر، وأن يكون هو الخبر[6]،

---

(١) في أ (قال النووي) ووردت في موضع متأخر قليلاً.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد في موضع متأخر قليلاً في أ، ويبدو أنه سهو من الناسخ.

(٣) البخاري ـ رقاق ١٩ برواية: (إن الله خلق الرحمة).

(٤) في أ (معنى) والتصويب من ب، جـ.

(٥) المسند ١/٣، ٥، ٧، ٢/١٥٦، ٢٧٧، والبخاري ـ نكاح ٤٥، وفرائض ٢، أدب ٥٧، ٥٨، ومسلم ـ بر ٢٣، ٢٤، وأبو داود ـ أدب ٤٧، وابن ماجه ـ أطعمة ١.

(٦) في أ (أن يكون بدلاً وهو أن يكون الخبر)، والتصويب من ب، جـ.

و(عباد الله) منصوب على الاختصاص.

وقال الزركشي: انتصب (عباد الله) على النداء وحذف حرفه، و(إخوانا) خبر كان، ويجوز أن يكونا خبرين، ويجوز أن يكون (عباد الله) خبر (كان) وما بعده حال.

[١٤٣٢] حديث: «**إِنَّ اللهَ يَغَارُ، وغيرةُ اللهِ أن لا يأتيَ المؤمنُ ما حَرَّمَ اللهُ**»(١).

قال (النسائي)(٢): في جميع نسخ الصحيح: (أن لا يأتي) والصواب: (أن يأتي).

قال الكرماني: (لا) زائدة نحو: ﴿**ما مَنَعَكَ أن لا تسجد**﴾(٣).

وقال الطيبي: هو مبتدأ وخبر بتقدير اللام، أي: غيرة الله ثابتة لأجل أن لا يأتي.

[١٤٣٣] حديث: «**مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أموالهم تكثّراً فإنّما هي جمر فليستقلّ منه**(٤) **أو ليستكثر**»(٥).

قال الشيخ أكمل الدين: (أموالهم) بدل اشتمال من الناس، أي من سأل أموال الناس، و(تكثراً) مفعول، أي لأن يكثر ماله، لا للفقر والاحتياج(٦).

ويجوز أن يكون حالاً بمعنى متكثراً، و(تفعل) بمعنى (استفعل)، وضمير هي يعود إلى المسألة ويجوز أن يعود إلى الأموال.

---

(١) المسند ٢/٣٤٣، ٥٣٩ بلفظ قريب، والبخاري ـ نكاح ١٠٧، ومسلم ـ توبة ٣٦، والترمذي ـ رضاع ١٤.

(٢) في ب، جـ (الغساني).

(٣) سورة الأعراف ١٢، بلفظ (ألّا) بدل (أن لا).

(٤) (منه) ساقطة من أ.

(٥) المسند ٢/٢٣١، ٦/٤٥٤، ومسلم ـ زكاة ١٠٥، وأبو داود ـ زكاة ٢٤، وابن ماجه ـ زكاة ٢٦.

(٦) في ب، جـ (لا للفقر وأن لا يحتاج).

قوله: (فليستقلّ منه أو ليستكثر)، أمر بتهديد كقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[1].

[١٤٣٤] حديث: «**مَنْ سَلَكَ طريقاً يلتمسُ فِيهِ عِلْماً سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقاً إلى الجنّة**»[2].

قال الشيخ أكمل الدين: (يلتمس) وما يتعلق به يجوز أن يكون (صفة)[3] لطريق ويجوز أن يكون حالاً من فاعل (سلك) وضمير (له) يعود إلى (من). وضمير (به) إلى السلوكَ المفهوم من (سلك) أو إلى الالتماس المفهوم من (يلتمس).

[١٤٣٥] حديث: «**وأفضل الصيامِ بعدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شهرُ اللهِ المُحَرَّم**»[4].

قال النحاس: دخلت الألف واللام في المحرم دون غيره من الشهور، وجاء من الشهور ثلاثة مضافات: شهر رمضان وشهرا ربيع، والباقي غير مضافات.

وقال الصلاح الصفدي: رأيت الفضلاء قد كتبوا بعض (الشهور)[5] بشهر كذا وبعضها لم يذكروا معه شهراً، وطلبت الخاصة في ذلك فلم أجدهم أتوا بشهر إلا مع شهر يكون أوله حرف (راء هو شهر ربيع وشهر رجب ورمضان)[6].

ولم أدر العلة في ذلك ولا وجه المناسبة، لأنه كان ينبغي أن يحذف لفظ شهر من هذه لأنه (يجتمع في ذلك راءان)[7].

---

(١) سورة الكهف ٢٩.

(٢) ٢٥٣/٣، ٣٣٥، ٢٠٧، والبخاري ـ علم ١٠، وأبو داود ـ علم١، والترمذي ـ قرآن ١.

(٣) (صفة) ساقطة من أ.

(٤) المسند ٣٤٢/٢، ٣٤٤، ٥٣٥، ومسلم ـ صيام ٢٠٢، ٢٠٣، وأبو داود ـ صوم ٥٥، والترمذي ـ صلاة ٢٠٧، والنسائي ـ قيام الليل ٦.

(٥) (الشهور) ساقطة من أ.

(٦) في أ (راء الخاصة في ذلك وهو أشهر ربيع وشهراً رجب ورمضان). والتصويب من ب، جـ.

(٧) في أ (يجتمع في ذلك وراء المناسبة أي وزان).

قلت: قد تعرض للمسألة من المتقدمين ابن درستويه فقال في الكتاب المتمم: الشهور[1] كلها مذكرة إلا جمادى وليس شيء منها يضاف إليه شهر إلا شهرا ربيع وشهر رمضان، قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ﴾[2]، وقال (الراعي)[3]:

شَهْـرَي ربـيعٍ ما تذوقُ لَبُـونـهـم إلاّ حمـوضـاً وَخْـمَـةً ودَوِيلاَ[4]

فما كان من أسمائها اسماً للشهر أو صفة قامت مقام الاسم فهو الذي لم يجز أن يضاف الشهر (إليه)[5] ولا يذكر معه كالمحرم. إنّما معناه: الشهر المحرم وهو من الأشهر الحرم وكصفر[6]، وهو اسم معرفة كزيد من قولهم: صفر الإناء يصفر صفيراً إذا خلا. و(جمادى) وهي معرفة وليست بصفة وهي من جمود الماء. و(رجب) وهو معـرفة مثل صفر وهو من قولهم: رجبت الشيء أي أعظمته، لأنه أيضاً من الأشهر الحـرم، وشعبان وهو صفة بمنزلة عطشان من التشعبة والتفرق. وشوال، وهو صفة جرت مجرى الاسم وصارت معرفة، وفيها تشول الإبل.

و(ذي القعـدة) وهو صفة قامت مقام الشهر والقعود عن التصرف كقولك: هنا الرجل والجلسة، فإذا حذفت الرجل قلت: ذو الجلسة. وذو الحجّة مثلُه مأخوذ من الحجّ.

وأما الربيعان ورمضان فليست بأسماء ولا صفات له، فلا بد من إضافة شهر إليها

---

(١) في ب، جـ (والشهور).

(٢) سورة البقرة ١٨٥.

(٣) في أ (الأعشى) والتصويب من ب، جـ، وديوانه ٢٢٩.

(٤) ديوانه (راينهرت فايبهرت) ٢٢٩، من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان مطلعها:

ما بال دفـك بالـفـراش مذيلاً أقـذىً بعـيـنـك أم أردت رحـيلا

(٥) (إليه) ساقطة من أ.

(٦) في ب، جـ (وهو كصفر).

كقولك: شهر ربيع وشهر رمضان. ويدلك على ذلك أن رمضان (فعلان) من الرمضاء كقولك: الغليان. وليس الغليان بالشهر ولكن الشهر شهر الغليان وجعل رمضان اسماً معرفة للرَّمضاء فلا يصرف لذلك.

فأما رواة الحديث فيرون أنه اسم من أسماء الله، وربيع إنما هو للغيث وليس الغيث بالشهـر ولكن الشهر شهر غيث، وصار ربيع اسماً للغيث معرفة كزيد. فإذا قلت: شهر ربيع الأول والآخر، صفتان لشهر وإعرابهما كإعرابه، ولا يكونان صفة لربيع، ولو كانا كذلك لكانا نكرتين ولكن مضافاً إلى معرفة وصار به معرفة.

[١٤٣٦] حديث: «أَرَأَيْتُم لَوْ أَنَّ نَهراً بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كلَّ يومٍ خمسَ مراتٍ ما تقول ذلك يبقي من دَرَنِه»[١].

قال ابن مالك[٢]: حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة في التذكير، ومن ثلاث إلى عشـر في التأنيث أن يضاف إلى أحد جموع القلة الستة، وهي أفعل وأفعال وفعلة وأفعلة، والجمع بالألف والتاء، وجمع المذكر السالم؛ فإن لم يجمع المعدود بأحد هذه الستة جيء بدله بالجمع المستعمل كقولك ثلاثة سِبَاع وثلاثة لُيُوث. ومنه قول أم عطية: جعلنا رأس بنت رسول الله ـ ﷺ ـ ثلاثة قرون. فإن كان للمعدود جمع قلة وأضيف إلى جمع كثرة لم يقس عليه كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٣]، فأضيفت ثلاثة إلى قروء وهو جمع كثرة مع ثبوت أقراء، وهو جمع قلة، ولكن لا عدول عن الاتّباع عند صحة السماع.

ومن هذا القبيل قول حمران: (ثم أدخل يمينه في الإناء ثلاث مرار)[٤] فإنّ مراراً

---

(١) البخاري ـ ٩ كتاب مواقيت الصلاة ـ ٦ باب الصلوات الخمس كفارة، برواية (خمساً)، والمسند ٢/ ٣٧٩، والنسائي ـ صلاة ٧.

(٢) شواهد التوضيح ٩٠.

(٣) سورة البقرة ٢٢٨.

(٤) في شواهد التوضيح: (فأفرغ على كفيه ثلاث مرار)، وانظر البخاري ـ الوضوء ـ باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً.

جمع كثرة وقد أضيف إليه ثلاث مع إمكان الجمع بالألف والتاء وهو من جموع القلة. **فثلاث مرار نظير ثلاثة قروء.**

وأما قوله ﷺ: (يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خمسِ مرات)، **فوارد على مقتضى القياس** لأن **الجمع** بالألف والتاء جمع قلة.

وأما قول عائشة رضي الله عنها: (ثمّ صبَّ على رأسه ثلاث غُرَفٍ) فالقياس عند البصريين أن يقال: ثلاث غرفات لأن الجمع بالألف والتاء جمعة قلة، والجمع على (فُعَل) عندهم جمع كثرة.

والكوفيون يخالفونهم فيرون (فُعَلًا)، و(فِعَلًا) من جموع القلة، ويعضد قولهم قول عائشة: ثلاث غرف وقول الله: ﴿**فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ**﴾.[1].

وَيعضد قولهم في (فِعل) قوله تعالى: ﴿**أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ**﴾[2]، (فأضاف (ثلاث) إلى غرف (وعشر) إلى سور، و(ثماني) إلى حجج)[3] مع إمكان الجمع بالألف والتاء، دليل على أن (فُعَلًا) و(فِعَلًا) **جَمْعا قلة للاستغناء بهما عن الجمع** بالألف والتاء.

والحاصل أن ثلاث غرف إن وجه على مذهب البصريين، **ألحق بثلاثة قروء**، وإن وجّه على مذهب الكوفيين فهو وارد على مقتضى **القياس**.

وأما قوله ﷺ: «ما تقول ذلك يبقى من درنه» ففيه **شاهد على إجراء فعل** القول مجرى فعل الظن على اللغة المشهورة، والشرط **أن يكون فعلًا مضارعاً** مسنداً إلى المخاطب متصلًا باستفهام نحو:

---

(١) سورة هود ١٣.

(٢) سورة القصص ٢٧.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من أ.

مَتَـى تقـولُ الـقُـلُصَ الـرَّوَاسِـمَـا   يَحْـمِـلْنَ أُمَّ قَاسِـمٍ وَقَـاسِـمَـا[1]

ومنـه الحـديث المـذكور لأنه قد تقدم فيه «ما» الاستفهامية ووليها فعل القول (مضارعاً)[2] مسنداً إلى المخاطب فاستحق أن يعمل عمل فعل الظن فـ(ذلك) في موضع نصب مفعول أول و(يبقى) في موضع نصب مفعول ثان، وما الاستفهامية في موضع نصب[3] بـ(يبقي) وقدم لأن الاستفهام له صدر الكلام، والتقدير: أيّ شيء تظنّ ذلك الاغتسال يبقي من درنة. ومن إجراء فعل القول مجرى فعل الظن على اللغة المشهورة، قول النبي ﷺ: «اَلبِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ»[4]، أي البرُّ تظنون بهنّ»، وفي رواية عائشة: «البِرَّ تُرَوْنَ بِهِنّ»، ومعنى تقولون: تظنون و(البر) مفعول أول (وبهنّ) مفعول ثان وهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وقال الطيبي: (لو الامتناعية تقتضي أن تدخل على الفعل الماضي وأن تجاب، والتقـدير: لو ثبت نهـر ببـاب أحدكم يغتسل فيه كل يوم لما بقي من درنه، فوضع الاستفهام موضعه تأكيداً وتقريراً، إذْ هو متعلق الاستخبار، أي: خبروني هل يبقى لو كان كذا)[5].

وقوله: (فذلك مثل الصلوات الخمس).

قال الطيبي ثم قال[6] الكرماني: (الفاء) فيه جواب شرط محذوف، أي: إذا أمرتم بذلك وصح عندكم فهو مثل الصلوات.

---

(١) الشاهد لهدبة بن خشرم، من شواهد ابن عقيل ١/١٥٥، والأشموني ٢/٣٦، والهمع ٢/٢٤٦.

(٢) في أ (مضارعها) والتصويب من ب، جـ، وشواهد التوضيح (ط العراق) ١٥١.

(٣) (موضع) ساقطة من أ.

(٤) في أ (بمن) والتصويب من ب، جـ. والحديث في البخاري ـ ٧ اعتكاف ـ باب **الأجنبية في** المسجد.

(٥) **في أ (لو الامتناعية تقتضي الانتجاز أي أخبروني هل يبقى لو كان). وباقي الكلام ساقط من أ.**

(٦) (قال) من ب، جـ.

[١٤٣٧] حديث: «**آيةُ المنافقِ ثَلَاثٌ: وإنْ صلَّى وصَامَ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ**»(١).

قال الطيبي: هذا الشرط اعتراض وارد للمبالغة لا يستدعي الجواب.

[١٤٣٨] حديث: «**المسلمُ مَنْ سَلِمَ النّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، والمؤمنُ من أَمِنَهُ النَّاسُ(٢) على دمائِهم وأموالِهم**»(٣).

قال الطيبي: التعريف في المسلم والمؤمن للجنس.

قال ابن جنّي: من عادتهم أن يوقعوا على الشيء الذي يختصونه بالمدح اسم الجنس، ألا تراهم كيف سمّوا الكعبة بالبيت وكتاب سيبويه بالكتاب.

وقال الراغب: كل اسم فرع فإنه يستعمل على وجهين: أحدهما: دلالته على المسمى، فصلا بينه وبين غيره.

والثاني: لوجود المعنى المختص به وذلك هو الذي يمدح به.

[١٤٣٩] حديث: «**فقَضَى رسولُ اللَّهِ ﷺ بديَتِهَا على العاقلة(٤)، وفي جنينها (غرّة(٥)عبد أو أمة(٦)**»(٧).

---

(١) البخاري ـ شهادات ٢٨، ومسلم إيمان ١٠٧، ١٠٩، والترمذي ـ إيمان ١٤.

(٢) (الناس) ساقطة من أ.

(٣) المسند ١٩٥/٢، ٢٠٩، والبخاري ـ إيمان ٥، ورقاق ٢٦، ومسلم ـ إيمان ٦٤، ٦٥، وأبو داود ـ جهاد٢، والترمذي ـ قيامة ٥٢، وإيمان ١٢، والنسائي ـ إيمان ٨، ٩، ١١، والدارمي ـ رقاق ٤، ٨.

(٤) (على العاقلة) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ، وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٣٨.

(٥) في أ (غيرة)، والتصويب من ب، جـ وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٣٨.

(٦) في ب، جـ (غرة أو عبد) والتصويب من أ، وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٣٨.

(٧) المسند ٢٧٤/٢، وانظر ٤٩٨/٢.

قال أبو البقاء[1]: التقدير: وقال في جنينها غرة فحذف القول للعلم به.

[١٤٤٠] حديث: «**لَقَدْ ظننتُ أَنْ لا يسألَني عَنْ هذا الحديثِ أَحَدٌ أوَّلَ مِنْك**»[2].

قال أبو البقاء[3]: نصب (أول) هنا على الحال في معنى لا يسألني أحد سابقاً لك، وجاز نصب الحال من النكرة لأنها في سياق النفي، فتكون عامة كقولهم: ما كان[4] أحدٌ مثلك، وما في الدار أحدٌ خيراً منك.

وقال الزركشي, روي (أول) بالرفع والنصب، فالرفع على الصفة أو البدل من أحد، والنصب على الظرفية.

وقال القاضي عياض: على المفعول الثاني لظننت.

وقوله: (لما رأيت من حرصك على الحديث) قال الكرماني: (ما) موصولة والعائد محذوف، و(مِنْ) بيانية أو مصدرية، و(مِنْ) تبعيضية مفعول رأيت، أيَ لرؤيتي بعض حرصك.

وقوله: (أسعد الناس من قال لا إله إلّا الله . . . الحديث).

قال الكرماني: فإن قلت: المشرك والمنافق لا سعادة لهما، وأفعل التفضيل يدل على الشركة، قلت: الأفعل بمعنى الفعيل بمعنى سعيد الناس كقولهم: (الناقص والأشج أَعْدَلا بني مروان) يعني: عادلا بني مروان، أو هوبمعناه الحقيقي المشهور.

والتفضيل بحسب المراتب، أي هو أسعد الناس ممن لم يكن في هذه المرتبة

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٣٨،

(٢) المسند ٢/٣٧٣، والبخاري ـ باب صفة الجنة والنار ٤/٩٠ برواية (لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث. . . .).

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٣٩.

(٤) كان هنا تامة بمعنى (وجد).

من الإخـلاص المؤكـد البـالـغ غايته. وأيضاً فإن الكفار يدخلون في شفاعة النبي للاستراحة من هول الموقف، لكن المؤمن المخلص أكثر سعادة بها.

وقوله: (من قلبه).

قال الكرماني: يجوز أن يتعلق بقوله (خالصاً) أو بقوله (قال)، والظاهر الثاني. فإن تعلق بقال فلغو وإلا فمستقر إذ تقديره حينئذ: ناشئاً من قلبه، فإن كان لغواً، فلا محل له من الإعراب أو مستقرّاً فمنصوب على الحال.

[١٤٤١] حديث: «مَـا أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة، قالا: الجوع الجوع، قال: والذي نفسي بيده لأخرجني(١) الذي أخرجكما»(٢).

قال أبو البقاء: التقدير لقد أخرجني، كقول امرىء القيس:

حلفـتُ لَهَـا باللهِ حلفـةَ فاجـرٍ لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ(٣) حديثٍ ولا صالِ(٤)

وهو جواب قسم محذوف.

[١٤٤٢] حديث: «مَنْ صَامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً»(٥).

قال أبو البقاء(٦): في نصبه وجهان أحدهما: هو مصدر في موضع الحال، أي من صام مؤمناً محتسباً كقوله تعالى: ﴿يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾(٧)، أي ساعيات.

---

(١) في أ، ب، جـ (لأخرجن) والتصويب من كتاب إعراب الحديث النبوي ١٣٩، وانظر التخريج.

(٢) مسلم ـ كتاب الأشربة ـ باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه ٦/١١٦، وانظر: الموطأ ـ صفة النبي (ﷺ) (٥٨٠).

(٣) «من» ساقطة من ب، جـ.

(٤) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، والأصول ١/١٨٢ والسيوطي ١١٨، والدرر ١/٩٦، ٢/٤٨ والخزانة ٤/٢٢١ وشرح المفصل ٩/٢٠، وشواهد التوضيح ١٦٨.

(٥) المسند ٢/٢٣٢، وتمامه: (غفر له ما تقدم من ذنبه)، وانظر أيضاً المسند ٢/٢٤١، ٤٧٣.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٣٩.

(٧) سورة البقرة ٢٦٠.

والثـاني: هو مفعـول لأجله، أي: للإيمـان والاحتسـاب ونظيره في الوجهين ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْراً﴾[1].

قال الكـرماني: فإن قلت: بم انتصب (إيماناً واحتساباً)، قلت: مفعول له أو تمييز، فإن قلت: هل يصح أن يكون حالاً بأن يكون المصدر في معنى اسم الفاعل، أي مؤمناً محتسباً قلت: يصح بكلفة في توجيهه. فإن قلت: شرط التمييز أن يقع موقع الفاعل نحو: طاب زيد نفساً، اطّراد هذا الشرط ممنوع، ولئن[2] سلمناه فهو أهم من أن يكون فاعلاً بالفعل أو بالقوة فهو في معنى إضافة الإيمان.

قال وقوله: (غفر له ما تقدم من ذنبه)، (من) متعلقة بغفر، أي غفر من ذنبه ما تقدم، فهو منصوب على[3] المحل، أو هي مبينة لما تقدم فهو مرفوع المحل، لأنّ ما تقدم هو مفعول ما لم يسمّ فاعله.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: إذا كان الظرف اسم شهر غير مضاف إليه شهر كقولك: اعتكفت رمضان، فلجميع أجزائه قسط من العمل لأن كل واحد من أعلام الشهر إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوماً.

ولذلك (قال)[4] النبي - ﷺ - «من صام[5] رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»، ولم يقل: من قام شهر رمضان، إذ لو قال ذلك لاحتمل أن يريد جميع الشهر وأن يريد بعضه، كما قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ﴾[6].

---

(١) سورة سبأ ١٣.

(٢) في ب، جـ و(لكن) والتصويب من أ.

(٣) (على) ساقطة من أ.

(٤) (قال) ساقطة من أ.

(٥) في أ، ب، جـ (قام).

(٦) سورة البقرة ١٨٥.

وإنما الإنزال في ليلة منه و(هي ليلة) القدر.

وأجرى أبو الحسن بن خروف أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور، فجعل قول القائل: سير عليه الخميس مقصوراً على التعميم. وقوله: سير عليه يوم الخميس محتملاً للتعميم والتبعيض، وفيما رآه[1] نظر. ومثل رمضان وغيره من أعلام الشهور المجردة ما استحق التعميم: الأبد والدهر والليل والنهار، معرّفة بالألف واللام، فإذا قيل: كان ذلك الأبد أو الدهر فلا يصلح أن يراد به غير التعميم إلا من قصد المبالغة مجازاً كما يقول القائل، أتاني أهل الدنيا، وإنما أتاه ناس منهم.

قال سيبويه: ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً من الظرف كله قولك: سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد.

ثم قال: ولا تقول لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوماً فيه، ولا لقيته الليل والنهار وأنت تريد لقاءه في ساعة دون (الساعة)[2]، هذا نصه.

قلت: ومن أمثلة ذلك في الحديث في الأبد: لا صام من صام الأبد.

وفي الدهر: من صام الدهر ضيقت عليه هكذا. ولو أحسنت إلى إحداهنّ الدهر ثم رأين منك سيئاً، قالت ما رأيت منك خيراً قط.

و(في الليل والنهار): (يد الله ملأى لا يغيضها نفقة سحّاء الليل والنهار).

وفي أعـلام الأيام على رأي ابن خروف: «من صام من شهـر حرام الخميس والجمعة والسبت كتب له عبادة سنتين».

[١٤٤٣] حديث: **«إنّ اللهَ جَعَلَ الحقَّ عَلَى لسانِ عُمَر»**[3].

---

(١) في أ، ب، جـ (وهو ليلة القدر).

(٢) في ب، جـ (الساعات).

(٣) المسند ٥٣/٢، ٩٥، ١٤٥/٥، والترمذي ـ مناقب ١٧، وابن ماجه ـ مقدمة ١١.

قال الطيبي: ضمّن جعل معنى أجرى فعدّاه بعلى.

[١٤٤٤] حديث مَاعِز ـ قوله: «فَمَا نِلْتُمَا مِنْ عِرْضِ أَخِيكُمَا[١] آنِفاً أَشَدّ»[٢].

قال المظهري: (ما) الموصولة مع صلتها مبتدأ وأشد خبره والعائد محذوف أي, ما نلتماه.

[١٤٤٥] حديث: «فنِعْمَ المُرضِعَةُ وبئستِ الفاطمةُ[٣]»[٤].

قال المظهري: لفظة (نِعْمَ وبِئْسَ) إذا كان فاعلهما مؤنثاً جاز إلحاق تاء التأنيث وجاز تركها فلم يلحقها هنا في نعم وألحقها في بئست.

وقال الطيبي: وجاز تركها فلم تلحقها، وإنّما لم يلحقها لأن المرضعة مستعارة للإمارة، وهي وإن كانت مؤنثة إلا أن تأنيثها غير حقيقي وألحقها ببئس لكون الإمارة حينئذ داهية دهياء.

[١٤٤٦] حديث: «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّم لسبعين[٥] خريفاً»[٦].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: إنه استدل به من قال على أنّ (إنّ) تنصب الجزأين، ومنه قولّ الشاعر:

إِذا اسْـوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتـأتِ ولتكنْ ... خُطَاكَ خِفَـافـاً إِنَّ حرّاسَنَـا أُسْـدَا[٧]

---

(١) في ب، جـ (نلقا من عرض احتكما).

(٢) أبو داود ـ حدود ٢٣.

(٣) في أ (النائحة).

(٤) المسند ٢/٤٤٨، ٤٧٦ والبخاري ـ أحكام ٧، والنسائي ـ بيعة ٣٩، وقضاة/٥.

(٥) في ب، جـ (سبعين).

(٦) مسلم ـ إيمان ٣٢٩.

(٧) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في الدرر ١٠/١١، والسيوطي ٤٥، وجامع الشواهد ١/١٨، وبلا نسبة في الخزانة ٤/٢٩٤، والأشموني ١/٢٦٩، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٦٢٢، برواية (إذا التفّ جنح . . .).

ولا حجة في ذلك لإمكان ردّه إلى ما أجمع على جوازه بأن يحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر: قعرت الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، و(لسبعين خريفاً): مميز به ظرف.

وقال النووي: وقع في بعض الأصول (لسبعون) بالواو وهو ظاهر وفيه حذف تقديره: إن مسافة قعر جهنم سبعين سنة. ووقع في معظم الأصول والروايات لسبعين بالياء، وهو صحيح أيضاً.

أما على مذهب من يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره[1] فيكون التقدير: سير سبعين خريفاً.

وأما على أن قعر جهنم مصدر، يقال: قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون سبعين ظرف زمان وفيه خبران.

التقدير: إن بلوغ قعر جهنم الكائن في سبعين خريفاً.

(وقال الرضي: المروي: إن قعر جهنم لسبعون خريفاً أو إن في قعر جهنم لسبعين خريفاً)[2].

وقال القرطبي: الأجود رفع (لسبعون) على الخبر، وبعضهم يروونه (لسبعين) يتأول فيه الظرف وفيه بعد.

وقال الشُّلُوبين في شرح الجزولية: استدل الكوفيون على أنّ (إنّ) تنصب الجزأين بقوله ﷺ: «إِنَّ قَعْر جهنم لسبعين خريفاً».

والجواب: إن تقديره: لعميق أولها. و(سبعين خريفاً) ظرف زمان نائب مناب عميق أولها، وللدلالة عليه من جهة المعنى.

---

(١) في أ (خبره) والتصويب من ب، جـ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب، جـ.

حديث: «ألا سائلَ يعطى ألا داع يجاب، ألا سقيمَ يَسْتَشْفِي فَيُشْفَىٰ، ألا مذنبَ يستغفرُ فَيغفر له»[1].

قلت: (ألا) هذه ليست التي للاستفتاح، ولا التي للعرض والتحضيض، ولا التي تختص بالفعل، بل هي المركبة من همزة الاستفهام ولا النافية للجنس.

قال الأندلسي: وقد تكون ألا المركبة من همزة الاستفهام، و(لا)، ويكون لها حينئذ معنيان: الإنكار والتوبيخ، والثاني التمني، ولا يتغير حكمها ولا عملها عما كانت عليه قبل التركيب.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: إذا اقترنت همزة الاستفهام بلا في غير تمنّ وعرض فلها مع مصحوبها من تركيب وعمل ما كان لها قبل الاقتران نحو: لا رجلَ في الدار بالفتح، قال الشاعر:

ألاَ طِعَانَ ألاَ فرسانَ عادية[2] ... ...

وقال:

ألا ارعواءَ لِمَنْ ولَّتْ شبيبتُهُ[3] ... ...

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تمن ولا عرض في توبيخ وإنكار.

وزعم الشلوبين: أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخ، وردّ على الجُزُولِي إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك جائز لكنه قليل.

---

(١) المسند ١/١٢٠، والدارمي - صلاة ٦٨.

(٢) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ١٢٣، وقيل لخِدَاشِ بن زهير، انظر: سيبويه ١/٣٥٨، والسيوطي ٢/١٠٣، والمغني (ط بيروت) ٩٦ وعجزه (إلّا تجشؤكم حول التنانير).

(٣) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ١/١٥٣؛ والمغني (ط بيروت) ٩٦، وعجزه (وآذنت بمشيب بعده هرم).

ومثال ورودها في تمنّ قوله:

أَلَا عمــرَ ولّــى مســتــطاعٌ رجــوعُــه   فَيَرْأَبَ ما أَثْــأَتْ يدُ الــغُــفَــلَاتِ[1]

فنصب يرأب لأنه جواب تمنٍّ مقرون بالفاء. ويجوز إجراء (لا) مجرى ليس فيما يقصد به تمنّ من مواضع إعمالها إن لم يقصد التنصيص على العموم.

وقال في شرح الجزولية: إذا قصد بألا التمني امتنع الإلغاء عند سيبويه لا عند المازني والمبرد.

[١٤٤٧] حديث قتل خبيب:- قوله: «حتّى أجمعوا قتله»[2].

قال أبو البقاء[3]: (أجمع) يتعدى بنفسه إلى واحد ولا يحتاج إلى حرف جرّ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[4]، وقال الحارث:

أجــمــعُــوا أمــرَهــم بليلٍ فلمَّــا   أصــبــحُــوا أصبحتْ لهم ضَوْضَــاءُ[3]

قوله: (لولا أن تظنّوا ما بي جزع).

قال القــاضي عياض: الوجه: (جزعاً) مفعول ثان لتظنّوا، و(ما) بمعنى الذي مفعول أول، وليست (ما) نافية إلا إذا صحت رواية الرفع في جزع.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ١/ ٣٥٠، والسيوطي ٧٦، وشرح التصويب ٢١/ ٢٤٥، والمغني ٢/٣٦١، والأشموني ٢/ ١٥.

(٢) المسند ٢/ ٢٩٤.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٣٥.

(٤) سورة يونس ٧١.

(٥) البيت للحارث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُرِي من معلقته، وانظر شرح القصائد السبع الطوال ٥٤٢، وفي إعراب الحديث ١٣٥.

[١٤٤٨] حديث: «**قصّة أبي طالب: (لَوْلاَ تُعَيِّرِني قُرَيش)**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (لولا) هذه يقع بعدها الاسم، وقد جاء الفعل بعدها و(أنْ) معه مقدرة، أي: لولا أن تعيرني، وإذا حذفت (أن) فمن العرب من يرفع الفعل المذكور ومنهم من ينصبه بتقدير (أنْ) ويدل عليه، أي أن (لولا)[٣] هذه هي التي تقتضي (الاسم)[٤]، أن لها جواباً قوله: (لأقررت بها عينك).

[١٤٤٩] حديث: «**مَنْ أطاعني فقدْ أطاعَ اللهَ، ومَنْ يعصيني فقد عصى الله**»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: فيه وجهان:

أحدهما: أن يجعل (مَنْ) بمعنى الذي فلا يجزم، أي أن الذي يطيعني يطيع الله، والماضي بمعنى المستقبل. والثاني: أن تكون شرطية، ولكنه أثبت الياء في يعصيني إما للإشباع، أو قدر الحركة على الياء وحذفها بالجازم فبقيت لا حركة عليها مقدرة.

وأما (مَنْ) التي في باقي الحديث فشرطيّة.

[١٤٥٠] حديث: «**كـلُّ أهـلِ (الجنّةِ)[٧] يَرَى مقعدَه من النّارِ فيقولُ: لولا أنّ اللهَ**

---

(١) المسند ٢/٤٣٤، وفيه: (لولا أن تعيرني)، وكذلك في رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه في المسند أيضاً ٢/٤٤١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٣٥.

(٣) في ب، جـ (ويدل على أن لولا هذه . . .).

(٤) (الاسم) ساقطة من أ.

(٥) المسند ٢/٢٨٦، ٤١٦، ٥١١، ٤٦٧، ولفظه في الصفحة ٣٨٦، (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني . . . إلخ).

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٣٦.

(٧) في أ (النار) والتصويب من ب، جـ، وإعراب الحديث النبوي والمسند.

هداني فيكونُ له شكر»[1].

قال أبو البقاء[2]: (شكر) في هذه الرواية مرفوع ووجهه أن يكون قوله (فيكون) بمعنى يحدث، وهي كان التامة، (شكر) فاعلها، ولو روي بالنصب لكان خبر (كان).

[١٤٥١] حديث: «**إِذَا كَانَ النّصفُ مِنْ شعبان فأمسِكوا عن الصومِ حتّى يكونَ رمضانُ**»[3].

قال أبو البقاء[4]: أي حتى يجيء، كقول الشاعر:

إِذَا كانَ الشتاءُ فَأَدْفِئُوني[5] ... ...

[١٤٥٢] حديث: «**مَا مِنْ صاحبِ ذَهَبٍ ولا فضّةٍ لا يُؤَدّي مِنْها حقَّها**»[6].

قال التوربشتي: أنّث الضمير ذهاباً إلى المعنى إذ لم يرد بها الشيء الحقير بل جملة وافية من الدراهم والدنانير، وإمّا على تأويل الأموال وإما عوداً به إلى الفضة فإنها أقرب كما قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا**﴾[7].

قوله: (صفحت له صفائح).

قال الطيبي: (صفائح) يروى مرفوعاً بصفحت ومنصوباً على أنه مفعول ثان، وفي

---

(١) المسند ٢/٥١٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٣٧.

(٣) المسند ٢/٤٤٢.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٣٧.

(٥) الشاهد للربيع بن ضبع الفَزَاري في: الخزانة ٣/٣٠٧، والأزهري ١٩٤ والاقتضاب ٣٦٩، وهو بلا نسبة في: الهمع ١/١١٦، وشرح شذور الذهب ٣٥٤، وتتمته: فإن الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ.

(٦) مسلم ـ زكاة ٢٤.

(٧) سورة التوبة ٣٤.

الفعل ضمير الذهب والفضة، وأنّث إما بتأويل السابق، وإما على التطبيق بينه وبين المفعول الثاني الذي هو قوله: (فأحمي عليها من نار جهنم).

قال في الكشاف، فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾(1).

قوله: (فيرى سبيله):

قال الطيبي: الضمير المرفوع فيه قائم مقام الفاعل، وسبيله: ثاني مفعوليه.

وقال النووي: ضبطناه بضم الياء وفتحها وبرفع لام سبيله ونصبها.

قوله: (قيل: يا رسول الله فالإبل).

قال الطيبي: الفاء متصل بمحذوف أي عرفنا حكم النقدين فما حكم الإبل.

قوله: (بطح لها).

قال التوربشتي: روى بطح له بالتذكير وهو خطأ رواية ومعنى، لأن الضمير المرفوع في الفعل لصاحب الإبل، والمجرور للإبل فلا يستقيم لأن المبطوح المالك لا الإبل.

قال الطيبي: أما التمسك بالرواية فمستقيم، وأما بالمعنى فلا، ولا يجوز أن يذكر الضمير لإرادة الجنس أو للتأويل المذكور، وأنشد ابن جني:

مِثْل الفراخِ نُتِفَتْ حَوَاصِلُهْ(2)

على أنه يجوز أن يرجع الضمير لصاحب الإبل، ويكون الجار والمجرور قائماً

---

(1) الكلام في هذا الموضع مبتور في أ، ب، جـ، والآية من سورة التوبة ٣٥. انظر الكشاف ١٨٧/٢ تجد قوله: (وهلا قيل: تحمي من قولك: حمى الميسم وأحميته، ولا تقول: أحميت على الحديث؟ قلت: معناه: أن النار تحمى عليها: أي توقد ذات حمى وحر شديد من قوله ـ نار حامية ـ ولو قيل: يوم تحمى لم يعط هذا المعنى..)

(2) الشاهد بلا نسبة في المحتسب ١٥٣/٢.

مقام الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ[1]﴾[2].

قوله: (أوفر ما كانت).

قال الطيبي: (أوفر)، مضاف إلى «ما» المصدرية والوقت مقدر، وهو منصوب على الحال من المجرور (للإبل)[3] وجاز وقوعه حالاً ولا يمنعها إضافته إلى المعرفة، لأن الإضافة فيه غير محضة بدليل قولهم: مررت برجل أفضل الناس. وإن كان لصاحب الإبل فهو خبر مبتدأ محذوف على الاستئناف.

وقوله: (لا يفقد منها فصيلاً واحداً)[4] حال أيضاً إما مترادفة، إن كان صاحب الحال الضمير في (بطح) أو متداخلة إن كان صحاب الضمير المستتر في كانت التامة الراجع إلى الإبل لوجود الضمير في منها.

وقوله: (تظافره)، حال أيضاً مترادفة أو متداخلة على التقديرين لوجود ضمير المذكر والمؤنث، ويجوز أن تكون استئنافاً كأنه لما قيل: بطح صاحب الإبل لإبله حال كونها قوية تامة مع جميع فصلانها غير فاقدة منها شيئاً اتجه السائل أن يقول: لَمَ بطح لها؟ أجيب: لتطأه إلى آخره.

وعلى هذا حكم قوله: كلما مرّ عليه أخراها رد عليه أولاها في الحالية والاستئنافية، أي تطؤه دائماً.

[١٤٥٣] حديث: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بخيرِكم مِنْ شَرِّكُمْ»[5].

قال الطيبي: (من شركم) حال أي أخبركم بخيركم مميزاً من شركم.

---

(١) (رجال) ساقطة من ب، جـ.

(٢) سورة النور ٣٦، ٣٧.

(٣) في ب، جـ (إن كان الضمير المجرور للإبل).

(٤) في ب، جـ (لا نفقة منها مضلاً واحداً).

(٥) الترمذي ـ فتن ٧٦، ٧٧.

[١٤٥٤] حديث: «**تَجِدُونَ مِنْ خيرِ النَّاسِ أشدَّهم كراهيةً لهذا الأمرِ حتّى يقعَ فِيهِ**»[١].

قال الطيبي: (من خير الناس) ثاني مفعولي (تجدون) والأول قوله: (أشدهم)، ولما قدم المفعول الثاني أضمر في الأول الراجع إليه كقولك: على الثمرةِ مثلَها زُبْداً.

ويجوز أن يكون المفعول الأول: (خير الناس) على مذهب من يجيز زيادة (مِنْ) في الإثبات.

وقوله: (حتى يقع فيه)، يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون غاية تجدون، أي تجدون خير الناس أشدهم كراهية حتى يقع فيه فحينئذ لا يكون خيرهم. والثاني: (أنها غاية أشدّ) أي يكرهه حتى يقع فيه فحينئذ يعينه الله عليه فلا يكرهه.

[١٤٥٥] حديث: «**وَيْلٌ للأُمَرَاءِ**»[٢].

قال الطيبي: (ويل) مبتدأ و(للأمراء) خبره.

[١٤٥٦] حديث: «**مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ**[٣] **رَجُلٌ مُمْسِكٌ عِنَانَ فَرَسِهِ في سبيلِ اللهِ يطيرُ على مَتْنِهِ**»[٤].

قال الطيبى: (يطير) إما صفة بعد صفة أو حال من الضمير في (ممسك).

---

(١) المسند ٢/٤١٨، والبخاري ـ مناقب ١، ٢٥.

(٢) المسند ٢/٣٥٢، وانظر الحاكم ٤/٩١، وابن حبان ١٥٥٩.

(٣) (لهم) ساقطة من ب، جـ.

(٤) المسند ١/٣١٠، ٢/٣٩٦، ٤٤٣، ٥٢٣، والترمذي ـ جهاد ١٨، ومسلم ـ إمارة ١٢٥، والنسائي ـ زكاة ٧٤، وابن ماجة ـ فتن ١٣، والموطأ ـ جهاد ٤.

قوله: (كلّما سمع)، صفة طار عليه، طار جواب (كلما) و(موضع) جوابه حال من فاعل يطير.

قوله: (يبتغي القتل والموت مظانه)، (مظانه) اشتمال من الموت فيكون مفعولاً به على الاتساع كقوله:

(ويوم شهدناه)، وذهب الشارحون إلى أنه منصوب على الظرفية من قوله: يبتغي.

[١٤٥٧] حديث: «**إِذَا اشتدَّ الحرُّ فأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلاةِ**»(١).

قال القرطبي والقاضي عياض: كلاهما في شرح مسلم وابن سيد الناس في شرح الترمذي، والشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود، (عن) هنا بمعنى الباء فإنها تأتي بمعناها كما تأتي الباء بمعنى عَنْ في قوله تعالى: ﴿**فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً**﴾(٢).

قالوا وقد تكون (عن) هنا زائدة، أي أبردوا الصلاة يقال: أبردوا كذا إذا فعله في برد النهار.

زاد العراقي: وقال بعضهم هو على تضمين (أبردوا) معنى أخّروا، وحذف مفعوله، تقديره: أخّروا أنفسكم عن الصلاة.

وقيل معناه: تأخروا عنها مبردين وهو مثل الذي قبله إلا أنه ضمّن أبردوا معنى فعل قاصر لا يحتاج (إلى تقدير)(٣) مفعول، وهو تأخروا.

قال القاضي عياض: وأما الرواية الأخرى: «أبردوا عن الحرّ في الصلاة» فبيّن المعنى، أي افعلوا في الصلاة وأقصروا بها عن الحر.

---

(١) المسند ٣/٩ برواية (فأبردوا بالصلاة)، والبخاري - مواقيت ٩، ١٠ وأبو داود - صلاة٤، والترمذي - صلاة ٥، والنسائي -مواقيت ٥، وابن ماجه - صلاة ٤، والدارمي - صلاة ١٤.

(٢) سورة الفرقان ٥٩.

(٣) (إلى تقدير) مكرر في ب.

قال الشيخ ولي الدين العراقي في مجموع له ومن خطّه نقلت: هذا جاز على أصل معنى (في) وهو الظرفية لكن فيه حذف وتقدير، وهو خلاف الأصل.

قال: والذي أقوله: إن (في) هنا يحتمل ثلاثة أوجه غير ما ذكره القاضي، أحدها: أن تكون للتعليل، فيكون التقدير: أبردوا عن الحر لأجل الصلاة كما في قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[1]، وقوله: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ عَذَابٌ﴾[2].

الثاني: أن تكون بمعنى الباء، كما في قوله: (أبردوا عن الصلاة) أي بالصلاة، وكقول زيد الخيل:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ ... يصيرونَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَىٰ[3]

أي: بطعن الأباهر.

الثالث: أن يكون[4] من باب القلب نحو: عرض الحوضَ على الناقة[5].

قال الكرماني: فإن قلت: ما الفرق بين: أبردوا عن الصلاة وأبردوا بالصلاة، قلت: الباء هو الأصل وأما عَنْ ففيه تضمين معنى التأخير، أي تأخروا عنها مبردين.

وقيل هما بمعنى واحد، و(عن) تطلق بمعنى الباء كما يقال: رميت عن القوس، أي بها.

وقوله: (فأذن لها بنفسين[6]، نفس في الشتاء[7] ونفس في الصيف).

---

(١) سورة يوسف ٣٢.

(٢) سورة النور ١٤.

(٣) الشاهد لزيد الخيل، في الخزانة ١٤٨/٤، وهو بلا نسبة في الهمع ١٩٣/٤.

(٤) (تكون) مكررة في ب.

(٥) لعله أراد: عرض الناقة على الحوض.

(٦) في أ (بنفسهن) والتصويب من ب، جـ.

(٧) في أ (الشاه) والتصويب من ب، جـ.

قال الزركشي: بالجر فيهما على البدل.

وقوله: (أشدُّ ما تجدون من الحر).

قال الزركشي: بالكسر، على البدل من نفس، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي فهو، وبالنصب مفعولاً، بتجدون بعده.

وقال الكرماني: (أشد) بالجر بدلاً أو بياناً، وبالرفع أي هو أشدّ، محذوف المبتدأ، أو أشدّ ما تجدون من الحر منه. محذوف الخبر.

وقال الطيبي؛ جعْل (أشدّ) مبتدأ خبره محذوف أولى من عكسه لدلالة رواية البخاري، وأما الفاء في الخبر فلإضافة أشدّ إلى (ما) الموصولة أو الموصوفة.

[١٤٥٨] حديث: **«مَنْ منحَ منحةً بصدقةٍ راحتْ[١] صَبُوحها وغَبُوقها»[٢].**

قال النووي: هما منصوبان على الظرف، والصّبوح بفتح الصاد: الشرب أو النهار، والغبوق بفتح الغين: الشرب أو الليل.

قال وقال القاضي عياض: هما مجروران على البدل من قوله صدقة[٣]، ويصح نصبهما على الظرف.

وقال الشيخ أكمل الدين: الضمير في (غدت) وراحت للمنحة وبصدقة في موضع الحال.

[١٤٥٩] حديث: **«لو يعلمُ النّاسُ مَا فِي النداءِ والصفِّ الأولِ، ثم لا يجدوا إلا أنْ**

(١) في ب، جـ (من منح منحة غدت بصدقة وراحت بصدقة).

(٢) المسند ٢٧٢/٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٤، بلفظ فيه اختلاف، ومسلم ٧٠/٣ بلفظ مختلف، والترمذي - بر ٣٧.

(٣) (قوله) ساقطة من ب، جـ.

يَسْتَهِمُوا عليه لاستهموا»[1].

قال الكرماني: روي: (ثم لا يجدوا) فإن قلت، ما الموجب لحذف النون، قلت: جوز بعضهم حذف النون بدون الناصب والجازم.

قال ابن مالك: حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه.

وقال الطيبي: أتى بثم المؤذنة بتراخي رتبة الاستهام عن العلم.

وقال ابن عبد البر: الضمير في عليه يعود إلى الصف الأول وهو أقرب مذكور هذا أوجه الكلام.

وقال غيره: يعود على معنى الكلام المتقدم فإنه مذكور مقول، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾[2]، أي ومن يفعل المذكور.

وهذا أولى من الأول، لأنه راجع إلى الصف، ويبقي النداء ضائعاً لا فائدة له[3].

[١٤٦٠] حديث: «كانَ إِذَا دخلَ في الصّلاةِ رفعَ يَدَيْهِ مدّاً»[4].

قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: يجوز أن يكون المدّ مصدراً مختصّاً، والمصدر المختص ما كان مفسر النوع نحو: مشى القهقرى، وقعد القرفصاء واشتمل الصَّمَّاء، فإن القهقرى نوع من المشي، والقرفصاء نوع من القعود، والصماء نوع من

---

(١) المسند ٢/٣٠٣، ٥٣٣، والبخاري - أذان ٩، ٣٢، ومسلم - صلاة ١٢٩، والترمذي - مواقيت ٥٢، والموطأ جماعة ٦، نداء ٣.

(٢) سورة الفرقان ٦٨.

(٣) في ب، جـ: لا فائدة فيه.

(٤) المسند ٢/٣٧٥، ٤٣٤، ٢٠٠، ٦/٥٢، وأبو داود - صلاة ١١٧، والترمذي - مواقيت ٦٣، والدارمي - صلاة ٣٢.

المشي، والصماء نوع من أنواع الاشتمال. أو حالاً من (رفع) وإن كان مأخوذاً من مدّ النهار وهو ارتفاعه فيكون مصدراً في المعنى نحو: قعدت جلوساً، وقمت وقوفاً.

[١٤٦١] حديث: «إنّ الله حبسَ عَنْ مكّةَ الفيلَ وسلَّطَ عليهم رسولَه والمؤمنين، ألا وإنها لم تحلّ لأحد قبلي»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: (ألا) لها صدر الكلام فما المعطوف عليه بالواو، والمناسب أن يقال بدونها نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾(٢).

قلت هو عطف على مقدر أي: ألا إنّ الله حبس عنها وإنها لم تحل.

قوله: (ألا وإنها ساعتي هذه حرام).

قال: (حرام) خبر لقوله: (إنها)، فإن قلت: ما بال الخبر ليس مطابقاً للمبتدأ، قلت: لفظ حرام وإن كان في الأصل صفة مشبهة، لكنه اضمحلت وصفيّته لغلبة الاسمية فتساوى التذكير والتأنيث فيه، وإنه مصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قوله: (فقال العباس: إلّا الإذخر).

قال: يجوز رفعه على البدل ممّا قبله، ونصبه على الاستثناء لكونه واقعاً بعد النفي.

قال ابن مالك في توضيحه: يجوز فيه (الرفع)(٣) على البدل مما قبله، والنصب وهو المختار، لكن الاستثناء وقع متراخياً عن المستثنى منه، فبعدت المشاكلة بالبدلية، ولكون الاستثناء أيضاً عرض في آخر الكلام، ولم يكن مقصوداً.

---

(١) المسند ٢/٢٣٨، والبخاري ـ علم ٣٩، ومسلم ـ حج ٤٤٧، ٤٤٨، وأبو داود ـ مناسك ٨٩، والدارمي ـ بيوع ٦٠.

(٢) سورة البقرة ١٢.

(٣) (الرفع) ساقطة من أ.

وقال الكرماني: مثل هذا يسمى بالاستثناء التلقيني، فإن قلت: ليس في كلام العباس ما يستثنى إلا (الإذخر) منه فما المستثنى منه؟

قلت: مثله ليس مستثنى بل هو تلقيني بالاستثناء فكأنه قال: قل يا رسول الله لا يُخْتَلَى ولا يُعْضَدُ شَجَرُها إلا الإِذْخِرَ. وأما الواقع في لفظ الرسول فهو ظاهر أنه استثناء من كلامه السابق.

وقوله: (إلا الإذخر) مرتين، الثاني تأكيد للأول.

[١٤٦٢] حديث: «لأَنْ يمتلىءَ جَوْفُ رَجُلٍ قَيْحاً حتى يَرِيَهُ»[١].

قال أبو الفرج: روي بإسقاط (حتى)، فنرى جماعة من المبتدئين ينصبون (يريه) جرياً على العادة في قراءة الحديث الذي فيه (حتى). وليس ههنا ما ينصب. سمعته من ابن الخشاب.

قال الزركشي: رواه الأصيلي بالنصب على بدل الفعل من الفعل، وإجراء إعراب (يمتلئ) على (يريه).

[١٤٦٣] حديث الذئب[٢] قوله: «إنْ رَأَيْتُ كاليوم»[٣].

قال الزمخشري في الفائق: أي: ما رأيت أعجوبة كأعجوبة اليوم، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

[١٤٦٤] حديث: «يَقُولُونَ الكَرْم، وَإِنَّما الكَرْم قلبُ المُؤْمِنِ»[٤].

(١) المسند ١/١٧٥، ٢/٣٩، ٣/٨ بلفظه، والبخاري ـ أدب ٧١، ومسلم ـ شعر ٧ـ٩، وأبو داود ـ أدب ٨٧، والترمذي ـ أدب ٧١، وابن ماجه ـ أدب ٤٢.

(٢) في أ (الذنب) والتصويب من ب، جـ.

(٣) المسند٢/ ٣٢٢، ٣٤٠؛ ٥/٤٤٧، ٤٤٨.

(٤) المسند ٢/٢٣٩، ٢٥٩، ٢٧٢، ٣١٦، ٤٦٤، ٤٧٦، ٥٠٩، والبخاري ـ أدب ١٠١، ١٠٢، ومسلم ـ ألفاظ ٦ـ١٠، ١٢، وأبو داود ـ أدب ٧٤، والدارمي ـ أشربة ١٦.

قال الكرماني: (الكَرْم) مبتدأ خبره محذوف أو بالعكس أي يقولون شجر العنب الكرم.

[١٤٦٥] حديث: «لَا تَصْحَبِ الملائكةُ رِفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَس»(١).

قال الطيبي: عطف قوله: (ولا جرس) على قوله: (فيها كلب) وإن كان مثبتاً(٢) لأنه في سياق النفي.

[١٤٦٦] حديث: «قالَ لِي النبيُّ ﷺ يَا أَبَا هِرّ»(٣).

قال ابن بطال: هذا ليس من باب الترخيم، وإنما هو نقل اللفظ من التصغير والتأنيث، إلى التكبير والتذكير.

[١٤٦٧] حديث: «إذا هلكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بعدَه وإِذَا هلكَ قيصرُ فَلَا قيصرَ بعدَه»(٤).

قال الكرماني: فإن قلت: اسم (لا) إذا كانت معرفة وجب التكرير، قلت: هو علم نكرة، أو (لا) بمعنى ليس أو (مؤول)(٥) نحو: قضية ولا أبا الحسن لها أو مكرر إذ حاصله لا قيصر ولا كسرى.

[١٤٦٨] حديث: «كَانَ إِبراهيمُ أولَ النَّاسِ ضيّف... الحديث»(٦).

---

(١) المسند ٢/٢٧، ٦/٣٢٦، وأبو داود ـ جهاد ٤٦، ولباس ٤٠، والترمذي ـ جهاد ٢٥، والنسائي ـ زينة ٥٤، والدارمي ـ استئذان ٤٤.

(٢) في أ (مبتدأ) والتصويب من ب، جـ.

(٣) المسند ٢/٥٢٥ انظر البخاري ٧/٨٨، ٨/٥٥.

(٤) المسند ٢/٢٣٣، ٢٤٠، ٥/٩٢، ٩٩، والبخاري ـ مناقب ٢٥، أيمان ٣، ومسلم ـ فتن ٧٥، ٧٦، والترمذي ـ فتن ٤١.

(٥) في أ هكذا (فأول) والذي أثبتناه من ب، جـ.

(٦) الموطأ ـ صفة النبي ٤.

قال الطيبي: قوله: (ضيّف الضيف)، هو خبر كان و(أول الناس) ظرف له، وكذا ما بعده.

ويحتمل أن يكون (أول الناس) خبر كان، و(ضيّف) يكون مؤولاً بمصدر وقع تمييزاً، أي: أول النـاس تضييفـاً أو تقـدير المميز، ويكـون الفعل المذكور بياناً، و(ضيّف الضيف) مجاز باعتبار ما يؤول إليه.

[١٤٦٩] حديث: «مَنْ لعقَ العسلَ ثلاثَ غدوات في كُلِّ شَهْر»(١).

(قال الطيبي: (في كل شهر) صفة غدوات، أي غدوات كائنة في كل شهر)(٢).

[١٤٧٠] حديث: «مَنْ رآني في المنام فَقَدْ رَآنِي حقاً(٣)»(٤).

قال الكرماني: فإن قلت: الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء، قلت: ليس هو الجزاء حقيقة بل لازمه نحو: فليستبشر فإنه قد رآني، أو هو في معنى الإخبار، أي من رآني فأخبره بأن رؤيته حق ليست أضغاث(٥) أحلام ولا تخيلات الشيطان. ومثله (قـوله ﷺ)(٦): «إِنْ تَطْعَنُوا فِي إمارته فَقَدْ كُنْتُمْ تطعنونَ في إمارةِ أَبيهِ قَبْلَهُ»، فيؤول بإخبار أي: إن طعنتم فيه فأخبركم بأنكم طعنتم في أبيه، أو بلازمها أو بلازمه عند البيانية أي: إن طعنتم فيه تأثمتم بذلك.

---

(١) ابن ماجه ـ طب ٧، ٢/ ٣٤٣.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب، جـ.

(٣) (حقاً) ساقطة من ب، جـ.

(٤) المسند ٢/ ٢٣٢، ٥/ ٣٠٦، ٦/ ٣٩٤، والبخاري ـ علم ٣٨، تعبير ١٠، ومسلم ـ رؤيا ١١، وأبو داود ـ أدب ٨٨، والترمذي ـ رؤيا ٤، وابن ماجه ـ رؤيا ٢.

(٥) (أضغاث) ساقطة من ب، جـ.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ، والحديث في المسند: ٢/ ٢٠، ٨٩، ١٠٦، ١١٠، والبخاري ـ أحكام ٣٣.

[١٤٧١] حديث: «**مَنِ اضْطَجَعَ مضجعاً لم يذكر الله فِيهِ كَانَ عليه تِرَة يومَ القيامةِ . . . الحديث**»[1].

قال الطيبي: روى (كانت) بالتأنيث، ورفع (ترة)، فينبغي أن يؤول في مرجع الضمير من (كانت) مؤنثاً، أي: الاضطجاعة والقعدة، و(ترة) مبتدأ والجار والمجرور خبره، والجملة خبر (كان).

وأما على رواية التذكير ونصب (ترة) فظاهر، والجار والمجرور متعلق بترة.

وقوله: (إلاّ قاموا عن أنتن من جيفة) استثناء مفرغ، التقدير: ما يقومون قياماً إلاّ هذا القيام وضمّن قاموا معنى التجاوز فعدّى بـ(عن).

وقال ابن الأثير[2]: الهاء في (ترة) عوض من الواو المحذوفة مثل: وَعَدَ و(عِدَة)[3]. ويجوز رفعها ونصبها على اسم كان وخبرها.

[١٤٧٢] حديث: «**إنَّ للَّهِ ملائكةً يَطُوفُونَ في الطرقِ يلتمسونَ أهلَ الذِّكْر، فإذا وجدُوا قوماً يذكرون الله تَنَادَوْا: هلمُّوا إلى حاجتكم**»[4].

قال الكرماني: قوله: (هلمّوا) ورد على اللغة التميمية حيث لا يقولون باستواء الواحد والجمع فيه.

قوله: (فيحفّونهم بأجنحتهم)، قال المظهري: (الباء) للتعدية، يعني: يديرون أجنحتهم حول الذاكرين.

وقال الطيبي: الظاهر أنها للاستعانة كما في قولك: كتبت بالقلم.

---

(١) أبو داود ـ كتاب الأدب ٣١، ١٠٦، وابن السني في عمل اليوم والليلة ٧٤٣.

(٢) زاد في ب، جـ: في النهاية.

(٣) في ب، جـ: وعدته عدة، والمؤدى واحد.

(٤) البخاري ـ دعوات ٦٦، ٨/٦٠٧، ومسلم ـ الذكر والدعاء ٢٥، والمسند ١/٣٨٧، ٢/٢٥١.

[١٤٧٣] حديث: «**اللَّهِ الذي لا إلـهَ إلاّ هُوَ إنْ كنتُ لأعتمدُ بِكَبِدِي على الأرض ِ مِنَ الجُوع ِ**»(١).

قال الزركشي: بالجر حذف منه حرف القسم، وجوز فيه النصب.

قال ابن جني: إذا حذفت حرف القسم نصبت الاسم بعـده بالفعـل المقدر. تقول: الله لأذهبن، ومن العرب من يجر اسم الله مع حذف حرف الجر فيقول: اللَّهِ لأذهبن، لكثرة الاستعمال.

[١٤٧٤] حديث: «**مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ (السّماءِ)(٢) مِنْ بركةٍ إلاّ أصبحَ فريقٌ مِنَ النَّاس ِ بِهَا كافرين ينزل الله الغيث فيقولون بكوكب كذا وكذا**»(٣).

قال الطيبي: بكوكب متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: (ينزل الله الغيث) أي ينزل الغيث بسبب كوكب.

[١٤٧٥] حديث: «**إنّ اللَّهَ خلقَ الـرحمةَ يومَ خلقَها مائةَ رحمةٍ فأمسكَ عندَه تسعاً وتسعين وأرسلَ في خَلْقِهِ كلِّهم رحمةً واحدةً فلو يعلمُ الكافر بكلّ الذي عندَ اللَّهِ مِنَ الرّحمةِ لم ييأسْ مِنَ الجنّة، ولو يعلم المؤمنُ بالّذي عندَ اللَّهِ من العذابِ لم يأمنْ مِنَ النَّارِ**»(٤).

قال الكرماني: فإن قلت: (لو) لانتفاء الأول انتفاء الثاني، خرج به ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ الله لَفَسَدَتَا﴾(٥)، كما يعلم انتفاء التعدد بانتفاء الفساد، وليس في الحديث كذلك، إذ فيه انتفاء الثاني وهو انتفاء الرجاء لانتفاء

---

(١) المسند ٢/٥١٥، والبخاري ـ رقاق ١٧، والترمذي ـ قيامة ٣٦.

(٢) (السماء) ساقطة من أ.

(٣) مسلم ـ الإيمان رقم ١٢٦.

(٤) البخاري ـ رقاق ١٩، ٨/١٢٣ بلفظه.

(٥) سورة الأنبياء ٢٢.

الأول، كما في: لو جئتني لأكرمتك، فإن الإكرام منتف لانتفاء المجيء، وبالنظر إلى الذهن لانتفاء الأول انتفاء الثاني، فإنّا نعلم انتفاء المجيء بانتفاء الإكرام ويستدل به عليه. وكذا في الآية انتفاء الفساد لانتفاء التعدد، ونعلم انتفاء التعدد بانتفاء الفساد.

والمقصود من الحديث: أن الشخص ينبغي أن يكون بين الخوف والرجاء.

[١٤٧٦] حديث: «**كُنَّا مَعَ النبيّ ﷺ - في مسير فنفدت أزواد القوم - إلى أن قال: (حتّى مَلأً القومُ أزودتهم)**»(١).

قال القرطبي: هكذا الرواية، وصوابه: مزاودهم فإنها هي تملأ بالإزادة وهي جمع زاد مسمى المزواد أزودة باسمها لأنها تجعل فيها على عادتهم في تسميتهم الشيء باسم الشيء إذا جاوره أو كان منه بسبب، وقد عبر عنها في الرواية الأخرى بالأوعية.

قوله: (فقال: أشهد أن لا إلـه إلا الله وأنّي رسول الله لا يلقى الله بها غير شاكّ فيحجب عن الجنة).

قال القرطبي: رويناه بنصب فيحجب ورفعها، فالنصب بإضمار (أنْ) بعد الفاء في جواب النفي وهو الأظهر والأجود، وفي الرفع إشكال لأنه يرتفع على أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً تقديره فهو يحجب، وهو نقيض المقصود فلا يستقيم المعنى حتى تقدر لا النافية، (أي فهو لا يحجب، ولا تحذف لا النافية)(٢) في مثل هذا.

وقال الطيبي: (الباء) في (بها) يجوز أن تكون سببية أو استعانة أو حالاً، وقوله: (غير شاكّ) مرفوع صفة (عبد) عطفاً على الجملة السابقة والنفي منصب عليهما معاً.

[١٤٧٧] حديث: «**كُنَّا قعوداً حولَ النبيّ ﷺ**»(٣).

---

(١) مسلم - إيمان ٤٤.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٣) مسلم - إيمان ٥٢.

قال النووي: قال أهل اللغة: يقال (قعدنا)[1] حَوْلَهُ وحَوْلَيْهِ، وحَوَالَيْهِ وحَوَالَهُ بفتح الحاء واللام في جميعها، أي على جوانبه قالوا: ولا يقال: حوالِيه بكسر اللام.

قوله: (ومعنا أبو بكر وعمر).

قال النووي: بفتح العين في اللغة المشهورة ويجوز تسكينها في لغة، وهي للمصاحبة.

قال صاحب المحكم: (مَعَ) اسم معناه الصحبة وكذلك مع الكاف، أي بإسكان العين غير أن المحرك يكون اسماً وحرفاً والساكنة لا يكون إلا حرفاً.

قال اللحياني: قال الكسائي: ربيعة وتميم يسكنون فيقولون معْكم ومعْنا، فإذا جاءت الألف واللام وألف الوصل اختلفوا، فبعضهم يفتح العين وبعضهم يكسرها نحو: مع القوم ومع ابنك، أما من فتح فبناه على قولك: كنا معاً ونحن معاً، فلمّا جعلها حرفاً، وأخرجها عن الاسم حذف الألف وترك العين على فتحها، وهذه لغة عامة العرب، وأما من سكن ثم كسر عند ألف الوصل فأخرجه مخرج الأدوات مثل: هَلْ وبَلْ.

قوله: (فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة؟ قلت: هاتين نعلا رسول الله ـ ﷺ ـ بعثني بهما).

قال النووي: هكذا في جميع الأصول بنصب (هاتين هما نعلا) فنصب هاتين بإضمار (يعني) وحذف (هما) التي هي المبتدأ للعلم به.

وقوله: بعثني بهما، بالتثنية، ووقع في كثير من الأصول أو أكثرها (بها) من غير ميم، وهو صحيح أيضاً. ويكون الضمير عائداً إلى العلامة، فإن النعلين كانتا علامة.

قوله: (فخررت لاستي).

---

(١) ي أ (قصدنا) والتصويب من ب، جـ.

(قال القرطبي: أي على آسْتِي)[1] كما قال تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[2]، أي عليها.

قوله: (بأبي أنت وأمي)، معناه أنت مفدّى، أو أفديك بأبي وأمي.

وقال الطيبي: (الباء) في (بأبي) متعلقة بمحذوف قيل: هو اسم فيكون ما بعده مرفوعاً تقديره: أنت مفدّى بأبي، وقيل هو فعل وما بعده منصوب، أي فديتك بأبي وأمي، وحذف هذا المقدر تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به.

قال: وقوله في أول الحديث: (فخشينا أن تقطع دوننا) حال من الضمير المستتر في (تقطع)، أي فخشينا أن تصاب بمكروه متجاوزاً عنّا كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ﴾[3].

الكشاف: ومعنى (دون) أدنى مكان من الشيء ومنه الشيء الدون واستعير للتفاوت في الأحوال والرتب، فقيل: زيد دون عمرو في الشرف والعلم ثم اتسع واستعمل في كل تجاوز حدّاً إلى حد.

وقوله: (فخشينا أن تقطع دوننا ففزعنا) عطف أحد المترادفين على الآخر إرادة الاستمرار مثل ما في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾[4].

قوله: (فقال: أبو هريرة) أي فقال النبي ـ ﷺ ـ لَأَنْتَ[5] أبو هريرة، فعلى هذا أبو هريرة خبر مبتدأ محذوف، والهمزة في المبتدأ يحتمل أن تكون على حقيقتها أي التقرير أو التعجب.

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٢) سورة الإسراء ١٠٧.

(٣) سورة البقرة ٢٣.

(٤) سورة القمر ٩.

(٥) في ب، جـ (أنث).

[١٤٧٨] حديث: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فَلاَ يُؤْذِي جَارَهُ»[١].

قال النووي: هكذا وقع في الأصول يؤذي بالياء في آخره ورويناه في غير مسلم (فلا يؤذ) بحذفها، وهما صحيحان، فحذفها للنهي وإثباتها على أنه خبر يراد به النهي، فيكون أبلغ. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ﴾[٢] على قراءة من رفع، وقوله ﷺ: (لا يبيع أحدُكم عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ)[٣] ونظائره كثيرة.

قوله: (مَنْ كانَ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فليكرمْ ضيفَه).

قال القرطبي: (الضيف) يقال على الواحد والجمع، ويجمع أيضاً على أضياف وضيوف وضيفان، والمرأة ضيف وضيفة.

[١٤٧٩] حديث: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوةٌ مُسْتَجَابَةٌ»[٤].

قال القرطبي: أي مجابة، والسين زائدة، يقال أجاب واستجاب، قال:

... ... فلمْ يستجبه عندَ ذاكَ مُجِيبُ[٣]

أي لم يجبه.

[١٤٨٠] حديث: «يدخلُ الجنةَ مِنْ أُمّتِي سبعونَ ألفاً زمرة واحدة»[٥].

قال النووي: روي زمرة واحدة بالنصب والرفع.

---

(١) المسند ٢/٤٦٣، ٦/٦٩، مسلم ـ إيمان ٧٥، ٧٦، ٧٧.

(٢) سورة البقرة ٢٣٣.

(٣) المسند ٢/٧، ٤/١٧٤، والبخاري ـ بيوع ٥٨.

(٤) المسند ٢/٢٧٥، البخاري ٨/٨٢، ومسلم ـ إيمان ٢٣٩.

(٥) الشاهد لكعب بن سعد الغنوي في أمالي ابن الشجري ١/٦٢، والأصمعيات ٩٦، وصدره: (وداع دعا: يا من يجيب إلى النّدى).

(٦) البخاري ـ رقاق ٢١، ٥٠، ولباس ١٨، ومسلم ـ إيمان ٣٦٩، ٣٧٠، بلفظ: «يدخل الجنة من أمتي زمرة هم سبعون ألفاً».

[١٤٨١] حديث: «الإيمان يمانٍ والفقهُ يمانٍ والحكمةُ يمانية»(١).

قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح: هو بتخفيف (الياء) عند جماهير أهل العربية، لأن الألف المزيدة فيه عوض من ياء النسب المشددة فلا يجمع بينهما.

قال ابن السيد في كتابه الاقتضاب: حكى المبرد وغيره أن التشديد لغة وهذا غريب.

قال النووي: قد حكى الجوهري وصاحب المطالع وغيرهما من أهل العلم عن سيبويه أنه حكي عن بعض العرب أنهم يقولون اليماني بالياء المشددة وأنشد لامية العجم ابن خلف:

يَمَانِيّاً يظلُّ يشدُّ كِيراً وينفخُ دائماً لهبَ الشّواظِ

[١٤٨٢] حديث: «أنه قال للحسنِ حُزُقَّةٌ حُزُقَّةٌ تَرَقَّ عَيْنَ بَقَّة»(٢).

قال في النهاية: (حزقة) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت حزقة. و(حزقة) الثانية كذلك أو خبر مكرر. ولم ينون (حزقة)، أراد يا حزقة فحذف النداء وهو في الشذوذ كقولهم: أَطْرِقْ كَرَا، لأن حرف النداء يحذف(٣) من العلم المضموم والمضاف.

وقال ابن الجوزي: قوله: (عين بقة) أي يا صغير العين.

[١٤٨٣] حديث: «إذَا قَضَى اللهُ الأمرَ في السماءِ ضربتِ الملائكةُ بأجنحتِها خُضْعاناً لقوله كأنّه سِلْسِلَةٌ على صَفْوَانٍ»(٤).

---

(١) البخاري ٢١٧/٤، ٢١٩/٥، ٢٢٥، ومسلم إيمان ٨٢، ٨٨.

(٢) انظر لسان العرب (حزق) ٣٣٠/١١، وفيه أن هذا الكلام أصلاً كان يستعمله العرب ثم استخدمه الرسول ﷺ. كما قيل وهو حديث لا يصح.

(٣) في ب، جـ (إنما يحذف).

(٤) فتح الباري ٣٨٠/٨، ٥٣٧.

قال الطيبي: (خُضْعَاناً) إذا كان جمعاً كان حالاً، وإذا كان مصدراً جاز أن يكون مفعولاً مطلقاً لما في ضرب الأجنحة من معنى الخضوع، أو مفعولاً له، وذلك لأن الطائر إذا استشعر خوفاً أرخى جناحه مرتعداً، والضمير كأنه راجع إلى قوله: (لقوله)، وكأنه حال منه.

وقوله (الحقّ) منصوب على أنه صفة مصدر محذوف تقديره: قال جبريل: قال الله القول الحق. ويحتمل الرفع بتقدير: قوله الحق.

[١٤٨٤] حديث: «المُسْتَبَّانِ مَا قَالاَ فَعَلَى البَادِئ»(١).

قال الطيبي: (ما) شرطية، وقوله: (فعلى البادئ) جزاء أو موصولة و(فعلى البادئ) خبره والجملة سببيّة.

[١٤٨٥] حديث: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أنْ يحقرَ أَخَاه المسلم»(٢).

قال الطيبي: (بحسب امرئ) مبتدأ، والباء فيه زائدة.

قوله: (أن يحقر) خبره، أي حسبه وكافيه من خلال الشرور تحقير أخاه.

[١٤٨٦] حديث: «بَدَأَ الإسلامُ غريباً وسيعودُ غريباً(٣) كَمَا بَدَأَ»(٤).

قال القرطبي: كذا الرواية بهمز بدأ وفيه نظر وذلك أن (بدأ) مهموز يتعدى إلى مفعول كقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾(٥).

---

(١) المسند ٢/ ٢٣٥، ٤٨٨، ٥١٧، ٤/ ١٦١، ١٦٦، ٦/ ٢٦٦، ومسلم ـ بر ٦٩، وأبو داود ـ أدب ٣٩، والترمذي ـ براه.

(٣) (غريباً) ساقطة من ب، جـ.

(٤) مسلم بشرح النووي ٢/ ١٧٤، والترمذي ـ إيمان ١٣، وابن ماجه ـ فتن ١٥، والدارمي ـ رقاق ٤٢، وانظر المسند ١/ ٣٩٨، ٤/ ٧٣.

(٥) سورة الأنبياء ١٠٤.

قال صاحب الأفعال: يقال بدأ الله الخلق بدءاً وأبدأهم خلقهم، و(بدأ) في الحديث لا يقتضي مفعولاً فظهر الإشكال، قال: ويرتفع الإشكال بأن يحمل (بدأ) الذي في الحديث على (طرأ)، فيكون لازماً كما قد اتفق للعرب في كثير من الأفعال تتعدى حملاً على صيغة، ولا تتعدى حملاً على أخرى، كما قالوا: رجع زيد ورجعته وفغر فاه، وفغر فوه، وهو كثير.

قال: وقد سمعت من بعض أشياخي إنكار الهمزة وزعم أنه (بدأ) بمعنى ظهر غير مهموز.

وهذا فيه بعد من جهة الرواية والمعنى.

فأما الرواية بالهمز فصحيحة النقل عمن يعتمد على علمه وضبطه.

وأما المعنى: فبعيد عن مقصود الحديث، فإن مقصوده أن الإسلام نشأ في أول أمره في آحاد الناس، وقلة ثم انتشر وظهر، وأنه سيلحقه من الضَّعْف والاختلاف حتّى لا يبقى إلا في آحاد وقلة.

[١٤٨٧] حديث: «**لَقَدْ رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسراي، فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أثبتها فكربت كربة ما كربت مثله**»(١).

قال النووي: الضمير في مثله يعود على معنى الكربة وهو الكرب الغم أو الهم أو الشيء.

[١٤٨٨] حديث: «**إِذَا أَتَى أحدُكم الغائطَ فَلاَ يستقبلِ القبلةَ ولا يستدبرْها ولا يستطِيب بيمينه**»(٢).

قال النووي في شرح أبي داود: هكذا هو في عامة النسخ، (ولا يستطيب) بالياء

---

(١) زاد في ب، جـ (قط)، بعد مثله، مسلم ـ إيمان ٢٧٨، ١/١٠٨، ١٠٩.

(٢) المسند ٥/٤٢١، والبخاري ـ وضوء ١١، والنسائي ـ طهارة ٢٠.

وهو صحيح، وهو نهي بلفظ الخبر كقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾[1] وكقوله ﷺ: «لا يبيع أحدُكم على بيع أخيه» ونظائره، وهذا أبلغ في النهي لأن خبر الشارع لا يتصور خلافه، وأمره قد يخالف، فكأنه قيل: عاملوا هذا النهي معاملة الخبر الذي لا يقع خلافه.

[١٤٨٩] حديث: «(إِنّ أولَ مَا يسألُ عَنْهُ العبدُ يومَ القيامةِ مِنَ النعيمِ أَنْ يقالَ: أَلَمْ أَصِحَّ جِسْمَكَ.)»[2].

قال الطيبي: (ما) في (ما يسأل) مصدرية و(أن يقال) خبر (إنّ) أي: أول سؤال العبد هو: (أن يقال له إلى آخره)[3].

[١٤٩٠] حديث: «هُوَ الطّهورُ ماؤُهُ الحِلُّ ميتته»[4].

قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد: أنهى بعضهم وجوه إعرابه إلى قريب من عشرين وجهاً في كثير منها تكلف وإضمار لا تظهر الدلالة عليه[5]، وأقربها أربعة أوجه:

الأول: (أن يكون (هو) مبتدأ و(الطهور) مبتدأ ثانياً خبره (ماؤه)، والجملة من هذا القبيل، أي: من هذا المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول)[6].

الثاني[7]: (أن يكون (هو) مبتدأ، و(الطهور) خبره و(ماؤه) من بدل الاشتمال،

---

(١) سورة البقرة ٢٣٣.

(٢) الترمذي ـ تفسير سورة التكاثر، ٥.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) المسند ٢/٣٦١، أبو داود ـ ذبائح ٣٤ ـ طهارة ٤١، والترمذي ٦٩، وابن ماجه ـ طهارة ٣٨، صيد ١٨، والموطأ ـ طهارة ١٢، صيد ١٢، والمسند ٢/٢٣٧، ٣/٣٧، ٥/٣٦٥.

(٥) (عليه) ساقطة من ب، جـ.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٧) في ب، جـ (الأول).

وفي هذا الوجه بحث دقيق).

الثالث: أن يكون (هو) ضمير شأن و(الطهور ماؤه) مبتدأ وخبر. ولا يمنع من هذا تقدم ذكر البحر في السؤال، لأنه إذا قصد الإناء وعدم إعادة الضمير في قوله: هو على البحر صح هذا الوجه وهذا كما قالوا في: ﴿(هو)[1] اللهُ أَحَدٌ﴾[2]، ضمير شأن مع ما روي من تقدم ذكر الله تعالى في سؤال المشركين حيث قالوا: انسب لنا ربك.

الرابع: أن يكون (هو) مبتدأ (والطهور)[3] خبر، و(ماؤه) فاعل لأنه قد اعتمد على عامله بكونه خبراً.

ويترجح الوجه الثالث بأن لضمير الشأن في محاسن الكلام شأناً عند أهل البيان، وكأنّ السبب فيه أن يشعر بالجملة الآتية إشعاراً كليّاً فتتشوف النفس إلى التفسير بعد الإبهام، فإذا أتى به قبلته قبول الطالب لمطلوبة.

قوله في أول الحديث: (أفنتوضّأ بماء البحر).

قال الشيخ ولي الدين العراقي: (الباء) فيه بمعنى (من) ويدل عليه رواية من ماء البحر.

[١٤٩١] حديث: «**فَإِنَّ أحدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُه**»[4].

ذكر ابن طيفور والأُبَّذِي شارح الجزولية أن (بات) في هذا الحديث بمعنى صار.

وقد استشكل هذا التركيب من جهة أن انتفاء الدراية لا يمكن أن يتعلق بلفظ (أين

---

(١) (هو) ساقطة من أ.

(٢) سورة الإخلاص ١.

(٣) في أ (والضمير) والتصويب من ب، جـ.

(٤) المسند ٢/٢٤١، والبخاري - وضوء ٢٦، ومسلم - طهارة ٨٧، ٨٨، والترمذي - طهارة ٢٩، والنسائي - غسل ٢٩.

باتت يده) ولا بمعناه، لأن معناه الاستفهام، ولا يقال إنه لا يدرى الاستفهام، فقالوا معناه لا يدرى تعيين الموضع الذي باتت فيه يده، فيكون فيه حذف مضاف محذوف وليس استفهاماً وإن كانت صورته الاستفهام.

وهذا الإشكال والجواب يطّرد في كل ما علق من أفعال القلوب عن العمل فيما بعده باستفهام.

وقد قال سيبويه في قولك: علمت أزيد عندك أم عمرو، إنّ معناه: علمت الذي هو عندك من هذين الرجلين وتممه ابن الحاجب بأن المعنى: علمت جواب ذلك.

[١٤٩٢] حديث: «(احتجَّ آدمُ ومُوسَى)[١] فقالَ مُوسى: أَنْتَ آدمُ الّذي خَلَقَكَ اللهُ بيَدِهِ»[٢].

قال الطيبي: الظاهر أن يقال (خلقه) ليعود إلى الموصول، لكن عدل إلى الخطاب مطابقة لقوله أنت كقوله:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمّي حَيْدَرَهْ

أي سمته.

قوله: (فحج آدم (موسى)[٣]) هو برفع آدم فاعلاً، أي غلبه بالحجة وحرفه بعض الملحدين فجعله بنصب آدم وموسى فاعل.

[١٤٩٣] حديث: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ»[٤].

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) المسند ٢٤٨/٢، ٢٦٤، والبخاري ١٥٧/٨، ١٩٢/٤، ١٨٢/٩، ومسلم ـ قدر ١٣، ١٥.

(٣) (موسى) ساقطة من أ.

(٤) البخاري ـ إيمان ٢٩، والنسائي ـ إيمان ٢٨.

قال الكرماني: معناه: (إمّا ذو يسر)[1] وإمّا أنه يسير على سبيل المبالغة نحو: أبو حنيفة فقه، أي لشدة اليسر وكثرته كأنه نفسه.

وقال الطيبي: (يسر) خبر إنّ وضع موضع اسم المفعول مبالغة.

وقوله: (ولن يشادّ الدين إلا غلبه)، كذا رواه الأكثر من رواة البخاري، بإضمار الفاعل في (يشادّ) للعلم به. و(الدين) منصوب على المفعولية.

وقال صاحب المطالع: أكثر[2] الروايات برفع (الدّين) على أن (يشادّ) مبني لما لم يسم فاعله.

وعارضه النووي: بأن أكثر الروايات بالنصب.

قال ابن حجر: ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة إلى روايات المغاربة والمشارقة.

قال: ورواه ابن السكن بلفظ: (ولن يشادَّ الدينَ أحدٌ إلا غَلَبَهُ)، وكذا هو في طريق هذا الحديث عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن حبان وغيرهم.

قال الزركشي: وليس في الدّين على هذا إلا النصب.

وقال الطيبي: بناء المفاعلة في (يشادّ) ليس للمفاعلة[3]، بل للمبالغة، نحو: طارقت النعل وهو من جانب المكلف.

ويحتمل أن يكون للمبالغة على سبيل الاستعارة والمستثنى منه أعم عام الأوصاف، أي لم يحصل ولم يستقر ذلك[4] على وصف من الأوصاف إلا على وصف المغلوبية.

---

(١) في أ (معناه أمسينا ذو لين).

(٢) (أكثر) ساقطة من ب، جـ.

(٣) في ب، جـ (للمغالبة)، ويصبح به الكلام.

(٤) في ب، جـ (ذلك الشادّ).

وقوله: (فشددوا)[1]، الفاء جواب شرط محذوف أي إذا بينت لكم ما في المشادّة من الوهن فسددوا وقاربوا، تأكيداً للتشديد من حيث المعنى.

[١٤٩٤] حديث: «**يَقُولُونَ: إنّ أَبَا هريرة يُكْثِرُ واللهُ الموعد**»[2].

قال الكرماني: فإن قلت: الموعد إمّا مصدر وإما زمان وإما مكان، وعلى التقادير لا يصح أن يخبر به عن الله، قلت: لا بد من إضمار أو مجاز لا يصعب عليك تقديره.

[١٤٩٥] حديث: «(**المرءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فلينظرْ أحدُكم مَنْ يُخَالِلْ**)»[3].

[١٤٩٦] حديث: «**إذَا سألتمُ اللهَ فاسألوه الفردوسَ فإنّه أوسطُ الجنّةِ وأعلى الجنةِ وفوقه عرش الرّحمن**»[4].

قال الزركشي: قيده الأصيلي بضم القاف، أي أعلاه، والجمهور: أنه بالنصب على الظرف، ولم يصحح ابن قرقور تقييد الأصيلي، وقال: إنه وهم والضمير في (فوقه) يوهم عَوْدَهُ إلى (الفردوس)، وقال السفاقسي بل هو راجع للجنة كلها.

ورأيت في تفسير الشيخ شمس الدين ابن النقاش ما نصبه؟ قال[5]: . . .

[١٤٩٧] حديث: «**مَا رأيتُ مثلَ النارِ نَامَ لَهَا ربّها**»[6].

قال الطيبي: (مثل) هنا كما في قولهم: مثلك لا يبخل و(نام لها ربّها) حال، هذا إذا لم يكن (رأيت) من أفعال القلوب، وأمّا إذا كان منها فيكون (نام لها ربّها) مفعولاً ثانياً له.

---

(١) في ب، جـ (فشددوا).

(٢) البخاري ـ حرث ٢١، اعتصام ٢٢، ومسلم فضائل الصحابة ١٥٩، ١٦٠.

(٣) المسند ٢/٢٠٣، والحاكم ٤/١٧١.

(٤) البخاري ـ جهاد ٤.

(٥) في هذا الموضع الكلام مبتور في أ، ب، جـ.

(٦) الترمذي ـ جهنم ١٠.

[١٤٩٨] حديث: «(قالَ رجلٌ: يا رسولَ الله إنَّ فلانة تُذْكَرُ مِنْ كثرةِ صلاتِها وصيامِها وصدقتِها، غيرَ أنّها تُؤْذِي جيرَانَها)[١]»[٢].

قال الطيبي: (تذكر) على بناء المفعول مسند إلى ضمير (فلانة) و(مِنْ) في (من كثرة) لابتداء الغاية، أي تذكر من أجل هذه، والقرينة الثانية ليس فيها من، فالفعل فيها مسند إلى ضمير فلانة، و(قلة) نصب على نزع الخافض، و(غير أنها) منصوب على أنه استثناء منقطع بمعنى لكن.

[١٤٩٩] حديث: «يَا نساء المسلمات لا تحقرنَّ جارةٌ لجارَتِها ولَوْ فِرْسن شَاةٍ»[٣].

قال أبو محمد بن السيد البطليوسي في المسائل: اختلف الرواة فيه، فرواه بعضهم برفع النساء ورواه بعضهم بنصبه والاختيار الرفع على طريق ارتفاع المنادى المفرد في قولك: يا زيد ويا عمرو، ويجوز يا مسلمات، ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ والنصب صفة على الموضع كقولك: يا زيد العاقل برفع العاقل ونصبه، إلا أن جمع المذكر السالم يستوي نصبه وخفضه على ما عرف في صناعة النحو، ولا يستحيل ارتفاع المنادى وإن كان غير علم، قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ[٤]﴾[٥]. وأما من روى: (يا نساءَ) بالنصب وأضافهن إلى المسلمات، فهو بمنزلة قول العرب: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾[٦] ﴿وَحَبَّ الحَصِيدِ﴾[٧] ونحو ذلك مما أضيف فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ.

---

(١) في ب، جـ (بلسانها)، وكذا في المسند ٢/ ٤٤٠.

(٢) المسند ٢/ ٤٤٠.

(٣) المسند ٢/ ٢٦٤، والبخاري - هبة١، أدب ٣٠، ومسلم - زكاة ٩.

(٤) (والطير) ساقطة من ب، جـ.

(٥) سورة سبأ ١٠.

(٦) سوة يوسف ١٠٩.

(٧) سورة قٓ ٩.

فالبصريون يتأولون ما جاء من هذه الأشياء على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه. والتقدير عندهم: مسجد اليوم الجامع، وصلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، (ولدار الآخرة) أي؛ الحياة الآخرة لأن الإنسان له حياتان، وحبّ النبات الحصيد، ويا نساء الجماعات المسلمات، ونحو ذلك من التقدير إنما يفعلون ذلك لأنهم لا يجيزون إضافة الموصوف إلى صفته.

وأما الكوفيون فلا يقدرون فيها شيئاً محذوفاً ويقولون: إنما جازت إضافة الموصوف إلى صفته لاختلاف الألفاظ، لأن العرب قد تحمل الشيء على لفظه لا على معناه كقولهم: كتب لي فلان ثلاث سجلات، فيؤثرون العدد على اللفظ والواحد سجل مذكر.

وقال في موضع آخر من الكتاب: سئل الإمام أبو الوليد بن رشد عن هذا الحديث، فأجاب بأن قال: أكثر الشيوخ يروون الحديث بنصب النساء وخفض المؤمنات على حكم المنادى المضاف ووجه ذلك أنّ خطاب النبي ﷺ توجّه إلى نساء بأعيانهنّ، أقبل بندائه عليهنّ، فصحّت الإضافة على معنى المدح لهنّ والترفيع لأقدارهنّ كما تقول: يا رجال القوم، ويا فوارس العرب، فيكون المعنى: يا خيّرات المؤمنات، وهو معنى صحيح يصحّ به الكلام على ظاهره دون تفسير ولا إضمار ويتضمّن المدح، وهو زيادة فائدة في الحديث. ورواه بعض الشيوخ برفع النساء على المنادى المفرد ورفع المؤمنات على النعت للنساء على اللفظ ونصبها على الموضع وقال: المعنى يا أيها النساء، وممّن ذهب إلى ذلك وقال: إن الإضافة لا تجوز، ابن عبد البر، ومعنى ما ذهب إليه أنه لا يجوز ولا يصح أن يضاف الشيء إلى بعضه، لا يقال قرأت قرآن الأمّ، ولا رأيت رجل اليد، وإنما يصح: رأيت يد الرجل، وقرأت أمّ القرآن.

فكذلك يصح أن يقال: رأيت مؤمنات النساء، ولا يصح أن يقال: رأيت نساء المؤمنات، هذا آخر كلام ابن رشد، وهو قول حسن، والذي عليه جمهور النحويين:

أنه من باب قولهم: صلاة الأولى ومسجد الجامع.

وقال ابن مالك في التوضيح[١]: في حديث (كُنَّ نساء المؤمنات يشهدْنَ مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر)، فيه إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس، لأن الأصل: كنّ النساء المؤمنات، وهو نظير: حبة الحمقاء، ودار الآخرة، ومسجد الجامع، وصلاة الأولى.

وقال القاضي (عياض)[٢]: في قوله: (يا نساء المؤمنات) ثلاثة أوجه: أشهرها وأصحها: نصب (النساء) وجر (المسلمات) على الإضافة، وهو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، ولا بد عند البصريين من تقدير، نحو: يا نساء الأنفس المسلمات، أو الجماعات المسلمات، وقيل: تقديره: يا فاضلات المسلمات.

والثاني: رفع (النساء) على النداء، ورفع المسلمات على أنه صفة على اللفظ.

والثالث: رفع (النساء) وكسر التاء من المسلمات، على أنه منصوب على الصفة على المحل، نحو: يا زيد العاقل، برفع (زيد) وبنصب (العاقل).

قال الكرماني: وقوله (لجارتها) متعلق بمحذوف أي: لا تحقرن جارة هدية مهداة لجارتها.

وقال القرطبي: (لو) في قوله: (ولو فرسن شاة) للتعليل، قال: وعادة العرب إذا أعيت في تعليل شيء ذكرت في كلامها ما لا يكون مقصوداً، ومنه هذا الحديث، وقوله؛ ولو (ظلفا محرقاً) وقوله ﷺ: «من بنى لله مسجداً ولو مثل مفحص قطاة»[٣] وذلك القدر لا يكون مسجداً.

ومنه قول امرىء القيس:

---

(١) شواهد التوضيح ١٩٣.

(٢) (عياض) ساقطة من أ.

(٣) المسند ١/٢٠د٥٣، ٢/٢٢١، ومسلم ـ مساجد ٢٤.

مِنَ القـاصـراتِ الطَّرفِ لو دبَّ (مُحْوِلٌ)(1)   من الـذَّرِّ فوقَ الإتْـبِ(2)مِنْـهَـا لأثَّـرَا(3)

ونحوه كثير في كلامهم.

[١٥٠٠] حديث السَّهْوِ: قوله: «صلّى (بنا)(4) رسولُ اللهِ ﷺ»(5).

قال التُّورِبِشْتِي: (أمّنا) يدخل فيه حرف التعدية فيفيد معنى قولنا: أمّنا فجعلنا من المؤتمين بصلاته.

وقوله: (صلّى لنا)، وأقام اللام مقام الباء، ومن اللام الجارة ضرب يورد أيضاً لتعدية الفعل، ويصح أن يراد به: صلى من أجلنا، لما يعود إليهم من فائدة الجماعة، ويصيبهم من البركة بسبب الاقتداء به.

قوله: (كل ذلك لم يكن).

قال الطيبي: هذا أشمل من أن لو قيل: لم يكن كلّ ذلك، لأنه من باب تقوى الحكم، فيفيد التأكيد في المسند والمسند إليه، بخلاف الثاني إذ ليس فيه تأكيد أصلاً، فيصح أن يقال: لم يكن كل ذلك، بل بعضه، كما تقرر في البيان.

وهذا القول من رسول الله ﷺ، رد على ذي اليدين، في موقع استعمال الهمزة وأمْ، وليس بجواب، لأن السؤال بالهمزة وأم، هو عين تعيين أحد المستويين، وجوابه تعيين أحدهما، يعني: كل ذلك لم يكن، فكيف يسأل بالهمزة وأم، ولذلك بين السائل بقوله: قد كان بعض ذلك أنه طبق المفضل وأوقعهما في موقعهما.

---

(1) في أ (محبول).

(2) في أ، ب، جـ (الابت).

(3) ديوانه ٦٨ (دار المعارف ـ طبعة (٤)).

(4) (بنا) ساقطة من أ.

(5) البخاري ـ صلاة ٢٠، أذان ١٦١، تهجد ٢٥، ٣٦، والنسائي ـ إمامة ١٩.

[١٥٠١] حديث: «لَنْ يُنْجِيَ أحدَكم عملُه، قالوا: ولا أنتَ يا رسولَ الله، قال: ولا أنا إلا أن يتغمّدني اللهُ برحمتِهِ»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: هذا الاستثناء متصل أو منقطع؟ قلت: منقطع، ويحتمل أن يكون متّصلاً، من قبيل قوله تعالى: **﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الموتَ إلّا الموتَةَ الأولى﴾**(٢).

[١٥٠٢] حديث: «إِذَا انتعل أحدُكم فليبدأْ باليُمْنَى، وإذا نزع فليبدأ باليسرى، لتكونَ اليُمْنَى أولهما تنعل وآخرهما تنزع»(٣).

قال الطيبي: (أولهما) متعلق بقوله (تنعل)، وهو خبر (كان)، وذكره على تأويل العضو، ويحتمل الرفع على أنه مبتدأ، و(تنعل) خبره، والجملة خبر كان.

[١٥٠٣] حديث: «لا يمشي أحدُكم في نَعْلٍ واحدٍ، لينعلهما جميعاً أو ليحفهما جميعاً»(٤).

قال الحافظ زين الدين العراقي: الظاهر عود الضمير إلى النعلين، وقال ابن عبد البر: أراد القدمين وهما لم يتقدم لهما ذكر، ولو أراد النعلين لقال: لينتعلهما جميعاً، أو ليحف منهما جميعاً.

قال: وهذا مشهور من لغة العرب، ويتكرر في القرآن كثيراً أن يأتي بضمير ما لم يتقدم ذكره، لما يدل عليه، فحوى الخطاب.

---

(١) المسند ٣/٣٦٢ برواية: (لن ينجي أحداً منكم عمله . .) وانظر: ٣/٥٢، ٣٣٧، والبخاري - رقاق ١٨، ومرضى ١٩، ومسلم - منافقين ٧١-٧٣، ٧٥ وابن ماجه - زهد ٢٠، والدارمي - رقاق ٢٤.

(٢) سورة الدخان ٥٦.

(٣) المسند ٢/٤٦٥، برواية: (إذا انتعل أحدكم، فليبدأ باليمين وإذا نزع فليبدأ بالشمال، ولتكن . .)، و٢/٢٣٣ بلفظ قريب، ومسلم - لباس ٦٧، وأبو داود - لباس ٤١، والترمذي - لباس ٣٧.

(٤) المسند ٢/٢٤٥ برواية: (. . . ليحفهما جميعاً، أو لينعلهما جميعاً).

قال العراقي: وما ذكرناه أولى، ويدل عليه رواية مسلم: «أو ليخلعهما».

وأيضاً فإنه يقال: نعلت النعل وانتعلته، كما حكاه الجوهري، قال: ولا حاجة حينئذ إلى عود الضمير على ما لم يتقدم له ذكر.

[١٥٠٤] حديث: **«مَنْ أعتقَ رقبةً مؤمنةً أعتقَ اللهُ بكلّ عضوٍ منه عضواً مِن النّار حتى يعتق فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ»**[١].

قال الحافظ زين الدين العراقي: حرف الغاية في قوله: (حتى يعتق فرجه)، يحتمل أن تكون الغاية هنا الأعلى والأدنى، فإن الغاية تستعمل في كل منهما، فيحتمل أن يراد هنا الأدنى لشرف أعضاء العبادة عليه، كالجبهة واليدين، ونحو ذلك، ويحتمل أن يراد الأعلى، فإن حفظه أشد على النفس.

[١٥٠٥] حديث: **«انتدبَ اللهُ لِمَنْ خرجَ في سبيلِهِ لا يخرجُه إلّا إيمان بِي وتصديقُ بِرُسُلِي»**[٢].

قال ابن مالك في التوضيح[٣]: تضمن هذا الحديث ضمير غيبة، مضافاً إليه (سبيل) وضميري حضور، أحدهما: في موضع جرّ بالباء، والآخر في موضع جر بإضافة (رُسُل) إليه.

وكان الظاهر أن يكون بدل الياءين هاءان[٤]، فيقال: انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا إيمان به، وتصديق برسله. فلو قيل: هكذا، لكان مستغنياً عن

---

(١) المسند ٢/٢٤٠ برواية: (. . أعتق الله بكل إرْب إرْباً منه من النار. .) وكذا في ٢/٤٢٢، ٤٢٩، والبخاري ـ كفارات٦، ومسلم، لعان ٢٢ـ٢٤، وأبو داود ـ عتاق ١٤.

(٢) البخاري ـ إيمان ٢٦ ـ باب (الجهاد من الإيمان) والنسائي ـ جهاد ١٤، وإيمان ٢٤، وابن ماجه ـ جهاد ١، والدارمي ـ جهاد ٢، والموطأ ـ جهاد٢.

(٣) شواهد التوضيح ٣١.

(٤) في ب، جـ (الياءان هاءان).

تقـدير وتـأويل، لكن مجيئـه بالياء يحـوج(1) التأويل، لأن فيه خروجه من غيبة إلى حضور، على تقدير اسم الفاعل من القول منصوب على الحال، محكيّ به النافي والمنفي وما يتعلق به، كأنه قال: انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً: لا يخرجه إلا إيمان بي، والاستغناء بالمقول الغائب عن القول المحذوف ـ حالاً وغير حال ـ كثير.

ويجوز أن تكون الهاء من (في سبيله) عائدة على (مَنْ)، لسبيله نعت محذوف، كأنه قيل: انتدب الله لمن خرج في سبيله المرضية، التي نبه عليها بقوله: ﴿**إلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً**﴾(2)، وبقوله: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ**﴾(3)، فإن النعت يحذف كثيراً إذا كان مفهوماً من قوة الكلام، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ القُرْآنَ لرادُّك إلى مَعادٍ**﴾(4) أي: إلى معاد، تحبه. وقوله: ﴿**وكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ**﴾(5) أي: قومك المعـانـدون، ثمّ أضمـر بعـد سبيله، قول حكى به ما بعد ذلك، لا موضع له من الإعراب. انتهى قول ابن مالك.

وتعقبه الشيخ شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز، والأولى أنه من باب الالتفات.

قال الـزركشي: والرواية في البخاري برفع (إيمان) و(تصديق) على أنه فاعل (يخرجه)، والاستثناء مفرغ.

وقال الطيبي والكرماني: المستثنى منه أعمّ عام الفاعل، أي لا يخرجه مخرج إلا الإيمان والتصديق، وفي رواية مسلم والاسماعيلي: «إلا إيماناً» بالنصب.

---

(1) في ب، جـ (يخرج).

(2) الفرقان ٥٧.

(3) الإنسان ٣.

(4) سورة القصص ٨٥.

(5) سورة الأنعام ٦٦.

قال النووي: هو مفعول له: وتقديره: لا يخرجه المخرج إلا الإيمان والتصديق.

وقوله: (فهو عليّ ضامن)، قال القرطبي بمعنى مضمون كما قالوا: ماء دافق، أي: مدفوق، ولا عاصم أي: معصوم، وقيل: معناه ذو ضمان.

وقوله: (أَو أَرْجِعَهُ) بفتح الهمزة ثلاثي متعد، قال الله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ﴾[1]، وحكى ثعلب: أرجع يرجع رباعياً.

وقوله: (أو) داخلة بالنصب عطفاً على أرجعه.

فائدة: (انتدب) بالنون، رواه الأصيلي بياء تحتية مهموزة، بدل النون من المأدبة، قال الحافظ ابن حجر وهو تصحيف.

مسند أبي واقد الليثي رضي الله عنه[2]

[١٥٠٦] حديث: «يَعْمَدُونَ إِلَى أَلْيَاتِ الغَنَم»[3].

قال أبو البقاء[4]: (اللام) مفتوحة في الجمع لا غير، لأنها اسم مثل: جفنة وجفنات.

[١٥٠٧] حديث: «أنّه صلى الله عليه وسلم قال لنسائه في حجّته: هذه ثم ظهور الحصر»[5].

---

(١) سورة التوبة ٨٣.

(٢) هو الحارث بن عوف، وقيل: عوف بن الحارث، يعدّ في أهل المدينة، شهد اليرموك، جاور بمكة ومات بها سنة ٦٨هـ ـ ٦٨٧م، أسد الغابة رقم ٩٤٠، ٦٣٢٧، وطبقات ابن خياط ١/ ٦٤، وتهذيب التهذيب ٢/ ١٥٤.

(٣) المسند ٥/٢١٨، برواية: (قدم رسول الله ﷺ المدينة وبها ناس يعمدون إلى أليات الغنم، وأسنمة الإبل فيجبّونها، فقال ﷺ: ما قطع من البهمية وهي حيّة فهي ميتة.

(٤) إعراب الحديث ٧٣.

(٥) أبو داود ـ مناسك ١.

قلت: (هـذه) خبر (هي) مقدر، أو (ظهور) منصوب بالزمن مقدر، وقد صرح بهذين المقدرين في حديث أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ، لما حج بنسائه قال: إنما هي هذه ثم الزمن ظهور الحصر».

مسند رجال لم يسمّوا رضي الله عنهم

[١٥٠٨] حديث: «إن تبتم فليكنْ شِعَارُكُمْ حَمّ لا يُنْصَرُونَ»[١].

قال الخَطَّابي: بلغني عن ابن كَيْسَان النَّحْوِي أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى عن هذا الحديث، فقال: معناه الخبر، ولو كان بمعنى الدعاء لكان مجزوماً، أي: لا ينصروا، إنما إخبار[٢]، كأنه قال: والله لا ينصرون قال: وقد روي عن ابن عباس أنه قال: (حم) اسم من أسماء الله، فكأنه حلف بالله أنهم لا ينصرون.

وقال ابن الأثير في النهاية: قيل: معناهُ اللهم لا ينصرون، ويريد به الخبر لا الدعاء، لأنه لو كان دعاء لقال: لا ينصروا، مجزوماً، فكأنه قال: والله لا ينصرون، وقيل: إن السور التي أولها (حم) سور لها شأن، منبه أن ذكرها لشرف منزلتها، مما يستظهر به على استنزال النصر من الله.

وقوله: (لا ينصرون) كلام مستأنف، كأنه حين قال: قولوا: حم، قيل: ما ذا كان يكون إذا قلناها؟ فقال: لا ينصرون.

وقال البيضاوي: أي: علامتكم التي تعرفون بها هذا الكلام، و(حم لاينصرون)، معناه: بفضل السور المفتتحة بحم ومنزلتها من الله لا ينصرون.

[١٥٠٩] حديث: «فإنّهُ رُبَّ مُبَلَّغٍ أَسْعَدَ مِنْ سَامعٍ»[٣].

---

(١) المسند ٤/٦٥، ٢٨٩، برواية: (أنكم ستلقون العدو غداً، وإن شعاركم حم لا ينصرون). وانظر المسند ٥/٣٧٧، وأبو داود جهاد ٧١.

(٢) في ب، جـ (وأنه إخبار).

(٣) المسند ٥/٧٣.

قال أبو البقاء[1]: (أسعد) نعت لـ(مبلّغ) مجرور، ولكنه فتح لأنه لا ينصرف، والذي يتعلق (به) [2](رب) محذوف تقديره: يوجد أو يصاب وأجاز الكوفيون (أسعد) بالرفع، وبنوه على رأيهم في أن (ربّ) اسم مرفوع بالابتداء، فيكون (أسعد) خبراً له.

[١٥١٠] حديث: «**كيفَ رأيتم كرامةَ إخوانِكم لكم، وضيافتَهم إيّاكم قالوا: خير إخوان**»[3].

قال أبو البقاء[4]: تقديره: وجدناهم إذْ رأيناهم خير إخوان.

[١٥١١] حديث: «**إنّما هلكَ أهلُ الكتابِ أنَّهُ لم يكنْ لصلاتِهم فَصْلٌ**»[5].

قال أبو البقاء[6]: الوجه فتح (أنه) لأن التقدير: لأنه، فهو مفعول له، ولو كسرت لصار مستأنفاً غير متعلق بما قبله، والمعنى على اتصاله به.

[١٥١٢] حديث: «**إذا كانَ أحدُكم في صلاةٍ فلا يرفعْ بصرَهُ إلى السّماءِ أنْ يلتمعَ بصرُه**»[7].

قال أبو البقاء[8]: التقدير: مخافة أن يلتمع بصره، فهو كقوله تعالى: ﴿**يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا**﴾[9] أي: مخافة أن تضلّوا أو كراهية، والكوفيون يقدرونه: لئلا يلتمع بصره، والمعنى واحد، انتهى.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٨٣.

(٢) (به) ساقطة من أ.

(٣) المسند ٤/٢٠٦، وفيه: (وأصبحوا يعلموننا).

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٨٤.

(٥) المسند ٥/٣٦٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٨٥.

(٧) المسند ٥/٢٩٥، وفيه: (إذا كان أحدكم في الصلاة).

(٨) إعراب الحديث النبوي ١٨٥.

(٩) سورة النساء ١٨٦.

[١٥١٣] حديث: «أسوأُ السّرقةِ الّذي يسرقُ صلاتَهُ»[١].

قال الطيبي: (أسوأ السرقة) مبتدأ، و(الذي يسرق) خبره على حذف مضاف، أي: سرقة الذي، ويجوز أن تكون: (السرقة) جمع سارق، كفاجر وفجرة.

[١٥١٤] حديث: «إنّ العبدَ إذا سبقتْ لهُ منزلةٌ مِنَ الله[٢] لم يبلغْها بعملِه، ابتلاه الله حتّى يُبْلِغَهُ المنزلةَ»[٣].

قال الطيبي: (حتى) هنا يجوز أن تكون للغاية، وأن تكون بمعنى كَيْ.

[١٥١٥] حديث: «إن الفِرَاسِيَّ قال: يا رسول الله أسألُ؟ قال: لا وإن كنت لا بد فاسأل الصالحين»[٤].

قال الطيبي: قوله: (وإن كنت) عطف على محذوف، أي: لا تسأل الناس، وتوكل على الله على كل حال، وإن كان لا بد لك من سؤال، فاسأل الصالحين، وخبر كان محذوف، و(لا بد) معترضة مؤكّدة بين الشرط والجزاء.

[١٥١٦] حديث: «ما رُئِيَ الشّيطانُ يوماً هو فيه أصغرَ[٥] ولا أحقرَ ولا أغيظَ منه يوم عرفة»[٦].

---

(١) المسند ٣/٥٦، ٥/٣١٠، برواية: (أسوأ الناس سرقةً . . .)، وانظر: الدارمي صلاة ٧٨، والموطأ ـ سفر ٧٢.

(٢) في ب، جـ (سبقت له من الله منزلة).

(٣) المسند ٥/٢٧٢ برواية: (إذا سبقت للعبد من الله منزلة لم يبلغها بعمله ابتلاه الله في جسده أو في ماله، أو في ولده، ثم صبّره حتى يبلغه المنزلة التي سبقت له منه).

(٤) المسند ٤/٣٣٤، برواية: (. . . وإن كنت سائلاً لا بدّ . .) وأبو داود ـ زكاة ٢٨، والنسائي ـ زكاة ٨٤.

(٥) في أ (صغر فيه أصغر).

(٦) الموطأ ـ حج ٢٤٥ وفيه (. . ولا أدحر . . .).

قال الطيبي: قوله: (هو فيه أصغر) الجملة صفة (يوماً) و«منه» متعلق بأفعل، والضمير للشيطان، أي: الشيطان في يوم عرفة أبعد من مراده من نفسه في سائر الأيام، وأفعل التفضيل في (أدحر) كما في أشهر وأجن من شهر وجن.

وقوله: (إلا ما رُئِيَ يوم بدر) مستثنى من هذه، وقوله: (إلا ما يرى) مستثنى من قوله: (وما ذاك)، وهذه الجملة معترضة بين المستثنى والمستثنى منه، مؤكدة لمضمون الجملة.

[١٥١٧] حديث: «**إِمَّا لَا فَأَعِنِّي على نفسِك**[١] **بكثرةِ السُّجودِ**»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: سمعت هذه الكلمة من العرب ممالة، وهي مستعملة في معنى الشرط وجوابها محذوف والتقدير هنا: إلَّا تترك سؤالك تنل[٤] شفاعتي فأعنّي.

وكل موضع تستعمل فيه فعلى هذا المعنى. انتهى.

وقال ابن (الأنباري)[٥] قولهم: افعل هذا (إمّا لا) معناه: افعله إن كنت لا تفعل غيره، فدخلت (ما) زائدة لأنه كما قال تعالى: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ**﴾[٦]، فاكتفوا بلا عن الفعل كما تقول العرب: إنْ زارَك فزرْهُ وإلّا فَلَا.

وقال ابن الأثير في النهاية: أصل هذه الكلمة (إنْ) و(مَا) فأدغمت النون في الميم، و(ما) زائدة في اللفظ لا حكم لها، وقد أمالت العرب (لا) إمالة خفيفة، قال:

---

(١) (على نفسك) ساقطة من ب، جـ. وكذا رواية المسند ٣/ ٥٠٠.

(٢) المسند ٣/ ٥٠٠، وليس فيه لفظ (على نفسك).

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٨٤.

(٤) سقطت كلمة (تنل) من ب، جـ.

(٥) في أ (ابن الأثير الأنباري).

(٦) سورة مريم ٢٦.

والعـوام يتبعون إمالتها فتصير ألفها ياء، وهو خطأ كما، ومعناها: إن لم تفعل هذا فليكن هذا، انتهى.

وقد تكررت في الحديث وفي صحيح مسلم فقال ابن عباس: (إمّا لا فاسأل فلانة الأنصارية) وفي حديث بريدة عند مسلم في المعترفة بالزنا، فقالت: «يا رسول الله لعلك تردني كما رددت ماعزاً، فوالله إني لحبلى، قال: إمّا لي فاذهبي حتى تلدي»(١).

وفي حديث أبي طلحـة عند مسلم: (اجتنبوا مجالس الصعدات، فقلنا: إنما قعدنا لغير بأس قال: إمّا لا فأدّوا حقّها)(٢).

[١٥١٨] حديث الرُّقْيةِ بالفاتحة: قوله: **«فلعمري لمن أكل برقية باطل لقد أكلت برقية حق»**(٣).

قال الطيبي: (من) شرطية، واللام موطئة للقسم، والثانية جواب القسم ساد مسد الجزاء.

[١٥١٩] حديث: **«دَعُوا الحبشةَ ما وَدَعُوكم واتركوا التّركَ ما تَركُوكُم»**(٣).

قيل: قلّما يستعملون الماضي من (وَدَعَ) إلا ما روي في بعض الأشعار كقوله:

لیتَ شِعْـرِي عَنْ خَلِيلي ما الّـذي غَالَـهُ فِي الـحُـبِّ(٥) حَتّـى وَدَعَـهْ(٦)

---

(١) المسند ٤/٤٢٩، ٥/٣٤٨، ومسلم ـ حدود ٢٣.

(٢) المسند ٤/٣٠، ومسلم ـ صلاة ٢٢٢.

(٣) المسند ٤/٢١١ بلفظه، وأبو داود ـ بيوع ٣٧، وطب ١٩.

(٤) أبو داود ـ ملاحم ٨، بلفظه.

(٥) في أ (قاله الحب).

(٦) الشاهد لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٣٦، والإنصاف ٢٥٨ والخزانة ١/٩٩، وهو بلا نسبة في المحتسب ٢/٣٦٤.

ويحتمل أن يكون الحديث: ما وَادَعُوكُم، أي: سالموكم، فسقطت الألف من قلم بعض الرواة.

قال الطيبي: ولا افتقار إلى هذا مع وروده في التنزيل نحو[1]: ﴿مَا ودعك ربُّكَ وَمَا قَلَى﴾[2]، قرئ بالتخفيف، ولأن لفظ الأزدواج، ورد العجز على الصدر، فجوّز لذلك. جاء في كلامهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، وقوله: (ارجعن مأزورات غير مأجورات).

قال المظهري: كلام النبي ﷺ متبوع لا تابع، بل فصحاء العرب عن آخرهم بالإضافة إليه ناقل، وأيضاً فلغات العرب مختلفة، منهم من انقرضت لغته فأتى بها صلى الله عليه وسلم.

مسند أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها[3]

[١٥٢٠] حديث: «(ما من شيءٍ لم أكنْ أريته إلا رأيته في منامي)[4]»[5].

قال الكرماني: فإن قلت: هذا من أي نوع من الاستثناء وكيف وقع الفعل مستثنى قلت: هذا استثناء مفرغ. وقال النحاة: كل مفرغ متصل، ومعناه: كل شيءٍ لم أكن أريته من قبل مقامي رأيته في مقامي هذا، و(رأيته) في موضع الحال، وتقديره: ما من

(١) في ب، جـ (في قوله تعالى).

(٢) سورة الضحى ٣.

(٣) أسماء بنت أبي بكر الصديق أم عبدالله القرشية التَّيميَّة المكيَّة ثم المدنية، والدة الخليفة عبدالله بن الزبير، وأخت أم المؤمنين رضي الله عنها وآخر المهاجرات وفاة. شهدت اليرموك مع زوجها الزبير وروت عدة أحاديث.

أعلام النساء ١/٣٦، ابن خياط ٢/٨٦٦، أسد الغابة ٦٦٩٨.

(٤) في ب، جـ (لم أكن رأيته إلا رأيته في منامي)، وهو مطابق لرواية المسند، لكن المسند بلفظ: (مقامي) بدل (منامي).

(٥) المسند ٦/٣٤٥، البخاري ـ علم ٢٤، وجمعة ٢٩.

شيء لم أكن رأيته كائناً في حال من الأحوال إلا في حال رؤيتي إيّاه. (قال وقوله: (في منامي)[1] يحتمل المصدر والزمان والمكان)[2].

قال: وقوله: (حتى الجنة) بالنصب فـ(حتّى) عاطفة، عطفت الجنّة على الضمير المنصوب في (أريته)، وفي بعضها بالجر فهي جارة، ويحتمل الرفع على أن (حتى) ابتدائية، أي: حتى الجنة مرئية، فهو نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، في جواز الأوجه الثلاثة فيه.

وقال الحافظ ابن حجر: رويناه بالحركات الثلاث في الجنة والنار.

وقوله في أول الحديث: (قلت: آية).

قال الكرماني: بهمزة الاستفهام وحذفها، خبر مبتدأ محذوف، أي: هي آية.

وقوله: (فأوحي إليّ أنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريب، لا أدري أي ذلك قالت أسماء، من فتنة المسيح الدجال).

قال الكرماني: (مثل أو قريب) هما بغير تنوين مضافات إلى (فتنة المسيح)، فإن قلت: فكيف جاز الفصل بينهما وبين ما أضيف إليه بأجنبي وهو قوله: لا أدري أي ذلك قالت أسماء؟

قلت: هي جملة معترضة مؤكدة لمعنى الشك المستفادة من كلمة «أو» والمؤكّدة للشيء لا تكون أجنبية منه فجاز، كما في قوله:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ[3]

---

(١) في أ (في مقامي).

(٢) ما بين الهلالين سقط من أ.

(٣) الشاهد لجرير في ديوانه ٢١٢، وسيبويه والشنتمري ١/٢٢٦، والكامل ٢/١٣٧، والسيوطي ٢٨٩، واللسان (أبي) ١٢/٨ والخزانة ١/٣٥٩ والخصائص ١/٣٤٥ وهو بلا نسبة في الأصول ١/٢٧١، وابن عقيل ٣/١٧، والهمع ٢/١٢٢.

فإن قلت: فهل يصح أن يكون لشيء واحد مضافان؟

قلت: ليس هنا مضافان بل مضاف واحد، وهو أحدهما لا على التعيين، ولئن سلمنا فتقديره: مثل فتنة المسيح أو قريب فتنة المسيح، فحذف أحد اللفظين منهما، لدلالة الآخر عليه نحو قوله:

... ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[1]

فإن قلت: فما توجيهه على لفظ (مِنْ) قبل لفظ (فتنة).

و(من) لا تتوسط بين المضاف والمضاف إليه في اللفظ قلت: لا نسلم امتناع إظهار حرف الجر بينهما إذ أن بعضهم جوزوا التصريح بما هو مقدر من اللام ومن وغيرها في الإضافات، وهو مثل قولهم: لا أبا لك. ولئن سلمنا، فهما ليسا بمضافين إلى الفتنة المذكورة على هذا التقدير، بل مضافان إلى الفتنة المقدرة، والمذكورة: هو من فتنة، وهو بيان لذلك المقدر.

فإن قلت وفي بعض الروايات: (قريباً) بالنصب والتنوين فما وجهه؟

قلت: يكون حينئذ صلة له: ويقدر لفظ (قريباً) ليكون (المِثْل) مضافاً إليه.

فإن قلت: لفظ (أي) مرفوعة أو منصوبة؟

قلت: الرواية المشهورة الرفع، وهو مبتدأ وخبره: (قالت: أسماء)، وضمير المفعول محذوف، وفعل الدراية معلق بالاستفهام، لأنه من أفعال القلوب إن كانت (أي) استفهامية. ويجوز أيضاً أن يكون مبتدأ مبنيّاً على الضم على تقدير حذف صدر صلته، والتقدير: لا أدري أي ذلك هو قالته أسماء.

وأما توجيه النصب، فبأن يكون مفعول (لا أدري)، إن كانت موصولة، أو مفعول

---

(١) الشاهد للفرزدق في سيبويه والشَّنْتَمري ١/٩٢، وشرح المفصل ٣/٢١، والمقتضب ٤/٢٢٩، والعيني ٣/٤٥١، والخزانة ١/٣٦٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٧٠٦).

(قالت)، إن كانت مجرى أيّ استفهامية أو موصولة، انتهى.

وفي تذكرة ابن هشام: سألني الشيخ يوماً: لِمَ اشترطوا في جواز حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على جره أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف مثله نحو: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة، واشترطوا في جواز حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله أن يعطف عليه مضاف إلى مثل ذلك المحذوف، كحديث: (أوحي إليّ أنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريباً من فتنة الدجال)، وقول بعض العرب: قطعَ اللهُ يد ورجل من قالها، ولا يشترطون ذلك فيما إذا حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1]، ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[2]. أو حذف المضاف إليه ولم يبق المضاف على ما كان عليه، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[3].

فقلت: لأنك في المسألتين الأوليين أبقيت أثر المحذوف فإنك ناظر إليه وطالب لتعينه، فاحتجت إلى ما يبينه لك. وفي المسألتين الأخريين جعلت المحذوف نسياً منسياً، ولم تبق شيئاً من أحكامه بل أعرضت عن النظر إليه جملة واحدة، فقال: هذا الجواب الذي ظهر لي.

وقال ابن مالك في توضيحه[4]: الرواية المشهورة في هذا الحديث (مثلَ أو قريباً). وأصله مثل فتنة الدجال فحذف ما كان (مثل) مضافاً إليه، وترك (هو) على الهيئة التي كان عليها، وصلح للدلالة من أجل مماثلته له لفظاً ومعنىً، والمعتاد في صحة مثل هذا الحذف أن يكون مع إضافتين كقول الشاعر:

أمامَ وخلفَ المرءِ مِنْ لطفِ ربِّهِ كوالئُ تَزْوي عنه ما كانَ يَحْذَرُ[5]

---

(١) سورة يوسف ٨٢.
(٢) سورة البقرة ٩٣.
(٣) سورة الروم ٤.
(٤) شواهد التوضيح ١٠٢.
(٥) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/١٧، والهمع ١/٢١٠ وشواهد التوضيح ١٠٢.

ومن وروده بإضافة واحدة، كالوارد في الحديث، قول الراجز:

مَهْ عاذِلي فهائماً لنْ أبرحا   بمثلِ أو أحسنَ من شمسِ الضُّحَى[1]

أراد: بمثل شمس الضحى، أو أحسن من شمس الضحى.

والوجه في رواية من روى (قريبَ) بلا تنوين: أن يكون أراد: تفتنون مثل فتنة الدجال أو قريب الشبه من فتنة الدّجال، فحذف المضاف إليه قريب، وبقي هو على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف. وهذا الحذف في المتأخر لدلالة المتقدم عليه قليل. انتهى.

قوله: (يقال ما علمك).

قال الكرماني: هو بيان لقوله: (تفتنون) ولهذا لم تدخل الواو عليه.

وقوله: (قد علمنا إنْ كنت لموقناً).

قال الزركشي: هو بكسر (إنْ) مخففة من الثقيلة، ولزمت اللام للفرق بينهما وبين النافية.

وحكى السفاقسي: فتح (أن) على جعلها مصدرية أي: علمنا كونك موقناً، ورده بدخول اللام عليه ثم قيل: المعنى: أنت موقن، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[2] أي: أنتم.

قال القاضي عياض: والأظهر أنها على بابها والمعنى: أنك كنت موقناً.

قوله: (قد علمنا ان كنت لموقناً).

---

(١) البيتان بلا نسبة في الأشموني ١/٢٤٣، وشواهد التوضيح ١٠٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ٣٣٠٢.

(٢) آل عمران ١١٠.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: اختلف النحويون في هذه اللام، فذهب سيبويه والأخفش سعيد بن مسعدة، والأخفش علي بن سليمان، وأكثر نحاة بغداد ومن أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخضر إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة لزمت للفرق، وهو اختيار ابن عصفور، وابن مالك، وذهب الفارسي وأبو عبدالله أبي العافية والشلوبين، وأبو الحسن بن الربيع، إلى أنها ليست لام إنّ المشددة التي للابتداء، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق، وإذا كانت مجتلبة للفرق، ولم تكن اللام التي توجب التعليق، لم يمنع مانع من فتح (ان) إذا وقعت بعد (علمت). قال: وإذا فتحت لم يحتج إلى اللام، لأنها إذ ذاك لا تلبس بأن النافية، فيحتاج إلى الفرق، قال: وإن شئت أثبت اللام على طريق التأكيد.

قال: ومن دخول (علمت) على (إنْ) المخففة من الثقيلة، ما جاء في الحديث المشهور: (قد علمنا إنْ كنت لموقناً) بكسر (إنْ) على مذهب أبي الحسن، وبفتحها على مذهب غيره والصحيح الكسر.

وقال أبو حيان أيضاً: بعد هذا ثمرة الخلاف تظهر في دخول علمت وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلق، وإن كانت لام[1] الابتداء علقت، ولهذا اختلف ابن الأخضر وابن أبي العافية في الحديث المشهور: «قد علمنا إنْ كنت لمُوقناً»، كما اختلف فيه الأخفش الصغير والفارسي، فقال الأخفش: لا يجوز إلا الكسر، وقال الفارسي: لا يجوز إلا الفتح، وكذا قال ابن أبي العافية، وقال ابن الأخضر: قد ثبتت اللام في الرواية بلا شك، وهي لا تكون مع المفتوحة أصلاً، كما لا تكون مع (إن) هو الأصل. فلما فتحت بسبب (علمت) أبقيت اللام إشعاراً بأصلها، ورد عليه بأن هذا بعيد، لأن (علمت) لا تدخل إلا على ما كان قبلها في موضع الابتداء، فإذا دخلت غيرت ذلك، ولم يستقروا على الأصل.

---

(١) في أ (لم) وهو تصحيف.

قال أبو حيان: والمذهبان متكافئان، وكذا قال الشلوبين والخضراوي، لأنه[1] إن هي لام الابتـداء، كان ثباتها واجباً، وإن قلنا: غيرها، كان ثباتها نوعاً من المجاز والتوسع، والقول بالحقيقة أولى. انتهى.

وقال أبو الحسن بن الربيع في شرح الإيضاح: ذهب أبو علي الفارسي وابن أبي العـافية والأستـاذ أبـو علي: إلى أن هذه الـلام دخلت للفرق خاصة، وليست لام الابتداء، وإنما هي عوض التي دخلت للفرق بين النفي والإيجاب فيلزم من هذا أن يكـون في قوله ﷺ: (قد علمنا أن كنت لموقناً) مفتوحة، ولا تكون مكسورة، لأن المكسورة لا تقع بعد (علمت) إلا مع لام الابتداء، وهذه ليست لام الابتداء فلا تكسر.

وذهب الأخفش وابن الأخضر وابن ملكون إلى أنها لام الابتداء، ولزمت للفرق، لبقاء اللام في قوله ﷺ: (قد علمنا إن كنت لموقناً) إذ لو كانت للفرق خاصة، لزالت عند فتح (أن) على قولهم، لدخول (علمت)، لأن المفتوحة لا تكون نفياً، فيدخل اللام للفرق.

وفي هذا الحديث: أنه خطب فقال: (أمّا بعد).

قال الكرماني: فإن قلت: كلمة (أمّا) لا بد لها من أخت فما هي إذا وقعت بعد الثناء على الله كما هو العادة في الخطب قلت: الثناء والحمد المقدم عليه، كأنه قال: أما الثناء على الله فكذا، وأما بعد فكذا، ولا يلزم في سماعه أن يصرح بلفظة (أمّا) بل يكفي ما يقوم مقامه.

[١٥٢١] حديث: **«جئتُ يوماً والنّوى على رأسي، فلقيتُ رسولَ اللهِ ﷺ ومعه نفرٌ من الأنصار، فدعاني ثم قال: إخ إخ ليحملني خلفه»**[2].

---

(١) في المخطوطة أ (لأنا) وهو تصحيف.

(٢) المسند ٣٤٧/٦ بلفظه.

قال الكـرماني: (إخ) بكسر الهمزة، وبالمعجمة صوت إناخة البعير، قال في المفصّل: (نخّ) مشدّدة مخففة صوت إناخة، و(إخ) مثله. انتهى.

وفي البارع: قال أبو علي: قال أبو بكر: يقولون للجمل: (إخ) بكسر الهمزة ليبرك، ولا يقولون: أنخت الجمل، إنما يقولون: أنخته.

[١٥٢٢] حديث: «ألا أخبـرُكم بشرارِكم المشاؤون بالنميمةِ المفرّقون بينَ الأحبةِ الباغين البُرآءَ العَنَتَ»(١)

قال في النهاية: (البرآء والعنت) منصوبان مفعولان (لباغين). يقال بغيت فلاناً خبراً، وبغيتك الشيء، طلبته لك.

[١٥٢٣] حديث: «أوحى الله إليَّ أنّكم تفتنون في القبورِ قريباً أو مثلَ فتنةِ الدَّجّالِ»(٢).

كذا في المسند، قال أبو البقاء(٣): (قريباً) منصوب نعتاً لمصدر محذوف، أي: أفتتاناً قريباً من فتنة الدّجال، ولذلك قال: (أو مثل) فأضافه إلى الفتنة.

وقوله: (لا أدري أيَّ ذلك قالتْ).

(أيَّ) منصوب بـ(قالت)، لا بقوله: (لا أدري) لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلا حرف الجر. انتهى.

وقال الطيبي: صفة مصدر محذوف، أي: فتنة قريبة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(٤).

---

(١) المسند ٢٢٧/٤ بلفظ (الباغون)، ٤٥٩/٦ برواية: (... المفسدون بين الأحبة، الباغون...).

(٢) المسند ٣٤٥/٦، برواية: (قد أوحي إليّ... أو مثل فتنة المسيح الدجال).

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٨٦.

(٤) سورة الأعراف ٥٦.

[١٥٢٤] حديث: «**لا تُحْصِي فيحصيَ اللهُ عليكَ، ولا توعي فيوعيَ اللهُ عليك**»(١).

قال الزركشي: كلاهما بالنصب، لأنه في جواب النهي.

وقال الكرماني: إسناد الإحصاء والإيعاء إلى الله من باب المشاكلة.

مسند أسماء بنت عُمَيْس رضي الله عنها(٢)

[١٥٢٥] **حديث: «بِئْسَ العبدُ عبد طمع يقوده»**(٣).

قال الأشرفي: تقديره: ذو طمع، ويمكن أن يجعل قوله: (طمع) فاعل (يقوده) متقدما على فعله، على مذهب الكوفيين.

قال الطيبي: هذا أقرب من الأول، لما يلزم فيه وصف المعاني، أي: وصف الوصف، لأن قوله «يقود» على هذا ـ صفة (طمع)، وهو صفة (عبد)، والأشبه أن يكون (طمع) مبتدأ، (ويقوده) خبر، أي: طمع عظيم يقوده، نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ، والجملة صفة (عبد)، ومثل ذلك قوله: (بئس العبد عبد هوى يضله).

مسند حمنة بنت جحش رضي الله عنها(٤)

---

(١) المسند ٦/٣٤٦ بلفظه، وبتقديم وتأخير في ٦/٣٤٦ وغيرها، والبخاري زكاة٢١، هبة ١٥، ومسلم ـ زكاة ٨٨، وأبو داود ـ زكاة ٤٦، والنسائي ـ زكاة ٦٢.

(٢) أسماء بنت عميس بن معد بن تيم بن الحارث الخثعمي: صحابية، أسلمت قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم بمكة، هاجرت إلى الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب ـ رضي الله عنها ـ طبقات ابن سعد ٨/٢٠٥، والدر المنثور ٣٥، وصفة الصفوة ٢/٣٣، والأعلام ١/٣٠٦.

(٣) الترمذي ـ قيامة١٧.

(٤) حمنة بنت جحش، مهاجرة هاجرت وبايعت رسول الله ﷺ، وشهدت أحداً فكانت تسقي العطشى وتداوي الجرحى، وروت عن النبي وروى عنها ابنها عمران بن طلحة. أعلام النساء ٢/٢٩٦، ابن خياط ٢/٨٦٤، أسد الغابة ٦٧٥٠.

[١٥٢٦] حديث المستحاضة: «فقال لها: سَآمُرُكِ بأمرين أَيَّهُما فَعَلْتِ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أيّهما) منصوب لا غير والناصب له (فعلت).

وقوله: (طَهُرْتِ واسْتَنْقَأْتِ) وقع في هذه الرواية بالألف، والصواب: (استنقيت) لأنه من نقي الشيء، وأنقيته إذا نظفته، ولا وجه فيه للألف ولا للهمزة.

وقوله: (فصلى أربعاً وعشرين ليلةً وأيّامَها). فـ (أيّامها) منصوب عطفاً على (أربعاً) أو على (ثلاث)، والضمير فيه يرجع إلى الليالي.

مسند خولة الأنصارية رضي الله عنها

[١٥٢٧] حديث: «إنّ رجالاً يتخوّضون في مالِ اللهِ بغير حقّ، فلهم النارُ يومَ القيامة»[٣].

قال الطيبي: (فلهم النار) خبر إنّ، وأدخل الفاء لأن اسمها نكرة موصوفة بالفعل.

مسند الرُّبَيِّعِ بنتِ مُعَوِّذِ بن عفراء رضي الله عنها[٤]

[١٥٢٨] حديث: «أتيتُ النبيَّ ﷺ بقناع به رُطَبٌ وأَجْرٍ زُغْبٌ»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: الصواب الذي لا يعدل عنه أن يروى (وأجر) بكسر الراء، لأنه

(١) المسند ٦/ ٤٣٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٨٧.

(٣) المسند ٦/ ٤١٠ بلفظه، ٣٦٤ و٣٧٨ بلفظ مختلف. والبخاري ـ خمس ٧.

(٤) الرُّبَيِّعُ بنتُ مُعَوِّذُ بن عفراءَ الأنصارية، من بني النَّجّار. لها صحبة ورواية، وقد زارها الرسول صبيحة عرسها لصلة رحمهَا، عمرت دهراً وروت أحاديث. أبوها من كبار البدريين، كانت من المبايعات تحت الشجرة بيعة الرضوان، وحديثها في الكتب الستة.

(٥) المسند ٦/ ٣٥٩، وتمامة: (فوضع في يدي شيئاً فقال: تحلي بهذا واكتسي بهذا).

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٨٧.

جمع جرو، وهو الصغير من القثاء والرّمان، وجمعه: (أَجْرٍ) مثل: دلو وأدلٍ وحِقْو وأَحْقٍ، وكان الأصل: أجرو، مثل: فلس وأفلس، فأبدلت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء فراراً من ثقل الواو بعد الضمّة.

[١٥٢٩] حديث: «مَنْ كانَ أصبحَ صائماً فليتمَّ صومَهُ»(١).

قال الشيخ أكمل الدين: يجوز أن تكون (كان) زائدة، لأن قوله (أصبح) أفاد معناه، ويجوز أن لا يكون، والظاهر أنه صدر أول اليوم، فهي زائدة، وإن كان في أثنائه فهي غير زائدة.

مسند عائشة رضي الله عنها(٢)

[١٥٣٠] حديث: «لَا أُحصِي ثناءً عليكَ أنْتَ كما أثنيتَ عَلَى نَفْسِكَ»(٣).

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا يصح تشبه ذاته بثنائه، لأنهما في غاية التباين، وتخريجه: إن في الكلام حذفاً، والتقدير: ثناؤك المستحق، كثنائك على نفسك، فحذف المضاف من المبتدأ، فصار الضمير المجرور مرفوعاً.

وقال الطيبي(٤): (ما) في قوله: (كما أثنيت) يجوز أن تكون موصوفة، وأن تكون موصولة والكاف مثله، كالمثل في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٥) وقوله: (فَإِنْ آمَنُوا

---

(١) المسند ٤/٤٧ برواية: (من كان صائماً فليتم صومه). والمسند ٦/٣٥٩ برواية (من كان منكم صائماً...) وانظر: مسلم ـ صيام ١٣٦.

(٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق، أفقه نساء المسلمين، وأعلمهن بالدين والأدب، تزوجها النبي في السنة الثانية بعد الهجرة، وكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه، روي عنها (٢٢١٠) أحاديث، توفيت عام ٥٨هـ.

الأعلام ٤/٥، أعلام النساء ٣/٩، تهذيب التهذيب ٢/٤٣٣، أسد الغابة رقم ٧٠٨٥.

(٣) المسند ١/٩٦، ١١٨، ٦/٥٨.

(٤) أي في شرح المشكاة في باب السجود وفضله. انتهى. من هامش الأصل.

(٥) سورة الشورى ١١.

بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾[1]، وقول القبعثري: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، أي: أنت الذات التي لها صفات الجلال والإكرام[2].

[١٥٣١] حديث: «إنّ امرأة قالت يا رسول الله، إنَّ أُمِّي أُفْلِتَتْ نَفْسُهَا»[3].

قال أبـو البقـاء[4]: يجوز رفعه على أنه نائب عن الفاعل، كما تقول: أذهبت نفسُه، ونصبه على التشبيه بالمفعول كما تقول: سُلب زيدٌ ثوبه. انتهى.

وقال في النهاية: يروى بنصب (النفس) ورفعها ففي النصب: افتلتها الله نفسها، فعدى إلى مفعولين، كما يقال: افتلته الشيءَ، واستلبته إيّاه، ثم بني الفعل لما لم يسم فاعله، فتحول المفعول مضمراً وبقي الثاني منصوباً، وتكون التاء الأخيرة ضميراً لـ(الأم)، أي: أفتلتت هي نفسها. وأما الرفع فيكون متعدياً إلى واحد أقامه مقام الفاعل، وتكون التاء لـ(النفس)، أي: أخذت نفسها فلتة. انتهى.

---

(١) سورة البقرة ١٣٧.

(٢) وفي بعض الحـواشي: الضمير المـرفـوع المنفصل إما واقع موقع المجرور تأكيداً للمجرور المتصل في عليك، وإما مبتدأ خبره محذوف، فعلى الأول كلمة (ما) في (كما) مصدرية أو موصولة، أي: لا أحصي ثناء عليك، كثنائك على نفسك، أو لا أحيط ثناء عليك، كإحاطة ما أثنيت به على نفسك، فإن إحاطة ما أثنيت به عليك، بدلالة فعلية قطعية تفصيلية، وإحاطتي بالثناء بدلالة قولية إجمالية. وعلى الثاني: كلمة (ما) مصدرية لا غير، والمعنى: لا أحصي ثناء عليك يليق بحضرتك، وأنت مستحق ثناء كثنائك عليك، أي: كثناء تفصيلي غير متناه مدلول عليه بدلالة عقلية قطعية. فالكلام على الأول جملة واحدة، وعلى الثاني جملتان، ثانيهما تعليل للأول. انتهى. وفي كلام شيخنـا الأجهوري يحتمل أن تكون (أنت) مبتدأ والكاف فيه، إما زائدة، وإما موصولة أو مصدرية، والمصدرية بمعنى اسم الفاعل، والمعنى: أنت الذي أثنيت على نفسك، أو أنت مُثْنٍ على نفسك. أو بمعنى: على، أو بمعنى: مثل. انتهـى من هـامـش الأصل.

(٣) مسلم ـ زكاة ٣/٨١ باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٢٠٠.

وقال القاضي عياض: أكثر روايتنا فيه بالنصب.

وقال الكرماني: نصب (نفسها) على التمييز، أو مفعول ثان بمعنى سلبت.

قوله: (وأظنُّ لوْ تكلمتْ تصدّقتْ).

قال ابن مالك: فيه شاهد على أنّ (لو) قد تعلق بها أفعال القلوب، ومثله قول عمر: (إني أرى لو رجعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل).

قوله: (أَفَلَهَا أجرٌ إنْ تصدقتُ عَنْهَا؟)[1].

[١٥٣٢] حديث: «**الخَرَاجُ بالضَّمَانِ**»[2].

قال في النهاية: (الباء) في (بالضمان) متعلقة بمحذوف تقديره: الخراج مستحق بالضمان، أي: بسببه.

[١٥٣٣] حديث: «**لم أعقلْ أبويَّ إلاّ وهما يدينان الدّين**»[3].

قال الكرماني: هو منصوب بنزع الخافض، يقال: دان بكذا ديانة، وتديّن تديناً، ويحتمل أن يكون مفعولاً به، ويدين بمعنى يطيع، ولكن فيه تجوز من حيث جعل الدين كالشخص المطاع.

[١٥٣٤] حديث: «**نِعْمَ المرءُ كَانَ عَامِرٌ**»[4].

قال أبو البقاء[5]: (المرء) فاعل (نعم)، و(عامر) المخصوص بالمدح، و(كان)،

---

(١) لم يرد بعد هذا الجزء من الحديث أيّ تعليق في النسخ جميعها.

(٢) أبو داود ـ بيوع ٧١، والترمذي ـ بيوع ٥٣، ٦٥، والنسائي ـ بيوع ١٥، وابن ماجه ـ تجارات ٤٣.

(٣) المسند ١٩٨/٦ برواية (لم أعقل أبويّ قط إلا . .) والبخاري ـ صلاة ٨٦، كفالة ٤، مناقب انصار ٤٥، أدب ٦٤.

(٤) المسند ٥٤/٦.

(٥) إعراب الحديث ١٩١.

يجـوز أن تكـون زائدة، ويجوز أن تكون الجملة من (نعم) والمرفوعين بعدها خبر (كان)، ويكون في كان ضمير الشأن، كما تقول: نعم الرجل زيد وزيد نعم الرجل كان: ليس من ضمير الشأن، لأن ضمير الشأن مُصَدَّر على الجملة، وإنما ينبغي أن تكون على هذا اسم كان مضمراً فيها وهو (عامر)، وتكون الجملة المتقدمة خبراً لها مقدّماً، ونظير زيادة (كان) ههنا زيادتها في التعجب كقولك: ما كان أحسن زيداً.

[١٥٣٥] حديث: «**نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَّانِ البيوتِ إلاَّ الأَبْتَرَ وذو الطُّفْيتين**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: وقع في هذه الرواية (وذو الطّفيتين) بالواو وهو مرفوع، والقياس أن يكون هو و(الأبتر) منصوبين، لأنه استثناء من موجب أو منفي في المعنى، ولكن المقدر في المعنى منصوب لأن التقدير: لا تقتلوا جِنّان البيون إلا الأبتر. فأما الرفع فوجهه ـ على شذوذه ـ أن يقدّر له ما يرفعه، والتقدير: لكن يقتل ذو الطفيتين والأبتر. وعلى هذا يجوز نصبه على أصل باب الاستثناء، ورفعه على ما قدرنا، ومثل هذا قول الفرزدق:

وعضُّ زمـانٍ يا ابـنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ   مِنَ الـمـالِ إلاَّ مُسْحَتـاً أَوْ مُجَلَّفُ[٣]

فـ (مجلّف) مرفـوع على تقدير: بقي مجلف، و(مسحتاً) بالنصب على أصل الباب. ويروى (مسحت) بالرفع على ما قدرنا.

وفي لفظ آخر: (أمر بقتل الأبتر وذي الطفيتين) بالوجه، و(ذي) معطوف على لفظ (الأبتر)، ويروى: (ذو) بالواو عطفاً على موضع (الأبتر).

---

(١) المسند برواية: (ألا الأبتر وذا الطيفتين). وانظر: رواية (إلا الأبتر وذو الطيفيتين) عن عائشة في مسلم ٣٨/٧.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٩٢.

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٢٦/٢ والخزانة ٣٤٧/٢، واللسان (ودع) ٣٦١/١٠، /٩٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١٠٩، والخزانة ٣٤٩/٢.

والتقدير: أمر بأن يقتل الأبتر وذو الطفيتين.

[١٥٣٦] حديث: «**إنّ أبا بكرٍ رجل أَسيفٌ وإنّه متى يقوم مقامَك لا يُسْمِعُ النَّاسَ**»(١).

قال أبو البقاء(٢): وقع في هذه الرواية (يقوم) بالواو، والوجه حذفها وإسكان الميم، لأن (متى) هنا شرط وجوابه (لا يُسمِع الناس)، ولا معنى للاستفهام هنا إلا أنه قد جاء في الشعر مثل ذلك شاذّاً، ووجهه: أن الواو تحذف لالتقاء الساكنين، وإذا أدغمت الميم في الميم التي بعدها جاز وقوع الواو قبلها، كما قالوا: تُمُودّ الثّوبُ، وقالوا: هو أُصَيِّم، وفي الألف: الحاقّة والدّابّة. انتهى.

وقال ابن هشام في تذكرته: في هذا الحديث إهمال (متى) حملاً على (إذا).

[١٥٣٧] حديث موت النبي ﷺ: «**فقال عمر: أَوَ إِنَّهَا لَفِي كِتَابِ اللَّهِ**»(٣).

قال أبو البقاء(٤): الصواب: فتح الواو، والهمزة للاستفهام كقوله تعالى: ﴿**أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً**﴾(٥) الواو هنا عاطفة وإسكانها ضعيف، وليست (أو) التي للشك، لأن تلك لا تقع إلا عاطفة، وقد قرئ في الشاذ: (أَوْ كلّما عاهدوا) بسكون الواو، وذلك من تسكين المفتوح لثقل الحركة على الواو، وليست على هذا الوجه للعطف، بل هي في معنى المفتوحة. ذكره ابن جني(٦).

[١٥٣٨] حديث: «**مَا أكثرَ ما تذكرُها حمراءُ الشِّدْقَيْنِ**»(٧).

---

(١) المسند ٦/٢٢٤.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٩٨.

(٣) المسند ٦/٢٢٠، بلفظ: (وإنها).

(٤) إعراب الحديث ١٩٨.

(٥) سورة البقرة ١٠٠.

(٦) في المحتسب ١/٩٩.

(٧) المسند ٦/١١٨، ١٥٠، ١٥٤، والبخاري ـ مناقب الأنصار ٢/٢٠٣ باب تزويج النبي خديجة وفضلها، ومسلم ـ فضائل خديجة ٧/١٣٣.

قال أبو البقاء[1]: يجوز أن يكون بالرفع على معنى: هي حمراء، وليس المعنى تذكرها في حال حمرة شدقيها، إذ لو كان كذلك، لكان النصب على الحال أولى.

[١٥٣٩] حديث: «**فأسوةٌ ما لَكَ بِنَا**»[2].

قال أبو البقاء[3]: (ما) هنا زائدة، والتقدير: فأسوة لك بنا، ويجوز أن تكون استفهاماً، وتكون (ما) نافية، والتقدير: أفما لك بنا أسوة وجاز الابتداء هنا بالنكرة، لأنّه مصدر في معنى الفعل، أي: تأسّ بنا.

[١٥٤٠] حديث: «**إنّي من أتقاهم وأدّاهم للأمانة**»[4].

قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: فيه إشكال من حيث استعمال أفعل التفضيل من فعل رباعي، وإنما يستعمل من الثلاثي كما هو معروف، والذي يقع في الأصول ويضبطه أهل الحديث في هذا الحرف: أنه بفتح الهمزة من غير مد، وتشديد الدال. وضبطه الجوهري، وعلى كل من الأمرين، فهو مشكل من حيث كونه رباعياً، لأنه من أدّى يؤدّي، وقد سمع منه في التعجب ألفاظ على غير قياس.

قال أبو حيان في الارتشاف: ومن المسموع منه مما همزته للنقل، قولهم: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أولاه بالمعروف، وما أصنعه لكذا.

قال: ومن المسموع مما همزته ليست للنقل قولهم: ما أخطاه، وما أصوبه: وما أيسره، وما أعدمه، وما أوحش الدار، وما أسرفه، وما أفرط جهله، وما أضله، وما أضوأه.

قال خطاب: قد يتعجبون من اللفظ الرباعي على غير قياس في قولهم: ما

(١) إعراب الحديث النبوي ١٩٩.

(٢) المسند ٦/١٠٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٩٩.

(٤) المسند ٦/١٤٧ بلفظ مختلف، والنسائي - بيوع ٧٠، والترمذي - بيوع ٧.

أعطاه، وما أولاه، وما آتاه للمعروف، ولكنها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها.

وأما ابن مالك: فحكى عن سيبويه والمحققين من أصحابه جواز التعجب من الرباعي المزيد، وصححه ابن هشام الخضراوي، وحكاه الأخفش عن الأخفش.

وقال أبو حيان: إن جمهور البصريين على المنع، وفصل ابن عصفور بين أن تكون الهمزة للنقل، فلا يجوز أو لا تكون للنقل فيجوز. وأنكره ابن الحاج، وقال: إن هذا التفصيل لم يذهب إليه نحويّ، وباب أفعل التعجب، وأفعل التفضيل، كلاهما واحد.

[١٥٤١] حديث: «ستةٌ لعنَهم اللهُ، وكلّ نبيّ مجابُ الدعوةِ»(١).

قوله: (لعنهم الله) فيه وجهان: أحدهما: أنه إنشائي دعاء عليهم، فيكون و(كل نبي مجاب)، حالاً من (لعنهم)، والجملة معترضة بين الحال وصاحبها. وثانيهما: أنه إخباري استئناف، كأنه لما قيل: لعنتهم، سئل فماذا بعد؟ فأجيب: لعنهم الله، فتكون الثانية مسببة عن الأولى، ويحتمل العكس، وذلك أنه حين قال: (لعنتهم)، سأل سائل لماذا؟ فأجاب: لأنه لعنهم الله، فعلى هذا يكون قوله: (وكل نبي مجاب)، معترضاً بين البيان والمبين، يعني: من شأن كل نبي أن يكون مستجاب الدعوة.

قال التوربشتي: ولا يصح عطف (وكل نبي مجاب الدعوة) على فاعل (لعنتهم)، وصححه الأشرفي لوجود الفاعل، وإن لم يؤكد بالضمير، وفيه نظر.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون (مجاب) صفة لا خبراً.

قلت: يلزم من ذلك أن لا يكون بعض الأنبياء مجاب الدعوة، ومنه قرأ التوربشتي، وأبطل رواية الجر في (مجاب). انتهى.

---

(١) الترمذي ـ قدر ١٧ برواية: (ستة لعنتهم لعنهم الله . . .).

وأقول: هذا اللازم ممنوع، لأنها صفة موافقة للواقع لا مفهوم لها.

وقوله: (والمستحلّ مِنْ عِتْرتي ما حرم الله).

قال الطيبي: (مِنْ) ابتدائية متعلقة بالفعل، ويجوز أن تكون بيانية بـ(المستحل).

[١٥٤٢] حديث: «**أنّه ﷺ خرج ليلة من جوف الليل، فصلى في المسجد رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدثوا**»(١).

قال الكرماني: (أصبح) تامة لا تحتاج إلى خبر.

وقوله: (فإنه لم يخف علي مكانكم).

قال الكرماني: (المكان) إما مصدر ميمي بمعنى الكون، أي: لم يخف علي كونكم في المسجد، فهو حقيقة، وإما أنه لفظ مقحم كما يقال: مجلس فلان أمرني بكذا، فهو من باب المجاز بالزيادة، وإمّا أنه كناية عنهم، لأن مكان الشخص لازم له، وإمّا أن المراد بالمكان المكانة والمرتبة، أي: لم يخف علي حالكم عند الله حب الطاعة.

[١٥٤٣] حديث: «**إنّ بعضَ أزواجِ النبيِّ ﷺ قُلْنَ: أيّنا أسرع بك لحوقاً قال أطولكنّ يداً**»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت لم تقل: أيّتنا، بتاء التأنيث قلت: قال في الكشاف في سورة لقمان: وشبه سيبويه تأنيث (أيّ) بتأنيث (كلّ) في قوله: كلتهن، أي ليست بفصيحة.

فإن قلت: القياس أن يقول: (طُولاكنّ يداً) بلفظ الفعلى، قلت: جاز في مثله

(١) البخاري ـ تراويح ١ بلفظ (... فصلى في المسجد، وصلى رجال بصلاته).

(٢) المسند ٦/١٢١، والبخاري ـ زكاة ١١، والنسائي ـ زكاة ٥٩.

الإفراد والمطابقة، لمَنْ أفعل التفضيل له.

وقال الزركشي: (لحوقاً) منصوب على التمييز، وكذا قوله: (يداً). (أطولكنّ) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أسرعكن بي لحوقاً أطولكن.

قوله: (فأخذوا قبضته يذرعونها)

قال الكرماني: فإن قلت: أتي بلفظ جمع المذكر فما وجهه؟ قلت: أغير معنى الجمع، أو عدل إليه تعظيماً لشأنهن، كقول الشاعر:

وإنْ شئـت حرّمـت النســاء سواكم ... ...

وقال الحافظ ابن حجر: وقوله: (أطولكن)، يناسب ذلك، وإلا لقال: طولاكن.

قلت: في رواية النسائي: (فأذن قبضته فجعلن يذرعنها) وهو القياس، وما عداه من تفسير الرواة.

قوله: (فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة).

قال الزركشي: (الصدقة) بالرفع اسم كان، و(طول يدها) بالنصب خبرها.

[١٥٤٤] حديث: «**كانَ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ في تَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ في شأنِهِ كُلِّهِ**»(١).

قال الطيبي: قوله: (في شأنه كلّه) بدل من قوله: (في تنعله) وما بعده بإعادة العامل، وهو كـ[بـ]ـدل الكل من الكل.

وقـال الكرماني: فإن قلت: فما وجهه؟ قلت: فيه غموض، فإن ظاهره البدل بإعـادة العـامل، ولا يصح أن يكون بدل الكل من الكل، لأن الثاني أعم من هذه الثلاث. ولا بدل البعض، لأنه ليس بعضا من المتقدم، ولا بدل الاشتمال، إذ شرطه

---

(١) المسند ١٨٧/٦ بلفظ فيه اختلاف، وانظر المسند ١٨٨/٦، والبخاري ـ وضوء ٣١، لباس ٧٧.

أن يكون بينهما ملابسة بغير الجزئية والكلية، وههنا الشرط منتف، ولا بدل الغلط، لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

فإن قلت: فما قولك فيه؟ قلت: هو بدل الاشتمال.

ومرادهم بانتفاء الكلية والجزئية بينهما هما المذكورتان في بدل الكل وبدل البعض، وهو أن لا يكون الثاني غير الأول، وهذا بعكس ذلك، إذ الأول بعض الثاني، أو هو بدل الغلط وقد (ورد)[1] في الكلام الفصيح قليلاً، ولا منافاة بين الغلط والبلاغة، أو هو بدل الكل من الكل، إذ الطهور مفتاح أبواب العباة كلها، والترجُّل يتعلق بالرأس والتنعل بالرجل، فإنه شمل جميع الأعضاء من الرأس إلى القدم، فهو كبدل الكل من الكل، أو هو قسم آخر خاص لا بدل الأربعة، على ما بينه بعض النحاة متمسكين بـ(نظرت إلى القمر كله).

وبقوله:

نَضَّرَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا   بسجستانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[2]

وإن أمكن الجواب عنهما، وسموه بدل الكل من البعض، أو يقدر لفظ (يعجبه التيمن) قبل لفظ (في شأنه) فيكون بدل الجملة، أو عطف على ما تقدم، بتقدير: الواو، كأنه قال: وفي شأنه، عطفاً للعام على الخاص، وقد جوّز بعض النحاة تقدير الواو العاطفة، إذا قامت قرينة عليه، أو هو متعلق بـ(يعجبه) لا بـ(التيمن)، أي: يعجبه في شأنه كله التيمن في هذه الثلاث، أي: لا يترك التيمن فيها: في سفره وحضره وفراغه وشغله ونحو ذلك. انتهى.

---

(١) (ورد) قدّرت أن المعنى لا يستقيم إلا بها.

(٢) الشاهد لابن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠، والدرر ٢/ ١٦٢، وشرح المفصل ١/ ٤٧، واللسان (طلح) ٣/ ٣٦٦ والخزانة ٣/ ٩٩٢، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ١٨٨ والإنصاف ٢٧، والأحاجي النحوية ٨٩، والهمع ٢/ ١٢٧.

وقال الحافظ ابن حجر: وقع في هذه الرواية: (وفي شأنه) بإثبات الواو، وفي رواية مسلم تقديم (في شأنه كله) على قوله: (في تنعله) فيكون بدل البعض من الكل.

حديث: «**إنما كان منزلٌ ينزله النبي ﷺ[1]. تعني المحصَّب**».

كذا في البخاري.

قال ابن مالك في توضيحه[2]: في رفع (المنزل) ثلاثة أوجه. أحدها: أن يجعل (ما) بمعنى الذي، واسم كان ضمير يعود على المحصب، فإن هذا الكلام مسبوق بكلام ذكر فيه المحصب، فقالت أم المؤمنين رضي الله عنها: إن الذي كِانه المحصب منزل نزله رسول الله ﷺ. ثم حذف خبر كان لأنه ضمير متصل، كما يحذف المفعول به إذا كان ضميراً متصلاً ويستغنى بنيته، كقولك: زيد ضرب عمرو، تريد ضربه عمرو. ومن حذف الضمير المتصل خبراً لكان قول الشاعر:

فَأَطْعَمَنا من لحمِها وسنامِها ... شِوَاءً، وخيرُ الخيرِ ما كان عاجله[3]

أراد: وخير الخير الذي كان عاجله، ومثله قول الآخر:

أخٌ مخلصٌ وافٍ صبورٌ محافظٌ ... على الودِّ والعهدِ الذي كانَ مالكُ[4]

أراد: الذي كانه مالك والذي وصلته مبتدأ، وقد أخبر عنه بخمسة أخبار متقدمة، ومثل هذا البيت في الاكتفاء بنية الخبر عن لفظه قول الشاعر:

---

(١) البخاري ـ حج ٢٥، باب المحصب (١٤٧).

(٢) شواهد التوضيح ٣٤.

(٣) الشاهد بلا نسبة في العيني ١٢٤، وشواهد التوضيح ٣٥. برواية: (... وسديفها).

(٤) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٦٥، والمقتضب ٢/٣٦٣، والخصائص ١/١١٠، ٢/٢٨٣، ٣/١٠٨.

شَهِـدتْ دلائـل جمّـة لم أُحْصِهـا أنّ الـمـفـضّـل لن يزال عتـيقُ[1]

أراد: لن يزاله. وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون من هذا القبيل قول الشاعر:

عدوُّ عينـيك وشـانِـيهِـمـا أصـبـحَ مشـغـول بمـشـغـول[2]

على أن يكون التقدير: أصبحه مشغول بمشغول. وأجاز أيضاً أن تكون (أصبح) زائدة. ومما يتعين كونه من هذا النوع قول النبي ﷺ: «أليس ذو الحجة؟» بعد قوله: «أيّ شهر هذا». والأصل: أليسه ذو الحجة؟ ويمكن أن يكون مثله قول أبي بكر رضي الله عنه:

(بـأبـي شبيه بالـنـبـيّ ليس شبـيه بعـلي)

الوجه الثاني: أن تكون (ما) كافة، ويكون (منزل) اسم كان، وخبرها ضمير عائد على (المحصب)، فحذف الضمير واكتفى بنيته، على نحو ما تقرر في الوجه الأول، لكن في الـوجـه الأول تعريف الاسم والخبر، وفي هذا الوجه تعريف الخبر وتنكير الاسم، إلّا أنه نكرة مخصصة بصفتها. فسهل ذلك كما سهل في قول الشاعر:

قِفِـي قبـلَ الـتـفـرّقِ يا ضُبَـاعَـا ولايكُ موقـفٌ منـكِ الـوَدَاعَـا[3]

---

(١) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٣٥.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٩٠، والهمع ١/١٢٠، وشواهد التوضيح ٣٥، الأشموني ١/٢٤١. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ٢٣٢٢.

(٣) الشاهد للقطامي في ديوانه ٣١، وسيبويه والشَّنْتَمَري ١/٣٣، واللسان (ودع) ١٠/٢٦٥ والمفصل ١٤٠ والسيوطي ٢٨٧، والخزانة ١/٣٩١، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/٩١، والأشموني ٣/١٧٣، وشواهد التوضيح ٩٩. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ١٦٥٦.

فـ (منك) صفة لـ(موقف) قربته من المعرفة، وسهلت كون الخبر (الوداعا) وعلى أنه لو كان اسم (كان) نكرة محضة، وخبرها معرفة محضة لم يمتنع لشبههما بالفاعل والمفعول.

الثالث: أن يكون (منزل) منصوباً في اللفظ، إلا أنه كتب بلا ألف على لغة ربيعة. فإنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون وحذف التنوين بلا بدل، كما يفعل أكثر العرب في الوقف على المرفوع والمجرور، وإنما كتب المنوّن المنصوب بالألف، لأن تنوينه يبدل في الوقف ألفاً، فروعي جانب الوقف، كما روعي في (أنا) فكتب بالألف لثبوتها وقفاً، ولم يبالوا بحذفها وصلاً، وكما روعي في (مسلمة) ونحوه، فكتب بالهاء لثباتها وقفاً، ولم يبالوا بثبوتها في الوصل تاء، وكما روعي في (به) و(له) ونحوهما، فكتبا بلا ياء، ولا واو كما يوقف عليهما، ولو روعي فيهما جانب الوصل لكتبا بلا ياء، ولا واو كما يوقف عليهما، ولو روعي فيهما جانب الوصل لكتبا بياء وواو. فمن لم يقف على المنوّن المنصوب بالألف، استغنى عنها في الخط لأنها على لغته، ساقطة وصلاً ووقفاً انتهى.

[١٥٤٥] حديث: «إذا أنفقتِ المرأةُ من طعامِ بيتِها غيرَ مفسدة، كان لها أجرُها بما أنفقتْ، ولزوجِها والخازن مثل ذلك ولا ينقص بعضُهم أجرَ بعضٍ شيئاً»[١].

قال الكرماني: (شيئاً) مفعول لـ(ينقص)، و(أجر) منصوب بنزع الخافض، أي: من أجر، أو هو مفعول أول لـ(ينقص)، لأنه ضد زاد، وهو متعدّ إلى مفعولين، قال تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً﴾[٢]، وفي رواية مسلم: (من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً).

---

(١) المسند ٦/٤٤، ٢٧٨، بلفظ فيه اختلاف، ومسلم ـ زكاة ٧٩، ٨٠ وأبو داود ـ زكاة ٤٤، وابن ماجه ـ تجارات ٦٥.

(٢) سورة البقرة ١٠.

قال النووي: كذا الرواية بالنصب على تقدير فعل ناصب، أي من غير أن ينقص الزوج من أجر المرأة والخازن شيئاً.

وقوله: (غير مفسدة)، بالنصب على الحال.

[١٥٤٦] حديث: «إذا نعس أحدُكم وهو يصلّي فَلْيَرْقُدْ حتى يَذْهَبَ عنه النَّوْمُ فإنَّ أحدَكُمْ إذا صَلّىٰ وهو نَاعِسٌ لا يَدرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبَّ نَفْسَهُ»[١].

قال ابن مالك في توضيحه[٢]: يجوز في (فيسب) النصب جواباً لـ(لعلّ) فإنها مثل (ليت)[٣] في اقتضائها جواباً منصوباً، وهو مما خفي على أكثر النحويين.

ونظير جواز[٤] الرفع والنصب في (فيسب نفسه) جوازهما في ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾[٥] نصبه عاصم ورفعه الباقون.

قال الطيبي: والنصب أولى، لأن المعنى: لعله يطلب من الله الغفران لذنبه ليصير مزكّى، فيتكلم بما يجلب الذنب فيزيد العصيان على العصيان وكأنه قد سب نفسه.

وقال الكرماني: فإن قلت: لعل معناه الترجي، فكيف صح هنا؟

قلت: الترجي فيه عائد إلى المصلي، لا إلى المتكلم به، أي: لا يدري أمستغفر أم ساب مترجياً للاستغفار، وهو في الواقع بضد ذلك، واستعمل بمعنى المتمكن من الاستغفار، والسبب لما أن المترجي بين حصول المرجو وعدمه، فمعناه لا يدري أيستغفر أم يسب، وهو متمكن منهما على السوية.

---

(١) المسند ٦/٥٦، ٢٠٥، بلفظ قريب، والبخاري ـ وضوء ٥٣، ب س ٢٤، ومسلم مسافرين ٢٢٢، وأبو داود ـ تطوع ١٨، والترمذي ـ مواقيت ١٤٦، والنسائي طهارة ١١٦، وابن ماجه ـ إقامة ١٨٤.

(٢) شواهد التوضيح ١٥٠.

(٣) في أ: (ليس). والتصويب من شواهد التوضيح ١٥٠.

(٤) في أ: (جواب). والتصويب من شواهد التوضيح ١٥١.

(٥) سورة عبس ٣، ٤.

وقال الطيبي: (لا يدري) مفعوله محذوف، أي: لا يدري ما يفعل، وما بعده مستأنف بيان والفاء في (فيسب) للسببية كاللام في: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾(١).

[١٥٤٧] حديث: «لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهم بكفرٍ لزدتُ البيتَ على قواعدِ إبراهيمَ»(٢).

قال ابن عصفور في شرح المغرب: مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز إظهار خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) لسدّ طول الكلام بالجواب مسده.

وذهب بعضهم إلى التفصيل؛ فزعم أن الخبر يلزم حذفه، إذا كان معنى الكلام دالاًّ عليه نحو: لولا زيد لأكرمتك، ألا ترى أن المعنى: لولا زيد مانع من إكرامك لأكرمتك، ولولا زيد حاضر معنا لأكرمتك، فإن لم يدل عليه معنى الكلام التزم إظهاره، وجعل من ذلك هذا الحديث.

فالجملة التي هي: (حديث عهدهم بكفر) في موضع خبر الاسم الواقع بعد (لولا)، ولم يحذف، لما لم يكن المعنى دالاًّ عليه.

والصحيح أن الخبر ملتزم حذفه وأنه لا يكون إلا من قبيل ما يشهد له معنى الكلام بعد الحذف، لأن أبا الحسن الأخفش حكى أن العرب قد التزمت إضماره، ولم يجئ ما ظاهره أن الخبر غير محذوف إلا هذا الحديث وقول الفُرَيْعَة بنت هَمَّام:

فواللهِ لولا اللهُ تُخْشَى عواقِبُه لحرِّك عن هذا السريرِ جوانبُه(٣)

وقول الآخر:

---

(١) سورة القصص ٨.

(٢) البخاري ـ علم «لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة»، وكتاب الحج وكتاب التمني روايات أخرى.

(٣) الشاهد في شرح المفصل ٢٣/٩، ومغني اللبيب ٢٧٣، ٢٢٩.

فَلَوْلَا سِلَاحِـي عنـدَ ذاكَ وغِـلْمَـتِـي   لَأُبْـتُ وفِـي نفسـي مآثـرُ تسـتبـرْ

فأما الحديث: فيتخرج على أن يكون قوله ﷺ: (حديثُ عهدُهم بكفر) جملة اعتراض، فصل بها بين (لولا) وجوابها، لما فيه من التنديد والتبيين، ويكون الخبر محذوفاً، وكأنه قال: لولا قومك لزدت البيت على قواعد إبراهيم، ولا ينبغي أن تجعل التي هي: (حديث عهدهم بكفر) في موضع نصب على الحال، لأن أبا الحسن الأخفش حكى عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) بالحال كما لا يأتون بالخبر، وجُعل السبب في ذلك أنّ خبر في المعنى هذا إن ثبت أن لفظ هذا الحديث هو لفظ رسول الله ﷺ وأمّا إن كان لفظ من نقل حديثه بالمعنى، وليس بفصيح، فالأوجه التمسك به في الاستدلال على جواز إظهار خبر المتبدأ الواقع بعد (لولا).

وأما قول الفريعة: فالجملة أيضاً اعتراض بين (لولا) وجوابها والخبر محذوف، وكأنها قالت: لولا الله لحرك من هذا السرير جوانبه، أي: لولا الله مانع لتحريك جوانب السرير، لحركت منه جوانبه، وبين بجملة الاعتراض السبب الذي كان لأجله الامتناع من تحريك جوانب السرير، وهو: خشية عواقب الله سبحانه.

والآخر: أن يكون (تخشى عواقبه) على إضمار (أن) ويكون بدل اشتمال من اسم الله.

وأما البيت الآخر فخرجه أبو الفتح على أن يكون متعلقاً بسلاحي، بما فيه من معنى الفعل، لأنّ السلاح يقوى به، فكأنه قال: لولا قوتي عند ذاك، والظرف يعمل فيه اللفظ، بما فيه من معنى الفعل.

ومن الناس: (من حمل الحديث)[1] والبيتين على أن يكون خبر الاسم المبتدأ

---

(١) في أ: (من حمل البيت أي الحديث).

الواقع بعد (لولا) فيها مثبتاً مذهبه على الأصل، وجعل شذوذاً في الحديث وضرورة في البيتين.

وما ذكرناه من التأويلين أولى، حتى لا يخرج (لولا) عما التزم فيها من حذف خبر الاسم المبتدأ الواقع بعد (لولا)، انتهى كلام ابن عصفور.

وقد زعم قوم أنه خبر، أي: إن ورد خبر بعد (لولا) كان شذوذاً، أو ضرورة، وهي منبهة على الأصل.

وقال شيخنا أبو الحسن بن أبي الربيع: أجازوا: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك، وهذا الذي اختاروه لم يثبت بالسماع، والمنقول: لولا جلوس زيد، ولولا قيام زيد. انتهى.

وقال أبو الحسن بن أبي الربيع في شرح الإيضاح: ذهب البصريون إلى أن الخبر بعد (لولا) لا يظهر. على هذا جرى كلام المتقدمين، ومن الناس من ذهب إلى أنه إذا كان موجوداً أو ما جرى مجراه لا يظهر، وإذا كان غير ذلك لزم الظهور، لأنه لا دليل عليه، وما لا دليل عليه كيف يحذف فأجازوا: لولا زيد جالس لأكرمتك، واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: (لولا قومكِ حديثو عهد بكفر لأقمت البيت على قواعد إبراهيم) ويقول علقمة بن عَبَدَة:

فوالله لولا فارسُ الجَوْنِ مِنْهُمُ ... لآبُوا خَزَايَا والإيابُ حَبِيبُ[1]

فجعل (منهم) الخبر وظهر، لأنه لو حذف لم يكن عليه دليل. قالوا: فيلزم عن هذا أن يقال: لولا زيد جالس لأتيت. والمتقدمون من النحويين يمنعون ذلك ويقولون: لا تقول العرب: لولا زيد جالس، إنما تقول: لولا جلوس زيد لأتيت، ولا يكون الخبر إلا موجوداً أو ما جرى مجراه.

---

(١) ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري ٤٣.

وأمـا قولـه ﷺ: (لولا قومك حديثو عهد بكفر)، فليست الرواية الصحيحة: (لولا حدثان)، وإذا صحت هذه الرواية فيمكن فيها التأويل وكأنه قال: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم. ثم جاء: (حديثو عهد بكفر، جملة منقطعة كأنه جواب لمن يقول: ما شأن قومهما؟ كما تقول: لولا زيد لأتيت المسجد؛ هو يشتم الناس كأنه جواب لمن قال: وما شأن زيد حتى منعك الإتيان؟ فتقول: هو يشتم الناس، والشيء احتمل إذا لم يقم منه دليل.

وأما بيت علقمة: فيحتمل عندي أن يكون «منهم» متعلقاً بـ(فارس)، والتقدير: لولا هذا العظيم منهم، فوضع مكانه (فارس الجون)، والجون اسم فرس، فقد صح أن خبر المبتدأ بعد (لولا) لا يظهر. انتهى.

وقال ابن مالك في التوضيح[1]: تضمن هذا ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) أعني قولـه: (لـولا قومـك حديثـو عهد بكفر)، وهو مما خفي على النحويين إلا الرماني والشجـري، وقـد يسـرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكراه. فأقول ـ وبالله أستعين: ـ إن المبتـدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب: مخبر عنه بكون غير مقيّد، ومخبر عنه بكون مقيّد لا يدرك معناه عند حذفه، ومخبر عنه بكون مقيّد يدرك معناه عند حذفه.

فالأول، نحو: لولا زيد لزارنا عمرو، فمثل هذا يلزم حذف خبره، لأن المعنى: لولا زيد، على كل حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم يكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها فلزم الحذف لذلك لما فيه، أي في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار.

والثـاني: وهو المخبر عنه بكون مقيد ولا يدرك معناه إلاّ بذكره نحو: لولا زيد غائب لم أزرك، فخبر هذا النوع واجب الثبوت لأنّ معناه يجهل عند حذفه. ومنه قوله ﷺ:

---

(١) شواهد التوضيح ٦٥.

(لولا قومك حديثو عهد بكفر) و(حديثٌ عهدهم بكفر)، فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا يمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور، ومن هذا النوع قول زهير:

لولا زهيرٌ جفانِي كنتُ منتصراً ... ولم أكنْ جانِحاً للسّلم إذْ جنحُوا[1]

ومثله:

لولا ابنُ أوسٍ نَأى ما ضِيمَ صاحبُه ... يوماً ولا نَابَهُ وَهْنٌ ولا حَذَرُ[2]

والثالث: وهو المخبر عنه بكون مقيّد يدرك معناه عند حذفه كقولك: لولا أخو زيد ينصره لغلب، ولولا صاحب عمرو يعينه لعجز، ولولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت. فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه لأن فيها شبهاً بـ(لولا زيد لزارنا عمرو)، وشبها بـ(لولا زيد غائب لم أزرك) فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت.

ومن هذا النوع قول أبي العلاء المعري في وصف سيف:

... ... فَلَوْلا الغمدُ يمسكُهُ لَسَالا[3]

وقد خطأه بعض النحويين انتهى.

قلت: الحديث أخرجه البخاري بألفاظ متعددة منها: (لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت.

ومنها: (لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت) وهذا على القاعدة المشهورة.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٦٦، والأشموني ٤/ ٥٠.

(٢) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٦٦.

(٣) سبق تخريجه.

ومنها: (لولا أنّ قومك حديث عهدهم بالجاهلية) وهذا كاللفظين المذكورين، لأن (أنّ) المفتوحة ومعموليها في تقدير مفرد مقدر مبتدأ فتقديره: لولا حداثة قومك، أو لولا حدثان قومك، لأن المصدر الذي يقدر به (أنّ) يؤخذ من لفظ خبرها على ما صرحوا. و(حديث عهدهم) هو خبر (أنّ) مقدر المصدر منه، **وعرف من هذا أنّ اللفظ الأول من تصرف الرواة بالمعنى**[1].

كما أشار إليه ابن عصفور وابن أبي الربيع، وأن لفظ النبوة إنما هو على الجادة، والله أعلم.

وفي بعض الروايات: (لولا أن قومك حديث عهدهم) بالإضافة مع حذف الواو من حديث، قال المطرزي: وهو لحن. والصواب: (حديثو عهد) بواو الجماعة من الإضافة.

---

(١) قوله: (من تصرف الرواة بالمعنى) الخ، فيه نظر، ففي أواخر كتاب العلم من صحيح البخاري: لولا قومك حديث عهدهم الخ. قال البدر في مصابيحه: فيه إثبات خبر المبتدأ بعد لولا، وإنما ثبت لكونه خاصاً لا دليل عليه لو حذف. قال وأتحقق الآن أني وقفت في كلام ابن أبي في شرح الإيضاح على ما معناه أنه تتبع طرق هذا الحديث فلم يجد فيه إثبات الخبر، وهذا يرد عليه فحرّره، انتهى كلام البدر أ هـ. من هامش الأصل. ناسخه. (١) قال القسطلاني: كذا نقله الزركشي والحافظان ابن حجر والعيني، وأقروه. وأجاب عند البدر في مصابيحه بأنه لا لحن فيه ولا خطأ، والرواية صواب، وتوجه بنحو ما قالوا في قوله تعالى: ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾، حيث قالوا: إن التقدير أول فريق كافر به، أو فوج كافر، يعنون أن مثل هذه الألفاظ مفردة بحسب اللفظ، وجمع بحسب المعنى، فيجوز ذلك رعاية للفظه تارة ومعناه أخرى، كيف شئت. فانقل هذا إلى الحديث تجده ظاهراً لا خفاءَ بصوابه. وقال صاحب الهمع: قد يوجه بأن (فعيلا) يستعمل للمفرد والجع والمؤنث والمذكر كما في (إنّ رحمة الله قريب من المحسنين). وخرج عليه أ هـ. وباق بالهامش من الحشية كلام قليل لم يمكن نقله لأنه بذيل الصحيفة وهي مقطوعة بسبب تجليد الأصل أ هـ من هامش الأصل ناسخه.

[١٥٤٨] حديث: «**كان رسول الله ﷺ - وهو شاكي**»[١].

قال ابن مالك في التوضيح[٢]: ثبوت الياء في الوقف لـه وجه صحيح قرأ به ابن كثير في (هاد) و(وال)، و(واق) و(باق)، والوقف بحذف الياء أقيس وأكثر في كلام العرب. ولا يجوز في الوصل إلا الحذف. ومن أثبتها في الوقف، فله أن يثبتها في الخط مراعياً لحال الوقف كما روعيت في (أنا) و﴿لكنّا هـو الله ربّي﴾[٣]، وله أن يحذفها مراعياً للوصل وهو الأجود.

[١٥٤٩] حديث: «**السِّواكُ مطهرَةٌ للفمِ**»[٤].

قال الكرماني والمظهري: إمّا مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير، أي مطهّر للفم، وإمّا بمعنى الآلة، وكذا (المرضاة) أي محصل لرضى الله.

قال: ويجوز أن يكون بمعنى المفعول، أي مُرْضٍ للربّ.

وقال الطيبي: يمكن أن يقال إنها مثل: الولدُ مبخلةٌ مجبنةٌ، أي السواك مظنة للطهارة ورضا الرب.

وقال زين العرب: (مطهرة ومرضاة) بالفتح، كل منهما مصدر بمعنى الطهارة، والمصـدر يجيء بمعنى الفـاعـل، أي مطهـر للفم ومـرض للرب، أو باقيانِ على مصدريتهما، أي سبب للطهارة والرضا.

(ومرضاة) جاز كونها بمعنى المفعول، أي مرض للرب.

---

(١) البخاري (١٠) كتاب الأذان - (٥١) باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، وروي الحديث بإثبات ياء (شاكي) وحذفها.

(٢) شواهد التوضيح (ط - العراق) ٦٣.

(٣) سورة الكهف ٣٨.

(٤) المسند ٦/٤٧، ٦٢، ١٢٤، وتتمته (مَرْضَاة للرب). والبخاري - صوم ٢٧، والنسائي - طهارة ٤، وابن ماجه - طهارة ٧، والدارمي - وضوء ١٩.

وسئل ابن هشام عن هذا الحديث: كيف أخبر عن المذكر بالمؤنث، فأجاب: ليست التاء في مطهرة للتأنيث، وإنما هي (مفعلة) الدالة على الكثرة كقوله: (الولدُ مبخلةٌ مجبنةٌ) أي محل ليحصل البخل والجبن لأبيه بكثرة.

قال: فقيل لي: استدل بعض أهل الكفر بهذا الحديث على أن السّواك يجوز تأنيثه.

فقلت: هذا غلط ويلزمه أن يستدل بـ(الولد مبخلة) على جواز تأنيث الولد، ولا قائل به انتهى.

وقال النووي: (مطهرة) بكسر الميم وفتحها، كل ما يتطهّر به، أي محصل لرضا الله.

[١٥٥٠] حديث: **«إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ، وإنه لا يعطيني ما يكفيني وبنيَّ، قال: خُذِي ما يكفيكِ وبنيكِ بالمعروف»**[١].

رواه بهذا اللفظ أبو داود، وفيه العطف على الضمير المتّصل المنصوب من غير فاصل. فإنَّ قولها: (بنيّ) معطوف على الياء في (يكفيني). **وقوله** ﷺ: (وبنيك)، معطوف على الكاف في يكفيك، وهو جائز في العربية، وأورد الطيبي هنا قول الحريري في درة الغواص:

فإن قلت: كيف جاز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على الضمير المجرور إلاّ بالتكرير، فالجواب: أنه لما جاز أن تعطف ذانك الضمير على الاسم الظاهر، جاز أن يعطف عليهما. ولما لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلا بتكرير الحال في قولك: مررت بزيد وبك، لم يجز أن

---

(١) المسند ٦/ ٥٠، ٢٠٦، بلفظ قريب، و٦/ ٣٩ بلفظ فيه اختلاف، والبخاري - بيوع ٩٥، نفقات ٩، ١٤، أحكام ٢٨، ومسلم - أقضية ٧، وأبو داود - بيوع ٧٩ والنسائي - قضاة ٣١، والدارمي - نكاح ٥٤.

يعطف الظاهر على المضمر إلا بتكريره أيضاً.

[١٥٥١] حديث: «مَا مِنْ يومٍ أكثرُ مِنْ أنْ يُعتِقَ اللهُ فيه عبداً من النارِ مِنَ يومِ عَرَفَةَ»(١).

قال أبو البقاء(٢): (أكثر) مرفوع وصفاً ليوم على الموضع لأن تقديره: (ما يوم) و(من) زائدة، و(عبداً) نصب (بيعتق)، والتقدير: ما يوم أكثر عتقاً من هذا اليوم، ويكون (عبداً) على هذا جنساً في موضع الجمع، أي من أن يعتق عبيداً، ويجوز أن يكون التقدير: أكثر عبداً يعتقه الله. فـ(عبداً) منصوب على التمييز (بأكثر) ومن زائدة، وموقعه نعت لعبد. انتهى.

وقال القرطبي: روينا (أكثر) رفعاً ونصباً، فرفعه على التميمية ونصبه على الحجازية، وهو في الحالين خبر لا وصف، والمجروران بعده مبنيان. فـ(من يوم عرفة) يبين الأكثرية مما هي فيه، و(من أن يعتق) يبين المميز، وتقديره الكلام: ما من يوم أكثر من يوم عرفة عتقاً من النار.

وقال الطيبي: (ما) بمعنى ليس واسمه يوم، ومن زائدة و(أكثر) خبره، و(من) الثانية أيضاً زائدة (من يوم عرفة) متعلق (بأكثر)، أي: ليس يوم أكثر إعتاقاً منه من يوم عرفة.

[١٥٥٢] حديث: «كانتْ ضِجْعةُ رسولِ اللهِ ﷺ - أَدَماً حَشْوُها لِيف»(٣).

قال في النهاية(٤): (الضِّجعة) بالكسر من الاضطجاع وهو النوم، كالجِلسة من الجلوس، وبفتحها: المَرة الواحدة. والمراد: ما كان يضطجع عليه، فيكون في

---

(١) مسلم - حج - باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة ٤/١٠٧.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٠١.

(٣) أبو داود - لباس ٤٢ برواية: (كانت ضجعة رسول الله ﷺ من أدم حشوها ليف . . .).

(٤) النهاية ٣/٧٤.

الكلام مضاف محذوف تقديره: كانت ذات ضجعته أو ذات اضطجاعه فراش أدم.

[١٥٥٣] حديث: «سُبْحَانَكَ اللهُمّ وبحمدِكَ»(١).

قال الخطابي في معالم السنن: قوله (وبحمدك) دخول الواو فيه:

أخبرني ابن خلاد، وقال: سألت الزجاج عن ذلك فقال: معناه: سبحانك اللهم وبحمدك سبّحتك.

وقال الطيبي: قول الزجاج يحتمل وجهين: أحدهما، أن يكون الواو للحال. والثاني أن يكون عطف جملة فعلية على مثلها، إذ التقدير: أنزهك تنزيهاً وأسبّحك تسبيحاً مقيداً بشكرك. وعلى التقديرين: (اللهم) معترضة، والجار والمجرور، أعني بحمدك إما متصل بفعل مقدّر والباء سببية، أو حال من فاعله، أو صفة لمصدر محذوف كقوله تعالى: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾(٢)، أي نسبح بالثناء عليك أو نسبح ملتبسين بشكرك، أو نسبح تسبيحاً مقيداً بشكرك.

المعنى: لو لم يوجد الحمد، لم يصدر الفعل، إذ كل حمد من المكلّف يستجلب نعمة متجددة ويستصحب توفيقاً إليها.

قوله: (ولا إلـه غيرك).

قال ابن مالك في شرح الكافية: حذف الخبر في باب (لا) إذا كان لا يجهل، يكثر عند الحجازيين، ويلتزم عند التميز، فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾(٣)، ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾(٤)، (لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾(٥).

---

(١) المسند ٦/ ٢٣٠ وتتمته (اللهم اغفر لي)، وانظر المسند ٦/ ٢٥٤، ومسلم ـ صلاة ٥٢، ٢١٧، والترمذي ـ مواقيت ٦٥، والنسائي ـ افتتاح ١٧، ١٨، وابن ماجه ـ إقامة ١، ٢٠.

(٢) سورة البقرة ٣٠.

(٣) سورة البقرة ٢.

(٤) سورة المائدة ١٠٩، والبقرة ٣٢.

(٥) سورة الأحزاب ١٣.

وقوله ﷺ: (لا أحدَ أغيرُ من الله)[1] و(لا إلـهَ غيرُك).

[١٥٥٤] حديث: **«وإنّا وإيّاه في لحاف واحد»**.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه: (الفصول المفيدة في الواو المزيدة): اختلفوا في أنه هل يجوز نصب المفعول معه في موضع لم يتقدم فيه قبل الواو عامل أصلاً، والجمهور على أنه لا يجوز بناء على المختار أن الناصب له الفعل، أو معناه بواسطة الواو. وأيضاً لها العمل إليه. ومن قال إن الواو هي الناصبة كالجرجاني، يجوز نصبه حيث لم يتقدم عامل.

قال ابن بريدة: وقد جاء في صحيح مسلم قوله ﷺ: أنا وكثرة المال أخوفكم عليه من قبله، وفي حديث عائشة رضي الله عنها (وإنّا وإياه في لحاف واحد).

قال العلائي: لا يلزم أن يكون الحديث الأول بنصب (كثرة) إلا أن تكون الرواية مضبوطة كذلك، بخلاف قول عائشة: فإن الضمير متعين النصب فيحتمل أن يقدر فيه فعل يصح به الإعراب.

دل عليه سياق الكلام مثل (إنا وإياه) ونحو ذلك.

[١٥٥٥] حديث: **«استأذنتُه في دخولِ أبي القعيس، فقال: ائْذَنِي لَهُ فإنّه عَمُّجِ »**[2].

قال في النهاية[3]: يريد: عمّك من الرّضاعة، فأبدل كاف الخطاب جيماً، وهي لغة قومٍ من اليمن.

قال الخطابي: إنما جاء من بعض النقلة، فإنّ رسول الله ـ ﷺ ـ كان لا يتكلم

---

(١) المسند ١/٣٨١، ومسلم ـ صلاة ٥٢.

(٢) المسند ٦/٣٣ بلفظ (عمّك) بالكاف.

(٣) النهاية ٣/٣٠٣.

إلا باللغة العالية.

قال في النهاية: وليس كذلك، فإنه قد تكلم بكثير من لغات العرب، منها قوله: «ليس من امْبِرّ أمْصِيامُ في امْسَفَرِ»(1)، وغير ذلك.

وفي حديث ابن مسعود: (فلما وضعت رجلي على مُذَمَّر أبي جهل قال: (اعل عنِّج) أراد: عنّي، وهي لغة قوم يقلبون الياء في الوقف جيماً.

[١٥٥٦] حديث: «**وما رأيتُه أكثر صياماً منه في شعبان**»(2).

قال الزَّرْكشي: بالنصب، وروي بالخفض.

قال السُّهَيْلي: وهو وهم وربما بني اللفظ على الخط مثل أن يكون رآه مكتوباً بميم مطلقة على مذهب من رأى الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فتوهمه مخفوضاً لا سيما وصيغة أفعل تضاف كثيراً فتوهمها مضافة وإضافتها هنا لا تجوز قطعاً. انتهى.

وقال الطيبي: (أكثر) ثاني مفعولي (رأيت) والضمير في (منه) راجع إلى رسول الله - ﷺ - و(في شعبان) متعلق بـ(صياماً).

المعنى: كان صيامه في شعبان أكثر من صيامه في غيره.

[١٥٥٧] حديث: «**خلقَ اللهُ كلَّ إنسانٍ من بني آدم على ستين وثلثمائة مفصل فمن كبَّر الله، وحَمِدَ الله، وهلَّل الله وسبَّح الله، عَدَدَ تلكَ الستين والثلاثمائة سلامى**»(3).

---

(1) المسند ٥/٤٣٤.

(2) البخاري - صوم ٥٢، ومسلم - صيام ١٧٥، ١٧٧، وأبو داود - صوم ٥٨، والنسائي - صيام ٣٥، ٧٠، والموطأ - صيام ٥٦. وفي بعض الروايات: (وما رأيته في شهر أكثر...).

(3) انظر: مسلم - زكاة ٥٤ برواية (خلق كل إنسان على ستين...) وأبا داود - أدب ١٦٠ برواية:

قال القاضي عياض: كذا رويناه، وصوابه في العربية والثلاثمائة السلامى.

وقال النووي: قد يقال وقع هنا إضافة ثلاث إلى مائة مع تعريف الأول وتنكير الثاني، والمعروف لأهل العربية عكسه، وهو تنكير الأول وتعريف الثاني وقد سبق الجواب عن هذا في حديث حذيفة: أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة.

[١٥٥٨] حديث: «**دعي رسول الله ﷺ - إلى جنازة صبي من الأنصار فقلت: طوبى له عصفور من عصافير الجنة، فقال رسول الله ﷺ: أَوَ غيرُ ذلك**»(١).

قال الزمخشري في الفائق: الهمزة للاستفهام والواو عاطفة على محذوف، و(غير) مرفوع بعامل مضمر تقديره: أوقع هذا وغير ذلك. ويجوز أن يكون (أو) التي لأحد أمرين، أي الواقع أو غير ذلك.

قال الطيبي: ويجوز أن يكون (أو) بمعنى (بل) لأنه ﷺ لم يرض بقولها، فأضرب عنه وأثبت ما يخالفه لما فيه من الحكم بالغيب.

[١٥٥٩] حديث: «**لو أخذتم إهابها فدبغتموه**»(٢).

قال المظهري: جواب (لو) محذوف، أي: لكان حسناً.

وقال التوربشتي: (لو) هذه بمعنى (ليت) والذي لا قى بينهما أن كل واحدة من الكلمتين في معنى التقدير ومن ثم أجيبتا بالفاء.

[١٥٦٠] حديث: «**كانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل**»(٣).

= (في الإنسان ثلثمائة وستون مفصلاً . . .).

(١) المسند ٦/٢٠٨، ومسلم ـ قدر ٣١، وابن ماجه ـ مقدمة ١٠.

(٢) المسند ٦/٤٣٤، ومسلم ـ حيض ١٠٠، ١٠٢، وأبو داود لباس ٣٧، والترمذي لباس ٧، والنسائي فرع ١٧، في بعضها بلفظ (هلا).

(٣) البخاري ـ أذن ١٦٢.

قال الطيبي: يشكل توجيه (إلى) لأن الظاهر أن يقال فيما بين مغيب الشفق وثلث الليل، اللهم أن يتحمل فيقدر لمغيب الشفق آخراً ليخصص بها وليجعل «إلى» حال من فاعل (يصلون) أي: يصلون فيما بين هذه الأوقات منتهين إلى ثلث الليل.

[١٥٦١] حديث: «أيُّ الصلواتِ كانتْ أحبَّ إلى رسولِ اللهِ - ﷺ - أنْ يواظبَ عليها»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أي) مبتدأ، وفي (كانت) ضمير أيتها يرجع إلى الصلاة و(أحب) خبر كان. و(كان) مع معموليها خبر (أيّ) و(أن يواظب) في موضع نصب بأحب، أي يحب المواظبة.

وقولها: (فما لم يكن يدع صحيحاً ولا مريضاً فركعتين قبل الفجر).

(ما) بمعنى الذي مبتدأ، و(لم يكن) صلته. وفيه ضمير هو اسمها. و(يدع) خبرها. والتقدير: (يدعه) و(صحيحاً) و(مريضاً)، حالان من ضمير يدع أي كان يفعله على كل حال.

وقولها: (فركعتين) خطأ من الرواة، والواجب: فركعتان، لأنه خبر الموصول. ولا معنى للنصب هنا، وهذا مثل قولك: أما زيدٌ فمنطلق، وأمّا الذي عندنا فكريم.

[١٥٦٢] حديث: «فُرِضتْ عليَّ الصلاةُ ركعتين ركعتين»[٣].

قال الكرماني: فإن قلت: بِمَ انتصب (ركعتين) قلت: بالحالية. فإن قلت ما

---

(١) المسند ٦/٤٣. وتمامه: (قالت: كان يصلي قبل الظهر أربعاً يطيل فيهن القيام، ويحسن فيهن الركوع والسجود، فأما ما لم يكن يَدَعَهُنَّ صحيحاً ولا مريضاً ولا غائباً ولا شاهداً فركعتين قبل الفجر).

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٨٨.

(٣) المسند ٦/٢٤١، ٢٦٥ برواية: (فرضت الصلاة ركعتين ركعتين) والبخاري - مناقب الأنصار ٤٨ ومسلم - مسافرين ١، وأبو داود - سفر ١، والنسائي - صلاة ٣، والموطأ - سفر ٨.

حكم ركعتين الثاني، قلت: هو تكرار اللفظ الأول، وهما بالحقيقة عبارة عن كلمة واحدة نحو مَثْنَى، وذلك نحو (المزّ) القائم مقام الحلو والحامض.

[١٥٦٣] حديث: **«لا يصيب المؤمن شوكة فما فوقها»**(١).

قال أبو البقاء(٢): (ما) بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة منصوب على الظرف، وهو إمّا صلة لما أو صفة كقوله تعالى: ﴿**بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**﴾(٣).

وقال الطيبي: يحتمل وجهين: فوقها في العطف أو في الحقارة والفاء للتعقيب على التوالي.

[١٥٦٤] حديث: **«إنّ رسول الله - ﷺ - كان يصلي وهي بينه وبين القبلة على فراش أهله اعتراضَ الجنازة»**(٤).

قال الزركشي: منصوب نعتاً لمصدر محذوف، أي معترضة مثل اعتراض الجنازة، بدليل قوله في الرواية الأخرى: (معترضة).

[١٥٦٥] حديث: **«إنّ لي جارَيْنِ، قَالَتْ أَيُّهما أُهْدِي، قال: أقرَبُهُمَا منك باباً»**(٥).

قال أبو البقاء(٦): (أقربهما) بالجر على تقدير: إلى أقربهما، ليكون الجواب كالسؤال ويجوز الرفع على تقدير: هو أقربهما، والنصب على تقدير: صِلِي أقربَهما، وباباً: تمييز.

---

(١) المسند ٤٢/٦، وتمامه: (إلا رفعه الله عز وجل بها درجة وحطّ عنه بها خطيئة).

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٨٩.

(٣) سورة البقرة ٢٦.

(٤) البخاري - صلاة ٢٢، والدارمي - صلاة ١٢٧، انظر المسند ٩٩/١ بلفظ فيه اختلاف.

(٥) المسند ١٧٥/٦، ١٧٨، ١٩٣.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٨٩.

قلت: ولفظ رواية البخاري قال: إلى أقربهما.

وقال الكرماني: فإن قلت: أفعل التفضيل لا يستعمل إلا بأحد وجوه ثلاثة. فهنا كيف استعمل بوجهين منها.

قلت: لم يستعمل إلا بالإضافة، وأمّا (مِنْ) فهو صلة القرب، كما يقال قرب من كذا.

[١٥٦٦] حديث: «**فناداني ملكُ الجبالِ يا محمّد: ذلك فيم شئت**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: ينبغي أن يكون في موضع نصب على تقدير: أفعل ذلك، لأن الملك كان مأموراً أن يفعل ما شاء رسول الله ﷺ، ويجوز أن يكون في موضع رفع على تقدير: لك[٣] ذلك.

[١٥٦٧] حديث: «**إنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ حساناً**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: (حسّان)، يجوز صرفه على أنه مشتق من الحسن، والنون فيه أصلية، وكذا جاء في هذه الرواية. ويجوز أن لا يصرف على أن يشتق من الحسّ فتكون النون فيه مع الألف زائدتين. انتهى.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: القياس يقتضي زيادة النون في حسّان وأن

---

(١) البخاري ـ بدء الخلق ١٣٨/٢، ومسلم ـ جهاد ١٨١/٥: باب ما لقي النبي من أذى المشركين والمنافقين.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٨٩.

(٣) (لك) ساقطة من أ، والدليل من سياق الكلام.

(٤) المسند ٧٢/٦، وفيه: (إن الله عز وجل ليؤيد حسان بروح القدس)، والترمذي ٦٣/٨ برقم ٢٨٤٩ برواية: (إن الله ليؤيد حسان).

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٩٠.

لا ينصرف حملاً على الأكثر. ويجوز أن يكون مشتقاً من الحس فتكون النون أصلاً وينصرف.

[١٥٦٨] حديث: **«اشترى من يهودي طعاماً فأعطى درعاً له رهناً»**[١].

قال أبو البقاء[٢]: (رهناً) مصدر في موضع الحال، أي أعطاه إيّاه راهناً. ويجوز أن يكون نعتاً لدرع، وأن يكون على المصدر، أي رهنها رهناً. وأن يكون مفعولاً وأن يكون تمييزاً.

[١٥٦٩] حديث: **«فضلُ الصلاةَ بالسِّواكِ على الصلاةِ بغيرِ سِوَاكٍ، سبعين صلاةً»**[٣].

قال أبو البقاء[٤]: كذا وقع في هذه الرواية، والصواب: سبعون. والتقدير: فضل سبعين، لأنه خبر (فضل) الأول.

وقال الطيبي: (سبعين) مفعول مطلق أو ظرف أي يفضل مقدار سبعين.

[١٥٧٠] حديث: **«دَخَلَتِ العَشْر»**[٥].

قال أبو البقاء[٦]: إنما أنثت لأنها أرادت: ليالي العشر، لأن الليالي لم يؤرخ بها.

[١٥٧١] حديث بدء الوحي: قوله **«أولُ ما بدِىءَ بِهِ رسولُ اللهِ ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحةُ»**[٧].

---

(١) المسند ٦/٤٣، والبخاري ـ رهن ٢/٥١ بلفظ آخر.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٩٠.

(٣) المسند ٦/٢٧٢ ولفظه: (فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين ضعفاً).

(٤) إعراب الحديث النبوي ط (العراق) ١١٣.

(٥) المسند ٦/٦٨.

(٦) إعراب الحديث ١٩٠.

(٧) المسند ٦/١٥٣، ٢٣٢، وانظره أيضاً في مواضع أخرى منه، والبخاري ـ بدء الوحي ٣، ومسلم رؤيا ٣، ٤، ٦، والترمذي ـ رؤيا ٢، ٣، وابن ماجه ـ رؤيا ١.

قيل: (مِنْ) للتبعيض، أي من أقسام الوحي، وقيل لبيان الجنس ورجحه القزاز.

(والصالحة)، قال الكرماني: إما صفة موضحة للرؤيا لأن غير الصالحة تسمى بالحلم، كما ورد: (الرؤيا من الله والحلم من الشيطان) وإما صفة مخصصة، أي: الرؤيا الصالحة لا السيئة ولا الكاذبة المسماة بأضغاث أحلام.

قوله: (لا يرى رؤيا)، قال الكرماني بغير تنوين كحبلى.

قوله: (ثم حبّب[1] إليه الخَلاء) بفتح أوله والمدّ أي الخلوة.

وقوله: (فكان يخلو بغار حراء)، فيه الكسر والفتح والمد والقصر، والتذكير والتأنيث، والصرف والمنع.

وقال الخطابي: يلحنون فيه ثلاث لحنات، يفتحون حاءه وهي مكسورة، ويقصرون ألفه وهي ممدودة، ويميلونها، ولا تسوغ الإمالة لأن الراء سبقت الألف مفتوحة.

زاد التيمي: ويتركون صرفه وهو مصروف في الاختيار لأنه اسم جبل.

قال الكرماني: وهذا من الغرائب لأنه أربعة أحرف، ولحن فيه أربع لحنات بعدد كل حرف لحنة.

وقوله: (فيتحنّث)، قيل: الثاء أصل، أي يلقي الحنث في نفسه بالتعبد.

وقوله: (مثله تحوّب وتأثّم)، أي ألقي الحوب والإثم عن نفسه.

قال الخطابي: وليس في الكلام (تفعّل) إذا ألقي الشيء عن نفسه غير هذه الثلاثة، والباقي بمعنى تكسب.

وزاد غيره: تحرّج وتنجس إذا فعل فعلًا يتحرج به عن الحَرَج والنجاسة.

---

(١) (حبّب) ساقطة من أ، والدليل من السياق.

وقيل: (الثاء) بدل من (الفاء)، وقد روي بها في سيرة ابن هشام: (يتحنّف) أي يتبع دين الحنيفية أي: دين إبراهيم عليه السلام. وعلى هذا فهو القياس، وإبدال الفاء ثاء كثير في كلامهم.

وقوله: (الليالي).

قال الكرماني: نصب على الظرف، والعامل فيه يتحنّث لا التعبد، وإلا لفسد المعنى. فإن التحنث لا يختص بالليالي، بل هو مطلق التعبد، وكذا قال النووي.

و(ذوات العدد) منصوب على الصفة لليالي، وعلامة نصبه كسر التاء.

وقوله: (حتى جاءه الحق):

قال الزركشي: أي الأمر الحقّ، فيكون صفة لموصوف محذوف.

قوله: (فجاءه الملك).

قال الحافظ ابن حجر: هذه الفاء تسمى التفسيرية وليست التعقيبية، لأن مجيء الملك، ليس بعد مجيء الوحي حتى يعقب به، بل هو نفسه. ولا يلزم من هذا التقدير أن يكون من باب تفسير الشيء بنفسه، بل التفسير عين المفسّر به من جهة الإجمال وغيره من جهة التفصيل.

وقال الكرماني: ﴿بارئكم فاقتلوا أنفسكم﴾[1] أيضاً لأن مجيء الملك إلخ، تفصيل للمجمل الذي هو مجيء الحق. ولا شك أن المفصل تفسير المجمل لأن قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ الفاء فيه تسمى التفسيرية نحو قوله تعالى: ﴿(فاقتلوا) إذ القتل نفس التوبة، وتسمى بالفاء التفصيلية أيضاً، لأن مجيء الملك... الخ: تفصيل للمجمل الذي هو مجيء الحق، ولا شك أن المجمل تفسيره المفصل.

وقوله: (ما أنا بقارئ)

(١) سورة البقرة ٥٤.

قال الزركشي: قيل: (ما) استفهامية. والصحيح نافية واسمها (أنا)، و(بقارئ) الخبر، لأنها لو كانت استفهامية لما حسن دخول الباء في خبرها.

قلت: قد حكي عن الأخفش جوازه، وأنشد عليه:

أَلَا هَلْ أَخُـو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائِـمِ[1] ... ...

وقال أبو شامة: هو في الأول محمول على الامتناع. وفي الثاني على الإخبار بالنفي المحض، وفي الثالث على الاستفهام.

قال الحافظ ابن حجر: ويؤيده أنّه روي في الثالث بلفظ: «كيف أقرأ».

وقوله: (ما أنا بقارئ)

قال النووي: معناه: لا أحسن القراءة، فما نافية هذا هو الصواب.

وحكى القاضي عياض: فيهما خلاف بين العلماء، منهم من جعلها نافية، ومنهم من جعلها استفهامية. وضعفوه بإدخال الباء في الخبر.

وقال القاضي عياض: ويصحح قول من قال: استفهامية، رواية من روى: (ما أقرأ) ويصح أن تكون (ما) في هذه الرواية أيضاً نافية.

وقال الزركشي: وقوله: (فغطّني) حتى بلغ مني الجهد:

قال النووي: يجوز نصب الدال ورفعها، فعلى النصب: بلغ جبريل مني الجهد، وعلى الرفع: بلغ الجهد مني مبلغه وغايته.

---

(١) الشاهد للفرزدق في الخزانة ١٣٤/٢ والعيني ١٣٥/٢، ١٤٩، وشرح التصريح ٢٠٢/١ والسيوطي ٢٦٢، واللسان (قلد) ٦٢/١٠ والدرر ١٠١، ٩٢/٢، وهو بلانسبة في الهمع ١٢٧/١، ٧٧/٢، والأشموني ٢٥١/١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢٧٠٧.
وصدره: (يقولُ إذا أقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ).

قال: وممن ذكر الوجهين في نصب الدال ورفعها، صاحب التحرير وغيره.

وقال الزركشي: هو بفتح الجيم: المشقة وجوز الضم، فإما أن يكونا بمعنيين، أو بالضم بمعنى الطاقة، ويكون المعنى: بلغ الملك وسعه وطاقته من غطّه. وعلى هذا التأويل يكون بالنصب مفعولاً. أي بلغ الملك الجهد وعلى الأول يكون مرفوعاً فاعلاً، وحذف المفعول. أي بلغ مني الجهد مبلغاً.

وقال ابن حجر: روي بالفتح والنصب، أي: بلغ مني غاية وُسْعِي، وبالضم والرفع أي: بلغ مني الجهد مبلغه.

وقال الطيبي: أي صار بسبب، ذلك ـ أي تلك الغطّة ـ يضطرب فؤاده.

وقال الكرماني: على الرفع معناه: بلغ الجهد مبلغه، فحذف مبلغه، وعلى النصب معناه: بلغ مني الجهد.

وقال التوربشتي: لا أرى الذي روى بنصب الدال إلّا قد وهم فيه أو جوزه بطريق الاحتمال، فإنه إذا نصب الدال، عاد المعنى إلى أنه (غطّه)[1] حتى استفرغ قوته في ضغطه وجهد جهده بحيث لم يبق فيه مزيد، وهذا قول غير سديد، فإن البنية البشرية لا تستدعي استيفاء القوة الملكية لا سيما في مبدأ الأمر.

وقال الطيبي: لا شك أن جبريل في حال الضغط لم يكن على صورته الحقيقية التي تجلى بها عند سدرة المنتهى. فيكون استفراغ جهده بحسب صورته التي تجلى به غطّه. وإذا صحت الرواية اضمحل الاستبعاد.

وقوله: (فرجع بها).

قال ابن حجر: الضمير للآيات أو القصة.

قوله: (فقالت له خديجة: كلّا).

(١) في أ (غلطه) والتصويب من سياق الكلام.

قال الكرماني: معناها النفي والإبعاد.

وقوله: (إنّك لتصل الرَّحِم):

قال الزركشي: بكسر إنّ على الابتداء.

قوله: (وتكسب المعدوم).

قال القاضي عياض: أكثر الرواية وأفصحها بفتح التاء المثناة، ومعناها: تعطي الناس ما لا يجدونه غيرك، فحذف أحد المفعولين. يقال: كسبت الرجل مالاً وأكسبته بمعنى، وقيل معناه: تكسب المال المعدوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك. وكانت العرب تتمادح بِكَسْب المال لا سيما قريش.

وقال في النهاية: كسبت مالاً، وكسبت زيداً مَالاً، وأكسبت زيداً مالاً، أي أعنته على كسبه، أو جعلته يكسبه. فإن كان من الأول فتريد أنك تصل إليه كل معدوم، وبناء الكلام يتعذر لبعده عليك، وإن جعلته متعديّاً إلى اثنين فتريد أنك تعطي الناس الشيء المعدوم عندهم، وتوصله إليهم، وهذا أولى القولين، لأنه أشبه ما قبله في باب التفضيل والإنعام، إذ لا إنعام في أن يكسب هو لنفسه مالاً كان معدوماً عنده، وإنما الإنعام أن يوليه غيره، أي لا يكسبه لنفسه. وباب الحظ والسعادة في الإكساب غير باب التفضيل والإنعام.

وقال في النهاية في حرف العين يقال: فلان يكسب المعدوم، إذا كان مجدوداً محظوظاً، أي يكسب ما يحرمه غيره. وقيل: أرادت يكسب الناس الشيء المعدوم الذي لا يجدونه مما يحتاجون إليه.

وقيل أرادت الذي لا يجدونه مما يحتاجون إليه.

وقيل أرادت بالمعدوم، الذي صار من شدة حاجته كالمعدوم نفسه فيكون (تكسب) على التأويل الأول.

وقيل: أرادت بالمعدوم الفقير الذي صار من شدة حاجته كالمعدوم نفسه، فيكون (تكسب) على التأويل الأول متعدياً إلى مفعول واحد هو المعدوم كقولك: كسبت مالاً، وعلى التأويل الثاني والثالث يكون متعدياً إلى مفعولين تقول: كسبت زيداً مالاً، أي: أعطيته، فمعنى الثاني: يعطي الناس الشيء المعدوم عندهم، فحذف المفعول الأول. ومعنى الثالث: يعطي الفقير المال، فيكون المحذوف، المفعول الثاني.

وفي رواية الكُشْمِيهَنِي: (وتُكسب) بضم أولـه وعليه قال الخـطابي: الصواب (المعدم) بلا واو أي الفقير، لأن المعدوم لا يكسب.

قوله: (فانطلقت به): الباء للمصاحبة.

قال الكرماني: أي انطلقا لأن الفعل اللازم (إذا)[1] عدي بالباء يلزم منه المصاحبة فيلزم ذهابهما بخلاف ما عدي بالهمزة نحو: أذهبته، فإنه لا يلزم ذلك.

قوله: حتى أتت ورقة بن نوفل بن عبد العزى ابن عمّ خديجة:

قال النووي: هو بنصب (ابن عمّ)، ويكتب بالألف لأنه بدل من ورقةَ، ولا يجوز جره، فإنه يصير صفة لعبد العزى وليس كذلك. ولا كتبه بغير ألف لأنه لم يقع بين علمين.

وقال الكرماني: الحكم بكونه بدلاً غير لازم لجواز أن يكون صفة أو بياناً له.

قوله: (يا ابن عم):

قال الزركشي: يجوز فيه الأوجه المشهورة في المنادى المضاف.

قوله: يَا ليتني فيها جَذَعاً[2]:

---

(١) في أ (أي) بدل (إذا) والصواب ما أثبتاه لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.

(٢) (جذعا) ساقطاً من أ والتصويب من كتاب إعراب الحديث النبوي ١٩١.

قال أبو البقاء[1]: كذا وقع في الرواية، والوجه: جذع لأنه خبر ليتني، ويضعف أن يكون (فيها) الخبر لقلة الفائدة، وهكذا هو في الشعر:

يا ليتني فيها جَذَعْ أخبُّ فِيهَا وأَضَعْ[2]

وللنصب وجه: وذلك أن يجعل (فيها) الخبر، و(جذعاً) حال، وتكون الفائدة من الحال. انتهى.

وقال الزركشي: المشهور فيه النصب، إمّا على الحال، والخبر مضمر، أي يا ليتني فيها حيّ أو موجود كالجذع، وإمّا على أن (ليت) تنصب الجزأين.

وقال الخطابي: على خبر كان المضمرة، أي يا ليتني أكون، لأن ليت شغل بالمكني.

قال القاضي عياض: وهذا على طريقة الكوفيين.

وقال السهيلي: النصب على الحال، إذا جعلت (فيها) خبر ليت، والعامل في الحال ما يتعلق به الجار من الاستقرار. ومن رفع فالجار متعلق بما فيه من معنى الفعل، كأنه قال يا ليتني شاب.

وقال القاضي عياض: وقع للأصيلي بالرفع، وهو خلاف المشهور.

وقال ابن بري: المشهور عند أهل اللغة والحديث في هذا ـ كأبي عبيدة وغيره ـ (جذع) بسكون العين. ومنهم من يرفعه على أنه خبر.

وروي بالنصب بفعل محذوف، أي جعلت فيها جذعاً.

قال الزركشي: وضمير (فيها) راجع للنبوة أو الدعوة أو الدولة.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٩١.

(٢) الشاهد لدريد بن الصِّمَّةِ، انظر سيرة ابن هشام ٢/٤٣٩.

وقال النووي: يعود على أيام النبوة ومدتها.

وقال القرطبي: صحت الرواية فيه بالنصب، ورواه ابن ماهان (جذعٌ) مرفوعاً، على خبر (ليت) ونصبه من أحد ثلاثة أوجه: أولها أنه خبر كان مقدرة، أي يا ليتني أكون فيها جذعاً، وهذا على رأي الكوفيين كما قالوا في قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خيراً لَكُمْ﴾[1]، أي يكن خيراً لكم. ومذهب البصريين أن خيراً إنما انتصب بإضمار فعل دل عليه (انتهوا)، والتقدير: انتهوا وافعلوا خيراً. وثانيها: أنه حال، وخبر (ليت) في المجرور، فيكون التقدير: كائن فيها، أي مدة النبوة في هذه الحال.

وثالثهما: أن تكون (ليت) أعملت عمل تمنيت فنصبت اسمين كما قاله الكوفيون وأنشدوا عليه:

يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[2]

وهذا فيه نظر.

وقال ابن مالك في توضحيه[3]: في قوله: (يا ليتني) يظن أكثر الناس أن (يا) التي تليها ليت، حرف نداء، والمنادي محذوف، فتقدير قول ورقة على هذا: يا محمد، ليتني كنت حيّاً. وتقدير قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾[4]. وهذا الرأي عندي ضعيف، لأن قائل هذا أي: (يا ليتني): قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، كقول مريم عليها السلام: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هـٰذَا﴾[5]، ولأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادّعي فيه حذفه

(١) سورة النساء ١٧١.

(٢) الشاهد للعجاج في الموشح ٣٤٠ وليس في ديوانه. وهو لرؤبة في شرح المفصل ١/١٠٤ وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/٢٨٤ والأشموني ١/٢٧٠، والهمع ١/١٣٤.

(٣) شواهد التوضيح (ط العراق) ٥٩.

(٤) النساء ٧٣. (٥) سورة مريم ٢٣.

مستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته، فإنّ الآمر أو الداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعوّ بتقديمه على الأمر والدعاء واستعمل كثيراً حتى صار موضعه منبهاً عليه إذا حذف، فحسن لذلك، فمن ثبوته قبل الأمر: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ﴾[1]، ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ﴾[2]، ﴿يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾[3]، ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[4]، ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[5]، وقول الراجز:

يَا رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ مَغْفِرَهْ[6]

ومن حذف المنادى المأمور قوله تعالى في قراءة الكسائي: ﴿ألا يا اسْجدوا﴾[7]، أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ومثال ذلك في الدعاء قول الشاعر:

أَلَا يا اسْلَمي يا دَارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى

فحسن حذف المنادى قبل الأمر والدعاء اعتياد ثبوته في محل ادّعاء الحذف، بخلاف (ليت) فإن المنادى لم يستعمله العرب قبلها ثابتاً، فادعاء حذفه باطل بخلوه من دليل، فتعيّن كون (يا) التي تقع قبلها لمجرد التنبيه مثل (ألا) في نحو:

أَلَا ليتِ شِعْري هل أبيتنَّ ليلةً   بوادٍ وحولي إذْخِرٌ وجَليلُ[8]

ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[9].

---

(١) سورة البقرة ٣٥.   (٢) سورة هود ٧٦.

(٣) سورة مريم ١٢.

(٤) سورة البقرة ٤٠، ٤٧، ١٢٢.

(٥) سورة الزخرف ٧٧.

(٦) وعجزه تمحو خطاياي وأكفى المعذرة، وهو في شواهد التوضيح (ط العراق) ٦٠ بلا نسبة.

(٧) سورة النمل ٢٥، وانظر حولها: التيسير في القراءات السبع ١٦٨.

(٨) الشاهد لذي الرُّمة في ديوانه ٢٠٦، والدرر ١/٨١، ٢/٣، وشرح التصريح ١/١٨٥، والعيني ٢/٦، وبلا نسبة في الهمع ١/١١١، وشرح ابن عقيل ١/١٣٠، والأشموني ١/٢٢٨.

(٩) سورة آل عمران ١١٩.

وفي قول السائل عن أوقات الصلاة: (ها أنذا يا رسول الله).

وقد يجمع بين (ألا) و(يا) توكيداً، كما جمع بين كي واللام ومعناهما واحد في قول الشاعر:

أردتَ لِكَيْما أَنْ تطيرَ بِقِـرْبَـتِـي[1]

... ...

وسهل ذلك اختلاف اللفظين.

ومثـل (يا) الواقعة قبل (ليت) مجرد كونها للتنبيه (يا) الواقعة قبل (حبذا) في قوله:

يا حبّـذا جبـلُ الـرَّيَّانِ مِنْ جَبَـلٍ[2]

... ...

وقبل رُبَّ في قوله:

يا رُبَّ سارٍ باتَ مَا تَوَسَّدَا[3]

وقوله: (إذْ يخرجك قومك) استعمل فيه (إذْ) موافقة لإذا في إفادة الاستقبال. وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ القُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[6].

---

(١) لم ينسب لأحد في الإنصاف ١/ ٥٨٠، وشواهد التوضيح (ط العراق) ٦١، ومعجم شواهد النحو العربية ١/ ٢٣٠، وعجزه: فتتركها شناً ببيداء بلقع.

(٢) قاله جرير في ديوانه ١٦٥، والدرر ٢/١١٥، ١١٦، واللسان (حبب) ١/٢٨٣، والسيوطي ٢٤٢، وبلا نسبة في الهمع ٢/٨٨ وشواهد التوضيح ٨، وتمامه: وحبذا ساكن الريان من كانا.

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ١/١٣، والهمع ١/٣٩، والخزانة ٣/٣٥٥ وشواهد التوضيح ص٩ وشرح المفصل ٤/١٥٢، ١٥٣.

(٤) سورة مريم ٣٩. (٥) سورة غافر ١٨. (٦) سورة غافر ٧٠، ٧١.

وكما استعملت (إذا) بمعنى (إذْ) كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَكُونُوا كالَّذِينَ كَفَرُوا وقَالُوا لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزّىً لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[3].

لأن: (لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا)، و(لا أجد ما أحملكم عليه) مقولان فيما مضى، وكذا الانفضاض المشار إليه واقع فيما مضى. فالمواضع الثلاثة صالحة لإِذْ، وقد قامت (إذا) مقامها، انتهى.

وقال شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقيني: لم يغفل النحاة ذلك بل منعوا وروده وأولـوا ما ظاهـره ذلك. وقالوا في مثل ذلك: استعمل الصيغة الدالة على الماضي لتحقق وقوعه فأنزلوه منزلته.

ويقـوي ذلـك أن في رواية البخـاري: (حين يخـرجـك قومك)، قال: وعند التحقيق، ما ادعـاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز، ومجازهم أولى لما يبنى عليه من إيقاع المستقبل في صورة الماضي تحقيقاً لوقوعه واستحضاراً للصورة الآتية في هذه دون تلك.

ثم قال: وأما قول ابن مالك في قول النبي ﷺ: (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ)، فالأصل فيه وفي أمثـالـه: تقـديم حرف العـطف على الهمـزة كما تقدّم على غيرها من أدوات الاستفهام نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[4]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ﴾[5]، ﴿فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ

---

(١) سورة آل عمران ١٥٦.

(٢) سورة التوبة ٩٢.

(٣) سورة الجمعة ١١.

(٤) سورة البقرة ٢٨.

(٥) سورة النساء ٨٨.

أَحَقُّ بِالأَمْنِ﴾(١)، ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾(٢)، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾(٣) ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾(٤) فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها، فكان يقال في: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾(٥) وفيّ: ﴿أَوَكُلَّمَا﴾(٦)، وفي ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾(٧):

(فأَتَطْمَعُون) (وَأَكلّما) و(ثم أَإِذَا ما وقع)، لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ماقبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم على جزء مما عطف. ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام، فأرادوا التنبيه عليه فكانت الهمزة بذلك لأصالتها في الاستفهام.

وقد غفل الزمخشري عن هذا المعنى فادّعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده، وفي هذا من التكلّف ومخالفة الأصول ما لا يخفى. وقد تقدم في كلامي على (يا ليتني): أن المدّعي حذف شيء يصح المعنى بدونه لا تصحّ دعواه حتى يكون موضع ادّعاء الحذف صالحاً للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف، وما نحن بصدده بخلاف ذلك، فلا سبيل إلى تسليم الدعوى. وقد رجع الزمخشري عن الحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بتكميل التصدير. والأصل في: (أو مخرجيّ هم): أو مخرجُوي. فاجتمعت واو ساكنة وياء ساكنة فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء. وأبدلت الضمة التي تكون قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، كما فعل باسم مفعول (رميت) حتى قيل فيه مرميّ. وأصله مرمُوي. ومثل «مخرجي» من الجمع المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم قول الشاعر:

---

(١) سورة الأنعام ٨١.

(٢) سورة الأنعام ٩٥، وسورة يونس ٣٤؛ وسورة غافر ٦٢.

(٣) سورة التكوير ٢٦.

(٤) سورة الرعد ١٦.

(٥) سورة البقرة ٧٥.

(٦) سورة البقرة ١٠٠.

(٧) سورة يونس ٥١.

أَوْدَى بَنِـيَّ وَأَوْدَعُـونِـي حَسْـرَةً[1]

...   .

(ومخـرجيّ) خبر مقدم، و(هم) مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس، لأن مخرجيّ نكـرة، فإنْ إضـافته إضافة غير محضة وهوِ اسم فاعل بمعنى الاستقبال فلا يتعرف بالإضافة، وإذا ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح. ولو روي (مخرجي) مخفف الياء على أنه مفرد لجاز، وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر كما تقول: أمخرجي بنو فلان، لأن مخرجي صفة معتمدة على الاستفهـام مسنـدة إلى ما بعـده لأنـه وإن كان ضميراً فهو منفصل، والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر، ومنه قول الشاعر:

أَمُـنْـجِـزٌ أنـتـمُ وعـداً وَثِـقْـتُ بِهِ ... أم اقـتفيتمْ جميعـاً نهـجَ عُرقـوب[2]

ومن هذا القبيل قول النبي ﷺ: (أحيٌّ والداك)، والاعتماد على النفي كالاعتماد على الاستفهام ومنه قول الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعـهـديَ أنـتـمـا ... إِذَا لَمْ تكـونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَـاطِـعُ[3]

انتهى ما ذكره ابن مالك.

---

(1) الشـاهـد لأبي ذؤيب الهـذلي في شرح أشعـار الهذليين ١/٦، والعيني ٣/٤٩٨، والخزانة ١/٢٠١، والسيوطي ٩٢، وهو بلا نسبة في الأشموني ٢/٢٨١، وشواهد التوضيح ١٣.

(2) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٤، والأشموني ١/١٩٠، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ٣٣٤.

(3) الشـاهـد بلا نسبـة في الـدرر ١/٧١، والهمـع ١/٩٤، والسيوطي ٣٠٣، وشرح التصريح ١/١٥٧، والعيني ١/١٥٧، ١/٥١٦، وشـواهد التوضيح ١٤. والأشموني ١/١٩١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ١٥٠٥.

وقال الكرماني: لا يجوز هنا أن يقدر تقديم حرف العطف على الهمزة لأنّ (أو مخرجيّ هم) جواب، وردّ على قوله: (إذْ يخرجُك قومُك) على سبيل الاستبعاد والتعجب، فكيف يستقيم العطف ولأن هذه إنشائية وتلك خبرية. والحق أن الأصل: (أ مخرجي هم)، فأريد مزيد استبعاد وتعجب فجيء بحرف العطف على مقدر تقديره: أمعاديّ هم ومخرجيّ هم. وأما إنكار الحذف في هذه المواضع فمستبعد لأن مثل هذه الحذوف من حلية البلاغة لا سيما الأمارة قائمة عليها، والدليل عليها ههنا وجود العاطف، ولا يجوز العطف على المذكور فيجب أن يقدر بعد الهمزة ما يوافق المعطوف تقريراً للاستبعاد. انتهى.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: الوصف في أقائم الزيدان. أن لا يثنى ولا يجمع. نص عليه كثيرون من النحاة، ولأنه تمكن في الفعلية بسبب الاستفهام والنفي، ولا تستعمله العرب إلا هكذا.

وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله: هكذا غلط بدليل ما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم: (أو مخرجي هم).

قال ابن هشام الخضراوي: قلت لأبي محمد: (يكون كـ(يتعاقبون فيكم ملائكة)، فسكت.

قال ابن هشام: إن لم يكثر فهكذا وجهه، وإن كثر فعلى التقديم والتأخير يعني: على أن يكون الوصف خبراً مقدّماً، وما بعده مبتدأ، انتهى.

قوله: (وإنْ يدركْني قومُك).

قال الزركشي وغيره: (إن) شرطية والذي بعده مجزوم.

قوله: (أَنْصُرْكَ نصراً مؤزّراً) بهمزة من (الأزر) وهو القوة، وأنكر القزاز أن يكون في اللغة مؤزّراً من الأزر.

وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون من الأزر. أشار بذلك إلى تشميره في نصرته، قال الأخطل:

(قَـوْمٌ إِذَا حَارَبُـوا شَدُّوا مَآزِرَهُـمْ)

... ...

وقال القاضي عياض: كذا جاءت الرواية «مؤزراً».

قال بعضهم: أصله (مؤازر) لأنه من وازرت، أي عاونت.

قال: ويحتمل أن الألف سقطت إمّا على التأويل إذ لا أصل لمؤزر في الكلام.

قال القاضي عياض: ويظهر لي أنه صحيح على ما جاءت به الرواية، وأنه أولى، والشيء بالمعنى، والمراد: نصراً قوياً، مأخوذ من (الأزر) وهو القوة قال تعالى: ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾[1] قيل: قوتي، وقيل: ظهري.

ومنه: تأزر النبت إذا اشتد وطال: ولو كان ما ذهب إليه هذا القائل لكان صواب الكلام (مؤزّراً) بكسر الزاي. وبعد أن ظهر هذا وجدت معناه معلقاً عن بعض المشايخ ووجدته للخطابي وهو صحيح، انتهى.

قوله: (لَمْ (يلبثْ[2] وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ).

قال الكرماني: (أن توفي) بدل اشتمال من وَرَقَة أي لم يلبث وفاته.

[١٥٧٢] حديث: «كنتُ أغتسلُ أَنَا والنبيّ ﷺ - مِنْ إناءٍ واحدٍ مِنْ جَنَابَةٍ»[3].

---

(١) سورة طه ٣١ (٢) في أ (ينشب).

(٣) المسند ٦/٦٤ وانظره في أكثر من موضع من هذا المجلد، والبخاري - (٦) الحيض - (٢١) باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها، ومسلم - حيض ٤١، ٤٣، ٤٧، وأبو داود - طهارة ٣٩، والترمذي - طهارة ٤٦.

قال الكرماني: فإن قلت: كيف جاز أن يتعلق جارّان بفعل واحد، قلت: ليس متعلقاً بفعل واحد إذ الأولى متعلقة بمقدر، كقولنا: آخذين الماء من إناء واحد، أو مستعملين منه فهي ظرف مستقر، والثانية لغو، وجاز إذ كانا بمعنيين مختلفين، فإن الثانية بمعنى لأجل الجنابة ومن جهتها، والأولى لمحض التعدية.

[١٥٧٣] حديث: «**إنَّ هذا أمرٌ كتبهُ اللهُ على بناتِ آدَم، فَاقْضِي ما يقضي الحاجُّ غيرَ أنْ لا تطوفي بالبيت**»(١).

قال الكرماني: بنصب (غير)، فإما قلت تقدير الكلام غير عدم الطواف، وليس صحيحاً، إذ المقصود نقيضه. قلت: (لا) زائدة، و(تطوفي) منصوب أو (أن) مخففة من الثقلية وفيه ضمير الشأن، و(لا تطوفي) مجزوم.

[١٥٧٤] حديث: «**كَانَ يَأْمُرُني فَأَتَّزِر**»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت: لا يجوز الإدغام فيه عند التصريف. قال صاحب المفصل: وقول من قال: «أتّزر» خطأ؟ قلت: قول عائشة وهي من فصحاء العرب حجة في جوازه، فالمخطِّئُ مخطئٌ أو أنه وقع من الرواية عنها.

وقال الزركشي في التنقيح: اشتهر بالتشديد.

قال المطرزي: هو عامي، والصواب: أأتزر بهمزتين الأولى للمتكلم والثانية فاء افتعل. وقد نص الزمخشري على خطأ من قال (أتّزر) بالإدغام.

وأما ابن مالك، فحاول تخريجه على وجه يصح. وقال(٣): إنه مقصور على

---

(١) البخاري ـ أضاحي ٣، ١٠، والنسائي ـ حج ٥١، ٥٨، وابن ماجه ـ مناسك ٣٦.

(٢) البخاري ـ ٦ كتاب الحيض ـ ٥ باب مباشرة الحائض برواية: (أمرها أن تتّزر) والترمذي ـ طهارة ٩٩، وابن ماجه ـ طهارة ١١٨، برواية: (كان رسول الله إذ حضت يأمرني أن أتزر. . .).

(٣) شواهد التوضيح (ط العراق) ٢٣٩.

السماع كاتّزر واتّكل. ومنه قراءة ابن محيصن: ﴿فَلْيُؤدِّ الَّذِي اتَّمَنَ﴾[1] بألف وصل وتاء مشدّدة.

وقال ابن حجر: نقل الإدغام عن مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني في مجمع البحرين.

وقال ابن مالك في توضيحه[2]: ما كان على وزن افتعل مما فاؤه واو أو ياء فإبدال فائه تاء لازم في اللغة المشهورة، نحو: اتّصل يتّصل، واتّسر يتّسر. فالتاء في (اتصل) بدل من (واو) وفي (اتسر) بدل من (ياء). فإن كانت فاء ما وزنه افتعل همزة، أبدلت ياء بعد همزة الوصل مبدوءاً بها نحو: ايتمر وإيتمار، وألفاً بعد همزة المتكلم نحو، آتمر، سلمت فيما سوى ذلك نحو: يأتمر ائتماراً فهو مؤتمر. وقد يشبه هذا النوع بما فاؤه واو فيجيء بتاء مشددة قبل العين لكنه مقصور على السماع كاتّزر واتّكل، ومنه قراءة ابن مُحَيْصِن: (فليؤدّ الذي إتّمن أمانته) بألف مشددة.

[١٥٧٥] حديث: **«ما يبكيك يا هنتاه»**[3].

قال ابن فلاح في المغني: مما لم تستعمله العرب إلا في النداء قولهم: يا هناه بمعنى يا رجل قال امرؤ القيس:

وَقَدْ رَابَنِي قولُها يَا هَنَاه ... ويحكَ ألحقتَ شرّاً بشرّ[4]

---

(١) سورة البقرة ٢٨٣، ونصّها: (فليؤدّ الذي أؤتمن).

(٢) شواهد التوضيح (ط العراق) ٢٣٨.

(٣) البخاري ـ حج ٣٣، ٩٨، شهادات ١٥، مغازي ٤، ومسلم، توبة ٥٦، وابن ماجه ـ طهارة ١١٥.

(٤) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ١٦٠، والعيني ٤/٢٦٤ والخزانة ١/١٨، ٣/٢٦٤، واللسان (هنن) ٧/٣٢٩، و(هنا) ٢٠/٢٤٢، وهو بلا نسبة في الأشموني ٤/٣٣٤ والمنصف ٣/١٣٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ١٣٧٢.

وهي كناية عن النكرات، واختلف في أصلها، فمنهم من قال: (الهاء) بدل من (واو) منقلبة عن (ياء) وهي لام الكلمة بدليل (هنيهة) وهي بمنزلة (سنة) و(عضة) في كون لامها تارة واواً وتارة هاء، وقيل: الهاء للسكت، والألف منقلبة عن لام الكلمة إجراء للوصل مجرى الوقف، بدليل (هن) و(هنة)، وتقول في المؤنث: يا هنتاه. لأنه يقال: (هنة) بفتح، و(هنت) بسكونها، وفي تثنية المذكر: يا هناتيه، وفي جمعه: ياهنوناتية قالوا: والنون للجمع، ولم تتغير الألف لانفتاح نون الجمع. وفي تثنية المؤنث: يا هنتيان، فالألف والنون للتثنية والياء بدل من ألف هناه، لانكسار نون التثنية، وانكسرت الهاء لمجاورتها الياء، وفي جمعها: يا هناتوه، وقلبت الألف واواً لانضام تاء الجمع، انتهى.

وقال الزركشي: (يا هنتاه) أي: يا هذه. وتفتح النون وتسكن وتضم الهاء الأخيرة وتسكن وأصله من الهن، يكنى به عن النكرة كشيء والأنثى (هنة) فإذا وصلتها بالهاء قلت: يا هنتاه، وأصل هائه السكون لأنها للسكت. لكنهم قد شبهوها بالضمائر في ثبوتها في الوصل، وضموها وقيل معناه: يا بلهاء عن مكايد الناس.

[١٥٧٦] حديث: «**كيف يأتيك الوحي**»(١).

قال الكرماني: إسناد الإتيان إلى الوحي من باب المجاز، ومثله، تارة يسمى بالمجاز العقلي وتارة بالمجاز في الإسناد. وأصله: كيف يأتيك حامل الوحي، فأسند إلى الوحي للملابسة التي بين الحامل والمحمول، وتارة يسمى استعارة بالكناية، أي شبه الوحي برجل مثلاً، وأضيف إلى المشبه الإتيان الذي هو من خواص المشبه به.

وقوله: (مثل صلصلة الجرس) منصوب، نعت لمصدر محذوف أي إتياناً مثل، وروي (في مثل) بإثبات (في) ورجحت لأن الصلصلة حينئذ للوحي بمنزلة القراءة للقرآن في فهم الخطاب. وأما على إسقاط (في)، فمعناه يرجع للذي ذكره ثانياً وهو تمثل الملك له فيكلمه.

(١) البخاري ـ بدء الوحي٢، والنسائي ـ افتتاح ٣٧، والموطأ ـ قرآن ٧.

وقال الطيبي: (مثل) يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً والأحسن أن يكون حالاً، أي يأتيني الوحي مشابهاً صوته كصلصلة الجرس.

وقوله: (يتمثل لي الملك رجلًا).

قال الكرماني: (رجلًا) منصوب، إما بالمصدرية أي يتمثل مثل رجل، وإما بالمفعولية على تضمين يتمثل معنى (اتخذ)، أي اتخذ الملك رجلًا مثالاً. وإما بالحالية، فإن قلت: الحال لا بد أن يكون دالًّا على الهيئة، والرجل ليس بهيئة، قلت معناه هيئة رجل، فإن قلت: ليس التمثل في حال هيئة الرجل، ومن شرط الحال أن يكون حالاً عند صدور الفعل.

قلت: يكون حالاً مقدرة وذلك كثير، وإمّا بالتمييز، انتهى.

وقال ابن السيد: هو حال موطئة على تأويل الجامد بمشتق، أي: مرئياً محسوساً.

وقوله: (وإنّ جبينه ليتفصّد عرقاً)، منصوب على التمييز، لأنه توضيح بعد إبهام، . وتفصيل بعد إجمال. ذكره الكرماني. (ويتفصّد) صفة مبالغة من الفَصْد وهو قطع العرق لإسالة الدم لأن باب التفعيل يدل عليهما.

فائدة: حكى العسكري في التصحيف عن بعض شيوخه أنه صحّفه (ليتقصّد) بالقاف. وقد وقع في هذا التصحيف الحافظ ابن طاهر فرد عليه المؤتمن السَّاجي بالفاء. قال: فأصرّ على القاف، ذكره ابن حجر في فتح الباري.

[١٥٧٧] حديث: «كنتُ أغتسلُ أنَا والنبيّ - ﷺ - من إناء واحد، من قدح يقال له الفرق»[١].

---

(١) البخاري - غسل ٢، ٩، ١٥، وحيض ٥، ٢١، ولباس ٩١، ومسلم - حيض ٤١، ٤٣، والنسائي - طهارة ١٤٣.

قال الكرماني: (والنبي) يحتمل أن يكون مفعولاً معه. وأن يكون عطفاً على الضمير المرفوع المتصل. فإن قلت: (كيف يكون عطفاً)[1] ولا يصح أن يقال: أغتسل والنبي - ﷺ - بضمير المتكلم قلت: يقدر مناسبه مما يصح، وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب، كما غلّب في قوله تعالى: ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾[2] المخاطب على الغائب وتقديره: اسكن أنت ولتسكن زوجك.

وقوله: (مِنْ إناءٍ واحدٍ مِنْ قدح)، (مِنْ) الأولى ابتدائية والثانية بيانية، والأولى أن يكون (قدح) بدل من «إناء» بتكرير حرف الجرّ في البدل، انتهى.

[١٥٧٨] حديث: «أهرِيقُوا عليَّ الماءَ من سبع قرب»[3].

قال ابن التين: هو بإسكان الهاء، ونقل عن سيبويه أنه قال: أهراق يهريق اهرياقاً، مثل: استطاع يسطيع اسطياعاً بقطع الألف وفتحها في الماضي وضم الياء في المستقبل وهي لغة في أطاع يطيع. فجعلت السين والهاء عوضاً من ذهاب الحركة عن عين الفعل.

قال: وروي بفتح الهاء. ووجّه بأنها مبدلة من الهمزة لأن أصل هراق أراق، ثم اجتلبت الهمزة وسكنت الهاء عوضاً عن حركة عين الفعل، فتحريك الهاء على إبقاء البدل والمبدل منه وله نظائر.

وقال الجوهري: هراق الماء يِهريقه، بفتح الهاء هراقة بالكسر، أي صبه، وأصله: أراق يريق إراقة وأصل يريق يأريق وإنما قالوا: أنا أهريق وهم لا يقولون أنا أأريقه لاستثقالهم الهمزتين، وقد زال ذلك بعد الإبدال. وفيه لغة أخرى أهرق الماء

---

(١) ما بين الهلالين مكرر في أ.

(٢) سورة البقرة ٣٥.

(٣) البخاري - طب ٢٢، مغازي ٨٣، والدارمي - مقدمة ١٤. وانظر المسند ١٥١/٦، ٢٢٨ بلفظ فيه اختلاف.

يهرقه إهراقاً، على أفعل يفعل إفعالاً، قد أبدلوا من الهمزة الهاء ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الحرف، ثم أدخلتَ الألف بعد الهاء وتركت الهاء عوضاً من حذفهم حركة العين. وفيه لغة ثالثة: أهراق يهريق إهراقاً فهو مهريق.

وقال ثعلب في فصيحه: (هرقت الماء فأنــا أهريقه، بضم الألف وفتح الهاء، فإذا أمرت قلت: هرق ماءك، وكذا أرقت الماء فإنها أريقه، وإذا أمرت قلت: أرق ماءك، وهو الأصل)(١).

[١٥٧٩] حديث: «عَقْرى حَلْقى»(٢).

قال ابن فلاح في المعنى يقـولـون: عقراًحلقاً أي: عقر الله جسده أي جرحه وأصاب حلقه وجع، وربما قالوا: عقْرى حَلْقَىٰ بغير تنوين، وهو من المصادر التي يجب إضمار فعلها لكثرة الاستعمال، ومثله سُقياً ورعياً في الدعاء له، وخيبة وجدعاً وبؤساً وبعداً وسحقاً في الدعاء عليه. والخيبة عبارة عن عدم المطلوب، والجدع قطع الأنف والأذن واليد والشفة، والبؤس الفقر، والسحق البعد، انتهى.

وقال الأزهري: قال أبو عبيدة (عقرى حلقى) معناه عقرها الله وحلقها، أي عقر جسـدهـا وأصابهـا بوجع في حلقها هذا على ما يرويه المحدثون والصواب: عقراً حلقاً. أي مصدرين بالتنوين فيهما على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير إرادة وقوعه.

قال شمر: قلت لأبي عبيدة: لم لا تجيز (عقرى) فقال: لأن فعلى يجيء نعتاً ولم يجـيْ في الدعاء وهذا دعاء، فقلت: روى ابن شميل عن العرب مُطَّيْرَى، وعقرى أخف منها فلم ينكره. هذا آخر كلامه.

---

(١) ما بين المعقوفتين لم يكن في الأصل، وهو منقول من فصيح ثعلب المطبوع بمصر ص١٠ أ هـ ناسخه.

(٢) المسند ٦/٢٢٤، والبخاري ـ حج ٣٤، ١٤٥، ١٥١، طلاق ٤٣، ومسلم ـ حج ١٢٨، ٣٨٧، وأبو داود ـ أدب ٩٣، وابن ماجه ـ مناسك ٨٣.

وقال صاحب المحكم: يقال المرأة عقرى حلقى. حلق شعرها أو أصابها في حلقها بالوجع فقال: عقرى هنا مصدر كدعوى. وقيل معناه: تعقر قومها وتحلقهم بشؤمها. أي هو جمع عقير وهو مثل جريح وجرحى لفظاً ومعنى.

قال: وقيل: العقرى الحائض، انتهى.

وقيل: عقرى عاقر لا تلد، وحلقى، أي مشؤومة.

قال الأصمعي: أصبحت أمة حالقاً، أي ثاكلاً.

قال النووي: وعلى الأقوال كلها، هي كلمة اتسعت فيها العرب فصارت تطلقها ولا تريد بها حقيقة معناها التي وضعت له. كتربت يداه وقاتله الله. وقال: إن المحدثين يروونه بالألف التي هي ألف التأنيث، ويكتبونه بالهاء ولا ينونونه.

وقال الزمخشري: هما صفتان للمرأة المشؤومة، أي أنها تعقر قومها وتحلقهم أي تستأصلهم من شؤمها عليهم، ومحلها الرفع على الخبرية أي هي عَقْرَى حَلْقَى، ويحتمل أن يكونا مصدرين على (فعلى) بمعنى العقر والحلق كالشكوى للشكو وقيل الألف للتأنيث مثلها في غضبى وسكرى.

[١٥٨٠] حديث: «**بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بالكلْبِ والحِمَارِ، لَقَدْ رأيتُني ورسول الله - ﷺ - يصلي وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة**»(١).

قال الكرماني: (رأيتني) بضم التاء، وكون الفاعل والمفعول ضميرين كشيء واحد. من خصائص أفعال القلوب.

فإن قلت: إن كانت الرؤية بمعناها الأصلي فلا يجوز حذف أحد مفعولية. وإن كانت بمعنى الإبصار فلا يجوز اتّحاد الضميرين.

قلت: قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ**

---

(١) البخاري ـ صلاة ١٠٥، ومسلم ـ صلاة ٢٧٠.

﴿أَمْوَاتاً﴾[1]، جاز حذف أحدهما لأنه مبتدأ في الأصل فيحذف كالمبتدأ. فإن قلت: هذا مخالف لقوله في المفصل وفي سائر مواضع الكشاف: لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي الحسبان.

قلت: روي أيضاً عنه أنه إذا كان الفاعل والمفعول عبارة عن شيء واحد جاز الحذف، فأمكن الجمع بينهما بأن القول: يجوز الحذف فيما إذا اتحد الفاعل والمفعول بمعنى. والقول بعدمه فيما إذا كان بينهما الاختلاف، والحديث من القسم الأول، إذ تقديره: رأيت نفسي معترضة، وهذا من دقائق النحو، إذ أعطى الرؤية التي بمعنى الإبصار حكم الرؤية التي من أفعال القلوب.

قال: وقوله: (بئسما عدلتمونا)، (ما) نكرة موصوفة مفسرة لفاعل بئس. والمخصوص بالذم محذوف وهو نحو: عدلكم.

[١٥٨١] حديث: «**شَبَّهْتُمُونَا بالحُمُرِ والكِلَابِ**»[2].

قال ابن مالك[3]: المشهور تعدية (شبه) إلى مشبه ومشبه به دون باء كقول امرئ القيس:

فَشَبَّهْتُهُم في الآلِ حِينَ ذَهابِهِمْ حَدَائِقَ دَوْمٍ أَوْ سَفِيناً مُقَيَّرَا[4]

ويجوز أن يعدى إلى الثاني بالباء فيقال: شبهت كذا بكذا، ومنه قول أم المؤمنين رضي الله عنها: فشبّهتمونا بالحمر والكلاب. ومنه قول الشاعر:

---

(١) سورة آل عمران ١٦٩.

(٢) البخاري (٨) كتاب الصلاة (١٠٥) باب من قال لا يقطع الصلاة شيء.

(٣) شواهد التوضيح (ط بغداد) ١٥٦.

(٤) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٥٦، وشواهد التوضيح (ط العراق) ١٥٦، برواية (...في الآل لمّا تكمّشوا).

وَلَهَا مَبْسَمٌ يشبَّهُ بالإغْـ ـرِيضِ بَعْدَ الهدوِّ عَذْبُ المَذَاقِ[1]

وقد كان بعض المعجبين بآرائهم يخطِّئ سيبويه وغيره من أئمة العربية في قولهم: شبّه كذا بكذا، ويزعم أن هذا الاستعمال لحن، وأنه لا يوجد في كلام من يوثق بعربيته، والواجب ترك الباء، وليس الذي زعم صحيحاً، بل سقوط الباء وثبوتها جائز، وسقوطها أشهر في كلام القدماء وثبوتها لازم في عرف العلماء، انتهى.

[١٥٨٢] حديث: «**إنّي لأعلمُ إذا كنتِ عَنّي راضيةً وإذا كنتِ عليَّ غَضْبَى**»[2].

قال ابن مالك[3]: (إذا) هنا وقعت مفعولاً لأعلم، وخرجت عن الظرفية.

قال ابن هشام في المغني[4]: الجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية وهي في الحديث ظرف (أعلم) محذوفاً وتقديره: شأنكِ ونحوه كما تعلقت إذ بالحديث في قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى**﴾[5]، ﴿**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ**﴾[6].

[١٥٨٣] حديث: «**لا صلاةَ بحضرةِ طعامٍ وَلاَ وَهُوَ يُدَافِعه الأَخْبَثَان**»[7].

قال الأشرفي في هذا الحديث: لا أحققه.

قال الطيبي: يمكن أن يقال: إن (لا) الأولى لنفي الجنس، و(بحضرة طعام

---

(١) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٩٦.

(٢) المسند ٦/٢١، والبخاري ـ نكاح ١٠٨، أدب ٦٣، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٨٠.

(٣) ليس في شواهد التوضيح، وانظره في مغني اللبيب (دار الفكر) ١٢٩.

(٤) انظر مغني اللبيب (دار الفكر) ١٢٩، والهمع (دار البحوث) ٣/١٧٨.

(٥) سورة النازعات ١٥.

(٦) سورة الذاريات ٢٤، ٢٥.

(٧) المسند ٦/٤٣، ٥٤، ٢٧٣، ومسلم ـ مساجد ٦٧، وأبو داود ـ طهارة ٤٣، والدارمي ـ صلاة ١٣٧.

خبرها، و(لا) الثانية زائدة للتأكيد، والواو عطف الجملة، وقوله: (هو) مبتدأ، و(يدافعه) خبر، وفيه حذف تقديره: ولا صلاة حين هو يدافعه الأخبثان فيها، يعني: الرجل يدفع الأخبثين حتى يؤدي الصلاة، والأخبثان يدفعانه عن الصلاة ويجوز أن يحذف اسم (لا) الثانية وخبرها.

وقوله: (وهو يدافعه) حال، أي ولا صلاة للمصلي وهو يدافعه الأخبثان ويؤيده رواية: (لا يصلي وهو يدافع الأخبثين).

[١٥٨٤] حديث: «كُنَّ نساء المؤمنات يشهدْنَ مَعَ رسولِ اللهِ - ﷺ - صلاةَ الفَجْرِ»[١].

قال ابن فلاح في المغني: اللغة المشهورة: تجريد الفعل من علامة تثنية وجمع عند تقديمه على ما هو مسند إليه استغناء بما في المسند إليه من العلامات: نحو حضر أخوك وانطلق عبيدك، وتبعهم إماؤك. ومن العرب من يقول: حضرا أخواك، وانطلقوا عبيدك، وتبعنهم إماؤك.

والسبب في هذا الاستعمال: أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ(مَنْ) فإذا قصدت تثنية أو جمعه، والفعل مجرد لم يعلم القصد فأراد[٢] أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره، فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما، وجردوه عند قصد الإفراد فرفعوا اللبس ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد. وعلى هذه اللغة قوله ﷺ: (يتعاقبون فيكم). وقول من روى: (كُنَّ نساءُ المؤمناتِ). وفي إضافة نساء إلى المؤمنات شاهد على إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس، لأن الأصل: (كنّ النساءُ المؤمناتُ). وهو نظير حبّة الحمقاءِ، ودار الآخرةِ ومسجد الجامعِ، وصلاة الأولى، انتهى.

---

(١) البخاري - مواقيت ٢٧.

(٢) في أ (فأرادوا).

وقال الزركشي: يجوز في (نساء) وجهان: النصب على أنه خبر كان، وقوله (يشهدْنَ) خبر ثانٍ. والرفع على أنه بدل من الضمير في كان، أو فاعل على لغة أكلوني البراغيث.

وقال الكرماني: فإن قلت: (صلاة الفجر) أهو مفعول به أو مفعول فيه، أي يشهدن المسجد في الفجر. قلت يصح أن تكون مشهودة أو مشهوداً فيها. والمعنيان صحيحان.

وقوله: (لا يعرفهن أحد من الغلس).

قال الطيبي والكرماني: (مِنْ) ابتدائية.

[١٥٨٥] حديث: «**(أنه ﷺ أراد أن يعتكف، فلما انصرف فإذا أخبية خباء عائشة وخباء حَفْصة وَخِباء زينب فقال: أَلِبِرّ تقولون بهنّ**»[١].

قال الكرماني: (أخبية) مبتدأ وخبره محذوف نحو: حاضرة أو مضروبة و(ألبر) بهمزة الاستفهام مجرى الظن في العمل، والمفعول الثاني (بهن) إذ تقديره: ملتبساً بهن.

قال الزركشي: ويجوز في (ألبر) الرفع على الحكاية وفي الرواية الأخرى: (ما حملكن على هذا البر).

قال الزركشي: بالرفع على الاستفهام، و(ما) استفهامية لا نافية.

وقال الكرماني: (ما) استفهامية، و(ألبر) بهمزة الاستفهام مبتدأ خبره محذوف، أو نافية و(البر) فاعل حمل. وقوله (أترعوها فلا أراها) بالرفع والجزم.

[١٥٨٦] حديث: «**أنها سُئِلَتْ**: ما كان النبي ﷺ **- يصنع في بيته، قالت: كانَ يكونُ**

---

(١) الموطأ ـ اعتكاف ٧.

في مهنةِ أهلِه»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: ما فائدة تكرار لفظ الكون؟ قلت: الاستمرار، وبيان أنـه ﷺ كان يداوم عليها. فإن قلت ما اسم كان؟ قلت ضمير الشأن وتقديره: كان الشأن يكون كذا، فإن قلت: الشأن المراد إما ماض أو مستقبل، فما التلفيق بينهما؟ قلت: ماض، وذكر بلفظ المضارع استحضاراً وإرادة للاستمرار.

[١٥٨٧] حديث: **«صنعَ رسولُ اللهِ - ﷺ - شيئاً فترخّص فيه فتنزّه عنه قومٌ فقال: ما بالُ أقوامٍ يتنزّهون عن الشيءِ أَصْنَعُهُ»**(٢).

قال الأشرفي: (أصنعه) في موضع النصب على الحال من الشيء، ويجوز أن يكون مجروراً وصفاً له، لأنه منكر معنى، كقوله ﷺ: (يأتيه الأمر من أمري) أي: أمر من أموري.

قال الطيبي: وفيه بحث لأن التعريف في الشيء للعهد، وهو إشارة إلى قوله: (شيئاً). وهو فعل مخصوص تنزهوا عنه. فالحال أولى.

وقوله: (يتنزهون)، صفة (أقوام) وفي معناها الحال في قولك: مالك قائماً.

وقوله: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً﴾(٣).

وقوله: (والله): وقع موقع ﴿وَقَدْ خَلقكم أطواراً﴾(٤) فإنه حال من الضمير في: (لا ترجـون) مقـررة لجهـة الإشكال، أي ما لكم غير آملين لله وقاراً، والحالة هذه كذلك. (فما لكم) أي: ما بالهم يتنزهون، وأنا من أطهرهم وأعلم بالله منهم. فهذه الفاء نظيرتها في قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾(٥).

---

(١) المسند ٦/١٢٦، ٢٠٦، والبخاري ـ أذان ٤٤، نفقات ٨، أدب ٤٠، والترمذي ـ قيامة ٤٥.

(٢) البخاري ـ اعتصام ٥.

(٣) سورة نوح ١٣.

(٤) سورة نوح ١٤.

(٥) سورة آل عمران ١١٤.

قوله: (وأشدهم خشية)،

قال الطيبي والأشرفي: في القياس أخشاهم له لأن التوصل بأشد إنما يكون في الممتنع، وهذا الفعل غير ممتنع بناء (أفعل) منه.

قال الطيبي: (هو كقوله تعالى: ﴿أو أشد خشية﴾(١) وفيه مبالغة).

[١٥٨٨] حديث: «لَمْ يكنِ النبيّ - ﷺ - على شيءٍ من النوافلِ أشدَّ تعاهداً عَلَى ركعتي الفجْرِ»(٢).

قال الطيبي: (على شيء) متعلق بتعاهد، ويجوز تقديم معمول التمييز عليه. والظاهر أنه خبر (لم يكن) (على شيء) أي لم يكن يتعاهد(٣)، على شيء من النوافل. و(أشد تعاهداً) حال أو مفعول مطلق على تأويل أن يكون التعاهد متعاهداً كقوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾(٤) وَ ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾(٥) على الوجهين.

[١٥٨٩] حديث: «أنه قال: ضَعُوني مَاءً فِي المِخْضَب»(٦).

قال الكرماني: فإن قلت: القياس أن يقال ضعوا لي. باللام لا بالنون، لأن الماء مفعول ولا يتعدى إلى مفعولين. قلت: ضمن الوضع معنى الإيتاء أو لفظ الماء تمييز عن المِخْضَب. فقدم عليه إن جوزنا التقديم وهو منصوب بنزع الخافض.

---

(١) سورة النساء ٧٧.

(٢) المسند ٦/٤٣، ٥٤، ١٧، والبخاري - تهجد٢٧، ومسلم - مسافرين٩٤، وأبو داود - تطوع، ٢.

(٣) (يتعاهد) مكررة في أ.

(٤) سورة الزمر ٢٣. والملك ١٢.

(٥) سورة النساء ٧٧.

(٦) المسند ٢/٥٢، ٦/٢٥١، والبخاري - أذان ٥١، ومسلم - صلاة ٩٠، والنسائي - إمامة ٤٠، والدارمي - صلاة ٤٤.

[١٥٩٠] حديث: «**كان إذا سمع المؤذن يتشهّد قال: وأنا وأنا**»[١].

قال الطيبي: عطف على قول المؤذن (أشهد) على تقدير العامل، لا الانسحاب إلى وأنا أشهد كما تشهد، والتكرير في (أنا) راجع إلى الشهادتين.

[١٥٩١] حديث: «**كانَ النّاسُ يتنابون الجمعةَ من منازلهم والعوالي، فقال النبيُّ - ﷺ -: لو أنكم تطهّرتم ليومكم هذا**»[٢].

قال الزركشي: يجوز أن يكون (لو) للتمني، فلا جواب لها، أو للشرط فجوابها محذوف.

[١٥٩٢] حديث: «**كانَ يصلّي جالساً فيقرأ وهو جالسٌ، فإذا بقيَ مِنْ قراءتِه نحواً كَذَا**»[٣].

قال ابن مالك[٤]: من روى (نحو من كذا) بالرفع فلا إشكال في روايته، وإنّما الإشكال في رواية من روى (نحواً) بالنصب وفيه وجهان:

أحدهما: أن تكون (مِنْ) زائدة ويكون التقدير: فإذا بقي قراءتُه نحواً، فقراءته فاعل «بقي» وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب (نحواً) بمقتضى المفعولية، وزيادة (مِنْ) على هذا الوجه لا يراها سيبويه، لأنه يشترط في زيادتها شرطين أحدهما: تقدم نفي أو نهي أو استفهام. والثاني: كون المجرور بها نكرة، والأخفش لا يشترط ذلك، وبقوله أقول لثبوت زيادتها دون الشرطين نثراً ونظماً، فمن النثر قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ

---

(١) أبو داود - صلاة ٣٦.

(٢) البخاري - جمعة ١٥، ومسلم - جمعة ٥.

(٣) البخاري - (١٨) كتاب تقصير الصلاة - (٢٠) باب إذا صلى قاعداً ثم صحّ أو وجد خفّة تمّ ما بقي.

(٤) شواهد التوضيح ١٢٥.

فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[1]، ﴿وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[2].

ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمَى لها حبُّها عندنا ... فَمَا قالَ مِنْ كاشحٍ لَمْ يَضُرّ[3]

وقال جرير:

لمّا بلغتُ إمامَ العدلِ قلتُ لهم: ... قد كانَ من طولِ إدلاجي وتَهْجِيري[4]

ومثله:

وكنتُ أرى كالموتِ من بين ساعة ... فكيف ببينٍ كانَ موعدَهُ الحشرُ[5]

ومثله:

يظلُّ بهِ الحرباءُ يَمْثُلُ قائماً ... ويُكْثِرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الأباعِدِ[6]

والوجه الثاني: أن يجعل (من قراءته) صفة لفاعل (بقي) قامت مقامه لفظاً ونوى ثبوته، ويجعل (نحواً) منصوباً على الحال والتقدير: فإذا بقي باق من قراءته نحواً من

---

(١) سورة الحج ٢٣، والكهف ٣١.

(٢) سورة الأحقاف ٣١.

(٣) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٠١، وشواهد التوضيح ١٢٦، والسيوطي ٢٥١.

(٤) الشاهد لجرير في شواهد التوضيح١٢٧، وديوانه ص١٩٥.

(٥) الشاهد لسلمة بن يزيد الجُعْفِي في الدرر ٢/٣٥، والمرزوقي /١٠٨، والعيني ٣/٢٧٣، وبلا نسبة في الهمع ٢/٣٥، وهو لليلى بنت سلمى في حماسة البحتري ٤/٢٧، وانظر شواهد النحو الشعرية برقم ٩٢٧.

(٦) الشاهد بلا نسبة في العيني ٣/٢٥٧، والدرر ٢/٣٥، وشواهد التوضيح ١٢٧.

كذا. وهذا الحذف يكثر قبل (مِنْ) لدلالتها على التبعيض. ومنه قوله ﷺ: (حتى يكون منهن ثلاثاً وثلاثين). ومنه على أحد الوجهين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[1].

وتقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل كباقٍ بعد (بقي) وجاءٍ بعد (جاء) أولى من تقدير غيره لدلالة الفعل عليه معنى ولفظاً، ولا يفعل هذا الحذف غالباً دون صفة مقرونة بمِنْ، إلا بعد نفي أو نهي.

ومن وقوعه بعد النهي قراءة هشام: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2]. معناه: ولا يحسبنّ حاسب. ومثله: قوله ﷺ: (ولا تناجشوا، ولا يزيدنّ على بيع أخيه، ولا يخطبنّ على خطبة أخيه). ومثل ذلك ـ وإن لم يكن بصيغة النهي: (نهى رسول الله[3] ﷺ أن يقيم الرجل من مجلسه ويجلس فيه). ومثله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين: عن اللماس والنباذ وأن يشتمل الصماء وأن يحتبيَ في ثوب واحد. ومن حذف الفاعل بعد النفي قوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن).

[١٥٩٣] حديث: «**أنّه ﷺ دخلَ إلى المسجدِ فأوجعه البرد، فقال: ادن منّي، قلت: إنّي حائضٌ فقال: وإنْ**»[4].

قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح أبي داود: اي: وإن كنتِ حائضاً، وهو كقوله:

---

(١) سورة الأنعام ٣٤.

(٢) سورة آل عمران ١٦٩.

(٣) لفظ الجلالة ساقط من أ.

(٤) أبو داود ـ طهارة ١٠٦.

قالــتْ بنــاتُ الــعمّ ِ يا سَلْمَى وإنْ   كانَ فقــيراً مُعْــدِمــاً قالــتْ: وإنْ[1]

[١٥٩٤] حديث: «**دخـلَ عليَّ النبيُّ - ﷺ - وعنـدي جاريتان تغنيان بغناء بُعاث، ودخل أبو بكر فانْتَهَرني وقال: مزمارة الشيطان عند النبي - ﷺ** »[2].

قال الكرماني: الهمزة مقدرة قبل (مزمارة)،

وقوله: (فأقامني وراءه خدّي على خدّه).

قال الكرماني: جملة اسمية حالية،

فإن قلت؛ حقّق لي هذه المسألة فإن الزمخشري في الكشاف تارة يجعلها حالاً بدون الواو فصيحاً، وأخرى ضعيفاً.

قلت: إذا أمكن وضع مفرد مقامها استفصحه كقوله تعالى: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[3]، أي اهبطوا متعادين. وههنا أيضاً ممكن، إذ تقديره: أقامني متلاحقين.

قوله: (دونَكُم يا بني أَرْفِدَةَ)،

قال الكرماني: هي كلمة للإغراء بالشيء والمغرى به محذوف. أي الزموا ما أنتم فيه وعليكم به.

وقال القرطبي ثم الزركشي: نصب على الظرف بمعنى الإغراء، والمغرى به محذوف دلت الحال عليه، وهو لعبهم بالحراب، والتقدير: دونكم اللعب.

---

(١) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦، والعيني ١/١٠٤، بلا نسبة في الدرر ٢/٧٨، والهمع ٢/٦٢، والخزانة ٣/٦٢٠، والعيني ٥/٤٣٦، والأشموني ١/٣٣، وشرح التصريح ١/٣٧، ١٩٥.

(٢) البخاري - عيدين٢، ٣، ٢٥، مناقب ١٥، جهاد٨١، ومسلم - عيدين٣٣، ٣٦، وابن ماجه - نكاح٢١، والحديث هنا مختصر.

(٣) سورة النور ٣٦، والأعراف ٢٤.

قوله: (حتّى إذا مللت قال: حسبك قلت: نعم).

قال الكرماني: الاستفهام مقدر: أي أحسبك، والخبر محذوف، أي: أكافيكِ هذا القدر؟ وكذا قال النووي والقرطبي: إن همزة الاستفهام مقدرة بدليل قولها: قلت: نعم.

وقوله في الحديث الآخر: (دَعْهم أَمْناً بَنِي أَرْفِدَةَ).

قال الخطابي: (أمناً) أقيم مقام الصفة نحو: رجل صوم أي صائم. وقد يكون معناه: ائمنوا أمناً ولا تخافوا أحداً ليس لأحد أن يمنعكم ونحوه.

وقال الزركشي: (بني أرفدة) إما منادى وإما مفعول مطلق لفعل أمر مشتق منه. وإما منصوب على الاختصاص، وإما حال بمعنى آمنين وإما بدل من المضمر.

[١٥٩٥] حديث: «**إنّي امرأةٌ أُستحاض**»(٢).

قال ابن دقيق العيد: يقال: استحيضت المرأة مبنيّاً للمفعول. ولم يُبْنَ هذا الفعل للفاعل كما في قولهم نُفِست المرأة ونُتِجت الناقة.

[١٥٩٦] حديث: «**اللهمَّ صيّباً نافعاً**»(٣).

قال الطيبي: (صيّباً) نصبه بفعل مضمر أي استقاء.

وقال الكرماني: (صيّباً) منصوب بمقدّر، أي اجعله، وروي (صَيْباً) أي: أصيبه.

---

(١) البخاري ـ عيدين ٢٥، ومناقب ١٥.

(٢) البخاري ـ وضوء ٦٣، حيض ٨، ٢٤، ومسلم ـ حيض ٦٢، وأبو داود ـ طهارة ١٠٧، والترمذي ـ طهارة ٩٣، ٩٦، والنسائي ـ حيض ٣، ٤، ٦، وابن ماجه ـ طهارة ١٥٥، والدارمي وضوء ٨٤، ٩٦، والموطأ ـ طهارة ١٠٤.

(٣) المسند ٦/٩٠ بلفظ (اللهم اجعله صيباً هنيئاً)، والبخاري ـ استسقاء ٢٣، وأبو داود ـ أدب ١٠٤، والنسائي استسقاء ١٥، وابن ماجه ـ دعاء ٢١.

قال الحافظ ابن حجر: (نافعاً) صفة للصيّب.

[١٥٩٧] حديث: «واللهِ مَا مِنْ أحدٍ أغيرُ من اللهِ أنْ يزنيَ عبدُهُ»[١].

قال الزركشي: برفع (أغير) على جعل (ما) تميمية فيكون خبراً للمبتدأ الذي هو (أحد) وينصبه على جعلها حجازية، و(من) زائدة مؤكّدة و(أحد) اسم (ما)، ويجوز إذا فتحت الراء من (أغير) أن يكون في موضع خفض على الصفة لأحد على اللفظ. وكذلك إذا رفعت أن يكون صفة لأحد على الموضــع والخبر محذوف في الوجهين، كأنه قيل: ما أحد أغير من الله موجود.

وقال الكرماني: (أنْ يزني) متعلق بأغير، وحذف الجار وهو (في) أو (على).

وفي رواية: (إن من أحد أغير من الله).

قال القــرطبي: (إن) نافية بمعنى (مـا) و(من) زائـدة على اسم (إن) و(أغير) بالنصب خبر (إن) النافية فإنها تعمل عمل (ما) عند الحجازيين. وعلى التميمية هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو (أحد).

[١٥٩٨] حديث: «أنها سألت النبي ـ ﷺ ـ أيعذّبُ النّاسُ في قبورِهم فقال: عائذاً باللهِ مِنْ ذٰلِكَ»[٢].

قال ابن السيّد: هو منصــوب على المصدر الذي يجيء على فاعل، أي مثل فاعـل. كعـوفي عافية، أو على الحال المؤكدة النائبة مناب المصدر، والعامل فيه محذوف، كأنه قال: أعوذ بالله عائذاً، وروي بالرفع، أي أنا عائذ.

---

(١) المسنـد ٦/١٦٤، والبخـاري ـ كسـوف٢، توحيد١٥، مسلم ـ توبـة٣٢، ٣٣، كسوف١، والترمذي ـ دعوات ٩٥، كسوف١١، والدارمي ـ نكاح ٣٧، والموطأ ـ كسوف١.

(٢) النسائي ـ كسوف ١٢، والدارمي صلاة ١٨٧، والموطأ ـ كسوف ٣.

قال سيبويه: والنصب على الحال أكثر في كلامهم أي أقول قولي عائذاً بالله.

وقال الرضيّ: من المحذوف عامله وجوباً، صفات قائمة مقام المصدر نحو: هنيئاً لك أي هناءة، وعائذاً بك أي عياذاً، وهي مثل قم قائماً وتعال جائياً. والفرق بينهما أن الأول لم يستعمل ناصبه، بخلاف الثاني. وقد قيل في هذا إنه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في (قم قائماً).

وقال أبو حيان في الارتشاف: وينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه، صفات نحو: عائذاً بك، وأقائماً وقد قعد الناس، والصحيح أن انتصابها انتصاب المصادر، وجاءت على (فاعل). ومن العرب من يقول: عائذ بالله بضمير مبتدأ أي: أنا عائذ بالله.

[١٥٩٩] حديث: **«الصلاةُ أولُ ما فُرِضتْ ركعتان»**(١).

قال الكرماني: (أول) بالرفع على أنه بدل من (الصلاة) أو مبتدأ ثان، ويجوز النصب على الظرف أي في (أول). و(ركعتان) روي بالألف على أنه خبر المبتدأ، وبالياء على أنه حال سادّ مسدّ الخبر. ومثله قول الشاعر:

الحربُ أولُ ما تكونُ فَتِيَّةً ... تَسْعَى بِبِزَّتِها لكلِّ جهولِ(٢)

[١٦٠٠] حديث: **«أنّه صلّى ركعتين بينَ النّدائين ولم يكنْ يدعُهما أبداً»**(٣).

---

(١) البخاري تقصيد ٥ صلاة١، ومسلم ـ مسافرين ٣ برواية (أن الصلاة أول ما فرضت ركعتين)، وأبو داود ـ سفر ١، ٢، ٦ ـ ٨، والنسائي صلاة ٢.

(٢) الشاهد لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٥٦، وسيبويه والشنتمري ١/ ٢٠٠، واللسان (خدع) ٩/ ٤١٦، وهو لامرئ القيس في زيادات ديوانه ٣٥٣، وبلا نسبة في التمام ٦٧، والمقتضب ٣/ ٢٥١، والحماسة البصرية ١/ ١٢٧.

(٣) البخاري ـ تهجد ٢٢، وانظر المسند ٦/ ٥٥، ١٨٢.

قال الحافظ ابن حجر: تقرر في كتب العربية أن (أبداً) تستعمل للمستقبل وأما الماضي فيؤكد بقطّ.

قال: ويجاب عن الحديث المذكور بأنها ذكرت على سبيل المبالغة إجراء للماضي مجرى المستقبل. كأنّ ذلك دأبه لا يتركه.

[١٦٠١] حديث: «**هُوَ لَهَا صدقة**»[1].

قال ابن مالك[2]: يجوز في (صدقة) الرفع على أنه خبر (هو). و(لها) صفة قدّمت فصارت حالاً، كقوله: (والصالحاتُ عَلَيْها مغلقاً بابُ)[3] فلو قصد بقاء الوصفية لقال: (والصالحات عليها باب مغلق). وكذا الحديث؛ لو قصدت فيه الوصفية بـ(لها) لقيل هو صدقة لها. ويكون (لها) في موضع رفع، ويجوز أن ينصب (صدقة) على الحال، ويجعل الخبر (لها).

[١٦٠٢] حديث: «**مِنْ كلّ الليل أَوْتَرَ رسولُ اللهِ ﷺ من أوله وأوسطه وآخره**»[4].

قال الطيبي: (مِنْ) الأولى يجوز أن تكون تبعيضية منصوبة بـ(أوتر)، و(من) الثانية بدل منها، لأن الليل إذا قسم ثلاثة أقسام يكون لكل قسم منها جزء، ويجوز أن تكون الثانية بياناً لمعنى البعضية، ويجوز أن تكون الأولى ابتدائية والثانية بياناً لـ(لكلّ) وهذا أوجه[5]، ويعتبر في الكل الإفراد بمنزلة اللام الاستغراقية والثانية بدل أو بيان.

---

(١) البخاري ـ (٥١) كتاب الهبة ـ (٧) باب قبول الهدية، وروي برفع (صدقة) ونصبها في البخاري ٦٢/٧، وبالرفع فقط في ١٩٣/٣، ١١/٧.

(٢) شواهد التوضيح ١٥٣.

(٣) بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٥٤، والمرتجل لابن الخشاب ١٦٦.

(٤) المسند ٨٥/١، ١٠٤، بلفظ (من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من ....) و١٣٧/١ بلفظه. وانظر: البخاري ـ وتر ٢، ومسلم ـ مسافرين ١٣٦، والترمذي، ـ وتر ٤.

(٥) في أ (واجه).

[١٦٠٣] حديث: «فَقَالَ هـٰذَا مكانُ عُمْرَتِكِ»[١].

قال الـزركشي: المشهـور رفع (مكان) على الخبر، أي: عوض عمرتك التي تركتيها لأجل حيضتك. وروي بالنصب على الظرف.

وقـال بعضهم: لا يجـوز غيره، والعـامـل محـذوف تقـديره: هذه كائنة مكان عمرتك، أو مجعولة مكانها.

ورجح القاضي عياض الرفع لأنه لم يرد به الظرف والمكان. وإنما أراد به عوض عمرتها الفائتة وقضاء عنها.

وقال السهيلي: (الوجه) النصب على الظرف لأن العمرة ليست بمكان العمرة الأولى. ولكن إن جعلت المكان بمعنى العوض والبدل مجازاً أي هذه بدل عمرتك جاز الرفع.

[١٦٠٤] حديث: «أمرَ بكبشٍ أقْرَنَ يطأُ في سوادٍ وينظرُ في سوادٍ»[٢].

قال الطيبي: (في) هنا تجريد كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ﴾[٣].

وقوله: (في البيضةِ عِشْرُونَ رِطْلاً)، كذلك قوله: (يطأ في سواد)، معناه يطأ في الأرض بســواد قوائمه. جعل السواد ظرفاً ومحلاً لوطئه، وهو صفة القوائم. وكذلك جعل المنظور فيه سواد العين، وهو الناظر نفسه.

[١٦٠٥] حديث: «أنّ النبيَّ ﷺ دخلَ عامَ الفتحِ مِنْ كُدا، وخرج من كُدا»[٤].

---

(١) المسند ١٧٧/٦، والبخاري ـ حج ٣١، ومسلم ـ حج ١١١.

(٢) المسند ٧٨/٦، ومسلم ـ أضاحي ١٩، وأبو داود ـ أضاحي ٤.

(٣) سورة الأحزاب ٢١.

(٤) المسند ٥٨/٦، ٢٠٢، وأبو داود ـ مناسك ٤٤.

قال الخطابي: المحدثون قلّما يقيمون هذين الاسمين، وإنما هما من كَداء وكُدَى قال الشاعر:

أنـتَ ابـنُ معتـلجِ الـبِـطَا ح كُدَيِّهَا وَكَـدَائِـهَـا[1]

وقال التيمي: (كداء) بفتحها والمد والتنوين، و(كُدَيّ) بضمها والقصر والتنوين.

وقيل: كدىً بضمها وشدة الياء على التصغير.

وقال النووي: العليا عند الجماهير بفتحها وبالمد، وقيل بالقصر، والسفلى بضمها وبالقصر.

قال: وأما كُديّ بضمها وشدة الياء فهو طريق الخارج إلى اليمن. وليس هو من هذين الطريقين في شيء وهذا قول الأكثر.

[١٦٠٦] حديث: «**إنها قالت يا رسولَ الله: وأفضلُ العملِ أَفَلَا نجاهدُ؟ قال: لَكُنَّ أفضلُ الجهادِ حجٌّ مَبْرُورٌ**»[2].

قال الحافظ ابن حجر: اختلف في ضبط (لكن) فالأكثر بضم الكاف خطاب للنسوة.

قال القابسي: وهو الذي تميل إليه نفسي، وفي رواية الجموي بكسر الكاف، وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك.

قال الزركشي: (وأفضل) على الوجهين مرفوع على أنه مبتدأ و(حج مبرور) خبره.

---

(١) قائله ابن قيس الرقيات، انظر لسان العرب (كدا) ٢٠/٨١ وديوانه.

(٢) البخاري ـ حج ٤، وجهاد ١.

قال: ويجوز تشديد (لكِنَّ) مع كسر الكاف فيكون (أفضل) منصوباً على أنه اسمها.

قلت: لفظ رواية النسائي: (قال لا ولكن حج مبرور). أي أحسن الجهاد وأجمله حج مبرور.

[١٦٠٧] حديث: «**إنّي ذاكرٌ لكِ أمراً ولا عليكِ أن لا تعجلي حتّى تستأمري أبويك**»(١).

قال الكرماني: (ولا عليك) أي لا بأس عليك في عدم التعجيل، أو (لا) زائدة، أي ليس عليك التعجيل.

وقال ابن مالك في شرح الكافية: من حذف اسم (لا) للعلم به قولهم: لا عليك، يريدون لا بأس عليك.

[١٦٠٨] حديث: «**الصلاة جامعة**»(٢).

قال المظهري: (الصلاة) مبتدأ، و(جامعة) خبر. يعني: الصلاة تجمع الناس في المسجد، ويجوز أن يكون التقدير: الصلاة ذات جماعة، أي تصلي جماعة لا منفرداً كسنن الرواتب. فالإسناد مجازي، كـ(طريق سائر، ونهر جار).

[١٦٠٩] حديث: «**أمّا بعدُ، مَا بالُ أناسٍ يشترطونَ شروطاً ليستْ في كتابِ الله**»(٣).

قال ابن مالك(٤): (أمّا) حرف قائم مقام أداة الشرط، والفعل الذي يليها، فلذلك

---

(١) البخاري ـ مظالم ٢٥.

(٢) المسند ١/١٤، ٢/١٦١، ٤/٨٩، ٢٩٩، ٦/٩٨، برواية النصب فيهما، وانظر البخاري ـ كسوف ٣، ومسلم ـ كسوف ٤، وأبا داود ـ استسقاء ٦.

(٣) المسند ٦/٢١٣، ٢٧٢، بلفظ مقارب، والبخاري ٧٠، بيوع ٦٧، شروط ١٣، ١٧، والنسائي ـ بيوع ٨٥، والموطأ عتق ١٧.

(٤) شواهد التوضيح ١٣٦، ١٣٧، بتصرف في نقل النص.

يقدرها النحويون بـ(مهما يكن من شيء) وحقّ المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء نحو: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الأَرْضِ﴾(١). ولا تحذف هذه الفاء غالباً إلا في شعر أو مع قول أغنى عنه مقوله نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾(٢)، أي فيقال لهم: أكفرتم.

ومن حذفها في الشعر قول الشاعر:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ(٣)

أراد: فلا قتال لديكم، فحذف الفاء لإقامة الوزن، وقد خولفت القاعدة في هذا الحديث. ومثله قوله ﷺ: (أما موسى كأني أنظر إليه إذ انحدر الوادي). وقول عائشة: (وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً).

وقول البراء بن عازب: (أمّا رسول الله ﷺ ـ لم يولّ يومئذٍ). فعلم بتحقيق عدم التضييق، أن من خصه بالضرورة مقصر في فتواه وعاجز عن نصرة دعواه.

وقال المظهري في شرح المصابيح: هاتان الكلمتان يقال لهما فعل الخطاب، وأكثر استعمالها بعد تقدم قصة أو حمد الله تعال وصلاة على النبي ﷺ، والأصل أن يقال: أما بعد قول الله تعالى، و(بعد) أضيفت إلى شيء، ولم يقدم عليه حرف جر، فهو منصوب على الظرف، وإذا قطع عنه المضاف إليه بني على الضم والفاء لازمة لما بعد (أمّا) من الكلام لما فيها من معنى الشرط.

---

(١) سورة فصلت ١٥.

(٢) سورة آل عمران ١٠٦.

(٣) ينسب الشاهد للحارث بن خالد المخزومي أو الوليد بن نهيك أو الكميت بن زيد، فهو للأول في ديوانه ٤٥، والخزانة ٢١٧/١، والدرر ٨٤/٢، وهو للوليد أو الكميت في شرح شواهد الإيضاح ٢٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٧١/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٧، والأشموني ١٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١١٣/٣، والهمع ٦٧/٢.

قال الطيبي: قوله: (وإنما الولاء لمن أعتق) حال من قوله: (يشترطون) مقررة لجهة الإشكال كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾(١) حيث وقعت لإنكار ما سبق من قوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾(٢).

[١٦١٠] حديث الإفك: «**قوله: يا رسولَ اللهِ أهلَك ولا نعلمُ إلاّ خيراً**»(٣).

قال القاضي عياض: (أهلك) بالنصب على الإغراء أي: الزم أهلك أو أمسك.

قال الكرماني: روي بالرفع أي: هي أهلُك أو: أهلُك غيرُ مطعونٍ عليها. ونحوه قولها: (آذن ليلة بالرحيل).

قال الكرماني: بالجر وبالنصب حكاية عن قولهم: (الرحيل) منصوباً على الإغراء.

قولها: (وأمرنا أمر العرب الأول).

قال عياض: بضمّ الهمزة وكسر اللام على الجمع صفة للعرب لا للأمر.

وقال ابن الحاجب: الرواية المشهورة الإفراد. ومنه قولك: الرجال الأخر. قال: ووجه رواية الجمع أن يقدر اسم جمع تحته جموع كل واحد عرب أو جماعة فتصير مفردة بهذا التقدير.

قولها: (أقول ماذا)

قال الكرماني: فإن قلت: الاستفهام يقتضي الصدارة.

قلت: هو متعلق بفعل مقدر بعده.

---

(١) سورة البقرة ٣٠.

(٢) سورة البقرة ٣٠.

(٣) المسند ١٩٥/٦، ١٩٧، ١٩٨، والبخاري ـ شهادات ١٥، وتفسير سورة ٢٤، ومسلم ـ توبة ٥٦، مسافرين ٢٢، والترمذي ـ تفسير سورة ٩. والحديث طويل.

[١٦١١] حديث: «**فإنّ الله لا يملّ حتى تملوا**»[١].

قال التوربشتي: إسناد الملال إلى الله تعالى على طريقة الازدواج والمشاكلة، والعرب تذكر إحدى اللفظتين موافقة للأخرى وإن خالفتها معنى، قال تعالى: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا**﴾[٢] وقال الشاعر:

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا   فنجهلَ فوقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا[٣]

أراد: فنجازيه بجهله ونعاقبه على صنيعه.

ووجه آخر وهو: أن الله لا يمل أبداً وإن مللتم. وذلك نظير قولهم: فلان لا ينقطع حتى ينقطع خصمه، أي: لا ينقطع بعد انقطاع خصمه، بل يكون على ما كان عليه قبل ذلك.

[١٦١٢] حديث الهجرة: «**قولها: لقلّ يومٌ كانَ يأتي على النبي ﷺ لا يأتي فيه بيتَ أبي بَكْر**»[٤].

قال الكرماني: (اللام) جواب قسم محذوف و(قلّ) فعل ماض وفيه معنى النفي، أي: ما يأتي يوم عليه إلا يأتي فيه بيت أبي بكر.

وقال أبو علي الفارسي في الشيرازيات: (قلّ) على ضربين: أحدهما: أن يراد به خلاف كَثُر. والآخر: أن يراد به النفي، فهذا الضرب يجري مجرى النفي. وحكى بعض البغداديين أنهم قالوا: أتيت بلاداً قلّما تنبت إلا الكُرَّات والبصل. أي لا تنبت،

---

(١) المسند ٦/ ٤٠، والبخاري ـ إيمان ٣٢، تهجد ١٨، ومسلم ـ مسافرين ٢١٥، وأبو داود ـ تطوع ٢٧، والنسائي ـ قيام الليل ١٧، وابن ماجه ـ زهد ٢٨، والموطأ ـ صلاة الليل ٤.

(٢) سورة الشورى ٤٠.

(٣) قائله عمرو بن كلثوم في معلقته: شرح المعلقات السبع للزوزني ١٧٦.

(٤) البخاري ـ بيوع ٥٧.

(فقلّ) على هذا نفي . ولما كان معناه هذا أدخلوا عليه (ما) الكافة فجعلوها تلي الفعل ولم تكن تليه قبل. قالوا: قلما يقوم زيد، يريدون: ما يقوم زيد، فأدخلوا (قلّ) وإن كانت مثالاً ماضياً من (أن يكون) مسنداً إلى فاعل، وجعلوه كحرف نفي، انتهى.

قوله: (هذا رسول الله مقبلاً مقنعاً)،

قال الطيبي: حالان مترادفان أو متداخلان، والعامل معنى اسم الإشارة قال الزجاج: إذا قلت هذا زيد قائماً، إن قصدت أن تخبر به من لم يعرف زيداً لم يجز، لأنه لا يكون زيداً إلاّ ما دام قائماً، فإذا زال عنه القيام فليس بزيد، وإنما: هذا زيد قائماً، لمن يعرف زيداً فيعمل في الحال التنبيه، أي انتبه لزيد في حال قيامه، وأشير إلى زيد في حال قيامه. لأن هذا إشارة إلى ما حضر. وقال: هذا من لطيف النحو وغامضه.

قوله: (أخرج ما عندك)،

قال الكرماني: هو على لغة من يقول: (ما) عامة للعقلاء ولغيرهم وروى: مَنْ عندك.

قوله: (قال: الصحبةُ يا رسولَ اللهِ، قال: الصحبةُ)،

قال الكرماني: (الصحبة) بالنصب، أي: أنا أريد الصحبة، أو أطلب الصحبة، وبالرفع، أي مرادي أي مطلوبي. وكذا لفظ (الصحبة) الثانية بالنصب، أي: أنا أريد أو أطلب الصحبة أيضاً. أو ألزم صحبتك. وبالرفع أي: مطلوبي أيضاً الصحبة أو الصحبة مبذولة.

قوله: (صبح ثلاث)،

قال الزركشي: نصب على الظرف.

[١٦١٣] حديث: «لقد رأيتُنا مع رسول ـ ﷺ ـ وما لنا طعامٌ إلاّ الأسودان»[١].

---

(١) المسند ٤/١٩ برواية: (لقد عمرنا مع نبينا ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان).

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: أجمع النحاة على أنه إذا اتفق اللفظان والمعنيان جاز التثنية، كرجلين وزيدين، وإن اختلف اللفظان وقف على السماع، كالقمرين، وإن اختلف المعنيان، هل يجوز التثنية أم لا؟ اختلف في ذلك فذهب بعضهم إلى جواز ذلك ومنهم من منعه.

وذهب جماعة من متأخري المغاربة وغيرهم إلى أنهما إذا اتفقا في المعنى الموجب للتسمية، جازت التثنية وإن اختلفا في المعنى فلا، كالأسودين في الماء والتمر، لما سمي كل واحد منهما بذلك لسواده، والأحمرين في الخمر واللحم، أو الخمر والزعفران، لما سمي كل واحد منهما بذلك لحمرته.

وقال ابن فلاح في المغني: اختصت أفعال باب ظن وأخواتها بالجمع بين ضميري الفاعل والمفعول، ويكون ذلك في المتكلم، ومنه: (لقد رأيتُنا مع رسول الله ﷺ)، وفي المخاطب نحو: وجدتك عالماً، أي: وجدت نفسك. وفي الغائب نحو: زيد رآه عظيماً، أي: رأى نفسه، وفي التنزيل: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[1]، أي: رأى نفسه، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾[2] أي: فلا يحسبن أنفسهم.

وإنما اختصت هذه الأفعال بهذا الحكم دون غيرها لوجهين، أحدهما: أن تعلقها فيه للعلم والظن والشك، (لأن)[3] تعلقها بالمفعول الثاني لا بالأول على الحقيقة، لأن الثاني هو الذي يقع فيه العلم والظن والشك فكأن الأول غير موجود، بخلاف: ضربتني فإن المفعول هو تعلق الفعل، فلا يتوهم وجوده.

والوجه الثاني: أن كون الفاعل والمفعول في هذه الأفعال كشيء واحد حملاً على الأكثر وجوداً. فإن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعاً من علمه بغيره وظنه بغيره.

---

(١) سورة العلق ٧.

(٢) سورة آل عمران ١٨٨.

(٣) في أ: (أحدهما أن) والتصويب يقتضيه المعنى.

وأما غيرها من الأفعال، فالأعم الأغلب. ولم يقو المضمر على دفع هذا اللبس لقيام الغالب، فأبدلوا المفعول بالنفس فقالوا: ضربت نَفسي، وضربت نفسك، وفي ذلك وجهان: أحدهما: إيذان بالعدول عن الأعم الأغلب.

والثاني: أنها نزلت منزلة الأجنبي، لأن فيها زيادة لفظ ليس بالمضمر، ولذلك تخاطب مخاطبة الأجنبي، قال:

أقولُ للنَّفسِ تَأْسَاءً وتعزيةً إحدى يديَّ أصابتْني ولم ترِدِ[1]

وقال ابن مالك في توضيحه[2]: في قول عائشة: (لقد رأيتُنا مع رسول الله - ﷺ - وما لنا من طعام إلّا الأسودان[3]، وقول حذيفة: لقد رأيتُني أنا ورسول الله ﷺ: (نتوضّأ من إناء واحد). شاهدان على إجراء (رأى) البصرية مجرى (رأى) القلبية، في أن يجمع لها بين ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد. كـ(رأيتنا ورأيتني)، وكان حقه أن لا يجوز: أبصرتُنا وأبصرتُني، لكن حملت رأى البَصَرية على رأى القلبية لشبهها بها لفظاً ومعنىً.

ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول قَطَرِيّ بن الفُجَاءَةِ:

وَلَقَدْ أُرَانِي للرِّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تارةً وَأَمَامِي[4]

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٧٦، ٣/٢٥، وشرح المفصل ٣/١٠، والخزانة ٢/٢٠٦.

(٢) شواهد التوضيح ١٤٦.

(٣) المسند ٢/٨٤، وأبو داود - أدب ١٢٤، والنسائي - جنائز ٤٤، وابن ماجه - صيام ١٠.

(٣) الشاهد لقطري بن الفجاءة في الخزانة ٤/٢٥٨، وشواهد التوضيح ١٤٦، والدرر ١/١٣٨، ٢/٣٦، وشرح التصريح ٢/١٩ والعيني ٣/١٥٠، وهو بلا نسبة في: الهمع ١/١٥٦، ٢/٣٦، وابن عقيل ٢/١٣٠، والأشموني ٢/٢٢٦.

وقول عنترة:

فرأيتُنا ما بيننا من حاجزٍ إلاّ المِجَنُّ ونصلُ أبيضَ مِفْصَلِ[1]

انتهى.

قلت: قد كثر ورود ذلك في الأحاديث، منها حديث سعد بن أبي وقاص: (لقد رأيتُني سابعَ سبعةٍ مَعَ رسول الله - ﷺ - وما لنا طعام إلاَّ ورق الحبلة). وحديث علي: (لقد رأيتُني مع رسول الله - ﷺ - وإني لأربط الحجر على بطني من الجوع).

[١٦١٤] حديث: «مَا رأيتُ أحداً الوجعُ عليه أشدُّ من رسول الله - ﷺ»[2].

قال الطيبي: (الوجع) مبتدأ وخبره (أشد)، والجملة بمنزلة المفعول الثاني لـ (رأيت)، لأنها من دواخل المبتدأ والخبر. والخبر قد يكون جملة.

المعنى: ما رأيت أحداً أشدّ وجعاً من رسول الله - ﷺ.

[١٦١٥] حديث: «ليس من أحدٍ يقعُ الطاعونُ فيمكث في بلده صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كُتِبَ له إلا ما كان»[3].

قال الطيبي: قوله: (ليس من أحد)، الجملة بيان لقوله: (جعله رحمة للمؤمنين)، و(من) زائدة. و(يقع الطاعون) صفة لأحد والراجع محذوف، أي: يقع في بلده. و(فيمكث) عطف على (يقع)، و(صابراً محتسباً) حالان من فاعل (يمكث)، وكذا يعلم، وإلا خبر (ليس).

---

(١) من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٠٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٨، والخزانة ٢٥٨/٤، وبلا نسبة في الهمع ٢٤١/٢.

(٢) المسند ١٨١/٦، والبخاري - مرض ٢، ومسلم - بر ٤٤، وابن ماجه - جنائز ٦٤.

(٣) المسند ٦٤/٦، ١٥٤، ٢٥٢، والبخاري - أنبياء ٥٤، طب ٣١.

[١٦١٦] حديث: «**سُئِل صلى الله عليه وسلم بمـا أفضلت الحمر، فقال: وبما أفضلت السباع**»[(١)].

رواه الدارقطني.

قال الشيخ شمس الدين بن الضائع في تذكرته: الواو عاطفة على مضمر تقديره: نعم، ومثله قولك: وفقيه، في جواب من قال: زيد شاعر أي: نعم هو كذلك وفقيه. وقوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[(٢)]، تقديره: نعم وثامنهم.

قلت: وقد صرح بذلك في رواية الترمذي ولفظه فقال: (نعم وبما أفضلت السباع).

[١٦١٧] حديث: «**إنَّ أمَّ حبيبة وأمّ سلمة ذَكَرَتَـا كنيسة رأينها**»[(٣)].

قال أبو البقاء[(٤)]: وقع في هذه الرواية (رأينها) وهو ضمير جمع المؤنث، فيكون أجرى الاثنين مجرى الجمع.

[١٦١٨] حديث: «**فإِنّ خُلُقَ رسولِ الله ـ ﷺ ـ كان القرآن**»[(٥)].

قال أبـو البقاء[(٦)]: اسم (كان) مضمر فيها يرجع إلى (الخلق)، و(القرآن) خبر (كان) منصوب.

وقـولهـا: (فلما أسنّ وأخذ اللحم)[(٧)]، يجوز نصب (اللحم) على أنه مفعول

(١) رواه الدارقطني (٦٢/١) بإسناد ضعيف عن جابر.

(٢) سورة الكهف ٢٢.

(٣) المسند ٥١/٦.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٢٠٠.

(٥) المسند ١٨٨/٦، وانظر كتاب حياة الصحابة ١٢٢/٣.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٢٠٠.

(٧) مسلم ١٧٠/٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها.

(أخذ) ورفعه على معنى: أخذ اللحم منه مأخذه.

[١٦١٩] حديث: «**لَخُلُوفُ فَمِ الصّائم**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الخاء مضمومة لا غير، وهو مصدر خلف فوه يخلف، إذا تغيرت ريحه. وهو مثل: قعد قعوداً، وخرج خروجاً، والفتح خطأ.

[١٦٢٠] حديث: «**تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: هو منصوب على الحال، والتقدير: فيزيد صاعداً. انتهى.

وقال ابن الحاجب في أماليه: قولهم: أخذته بدرهم فصاعداً، هذا إنما يكون في أشياء متعددة أشتري أقلها وبعضها بدرهم، وبعضها بأكثر، فذكر أقل الأثمان أولاً، ثم أتبع ذكر الزائد منصوباً على أن المعنى: فذهب الثمن في بعضه زائداً على الدرهم، واختصر الكلام لكثرته وعلمهم به، ولو خفضت لم يستقم لما فيها من التعقيب على العطف، فيؤدي إلى أن يكون الثمن في وقت أكثر من وقت البيع. وأيضاً لو سلم من التعقيب أدى إلى أن يكون الثمن زائداً، فيفسد المعنى من حيث أنه يصير الثمنان كشيء واحد، وليس هو المراد، وإنما المراد ما تقدم. ولا تستقيم الواو لا خفضاً ولا نصباً؛ أما الخفض فلفساد الجمع بين الثمنين كشيء واحد، والنصب لما فيها من الجمعية، وغرض المتكلم أن يتبع ذلك الثمن ثمناً آخر. وهذا إنما يحصل بالفاء. وأمّا (ثم) فقد جاءت قليلاً لما فيها من معنى الاتباع إلا أن الفاء أولى منها لأمرين: أحدهما: أنا أخفّ. والآخر: أن في(ثمّ) دليل المهلة ولا حاجة إليه.

---

(١) المسند ٦/ ٢٤٠، وتمامه: (والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٠١.

(٣) المسند ٦/ ٣٦، ومسلم ٥/ ١١٢. والترمذي ٥/ ١٤١ حديث ١٤٤٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٢٠١.

[١٦٢١] حديث: «كانَ رسولُ اللهِ ـ ﷺ ـ كلما كانَ ليلتها يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول: السّلام عليكم دارَ قومٍ مؤمنين وأتاكم ما توعدون غداً مؤجلون»[1].

قال الطيبي: (كلما) ظرف فيه معنى الشرط لعمومه. وجوابه (يخرج) وهو العامل فيه، والجملة خبر (كان). وهو حكاية معنى قولها لا لفظها الذي تلفظت به.

قال: وقوله: (مؤجلون) إعرابه مشكل، وإن حمل على الحال المؤكدة من واو (توعدون) على حذف الواو، والمبتدأ كان فيه شذوذان، ويجوز حمله على الإبدال من (ما توعدون) أي أتاكم مؤجلونه أنتم.

وقال ابن مالك: في قول عائشة: (أقول ماذا) شاهد على أن (ما) الاستفهامية إذا ركبت مع (ذا) تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً. فالرفع كقولهم: كان ماذا، والنصب كقول عائشة رضي الله عنها: أقول ماذا. وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً، كقولك لمن قال: عندي عشرون. عشرون ماذا؟

قولها: (وكنت ما كنت غضباً)،

قال الكرماني: هو نحو قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً.

[١٦٢٢] حديث: «كنت أدخل البيت فأضع ثوبي وأقول إنما هو زوجي»[2].

قال الطيبيّ: العطف على التقدير، أي: إنما هو أبي والآخر زوجي، ويجوز أن يكون هو ضمير الشأن، أبي وزوجي مدفونان.

[١٦٢٣] حديث: «أنها رأت أرادت أن تعتق مملوكين لها زوج»[3].

---

(١) مسلم ـ جنائز ١٠٢، وأبو داود ـ جنائز ٧٩، والنسائي ـ طهارة ١٠٩، جنائز ١٠٣، وابن ماجه ـ جنائز ٣٦، وزهد ٣٦، والموطأ ـ طهارة ٢٨.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أبو داود ـ طلاق ٢٢.

قال الطيبي: قوله: (لها زوج)، في إعرابه إشكال. وفي رواية: (لها زوجين). وهو صفة لـ(مملوكين)، والضمير لعائشة إن يقدر أحدهما زوج الآخر، أو بينهما زواج. ويجوز أن يكون الضمير للجارية، لما يفهم من قوله: (مملوكين) في هذا السياق، فحينئذ يجوز أن يكون (زوج) مبتدأ، والجار والمجرور خبره، وأن يكون عامله لاعتماده على الموصوف، ويؤيده ما في بعض الروايات: (مملوكة لها زوج).

[١٦٢٤] حديث: «كَانَ صَدَاقُهُ ﷺ لأزواجِه ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أوقيةً وَنَشّ»(١).

قال القرطبي: (نش) هو معرب منون، غير أنه وقع هنا (نش) على لغة من يقف على المنون بالسكون بغير ألف.

وقال الطيبي: قوله: (ونش) بالرفع على تقدير: ومعها نش، أو يزاد نش، وبالنصب عطفاً على (أوقية).

[١٦٢٥] حديث: «أَقِيلُوا ذَوِي الهيئاتِ عثراتِهم إلا الحدود»(٢).

قال البيضاوي: إن أريد (العثرات) صغائر الذنوب، وما يندر عنهم من الخطايا، فالاستثناء منقطع. أو الذنوب مطلقاً، وبالحدود ما يوجبها فالاستثناء متصل.

[١٦٢٦] حديث: ادْرَؤوا الحدودَ عن المسلمينَ ما استطعتم، فإنَّ الإمام إنْ يخطئْ في العفوِ خيرٌ من أنْ يخطئَ في العقوبة»(٣)

قال الطيبي: (أَنْ) في (أن يخطئ) مصدرية، وهو خبر (إن)، أي: إن الإمام خطؤه في العفو خير من خطئه في العقوبة.

[١٦٢٧] حديث: «أنهم قالوا لابن الدغنّة، مُرْ أَبَا بكرٍ فليعبد ربَّه في بيتِه»(٤).

---

(١) مسلم ـ نكاح ٧٨، وابن ماجه ـ نكاح ١٧، والدارمي ـ نكاح ١٨.

(٢) المسند ٦/١٨١، وأبو داود ـ حدود ٥.

(٣) الترمذي ـ حدود ٢.

(٤) البخاري ـ مناقب الأنصار ٤٥، وكفالة ٤.

قال الكرماني: فإن قلت: لا معنى للفاء هنا قلت تقديره: مر أبا بكر ليعبد ربه، فليعبد ربه.

وكذا قول عمر: (ادعُ اللهَ فليوسع على أمتك). كان يقتضي الظاهر أن يقال ادع الله أن يوسع، وتقديره: ادع الله ليوسع فليوسع. فكرر لفظ الأمر الذي هو بمعنى الدعاء للتأكيد. انتهى.

[١٦٢٨] حديث: «**اللهمّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أمرِ أمَّتِي شيئاً فشقَّ عليهم**»[١].

قال الطيبي: قوله: (مِنْ أمْرِ أمّتي) بيان، (شيئاً). قدمت فصارت حالاً.

[١٦٢٩] حديث: «**إذا أرادَ اللهُ بالأميرِ خيراً جعل له وزيرَ صدقٍ**»[٢].

قال الطيبي: أصله: وزير صادق، ثمّ (وزير صدق) على الوصف به، ذهاباً إلى أنه نفس الصدق، ثم أضيف لمزيد الاختصاص به. ولم يرد بـ(الصدق): الاختصاص بالقول فقط. بل بالأفعال والأقوال.

قال الراغب: يعبر عن كل فعل، ظاهراً أو باطناً بالصدق، ويضاف إليه ذلك الفعل الذي يوصف به، نحو﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾[٣]وقَدَم صدقٍ. وعلى عكس ذلك: وزير شهرة.

[١٦٣٠] حديث: «**مَنْ أعمر أرضاً ليستْ لأحدٍ فَهُوَ أَحَقّ**»[٤].

قال الكرماني: فإن قلت: المستعمل (عمر) بدون الهمز. قلت: جاء: أعمر الله

---

(١) المسند ١/٦، ٥/٢٣٩، ٦/٩٣، والبخاري ـ جمعة ٢٩، ومناقب ٢٥، ومناقب الأنصار ١١، ومسلم إمارة ١٩.

(٢) أبو داود ـ إمارة ٤.

(٣) سورة القمر ٥٥.

(٤) البخاري ـ حرث ١٥.

بك منزلك. فمعناه: من أعمر أرضاً بالإحياء فهو أحق بها من غيره. وحذف متعلق أفعل التفضيل للعلم به.

وقال في التنقيح: (أعمر) بضم الهمزة أجود من الفتح.

وقال القاضي: كذا وقع رباعيّاً، والصواب عمر ثلاثياً. قال تعالى: ﴿وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾[1]، إلا أن يريد أنه جعل فيها: عمّاراً.

وقال ابن بطال: ذكر صاحب العين: أعمرت الأرض وجدتها عامرة، وليس هو بمراد هنا. وإنما يجيء هنا الثلاثة، ويمكن أن يكون: من اعتمر أرضاً، وسقطت التاء من الأصل.

[١٦٣١] حديث: «كانَ يكونُ عليَّ الصومُ من رمضانَ، فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلا في شعبان، من الشغلِ برسولِ اللهِ - ﷺ -»[2].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: (مِنْ) فيه للتعليل، أي: يمنعني الشغل من أجل رسول الله - ﷺ.

[١٦٣٢] حديث أم زرع: «قولها: زَوْجِي لحمُ جَمَلٍ غَثٌّ»[3].

قال الزركشي: يجوز في (غث) الرفع وصفاً للحم، والجر وصفاً لـ(جمل).

وقولها: (لا سهل) فيه ثلاثة أوجه: الفتح بلا تنوين، والرفع والجر مع التنوين، وإعرابها بالرفع على خبر مبتدأ مضمر. أي: لا هو. والنصب على إعمال (لا) مع حذف الخبر، أي: لا سهل فيه، والجر على الصفة لـ(جمل).

وقولها: (ولا سمين) بالرفع صفة لـ(لحم). وبالجر صفة لـ(جمل).

---

(١) سورة الروم ٩.

(٢) البخاري - صوم ٤٠، ومسلم - صيام ١٥١، ١٧٥، ١٧٧، والترمذي - صوم ٦٥.

(٣) البخاري - نكاح ٨٢، ومسلم فضائل الصحابة ٩٢.

قولها: (زوجي لا أبثّ خبره، إنّي أخاف أنْ لا أذره).

قيل: (الهاء) عائدة على الخبر، أي: إنه لطوله وكثرته، إن ذكرته لم أقدر على إتمامه. وإليه ذهب ابن السكيت. وقال غيره: إنها عائدة على (الزوج)، وكأنها خشيت فراقه إن ذكرته.

وتكون (لا) زائدة.

وقولها: (زوجي كَلَيْلِ تهامة لا حرّ ولا قرّ، ولا مخافة سآمة).

يجوز في الأربعة الفتح على أنها مبنية مع (لا) والخبر محذوف، أي: لا حر فيها. وكذا ما بعده، ويجوز الرفع.

قال أبو البقاء[1]: وكأنه أشبه بالمعنى، أي: ليس فيه حرّ فهو إما اسم (ليس) وخبرها محذوف. ويقوي الرفع ما فيه من التكرير[2].

قولها: (زوجي إذا دخل فَهِدَ)، بكسر الهاء وفتح الدال، فعل ماض، أي: نام وغفل عن معائب البيت التي يلزمني إصلاحها، مشتق من الفهد لاتّصافه بوصفه، فإن الفهد يوصف بكثرة النوم، ويحتمل أنه هنا اسم. ويكون خبر المبتدأ مضمراً أي: فهذا كقوله: (الحمو الموت).

قولها: (إذا خرج أَسِدَ) بكسر السين وفتح الدال، فعل ماض، أي: فَعَلَ فِعْل الأسد، لمدحه بالشجاعة.

قولها: (زوجي المسُّ مسُّ أرنب، والريحُ ريحُ زَرْنَب)، في (المس) و(الريح) ضمير مجرور محذوف، أي: منه، إذ لا بدّ من رابط، كقولهم: السمن منوان بدرهم. أي: منه، هذا إذا لم نقل: إن (أل) نائبة عن الضمير.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٩٤.

(٢) جاء في إعراب الحديث بعد ذلك قوله: وإما أن تبطل عمل (لا) فيكن مبتدأ محذوف الخبر.

قولها: (زَوْجِي مَالِك وَمَا مَالِك؟)، (ما) استفهامية بمعنى التعظيم مبتدأ وما بعده خبر.

قولها: (عكُومُها رَدَاح)، قيل: لا يجوز أن يكون (رداح) خبر لـ(عكومها)، لأنه مفرد و(عكومها) جمع عِكْم، كجلد وجلود، بل هو خبر لمبتدأ مضمر. أي: كل عظم منها رداح. وتعقب بأنه مصدر كالذهاب والطلاق، فيجوز أن يكون خبراً، أو يكون على طريق النسبة، كقوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[1]، أي: ذات انفطار.

قولها: (طَوْعُ أبيها، وطَوْعُ أمّها، وملءُ كسائها، وغيظُ جَارَتِها) في هذا من الألفاظ دليل لسيبويه في إجازته: مررت برجل حسن وجهه، خلافاً للمبرد والزجاج.

قولها: (والأوْطاب تمخض)، هو من نادر جمع الوطب، والمشهور: (وطاب) في الكثرة، و(أوطب) في القلة.

قولها: (وأراح عليّ نعماً ثريّا): حقه أن يقول ثرية، ولكن وجهه أن[2] كل ما ليس بحقيقي التأنيث، لك فيه وجهان في إظهار علامة تأنيثه في الفعل واسم الفاعل والصفة، وتركها.

[١٦٣٣] حديث: «مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تصيبُ المسلمَ إلاّ كفّر اللهُ بِهَا عنه حتّى الشوكة يُشاكها»[3].

قال الكرماني: (يشاكها) بالضم لما لم يسم فاعله.

قال الكسائي: يقال: شكت الرجل، أي: أدخلت في جسده شوكة، وشيك هو يشاك.

---

(١) سورة المزمل ١٨.

(٢) (أن) مكررة في أ.

(٣) المسند ٦/٨٨ والبخاري ـ مرضى ١، ومسلم ـ جنائز ٣.

فإن قلت: هو متعدّ إلى مفعول واحد، فما هذا الضمير؟ قلت: هو من باب وصل الفعل، أي: يشاك بها، فحذف الجار وأوصل الفعل الضمير.

(الشوكة) مبتدأ و(يشاكها) خبره. ورواية الجر ظاهرة، والضمير في (يشاكها) مفعوله الثاني، والمفعول الأول مضمر، أي: يشاك المسلم تلك الشوكة.

[١٦٣٤] حديث: «ليأتينّ على القاضي العدل يوم القيامة يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمرة»(١).

قال الطيبي: (يوم القيامة) قيل: هو فاعل (ليأتين)، و(يتمنى) حال من المجرور. والأوجه أن يكون حالاً من الفاعل، والراجع محذوف، أي: يتمنى فيه، ويجوز أن يكون (يوم القيامة) منصوباً على الظرف، أي: ليأتين عليه يوم القيامة من البلاء ما يتمنى أنه لم يقض، فإذن (يتمنى) بتقدير: أن، وقد عبر عن السبب بالمسبب، لأن البلاء سبب التمني.

[١٦٣٥] حديث: «كيفَ تِجدُكَ»(٢).

قال الزركشي: بالتاء المثاة في أوله، أي: كيف ترى نفسك من مرضك وهو من (وجدت) بمعنى (علمت)، ولذلك عداها إلى ضمير المخاطب، تقديره: كيف تجد نفسك ولا يستعمل ذلك إلاّ مع هذه الأفعال القلبية خاصة، ولا يقال: ضربتُني ولا تضربُك، وإنما يقال: ضربت نفسي، وتضرب نفسك، ويقال: وجدتُني، وتجدُك، وظننتُني، وتظنُّك.

وقال الطيبي: (تجد) من أفعال القلوب، ولذلك تجد فيه الفاعل والمفعول، و(كيف) سؤال عن الحال، أي: على أي حال تجد نفسك.

---

(١) المسند ٦/٧٥.

(٢) المسند ٦/١٣٧، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٥/٣٢٣، وله رواية أخرى في المسند ٥/٢٦ هي: (كيف تجدينك).

[١٦٣٦] حديث: «**بَلْ أَنَا وَارأْسَاه**»(١).

قال الكرماني: أي: أضرب أنا عن حكاية وجع رأسك وأسبقك بوجع رأسي، إذ لا بأس وأنت تعيش بعدي.

قال: وقولها: (واثكلياه) مندوب، إما المصدر فاللام مكسورة، وإما (الثكلى) صفة، فاللام مفتوحة.

[١٦٣٧] حديث: «**كانَ إذا اشتكى نفث على نفسه بالمُعَوِّذات**»(٢).

قال المظهري: حقه أن يقول بالمعوذتين، لأنهما سورتان، ولكن أتى بلفظ الجمع، إما على إجراء التثنية مجرى الجمع، أو لأنها تعني (المعوذات) هاتين السورتين، وكل ما يشبههما من الآيات.

[١٦٣٨] حديث: «**أَذْهِبِ الباسَ ربَّ الناسِ**»(٣).

قال الكرماني: هو منادى مضاف. (ولا شفاء إلا شفاؤك)، حصرتا تأكيداً لقوله: (أنت الشافي)، لأن خبر المبتدأ إذا كان معرفاً باللام أفاد الحصر، لأن الدواء لا ينفع إذا لم يخلق الله فيه الشفاء. و(شفاء لا يغادر سقماً) مكمل لقوله: (اشف)، والجملتان معترضتان بين الفعل والمفعول المطلق.

وقال الزركشي: (لا شفاء) بالبناء على الفتح، والخبر محذوف، أي: لا شفاء لنا، و(إلا شفاؤك) مرفوع بدلاً من موضع (لا شفاء). ومثله: (لا إله إلا الله، و(شفاء) بالنصب مصدر (اشف)، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ، أي: هو شفاء.

---

(١) البخاري ـ مرضى ١٦، أحكام ٥١، وابن ماجه ـ جنائز ٩.

(٢) المسند ٦/١٠٤، والبخاري ـ فضائل القرآن ١٤، ومسلم ـ سلام ٥١، وأبو داود ـ طب ١٩، وابن ماجه ـ طب ٣٨، وعين ١٠.

(٣) المسند ٤/٢٥٩، ٦/٤٤، والبخاري ـ مرضى ٢٠، ٣٨، ومسلم ـ سلام ٤٦ ـ ٤٩، وابن ماجه ـ طب ١٩، ٣٦، ٣٩، وأبو داود ـ طب١٨، والترمذي ـ دعوات١١١.

[١٦٣٩] حديث: «**من يلي من هذه البنات شيئاً فأحسنَ إليهنَّ كُنَّ له ستراً من النار**»[١].

قال الكرماني: (شيئاً) منصوب بنزع الخافض أي: بشيء.

[١٦٤٠] حديث: «**إذا أكلَ أحدُكم فنسيَ أن يذكرَ الله في طعامه، فليقل باسم الله أوله وآخره**»[٢].

قال الطيبي: أي: آكل أوله وآخره باسم الله ويكون الجار والمجرور حالاً من فاعل الفعل المقدر.

[١٦٤١] حديث: «**جاءَ أعرابيٌّ إلى النبي - ﷺ - فقال: تُقبّلون الصّبيان فما نقبّلَهم، فقال: أَوَ أملكُ لَكَ أنْ نَزَعَ اللهُ من قلبِك الرحمةَ**»[٣].

قال الزركشي: بفتح الواو على أن الهمزة للاستفهام التوبيخي، ومعناه النفي، أي: لا أملك، أي: لا أقدر أن أضع الرحمة في قلبك، ولم يضعها الله فيه. رواه مسلم. و(أملك) بغير ألف الاستفهام.

وقال الكرماني: الهمزة للاستفهام، والواو للعطف على مقدر بعدها، نحو: يقول: (وأنْ نزع) بفتح الهمزة مفعول (أملك)، أي: لا أملك النزع وإلا ما كنت أنزعه، أو حرف الجر مقدر، أي: لا أملك لك شيئاً، لأن نزع الله الرحمة من قلبك. وروي بكسرها.

[١٦٤٢] حديث: «**الملائكةُ تحدث في العنان الأمر يكون في الأرض، فتستمع**

---

(١) البخاري أدب ١٨.

(٢) ٦/١٤٣، ٢٠٨، وأبو داود أطعمة ١٥، والترمذي أطعمة ٤٧، وابن ماجه - أطعمة٧، والدارمي - أطعمة ١.

(٣) المسند ٦/٧٠، والبخاري - أدب ١٨، ومسلم - فضائل ٦٤، وابن ماجه أدب ٣.

الشياطين الكلمة فتُقِرُّها في أذن الكاهن»[1].

قال الزركشي: بضم أوله، وكسر القاف، وقيل: إنه بضم القاف، وفتح أوله. لأن كل فعل متعد مضعف، بالضم، وصححه السفاقسي.

وقال الطيبي: قوله: (يكون في الأرض)، يحتمل أن يكون حالاً من (الأمر)، أو صفة له على تأويل إرادة الجنس[2] كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[3] ... ...

وقوله: (قرّ الزجاجة) مفعول مطلق.

[١٦٤٣] حديث: «كان يأتي علينا الشهر ما توقد فيه نار إلا أن نُؤْتَى»[4].

قال المظهري: أي: لا نطبخ إلا أن نؤتى، فحينئذ توقد النار. ولو قيل: (أن نؤتى) منصوب بنزع اللام، على أنه مفعول له، لكان وجهاً حسناً لا غبار عليه، أي: لا نوقد لشيء من الأشياء إلا أن نؤتى، ولا حملنا على ذلك إلا إتيان اللحم، وإنما لم نقل: إنه منصوب على المفعول مطلقاً، بل قيدنا بنزع الخافض لفقدان الشرط، وهو انتفاء كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلل.

قال الطيبي: ظاهره يشعر بأنه استثناء منقطع، والأظهر أن يكون متصلاً، لأن:

(١) البخاري - بدء الخلق ١١، برواية: (الملائكة تتحدث).

(٢) في أ (الجر).

(٣) الشاهد لعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦، وهو لرجل من سلول في سيبويه والشنتمري ١/٤١٦، والعيني ٤/٥٨، والخزانة ١/١٧٣، وشرح التصريح ٢/١١١، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/٣٣٠، وابن عقيل ٢/٢٦، والسيوطي ١٠٧، والأشموني ١/١٨٠، والهمع ١/٩.

(٤) البخاري - رقائق ١٧ برواية: (.. ما نوقد فيه ناراً إلّا أن نؤتى باللحم)، ومسلم - زهد٢٨.

(أن نؤتى) مصدر، والوقت مقدر، فيكون المستثنى منه، المجرور فيه إلى الشهر، ويجوز أن يكون مستثنى ممّا يفهم من قوله: (إنّما هو التمر والماء)، والمعنى: ما المأكول إلا تمر وماء، إلا أن نؤتى بلحم، فحينئذ يكون المأكول لحماً.

[١٦٤٤] حديث: «**شخص بصر النبي - ﷺ - ثمّ قال: في الرفيق الأعلى**»(١).

قال الكرماني: هو متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، نحو: أدخلوني فيهم، وفي رواية: (اللهم الرفيق الأعلى).

قال الزركشي: منصوب بإضمار فعل: أي: أختار، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ محذوف، أي: اختياري.

[١٦٤٥] حديث: «**فهذا أوان وجدت انقطاع أَبْهَرِي**»(٢).

قال الزركشي: فيه الضم على خبر المبتدأ، وهو (هذا)، والنصب على الظرف، وقيل: لا يجوز فيه إلا ذلك، وبني لإضافته إلى مبني، وهو الفعل الماضي، لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

[١٦٤٦] حديث: «**مَا رأيتُ النبيَّ - ﷺ - مستجمعاً ضاحكاً**»(٣).

قال الطيبي: (ضاحكاً) وضع موضع ضحكاً، على أنه نصب على التميز، وإن كان مشتقّاً، كقولهم: لله درّه فارساً، أي: ما رأيته مستجمعاً من جهة الضحك.

قال في المقرب: استجمع السيل، اجتمع من كل موضع، واستجمعتْ للمرء أموره، اجتمع له ما يحبّه. وهو لازم كما ترى. واستجمع الفرس جرياً، نصب على التمييز، وأمّا قول الفقهاء: متسجمعاً شرائط الصحة فليس بثابت.

---

(١) البخاري - فضائل أصحاب النبي ٥.

(٢) المسند ١٨/٦، والدارمي - مغازي ١١.

(٣) المسند ٦٦/٦، ومسلم - استسقاء ١٦، وأبو داود - أدب ١٠٤.

[١٦٤٧] حديث: «**كنتُ أغتسلُ أنا والنبيّ ـ ﷺ ـ من إناءٍ واحدٍ ونحنُ جُنُبَان**»(١).

قال النووي: هذا جاء على أحد اللغتين في الجنب، أنه يثنى ويجمع، واللغة الأخرى أن يقال: رجل جنب ورجلان جنب، ورجال جنب، ونساء جنب. بلفظ واحد. قال تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً**﴾(٢)، وهذه اللغة أفصح وأشهر.

[١٦٤٨] حديث: «**الدُّنْيَا دَارُ مَنْ لاَ دَارَ لَهُ، وَلَهَا يجمعُ مَنْ لاَ عَقْلَ لَهُ**»(٣).

قال الطيبي: قدم الظرف على عامله في قوله: (ولها يجمع) دلالة على أن الجمع للدار الآخرة، التزود وهو محمود، ويحتمل أن يكون (لها) مفعول به لـ(يجمع) كقولك: لزيد ضربت، فإن المفعول بغير واسطة إذا قدم على الفعل جاز اقتران اللام لضعف العمل إذ ذاك.

[١٦٤٩] حديث: «**إيّاك ومحقّرات الذنوب فإن لها من الله طالباً**»(٤).

قال الطيبي: هو من باب التجريد كقوله: وفي الرّحمن للضعفاء كافٍ.

[١٦٥٠] حديث: «**كانَ يذكرُ اللهَ على كلّ أحيانه**»(٥).

قال الشيخ ولي الدين العراقي: (على) هنا بمعنى «في»، وهو للظرفية كما في قوله تعالى: ﴿**وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ**﴾(٦)، أي: في حين غفلة، ﴿**واتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾(٧)، أي: زمن ملكه.

---

(١) المسند ٦/٢١٠، ومسلم ـ حيض ٤٣، ٤٦، وأبو داود ـ طهارة ٣٩.

(٢) سورة المائدة ٦.

(٣) المسند ٦/٧١.

(٤) المسند ١/٤٠٢، ٥/٣٣١، ٦/٧٠ برواية: (إياكم ومحقرات الذنوب).

(٥) المسند ٦/٧٠، ١٥٣، ١٧٨، والبخاري ـ حيض ٧، أذان ١٩، ومسلم ـ حيض ١١٧، وأبو داود ـ طهارة ٩.

(٦) سورة القصص ١٥.

(٧) سورة البقرة ١٠٢.

[١٦٥١] حديث: «إنّ أولَ ما يُكفأ كما يُكفأ الإناء الخمرُ»[١].

قال الطيبي: خبر إن (الخمر)، والكاف في (كما يكفأ)، صفة مصدر محذوف: يعني ما يكفأ في الإسلام إكفاء ما في الإناء الخمر.

[١٦٥٢] حديث: «لا يجوزُ شهادةُ خائنٍ ولا خائنةٍ ولا القانع لأهل البيت»[٢].

قال الطيبي: اللام هنا بمعنى مع، فيكون حالاً من (القانع) والقائل الشهادة، أي: لا يجوز شهادة القانع، مقارنة لأهل البيت، ويجوز أن يكون صفة للقانع، واللام موصولة، وصلة الشهادة محذوفة أي: لا يجوز شهادة الذي يقنع مع أهل البيت.

[١٦٥٣] حديث: «مثلُ الّذي يقرأُ القرآن وهو حافظٌ له مع السفرةِ الكِرام»[٣].

قال الكرماني: فإن قلت: (مثل) مبتدأ و(مع السفرة) خبره، ولا ربط بينهما. وكذا في قوله: (ومثل الذي يقرؤه وهو يتعاهده وهو عليه شديد أجران). قلت: لفظ المثل زائد، والمثل بمعنى المثيل، يعني شبيهه مع السفرة، فكيف به؟.

[١٦٥٤] حديث: «كان إذا اشتكى إنسان الشيء منه أو كانت به قرحة قال بأصبعه باسم الله بتربة أرضنا بريقة بعضنا ليشفي سقيمنا»[٤].

قال البيضاوي: قوله: (بأصبعه) في موضع الحال من فاعل (قال)، و(بتربة أرضنا) خبر مبتدأ محذوف أي: هذه، والباء متعلقة بمحذوف خبر ثان أو حال منها العامل فيها معنى الإشارة، والتقدير: قال النبي ﷺ مشيراً بأصبعه باسم الله هذه تربة

---

(١) الدارمي ـ أشربة ٨.

(٢) المسند ٢/ ١٨١، وأبو داود ـ أقضية ١٦، والترمذي ـ شهادات ٢، وابن ماجه ـ أحكام ٣٠. وهو في المسند برواية: (وردّ شهادة القانع الخادم والتابع لأهل البيت).

(٣) الحديث في مشكاة المصابيح ١/ ٦٥٢ بروايتين الأولى: (الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة) والثانية: (مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجّة. . .).

(٤) أبو داود ـ طب ١٩.

أرضنا معجونة بريقة بعضنا، قلنا هذا القول، أو صنعنا هذا الصنيع ليشفي سقيمنا.

قال الطيبي: وعلى هذا (باسم الله) إلخ . . . مقول للقول صريحاً، ويمكن أن يقال: إن قوله (باسم الله) حال أخرى متداخلة، أو مترادفة على تقدير: قال متبركاً باسم الله، ويلزم منه أن يكون مقولاً، والقول الصريح: هذه تربة أرضنا.

[١٦٥٥] حديث: «**عَشْرٌ مِنَ الفِطْرةِ: قَصُّ الشاربِ** . . .» الحديث(١).

قال الشيخ ولي الدين العراقي: يجوز أن يكون (عشر) مبتدأ و(من الفطرة) خبره، و(**قصّ** الشارب) وما بعده بدل من عشر أو خبر لمبتدأ محذوف أي: هو. ويجوز أن يكون (قص الشارب) مبتدأ، و(عشر) خبر مقدم، و(من الفطرة) في موضع الصفة له.

قوله: (وانتقاص الماء).

قال الزمخشري في الفائق: انتقاص الماء أن يغسل مذاكيره ليرتد البول. فإن أريد بالمـاء البول، فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول. وإن أريد به الماء الذي يغسل به فيكون مضافاً إلى الفاعل على معنى التعدية، والانتقاص يكون متعدياً ولازماً.

[١٦٥٦] حديث: «**سُبُّوح قُدُّوس**»(٢).

قال النووي: هما بفتح السين والقاف وضمهما، والضم أفصح وأكثر.

قال الجوهري: كان سيبويه يقولهما بالفتح.

وقال الجوهري: كل اسم على فعّول، فهو مفتوح العين أي: الأول إلا السبوح والقدوس، فإن الضم فيهما أكثر.

---

(١) مسلم ـ طهارة ٤٩، وانظر مختصر صحيح مسلم ١/٧.

(٢) المسند ٦/٣٥، ٩٤، ١١٥، وأبو داود ـ صلاة ١٤٧، والنسائي ـ تطبيق ١١/٧٥.

قال القرطبي: وهما مرفوعان على خبر المبتدأ المضمر تقديره: أنت.

قال القاضي عياض: وقيل فيه: سبوحاً قدوساً على تقدير: أسبح، أو أذكر أو أعظم، أو أعبد.

[١٦٥٧] حديث: «كانَ إذَا خرجَ من الخَلاَءِ قال: غُفْرَانَكَ»(١).

قال في النهاية: هو مصدر منصوب بفعل مضمر تقديره: أطلب غفرانك.

قال النووي في شرح المهذب: (غفرانك) منصوب بتقدير: أسألك غفرانك.

والوجهان مقولان في قول الله تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾(٢)، والأول أجود.

[١٦٥٨] حديث: «فَأَشَارَ أن لا تلدُّوني قلنا: كراهيةُ المريضِ الدواءَ»(٣).

قال أبو البقاء(٤): (كراهية) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الامتناع كراهية. ويحتمل أن يكون بالنصب على أنه مفعول له، أي: نهانا لكراهية الدواء، أو مصدر، أي: كره كراهية الدواء.

قال عياض: الرفع أوجه من النصب.

[١٦٥٩] حديث: «زَوْجِي كَلَيْلِ تهامَة، لا حرّ ولا قرّ ولا مخافة ولا سآمة»(٥).

---

(١) المسند ٦/١٥٥، وأبو داود ـ طهارة ١٧، والترمذي ـ طهارة ٥، وابن ماجه ـ طهارة ١٠، والدارمي ـ وضوء ١٧.

(٢) سورة البقرة ٢٨٥.

(٣) البخاري ـ طب ٤/٩ باب اللَّدُود. وفيه كراهية المريض للدواء، ومسلم ـ طب ٧/٢٤ باب كراهية التداوي باللَّدُود.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٩٣.

(٥) البخاري ـ نكاح ٣/١٦٦ باب حسن المعاشرة مع الأهل، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٧/١٤٠ باب ذكر حديث أم زرع.

قال أبو البقاء[1]: يجوز في هذه الأسماء كلها الفتح على أنها مبنية مع (لا)، والخبر محذوف. مثل:

... ... فَأَنَـا ابــنُ قيسٍ لا براحُ[2]

ويقوي الرفع ما فيه من التكرير.

[١٦٦٠] حديث عاشوراء: «**فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ، كَانَ هُوَ الفَرِيضَةُ**»[3].

قال أبو البقاء[4]: يجوز (في الفريضة) الرفع على أن يكون (هو) مبتدأ و(الفريضة) خبره، والجملة في موضع نصب على أنه خبر كان، والنصب على أن يكون (هو) فصلاً لا موضع له، و(الفريضة) خبر (كان)، ومثله قوله تعالى: ﴿**إِنْ كَانَ هـٰذَا هُوَ الحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ**﴾[5] يقرأ بالرفع والنصب على ما ذكرنا.

[١٦٦١] حديث: «**إنَّ فِي العجوةِ العاليةِ شفاءً وإنَّها ترياقٌ أوّلَ البُكْرَةِ**»[6].

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٩٤، والنقل فيه اضطراب، فقد أغفل أبو البقاء قول، ويجوز الرفع.. ثم أورد شاهداً على الرفع.

(٢) الشاهد لسعد بن مالك القيسي في سيبويه والشنتمري ١/٢٨، والأصول ١/٥٥، وشرح التصريح ١/١٩٩، والسيوطي١٩٨، والخزانة ١/٢٢٣، ٢/٩٠، وهو بلا نسبة في الأشموني ١/٢٥٤، والمفصل ١٨، وهذا الشاهد على الرفع لا على البناء على الفتح.

(٣) المسند ٦/١٦٢، وبلفظ آخر في المسند ٦/٣٠، ٥٠، والبخاري ـ صوم ١/٢٢٤ باب صيام يوم عاشوراء، ومسلم ـ صيام ٣/١٤٦ باب صيام يوم عاشوراء والموطأ ١٩٩.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٩٥.

(٥) سورة الأنفال ٣٢.

(٦) المسند ٦/٧٧، ومسلم ـ أطعمة ٦/١٢٤ باب فضل تمر المدينة.

قال أبو البقاء[1]: الصواب: (ترياق) بالرفع والتنوين على أنه خبر (إنّ)، و(أولَ) بالنصب على أنه ظرف، أي: في أول البكرة، ويعضد ذلك حديث الزبير: (مَنْ تصبّحَ بسبعِ تمرات عجوة مما بين لابتيها، لم يضره ذلك اليوم سمّ ولا سحر)[2] وطريق لها أيضاً من جنس حديث الزبير وهو: (عَجْوَة العالية أوّل البكرة على ريق النفس).

وقال الطيبي: قوله: (أول البكرة) ظرف للخبر على تأويل أنها نافعة للسم، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَـهٌ﴾[3] أي: معبود فيها، وهذه الجملة معطوفة على الأولى، إمّا أنه على سبيل البيان، أو على أنه عطف الخاص على العام.

[١٦٦٢] حديث: «**ادْعُوا لِي بعضَ رُفَقَائِي قلت: أبو بكر قال: لا، قلت: ابن عمّك عليّاً قال: لا**»[4].

قال أبو البقاء[5]: كذا وقع في هذه الرواية، رفع (أبو بكر) ونصب (عليّ). ووجهه: أن يقدر في الأول: المدعو أبو بكر، أو المطلوب أو هو، وفي الثاني: ادعوا. انتهى.

وقال الحاكم في المستدرك: قد تواترت الأخبار أن اسم (أبي طالب) كنيته. قال: ووجد بخط علي بن أبي طالب الذي لا شك فيه، وكتبه: علي بن أبو طالب.

وقال محمد بن جرير الطبري: وذكر هذا الخط، كان (عليّ) أفضل وأفصح من أن يلحن، وإن كان كتبه كذلك، فيبقى أن يكون، لأن العرب تغفل ذلك في كتابتها

(١) إعراب الحديث النبوي ١٩٥.

(٢) الجامع الصغير ٢/٢٨٩.

(٣) سورة الزخرف ٨٤.

(٤) المسند ٦/٥٢ وفيه: (عليٌّ) بالرفع.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٩٧.

وكلامها، فتجعل مكان الواو ياء، ومكان الياء واواً فتقلب. ولذلك قرأ بعضهم: (الحَيّ القَيَّام)[1]،والصوم والصيام والصوام في أشكال لذلك كثيرة،فقس أن جُعِل مكان الياء من أبي واو. وقد فعلوا أكثر من ذلك، فكتبوا الصلاة وهي ألف بواو، وكذا الزكاة. وأما الذين قالوا إن ذلك اسمه فخطأ، فإن اسمه عبد مناة. انتهى.

وقال الزمخشري في الفائق، كتب النبي - ﷺ - لوائل بن حجر: من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية)، تُرِكَ في حال الجرّ على لفظه في حال الرفع لأنه اشتهر بذلك فجرى مجرى المثل الذي لا يغيّر، وكذلك قولهم: علي بن أبو طالب ومعاوية بن أبو سفيان. انتهى.

وقال أبو بكر بن طلحة، في شرح الجمل: إنما كتب بالواو على الأصل، لأن أصل (أب): أبو، والقراءة فيه على غير الخط. ونظيره قوله تعالى: ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾.

قال: هذا أحسن ما رأيت أن ينزل عليه.

وقال: وكذا قال ابن خروف في شرح سيبويه.

قال: وقراءته بالخفض على الأصل.

وقال الأستاذ أبو منصور: تكلم النحاة في رفع كنية أبيه في موضع الإضافة، فقالوا: لما جعلت رسماً أجراها مجرى اسم واحد.

وقال ابن هشام في تذكرته: من كتب وكتبه عليّ بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان، ففيه أقوال، أحدها: ما ظهر لي أنه كتب على أصل لام الكلمة ولا ينطق به، لو تكلم به إلاّ بالياء، كما كتبت: الصلٰوة، والربٰو بالواو.

والثاني: أن الواو في ذلك حشو، وأن الآخر طالب وأن الضمة والفتحة والكسرة تقع على الياء، لاختلاط الأب بما بعده، وكونه غير مضاف، وذلك لأن أبا طالب وأبا

(١) البقرة ٢٥٥ كما يلي: (الحيّ القيوم).

(٢) سورة البقرة ٢٨٣. ومنها: (... فليؤدّ الذي اؤتمن أمانته).

سفيان وأبا عمرو بن العلاء ليس لهم اسم غير ذلك. وذلك لأن أبا طالب وأبا سفيان، ومن قال: عبد مناة وصخر وزبان فقد غلط.

والثالث: أنه لا أصل للواو خطّاً لا لفظاً، إنما هي واو كتبت بخط المصاحف، قائمة منتصبة معرفة تعريف الواو فظن أنها واو. حكى ذلك ابن الأنباري. أي: في كتاب المصاحف.

والرابع: أنه على الحكاية، فكأن الرفع سابق في الأسماء، وهذه يغلب عليها الرفع فكتبت عليه، أي: الشخص الذي يقال له: أبو طالب.

[١٦٦٣] حديث: «**فلما سمع أبو بكر حسّه ذهب ليتأخر فأومأ إليه رسول الله - ﷺ - أن قُمْ كَمَا أنتَ**»(١).

قال الأندلسي في شرح المفصل: قولهم: كن كما أنت فيه وجهان: أحدهما: أن تكون (ما) بمعنى الذي، والكاف حرف خطاب، وبعض الصلة محذوف، أي أنت عليه.

والثاني: أن تكون كافة، وخبر المبتدأ محذوف أي: كما أنت كائن. ولو كان حرفاً لم يمتنع، لأن الحروف تكفّ بـ(ما). فإن قلت: ما معنى هذا التركيب؟

قلت: (ما موصولة)، و(أنت) مبتدأ، وخبره محذوف، أي: عليه أو فيه، والكاف للتشبيه، أي: كن مشابهاً لما أنت عليه. أي: يكون حالك في المستقبل مشابهاً لحالك في الماضي. أو الكاف زائدة، أي: الزم الذي أنت عليه وهو الإقامة، ومن هذا قول الشاعر:

... ... كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ(٢)

---

(١) المسند ٦/٢٢٤، والبخاري - أذان ٦٨، ومسلم - صلاة ٩٥، والنسائي - **أمامة** ٤٠.

(٢) الشاهد لزياد الأعجم في العيني ٣/٣٤٦، والخزانة ٤/٢٧٨، وبلا نسبة في: ابن عقيل ٢/١٣٣، والأشموني ٢/٢٣١، وصدره (فإنّ الحمر من شرّ المطايا). وانظر: معجم شواهد =

[١٦٦٤] حديث: «كانَ رجلٌ يدخلُ على أزواجِ النبي - ﷺ - مُخَنّث»(١).

قال أبو البقاء(٢): (مخنث) نعت لـ(رجل)، و(يدخل) خبر (كان). ويجوز تقديم الخبر على صفة المبتدأ. ويجوز أن تكون (كان) التامة. ويكون (يدخل) و(مخنث) صفتين لـ(رجل).

[١٦٦٥] حديث: «ذَاكِ جبريلُ»(٣).

قال أبو البقاء(٤): الجيد كسر الكاف لأن عائشة هي المخاطبة، والكاف تكون أبداً في مثل هذا على قدر المخاطب إن كان مذكراً فُتِحت، وإن كان مؤنثاً كُسِرت، وكذلك تثنى وتجمع على قدر المخاطب. ولو فتح الكاف في هذا الحديث جاز، لأن المؤنث إنسان فيكون التذكير راجعاً إلى معناه.

[١٦٦٦] حديث: «لَقَدْ أذْكَرَنِي كَذَا وكَذَا آية كنتُ أسقطْتُها»(٥).

قال القرطبي: قال ابن السيد البطليوسي: (كذاوكذا)، كناية عن الأعداد حقه أن ينصب.

قال: وإذا قال له: عندي كذا وكذا درهماً، فهي كناية عن الأعداد المضافة إلى المفرد من مائة إلى تسعمائة. ولا يجيز البصريون إضافة (ذا) إلى ما بعد، لأن المبهم لا يضاف. انتهى.

[١٦٦٧] حديث: «يُحْشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ حفاةً عراةً غُرْلاً، قلت: يا رسولَ اللهِ

= النحو الشعرية رقم ٢٦٨٥.

(١) المسند ٦/١٥٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٩٧.

(٣) المسند ٦/٧٤، ١٥٢، ٢٤١.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٩٩.

(٥) المسند ٦/٦٢، والبخاري - شهادات ١١، ومسلم - مسافرين ٢٢٤.

النساء والرجال جميعاً ينظرُ بعضُهم إلى بعضٍ»[1].

قال الطيبي: (النساء والرجال) مبتدأ. و(جميعاً) حال ساد مسد الخبر، أي: مختلطون، ويجوز أن يكون الخبر (ينظر بعضهم إلى بعض)، وهو العامل في الحال قدم اهتماماً كما في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ﴾[2]. وفيه معنى الاستفهام.

[١٦٦٨] حديث: **«إذا ذهب أحدُكم إلى الغائطِ فليذهبْ مَعَهُ بثلاثةِ أحجارٍ يستطيبُ بها»**[3].

قال الطيبي: (يستطيب) بالرفع مستأنف لأصله، والباء الأولى للتعدية. والثانية للآلة، كما في قولك: ضربت بالسوط.

[١٦٦٩] حديث: **«كَانَ لَا يرقدُ فيستيقظ إلّا تسوك»**[4].

قال الطيبي: (فيستيقظ) يجوز فيه الرفع للعطف وبكون النفي منصباً عليهما معاً، والنصب جواباً للنفي كقوله تعالى: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[5].

فإنه جواب لقوله: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[6] لأن الاستيقاظ مسبوق بالنوم كأنه مسبب عنه.

[١٦٧٠] حديث: **«إِنَّما كَانَ يُجْزِئُكَ أَنْ رأيته أَنْ تغسلَ مَكَانَهُ»**[7].

---

(١) المسند ١/٢٢٠، ٢٢٩، ٣/٤٩٥، ومسلم ـ جنة ٥٦، والترمذي ـ قيامة ٣، والنسائي ـ جنائز ١١٨، وابن ماجه ـ زهد ٣٣.

(٢) سورة الزمر ٦٧.

(٣) المسند ٦/١٣٣، وأبو داود ـ طهارة ٢١، والنسائي ـ طهارة ٣٩، والدارمي ـ وضوء ١١.

(٤) المسند ٦/١٢١، ١٢٣، ١٦٠، ٥/١٩٣، وأبو داود ـ طهارة ٣٠.

(٥) سورة الأنعام ٥٢.

(٦) سورة الأنعام ٥٢.

(٧) مسلم ـ طهارة ١٠٥.

قال القـرطبي : (أن رأيته) بفتح الهمزة روايتنا، ووجهها أنها مفعول بإسقاط حرف الجر تقديره: لأن رأيته، أو من أجل. وهي مع الفعل بتأويل المصدر. وكذلك (أن تغسل) مفتوحة أيضاً على تأويل المصدر، وهو الفاعل بـ(يجزئك).

[١٦٧١] حديث: «**كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَع**»(١).

قال الطيبي : (مِنْ) فيه لابتداء الغاية، أي : ابتداء اغتساله من جهة أربع.

[١٦٧٢] حديث: «**مَا غِرْتُ على امرأةٍ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ**»(٢).

قال الطيبي : (ما) الثانية يجوز أن تكون مصدرية وموصولة، أي : ما غرت مثل غيرتي، أو مثل الذي غرتها.

مسند ميمونة رضي الله عنها(٣)

[١٦٧٣] حديث: «**مَا لَكَ شَعِثاً(٤) رَأْسُكَ**»(٥).

قال أبـو البقـاء(٦): (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(لك) خبره. و(شعثاً) حال من الضمير في (لك)، أي : ما لك استقررت شعثاً و(رأسك) مرفوع (شعث).

(١) أبو داود ـ طهارة ١٢٧، جنائز ٣٥.

(٢) مسند ٥٨/٦، ٢٠٢، والبخاري ـ نكاح ١٠٨، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٧٤، ٧٥، ٧٦، والترمذي ـ بر ٧٠، ومناقب ٦١، وابن ماجه ـ نكاح ٥٦.

(٣) ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية. آخر امرأة تزوجها رسول الله، وآخر من مات من زوجاته، كان اسمها برة فسماها ميمونة. بايعت بمكة قبل الهجرة، عاشت ثمانين سنة، وتوفيت في سرف قرب مكة سنة (٥١) هـ ـ الأعلام ٣٠١/٨، أعلام النساء ١٣٨/٥، تهذيب التهذيب ٤٥٣/٢.

(٤) في أ (شعثاء) والتصويب من المسند ٣٣١/٦.

(٥) المسند ٣٣١/٦.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٢٠٢.

مِسند أم جُنْدُبِ الأَزْدِيَّة رضي الله عنها[1]

[١٦٧٤] حديث: «قلت: يا رسول الله إنّ ابني هذا ذاهبُ العقلِ فادعُ لَهُ، قال: ائْتِنِي بِمَاءٍ»[2].

قال أبو البقاء[3]: وقع في هذه الرواية (ائتني) بغير ياء بعد التاء. والوجه إثباتها لأنه أمر للمرأة، فهو مثل قولك: (ارْمِي)[4] يا مرأة. وإنما تحذف في خطاب المذكر، وقد يتكلّف تصحيح هذا بأن تجرى المرأة مجرى إنسان أو مخاطب كما قال الشاعر:

قامتْ تُبكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ ... مَنْ لِيَ مِنْ بَعدِكَ يَا عَامِرُ
تركتَنِي في الحيِّ ذَا غربةٍ ... قَدْ ذَلَّ مَنْ ليسَ لَهُ نَاصِرُ[5]

أراد إنساناً ذا غربة، وكان القياس: ذات غربة، ويجوز أن يكون اكتفي بالكسر عن الياء لدلالتها عليها.

---

(١) أم جندب الأزدية: أسلمت وبايعت الرسول وروت عنه، وروى عنها ابنها سليمان بن عمرو بن الأحوص، وعبد الله بن شداد، وأبو زيد مولى عبد الله بن الحارث.
ـ أعلام النساء ١/٢١٦، تهذيب التهذيب ١٢/٤٦١، أسد الغابة ٧٣٨٩.

(٢) المسند ٦/٣٧٩.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٢٠٤.

(٤) في أ (درى) والتصويب من إعراب الحديث النبوي ٢٠٤.

(٥) البيتان بلا نسبة في: الأصول ٢/٦٩٦، والسيرافي ١/١٣٣، وشرح المفصل ٥/١٠١، والإنصاف ٤٠٩، واللسان (عمر) ٦/٢٨٦.

مسند أم حبيبة رضي الله عنها[1]

[١٦٧٥] حديث: «إِنِّي كنتُ عَنْ هـٰذَا لَغَنِيَّة»[2].

قال ابن مالك[3]: فيه دخول لام الابتداء على خبر كان من أجل أنها واسمها وخبرها خبر (إنَّ). وفيه شذوذ. لأن خبر (إنَّ) إذا كان جملة فعلية، فموضع اللام منها صدرها نحو: ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُم﴾[4]، وإذا كانت اسمية جاز تصديرها باللام كقول الشاعر:

إِنَّ الكَرِيمَ لَمَنْ يَرْجُوهُ ذُو جِدَةٍ ... وَلَوْ تعذَّرَ إيسارٌ وتَنْوِيلُ[5]

وتأخيرها كقول الآخر:

فإنَّكَ مَنْ حاربتَهُ لمحاربٌ ... شقيٌّ، ومَنْ سالمتَهُ لَسَعِيدُ[6]

فكان موضع اللام من (كنت عن هذا لغنية). صدر الجملة. لكن منع من ذلك كونه فعلاً ماضياً متصرفاً. ومنع من مصاحبتها أول المعمولين كونه ضميراً متصلاً،

---

(١) واسمها رملة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهي بنت أبي سفيان، تزوجها عبيد الله بن جحش أولا، وهاجرت معه إلى الحبشة، ولما ارتد أعرضت عنه حتى مات، ثم تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعد أن عهد للنجاشي بعقد نكاحه عليها: أعلام النساء ١/٤٦٤، والأعلام ٣/٦٠.

(٢) البخاري ـ جنائز ٣١، ومسلم ـ طلاق ٦٢.

(٣) شواهد التوضيح ١٥١.

(٤) سورة النمل ٧٤.

(٥) الشاهد بلا نسبة في العيني ٢/٢٤٢، وشواهد التوضيح ١٥٢.

(٦) الشاهد لأبي عزة عمرو بن عبدالله في العيني ٢/٢٤٥، وهو بلا نسبة في الدرر ١/١١٥، والهمع ١/١٣٩، وشواهد التوضيح ١٥٢.

فتعينت مصاحبتها ثاني المعمولين مع أن (كان) صالحة لتقدير السقوط لصحة المعنى بدونها. فـ(كان غنية) بهذا الاعتبار خبر (إنّ) فتصحبه اللام لذلك.

[١٦٧٦] حديث: «**فلا تعرضِنّ عليّ بناتكن ولا أخواتكن**»(١).

قال الزركشي: ضبط بكسر الضاد وتشديد النون خطاب لأم حبيبة وسكون الضاد، وتخفيف النون خطاب لجماعة النسوة.

مسند أم سلمة رضي الله عنها(٢)

[١٦٧٧] **حديث: «أنّ امرأةً كانتْ تهراقُ الدماءَ على عهدِ رسول الله - ﷺ -»(٣).**

وفي لفظ: (تهراق الدم).

رواهما أبو داود.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: هذا من زيادة (أل) في التمييز. والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة. وصار المسند إليه منصوباً على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائداً.

وقال الأندلسي في شرح المفصل: الأصل: تهراق دماؤها، فلما جعلت المرأة

---

(١) المسند ٦/٢٩١، ٣٠٩، ٤٢٨، وابن ماجة - نكاح ٣٤، وأبو داود - نكاح ٦، والنسائي نكاح ٤٥، ٤٦، والبخاري - نكاح ١٠.

(٢) أسماء بنت يزيد الأنصارية، من أخطب نساء العرب، وفدت على الرسول (ﷺ) وبايعته في السنة الثانية للهجرة، حضرت اليرموك سنة ١٣ هـ، وتوفيت سنة ٣٠هـ، الإصابة ٨/١٢، ولسان الميزان ٦/٨٥٤، والدر المنثور ٣٦، وحلية الأولياء ٢/٧٦.

(٣) المسند ٦/٣٢٠، وأبو داود - طهارة ١٠٧، ١١٠، والنسائي طهارة ١٣٣، حيض ٣، والموطأ - طهارة ١٠٥، والدارمي - وضوء ٨٤.

هي المهراقة مبالغة ورفع ضميرها (تهراق). نصب (الدماء) على التشبيه بالمفعول به، وعلى جهة البيان، بحقيقة المهراق. ومثله قول جرير:

فلو ولـدتْ قفـيرةُ جِرْوَ كلبٍ لَسُـبَّ بذلـك الـجِـرْوِ الكِـلاَبَـا[1]

لمّا أضمر السبّ، وجعله المسبوب مبالغة واتساعاً في كثرة وقوع الفعل. وأخرج الكلاب على التفسير لبيان حقيقة المسبوب، نصب على التشبيه بالمفعول به.

وقال ابن الحاجب في أماليه: يجوز في (الدماء) الرفع والنصب. أما الرفع: فعلى البدل من الضمير في (تهراق) كأنه قيل: تهراق دماؤها. فجعل الفعل أولاً لها ثم أبدل. كما تقول: أعجبني الجارية وجهها، وحذف الضمير للعلم به. وأما النصب: فوجهه أن يكون بفعل مقدر كأنه لما قيل: تهراق، قيل: ما تهريق؟ فقال: تهريق الدماء، مثل لبيّك، يريد في التقدير، وإن اختلفا في الإعراب. ومثله كثير في كلامهم. ويجوز أن يكون منصوباً على التمييز وإن كان معرفة، كما ينتصب مثل قولك منه: مهراق الدماء. كقولك: زيدٌ حسنٌ الوجهَ، ويجوز أن يكون منصوباً على توهم التعدي إلى مفعول آخر، كأن المعنى: جعلها غيرها مهريق الدماء. انتهى.

وقال صاحب النهاية: قوله: (تهراق) كذا جاء على ما لم (يسم)[2] فاعله، أي: تهراق هي، و(الدم) منصوب على التمييز وإن كان معرفة، وله نظائر. أو يكون أجري مجرى: نُتج الفرس مهراً، ونُفِست المرأة غلاماً. ويجوز رفع (الدم) على تقدير: تهراق دماؤها، وتكون الألف واللام بدلاً من الإضافة كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾[3] أي نكاحها.

---

(١) الشاهد نسب لجرير في الخزانة ١/١٦٣، والدرر ١/٤٤، وهو بلا نسبة في الهمع ١/١٦٢، والخصائص ١/٣٩٧.

(٢) (يسم) ساقطة من أ.

(٣) سورة البقرة ٢٣٧.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي، كما شبه وصفه باسم الفاعل المتعدي، فأجاز ذلك بعض المتأخرين. فنقول: زيد قد تفقأ الشحم، أصله: زيد تفقأ شحمه، فأضمرت في (تفقأ)، ونصبت (الشحم) تشبيهاً بالمفعول، واستدل بما روي في الحديث: (كانت امرأة تهراق الدماءَ). ومنع من ذلك الأستاذ أبو علي الشلوبين. قال: لا يكون ذلك إلّا في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين. وقد تأوَّلوا الحديث على أنه على إسقاط حرف الجر، أو على إضمار فعل. أي: بالدماء، أو يهريق الله الدماء منها، وهذا هو الصحيح، إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب. انتهى.

[١٦٧٨] حديث: «فإذا هي قراءة مفسّرة حرفاً حرفاً»[١].

قال أبو البقاء[٢]: نصبها على الحال أي (مرتلة)[٣] نحو: أدخلتم رجلاً رجلاً، أي (مترتبين)[٤].

[١٦٧٩] حديث: «فازدادتْ عليهم كرامةً»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: هي تمييز، أي: ازدادت كرامتها، مثل: طيب به نفساً.

[١٦٨٠] حديث: «ذيولُ النساءِ شِبْرٌ. قلتُ: إذنْ تَبْدُوَ أقدامُهُنَّ، قال: فذراعاً»[٧].

قال أبو البقاء[٨]: رفع (شبر) على أنه خبر المبتدأ، ونصب (ذراعاً) بفعل محذوف، أي: فليجعلنه ذراعاً.

---

(١) المسند ٦/٢٩٤، برواية: (... وإذا هي تنعت قراءته مفسرة حرفا حرفا).

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٠٢.

(٣) في أ (مزيلة) وهو تصحيف.

(٤) في أ (مقربين) والتصويب من كتاب إعراب الحديث النبوي ٢٠٢.

(٥) المسند ٦/٣٠٧.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٢٠٢.

(٧) المسند ٦/٢٩٥، ٢٩٦، ٣١٥.

(٨) إعراب الحديث النبوي ٢٠٣.

[١٦٨١] حديث: «**إنما يكفيك أن تحْثِين على رأسِك ثلاثَ حَثَياتٍ من ماءٍ ثمّ تفيضِي على جَسَدِك**»[١].

كذا رواه النسائي، وفيه إهمال (أن) من النصب، حملاً على أختها (ما) المصدرية.

[١٦٨٢] حديث: «**فبِمَا يشبه الولد**»[٢].

قال الزركشي: فيه إثبات الألف مع (ما) وهو خلاف الفصيح، وأنه من تغيير الرواة، وقد حذفت من بعض النسخ.

[١٦٨٣] حديث: «**يَا رُبَّ كاسياتٍ في الدُّنيا عارياتٍ في الآخرةِ**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: الجيد جر (عاريات) على أنه نعت للمجرور بـ(ربّ) وأما الرفع فضعيف لأن (ربّ) ليست اسماً يخبر عنه، بل هي حرف جر. وأجاز قوم الرفع وهو عندنا على تقدير حذف مبتدأ. أي: هن عاريات.

وقال ابن مالك في توضيحه[٥]: أكثر النحويين يرون أن معنى (ربّ) التقليل، وأن معنى ما يصدّر بها المضيّ، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير. نصّ على ذلك سيبويه، ودلت شواهد النثر والنظم عليه، فأما نص سيبويه، فقوله في باب (كم): واعلم أن (كم) اسم، و(ربّ) غير اسم. فجعل معنى (ربّ) معنى (كم) الخبرية،

---

(١) رواية (أن تحثين) في النسائي ـ طهارة ١٤٩، ١٦٠، وهو برواية (أن تحثي) في مسلم ـ حيض ٥٨، وأبو داود ـ طهارة ٩٩، والترمذي ـ طهارة ٧٧.

(٢) البخاري ـ أنبياء ١، علم ٥٠، ومسلم ـ حيض ٣٢، والنسائي ـ طهارة ١٣٠، وابن ماجة ـ طهارة ٧، والمسند ٦/٢٩٢، ٣٠٦، ٣٧٧.

(٣) البخاري ـ فتن ٤/١٤٣ باب لا يأتي زمان إلّا الذي بعده أشرّ منه، والترمذي رقم ٢١٩٧.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٢٠٣.

(٥) شواهد التوضيح ١٠٤.

ولا خلاف في أن معنى (كم) التكثير. ولا معارض لهذا الكلام في كتابه، فصح أن مذهبه كون (رب) للتكثير لا للتقليل. وأما الشاهد على صحة ذلك فمنها (ما هو نثر[1])، ومنها نظم. فمن النثر قول النبي ـ ﷺ ـ: (يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتّصف بهذا من النساء كثير. ولذلك لو جعلت (كم) موضع (رب) لحسن. ونظائره كثيرة.

ومن شواهد هذا النظم قول حسّان:

رُبَّ حِلْمٍ أضاعَهُ عدمُ الما ... لِ وجهلٍ غَطَّى عليهِ النّعِيمُ[2]

وقول ضابئ البُرْجُمِي:

وربّ أمورٍ لا تضيُرك ضيرةً ... ولِلقلبِ من مَخْشَاتِهِنَّ وَجَيبُ[3]

وقول عدي بن زيد:

ربَّ مأمولٍ وراجٍ أملاَ ... قَدْ ثَنَاهُ الدّهرُ عن ذاكَ الأمَلْ[4]

واحترزت بقولي: في الغالب، من استعمالها في ما لا تكثير فيه كقوله:

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٢) لحسان بن ثابت في شرح ديوانه ٤٣٤، من قصيدة مطلعها:

منع النوم بالعشاء الهموم ... وخيال اذا تغور النجوم

(٣) الشاهد لضابئ بن الحارث البُرْجُمِي في العيني ٣١٨/٢، والسيوطي ٢/٤، وشواهد التوضيح ١٠٥، والأصمعيات ١٨٤، والشعر والشعراء ٣٥١، واللسان (قير) ٤٣٨/٦، والخزانة ٣٢٧/٤. وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٥١.

(٤) ديوانه ٩٩، وشواهد التوضيح (ط العراق) ص١٦٥.

أَلَا رُبَّ مولـودٍ ولـيسَ لَهُ أبٌ   وذِي ولـدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَـوَانِ[1]

يعني عيسى وآدم عليهما السلام، والصحيح أيضاً أن ما يصدّر بـ(ربّ)، لا يلزم كونـه ماضي المعنى، بل يجـوز مضيّه وحضـوره واستقبـاله. وقد اجتمع الحضور والاستقبال في؛ (يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة).

وقد اجتمع المضي والاستقبال في ما حكى الكسائيّ من قول بعض العرب، بعد الفطر لاستكمال رمضان: رُبَّ صَائِمةٍ لَنْ تصومه، وربّ قائمة لن تقومه.

وقد انفرد الاستقبال في قول أم معاوية:

يـا رُبَّ قائلـةٍ غـداً   يـا ويـحَ أمِّ مُعَـاوِيَـهْ

وقول الآخر:

فإن أهـلِكْ فربَّ فَتـىً سيبـكـي   عليَّ مهـذَّبٍ رَخْصِ الـبَـنَـانِ[2]

وقول الراجز:

يا ربَّ يومٍ لي لا أظـلَّلُهُ   أَرْمُضُ مِنْ تحـتُ وأُضْـحَى مِنْ عَلُهْ[3]

---

(1) الشـاهـد لرجـل من أزد السـراة، وقيل: هو لعمـر الجني في سيبويه والشنتمري ١/٣٤١ - ٢/٢٥٨، والخـزانـة ١/٣٩٧، والعيني ٣/٣٥٤، والسيوطي ١٣٦، والكـامـل ٢/١١٤، والخصائص ٢/٣٣٣، والمفصل ١٩٦، والهمع ١/٥٤، وشرح المفصل ٤/٤٨.

(2) الشاهد لجحدر بن مالك في السيوطي ١٣٩، وشواهد التوضيح ١٠٦، والخزانة ٤/٤٨٤.

(3) البيتـان لأبي الهجنجـل في مجـالس ثعلب ٤٩٨، ولأبي ثروان في العيني ٤/٥٤٥ وشـرح التصـريح ٢/٣٤٦، وبـلا نسبة في الدرر ١/١٧٢، والهمع ١/٢٠٣، ٢/٢١٠ والأشموني ٢/٢٧١، وشرح المفصل ٤/٨٧.

ومع ذلك فالمضي أكثر من الحضور والاستقبال.

ومن شواهده قول امرىء القيس:

أَلَا رُبَّ يومٍ لَكَ منهنَّ صالح ولا سيّما يوم بدارةِ جُلْجُلِ[1]

وقال الأندلسي في شرح المفصل: اعلم أن أصل (رب) للتقليل، ثم يعرض لها المجاز للمبالغة وغيرها، فتحمل على (كم) في التكثير، ويحمل عليها.

أيضاً (كم) في التقليل. وذلك لا يخرجها عن حقيقة أصل وضعها، حتى تجعل للتقليل والتكثير معاً، لأن المجاز عارض. هذا كما أن الذم قد يستعمل في موضع المدح كقولهم: ما أشعره قاتله الله. ولا يخرج ذلك عن الحقيقة.

وقال القاضي عياض: أكثر الروايات بخفض (عارية) على الوصف. وقال غيره: الأولى الرفع.

وقال السهيلي: الأحسن عند سيبويه الخفض على النعت، لأن (ربّ) عنده حرف جر تلزم صدر الكلام. ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ، والجملة في موضع النعت، أي: هي عارية، والفعل الذي يتعلق به (ربّ) محذوف. واختار الكسائي أن يكون (ربّ) اسماً مبتدأ، والمرفوع خبرها. وإليه كان يذهب شيخنا ابن الطراوة. انتهى.

وقوله أول الحديث: (استيقظَ النبيُّ ﷺ ذات ليلة).

قال الكرماني: أي: في ليلة ولفظ «ذات»[2] مقحم للتأكيد.

الزمخشري: هو من باب إضافة المسمى إلى اسمه.

الجوهري: أما قولهم: ذات مرة. وذو صباح فهو من باب ظروف الزمان التي لا تتمكن. تقول: لقيته ذات يوم وذات ليلة.

---

(١) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ١٤٥، وشرح الزوزني ٨٣، والخزانة ٢/٦٣، وهو بلا نسبة في المغني ١٨٦.

(٢) ذات ساقطة من أ.

وقوله: (سبحانَ اللّهِ)، العرب تقوله في ذلك في مقام التعجب. وقال بعض: إنه من ألفاظ التعجب.

وقوله: (ماذا أنزل الليلة من الفتن؟)، (ما) استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم. ويحتمل أن تكون نكرة موصوفة، والليلة بالنصب. انتهى.

وقال ابن هشام في المغني: (ماذا) تأتي في العربية على أوجه، أحدها: أن تكون (ما) استفهاماً. و(ذا) إشارة نحو: ماذا التواني.

والثاني: أن تكون (ما) استفهاماً و(ذا) موصولة نحو:

أَلَا تسألانِ المرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ[1] ... ...

الثالث: أن تكون (ماذا) كله استفهاماً على التركيب كقولك: لماذا جئت؟

الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي، على خلاف في تخريج قول الشاعر:

دَعِي مَاذا علمتِ سأتَّقِيهِ[2] ... ...

الخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة كقوله:

أنوراً سرع ماذا يا فروق[3] ... ...

---

(١) قائله لبيد في ديوانه ٢٥٤، وسيبويه ١/٤٠٥، والخزانة ٢/٥٥٦، وعجزه:
أنحْب فيقضي أم ضلال وباطل.

(٢) جعله السيوطي ٦٩ من قصيدة المثقب العبدي، وصاحب الخزانة ٢/٥٥٤ نفى ذلك، ولم يعزه سيبويه ١/٤٠٥، ونسبه العينى في ١/٤٨٨ لسحيم بن وائل، وتمامه: ولكن بالمغيّب نبّيني.

(٣) البيت لزغبة الباهلي، وتمامه: وحبل الوصل منتكث حذيقُ

السادس: أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) زائدة. واختاره جماعة منهم ابن مالك في نحو: ماذا صنعت.

[١٦٨٤] حديث: **«أنّ امرأة قالت: يا رسول الله، إنّ ابنتي تُوُفِّيَ عنها زوجُها وقد اشتكت عينُها»**(١).

قال الزركشي: يجوز ضم النون على أن (العين) هي المشتكية، وفتحها، ويكون في (اشتكى) ضمير الفاعل: وهي المرأة الحادّة. وقد رجح الأول بما وقع في رواية (عيناها).

قولها: (ثم تؤتى بدابة حمار أو شاه) بدل من دابة.

قولها: (قلّما تفتض بشيء إلا مات).

قال الطيبي: (ما) في (قلّما) مصدرية، ويجوز أن تكون كافة.

قولها: (فحشوا عينها) أصله: (حَشُيُوا) بوزن عَمِلُوا فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت. واجتمع ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء، لاجتماع الساكنين وضمت الشين لتصبح العين.

قولها: (فلا أربعةَ أشهرٍ وعشراً).

قال الزركشي: لا: نفي للكلام السابق. ويجب الوقف عليه، لأنّه نهي عن الرخصة التي سَأَلَتْ. ثم أكد ثانياً، فقال: أربعة أشهر وعشراً، وهو منصوب بفعل مضمر، أي: لتكمل أو لتقعد.

[١٦٨٥] حديث: **«الّذي يشربُ في آنيةِ الفضّةِ إنما يجرجر في جهنّم بطنه ناراً»**(٢).

---

(١) المسند ٦/٢٩١، والبخاري ـ طلاق ٤٦، وأبو داود ـ طلاق ٤٣، ٤٦، والنسائي ـ طلاق ٦٣، وابن ماجه ـ طلاق ٣٤، والموطأ ـ طلاق ١٠١.

(٢) المسند ٦/٩٨، ٣٠١، ٣٠٦، والبخاري ـ أشربة ٢٨، ومسلم ـ لباس ١، ٢، وابن ماجه ـ =

قال النـووي: المشهـور في (النـار) النصب، فالفاعل ضمير الشارب، والنار المشروب. يقال: جرجر فلان الماء، إذا جرعه جرعاً بصوت. أي: كأنما يجرع نار جهنم، وأما بالرفع فمجاز، لأن نار جهنم لا تجرجر في جوفه حقيقة.

وقال الزركشي: روي بالنصب والرفع، فمن نصب جعل الجرجرة بمعنى الصّبّ أي، إنما يصب في بطنه نار جهنم. ومن رفع فالجرجرة الصوت وفي رواية (يجرجر ناراً من نار جهنم) وهو يقوي رواية النصب.

وقال ابن السّيد: من رفع فعلى خبر (إنّ)، وجَعْل (ما) بمعنى الذي، كأنه قال: الـذي يجرجر في بطنه نار جهنم. ومن نصب، جعل (ما) صلة. لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[1] برفعه ونصبه على الوجهين.

قال: ويجب إذا جعلت (ما) بمعنى الذي أن تكتب منفصلة من (أن).

[١٦٨٦] حديث: **«كانَ يأمرُني أنْ أصومَ ثلاثةَ أيامٍ من كلِّ شهرٍ أولُها الإثنين والخميس»**[2]

قال الأشـرفي: القياس من جهـة العربية: الاثنان بالألف مرفوعاً على أنه خبر للمبتدأ الذي هو (أولها).

لكن يمكن أن يقال: جعل اللفظ المثنى عَلَماً لذلك اليوم، فأعرب بالحركة لا بالحرف. أو يقال: تقديره: أولهما يوم الاثنين، فحذف المضاف، وأبقي المضاف إليه على حاله.

= أشربة ١٧، والدارمي ـ أشربة ٢٥، والموطأ ـ صفة النبي ١١.

(١) سورة طه: ٦٩.

(٢) المسند ٤/١٩ بلفظ مقارب، والبخاري ـ تهجد، ٥٩، ٦٠، أنبياء ٣٧، أدب ٨٤، والترمذي ـ صوم ٥٣، وابن ماجه ـ صيام ٢٩.

وقال الطيبي: يمكن أن يقال: إن (أولها) منصوب. وكذا (الاثنين) بفعل مضمر، أي: أولها الاثنين.

[١٦٨٧] حديث: «شكوتُ إلى رسولِ اللهِ - ﷺ - أنّي أشتكي»[(١)].

قال الطيبي: (أني أشتكي) مفعول (شكوت مرضي).

[١٦٨٨] حديث: «لا يحْرُمُ من الرّضاعِ إلاّ مَا فتّق الأمعاء من الثدي»[(٢)].

قال الطيبي: (ما) في قوله: (إلا ما فتق) موصولة. وضمير الفاعل حال مقدرة، كقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتاً﴾[(٣)]، أي: حال كونه ممتلئاً في الثدي فائضاً منها، ولو قيل: من الثدي، لم يفد هذه الفائدة.

مسند أم شريك رضي الله عنها[(٤)]

[١٦٨٩] حديث: «أمَرَنا أن نخرج الحيّض يوم العيدين»[(٥)].

قال ابن مالك[(٦)]: في هذا الحديث اليوم المضاف إلى العيدين، وهو في المعنى مثنى. ولو روي بلفظ التثنية، على الأصل، وبلفظ الجمع - لأِمْنِ اللّبس - لجاز. ففيه

---

(١) البخاري - صلاة ٧٨، حج ٦٤، ٧٤، أدب ٦٨، وأبو داود - مناسك ٤٨، والنسائي - حج ١٣٨، وابن ماجه - مقدمه ١١، والموطأ - حج ١٢٣.

(٢) المسند ١/٤٣٢، الترمذي - رضاع٥ برواية (يحرم من الرضاعة إلاّ ما فتّق الأمعاء في الثدي).

(٣) سورة الأعراف ٧٤.

(٤) من ربات البر والإحسان واليسار، كان ينزل عليها الضيفان، فتنفق عليهم ابتغاء وجه الله، تزوجها رسول الله (ﷺ)، انظر ترجمتها في: أعلام النساء ٢/٢٩٦ وتهذيب التهذيب ١٢/٤٧٣.

(٥) البخاري - كتاب الصلاة (٨) - باب وجوب الصلاة في الثياب (٤٦) في سنن أبي داود.

(٦) شواهد التوضيح ٦٠.

وفي أمثاله ثلاثة أوجه: فمن الوارد بالإفراد ما في حديث الوضوء من قول الراوي: (ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما). ومنه ما حكى الفراء من قول بعض العرب: أكلت رأس شاتين. ومنه قول الشاعر:

حَمَامَةَ بَطْنِ الوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي[1] ... ...

ومن الوارد بلفظ التثنية قول الشاعر:

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بنوافذٍ كنوافذِ العُبُطِ الّتي لا تُرْقَعُ[2]

ومن الوارد بلفظ الجمع قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾[3] و﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[4]، وقوله ﷺ: (أزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه). وقد اجتمعت التثنية والجمع في قول الراجز[5]:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مثلُ ظُهُورِ التُّرسَيْنْ

ويلحق بهذا توحيد المثنى المعبر عنه بواحد. كالتعبير عن الأذنين والعينين بحاسة. فإجراء هذا النوع مجرى الواحد جائز. كقوله ﷺ: (من أفرى الفرى أن يُريَ عينيه ما لم تر) ولو راعى اللفظ لقال: ما لم تَرَيَا. ومثل الحديث قول الشاعر:

---

(١) للشماخ في ديوانه ٤٣٨، ٤٤٠، والعيني ٤/٨٦، وهو لتوبة بن الحمير في الدرر ١/٢٦، والأغاني ١١/٣٩٩٤، والشعر والشعراء ٤٤٦.

(٢) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٤٠، والدرر ١/٢٧ واللسان (خلس) ٧/٣٦٦، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٦١، والهمع ١/٥١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٥٢٢.

(٣) سورة الأعراف ٢٣.

(٤) سورة التحريم ٤.

(٥) قائلهما خطام المجاشعي أو هيمان بن قحافة، سيبويه (هارون) ٢/٤٨، والخزانة ٣/٣٧٤، والعيني ٤/٨٩، وابن يعيش ٤/١٥٥، والهمع ٢/٦٢.

وكــأنّ في الـعــينينِ حبَّ قرنـفــلٍ أو سُنْـبُــلًا كُحِــلَتْ بِهِ فَانْــهَــلَّتِ(١)

[١٧٠٠] حديث: «**أنه ﷺ دخل على عائشة فقال: أعندكم شيء؟ قالت: لا، إلاّ شيء بعثت به إلينا نسيبة**»(٢).

قال ابن مالك(٣): فيه شاهد على إبدال ما بعد (إلا) من محذوف، لأن الأصل: لا شيء عندنا إلا شيء بعثت به.

[١٧٠١] حديث: «**نهى النبي - ﷺ - ولا تمس طيباً**»(٤).

قال الكرماني: (ولا تمس طيباً) إلا أدنى طهرها. أي في أول طهرها.

وقولها: (نبذة منصوب بفعل مقدر. أي: تمس نبذة، أو بدل عن (طيباً).

مسند أم عطية رضي الله عنها(٥)

[١٧٠٢] حديث: «**أن حفصة قالت لها: أسمعت رسول الله - ﷺ - قالت: بأبي نعم**»(٦).

قال ابن مالك في توضيحه(٧): فيه أربعة أوجه، أحدهما: سلامة الياء، الثاني:

(١) الشاهد لسلمى بنت ربيعة في أمالي ابن الشجري ١/١٢١، والخزانة ٣/٤٠٢، ونوادر أبي زيد ١٢١، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٦١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٤١٤.

(٢) البخاري - كتاب الهبة ٥١، باب قبول الهدية ٧. حديث ٧٢٢.

(٣) شواهد التوضيح ٢٠٥.

(٤) المسند ٥/٨٥، والبخاري - طلاق ٤٩، وأبو داود - طلاق ٤٦ والدارمي - طلاق ١٣.

(٥) يقال نسيبة بنت كعب، ويقال بنت الحارث، روت عن النبي (ﷺ)، قال ابن عبد البر: كانت تغزو مع الرسول (ﷺ) تمرض المرضى، وتداوي الجرحى: تهذيب التهذيب ١٢/٤٥٥.

(٦) البخاري - حيض ٢٣، والنسائي - حيض ٢٢.

(٧) شواهد التوضيح (ط العراق) ٢٥٥.

ليس في أصل المحقق. والثالث: سلامة الهمزة وإبدال الياء ألفاً. والرابع: إبدال الهمزة ياء. والياء ألفاً.

[١٧٠٣] حديث: «**لا تحدّ امرأة على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً**»(١).

قال الطيبي: الاستثناء في قوله: (إلا على زوج) متصل. وإذا جعل قوله: (أربعة أشهـر) منصوباً بمقدر بياناً لقوله: (فوق ثلاث)، أي: أعني أو أذكر. فهو من باب قولك: ما اخترت منك رفيقاً. لكون ما بعد (إلا) مستثنى. فيقدم المفسر. أي: أعني أربعة أشهر إلا على زوج. أو من قولك: ما ضرب أحد أحداً إلا زيدٌ عمراً. وإذا جعل معمولاً بفعل مضمر، كأن منقطعاً. فالتقدير: لا تحدُّ امرأة على ميت فوق ثلاث لكن تحد على زوج أربعة أشهر وعشراً.

مسند أم فروة رضي الله عنها(٢)

[١٧٠٤] **حديث: «أفضل الأعمال الصلاة لوقتها»**(٣).

قال الطيبي: اللام للتأكيد، وليس كما في قوله: ﴿قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾(٤)، أو وقت حياتي. لأن الوقت مذكور. ولا كما في قوله ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾(٥) أي: قبل عدتهن، لذكر لفظه الأول، فيكون تأكيداً.

---

(١) المسند ٥/٨٥، وأبو داود ـ طلاق ٤٣، ٤٦، وانظر البخاري ـ حيض ١٢.

(٢) جدة القاسم بن عنام، من راويات الحديث، أسلمت، وبايعت رسول الله (ﷺ)، وروت عنه: أعلام النساء ٤/١٦٠.

(٣) مسلم ـ ايمان ١٤٠.

(٤) سورة الفجر ٢٤.

(٥) سورة الطلاق ١.

مسند أم قيس بنت محصن الأسدية رضي الله عنها(١)

[١٧٠٥] حديث: «أنّها أتت النبيَّ - ﷺ - بابنٍ لها قد أعلقتْ عليه من العُذْرَةِ»(٢).

قال الخطابي: أكثر المحدثين يروونه هكذا، والصواب رواية سفيان: أعلقت عنه.

قال ابن العربي: يقال: أعلقت عن الصبي: إذا عالجته من العذرة، وذلك بأن تحنكه بالإصبع، أي: ترفع حنكه بإصبعك.

وقال غيره: قد يجيء (على) بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿**إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**﴾(٣)، أي: عنهم.

وقوله: (علام تدغرن أولادكنّ بهذا العلاق) بفتح العين. وفي رواية: (الأعلاق). **قال** بعضهم: وهو الصواب، لأنه مصدر: أعلقت عنه، وقال ابن الأثير: يجوز أن يكون العلاق هو الاسم منه.

مسند أم كلثوم القرشية رضي الله عنها(٤)

---

(١) راوية من راويات الحديث، أسلمت قديماً بمكة، وهاجرت إلى المدينة، روت عنه صلى الله عليه وسلم أربعة عشر حديثاً، أعلام النساء ٤/٢٢٤.

(٢) المسند ٦/٣٥٥، ٣٥٦، والبخاري - طب ٢١، ٢٣، ٢٦، ومسلم - سلام ٨٦، ٨٧، وأبو داود - طب ١٣، وابن ماجه - طب ١٣.

(٣) سورة المطففين ٢.

(٤) أم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبّد الأسد المخزومية ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وراوية من راويات الحديث. روت عن النبي وعن أم سلمة أم المؤمنين وروت عنها أم موسى بن عقبة - أعلام النساء ٤/٢٥١، أسد الغابة ٧٥٧٤.

[١٧٠٦] حديث: «إنّي قَدْ أهديتُ إلى النّجاشيّ حُلَّةً وأواقٍ مِنْ مِسْكٍ»[1].

قال أبو البقاء[2]: الوجه (وأواقيّ) بفتح الياء، وتشديدها، لأن الواحدة (أوقيّة)، وقـد سمع تخفيف الياء، قالوا: أوقية وأواقي، وعلى كلا الوجهين ينبغي أن يكتب بالياء، ويفتح في الوصل، لأنه منصوب معطوف على «حُلَّة»، ولا وجه لحذف الياء بحال، فإن قيل: لم لا يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: ومعهما أواق. فعند ذلك يجوز أن تكتب بغير ياء؟ قيل: هذا إضمار وتأويل لا يُحتاج إليه، لضعفه في المعنى، لأنك إذا قدرت ذلك لم يلزم أن يكون (الأواقي) هدية من الرسول ﷺ، كما كانت (الحُلَّة) منه، بل يجوز أن يكون صحبت الحلة، ولم تكن هدية.

[١٧٠٧] حديث: «ولمْ أسمعْه يرخصُ فِي شيءٍ مما يقول الناس كذب»[3].

قال الطيبي: (كذب) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف مقول للقول، و(مما يقول) بيان لقوله: (في شيء)، أي: في شيء من أقوال الناس هو كذب. وإن روي منصوباً، كان مفعولاً مطلقاً، أي: يقول قولاً كذباً. وإن روي مجروراً كان صفة أخرى لـ(شيء).

مسند أم معبد[4] رضي الله عنها

[١٧٠٨] حديث: «فَإنَّكَ تعلمُ خَائِنَةَ الأعين»[5].

---

(١) المسند ٦/ ٣٧٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٠٤.

(٣) مسلم ـ بر ١٠١.

(٤) أم معبد بنت كعب بن مالك الأنصارية، من راويات الحديث: أعلام النساء ٥/ ٦٣.

(٥) لم أقف عليه.

قال في الكشاف[1]: الخائنة صفة للنظرة، أو مصدر بمعنى الخيانة، كالعافية بمعنى المعافاة، ولا يحسن أن يراد الخائنة من (الأعين)، لأن قوله: (وما تخفي الصدور)[2] لا يساعد عليه.

قال الطيبي: يريد أنه لا يجوز أن يجعل الإضافة محضة، بل تكون إضافة العامل إلى معمولة، ليناسب قرينته في العمل، كأنه قيل: يعلم نظرة الأعين وخيانتها وما تخفي الصدور.

مسند أم هانئ[3] رضي الله عنها

[١٧٠٩] حديث: «دخلَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ، فقال: عندك شيء؟ فقلت لا إلاّ كِسَر يابسة وخلّ»[4].

قال الطيبي: المستثنى منه محذوف، والمستثنى بدل منه، ونظِيره: (ما أقفر بيت من أدم فيه خلّ)، (من أدم) متعلق بـ(أقفر) وقوله: (فيه خلّ) صفة (بيت) وقطّ فصل بين (الموصوف)[5] والصفة بأجنبي، ولا يجوز. ويمكن أن يقال إنه حال، وذو الحال على تقدير الموصوفية، أي: بيت من البيوت.

---

(١) قول الزمخشري في الكشاف ٣/٤٢١، تفسير أية ١٩ من سورة غافر.

(٢) سورة غافر ١٩. ولكنها هنا جزء من الحديث.

(٣) فاختة بنت أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية القرشية، أخت أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، روت عن النبي (ﷺ) ٤٦ حديثاً، وتوفيت بعد سنةِ ٤٠هـ: أعلام النساء ٥/٢٠٤، الاستيعاب بهامش الإصابة ٤/٤٧٩، تهذيب الكمال ٤٣٠.

(٤) الترمذي ـ أطعمة ٣٥.

(٥) زيادة على الأصل ليستقيم المعنى.

مسند امرأة من غِفَار رضي الله عنها

[١٧١٠] حديث: «فَوَاللهِ لنزلَ رسولُ اللهِ ﷺ إلى الصّبح»[١].

قال أبو البقاء[٢]: تقديره: لقد نزل، وهو جواب القسم، كقول امرئ القيس:

حلفــتُ لَهَــا باللهِ حلفــةَ فاجــرٍ   لَنَـامُـوا فَمَا إنْ مِنْ حديثٍ وَلاَ صَالِ[٣]

وقولها: (إلى الصبح) أي: إلى صلاة الصبح ليصليها.

أحاديث مرسلة لم يقف على صحابتها، ولا على أسانيدها، وآثار

[١٧١١] حديث: «أَنَا أفصحُ العربِ بيدَ أَنّي مِنْ قُرَيْش»[٤].

قال ابن النحاس في التعليقة: غير أني من قريش. وقيل: معناه: على أني من قريش.

[١٧١٢] حديث: **«يحملُ هذا العلمَ مِنْ كلِّ خَلَفٍ عُدُولُه، يَنْفُونَ عَنْهُ تحريفَ الغَالِين»**[٥].

قال الطيبي: يحتمل أن تكون (من) تبعيضية، في موضع فاعل (يحمل)،

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) إعراب الحديث ١٣٩، وكلام أبي البلقاء عن حديث آخر مناظر لهذا الحديث.

(٣) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، والأصول ١/١٨٢، والسيوطي ١١٨، والدرر ١/٩٦، والخزانة ٤/٢٢١، وشرح المفصل ٩/٢٠، وشواهد التوضيح ١٦٨.

(٤) ليس في الكتب الصحاح، وجاء في النشر ١/٢٢٠، وكشف الخفاء ١/٢٠٠، والمقاصد الحسنة ٩٥ أنّ معناه صحيح ولكن لا أصل له.

(٥) أخرجه العقيلي (١/٩، ١٠) وابن عدي (١/١٥٢، ١٥٣) وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣١)، وذكره الهيثمي في المجمع (١/١٤٠)

و(عدوله) بدل منه، وأن تكون بيانية على طريقة: لقيني منك الأسد. جر من الخلف الصالح العدول، وهم هم كقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إلى الخَيْرِ﴾(١).

وقوله: (ينفون)، إما حال من الفاعل، أو استئناف، وهو الأوجه. كأنه قيل: (لِمَ اختص هؤلاء بهذه المنقبة العلية؟ فأجيب: لأنهم يحمون مشارع الشريعة، ومتون الروايات من تحريف الذين يغلون في الدين.

[١٧١٣] حديث: «الفكاهة مقودة إلى الأذى»(٢).

قال ابن يعيش في شرح المفصل: قالوا: مشورة وهي مفعلة من الشورى وهو شاذ، والقياس: مشارة كمقالة، وهي مفعلة، من الشورى كمقالة ومعانة. وقالوا: وقع الصيد في (مصيدتنا) وقالوا: مقودة وهي مفعلة من القود. وفي الحديث: «الفكاهة مقودة إلى الأذى». وقرأ قتادة: (لَمَثُوبَة)(٣) وهي مفعلة من الثواب. والقياس: مثابة. وحكى أبو زيد: هذا شيء مطيبة للنفس وهذا شراب مبولة، فهذا في الاسم كاستحوذ. وأغيلت المرأة في الفعل كأنهم أخرجوا بعض المعتل عن أصله تنبيهاً عليه، ومحافظة على الأصول المغيرة، وكان المبرّد لا يجعل ذلك من الشاذ، لأنه لا يعلّ إلا ما كان مصدراً جارياً على الفعل. فأما ما صيغ منها اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل ولا زماناً، ولا مصدراً كمقودة. وجميع ما كان من ذلك فإنه على الأصل لبعده من الفعل. انتهى.

[١٧١٤] حديث: «قال ابن هشام في تذكرته: من ندبة المضاف ما رواه المبرّد في كتابه متشابه القرآن: (أن النبي - ﷺ - استسقى ربه عزّ وجل على المنبر وقال: يا أبا طالباه، لو رأيت ابنَ أخيك على المنبر إذْ تقول:

---

(١) سورة آل عمران ١٠٤.

(٢) انظر النّص وقول الزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٨٥، ٨٦.

(٣) سورة البقرة ١٠٣.

وأبيضَ يُسْتَسْقَى الغَمامُ بِوَجْهِهِ   ثِمَالِ اليَتَامَى عصمةً للأَرَامِلِ »[1]

ولم يقل: لسررت بذلك، ففي ذلك ثلاث مسائل. ندبة المضاف، والندبة بها لعدم اللبس، وحذف جواب (لو)، اللهم إلا أن تجعل للتمني، ووجه رابع: وهو عدم كناية المتكلم عن نفسه، ولم يقل: لو رأيتني. انتهى.

[١٧١٥] حديث: «**قال ابن الشجري في أماليه، قال أبو عبيدة في حديث النبي ﷺ (إنَّ المهاجرين قَالُوا يَا رسولَ اللهِ إنّ الأنصارَ قَدْ فضلونا أنهم آوَوْنَا وفعلُوا بِنَا وفعلُوا، فقال: أَلَسْتُمْ تعرفون ذلك لَهُمْ؟ قالوا: بَلَى، قال: فَإِنَّ ذٰلِكَ)**»[2].

قوله: (فإنّ ذلك)، معناه: فإنّ ذلك مكافأة منكم لهم، أي: معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة لهم. فقوله عليه السلام: (فإنّ ذلك)، يريد به هذا المعنى ﷺ. قال أبو عبيدة: وهذا اختصار من كلام العرب، **يكتفى منه بالضمير، لأنه قد علم ما** أراد به قائله.

وروى أن رجلاً (جاء)[3] إلى عمر بن عبد العزيز فجعل يمت بقرابته، فقال عمر: فإن ذاك. ثم ذكر حاجته فقال: لعلّ ذاك. لم يزده على أن قال: فإن ذاك ولعلّ ذاك. أي: إن ذاك كما قلت، ولعل حاجتك أن تُقْضَى.

وقال ابن الرقيات:

بكــرتْ عليَّ عواذِلــي   يَلْحَـيْنَـنِـي وَأَلُــومُــهُــنَّــهْ
ويَقُــلْنَ شيبٌ قَدْ عَلَا   كَ وَقَــدْ كَبِـرْتَ فقــلتُ: إِنَّــهْ[4]

---

(١) الشاهد لأبي طالب في السيوطي ١٣٥، والسيرة ٢/ ١٤، والخزانة ١/ ٢٥٧، وانظر شواهد النحو الشعرية رقم ٢١٨٨.

(٢) انظر الحديث وكلام ابن الشجري في أماليه ١/ ٣٢٢، وقد نقله السيوطي بشيء من الاختصار.

(٣) **زيادة ليستقيم الكلام بها، وانظر أمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٢.**

(٤) البيتان لابن قيس الرقيات في ديوانه ٦٦، والخزانة ٤/ ٤٨٥، والسيوطي ٤٧، والأغاني ١/ ١٦،

أي: إنّه قد كان ما يقلْنَ. انتهى كلام أبي عُبيدة.

[١٧١٦] حديث: «ظلم دون ظلم»(١).

قال الكرماني: (دون) بمعنى غير، يعني: أنواع الظلم مختلفة متغايرة، وإمّا بمعنى الأدنى يعني: بعضها أشد في المظلمية وسوء عاقبتها.

[١٧١٧] حديث: «نِعْمَ العبدُ صُهيب لو لَمْ يَخَفِ الله لم يَعْصِه»(٢).

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: له أربعة أجوبة:

الأول: أن (لو) تستعمل بمعنى أن، ولا يلزم أنه خاف وعصى، كما يفهم من (لو) إذا قلنا: لو لم يقم زيد ما قام عمرو، أنهما قاما، لأن (لو) لا تفيد ذلك.

الثاني: أن (لو) في لغة العرب لمجرد الارتباط فقط وإنما غلب عليها الاستعمال في ارتباط العدم بالوجود.

الثالث: أن الجواب محذوف تقديره: لو لم يخف الله لخرقت له العادة، فإن العادة أن العصيان لا ينتفي إلا عند وجود الخوف، فيدل الكلام بمفهومه على أنه خاف وما خرقت له عادة، ويدل عليه منطوق اللفظ، والعرب تحذف إذا دل الدليل.

الرابع: أن المسببات على قسمين: ماله سبب واحد، ماله سببان فأكثر، ففي الأول يصدق لو انتفى هذا السبب، لانتفى المسبب بخلاف الثاني. فكأنه يقول: النفي معصيته سببان: الإجلال والخوف، فلو انتفى الخوف، لثبت المسبب بالسبب

وبلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/٤٧٥، وشرح المفصل ٣/١٣٠، والسمط ٩٣٩، والبيت الأول منهما برواية: (بكر العواذل في الصبوح يلمنني وألومهنّه) انظر: معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢٩٦٨.

(١) البخاري ـ إيمان ٢٣.

(٢) انظر مغني اللبيب (مبارك) ٣٣٩، والهمع (دار البحوث) ٤/٣٤٥.

الآخر، وهذا يلزم منه تخصيص قول النحاة، لأنهم يقولون: لا يصدق قوله على هذا التقدير، إلّا فيما اتّحد سببه.

ومن هذا هرب صاحب الجواب الثالث.

والرابع أرجح من جهة المعنى.

[١٧١٨] حديث: قالَ ابنُ فلاحٍ في المغني: «**وأمّا قوله عليه الصلاة والسلام في صفة المهدي: إنّه قُرَشِيّ يمانٍ ليس من ذوي ولا ذوو**»(١)

فإنما رفع الثاني نسقاً على مجرور حرصاً لإزالة اللبس عند السامع لأنه إن ألبس اللفظ الأول لم يلتبس الثاني، أي: هو من الأذواء، وهم ملوك اليمن، ذو يزن، وذو جدن وذو فائش، وذو الكلاع.

[١٧١٩] حديث: «**المؤمنونَ هيّنونَ ليّنونَ، كالجمل الأَنِف**»(٢).

قال في النهاية: هما تخفيف الهيّن واللّيّن، وهيِّن فيعل، من الهون، كما يقال: مصدور، ومبطون، للذي يشتكي صدره وبطنه، وإنما جاز شاذّاً. ويروى الآنف بالمدّ وهو بمعناه.

[١٧٢٠] حديث: وقال الزمخشري في المفصل: تقلب ألف ما الاستفهامية هاء، جاء في حديث أبي ذؤيب: «**قَـدِمْتُ المَـدِينَـةَ ولأَهْلِهَـا ضَجِيـجٌ بِالبُكَـاءِ كضجيجِ الحَجِيجِ، أَهَلُّوا بالإحرامِ، فقلتُ: مَهْ، فَقِيلَ: قَدْ قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**»(٣).

---

(١)

(٢) أبو داود ـ سنة ١٦، والمسند ٤/١٢٦ بلفظ قريب.

(٣) انظر الحديث وقول الزمخشري في شرح المفصل ٤/٦ـ١٧.

قال الخوارزمي: إنما قلبت ألف (ما) هاء، استعظاماً للواقعة العجيبة على أسرع حال.

[١٧٢١] حديث: «قال ابنُ القوّاس في شرح الدّرة: قد جاء بدل المضمر الغائب مثل قوله عليه السلام، لعمر رضي الله عنه: (لَا وَلكن انْحَرْها إياها»[١].

[١٧٢٢] حديث: «حُزُقَّةٌ حُزُقَّةْ، تَرَقَّ عَيْنَ بَقَّةْ»[٢].

قال في النهـاية[٣]: (حزقة) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أنت حزقة، و(حزقة) الثاني كذلك، أو أنه خبر مكرر، ومن لن ينوّن (حزقة) بحذف حرف النداء وهو فيّ الشذوذ كقولهم: أَطْرِقْ كَرَا، لأنّ حرف النداء إنما يحذف من العلم المضموم أو المضاف، و(ترق) بمعنى: اصعد. و(عين بقة): كناية عن صغر العين.

[١٧٢٣] حديث: «اغزوا قزوين فإنه من أعلى أبواب الجنة»[٤].

قال الرافعي: يجوز رد الكناية إلى الغزو، ويجوز ردها إلى (قزوين)، والتذكير على تقدير الصرف إلى البلد والموضع.

[١٧٢٤] حديث: «وَمَنْ زَنَى مِم بِكْرٍ فَاصْفَعُوه»[٥].

قال ابن الأثير في النهاية: قوله: (مم بكر) لغة أهل اليمن يبدلون لام التعريف ميماً، فعلى هذا تكون راء (بكر) مكسورة من غير تنوين، لأن أصله من البكر، فلما أبدل اللام ميماً بقيت الحركة بحالها، كقولهم: بلحارث، في بني الحارث، يكون قد استعمل البكر في موضع الإبكار.

---

(١) المسند ٢/١٤٥.

(٢) انظر لسان العرب (حزق) ١١/٣٣٠، والنهاية ١/٣٧٨.

(٣) النهاية ١/٣٧٨.

(٤) حديث موضوع.

(٥) أورده صاحب النهاية في باب (مم) ٤/٣٦٣، ونقْلُ السيوطي عن النهاية فيه تصرف واسع.

قال: والأشبه أن يكون (بكر) نكرة منونة، وقد أبدلت النون ميماً، لأن النون الساكنة إذا كان بعدها باء قلبت في اللفظ ميماً، نحو: (منبر) و(عنبر)، فيكون التقدير: من زنى من بكر فاصفعوه.

[١٧٢٥] حديث: «قول عمر: أيّما رجلٍ بايعَ آخر فإنّه لا يُؤَمَّرُ واحدٌ منهما تَغِرَّة أنْ يُقْتَلا»[١].

قال في النهاية: التّغرّة: مصدر غرّرته، وهي من التّغرير، كالتّعلّة من التّعليل، وفي الكلام مضاف محذوف، تقديره: خوف تغرّة أن يقتلا، أي: خوف وقوعهما في القتل، فحذف المضاف الذي هو (الخوف)، وأقام المضاف إليه الذي هو (تغرة) مقامه، وانتصب على أنه مفعول له. ويجوز أن يكون قوله: (أن يقتلا) بدلاً من (تغرة)، ويكون محذوفاً كالأول، ومن أضاف (تغرّة) إلى (أن يقتلا) فمعناه: خوف تغرّته قتلهما.

[١٧٢٦] حديث: «إذا نشأتْ بحريّةً ثم تشاءمتْ فتلك عينٌ غديقةٌ»[٢].

قال في النهاية: الضمير في (نشأت) للسحابة فتكون (بحرية) منصوبة، أو (للبحرية) فتكون مرفوعة.

[١٧٢٧] حديث: «قول عروة: أَمَا إِنَّ جبريلَ نزلَ فصلّى أمام رسولِ الله ﷺ»[٣].

قال ابن مالك[٤]: (أَمَا) حرف استفتاح بمنزلة (أَلَا)، ولا إشكال في فتح همزة (أَمَام) بل في كسرها. لأن إضافة (أمام) معرفة، والموضع موضع الحال، فيوجب

---

(١) الحديث والتعليق الذي عليه في النهاية ٣/٣٥٦.

(٢) الموطأ ـ استسقاء ٥.

(٣) أخرجه البخاري في: ٥٩ كتاب بدء الخلق، ٦ باب ذكر الملائكة، والنسائي ـ مواقيت ١، وابن ماجه ـ صلاة ١.

(٤) شواهد التوضيح ١٩٠-١٩٣.

جعله نكـرة بالتـأويل، كغيره من المعارف الواقعة أحوالاً، كأرسلها العراك. وجاؤوا قضّهم بقضيضهم.

[١٧٢٨] حديث ابن أبي مليكة: «**كَادَ الخَيِّرَانِ يهلكا**»(١).

قال السفاقسي: كذا وقع بغير نون، وكأنه نصب بتقدير: أَنْ، ورواه بعضهم: أن يهلكا، بلا حذف على الأصل.

[١٧٢٩] حديث القاسم بن محمد: «**كان في بَرِيرَةَ ثلاث سنن، أرادت عائشة أن تشتريها، فتعتقها، فقال أهلها: ولنا الولاء**»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت: لا تدخل الواو بين القول والمقول، قلت: هذا عطف على مقدر، أي: قال أهلها: نبيعها ولنا الولاء.

قوله: فقال رسول الله ﷺ: (لو شئت)، شرطية، هو جواب (لو) والياء حاصلة من إشباع الكسرة.

قوله: (وأعتقت فخيّرت في أن تقرّ تحت زوجها).

قال الكرماني: بكسر القاف وفتحها.

وجوز السفاقسي فيه ثلاثة أوجه: هذان، وتخفيف الراء، و(قرّ) إذا جلس.

[١٧٣٠] حديث: قال ابن الأثير في النهاية في الحديث: «**الحجامة على الريق فيها شفاء وبركة فمن احتجم فيوم الأحد والخميس كَذَبَاك**»(٣).

معنى (كذباك). أي: عليك بهما، يعني اليومين المذكورين.

---

(١) البخاري ـ تفسير سورة ٤٩، ١، اعتصام ٥، والمسند ٤/٦.

(٢) المسند ٢/١١٣، والبخاري ـ بيوع ٧٣، مكاتب ٢، فرائض ٢٢، ومسلم ـ عتق ٥، وأبو داود ـ فرائض، والموطأ ـ عتق ١٨.

(٣) ابن ماجه ـ طب ٢٢.

قال الزمخشري: هذه كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم، ولذلك لم تتصرّف، ولزمت طريقة واحدة، في كونها فعلاً ماضياً معلقاً بالمخاطب وحده، وهي في معنى الأمر، كقولهم في الدعاء: رحمك الله، أي: ليرحمك الله.. والمراد بالكذب الترغيب والبعث من قول العرب كذبته نفسه، إذا أمنته الأماني، وخيلت إليه من الآمال ما لا يكاد يكون. وذلك مما يرغب الرجل في الأمور، ويبعثه على التعرض لها، ويقولون في عكسه: صدقته نفسه، وحببت إليه العجز والكد في الطلب. أي: ليكذباك، ولينشطاك على الفعل، ويبعثاك عليه.

وقال ابن السكيت: كأن (كذب) هنا إغراء، أي: عليك بهذا الأمر، وهي كلمة نادرة، جاءت على غير قياس، ومنه حديث عمر: (كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كذبن عليكم)، معناه الإغراء، أي: عليكم بهذه الأشياء الثلاثة. وكان وجهه النصب على الإغراء، ولكنه جاء شاذّاً مرفوعاً.

وقيل: معناه: لا حج عليكم، فهو كذب، وقيل: معناه، وجب عليكم الحج، وقيل: معناه: الحث والحض، يقول: إن الحج ظن بكم حرصاً عليه ورغبة فيه، فكذب ظنه.

وقال الزمخشري: معنى (كذب عليكم الحج) على كلامين، كأنه قال: كذب الحج عليك الحج. أي: ليرغبك الحج هو واجب عليك، فأضمر الأول، لدلالة الثاني عليه. ومن نصب (الحج) فقد جعل (عليك) اسم فعل وفي (كذب) ضمير (الحج).

وقال الأخفش: (الحج) مرفوع بـ(كذب)، ومعناه نصب لأنه يريد أن يأمره بالحج، كما يقال: أمكنك الصيد، يريد: أرمه.

ومنه حديث عمر: (كذبتك الظهائر) أي: عليك بالمشي فيها. وهي شدة الحر،

وفي رواية: (كذب عليك الظواهر). جمع ظاهرة، وهي ما ظهر من الأرض وارتفع، ومنـه حديثـه الآخر أن عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ شكى إليه المعص فقال: كذب عليك العسل، يريد العسلان، وهي مشي الذئب، أي: عليك بسرعة المشي، و(المعص) بالعين المهملة التواء في عصب الرجل.

ومنه حديث علي: (كذبتك الحارقة) أي: عليك بمثلها. انتهى.

وهذا آخر الكتاب، والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبي الرحمة، وآله وصحبه أجمعين، وذلك في شهر صفر سنة ثمانين وثمانمائة.

اللهم اغفر لكاتبه ومؤلفه وقارئه ولكل المسلمين.

والحمد لله رب العالمين. كتبه أصغر الناس جِرْماً، وأكبرهم جُرْماً. غفر الله له ولوالده يوم العرض عليه.

وغفر الله جلّ وعلا لمن قال:

(آميـــــن)

فهرس الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

*** سورة آل عمران**

* سورة ص

* سورة الزمر

* سورة غافر

* سورة فُصِّلَت

* سورة الشورى

* سورة الزخرف

فهرس القراءات القرآنية

(١) وهي قراءة مسلمة بن محارب.

(٢) وهي قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي، ومجاهد، وقتيبة، ويعقوب، وابن محيصن، واليزيدي.

(٣) وهي قراءة ابن عمر، وابن مسعود، وعلقمة، والنخعي، والأعمش، وعمر.

(٤) وردت في البحر المحيط أنها قراءة عاصم، وفيه أنها شاذة ٣٥٦/٢.

* سورة آل عمران

كائِنْ	١٤٦	قراءة ابن كثير	٨٥/١
كأُين	١٤٦	قراءة الأعمش وابن محيصن	٨٤/١
ينصرْكم	١٦٠	قراءة أبي عمرو بتسكين الراء	٦٣/٢
ولا تَحْسَبنَّ الذينَ قُتِلُوا في سبيلِ الله	١٦٩	قراءة هشام	٢١٩/٣

* سورة النساء

واتّقوا اللهَ الّذي تَسَاءَلونَ به والأَرحامِ	١	قراءة حمزة بالخفض	١٨/٢
ما فعلوه إلّا قليلٌ منهم	٦٦	بالرفع	٥٢/٣
أَيْنَمَا تكونُوا يُدرككم الموتُ	٧٨	قراءة طلحة ابن سليمان	٢٦٤/١

* سورة المائدة

رُسُلْنا لديهم	٣٢	بتسكين اللام	٦٣/٢
عَمُوا وصَمُّوا	٧١	قراءة النخعي	١٢٥/١

* سورة الأنعام

ما يُشعِرْكم	١٠٩	قراءة أبي عمرو بتسكين الراء	٦٣/٢
قَتْلَ أولادَهم شركائهم	١٣٧	قراءة ابن عامر بنصب أولادهم وخفض شركائهم	٢٩٠/٢

* سورة الأعراف

قال فرعون وآمنتم به	١٢٣	قراءة ابن كثير بالواو	١٧٧/٢
سأوريكم دار الفاسقين	١٤٥	قراءة الحسن بإشباع ضمة الدال	٤٨٣/٢

* سورة الأنفال

إنْ كانَ هذا هو الحق من عندك	٣٢	بالرفع والنصب	٢٥٢/٣

* سورة التوبة

وثانيْ اثنين	٤٠	بتسكين الياء	١٢٤/١

* سورة يونس

لا خوفُ عليهم	٦٢	بضم الفاء دون تنوين	٢٤٩/٢

* سورة هود

ولا يلتفت منكم أَحَدٌ إلّا امرأَتُك	٨١	قراءة ابن كثير وأبي عمرو بنصب (امرأَتك)	٣٢٢/٢

* سورة يوسف

ونحن عصبةً	٨	قراءة علي بن أبي طالب بالنصب	٣٦٠/١ ٣٠٣
حاشاً لله	٣١	بالتنوين	٤٢٤/٣
إنه مَنْ يتقِ ويصبر	٩٠	بإشباع الياء وإثباتها في الجزم	١٢٤/١ ٤٩/٢، ٧٩ ٤٧٩/٢، ٤٨١

* سورة مريم

فإمّا تَرَيِنَّ من	٢٦	قراءة طلحة	٤٧٩/٢

البشر أحداً		بسكون الياء وتخفيف النون	
فهب لي من لدنك وليّاً يرثْني		قراءة بالرفع والجزم	٢/٢١٧

* سورة طه

إنّ هذان لساحران	٦٣	قراءة لغير أبي عمرو	٢/١٣٦
إنّما صنعوا كيدُ ساحر	٦٩	بالرفع والنصب	٣/٢٧٠
فنسيْ	١١٥	بتسكين الياء	١/١٢٤

* سورة النور

طوافين عليكم بعضكم	٥٨	قراءة ابن أبي عبلة بنصب (طوافين)	

* سورة النمل

ألا يا اسجدوا	٢٥	قراءة الكسائي	١/٣٩٧ ٣/١٩٧

* سورة القصص

قالوا سحران تظاهرا	٤٨	قراءة يحي بن الحارث الذماري تخفيف تظاهرا	٢/٦٣

* سورة يس

والقمر قدرناه منازلَ	٣٩	بالنصب	١/٣٦٢

* سورة الرحمن

فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان	٢٧	قراءة عمير بالرفع	٢/١٢٩

* سورة الواقعة

فشاربون شرب الهيم	٥٥	قراءة الضم والفتح والكسر في الشين	١/٤٣٨

* سورة المنافقون

سواء عليهم آستغفرت لهم	٦	قراءة أبي جعفر بمد الهمز وبهمزة الوصل	٢/٤٨٢ ٢/٣١٥
لَيُخرجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ	٨	قراءة على الشذوذ	٣/٥٦

* سورة المدثر

ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِر	٦	قراءة الأعمش	١/١٨٠

* سورة النبأ

عمّا يتساءلون	١	قراءة عكرمة وعيسى بإثبات الألف	١/١٣٠

* سورة الضحى

ما وَدَعَك ربُّك	٣	قراءة ابن أبي بالتخفيف	١/٤٨٣ ٣/١٤٨

فهرس أطراف الحديث

* حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

* حرف الذال

* حرف الراء

* حرف الزاي

* حرف السين

* حرف الشين

* حرف الصاد

* حرف الظاء

* حرف العين

* حرف الغين

* حرف الفاء

* حرف الكاف

حديث ابن أبي مليكة

حديث القاسم بن محمد

حديث الأضاحي

حديث البرّاء

حرف اللام

حرف الميم

* حرف النون

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الأرجاز

قَطْني	——	١٢٣/١
بَيْد أني	——	٥٠٣/٢
لم ترنّي	——	٥٠٣/٢

*** الهاء**

ـ الساكنة :

عندالله	حسان أو حنظلة ابن مصبح	٣١/٢
قد أقبلت من أمكنة	——	٧٣/٢
من ههنا ومن هنه	——	٧٣/٢
المغلّهْ	حسان أو حنظلة ابن مصبح	٣١/٢
شهربَهْ	رؤبة	٣٥٩/٢
مغفرهْ	؟	١٩٧/٣
أظللهْ	أبو الهجنجل	٢٦٦/٣
عَلُهْ	أبو الهجنجل	٢٦٦/٣
حيدرة	علي بن أبي طالب	٤٤٩/١
المنظرة	علي بن أبي طالب	٤٤٩/١ ١٣٢/٣
معاويهْ	——	٢٦٦/٣

ـ المضمومة :

تحوونهُ	قيس بن حصين بن يزيد الحارثي	٥٠٤/٢

ـ المفتوحة :

علاهَا	رؤبة	١٣٦/٢
حقواهَا	رؤبة	١٣٦/٢
غايتاهَا	رؤبة	٤٠٣/١، ٨٦/٢

فهرس أنصاف الأبيات

مرتبة حسب الحرف الأول

* الهمزة

فهرس الأدوات

فهرس المسائل النحوية والصرفية

والإعرابية

* حرف الواو

* مسائل إعرابية

* حرف الهمزة

فهرس الأعلام

* حرف الباء

* حرف التاء

*** حرف الثاء**

*** حرف الجيم**

* حرف الحاء

*** حرف الخاء**

* حرف الدال

* حرف الذال

* حرف السين

*** حرف الشين**

* حرف الغين

* حرف الفاء

*** حرف القاف**

* حرف الكاف

*** حرف النون**

* حرف الهاء

* حرف الواو

* حرف الياء

فهرس القبائل

فهرس الأماكن

فهرس المذاهب واللغات

فهرس الأقوال والأمثال

فهرس مصادر السيوطي

* حرف التاء

* حرف الصاد

* حرف الطاء

* حرف العين

* حرف الغين

* حرف الفاء

مصادر التحقيق

- الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر (يوسف عبدالله بن محمد عبد البر، ت ٤٦٣ هـ)، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية - بذيل الإصابة.

- أسد الغابة: في معرفة الصحابة لابن الأثير (علي بن محمد الأثير، ت ٦٣٠ هـ)، دار الشعب - القاهرة.

- أسرار العربية: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٥٧.

- الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي، حيدر آباد الدكن - الطبعة الثانية.

- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي) (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) - عيسى الحلبي.

- إعراب للحديث النبوي: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت - دمشق ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧م.

- الأعلام: لخير الدين الزركلي، بيروت ١٩٦٩م.

- الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ)، مطبعة التقدم، وطبعة دار الكتب المصرية، وطبعة مكتبة الحياة - بيروت.

- الاقتراح في علم النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السيد البطليوسي، نشرة عبدالله البستاني - بيروت ١٩٥٧م.

ـ أمالي الزجاجي: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٢ هـ.

ـ أمالي ابن الشجري: لأبي السعادات هبة الله ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، طبعة حيدر آباد، سنة ١٣٤٩ هـ، وطبعة دار المعرفة ـ بيروت

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة.

ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور: لمحمد بن أحمد بن إياس، تحقيق: محمد مصطفى ـ القاهرة ١٩٦٠م.

ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، مطبعة السعادة، طبعة أولى ١٩٤٨م.

ـ بغية الوعاة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، طبع عيسى الحلبي ـ القاهرة ١٣٨٤ هـ/١٩٦٥م.

ـ البيان في غريب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد، نشر الهيئة العامة ودار الكتاب العربي ـ القاهرة، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩م.

ـ تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف ـ مصر.

ـ التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ـ التحدث بنعمة الله: للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: اليزابيث ماري سارتين، جامعة كمبرج، نشر المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة ١٩٧٢م.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر دار الكتاب العربي، القاهرة: ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧م.

ـ تفسير القرطبي: (الجامع لأحكام القرآن)، المصرية ـ القاهرة ١٩٤٦م.

ـ تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، ط/١، مصورة عن الطبعة الهندية بحيدر آباد سنة ١٣٦٥ هـ.

- تهـذيب التهـذيب: لابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي)، (ت ٨٥٢ هـ)، ط/١، مصورة عن الطبعة الهندية بحيدر آباد، سنة ١٣٦٥ هـ.
- الجامع الصغير في النحو: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. أحمد محمود الهرميل، نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.
- حاشية الدمنهوري على متن الكافي: مصطفى الحلبي ـ القاهرة ١٣٤٤ هـ.
- جلال الـدين السيوطي (مجموعة بحوث أُلقيت في الندوة التي أقامها المجلس الأعلى لرعـاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٧٦م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٨م.
- حروف المعاني: للزجاجي لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ١٩٨٤م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٦٧م.
- حمـاسـة أبي تمـام: للمرزوقي (شرح الحماسة)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٥١ ـ ١٩٥٣م.
- حماسة البحتري: لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق: لويس شيخو ـ بيروت ١٩١٠م.
- الحيوان: لأبي عثمـان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط/٢، مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩م.
- خزانـة الأدب: لعبـد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، طبعة بولاق، والطبعة الحديثة بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ـ القاهرة.
- الخصائص لابن جني: تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.
- خطط المقـريزي: كتـاب المواعظ والاعتبار لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي ـ القاهرة: دار التحرير ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع: لأحمد بن الأمين الشنقيطي، نشر الخانجي، المطبعة الجمالية ـ القاهرة.

- در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة: لجلال الدين السيوطي، ضمن كتابه: حسن المحاضرة، الجزء الأول: ٨١ - ١١٧.

- ديوان أبي تمام: شرح محي الدين الخياط - بيروت ١٣٢٣ هـ.

- ديوان أبي دهبل الجمحي: تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، بغداد ١٩٧٢م.

- ديوان أبي دؤاد الأيادي: نشره: جوستان جرونبام ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة الدكتور: إحسان عباس - بيروت ١٩٥٩م.

- ديوان امرىء القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف - القاهرة.

- ديوان أوس بن حجر: تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان جرير: بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

- ديوان حسان بن ثابت: دار صادر - بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان جرير: بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

- ديوان حسان بن ثابت: دار صادر - بيروت ١٩٦١م.

- ديوان حميد بن ثور: تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥١م.

- ديوان ذي الرمة: تصحيح وتنقيح: كارليل، كمبردج بلندن ١٩١٩م.

- ديوان سلامة بن جندل: صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ديوان طرفة بن العبد: بعناية: مكس سلفسون شالون، ١٩٠٠م.

- ديوان عدي بن زيد: جمعه وحققه: محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥م.

- ديوان الراعي النميري: جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، بيروت ١٤٠١ هـ/ ١٩٨٠م، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت - لبنان.

- ديوان الطرماح: تحقيق: الدكتور عزة حسن، دمشق ١٩٦٨م.

- ديوان العجاج: تحقيق: الدكتور عزة حسن، دار الشروق - بيروت ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق: دار صادر ببيروت، ١٩٦٦م.
- ديوان المتنبي: المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان.
- ديوان المخبل السعدي: حياته وما تبقى من شعره: صنعه: حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الأول لسنة ١٩٧٣م.
- ديوان المعاني: تأليف: أبي هلال العسكري، تصحيح: كرنكو، مطبعة القدسي بالقاهرة ١٣٤٢ هـ.
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر.
- ديوان الهذليين: (شرح أشعار الهذليين)، صنعه: أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مطبعة المدني - القاهرة ١٩٦٥م.
وديوان الهذليين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية - مصر ١٩٦٥م.
- ديوان لبيد: (شرح ديوان لبيد بن ربيعة)، تحقيق: الدكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- ديوان مجنون ليلى: جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة.
- ديوان معن بن أوس: معن بن أوس: حياته وشعره وأخباره، جمعه: كمال مصطفى، ط١، مكتبة النهضة بالقاهرة ١٩٢٧م.
- ديوان ابن مقبل: تحقيق: الدكتور عزة حسن، طبع دمشق ١٩٦٢م.
- الرسالة المستطرفة: لمحمد بن جعفر الكتاني، طبعة دمشق.
- سر صناعة الإعراب لابن جني: تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، طباعة ونشر مصطفى الحلبي، ط١، القاهرة ١٩٥٤م.
- سنن أبي داود: (سليمان بن الأشعث السجستاني) (ت ٢٧٥ هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢م.
- سنن الترمذي: (محمد بن عيسى بن سورة) (ت ٢٧٩ هـ)، مطبعة الحلبي - القاهرة.
- سنن الدارمي: لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥ هـ)، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، نشر دار إحياء السنة النبوية - القاهرة.

- سنن ابن ماجه: ابن ماجة (عبدالله بن محمد بن يزيد القزويني) (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى الحلبي.

- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ/١٣٧٤م)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد، ط١، ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

- شرح أدب الكاتب: لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٠ هـ.

- شرح ديوان جرير: لمحمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس ـ بيروت.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر.

- شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب: لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة، بلا تاريخ.

- شرح شواهد المغني: لجلال الدين السيوطي، المطبعة البهية بالقاهرة ١٣٢٢ هـ.

- شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل: بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ مصر.

- شرح الأشموني على الألفية: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) لنور الدين أبي الحسن علي بن محمد (ت ٩٠٠ هـ) ـ عيسى البابي الحلبي.

- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ إياس بن زين الدين العليمي الحمصي، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- شرح الشواهد للعيني على شرح الأشموني: (عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة)، بلا تاريخ.

- شرح المعلقات السبع: للزوزني ـ السعادة ١٣٤٠ هـ.

- شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب ـ بيروت.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لجمال الدين محمد بن عبد الباقي، مطبعة لجنة البيان العربي ـ نشر مكتبة العروبة، القاهرة ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧م.

- الصاحبي: لابن فارس تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

- الصحاح: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر.

- صحيح البخاري: دار إحياء التراث العربي، وطبعة مطبعة دار الشعب - القاهرة.

- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٢م، وطبعة المكتبة المصرية - القاهرة.

- طبقات خليفة بن خياط: (خليفة بن خياط العصفوري) (ت ٢٤٠ هـ)، مطبعة العاني، بغداد، ط١، تحقيق أكرم العمري، ١٣٨٧ هـ.

- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، دار صادر - بيروت، مطبعة دار التحرير بالقاهرة ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨م.

- عقود الزبرجد: على مسند الإمام أحمد لجلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٩٣ حديث، وأخرى برقم (٢٤١٢٥)، وثالثة برقم (١٩٦٩٦ ب)، ورابعة برقم (٨٥٧ حديث طلعت)، وخامسة في مكتبة أياصوفيا برقم (٨٧٦)، وعنها صورة بالميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية برقم (٣٢٢ حديث).

- الفائق للزمخشري: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار المعر فة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية.

- فقه اللغة وأسرار العربية لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، المطبعة الأدبية بالقاهرة ١٣١٧ هـ.

- فهرس مؤلفات السيوطي: مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٣٢) مجاميع.

- قبر السيوطي وتحقيق موضعه: لأحمد تيمور، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٦ هـ.

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لمحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النصر للطباعة، القاهرة ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢م.

- الكامل: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل، والسيد شحاته، دار نهضة مصر - القاهرة.
- الكافية في النحو: لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦ هـ) مطبوعة مع شرحهاللاستراباذي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
- الكامل في الضعفاء: ابن عدي (عبدالله بن عدي الجرجاني) (ت ٣٦٥ هـ)، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد.
- الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب - بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور محي الدين رمضان، طبعة دمشق.
- كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون: لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى لوكالة المعارف - القاهرة ١٣٦٢ هـ/١٩٤٣م.
- لسان العرب: لابن منظور. (ت ٧١١ هـ).
- مجالس ثعلب: تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، طبعة ثانية، دار المعارف بمصر.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط٢، - بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩م.
- المخصص: لأبي الحسن علي بن إسماعيل (ابن سيده المرسي)، (ت ٤٥٨ هـ)، المكتب التجاري - بيروت.
- المستدرك: للحاكم (أبو عبدالله محمد بن عبدالله) (ت ٤٠٥ هـ)، مكتبة النصر الحديثة - الرياض.
- مسند أحمد بن حنبل: وبهامشه منتخب كنز العمال للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط٢، بيروت.

ـ مسند الطيالسي : (أبو داود سليمان بن داود) (١٢٣ ـ ٢٠٤ هـ)، حيدر أباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية.

ـ مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب، طبعة دمشق.

ـ معاني الحروف للرماني : تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ١٩٧٣م.

ـ معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

ـ المعاني الكبير: لابن قتيبة، تصحيح: سالم الكرنكوي، حيدر أباد، الدكن ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠م.

ـ معجم شواهد العربية: تأليف: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى ١٩٧٢م، مكتبة الخانجي ـ مصر.

ـ معجم شواهد النحو الشعرية: د. حنا حداد، ط١ ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ـ السعودية ١٩٨٤م.

ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: مطبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٦٧م.

ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: لمحمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب، القاهرة ١٣٦٤ هـ/١٩٤٥م.

ـ معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع: البكري (عبدالله بن عبد العزيز)، (ت ٤٨٧ هـ)، ط١ ، دار التأليف والترجمة والنشر.

ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي (محمد بن عبدالله بن أحمد)، (ت ٧٤٨)، ط١ ، دار الكتب الحديثة ـ مصر ١٩٦٩م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، د. محمد علي حمدالله ، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

ـ المفصل في العربية: لأبي القاسم جارالله الزمخشري، مطبوع مع شرحه لابن يعيش، عالم الكتب ـ بيروت، ومكتبة المتنبي ـ القاهرة.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة المثنى في بغداد، دار الأدب العربي للطباعة ـ القاهرة ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦م.
- المقرب لابن عصفور: تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٧١م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩٩ هـ.
- مكتبة الجلال السيوطي: للشرقاوي إقبال، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧م.
- المنصف لابن جني: تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة عيسى الحلبي.
- الموضوعات: لابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي القرشي) (٥١٠ ـ ٥٩٧ هـ)، المكتبة السلفية، ط١، سنة ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦م.
- الموطأ: للإمام مالك، مطبعة عيسى الحلبي.
- النشر في القراءات العشر: لمحمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري) (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق الشيخ محمد أحمد دهمان، مطبعة التوفيقية ـ دمشق ١٣٤٥ هـ.
- نهاية الأرب: للنويري، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٨م.
- النوادر في اللغة: لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت (ت ٢١٥)، تصحيح سعيد الشرتوني، المطبعة اليسوعية، بيروت ١٨٩٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت ١٩٧٥م.

فهرس

أصحاب المسانيد